

مطلع الأنوار

تأليف

الشيخ الإمام المجدد الفقيه الأجل المخدم

محمد هاشم بن عبد الغفور الحارثي السندي الحنفي

المتوفى سنة ١١٧٤ هـ

اعتنى به

تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً وتعليقاً

أبو عبيد الله محمد جان بن عبد الله النعيمي

دار النعيمي للنشر والتوزيع

دار النعيمي للنشر والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى

٢٠٠٨ / ٥١٤٢٩ م



دار النعيمي
للنشر والتوزيع

AL - MAKTABAT AL- MUJADDIDIA AL- NAEEMIA

MALIR KARACHI PAKISTAN

المكتبة المجددية النعيمي

ملير كراتشي باكستان

المدارج العلية إلى آثار
العلماء السندية

١٢

مظهر الأنوار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى والديّ الكريمين رحمهما الله وأسكنهما فسيح جنّانه

ثم إلى

أساتذتي، ومشايخي الكرام تقديراً واحتراماً ووفاءً ثم إلى زوجتي، وأبنائي، وإخواني، وأخواتي، وتلامذتي حبّاً وكرامةً ونصحاً، أهدي ثواب هذا الكتاب رجاءً من الله تعالى أن يجعله في ميزان حسناتهم، ودعاءً بالتوفيق والسداد والمغفرة والرحمة فإنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير، والحمد لله ربّ العالمين.

مخلصكم:

الفقير إلى عفو ربّه الكريم المنان

عبده محمد جان النعيمي عفي عنه.

فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ

عملي في تحقيق الكتاب وإخراجه

لقد كان عملي في تحقيق هذا الكتاب المبارك على الوجه التالي:

أولاً : نسخت المخطوط ثم قابلته مع بقية النسخ الخطية، وأثبت الفروق، واجتهدت أن يكون النص أقرب لما أراده المؤلف رحمه الله تعالى.

ثانياً : قدّمت للكتاب مقدمة مفيدة بيّنت فيها أهمية الكتاب.

ثالثاً : ترجمت بإيجاز شديد للمؤلف رحمه الله تعالى.

رابعاً : عزوت الآيات القرآنية إلى سورها مع الضبط ليسهل الرجوع إليها.

خامساً : عزوت الأحاديث النبوية الشريفة إلى مصادرها المختلفة التي تناولها المؤلف من كتب السنة المطهرة، وذكرت رقم الحديث، أو رقم الجزء والصفحة مع ضبط المتن، وكذلك عزوت الآثار عن الصحابة والتابعين والنصوص المنقولة عن الفقهاء والمصنفين إلى مصادرها بحسب الوسع.

سادساً : علّقت على النص بما يقتضيه من توضيح، أو بيان، أو تعليق، أو شرح، أو تصحيح.

سابعاً : ترجمت بإيجاز للأعلام الواردة في الكتاب من كتب التراجم المختلفة، مع ترجمة الكتب التي ذكرت فيها.

ثامناً : وضعت فهرساً للآيات القرآنية الكريمة، وفهرساً للأحاديث النبوية الشريفة، والآثار.

تاسعاً : وضعت فهرساً للأعلام، والمصادر والمراجع الواردة في الكتاب، والتحقيق، ولم أضع فهرس للأشعار، وللأمثال، وللقبائل، وللأماكن، والبلدان؛ لعدم وجود أشعار في الكتب، ولقلة الأمثال والقبائل والأماكن والبلدان إلى حدّ لا تستحق معه وضع فهرس خاصة له.

عاشراً: وضعت فهرساً لموضوعات الكتاب، وجعلتها في آخرها حيث تتقدمها
فهرست المصادر والمراجع.

تلك عشرة كاملة

المحقق

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث
رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.
وبعد: إن أشرف العلوم قدراً، وأعلاها رتبةً هو الفقه؛ لأنّ به معرفة
الحلال والحرام، وتصحيح العبادة، وبيان الأحكام، وبه صلاح الدين، قال
رسول الله ﷺ: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» (١).

فالصوم من أعظم أركان الدين، وأوثق قوانين الشرع المتين، فهذا الكتاب
"مظهر الأنوار" (لإمام هاشم السندي الحنفي) من أهم الكتب الفقهية
المصنّفة، وبخاصة في أحكام الصيام، وقد اعتنى العلماء الكبار في بيان مسائل
الصيام، لكن المؤلف (الإمام السندي) برز من بين هؤلاء في هذا الباب،
فكتابه حول هذا الموضوع وحيد في بابهِ، فريد في ترتيبه واستيعابه، شامل لما
يحتاج إليه من أحكام الصيام، وحاوٍ لما لا بدّ منه من المسائل، وبهذا النهج
الجيد لم يسبقه أحد من قبل إليه.

جعل المؤلف رحمه الله تعالى هذا الكتاب متناً مستمداً من متن
"الكنز"، و"الوقاية" على وفق المراد بيّن فيه أحكام الصيام بشكل موجز، ثم
شرحه شرحاً وافياً مفصلاً شافياً كافياً، فهو يبيّن ماهية الصوم، وفوائده، ويتحدّث
عن أنواعه، وشروطه، وسننه، وآدابه.

ثم يتحدّث عن مكروهاته، والأعذار المبيحة للفطر، ومفسداته، ووجوب
قضائه وكفارته، ويتحدّث عن الاعتكاف، وحكمه، وشروطه، وآدابه،
ومكروهاته، ومبطلاته، ثم يتحدّث عن ليلة القدر وغير ذلك.

(١) أخرجه أحمد في "مسنده" (٢/٢٣٤) (٩٢/٤)، باب: إذا أراد الله بعبد خيراً أفقهه في الدين،
رقم (٢٦٤٥) وقال: هذا حديث حسن صحيح، "الترمذي": كتاب العلم، (٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٣).

وذكر في خطبته أسماء الكتب التي أفاد منها واعتمدها في تأليف هذا الكتاب، فلما رأينا هذا الكتاب عظيم الوقع كثير النفع عزمنا أن ينشر هذا الكتاب ليعم نفعه، وليصل إلى الناس خيره عملاً بقول النبي المختار ﷺ: «خير الناس أنفعهم للناس» (١).

وأخيراً أدعو الله سبحانه وتعالى أن يجزي المؤلف رحمه الله تعالى عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء وأن يتقبل مني هذا الجهد المتواضع، ويجعله ذخراً لي ولوالدي في الآخرة، وينفع به المسلمين، والله الموفق، والهادي إلى سواء السبيل، هو مولانا ونعم النصير، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وأصحابه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه

أفقر عباد الله تعالى إلى لطفه الرحماني والرحيمي
أبو عبيد الله محمد جان بن عبد الله النعيمي غفر له ولوالديه
يوم الجمعة ١٧ / ذو الحجة / ١٤٢٨ هـ.

(١) أخرجه المتقي في "كنز العمال": (الحديث ٤٣٠٦٥) وعزاه إلى القضاعي.

تقاريط العلماء لكتاب ((مظهر الأنوار))

لقد قرّظ الكتاب عدد من كبار علماء الشام المباركة ، وأثنوا على هذا الجهد العلمي القيم الثمين ، واعتبروه هدية علمية مباركة ، وتحفة ثمينة للمسلمين .

كلمة الشيخ المحدث الفقيه العلامة عبد الرزاق الحنفي الحلبي حفظه الله تعالى ، الشيخ لجامع الأموي ورئيس جمعية المعهد الفتح الإسلامي ،
الملقب بأبي حنيفة الصغير .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

وبعد : فهذه الرسالة في أحكام الصيام رسالة نافعة قد بين المؤلف رحمه الله تعالى فيه أحكام الصيام وثبوت هلال رمضان وشرائط وجوب الصوم في رمضان ، ونقل فيه أقوال العلماء المعتمدين في المذهب الحنفي وكان ذلك مع بيان كلّ عبارة من مصدرها ، فجزاه الله خيراً والحمد لله ربّ العالمين .

وكتب

الفقير إلى الله تعالى

عبد الرزاق الحلبي

١٨ / صفر / ١٤٢٥ هـ

٨ / ٤ / ٢٠٠٤ م .

كلمة الشيخ الأستاذ الدكتور حسام الدين بن محمد صالح فرفور حفظه
الله تعالى، رئيس القسم الجامعي والدراسات العليا في معهد جمعية الفتح
الإسلامي ومحقق حاشية ابن عابدين.

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم بمحامدك كلها ما علمنا منها وما لم نعلم ، ونصلي
ونسلم على عبدك ورسولك سيدنا محمد بن عبد الله القائل : « من يرد الله به
خيراً يفقهه في الدين » ، وعلى آله الأطهار ، وأصحابه الأبرار ، وتابعيهم الأخيار .
وبعد :

فلقد سعدت برؤية هذا الكتاب يُعدُّ للنشر لمؤلفه الشيخ العلامة
المحدث الفقيه المجدد محمد هاشم السندي (ت ١١٧٤ هـ) رحمه الله
وقدس روحه بعد نشر مجموعة من كتبه ورسائله العلمية المباركة التي أفاد
منها المسلمون في العالم الإسلامي عامة وفي باكستان خاصة :

وبعد اطلاعي على جزء من عمل المؤلف رحمه الله وجدت أنه بحق
كما قال محقق الكتاب، فريد في ترتيبه واستيعابه ، شامل لما يحتاج إليه طالب
العلم من أحكام الصيام ومسائله وفروعه .

استخلص المؤلف رحمه الله متناً فقيهاً معتمداً في ذلك على متنين
شهيرين معتمدين عند علماء الحنفية هما "الكثر" للإمام النسفي (ت ٧١٠ هـ)
و"الوقاية" لصدر الشريعة (ت ٧٤٧ هـ) ثم شرحه شرحاً وافياً جامعاً .

وقد أحسن رحمه الله حين ذكر في مطلع كتابه أسماء الكتب التي
استقى منها واعتمد عليها ، وحين عزا مسائله الفقهية في خلال الكتاب إلى

مصادرها ، وحين شرح في المقدمة طريقته في تأليف كتابه .

ومما انفرد به رحمه الله تنبيهه ب: "ن" و "هـ" على بعض العبارات
والمسائل التي لم يجدها في أمهات المصادر .

وإنني لأشكر وأهنئ ، المحقق الأستاذ المفتي أبا عبيد الله محمد جان
النعمي وفقه الله تعالى - على اختياره نشر هذا الكتاب النافع .

ولقد بذل وسعه في تحقيق الكتاب والتعليق عليه ، وخاصة إثبات
فروق النسخ الخطية .

وختاماً أسأل المولى عز وجل أن ينفع بهذا العمل الجليل ، ويجزل
المثوبة لمؤلفه ومحققه ، ويرزقهما وإيانا الرضا والقبول ، والحمد لله الذي
بنعمته تتم الصالحات ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وكتب

الفقيه إلى الله تعالى

حسام الدين بن العلامة الشيخ محمد صالح فرفور

دمشق الشام المباركة في ١/ جمادي الآخرة / ١٤٢٩ هـ

٥/ أيار / ٢٠٠٨ م .

كلمة الأستاذ الدكتور العلامة أحمد سامر بن أنور القباني حفظه الله تعالى
أستاذ أصول الفقه في القسم الجامعي في معهد جمعية الفتح الإسلامي
ومدير أوقاف دمشق.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مظهر الأنوار، بإرسال حبيبه سيدنا محمد سيد الأبرار،
والصلاة والسلام على المصطفى المختار، وآل بيته الأطهار، وصحابته الأخيار،
ومن اتبع هديه ورضوانه، ففازوا بنعم الدار.

وبعد: فقد اطلعت على جزء لا بأس به من كتاب "مظهر الأنوار"

لمولانا المحدث الفقيه محمد هاشم السندي الحنفي المتوفى سنة (١١٧٤ هـ)
رحم الله بتحقيق أستاذنا العلامة الفقيه المفتي محمد جان النعيمي حفظه الله
تعالى فوجدته كتاباً فريداً في بابيه، لم يؤلف مثله على نهجه في بابيه، وإن دلّ
هذا على شيء فهو يدلّ على رسوخ قدم مؤلفه في العلم، وبسطة زاده الله بها
في الفقه الحنفي، وعلم جَمٍّ في مصادر وكتب هذا الفقه العظيم، فقه إمامنا
النعمان أبي حنيفة رضي الله عنه.

وأكثر ما شدّني إلى هذا الكتاب سعة مصادره التي صدر عنها، وتحقيقه
للمسائل بمنهج فريد، قريب من منهج العلامة محمد أمين بن عمر عابدين في
حاشيته على الدر المختار المسمّاة "رد المختار"، الذي عملت على تحقيقه سنين
طويلة تحت إشراف أستاذ العلامة الدكتور حسام الدين فرفور حفظه الله تعالى.

فوجدت المؤلفين (السندي، وابن عابدين) كأنهما يصدّران من مشكاة

واحدة.

وفي هذا الزمان يذهب الناس مذهباً جديداً في التخصص بالجزئيات من العلوم ، فهناك طبيب عام ، وطبيب يختص بالعين ، وطبيب يختص من العين بالقرنية أو بالشبكية ، أو بأعصاب العين ، أو بجراحاتها ، أو أو ... ، ويظن أرباب هذا القرن أنهم السباقون إلى موضوع الإبداع في التخصص بجزئيات العلوم . ولكن هناك حقيقة لم يدركها هؤلاء ، وهي : أنّ أجدادنا المسلمين رحمهم الله هم الذين حازوا قَصَبَ السَّبْق في موضوع التخصص ، فهناك كتب عظيمة ألُفِت في الفقه عامة ، وكتب مؤلفة في الصلاة فقط كـ "منية المصلي" للإمام الكاشغري ، وأخرى في الحج خاصة كـ "إرشاد الساري" لملا علي القاري ، وأخرى في الزكاة خاصة كـ "كتاب الزكاة" لأبي عبد الله الزعفراني ، وأخرى في أحكام القضاء كـ "أدب القاضي" للخصاف ، وأخرى في الضمان كـ "مجمع الضمانات" للبغدادي ، وأخرى في التعامل مع المجتمعات غير المسلمة كـ "السير الصغير" و "السير الكبير" للإمام محمد رحمهم الله تعالى .

بل تعدّى ذلك إلى أجزاء من الأبحاث ، فألفت فيها رسائل لعلمائنا الأفاضل كرسائل ابن عابدين ، ورسائل الملا علي القاري ، ورسائل الشيخ عبد الغني النابلسي وغيرهم .

وجاء هذا الكتاب أخيراً متخصصاً في الصيام ليضيف لبنة جديدة إلى لبنات جدار تراث هذه الأمة ، وليضع جوهرة ودرّة فريدة في عقد هذه العلوم لتكون واسطتها .

هذا وقد ألهم الله عزّ وجلّ أستاذاً فاضلاً ، ومفتياً لامعاً ، معتدلاً وسطياً

لإخراج هذا الكتاب إلى النور بعد أن تراكت عليه غبار السنين الطويلة على رفوف الكتب الخطية ليغدو بهذه الحلة الجميلة ، ألا وهو أستاذنا العلامة الشيخ محمد جان النعيمي رحم الله والده وقدّس سرّه وأسكنه فسيح الجنات .

وقد أكرمني الله فرزت مدرسته التي أعدها جامعة ، وهي المدرسة المحددية النعيمية في كراتشي غير مرّة ، فرأيت فيها الإخلاص ، والعمل الدؤوب ، والنظام الفريد ، وأدب وإخلاص النبوة ، والعلم العظيم ، والعقيدة الصحيحة في منهج أهل السنة والجماعة ، والابتعاد عن التحزّب للجماعات الإسلامية ، فكلّهم يعملون لدين الله الإسلام العظيم ، وقد جعلوا شعارهم في هذه الجامعة قوله سبحانه : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ .

فأسأل الله سبحانه أن يكلاهم بعينه التي لاتنام ، وأن يحفظهم من صروف الدهر وغوائله ، وأن يقيهم سوء ، ويسدّد خطاهم ، لنرى في قادمات الأيام هذه المدرسة وقد أصبحت من أكبر جامعات العالم إن شاء الله عز وجل ، وما ذلك على الله بعزيز .

وختاماً : تجدر الإشارة إلى أنّ هناك مؤلفات في الصيام خاصّة سبقت العلامة السّندي ولكنها لم تكن في توسعها وشمولها وتحقيقها الفريد على المستوى الذي جاء عليه كتاب "مظهر الأنوار" ، وهي :

"كتاب الصيام" لعبد الوهاب بن عطاء الخفاف البصري (ت ٥٢٠ هـ) .

"كتاب الصيام" للحسين بن الحسن المروزي (ت ٢٤٦هـ).

"كتاب الصوم" لأبي سعيد أحمد بن عيسى الخراز المحدث (ت ٢٧٨هـ).

"كتاب الصيام" لمحمد بن نصر المروزي الشافعي (ت ٢٩٤هـ).

"كتاب الصيام" لعمر بن أحمد أبي حفص البرمكي الفقيه المحدث

(ت ٣٨٩هـ).

"كتاب الصوم" لمحمد ذهني أفندي.

سائلاً المولى سبحانه وتعالى أن يتقبل هذا العمل ، ويجعله خالصاً

لوجهه الكريم ، وينفع به الأمة ، وأن يكتب له القبول في الأرض ببركة إخلاص

مؤلفه ومحققه ، إنه سميع قريب مجيب .

وكتبه :

الفقير إلى الله تعالى

أحمد سامر بن أنور القباني

دمشق الفيحاء - الشام المباركة

الجمعة في ٢/ جمادى الآخرة ١٤٢٩هـ

الموافق ٢٠٠٨/٦/٦م

كلمة الأستاذ الدكتور بديع السيّد اللحام الدمشقي حفظه الله تعالى.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علّم بالقلم علّم الإنسان ما لم يعلم ، وصلى الله وسلم على

النبي الخاتم القائل في صحيح حديثه : «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» .

وبعد : فإنّ أفضل ما يمضي الإنسان به أوقاته تعلم أحكام دينه ليلتزم

بشريعة ربّه ، وذلك بمعرفة الحلال والحرام ، وما يجوز من الإحكام وما

لا يجوز ، ولذلك فقد عني علماء هذه الأمة بهذا الأمر غاية العناية ، فأكثروا من

التأليف والتصنيف في الفقه وأحكامه ، ونوعوا في طرق التصنيف وتغنّوا ،

فوضعوا كتباً جامعةً لأبواب الفقه كافة ، وكتباً أخرى تناولوا فيها موضوعات

محدّدة ، بل أفردوا مصنفات لمسائل معدودة بل لمسألة واحدة ، وما ذلك إلا

محاولة منهم لتسهيل مسائل الفقه وتوطئتها لطلابها والعاملين بها .

وقد جمع العلامة الشيخ المخدوم محمّد هاشم التتوي السندي رحمه

الله تعالى في هذا الكتاب أحكام الصيام مفصّلة مدلّلة على مذهب الإمام الأعظم

أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه - بحيث تجد فيه من الفروع والمسائل المهمة

والدقيقة ما لا يكاد تجده في غيره ، فكان هذا الكتاب بحقّ مظهرًا للأنوار .

هذا وقد وفق الله تعالى فضيلة الأستاذ العلامة الشيخ المفتي محمّد جان

بن عبد الله النعيمي لخدمة هذا الكتاب خدمة تتناسب وأهميته زادت أنواره

ظهوراً وأحكامه وضوحاً ، إذ التزم في إخراجه منهج التحقيق العلمي الرصين

وزاد فوائده بالتعليق والشروح ، بحيث أصبح الكتاب بحلته الجديدة ثمرة ناضجة
يانعة بل درة نفيسة تستحق أن يتنافس فيها المتنافسون .

وكم كان لعلماء السند وأعلامه على ممر التاريخ الإسلامي من
خدمات تذكر فتشكر .

وها هم خلفاء أولئك الأعلام يتابعون المسيرة في خدمة الإسلام ورفعته
المسلمين ، أسأل الله العظيم أن يوفقنا جميعاً لما يحب ويرضى من القول
والعمل ، وأن يجعل أعمالنا مبرورة وأقوالنا مأجورة ، إنه خير مسئول .

وكتب

بديع السيّد اللحام الدمشقي .

الأستاذ في معهد الفتح الإسلامي في علوم الحديث

ووكيل كلية الشريعة في جامع دمشق

٢٣ / ربيع الآخر / ١٤٢٥ هـ

١١ / ٦ / ٢٠٠٤ م .

كلمة الأستاذ الدكتور محمد عدنان درويش حفظه الله تعالى .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين.

وبعد : فإن من تمام نعم الله على عباده ، وعظيم فضله عليهم أن أرسل إليهم رسولاً من أنفسهم ، اصطفاه من خيرة خلقه وانتقاه ، وجعله داعياً إلى طاعته وإخلاص العبودية له ، فهدى به من الضلالة ، وبصر به من العمى ، وأنار به السبل ، وأزال ببعثته ظلمات الشرك والجاهلية ، حتى يئس الذين كفروا من معارضته ، وانقطع رجائهم من مضارعتة ، وشعثت كواهب الهداية في كل مكان ، وانطفأت براكين الطغيان وعم الأمن والأمان ، فلا تدخل حياً من أحياء العرب ، أو صقعاً من أصقاع العجم إلا وترى قارئاً لكتاب الله عز وجل وقائماً به ، آناء الليل وأطراف النهار ، وحافظاً من حفاظ الحديث ويروي سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يعلمها ويذب عنها ، وفتياً يعلم الحلال والحرام .

وعلم الفقه هو من أشرف العلوم إن لم نقل أشرفها ، فهو خلاصة فهم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم .

والله تعالى أمرنا به وحضنا عليه بقوله : ﴿ قُلُوا لَا نَفَرٌ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ ۗ ۝ ﴾ الآية .

فيه يعلم العبد الحلال والحرام ، والصحيح من الفاسد ويخلص عمله

من الشوارد .

وليعلم أن أحداً من الخلق لم يعلم ما أراد الله به إلا الفقهاء ففي الصحيحين قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» .

وقال صلى الله تعالى عليه وسلم لأبي ذر رضي الله تعالى عنه: «لأن تغدو فتتعلم باباً من العلم عمل به أو لم يعمل به خير لك من أن تصلي ألف ركعة» .

وروى الدارمي في "سننه" وابن ماجه في "سننه" أيضاً عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما، قال: «خرج رسول الله صلى الله تعالى عليه ذات يوم من بعض حجره، فدخل المسجد، فإذا هو بحلقتين: إحداهما يقرؤون القرآن ويدعون الله تعالى، والأخرى يتعلمون ويعلمون» فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: «كل على خير، هؤلاء يقرؤون القرآن ويدعون الله، فإن شاء أعطاهم وإن شاء منعهم، وهؤلاء يعلمون ويتعلمون، وإنما بعثت معلماً فجلس معهم» .

هذا وقد ألفت العلماء الأقدمون والمتأخرون كتباً في هذا الفن لا يكاد يحصيها العدّ منها المختصرات والمطولات والمقتصرات.

وهذا الكتاب الذي بين أيدينا "مظهر الأنوار" لعلامة بلاد الهند والسند محمد هاشم بن عبد الغفور الحارثي التتوي السندي المتوفى (سنة ١١٧٤ هـ) كتاب اقتصر فيه مؤلفه على باب واحد من أبواب العلم ألا وهو كتاب الصوم فجمع فيه وأفاد فقد استخلص من كتب الفقه الحنفي في بابها لبابها، وقربه إلى المستفيدين بأوضح العبارات، مع التوثيق لكل نص والتحقيق لكل مسألة، بما يفي بالمرام ويتسع له المقام.

وزاد فائدته ما قام به الأستاذ المفتي محمد جان بن عبد الله النعيمي من تحقيق وتعليق وزيادة توثيق فكان كتاباً جامعاً في بابها نسأل الله أن ينفعنا وينفع

المسلمين جميعاً به .

إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير ، وصلى الله على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه أجمعين .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وكتب

محمد عدنان درويش .

الأستاذ في معهد الفتح الإسلامي

في أصول الفقه .

نبذة من حياة شيخ الإسلام المخدوم

محمد هاشم السندي التتوي (١)

١١٠٤ هـ / ١١٧٤ هـ

اسمه ونسبه :

هو الإمام الفقيه المحدث المقرئ المفسر شيخ الإسلام المخدوم

محمد هاشم بن عبد الغفور بن عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن

خير الدين الحارثي نسباً، السندي مولداً، الحنفي مذهباً، السني معتقداً.

مولده :

ولد الإمام المخدوم هاشم السندي في قرية (بتوره) من مديرية تته في

شهر ربيع الأول سنة (١١٠٤ هـ) الموافق (١٦٩٢ م) كانت تته يومئذ مدينة العلم

ومهبط العلماء ومستقر أهل السنة والجماعة، ففي هذه الأفق العلمي شب

المخدوم (رحمه الله تعالى).

نشأته :

نشأ الإمام المخدوم السندي في بيت علم و ورع، فهو من عائلة علمية

ذات سلاله في العلم، نشأ وتربى في حجر والده الذي كان من العلماء الأعلام

في عصره فتلقى على أبيه العلوم المتداولة، فهذه هي مدرسته الأولى التي تربى

(١) ينظر مصادر ترجمته: "نزاهة الخواطر": للكنوي: (٨٤٢/٦) (الترجمة ٦٨٢)، "الأعلام": للزركلي: (١٢٩/٧)، "فهرس الفهارس": للكتاني: (١٠٩٨/٢)، "تذكرة مشاهير السند": للوفائي، "تذكرة المخاديم": (الخطية)، "تحفة الكرام": للقانع، "مقدمة التحفة المرغوبة": للدكتور الأستاذ شجاعت علي قادري، "تذكرة محمد هاشم التتوي": للدكتور عبد الرسول قادري، "مقدمة بذل القوة": للشيخ أمير أحمد العباسي، "جامع الكلام في منافع الأنام": (الخطية): للشيخ المخدوم عبد الله بن محمد المدني، "القسطاس المستقيم": (الخطية)، "مقدمة مختصر التحفة المرغوبة": للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، "البراهين الغر في منع بيع الحر": (الخطية): للمخدوم عبد الواحد السيستاني، "مقدمة كفاية القاري": للدكتور عبد القيوم السندي المكي.

فيها، هي أهم أطوار حياته، ثم رحل إلى مدينة (تته) التي كانت مَحْتِدًا للعلم والفضل والتقوى، ومجمعاً للعباقره والجهابذة، فدرس فيها على مشايخها وعلمائها ولم يزل على اهتمامه وجده حتى شاع ذكره في الآفاق وانتشر صيته حتى صار مبرزاً فيه، وصار من الأئمة المشهورين.

شيوخه:

تلمذ الإمام المخدوم السندي على علماء أجلاء في بلاده، منهم:

١- والده العلامة الشيخ عبد الغفور بن عبد الرحمن السندي (ت ١١١٣ هـ)

رحمه الله تعالى.

٢- العلامة الشيخ ضياء الدين بن إبراهيم الصديقي السندي (ت ١١٧١ هـ)

رحمه الله تعالى.

٣- العلامة الشيخ محمد سعيد التوي السندي رحمه الله تعالى.

وغيرهم من الأعلام، وبعد ما تعلم المخدوم رحمه الله ب: (تته) واغترف من مناهل العلم بها، وأخذ معارفه الصحيحة، رحل إلى الحجاز في سنة (١١٣٥ هـ)، واستفاد من علماء الحرمين الشريفين زاد الله شرفهما:

٤- كالشيخ العلامة عبد القادر بن أبي بكر بن عبد القادر الصديقي

المكي (ت ١١٣٨ هـ) رحمه الله تعالى.

٥- والشيخ العلامة عيد بن علي المصري (ت ١١٤٠ هـ) رحمه الله تعالى.

٦- والشيخ العلامة علي بن عبد الملك الدراوي المالكي (ت ١١٤٥ هـ)

رحمه الله تعالى.

٧- والشيخ العلامة أبي طاهر محمد بن إبراهيم الكردي المدني

(ت ١١٤٥ هـ) رحمه الله تعالى.

٨- والشيخ العلامة محمد بن عبد الله المغربي الفاسي المدني المالكي (ت ١١٤١ هـ) وغيرهم من المشايخ الذين أطال بذكرهم رحمهم الله تعالى.

تلاميذه :

ذاع صيت المخدوم السندي رحمه الله تعالى في العرب والعجم، وطبقت شهرته الآفاق في التفسير، والقراءات، والحديث، وعلومه، والسيرة، والفقه، والعقائد، والمواعظ، والتاريخ، والآداب، والزهد..... وغير ذلك، وأخذ عنه العلم سماعاً وإجازةً كثيرون نذكر هنا أشهرهم :

١- ابنه الكبير الشيخ العلامة عبد الرحمن بن محمد هاشم (ت ١١٨٢ هـ) رحمه الله تعالى.

٢- وابنه الثاني الشيخ العلامة القاضي عبد اللطيف بن محمد هاشم (ت ١١٨٧ هـ) رحمه الله تعالى.

٣- والمحدث الكبير العلامة أبو الحسن السندي (الصغير) المدني (ت ١١٨٧ هـ) رحمه الله تعالى.

٤- والمحدث الفقيه محمد مراد بن محمد يعقوب الأنصاري السندي (ت ١١٩٨ هـ) في جدّة، رحمه الله تعالى.

٥- والشيخ السيد عبد الرحمن بن السيد محمد أسلم الحنفي المكي رحمه الله تعالى.

٦- والشيخ العلامة محمد بن محمد أشرف بن آدم السندي النقشبندي رحمه الله تعالى.

٧- والشيخ عبد الحفيظ بن درويش العجمي المكي (ت ١٢٤٦ هـ) رحمه الله تعالى.

٨- والشيخ العلامة فقير الله العلوي الأفغاني (ت ١١٩٥ هـ) رحمه الله تعالى.

٩- والشيخ العلامة المخدوم عبد الله بن محمد السندي المدني رحمه الله تعالى.

١٠- والشيخ المخدوم عبد الخالق السندي التتوي، وغيرهم من الأعلام رحمهم الله تعالى.

ثناء العلماء عليه ومكانته بينهم :

لقد أثنى على هذا الإمام العلماء الأجلاء فمن ذلك:

ما قاله العلامة المحدث الشيخ محمد حياة بن إبراهيم السندي المدني (ت ١١٦٣هـ) رحمه الله تعالى: «العلامة ملجأ الوري للفتوى، المتحلى بالورع والتقوى، الشيخ محمد هاشم السندي الحنفي.....» اهـ.

وقال العلامة النعمان الثاني المخدوم عبد الواحد بن دين محمد السيوستاني الملقب بالنعمان الثاني (ت ١٢٢٤هـ) رحمه الله تعالى: «الفهامة السيد السند الفاضل التتوي تغمده الله بغفرانه وأسكنه بحبوة جنانه.....» اهـ.

وقال الشيخ عبد الحي الكتاني رحمه الله تعالى: «محمد هاشم بن عبد الغفور السندي العالم المحدث المسند.....» اهـ.

ووصفه المخدوم أبو الحسن الداهري السندي (ت ١١٦٨هـ) بأحسن الأوصاف.

وقال تلميذه العلامة المخدوم عبد الله بن محمد السندي المدني رحمه الله تعالى: «العالم العامل الواصل المحقق المدقق بقية المجتهدين وزبدة الفقهاء والمحدثين، وحيد عصره وأوانه، وفريد دهره وزمانه، الشيخ الكبير، والعارف الشهير، الفاني في الله والعابد لله والهادي إلى الله، العلامة الفهامة سيدي المخدوم محمد هاشم السندي التتوي الحنفي القادري تغمده الله بغفرانه وأسكنه بحبوة جنانه.....» اهـ.

وقال فيه ابنه الثاني العلامة القاضي الفاضل المخدوم عبد اللطيف

(ت ١١٨٧ هـ) رحمه الله تعالى: «قطب العارفين الكاملين، كهف الفقراء الواصلين، ملجأ الفقهاء والمحدثين، واقف أسرار علوم كسبية ووهبية، مجدد مائة ثاني عشر، مخدوم المخاديم سند الأقاليم، حجة الله في أرضه، الورع المتمسك بذيل فيضه، مرجع الملوك والورى سند أهل الحديث والفقهاء، المخدوم محمد هاشم قدس سره العزيز.....» اهـ.

وقال فيه العلامة الشيخ إبراهيم الخليل التوي رحمه الله تعالى: «كان المخدوم محمد هاشم قدس سره وأفاض علينا برّه مشتهراً في الآفاق، وعديم المثل والنظير في عصره، لم ينشأ أحد في السند مثله في تحقيق المسائل، وحبّي لهذا العبقرى الألمعي يدعوني إلى التمثّل بأشعار الرثاء التي تصدق وتنطبق عليه :

من شاء بعدك فليمت، فعليك كنت أحاذر
كنت السواد لناظري، فعمى عليك الناظر
ليت المنازل والديار حفائر ومقابر
إنّي و غيري لا محالة حيث صرت لصائر

وقال العلامة المخدوم إبراهيم المدني (ت ١٢٥٢ هـ) رحمه الله تعالى: «المحدث الشهير، والعالم الكبير، المجد الورع البارع.....» اهـ.

وقال فيه علي شير القانع رحمه الله تعالى: «المخدوم الحاج محمد هاشم رئيس علماء عصره، يبذل أوقاته في السعي في تنفيذ قوانين الدين، كأّنّ الإسلام قد تجدد في زمنه، يتقلّص بسعيه المشكور كلّ شهر عددٌ من الكفار من ذلّة الكفر، قد اشتهر اسمه في بلاد السند والهند، والعرب والعجم، وكان مكرماً ومعظماً بين الناس من كل ناحية.....» اهـ.

كتبه ومؤلفاته :

خلف الإمام المخدم السندي رحمه الله تعالى ثروة علمية كبيرة ونافعة، وقد تنوعت تأليفه في فنون عديدة، من تفسير، وقراءة، وحديث، وفقه، وسيرة، وعقائد، وتراجم، ونحو، وأدب، وأخلاق، ولغة، وغير ذلك باللغة العربية، والفارسية، والسندية، عدّها بعض الباحثين فبلغت (١٤٧) مؤلفاً، وقال بعضهم: (١٢٤) مؤلفاً، وعدّ بعضهم أكثر منها، وبحمده تعالى وكرمه قد فُزنا على الأكثر، ولم يُكتب لها الطباعة إلا القليل، نذكر بعضها :

١- إتحاف الأكابر بمرويات الشيخ عبد القادر (مطبوع).

٢- إرشاد الظريف لأطوار التصنيف.

٣- أساس المصلي.

٤- إصلاح مقدمة الصلاة.

٥- الباقيات الصالحات في ذكر الأزواج الطاهرات.

٦- بذل القوة في حوادث سني النبوة (مطبوع).

٧- بسط البردة لناظم البردة.

٨- البياض الهاشمي (الجامع في أقوال الفقهاء).

٩- تحفة الإخوان في منع شرب الدخان.

١٠- تحفة الغازي بجمع المغازي.

١١- تحفة القاري بجمع المقاري (مطبوع).

١٢- التحفة المرغوبة في الدعاء بعد صلاة المكتوبة (مطبوع).

١٣- تحفة المساكين إلى جناب الأمين.

١٤- تحفة المسلمين في تقدير مهوّر أمّهات المؤمنين.

- ١٥- تصحيح المدرك في ثبوت إسلام الذمي بقوله للمسلم أنا مثلك.
- ١٦- التعليقات الهاشمية على القصيدة الشاطبية.
- ١٧- التفسير الهاشمي بجزء عمّ منظوم باللغة السندية (مطبوع).
- ١٨- تمام العناية في الفرق بين صريح الطلاق والكناية (مطبوع).
- ١٩- تنقيح الكلام في النهي عن قراءة الفاتحة خلف الإمام (مطبوع).
- ٢٠- تهذيب الإصلاّح في تنوير المصباح.
- ٢١- جمع اليواقيت في تحقيق المواقيت.
- ٢٢- جنة النعيم في فضائل القرآن الكريم (مطبوع).
- ٢٣- الحجة الجلية في حكم كراهة سور الأجنبية.
- ٢٤- الحجة القوية في مسألة القطع بالأفضلية.
- ٢٥- حديقة الصفاء في أسماء المصطفى ﷺ (مطبوع).
- ٢٦- الحصن المنوع عمّا أورده على من أدرج الحديث الموضوع.
- ٢٧- حلاوة الفم بذكر جوامع الكلم (مطبوع).
- ٢٨- حياة الصائمين.
- ٢٩- حياة القاري في أطراف صحيح البخاري.
- ٣٠- حياة القلوب في زيارة المحبوب ﷺ (مطبوع).
- ٣١- خلاصة البيان في عدّ آي القرآن.
- ٣٢- درهم الصرة في وضع اليدين تحت السرة (مطبوع).
- ٣٣- دستور الفرائض.
- ٣٤- ذريعة الوصول إلى جناب الرسول ﷺ (مطبوع).
- ٣٥- الرحيق المختوم في وصف أسانيد العلوم.

٣٦- رسالة في أن سبَّ النبي ﷺ إن أسلم لا يسقط عنه القتل ولو كان كافراً أصلياً.

٣٧- رسالة في شرح قوله ﷺ لعمّار بن ياسر ويح لعمّار تقتله الفئة الباغية.

٣٨- رشف الزلال في تحقيق فيء الزوال.

٣٩- رفع الخفاء عن مسألة الرء .

٤٠- رفع المنصب لتكثير الشهادات في المغرب.

٤١- روضة الصفا في أسماء المصطفى ﷺ (مطبوع).

٤٢- زاد السفينة لسالكي المدينة.

٤٣- سفينة السالكين إلى بلد الله الأمين.

٤٤- السنة النبوية في حقيقة القطع بالأفضلية.

٤٥- السيف الجليّ على سبَّ النبي ﷺ.

٤٦- السيوف القاهرة على من سبَّ الخمسة الطاهرة.

٤٧- شدّ النطاق فيما يلحق من الطلاق.

٤٨- شفاء الجنان لأهل الصدق والإيقان.

٤٩- الشفاء الدائم عن اعتراض القائم.

٥٠- الشفاء في مسألة الرء (مطبوع).

٥١- الطراز المذهب في ترجيح الصحيح من المذهب.

٥٢- الطريقة الأحمدية في حقيقة القطع بالأفضلية.

٥٣- غنية الظريف بجمع المرويات والتصانيف.

٥٤- فاكهة البستان.

٥٥- الفتاوى الفقهية المسمّى بالبياض الهاشمي.

- ٥٦- فتح الغفار بعوالي الأخبار.
- ٥٧- فتح القوي في نسب آباء النبي ﷺ.
- ٥٨- فتح الكلام في كيفية إسقاط الصلاة والصيام (مطبوع).
- ٥٩- فرائض الإسلام (مطبوع).
- ٦٠- الفصل المبين بحل عقدة قولهم الشك لا يزول اليقين.
- ٦١- فيض الغني في تقدير صاع النبي ﷺ.
- ٦٢- فيض الغني في جواز نكاح البالغة بدون إذن الولي.
- ٦٣- القول الأنور في حكم لبس الأحمر (مطبوع).
- ٦٤- كشف الرمز عن وجوه الوقف على الهمز.
- ٦٥- كشف الرين عن مسألة رفع اليدين (مطبوع).
- ٦٦- كشف الستر في تقدير صدقة الفطر.
- ٦٧- كشف الغطا عما يحل ويحرم من النوح والبكاء.
- ٦٨- كفاية القاري (مطبوع).
- ٦٩- اللؤلؤ المكنون في تحقيق مدّ السكون (مطبوع).
- ٧٠- مد الباع إلى تحرير الصاع.
- ٧١- مظهر الأنوار (وهو الذي بين أيدينا).
- ٧٢- معيار النقاد في تمييز المغشوش من الجياد.
- ٧٣- نتيجة الفكر في تحقيق صدقة الفطر.
- ٧٤- النفحات الباهرة في جواز القول بالخمسة الطاهرة.
- ٧٥- نور البصائر بذيل إتحاف الأكابر.
- ٧٦- نظم الجواهر بذيل إتحاف الأكابر.

٧٧- نور العين في إثبات الإشارة في التشهدين.

٧٨- النور المبين في جمع أسماء البدرين.

٧٩- وسيلة الغريب إلى جناب الحبيب ﷺ.

٨٠- وسيلة الفقير إلى أسماء البشير النذير ﷺ.

وغير ذلك من المؤلفات.

وفاته :

أجمعت المصادر على أنَّ وفاته (رحمه الله تعالى) كانت يوم الخميس في السادس من شهر رجب سنة (١١٧٤ هـ) عن سبعين سنةً من العمر المبارك، قضاها في ربوع العلم والإفادة والقدوة الحسنة، ودفن في مقابر مكلي قرب تتّه (السند)، وقبره لا يزال معروفاً هنالك يزار ويتبرك به، تغمده الله تعالى برحمته وأسكنه فسيح جنانه، وسائر العلماء العاملين آمين، وصلى الله تعالى على خير خلقه سيدنا محمد وآله وأصحابه وبارك وسلّم.

المحقق.

وقف برائے
دعوتِ اسلامی

وصف النسخ الخطية

اعتمدت في إخراج هذا الكتاب المبارك على أربع نسخ خطية ليست من بينها نسخة المؤلف مع كامل الأسف.

النسخة الأولى:

نسخة لصاحبها الدكتور محمد إدريس السندي صاحب المكتبة القاسمية (في السند باكستان)، رمزت لها ب: (أ) اعتبرتها أصلاً للتحقيق، وهي بخط نسخي معتاد، ونسخة جيدة كاملة، خطها واضح خالية من السقط والتصحيف تقريباً، تقع في (٣٤١) صفحة، قياس الصفحة ١٦X٢٥ سم، وتشتمل كل صفحة منها على (٢١) سطراً، ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر ما بين (١١-١٤) كلمة، وفي آخر الكتاب ورد ما يلي: «قد وقع الفراغ من النسخة الشريفة المسمّاة ب: "مظهر الأنوار" بعد صلاة الجمعة الخامسة من شهر رمضان سنة ألف ومائتين واثنين وثلاثين، اللهم اغفر لكتابها وقاريها ولجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات، آمين آمين آمين»، ولم يذكر ناسخها.

النسخة الثانية:

نسخة لشيخنا وأبينا شمس الفقهاء في عصره الشيخ المفتي محمد عبد الله النعيمي المتوفى (١٤٠٢ هـ) رحمه الله تعالى الموجودة في مكتبتنا المجددية النعيمي بمليز كراتشي (باكستان) ورمزت لها ب: (ب) بخط نسخي تعليق مقروء، تقع في (٢١٠) صفحة، قياس الصفحة ١٣X٢٢ سم، وتشتمل كل صفحة منها (٢١) سطراً، ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر ما بين (١٨-٢٠) كلمة، وفي آخر الكتاب ورد ما يلي: «وقد وقع الفراغ من النسخة الشريفة المسمّاة بمظهر الأنوار قبيل الزوال ٢٩ ذوالحجة سنة (١٢٤٣ هـ)»، ولم يذكر ناسخها.

النسخة الثالثة:

صورتها موجودة في المكتبة القاسمية لصاحبها الدكتور محمد إدريس السندي (في السند باكستان)، أولها ناقص، رمزت لها ب: (ج) بخط نسخي عادي، فيها سقط وتصحيف، ومسح، تقع في (٥١١) صفحة من الحجم الصغير، قياس الصفحة ٢٠X١٢ سم، وتشتمل كل صفحة منها (١٥) سطراً، ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر ما بين (١٠-١٢) كلمة، ولم يذكر ناسخها وتاريخ نسخها.

النسخة الرابعة :

نسخة لصاحبها أبو سعيد غلام مصطفى القاسمي السندي مؤسس أكاديمية الشاه ولي الله (في السند باكستان)، رمزت لها ب: (د) بخط تعليق فارسي مقروء في الجملة، فيها بعض سقط ومسح، تقع في (٣٩٤) صفحة، قياس الصفحة ٢٥X١٦ سم، وتشتمل كل صفحة منها (١٧-١٨) سطراً، ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر ما بين (١١-١٣) كلمة، وفي آخرها ورد ما يلي باللغة الفارسية: « تمام شد كتاب شريف مسمّى مظهر الأنوار از ابتداء تاريخ ٢٤ ماه ذوالقعدة ١٣٢٣ هـ يوم سه شنبه، تحرير يافت از دست مسكين فقير حقير پُر تقصير گناه گار جمال الدين حداد ساكن شهر خير پور (السند) ». وقد يَسَّر لي الواحد الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد إتمامها حتى خرجت محققة على هذا الوجه المتواضع، فصلّى الله على خير خلقه سيّدنا محمد وعلى آله وأصحابه وبارك وسلّم، ونسأل الله عزّ وجلّ أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المحقق.



27

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للحنيفة وخزيه أكثر من أن يحصى على ما أسبغ علينا من نعمه
وأولى والصلوة على حبيبنا كما يحب ويرضى الذي أسرى بريدنا إلى الحجز
الأقصى وعلى أهل بيته المصطفين المقيمين على الهدى الذي أذهب عنهم
الرجس وظهروا نظيرا وصحبه الذين تشبهوا بكلمة الله العليا وجعلوا
كلمة الذين كفروا السفلى أما بعد فإن الضعيف المعترف بالجهل والفساد
الراجي إلى رحمة الملك الصبور محمد الهاشم ابن عبد القفور يقول إنه كان
يقترحي بعض أحبتي منذ كثير من الأيام أن أكتب نسخة مضمونة على مسامحة
السياسة وطال المأحوم لدي لاستيفان هذا المرام فشرعت في ذلك وأخبر
سنة ألف ومائة وخمس وعشرين بقول الملك العلام وجعلت لها مشافهة
شرحته شرحا يبين الأحكام وسميته مظهر الأتوار وجعلته تحفة لل
أخوان الكرام عسى الله أن يجعلها متيقنا بها للأمام وهو المنير للأخلاق
والإتمام وكتبت في حيز من مسئلة اسم الكتاب تحزنا عن العتاب ورتبت
على أربعة أبواب وجعلت فصولا متعددة في كل باب والمسؤول من نظريه
أنه يؤخذني بالنسب أو اختلاف بل أن يصلح بالكلام وأما مناسبت
أن الله لا يضع امرئ المسكين وهو جليل والأحسان إلا الأحسان والله المستودع
وعليه السكوان ثم إنني لما أطلعت لفظ الشاوي أردت أن أرى العالمين
وكما أطلعت حاشية الشيخ الشيخ أردت ما شية شيخ الإسلام على شيخ
الوقاية وكما أوردت في شرح الثابت أردت شرحها للشيخ أبي
وكما قلت في الشرح أردت به خزائنه من الآيات وكما كتبت

راموز الورقة الأولى للنسخة (أ)

٣٢١

القدر انما تكون ليلة طلعة شمسة لا جارية ولا باردة وقيل لا يبع
فيها بناح كلاب وتطلع الشمس صبيحتها ليس لها شعاع كالثور
ويكشف عجايبها لا رباب القلوب والوكة ية واهل الطاعة
لمن شاء الله من المؤمنين من عباده على قدر احوالهم
اقسامهم ومنازلهم في القرب من الله تعالى اننى ما ذكره
الشيخ محي الدين قدس سره في غيته وخفت به الكل ام
لا يجوز به في الاختتام والله الحمد على التمام والصلوة
على سيد الانام وآله وصحبه الكرام الى قيام الساعة

ومساعة القيام

قد وقع الفراغ من النسخة الشريفة المسمى بظهره لا نور بعد
الصلوة الجمعة الخامس من شهر رمضان سنة اثنان وتسعين
بعد الالف اللهم اغفر لنا بها وقاربها للجميع المؤمنين والمؤمنات
والمسلمين والمسلمات امين امين

ما من
الصلوة والجمعة واليوم
من هذا الشهر الكريم
محدثه محمد بن محمد

قال ابن الملك فيه إشارة الى ان طريق
الجنة مكتوبة وكل اهل طريق من طريقها
ويطريق العلم قرب الطريق البها واعظم انتهى
فائدة للاطلاع ان كل عمل طريق الجنة كما
يستلزم ما يتيسر في طريق العلم فان العمل
الذي يخصص في طريق العلم والله تعالى اعلم
الصلح الشريف يورث العلم والله تعالى اعلم
فقد اصبحت في طريق الله موددا
التي تات من طريق المعرفة موددا
التي تات من طريق غير العلم موددا
التي تات من طريق غير العلم موددا
التي تات من طريق غير العلم موددا
التي تات من طريق غير العلم موددا

٢١٠

عليه الصلوة والسلام

ثم كذلك من ساد الى ساد الى السابعة ثم يقول جبرئيل عليه السلام باسكان الحيوان ارجعوا فارجع
 ملائكة كل ساد الى امراضهم ويرجع سكان سدرة المنتهى الى السدرة فيقول سكان السدرة
 ابن كنتم فيجبوا مثل ما جاءوا الينا فترجع سكان السدرة صوتهم بالنسج وانفعلت
 فتسمع جنة المأوى ثم جنات النعم وجنة عذرا والفردوس ويسمع عرش الرحمن فيرفع العرش صوته
 بالنسج والقبيل والشاد على رب العالمين تكليلاً اعلى هذه الامة فيقول الرب عز وجل يا عرش من ارجعت
 صوتهم وهو اسم يقول الرب انك غلبت البارحة لصالحى امة محمد عدا الله عليه وسلم وشغفتهم
 في الجاهل فيقول الله عز وجل يا عرش ولا تمعري عليه الصلوة والسلام عدا من اكرهتكم عن ربك
 ولا اذن صحت ولا خطر على قلب بشر وقيل ان جبرئيل عليه السلام ازال من السدرة لمة القدر لا يدع
 من الناس الا سلام عليه وصاحبه وعلامة ذلك استغفار جليله وترقيق قلبه وتذليله عنه في
 روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان مهموماً لاجل امته فقال الله تعالى له يا محمد لا تقم فاني اخرج
 من الدنيا حتى اعطيهم درجات الانبياء تنزل عليهم الملائكة بالروح والرسالة والحي والكرامة فلك
 انزل على اسك في ليلة القدر بالسلام والرحمة فيمن امارات ليلة القدر انها تكون ليلة القدر
 طارة وكابارة وقيل لا يسع فيها بناج طار ونطع الشمس فيجتها ليس لها شراع كالطشت
 ويكشف عجايبها كارباب القلوب والوكايز واحلا الشاعرة على شاذبهه تعالى من المؤمنين من
 عباده على قدر احوالهم واقسامهم وما زادهم في القرب من الله تعالى انتهى ما ذكره الشيخ في

الدين قل من سره في غيبه وختم به الكلام لا يترك به

في الاقسام والله الحمد على التمام والصلوة والسلام

على سيدنا امامنا والوجه الكرام الامام

الساعة وساعة القيام

في يوم الجمعة من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٠ هـ

سنة ١٢٤٠ هـ

م

راموز الورقة الأخيرة للنسخة (ب)

أضاف في العالمكية وكلما اطلقت حاشية الشيخ
 أردت حاشية شيخ الإسلام علي شرح الرواية
 وكما أردت كذا في شرح النفاية أردت شرحها
 للشيخ أبي المكارم وكلما قلت كذا في الحاشية أردت
 به حاشية الروايات وكلما كتبت عبارة لم أرها صحتها
 أعلم وفيها بطلانها ليكون معلما سرعانة
 المتصديان وفي آخرها بلفظة هذا لتمييزها عن
 عبارات الكتب العلمية الشان وكثيرا ما كتبت بعض
 العبارة سر كتاب الهداية مثلا وبعضها من آخر كتاب
 الراوي مثلا فسمعت في آخر الكل كذا في الهداية والبحر
 الراوي وربما كتبت سكتين أو أكثر مرة كتاب واحد
 كالناظر خاتمة مثلا فكتبت في آخر الكل كذا في
 الناظر خاتمة وكثيرا ما نقلت المسائل من كتب مؤلفة
 كأن أبيت في البحر الرائق أو غيره من كتب المسئلة في
 المباحث أو نحوها كتبت ما منه من غير ذكر البحر الرائق اعتماد

راموز الورقة الأولى للنسخة (ج)

٥١١

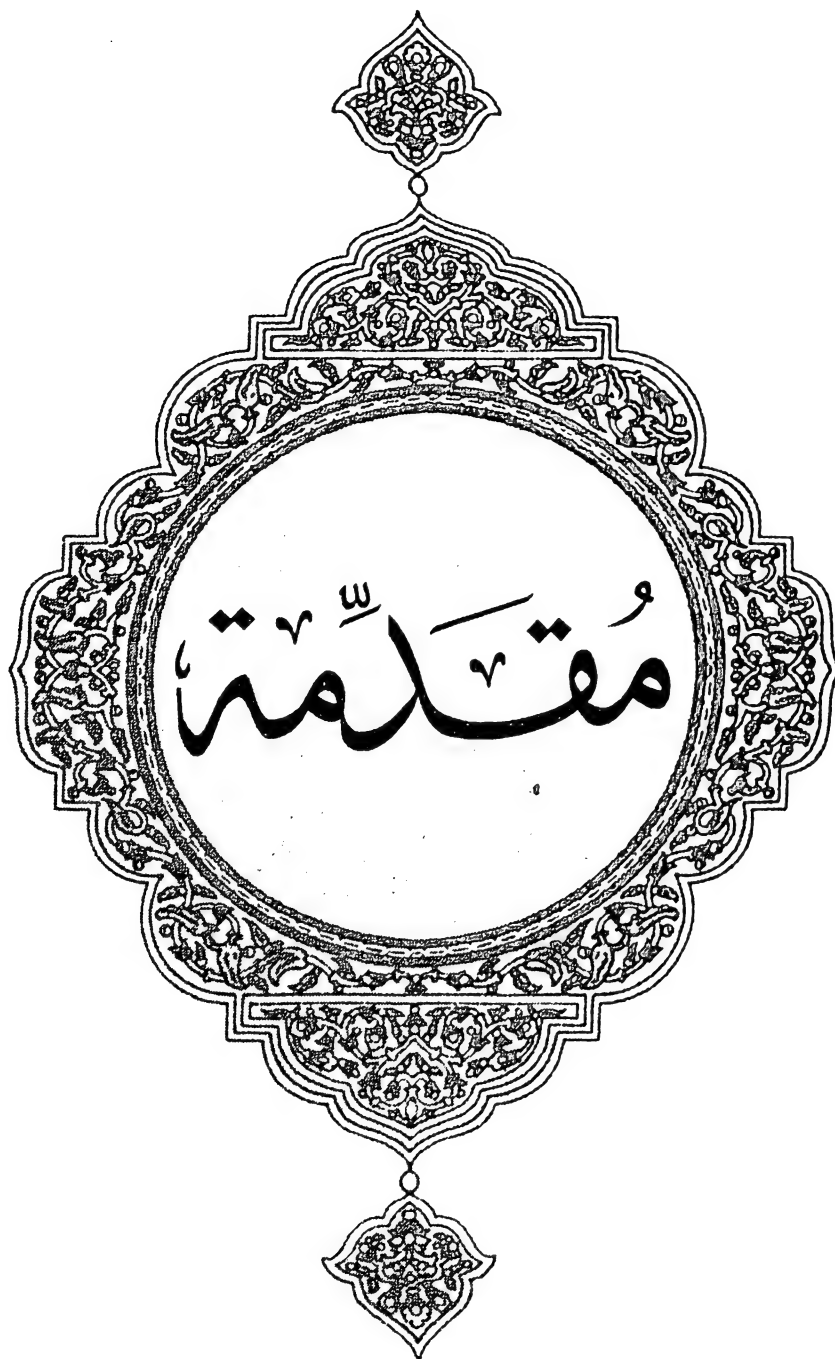
و شفيقت طائفة من فقهاء آل البيت عليه السلام من رايهم في
عليه السلام عن راي من الكرامة قالوا لعين رات ولا اذن است كذا
عن علي بن ابي طالب ان جبريل عليه السلام اذا نزل عليه من السماء
لا يسمع احد من الناس الا سانه عليه وصافه وعنده ذكره اقتصر ان
عن قتيب قايه وقد نفع عيشه ولما روي ان النبي صلى الله عليه وآله
الله وسلم كان ممن لا اجل منه فقال الله تعالى يا محمد لا تقم فاني اراك
امتنك من الدنيا اعطيهم درجا التي تبارك في عالم الملائكة بالروح
والرسالة والوحى والكرامة فكذا لك انزل على امتك في ليلة القدر
بالسلام والرحمة مني وانزلت ليلة القدر انما تكون ليلة من ليالي
الاحزان ولا باردة وقيل لا يسمع فيها نباح كلب ولا يطعن الدغيب شيئا
ليس في اشعاع كاللطف ويكمن عجايبها لا رباب القلوب الا في
واهل الطاعة لرسالة الله تعالى من المؤمنين معجزة على قلبه ليعلمهم
ومنازلهم في القرب من الله تعالى انتهى ما ذكره الشيخ عبيد الدين قدس
سره في غنيته وحيث الكلام لا يترك به في الاختتام ووقعه الشريف
والصلي والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الكرام في قيام ليلة القدر

راموز الورقة الأخيرة للنسخة (ج)

(٣٩٤)

تدريج عينه ولقد امدى الله عليه وسلم كان محمدا في اجل امته
 فقال الله تعالى يا محمد انك افقر ناني لا اضره امتك من الدنيا
 اعطيهم درجته انما نبأه قنبري عليه السلام بالبرج و
 الرسالة والحق والكرامة تلك نزل على امتك في ليلة القدس
 بالسلطان والرحمة في قنبري ومن امارات ليلة القدس انها تكبر
 ليلة طلوع سميكة الاشارة وكلا بامدة وقيل لا يسمع فيها نباح
 كلاب وتطلع الشمس صبيحتها ليس لها شعاع كالنظمت ويكشف
 عجايبها كالباب القلبي والكلية وانزل الطائفة لمن شاء
 الله تعالى من المؤمنين من عباده على قدر احوالهم ووقته
 معهم ومن انزلهم في الترتيب من الله تعالى انتهى ما ذكره الشيخ
 محي الدين قدس سره في غنية وفقت به الخلاصة لا يترك
 به في الاختصار والله الحمد على التمام والصلوة والسلام على
 سيد الانام والاله وصحبه الكرام الى قيام الساعة وساعة
 القيام تمت تمامه كتابه في تفسير الانوار از ابتدا
 تا مخرجها ماه ذوالقعدة سنة ١٣٥٠ هجري يوم شنبه خريف
 از دست مسكين فقير في تفسير كين الاربعين
 ساكن في طهران في شهر رجب ١٣٥٠ هجري عليه السلام

مهر ٩٤
 سار



خطبة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لحقيقه وحريره أكثر من أن يحصى، على ما أسبغ علينا من نعمه
(١) وأولى، والصلاة والسلام] على حبيبه كما يحب ويرضى، الذي أسرى به ليلاً
إلى المسجد الأقصى، وعلى أهل بيته المصطفين المقيمين على الهدى، الذين
أَذْهَبَ عَنْهُمْ الرَّجْسَ وَطَهَّرُوا تَطْهِيراً، وصحبه الذين (٢) تشبّثوا بكلمة الله العليا،
وجعلوا كلمة الذين كفروا السفلى.

أما بعد: فإنّ الضعيف المعترف بالعجز والقصور، الراجي إلى رحمة الله
(٣) الملك الصبور محمداً الهاشم ابن عبد الغفور، يقول: إنه كان يقترحني بعض
أحبّتي منذ كثير من الأيام أن أكتب نسخةً محتويةً على مسائل الصيام وطال
إلحاحهم لديّ لإسعاف هذا المرام، فشرعت في ذلك (٤) وأواخر سنة ألف ومائة
 وخمس وعشرين بعون الملك العلام، وجعلت لها متناً، ثم شرحتة شرحاً يبيّن
الأحكام، وسمّيته "مظهر الأنوار"، وجعلته تحفةً للإخوان الكرام، عسى الله أن
يجعلها منتفعاً بها للأنام، وهو الميسر للاختتام والإتمام.

وكتبت في حيز كل مسألة اسم الكتاب تحرزاً عن العتاب، ورتبته على
أربعة أبواب، وجعلت فصولاً متعدّدة في كل باب، والمسئول ممن نظر فيه أن
لا يؤاخذني بما نسيت أو أخطأت بل أن يصلحه بالكرم والامتنان، إن الله
لا يضيع أجر المصلحين، وهل جزاء الإحسان إلا الإحسان، والله المستعان
وعليه التكلان.

ثم إنّي كلما أطلقت لفظة «الفتاوى» أردت «الفتاوى العالَمَكِيرية»، وكلّما

(١) في (ج، د) (نعمة) بدل (نعمه).

(٣) (الله) زيادة من (ج، د).

(٢) في (ب، ج، د) (الذي) بدل (الذين).

(٤) في (ج، د) (فيه) بدل (في ذلك).

أطلقت "حاشية الشيخ" أردت "حاشية شيخ الإسلام على شرح الوقاية"، وكلّما أوردت «كذا في "شرح النقاية"» أردت شرحها للشيخ «أبي المكارم»، وكلّما قلت: «كذا في "الخزانة"» أردت به "خزانة الروايات".

وكلّما كتبت عبارة لم أرها صريحاً أعلمت في أولها بعلامة «ن» ليكون معلماً من غاية النقصان، وفي آخرها بلفظة «هذا» ليميز بها من عبارات الكتب العلوية الشأن، وكثيراً ما كتبت بعض العبارة من كتاب ك: "الهداية" (١) مثلاً وبعضها من آخر ك: "البحر الرائق" مثلاً، فرسمت في حيز (٢) الكلّ «كذا في "الهداية"، و"البحر الرائق"»، وربما كتبت مسألتين، أو أكثر من كتاب واحد ك: "التاتارخانية" مثلاً، فكتبت في آخر الكلّ «كذا في "التاتارخانية"»، وكثيراً ما نقلت المسائل من الكتب (٣) بواسطة كأُ رأيت في "البحر الرائق"، أو غيره أنّ هذه المسألة في "البدائع" أو نحوه كتبتها منه من غير ذكر "البحر الرائق" اعتماداً على الناقل، فليتبّه له، والله المتمّم بالخير.

ثم ممّا ينبغي أن يعلم أنّي قد ظفرت حين جمع (٤) هذه الرسالة بخزينة كتب متكاثرة، وفزت بنسخ متوافرة، فلأجل هذه الرسالة طالعت جميعها واستخرجت (٥) منها فوائد نافعة أو دعتها فيها، فأحببت (٦) أن أذكر تلك الكتب مفصّلة، ترغيباً للطلّابين وتسكيناً للراغبين وزيادةً للتوثيق.

فأقول: وبالله التوفيق فمنها كتب التفسير، وكتب الحديث، وكتب العقائد، وكتب أصول الفقه، وكتب فروع الفقه، وكتب المشائخ من أهل التصوف

(١) في (ب، ج، د) (الهداية) بدل (كالهداية).

(٢) في (ج، د) (أخير) بدل (حيز).

(٣) في (ج، د) (كتب) بدل (الكتب).

(٤) في (ج، د) (جمعت) بدل (جمع).

(٥) في (ج، د) (أستخرج) بدل (استخرجت).

(٦) في (د) (فأحببت) بدل (فأحببت).

أما كتب التفسير (١) فمنها: "تفسير (٢) سيّد الناس عبد الله بن عباس (٣)، رضي الله عنهما، ومنها "تفسير (٤) ابن حبان (٥)، و"تفسير (٦) الفقيه أبي الليث السمرقندي (٧)، والتفسير المسمّى بـ: "الدر المنثور" (٨) لجلال الدين السيوطي (٩)، و"تفسير الجلالين" (١٠).....

- (١) التفسير في اللغة: هو الكشف، والإظهار، والتوضيح، ومنه قوله عز اسمه: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ وفي الشرع: توضيح معنى الآية، وشأنها وقصتها، والسبب الذي نزلت فيه بلفظ يدل عليه دلالة ظاهرة، كذا قال الجرجاني: في "التعريفات": (الورقة ٨٧).
- (٢) مطبوع عدة طبعات متداول.
- (٣) هو سيّدنا عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ابن عم رسول الله ﷺ، وكان يسمّى البحر لسعة علمه، ويسمّى حبر الأمة، وتوفي سنة ثمان وستين بالطائف، ينظر ترجمته: "الإصابة": (الترجمة ٤٧٩٩)، "أسد الغابة": (٣٠٣٧)، "تجريد أسماء الصحابة": (٣٢٠ / ١)، "الاستيعاب": (الترجمة ٩١٦٠٦).
- (٤) ذكره في "كشف الظنون": (٤٣٧ / ١) ولم أعثر على طبعه.
- (٥) هو الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن محمد بن جعفر البستي المعروف بأبي الشيخ، المتوفى سنة (٣٥٤ هـ) انظر: "كشف الظنون": (٤٣٧ / ١).
- (٦) المسمّى بـ: "بحر العلوم" مطبوع، متداول.
- (٧) هو الإمام نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي من أئمة الحنفية كنيته أبو الليث، ولقبه الفقيه، واختلف في سنة وفاته قيل (٣٧٥ هـ)، (٣٧٦ هـ)، (٣٨٣ هـ)، (٣٩٣ هـ)، ينظر ترجمته: "الأعلام" للزركلي: (٢٧ / ٨)، "الفوائد البهية": (الورقة ٢٢٠)،
- "الجواهر المضية": (١٩٦ / ٢)، "كشف الظنون": (١١٨٧ / ٢).
- (٨) اسمه الكامل "الدر المنثور في التفسير المأثور"، مطبوع عدة طبعات، متداول.
- (٩) هو الإمام الحافظ أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد السيوطي، كان من أشهر علماء عصره، ولد سنة (٨٤٩ هـ) وتوفي سنة (٩١١ هـ)، ينظر ترجمته: "حسن المحاضرة" للسيوطي: (١ / ٣٣٤)، "شذرات الذهب" لابن العماد: (٨ / ٥٣)، "الكواكب السائرة": (١ / ٢٢٨)، "الضوء اللامع" للسخاوي: (٤ / ٦٥)، "الأعلام" للزركلي: (٣ / ٣٠١، ٣٠٢).
- (١٠) مطبوع متداول، وهو مع كونه صغير الحجم كبير المعنى لأنه لبّ لباب التفاسير، هو تفسير للإمامين الحلبيين، من أوله إلى آخر سورة الإسراء للإمام المحقق جلال الدين محمد بن أحمد المحلي الشافعي، توفي سنة (٨٦٤ هـ) ولما مات كمله الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي (تقدمت ترجمته) على نمطه بتعبير وجيز، وكان المحلي لم يفسّر الفاتحة، وفسّر السيوطي تفسيراً مناسباً وتكملته من غير مباينة، كذا في "كشف الظنون": (١ / ٤٤٥)، ينظر ترجمة جلال الدين المحلي: "الضوء اللامع": (٧ / ٣٩)، "البدر الطالع": (٢ / ١١٥، ١١٦)، "شذرات الذهب": (٧ / ٣٠٣)، "كشف الظنون": (١٢٤).

و "تفسير القرطبي" (١)، و تفسير محيي السنة البغوي (٢) المسمّى بـ: "معالم التنزيل" (٣)، و "تفسير شيخ الإسلام" (٤)، و "تفسير (٥) ابن أبي حاتم" (٦)، و تفسير جار الله الزمخشري (٧) المسمّى بـ: "الكشاف" (٨)، و "تفسير (٩) القاضي

عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين"، (مطبوع متداول)، جمع المؤلف في تفسيره أقوال السلف مسندة مع الدقة والأمانة في الأداء بانتقائه أصح الأسانيد مقتضراً على النقل المجرد من أي رأي وترجيح، كما نلاحظ منهجه من مقدمة كتابه، ذكره الدكتور أسعد محمد طيب في تحقيق هذا الكتاب.

(٦) هو الإمام الحافظ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي يكنى أبا محمد، واشتهر بابن أبي حاتم، ولد سنة (٢٤٠هـ) وتوفي سنة (٣٢٧هـ) بمدينة الرّي، رحمه الله تعالى، ينظر ترجمته: "الأنساب" للسمعاني: (٢٨٧/٤)، "سير أعلام النبلاء": (٢٥٠/١٣)، "تذكرة الحفاظ" للذهبي: (٨٢٩/٣)، "البداية": (١١/١٩١)، "أخبار أصفهان": (٩٠/٢) وغيرها كثير.

(٧) هو أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي جار الله، (وكان معتزلياً) ولد سنة (٤٦٧هـ)، توفي سنة (٥٣٨هـ) بجزانية، ينظر ترجمته: "الجواهر المضية في طبقات الحنفية": (١٦١/٢)، "وفيات الأعيان": (١٦٨/٥)، "الفوائد البهية": (الورقة ٢٠٩)، "إنباء الرواة": (٢٦٥/٣)، "بغية الوعاة": (٢٧٩/٢)؛

(٨) اسمه الكامل: "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل المعروف بـ: "الكشاف"، مطبوع عدة طبعات متداول.

(٩) المسمّى بـ: "أنوار التنزيل وأسرار التأويل"، مطبوع متداول، هو كتاب عظيم الشأن غني عن البيان، تفسير متوسط الحجم جمع فيه صاحبه بين التفسير والتأويل على مقتضى قواعد اللغة العربية، وقرّر فيه الأدلة على أصول أهل السنة، كذا قال في "كشف الظنون": (١٨٨/١).

(١) اسمه الكامل "الجامع لأحكام القرآن والسيبى" لسا تضمن من السنة وآية الفرقان"، (مطبوع متداول) هو من أجل التفاسير نفعا أثبت فيها أحكام القرآن واستنباط الأدلة وذكر القراءات والإعراب والناسخ والنسوخ، ألفه الإمام الأجل أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي، توفي سنة (٦٧١هـ) رحمه الله تعالى، ينظر ترجمته: "شذرات الذهب": (٣٣٥/٥)، "نفح الطيب" للمقري: (٢٢١/٧)، "طبقات المفسرين" للسيوطي: (٢٩، ٢٨)، "الديباج" لابن فرحون: (٣١٧)، "كشف الظنون": (٣٨٣، ٣٩٠).

(٢) هو الإمام الحافظ المفسر محي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي، ولد سنة (٤٣٣هـ) وتوفي بمرور الروذ سنة (٥١٠هـ)، ينظر ترجمته: "تذكرة الحفاظ": (٥٣، ٥٢/٤)، "مرآة الجنان" للمياضي: (٢١٣/٣)، "طبقات الشافعية" للسبكي: (٤٨/٤)، "المختصر في أخبار البشر": (٢٢٩/٢)، "وفيات الأعيان": (١٣٦/٢)، (١٣٧).

(٣) "معالم التنزيل المعروف بالتفسير البغوي" وهو تفسير متوسط جامع لأقوال السلف في تفسير الآي محلّى بالأحاديث النبوية التي جاءت على وفاق آية، أو بيان حكم، (مطبوع عدة طبعات، متداول).

(٤) لعل المراد به "التيسير في التفسير" لشيخ الإسلام نجم الدين أبي حفص عمر النسفي الحنفي توفي سنة (٥٣٧هـ) وهو من الكتب المبسوط في هذا الفن، ذكره في "كشف الظنون" (٥١٩) ومقدمة "مستخلص الحقائق شرح كنز الدقائق" (الورقة ٩) لم أعثر على طبعه.

(٥) اسمه الكامل: "تفسير القرآن العظيم مسنداً

البيضاوي" (١)، وتفسير الإمام أبي البركات النسفي (٢) المسمى بـ: "مدارك التنزيل" (٣)، و"التفسير الحسيني" (٤)، و"حواشي البيضاوي" (٥) كـ: "حاشيته" (٦)، للجلبي (٧)، و"حاشيته" (٨) للشهاب الدين الآفندي (٩)، و"حاشيته" (١٠) للكواكبي (١١)، و"حاشيته" (١٢) لمولانا عصام الدين (١٣).....

- (١) هو الإمام عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي الشافعي أبو سعيد ناصر الدين البيضاوي، ولد في البيضاء هو مدينة بفارس، وتوفي بمدينة تبريز في سنة (٦٨٥هـ) وقيل (٦٩٢هـ)، ينظر ترجمته: "التفسير والمفسرون": (٢٩٦/١)، "دائرة المعارف الإسلامية": (٤١٨/١)، "شذرات الذهب" (٣٩٢/٥)، "طبقات الشافعية الكبرى": (١٥٧/٨)، (١٥٨)، "طبقات الشافعية" للسبكي: (٥٩/٥)، "طبقات المفسرين" للدأودي: (١٠٢، ١٠٣)، "مرآة الجنان": (٢٢٠/٤).
- (٢) هو الإمام حافظ الدين أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي الحنفي كان فقيهاً أصولياً مفسراً متكلماً، توفي في بلدة أيدج بين خوزستان وأصفهان في سنة (٥٧١هـ) وقيل (٥٧١)، ينظر ترجمته: "الدرر الكامنة": (٢٤٧/٢)، "الجواهر المضية": (٢٩٤/٢)، "تاج التراجم": (الورقة ٢٢)، "السلوك" للمقريزي: (٣٤٨/٢)، "كشف الظنون": (الورقة ١١٩).
- (٣) اسمه الكامل: "مدارك التنزيل وحقائق التأويل"، المعروف بتفسير النسفي، مطبوع مراراً، متداول، هو كتاب وسط في التأويلات جامع لوجوه الإعراب والقرائن متضمن لدقائق علم البديع والإشارات موشح بأقوال أهل السنة والجماعة خال عن أباطيل أهل البدع والضلالة، كذا في "كشف الظنون": (١٦٤١/٢).
- (٤) المسمى بـ: "المواهب العلية" باللغة الفارسية، مطبوع عدة طبعات، متداول، للعلامة حسين بن علي الكاشفي الواعظ، المتوفى في حدود سنة (٩٠٠هـ)، ينظر ترجمته: "كشف الظنون": (٤٤٦/١)، "روضة الجنات": (٢٥٨، ٢٥٦)، "أعيان الشيعة": (٦٠، ٥٠، ٢٧)، "معجم المؤلفين": (٣٤/٤) وغيرها.
- (٥) قال في "كشف الظنون": (١٨٨، ١٨٧/١) إن
- هذا الكتاب لرزق من عند الله سبحانه وتعالى بحسن القبول عند جمهور الأفاضل والجمهور فعكفوا عليه بالدرس والتحقيق، فسميه من عند تعليقه على سورة منه، ومنهم من حشى تحشية تامة، ومنهم من كتب على بعض مواضع منه، (انتهى) ثم عد من هذه الحواشي ما يزيد عدده على الأربعين فمنها ما ذكر المؤلف السدي رحمه الله تعالى ولا أطيل بذكرها، ومن شاء الإطلاع على ذلك فليرجع في موضعه.
- (٦) في (ج) (كحاشية) بدل (كحاشيته) لم أعثر على ضعه.
- (٧) لعل المراد به العلامة غرس الدين جلبي بن إبراهيم بن أحمد الحنفي توفي سنة (٩٧١هـ)، انظر: "شذرات الذهب": (٥٣٢/١٠).
- (٨) المسمّاة عناية القاضي وكفاية الرّاضي.
- (٩) هو الإمام القاضي شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي الآفندي توفي سنة (١٠٦٩هـ)، انظر: "هدية العارفين": (١٦٠/١، ١٦١).
- (١٠) ذكرها المحي: في "خلاصة الأثر": (٤٢٢/٣)، وكحالة: في "معجم المؤلفين": لم أعثر على طبعها.
- (١١) هو الإمام الحافظ محمد بن حسن بن أحمد الكواكبي الحنفي ولد بحلب سنة (١٠١٨هـ) وتوفي بها في سنة (١٠٩٦هـ)، ينظر ترجمته: "خلاصة الأثر": (٤٢٢/٣)، "هدية العارفين": (٢٩٩/٢)، "معجم المؤلفين": (١٨٣/٩).
- (١٢) ذكرها حاجي خليفة: في "كشف الظنون": (١٩٠/١)، لم أعثر على طبعها مع كونها من مهمات الحواشي على تفسير البيضاوي.
- (١٣) هو الإمام إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الأسفرائيني (عصام الدين) من علماء خراسان وما وراء النهر، توفي في حدود سنة (٩٥١هـ)، ينظر ترجمته: "كشف الظنون": (١٠١/١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤)، "معجم المؤلفين": (١٠١/١)، "الأعلام": (٦٦/١)، "شذرات الذهب": (٤١٧/١٠) وغيرها.

و "حاشيته" (١) لعبد الحكيم السالكوتي (٢).

وأما كتب الحديث (٣): فمنها: "صحيح (٤) البخاري" (٥)، و "شرحه" (٦)

للكرماني (٧)، و "شرحه" (٨) للقسطلاني (٩)، و "شرحه" (١٠) للكشميهني (١١)، و

شرحه المسمّى بـ: "فتح الباري" (١٢).....

الشافعي، ولد سنة (٥٧١٦هـ) وتوفي سنة (٥٧٨٦هـ)،
ينظر ترجمته: "الدرر الكامنة": (٣١٠/٤)، "إنباء
الغمر": (١٨٢/٢)، "طبقات الشافعية" لابن شعبة:
(٢٤٥/٣)، "الأعلام": (٢٨/٨)، "البدر الطالع":
(٢٩٢/٢)، "كشف الظنون": (٢٧٠، ٥٤٦، ١٢٩٩)
وغيرها.

(٨) اسمه الكامل: "إرشاد الساري لشرح صحيح
البخاري": هو شرح بسيط ممزوج، مطبوع عدة
طباعات متداول.

(٩) هو الإمام العلامة الحافظ المسند أبو العباس
شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر الشافعي
القسطلاني، ولد سنة (٨٥١هـ) وتوفي سنة (٩٢٣هـ)
بالقاهرة، ينظر ترجمته: "شذرات الذهب": (١٠/
١٢٩)، "البدر الطالع": (١٠٢/١)، "الكواكب
السائرة": (١٢٦/١)، "الضوء اللامع": (١٠٣/٢)،
"فهرس الفهارس": (٣١٨/٢)، "كشف الظنون":
(٢٩، ١٦٦، ٣٦٦).

(١٠) ذكره عبد العزيز السيروان: في تعليقه على
جواهر صحيح البخاري، لم أعر على طبعه.

(١١) هو الإمام المحدث الثقة أبو الهيثم
الكشميهني محمد بن مكّي المروزي، توفي
سنة (٨٣٩هـ)، ينظر ترجمته: "شذرات الذهب":
(٤٧٨/٤)، "مرآة الجنان": (٤٤٢/٢)، "معجم
المؤلفين": (٤٩/١٢).

(١٢) هو من أعظم شروح البخاري يشمل من الفوائد
الحديثية والنكات الغريبة والفوائد الفقهية، مطبوع
متداول، لصاحبه الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو
الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر
العسقلاني الشافعي، ولد سنة (٧٧٣هـ) وتوفي سنة
(٨٥٢هـ)، ينظر ترجمته: "الأعلام": (١٧٨/١)،
(١٧٩)، "حسن المحاضرة": (٢٠٦/١)، "مفتاح
السعادة": (٢٠٩/١)، "شذرات الذهب": (٢٧٠/٧)،
"الضوء اللامع": (٣٦/٢) وغيرها.

(١) مطبوع في مجلد عدة طباعات متداول.

(٢) هو الإمام الفاضل والأستاذ الكامل عبد الحكيم
بن محمد شمس الدين السالكوتي الهندي
الحنفي، توفي سنة (١٠٦٧هـ)، ينظر ترجمته:
"خلاصة الأثر": (٣١٨/٢)، "هدية العارفين":
(٥٠٤/١)، "كشف الظنون": (١١٤٨، ١٨٩٤)،
"إيضاح المكنون": (٣١٩، ١٤٠/١)، "معجم
المؤلفين": (٩٥/٥).

(٣) هو ما ورد عن النبي ﷺ وصحابه من قول
أو فعل أو تقريره.

(٤) اسمه الكامل: "الجامع الصحيح المسند من
حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"، أو الجامع
المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله
ﷺ، وقد اشتهر قديماً وحديثاً في العالم بصحيح
البخاري فلاختصار الاسم عنى الكتاب به.

(٥) هو إمام المسلمين وقُدوة الموحّدين وحجة
المجاهدين الحافظ محمد بن إسماعيل بن إبراهيم
البخاري، ولد في مدينة بخارى سنة (١٩٤هـ)
وتوفي سنة (٢٥٦هـ)، ينظر ترجمته: "الجرح
والتعديل": (١٩١، ٢/٣)، "وفيات الأعيان":
(٥٧٦/١)، "تاريخ بغداد" للخطيب: (٣٤، ٤/٢)،
"طبقات الشافعية": للسبكي (١٩، ٢/٢)،
"طبقات المفسرين": (١٠٠/٢)، "جامع
الأصول": (١٨٦/١)، وغيرها.

(٦) أما الشروح للصحيح البخاري فقد اعتنى به
الأئمة الكبار قديماً وحديثاً، فصنفوا له شروحاً
كثيرة، فمنها ما ذكر المؤلف السندي رحمه الله
تعالى فمن شاء الاطلاع فليرجع إلى موضعه.

(٧) اسمه الكامل: "الكواكب الدراري":
(المعروف بشرح الكرماني)، مطبوع متداول،
هو شرح وسط مشهور بالقول جامع لفوائد
الفوائد وزوائد الفوائد، لصاحبه الإمام العلامة
شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني

و"شرحه" (١) للعينى (٢)، و"صحيح (٣) مسلم" (٤)، و"شرحه" (٥) للنووي (٦)،
وشرحه المسمى "إكمال كمال المعلم" (٧) للأبى (٨).....

- (١) اسمه الكامل: "عمدة القاري في شرح الجامع الصحيح للبخاري"، مطبوع متداول، قال الأستاذ محمد زاهد الككتري: «هو أوسع شروحه نقلاً وتحقيقاً، وأجمعها للفوائد. بحثاً وتسحيصاً، وشرح للأحاديث من جميع مناحيها ووفى حق إيضاحها من كل نواحيها... إلخ».
- (٢) هو الإمام العلامة الحافظ شيخ الإسلام بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني الحنفي، ولد سنة (٥٧٦٢) وتوفي سنة (٨٥٥٥)، ينظر ترجمته: "الجواهر المضية": (١٦٥/٢، ١٦٦)، "فهرس الشفارس": (٢١٦/٢)، "شذرات الذهب": (٢٨٨، ٢٨٧/٧)، "انضواء اللامع": (١٣١/١)، "مفتاح السعادة": (٢١٦، ٢١٥/١)، "إيضاح المكنون": (١١٩، ٣٢/٢) وغيرها.
- (٣) اسمه الكامل: "المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ"، كما ذكره الحافظ ابن خثير الإشبيلي: في فهرست ما رواه عن شيوخه، ولكن المعروف به: "الجامع الصحيح"، هو الثاني من الكتب الستة التي تعد من أهم دواوين السنة المصنوعة وأحد الصحيحين اللذين هما أصح الكتب بعد القرآن الكريم، وحاز صحيح مسلم المسكينة اللائقة به بين مصنفات الحديث فكثرت حوله الشروح حتى بلغت أكثر من مائة شرحاً، فمنها ما ذكر المؤلف السندي رحمه الله تعالى، فمن شاء الاطلاع فليرجع إلى موضعها.
- (٤) هو الإمام الكبير الحافظ الحجة الصادق أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد القشيري النيسابوري، توفي سنة (٥٢٦١) في مدينة نيسابور قبره هناك معروف بزار ويتبرك، ينظر ترجمته: "تهذيب الأسماء واللغات":
- (٥) اسمه الكامل: "المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج" (المعروف بشرح النووي) هو شرح متوسط مفيد جامع لفرائد الفوائد وروائد الفرائد قال المؤلف رحمه الله ولولا ضعف جسمه وقلة الراغبين لبسطه فبلغ به ما يزيد على مائة من المجلدات لكنني اقتصر على المتوسط (سنتين) مطبوع متداول.
- (٦) هو أبو ذكرية يحيى بن أبي يحيى معروف بن مزي الحزامي الشافعي البصري، اعلمه الربيعي سنن حتى علمه وإمامته وجلالته وزهده وورعه ومحبته في أقواله وأفعاله، ولد سنة (٥٣١) وتوفي سنة (٦٧٦) بنوى ودفن بها، قبره هناك معروف بزار ويتبرك، ينظر ترجمته: "تذكرة الحفاظ": (٢٥٠/٤)، "السنن": (٦٣٨/١)، "المجمل الزاهرة": (٦٧٦/٧)، "مدارس": (٢٥، ٢٤/١)، "مرآة الجنان" لنياضي: (١٨٢/٢)، (١٨٣)، "طبقات الشافعية" للسبكي: (١٧٦/٥)، "تحفة الضالين في ترجمة الإمام محي الدين".
- (٧) هو شرح متوسط من أحسن هذه الشروح وأجمعها، ذكر فيه أنه ضمنه كتب شراحه الأربعة المازري، وعياض، والقرضي، والنووي، مع زيادات مكملية وتنبيه، (مطبوع عدة طبعات متداول).
- (٨) هو الحافظ الفقيه المحدث محمد بن خليفة أو خلف ابن عسر التونسي السالكي المشهور بالأبى (نسبة إلى قرية بتونس) توفي سنة (٨٢٧ هـ أو ٨٢٨)، ينظر ترجمته: "الأعلام": (٣٤٩/٦)، "البدر الطالع": (١٦٩/٢)، "كشف الخيون": (١/٥٥٧)، "هدية العارفين": (١٨٤/٢) وغيرها.

و"المصابيح" (١)، و"شرحه" (٢)، لبليضاوي (٣)، و"مشكاة المصابيح" (٤)، و"شرحه" (٥)، للشيخ عبد الحق الدهلوي (٦)، و"شرحه" (٧)، للشيخ علي القاري (٨)، و"شمائل الترمذي" (٩).

(١) كتاب المصابيح: هو من أهم مصادر السنة النبوية الشريفة، أجمع كتاب صنف في بابه، وأضبط لشوارد الأحاديث وأوابدها، لصاحبه للإمام البغوي (تقدمت ترجمته)، مطبوع متداول.

(٢) ذكره حاجي خليفة: في "كشف الظنون": (١٦٩٨)، وبروكلمان: في "تاريخ الأدب": (٦/١٢٤٥)، ونص على وجود نسخة مخطوطة في القاهرة، نسخة في مكتبة راغب، وفي الموصل، وفي بشار، ويوجد منه نسخة في مكتبة الحرم المكي، ولم أعثر على طبعه.

(٣) تقدمت ترجمته: (ص ٥٠).

(٤) وهو أشهر كتب بتخريج المصابيح وأوسعها، (مطبوع متداول) لصاحبه الإمام الحافظ الشيخ ولي الدين أبو عبد الله بن الخطيب التبريزي، توفي بعد سنة (٥٧٣٧)، ينظر ترجمته: "كشف الظنون": (١٦٩٩)، "معجم المؤلفين": (٢١١/١٠)، الزركلي: في "الأعلام": (٢٣٨/٦)، "الرسالة المستطرفة": (١٣٣) وغيرها.

(٥) اسمه الكامل: "ساعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح"، مطبوع (في أربعة أجزاء) إلى كتاب الزكاة، هو كتاب حافل مفيد نافع في شرح الأحاديث النبوية على مصدرها الصلاة والتحية، مشتملة على تحقيقات مفيدة وتدقيقات بدعية وفوائد شريفة ونكات لطيفة، انظر: "نزهة الخواطر": (٢٠٩/٥) وبعد ما تم تأليفه ترجمه إلى الفارسية وسماه "أشعة اللمعات في شرح المشكاة" (في أربع مجلدات)، مطبوع متداول.

(٦) هو الإمام خاتم المحققين الفقيه عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي المحدث المشهور أول من نشر علم الحديث بأرض الهند تصنيفاً وتدریساً، ولد سنة (٨٩٥٨)، وتوفي (١٠٥٢ هـ) بدار الملك دهلي (الهند) فدفن بها قريباً من الحوض الشمسي قبره هناك معروف بزار ويتبرك به، ينظر ترجمته:

(٧) اسمه الكامل: "مراقبة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح" (مطبوع متداول) هو شرح لطيف مشتملة على فوائد شريفة ونكات لطيفة يذكر المؤلف الأحكام الشرعية من الأحاديث على مقتضى مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله مرجحاً ما ذهب إليه الإمام.

(٨) هو الإمام الفقيه السحدث المفسر نور الدين علي بن سلطان بن محمد الهروي المكي الحنفي المعروف بالقاري، وتوفي سنة (١٠١٤ هـ) في مكة المكرمة ودفن في المعلاة. ينظر ترجمته: "خلاصة الأثر": (١٨٥/٣)، "البدر الطالع": (٤٤٥/١)، "هدية العارفين": (٧٥١/١)، "كشف الظنون": (٢٤)، ٦٠، (٤٤٥)، "إيضاح المكنون": (٢١/١)، (٩٠)، "معجم المؤلفين": (١٠٠/٧)، "طرب الأمثال" للكنوي: (٢٨٦).

(٩) اسمه الكامل: "الشمائل المحمدية والخصائل الصطفوية" (المعروف بشمائل الترمذي) مطبوع، متداول، هو كتاب وحيد في بابه، فريد في ترتيبه، واستيعابه حتى عد ذلك الكتاب من المواب، وقال ابن كثير في "البداية": (١١/٦): «قد صنف الناس في هذا قديماً وحديثاً كتباً كثيرة مفردة وغير مفردة، ومن أحسن من جمع في ذلك فأجاد الإمام الترمذي أفرد في هذا المعنى كتابه المشهور بالشمائل إلخ»، لصاحبه الإمام أبو عيسى بن سورة السلمي الترمذي صاحب السنن، ولد سنة (٢٠٩ هـ) وتوفي بترمذ سنة (٢٧٩ هـ)، ينظر ترجمته: "تهذيب التهذيب": (٣٨٧/٩)، "ميزان الاعتدال": للذهبي: (١١/٣)، "الأنساب": (٩٥)، "الكامل": (١٦٤/٧)، (١٦٥)، "وفيات الأعيان": (١/٦١٢)، (٦١٣)، "الفهرست" لابن نديم: (٣٢٥).

و"شرحه" (١) للحنفي (٢)، و"شرحه" (٣) لابن حجر المكي (٤)، و"شرحه" (٥) نعتاً
الدين (٦)، و"شرحه" (٧) لعلّي القاري (٨)، و"الحصن الحصين" (٩)، للجزري (١٠)، و
"شرحه" (١١) لعلّي القاري (١٢)، و"الصراط المستقيم" (١٣) لمجد الدين الفيروزآبادي (١٤).

- (١) ذكره حاجي خليفة: في "كشف الظنون": (١٠٦٠) لم أعثر على طبعه.
- (٢) هو العلامة الفقيه المولى محمد الحنفي وفرغ عنه في جمادى الأولى سنة (٩٢٦هـ)، انظر: "كشف الظنون": (١٠٦٠).
- (٣) اسمه الكامل: "أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل" (مطبوع متداول) يعتبر هذه الشرح من أعظم ما صنف في شمائل النبي ﷺ فهو الكتاب المعتمد عند أهل الحديث والسير.
- (٤) هو العلامة شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي الشافعي المصري ثم المكي، ولد سنة (٩٠٩هـ) وتوفي بمكة المكرمة سنة (٩٧٣هـ) ودفن بالمعلاة، ينظر ترجمته: "كشف الظنون": (٣٠٧، ١٢٨، ٦٠، ٥٧)، "إيضاح المكنون": (٨١، ٧٧، ١٥/١)، "البدر الطالع": (١٠٩/١)، "هدية العارفين": (٤٦/٥)، "الأعلام": (٢٣٤/١)، "معجم المؤلفين": (٢٩٣/١).
- (٥) ذكره حاجي خليفة: في "كشف الظنون": (١٠٦٠) قال: هو شرح ممزوج، لم يطبع في علمنا هذا الكتاب مع كونه من مهمات الشروح على شمائل الترمذي.
- (٦) تقدمت ترجمته من قبل قليل: (ص ٥٠).
- (٧) اسمه الكامل: "جمع الوسائل في شرح الشمائل"، فرغ من تسويده المؤلف بمكة المكرمة سنة (١٠٠٨هـ) مطبوع في جزئين متداول، وهو أحسن شروحه جامع لفرائد الفوائد وزوائد الفرائد.
- (٨) تقدمت ترجمته من قبل قليل: (ص ٥٣).
- (٩) "الحصن الحصين" من كلام سيد المرسلين ﷺ المشتمل على الأدعية المصطفوية، والاستغاثات السننية، والأنوار المحمدية، قال مؤلفه رحمه الله: «أخرجته من الأحاديث الصحيحة، وأبرزته عدة عند كل شدة ولما أكملت ترتيبه وتهذيبه طلبني عدو (وهو تيمور) لا يمكن أن يدفعه فهرب منه
- (١٠) مختفياً، وتحصنت بهذا الحصن. فرأيت رسول الله ﷺ سيد المرسلين ﷺ وأنا جالس عن يساره. وكأنه ﷺ يقول: ما تريد فقلت: يا رسول الله ادع لي وللمسلمين فرفع ﷺ يديه الكريمتين وأنا أنظر إليهما، فدعا ومسح بهما وجهه الكريم. وكان ذلك ليلة الخميس فهرب العدو ليلة الأحد. وفرح الله عني وعن المسلمين ببركة ما في هذا الكتاب عنه ﷺ.... إلخ» مطبوع متداول.
- (١١) هو الإمام الحافظ شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد (المعروف بابن الجزري) الشافعي مقرئ الممالك الإسلامية، ولد بدمشق سنة (٥١٠هـ) وتوفي بشيراز سنة (٨٣٣هـ)، ينظر ترجمته: "طبقات القراء": (٢٣٧/٢)، "شذرات الذهب": (٢٩٨/٩)، "معجم المؤلفين": (٢٩٢/١١)، "الضوء اللامع": (٢٥٥/٩)، "كشف الظنون": (الورقة ٦٦٩) وغيرها.
- (١٢) وهو من أحسن شروحه سمّاه ب: "الدر الثمين" كما في نسخة منه، ولكن المذكور في "كشف الظنون": أن اسمه "النحرز الثمين شرح الحصن الحصين" وهو المشهور بين الجمهور، (مطبوع).
- (١٣) تقدمت ترجمته من قبل قليل: (ص ٥٣).
- (١٤) المعروف باسم "سفر السعادة"، مطبوع متداول، كتاب فيه أحوال رسول الله ﷺ وصفة صلاته، وصومه وزكاته وجهه وتصرفاته، والأذكار النبوية في المناسبات كلها وغير ذلك.
- (١٥) هو الإمام أبو طاهر محمد بن يعقوب مجد الدين الصديقي الفيروزآبادي اللغوي صاحب القاموس، ولد بكازرين سنة (٧٢٩هـ) وتوفي سنة (٨١٧هـ)، ينظر ترجمته: "إنباء الغمر": (١٥٩/٧)، "بغية الوعاة": (١١٧)، "شذرات الذهب": (١٨٦/٩)، "روضات الجنات": (٢٠٨، ٢٠٧)، "العقد الثمين": (٣٩٢/٢)، "فهرس الفهارس": (٢٦٩/٢)، "مفتاح السعادة": (١٠٣/١) وغيرها.

و"شرحه" (١) للشيخ عبد الحق الدهلوي (٢)، و"المستدرک" (٣) للحاكم (٤)،
و"الأذکار" (٥) للنووي (٦)، و"شرح أذکار النووي" (٧)، و"الطريقة المحمدية" (٨)
للشيخ محمد (٩) بن عبد الغني (١٠) الآفندي الرومي، و"شرح الطريقة المحمدية"
(١١)، و"كتاب البركة في فضل السعي والحركة" (١٢).....

- (١) اسمه الكامل: "طريق الإفادة في شرح سفر السعادة" وسمّاه أيضاً: "الطريق القويم شرح الصراط المستقيم" (باللغة الفارسية) مطبوع. (٢) تقدمت ترجمته: (ص ٥٣). (٣) "المستدرک على الصحيحين" طبع طبقات عديدة، متداول، قد لاقى «المستدرک» قبولاً عند جمهور علماء المسلمين لاشتماله على عدد كبير من الأحاديث الصحيحة لم يخرجها الشيخان. (٤) هو الإمام الحافظ الكبير الناقد شيخ المحدثين أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري الشافعي، ولد بنيسابور سنة (٥٣٢١هـ) وتوفي سنة (٥٤٠٥هـ) ينظر ترجمته: "تاريخ بغداد": (٤٧٣/٥)، "العبر": (٩٤/٣)، "سير أعلام النبلاء": (١٦٢/١٧)، وغيرها. (٥) اسمه الكامل: "حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذکار"، مطبوع عدة طبقات متداول، هو كتاب مفيد مشهور بأذکار النووي في مجلد مشتمل على ثلاث مائة وستة وخمسين باباً ابتدأ فيه بالذكر ثم ذكر الأمور الإنسانية من أول الاستيقاظ من النوم إلى نومه في الليل ويعبر ذلك بينهم بعمل اليوم والليل ثم ختم بباب الاستغفار، كذا في "كشف الظنون": (الورقة ٦٨٨). (٦) تقدمت ترجمته: (ص ٥٣). (٧) أما الشروح للأذکار النووي فقد اعتنى به العلماء قديماً وحديثاً فصنّفوا له شروحاً كثيرة لعل المراد به "الفتوحات الربانية على الأذکار النواوية" (مطبوع في سبعة أجزاء متداول) لصاحبه العلامة محمد بن علان المكي الشافعي توفي سنة (١٠٥٧هـ)، انظر: "كشف الظنون": (٦٨٩) "معجم المؤلفين": (٢٤٠)، "إيضاح المكنون": (٥٩/١)، "معجم المؤلفين": (٢٦٧/١) وغيرها.
- (٨) "الطريقة المحمدية والسيرة الأحمديّة" كتاب فيه حياة الرسول ﷺ ومعاملته في حربه، وسلمه في بيته ومع أصحابه، وسوالهم عن كل ما أشكل عليهم، (مطبوع متداول). (٩) هو الإمام المحدث الفقيه الحافظ محمد بن بير علي البركلي الرومي محي الدين، ولد سنة (٩٢٦هـ) وتوفي سنة (٩٨١هـ)، انظر: "كشف الظنون": (١١١/٢)، "الأعلام": (٢٨٦/٩)، "معجم المؤلفين": (١٢٣/٩) وغيرها. (١٠) كذا في جميع النسخ الخطية، هو وهم والصواب (بير علي) بدل (عبد الغني) كما أثبتناه. (١١) قد تولى شرح "الطريقة المحمدية" كثيرون من العلماء الأفاضل أبرزهم الشيخ محمد التيروي المعروف بعشي، المتوفى سنة (١٠١٦هـ)، والشيخ محمد بن علان الصديقي المتوفى سنة (١٠٥٧هـ)، والشيخ محمد بن منلا الكردي السهراني المتوفى سنة (١٠٦٣هـ)، والشيخ رجب بن أحمد، فرغ من تأليفه سنة (١٠٦٣هـ)، والشيخ مولانا أبو سعيد الخادمي فرغ من تأليفه سنة (١١٦٨هـ) وغير ذلك، والله أعلم ما مراده بهذا الشرح. (١٢) كتاب "البركة في فضل السعي والحركة" (مطبوع متداول) مشتمل على الأخلاق والفوائد والأذکار والأدعية والأوراد والآثار والمسائل الفقهية والأحكام السنية، لصاحبه العلامة الشيخ جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الوصابي الحبشي، توفي سنة (٧٨٢هـ)، ينظر ترجمته: "الأعلام" للزركلي: (١٤٣/١)، "كشف الظنون": (٢٤٠)، "إيضاح المكنون": (٥٩/١)، "معجم المؤلفين": (٢٦٧/١) وغيرها.

وأما كتب السير (١): فمنها: "السيرة" (٢) لابن هشام (٣) و"السيرة الشامية"

(٤)، و"السيرة الكازرونية" (٥)، و"السيرة" (٦) للحلي (٧)، و"المواهب اللدنية" (٨)،

للقسطلاني (٩)، و"دلائل النبوة" (١٠) للبيهقي (١١).....

العارفين: (٧١٥/١).

(٦) اسمه الكامل: "إنسان العيون في سيرة لأمير المؤمنين (عليه السلام) المعروف بالسيرة الحنبية" هو مصنف مطول في سيرة الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم). جمعه من "سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد" مع إضافة بعض الزيادات. (مطبوع طبعات عديدة). (٧) هو الإمام العلامة المؤرخ الجليل نور الدين أبو الحسن علي بن إبراهيم بن أحمد الحلبي الشافعي. ولد بمصر سنة (٩٧٥هـ) وتوفي بالقاهرة سنة (١٠٤٤هـ). ينظر ترجمته: "فهرس الفهارس": (٢٥٥/١). "كشف الظنون": (١٣٦٥، ١٨٠). "خلاصة الأثر": (١٢٢/٣).

(٨) اسمه الكامل: "المواهب اللدنية بالسبح المحمدية"، هو كتاب جامع للمسيرة النبوية المعطرة ويتضمن المغازي والسرائر والبعض والوفود ثم الحديث عن صفات النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وخصائصه وجمال خلقه وخلقه ومواليه وأزواجه ومعجزاته وغير ذلك. وقد قال ابن العماد الحنبلي في "شذرات الذهب": (١٢٢/٨): «هو كتاب جليل السبق عظيم الوقع كثير النفع ليس له نظير في بابيه هـ» (مطبوع متداول).

(٩) تقدمت ترجمته: (ص ٥١).

(١٠) اسمه الكامل: "دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة" قال ابن كثير: "دلائل النبوة" للبيهقي من عيون ما صنف في السيرة والشمال، وقال تاج الدين السبكي: أما كتاب "دلائل النبوة"، وكتاب "شعب الإيمان" وكتاب "مناقب الشافعي" فأقسم ما لواحد منها نظير، (مطبوع متداول).

(١١) هو الإمام الحافظ الفقيه الجليل الزاهد أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي النيسابوري، ولد سنة (٨٣٨هـ) وتوفي في نيسابور سنة (٤٥٨هـ) قبره هناك معروف يزار ويتبرك ينظر ترجمته: "الأنساب": (٣٨١/٢)، "مفتاح دار السعادة": (١٥/٢)، "المستظم": (٢٤٢/٨)، "العبر": (٣٤/٣)، "اللباب": (١٦٥/١)، "تبیین كذب المفتری": (٢٦٥)، "المختصر في أخبار البشر": (١٩/٢).

(١) السير مأخوذة من السيرة بمعنى الطريقة، يقال قرأت سيرة النبي المختار (صلى الله عليه وآله وسلم) أي تاريخ حياته المباركة، وهي مشتملة على فنون، فن أسمائه وخصائصه وفضائله وشماله ومغازيه ومولده ومبعثه.

(٢) قال في "كشف الظنون": (١٠١٢) «أول من صنف فيه الإمام المعروف بمحمد بن إسحاق رئيس أهل المغازي، المتوفى سنة (١٥١هـ) وهذبه ابن هشام الحميري، فأحسن وأجاد.... إلخ» طبع طبعات عديدة متداول.

(٣) هو الإمام أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المشهور بحمل العلم والرواية توفي سنة (٢١٣هـ) أو (٢١٨هـ)، ينظر ترجمته: "وفيات الأعيان" لابن خلكان: (٣٦٥/١)، "بغية الوعاة": (٢١٥)، "تهذيب الكمال": (٤٤٢/١)، (٤٤٣)، "ميزان الاعتدال": (٩١/٢)، "تقريب التهذيب": (٢٦٨٨).

(٤) اسمه الكامل: "سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد" (المعروف بالسيرة الشامية) مطبوع متداول، هو كتاب جامع للمسيرة النبوية المطهرة، كثير النفع عظيم الوقع، قال الشعراني في ذيل طبقاته: «جمعها من ألف كتاب وأقبل الناس على كتابتها ومشى فيها على أنموذج لم يسبقه إليه أحد... إلخ» لصاحبه الإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف الصالحي الشامي، المؤرخ الكبير، والمحدث العارف، توفي بالبرقوقية سنة (٩٤٢هـ)، ينظر ترجمته: "شذرات الذهب": (٦٣/١٠)، "فهرس الفهارس": (١٠٦٢/٢)، "الأعلام": (١٥٥/٧)، "معجم المؤلفين": (٦٣/١٠).

(٥) ذكره في "كشف الظنون": (١٠١٣، ٩٢٣) لم أعثر على طبعه، أما الكازروني هو الإمام العلامة ظهير الدين علي بن محمد بن محمود بن أبي العز بن أحمد البغدادي الشافعي ولد سنة (٦١١هـ) وتوفي سنة (٦٩٧هـ) ينظر ترجمته: "الدرر الكامنة": (١١٩/٣)، "إيضاح المكنون": (٣٢٨/١)، "هدية

و"إعلام النبوة" (١)، للماوردي (٢)، و"شواهد النبوة" (٣)، لمولانا عبد الرحمن الجامي (٤)، و"معارج النبوة" (٥)، و"الصواعق المحرقة" (٦) لابن حجر المكي (٧)، و"تاريخ مكة" (٨)، للقطبي (٩)، و"تاريخ المدينة" (١٠)، للسهمودي (١١)، و"روضة الأحياء" (١٢)، لسيد جمال الدين المحدث (١٣).....

- (١) "إعلام النبوة" (مطبوع متداول)، قال الدكتور محمد شريف سكر: «هو كتاب يبحث في موضوع النبوة فهو يبين حاجة الناس إلى الدين، وحاجتهم بالتالي إلى الأنبياء، ويتحدث عن إثبات النبوات، وكيفية الرسل وشروط صحة النبوة، وأنواع الوحي، ثم يتحدث عن ضرورة المعجزات للأنبياء، ويتحدث عن الأنبياء من لدن آدم إلى سيدنا محمد عليهم السلام.... إلخ».
- (٢) هو الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي الشافعي، ولد في مدينة البصرة سنة (٣٦٤هـ) وتوفي سنة (٤٥٠هـ) ببغداد وقد صلي عليه تلميذه الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى عليه، ينظر ترجمته: "لب الباب" (٢/٢٣٣)، "الأنساب" (١٨١/٥)، "شرف الطالب في أسنى المطالب" (الورقة ٥٦)، "طبقات المفسرين" للسيوطي (الورقة ٨٣)، "العبر" (٢/٢٩٦)، "طبقات الشافعية" لابن شعبة (٢٠٩/١).
- (٣) اسمه الكامل: "شواهد النبوة لتقوية يقين أهل الفتوة" (باللغة الفارسية) مطبوع متداول.
- (٤) هو الإمام العارف بالله تعالى نور الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أحمد الشيرازي (الشههور بالجامي) ولد بجام من قصبات خراسان سنة (٥٨١٧هـ) وتوفي سنة (٨٩٨هـ)، ينظر ترجمته: "الفوائد البهية" (٨٨، ٨٦)، "روضات الجنات" (٤٣٨، ٤٣٧)، "شذرات الذهب" (٩/٥٤٣)، "جامع كرامات الأولياء" (٢/٦١)، "هدية العارفين" (١/٥٣٤).
- (٥) اسمه الكامل: "معارج النبوة في مدارج الفتوة" (باللغة الفارسية) طبع أكثر من طبعة، متداول، لصاحبها العلامة معين الحاج محمد الفراهي (المعروف بمنلا مسكين) المتوفى سنة (٩٥٤هـ)، انظر: "كشف الظنون" (١٧٢٣).
- (٦) اسمه الكامل: "الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة" مطبوع متداول.
- (٧) تقدمت ترجمته من قبل قليل: (ص ٥٤).
- (٨) اسمه الكامل "إعلام العلماء الأعلام ببناء المسجد الحرام" (مطبوع حديثاً).
- (٩) هو الإمام العلامة محمد قطب الدين بن أحمد علاء الدين بن محمد قاضي خان بن بهاء الدين بن يعقوب المكي الشهير بالقطبي، ولد سنة (٩١٧هـ) وتوفي سنة (٩٩٠هـ) وقيل سنة (٩٨٨هـ) وقيل سنة (٩٩٩هـ) والأول هو الأرجح، ينظر ترجمته: "البدر الطالع" (٥٧/٢)، "النور السافر" (٣٨٣).
- (١٠) اسمه الكامل: "وفاء الوفاء بأخبار دارالمصطفى" (مطبوع في مجلدين على أربعة أجزاء متداول)، هو كتاب اختصره مؤلفه من كتاب آخر له بعنوان "اقتفاء الوفا بأخبار دارالمصطفى ﷺ" اختصره مع توسط غير مفرط كما قال: في مقدمته. هو كتاب جليل السبقار عظيم الوقع كثير النفع فأقسم ليس له نظير في بابيه.
- (١١) هو العلامة السحق المؤرخ نور الدين أبو الحسن علي بن أحمد (المعروف بالسهمودي) ولد سنة (٨٤٤هـ) وتوفي بالسدينة المنورة في سنة (٩١١هـ)، ينظر ترجمته: "شذرات الذهب" (٧٣/٠)، "النور السافر" (الورقة ٥٨)، "البدر الطالع" (١/٤٧٠)، "الضوء اللامع" (٥/٢٤٥).
- (١٢) اسمه الكامل: "روضة الأحياء في سيرة النبي والآل والأصحاب" (باللغة الفارسية) مطبوع (في مجلد على ثلاثة أجزاء) متداول.
- (١٣) هو العلامة المحدث عطاء الله بن فضل الله الشيرازي جمال الدين. توفي بعد سنة (٨٨٨هـ) ينظر ترجمته: "روضات الجنات" لمخوانساري (٢٠٧/٢) "معجم المؤلفين" (٢٨٥/٦).

وأما كتب العقائد (١) فمنها: "الفقه الأكبر" (٢) للإمام الأعظم أبي حنيفة الكوفي

(٣)، و"شرح" (٤) للشيخ علي القاري (٥)، و"العقائد" (٦) للنسفي (٧)، و"شرح" (٨)

لسعد الدين التفتازاني (٩)، و"حاشيته" (١٠) للخياي (١١)، وشرح القصيدة المسماة

بـ: "الآمالي" (١٢).....

السمرقندي الحنفي، ولد سنة (٥٤٦١) وتوفي سنة (٥٣٧) (١٢٨/٣)، ينظر ترجمته: "مرآة الجنان" (٢٦٨/٣)، "شذرات الذهب" (١٧٩/٦)، "تاج التراجم" (٣٥٣/٤)، "الجواهر المضية" (٣٩٤/١)، "الفوائد البهية" (الورقة ١٤٩٩٠٠١٥٠٠).

(٨) قد شرح "العقائد النسفية": كثير من العلماء الأفاضل قديماً وحديثاً شروحاً كثيرة، ولا أضل بذكرها، ومن أحسن شروحه شرح التفتازاني نقلاً، وتحقيقاً، وأجمعها للفوائد بحثاً وتحصيماً، مطبوع متداول.

(٩) هو الإمام سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، ولد سنة (٥٧١٢) وتوفي سنة (٥٧٩١) بسمرقند رحمه الله تعالى، ينظر ترجمته: "الدرر الكامنة" (٣٥٠/٤)، "بغية الوعاة" (الورقة ٣٩١)، "البدر الطالع" (٣٠٣/٢)، "مفتاح السعادة" (١٦٥/١)، "روضات الجنات" (الورقة ٣٠٩).

(١٠) مطبوع طبعت عديدة متداول. (١١) هو العلامة المتكلم، الفقيه الأصولي أحمد بن موسى الخياي الرومي الحنفي، اختلف في تحديد سنة وفاته ما بين (٨٦٠، ٨٧٠) والصواب أنه توفي في حدود سنة (٨٨٦)، ينظر ترجمته: "شذرات الذهب" (٥١٥/٩)، "البدر الطالع" (١٢١/١)، "الفوائد البهية" (الورقة ٤٣)، "كشف الظنون" (٣٤٧، ١١٤٤، ١١٤٥)، "معجم المؤلفين" (١٨٧/٢).

(١٢) لعل المراد به "شرح الآمالي" للإمام أبي بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي توفي سنة (٨٣٧٠) (مطبوع قديماً) كان عابداً زاهداً ورعاً، انتهت إليه رئاسة الحنفية في وقته، ينظر ترجمته: "الفهرست" لابن نديم: (٢٩٣، ٢٩٥)، "الوافي بالوفيات" (٢٤١/٧)، "طبقات الشيرازي" (١٤٤)، "المنتظم" (١٠٥/٧، ١٠٦).

(١) العقيدة: هو ما انطوى عليه القلب والضمير وتطلق على المعتقدات الدينية، منها العقائد أو علم العقائد تسمية متأخرة عن (علم الكلام) علم التوحيد كثر استعمالها منذ القرن (٥٦) بعد ظهر (العقائد النسفية) انظر: "الموسوعة العربية الميسرة" (٢٤٣٧/٥) أما علم العقائد: هو علم يقتدر به على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج عليها والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن أهل السنة، والكتب المؤلفة فيه كثيرة لا تحصى فمن شاء الاطلاع فليرجع إلى موضعه.

(٢) "الفقه الأكبر": مطبوع متداول، لقد رزق الله تعالى هذا الكتاب من القبول والعناية، وكان له من النفع أكثر مما كان لغيره، وأقبل عليه العلماء الأفاضل قراءة، وتدریساً، وشرحاً، وتحريجاً.

(٣) هو الإمام الأعظم والهامم الأفخم الأقدم قدوة الأنام سيدنا أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي التابعي الجليل صاحب المذهب، ولد سنة (٨٠) وتوفي رحمه الله تعالى سنة (١٥٠) ينظر ترجمته: "طبقات ابن سعد" (٣٦٨/٦)، "طبقات خليفة" (٣٢٧، ١٦٧)، "تاريخ الكبير" للبخاري: (٨١/٨)، "المعين في طبقات المحدثين" (الورقة ٥٤٦)، "تاريخ الثقات" للعجلي: (الورقة ٤٥٠)، "الخيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان".

(٤) اسمه الكامل: "منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر" مطبوع في مجلد واحد متداول.

(٥) تقدمت ترجمته: (ص ٥٣)

(٦) "العقائد النسفية": مختصر في علم التوحيد، قال شارحه التفتازاني: إن المختصر المسمى بالعقائد يشتمل على غرر الفوائد في ضمن فصول هي للدين قواعد وأصول مع غاية من التنقيح والتهذيب، مطبوع، متداول.

(٧) هو الإمام الحافظ الفقيه المؤرخ المفسر عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل النسفي

و "تكميل الإيمان" (١)، لعبد الحق الدهلوي (٢).

وأما كتب أصول الفقه (٣): فمنها: "الكشف" (٤)، للبزدوي (٥)، و "التوضيح"

(٦)، و شرحه المسمّى بـ: "التلويح" (٧)، و "التقرير" (٨)، و شرحه المسمّى بـ: "التحرير"

(٩)، و "حواشي التلويح" (١٠).

وأما كتب فروع الفقه (١١): فمنها: متون، و شروح، و فتاوى.....

- (١) "تكميل الإيمان": (باللغة الفارسية) مطبوع متداول.
- (٢) تقدمت ترجمته من قبل قليل: (ص ٥٣).
- (٣) هو علم يتعرف منه استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها الإجمالية اليقينية.
- (٤) اسمه الكامل: "كنز الوصول إلى معرفة الأصول" (يعرف بأصول فخر الإسلام البزدوي) مطبوع متداول، قال صاحب "كشف الظنون": (١١٢/١): هو كتاب عظيم الشأن جليل البرهان محتو على لطائف الاعتبارات بأوجز العبارات... إلخ.
- (٥) هو الإمام أبو العسر علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم أبو الحسن السعري بفخر الإسلام البزدوي الفقيه الكبير بما وراء النهر، ولد البزدوي في حدود سنة (٤٠٠هـ) وتوفي سنة (٤٨٢هـ) رحمه الله تعالى، ينظر ترجمته: "تاريخ بغداد": (١٢/١٧٠)، "الأنساب": (الورقة ٧٨)، "تاج التراجم" (٤١)، "طبقات الفقهاء" لطاش كبرى زاده: (الورقة ٨٥)، "سير أعلام النبلاء": (٦٠٢/١٨)، "الجواهر المضية": (٥٩٤/٢).
- (٦) "التوضيح" هو شرح لتنقيح الأصول (مطبوع طبعت عديدة متداول) قال في "كشف الظنون": (٤١٩/١) هو متن مشهور ذكر فيه أنه لما كان فحول العلماء مكبين على مباحث كتاب فخر الإسلام البزدوي، و وجد بعضهم طاعنين على ظواهر ألفاظه أراد تنقيحه و حاول تبين مراده، و تقسيمه على قواعد المعقول مورداً فيه، و تدقيقات غامضة منيعة قلما توجد في الكتب سالكاً فيه مسلك الضبط والإيجاز فصنف هذا الشرح ممزوجاً، و سَمَّاهُ "التوضيح في حلّ غوامض التنقيح" اهـ (ملخصاً)، لصاحبه صدر الشريعة الإمام القاضي عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة محمود ابن صدر الشريعة محمود الحنفي،
- توفي سنة نيف وثمانين وستمائة، ينظر ترجمته: "الفوائد البهية": (الورقة ١٠٩)، "الجواهر المضية": (٣٦٥/٢)، "كشف الظنون": (الورقة ٤١٩)، "تاج التراجم": (٣٠، ٢٩)، "معجم المؤلفين": (٢٤٦/٦).
- (٧) اسمه الكامل: "التلويح في كشف حقائق التنقيح" (مطبوع طبعت عديدة متداول) لصاحبه الإمام التفتازاني، تقدمت ترجمته: (ص ٥٨).
- (٨) كتاب "التقرير لأصول فخر الإسلام البزدوي" (مطبوع حديثاً، متداول) للشيخ العلامة الإمام أكمل الدين محمد بن محمود البارتي الحنفي توفي سنة (٧٨٦هـ) ينظر ترجمته: "الجواهر المضية": (٣٧٣/١)، "الفوائد البهية": (الورقة ١٩٥)، "تاج التراجم": (الورقة ٦٦)، "مفتاح السعادة": (٢٦٨/٢)، "الخطط" للمقريزي: (٢٧٣/٤)، "السلوك لمعرفة دولة الملوك": (٥٢٥/٣).
- (٩) كتاب "التحرير شرح التقرير": (مطبوع متداول) في أصول الفقه للعلامة كمال الدين محمد ابن عبد الواحد الشهير بابن الهمام الحنفي المتوفى سنة (٨٦١هـ)، ينظر ترجمته: "كشف الظنون": (٣٥/١)، "الضوء اللامع": (٢١٠، ٢٢١)، "هدية العارفين": (٢٠٨/٢)، "إيضاح المكنون": (٥٩٧/٢)، "النجوم الزاهرة": (١٨٧/١٦).
- (١٠) وقال في "كشف الظنون" (٤٩٦): «لما كان هنالك الشرح غاية مطلوب كل طالب في هذا الفن، اعتنى عليه الفضلاء بالدرس، والتحشية، وعلقوا عليه حواشي مفيدة... إلخ» ومن شاء التفصيل فليرجع إليه.
- (١١) فروع الفقه: يراد بها الفروع الفقهية التي تستنبط على منهاج الأصول.

فمنها "الجامع الصغير" (١) للإمام الهمام ضابط المذهب الحنفي محمد بن الحسن الشيباني (٢)، و "الجامع الكبير" (٣) له أيضاً، و "تلخيص الجامع الكبير" (٤) لأبي عبد الله محمد بن عباد بن ملك (٥) داد بن الحسن بن داود الملقب بصدر الدين الخلاصي (٦)، و "الجامع الصغير" (٧) لحسام الدين أبي محمد عمر بن عبد العزيز المعروف بصدر الشهيد (٨) أستاذ صاحب المحيط السرخسي (٩)، و "القدوري" (١٠).

- (١) "الجامع الصغير"، مطبوع طبعات عديدة متداول، هو كتاب قديم مبارك، مشتمل على ألف وخمسمائة واثنين وثلاثين مسألة، كما قال البزدوي، والمشائخ يعظمونه حتى قالوا: لا يصلح المرء للفتوى، ولا للقضاء إلا إذا علم مسائله، وذكر علي القمي: أن أبا يوسف مع جلالة قدره كان لا يفارق هذا الكتاب في حضر ولا سفر، وكان علي الرازي يقول: من فهم هذا الكتاب فهو أفهم أصحابنا ومن حفظ كان أحفظ أصحابنا، وأن المتقدمين من مشائخنا كانوا لا يقلّدون أحداً القضاء حتى يمتحنونه، فإن حفظه قلّده القضاء وإلا أمره بالحفظ اه (ملخصاً) من "كشف الظنون": (٥٦١/١).
- (٢) كان فقيهاً محدثاً مجتهداً، قال الشافعي رحمه الله: لو قلت أن القرآن نزل بلغة محمد بن الحسن لفصاحته لقلت، ولد في سنة (١٣٥هـ)، وفي رواية (١٣٢هـ) وفي أخرى (١٣١هـ) وتوفي سنة (١٨٩هـ)، ينظر ترجمته: "تاريخ بغداد": (١٧٢/٢)، (١٨٢)، وفيات الأعيان: (١/٥٧٤، ٥٧٥)، تهذيب الأسماء واللغات: (١/٨٠، ٨٢)، "لسان الميزان": (١٢٢، ١٢١/٥)، "طبقات الفقهاء" للشيرازي: (الورقة ٣٣٤)، "العبر": (١/٣٠٢)، "البداية والنهاية": (٢٠٢/١٠)، "الكامل في التاريخ": (١٤/٦).
- (٣) "الجامع الكبير"، مطبوع أكثر من طبعة متداول، هو كاسمه لجلال مسائل الفقه جامع كبير قد اشتغل على عيون الروايات ومتون الدرايات بحيث كاد أن يكون معجزاً، ولتمام لطائف الفقه منجزاً.... إلخ، انظر: "كشف الظنون": (٥٦٧/١).
- (٤) "تلخيص الجامع الكبير" في الفروع وهو متن متين معقد العبارة وله شروح، انظر: "كشف
- الظنون": (٤٧٢/١) لم أعثر على ضبعه.
- (٥) في (ج) (منلا) بدل (ملك).
- (٦) في (ج) (الأخلاطي) بدل (الخلاصي). كان إماماً علامة فقيهاً محدثاً، توفي سنة (٦٥٢هـ). ينظر ترجمته: "تاج التراجم": (الورقة ٤٦)، "الجواهر المضية": (٦٣، ٦٢/٢)، "الفوائد البهية": (١٧٢، ١٧٣)، "كشف الظنون": (٥٥٨، ٤٧٢).
- (٧) "الجامع الصغير" (المعروف بجامع الصدر الشهيد) فيه مسائل من أمهات مسائل أصحابنا، طبع حديثاً في مجلد، متداول.
- (٨) كان علامة فقيهاً محدثاً مفسراً، ولد سنة (٤٨٣هـ) وتوفي سنة (٥٣٦هـ)، ينظر ترجمته: "النجوم الزاهرة": (٥/٢٦٨، ٢٦٩)، "تاج التراجم": (الورقة ٣٤)، "الجواهر المضية": (١/٣٩١)، "الفوائد البهية": (الورقة ١٤٩)، "كشف الظنون": (١١، ٤٦)، (١١٣، ٥٦٣، ٥٦٩، ١٢٢٢، ١٤٣٥)، "إيضاح المكنون": (٢/١٢٤)، "هدية العارفين": (١/٧٨٣)، "معجم المؤلفين": (٧/٢٩١).
- (٩) سيجيء ترجمته.
- (١٠) "مختصر القدوري" في فروع الحنفية هو الذي يطلق عليه لفظ الكتاب في المذهب وهو متن متين معتبر متداول بين الأئمة الأعيان وشهرته تغني عن البيان مشتمل على اثنا عشر ألف مسألة، انظر: "كشف الظنون": (٢/١٦٣)، قال صاحب "مصباح أنوار الأدعية": إن الحنفية يتبركون بقراءته في أيام الوباء، وهو كتاب مبارك من حفظه يكون أميناً من الفقر.... إلخ، انظر: "الفوائد البهية": (٢٣١) مطبوع طبعات عديدة تغني عن البيان.

لإمام أبي الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان البغدادي الشهير بالقدوري (١)، والمنظومة المشهورة (التي تسمى) (٢) بـ: "المنظومة النسفية" (٣) للإمام النعمان نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد بن أحمد النسفي (٤)، أحد أساتذة صاحب "الهداية" (٥)، و"عيون المسائل" (٦) للفقهاء أبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (٧)، و"البداية" (٨) لصاحب "الهداية" الآتي ذكره، و"الوقاية" (٩) للعلامة تاج الشريعة محمود بن عبيد الله بن محمود (١٠) جد صدر الشريعة (١١) شارح "الوقاية"، ومختصر الوقاية التي تسمى بـ: "النقاية" (١٢) أيضاً لصدر الشريعة المذكور، و"الإصلاح على الوقاية" (١٣).....

- (١) كان إماماً علامة محدثاً أصولياً فقيهاً انتهت إليه رئاسة السذهب، وعظم جاهه وبعد صيته. ولد سنة (٥٣٦٢هـ)، وتوفي ببغداد سنة (٥٤٢٨هـ) رحمه الله تعالى بنظر ترجمته: "وفيات الأعيان": (٧٣/١)، "شذرات الذهب": (١٣٢/٥)، "تاريخ بغداد": (٣٧٧/٤)، "النسب": (٢٤٧/٢)، "أبداية": (٤/١٢)، "روصات الجنات": (٦٧، ٦٦)، "الجواهر النقية": (٩٤، ٩٣/١)، "مرآة الجنان": (٤٧/٣) (٢) مابين معكوفتين ساقط من (ج، د).
- (٣) "منظومة النسفي" مرتبة على عشرة أبواب، الأول في قول الإمام، الثاني في قول أبي يوسف، الثالث في قول محمد، الرابع في قول الإمام مع أبي يوسف، الخامس في قوله مع محمد، السادس في قول أبي يوسف مع محمد، السابع في كل واحد منهم، الثامن في قول زفر، التاسع في قول الشافعي، العاشر في قول مالك، انظر: "كشف الظنون": (١٨٦٧/٢)، لم أعثر على طبعه، نسخته الخطية المصورة موجودة في مكتبة دار الكتب السجدة النعمية.
- (٤) تقدمت ترجمته: (ص ٥٨).
- (٥) سيحيى ترجمته: (ص ٦٩).
- (٦) "عيون المسائل" في فروع الحنفية، موضوع
- في مجلد، ذكر فيه مذهبه على صورة مسائل حتى يسهل على الطالب حفظها، وتكون بمثابة تطبيقاً عملياً لما هو مقرر من المسائل. (٧) تقدمت ترجمته: (ص ٤٨).
- (٨) "بداية المبتدي" في الفروع، مطبوع متداول، وهو مختصر ذكر المؤلف فيه «أنه جمع بين "مختصر القدوري" و"الجامع الصغير"، واختار ترتيب الجامع تاركاً بما اختاره محمد بن الحسن.... إلخ»، انظر: كشف الظنون (٢٢٧١).
- (٩) "وقاية الرواية في مسائل الهداية" صنفه لابن بنته، هو متن مشهور اعتنى بشأنه العلماء بالقراءة والتدريس والحفظ، صدر الشريعة الثاني الآتي ذكره، مطبوع طبعات عديدة.
- (١٠) لم أعثر على سنة وفاته.
- (١١) تقدمت ترجمته: (ص ٥٩).
- (١٢) مطبوعة متداولة.
- (١٣) طبع حديثاً مع شرحه "الإيضاح" في مجلدين يعد هذا الكتاب كنزاً ثميناً وقال مؤلفه: «سميت المتن بـ: "الإصلاح" لتضمنه إصلاح مافي الوقاية من الزلل، والشرح بـ: "الإيضاح" لاشتغاله على إيضاح مافي الشرح المذكور من الخلل» ٥١.

للعلامة ابن كمال باشا أحمد بن سليمان (١)، و"كنز الدقائق" (٢) لحافظ الدين أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (٣)، و"الوافي" (٤) لأبي البركات أيضاً، و"التجريد" (٥) لركن الدين عبد الرحمن بن محمد بن أميرة بن محمد بن إبراهيم الشهير بأبي الفضل الكرمانلي (٦)، و"المختار" (٧) لمجد الدين أبي الفضل عبد الله (٨) بن محمود بن مودود بن محمود الموصللي (الحنفي) (٩)، و"مجمع البحرين" (١٠) لمظفر الدين أبي العباس أحمد (١١) بن علي بن ثعلب (١٢).

- (١) هو الإمام الحليل العلامة الأوحى المحقق الفهامة شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا الحنفي، توفي سنة (٩٤٠ هـ)، ينظر ترجمته: "شذرات الذهب": (٣٣٥/١)، "الأعلام": (١٣٣/١)، "الفوائد البهية": (ص ٢١، ٢٢)، "الكواكب السائر": (١٠٨، ١٠٧/٢).
- (٢) "كنز الدقائق" متن مشهور أحسن مختصر في فقه الحنفية حاوياً لمسائل الفتاوى والوقائع، مطبوع طبعات عديدة متداول.
- (٣) تقدمت ترجمته: (ص ٥٠).
- (٤) "الوافي" في الفروع، كتاب مقبول معتبر ثم شرحه المصنف وسمّاه الكافي، (سيأتي ذكره) انظر: "كشف الظنون": (١٩٩٧/٢) لم أعثر على طبعه.
- (٥) "التجريد الركني" في الفروع، ثم شرحه المصنف وسمّاه "الإيضاح" وهو ثلاث مجلدات وشرحه أيضاً شمس الأئمة تاج الدين عبد الغفار الكردي الحنفي المتوفى سنة (٥٦٢ هـ) وسمّاه "المفيد والمزيد" اه، انظر: "كشف الظنون": (٣٤٥/١) لم أعثر على طبعه.
- (٦) كان إماماً فقيهاً محدثاً مفسراً أصولياً حنفياً، ولد سنة (٥٧ هـ) وتوفي سنة (٥٤٣ هـ) ينظر ترجمته: "اللباب": (٣٧/٣)، "تاج التراجم": (٣٣) "مفتاح السعادة": (٢٨٤، ٢٨٣/٢) "الفوائد البهية": (٩٢، ٩١)، "الجواهر المضية": (٣٨٨/٢)،
- "كشف الظنون": (٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١).
- (٧) "المختار" في فروع الحنفية مختصر في الفقه واختار فيه قول الإمام أبي حنيفة ثم شرحه وسمّاه "الاختيار لتعليل المختار"، (مطبوع، متداول).
- (٨) كان شيخاً كبيراً فقيهاً فاضلاً عارفاً بالمذاهب، ولد سنة (٥٩٩ هـ) بالموصل وتوفي ببغداد سنة (٦٨٣ هـ) رحمه الله تعالى، ينظر ترجمته: "الجواهر المضية": (٣٤٩/٢)، "تاج التراجم": (الورقة ٣١)، "مفتاح السعادة": (٢٨١/٢)، "الفوائد البهية": (١٠٦، ١٠٧)، "الرسالة المستطرفة": (الورقة ١٤١)، "كشف الظنون": (١٦٢٢/٢، ٥٧٠/١).
- (٩) ما بين معكوفتين زيادة من (ج، د).
- (١٠) "مجمع البحرين وملتقى النيرين" في فروع الحنفية، هو من أهم الكتب عند الأحناف، وقال اللكنوي: في "فوائد البهية": «قد كثرت اعتماد المتأخرين على الكتب الأربعة: "المختار"، و"الكنز"، و"الوقاية"، و"مجمع البحرين" سمّوها المتون الأربعة المعتمدة» اه، (مطبوع).
- (١١) كان إماماً كبيراً فقيهاً أصولياً مفسراً بلغ رتبة الكمال، توفي ببغداد سنة (٦٩٤ هـ)، ينظر ترجمته: "مرآة الجنان": (٢٢٧/٤)، "تاج التراجم": (الورقة ٦)، "كشف الظنون": (٣٢٨، ٣٢٥/١)، "هدية العارفين": (١٠٠/١)، "معجم المؤلفين": (٤/٢).
- (١٢) في بعض المصادر (تغلب) وفي بعضها (تغلب) بدل (تغلب).

بن أبي الضياء البغدادي المعروف بابن الساعاتي، و"نافع الفقه" (١) للسيّد الإمام ناصر الدين قاسم (٢) بن يوسف الحسيني المدني (٣)، و"تحفة الفقهاء" (٤) لعلاء الدين أبي منصور محمّد (٥) بن أحمد بن أبي مجد (٦) السمرقندي، و"تحفة الملوك" (٧) للشيخ محمّد (٨) بن أبي بكر بن عبد المحسن (٩) (الحنفي) (١٠)، و"شرعة الإسلام" (١١) لمجد الدين محمّد بن أبي بكر السمرقندي المعروف بإمام زاده (١٢)، و"المقدمة الغزنوية" (١٣) للعلامة أحمد (١٤) بن محمّد بن محمود بن سعيد الغزنوي

- (١) "الفقه النافع" مختصر ومرتب على الترتيب الفقهي وهو محتوى على الفرائد الفقهية، (طبع حديثاً في ثلاث مجلدات، متداول).
- (٢) هذا تصنيف، والصواب أبو القاسم محمّد بن يوسف، كان اسمه محمّد، كذا في جميع كتب التراجم.
- (٣) كان إماماً عظيم القدر قوي العلم، أوحد أوانه في الأدب مجتهد زمانه، وتوفي سنة (٥٥٦ هـ) رحمه الله تعالى، ينظر ترجمته: "كشف الظنون": (١٩٢١/٢)، "الفوائد البهية": (ص ٢١٩) "معجم المؤلفين": (١٣٧/١٢)، "الجواهر المضية": (١٤٧/٢).
- (٤) "تحفة الفقهاء"، في فروع الحنفية وهي أصل "بدائع الصنائع"، مطبوعة متداولة.
- (٥) كان علامة كبيراً محدثاً فقيهاً، توفي سنة (٥٥٣ هـ) ينظر ترجمته: "كشف الظنون": (٣٧١/١)، "هدية العارفين": (الورقة ٩٠٢)، "معجم المؤلفين": (٢٦٧/٨).
- (٦) في بعض المصادر (أبي أحمد) بدل (أبي مجد).
- (٧) "تحفة الملوك"، في فروع الحنفية هو مختصر في العبادات، شامل لما يحتاج إليه من المهمات، وحاوٍ لما لا بدّ منه من الوقائع، (مطبوع، متداول).
- (٨) كان فقيهاً محدثاً مجتهداً، اختلف في سنة وفاته قال أصحاب التراجم: كان موجوداً سنة (٦٦٦ هـ)، ينظر ترجمته: "الجواهر المضية": (٩٧/٣)، "تاج التراجم": (٢٥٢)، "كشف الظنون": (٣٧٤/١).
- (٩) في بعض المصادر (حسن) بدل (عبد المحسن) وفي بعض (أبي بكر حسن).
- (١٠) (الحنفي) زيادة من (ج، د).
- (١١) "شرعة الإسلام" كتاب نفيس كثير الفوائد فإنه أولى ما يلحق به أطفال أهل الإيمان مرتبة على أحد وستين فصلاً، مطبوع متداول.
- (١٢) هو الإمام العلامة الواعظ ركن الإسلام الفقيه المتكلم محمّد بن أبي بكر البخاري السمرقندي، ولد سنة (٤٩١ هـ) وتوفي سنة (٥٧٣ هـ)، ينظر ترجمته: "كشف الظنون": (١٠٤٤/٢)، "الفوائد البهية": (الورقة ١٦١)، "هدية العارفين": (٩٨/٢)، "تاج التراجم": (الورقة ٤٥، ٤٤)، "معجم المؤلفين": (١١٦/٩).
- (١٣) "المقدمة الغزنوية" في فروع الحنفية، ذكرها في "كشف الظنون": (١٨٠٣/٢) لم أعثر على طبعها، هي مختصر نافع في العبادات حجمها صغير وعلمها كثير ذكر فيها الفرائض والواجبات والسنن والآداب، مرتبة على ثمانية أبواب.
- (١٤) كان علامة فقيهاً أصولياً محدثاً، توفي بحلب بعد سنة (٥٩٣ هـ)، ينظر ترجمته: "الجواهر المضية": (٣١٥/١)، "تاج التراجم": (الورقة ١٠)، "مفتاح السعادة": (٢٨٥، ٢٨٤/٢)، "كشف الظنون": (١٨٣٨، ١٨٠٢، ٩٣٢/١)، "الفوائد البهية": (الورقة ٤٠)، "إيضاح المكنون": (٥٧٠/٢)، "طبقات الفقهاء" لطاش كبرى زاده: (الورقة ١٠٥)، "معجم المؤلفين": (١٥٦/٢).

و"نظم" (١) الطرطوسي" (٢)، والمنظومة (التي تسمى بـ: "المنظومة) (٣) الوهبانية" (٤)،
لقاضي القضاة أبي محمد عبد الوهاب (٥) بن أحمد بن وهبان الدمشقي، و"غور
الأحكام" (٦) للعلامة الشهير بمنلا خسرو (٧)، و"مواهب الرحمن" (٨) للشيخ إبراهيم
بن موسى بن أبي بكر بن علي الطرابلسي (٩)، و"تنوير الأبصار" (١٠) للشيخ
محمد (١١) بن عبد الله بن أحمد التمرتاشي الغزي، و"تحفة الأقران" (١٢) له أيضاً....

- (١) ذكره في "كشف الظنون": (١٨٦٧/٢) وقال: هي منظومة في الفروع في ألف بيت سماها بـ: "الفوائد البدرية الفقهية" ثم شرحها وسماها "الدرة السنية" وهي مأخذ منظومة ابن وهبان هـ، لم أعثر على طبعها.
- (٢) هو الإمام نجم الدين أبو إسحاق إبراهيم بن علي الطرطوسي الدمشقي الحنفي، ولد بالمزة سنة (٥٧٢٠) وتوفي بدمشق سنة (٥٧٥٨)، ينظر ترجمته: "الدارس": (٦٢٣/١)، "الفوائد البهية": (الورقة ١٠)، "تاج التراجم": (الورقة ٣)، "النجوم الزاهرة": (٣٢٦/١٠)، "كشف الظنون": (١٨٦٧/٢)، "إيضاح المكنون": (١٣٧/١)، "معجم المؤلفين": (٦٢/١).
- (٣) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).
- (٤) "المنظومة الوهبانية" في فروع الحنفية، (مطبوعة حديثاً)، وقال في "كشف الظنون": (١٨٦٥/٢): «هي قصيدة رائية من بحر الطويل، ضمها غرائب المسائل وهي نظم جيد متمكن في أربع مائة بيت سماها "قيد الشرائد ونظم الفرائد"، أخذها من ستة وثلاثين كتاباً ورتبها على ترتيب الهداية ثم شرحها في مجلدين وسماها "عقد القلائد في حل الشرائد"..... إلخ».
- (٥) كان إماماً كبيراً فقيهاً جليلاً مقرأً أديباً، توفي سنة (٥٧٦٨)، ينظر ترجمته: "الدور الكامنة": (٤٢٤، ٤٢٣٢)، "تاج التراجم": (الورقة ١٣٨).
- "شذرات الذهب": (٣٦٤/٨)، "الجواهر المحببة": (٤٨٧/٢)، "بغية الرعاة": (١٢٣/٢)، "كشف الظنون": (١٨٦٥/٢).
- (٦) "غور الأحكام" في فروع الحنفية متن متين طبع طبعات عديدة مع شرحه "دور الأحكام" في مجلدين.
- (٧) هو الإمام العلامة الفقيه القاضي محمد بن فراموز الشهير بمنلا خسرو الحنفي، توفي سنة (٥٨٨٥)، انظر: "كشف الظنون": (١١٩٩/٢).
- (٨) "مواهب الرحمن في مذهب أبي حنيفة العمان"، (لم أعثر على طبعه)، نسخته (الخطية) موجودة في مكتبنا دار الكتب المجددية النعيمية.
- (٩) كان إماماً علامة فقيهاً محدثاً مفسراً، توفي سنة (٥٩٢٢)، ينظر ترجمته: "كشف الظنون": (١٨٩٥/٢).
- (١٠) "تنوير الأبصار وجامع البحار" في فروع الفقه الحنفي، مطبوع متداول.
- (١١) كان إماماً علامة حبراً فقيهاً أصولياً واعظاً، ولد سنة (٥٩٣٩) وتوفي سنة (٥١٠٤ هـ)، ينظر ترجمته: "هدية العارفين": (٢٦٢/٢)، "الأعلام": (٢٣٩/٦)، "كشف الظنون": (الورقة ٥٠١)، "إيضاح المكنون": (١٠٦/٢، ٣٦/١)، "خلاصة الأثر": (١٨/٤)، "معجم المؤلفين": (١٩٦/١٠).
- (١٢) لم أعثر على ذكر للكتاب.

و"ملتقى الأبحر" (١) للشيخ إبراهيم الحلبي (٢) شارح "المنية".

وأما الشروح فمن شرح "الجامع الصغير" (٣) للإمام محمد (٤) "شرحه" (٥)

لأبي المفاخر حسن بن منصور بن محمود بن عبد العزيز الأوزجندی المعروف

بفخر الدين قاضي خان (٦) صاحب الفتاوى المشهورة، و"شرحه" (٧) للصدر

الشهيد حسام الدين المتقدم ذكره (٨)، ومن شروح "الجامع الكبير" (٩) "شرحه"

(١٠) لجمال الدين أبي المحامد محمود بن أحمد بن عبد السيد بن عثمان بن

نصر بن عبد الملك (١١) المعروف بالحصري (١٢)، و"شرحه" (١٣) لفخر الدين أبي

(١) "ملتقى الأبحر" في فروع الحنفية مطبوع متداول بين الفقهاء، وقال شارحه عبد الرحمن شيخ زاده في "مجمع الأنهر": «إن الكتاب "ملتقى الأبحر" بحر زاخر وغيث ماطر وهو أنفع متون المذهب وأجل وأتمها فائدة وأكمل، وشهرته فوق الإطناب في مدحته» ٥١.

(٢) كان إماماً فقيهاً مفسراً أصولياً بلغ رتبة الكمال، توفي سنة (٩٥٦هـ) رحمه الله تعالى، ينظر ترجمته: "أعلام النبلاء": (٥٦٩/٥)، "هدية العارفين": (٢٧/١)، "الأعلام": (٦٦/١)، "شذرات الذهب": (٣٠٨/٨)، "كشف الظنون": (١٨١٤/٢)، "معجم المطبوعات العربية والمعرّبة": (١٣/١)، "معجم المؤلفين": (٢٥/١).

(٣) تقدم ذكره: (ص ٦٠).

(٤) تقدمت ترجمته: (ص ٦٠).

(٥) ذكره في "الجواهر المضية": (٣٢٣، ٩٤/٢)، و"كشف الظنون": (٥٦٣/١) ولم أعثر على طبعه، ونسخته (الخطية) (في جزئين) موجودة في دار الكتب المحمدية النعیمیة.

(٦) توفي سنة (٥٩٢هـ) رحمه الله تعالى، ينظر ترجمته: "الجواهر المضية": (٩٤، ٩٣/٢).

(٧) و"شذرات الذهب": (٣٠٨/٤).

"الفوائد البهية": (ص ٦٤)، "كشف الظنون":

(١/٥٦٢، ٥٦٣)، "النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير": (ص ٥٢) وما بعدها، و"تاريخ الأدب العربي": (٣/٢٥٣، ٢٥٤)، "معجم تراجم أعلام الفقهاء": (ص ٢٧٤).

(٧) المعروف ب: "جامع الصدر الشهيد"، ذكره في "كشف الظنون": (١/٥٦٣) لم أعثر على طبعه.

(٨) تقدمت ترجمته: (ص ٦٠).

(٩) تقدم ذكره: (ص ٦٠).

(١٠) ذكره في "كشف الظنون": (١/٥٦٨) قال: «وشرحي الجامع الكبير للحصري، أحدهما: مختصرة الذي زاد فيه على ما في الجامع العالمي زهاء ألف وستمائة وثلاثين من المسائل، وهو في مجلدين، وثانيتها: المطول الذي بلغ في الجمع والتحقيق الغاية وهو المسمى ب: "التحرير في شرح الجامع الكبير" وهو في ثمان مجلدات.... إلخ» لم أعثر على طبعهما.

(١١) في (ج) (عبد الكريم) بدل (عبد الملك).

(١٢) كان إماماً علامة فقيهاً مدرّساً عارفاً بالمذاهب، توفي سنة (٦٣٦هـ)، ينظر ترجمته: "كشف الظنون": (١/٥٦٨)، "الجواهر المضية": (٤٣٢/٣).

(١٣) ذكره في "كشف الظنون": (١/٥٦٩) وقال:

هو كبير في عدة مجلدات (لم أعثر على طبعه).

عمرو عثمان بن إبراهيم بن مصطفى بن سليمان المارديني المعروف بابن التركماني (١)، و"بعض شرحه" (٢) لأبي الفتح (محمد بن) (٣) عبد الحميد بن الحسن بن الحسين بن حمزة الملقب بعلاء الدين السمرقندي (٤)، ومن شروح "الجامع الصغير" (٥) للصدر الشهيد حسام الدين (٦) "الفوائد الظهيرية" (٧) لظهير الدين محمد (٨)، بن أحمد بن عمر القاضي البخاري، ومن شروح "القدوري" (٩) "شرح" (١٠) لأبي نصر أحمد بن محمد بن محمد الشهير بالأقطع (١١)، وشرح المسمى بـ: "الينابيع" (١٢) للعلامة محمد (١٣) بن رمضان بن عبد الله.....

- (١) كان إماماً علامة شيخ الحنفية في زمانه، توفي سنة (٥٧٣١هـ)، ينظر ترجمته: "كشف الظنون": (١/٥٦٩)، "الجواهر المضية": (٢/٥٢١)، "تاج التراجم": (الورقة ٤١، ٤٠)، "الفوائد البهية": (الورقة ١١٥)، "الدرر الكامنة": (٢/٢٦٤)، "النجوم الزاهرة": (٩/٢٩٠، ٢٩١).
- (٢) ذكره في "كشف الظنون": (١/٥٦٩) وقال وهو في مجلدات، (ولم أعثر على طبعه).
- (٣) ما بين معكوفتين زيادة من مصادر التخريج وهو الصواب.
- (٤) كان فقيهاً فاضلاً مناظراً أصولياً متكلماً، ولد بسمرقند سنة (٤٨٨هـ)، وتوفي سنة (٥٦٣هـ)، ينظر ترجمته: "المنتظم": لابن الجوزي: (١٠/٥٣٩٤)، "النجوم الزاهرة": (٥/٣٧٩)، "لسان الميزان": لابن الحجر: (٥/٢٤٣، ٢٤٤)، "تاج التراجم": (الورقة ٤١، ٤٢)، "طبقات المفسرين": (الورقة ٣٥)، "كشف الظنون": (١٦٣٦، ٥٦٩)، "معجم المؤلفين": (١٠/١٣٠).
- (٥) تقدم ذكره (ص ٦٠).
- (٦) تقدمت ترجمته: (ص ٦٠).
- (٧) ذكرها في "كشف الظنون": (٢/١٢٩٨)، و"معجم المؤلفين": (٨/٣٠٣)، لم أعثر على طبعتها.
- (٨) كان أصولياً محدثاً فقيهاً من القضاة. توفي سنة (٥٦١٩هـ)، ينظر ترجمته: "تاج التراجم": (الورقة ٣٨)، "الجواهر المضية": (٢/٢٠)، "مفتاح السعادة": (٢/١٤٠)، "كشف الظنون": (١٢٢٦، ١٢٩٨)، "الفوائد البهية": (١٥٦، ١٥٧)، "معجم المؤلفين": (٨/٣٠٣).
- (٩) تقدم ذكره (ص ٦٠).
- (١٠) ذكره في "كشف الظنون": (٢/١٦٣١)، و"جواهر المضية": (١/٢٤٧)، لم أعثر على طبعه، وقد قام الإمام القاسم بن عبد الله بن قتلوبغا (ت ٨٧٩هـ) بشرح غريب أحاديث هذا الشرح في «غريب الأحاديث المذكورة في شرح مختصر القدوري للأقطع».
- (١١) كان علامة محدثاً فقيهاً أصولياً تلميذاً للقدوري، توفي سنة (٥٤٧٤هـ)، انظر: "كشف الظنون": (٢/١٦٣١).
- (١٢) اسمه الكامل: "الينابيع في معرفة الأصول والتفاريع"، ذكره في "كشف الظنون": (٢/١٦٣٢)، لم أعثر على طبعه.
- (١٣) هو الإمام رشيد الدين أبو عبد الله محمد بن رمضان بن عبد الله الرومي الشبلي، توفي حدود سنة (٥٧٢٣هـ)، انظر: "كشف الظنون": (٢/١٦٣٢).

وشرحه المسمّى بـ: "المضمّرات" (١)، وشرحه المسمّى بـ: "الإرشاد" (٢) للعلامة نوح بن منصور الحنفي (٣)، وشرحه المسمّى بـ: "السراج الوهاج" (٤) للعلامة رضي الدين أبي العتيق أبي بكر (٥) بن علي بن محمّد الحدّاد العبادي الحنفي الشهير بصنّعته، وشرحه المسمّى بـ: "الجوهرة النيرة" للحدّاد أيضاً، وشرحه المسمّى بـ: "المجتبى" (٦) لنجم الدين أبي الرجاء مختار (٧) بن محمود بن محمّد الزاهد صاحب "القنية" (٨)، و"شرحه" للعلامة سليمان بن ثابت (٩).....

- (١) "جامع المضمّرات والمشكلات": في مجلد، ذكره في "كشف الظنون": (١٦٣٢) للإمام العلامة يوسف بن عمر بن يوسف الصوفي الكادوزي، توفي حدود سنة (٨٠٠هـ)، لم أعثر على طبعه، انظر: "كشف الظنون": (١٦٣٢).
 (٢) ذكره في "الجواهر المضية": (٥٦٣/٣)، و"كشف الظنون": (١٦٣٣/٢)، لم أعثر على طبعه.
 (٣) كان علامة فاضلاً فقيهاً ذكياً زاهداً، ينظر ترجمته: "الجواهر المضية": (٥٦٣/٣)، "تاج التراجم": (الورقة ٧٩)، "الطبقات السنية": برقم (٢٦٤٣).
 (٤) اسمه الكامل: "السراج الوهاج الموضوع لكل طالب ومحتاج"، لم أعثر على طبعه، ثم اختصر هذا الشرح في "الجوهرة النيرة" سيأتي ذكره، وهو مطبوع متداول، وجرّد أيضاً "السراج الوهاج" الشيخ أحمد بن محمّد بن إقبال وسمّاه "البحر الزاخر"، انظر: "كشف الظنون": (١٦٣١/٢).
 (٥) هو الإمام الفقيه العلامة رضي الدين أبو بكر بن علي بن محمّد المعروف بالحدّادي العبادي الزبيدي الحنفي توفي حدود سنة (٨٠٠هـ)، ينظر ترجمته: "كشف الظنون": (١٦٣١/٢)، "البدر الطالع": للشوكانى: (١٦٦/١)، "إيضاح المكنون": (٧/٢)، "معجم المؤلفين": (٦٧/٣).
 (٦) "المجتبى شرح القدوري" في فروع الفقه الحنفي: في ثلاث مجلدات، ذكره في "كشف الظنون": (١٦٣١/٢)، لم أعثر على طبعه.
 (٧) هو العلامة النجم الدين أبو الرجاء مختار بن محمود بن محمّد الزاهدي الغرميني الحنفي، توفي سنة (٦٥٨هـ)، ينظر ترجمته: "تاج التراجم": (الورقة ٧٣)، "كشف الظنون": (٦٢٨، ٥٧٧)، ٨٦٦، ٨٩٣، ١٦٣١، ١٩٢١)، "الجواهر المضية": (١٦٦/٢، ١٦٧)، "الفوائد البهية": (الورقة ٦١٣)، "هدية العارفين": (٤٢٣/٢).
 (٨) سيأتي ذكره: (ص ٨١).
 (٩) لم أعثر على ذكر للكتاب ولا ترجمة للمؤلف.

و"شرحه" (١) للعلامة عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الشهير بابن الملث (٢) ويقال له: ابن فرشته (٣) أيضاً.

ومن شروح (٤) "المنظومة النسفية" شرحها المسمى بـ: "الحصر" (٥) لمصنفها، وشرحها المسمى بـ: "الحقائق" (٦) لأبي المحامد محمود (٧) بن محمد بن داود اللؤلؤي البخاري الأفسنجي، وشرحها المسمى بـ: "المصفى" (٨) لأبي البركات النسفي (٩) صاحب "الكنز" وقد تقدّم ذكره، و"شرح عيون" (١٠) الفقيه أبي الليث "لشرف الأئمة أبي سعيد محمد (١١) بن عبد الحميد بن عبد الرحيم، ومن شروح "البداية" (١٢) شرحها المعروف باسم "الهداية" (١٣) لمصنف "البداية" شيخ

- (١) لم أعر على ذكر للكتاب.
 (٢) كان أحد المشهورين بالحفظ الوافر من أكثر العلوم وله القبول التام عند الخاص والعام، واختلف في سنة وفاته، في "البدر الطالع": كان موجوداً سنة (٥٧٩١هـ)، وفي "الشذرات": توفي سنة (٥٨٨٥هـ)، وفي "الكشف": توفي سنة (٥٨٨٥هـ) تقريباً، وفي "معجم المؤلفين": توفي سنة (٥٨٠١هـ)، ينظر ترجمته: "الفوائد البهية": (الورقة ١٠٧، ١٠٨)، "الضوء اللامع": (٣٢٩/٤)، "كشف الظنون": (٣٧٥، ٣٧٥، ٣٧٥، ١٦٠، ١٦٠، ١٦٨٩)، "هدية العارفين": (٦١٧/١).
 (٣) معناه: ابن الملك.
 (٤) لها شروح كثيرة، ومن شاء التوضيح والتفصيل فليرجع إلى "كشف الظنون": (الورقة ١٨٦٧)، و"الفوائد البهية": (الورقة ٢١٠).
 (٥) لم أستطع العثور على ذكر للكتاب.
 (٦) "الحقائق" (حقائق المنظومة) ذكره في "كشف الظنون": (١٨٦٨/٢)، لم أعر على طبعه.
 (٧) كان إماماً فقيهاً مفسراً أصولياً أدبياً محدثاً حافظاً، توفي سنة (٥٦٧١هـ)، ينظر ترجمته: "كشف الظنون": (١٨٦٨/٢)، "الفوائد البهية": (الورقة ٢١٠)، "إيضاح المكنون": (٤١٠/١)، "تاج
- التراجم": (الورقة ٧٢)، "معجم المؤلفين": (١٩٥/١٢).
 (٨) ذكره في "كشف الظنون": (١٨٦/٢) قال: لأبي البركات حافظ الدين النسفي شرح بسيط سمّاه "المستصفى" ثم اختصره وسمّاه "المصفى"، كما ذكر في آخر شرحه المسمى بالمصفى، قال: «لما فرغت من جمع شرح النافع وإملائه وهو المستصفى من المستوفى سألتني بعض إخوانه أن أجمع للمنظوم شرحاً مشتملاً على الدقائق، فشرحتها وسمّيته المصفى.... إلخ»، لم أعر على طبعه.
 (٩) تقدمت ترجمته: (ص ٦٢).
 (١٠) ذكرها في "كشف الظنون": (١١٨٧/٢) قال: ذكر ابن شحنة: أن للشيخ علاء الدين محمد بن عبد الحميد الأسمندي السمرقندي شرح "عيون المسائل" لأبي الليث وسمّاه "بحصر المسائل وقصر الدلائل" في مجلد، (لم أعر على طبعه).
 (١١) توفي سنة (٥٥٢هـ)، انظر: "كشف الظنون": (١٨٦٨/٢)، "تاج التراجم": (الورقة ٥٦)، "معجم المؤلفين": (١٣٠/١٠).
 (١٢) تقدم ذكره: (ص ٦١).
 (١٣) "الهداية شرح بداية المبتدي" في الفروع، مطبوع متداول بين العلماء والفقهاء.

الإسلام برهان الدين أبي الحسن علي (١) بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرغيناني، ومن شروح "الهداية" (٢) شرحها المسمى بـ: "الغاية" (٣) لقاضي القضاة شمس الدين أبي العباس أحمد (٤) بن إبراهيم بن عبد الغني السروجي، وشرحها المسمى بـ: "النهاية" (٥) للعلامة حسام الدين الحسين (٦) بن علي بن حجاج بن علي السغناقي، وشرحها المسمى بـ: "غاية البيان" (٧) لقوام الدين أمير كاتب (٨) بن أمير عمر بن أمير غازي الإتقاني (٩) ويقال له: الإنزادي أيضاً، وشرحها المسمى بـ: "معراج الدراية" (١٠) للشيخ محمد (١١) بن محمد بن أحمد الخبازي (١٢).....

- (١) توفي شيخ الإسلام سنة (٥٩٣هـ) رحمه الله تعالى، ينظر ترجمته: "كشف الظنون": (٢٠٣٢/٢)، "الفوائد البهية": (الورقة ٦٢)، "الجواهر المضية": (١١٤/٢)، "تاج التراجم": (الورقة ١٦٠)، "معجم المؤلفين": (٣١٨/٣).
- (٢) إيضاح المكنون": (٥٧٠/٢)، "الأعلام": للزركلي: (٧٣/٥)، "معجم المؤلفين": (٤٥/٧).
- (٣) لها شروح كثيرة، منها ما ذكره المؤلف رحمه الله، فمن شاء التفصيل والتوضيح فليرجع إلى "كشف الظنون": (٢٠٣٢/٢).
- (٤) "الغاية شرح الهداية": من أوسع شروح الهداية، وصل المؤلف إلى كتاب الإيمان وتوفي قبل إكماله، وأكمله سعد الدين بن محمد الدميري المتوفى (٨٦٧هـ) من كتاب الإيمان إلى باب المرتد، انظر: "كشف الظنون": (٢٠٣٣/٢)، (مطبوع حديثاً في ستة مجلدات).
- (٥) توفي رحمه الله سنة (٧١٠هـ)، ينظر ترجمته: "كشف الظنون": (٢٠٣٣/٢)، "الدرر الكامنة": (٩١/١)، "تاج التراجم": (الورقة ٨)، "الفوائد البهية": (الورقة ١٣)، "إيضاح المكنون": (٢٤١/١).
- (٦) هي أبسط شروح الهداية وأشملها قد احتوى على مسائل كثيرة وفروع لطيفة في أربعة مجلدات نسختها محفوظة في مكتبتنا دار الكتب المجددية النعيمية.
- (٧) توفي رحمه الله تعالى سنة (٧١١هـ) وقيل: (٧١٠هـ)، ينظر ترجمته: "كشف الظنون": (٥٧١٠).
- (٨) وفي "الشذرات" (١٨٥/٦): اسمه لطف الله.
- (٩) الإتقاني الفارابي: نسبة إلى فاراب ناحية وراء نهر سيحون، ولد في الإتقان (قصة قرية من فاراب) في سنة (٦٨٥هـ)، وتوفي سنة (٧٥٨هـ) في القاهرة، وقيل: سنة (٧٥٣هـ)، ينظر ترجمته: "الدرر الكامنة": (١١٤/١)، "بغية الوعاة": للسيوطي: (الورقة ٢٠١)، "البدر الطالع": (١٥٨/١)، "كشف الظنون": (٢٠٣٣/٢)، "النجوم الزاهرة": (٣٢٦، ٣٢٥/١٠)، "معجم المؤلفين": (٤/٣).
- (١٠) لم أعثر على طبعها مع كونها من مهمات الشروح على الهداية.
- (١١) توفي رحمه الله تعالى سنة (٧٤٩هـ)، ينظر ترجمته: "الفوائد البهية": (الورقة ١٨٦)، "كشف الظنون": (٢٠٣٣/٢)، "هدية العارفين": (١٥٥٩/٢)، "معجم المؤلفين": (١٨٢/١١).
- (١٢) في مصادر التراجم (السنجاري) بدل (الخبازي).

وشرحها المسمّى بـ: "الكفاية" (١)، وشرحها المسمّى بـ: "العناية" (٢) للشيخ
 أكمل الدين محمد (٣) بن أحمد الحنفي، وشرحها المسمّى بـ: "البنية" (٤) لأبي
 محمد محمود بن أحمد الملقّب بالعينى (٥)، وشرحها المسمّى بـ: "فتح القدير"
 (٦) للإمام المحقّق ناصر المذهب الحنفي كمال الدين محمد بن همام الدين عبد
 الواحد الشهير بابن الهمام (٧)، وشرحها المسمّى بكتاب "التنبيه على مشكلات
 الهداية" (٨) للعلامة ابن العزّ (٩)، وشرحها المسمّى بـ: "الهدادي" للشيخ الهداد (١٠)،
 و"حاشية الهداية" (١١) للشيخ عبد الغفور اللامري (١٢)، ومن شروح (١٣) "الوقاية" (١٤)

- (١) "الكفاية في شرح الهداية": للإمام جلال الدين بن شمس الدين الخوارزمي الكرلاني تلميذ السغناقي، توفي سنة (٧٦٧ هـ)، انظر: "كشف الظنون": (٢/٢٠٣٥)، مطبوعة متداولة.
 (٢) مطبوعة متداولة.
 (٣) أكمل الدين البابرّي الحنفي الدمشقي، توفي سنة (٧٨٦ هـ)، ينظر ترجمته: "تاج التراجم": (الورقة ٦٦)، "كشف الظنون": (٢/٢٠٣٥)، "الفوائد البهية": (١/٢٥٦)، "معجم المطبوعات العربية والمعرّبة": (١/٥٠٤).
 (٤) مطبوع عدة طبعات.
 (٥) تقدّمت ترجمته: (ص ٥٢).
 (٦) "فتح القدير للعاجز الفقير على الهداية"، وصل المؤلف إلى كتاب الوكالة ولم يكمله، وأكمّله قاضي زاده المتوفى سنة (٩٨٨ هـ)، وسماه "نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار"، مطبوع عدة طبعات، متداول.
 (٧) توفي ابن الهمام السكندري السيواسي سنة (٧٦١ هـ)، انظر: "الجواهر المضية": (٢/٨٦)، "الفوائد البهية": (الورقة ٢٣٥).
 (٨) "التنبيه على مشكلات الهداية": مطبوع حديثاً في خمسة مجلدات.
 (٩) ووقع في بعض المصادر «ابن أبي العزّ»،
 وأحياناً يقولون في ذكر هذا النسب «أبي العزّ»، وأحياناً يقولون «ابن العزّ» وهو من باب الاختصار، هو العلامة الإمام صدر الدين أبو الحسن علي بن علاء الدين علي بن محمد شمس الدين أبي عبد الله محمد بن شرف الدين أبي البركات محمد بن الشيخ عزّ الدين أبي العزّ صالح بن أبي العزّ بن وهب الأذري الدمشقي، توفي سنة (٧٩٢ هـ)، انظر: "البداية والنهاية": (١/٨٩، ١٨٧)، و"إنباء الغمر": (٣/٥٠)، و"الدرر الكامنة": (٣/٨٧)، و"كشف الظنون": (١/٨٥٢، ١٤٣/١)، "هدية العارفين": (٢/٧٢٦)، "حسن المحاضرة": (٢/١٨٥)، "شذرات الذهب": (٨/٥٥٧).
 (١٠) لم أستطع العثور على ذكر للكتاب ولا ترجمة للمؤلف.
 (١١) لم أعثر على ذكر الكتاب.
 (١٢) توفي رحمه الله تعالى سنة (٩١٢ هـ)، انظر: "هدية العارفين": (١/٥٨٨)، "معجم المؤلفين": (٥/٢٦٩).
 (١٣) قد شرح "الوقاية" كثير من العلماء الأفاضل قديماً وحديثاً شروحاً كثيرة فمنها ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى ومن شاء التفصيل فليرجع إلى موضعه.
 (١٤) تقدّم ذكره: (ص ٦١).

"شرحها" المشهور (١) لصدر الشريعة (٢) عبد الله بن مسعود بن تاج الشريعة محمود بن عبد الله بن محمد المحبوبي، و"شرحها" (٣) للفاضل ابن الملك الذي مر ذكره في شراح "القدوري"، وشرح النصف الأخير من "الوقاية" المسمى بـ: "الحماية" (٤) للعلامة يوسف (٥) بن حسين الكرمانى (٦)، ومن حواشي "شرح الوقاية" لصدر الشريعة "حاشية" (٧) للفاضل الجليبي (٨)، و"حاشية" (٩) لشيخ الإسلام الهروي (١٠)، و"حاشية" (١١) لمولانا عصام الدين (١٢)، وحاشية المسمّاة بـ: "قل أحمد" (١٣)، ومن شروح (١٤) "مختصر الوقاية" (١٥) "شرحه" (١٦)

- (١) مطبوعة عدة طبعات متداولة بين الفقهاء والعلماء والطلاب.
- (٢) هو الصدر الشريعة الثاني توفي رحمه الله سنة (٥٧٤٧هـ) وقيل سنة (٥٧٥٠هـ) ينظر ترجمته: "تاج التراجم" (٢٠٣)، "الأعلام" (١٩٨، ١٩٧/٤)، "الفوائد البهية" (١٠٩)، "كشف الظنون" (١٩٧١، ١٢٧٠، ١٠٤٧، ٤١٩).
- (٣) ذكرها في "كشف الظنون" (٢٠٢١/٢) لم أعثر على طبعها.
- (٤) ذكرها في "الفوائد البهية" (٢٢٧) لم أعثر على طبعها.
- (٥) هو العلامة الفقيه يوسف بن حسين الحنفي، توفي سنة (٩٠٦هـ)، ينظر ترجمته: "كشف الظنون" (٢٠٢١/٢)، "الفوائد البهية" (٩٩٧) "هدية العارفين" (٥٦٣/٢)، "معجم المؤلفين" (٢٩٤/١٣).
- (٦) وفي بعض المصادر (الكرمانى) بدل (الكرمانى).
- (٧) اسمها الكامل "ذخيرة العقبى" في شرح صدر الشريعة العظمى، المشهورة بحاشية الجليبي، مطبوعة طبعات عديدة مقبولة متداولة، فيها شرح مشكلات المسائل الفقهية ومغلقاتها.
- (٨) هو الإمام العلامة المولى يوسف بن جنيد المعروف بأخي جليبي توفي سنة (٩٠٥هـ)، انظر: "كشف الظنون" (٢٠٢٢/٢).
- (٩) لم أعثر على طبعها وتوجد عندنا نسختها (الخطية) في مجلدين.
- (١٠) هو سيف الدين أحمد بن يحيى بن محمد بن سعد الدين بن عمر بن مسعود التفتازاني الهروي الحنفي الشهير بحفيد، والملقب بشيخ الإسلام، توفي سنة (٩٠٦هـ) فرغ من تأليفها في الربيع الأول من شهور سنة تسع مائة، انظر: "كشف الظنون" (٢٠٢٣/٢).
- (١١) معتبر عند العلماء معتمد عند الفقهاء جليل المقدار كثير النفع مطبوع متداول.
- (١٢) تقدمت ترجمته: (ص ٥٠).
- (١٣) قل أحمد: لم أعثر على ذكر للكتاب ولا ترجمة للمؤلف في المصادر التي بين يدي.
- (١٤) قد شرح "مختصر الوقاية" كثير من العلماء الأفاضل قديماً وحديثاً شروحاً كثيراً فمنها ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى فمن شاء التفصيل فليرجع إلى موضعه.
- (١٥) تقدم ذكره: (ص ٦١).
- (١٦) هو شرح ممزوج كالحقستانى، مطبوع قديماً مقبول متداول.

للفاضل الشيخ أبي المكارم (١)، و"شرحه" (٢) للشيخ تقي الدين أحمد بن محمد -
 بن حسن بن محمد بن علي المعروف بالشمسي (٣)، و"شرحه" (٤) للعلامة عبد
 العلي بن محمد بن الحسن البرجندي (٥)، وشرحه المسمى بـ: "جامع الرموز" (٦)،
 لشمس الدين القهستاني (٧)، و"بعض شرحه" (٨) للشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفي
 (٩)، وشرحه الفارسي المسمى بـ: "منافع المسلمين" (١٠)، ومن شروح "الإصلاح"
 (١١) شرحه المسمى بـ: "الإيضاح" (١٢) لمصنّفه أعني ابن كمال باشا المتقدّم
 ذكره (١٣)، ومن شروح "كنز الدقائق" شرحه المسمى بـ: "التبيين" (١٤) لفخر الدين
 أبي عمرو عثمان بن علي بن محجن الصوفي البارع المعروف

- (١) هو الإمام العلامة الفقيه أبو المكارم بن عبد الله بن محمد، أتمّه في رجب سنة (٥٩٠٧هـ)، انظر: "كشف الظنون": (١٩٧٢).
- (٢) اسمه الكامل: "كمال الدراية في شرح النقاية": انظر: "كشف الظنون": (١٩٧١) لم أعثر على طبعه.
- (٣) الشمسي: يضم الشين والميم وتشديد النون، موضع بمصر، توفي رحمه الله تعالى بمصر سنة (٥٧٨٢هـ)، ينظر ترجمته: "حسن المحاضرة" للسيوطي: (٢٧١/١)، "البدر الطالع" للشوكاني: (١٢١/١)، "بغية الوعاة" للسيوطي: (١٦٣)، "كشف الظنون" (١٥٢)، ٢٠٢، (١٩٧١)، "معجم المؤلفين" (١٤٩/٢).
- (٤) مطبوع قديماً مقبول، متداول.
- (٥) كان إماماً فقيهاً حافظاً أصولياً متكلماً توفي رحمه الله تعالى سنة (٥٩٣٢هـ)، ينظر ترجمته: "كشف الظنون": (١٨٢٦، ١٢٩٦، ٣٩٢، ٤١)، "هدية العارفين": (٥٨٦/١)، "معجم المؤلفين": (٢٦٦/٥).
- (٦) هو أعظم الشروح نفعا وأدقها إشارة ورمزاً، كثير النفع عظيم الوقع، مطبوع قديماً مقبول، متداول.
- (٧) هو العلامة الفقيه المفتي ببخارا وجمع ما وراء النهر محمد بن حسام الدين الخراساني القهستاني الحنفي (شمس الدين)، توفي سنة (٥٩٦٢هـ)، انظر: في "كشف الظنون": (١٨٠٢/٢)، "هدية العارفين": (٢٤٤/٢)، "الأعلام": (٢٣٣/٧)، "معجم المؤلفين": (١٧٩/٩).
- (٨) ذكره في "كشف الظنون": (١٩٧١/٢).
- (٩) هو الإمام العلامة الفقيه الحافظ المفتي أبو العدل زين الدين قاسم بن قطلوبا بن عبد الله الحنفي توفي سنة (٥٨٧٩هـ)، ينظر ترجمته: "الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع" للسخاوي: (١٨٤/٦)، (١٨٨)، "وجيز الكلام في الذيل على تاريخ الإسلام": (٨٥٩/٢)، "البدر الطالع": (٤٥/٢)، "شذرات الذهب": (٣٢٦/٧)، "الأعلام" للزكلي: (٨٠/٥).
- (١٠) لم أستطع العثور على ذكر للكتاب ولا ترجمة للمؤلف.
- (١١) تقدم ذكره: (ص ٦١).
- (١٢) "الإيضاح في شرح الإصلاح": مطبوع حديثاً في مجلدين.
- (١٣) انظر: (ص ٦٢).
- (١٤) اسمه الكامل: "تبيين الحقائق لما فيه ما اكتنز من الدقائق وزيادة ما يحتاج إليه من اللواحق" مطبوع عدة طبعات مقبول، متداول.

بالزيلي (١)، و"شرحه" (٢) للإمام العيني الذي تقدّم ذكره في شراح "الهداية" (٣)، و"شرحه" (٤) للفاضل العلامة مولانا مسكين (٥)، و"شرحه" (٦) للفاضل ابن كمال بأشا (٧)، وشرحه المسمّى بـ: "معدن الكنز" (٨)، وشرحه المسمّى بـ: "المستخلص" (٩)، وشرحه المسمّى بـ: "البحر الرائق" (١٠) للعلامة زين الدين إبراهيم بن نجيم (١١)، وشرحه المسمّى بـ: "النهر الفائق" (١٢) للعلامة فيض الدين عمر بن نجيم (١٣) ..

للعلامة الفاضل إبراهيم بن محمد القاري الحنفي، وهو شرح ممزوج فرغ منه في رجب سنة (٨٩٠٧) ذكره في "كشف الظنون": (١٥١٦) مطبوع قديماً .

(١٠) "البحر الرائق في شرح كنز الدقائق" وصل فيه إلى كتاب الإجارة، ثم أكمله محمد بن علي الطوري، مطبوع عدة طبعات، متداول .

(١١) كان عالماً عاملاً وحيد دهره وفريد عصره آتاه الله أخلاق الصالحين والأولياء، توفي رحمه الله تعالى سنة (٨٩٧٠) ينظر ترجمته: "شذرات الذهب": (٥٢٣/١٠)، "الطبقات السنية": (٢٧٥/٣، ٢٧٦)، "الكواكب السائرة": (١٥٤/٣)، "كشف الظنون": (١٥١٥)، "معجم المؤلفين": (١٩٢/٤) .

(١٢) "النهر الفائق بشرح كنز الدقائق": مطبوع حديثاً، متداول، ذكر فيه أن الكنز وغيرها جمع غرر هذا الفن وقواعده، فشرحه وأودع فيه الحقائق لباب آراء المتقدمين وفوائد أفكار المتأخرين، وهو شرح ممزوج من كتاب الطهارة، ولما وصل إلى فصل الحبس من كتاب القضاء حبس عن إتمامه، انظر: "كشف الظنون": (١٥١٦، ١٥١٧) .

(١٣) كان متبحراً في العلوم الشرعية غواصاً على المسائل الغريبة، محققاً إلى الغاية وتوفي رحمه الله تعالى سنة (١٠٠٥ هـ) ودفن عند أخيه الشيخ زين الدين بجوار السيدة تجاه مقبرة الحمص، ينظر ترجمته: "خلاصة الأثر" للمعجمي: (٣٠٦/٣) "الأعلام" للزركلي: (٣٩/٥)، "هدية العارفين": (٧٩٦/١)، "كشف الظنون": (١٥١٦/٢) .

(١) كان مشهوراً بمعرفة الفقه والنحو، والفرائض، توفي رحمه الله تعالى سنة (٨٧٤٣) بمصر، أما الزيلي منسوب إلى زيلع بفتح الزاي وسكون الياء وفتح اللام وآخره عين مهملة، قال ياقوت الحموي في "معجمه": (١٦٤/٣): هم جيل من السودان في طرف أرض الحبشة، وهم مسلمون وأرضهم تعرف بالزيلي، ومن ثم قال: زيلع قرية على ساحل البحر من ناحية الحبش فيها طوائف منهم ومن غيرهم ١

ينظر ترجمته: "تاج التراجم": (ص ٣٠)، "الأعلام": (٣٧٣/٤)، "الفوائد البهية": (ص ١١٥)، "الدرر الكامنة": (٤٤٦/٢)، "معجم المؤلفين": (٣٦٣/٦)، "معجم تراجم أعلام الفقهاء": (ص ١٣٩) .

(٢) اسمه الكامل: "رمز الحقائق شرح كنز الدقائق"، مطبوع متداول .

(٣) انظر: (ص ٥٢) .

(٤) انظر: (ص ٥٢) .

(٥) مطبوع قديماً، متداول .

(٦) هو الإمام العلامة الفقيه الحافظ المحدث معين الدين الهروي المعروف بمنلا مسكين الحنفي توفي رحمه الله تعالى سنة (٩٥٤ هـ) انظر: "كشف الظنون": (١٥١٥)، "معجم المؤلفين": (٣١٢/١٢)، "إيضاح المكنون": للبغدادي (٧٠٠/٢) .

(٧) تقدمت ترجمته: (ص ٦٢) .

(٨) "معدن الكنز" في فروع الحنفية ذكره في "كشف الظنون": (١٧٣٨، ١٥١٦) لم أعثر على طبعه .

(٩) "مستخلص الحقائق في شرح كنز الدقائق":

زين الدين المذكور، وشرحه المسمّى بـ: "كشف الرمز عن خبايا الكنز" (١)،
 للعلامة السيد أحمد بن محمود (٢) الحموي، و"بعض شرحه" (٣) لابن الضياء (٤)،
 ومن حواشي شروح "الكنز" "حاشية التبيين" (٥) لشهاب الملة والدين أبي
 العباس أحمد (٦) بن يونس الشهير بابن الشبلي (٧)، و"حاشية المسكين" (٨) للشيخ
 أبي القبول أحمد الحاتمي (٩)، ومن شروح "الوافي" شرحه المسمّى بـ: "الكافي" (١٠)،
 لمصنّفه أبي البركات المتقدّم ذكره (١١)، ومن شروح "تجريد الكرمان" (١٢)،
 المسمّى بـ: "الإيضاح" (١٣) لمصنّفه، ومن شروح "المختار" شرحه المسمّى بـ:
 "الاختيار لتعليل المختار" (١٤) لمصنّفه (١٥)، وشرحه المسمّى بـ: "الموضح" (١٦)...

- (١) "كشف الرمز عن خبايا الكنز" في فروع
 الفقه الحنفي، ذكره في "معجم المؤلفين":
 (٩٣/٢)، و"إيضاح المكنون" (١٤/١)، ٢٤٢،
 ٢٧٨، ٢٤٧، ولم أعثر على طبعه.
 (٢) كان عالماً مشاركاً في أنواع من العلوم
 توفي رحمه الله تعالى سنة (١٠٩٨ هـ)، ينظر
 ترجمته: "عجائب الآثار" للجبرتي: (٦٥/١)،
 "إيضاح المكنون": (١/١)، ٢٠١، ٤٥٤، ٦٦٦،
 "معجم المؤلفين": (٩٣/٢)، "هدية العار":
 (١/١)، ١٦٤، ١٦٥، "معجم المطبوعات"
 للسرّكيس: (٣٧٥).
 (٣) ذكره في "كشف الظنون": (١٥١٦) لم أعثر
 على طبعه.
 (٤) هو العلامة الفقيه الفاضل أبو حامد محمد
 بن أحمد بن الضياء المكي توفي سنة (٨٥٨ هـ)،
 انظر: "كشف الظنون": (١٥١٦)
 (٥) اسمه الكامل: "تجريد الفوائد الرقائق"
 مطبوع على هامش "تبيين الحقائق"
 (٦) كان فقيهاً محدثاً نحوياً أخذ عن والده وعن
 الجمال يوسف ابن القاضي زكريا وغيرهما،
 توفي سنة (١٠٢١ هـ)، ينظر ترجمته: "خلاصة
 الأثر": (٢٨٢/١)، "معجم المؤلفين": (٢/٢٨٧)،
 "كشف الظنون": (٢/١٢١٨)، "معجم تراجم
 أعلام الفقهاء": (ص ١٧١).
 (٧) في أكثر المراجع الشهير (بالشبلي) بدل (بابن
 الشبلي).
 (٨) لم أعثر على ذكر للكتاب.
 (٩) لم أعثر على ترجمة للمؤلف.
 (١٠) "الكافي شرح الوافي" لم أعثر على
 طبعه، نسخته الخطية موجودة في دار
 الكتب المجدّدية النعیمیة.
 (١١) انظر: (ص ٥٠).
 (١٢) انظر: (ص ٦٢).
 (١٣) "الإيضاح" في الفروع، وهو ثلاث مجلدات
 ذكره في "كشف الظنون": (٢١١، ٢١٤، ٣٤٥)،
 (ولم أعثر على طبعه).
 (١٤) "الاختيار لتعليل المختار" في فروع الحنفية
 (مطبوع متداول).
 (١٥) تقدّمت ترجمته، انظر: (ص ٦٢).
 (١٦) لم أعثر على ذكر للكتاب ولا ترجمة للمؤلف.

ومن شروح "المجمع" (١) "شرحه" (٢) لمصنّفه (٢)، و"شرحه" (٣) لأبن الملك المتقدّم ذكره (٤)، و"شرحه" (٥) للعلامة ابن الضياء (٦)، و"بعض شرحه" (٧) للإمام العيني المتقدّم ذكره (٨)، ومن شروح (٩) "النافع" (١٠) شرحه المسمّى بـ: "المستصفى" (١١) لأبي البركات النسفي (١٢) صاحب "الكنز" و"الوافي"، ومن شروح "تحفة الفقهاء" (١٣) شرحه المسمّى بـ: "البدائع" (١٤) لأبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني (١٥).

- (١) وقد شَرَحَ "المجمع" كثير من العلماء الأفاضل ومن شاء التفصيل فليرجع إلى موضعه .
 (٢) في مجلدين كبيرين أوله الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ... إلخ، ألفه لأبي القاسم عبد الله بن يوسف المستنصر بالله ذكره في "كشف الظنون": (١٦٠٠) ولم أعثر على طبعه .
 (٣) تقدّمت ترجمته: انظر: (ص ٦٢) .
 (٤) ذكره في "كشف الظنون": (١٦٠١) لم أعثر على طبعه .
 (٥) تقدّمت ترجمته: انظر: (ص ٦٢) .
 (٦) انظر ترجمته: (ص ٦٨) .
 (٧) اسمه الكامل "المشرّع في شرح المجمع" في خمس مجلدات (لم أعثر على طبعه)، ذكره في "كشف الظنون": (١٦٠١) .
 (٨) هو الإمام أبو البقاء محمد بن أحمد بن الضياء المكي، توفي سنة (٥٨٥٨) تقدّمت ترجمته: (ص ٧٤) .
 (٩) سمّاه "المستجمع في شرح المجمع" (لم أعثر على طبعه)، قال في "كشف الظنون": (١٦٠٠)، (١٦٠١): هو شرح بالقول حافل، رأيته في مجلد ضخّم، ذكر فيه شرح المصنّف واستطاله فلخصه مقتصراً على ما لا بدّ منه من الحلّ والإيضاح وزاد الإشارة إلى أقوال الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل ولوّح إلى الأصحّ من أقوالهم وذكر في آخره أنه صنّفه وعمره أربع وعشرون سنة، وفرغ في رمضان سنة (٥٧٨٥) .
 (١٠) انظر ترجمته: (ص ٥٢) .
 (١١) لـ: "نافع الفقه" شروح كثيرة ولمزيد التفصيل راجع إلى "كشف الظنون": (١٩٢٢) .
 (١٢) تقدّم ذكره: (ص ٦٣) .
 (١٣) ذكره في "كشف الظنون": (١٩٢٢) لم أعثر على طبعه .
 (١٤) تقدّمت ترجمته: (ص ٥٠) .
 (١٥) تقدّم ذكره: (ص ٦٣) .
 (١٦) كتاب "بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع"، هو شرح عظيم يطابق اسمه معناه (مطبوع متداول) .
 (١٧) هو الإمام العلامة أبو بكر بن مسعود علاؤ الدين ملك العلماء كان من كبار الحنفية الفقهاء ممّن يضرب به المثل، توفي في عاشر رجب سنة (٥٨٨٧)، ودفن بظاهر حلب عند قبر زوجته فاطمة، ابنة صاحب التحفة، الفقيهة العالمة، والدعاء عند قبريهما مستجاب، وفاضة هذه كانت من حسان النساء، تحفظ التحفة لأبيها وقد ضلّ بها جماعة من ملوك بلاد الروم، ولما صنّف كتابه البدائع وعرضه على شيخه، ازداد به فرحاً، وزوّجه ابنته وجعل مهرها منه ذلك، فقبل شرح تحفته وتزوج ابنته، وأما كاسان، ويقال قاسان: بلد كبير بتركستان خلف سيحون، وأهلها يقولون: كاسان كانت من محاسن الدنيا، خربت باستيلاء الترك عليها، وفي بعض المراجع (الكاشاني) بدل (الكاساني)، انظر: "الفوائد البهية": (٥٣)، "كشف الظنون": (٩٩٦، ٣٧١)، و"الجواهر المضوية": (٢٥/٤)، "تاج التراجم": (٨٥، ٨٤) (الترجمة: ٣٢٧)، "طبقات الفقهاء": (١٠٣، ١٠٢) .

ومن شروح "تحفة الملوك" (١) "شرحها" (٢) للشيخ محمد بن عبد الصنف (٣٠٠)،
ومن شروح "شرعة الإسلام" (٤) شرحها المسمى بـ: "مفاتيح الجنان" (٥) نسيب
يعقوب بن سيد علي (٦)، وشرحها الفارسي المسمى بـ: "موارد الشرعة" (٧)،
للمخدوم حسن التتوي (٨)، ومن شروح (٩) "مقدمة الغزنوي" (١٠) شرحها
المسمى بـ: "الضيء المعنوي" (١١) لأبي البقاء بن أحمد بن الضياء القرشي (١٢)،
ومن شروح (١٣) "نظم الطرسوسي" (١٤) "شرحه" (١٥) لمصنفه (١٦)، ومن
شروح (١٧) "المنظومة الوهبانية" (١٨) "شرحه" (١٩) للعلامة عبد البر بن الشحنة (٢٠).

- (١) تقدم ذكره: (ص ٦٣).
- (٢) ذكره في "كشف الظنون": (٣٧٥) ولم أعثر على طبعه.
- (٣) لم أعثر على ترجمة للمؤلف.
- (٤) تقدم ذكره: (ص ٦٣).
- (٥) "مفاتيح الجنان ومصابيح الجنان شرح شرعة الإسلام" (مطبوع قديماً متداول) ذكر فيه أنه شرح عليّ الشأن جليّ العرفان جامع نقود الدرر الغر الحسان، وحاوي صنوف غر الحديث والفرقان، محتوٍ لمفاتيح جنان الأخبار ومصابيح جنان الأخيار.
- (٦) هو الإمام العلامة المولى السيّد يعقوب بن سيّد عليّ الميموني الرومي الحنفي، توفي سنة (١٠٤٤/٢هـ)، انظر: "كشف الظنون": (١٠٤٤/٢) "هدية العارفين": (٥٤٦/٦).
- (٧) "موارد الشرعة شرح شرعة الإسلام" (لم أعثر على طبعها) نسختها الخطية المصورة (في مجلد ضخيم) موجودة في مكتبنا دار الكتب المجددية النعيمية.
- (٨) هو الشيخ العلامة المخدوم حسن بن الله دنة بن خميسه التتوي السندي رحمه الله، وفرغ من تأليفه في جمادي الأولى سنة (١٠٦٩هـ).
- (٩) لها شروح كثيرة ولمزيد التفصيل راجع إلى موضعه.
- (١٠) تقدم ذكره: (ص ٦٣).
- (١١) "ضيء المعنوية على المقدمة الغزنوية"
- (لم أعثر على طبعها) قال فيه: إنها مؤلف محتصر نافع تلقاه العلماء بالقبول فوصعت عليها شرحاً لم أجد أحداً قبلي كشف قناعها مثلي، انظر: "كشف الظنون": (١٨٠٣).
- (١٢) تقدمت ترجمته: (ص ٧٤).
- (١٣) لها شروح كثيرة، راجع إلى موضعه.
- (١٤) تقدم ذكره: (ص ٦٤).
- (١٥) اسمه "الدرة السنية" ذكره في "كشف الظنون": (١٨٦٧) (لم أعثر على طبعه).
- (١٦) تقدمت ترجمته: (ص ٦٤).
- (١٧) له شروح كثيرة، راجع إلى موضعه.
- (١٨) تقدم ذكره: (ص ٦٤).
- (١٩) اسمه الكامل "تفصيل عقد الفوائد بتكميل قيد الشرائد" هو شرح مقبول ذكر فيه أن المصنف أطنب في شرحه بتوجيه المسائل وأنه يتعرض إليه لكن زاد فيه ما أهمله وألحق به فروعاً غريبة غير ما عسر فهمه من بعض أبياته بأوضح منه وفرغ من تصنيفه بعد شهر رمضان سنة (٨٨٥هـ) ذكره في "كشف الظنون": (١٨٦٥) ولم أعثر على طبعه.
- (٢٠) هو الإمام قاضي القضاة عبد البر بن محمد المعروف بابن الشحنة الحلبي الحنفي، توفي سنة (٩٢١هـ) ينظر ترجمته: "كشف الظنون": (١٨٦٥)، "الكواكب السائرة": (٢٢٠/١)، "شذرات الذهب": (٩٨/٨)، إيضاح المكنون": (٣١١/١، ٦٠٣)، "معجم المؤلفين": (٧٨/٥).

و"شرحه" (١) للشيخ أبي الإخلاص حسن بن عمار بن علي (٢) الوفاي الشرنبلالي (٣)، ومن شروح (٤) "الغرر" شرحه المسمّى بـ: "الدرر" (٥) لمصنّفه المتقدّم ذكره (٦)، وحاشية "الدرر" المسمّاة بـ: "نتائج النظر" (٧) لمولانا نوح بن مصطفى الحنفي (٨)، ومن شروح "تنوير الأبصار" (٩) شرحه المسمّى بـ: "منح الغفار" (١٠) لمصنّفه وقد مرّ ذكره (١١)، ومن شروح "تحفة الأقران" (١٢) شرحها المسمّى بـ: "مواهب المنان" (١٣) لمصنّفه صاحب "التنوير" و"المنح"، ومن الشروح المتفرقة "شرح التكملة" للرازي (١٤)، وشرح منية المصلي "الصغير" (١٥) لإبراهيم الحلبي (١٦)، و"شرحها" الكبير (١٧) له أيضاً، و"شرحها" (١٨).....

- (١) ذكره في "كشف الظنون": (١٨٦٦) ولم أوفق العثور على طبعه.
- (٢) في بعض المصادر (يوسف) بدل (علي).
- (٣) هو العلامة المدقق أبو الإخلاص حسن بن عمار بن علي المصري الحنفي الشرنبلالي، نسبة إلى شبرا بلولة، بلدة بالمنوفية من سواد مصر، ولد سنة (٩٩٤ هـ)، وتوفي سنة (١٠٦٩ هـ)، ينظر ترجمته: "خلاصة الأثر" للمحبي: (٣٨/٢)، "هدية العارفين": (٢٩٢/١)، (٢٩٤)، "معجم المؤلفين": (٥٧٥/١) وغيرها.
- (٤) لـ: "الغرر" شروح كثيرة فمن شاء التوضيح والتفصيل فليرجع إلى "كشف الظنون": (١٨٦٧).
- (٥) تقدم ذكره: (ص ٦٤).
- (٦) تقدمت ترجمته: (ص ٦٤).
- (٧) "نتائج النظر في حواشي الدرر" ذكره في "كشف الظنون": (١١٩٩) (لم أعثر على طبعه).
- (٨) هو العلامة المدقق الشيخ نوح بن مصطفى الحنفي المصري توفي سنة (١٠٧٠ هـ)، انظر: "كشف الظنون": (١١٩٩).
- (٩) تقدم ذكره: (ص ٦٤).
- (١٠) "منح الغفار شرح تنوير الأبصار" في فروع
- (١١) تقدم ذكره: (ص ٦٤).
- (١٢) تقدمت ترجمته: (ص ٦٤).
- (١٣) "مواهب المنان شرح تحفة الأقران" ذكره الزركلي في "الأعلام": (٢٤٠/٦) ولم أعثر على طبعه.
- (١٤) لم أعثر على ذكر للكتاب ولا ترجمة للمؤلف.
- (١٥) "غنية المتملي شرح منية المصلي" المشتهر بـ: "شرح الصغير" (مطبوع قديماً) ذكر فيه لما رأيت فيه بعض الإطالة التي ربما أوجبت للمبتدئين والقاصرين الملالة فأحييت أن أختصر من فرائد دلائله، وأزيد في فوائد مسائله، تسهلاً للمطالبيين، وتنوياً للراغبين.
- (١٦) تقدمت ترجمته: (ص ٦٥).
- (١٧) "غنية المتملي شرح منية المصلي" المشتهر بـ: "شرح الكبير"، مطبوع، متداول.
- (١٨) اسمه الكامل: "حلية المجلي وبغية المهدي في شرح منية المصلي" (لم أعثر على طبعه) نسخته الخطية المصوّرة (في مجلدين) موجودة في دار الكتب المجدّدية النعيمية.

لابن أمير الحاج (١) تلميذ ابن الهمام (٢)، وشرح "النقاية" (٣) المسمّى بـ:
 "الاختيارات" (٤)، وشرح "نور الإيضاح" (٥) المسمّى بـ: "إمداد الفتاح" (٦)،
 و"التوضيح" (٧) شرح "مقدمة الصلاة".

وأما الفتاوى (٨) فمنها: "المبسوط" (٩) للسرخسي (١٠)، و"فتاوى الإمام

قاضي خان" (١١) المتقدم ذكره (١٢).....

- (١) هو الإمام العلامة الفقيه الأصولي المفسر محمد بن محمد بن محمد بن حسن ابن سليمان الحنفي المشتهر بابن أمير الحاج، وبابن الموقت (شمس الدين) صنف التصانيف الفاخرة الشهيرة، وأخذ عنه الأكابر، وافتخروا بالانساب إليه، توفي سنة (٨٧٩هـ) رحمه الله تعالى، ينظر ترجمته: "شذرات الذهب": (٩/٤٩٠)، "كشف الظنون": (١٨٨٧، ١٨٢٩، ١٦٢٣، ٨٢٤، ٧٢٩، ٣٥٨)، "هدية العارفين": (٢/٢٠٨)، "إيضاح المكنون": (٢/٥٩٧)، "معجم المؤلفين": (١١/٢٧٥).
- (٢) تقدمت ترجمته: (ص ٧٠).
- (٣) تقدم ذكره: (ص ٦١).
- (٤) ذكرها في "كشف الظنون": (٢/١٩٧١)، ولم أعر على طبعها، ألفها العلامة الفقيه عبد الواحد بن محمد بن محمد المشهدي، توفي سنة (٨٣٨هـ) رحمه الله تعالى.
- (٥) "نور الإيضاح ونجاة الأرواح" مقدمة في الفروع للشرنبلالي (المقدم ترجمته) مطبوع متداول.
- (٦) "إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح" للشرنبلالي (المقدم ترجمته) وهو الشرح الكبير لمتنه "نور الإيضاح" وهو شرح مسهب، جمع فيه كثيراً من الفروع المهمة والمطالب النفيسة، ثم اختصر هذا الشرح بشرح ألطف حجماً منه وسمّاه "مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح"، كلاهما مطبوعان.
- (٧) لم أعر على ذكر للكتاب ولا ترجمة للمؤلف.
- (٨) الفتاوى: من الفتى وهو ثبات الشيء، ويسمى الفتوى لأن الفتى يعني الحقائق في جواب الحادثة، وجمعه فتاوى كدعوى ودعوى، انظر: "كشف الظنون": (١٢١٨).
- (٩) "المبسوط" وهو شرح "الكافي" للحاكم الشهيد، مطبوع طبعات عديدة متداول.
- (١٠) هو الإمام الفقيه الأصولي شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي سببه إلى سرخس بفتح السين والراء بلد عظيم بخراسان، توفي رحمه الله تعالى سنة (٤٩٠هـ) وقبل سنة (٤٨٣هـ)، ينظر ترجمته: "كشف الظنون": (٢/١٥٨٠، ١٥٨١)، "الأعلام" للزركلي: (٥/٣١٥)، "معجم المؤلفين": (٣/٦٨)، "الخواهد البهية": (١٥٨، ١٥٩)، "الجواهر المضوية": (٢٨/٢٩) وغيرها.
- (١١) "فتاوى قاضي خان" (مطبوعة) وهي مشهورة مقبولة معمول بها متداولة بين أيدي العلماء والفقهاء وكانت هي نصب عين من تصدر للحكم والإفتاء ذكر في هذا الكتاب جملة من المسائل التي يغلب وقوعها وتمس الحاجة إليها وتدور عليها واقعات الأمة، وترتيبها على ترتيب الكتب المعروفة، بين لكل فرع أصلاً وفي ما كثرت فيه الأقاويل من المتأخرين اقتصر منه على قول أو قولين وقدم ما هو الأظهر... إلخ، انظر: "كشف الظنون": (٢/١٢٢٧).
- (١٢) انظر: (ص ٦٥).

و"المحيط البرهاني" (١) لمحمد (٢) بن برهان الأئمة عبد العزيز عمر، و"المحيط الرضوي" الذي يقال له: محيط السرخسي (٣) أيضاً لرضي الدين محمد بن محمد السرخسي (٤) الملقب ببرهان الإسلام صاحب "الذخيرة"، و"الذخيرة" (٥) له (٦) أيضاً، و"الفتاوى الصغرى" (٧) لجمال الأئمة يوسف بن أحمد بن أبي بكر الخوارزمي (٨) المعروف بالخاصي (٩)، و"النوازل" (١٠) للفيقيه أبي الليث السمرقندي المتقدم ذكره (١١)، و"البستان" (١٢) له أيضاً، و"خزانة الفقه" (١٣) له أيضاً، و"الفتاوى اليتيمية" (١٤).....

- (١) "المحيط البرهاني في الفقه النعماني" (مطبوع في خمس وعشرين مجلداً) هو أعظم وأضخم الكتب في الفقه الحنفي لأن المؤلف رحمه الله تعالى أحاط فيه على مسائل "المبسوط"، و"الجامع الكبير"، و"الجامع الصغير"، و"السير الكبير"، و"السير الصغير"، و"الزيادات" كما أحاط على مسائل النوازل والفتاوى والوقائع والفوائد والدقائق والدلائل.
- (٢) في جميع مصادر التخريج (محمود) بدل (محمد) هو الإمام العلامة المجتهد برهان الدين بن محمود بن تاج الدين أحمد بن الصدر الشهيد برهان الأئمة عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي، توفي سنة (٥٥١هـ) ينظر ترجمته: "كشف الظنون" (١٦١٩)، "الفوائد البهية" (الورقة ٢٠٥)، "تاج التراجم" (برقم ٢١٢) (الورقة ٧٠)، "الطبقات السنية" (رقم ٢٢٩) (الورقة ٤٣٩).
- (٣) "المحيط الرضوي" (لم أعثر على طبعه) نسخته الخطية المصورة موجودة في دار الكتب المحددية النعيمية.
- (٤) هو الإمام العلامة رضي الدين ابن العلا الصدر الحميد تاج الدين محمد بن محمد بن محمد السرخسي الحنفي، توفي سنة (٦٧١هـ) انظر: "كشف الظنون" (١٦٢٠/٢).
- (٥) "الذخيرة" من الفتاوى، انظر: "كشف الظنون" (١٨٢٢/١)، (لم أعثر على طبعها).
- (٦) أقول: الظاهر من الدلائل أن "الذخيرة" هي لصاحب المحيط البرهاني اختصرها من "المحيط البرهاني"، لزيادة الفائدة والتوسع، انظر: "كشف الظنون" (١٦١٩، ٨٢٢)، "هدية العارفين" (٤٠٤/٢)، "الفوائد البهية" (الورقة ٢٠٦).
- (٧) ذكره في "كشف الظنون" (١٢٢٤)، لم أعثر على طبعه.
- (٨) توفي رحمه الله تعالى سنة (٦٣٤هـ)، انظر: "كشف الظنون" (١٢٢٢)، "هدية العارفين" (٥٥٤/٢)، "الفوائد البهية" (٢٢٦)، "معجم المؤلفين" (٢٦٩/١٣).
- (٩) الخاصي نسبة إلى الخاص قرية من قرى خوارزم.
- (١٠) "فتاوى النوازل" كتاب مشهور في الأمصار ينتسبون إليها الفقهاء الكبار ويستشهدون بها لحل المسائل للوثوق والاعتبار، (مطبوع متداول).
- (١١) انظر ترجمته: (ص ٤٨).
- (١٢) "بستان العارفين" كتاب مختصر مفيد في الآداب الشرعية والخصال والأخلاق وبعض الأحكام الفرعية، (مطبوع متداول).
- (١٣) "خزانة الفقه" هو مختصر جمع فيه مسائل الفقه معدودة الأجناس مجموعة النظائر، (مطبوعة متداولة).
- (١٤) ذكرها في "كشف الظنون" (٢٠٥٠/٢)، (لم أعثر على طبعها).

و"عيون المذاهب" (١)، لقوام الدين السكاكي (٢)، و"جوامع الفقه" (٣) لزين الدين أبي نصر أحمد بن محمد عمر الشهير بالعتابي (٤)، و"كتاب الأسرار" (٥) لعبيد الله بن عمر بن عيسى المعروف بأبي زيد الدبوسي (٦)، و"الفتاوى النسفية" (٧)، و"الفتاوى الظهيرية" (٨)، و"الفتاوى البزازية" (٩) لحافظ الدين محمد بن محمد الكردي الشهير بالبزازية (١٠).....

- (١) "عيون المذاهب" الأربعة الكاملية : محتوياً على أربعة مذاهب في الفروع، ذكره في "كشف الظنون" (١١٨٧/٢)، لم أعثر على طبعه، نسخته الخطية المصورة موجودة في دار الكتب المحمدية النعيمية.
- (٢) وفي بعض المصادر (السكاكي) بدل (السكاكي) هو الإمام العلامة قوام الدين محمد بن محمد بن أحمد الحنفي، توفي سنة (٥٧٤٩) ينظر ترجمته: "كشف الظنون" (١١٨٧/٢)، "الفوائد البهية" (١٨٦)، "هدية العارفين" (١٥٥/٢)، "معجم المؤلفين" (١٨٢/١١).
- (٣) "جوامع الفقه" المعروف بـ: "الفتاوى العتابية" في أربع مجلدات، ذكرها في "كشف الظنون" (٧٦١١/١) لم أعثر على طبعها.
- (٤) توفي رحمه الله تعالى سنة (٥٨٦)، ينظر ترجمته: "تاج التراجم" (الورقة ٢٣)، "الوافي بالوفيات" (٧٤/٨)، "طبقات الفقهاء" (١٠٠)، "كشف الظنون" (٦١١/١)، "الفوائد البهية" (الترجمة: ٥٣).
- (٥) "كتاب الأسرار في الأصول والفروع" في مجلد كبير، ذكره في "كشف الظنون" (٨٤/١) ولم أعثر على طبعه.
- (٦) هو الإمام أبو زيد عبد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي، وفي بعض المصادر اسمه (عبد الله) كان من كبار الحنفية الفقهاء ممن يضرب به المثل توفي ببخارى سنة (٤٣٠ أو ٤٣٢) ينظر ترجمته: "الجواهر المضية" (٤٩٩/٢)، "العبر" (١٧١/٣)، "وفيات الأعيان" (٤٨/٣)، "اللباب" (١٠/١)، "كشف الظنون" (٤١٠/١)، "الفوائد البهية" (ص، ١٠٩).
- (٧) "الفتاوى النسفية" للإمام نجم الدين عمر بن محمد النسفي الشهير بعلامة سمرقند صاحب المنظومة، توفي سنة (٥٣٧) وهي فتاواه التي أجاب بها عن جميع ما سئل عنه في أيامه دون ما جمعه لغيره، انظر: "كشف الظنون" (١٢٣٠/٢)، نسختها الخطية المصورة موجودة في مكتبة دار الكتب المحمدية النعيمية.
- (٨) "الفتاوى الظهيرية" للإمام ظهير الدين أبي بكر محمد بن أحمد القاضي المحتسب بخاري الحنفي توفي سنة (٥٦٩) هو كتاب مشتمل على مسائل من كتب المتقدمين لا يستغني عنها علماء المتأخرين، انظر: "كشف الظنون" (١٢٢٦/٢)، نسختها الخطية المصورة في أربعة مجلدات موجودة في مكتبة دار الكتب المحمدية النعيمية.
- (٩) "الفتاوى البزازية" : هو كتاب جامع لخص فيه زبدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب المختلفة ورجع ما ساعده الدليل، قيل: لأبي السعود المفتي لم لم تجمع المسائل المهمة ولم تؤول فيها كتاباً قال: أنا استحيي من صاحب البزازية مع وجود كتابه لأنه مجموعة شريفة جامعة للمهمات على ما ينبغي (انتهى)؛ انظر: "كشف الظنون" (٢٤٢/١).
- (١٠) توفي رحمه الله تعالى سنة (٥٨١٧)، ينظر ترجمته: "تاج التراجم" (٣٤٨)، "الإعلام" (٧/٢٧٤)، "الفوائد البهية" (الترجمة: ٤٠٥)، "كشف الظنون" (٢٤٢/١).

و"الفتاوى الخلاصة" (١) لطاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري (٢)، و"الفتاوى السراجية" (٣) للعلامة سراج الدين علي (٤) بن عباس الأوسي (٥)، وناظم القصيدة المسمّاة بـ: "الآمال" (٦)، و"الفتاوى الغيائية" (٧)، و"التهذيب" (٨)، و"التجنيس والمزيد" (٩) لصاحب "الهداية" المتقدم ذكره (١٠)، و"القنية" (١١) لنجم الدين الزاهدي الذي تقدّم ذكره (١٢) في شرّاح "القدوري"، و"الحاوي القدسي" (١٣) له أيضاً (١٤).....

- (١) كتاب معتبر عند العلماء معتمد عند الفقهاء ، جليل المقدر كثير النفع ، مطبوع ، متداول .
- (٢) كان إماماً عديم النظير في زمانه شيخ الحنفية بما وراء النهر من أعلام المجتهدين في المسائل ، ينظر ترجمته: "الفوائد البهية": (ص، ٤٨)، "تاج التراجم": (ص، ٣٠)، "كشف الظنون": (٧٠٢، ٧٠٣، ٧١٨، ١٩٩٩)، "مفتاح السعادة": (١٣٩/٢)، "معجم المؤلفين": (٣٣، ٣٢/٥) .
- (٣) يعدّ هذا الكتاب فتحاً جديداً في الفقه، وفيه نواذر وقائع لا توجد في أكثر الكتب، مطبوعة متداولة .
- (٤) هو الإمام العلامة الفقيه فريد العصر والأوان الشيخ سراج الدين الأوشي كان من أعلام القرن السادس الهجري، انظر: "كشف الظنون": (١٢٢٤/٢) .
- (٥) في مصادر التخرّيج (الأوشي) بدل (الأوسي) .
- (٦) لم أعثر عليه .
- (٧) "الفتاوى الغيائية" مطبوع قديماً ذكر فيه هو مجموع يشتمل على ما اختاره مشاهير المتقدمين وأفتى به نحارير المتأخرين، وعون لأرباب الفتوى وغوث لأصحاب البلوى..... إلخ، ألّفه الإمام داؤد بن يوسف الخطيب، ربّته للسلطان بن غياث الدين تغلق .
- (٨) لم أعثر على ذكر للكتاب ولا ترجمة للمؤلف .
- (٩) "التجنيس والمزيد" (مطبوع حديثاً) عبارة عن مجموعة وأحكام فقهية متنوعة في الفروع
- في مذهب أبي حنيفة التي استنبطها المتأخرون وكتاب التجنيس هو تتمته لما بدأ بجمعه الصدر الشهيد حسام الدين من كتب المتأخرون ، وتوفي رحمه الله تعالى قبل إتمامه فقام تلميذه صاحب الهداية المرغيناني بإتمامه وتحسين نظامه ، مزيداً إليه من كتب مشائخه وشيوخ مشائخه ، ومن ثمه كان هذا الكتاب خير معين لأهل الفتوى .
- (١٠) انظر: (ص ٦٩) .
- (١١) "القنية المنية لتمام الغنية" على مذهب أبي حنيفة، (لم أعثر على طبعها) ، نسختها الخطية موجودة في دار الكتب المجدّدية النعيمية .
- (١٢) انظر: (ص ٦٧) .
- (١٣) "الحاوي القدسي" في الفروع على مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى جعله على ثلاثة أقسام قسم في أصول الدين ، وقسم في أصول الفقه ، وقسم في الفروع ، وأكثر فيها من ذكر الفروع المهمة إلخ ذكره في "كشف الظنون": (٦٢٧/١) لم أعثر على طبعه .
- (١٤) كذا ورد في جميع النسخ وهو خطأ والصواب: أن "الحاوي القدسي" للقاضي جمال الدين أحمد بن محمد بن نوح القابسي الغزنوي الحنفي توفي في حدود سنة (٥٦٠٠هـ) ذكره ابن الشحنة في هوامش "الجواهر المضية" ، قال: وإنما قيل فيه القدسي لأنه صنّفه في القدس نقلته من خط تلميذه حسن بن علي النحوي (انتهى)، انظر: "كشف الظنون": (٦٢٧/١) "معجم المؤلفين": (١٦٦/٢) .

و"تلقيح العقول" (١) للإمام أحمد بن عبيد الله بن إبراهيم الشهير، بالمحبوبي (٢).
و"الفصول العمادية" (٣)، و"الفصول" (٤) لمحمد (٥) بن محمود الأستروشنى (٦).
و"جامع الفصولين" (٧) للشيخ بدر الدين عبد اللطيف السماونى (٨)، و"نور العين في
إصلاح جامع الفصولين" (٩) للشيخ محمد بن شانجي زاده (١٠).....

- (١) "تلقيح العقول في فروق المنقول" في فروع
الفقه الحنفي (لم أعثر على طبعه) ذكره في
"كشف الظنون": (٤٨١)، و"معجم المؤلفين":
(٣٠٨/١)، و"الفوائد البهية": (الترجمة: ٣١).
(٢) كان فقيهاً محققاً مشاركاً في كثير من العلوم،
توفي رحمه الله تعالى سنة (٦٣٠ هـ)، ينظر ترجمته:
"كشف الظنون": (٤٨١)، و"معجم المؤلفين":
(٣٠٨/١)، و"تاج التراجم": (الترجمة: ٤٣)،
"الفوائد البهية": (الترجمة: ٣١)، "الطبقات
السنية": (٣٦٤/١).
(٣) "الفصول العمادي": في فروع الحنفية (لم أعثر
على طبعها) نسختها الخطية في مجلد ضخيم
موجودة في دار الكتب المجددية النعمية، ألفه
الإمام الشيخ جمال الدين بن عماد الدين
الحنفي، رتبها على أربعين فصلاً في المعاملات
فقط، وقيل: للشيخ عبد الرحيم بن أبي بكر بن
عبد الجليل المرغيناني السمرقندي، قال المولى
محمد بن إلياس المفتي جوى زاده: مؤلف
الفصول هو أبو الفتح بن أبي بكر بن عبد الجليل
المرغيناني السمرقندي كما ذكره في آخر كتابه،
وقال: نجى في أواخر شعبان سنة (٦٥١ هـ)، انظر:
"كشف الظنون": (١٢٧٠)، و"الفوائد البهية":
(ص ٩٣).
(٤) "الفصول" في فروع الحنفية في المعاملات
فقط، رتبها على ثلاثين فصلاً وفرغ من جمعه في
جمادي الأولى سنة (٦٢٥ هـ)، انظر: "كشف
الظنون": (١٢٦٦، ٥٦٦) (لم أعثر على طبعه).
(٥) هو الإمام محمد الدين أبو الفتح محمد بن
محمود بن حسين الحنفي توفي سنة (٦٣٢ هـ).
ينظر ترجمته: "كشف الظنون": (١٢٦٦)، "الأعلام":
للزركلي: (٣٠٧/٧)، "هدية العارفين": (١١٣/٢).
"الفوائد البهية": (٢٠٠)، "معجم المؤلفين":
(٣١٨، ٣١٧/١١).
(٦) في بعض المراجع (الأستروشنى) بدل
(الأستروشنى) نسبة إلى أستروشنه أقليم بما وراء
النهر.
(٧) "جامع الفصولين" في الفروع (مطبوع قديماً
في جزئين) هو كتاب مشهور متداول في أيدي
الحكام والمفتين لكونه في المعاملات خاصة،
وربّه أربعين فصلاً يتضمن من النكت والفوائد
الكثيرة، انظر: "كشف الظنون": (٥٦٦/١).
(٨) كذا ورد في جميع النسخ وهو خطأ والصواب
: هو بدر الدين محمود بن إسرائيل بن عبد العزيز
الحنفي المعروف بابن قاضي سماونه توفي سنة
(٥٨٢٣ هـ)، انظر: "كشف الظنون": (٥٦٦/١)،
"الأعلام": (٤١٠/٨)، "هدية العارفين":
(٤١٠/٢)، "معجم المؤلفين": (١٥٢/١٢).
(٩) "نور العين في اصطلاح جامع الفصولين" ذكره
في "كشف الظنون": (٥٦٦/١)، و"معجم المؤلفين":
(٧٦/١٢)، لم أعثر على طبعه.
(١٠) هو الإمام العلامة الفقيه محمد بن شانجي
زاده الحنفي، توفي سنة (١٠٣١ هـ). في بعض
المصادر (محمد نشانجي زاده) بدل (محمد بن
شانجي زاده)، انظر: "معجم المؤلفين": (٧٦/١٢).

و"جواهر الفتاوى" (١) لركن الدين أبي بكر بن أبي المفاخر بن عبد الرشيد الكرماني (٢)، و"كتاب الجواهر" (٣) للشيخ طاهر بن سلام بن قاسم الأنصاري الخوارزمي (٤)، و"خزانة الأكمل" (٥) لأبي عبد الله يوسف (٦) بن علي (٧) بن محمد الجرجاني، و"خزانة المفتين" (٨)، و"خزانة الفتاوى" (٩).....

بحل مصنفات الأصحاب بدأ بـ: "كافي"، الحاكم، ثم بـ: "الجامعين" ثم بـ: "الزيادات" ثم بـ: "مجرد ابن زياد"، و"المنتقى" و"الكرخي" و"شرح الطحاوي"، و"عيون المسائل" وغير ذلك، واتفق بدايته يوم الأضحى سنة (٥٢٢هـ)، انظر: كشف الظنون: (٧٠٢/١)، لم أعثر على طبعه. (٦) كان فقيهاً محدثاً مفسراً أديباً أصولياً، توفي سنة (٥٢٢هـ)، ينظر ترجمته: "كشف الظنون": (٧٠٢)، "تاج التراجم": (٦٠، ٦١)، "الجواهر المضية": (٦٣٠/٣) (الترجمة ١٨٤٨)، "معجم المؤلفين": (٣١٩/١٣)، "الفوائد البهية": (٢٣١). (٧) في بعض المصادر (يوسف بن محمد) بدل (يوسف بن علي).

(٨) "خزانة المفتين" في فروع الفقه الحنفي للشيخ الإمام حسين ابن محمد السميقي الحنفي توفي سنة (٥٧٤٠هـ) وهو في مجلد ضخمة في جزئين، أورد فيه ما هو مروي عن المتقدمين، ومختار عند المتأخرين، وطوى ذكر الاختلاف واكتفى بالعلامات من "الهداية"، و"النهاية"، و"قاضي خان"، و"الخلاصة"، و"الظهيرية"، و"شرح الطحاوي" وغير ذلك من المعبرات، وفرغ في محرم سنة (٥٧٤٠هـ)، انظر: "كشف الظنون": (٧٠٣) (لم أعثر على طبعه)، نسخته الخطية المصورة موجودة في مكتبة دار الكتب المجددية النعيمية. (٩) "خزانة الفتاوى" في فروع الفقه الحنفي للإمام أحمد بن محمد أبي بكر الحنفي صاحب "معجم الفتاوى" في مجلد، ذكر فيه أنه جمعه من الفتاوى وأورد فيها غرائب المسائل، انظر: "كشف الظنون": (١٦٢٢/٢)، ولم أعثر على طبعه.

(١) "جواهر الفتاوى" في مجلد (لم أعثر على طبعه) نسخته الخطية موجودة في مكتبة دار الكتب المجددية النعيمية، ذكر فيه أنه ظفر بفتاوى أبي الفضل الكرماني، وسأل من جمال الدين اليزدي مسائل كثيرة ثم أضاف إليه من فتاوى أئمة بخارى وما وراء النهر وخراسان وكرمان، وجعل كل كتاب ستة أبواب، الأول من فتاوى ركن الدين أبي الفضل الكرماني، والثاني من فتاوى جمال الدين اليزدي، والثالث من فتاوى الإمام عطاء بن حمزة السعدي، والرابع من فتاوى النجم عمر النسفي، والخامس من فتاوى مجد الشريعة أبي محمد بن سليمان بن الحسن الكرماني، والسادس من فتاوى أئمة المتأخرين بأسمائهم، انظر: "كشف الظنون": (٦١٥).

(٢) توفي رحمه الله تعالى سنة (٥٦٥هـ)، انظر: "إيضاح المسكنون": (٦١٩/١)، "معجم المؤلفين": (١٦٦/١٠) وغيرها.

(٣) "كتاب الجواهر" في العبادات (لم أعثر على طبعه) هو مختصر على عشرة أبواب، الأول في إثبات الواجب وتوحيده والطهارة والصلاة وفوائدها، والعاشر في آداب المريدين، وفرغ من تأليفه في غرة رمضان سنة (٥٧٧١هـ)، انظر: "كشف الظنون": (٦١٥/١).

(٤) توفي رحمه الله تعالى بعد سنة (٥٧٧١هـ) ينظر ترجمته: "كشف الظنون": (٦١٥)، "الفوائد البهية": (٨٤، ٨٥)، "معجم المؤلفين": (٣٥/٥). (٥) "خزانة الأكمل" في فروع الفقه الحنفي في ست مجلدات، ذكر فيه أن هذا الكتاب محيط

و"مختار الفتاوى" (١)، و"نوادير الفتاوى" (٢)، و"المفروق" للبردوي (٣)، و"الفتاوى القاعدية" (٤) لأبي عبد الله بن محمد بن أبي القاسم بن أبي رجاء القاعدي الخجندي (٥)، و"الفتاوى الناصرية" (٦)، و"الفتاوى الصوفية" (٧) للشيخ فضل الله بن محمد أيوب (٨)، و"جامع عمدة الأبرار" (٩)، و"كنز العباد" (١٠) للشيخ علي بن أحمد الغوري (١١)، و"منية المفتي" (١٢) للشيخ يوسف بن أبي سعيد بن أحمد السجستاني (١٣)، و"تحفة الفقه" (١٤) للشيخ مبارك بن عبد الحق بن نور (١٥)، و"الفتاوى الحمادية" (١٦) للقاضي القضاة حماد الدين أحمد بن القاضي محمد الأكرم،

- (١) "مختار الفتاوى" للإمام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني توفي سنة (٥٩٣هـ)، انظر: "كشف الظنون": (١٦٢٢/٢) لم أعثر على طبعه.
(٢) ذكره في "كشف الظنون": (١٩٧٩) ولم أعثر على طبعه.
(٣) لم أستطع العثور على ذكر للكتاب ولا ترجمة للمؤلف رحمه الله تعالى.
(٤) "الفتاوى القاعدية" كتاب مفيد غالبه بالفارسية رتبته على ترتيب الكتب، انظر: "كشف الظنون": (١٢٢٨) ولم أعثر على طبعه.
(٥) لم أعثر على سنة وفاته رحمه الله تعالى.
(٦) "الفتاوى الناصرية" ذكره في "الخزانة"، و"المثانة"، و"الهندية"، ولم أعثر على طبعه.
(٧) "الفتاوى الصوفية في طريق البهائية" ذكرها في "كشف الظنون": (١٢٢٥/٢) لم أعثر على طبعها، نسختها الخطية المصورة موجودة في دار الكتب المجددية النعيمية.
(٨) هو العلامة الفقيه فضل الله محمد بن أيوب المنتسب إلى ماجو، توفي سنة (٦٦٦هـ)، انظر: "كشف الظنون": (١٢٢٥/٢).
(٩) "جامع عمدة الأبرار" أيضاً لفضل الله محمد بن أيوب، ذكره في "كشف الظنون": (١١٦٤/٢) ولم أعثر على طبعه.
(١٠) "كنز العباد" نسخته الخطية موجودة في دار الكتب المجددية النعيمية، ولم أعثر على طبعه.
(١١) لم أعثر على ترجمة للمؤلف.
(١٢) "منية المفتي" في فروع الفقه الحنفي، ذكره في "هدية العارفين": (٥٥٤/٢) و"معجم المؤلفين": (٢٧٠/١٣) لم أعثر على طبعه.
(١٣) توفي سنة (٦٣٨هـ) رحمه الله تعالى، انظر: المرجع السابق.
(١٤) "تحفة الفقه" في فروع الفقه الحنفي، مجلد ضخيم هو كتاب معتبر عند العلماء معتمد عند الفقهاء، جليل المقدار كثير النفع، ولم أعثر على طبعه، نسخته الخطية موجودة في دار الكتب المجددية النعيمية.
(١٥) لم أعثر على سنة وفاته رحمه الله تعالى.
(١٦) "الفتاوى الحمادية" للشيخ العالم الكبير العلامة ركن الدين الحنفي الناگوري كان من القرن التاسع، أحد الفقهاء المبرزين في الفقه والأصول كان مفتياً بمدينة نهر واله من بلاد گجرات (الهند) في مجلد ضخيم، صنفه بأمر القاضي حماد الدين بن محمد أكرم گجراتي، وأخذ المسائل الفقهية في كتابه عن أربعة ومائتين من كتب الفقه والأصول والحديث والتفسير، انظر: "نزاهة الخواطر": (الترجمة ٨٢) (٧٤/٣)، لم أعثر على طبعها، نسختها الخطية موجودة في دار الكتب المجددية النعيمية.

قد جمعها تلميذه أبو الفتح حسام المفتي الناكوري ، و "الفتاوى القراخانية" (١)،
و "عقد اللآلي" (٢)، و "الجواهر الأخلاطي" (٣)، و "دستور القضاة" (٤)، لصدر بن رشيد
بن صدر التبريزي (٥)، و "ملتقط المكية العباسية" (٦)، و "كتاب الملتقطات من المسائل
الواقعات" (٧) لأبي نصر سعد الله بن عبد الله بن أبي القاسم الغزنوي، و "نصاب
الاحتساب" (٨)، و "عمدة الحكام" (٩).....

- (١) "الفتاوى القراخانية" ذكرها في "كشف الظنون" (١٢٢٨) لم أعثر على طبعها.
(٢) ذكرها في "الهندية"، و "التاتارخانية"، و "الخزانة"، و "المتانة" و "البنية"، ولم أعثر على طبعها.
(٣) "الجواهر الأخلاطي" في فروع الفقه الحنفي، للإمام برهان الدين إبراهيم بن أبي بكر بن محمد حسين الأخلاطي الحسيني، ذكر فيه لما رأيت علم الفقه من أعظم العلوم شأنًا وأرفعها مكاناً إذ هو مرقاة لمقاصد المكلفين وبه نياط مصالح الدنيا والدين أردت أن أنتخب بعض المسائل التي يتعلق بها البلوى ويحتاج إليها أمر الفتوى ليسهل على المقتبسين في هذا الفن إحرازها..... إلخ، (لم أعثر على طبعه)، نسخته الخطية موجودة في مكتبنا دار الكتب المجددية النعيمية.
(٤) ذكره في "المتانة"، و "الهندية"، ولم أعثر على طبعه.
(٥) لم أعثر على سنة وفاته رحمه الله تعالى.
(٦) ذكره في "الخزانة"، و "المتانة" ولم أعثر على طبعه.
(٧) "الملتقطات في المسائل الواقعات" هو مختصر جامع لمسائل متفرقة في الكتب تمس الحاجة إلى الوقوف عليها والرجوع إليها لكثرة وجودها وسرعة وقوعها، انظر: "كشف الظنون": (١٨١٤)، لم أعثر على طبعه.
(٨) "نصاب الاحتساب" (مطبوع متداول) للإمام العلامة الفقيه عمر بن محمد بن عوض السنامي الحنفي، توفي رحمه الله تعالى سنة (٥٦٩ هـ)، انظر: "بروكلمان": (٥١٩)، "هدية العارفين": (٧٨٨/١)، "معجم المؤلفين": (٣١٧/٧) وغيرها.
(٩) "عمدة الحكام فيما لا ينفذ من الأحكام" في الفروع، للقاضي نجم الدين إبراهيم بن علي الطرسوسي الحنفي، توفي سنة (٥٧٥٨ هـ) انظر: "كشف الظنون": (١١٦٦، ١١٦٧) لم أعثر على طبعه.

و"نزهة الأحكام" للشيخ قاسم الحنفي (١)، و"الفتاوى الإبراهيم شاهية" (٢)، و"فتاوى ابن الشلبي" (٣) محشي التبيين وقد مر ذكره (٤)، و"فوائد اللآلي" (٥)، و"جامع الفتاوى" (٦)، و"زبدة الفتاوى" (٧) للشيخ منير محمد بن يوسف القرمانى (٨)، و"الأشباه والنظائر" (٩) للعلامة جلال الدين السيوطي (١٠)، و"الأشباه والنظائر" (١١) للشيخ زين الدين ابن نجم الدين صاحب "البحر الرائق" (١٢)، و"ذخيرة الناظر في الأشباه والنظائر" (١٣) للشيخ علي الطوري (١٤)، و"الفتاوى التاتارخانية" (١٥) للعلامة العالي (١٦) بن العلاء الأنصاري (١٧).....

- (١) لم أستطع العثور على ذكر للكتاب ولا ترجمة للمؤلف رحمه الله تعالى.
- (٢) لم أعثر على ذكر للكتاب ولا ترجمة للمؤلف رحمه الله تعالى.
- (٣) "فتاوى ابن الشلبي" رتبته على أبواب الكنز وجعل كل باب على قسمين قدم ما كتب عليه بنفسه استقلاً، وأردف بالتي عليها خط بعض العلماء على هامش الكنز، انظر: "كشف الظنون": (١٢١٨/٢)، "خلاصة الأثر": (٢٨٢/١)، "معجم المؤلفين": (٧٨/٢)، "معجم تراجم أعلام الفقهاء": (١٧١) ولم أعثر على طبعه.
- (٤) انظر: (ص ٧٤).
- (٥) ذكرها في "البنية"، و"الخزانة"، و"المتانة"، ولم أعثر على طبعها.
- (٦) "جامع الفتاوى" للسيد الإمام ناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف السمرقندي الحنفي، توفي سنة (٥٥٦هـ)، وهو كتاب مفيد معتبر، انظر: "كشف الظنون": (٥٦٥/١)، لم أعثر على طبعه.
- (٧) "زبدة الفتاوى" ذكرها في "كشف الظنون": (٩٥٢/٢)، لم أعثر على طبعها.
- (٨) توفي رحمه الله تعالى سنة (٨٨٦هـ)، انظر: "كشف الظنون": (١٧٠٩)، "إيضاح المكنون": (٦١٢/١)، "معجم المؤلفين": (١٣٣/١٢)، (١٣٤).
- (٩) "الأشباه والنظائر" في قواعد وفروع فقه الشافعية مختصر مشهور لم ير للشافعية مثله، (مطبوع، متداول).
- (١٠) تقدمت ترجمته: (ص ٤٨).
- (١١) "الأشباه والنظائر" في قواعد وفروع فقه الحنفية مختصر مشهور لم ير للحنفية مثله، (مطبوع، متداول).
- (١٢) تقدمت ترجمته: (ص ٧٣).
- (١٣) ذكره في "معجم المؤلفين": (١٣٦/٧) لم أعثر على طبعه.
- (١٤) هو العلامة المدقق الفقيه علي بن عبد الله الطوري المصري الحنفي توفي سنة (٥١٠٠هـ) ينظر ترجمته: "خلاصة الأثر": (٢٠٠/٣)، "هدية العارفين": (١٥٠/١)، "معجم المؤلفين": (١٣٦/٧، ١٣٧).
- (١٥) كتاب في الفتاوى، يسمّى "زاد المسافر" في الفروع، ألف بإشارة من الخان الأعظم: تاتارخان وهي مجموعة من مسائل أربعة كتب أمهات في الفقه الحنفي، هي: "المحيط البرهاني"، "الذخيرة"، "الفتاوى الظهيرية"، "الفتاوى الخانية"، مطبوعة متداولة.
- (١٦) في جميع المصادر (عالم) بدلاً (العالي).
- (١٧) هو العلامة العالم الجليل فريد الدين عالم بن العلاء الأنصاري الإندريتي الحنفي الدهلوي، توفي سنة (٥٧٨٦هـ) ينظر ترجمته: "كشف الظنون": (٢٦٨)، "نزهة الخواطر": (٦٨، ٦٧/٢).

و "الفتاوى العالمية" (١)، و "معدودات الفقه" (٢) للحاكم الفقيه محمد بن الحسن بن علي بن منصور، و "الفتاوى البورانية" (٣) للشيخ عبد الوهاب بن بايزيد بن أبي سعيد البوراني، و "الفتاوى الإسرائيلية" الشهيرة بـ: "الفتاوى الهادي" (٤) للشيخ حميد الدين إسرائيل بن دمرك الحنفي، و "الفتاوى الأمانية" (٥) للشيخ محمد أمين (٦) بن عبيد الله (٧) المؤمن آبادي، و "الخزانة الجلالية" (٨)، و "خزانة الروايات" (٩)، و "متانة الروايات" (١٠).....

- (١) "الفتاوى الهندية" المعروف باسم الفتاوى العالمية (مطبوع طبعات عديدة متداول) من أشهر الكتب المطبوعات في الفقه الحنفي، وهي منسوبة إلى الملك محمد أورنگ زيب، من السلالة المغولية، التي حكمت الهند دهرًا طويلاً ويلقب باسم عالمگیر أي فاتح العالم كان ملكاً صالحاً ذا همة عالية وزهد، قضى على عناصر الفساد في أسرته وأخضع الهند كلها تقريباً إلى حكمه، فبسط سلطانه عليها من سنة (١٠٦٩هـ / ١١١٩هـ)، وكان يعيش من ثمن المصاحف التي كان يكتبها بخط يده، ولتأليف "الفتاوى الهندية" جمع هذا الملك فقهاء الحنفية في عصره برئاسة الشيخ نظام الدين، وأجرى عليهم النفقات، ووضع تحت تصرفهم مكتبة عظيمة، فانتخبوا من جميع كتب المذهب الحنفي أصح ما فيها من الأحكام وصاغوها في هذا المؤلف الجليل، مع عزو كل حكم إلى مصدره فاحتوى على ما لا يوجد في سواه، انظر: "المدخل الفقهي العام" (١٩٠).
- (٢) لم أوفق العثور على ذكر للكتاب.
- (٣) لم أعثر على ذكر للكتاب.
- (٤) لم أعثر على ذكر للكتاب.
- (٥) "الفتاوى الأمانية" لما فيه من الودائع اليقينية ذكره في "معجم المؤلفين" (٧٦/٩) ولم أعثر على طبعه.
- (٦) كان علامة محدثاً فقيهاً، توفي رحمه الله بعد سنة (٩٧٨هـ)، انظر: "معجم المؤلفين" (٧٦/٩).
- (٧) في بعض المصادر (عبد الله) بدل (عبيد الله).
- (٨) "الخزانة الجلالية" في فروع الحنفية ذكرها في "كشف الظنون" (١/٧٠٢)، ولم أعثر على طبعها.
- (٩) "خزانة الروايات" في الفروع كتاب مبسوط في الفقه الحنفي، ذكره في "كشف الظنون" (٧٠٢) ألفه القاضي الفقيه جكن الحنفي الهندي الساكن بقصبة كن من الكجرات توفي في حدود سنة (٩٢٠هـ)، انظر: "نزهة الخواطر" (الأعلام) (٣٢٨) (الترجمة: ١٤٨) لم أعثر على طبعه، نسخته الخطية موجود في مكتبتنا دار الكتب المحمدية النعیمیة.
- (١٠) "متانة الروايات" في الفروع (مطبوع قديماً) كتاب مبسوط في الفقه الحنفي.

للمخدوم جعفر البوبكاني (١)، و"الفتاوى العرفية" (٢)، و"الفتاوى الزينية" (٣) تزيين الدين ابن نجيم المتقدم ذكره (٤)، و"الفتاوى الخيرية" (٥) للإمام خير الدين الحنفي (٦) قد جمعها تلميذه الشيخ الملقب بمحيي الدين (٧)، و"أنفع الوسائل" (٨)، والمختصر سوسي (٩)، و"إجابة السائل" (١٠)، لصاحب "النهر الفائق" (١١)، و"معين المفتي" (١٢).....

- (١) هو الإمام العلامة المخدوم محمد جعفر ابن المخدوم ميران بن يعقوب البوبكاني السندي، المتوفى في أواخر القرن العاشر رحمه الله تعالى، كان جامع الكمالات، ونحرير وقته، وأعجوبة دهره، ينظر ترجمته: "تحفة الكرام": (٤٧/٣)، "مقالات الشعراء": (ص ١٥١، ١٥٢)، "نزهة الخواطر": (٣٧٠/٤) وغيرها.
- (٢) ذكرها في "الهندية"، و"البنية"، و"الخزانة"، و"المتانة"، ولم أعثر على طبعها.
- (٣) "الفتاوى الزينية" في الفقه الحنفي (لم أعثر على طبعها) جمعها ابن المصنف أحمد، قال: كتبتها سؤالاً بعد سؤال من ابتداء أمري في شهر ربيع الأول سنة (٩٦٥هـ) ثم رأيت أن أرتبها على كتب الفقه وعدتها نحو أربعمئة سؤال وجواب خلا فتاوى كثير.... إلخ، انظر: "كشف الظنون": (١٢٢٣).
- (٤) انظر: (ص ٧٣).
- (٥) "الفتاوى الخيرية لنفع البرية" (مطبوع قديماً في جزئين) ذكر في ديباجته أن هذا نزر يسير من جم غفير من أجوبة عن أسئلة سئل عنها شيخ الإسلام والمسلمين خاتمة الفقهاء المحققين أوحد الزمان في فقه أبي حنيفة النعمان سيدي ووالدي خير الدين المنيف ومن هو خير محض كاسمه الشريف ألا وهو خير الدين فأجاب عنها بما هو الصحيح المفتي به من مذهب أبي حنيفة، أو بما صححه كبار أهل المذهب لاختلاف أهل العصر أو لتغير أحوال الناس رفقا بعباد الله طالباً به رضا الله تعالى عنه يوم المخيفة.... إلخ.
- (٦) هو الإمام خير الدين بن أحمد بن علي الرملي الأيوبي العليمي الفاروقي من أهل الرملة
- بفلسطين ولد سنة (٥٩٩٣هـ) وتوفي سنة (٥١٠٠هـ). ينظر ترجمته: "خلاصة الآثار" لمحبي: (١٣٤/٢). "فهرس الفهارس" للكتاني: (٦٨٧/١). "هدية العارفين": (٣٥٨/١)، "إيضاح المكنون": (٤٩٩/٢)، "معجم المؤلفين": (١٣٢/٤) وغيرها.
- (٧) هو العلامة المحقق الفقيه محيي الدين ابن خير الدين صاحب الفتاوى الخيرية، رحمه الله تعالى.
- (٨) "أنفع الوسائل إلى تحريد المسائل" المعروف بـ: "الفتاوى الطرسوسية" (مطبوع قديماً) كتاب جمع من الفتاوى والنقول في المسائل العلمية ما لم يجمعه كتاب قبله ولم يشمله كتاب بعده، هو من أجل الكتب نفعا وأجزل فائدة.
- (٩) هو الإمام الفقيه قاضي القضاة نجم الدين إبراهيم بن علي بن أحمد الطرسوسي توفي سنة (٥٧٥٨هـ) ينظر ترجمته: "كشف الظنون": (٩٧، ٣٣)، (١٢٦٢، ١٢٧)، "النجوم الزاهرة": (٣٢٦/١٠)، "الفوائد البهية": (ص ١٠)، "إيضاح المكنون": (١٣٧/١)، "معجم المؤلفين": (٦٢/١)، "تاج التراجم": (ص ٣).
- (١٠) "إجابة السائل" وهو مختصر كتاب "أنفع الوسائل" ذكره حاجي خليفة: في "كشف الظنون": (١٨٣)، والبغداد: في "إيضاح المكنون": (٢٥/١)، وكحالة: في "معجم المؤلفين": (٢٧١/٧)، وابن المعظم: في "السير المصون": (٨٤)، ولم أعثر على طبعه.
- (١١) تقدمت ترجمته: (ص ٧٣).
- (١٢) "معين المفتي على جواب المستفتي" ذكر في أوله: أردت أن أكتب فيه ما وقفت عليه المسائل المحررة ليكون عوناً لمن ابتلي بمنصب الفتوى وفرغ من تأليفه في آخر سنة (٩٨٥هـ)، انظر: "كشف الظنون": (١٧٤٦) ولم أعثر على طبعه.

لصاحب "تنوير الأبصار" (١)، و"دستور الأوامر والنواهي" (٢)، و"الصيدية" الفارسية (٣) لشيخ الإسلام الهروي (٤)، و"حيرة الفقهاء" (٥)، و"مشكل الأحكام" (٦)، و"مجموعة الروايات" (٧)، و"ترغيب الصلاة" (٨)، و"الصلاة المسعودية" (٩)، و"خلاصة الفقه" (١٠) الفارسية، للشيخ عبد اللطيف، و"نعيم الألوان" (١١)، و"حسب المفتين" (١٢)، و"مطلوب المؤمنين" (١٣)، و"مختصر أساس الدين" (١٤)، و"مختصر الصلاة الماچينية" (١٥)، و"الفتاوى الفيروز شاهية" (١٦)، و"التحفة الخانية" (١٧).

- (١) تقدمت ترجمته: (ص ٦٤).
 (٢) ذكره في "الخزانة"، و"المتانة"، و"التاتارخانية"، ولم أعثر على طبعه.
 (٣) "الصيدية" في الفروع، مشتملة على مسائل الغزيرة، وفوائد شريفة ونكات لطيفة، (ولم أعثر على طبعها) نسختها الخطية موجود في دار الكتب المجددية النعيمية.
 (٤) تقدمت ترجمته: (ص ٧١).
 (٥) "حيرة الفقهاء" في الفروع، للإمام الفقيه عبد الغفور بن لقمان بن محمد أبو المفاخر الكردي الملقب تاج الدين، توفي سنة (٥٥٦٢هـ)، وفي بعض المصادر (عبد الغفار) بدل (عبد الغفور) ولم أعثر على طبعه، ينظر ترجمته: "الجواهر المضية": (٤٤٣/٢، ٤٥٥/١)، "إيضاح المكنون": (٤٢٥/١)، "تاج التراجم": (٣٧)، "هدية العارفين": (٥٨٧/١)، "كشف الظنون": (١١٤/١، ٣٤٥، ٣٤٦)، "الفوائد البهية": (٩٨، ٩٩).
 (٦) "مشكل الأحكام" لمولانا خسرو (تقدمت ترجمته: ص ٦٤) ذكرها في "كشف الظنون": (١٦٩٥)، ولم أعثر على طبعها.
 (٧) "مجموعة الروايات" في الفروع، ذكرها في "كشف الظنون": (١٦٠٧/٢)، ولم أعثر على طبعها.
 (٨) "ترغيب الصلاة" في اللغة الفارسية (لم أعثر على طبعه) ألفه العلامة الشيخ محمد بن أحمد الزاهد جمعه من نحو مائة كتاب، انظر:
 "كشف الظنون": (٣٩٩/١).
 (٩) "الصلاة المسعودية" في فروع الحنفية بالفارسية (مطبوع قديماً في ثلاثة أجزاء) ألفه الشيخ الإمام المدقق المحقق مسعود بن محمد بن محمود بن يوسف السمرقندي الحنفي رحمه الله تعالى.
 (١٠) "خلاصة الفقه" في اللغة الفارسية، للشيخ عبد اللطيف رحمه الله تعالى (لم أعثر على طبعها) نسختها الخطية موجود في دار الكتب المجددية النعيمية، مشتمل على مسائل الغزيرة وجامع للتفاريع الكثيرة وفوائد شريفة ونكات لطيفة.
 (١١) "نعيم الألوان" ذكره في "البنية"، و"الخزانة"، و"الهندية"، و"المتانة"، ولم أعثر على طبعه.
 (١٢) "حسب المفتين" في الفروع كتاب مبسوط في الفقه الحنفي وجامع للتفاريع الكثيرة، (ولم أعثر على طبعه) نسخته الخطية موجود في دار الكتب المجددية النعيمية.
 (١٣) لم أعثر على ذكر للكتاب ولا ترجمة للمؤلف رحمه الله تعالى.
 (١٤) ذكره في "الخزانة"، و"المتانة"، ولم أعثر على طبعه.
 (١٥) لم أعثر على ذكر للكتاب ولا ترجمة للمؤلف رحمه الله تعالى.
 (١٦) ذكرها في "الخزانة"، و"المتانة"، و"الهندية"، ولم أعثر على طبعها.
 (١٧) ذكرها في "البنية"، و"الخزانة"، و"الخيرية"، و"المتانة"، ولم أعثر على طبعها.

وأما كتب المشائخ من أهل التصوف (١) فمنها: "غنية الطالبين" (٢) للشيخ عبد القادر الجيلاني (٣) قدس سرّه، و"الإحياء" (٤) للغزالي (٥)، و"العوارف" (٦)، للسهروردي (٧)، و"قوت القلوب" (٨) لأبي طالب المكي (٩).....

(١) للتصوف تعاريف كثيرة بلغت الألفين تقريباً أحسنها وأجمعها ما قال ابن عجيبة رحمه الله تعالى، قال: «التصوف هو صدق التوجه إلى الله بما يرضاه ومن حيث يرضاه» وقال أيضاً: «التصوف علم يعرف به كيفية السلوك إلى حضرة ملك الملوك، وتصفية البواطن من الرذائل وتحليتها بأنواع، فأوله علم وأوسطه عمل وآخره موهبة»، انظر: "معراج التشوق إلى حقائق التصوف"، "إيقاظ الهمم شرح الحكم" كلاهما لابن عجيبة رحمه الله تعالى.

(٢) "غنية الطالبين لطريق الحق" هو كتاب نفيس متنوع الموضوعات، متعدد المقاصد، كثير النفع، مطبوع طبعات عديدة، متداول.

(٣) هو سيدنا شيخنا شيخ الإسلام مقتدى الأولياء العظام على الهدى محيي الدين أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح جنكي دوست، وقيل: جنكا دوست موسى الجيلاني الحسني والحسيني، ولد سنة (٥٧٠هـ) وتوفي سنة (٥٦١هـ) رحمه الله تعالى، له الأحوال السنية والكرامات الجليلة، ينظر ترجمته: "الطبقات الكبرى" للمناوي (٢٥٣)، "فلاذ الجواهر في مناقب عبد القادر"، "العبر" (٣٦/٣)، "المنتظم" (٤٧٨/١٠)، "ذيل طبقات الحنابلة" (٢٩٠/١)، "تاريخ الخميس" (٣٦٦/٢)، "مرآة الجنان" (٣٤٧/٣).

(٤) "إحياء علوم الدين" يعد هذا الكتاب جليل المقدار عظيم الوقع كثير النفع ليس له نظير في بابيه، حتى قال بعض العلماء: «كاد كتاب الإحياء يكون قرآناً» في حين قال ناقده: إن فيه أحاديث موضوعة أو لا أصل لها، مطبوع عدة طبعات، متداول.

(٥) هو الإمام حجة الإسلام محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي أبو حامد النعماني ولد بطوس سنة (٤٥٠هـ)، وتوفي سنة (٥٥٥هـ) رحمه الله تعالى، ينظر ترجمته: "تاريخ ابن عساكر" (٢٠٠/٥٥)، "تبيين الكذب المفتري" لابن عساكر: (٢٩١)، "وفيات الأعيان" لابن خلكان: (٢١٦/٤)، "طبقات الشافعية" للسبكي: (١٩١/٦).

(٦) "عوارف المعارف"، هو كتاب كثير النفع، متنوع الموضوعات، له القبول التام عند الخاص والعام، (مطبوع متداول).

(٧) هو الإمام الشيخ الكبير شهاب الدين أبو حفص عمر بن محمد بن عبد الله السهروردي البغدادي الشافعي ولد بسهرورد سنة (٥٣٩هـ) وتوفي سنة (٦٣٢هـ) في بغداد رحمه الله تعالى، ينظر ترجمته: "شذرات الذهب" (٢٦٨/٧)، "وفيات الأعيان" (٤٤٨، ٤٤٦/٢)، "تاريخ الإسلام" (٩٧، ٩٦/٦٤)، "طبقات الشافعية" للإسنوي: (٦٥/٢)، "طبقات الشافعية" لابن قاضي شهبة: (١٠٣/٢)، (١٠٤).

(٨) اسمه الكامل: "قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد"، قال جلّ علماء عصره في الأقطار: «لم يؤلف في هذا الباب مثله، جليل القدر عظيم الوقع كثير النفع»، (مطبوع متداول).

(٩) هو العالم العارف المحقق الشيخ أبو طالب محمد بن أبي الحسن علي بن عباس المكي توفي سنة (٦٠٧هـ) ببغداد، ينظر ترجمته: "كشف الظنون" (١٣٦١/٢)، "شذرات الذهب" (٤٦٠/٤)، "وفيات الأعيان" (٣٠٣/٤)، "العبر" (٣٥/٣)، (٣٦).

و"خالصة الحقائق" (١)، و"روضة الرياحين" (٢).

وأما كتب اللغة (٣): فمن كتب اللغة العربية "شمس العلوم" (٤)، ومختصر

المسمّى بـ: "لوامع النجوم" (٥)، و"صاحح (٦) الجوهرى" (٧)، ومختصر الصحاح

المسمّى بـ: "الصراح" (٨).....

جداً فمن شاء الاطلاع فليرجع إلى موضعها.
(٤) اسمه الكامل: "شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم"، يعدّ هذا الكتاب فتحاً جديداً في تاريخ المعاجم العربية ودليلاً ناصعاً (مطبوع حديثاً)، لمؤلفه اللغوي الأخباري القاضي العلامة نشوان بن سعيد الحميري توفي سنة (٥٧٣هـ) ينظر ترجمته: "هجر العلم ومعاقله في اليمن": (١/٥٤١) "معجم الأدباء": (٦/٢٧٤)، "بغية الوعاة": (٢/٣١٢)، "إنبئة الرواة": (٣/٣٤٢)، "الأعلام": (٨/٢٠)، "معجم المؤلفين": (٤/٢١)، "هدية العارفين": (٢/٨٩).

(٥) "لوامع النجوم" في اللغة ذكر فيه مؤلفه أنه لما طالع "شمس العلوم" للنشوان بن سعيد الحميري فوجد فيه ما لا تعلق له باللغة فأخذ اللغات التي فيه وربته وسلك سبيله في مجلد كبير، انظر: "إيضاح المكنون": (٢/٤١٥)، ولم أعثر على طبعه.

(٦) "الصاحح" يعدّ كتاب الصحاح "من أهم المعاجم التي عرفتها العربية هو تاج اللغة وصحاح العربية، نعم ما قيل: ليس صحاح الجوهرى إلا صحاح الجوهر - بل هو بحر ذهب أمواجه من درر، مطبوع عدة طبعات، متداول.

(٧) هو الإمام العلامة اللغوي أبو النصر إسماعيل بن حماد الفارابي الجوهرى، توفي سنة (٣٩٣هـ) ينظر ترجمته: "المزهر" للسيوطي: (١/٩٧)، "العبر": (٢/١٨٤)، "النجوم الزاهرة": (٤/٢٠٩)، "يتيمة الدهر": (٣/٤٦٨)، "تذكرة الحفاظ" للذهبي: (٣/١٠٢٦)، "كشف الظنون": (٢/١٠٧١).

(٨) المراد به "الصراح من الصحاح" لأبي الفضل محمد بن عمر بن خالد المشتهر بجمال القرشي وهو ترجمة "الصاحح بالفارسية" فرغ منها سنة (٦٨١هـ)، انظر: "كشف الظنون": (٢/١٠٧٧).

(١) "خالصة الحقائق ونصاب غاية الدقائق" للعلامة الشيخ العارف أبي القاسم أبي المحامد عماد الدين محمود بن أحمد بن أبي الحسن البخاري الفارابي الحنفي، توفي سنة (٦٠٧هـ) قال الفقيه ابن قطلوبغا الحنفي في "تاج التراجم" (ص ٦٨) (الترجمة ٢٠٧): هو كتاب لم تكتحل عين الزمان بثانية، جمع فيه ما وقع عليه اختياره من "إحياء علوم الدين"، و"ربيع الأبرار"، و"اللؤلؤيات".... وغير ذلك مما ينيف على سبعين مصنفاً.... إلخ، ينظر: "تاج التراجم": (ص ٦٨) (الترجمة ٢٠٧)، "الجواهر المضية": (٢/٤٢٦)، "كشف الظنون": (١/٩٢)، "الفوائد البهية": (٢٠٨)، "هدية العارفين": (٢/٤٠٤)، "الأعلام": (٨/٣٦)، "معجم المؤلفين": (١٢/١٤٥).

(٢) "روض الرياحين في حكايات الصالحين" الملقّب "نزهة العيون النواظر وتحفة القلوب الحواضر في حكايات الصالحين والأولياء والأكابر"، كتاب نافع متعدد المقاصد ليس له نظير في باب، (مطبوع قديماً)، للإمام العلامة المحقق العارف ناصر كلمة الحق والدين أوحد الزمان وفريد العصر والأوان الشيخ عبد الله بن أسعد اليافعي نزيل الحرمين الشريفين، توفي سنة (٥٧٦هـ) ينظر ترجمته: "العقد الثمين": (٥/١٠٥)، "جامع كرامات الأولياء": (٢/٢٥٠)، "وجيز الكلام": (١/١٥٦)، "الدرر الكامنة": (٢/٢٤٧)، "شذرات الذهب": (٨/٣٨٢)، و"طبقات الشافعية" للسبكي: (١٠/٣٣).

(٣) علم اللغة: هي تحقيق مدلولات الألفاظ العربية في ذواتها، والكتب المؤلفة في اللغة كثيرة

و"القاموس" (١) للفيروز آبادي (٢)، و"منتخب القاموس" (٣) للسيد عبد الرشيد التتوي (٤)، و"المغرب" (٥)، و"المهذب" (٦)، و"البعض" من ديوان الأدب (٧)، و"جواهر اللغة" (٨) لمحمد بن يوسف الطيب (٩) الهروي (١٠)، و"عجائب المخلوقات" (١١) للعلامة زكريا بن محمود القزويني (١٢)، و"حياة الحيوان" (١٣) للعلامة الدميري (١٤).

- (١) "القاموس المحيط" من أعظم ما صنف في اللغة الذي ظهر في الاشتهار، وقال ابن حجر العسقلاني في "إنباء الغمر": (١٦٠/٧): لا مزيد عليه في حسن الاختصار وجموع الكلمات اللغوية، مطبوع طبعات عديدة، متداول.
- (٢) هو الإمام الهمام قاضي القضاة مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ولد سنة (٥٧٢٩هـ) وتوفي سنة (٨١٧هـ) بمدينة زيد رحمه الله تعالى، ينظر ترجمته: "بغية الوعاة" للسيوطي: (١١٧، ١١٨)، "إنباء الغمر بأبناء العمر": (١٥٩/٧، ١٦٣)، "الأعلام" للزكلي: (١٤٦/٧)، "البدر الطالع" للشوكانى: (٢٨٠/٢)، (٢٨٥)، "الضوء اللامع" للسخاوي: (٨٦، ٧٩/١٠)، "مفتاح السعادة" لطاش كبرى زاده: (١٠٣/١)، (١٠٦)، "طبقات ابن قاضي شهبة": (٧٩/٤)، "تاج العروس": (١٤، ١٣/١).
- (٣) "منتخب القاموس" المشتهر بمنتخب اللغات، (مطبوع قديماً).
- (٤) هو العلامة الفاضل المناظر الشيخ عبد الرشيد بن عبد الغفور الحسيني المدني التتوي السندي، أحد الرجال المعروفين بالفضل والكمال، توفي بعد سنة (٨٠٦٤هـ) ينظر ترجمته: "نزهة الخواطر": (٥٦٢/٥)، (الترجمة: ٣٤٢)، "إيضاح المكنون": (١٣١/٤)، "تذكرة مشاهير السند": (٢٢٠/٢)، "تحفة الكرام"، "مقالات الشعراء".
- (٥) "المغرب في ترتيب المعرب"، معجم لغوي فقهي، مرتب هجائياً على حسب أوائل الأصول جمع فيه المؤلف الألفاظ الذي ترد في كتب فقيه الحنفي، و ضبطها وشرح معانيها، وهذا المعجم يدل على فضل مؤلفه، وسعة باعه في اللغة ودقة تحقيقه، (مطبوع متداول) ألفه أبو الفتح (مطبوع متداول) ألفه أبو الفتح، وأبو المظفر ناصر
- الدين بن عبد السيد أبي المكارم بن علي بن المطرّز برهان الدين الخوارزمي الحنفي الشهير بالمطرّزي، توفي سنة (٥٦١٠هـ)، ينظر ترجمته: "الفوائد البهية": (الترجمة: ٤٨٠)، "معجم المطبوعات العربية والمعرية": (١٧٦٠)، "كشف الظنون": (١٧٤٧/٢).
- (٦) لم أعثر على ذكر للكتاب ولا ترجمة للمؤلف.
- (٧) لم أعثر على مراده.
- (٨) "جواهر اللغة"، فرغ المؤلف رحمه الله تعالى من تأليفها سنة (٩٢٤هـ) (لم أعثر على طبعها)، انظر: "معجم المؤلفين": (١٣٤/١٢).
- (٩) في بعض المصايد (الليبي) بدل (الطبيب).
- (١٠) توفي رحمه الله تعالى بعد سنة (٩٢٤هـ) انظر: "معجم المؤلفين": (١٣٤/١٢).
- (١١) "عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات" كتاب نافع متعدد المقاصد ليس له نظير في بابيه، مطبوع، متداول.
- (١٢) هو العلامة المحقق زكريا بن محمد بن محمود القزويني، توفي سنة (٦٨٢هـ)، ينظر ترجمته: "كشف الظنون": (١١٢٧)، "الأعلام": (٨٠/٣)، "تاريخ الإسلام" للذهبي: الجزء الأخير، "معجم المؤلفين": (١٨٣/١١).
- (١٣) كتاب "الحيوان الكبير" هو كتاب مشهور في هذا الفن كثير النفع، له القبول التام عند الخاص والعام، مطبوع متداول.
- (١٤) هو الإمام العلامة كمال الدين محمد بن موسى بن عيسى الدميري الشافعي، توفي سنة (٨٠٨هـ) ينظر ترجمته: "كشف الظنون": (٦٩٦)، "الضوء اللامع": (٥٩/١)، "حسن المحاضرة" للسيوطي: (٢٤٩/١)، "البدر الطالع": (٢٧٢/٢)، "هدية العارفين": (١٧٨/٢)، "روضات الجنات": (٢٠٩، ٢٠٨)، "معجم المؤلفين": (٦٦/١٢).

ومختصره المسمّى بـ: "عين الحياة" (١) لمحمّد بن أبي بكر المخزومي الدماميني (٢).
ومن كتب اللغة الفارسية: "البرهان القاطع" (٣)، و"مؤيد الفضلاء" (٤)،
و"مدارك الأفاضل" (٥)، و"كشف اللغات" (٦)، و"الإبراهيمي" (٧)، و"الرشيدي" (٨)،
هذا ما تيسر للعبد الضعيف جمعه من الكتب عند تأليف هذه الرسالة، فلنشرع
فيها وبالله التوفيق.....

- (١) لهذا الكتاب مختصرات، منها "عين الحياة" ذكر فيه أن كتاب شيخه هذا، كتاب حسن في باب جمع ما بين أحكام شرعية وأخبار نبوية، ومواعظ نافعة، وفوائد بارعة، وأمثال سائرة، وأبيات نادرة، وخواص عجيبة، وأسرار غريبة، فاخترت منه عينه وسمّاه "عين الحياة"، انظر: "كشف الظنون": (٦٩٦)، ولم أعثر على طبعه.
- (٢) هو العلامة الفقيه الأديب النحوي محمّد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر ابن محمّد بن سليمان القرشي المخزومي المالكي المعروف بابن الدماميني (بدر الدين) توفي رحمه الله تعالى سنة (٥٨٢٧هـ)، ينظر ترجمته: "الضوء اللامع" للسخاوي: (١٨٤/٧)، "بغية الوعاة": (٢٨، ٢٧)، "شذرات الذهب": (١٨٢، ١٨١/٧)، "البدر الطالع": (١٥١ ١٥٠/٢)، "كشف الظنون": (٤٠٦، ٤٠٩، ٤١٣، ٦٩٦، ١١٣٥، ١٢١٥)، "معجم المؤلفين": (١١٥/٩).
- (٣) "البرهان القاطع" في اللغة الفارسية، (مطبوعة قديماً في جزئين).
- (٤) "مؤيد الفضلاء" في اللغة الفارسية، (مطبوعة في جزئين)، ألفها الشيخ الغوي محمّد بن لاو، وفي بعض المصادر (لاد) بدل (لاو) (الدهلوي الهندي رحمه الله تعالى، فرغ منها سنة (٥١٠٠)، انظر: "إيضاح المكنون": (٦٠٣).
- (٥) لم أعثر على ذكر للكتاب ولا ترجمة للمؤلف.
- (٦) "كشف اللغات والاصطلاحات" (مطبوع قديماً)، ألفه الشيخ عبد الرحيم ابن الشيخ أحمد الشهير بـ: سوبهاري، ألفه لولده الشيخ شهاب لما قرأ "ديوان قاسم أنوار" في حدود سنة (٥١٠٦٠) جمع فيه من كتب اللغة الفارسية، انظر: "كشف الظنون": (١٤٩٤).
- (٧) لم أعثر على ذكر للكتاب ولا ترجمة للمؤلف.
- (٨) "الرشيدي" في اللغة الفارسية (مطبوع قديماً) ألفه العلامة الفاضل عبد الرشيد بن عبد الغفور الحسيني (المتقدّم ذكره)، فرغ منه سنة (٥١٠٦٤)، انظر: "نزهة الخواطر": (٥٦٢/٥) (الترجمة ٣٤٢)، "إيضاح المكنون": (١٣١/٤) وغيرها.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب (١) الصوم

وفيه أربعة أبواب، الباب الأول وفيه فصول، فصل في ماهية الصوم

[قال]: (وفيه أربعة أبواب، الباب الأول وفيه فصول، فصل في ماهية الصوم) هو

في اللغة: الإمساك (٢) عن أي شيء كان. من أي شخص كان. في أي وقت

كان. بأي وصف كان، قال الله تعالى [حكاية عن مريم عليها السلام]: ﴿فَقَوْلِي

إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ (٣) أي إمساكاً عن الكلام.

ومنه: قوله عليه الصلاة والسلام: «من أكل فليصم بقية يومه» (٤)، أي ليمسك.

- (١) لفظاً: كتاب وباب استعمالاً في زمن التابعين رضي الله تعالى عنهم، والكتاب: في اللغة مصدر كتب يقال كتب الشيء يكتبه كتباً وكتاباً وكتابةً، ويطلق على عدة معان، منها: أنه اسم لما كتب مجموعاً قاله الأزهرى، ويطلق على ما يكتبه الشخص ويرسله إلى غيره، ويطلق على المكتوب وعلى ما كتب فيه، ويطلق على المنزل من عند الله تعالى فيشمل القرآن، والتوراة، والإنجيل، ويطلق على الصحف المجموعة. انظر: "لسان العرب"، "المصباح المنير"، "المعجم الوسيط"، "القاموس المحيط"، (مادة / كتب). وفي اصطلاح الفقهاء: الكتاب هو الذي يشتمل على المسائل سواء كانت قليلة أو كثيرة من فن أو فنون.
- انظر: "الموسوعة الفقهية": (مادة / كتب ٧٢٣٤)
- (٢) لزيادة الفائدة والتوسع، انظر: "الصحيح": (٣٢٥/٥)، "القاموس المحيط": (١٩٩/٤)، "المصباح المنير": (١٣٥)، "لسان العرب": (٤٤٥٧)، "الاختيار": (٢٣١/١)، "المبسوط": (٢٠٩٢)، و"الحاكم": (٦٨٠/٤)، والزيلعي: =
- (٣) المغني المحتاج: (٥٦/٣)، "المعجم الوسيط": (٢٤٥/٦)، "المغني": (٣/٣)، "كشف القناع": (٢٩٩/٢)، "تهذيب اللغة": (١٨١/١٢)، "الغرر البهية": (٥٤١/٣)، "معجم المقاييس في اللغة": (الورقة ٥٨٢).
- (٤) المريم: (الآية، ٢٦).
- (٤) إسناداه صحيح على شرط الشيخين. أخرجه "البخاري": (الحديث ١٩٢٤) باب إذا نوى بالنهار صوماً، وأخرجه "البغوي": (الحديث ١٧٨٤)، و"البخاري": (الحديث ٢٠٠٧) باب صيام يوم عاشوراء، وفي "أخبار الآحاد": (الحديث ٧٢٦٥)، و"مسلم": في الصيام (الحديث ١١٣٥) باب من أكل في عاشوراء فليكيف بقية يومه، و"البيهقي": (٢٨٨/٤)، و"الدارمي": في الصوم، باب في صيام يوم عاشوراء (الحديث ١٧٦٧)، و"النسائي": في الصيام: باب إذا لم يجمع من الليل هو يصوم ذلك اليوم من التطوع (الحديث ٢٣٢٣)، و"ابن خزيمة": (الحديث ٢٠٩٢)، و"الحاكم": (٦٨٠/٤)، والزيلعي: =

ومنه : قول «النابعة» (١) :

شعر (٢): خيل صيامٌ وخيلٌ غيرُ صائِمَةٍ تَحْتَ الْعَجَاجِ وَ أُخْرَى تَعْلِكُ اللَّجْمَا (٣)

قوله: صيام، أي ممسكة عن السير، وعن العلف، وقوله: غير صائمة أي

غير ممسكة، والعجاج: النقع الذي تثيره (٤)، (قوائم الخيل) (٥).

وقوله: تَعْلِكُ أي تلوك و تمضغ، ويقال: صامت الشمس إذا وقفت

في كبد (٦) السماء وأمسكت عن السير عن ساعة الزوال (٧).

- =في "نصب الراية" (٤٥٥/٢)، و"ابن حبان":
في الصوم (الحديث ٣٦١٩)، و"أحمد":
(٥٠/٤) عن سلمة بن الأكوع قال: أمر
النبي ﷺ رجلاً من أسلم أن أذن في الناس أن
«من أكل فليصم بقية يومه، ومن لم يكن أكل
فليصم. فإن اليوم يوم عاشوراء».
وفي رواية: «من أكل وشرب فليتم صومه
ومن لم يكن أكل فليصم بقية يومه».
- (١) هو زياد بن معاوية بن ضباب بن جناب بن
يربوع، وفي بعض المصادر (جابر بن يربوع)
بدل (جناب بن يربوع) الذباني الغطاني
المضري، وفي "شرح التبريزي": "للقصائد
العشر: هو زياد بن عمرو بن معاوية بن ضباب،
شاعر جاهلي من الطبقة الأولى من أهل
الحجاز فهو ذباني أباً وأماً، وكان يكنى
بأبي أمامة، وأبي ثمامة، وهما ابتناه كما
كان يلقب بالنابعة، وبهذا اللقب اشتهر. وأما
النابعة قبيلة من قبيلة ذبيان الغطفانية القيسية
انتسب إلى بغيض بن ريث بن غطفان بن
سعد بن قيس ابن عيلان، وتوفي نحو سنة
(١٨ ق هـ) نحو (٤٦٠ م)، انظر: "الأغاني":
- (٥/١١)، "الشعر والشعراء" لابن قتيبة: (٧٥)،
حاجي خليفة: "كشف الظنون" (١٠٤٨)، ابن
عساكر: "تاريخ دمشق" (٩٢/٩)، "العصر الجاهلي"
(٢٦٨)، "الأعلام": (٥٤/٣)، "معجم المؤلفين":
(١٨٨/٤)، "أدباء العرب": (١٨٥/١)، "الجامع في
التاريخ الأدب العربي": (٢٤٩)، "أشعار الشعراء
الستة الجاهليين": (١٤٢/١)، "رياض الفكر":
(٣٧١) وغيرها.
- (٢) كلسة (شعر) أثبتناه من (ب، ج، د).
(٣) البيت في "ديوانه": (٩٨)، أيضاً ينظر: "معجم
المقاييس في اللغة": (صوم)، "الصحاح": (٣٢٥/٥)،
"لسان العرب": (صوم)، "تهذيب اللغة": (١٨١/١٢)،
"محيط المحيط": (صوم) وغيرها. وقال
أبو عبيدة: كل ممسك عن طعام أو كلام أو سير
فهو صائم.
- (٤) في (ج، د) (تسيره).
(٥) ما بين معكوفتين ساقط من (ج، د).
(٦) في (ج، د) (كيد) والصواب ما أثبتناه.
(٧) انظر: "جمهرة اللغة": (٨٩/٣)، و"مجلد اللغة":
(صوم).

وفي الشرع: عبارة عن إمساك مخصوص، أي الكفّ عن انتضاء شهوتين شهوة البطن، وشهوة الفرج، من شخص مخصوص، أي المسلم المكفّ الظاهر عن الحيض و النفاس، في وقت مخصوص، أي من الصبح إلى العروب بوصف مخصوص، أي مقارناً بنية التقرب، كذا في "التبيين" (١)، و "فتح القدير" (٢)، و "الكفاية" (٣)، و "السراج الوهاج" وهذا هو المذكور في المتن على ما سيأتي .

ثم اعلم: أنّ الكلام ههنا يقع في مواضع، في تفسير الصوم، وركنه، وسببه، وشرائطه، و حكمه، و محاسنه، و أقسامه، فلنذكر (٤) كلّها من "فتح القدير"، و "البحر الرائق" وغيرهما.

فتفسيره: ما قدّمناه .

وركنه: حقيقته (٥) الشرعية التي هي الكفّ (٦) عن انتضاء شهوتي البطن، والفرج كما عرفته، وسيأتي تفصيله .

وسببه: مختلف. ففي المنذور النذر. و لذا قالوا: لو نذر صوم شهر بعينه

(١) "تبيين الحقائق": كتاب الصوم (١٤٥/٢)، مخصوص، انظر: "الإنصاف" للمرداوي: (٢٤٣/٣)، كذا في "المبسوط": (٥٦/٣)، "بدائع الصنائع": و "كشاف القناع": للبهوتي (٢٩٩/٢)، وعرفه (٥٤٨/٢).

(٢) "فتح القدير": كتاب الصوم: (٣٠٧/٢). جميع النهار بنية، انظر: "حاشية الدسوقي":

(٣) "الكفاية على الهداية": كتاب الصوم (١/١)، و "مواهب الجليل": (٢٧٥/٣)، و "الذخيرة": (٣٠٨/٢).

في زمن مخصوص من شخص مخصوص، (٤) في (ج، د) (فليتذكر) بدل (فلنذكر).

انظر: "المجموع شرح المذهب": (٢٤٥/٦)، (٥) في (ب، ج، د) (حقيقة) بدل (حقيقته).

وعرفه الحنابلة: بأنه: إمساك مخصوص عن (٦) في "فتح القدير": (الإمساك المخصوص) بدل

شيء مخصوص في وقت مخصوص على وجه (الكفّ).

كـرجب أو يوم بعينه. فصام شهراً قبل رجب، أو يوماً قبل ذلك اليوم أجزأه لأنه تعجيل بعد وجوب السبب، و صوم (الكفارات: سببه) (١) ما تضاف إليه من الحنث، والقتل، والظهار، والفطر، وسبب صوم رمضان شهود جزء من الشهر اتفاقاً، لكن اختلفوا فذهب «السرخسي» (٢) إلى أنّ السبب مطلق شهود الشهر حتى استوى في السببية (٣) الأيام والليالي، و ذهب «الدبوسي» (٤) و «فخر الإسلام» (٥) و «أبو اليسر» (٦) إلى أنّ السبب الأيام دون الليالي، أي الجزء الذي لا يتجزأ من كلّ يوم سبب لصوم ذلك اليوم، فيجب صوم جميع الأيام مقارناً إياه.

و ثمرة الخلاف تظهر: فيمن أفاق في أول ليلة منه ثم أصبح مجنوناً واستوعب الجنون تمام الشهر، فعلى قول «السرخسي» يلزمه القضاء (ولو) (٧) لم يتقرر السبب في حقه بما شهد من الشهر حال إفاقته لم يلزمه، وعلى قول غيره: لا يلزمه القضاء، وصححه «السراج الهندي» (٨) في «شرح المغني» (٩)؛ لأنّ الليل ليس بمحلّ للصوم، فكان الجنون (١٠) والإفاقة فيه سواءً وعلى هذا الخلاف لو أفاق ليلةً في وسط الشهر ثم أصبح مجنوناً، وكذا لو أفاق في آخر يوم من رمضان بعد الزوال، و تمام تقريره في الأصول (١١).

وشرائطه: على ثلاثة أنواع.

فخر الإسلام البزدوي، توفي سنة (٤٩٣ هـ) انظر: "الجواهر المضية": (٩٨/٤)، "تاج التراجم": (٦٥)، (٩٠، ٦٦)، "كشف الظنون": (١٥٨١) وغيرها.
(٧) ما بين معكوفتين ساقط من (د).
(٨) تقدمت ترجمته: .
(٩) لم أعثر على طبعه.
(١٠) في (ب، ج، د) (المجنون) بدل (الجنون).
(١١) لزيادة الفائدة والتوسع، انظر: "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٤٧/٢) وما بعدها، كذا في "الفتح": كتاب الصوم (٣٠٧/٢) وما بعدها.

(١) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).
(٢) تقدمت ترجمته: (ص ٧٨).
(٣) في (ج، د) (النية) بدل (السببية).
(٤) هو العلامة أبو نصر الدبوسي إمام كبير من أئمة الشروط نسبة إلى الدبوس من قري بخاري، وفي رواية نسبة إلى دبوسية قرية بسمرقند، انظر: "الطبقات السنية": (برقم ٢٩٣٣)، "الفوائد البهية": (٢٢١)، "الجواهر المضية": (٩٤/٤).
(٥) تقدمت ترجمته: (ص ٥٩).
(٦) هو الإمام أبو اليسر محمد بن محمد بن الحسين البزدوي أخو الإمام علي أبو العسر

(النوع الأول من الشرائط) (١): شروط (٢) وجوب وهو الإسلام، والبلوغ، والعقل، كذا في "النهاية" (٣)، و"فتح القدير" (٤)، وفي "غاية البيان" (٥) ذكر الأولين، ثم قال: ولا يشترط العقل للوجوب ولا للأداء، ولهذا إذا جنّ في بعض الشهر ثم أفاق يلزمه القضاء، بخلاف استيعاب الشهر حيث لا يلزمه القضاء للحرَج. واختاره «صاحب الكشف» فقال: إن المجنون أهل للوجوب إلا أن الشرع أسقط عنه عند تضاعف الواجبات دفعاً للحرَج (واعتبر الحرَج) (٦)، في حق الصوم باستغراق الجنون (٧) جميع الشهر (٨)، (انتهى).

قال في "فتح القدير" (٩): وينبغي أن يزاد في شروط الوجوب (١٠) العلم بالوجوب أو الكون (١١) في دار الإسلام ويراد بالعلم الإدراك، وهذا: لأنَّ الحربي إذا أسلم في دار الحرب ولم يعلم أنَّ عليه صوم رمضان ثم علم ليس عليه قضاء ما مضى، وإنما يحصل العلم الموجب بإخبار رجلين، أو رجل وامرأتين مستورين (١٢)، أو واحد عدل عند «أبي حنيفة» (١٣) رحمه الله تعالى (١٤)، و«عندهما»: لا يشترط العدالة ولا البلوغ ولا الحرية، ولو أسلم في دار الإسلام وجب عليه قضاء ما مضى بعد الإسلام علم بالوجوب أو لا، (انتهى).

وفيه من كتاب القضاء: أنه لو أخبره فاسق فإن صدّقه فكذلك يعني يجب عليه الصوم، وإن كذّبه لا يلزمه «عنده»، ويلزم «عندهما».

(٩) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٠٨/٢).

(١٠) في "فتح القدير": (في الشروط) بدل (شروط الوجوب).

(١١) في (ج) (الكون) بدل (الكون).

(١٢) (مستورين) ساقط من "فتح القدير".

(١٣) (عند أبي حنيفة) ساقط من "فتح القدير".

(١٤) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).

(١) ما بين معكوفتين زيادة من المطبوعة.

(٢) في "فتح القدير" (شرط) بدل (شروط).

(٣) "النهاية شرح الهداية": (الخطبة) (٣٤٤/١).

(٤) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٠٧/٢) وما بعدها.

(٥) "غاية البيان": (الخطبة) كتاب الصوم.

(٦) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

(٧) في (ج، د) (المجنون) بدل (الجنون).

(٨) كذا في "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٤٨/٢).

قال الإمام «السرخسي»^(١): الأصحّ عندي أن يلزمه لأنّ من أخبره فهو خليفة رسول الله ﷺ^(٢)، (انتهى)، وذكر في "معراج الدراية" أنّه لو أسلم الكافر في دار الحرب وعلم بوجوب الصوم بعد رمضان لأقضاء عليه، ولو علم في خلاله فالظاهر: أنّه والمجنون سواء، (انتهى).

النوع الثاني: شروط وجوب الأداء، وهو الصّحة، والإقامة، كذا في "البحر الرائق"^(٣)، وزاد في "إمداد الفتاح"^(٤): خلّوه عن الحيض، والنفاس أيضاً. والفرق بين هذين النوعين: أنّ من انتفى فيه شروط الوجوب، لا يجب عليه القضاء، بخلاف من انتفى فيه شروط الأداء.

والنوع الثالث: شروط صحّة الأداء: وهو الإسلام، والطهارة عن الحيض والنفاس، والنية، كذا في "البدائع"^(٥)، واقتصر^(٦) في "فتح القدير": على ما عدا الأول لأنّ الكافر لانية له فخرج باشتراطها، ولم يجعلوا العقل، والإفاقة شرطين للصّحة لأنّ من نوى الصوم في الليل ثم جنّ في النهار، أو أغمي عليه يصحّ صومه في ذلك اليوم، وإنّما لم يصحّ في اليوم الثاني لعدم النية؛ لأنّها من المجنون، والمغمى عليه لا تتصور^(٧) لا لعدم أهلية الأداء، وأمّا البلوغ فليس من شروطه^(٨)، لصحّته من الصبي العاقل، ولهذا يثاب عليه، كذا في "البدائع"^(٩).

وحكمه: سقوط الواجب عن ذمته^(١٠) ونيل ثوابه، إن كان صوماً لازماً

وإلا فالثاني فقط^(١١)، كذا في "فتح القدير"^(١٢).

-
- (١) تقدمت ترجمته: (ص ٧٨).
 (٢) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).
 (٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٤٩/٢)، كذا في "الفتح": كتاب الصوم (٣٠٧/٢).
 (٤) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (٦٥٣).
 (٥) "البدائع": كتاب الصوم (٥٨٠/٢).
 (٦) في (ب، ج، د) (واقتصره) بدل (اقتصر).
 (٧) في (ب، ج، د) (لا يتصور) بدل (لا تتصور).
 (٨) في "فتح القدير" (شرط الصحة) بدل (شروطه).
 (٩) "البدائع": كتاب الصوم (٥٨٠/٢).
 (١٠) (عن ذمته) ساقط من "فتح القدير".
 (١١) (فقط) ساقط من "فتح القدير".
 (١٢) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٠٨/٢).

وفيه بحث : لأنَّ صوم الأيام المنهية لاثواب فيه، فالأولى أن يقال: وإلا

فالثاني إن لم يكن منهيًا عنه وإلا فالصحّة فقط، كذا في "البحر الرائق" (١).

ومحاسنه كثيرة : منها : شكر النعمة التي أنعمها الله تعالى على عبده ممّا

يقضي به شهوة البطن، والفرج، كالمأكل، والمشرب، والمنكح، فأمر بالإمساك

عنها ليعرف قدرها، ويشكر منعمها إذ الأشياء تتبيّن بأضدادها.

ومنها (٢) : أنّه وسيلة إلى التقوى لأنَّ النفس إذا انقادت للامتناع عن

الحلال طمعاً في مرضاته تعالى دخل في زمرة المتقين: لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (٣).

ومنها : كسر الشهوة الداعية إلى المعاصي.

ومنها: الاتّصاف بصفة الملائكة الروحانية من عدم الأكل والشرب

وغير ذلك، وكفى به فضلاً قوله ﷺ (٤) حاكياً عن الله تعالى: «الصوم لي وأنا أجزي

به» (٥) وإنّما استحقّ الصوم هذا (٦) الثواب على الخصوص لاستعلائه على سائر

الأعمال بإثبات النصوص: لأنّه إمساك عن الشهوتين. شهوة البطن، وشهوة

(١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٤٩/٢). (١٦٣٨)، كتاب الصيام، و"الترمذي": (الحديث

(٧٦٤) كتاب الصوم، و"النسائي": (الحديث

(٢٢١٣)، و"تحفة الأشراف": (٣٨٤/٩، ٤٢٦)

(٢٥٠/٣) (٣٩٧، ١٢٩/٧)، وابن الأثير: في "جامع

الأصول": (٤٢٩/٩) من طرق، بعضهم عن أبي

هريرة وبعضهم عن علي بن أبي طالب عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال: إنّ الله تبارك وتعالى

يقول: «الصوم لي وأنا أجزي به وللصائم فرحتان

حين يفطر وحين يلقي ربّه والذي نفسي بيده

لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح

المسك»: واللفظ للنسائي.

(٦) في (ج) (فهذا) بدل (هذا).

(١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٤٩/٢).

(٢) في (ج) (ولأنها وسيلة) بدل (ومنها أنه

وسيلة).

(٣) البقرة: (الآية، ١٨٣).

(٤) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله

وأصحابه وسلم).

(٥) أخرجه "البخاري": (الحديث ١٨٩٤)

كتاب الصوم، و"مسلم": (الحديث ٢٧٠٤)

كتاب الصوم، و"مالك": (الحديث ٣٤٥) كتاب

الصيام، و"أحمد": (٤٦٥/٢)، و"البيهقي":

(٢٧٣/٤) كتاب الصيام، والبخاري: في "شرح

السنة": (٢٢٣/٣)، و"ابن ماجه": (الحديث

هو ترك الأكل، والشرب، والجماع، من الصبح إلى المغرب من أهله مع النية

الفرج، اللتين هما أصل كل شر^(١) فكان^(٢) الإمساك عنهما بإذن الشرع أصل كل خير.

ومن محاسنه: أيضاً: أن بجوع بطنه يحصل جوع أعضائه^(٣) وحواسه، فإنّه إذا جاع بطنه جاعت عينه، ولسانه، وفرجه، وأركانه، فيأمن من^(٤) شرّها إذ شبعها يوقع^(٥) صاحبها في شوم الوبال، ويغرقه^(٦) في شوم الضلال.

ومنها: علمه^(٧) بحال الفقراء ليرحمهم فيطعمهم.

ومنها: موافقته^(٨) لهم، كذا في "السراج الوهاج"، و"البحر الرائق"^(٩).

وسياتي بعض الأحاديث الواردة في فضائل صوم رمضان في فصل رؤية الهلال إن شاء الله تعالى.

وأما أقسام الصوم: فسبعة^(١٠)، على ما ذكره في الفصل الآتي وسياتي في فصل النذر بالصوم ما يجب فيه التتابع من الصيام وما لا يجب فيه، وأشار «المصنف» أولاً إلى حقيقة الصوم الشرعي^(١١).

فقال: (هو ترك الأكل، والشرب، والجماع) أي الإمساك عن هذه المفطرات الثلاثة حقيقةً أو حكماً (من الصبح إلى المغرب، من أهله مع النية)^(١٢) المراد بترك الأكل ههنا ترك إدخال شيء بطنه ولو غير مأكول لئلا ينتقض

(١) في (ج، د) (كل شرف) بدل (كل شر)
والصواب ما أثبتناه.
(٢) في (ج) (لأن) بدل (فكان).
(٣) في (ج) (بل من جوع أعضائه) بدل (ينحصل جوع أعضائه).
(٤) (من) ساقط من (ج، د).
(٥) في ج (إذا شبعها بوقوع) بدل (إذا شبعها يوقع).
(٦) في (ب، ج، د) (ويقرنه) بدل (ويغرقه).
(٧) في (ج) (عمله) بدل (علمه) والصواب ما أثبتناه.
(٨) في (ج، د) (موافقة) بدل (موافقته).
(٩) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٥١/٢).
(١٠) في (ج، د) (فلنقسمه) بدل (فسبعة).
(١١) في (ج) (وأشار المصنف من أهل مع النية).
(١٢) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

بنحو الحجر، والحديد، كما في "البحر الرائق" (١)، والمراد بترك الشرب ههنا: ترك إيصال شيء مائع إلى جوفه سواء كان مشروباً، عادةً أو لا، كذا ذكروا. ن: إلا أنه يشكل بما وصل (٢) إلى الجوف من غير الفم كما في الاحتقان والاستعاط ونحوهما فإنه مفسد للصوم مع أنه لا يجوز أن يطلق عليه اسم الأكل والشرب، فالعبارة الصحيحة أن يقال: الصوم شرعاً الإمساك حقيقةً أو حكماً عن إدخال شيء بطنه من منافذ البدن، وعن الجماع من الصبح إلى المغرب من أهله مع النية، فيشمل ما وصل إلى الجوف من جهة الفم أو غيره من المسالك سواء كان (٣) من المائعات أو لا، هذا

أطلقنا في الشيء ليشمل ما يؤكل ويشرب عادةً وما لا يكون كذلك إذ الفطر يتعلق بكل ذلك، وأطلقنا في منافذ البدن ليشمل المعتادة منها وغيرها حتى لو وصل إلى (٤) الجوف من جراحة (٥) يفطر عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى (٦)، كما في "الإيضاح" (٧)، و"الكفاية" (٨).

وإنما قلنا: من منافذ البدن، لأن الداخل من المسام لا ينافي الصوم كما إذا اغتسل فوجد برودة الماء في بطنه، كما في "الهداية" (٩) وغيرها. وقيدنا بإدخاله (١٠) البطن: لأنه لو أوصل (١١) إلى باطن (١٢) فمه أو أنفه لا يفسد صومه، كذا في "فتح القدير" (١٣).

- | | |
|--|---|
| (١) "البحر الرائق" كتاب الصوم (٤٥٢/٢). | (٨) "الكفاية": كتاب الصوم (٢٨٤/١) وما بعد ها. |
| (٢) في (ج، د) (وصلها) بدل (وصل). | (٩) "الهداية": باب ما يوجب القضاء والكفارة (١٢٣١). |
| (٣) في (ج، د) بعد قوله (سواء كان) زيادة (هذا). | (١٠) في (ج) (بإدخال البطن) بدل (بإدخاله). |
| (٤) (إلى) ساقط من (ج). | (١١) في (ج) (وصل) بدل (أوصل). |
| (٥) في (ب، ج، د) (جراحته) بدل (جراحة). | (١٢) (باطن) ساقط من (ج، د). |
| (٦) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج). | (١٣) "فتح القدير": باب ما يوجب القضاء والكفارة (٣٤٧/٢). |
| (٧) "الإيضاح": كتاب الصوم (٢١٧/١). | |

فإن قيل: ينتقض التعريف منعاً بما وصل إلى الدماغ فإنه مفسد للصوم

(١) على ما سيأتي.

قلنا: لا نقض لأن بين الدماغ، والجوف منفذاً فما وصل إلى الدماغ

وصل إلى الجوف صرح به في "البدائع" (٢)، و"النهاية" (٣).

والمراد بالجماع ههنا ما هو أعم من الجماع صورةً أو معنىً، فالأول:

هو إدخال الفرج في الفرج أعني غيبوبة الحشفة أو قدرها إذا كانت مقطوعةً

في قبل امرأة، أو دبرها، أو دبر رجل، ولو من غير إنزال بشرط كون المفعول به

إنساناً حياً، أو مع الإنزال إذا كان المفعول به غير الإنسان أو إنساناً غير حي،

والثاني: هو الإنزال (بالمماسه عن شهوة أعني الجماع فيما دون الفرج أو القبلة

أو اللمس بشرط الإنزال) (٤) في الثلاثة.

وإنما قيدنا: بقولنا ههنا في معنى الجماع، والأكل والشرب لأن معناها

في فصل ما يوجب القضاء والكفارة غير هذا، وسيأتي إن شاء الله تعالى، ولا يخفى:

على متأمل فوائد القيود التي ذكرناها في هذا المقام.

وإنما فسرنا (الترك) الواقع في كلام «المُصنّف» بالإمساك: ليكون فعل

المكلف فإنه لا تكليف إلا بفعل حتى قالوا: إن المكلف به في النهي كفّ

النفس لا الترك بمعنى العدم لأنه ليس داخلاً تحت قدرة العبد، وتماهه في "تحرير

الأصول"، وإنما قلنا: حقيقةً أو حكماً ليدخل فيه من أفطر ناسياً، فإنه ممسك

حكماً، كما (٥) في "البحر الرائق" (٦).

(١) في (ج، د) (الصوم) بدل (للصوم). والكفارة (٣٥٨/١).

(٢) "البدائع": كتاب الصوم (٦٠٦/٢) كذا في (٤) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

"البحر": (٤٥٢/٢). (٥) كما ساقط من (ج، د).

(٣) "النهاية": (الخطية) باب ما يوجب القضاء (٦) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٥٢/٢).

فإن قيل : ينتقض التعريف بخروج دم الحيض ، والنفاس ، وكذا ينتقض بالجنون ، والإغماء ، فإنّ كلاً منها يفسد الصوم مع أنّه ليس فيه إدخال شيء ، ولا جماع (١) بالمعنى الذي ذكرتموه .

قلت : لا نقض أمّا في الحيض ، والنفاس ؛ فلاّئ إفسادهما الصوم باعتبار منافاتهما الأهلية له شرعاً (٢) على خلاف القياس بإجماع الصحابة ، وأمّا في الجنون (٣) والإغماء فلاّئ عدم صحّة الصوم بهما مقيد بوجودهما قبل النية بخلاف الجنون والإغماء بعد النية فعرف أنّهما لا يفسدان الصوم ولا ينافيان أهليته وإنّما ينافيان (٤) النية ، كذا في "البدائع" (٥) .

بقي أن يقال : إنّ الاستقاء إذا كان ملاء الفم يفسد الصوم مع أنه خارج ليس بداخل فانتقض التعريف به ؟

وأجاب عنه : في "فتح القدير" : بأنّ الفطر (٦) فيه باعتبار أنه يعود منه شيء وإن قلّ حتى لا يحسّ به ، (انتهى) (٧) ، وفيه تكلف لا يخفى .

وإنّما اختصّ الصوم بالنهار دون الليل ، لقوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ إلى قوله : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ (٨) ، حيث أمر الله تعالى بالكفّ عن المفطرات في النهار ، ولأنّ الوصال كان متعذراً ومنهياً ولا مشقة في الإمساك ليلاً ، لأنّه على وفق (٩) العادة ومبنى العبادة على خلاف هوى النفس ، فلذا اختصّ بالنهار ، كذا في "الكافي" (١٠) .

(١) في (ج) (والجماع) بدل (والجماع) .
 (٢) في (ج) (د) (شرعياً) بدل (شرعاً) .
 (٣) في (ج) (د) (المجنون) بدل (الجنون) .
 (٤) ما بين معكوفتين ساقط من (ج) والصواب ما أثبتناه ، كذا في "البدائع" .
 (٥) "البدائع" : كتاب الصوم (٦٠٩/٢) .
 (٦) في (ج) (بأن يفطر) بدل (بأن الفطر) .
 (٧) "فتح القدير" : كتاب الصوم (٣٣٩/٢) وما بعدها .
 (٨) البقرة : (الآية ، ١٨٧) .
 (٩) في (ج) (وقف) بدل (وفق) .
 (١٠) "الكافي" : (الخطية) كتاب الصوم .

و"السراج الوهاج".

والمراد بالصبح : الصبح الثاني المسمّى بالصبح الصادق، وهو البياض المنتشر في نواحي السماء وأطرافها، فلا يحرم على الصائم الأكل بطلوع الفجر الأول المسمّى بالصبح الكاذب، وهو البياض الذي يبدو طولاً ممتداً إلى جهة الفوق غير آخذ في عرض الأفق ثم تعقبه الظلمة .

لقوله ﷺ : «لا يمتنعنكم من سحوركم أذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن

الفجر المستطير في الأفق» (١)، كذا في "شرح المنية" (٢) لإبراهيم الحلبي (٣).

ثم اختلف في أنّ وقت الصوم من بداية (٤) الصبح الصادق أو بعد انتشار بياضه، قال في "المحيط" (٥) : الأول (٦) أحوط على ما قال «الحلواني» (٧)، والثاني أوسع، كذا في "جامع الرموز" (٨)، وفي "حاشية العصام على شرح الوقاية" (٩) : الأحوط للصوم وصلاة العشاء اعتبار الأول. ولصلاة الفجر اعتبار الثاني (١٠)، (انتهى).

- (١) أخرجه "مسلم" : في الصيام (الحديث ٢٥٤٤)، و"الترمذي" : (الحديث ٧٠٦) قال أبو عيسى : هذا حديث حسن، و"أبو داود" : (الحديث ٢٣٤٦)، و"النسائي" : (الحديث ٢١٧٣)، و"أحمد" : (٩/٥)، و"ابن خزيمة" : (الحديث ١٩٢٩) من طرق كلّهم عن سمرة بن جندب رضي الله عنه .
- (٢) "شرح المنية" : (الورقة ٢٢٦).
- (٣) تقدمت ترجمته : (ص : ٦٥).
- (٤) في (ج) (من بين يديه) بدل (من بداية).
- (٥) "المحيط البرهاني" : (٥٣٤/٢).
- (٦) في (ج) (الأحوال) بدل (الأول) والصواب ما أثبتناه .
- (٧) هو عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح شمس الأئمة الحلواني، واختلف في سنة وفاته قيل : إنه توفي سنة (٤٤٨هـ) وقيل : سنة (٤٥٢هـ).
- وقيل : سنة (٤٥٦هـ) والحلواني (بالنون) وقد يقال : بهزم بدل النون منسوب إلى عمل الحلوى وبيعها لا إلى البلد، وسواء كان بالنون، أو بالهمز فهو مفتوح الحاء، ينظر ترجمته : "اللباب" : (٣٨٠/١)، "البقاموس" : (ح، ل، و)، "تاج التراجم"، "الجواهر المضية" : (١٢٦، ١٢٥/١)، "تاج العروس" : (ح، ل، و)، "الفوائد البهية" : (٩٧، ٩٥)، "هدية العارفين" : (٥٧٧/١، ٥٧٧/١)، "لبّ اللباب" : (اللسيوطي ١/ ٢٥٤)، "معجم البلدان" : (٢٩٠/٢)، "الأنساب" : (٢٤٨/٢)، "معجم المؤلفين" : (٢٤٣/٥)، "الأعلام" : (١٣٦/٤) .
- (٨) "جامع الرموز" : كتاب الصوم (١٥٣/١).
- (٩) "حاشية العصام" : (الخطبة) كتاب الصوم.
- (١٠) في (ج) (في صلاة الفجر باعتبار الثاني) بدل (ولصلاة الفجر اعتبار الثاني).

وقال «الشمسي»^(١): في "شرح النقاية"^(٢): المعتبر في حق الصوم أول طلوع الصبح عند جمهور العلماء، وقيل: استطارته، (انتهى).

وفي "الإحياء"^(٣): أنَّ إدراك^(٤) أول طلوع الفجر بالمشاهدة عسير إلا أن يتعلم منازل القمر ويعرف بالقمر في ليلتين من الشهر فإنَّ القمر يطلع مع الفجر ليلة ست وعشرين . ويطلع الصبح مع^(٥) غروب القمر ليلة اثنا عشر من الشهر هذا هو الغالب ويتطرق^(٦) إليه تفاوت في بعض البروج، كذا في "الخزانة"^(٧).

والمراد من المغرب: زمان غيوبة تمام جرم الشمس بحيث تظهر الظلمة في جهة الشرق^(٨) في^(٩) "البخاري"^(١٠) وغيره^(١١) أنه^(١٢) قال رسول الله ﷺ^(١٣): «إذا أقبل الليل من ههنا فقد أفر الصائم» إذا وجد^(١٤) الظلمة حساً في جهة الشرق^(١٥)، كذا في "جامع الرموز"^(١٦).

- (١) تقدمت ترجمته: (ص: ٧٢).
- (٢) اسمه الكامل: "كمال البداية في شرح النقاية"، انظر: "كشف الظنون": (١٩٧١)، "معجم المؤلفين": (١٤٩/٢) لم أعثر على طبعه مع كونه من مهمات الشروح على النقاية.
- (٣) لم أظفر في الإحياء للغزالي على هذا الكلام.
- (٤) في (ب، د) (أدرك) بدل (إدراك).
- (٥) في (ب، ج) (من) بدل (مع).
- (٦) في (ب، ج، د) (يستطرق) بدل (يتطرق).
- (٧) "خزانة الروايات": (الخطية) كتاب الصوم.
- (٨) في (ب) (جهة الشرف) بدل (جهة الشرق).
- (٩) في (ج) (كذا في البخاري) بدل (في البخاري).
- (١٠) انظر: "البخاري" باب الصوم في السفر (الحديث ١٩٤١)، باب متى يحل فطر الصائم (الحديث ١٩٥٤) وباب تعجيل الإفطار (الحديث ١٩٥٧) وفي الطلاق باب الإشارة في الطلاق
- (١١) (الحديث ٥٢٩٧).
- (١٢) أخرج بنحوه "مسلم": في الصيام باب بيان وقت انقضاء الصوم: (الحديث ٢٥٥٨)، و"عبد الرزاق": (الحديث ٧٥٩٥)، و"أحمد": (٢٨/١) وما بعدها، و"صحيح ابن حبان": (الحديث ٣٥١٣)، و"ابن الجارود": (الحديث ٣٩٣)، و"البغوي": في "شرح السنة": (الحديث ١٧٣٥)، و"الحميدي": (الحديث ٢٠)، و"البيهقي": (٢١٦/٤)، و"الدارمي": (١٧٠٦)، و"أبو داود": (الحديث ٢٣٥٢)، و"الترمذي": (الحديث ٦٩٨).
- (١٣) في (ب، ج، د) (أنه قال قال) بدل (أنه قال).
- (١٤) في (ج) (إذا وجدوا) بدل (إذا وجد).
- (١٥) في (ب، د) (جهة الشرف) بدل (جهة الشرق).
- (١٦) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٥٣/١).

قال «البرجندي» (١) في "شرح النقاية" (٢): المراد بالمغرب غيبوبة آخر جزء من أجزاء الشمس، (انتهى).

وأراد بالأهل من اجتمعت فيه شروط الصحة، وتقدم أنها ثلاثة: فخرج الكافر، والحائض (٣) والنفساء، والمراد باشتراط الطهارة عن الحيض والنفاس اشتراط عدمهما (٤)، إلا (٥) أن يكون المراد منها الاغتسال، كذا في "النهاية" (٦). واشترطت (٧) النية لتمييز العبادة عن العادة، والمراد بها قصد القلب وربطه (٨)، على أنه يصوم إما حقيقة، أو حكماً بأن يوجد ما يقوم مقام القصد كالتسحر، كذا في "شرح الكنز" (٩)، «للسيد الحموي» (١٠)، وتفاصيلها: تعرف في الفصل الآتي إن شاء الله تعالى.

ثم اعلم: أن صوم رمضان فرض بالكتاب: وهو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ (١١)، والسنة (١٢) المستفيضة (١٣): وهو قوله عليه السلام: «بني الإسلام على خمس» (١٤)، وذكر منها الصوم، وإجماع الأمة: ولهذا يكفر جاحده، كذا في "الكافي" (١٥).

- (١) تقدمت ترجمته: (ص ٧٢).
 (٢) "شرح النقاية" للبرجندي: كتاب الصوم (٢١١/١).
 (٣) (الحائض) ساقط من (ج، د).
 (٤) في (ج، د) (عدمها) بدل (عدمهما).
 (٥) (إلا) أثبتناه من (ج، د) وفي (أ، ب) (لا) بدل (إلا) والصواب هو الأول كذا في المصادر.
 (٦) "النهاية": (الخطبة) (٣٥١/١).
 (٧) في (ج، د) (واشترط) بدل (واشترطت).
 (٨) في (ج) (وأراد به) بدل (وربطه).
 (٩) المسمى بكشف الرمز عن خبايا الكنز، (لم أعثر على طبعه).
 (١٠) تقدمت ترجمته: (ص ٧٤).
 (١١) البقرة: (الآية، ١٨٣)، وكذا قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (البقرة: الآية ١٨٥).
 (١٢) في (ج) (وبالسنة) بدل (والسنة).
 (١٣) المستفيض لغة: اسم فاعل من استفاض مشتق من فاض الماء وسمي بذلك لانتشاره، واصطلاحاً اختلف في تعريفه على ثلاثة أقوال (١) هو مرادف للمشهور (٢) هو أخص منه لأنه يشترط في المستفيض أن يستوي طرفا إسناده ولا يشترط ذلك في المشهور (٣) هو أعم منه أي عكس القول الثاني.
 (١٤) حديث صحيح متفق على صحته، أخرجه "البخاري": في الإيمان، باب قول النبي ﷺ: «بني الإسلام على خمس» (الحديث ٨)، و"مسلم": في الإيمان، باب بيان أركان الإسلام (الحديث ١١)، =

ولم يتعرّض «المصنف» لفرضيّة صوم (١) رمضان لأنها من الاعتقادات لا من الفقه، وكانت فرضيته (٢) بعد ما صرفت القبلة إلى الكعبة بشهر في (٣) شعبان على رأس ثمانية عشر شهراً من الهجرة، كذا في "البحر الرائق" (٤).
وتوفي سيدنا رسول الله ﷺ وقد صام تسع رمضان، كذا في "المواهب اللدنية" في فصل صيامه ﷺ (٥).

ورمضان في الأصل من رمض إذا احترق، سمّي به لأنّ الذنوب يحترق فيه، وهو غير منصرف (٦) للعلمية والألف والنون (٧)، قال «الجوهري» (٨): يجمع على أرمضاء ورمضانات (٩) وقال «الفراء» (١٠): يجمع على رماضين كسلاطين وشياطين

= و"البغوي": (١٨/١)، و"البيهقي": في الزكاة (٢٧٨/٣).

(٤/٨١)، و"أحمد": (١٢٠/٢)، و"الترمذي": (٦) في (د) (غير متصرف) بدل (غير منصرف).

في الإيمان باب ماجاء في بني الإسلام على خمس (الحديث ٢٦٠٩)، و"النسائي": في

الإيمان، باب على كم بني الإسلام (الحديث ٥٠٠٤)، و"الحميدي": (٣٠٨/٢)، وتمام

الحديث ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان»

قال «النووي» في "شرح مسلم" (٤٨٨/١): إن هذا الحديث أصل عظيم في معرفة الدين، وعليه اعتماده وقد جمع أركانه، والله أعلم.

(١٥) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم، كذا في "البدائع": (٥٥٠/٢)، و"البحر": (٤٥٢/٢).

(١) في (د) (يوم رمضان) بدل (صوم رمضان). (٢) في (د) (فرضية) بدل (فرضيته).

(٣) (في) ساقط من (ج). (٤) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٥٢/٢).

(٥) "المواهب اللدنية": فصل في صيامه ﷺ.

(٦) (في) ساقط من (ج). (٧) (في) ساقط من (ج). (٨) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٥٢/٢).

(٩) "المواهب اللدنية": فصل في صيامه ﷺ.

(١٠) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٥٢/٢).

وقال «ابن الأنباري» (١): جمعه رماض، كذا في "البحر الرائق" (٢).

وأما صوم النذر: فواجب لقوله تعالى: ﴿وَلْيُؤْفُقُوا نُذُورَهُمْ﴾ (٣) وقد خصّ

منه ما ليس بواجب من جنسه. كعيادة المريض، ونحو ذلك فلم يبق قطعياً فصار

كخبر الواحد، والآية المؤولة (٤)، وبمثله يثبت الوجوب لا الفرضية، كذا في

"الكافي" (٥) وسيأتي تفصيله: في فصل النذر بالصوم إن شاء الله تعالى.

بالأعمال الصالحة من الإرماض وهو الإحراق،
ومنه رمضت قدمه من الرمضاء أي احترقت
وأرمرضني الرمضاء أي أحرقتني، ومنه قيل:
أرمرضني الأمر، وقيل: لأن القلوب تأخذ فيه من
حرارة الموعظة والفكرة في أمر الآخرة كما يأخذ
الرمل والحجارة من حرّ الشمس. والرمضاء
الحجارة المحمّاة، وقيل: هو من رمضت النصل
أرمرضه وأرمرضه رمضاً إذا دقته بين حجرين ليرق.
ومنه نصل رميض ومرموض، عن «ابن السكيت»:
وسمي الشهر به، لأنهم كانوا يرمضون أسلحتهم
في رمضان ليحاربوا بها في شوال قبل دخول
الأشهر الحرم، وحكي «الماوردي» أن اسمه في
الجاهلية (ناتق) وأنشد للمفضل:

وفي ناتق أجلت لذي حومة الوغى
وولت على الأدبار فرسان خثعما

انظر: "تفسير القرطبي" (٢/ ٢٩٠) وما بعدها.

(٣) الحج: (الآية، ٢٩).

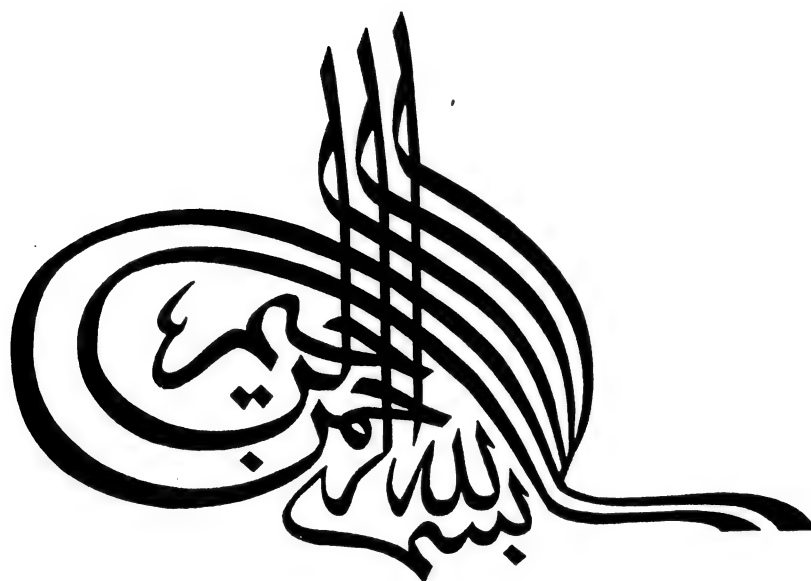
(٤) في (ج، د) (السلولة) بدل (السؤولة).

(٥) "الكافي": (الخطبة) كتاب الصوم.

(١) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن
بشار المعروف بابن الأنباري، كان أحد أعلام
الأدب، والنحو، واللغة في عصره، توفي سنة
(٥٣٢٨)، ينظر ترجمته: "شذرات الذهب":
(١٥٢/٤)، "العبر": (٢٢٠/٢)، "معجم الأدباء":
(٣٠٦/١٨)، "الأعلام": (٢٢٦/٧)، (٢٢٧)،
"مرآة الجنان": (٢٩٤/٢)، "طبقات القراء": (٢/٢)،
(٢٣٢، ٢٣٠)، "البداية والنهاية": (١١/٢٣٣)،
"الستظم": (١٩٤/٨).

(٢) "البحر الرائق": (٤٥٢/٢)، وقال القرطبي:
في "تفسيره": رمضان مأخوذ من رمض الصائم
يرمض إذا حرّ جوفه من شدة العطش، والرمضاء
(ممدودة) شدة الحرّ، ومنه الحديث «صلاة
الأولين إذا رمضت الفصال» أخرجه "مسلم"،
ورمض الفصال أن تحرق الرمضاء أخفافها
فتبرك من شدة حرّها فرمضان فيما ذكروا وافق
شدة الحرّ فهو مأخوذ من الرمضاء، يقال: إنهم
لما نقلوا أسماء الشهور عن اللغة القديمة
سوّوها بالأزمنة التي وقعت فيها فوافق هذا
الشهر أيام رمض الحرّ فسوّي بذلك، وقيل: إنما
سوّي رمضان، لأنه يرمض الذنوب أي يحرقها





(فصل في النية (١) وصَحَّ صوم رمضان أداءً (٢) والنفل، والنذر المعين، بنية من الليل وبنية مطلقه وبنية النفل، وما بقي لم يجز إلا بنية معينة مبيّنة

[قوله]: (فصل في النية وصَحَّ صوم رمضان أداءً (٢) والنفل، والنذر المعين، بنية من الليل) إلى ما قبل نصف النهار «الشرعي» (٣) (وبنية مطلقه) الضمير راجع إلى الصوم أي بنية مطلق الصوم، (وبنية النفل، وما بقي لم يجز إلا بنية معينة مبيّنة) (٤) شروع في تحقيق وقت النية وكيفيةها.

اعلم: أنَّ النية شرط صحّة الصوم سواء كان فرضاً، أو واجباً، أو نفلاً، كما في "الأشباه والنظائر" (٥)، وأنَّ الصوم على سبعة أقسام، فرض، و واجب، وسنة، ومندوب، و نفل، و مكروه تحريماً، و تنزيهاً.

فالفرض: منها على نوعين: ما يتعلّق بزمان بعينه. كأداء رمضان، وما لا يتعلّق به كقضاء رمضان، والكفارة مثل كفارة الظهر، والإفطار، واليمين، والقتل، وجزاء قتل الصيد، والحلق، والمتعة.

والواجب: على ضربين أيضاً: ما يتعلّق بزمان (٦) بعينه. وما لا يتعلّق به. فالأول كالنذر المعين، والثاني: كالنذر المطلق، أعني ما لم يعبّر زمانه، وصوم قضاء النذر، والتطوع بعد ما أفسدهما.

والسنة: صوم عاشوراء مع التاسع.

(١) النية في اللغة: القصد يقال: نوى الشيء ينويه نية. وفي الشرع: قصد الطاعة والتقرب إلى الله تعالى في إيجاد الفعل، كذا في "التلويح".

(٢) (أداء) ساقط من "البحر".

(٣) (الشرعي) ساقط من "البحر".

(٤) قال ابن الصلاح: قوله بنية معينة مبيّنة. يجوز

في قوله: (معينة) فتح الباء و كسرهما، لأن التعيين والإطلاق يتطرقان إلى النية والمنوي معاً وفي تعيين المنوي تعيين النية وفي إطلاقه إطلاقها، والله أعلم: "المشكل": (٢/٢).

(٥) "الأشباه والنظائر": (الورقة ٢٢) النوع الأول.

(٦) في (ج) (به) بدل (بزمان).

والمندوب: صوم ثلاثة من كل شهر. ويندب فيها كونها في الأيام البيض وهي الثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر، وكل صوم ثبت بالسنة طلبه والوعد عليه كصوم داؤد عليه السلام (١) مندوب أيضاً.

والنفل: ما سوى ذلك مما لم يثبت كراهته.

والمكروه تحريماً: صوم الأيام الخمسة التي نهى عن صومها، كالعيدين، وأيام التشريق.

والمكروه تنزيهاً: صوم عاشوراء مفرداً عن التاسع. ونحو يوم المهرجان (٢)، كذا في "فتح القدير" (٣)، و"البحر الرائق" (٤) وسيأتي تفصيل بعض الصيامات المستحبة، والمكروه، في آخر الباب الثالث إن شاء الله تعالى.

إذا عرفت هذا فاعلم: أنّ النية وقتها الأصلي أن تكون مقارنةً لطلوع (٥) الفجر لأنّ المناسب قران النية بالصوم إلا أنه جوّز (٦) تقديمها من وقت الطلوع لأجل الضرورة، فإنّ وقت الطلوع وقت نوم وغفلة وقد لا يتبين (٧) له الفجر، ومن الناس: من لا يعرف الفجر فجاز التقديم، وكما جاز التقديم جاز التأخير أيضاً. لكن فيما كان (عيناً من الصيام لا فيما) (٨) كان ديناً، كذا في "السراج الوهاج"، و"الجوهرة النيرة" (٩) إذا تمهد هذا فلا بدّ من بيان (١٠) حدّ التقديم والتأخير ابتداءً وانتهاءً.

(١) (عليه السلام) زيادة من (ج).

(٢) (المهرجان) بالكسر وسكون الهاء وفتح الراء

(٣) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٠٨/٢).

(٤) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٤٩/٢) وما بعدها.

(٥) في (ج) (بطلوع) بدل (طلوع).

(٦) في (ج) (جوّزوا) بدل (جوّز).

(٧) في (ج) (تبين) بدل (يتبين).

(٨) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

(٩) "الجوهرة النيرة": كتاب الصوم: (١٣٩/١).

(١٠) (بيان) زيادة من (ب، ج، د).

فاعلم: أنَّ النية في جميع أنواع الصيام يجوز في الليل كله، وأنَّ (١) ابتداء وقتها ممَّا بعد الغروب فلا يجوز جميع هذه الصيامات بنية قبل الغروب أو مقارنةً له لأنَّها قبل الوقت، كذا في "البحر الرائق" (٢).

يتفرَّع عليه: ما في "فتاوى قاضي خان" (٣) أنَّه إذا نوى في رمضان قبل أن يغيب الشمس أن يصوم غداً فنام، أو أغمي عليه، أو غفل عن الصوم حتى زالت الشمس من الغد (٤) لم يكن صائماً في الغد (٥) إلا أن ينوي بعد غروب الشمس أن يصوم غداً، (انتهى) (٦).

وأما انتهاء وقتها ففي صوم الفرض والواجب اللذين تعيَّن وقتهما، وصوم النفل إلى ما قبل نصف النهار الشرعي، والنهار على نوعين: شرعي، وعرفي. فالشرعي: من طلوع الصبح الصادق إلى غروب الشمس.

والعرفي: من طلوع الشمس إلى غروبها، فاعتبروا في هذه الأضراب الثلاثة من الصيام أن (٧) توجد النية قبل نصف النهار الشرعي الذي تمامه تمام وقت الصوم ليقترن النية بأكثره فلا تجوز عند منتصف النهار الشرعي الذي يسمَّى بالضحوة الكبرى، ولا بعده، كذا في "التبيين" (٨)، و"شرح الوقاية" (٩)، و"جامع الرموز" (١٠).

وقيل: تجوز نية هذه الصيامات إلى ما قبل الزوال الذي هو نصف النهار العرفي، والأصحَّ المعتمد المذكور في أكثر الكتب، والتفاوت بينهما نصف سبع

(١) في (ج) (وإذا) بدل (وأن).
 (٢) "البحر الرائق": (٤٥٨/٢) كتاب الصوم.
 (٣) "فتاوى قاضي خان": كتاب الصوم: (٩٧/١).
 (٤) في (ج) (من بعد الغد) بدل (من الغد).
 (٥) في (ج) (في هذا) بدل (في الغد).
 (٦) (انتهى) ساقط من (ج، د).
 (٧) في (ج، د) (إذ) بدل (أن).
 (٨) "التبيين": كتاب الصوم (١٥٠/٢) وما بعدها.
 (٩) "شرح الوقاية": كتاب الصوم.
 (١٠) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٥٣/١).

اليوم، وهذا؛ لأن ما بين طلوع الفجر إلى طلوع (١) الشمس سبع الليل، فإذا قسمنا النهار العرفي أسباعاً وضممنا إليه ذلك السبع حصل ثمانية أسباعات فنصف ذلك هو الضحوة الكبرى، كذا في "جواهر الفتاوي" (٢).

والمراد بالنفل في قول «المصنف» ما عدا الفرض، والواجب، فشمل السنة، والمندوب، والمكروه بقسميه، كما في "البحر الرائق" (٣) وهذا عندنا.

وقال «الشافعي» (٤): لا يجوز صوم رمضان، والنذر المعين إلا بنية من الليل (٥) لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا صيام لمن لم ينع الصيام من الليل» (٦) إلا أنه أخرج منه النفل: لحديث «مسلم» عن «عائشة» رضي الله عنها قالت: دخل علي رسول الله ﷺ ذات يوم، فقال: «هل عندكم شيء» فقلنا: لا، فقال: «إني إذا صائم» (٧).

- (١) (طلوع) ساقط من (ج).
 (٢) "جواهر الفتاوى": (الخطية) كتاب الصوم .
 (٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٥٢/٢).
 (٤) هو الإمام الكبير أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان الشافعي المصلي، ولد الشافعي سنة خمسين ومائة وتوفي رحمه الله تعالى ليوم بقي من رجب سنة أربع ومائتين، ينظر ترجمته: "شذرات الذهب" (٢٠/٣)، "تاريخ بغداد" (٥٤/٢)، "تاريخ الصغير" (٢٧٥/٢)، "تقريب التهذيب" (الترجمة ٥٩١٩)، "مناقب الإمام الشافعي" للرازي، "تهذيب التهذيب" (٢٤/٧)، "النجوم الزاهرة" (٢٢١/٢)، "جمهرة أنساب العرب" (الورقة ٧٣) وغير ذلك من المصادر التي لا تحصى.
 (٥) لزيادة الفائدة والتوسع، انظر: "روضة الطالبين" (٤٥٢/٢)، "الحاوي الكبير" (٣٩٧/٣)، "التهذيب" (١٣٨/٣)، "البيان في مذهب الإمام الشافعي" (٣٨٩/٣).
 (٦) هذا الحديث بهذا اللفظ وقع في رواية ابن أبي حاتم، انظر: "علل الحديث" (٢٢٥/١)، وأخرجه "أبوداؤد" (الحديث ٢٤٥٤)، و"ابن ماجة" (الحديث ١٧٠٠)، و"النسائي" (الحديث ٢٣٣٤، ٢٣٣٦) من حديث عبد الله بن عمر عن أخته حفصة بألفاظ متقاربة وإسناده صحيح. إلا أنه اختلف في رفعه ووقفه، وصوب النسائي وقفه، كذا في "نصب الراية" (٤٥٢/٢)، و"البنية في شرح الهداية" (٧/٤)، و"فتح القدير" (٣٠٩/٢). (٧) إسناده صحيح: أخرجه "مسلم" في الصوم (الحديث ٢٧١٥)، و"أبوداؤد" (الحديث ٢٤٥٥)، و"الترمذي" (الحديث ٧٣٣)، و"النسائي" (الحديث ٢٣٢٤)، و"ابن حبان" (٣٩٤/٨)، و"مسند أبي يعلى" (٤٦/٨)، و"البيهقي" في "السنن الكبرى" (٢٠٣/٤)، و"ابن ماجة" في "السنن" (١٧٠١)، و"عبد الرزاق" في "المصنف" (٧٧٩٢)، و"الزبيدي" في "إتحاف السادة" (١٢٦/٧)، و"المتقي" في "الكنز" (١٨٠٥٩)، و"الزيلعي" في "نصب الراية" (٤٥٤/٢) من طرق كلهم من حديث عائشة رضي الله عنها، وقال: حديث غريب.

لنا: قوله ﷺ: بعد ما شهد الأعرابي برؤية الهلال (١) «ألا من أكل فلا يأكلن بقية يومه ومن لم يأكل فليصم» (٢) فعرف جواز صوم رمضان بالنية المتأخرة المقترنة بأكثر النهار، وألحق به النذر (٣) المعين في حكمه لأنه خص منه النفل، فكذا ما هو في معناه في التعيين (٤) كصوم رمضان، والنذر المعين، وما رواه «الشافعي» محمول على نفي الفضيلة والكمال، كما في قوله ﷺ (٥): «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد» (٦)، أو هو محمول على غير المتعين من الصيام. كالقضاء، والكفارات، بخلاف ما إذا نوى بعد الزوال حيث لا يجوز الصوم لأنه لم يوجد اقترانها بالأكثر، فترجحت جنبه (٧) الفوات ترجيحاً للأكثر على الأقل، كذا في "الهداية" (٨)، و"الكافي" (٩)، و"التيبين" (١٠).

ولافرق عندنا: في جواز نية هذه الصيام من النهار بين المسافر، والمقيم (والصحيح، والسقيم، وعند «زفر»: لا يجوز الصوم للمريض، والمسافر) (١١) إلا بنية

- (١) (برؤية) ساقط من (د).
 (٢) لم أهتم عليه. وقال ابن الجوزي: في "التحقيق": (٩٧/٥): إن هذا الحديث لا يعرف وإنما المعروف أنه شهد عنده برؤية الهلال فأمر أن ينادي بالناس أن يصوموا غداً اهـ، أخرجه "أبوداؤد": (الحديث ٢٣٤٠) قلت: وتما الحديث إنما هو في قصة عاشوراء الذي رواه "البخاري"، و"مسلم" عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه أنه ﷺ: «أمر رجلاً من أسلم أن أذن في الناس أن من أكل فليصم بقية يومه ومن لم يأكل فليصم فإن اليوم يوم عاشوراء» اهـ تقدم تخريجه: (ص ٩٦).
 (٣) في (ج، د) (وقتها) بدل (وقتهما).
 (٤) في (ج) (اليقين) بدل (التعين).
 (٥) في (ج) صلى الله تعالى عليه وآله وأصحابه وسلم.
 (٦) (برؤية) ساقط من (د).
 (٧) في (ج، د) (جنبه) بدل (جنبه).
 (٨) "الهداية": كتاب الصوم (١١٨/١).
 (٩) "الكافي": (الخطبة) كتاب الصوم.
 (١٠) "تبيين الحقائق": كتاب الصوم (١٥٠/٢).
 (١١) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

من الليل، كما في "البحر الرائق" (١) وكذا يجوز عنده صوم الصحيح المقيم من غير نية، كما في "فتاوى قاضي خان" (٢)، هذا كله حكم صوم أداء (٣) رمضان، والنفل، والنذر المعين، وأما ما بقي من الصيام أعني الفرض، والواجب، اللذين لم يتعين وقتهما (٤) فلا يجوز إلا بنية من الليل، أو ما في حكمه وهو أن يقارن النية طلوع الفجر بل هو الأصل؛ لأن الواجب قران النية بالصوم لا تقديمها، وإنما جاز التقديم للضرورة، كذا في "البحر الرائق" (٥).

وإنما لم يجز هذه الصيام بنية من النهار؛ لأنها غير متعينة فلا بد من التعيين من الابتداء، ولأنها في وقت يصح فيه أمثالها: فكان من شرطها تقديم النية عليها (٦) كالصلاة، كذا في "السراج الوهاج".

وذكر في "أمالي" (٧) قاضي خان (٨): أن كل صوم لا يتأدى إلا بنية من الليل، كالقضاء، والكفارات، إن نواها مع طلوع الفجر جاز؛ لأن الواجب قرانها لا تقديمها، كذا في "شرح القدوري" «للزاهدي» (٩)، فإن نواها بعد طلوع الفجر كان تطوعاً وإتمامه مستحب، ولا قضاء بإفطاره، كذا في "جامع الرموز" (١٠).

الفقهاء منهم الشيخ عبدالغني الغنيمي الميداني في شرحه المختصر القدوري: "اللباب في شرح الكتاب"، والزاهدي في "شرح القدوري"، وصاحب الفتاوى التاتارخانية، وغيرهم، ولم أعثر على طبعه، أما الأمالي جمع إملاء. وهو أن يقعد العالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس فيتكلم بما فتحه الله تعالى عليه من ظهر قلبه في العلم وتكتبه التلامذة ثم يجمعون ما يكتبونه فيصير كتاباً فيسمونه الإملاء، والأمالي.

(٨) تقدمت ترجمته: (ص ٦٥).

(٩) تقدمت ترجمته: (ص ٦٧).

(١٠) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١/١٥٤).

(١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٥٤).
 (٢) "قاضي خان": كتاب الصوم (١/٩٦).
 (٣) (أداء) ساقط من (ج).
 (٤) في (ج، د) (وقتها) بدل (وقتها).
 (٥) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٥٨).
 (٦) في (ج، د) (إلا عليها) بدل (عليها).
 (٧) قال حاجي خليفة في "كشف الظنون":
 (١/١٦٥): "أمالي" للإمام فخر الدين قاضي خان في الفقه، وقال الذهبي: رأيت مجلداً من أماليه في سنة سبع، وسنة ثمان، وسنة تسع وثمانين وخمس مائة، انظر: "تاريخ الإسلام": (٣٩٨/٤٠) كذا نقله قاسم بن قطلوبغا: في "تاج التراجم": (ص ٨٢) واستفاد منه جماعة من

وفي "التاتارخانية" (١) من "الخلاصة" (٢): إذا نوى صوم القضاء بعد طلوع الفجر و (٣) لم يصحّ عن القضاء هل يصحّ عن التطوع؟ قال الإمام «النسفي» (٤): يصحّ (٥)، وإن أفطر يلزمه القضاء، قيل: هذا إذا علم أنّ صومه عن القضاء لم يصحّ بنية من (٦) النهار، أما إذا لم يعلم لا يلزمه بالشروع كما في الصوم المظنون (٧)، انتهى).

ن: ويظهر من هذا أنّه لا تخصيص لهذا التقييد بصوم القضاء بل يجري في كلّ ما يمثله فحصل (٨) التوفيق بين رواية "الخلاصة"، و "جامع الرموز" فليتمل، هذا. ثم هذا بيان الجواز، والأفضل أن ينوي الكلّ من الليل، كذا في "فتح القدير" (٩)، وإنما تجوز النية فيما ذكرنا من الصيام قبل نصف النهار إذا لم يوجد قبل ذلك بعد طلوع الفجر ما ينافي الصوم، وإذا وجد قبله ما ينافيه من الأكل، والشرب، والجماع عامداً، أو ناسياً، فلا تجوز النية بعد ذلك، كذا في "شرح الطحاوي" (١٠)، وهكذا في "السراج الوهاج".

يتفرّع عليه: ما في "الظهيرية" في باب النية: (١١) لو أصبح يوم الشك متلوّماً (١٢) ثم أكل ناسياً ثم ظهر أنّه من رمضان ونوى الصوم، ذكر في "الفتاوى" (١٣) أنّه

-
- (١) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٥٨/٢).
 (٢) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥٢/١).
 (٣) (و) ساقط من "الخلاصة".
 (٤) تقدّمت ترجمته: (ص ٨٠).
 (٥) في المطبوعة بزيادة (أنه) قبل قوله (يصح).
 (٦) (من) ساقط في "الخلاصة".
 (٧) "الفتاوى النسفية": (الخطية) كتاب الصوم.
 (٨) في (ج) (في أصل) بدل (فحصل).
 (٩) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣١٦/٢).
 (١٠) انظر: "الفتاوى الهندية": كتاب الصوم (٢١٦/١).
 (١١) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.
 (١٢) في (ج) (مظنوناً) بدل (متلوماً) والصواب ما أثبت، والتلوّم: الانتظار والتلبّث، يقال: تلوّم في الأمر أي تمكث وانتظر، ولي فيه لومة أي تلوّم. وفي حديث عمرو بن سلمة الجرمي: كانت العرب تلوّم بإسلامهم الفتح أي تنتظر، وتلوّم على لومته أي حاجته، ويقال: قضى القوم لومات لهم وهي الحاجات. واحدتها لومة. ويجوز أن يكون من اللومة. وهي الحاجة أي المستنظر لقضائها، كذا في "لسان العرب": (١٢) (٣٦٠/١)، و "الصحاح": (٢٠٣٤/٥).
 (١٣) "الفتاوى الهندية": كتاب الصوم فصل في النية.

لا يجوز، (انتهى).

وذكر في "القنية" (١) فيه خلافاً (٢) ثم قال: الأصح (٣) أنّ النسيان قبل النية كما بعدها، (انتهى). وإذا نوى من النهار ينوي أنّه صائم من أوله حتى لو نوى قبل الزوال (٤)، أنّه صائم من حين نوى لا من حين (٥) أول النهار لا يصير صائماً، كذا في "الجوهرة النيرة" (٦)، و"السراج الوهاج" (٧).

وأما إذا نوى الصوم من النهار، ونوى صوم هذا اليوم فقط ولم يخطر بباله أنّه صائم (من أوله) (٨) أو من حين نوى هل يجوز؟

قلت: قد ذكر في "شرح الكنز" (٩): أنّه إذا نوى صوم رمضان من الليل (١٠) ينوي صوم غد لله عزّ وجلّ من فرض رمضان، وإذا نوى من النهار ينوي صوم هذا اليوم لله عزّ وجلّ من فرض رمضان، (انتهى)، فهذا يفيد الجواز، كما لا يخفى (١١)، والله تعالى (١٢) أعلم، هذا كلّ بيان وقت النية.

وأما بيان كيفيتها:

فاعلم: أنّ النفل بجميع أنواعه، والفرض، والواجب المعيّن وقتها تجوز بنية مطلق الصوم، وهي أن يعرف بقلبه أنّه يصوم، وبنية النفل، ولا فرق في ذلك بين المسافر، والمقيم، والصحيح، والسقيم، على الأصحّ، كذا في "البحر الرائق" (١٣) وغيره. ن: هذا بيان الجواز، ولكن الأفضل أن يعيّن الكلّ، هذا

-
- (١) "القنية" للزاهدي: (الخطية) كتاب الصوم (١٠٤). (٨) (من أوله) ساقط من (ج).
 (٢) في (ج) (خلاف) بدل (خلافاً). (٩) كذا في "البحر": كتاب الصوم.
 (٣) في "الجوهرة النيرة" (الصحيح) بدل (الأصح). (١٠) في (ج، د) بعد قوله (من الليل) زيادة (ينوي صوم رمضان من الليل).
 (٤) (قبل الزوال) ساقط من "الجوهرة النيرة". (١١) في (د) (لا يستخفى) بدل (لا يخفى).
 (٥) (حين) ساقط من "الجوهرة النيرة". (١٢) (تعالى) زيادة من (ج).
 (٦) انظر: "الفتاوى هندية": كتاب الصوم (٢١٦/١). (١٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٥٧/٢).
 (٧) "الجوهرة النيرة": كتاب الصوم (١٣٩/١).

وأما ما عدا هذه الثلاثة من أقسام الصيام، كقضاء رمضان، وكفارته، وكفارة اليمين، والظهار، وكفارة القتل، وجزاء الصيد، والحلق، والمتعة، والنذر المطلق، وقضاء النفل، والنذر المعين بعد الإفساد فلا تجوز إلا بنية التعيين، بأن ينوي القضاء قضاءً، والكفارة كفارة^(١) ونحو ذلك، كذا في "البحر الرائق"^(٢).

وجه الفرق: أنّ الوقت في هذه الثلاثة متعين فيصاب بأصل النية، كما إذا كان في الدار زيد لا غير^(٣) فإنه يصاب بالنداء بإسم جنسه بأن قيل: يا رجل، فكذا هنا، بخلاف ما بقي من أقسام الصيام، وإذا نوى النفل فقد نوى أصل الصوم وزيادة جهة وقد لغت الجهة لعدم شرعيته^(٤)، في هذا الوقت فبقي الأصل وهو كاف، بخلاف ما عدا هذه الثلاثة، كذا في "الهداية"^(٥) و"الكافي"^(٦).

فإن قيل: وقت النفل غير متعين؟

قلنا: لا بل هو متعين لأنّ المشهور كلّها ما سوى رمضان وقت النفل كما أنّ رمضان وقت الفرض، وقد أوضحه في "توضيح الأصول و تلويحه".

ولم يذكر «المصنف» أنّ هذه الأضراب الثلاثة المتعين وقتها. كما

تجوز بنية النفل هل تجوز بنية^(٧) مبائنة غير نية النفل أم لا؟

فاعلم: أنّ صوم رمضان يجوز بنية واجب آخر كالقضاء، والكفارة، والنذر،

ونحوه. ولا يقع عمّا نوى إلا أن يكون مريضاً، أو مسافراً فحينئذ يقع عمّا نوى

عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى^(٨).

(١) (كفارة) ساقط من (ج، د).

(٥) "الهداية": كتاب الصوم (١/١١٨).

(٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٥٧).

(٦) "الكافي": (الخطبة) كتاب الصوم.

(٣) (لا غير) ساقط من (ب، ج، د).

(٧) (بنية) ساقط من (ج).

(٤) في (ج، د) (شرعية) بدل (شرعيته).

(٨) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).

وأما «عندهما»: فيقع عن رمضان من غير فرق بين المسافر، والمقيم، والصحيح، والسقيم، كذا في "الهداية" (١).

وقال «فخر الإسلام» (٢) و«شمس الأئمة» (٣): إذا نوى المريض عن واجب آخر فإنه يقع صومه عن رمضان عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى (٤) أيضاً.

بخلاف المسافر إذا نوى عن واجب آخر فإنه يقع عن ذلك الواجب (٥) وقال صاحب "الإيضاح" (٦): التفصيل بين المسافر، والمريض، ليس بصحيح، والصحيح أنهما يتساويان واختاره صاحب "الهداية"، كذا في "العناية شرح الهداية" (٧)، قال في "منح الغفار شرح تنوير الأبصار" (٨): إن التساوي مختار أكثر المشائخ، وقيل: بأنه ظاهر الرواية، (انتهى).

والمراد بالمريض من كان بحيث يباح له الفطر لخشية زيادته، أو (٩) إبطاء البرء، ونحوه، وإلا فهو كالصحيح، عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى (١٠) أيضاً صرح به في "جامع الرموز" (١١) وغيره.

وأما النذر المعين فلا يجوز بنية واجب آخر، بل يقع عما نوى سواء كان مسافراً، أو مقيماً، صحيحاً، أو مريضاً، كذا في "شرح الوقاية" (١٢).

-
- (١) "الهداية": كتاب الصوم (١١٩/١).
 (٢) تقدمت ترجمته: (ص ٥٩).
 (٣) تقدمت ترجمته: (ص ٧٨).
 (٤) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).
 (٥) انظر: "محيط السرخسي" (الخطية) كتاب الصوم كذا في "الهندية": (٢١٦/١) نقلاً عن "الكافي".
 (٦) "الإيضاح في شرح الاصلاح": كتاب الصوم (٢١٣/١).
 (٧) "العناية شرح الهداية": كتاب الصوم (٦١٨/١)، بعدها.
 (٨) "منح الغفار شرح تنوير الأبصار": كتاب الصوم (١٦٠/١) وما بعدها.
 (٩) (ج، د، و) بدل (أو).
 (١٠) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).
 (١١) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٦٠/١) وما بعدها.
 (١٢) "شرح الوقاية": كتاب الصوم (٣٠٦/١).

والفرق بينه وبين صوم رمضان، أنَّ التعيين^(١) إنما حصل^(٢) بولاية الناذر وله^(٣) (ولاية) إبطال صلاحية ما له وهو النفل، لا ما عليه، وهو القضاء ونحوه، ورمضان متعين بتعيين الشارع، وليس^(٤) له (ولاية)^(٥)، إبطال صلاحية لغيره من الصيام، كذا في "التبيين"^(٦)، و"البحر الرائق"^(٧).

وإذا وقع عمّا نوى فهل يلزمه^(٨) قضاء المنذور المعين لا ذكر لها في ظاهر الرواية، والأصحّ وجوب القضاء، كذا في "الظهيرية"^(٩)، هذا إذا نوى من الليل فإن نواه في اليوم فهو عن النذر على ما صرح به في "الكفاية" وغيرها، وهو المراد بما ذكره في "الخلاصة"^(١٠)، كذا في شرح "النقاية"^(١١)، وأمّا النفل: فلا يصحّ بنية واجب آخر بل يقع عمّا نوى، كذا في "البحر الرائق"^(١٢).

ن: إلا إذا ظهر أنه^(١٣) لم يكن عليه ذلك الصوم الواجب فحينئذ يكون نفلاً أيضاً، كما صرح به في "الزاهدي شرح القدوري"، ولا يخفى: أنَّ النفل لا يصحّ بنية صوم رمضان بل يقع عمّا نوى. إلا أن يتحقق أنَّ ذلك اليوم لم يكن من رمضان فحينئذ يكون نفلاً، كما سيأتي في مسائل يوم الشك، إن شاء الله تعالى. ثم إذا لم يعين فيما شرطه فيه التعيين يكون تطوعاً لوجود أصل النية، ولم أر أنه هل يكون مضموناً بالقضاء أم لا؟ وينبغي: أن يكون على قياس ما مرّ في مسألة

-
- | | |
|--|---|
| (١) في (ج) (التعيين) بدون (أن). | (٧) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٥٥). |
| (٢) في "البحر": (جعل) بدل (حصل). | (٨) في (ج، د) (يلزم) بدل (يلزمه). |
| (٣) (ولاية) أثبتناه من المطبوعة. | (٩) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم. |
| (٤) (ليس) ساقط من جميع النسخ، والصواب إثباتها والتصويب من مصادر التخريج. | (١٠) "الخلاصة": فصل في النية (١/٢٥١). |
| (٥) (ولاية) أثبتناه من "البحر". | (١١) "البرجندي": كتاب الصوم (١/٢١٢). |
| (٦) "تبيين الحقائق": كتاب الصوم (٢/١٥٣). | (١٢) "البحر الرائق": المصدر السابق. |
| | (١٣) في (ج، د) (أن) بدل (أنه). |

من لم يبيّت (١) فيما شرطه فيه (٢) التبييت (٣) أنّه إذا كان يعلم أنّه يجوز ذلك الصوم من غير نية التعيين فإنّه لا قضاء عليه لأنّه في معنى المظنون وإلا يجب، هذا وأما إن كثرت القضاء هل يشترط التعيين لتمييز الفروض المتّحدة (٤) من جنس واحد؟ قالوا: إذا كان عليه صومان من رمضان واحد فنوى صوم القضاء من غير تعيين يجوز عن أحدهما، وإن كانا من رمضانين فالأصحّ أنّه لا يجوز ما لم يعيّن أنّه صائم من رمضان سنة كذا، هكذا في "الأشباه والنظائر" (٥). وذكر في "فتح القدير" (٦)، و"البحر الرائق" (٧) أنّه لو كان عليه صومان من رمضانين، فنوى القضاء لا غير، جاز وهو المختار، (انتهى). وهو الصحيح، كذا في "الظهريّة" (٨).

وأما الصلاة الفائتة: ففيها اختلاف على ثلاثة أقوال.

الأول: أنّها لا تجوز ما لم يعيّن الصلاة ويومها. بأن يعيّن ظهر يوم كذا، ولو نوى أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه جاز؛ لأنّ الصلاة تعيّن بنفسها، وكذا الوقت تعيّن بكونه أولاً وآخرًا، فإذا نوى أول صلاة عليه فصلّى فما يليه يصير أولاً أيضاً فيدخل في نية أول ظهر عليه ثانياً، وكذا ثالثاً (٩) إلى ما لا يتناهى، وكذا إذا نوى آخر ظهر عليه، وهذا هو المخلص لمن لم يعرف الأوقات الفائتة، أو اشتبهت (١٠) عليه، أو أراد التسهيل (١١) على نفسه.

-
- (١) في (ج) (لم يبين) بدل (لم يبيّت).
 (٢) (فيه) ساقط من (ج).
 (٣) في (أ) (التبييت) وفي (ج) (التبيين) وفي (د) (التبييت) والصواب ما أثبت.
 (٤) في (ب، ج، د) (لتمييز الفروض المتّحدة) بدل (لتمييز الفروض المتّحدة).
 (٥) "الأشباه والنظائر": (الورقة ٣١).
 (٦) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣١٦/٢).
 (٧) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٥/٢).
 (٨) "الظهريّة": (الخطية) كتاب الصوم.
 (٩) في (ج) (الثالث) بدل (ثالثاً).
 (١٠) في (د) (اشتبهت) بدل (اشتبهت).
 (١١) في (ج، د) (التسهيل) بدل (التسهيل).

والثاني : أنها تجوز وإن لم يقل أول صلاة عليه أو آخر صلاة عليه، ذكر

الروايتين صاحب "التبيين" في مسائل شتى من آخر "كنز الدقائق" (١).

والثالث : ما ذكره في "المحيط" (٢) أنّ نية التعيين في الصلاة لم يشترط (٣)

باعتبار أنّ الواجب مختلف متعدّد (٤) بل (٥) باعتبار أنّ مراعاة (٦) الترتيب واجب

عليه، ولا يمكنه مراعاة (٧) الترتيب إلا بنية التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثرة

الفوائت تكفيه نية الظهر لا غير، (انتهى)، قال في "البحر الرائق" (٨) من باب الظهر:

هذا تفصيل حسن (٩) في الصلوات ينبغي حفظه، (انتهى).

فروع

ثم النية معرفته بقلبه أنّه يصوم، كذا في "الخلاصة" (١٠)، و "التاتارخانية" (١١)

وهذا في النية المطلقة، أمّا النية المقيّدة، فهي معرفته (١٢) بقلبه أنّه يصوم أيّ

صوم، كما في "الجوهرة النيرة" (١٣)، وفي التعريفين نظر، فإنّ النية هي عزم القلب

على الشيء وربطه وجزمه لا مجرد المعرفة والعلم، كما صرّحوا به فليتدبّر.

ثم السنة : أن يتلقّظ بالنية، كذا في "النهر الفائق" (١٤)، ثم «عندنا» لا بدّ من

النية لكلّ يوم من رمضان، و «عند مالك» رحمه الله تعالى (١٥) يكفيه نية واحدة

لجميع الشهر، كذا في "فتاوى قاضي خان" (١٦).

- | | |
|---|--|
| (١) "التبيين": كتاب الصوم (٤٥١/٧). | (٩) في (ج) (عسير) بدل (حسن). |
| (٢) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٥٥٢/٢). | (١٠) "الخلاصة": فصل في النية (٢٥٢/١). |
| (٣) في (ج) بزيادة (له) قبل قوله (لم يشترط). | (١١) "التاتارخانية": فصل في النية (٣٥٧/٢). |
| (٤) في (ج) (معدود) وفي (د) (معدّد) بدل (متعدّد). | (١٢) في (ج، د) (معرفة) بدل (معرفته). |
| (٥) في (ب، ج، د) (يكراه) بدل (يل). | (١٣) "الجوهرة النيرة": كتاب الصوم (١٣٩/١). |
| (٦) في (ب، ج، د) (من إعادة) بدل (أن مراعاة). | (١٤) "النهر الفائق شرح كنز الدقائق": كتاب الصوم (٧/٢). |
| (٧) في (ب، ج، د) (إعادة) بدل (مراعاة). | (١٥) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج). |
| (٨) "البحر الرائق": باب الظهر فصل في الكفارة (١٨٧/٤). | (١٦) "قاضي خان": كتاب الصوم فصل في النية: (٩٦/١). |

ومن السنة (١) أن يقول عند الإفطار (٢): «اللهم لك صمتٌ، و بك آمنتُ،
وعليك توكلتُ، وعلى رزقك أفطرتُ، وصوم الغد من شهر رمضان نويتُ، اللهم اغفر لي
ما قدمت، وما أخرت»، كذا في "معراج الدراية"، و"الزاهدي"، و"جامع الرموز" (٣).
والشرط: أن توجد النية في جزء من أجزاء الوقت المعتبر في حق النية
ولا يشترط بقاؤها بعد ذلك حتى لو نوى أول الليل ثم لم يخطر بباله الصوم إلى
المغرب يكون صائماً بالإجماع، كذا في "جامع الرموز" (٤).

ويشترط عدم الرجوع عنها، حتى لو نوى ليلاً أن يصوم غداً ثم عزم في
الليل على الفطر لم يصح صومه، حتى لو أفطر بعد ذلك لاشيء عليه إن لم يكن
رمضان، ولو مضى عليه لا يجزئه (٥) لأن تلك النية انقطعت بالرجوع، كذا في
"البحر الرائق" (٦) بخلاف ما إذا رجع بعد ما أمسك بعد الفجر فإنه لا يبطل النية،
كذا في "الأشباه والنظائر" (٧)، فيه أيضاً: أن الأكل في الليل بعد النية لا يبطلها
ولو نوى الأكل أو الجماع في الصوم لم يضره ما لم يحدث شيئاً من ذلك،
(انتهى).

وذكر في "فتح القدير" (٨): أنه يجوز الصوم بنية يتخلل بينها وبينه (٩)
الأكل، والشراب (١٠) والجماع، بخلاف الصلاة، فإنها لا تجوز إلا بنية مقارنة

-
- (١) أي من السنن المستحبة.
(٢) قال ابن علان الشافعي: في "شرح الأذكار
النواوية": (٣٣٩/٤): والثابت الدعاء بعد الفطر،
وعلى ذلك المتأخرون. وقال في "الخادم": كذا نص
الشافعي في حرمله على استحباب الذكر المذكور
عند إفطاره ولم يبين هل هو قبله، فإن اللفظ عليه
أدلّ. وقوله: (أفطرت) يجوز أن يراد به الفطر الحكمي
وهو دخول وقته، وهذا كله محتمل، والظاهر أنه بعد
الإفطار وقبله ومعه سواء في إتيانه بالمستحب أه.
- (٣) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١/١٦٤).
(٤) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١/١٦٤).
(٥) في (ج) (لا يجزئه) بدل (لا يجزئه).
(٦) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٥٨).
(٧) "الأشباه والنظائر": (الورقة ٥١).
(٨) "فتح القدير": كتاب الصوم (٢/٣١٢).
(٩) في (ج) (بين) بدل (بينه).
(١٠) في (ب، ج، د) (الشرب) بدل (الشراب).

أو متقدمة بحيث لا يعترض بينها وبين الصلاة ما ينافي الصلاة، وإنما جَوِّز (١) ذلك في الصوم تيسيراً ودفعاً للحرص، (انتهى).

وأما الانتقال بعد الفجر من صوم الفرض إلى صوم النفل فإنه لا يبطل الفرض، كما إذا نوى القضاء ونحوه، فلما أصبح جعله تطوعاً، فإنه يجوز عن الفرض بخلاف الصلاة فإنه إذا شرع في صلاة ثم كبر ينوي الدخول في صلاة أخرى (٢) يصير قاطعاً للأولى شارعاً في الأخرى.

والفرق: أنَّ الفرض، والنفل في الصلاة: جنسان مختلفان لا رجحان لأحدهما على الآخر في التحريم، وهما في الصوم، والزكاة جنس واحد، كذا في "التاتارخانية" (٣)، و"البحر الرائق" (٤).

ومن نوى صوم النفل في أول الليل ثم نوى صوم قضاء رمضان بعد ذلك في الليل، أو نوى القضاء أولاً ثم نوى النفل في الليل ينتقض الأول بالثاني (٥)، كذا في "المحيط" (٦)، وتقييده بكون النية الثانية في الليل يدل على عدم الانتقاض إذا كانت بعد طلوع الفجر، كما لا يخفى.

والتسحر في رمضان نية، ذكر «نجم الدين النسفي» (٧) فلو تسحر فيه ولم ينو الصوم يصح صومه، وكذا إذا تسحر لصوم آخر، وإن تسحر على أنه لا يصبح صائماً لا يكون نيةً، كذا في "السراج الوهاج" (٨)، و"الجوهرة النيرة" (٩). وذكر في "الضيء المعنوي شرح مقدمة الغزنوي" (١٠): أنَّ السنة أن يتلفظ

(١) في (ج، د) (أما جواز) بدل (إنما جَوِّز).

(٢) في (د) (آخر) بدل (أخرى).

(٣) "التاتارخانية": كتاب الصوم.

(٤) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٥٨).

(٥) في (ج) (دون الثاني) بدل (بالثاني).

(٦) "المحيط": فصل في النية (٣/٣٤٤).

(٧) تقدمت ترجمته: (ص ٨٠).

(٨) انظر: "الفتاوى الهندية": (١/٢١٥).

(٩) "الجوهرة النيرة": كتاب الصوم (١/١٤٠).

(١٠) "الضيء المعنوي": (الخطبة) كتاب الصوم.

بالنية بلسانه وأن يجمع بين القلب واللسان كما هو الأصل، ولو ذكر بلسانه ولم ينو بقلبه لا يجوز، ولو لم يذكر بلسانه ولم ينو بقلبه ولكن تسحر على نية الصوم فإنه يجوز؛ إذ التسحر (١) في رمضان نية (٢) وكذا إذا لم ينو، ولم يتسحر (٣) إلا أنه زاد في أكل العشاء على خلاف عادته على نية الصوم (غداً أو غسل الفم على نية الصوم) (٤) أو خلل الأسنان ما بينها من الطعام لأجل (٥) الصوم جاز، وهذا في كل صوم يكفي فيه أصل النية كصوم رمضان، والنذر السمعين، وصوم التطوع. وأما في كل صوم لا يكفي فيه أصل النية كصوم قضاء رمضان، والكفارة، وجزاء الصيد، والنذر المطلق، وغير ذلك، فلم يجره ذلك أي ما ذكرنا من التسحر بنية الصوم، والزيادة في العشاء، وغسل الفم، وتحليل أسنانه على نية الصوم، بل لا بد من النية، وأن يعلم بقلبه أي صوم يصومه غداً.

وإنما قيدنا التسحر، ونحوه، بقولنا على نية الصوم للاحتراز عما إذا تسحر على أنه لا يصبح صائماً فإنه لا يكون نيةً، (انتهى) ما في "الضياء المعنوي". ولو نوى في الليل أن يصوم غداً ثم رجع في الليل ثم تسحر يكون نيةً للصوم (٦)، كذا في "التاتارخانية" (٧) ولو نوى أن يتسحر آخر الليل ثم أصبح صائماً لم تصح النية، كذا في "البحر الرائق" (٨).

ن: فعلم أن التسحر نية للصوم، وأما نية التسحر فلا تكون نية للصوم، هذا ولو (٩) نوى الصوم في صلاة مكتوبة، أو نافلة صحت النية، ولا تفسد

(١) في (ج، د) (إذا تسحر) بدل (إذا التسحر).
 (٢) (نية) ساقط من (ج) والصواب ما أثبت.
 (٣) في (ج، د) (إذا تسحر) بدل (ولم يتسحر).
 (٤) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).
 (٥) في (د) (لأجل) بدل (لأجل).
 (٦) في "البحر" (نية الصوم) بدل (نية للصوم).
 (٧) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٦١/٢).
 (٨) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٥٣/٢).
 (٩) (ولو) ساقط من (ج).

الصلاة، كذا في "القنية" (١) يعني أنّ عدم الفساد إذا لم يتلفظ بها، ولونوت المرأة في الحيض ثم طهرت قبل الفجر صحّ صومها، كذا في "السراج الوهاج" (٢).
ولو علّق النية بالمشية صحّت نيته، لأنّ المشية إنّما تبطل (٣) الأقوال والنية ليست منها، كذا في "الأشباه والنظائر" (٤).

فلو قال: نويت أن أصوم غداً إن شاء الله تعالى صحّت نيته، وهو الصحيح، كذا في "الظهيرية" (٥) وهذا استحسان، والقياس أن لا يصير صائماً لبطلانها بالاستثناء كالتصرّفات (٦) القولية.

وجه الاستحسان : أنّه في مثل هذا يذكر لطلب التوفيق فعلى هذا من جعل الإيمان مجرد التصديق لا يبطل بإلحاق الاستثناء (فيصح إلحاق الاستثناء) (٧) ولا يكفر من استثنى، وعند العامة الإقرار أيضاً ركن، أو شرط لكنّه لا يكفر بالاستثناء ، لأنّ التأويل الفاسد يمنع التكفير كالصحيح، كذا في "البزازية" (٨).
وفي "الفتاوى التاتارخانية" (٩) لو قال: نويت أن أصوم غداً إن شاء الله تعالى صحّت نيته، وكذا لو قال: أصوم غداً إن شاء الله تعالى، لأنّ قوله: إن شاء الله ههنا ليس على معنى حقيقة الاستثناء بل (هو) (١٠) على معنى الاستعانة وطلب التوفيق من الله تعالى، حتى لو أراد به حقيقة الاستثناء نقول (١١) بأنّه لا يصير صائماً ، (انتهى).

(١) "القنية المنية": (الخطية) كتاب الصوم.
(٢) انظر: "الفتاوى الهندية": كتاب الصوم (٢١٧/١).
(٣) في (ج) (يبطل) بدل (تبطل).
(٤) "الأشباه والنظائر": (٢٢).
(٥) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.
(٦) في (ج) (بالتصرّفات) بدل (كالتصرّفات).
(٧) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).
(٨) "البزازية على هامش الهندية": (٩٦/٤).
(٩) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٥٩/٢).
(١٠) (هو) ساقط من جميع النسخ، أثبتناه من "التاتارخانية"، وفي (ب) (يدل) بدل (بل).
(١١) في "التاتارخانية": (يقول) بدل (نقول).

وإنما سَمِّيَ قوله: (إن شاء الله) استثناءً وإن كان شرطاً صورةً لأنه يؤدِّي مؤدَّى الاستثناء من حيث أنَّ معنى قولك: لأخرجنَّ (١) إن شاء الله، ولا أخرج إلا أن يشاء الله واحد، كذا في "مدارك التنزيل" في تفسير سورة النون (٢).

ومن فروع: اشتراط تعيين النية في القضاء، ما في "التاتار خانية" (٣) ومن نوى قضاء يوم الخميس من رمضان ثم ظهر أنه غيره أعاد، وإن نوى قضاء ما عليه وعنده أنَّ عليه يوم الخميس من رمضان (٤)، وكان غيره.

وروي عن «أبي حنيفة» و«محمد» (٥) رحمهما الله تعالى (٦) أنه يجوز (٧)، ولو أفطر في أول يوم من رمضان ثم قضى في شوال ينوي اليوم الثاني من رمضان ثم ظهر أنه غلط لزمه أن يقضي اليوم الأول، (انتهى).

وفي "فتاوى قاضي خان" (٨)، و"الخلاصة" (٩)، و"الظهيرية" (١٠): رجل أفطر في شهر رمضان من سنة تسعين ومائة، فصام شهراً ينوي القضاء عن الشهر الذي عليه وهو يرى أنه من رمضان (١١) سنة إحدى وتسعين ومائة، قال «أبو حنيفة» رحمه الله تعالى (١٢) يجزيه، وإن صام شهراً ينوي القضاء عن رمضان سنة إحدى وتسعين ومائة وهو يرى أنه أفطر ذلك، قال: لا يجزيه، (انتهى).

ويتفرع: أيضاً على كيفية النية ووقتها، مسألة: الأسير في دار الحرب إذا اشتبه (١٣) عليه رمضان فتحرى وصام شهراً عن رمضان ولا يخلو إما إن وافق

(٨) "قاضي خان": كتاب الصوم الفصل الثاني

في النية (٩٧/١).

(٩) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصوم (٢٥٢/١).

(١٠) "الفتاوى الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.

(١١) (من رمضان) ساقط من (ج).

(١٢) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).

(١٣) في (ج) (أشبهه) بدل (اشتبه).

(١) في (ج) (لأخرجه) بدل (لأخرجن).

(٢) "مدارك التنزيل" (٧١٣) المعروف بالنسفي، في

تفسير سورة النون، في قوله تعالى: «وَلَا يَسْتَتُونَ».

(٣) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٦١/٢).

(٤) (من رمضان) ساقط من (أ، ب) أثبتناه من (ج، د).

(٥) تقدمت ترجمته: (ص ٦٠).

(٦) (رحمهما الله تعالى) أثبتناه من (ج).

(٧) في "التاتارخانية" (يجزيه) بدل (يجوز).

أولم يوافق بالتقديم أو بالتأخير فإن وافق جاز مطلقاً، وإلا (١) فإن تقدّم لم يحز، وإن تأخّر جاز فيما سوى يومي العيد (٢) وأيام التشريق بشرط أن ينوي من الليل، كذا في "البحر الرائق" (٣).

وإنما شرط في صورة التأخر وجود النية من الليل لأنّه قضاء وصوم القضاء لا يجوز إلا بنية من الليل، كذا في "السراج الوهاج" (٤).

ثم في (٥) صورة التأخر إذا وافق صومه شوالاً فإن كانا كاملين، أو ناقصين، فعليه قضاء يوم لأجل يوم الفطر وإن كان رمضان كاملاً وشوال ناقصاً فعليه قضاء يومين، يوم لأجل يوم العيد، ويوم لأجل النقصان، وإن كان ناقصاً وشوال كاملاً لا يلزمه شيء لأنّه أكمل العدد سوى يوم الفطر.

ولو وافق صومه ذا (٦) الحجة فإن كانا كاملين أو ناقصين فعليه قضاء أربعة أيام، يوم النحر، وأيام التشريق. وإن كان ناقصاً وذو الحجة كاملاً فثلاثة أيام، وإن كان كاملاً وذو الحجة ناقصاً فخمسة أيام.

وإن وافق صومه ذا (٧) القعدة أو شهراً آخر، فإن (٨) كانا كاملين أو ناقصين أو الشهر الآخر كاملاً لا يلزمه شيء، وإن كان كاملاً والآخر ناقصاً فيوم، كذا في "السراج الوهاج" (٩)، و"البحر الرائق" (١٠).

وفي "فتاوى قاضي خان" (١١): أنّ المأسور (١٢) في يد العدو إذا اشتبه عليه

- | | |
|--|--|
| (١) (مطلقاً وإلا) ساقط من المطبوعة. | (٧) في (ج) (ذو القعدة) بدل (ذا القعدة). |
| (٢) في (ج) (العيدين) بدل (العيد). | (٨) في (ج) (وإن) بدل (فإن). |
| (٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٥٨/٢). | (٩) انظر: "الفتاوى الهندية": كتاب الصوم (٢١٦/١). |
| (٤) انظر: "الفتاوى الهندية": كتاب الصوم (٢١٦/١). | (١٠) المصدر السابق بنفسه. |
| (٥) (في) ساقط من (ج). | (١١) "قاضي خان": كتاب الصوم (٩٦/١). |
| (٦) في (ج، د) (ذو الحجة) بدل (ذا الحجة). | (١٢) في (ج) (المأمور) بدل (المأسور). |

رمضان فصام بالتحري، وتأخر صومه عن رمضان، قيل: ينبغي أن لا يجوز لأن عليه القضاء وهو لم ينو القضاء، ومشائخنا قالوا: هذا إذا نوى أن يصوم ما عليه من شهر رمضان حتى يجوز ذلك، (انتهى).

وفي "فتح القدير" (١) هذا أي جواز الصوم في صورة التأخر إذا نوى أن يصوم ما عليه من رمضان، أما إذا نوى الصوم عن أداء رمضان فلا يصح إلا أن يوافق رمضان، كذا قال طائفة من المشائخ، ومنهم من أطلق الجواز وهو حسن، (انتهى).

ولو صام في دار الحرب بالتحري سنين كثيرة، ثم تبين أنه صام في كل سنة قبل شهر رمضان لا يجوز صوم السنة الأولى بالاتفاق؛ لأنه صام قبل الوجوب، وهل يجوز صومه في السنة الثانية عن الأولى، وفي الثالثة عن الثانية، وفي الرابعة عن الثالثة؟ قال بعضهم: يجوز ولا يجب عليه إلا قضاء السنة الأخيرة، وقال بعضهم: لا يجوز لأنه لم ينو القضاء، والتعيين شرط في القضاء، وقال الفقيه «أبو جعفر» (٢) رحمه الله: عن الواجب عليه، وفي الثالثة، والرابعة كذلك يجوز. وإن صام في الثانية عن الثانية (٣)، وفي الثالثة عن الثالثة لا يجوز وعليه قضاء الرمضانات كلها، كذا في "محيط السرخسي" (٤).

(١) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣١٧/١).
(٢) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر أبو جعفر الهندواني، إمام كبير من أهل بلخ، قال السمعاني: كان يقال له أبو حنيفة الصغير لفقهه، توفي رحمه الله ببخارى وحمل إلى بلخ ودفن بها يوم الجمعة لخمس بقين من ذي الحجة سنة ثنتين وستين وثلاث مائة، وهو ابن اثنين وستين سنة، ينظر ترجمته: "تهذيب الأسماء": (الورقة ١٧٤)، "الأنساب": (الترجمة ٥٩٢)، "اللباب": (٢٩٥/٣)، "الوافي بالوفيات": (٣٤٧/٣)، "تاج التراجم": (الورقة ٦٣)، "كشف الظنون": (٤٦/١)، "الفوائد البهية": (الورقة ١٧٩)، "هدية العارفين": (٤٧/٢)، "الجواهر المضية": (١٩٢/٣)، "طبقات الفقهاء" لطاش كبرى زاده: (الورقة ٦٥).
(٣) في (ج، د) (الثالثة) بدل (الثانية).
(٤) "محيط السرخسي": (الخطية) باب الدخول في الصوم (١٨٠/١)، كذا في "الهندية": (١٩٦/١).

(١) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣١٧/١).
(٢) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر أبو جعفر الهندواني، إمام كبير من أهل بلخ، قال السمعاني: كان يقال له أبو حنيفة الصغير لفقهه، توفي رحمه الله ببخارى وحمل إلى بلخ ودفن بها يوم الجمعة لخمس بقين من ذي الحجة سنة ثنتين وستين وثلاث مائة، وهو ابن اثنين وستين سنة، ينظر ترجمته: "تهذيب الأسماء": (الورقة ١٧٤)، "الأنساب": (الترجمة ٥٩٢)، "اللباب": (٢٩٥/٣).

و"التاتارخانية" (١)، و"البحر الرائق" (٢)، زاد في "المحيط" (٣) أنّ ما ذكره الفقيه «أبو جعفر» هو الأصحّ، (انتهى).

ومن أصبح صائماً، ينوي قضاء يومين من رمضان واحد أجزاءه عن أحدهما (٤)؛ لأنه اتّحد الجنس، والتعيين في الجنس الواحد ليس بشرط، وكذا لو نوى صوماً عن ظهارين أجزاءه عن أحدهما، كذا في "محيط السرخسي" (٥)، فإذا جاز عن أحدهما فالخيار للصائم يجعله من أيّهما (٦)، شاء، كذا في "السراج الوهاج" (٧).

وكذا إذا نوى صوماً عن كفارة يمينين جاز عن أحدهما، وكذلك لو صام ثلاثة أيام عن يمينين أجزاءه عن أحدهما، كذا في "الذخيرة" (٨).

هذا إذا اتّحد جنسهما، أمّا إذا نوى صومين مختلفي الجنس فذلك (٩) على ثلاثة أقسام: إمّا أن ينوي واجباً ونفلًا، أو واجبين، أو نفلين.

أمّا القسم الأول: كما إذا نوى في يوم واحد قضاء رمضان، والتطوع، فإنّه يقع عن القضاء عند «أبي يوسف» (١٠) رحمه الله تعالى (١١) وقال «محمد» رحمه الله تعالى (١٢): يكون تطوّعاً لأنّ بين النيتين تنافياً حتى أنّ من نوى قضاء

و توفي رحمه الله تعالى سنة (٥١٨٢هـ)، ينظر ترجمته: "شذرات الذهب": (٣٦٧/٢)، "تهذيب الأسماء": (٣٠٥)، "تاريخ بغداد": (٢٤٥/١٤)، "تهذيب التهذيب": (٣٩٩/٩)، "تقريب التهذيب": (الترجمة ٨٠٩٠)، "أخبار أبي حنيفة وأصحابه": (الورقة ٩٠)، "مرآة الجنان": (٣٨٢/٢)، "نجوم الزاهرة": (١٣٧/٢)، "المنتظم": (لايس الحوري: (٤٥١/٥)، "الأعلام": (١٩٣/٨)، "الحكام في التاريخ": (٣٢٥/٥) وغير ذلك من المصادر التي لا تحصى.

(١١) (رحمه الله تعالى) أثناه من (ح-د).
(١٢) (رحمه الله تعالى) أثناه من (ح-د).

(١) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٦٢/٢).
(٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٥٩/٢).
(٣) "المحيط": (الخطبة) (١٨٠/١).
(٤) في (ج) (إن صام أحدهما بدل (عن أحدهما).
(٥) المصدر السابق بنفسه.
(٦) في (ج) (أيها) بدل (أيّهما).
(٧) انظر: "فتاوى الهندية": كتاب الصوم (٢١٧/١).
(٨) "الذخيرة": (الخطبة) كتاب الصوم.
(٩) في (ج) (فذلك) بدل (فكذلك).
(١٠) هو القاضي أبو يوسف الإمام يعقوب بن إبراهيم حبيب بن خنيس الأنصاري الكوفي صاحب أبي حنيفة رضي الله عنهما، المولود سنة (٥١١٣هـ).

رمضان في أول الليل ثم نوى النفل قبل الفجر^(١) أو بالعكس، ينتقض الأول بالثاني، والمتنافيان إذا تعارضا تساقطا فبقي أصل النية، وذلك كاف في التطوع. و«لأبي يوسف» رحمه الله تعالى^(٢) أنّ المتعارضين لا يتساقطان إلا إذا تساويا والتساوي منتف ههنا لوجهين:

أحدهما: أنّ الفرض محتاج إليه، والنفل غير محتاج إليه لانعدام لزومه في الذمة فيقع عَمَّا يحتاج إليه.

ثانيهما: أنّ صوم الفرض أقوى وأرجح من صوم النفل، وعند التعارض يعمل بالترجيح فيقع عن الفرض، كذا في "المحيط البرهاني"^(٣)، و"فتاوى قاضي خان"^(٤)، و"السراج الوهاج"^(٥).

قال «صاحب السراج»: إنّ على هذا الخلاف إذا نوى التطوع مع واجب آخر سوى قضاء رمضان. وإنّ قول «أبي يوسف» رحمه الله تعالى^(٦) في هذه المسائل هو قول «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى^(٧)، (انتهى).

وأما القسم^(٨) الثاني: أعني ما إذا نوى واجبين مختلفي الجنس، فإمّا أن يكون أحد الفرضين أرجح من الآخر، أو يكونا متساويين في القوة والوكادة^(٩)، فإن كان أحدهما أرجح (من الآخر)^(١٠) كما إذا نوى في يوم واحد قضاء رمضان، وكفارة الظهر، يقع عن القضاء في قول «أبي يوسف» رحمه الله تعالى^(١١) استحساناً.

-
- | | |
|--|--|
| (١) في (ج) (بعد الفجر) بدل (قبل الفجر). | (٨) في (ج) (قول الثاني) بدل (القسم الثاني). |
| (٢) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج، د). | (٩) في (ج) (الوكادة) بدل (الوكادة) والصواب ما أثبت، والتصويب من مصادر التخريج، وهي بمعنى الشديد والوثيق. |
| (٣) "المحيط البرهاني": فصل في النية (٥٥٢/٢). | (١٠) ما بين معكوفتين زياده من (ج، د). |
| (٤) "فتاوى قاضي خان": فصل في النية (٩٧/١). | (١١) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج، د). |
| (٥) انظر: "الفتاوى الهندية": كتاب الصوم (٢١٧/١). | |
| (٦) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج، د). | |
| (٧) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج، د). | |

وعند «محمّد» رحمه الله تعالى (١) يكون تطوّعاً للتنافي بين النيتين وهو قياس قول «أبي يوسف» رحمه الله تعالى (٢) لأنّ الصومين تساويا في الوجوب فثبت تعارض النيتين الموجب لتساقطهما (٣) وبقي أصل النية فيقع عن التطوّع.

وجه الاستحسان: أنّهما وإن تساويا في أصل الوجوب إلا أنّ صوم القضاء أقوى لأنّه (٤) عوض عمّا وجب بإيجاب الله تعالى، وصوم الكفارة وجب بسبب (٥) وجد من العبد وما وجب بإيجاب الله تعالى أقوى فلا يعارضه الأدنى، كذا في "المحيط البرهاني" (٦)، وقول «أبي يوسف» هو قول «أبي حنيفة» رحمهما الله تعالى (٧) أيضاً: حتى أنّه يقع عن القضاء «عنده» استحساناً، لا قياساً صرح بذلك في "فتح القدير" في باب ما يوجب القضاء والكفارة (٨).

وإذا نوى عن قضاء رمضان وكفارة رمضان يقع أيضاً عن القضاء عند «الشيخين» لكونه أقوى من الكفارة، كذا في "فتح القدير" (٩) أيضاً: وإن نوى عن قضاء رمضان وكفارة اليمين لا يقع عن أحدهما بالإجماع، أمّا عند «محمّد» رحمه الله تعالى (١٠) فللتنافي بين النيتين، وأمّا عند «أبي يوسف» رحمه الله تعالى (١١) فللتعارض، لكنّه يكون تطوّعاً لوجود أصل النية، كذا في "المحيط البرهاني" (١٢)، و"الفتاوى الغياثية" (١٣). لكن لو أفسد هذا التطوّع لا يلزمه القضاء، لأنّه شرع فيه

(١) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج، د).

(٢) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج، د).

(٣) في (ج) (لتنافيهما) بدل (لتساقطهما).

(٤) (لأنّه) ساقط من (ج).

(٥) في (ج) (لنيته) بدل (بسبب).

(٦) "المحيط البرهاني" فصل في النية (٥٥٢/٢).

(٧) (رحمهما الله تعالى) زيادة من (ج).

(٨) "فتح القدير": باب ما يوجب القضاء والكفارة

(١٢/٣٤١).

(٩) المصدر السابق بنفسه.

(١٠) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج).

(١١) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج).

(١٢) المصدر السابق بنفسه.

(١٣) "الفتاوى الغياثية" (٥٣)، كذا في "الهندية":

كتاب الصوم (٢١٧/١).

على قصد إسقاط الواجب، كذا في "التجنيس" (١)، و"إمداد الفتاح" (٢)، وذكر في "الذخيرة" (٣): أنه لو أفسد هذا التطوع يلزمه القضاء، ثم قال صاحب "الذخيرة" (٤): أيضاً: ويجوز أن يكون تأويل هاتين الروايتين أنه كان لا يعلم أنه لم يصبر صائماً عما نوى فأفطر يلزمه القضاء، وإن كان يعلم فأفطر لا قضاء عليه، كما في مسألة المظنون، (انتهى).

ولا يخفى: أن ما في "المحيط"، و"الغياثية" مبني على رواية القياس عن «الشيخين»، وأما جواب الاستحسان: فقد قال في "الذخيرة" من كتاب الصوم (٥)، و"الخلاصة" في فصل الثامن من كتاب الصلاة (٦): أن من نوى قضاء رمضان مع كفارة اليمين أو مع كفارة الظهار يقع عن القضاء استحساناً، (انتهى فليتدبر) (٧)، (ولو نوى قضاء رمضان والنذر يقع عن القضاء عند «الشيخين» استحساناً) (٨)، لأن صوم القضاء أقوى لوجوبه بإيجاب الله تعالى، كذا في "السراج الوهاج" (٩). ومما ينبغي أن يعلم: أن ما ذكرنا من أن (١٠) الترجيح بالأقوى عند اجتماع النيتين مذهب «الشيخين»، وأن «محمداً» لا يعتبر ذلك إنما هو إذا لم يكن الأقوى مما يكفيه أصل النية، أما إذا كان منه كما إذا نوى النذر المعين والتطوع، أو (١١) النذر المعين (والكفارة فإنه يقع عن النذر المعين بالإجماع) (١٢)، (أما عند «الشيخين» فظاهر، لأن النذر المعين) (١٣) أرجح لكونه في محله، وأما عند

(١) "التجنيس": (٢/٣٧٢).

(٢) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (٦٦٢).

(٣) "الذخيرة": (الخطية) كتاب الصوم، كذا في "الهندية": (١/٢١٧).

(٤) المصدر السابق بنفسه.

(٥) المصدر السابق بنفسه.

(٦) "خلاصة الفتاوى": (١/٨١)، كذا في "الأشباه

والنظائر": (الورقة ٤١).

(٧) ما بين معكوفتين ساقط من (ج، د).

(٨) ما بين معكوفتين ساقط من (ج، د).

(٩) انظر: "الفتاوى الهندية": كتاب الصوم (١/٢١٧).

(١٠) (أن) ساقط من (ج، د).

(١١) في (ج، د) (و) بدل (أو).

(١٢) ما بين معكوفتين ساقط من (ج، د).

(١٣) ما بين معكوفتين ساقط من (ج، د).

«محمّد» رحمه الله تعالى (١) فلا لَّ النَّيَّينِ لما تساقطتا (٢) بقي أصل النية وذلك كاف للنذر (٣) فيقع عنه، كذا في "السراج الوهاج" (٤).

فحاصل الكلام: أنَّ الضابط الذي يبتنى عليه جميع المسائل المتقدمة أنَّه إذا نوى شيئين مختلفين، وكان أحدهما أقوى من الآخر فعند «أبي يوسف» رحمه الله تعالى (٥) يقع عن الأقوى مطلقاً سواء كان الأقوى ممّا يكفيه أصل النية أو لا، وعند «محمّد» رحمه الله تعالى (٦) إن كان الأقوى ممّا يكفيه أصل النية يقع عنه لأنَّ النيتين تساقطتا (٧) فبقي أصل النية وإلا لم يقع عنه بل يكون تطوُّعاً، هكذا أفاد في "السراج الوهاج" من كتاب الصوم، و"البحر الرائق" من باب الظهار (٨).

ثم اعلم: أنَّ هذا الذي ذكرنا كلّهُ إذا كان أحد الفرضين أقوى من الآخر، أمّا إذا استويا في القوة، فقد قال الإمام رضي الدين «السرخسي» في "محيطه" (٩): أصله أنَّه (١٠) متى نوى شيئين مختلفين متساويين (١١) في (الوكادة) (١٢) والفرضية ولا رجحان لأحدهما على الآخر بطلا؛ لأنَّه تعذّر إثباتهما جميعاً، وليس أحدهما بأولى من الآخر فبطلاً، حتى لو نوى الصوم عن كفارة الظهار والقتل، أو عن كفارة رمضان وكفارة القتل، أو عن كفارة الظهار وكفارة اليمين، لا يقع عن أحدهما بالاتّفاق بل يقع نفلاً، لأنَّه لا رجحان لأحدهما على الآخر، فلغت نية الجهة (١٣) وبقي مطلق النية. وعن «أبي يوسف» رحمه الله تعالى (١٤)

(٩) "محيط السرخسي": (الخطية) باب الدخول في الصوم.

(١٠) في (ج، د) (أن) بدل (أنه).

(١١) (متساويين) ساقط من (ج، د).

(١٢) في (ج، د) (الوكادة) بدل (الوكادة).

(١٣) في (ج، د) (نيته البتة) بدل (نية الجهة).

(١٤) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج، د).

(١) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج، د).

(٢) في (ج، د) (تساقط) بدل (تساقطتا).

(٣) في (ج، د) (كان النذر) بدل (كاف للنذر).

(٤) انظر: "الفتاوى الهندية": كتاب الصوم (٢١٧/١).

(٥) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج، د).

(٦) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج، د).

(٧) في (ج، د) (تساقط) بدل (تساقطتا).

(٨) "البحر الرائق": باب الظهار (١٨٧/٤).

في "المنتقى" (١) أنه يجعله عن أيهما شاء ، (انتهى) ما في "محيط السرخسي".
 فعرف بهذا أنّ ما ذكر في "الأشباه والنظائر" (٢) أنه إذا نوى فرضين فإن
 كان أحدهما أقوى من الآخر (٣) انصرف إليه كقضاء رمضان والكفارة. وإن
 استويا في القوة ككفارة الظهر، وكفارة اليمين، فله الخيار يجعله عن أيهما شاء
 مبني (٤) على رواية "المنتقى" (د) ومخالف لما في عامة الروايات، كما لا يخفى.
 ومن نوى صوم يوم قضاء عن صومين من رمضانين لا يجزئه عن
 أحدهما لاختلاف الجنس، فكان كما لو (٦) نوى عصراً من يومين، كذا في
 "محيط السرخسي" (٧)، وهكذا (٨) في "التبيين" في مسائل شتى من آخر "الكنز" (٩)
 زاد عليه في "المحيط" (١٠) أنّ هذا هو الصحيح، (انتهى).

ولا بدّ ههنا: من بيان ما اتّحد جنسه وما اختلف، فالأصل في ذلك: أنّ ما
 اختلف سببه فهو المختلف، وما اتّحد سببه فهو المتّحد، وأنّ الصلاة كلّها من
 قبيل المختلف حتى الظهرين من يومين، لأنّ سبب وجوبها الوقت، ووقت الظهر

-
- (١) لعل المراد بها، "المنتقى" لصاحب الكافي،
 أبي الفضل محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله
 الشهير بالحاكم الشهيد المروزي البلخي، قتل
 ساجداً في ربيع الآخر (٥٣٣ هـ) قالوا: كتابة "الكافي"
 و"المنتقى" أصلاً من أصول المذهب بعد كتب
 محمد رحمه الله وهما يدلّان على كمال فضله
 وتبحّره في الفقه قال الحموي: في "شرح الأشباه"
 هذا الكتاب من أجلّ كتب المذهب، فيه مسائل
 ظاهر الرواية، ومسائل النواذر، ولهذا يذكره رضي
 الدين السرخسي في "المحيط" بعد نقل النواذر،
 وقال الإمام عليّ جلّلي: ولا يوجد "المنتقى" في
 هذه الأعصار، ولم أعر على طبعه، ينظر ترجمته:
 "الجواهر النضية": (٥٩٠/٤)، "تهذيب الأسماء":
 (١٧٦)، "الفوائد البهية": (١٨٥، ١٨٦)،
 "هدية العارفين": (٣٧/٢)، "كشف الظنون":
 (١٣٧٨/٢) (١٨٥)، "طبقات الفقهاء" لطاش
 كبرى زاده: (٥٧)، "الأشباه والنظائر": (٤٣٤).
 (٢) "الأشباه والنظائر": (٤١).
 (٣) في (ج، د) بتقديم قوله (من الآخر) قبل قوله
 (أقوى).
 (٤) في (ج، د) (مبين) بدل (مبني).
 (٥) تقدم ذكره من قبل قليل.
 (٦) (لو) ساقط من (ج، د).
 (٧) "محيط السرخسي": (الخطية) باب الدخول
 في الصوم.
 (٨) في (ج) (كذا) وفي (د) (كما).
 (٩) "التبيين": (٤٥٣/٧).
 (١٠) المصدر السابق بنفسه.

(من يوم غير وقت الظهر) (١) من يوم آخر، وصوم أيام رمضان من قبيل المتحد إن كان من (٢) سنة واحدة، لأن سبب وجوبها شهود الشهر وذلك واحد، وإن كان من سنتين فهو من قبيل المختلف أيضاً، كذا (٣) في "التبيين" (٤)، و"فتح القدير" (٥)، و"البحر الرائق" من باب الظهر (٦).

وأما القسم الثالث: أعني ما إذا نوى نفلين فقد ذكر في "الأشباه والنظائر" (٧) قال: أما إذا نوى في يوم واحد صوم نفلين معاً كما إذا وافق يوم عرفة يوم الاثنين فنوى عنهما معاً، فلم أر صريحاً أنه هل يقع عنهما أو لا؟ (انتهى).

وذكر «قاضي خان» في «فتاواه» (٨) أن من وجبت عليه كفارة فطر، فصام إحدى و سنتين يوماً عن القضاء والكفارة، ولم يعين يوم القضاء جاز، (انتهى).

قال في "فتح القدير" (٩): وفي تصويره عندي ضرب إشكال، لأنه يفتقر إلى النية لكل يوم. فإذا كان الواقع نيته في كل يوم القضاء والكفارة فإنما يصح بالترجيح على ما عرف (١٠)، فيما (١١) إذا نوى القضاء وكفارة الظهر أنه (١٢) يقع عن القضاء على قول «أبي حنيفة» و«أبي يوسف» رحمهما الله تعالى (١٣) فإنهما يرجحان في مثله ورجحاه (١٤) في هذه القضاء بأنه حق الله تعالى بخلاف كفارة

- | | |
|---|---|
| (١) ما بين معكوفتين ساقط من (ج). | (٧) "الأشباه والنظائر": (الورقة ٤١). |
| (٢) في المطبوع (في) بدل (من). | (٨) "قاضي خان": كتاب الصوم (٩٧/١)، كذا في |
| (٣) في (ب، ج) (كما) بدل (كذا). | "الفتح": (٣١٦/٢). |
| (٤) "التبيين": باب الظهر: فصل في الكفارة | (٩) "فتح القدير": المصدر السابق. |
| (٢٢١/٣) مسائل شتى (٤٥٢/٧). | (١٠) (عرف) ساقط من (ج، د). |
| (٥) "فتح القدير": باب الظهر: فصل في الكفارة | (١١) (فيما) ساقط من (ج، د). |
| (٢٤٥/٤) وما بعدها. | (١٢) (أنه) ساقط من (ج، د). |
| (٦) "البحر الرائق": باب الظهر: فصل في الكفارة | (١٣) (رحمهما الله تعالى) زيادة من (ج). |
| (١٨٦/٤). | (١٤) في (ج، د) (رجحاه) بدل (رجحاه). |

الظهار فإنّها (١) يتوصّل بها (٢) إلى حقّ نفسه فيترجّح القضاء على كفارة الفطر ههنا بقوة ثبوته ولزومه بخلاف كفارة الفطر، وإذا كان كذلك فيقع اليوم الأول عن القضاء وما بعده عن الكفارة، لأنّه لم يبق عليه قضاء فيلغو جمع (٣) القضاء مع الكفارة ولو كان الواقع نية ذلك في (٤) اليوم الأول فقط فهكذا (٥) أيضاً، أو (٦) في الأخير فقط تعيّن الأخير للقضاء للغو جمع (٧) الكفارة إذ لم يبق عليه كفارة. ولو وقع ذلك في أثناء المدة تعيّن اليوم الذي نوى كذلك للقضاء وبطل ما قبله وإن كان (٨) تسعة و خمسين يوماً لانقطاع التتابع في الكفارة فيجب الاستيناف، (انتهى كلام الفتح).

ن : أقول: يفهم منه فوائد

الأولى: أنّ من نوى الصوم عن القضاء والكفارة ولم يكن عليه قضاء في الواقع فإنّه يقع عن الكفارة كأنّه نوى التطوع والكفارة.

الثانية: أنّ الفتوى في هذه المسائل على قول «أبي يوسف» رحمه الله تعالى (٩) حيث ذكره مع «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى (١٠) وقد قدّمنا ذلك عن "إمداد الفتاح" أيضاً.

الثالثة: أنّه إذا نوى الصوم عن القضاء في أثناء مدة الكفارة فإنّه يقطع التتابع حتى يجب عليه الاستيناف، هذا

- | | |
|---|---|
| (١) في (ب) (فإنه) بدل (فإنها). | (٦) في (ج، د) (و) بدل (أو). |
| (٢) (بها) ساقط من (ج). | (٧) في (ج) (جميع) بدل (جمع). |
| (٣) في (ب، ج، د) (فبلغوا جميع) بدل (فيلغو جمع). | (٨) في (ج) (كانت) بدل (كان). |
| (٤) (في) ساقط من (ج). | (٩) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج، د). |
| (٥) في (ج، د) (وهكذا) بدل (فهكذا). | (١٠) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج، د). |

ومن ردّد (١) في أصل النية بأن قال: إن دعيت غداً إلى دعوة فليست بصائم وإلا فأنا (٢) صائم، أو قال يوم الشك: إن كان غداً من رمضان فأنا صائم عنه وإلا لست بصائم لم تصح نيته أصلاً.

ومن ردّد في وصف النية، بأن قال: إن كان غداً من رمضان فأنا صائم عنه، وإلا فعن واجب آخر، أو إلا فعن نفل، فحينئذ تصح نيته، فإن ظهر أنّ اليوم كان من رمضان جاز عنه لعدم التردّد في أصل النية، وإلا فيكون نفلاً غير مضمون بالتقصاء ولا يجوز عن الواجب، كذا في "الهداية" (٣)، و"الأشباه والنظائر" (٤).
سيأتي مكرراً في فصل الشك إن شاء الله تعالى.

(١) في (ج. د.) (ردّ) بدل (ردّد).
(٢) في (ج.) (فإذا) بدل (فأنا).
(٣) "الهداية": فصل في رؤية الهلال: (١/١٩٩) وما بعدها.
(٤) "الأشباه والنظائر": (الورقة ٤١).



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل في رؤية الهلال، ويصام رمضان برؤية هلاله أو بعدة شعبان ثلاثين

(فصل في رؤية الهلال)

[قوله]: (ويصام رمضان برؤية هلاله، أو بعدة شعبان ثلاثين) أي فيما إذا غمّ

الهلال لقوله ﷺ (١): «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غمّ عليكم الهلال فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً» (٢)، كذا في "الهداية" (٣).

قال في "شرح الكنز" لابن «كمال باشا» (٤): وهذا (هـ) الحكم في كل شهر

سوى رمضان حتى أنه إماماً (٦) يثبت برؤية الهلال أو بالإكمال، (انتهى).

اكتفى «المصنف» بهذين في ثبوت الهلال إشارةً إلى أنه لا اعتماد على

ما يقوله المنجّم بناءً على حسابهم، ولا يجب بقولهم الصوم، لأنه خارج عن

قول الشارع، قال: «صوموا لرؤيته» الحديث (٧)، كذا في "إمداد الفتاح" (٨).

فإذا لم يثبت الصوم بقولهم: لا يثبت الفطر به بالأولى، كما لا يخفى.

وسياتيك مزيد تحقيق من ذلك في الفروع المتعلقة بآخر هذا الفصل، إن شاء

الله تعالى.

(١) في (ج، د) صلى الله تعالى عليه وآله وأصحابه وسلم.

(٢) أخرجه البخاري: "في الصوم، باب "قول النبي ﷺ إذا رأيتم الهلال فصوموا" (الحديث

١٩٠٩)، و"مسلم": (الحديث ١٦٩١) في الصيام باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال (الحديث

١٠٨١)، وأخرج بنحوه "النسائي": في الصيام، باب إكمال شعبان ثلاثين إذا كان غيم (الحديث

٢١٦، ٢١٧)، و"ابن ماجه": في الصيام، باب ماجاء في صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته (الحديث

١٦٥٥)، و"أحمد": (٤١٥/٢)، و"الدارمي": (٣/١) كتاب الصوم، و"ابن الجارود": (١٣٧)،

باب الصيام، و"الدارقطني": (١٢٦/٢) كتاب الصيام، و"البيهقي": (٢٠٦، ٢٠٥/٤) كتاب

الصيام، والطبراني: في "الصغير": (٦٠/١)، والطحاوي: في "مشكل الآثار": (٢٠٩/١)،

و"الشافعي": (٢٧٥/١)، و"الطيالسي": (٢٣٦١)، و"ابن أبي شيبة": (٢٣/٣)، و"المسند الجامع":

(١٨٤/١٧)، و"ابن حبان": (٣٤٤٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه، واللفظ للبخاري: وفي لفظ فععدوا

ثلاثين، وفي لفظ فصوموا ثلاثين يوماً، كذا في "نصب الراية": (٤٥٧/٢).

(٣) "الهداية": فصل في رؤية الهلال: (١١٩/١).

(٤) تقدمت ترجمته: (ص ٦٢).

(٥) (هذا) ساقط من (ج، د).

(٦) (إمام) ساقط من (ج).

(٧) تقدم تخريجه من قبل قليل.

(٨) "إمداد الفتاح": فصل في رؤية الهلال (٦٦٢).

وإلى أنه لا عبرة برؤية الهلال نهائياً على المختار (١) سواء رُئي قبل الزوال أو بعده، كذا في "الخلاصة" (٢) بل المعتبر: الرؤية بعد أن (٣) تغيب الشمس، كذا في "الغياثية" (٤)، فلو رأوا الهلال نهائياً قبل الزوال أو بعده لا يصام به (٥) ولا يفطر وهو من الليلة المستقبلية، كذا في "الخرزانه" (٦) نقلاً عن "الحنانية" (٧)، وسيأتي تحقيق ذلك مكرراً إن شاء الله تعالى.

وإلى أنه لا عبرة بكبر جرم الهلال، ولا بعلو درجته، كما يدل عليه الحديث الذي ذكره «صاحب المشكاة» (٨) (وهو هذا) (٩) عن «أبي البخري» (١٠) رضي الله تعالى عنه، قال: خرجنا للعمرة فلما نزلنا ببطن نخلة (١١) تراءى لنا الهلال، فقال بعض القوم: هو ابن ثلاث، وقال بعض القوم: هو ابن ليلتين، فلقينا «ابن عباس» (١٢) فقلنا: إنا رأينا الهلال فقال بعض القوم هو ابن ثلاث، وقال بعض القوم، هو ابن ليلتين، فقال: أي ليلة رأيتموه، فقلنا: ليلة كذا وكذا

- (١) (على المختار) ساقط من (ج، د).
 (٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصوم (٢٥٠/١)، كذا في "الهنديّة": فصل في رؤية الهلال (٢١٧/١).
 (٣) (أن) ساقط من (ج، د).
 (٤) "الغياثية": كتاب الصوم (الورقة ٥٠).
 (٥) (به) ساقط من (ج).
 (٦) "خزانة الروايات": (الخطية) فصل في رؤية الهلال.
 (٧) "فتاوى قاضي خان": فصل في رؤية الهلال (٩٥/١).
 (٨) تقدمت ترجمته: (ص ٥٣).
 (٩) ما بين معكوفتين ساقط من (د).
 (١٠) اسمه سعيد بن فيروز الكوفي الطائي تابعي وفي بعض المصادر (أسعد) بدل (سعيد) وثقه يحيى بن معين، وفي "طبقات ابن سعد" اسمه فيما ذكر علي بن عبد الله بن جعفر سعيد بن أبي عمران وقال غيره: سعيد بن جبير وقتل في وقعة الحجاجم سنة اثنتين وثمانين، وقيل سنة ثلاث وثمانين يوم الدجيل، ينظر ترجمته: "الجرح والتعديل": (٥٣/٤)، "تهذيب الكمال": (٢٧٨/٧)، "العبر": (٧٠/١)، "طبقات ابن سعد": (٢٩٢/٦)، "تاريخ الكبير" للبخاري: (٥٠٦/٣)، "خلاصة الخزرجي": (الورقة ١٤٢)، "شذرات الذهب": (٣٤٠/١)، "سير أعلام النبلاء": (٢٧٩/٤)، "الكاشف": (٢٩٤/١).
 (١١) قرية مشهورة شرقي مكة تسمى الآن بالمضيق قاله ابن حجر، انظر: "المراقبة على المشكاة" باب رؤية الهلال، الفصل الثالث (٤١٣/٤).
 (١٢) تقدمت ترجمته: (ص ٤٨).

فقال: (هو لليلة رأيتموه) (١) فإن رسول الله ﷺ قد أمده (٢) لرؤيته «فإن أغمي عليكم فأكملوا العدة» رواه "مسلم" (٣)، انتهى ما في "المشكاة" (٤).

ثم اعلم: أنه يجب على الناس أن يلتمسوا (٥) هلال رمضان في التاسع والعشرين من شعبان وقت الغروب، لأن الشهر قد يكون تسعة وعشرين يوماً، كذا في "التبيين" (٦)، وهو واجب على الكفاية، كذا في "فتح القدير" (٧).
فإن رأوه في تلك الليلة (٨) صاموا، وإن غم عليهم (٩) الهلال أكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً، لما روينا، ولأن الأصل بقاء الشهر فلا ينقل عنه إلا بدليل. وهو إما رؤية الهلال، أو الإكمال ولم يوجد واحد منهما، كذا في "الهداية" (١٠) و"شرحها" (١١).

وكذا ينبغي: أن يلتمس (١٢) هلال شعبان في التاسع والعشرين من رجب (١٣) في حق إتمام العدد، ويلتمس هلال شوال في التاسع والعشرين من رمضان، فمن رآه وحده، لا يفطر أخذاً بالاحتياط في أمر العبادة، فإن أفطر قضاؤه ولا كفارة عليه، كذا في "الاختيار شرح المختار" (١٤)، قال في "فتح القدير" (١٥)، و"البحر الرائق" (١٦): وقولهم في التاسع والعشرين فيه تساهل، فإن الترائي

-
- (١) ما بين معكوفتين جاء في المطبوعة بعد قوله: (٨) في (د) (ليلة) بدل (الليلة).
(٩) في (ج) (عليكم) بدل (عليهم).
(١٠) "الهداية": فصل في رؤية الهلال (١١٩/١).
(١١) انظر: "فتح القدير": (٣١٨/٢) وغيرها.
(١٢) في (ج) (يلتبس) والصواب ما أثبت.
(١٣) في (د) (الرجب) بدل (رجب).
(١٤) "الاختيار لتعليل المختار": كتاب الصوم (٢٣٩/١).
(١٥) "فتح القدير": فصل في رؤية الهلال (٣١٨/٢).
(١٦) "البحر الرائق": فصل في رؤية الهلال (٤٦٠/٢).
(١) ما بين معكوفتين جاء في المطبوعة بعد قوله: (٨) في (د) (ليلة) بدل (الليلة).
(٩) في (ج) (عليكم) بدل (عليهم).
(١٠) في رواية (مدّه للرؤية) أي جعل مدّة رمضان زمان رؤية الهلال.
(١١) أخرجه "مسلم": في الصيام، باب بيان أنه لا اعتبار بكبر الهلال وصغره: (الحديث ٢٥٢٩).
(١٢) "المشكاة": كتاب الصوم، باب رؤية الهلال (الحديث ١٩٨١).
(١٣) في (ج) (يلتبسوا) بدل (يلتمسوا).
(١٤) "التبيين": كتاب الصوم (١٥٦/٢).
(١٥) "فتح القدير": فصل في رؤية الهلال (٣١٨/٢).

إنّما ينبغي ليلة الثلاثين لا في اليوم الذي هي عشيتّه، نعم لو رُوي في التاسع والعشرين بعد الزوال، كان كرؤيته (١) ليلة الثلاثين اتفاقاً، وإنّما الخلاف في رؤيته (٢) قبل الزوال يوم الثلاثين، فعند «أبي حنيفة»، و«محمد» رحمهما الله تعالى (٣) هو للمستقبل، وعند «أبي يوسف» رحمه الله تعالى (٤) هو للماضية، والمختار «قولهما»: لكن لو أفطروا لا كفارة عليهم؛ لأنّهم أفطروا بتأويل، ذكره «قاضي خان» (٥)، انتهى كلام «الفتح»، و«البحر».

ويكره الإشارة عند رؤية الهلال تحرّراً عن الشبه بأهل الجاهلية، كذا في «الظهرية» (٦)، هذا إذا كانت الإشارة تعظيماً له، وأمّا الإشارة إليه ليريه صاحبه فلا بأس به، كذا في «خزانة المفتين» (٧).

ودر «شرح صراط مستقيم» (٨) ميگوید: که آنچه در مردم متعارف است، که عادت شریف رسول الله ﷺ بر آن بود که البته مقید میشدند بدیدن ماه نو معلوم نیست، مگر در ماه رمضان و عید ذی الحجة که التماس کردن و جستن آنها (٩) مسنون است، أما تهنيت و مصافحه بدیدن ماه نو، و دریا فتن یکدیگر را چنانچه متعارف است در مردم چیزی نیست، (انتهی).

وفي «متانة الروايات» (١٠) قيل (١١): ومن البدع المباحة تصافح قوم اجتمعوا فرأوا الهلال، ولا يخفى أنّه سبب الألفة بين قلوب المؤمنين، (انتهی).

- | | |
|--|---|
| (١) في (ج) (برؤية) بدل (كرؤيته). | و «إمداد الفتاح»: (٦٦٢)، و «السراجية»: (٣١) وغيرها. |
| (٢) في (ج) (رؤية) بدل (رؤيته). | (٧) «خزانة المفتين»: (الخطية): كتاب الصوم (١٨٤/٢). |
| (٣) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج). | (٨) «شرح سفر السعادت»: (الورقة ٤٠٦). |
| (٤) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج). | (٩) في «شرح سفر السعادت» (مستحب) بعد قوله (أنها). |
| (٥) «قاضي خان»: كتاب الصوم (٩٥/١). | (١٠) «متانة الروايات»: (الورقة ١٨١). |
| (٦) «الظهرية»: (الخطية) كتاب الصوم، وهكذا. | (١١) في «المتانة»: (قلت) بدل (قيل). |
| ف «قاضي خان»: (٩٥/١)، «الحج»: (٤٦٠/٢). | |

وأما الأحاديث الواردة في فضل رمضان : فهي كثيرة شهيرة ، نذكر بعضاً (١) منها عن "مشكاة المصابيح" (٢).

عن «أبي هريرة» (٣) رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دخل (شهر) (٤) رمضان فتحت أبواب السماء وفتحت أبواب الجنة والرحمة وغلقت أبواب جهنم وسُلِّسَت الشياطين» متفق عليه (٥).

و«عن سهل بن سعد» (٦) رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «في الجنة ثمانية أبواب، منها باب يسمى (٧) باب الريان (٨) لا يدخله إلا الصائمون» متفق عليه (٩).

- (١) في (ب، ج، د) (تذكر بعضها) بدل (نذكر بعضها).
- (٢) انظر: "مشكاة المصابيح": (الحديث ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٦٥، ١٩٦٧).
- (٣) هو أبو هريرة الدوسي رضي الله عنه صاحب رسول الله ﷺ وأكثرهم حديثاً عنه، روى خمسة آلاف حديث وثلاث مائة وسبعون حديثاً، وقد اختلف في اسمه اختلافاً كثيراً. وقال يحيى بن معين، والهيثم بن عدي: كان اسمه في الجاهلية عبد شمس، وفي الإسلام عبد الله، واختلف في سنة وفاته، والمعتمد في وفاته قول هشام بن عروة فقال: مات سنة سبع وخمسين، انظر: "الكاشف": (٣/ ٣٨٥)، "تهذيب التهذيب": (٢٩٤/١٠)، "تجريد أسماء الصحابة": (٢٠٩/٢)، "الأنساب": (٥٠٦/٢)، "الإصابة": (٣٤٨/٧)، "أسد الغابة": (٣١٣/٦)، "الاستيعاب": (الترجمة: ٣٢٥٢)، "ثققات لابن حبان": (١٦٨/١).
- (٤) ما بين معكوفتين زيادة من مخطوطة الحاكم.
- (٥) متفق عليه من رواية أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه البخاري: في "الصحيح": كتاب الصوم، باب هل يقال رمضان أو شهر رمضان، واللفظ له، وأخرجه مسلم: في "الصحيح": كتاب الصيام باب فضل شهر رمضان، ورواية فتحت أبواب الجنة عند هما أيضاً أخرجه البخاري: في المصدر نفسه، وفي المصدر نفسه، ورواية فتحت أبواب الرحمة، هذا لفظ مسلم، أخرجه في
- المصدر السابق.
- (٦) هو سهل بن سعد بن مالك الأنصاري الساعدي من مشاهير الصحابة، وكان اسمه حزناً فسمّاه رسول الله ﷺ سهلاً، روى عنه مائة حديث وثمانية وثمانون حديثاً، وتوفي رضي الله عنه سنة ثمان وثمانين وهو ابن ست وتسعين سنة، وقيل: توفي سنة إحدى وتسعين. وقد بلغ مائة سنة، ويقال: إنه آخر من بقي من أصحاب النبي ﷺ بالمدينة المنورة زاد الله شرفها، انظر: "أسد الغابة": (٥٧٦/٢)، "تجريد أسماء الصحابة": (٢٤٤/١)، "الإصابة": (١٦٧/٣)، "الاستيعاب": (١٠٩٤)، "أسماء الصحابة": (الورقة ٥٠).
- (٧) في (ب) (سمي) بدل (يسمى).
- (٨) الريان: من الرّي اسم علم على باب من أبواب الجنة.
- (٩) متفق عليه من رواية سهل بن سعد رضي الله عنه أخرجه البخاري: في "الصحيح": كتاب بدأ الخلق، باب صفة أبواب الجنة، واللفظ له، وفي كتاب الصوم باب الريان للصائمين بلفظ أ في الجنة باب، وأخرج "مسلم" هذا اللفظ أيضاً في "الصحيح": في كتاب الصيام: باب فضل الصيام، وبنحوه أخرجه "ابن أبي شيبة": (٦٠٥/٣)، و"ابن خزيمة": (الحديث ١٩٠٢)، و"البغوي": (٢٢٠/٦)، و"الترمذي": في الصوم باب ماجاء في فضل الصوم، و"ابن ماجه": (الحديث ١٦٤٠) و"مشكاة المصابيح": (الحديث ١٩٥٧).

وعن «سلمان الفارسي» (١) رضي الله عنه قال: خطبنا رسول الله ﷺ في آخر يوم من شعبان، فقال: «أيها الناس (٢) قد أظلكم شهر عظيم شهر مبارك، شهر فيه ليلة خير من ألف شهر، جعل الله صيامه فريضةً وقيام ليلة (٣) تطوعاً، من تقرب فيه بخصلة من الخير كان كمن أدى فريضةً فيما سواه، ومن أدى فريضةً فيه، كان كمن أدى فريضةً سبعين فريضةً فيما سواه وهو شهر الصبر، والصبر ثوابه الجنة، وشهر المواساة، وشهر يزداد فيه رزق المؤمن، من فطر فيه صائماً، كان له مغفرة لذنوبه، وعتق رقبة من النار، وكان له مثل أجره من غير أن ينتقص من أجره شيء».

قلنا: يارسول الله ليس كلنا نجد مانفطر به الصائم، فقال رسول الله ﷺ: «يعطي الله هذا الثواب من فطر صائماً على مذقة (٤) لبن، أو تمرّة، أو شربة من ماء، ومن أشبع صائماً سقاه الله من حوضي شربة لا يظلم حتى يدخل الجنة، وهو شهر أوله رحمة، وأوسطه مغفرة، وآخره عتق من النار، ومن خفف عن مملوكه فيه غفر الله له، وأعتقه من النار» (٥).

وعن «ابن عمر» رضي الله عنهما، أنّ النبي ﷺ قال: «إنّ الجنة تزخرف لرمضان من رأس الحول إلى حول قابل، قال: فإذا كان أول يوم من رمضان هبّ ريح تحت العرش من ورق الجنة على الحور العين، فيقلن: ياربّ اجعل لنا

(١) هو سلمان أبو عبد الله الفارسي رضي الله عنه صاحب رسول الله ﷺ ويقال له: سلمان ابن الإسلام، وسلمان الخير روى ستون حديثاً، واختلف في سنة وفاته، قيل: مات سنة خمس وثلاثين آخر خلافة عثمان، أو ست وثلاثين، أو سبع وثلاثين، أو ثلاث أو اثنتين وثلاثين، انظر: "الإصابة": (١١٨/٣)، "أسد الغابة": (٥١٠/٢)، "الاستيعاب": (الترجمة ١٠١٩)، "تجريد أسماء الصحابة": (٢٠٣/١)، "الجرح والتعديل": (٢٢١/٢).
 (٢) في "المشكاة" (بأَيُّها الناس) بدل (أيُّها الناس).
 (٣) في (ب) (ليلة) بدل (ليلة).
 (٤) أي شربة من اللبن الممزوج بالماء.
 (٥) أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان": باب الصيام، فضائل شهر رمضان (٣٠٥/٣)، وعلي المتقي: في "كنز العمال": (٤٧٧/٨) (الحديث ٢٣٧١٤)، وابن أبي حاتم: في "علل الحديث": (٢٤٩/١)، والمنذري: في "الترغيب والترهيب": (٢٢١/٢).
 (٢٧٣/٤).

من عبادك أزواجاً تقرّ بهم أعيننا وتقرّ أعينهم بنا» روى «البيهقي» (١) الحديثين في "شعب الإيمان" (٢)، (انتهى) ما عن (٣) "المشكاة".

وفي "المواهب اللدنية" في فصل صيامه ﷺ (٤) عن «وائلة بن الأسقع» (٥) عن النبي ﷺ أنه قال: «أنزلت (٦) صحف إبراهيم عليه السلام في أول ليلة من (شهر) (٧) رمضان، وأنزلت (٨) التوراة لستّ مضين من رمضان، وأنزل الإنجيل لثلاث عشرة خلت من رمضان (والزبور لثمان عشرة منه) (٩) وأنزل الفرقان لأربع وعشرين خلت من رمضان»، (انتهى) (١٠).

ثم اعلم: أنه قال «السيوطي» (١١) في كتابه المسمّى "باللآلي" (١٢): أنّ حديث «لاتقولوا رمضان فإنّ رمضان (١٢) اسم من أسماء الله تعالى، ولكن قولوا شهر رمضان» قيل: موضوع.

- (١) تقدمت ترجمته: (ص ٥٦).
 (٢) "شعب الإيمان": باب الصيام، فضائل شهر رمضان (٣/٣٠٥).
 (٣) في (ب) (في) بدل (عن).
 (٤) في (ب، ج، د) (صلى الله تعالى عليه وآله وأصحابه وسلم).
 (٥) هو وائلة بن الأسقع بن عبد العزى بن عبد ياليل بن ناشب الكناني الليثي، وصّح ابن أبي خيثمة أنه وائلة بن عبد الله بن الأسقع كان ينسب إلى جدّه ويقال: الأسقع لقب واسمه عبد الله، أسلم قبل تبوك وشهداها، روى ستة وخمسون حديثاً، وتوفي سنة ثلاث وثمانين أو خمس وثمانين. انظر: "الإصابة": (٤٢٢/٦)، "أسد الغابة": (٤٠٠/٥)، "أسماء الصحابة الرواة": (٧٨)، "تهذيب التهذيب": (١١٢/٩)، "تقريب التهذيب": (الترجمة ٧٦٦)، "الاستيعاب": (١٥٦٣/٤)، "التاريخ الكبير": (٤٠٧/٧).
 (٦) في (ب، ج، د) (نزلت) بدل (أنزلت).
 (٧) ما بين معكوفتين زيادة من "المواهب".
 (٨) في (أ) (نزلت) بدل (أنزلت).
 (٩) ما بين معكوفتين زيادة من "المواهب اللدنية".
 (١٠) "المواهب اللدنية": (٢٧٩/٣) فصل في صيامه ﷺ، أخرج بنحوه الإمام أحمد في مسنده: (١٠٧/٤)، والهيتمي في "مجمع الزوائد": (١٩٧/١)، والسيوطي في "الدر المنثور": (١٨٩/١)، والمتقي في "كنز العمال": (الحديث ٩٢٩٦٢).
 (١١) تقدمت ترجمته: (ص ٤٨).
 (١٢) اسمه الكامل، "الآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعية": كتاب الصيام (٩٧/٢)، قال: أخرجه البيهقي: في "سننه" واقتصر على تضعيفه وروى ذلك عن مجاهد، والحسن البصري، والطريق إليهما ضعيف انتهى، كذا في "تنزيه الشريعة": (١٥٣/٢) وهكذا في "تذكرة الموضوعات": (الخطبة) كتاب الصوم، للبوكاني السندي رحمه الله. (١٢) أخرجه ابن عدي: في "الكامل": (٣١٣/٨) وقال ابن عدي: لا أعلم روي عن أبي معشر بهذا الإسناد، وأخرجه الجوزقاني: في "الأباطيل": (٨٨/٢) وقال: هذا حديث باطل مداره على أبي معشر واسمه نجيع السندي عن سعيد، وأيضاً: =

وقال في "وجيزه" (١): قلت: وهو ضعيف، لاموضوع. وله شاهد من قول «مجاهد» (٢)، كذا في "متانة الروايات" (٣)، وفي "السراجية" (٤): كره «مجاهد» أن يقول جاء رمضان، وذهب رمضان، وبه أخذ الفقيه «أبو الليث» (٥).
وقال الشيخ الإمام «السرخسي» (٦): الذي عليه عامة مشائخنا أنه لا يكره، (انتهى).

ويؤيد عدم الكراهة ما نقلنا من الأحاديث حيث ورد فيها لفظة رمضان من غير تصديره بشهر، ونقل في "المتانة" أحاديث أخر نحو ذلك.
وذكر في "غاية البيان" (٧): أن رمضان لا يخلو إما أن يكون اسماً خاصاً للشهر، أو مشتركاً يجوز إطلاقه على الشهر، وعلى الله تعالى، فإن كان الأول:

= ذكره الذهبي: في "الميزان"، والزبيدي: في "الإتحاف" (١١٠/٤)، والسيوطي: في "الدر" (١٨٣/١)، وابن الجوزي: في "الموضوعات" (٥٤٥/٢) من طريق ابن عدي، والحافظ: في "الفتح" (١١٣/٤)، والنووي: في "الأذكار" (الورقة ٣٤٣)، وللحديث شواهد منها: ما أخرجه البيهقي: في "السنن" (٩٢٠/١/٤)، والزبيدي: في "الإتحاف" (١١٠/٤)، والشوكاني: في "الفوائد" (٨٧) عن مجاهد، والحسن، والطريق إليهما ضعيف.
(١) لم أعثر عليه.

(٢) هو الإمام الثقة المحدث، الفقيه، المفسر، المقرئ، التابعي الكبير، أبو الحجاج مجاهد بن جبر، وفي بعض المصادر جبر المكي المخزومي، ولد في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة إحدى وعشرين من الهجرة، واختلف المؤرخون في وفاته فقال يحيى القطان: مات سنة أربع ومائة، وقال ابن الهيثم بن عدي:

مات سنة مائة، وقال يحيى بن بكير: مات سنة إحدى ومائة، وقال أبو نعيم: مات سنة اثنين ومائة، وقال سعيد بن عفير وأحمد: مات سنة ثلاث، ينظر ترجمته: "تهذيب التهذيب" (٤٨/٨) (الترجمة ٦٧٤٥)، "تقريب التهذيب" (الترجمة ٦٧٤٥)، "ميزان الاعتدال" (٢٥/٦)، "طبقات الفقهاء" للشيرازي: (الورقة ٦٩)، "غاية النهاية" (٤١/٢) (الترجمة ٢٦٥٩)، "طبقات ابن سعد" (٤٦٦/٥)، "الجرح والتعديل" (٣٦٧/٨)، "تاريخ البخاري الكبير" (٤١١/٧) (الترجمة ١٨٠٥)، "تاريخه الصغير" (٢٧٨/١)، "ثقافت ابن حبان" (٤١٩/٥).

(٣) "متانة الروايات" (٣٤٨).
(٤) "الفتاوى السراجية": كتاب الصوم (٣١).
(٥) تقدمت ترجمته: (ص ٤٨).
(٦) تقدمت ترجمته: (ص ٧٩).
(٧) "غاية البيان" (الخطية) كتاب الصوم.

فإن كان بالسما علة ورأى عدل واحد هلال رمضان وشهد عند القاضي تقبل شهادته ولو كان ذلك الواحد قنًا، أو امرأة، أو محدوداً في قذف تائباً

فلا شك في جواز قولهم: جاء رمضان، وذهب رمضان، وإن كان الثاني: فكذلك؛ لأنّ المشترك لا عموم له في موضع (١) الإثبات وقد أريد به الشهر في قولهم (٢) جاء رمضان لا مراد غيره نفيًا للعموم، وهذا كالحكم (٣)، والحميد، يجوز إطلاقهما على المخلوق (٤)؛ وإن كان يجوز إطلاقهما على الله تعالى، (انتهى) والله أعلم. ثم إذا لم يكمل شعبان ثلاثين (فإن كان بالسما علة) المراد بها ما يمنع رؤية الهلال كغيم، أو غبار، أو دخان، أو نحوه، كذا في «معدن الكنز».

(ورأى عدل واحد هلال رمضان وشهد عند القاضي تقبل شهادته ولو كان ذلك الواحد قنًا).

الأولى: أن يقول: رقيقاً ليشمل المكاتب، والمدبر، ومعتق (٥) البعض، كذا في "العيني شرح الكنز" (٦)، (أو امرأة) سواء كانت حرة، أو أمة، أو مكاتب، أو مدبرة، أو أمّ الولد، كذا في "العيني شرح الكنز" (٧).

[قوله]: (أو محدوداً في قذف تائباً) بشرط أن يكون مسلماً، عادلاً، عاقلاً، بالغاً، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٨)، وغيره (٩)، فلا تقبل شهادة المراهق، كذا في "التاتارخانية" (١٠)، ولا تقبل شهادة المراهقين على هلال رمضان وإن كثروا ما لم يبلغوا، كذا في "خزانة الأكمل" (١١) وإنما قبل شهادة الواحد في هلال رمضان

(١) في (ج، د) (موضوع) بدل (موضع).
 (٢) في (ب، ج، د) (قوله) بدل (قولهم).
 (٣) في (ج، د) (كالحكيم) بدل (كالحكم).
 (٤) في جميع النسخ ماعدا (أ) (المخلوقات) بدل (المخلوق).
 (٥) في (ج، د) (المعتق) بدل (معتق).
 (٦) "شرح الكنز" للعيني: (٨٣/١) كتاب الصوم.
 (٧) المصدر السابق.
 (٨) "الفتاوى القاضية خان": كتاب الصوم (٩٤/١).
 (٩) كذا في "التاتارخانية": (٣٥١/٢)، و"الخلاصة": كتاب الصوم، و"الهداية": (١٢١/١).
 (١٠) "التاتارخانية": (٣٥٠/٢) فصل في رؤية الهلال.
 (١١) كذا في "التاتارخانية": (٣٥٠/٢).

لأنّها ليست بشهادة حقيقة بل هو إخبار عن أمر ديني، أعني وجوب الصوم على الناس، وقول الواحد مقبول في الديانات مالم يكذبه الظاهر، كذا في "الكافي" (١). وإنّما اشترط عدالته لأنّ قول الفاسق في الديانات غير مقبول (٢)، كذا في "الهداية" (٣)، و"الكافي" (٤). فلا تقبل شهادة الفاسق ولو تعدّد كفاسقين أو أكثر، كذا في "البحر الرائق" (٥).

يتفرّع عليه: وعلى عدم اشتراط الدعوى في هذه الشهادة، ما في "فتاوى قاضي خان" (٦)، و"الخلاصة" (٧)، و"البزازية" (٨) أنّه إذا شهد الشهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين منه أنّهم رأوا الهلال (٩) قبل صومكم (١٠) بيوم، إن كانوا في هذا المصر ينبغي أن لا تقبل (١١) شهادتهم لأنّهم تركوا الحسبة فيما (١٢) كان حقّاً عليهم، وإن جاؤوا من مكان بعيد جازت شهادتهم لانتفاء التهمة، (انتهى)، والتخصيص يبعد المكان اتّفاقي؛ لأنّ العذر لا يختصّ به بل يكون بنحو مرض، وخوف طريق. حاصله: أنّ كلّ شيء منع الشاهد من المسارعة إلى أداء الشهادة فهو عذر بقدره، كما في "البحر الرائق" من كتاب الحدود (١٣).

ولهذا (١٤) قال في "الأشباه" من كتاب القضاء والشهادات (١٥): إنّهُ تقبل الشهادة حسبةً من غير دعوى في أربعة عشر موضعاً.

-
- | | |
|---|--|
| (١) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم. | (٧) "الخلاصة": (٢٥٠/١) كتاب الصوم. |
| (٢) في (ج، د) (قول الواحد مقبول في الديانات ودونها غير مقبول) بدل (قول الفاسق في الديانات غير مقبول). | (٨) "البزازية على هامش الهندية": (٩٥/٣). |
| (٣) "الهداية": فصل في رؤية الهلال كتاب الصوم (١٢١/١). | (٩) في "البزازية" بزيادة (رمضان) بعد قوله (رأوا الهلال). |
| (٤) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم. | (١٠) في "الخلاصة" (قبل صومهم). |
| (٥) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٦٥/٢). | (١١) في "الخلاصة" (لا يقبل) بدل (لا تقبل). |
| (٦) الفتاوى القاضي خان: كتاب الصوم (٩٥/١)، كذا في "التاتارخانية" (٣٥٣/٢). | (١٢) في "الخلاصة" (وما كان) بدل (فيما كان). |
| | (١٣) "البحر الرائق": كتاب الحدود (٣٤/٥). |
| | (١٤) في (د) (هذا) بدل (لهذا). |
| | (١٥) في (ج، د) (والشهادة) بدل (والشهادات). |

وعدّ منها الشهادة على هلال رمضان.

ثم قال: اعلم: أنّ شاهد الحسبة إذ أّخر شهادته بلاعذر يفسق^(١) ولا تقبل شهادته، (انتهى)^(٢). وسيأتي معنى العدول في هذا الفصل، إن شاء الله تعالى. وأما المستور: فالظاهر أنّه لا تقبل شهادته، وروى «الحسن»^(٣) عن «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى (٤) أنّها تقبل وهو الصحيح، كذا في "المحيط"^(٥)، وبه أخذ «الحلواني»^(٦)، كذا في "شرح النقاية"^(٧)، وكذا صحّح «البرزالي»^(٨) في "فتاواه"^(٩) قبول شهادة المستور لكنه خلاف ظاهر الرواية، كذا في "البحر الرائق"^(١٠). أطلق «المصنف» في قبول شهادة العدل، أنه لا فرق بين أن رآه بنفسه، أو سمع^(١١) من عدل رآه، كذا في "السراجية"^(١٢)، و"فتاوى قاضي خان"^(١٣). فلو شهد عدل على شهادة عدل جاز، بخلاف الشهادة على الشهادة في سائر الأحكام، حيث لا تقبل ما لم يشهد على شهادة رجل واحد رجلان، أو رجل وامرأتان، لماذا كرنا أنه من باب الإخبار، لا من باب الشهادة، كذا في "البدائع"^(١٤).

-
- (١) في (ج) (يفسق) بدل (يفسق).
 (٢) "الأشباه والنظائر": (٢٤٢).
 (٣) هو الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي من أصحاب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه وممن أخذ عنه وسمع منه وولي القضاء، قال: يحيى بن آدم ما رأيت أفقه من الحسن بن زياد، توفي سنة (٢٠٤هـ) ينظر ترجمته: "طبقات الفقهاء" لطاش كبرى زاده: (ص ١٨)، "مفتاح السعادة": (٢٥٦/٢)، "الفوائد البهية": (٦٠)، "تهذيب الأسماء": (٩)، "الفهرست" لابن نديم: (٢٠٤/١)، "أخبار أبي حنيفة وأصحابه": للصيمري، "الجواهر المضية": (٥٦/٢)، "تاريخ بغداد": (٣٢٥/٧)، "الأنساب": (١٤٥/٥)، "ميزان الاعتدال": (٢٣٩/٢)، "الإمتاع بسيرة الإمامين": للكوثري، "الأعلام": (١٩١/٢)، "اللباب": (٢٢٤/٢).
 (٤) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).
 (٥) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٥٤٦/٢).
 (٦) تقدمت ترجمته: (ص ١٠٧).
 (٧) "شرح النقاية": لأبي المكارم: كتاب الصوم (١٣١/١).
 (٨) تقدمت ترجمته: (ص ٨٠).
 (٩) "البرزالية على هامش الهندية": (٩٤/٢) فصل في رؤية الهلال.
 (١٠) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٦٥/٢).
 (١١) (أوسمع) ساقط من (ج، د).
 (١٢) "الفتاوى السراجية": (الورقة ٣١).
 (١٣) "قاضي خان": (٩٤/١) كتاب الصوم.
 (١٤) "بدائع الصنائع": كتاب الصوم (٥٧٧/٢).

ن: وكذا إذا سمع مَمَّن سمع (١) من آخر فصاعداً بناءً على ما ذكرنا في كتاب الشهادات (٢) من أنه يسمع (٣) الشهادة على الشهادة بدرجة أو درجات ولم أره في هذا (٤) المقام صريحاً، هذا

وكذا تقبل فيه شهادة عبد على شهادة عبد، وشهادة امرأة على شهادة امرأة، لما ذكرنا، كذا (٥) في "البحر الرائق" (٦).

قال صاحب "النهر الفائق" (٧): ولم أر ما إذا شهد عبد أو امرأة (٨) على شهادة حرّ أو ذكر وينبغي القبول، (انتهى)، ولا يشترط في هذه الشهادة لفظ الشهادة ولا الدعوى، كذا في "البحر الرائق" (٩)، ولا يشترط فيها حكم الحاكم (حتى أنه لو شهد رجل عند الحاكم) (١٠)، وظاهره (١١) العدالة وجب على السامع أن يصوم ولا يحتاج إلى حكم الحاكم، كذا في "الفتاوى" (١٢).

أطلق «المصنف» في قبول شهادة الواحد في هلال رمضان، ولم يذكر أنّ الحاكم هل يستفسره في رؤية الهلال أم لا (١٣) لأنّه لا يشترط في ظاهر الرواية الاستفسار، خلافاً لما قاله الإمام «الفضلي» (١٤) من أنّ شهادة الواحد إنّما تقبل إذا فسّر بأنّه قال: رأيته خارج المصر في الصحراء، أو في البلد بين خلل السحاب

- | | |
|---|---|
| (١) (مَمَّن سمع) ساقط من (ج، د). | (١٠) ما بين معكوفتين ساقط من (ج). |
| (٢) في (ج، د) (الشهادة) بدل (الشهادات). | (١١) في (ج) (ظاهر) بدل (ظاهرة). |
| (٣) في (ج) (سمع) بدل (يسمع). | (١٢) "الفتاوى الهندية": فصل في رؤية الهلال. |
| (٤) في (ج، د) (هذه) بدل (هذا). | (١٣) (أم لا) ساقط من (ج، د). |
| (٥) (كذا) أثبتناه من (ج، د). | (١٤) لعل المراد به هو الإمام محمد بن الفضل أبو بكر الفضلي الكماري البخاري، المتوفى سنة (٣٨١ هـ)، ينظر ترجمته: "الجواهر المضية": (٣/٣٠٠)، "كشف الظنون": (٢/١٤٩٤)، "الفوائد البهية": (الورقة ١٨٤)، "هدية العارفين": (٢/٥٢). |
| (٦) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٦٦). | |
| (٧) "النهر الفائق": كتاب الصوم (٢/١٣). | |
| (٨) في "النهر": (أنثى) بدل (امراة). | |
| (٩) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٦٥). | |

أما بدون هذا فلا تقبل، كذا في "البحر الرائق" (١) من "الظهيرية" (٢) ومثله في "السراج الوهاج" حيث قال: إن في ظاهر الرواية لافرق بين الاستفسار وعدمه، (انتهى). ولا يشترط: فيه الحرّية، والبصر، وعدم الحدّ في قذف، لأنّها مختصّة بالشهادة، كذا في "البحر الرائق" (٣)، وعن «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى (٤) أنّه لا تقبل شهادة المحدود في القذف، لأنّها شهادة من وجه من حيث أنّه يلزم فيها أن يشهد عند الحاكم وتقبل فيها الشهادة على الشهادة، كذا في "الهداية" (٥)، وشرحها "الحميدي" (٦)، والصحيح ما في ظاهر الرواية، كذا في "البحر الرائق" (٧).

قيّد بكونه (تائباً) لأنّ المحدود في القذف غير التائب لا يسمع شهادته أصلاً، كذا في "حاشية العصام على شرح الوقاية" (٨)، وإذا رأى الواحد العدل هلال رمضان، وبالسما علة يلزمه (٩) أن يشهد بها في ليلته (١٠) حرّاً كان أو عبداً، ذكراً كان أو أنثى حتى الجارية المخدّرة تخرج تشهد بغير إذن مولاهما، كذا في "البحر الرائق" (١١)، وإنّما فرض ذلك كيلا يصبح الناس مفطرين وهو من فروض العين (١٢)، كما في "التاتارخانية" (١٣)، و"العمادية" (١٤).

ن: وفي كونه من فروض العين نظر، فإنّه إذا أدّى بعض يسقط عن الباقي، غاية الأمر: أنّه إذا لم يؤدّ واحد فالإثم على الجميع، كما ذكره في فروض الكفاية، والله تعالى (١٥) أعلم، هذا

- | | |
|--|--|
| (١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٦٦/٢). | (٩) في (ج، د) (يلزم) بدل (يلزمه). |
| (٢) "الفتاوى الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم. | (١٠) في (ج) (ليلة) بدل (ليلته). |
| (٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٦٥/٢). | (١١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٦٧/٢). |
| (٤) رحمه الله تعالى أثبتناه من (ج). | (١٢) أي على الذي رآه وحده فاندفع نظر المصنف رحمه الله تعالى. |
| (٥) "الهداية": كتاب الصوم (١٢١/١). | (١٣) "التاتارخانية": فصل في رؤية الهلال (٣٥٢/٢). |
| (٦) كذا في "البنية": فصل في رؤية الهلال. | (١٤) "العمادية": (الخطية) كتاب الصوم (١٥١/١). |
| (٧) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٦٥/٢). | (١٥) (تعالى) زيادة من (ج). |
| (٨) "حاشية العصام": (الخطية) كتاب الصوم. | |

والفاسق إذا رآه وحده يشهد لأن القاضي ربما يقبل شهادته لكن القاضي يردّ شهادته، ولو أفطر قبل أن يشهد يجب القضاء، وفي الكفارة اختلاف المشائخ. ولو شهد وردّ القاضي شهادته وأمر (١) بالإفطار فأفطر لا تجب الكفارة عليه، كذا في "متانة الروايات" (٢).

فإن قبل القاضي شهادة (٣) الفاسق، وأمر الناس بالصوم وجب على الناس أن يصوموا فإن أفطر هو أو واحد من أهل بلده (٤) قال عامة المشائخ: تلزمه الكفارة، لأنه (٥) يوم صوم الناس (٦) وقال الفقيه «أبو جعفر» (٧): لا تلزمه فلو كان عدلاً ينبغي أن لا يكون في وجوب الكفارة اختلاف لأن وجه النفي كونه ممن (٨) لا يجوز القضاء بشهادته وهو منتف، كذا في "فتح القدير" (٩)، و"البحر الرائق" (١٠)، وأما إذا ردّ الحاكم شهادة العدل فسيأتي حكمه.

أطلق قوله: (وشهد عند القاضي) لكنّه مقيّد بما إذا كان الرائي في المصر، وأمّا في السواد إذا رأى واحد هلال رمضان فشهد في مسجد قريته (١١) فعلى الناس أن يصوموا بقوله بعد أن يكون عدلاً إذا لم يكن هناك حاكم يشهد عنده. وكذا اثنان عدلان في هلال شوال، كذا في "السراجية" (١٢)، و"التجنيس" (١٣)، و"المحيط" (١٤).

-
- | | |
|---|---|
| (١) في المطبوعة (أمره) بدل (أمر). | (٨) في (ب، ج، د) (مما) بدل (ممن). |
| (٢) "متانة الروايات": (الورقة ٣٥٠)، كذا في "الخلاصة": (٣٤٨/١) كتاب الصوم. | (٩) "فتح القدير": فصل في رؤية الهلال (٣٢٦/٢). |
| (٣) في (ج) (بشهادة) بدل (شهادة). | (١٠) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٦٤/٢). |
| (٤) في (ج، د) (أهل بلدة) بدل (أهل بلده). | (١١) في (ج، د) (قريب) بدل (قريته). |
| (٥) في (ج، د) (لأن). | (١٢) "الفتاوى السراجية": الشهادة على رؤية الهلال (الورقة ٣١). |
| (٦) (الناس) ساقط من (ب، ج، د). | (١٣) "التجنيس": كتاب الصوم، باب في رؤية الهلال. |
| (٧) تقدمت ترجمته: (ص ١٣٤). | (١٤) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٥٤٨/٢). |

وفي الفطر لا تقبل إلا شهادة رجلين، أو رجل وامرأتين، ويشترط العدالة، والحرية، ولفظة الشهادة، لا الدعوى

وإذا رأى الإمام أو القاضي هلال رمضان وحده فهو بالخيار بين أن ينصب من يشهد عنده وبين أن يأمر (١) الناس بالصوم، بخلاف هلال الفطر والأضحى، كذا في "السراج الوهاج" (٢).

[قوله]: (وفي الفطر) مع علة الغيم أو نحوه (لا تقبل إلا شهادة رجلين، أو رجل وامرأتين ويشترط العدالة (٣)، والحرية، ولفظة (٤) الشهادة، لا الدعوى).

ولا يخفى: أنه يشترط فيه (٥) ما يشترط في رمضان من الإسلام، والعقل، والبلوغ، إلا أنه تركه لظهوره، قال في "البحر الرائق" (٦): وإنما تقبل (٧) فيه شهادة الواحد العدل (٨) لأنه تعلق به نفع العباد وهو الفطر، فأشبهه سائر حقوقهم فيشترط فيه ما يشترط في سائر حقوقهم من العدالة، والحرية، وعدم الحد في قذف. ولفظة (٩) الشهادة والدعوى على خلاف فيه إن أمكن ذلك وإلا فقد تقدم أنهم لو كانوا في بلدة لا قاضي فيها، ولا والي، فإن الناس يصومون بقول الثقة، ويفطرون بإخبار (١٠) عدلين للضرورة، (انتهى).

وإنما شرط العدالة لأن شهادة (١١) الفسقة، والمستورين، لا تقبل فيه، لكنه لو حكم القاضي بشهادتهم يصح حكمه، ويثبت الفطر بناءً على ما ذكر في

(١) في (ج، د) (أمر الناس) بدل (أمر الناس).

(٢) كذا في "الهندية": (٢١٧/١) وما بعدها نقلاً

عن "السراج الوهاج".

(٣) عرّف السيوطي رحمه الله تعالى العدالة:

بأنها ملكة أي هيئة راسخة في النفس تمنع من

اقتراف كبيرة أو صغيرة دالة على الخسة أو مباح

يخل بالمرء، كما عرف تحقيقه في تعريف

الأصول.

(٤) في (ب) (لفظ) بدل (لفظة) وفي (ج) (والفظ

هذا شرط الشهادة).

(٥) (فيه) ساقط من (ج).

(٦) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٦٥/٢).

(٧) في (ب، ج) (لم تقبل) بدل (تقبل).

(٨) في (ج، د) (العقل) بدل (العدل).

(٩) في (ج) (لفظ) بدل (لفظة).

(١٠) في (ج، د) (بإفطار) بدل (بإخبار).

(١١) في (ج) (شهادة) ساقط.

"شرح الوقاية" من كتاب الشهادات (١): أنّ عدالة الشاهدين شرط لوجوب القبول، لا لصحة القبول، فغير العدل يجب على القاضي أن لا يقبل شهادته، أمّا إن قبله وحكم به صحّ حكمه، (انتهى)، هذا: أي عدم قبول شهادة الفاسق قبل (٢) التوبة، وأمّا إذا تاب فإنه يقبل شهادته إذا مضى عليه زمان يظهر فيه أثر التوبة لا قبله، ثم بعضهم قدّروه بستة أشهر، وبعضهم قدّروه (٣) بسنة، والصحيح أنّ ذلك مفوّض إلى رأي القاضي، والمعدل (٤)، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٥).

وفي "الأشباه" من كتاب القضاء والشهادات (٦): أنّ الفاسق إذا تاب تقبل شهادته إلا في ثلاث: فإنه لا تقبل شهادتهم ولو بعد مدّة، المحدود في القذف إذا تاب، والمعروف بالكذب إذا تاب، ومن كان عدلاً فشهد بزور ثم تاب، (انتهى). وإنّما لم تقبل شهادة المحدود في القذف إذا تاب في هلال الفطر لما قدّمنا أنّها كسائر الشهادات، ولذا شرط (٧) الحرية فلا تقبل شهادة العبيد (٨) وإن كانوا كثيرين، ولم أر ما إذا قبل القاضي شهادتهم هل يثبت الفطر أم لا (٩)؟ وقد صرح «قاضي خان» (١٠)، وغيره في كتاب الشهادات: أنّ القاضي إذا قضى بشهادة محدودين في قذف، وهو لا يعلم أنّهما محدودان في قذف، ثم علم فإنّه (١١) يردّ قضاؤه، ويؤخذ المال من المقضي له، وكذا إذا ظهر أنّهما عبدان، أو كافران، أو أعميان يردّ، (انتهى).

(١) "شرح الوقاية": كتاب الشهادات (١٥٤/٣). (٧) في (ج) (شرط فيه الحرية).

(٢) في (ج) (قبول) بدل (قبل). (٨) في (ج) (العبد) بدل (العبيد).

(٣) (قدّروه) ساقط من (ج). (٩) في (ج، د) (أولا) بدل (أم لا).

(٤) في (ج) (والعدل) بدل (والمعدل). (١٠) "فتاوى قاضي خان": المصدر السابق.

(٥) "قاضي خان": كتاب الشهادات (١١٧/٣). (١١) في (ج، د) (أنه) بدل (فإنه).

(٦) "الأشباه والنظائر": (الورقة ٢٢٩).

وفي "الأشباه والنظائر" (١): القضاء بعد صدوره صحيحاً لا يبطل بإبطال أحد إلا إذا ظهر الشهود عبيداً أو محدودين في قذف (٢) فإنه يبطل القضاء لكونه غير صحيح، (انتهى).

ن: فعلى هذا ينبغي أن لا يثبت الفطر ولا ينفذ القضاء بشهادة العبيد خصوصاً إذا قضى مع علمه بحال الشاهدين، والله تعالى (٣) أعلم، هذا قيد بقوله: (رجلين، أو رجل وامرأتين) لأنه (٤) لا تقبل فيه شهادة النساء منفردات ولو كنّ كثيرة، ولأنه لا تقبل فيه شهادة رجل واحد ولو عدلاً (٥)، فلو قبل القاضي شهادة العدل الواحد في هلال الفطر لا ينفذ قضاؤه، كما سيأتي حكمه في هذا الفصل (٦) إن شاء الله تعالى، ولو رأى الإمام وحده، أو القاضي وحده هلال شوال لا يخرج إلى المصلّى، ولا يأمر الناس بالخروج، ولا يفطر سرّاً ولا جهرّاً، كذا في "السراج الوهاج" (٧).

ويشترط في هذه الشهادة أن يشهدا (٨) عند الحاكم أيضاً لكن ذلك في المصر، أمّا إذا أخبر (٩) رجلان في هلال شوال في السواد والسماء متغيمة وليس فيه قاضٍ ولا والٍ. فلا بأس للناس أن يفطروا، كذا في "الزاهدي" (١٠). ويشترط فيها لفظ «أشهد» على ما في "شرح الوقاية" (١١) وغيره، لما قدّمنا أنّها كسائر الشهادات فلا تقبل إن قالوا: نعلم برؤيته، أو نتيقن بها.

(١) "الأشباه والنظائر": (الورقة ٢٤٣).
 (٢) في "الأشباه": بزيادة (بالبيّنة) بعد قوله (في قذف).
 (٣) (تعالى) زيادة من (ج).
 (٤) (لأنه) ساقط من (ج).
 (٥) في (ج) (ولا عدلاً) بدل (ولو عدلاً).
 (٦) (في هذا الفصل) ساقط من (ج).
 (٧) كذا في "الهندية": (٢١٨/١) كتاب الصوم نقلاً عن "السراج الوهاج".
 (٨) في (ج، د) (يشهد) بدل (يشهدا).
 (٩) في (ج) (إذا حضّ) وفي (د) (إذا أحضّن).
 (١٠) كذا في "الهندية": كتاب الصوم (٢١٨/١).
 (١١) "شرح الوقاية": كتاب الصوم (٣٠٩/١).

ن: فلو قبل القاضي شهادتهما من غير لفظ (أشهد) لا يصحّ حكمه في سائر الشهادات على ما في "شرح النقاية" من كتاب الشهادات (١) فينبغي أن يكون هنا (٢) كذلك ولم أره هنا، هذا

ولا يشترط فيها الدعوى، كما في عتق الأمة، وطلاق الحرّة، كذا في "التبيين" (٣)، و"شرح الوقاية" (٤)، و"فتح القدير" (٥)، و"شرح الشمني على النقاية" (٦). وذكر «قاضي خان» (٧) في اشتراطه روايتين والصحيح أنه لا يشترط الدعوى لهلال الفطر، ولا لهلال (٨) الأضحى، كذا في "السراج الوهاج" (٩)، وصورة الدعوى: بناءً على الرواية القائلة باشتراطه، أن يدّعي أحد على آخر عند القاضي مالا بوكالة رجل معلقة بمحيي عيد الفطر فيقرّ الخصم بالوكالة وينكر محيي العيد فيشهد الشهود برؤية الهلال فيقضي عليه بالمال فيثبت العيد، ذكره «البرجندي» في "شرح الوقاية" (١٠) نقلاً من "الخلاصة" (١١).

ولا يخفى: أن اشتراط الدعوى بناءً على هذه الرواية أيضاً مقيد بما إذا أمكن ذلك، أما إذا لم يمكن بأن كان في رستاق (١٢) وليس هناك وال (١٣) ولا قاضٍ فإنه يثبت الفطر بخبر عدلين بلا دعوى وحكم للضرورة، أرأيت لو (١٤) لم ينصب في الدنيا

-
- (١) "شرح النقاية" للبرجندي: كتاب الشهادات (١٧/٤).
 (٢) في (ج) (هذا) بدل (هنا).
 (٣) "التبيين": كتاب الصوم (١٦٣/٢).
 (٤) "شرح الوقاية": كتاب الصوم (٣٠٩/١).
 (٥) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٣٠/٢).
 (٦) كذا في "الهندية" و"الخانية": كتاب الصوم.
 (٧) "قاضي خان": كتاب الصوم (٩٤/١)، كذا في "الخلاصة": (٢٤٨/١).
 (٨) في (ب، ج) (ولا الهلال) بدل (ولا لهلال).
 (٩) انظر: "الفتاوى الهندية": (٢١٧/١) نقلاً من هامش بعض النسخ.
 (١٠) "البرجندي": كتاب الصوم (٢١٤/١).
 (١١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الشهادات (٧٢/٤).
 (١٢) الرستاق: كلمة فارسية معربة، معناها: السواد طرف الأقاليم، جمعها: رساتيق، ويقال: الرزداق أيضاً، معناها: السطر من النخل، والصف من الناس، جمعها: رزاديق، "المصباح المنير": (٢١٣/١)، و"مختار الصحاح": (ص ٢٤٣).
 (١٣) في (ج) (والي) بدل (وال).
 (١٤) (لو) ساقط من (ج، د).

و بلا علة شرط جمع عظيم فيهما

إمام، ولا قاض، حتى عصوا بذلك ألم يكن يصام بالرؤية؟ فعرف^(١) أن اشتراط هذا الحكم في محلّ وجوده، كذا في "فتح القدير"^(٢)، و"البحر الرائق"^(٣).

[قوله]: (وبلا علة شرط جمع عظيم فيهما) أي في هلال رمضان والفطر،

والمراد من الجمع العظيم، جمع يقع العلم بخبرهم ويحكم العقل بعدم تواطئهم على الكذب، كذا في "شرح الوقاية"^(٤)، والمراد بالعلم غالب الظن لا العلم القطعي، كذا في "حاشية الشيخ"^(٥)، وإنما شرط الجمع الكثير ههنا؛ لأن التفرد بالرؤية في مثل هذه^(٦) الحالة يدلّ على الغلط، فإنّ مساواة الناس إيّاه في النظر وجدة البصر والهمة في طلب القمر تقتضي^(٧) المشاركة في الرؤية^(٨) فإذا تفرد بها دلّ أنه غلط^(٩) قياساً على تفرد ناقل زيادة من بين سائر أهل مجلس شاركين له في السماع فإنها تردّ، و^(١٠) إن كان ثقة فيجب التوقف فيه حتى يكون جمعاً كثيراً، بخلاف ما إذا كان بالسماء علة فإنّ إيهام^(١١) الغلط وإن كان قائماً لكنّه قد ينشق الغيم عن موضع القمر فيتفق للبعض النظر، كذا في "الهداية"^(١٢)، و"فتح القدير"^(١٣).

ولم يريدوا^(١٤) بالتفرد تفرد^(١٥) الواحد وإلا لأفاد قبول الاثنين وهو منتف

-
- | | |
|---|--|
| (١) في (ج) (فتعرف) بدل (فعرّف). | (٩) في (د) (خالط) بدل (غالط). |
| (٢) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٣٠/٢). | (١٠) (و) ساقط من (ب، ج). |
| (٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٦٤/٢). | (١١) في (ج، د) (إيهام) بدل (إيهام). |
| (٤) "شرح الوقاية": كتاب الصوم (٣٠١/١). | (١٢) "الهداية": فصل في رؤية الهلال (١٢١/١). |
| (٥) "حاشية شيخ الإسلام على شرح الوقاية": (١٣) "فتح القدير": فصل في رؤية الهلال (٣٢٨/٢). | (١٤) في (ب، ج) (ولم يريد) بدل (ولم يريدوا) وفي (د) (ألم يريد). |
| (٦) في (ج) (هذا) بدل (هذه). | (١٥) (تفرد) ساقط من (ج). |
| (٧) في (ج) (تقضي) بدل (تقتضي). | |
| (٨) في (ج، د) (في الرواية) بدل (في الرؤية). | |

بل المراد تفرّد من لم يقع العلم بخبرهم من بين أضعافهم من الخلائق، كذا في "البحر الرائق" (١).

ثم اختلف في حدّ الجمع الكثير على أربعة أقوال.
 قيل: أهل المحلّة، لأنّ إخبارهم يوجب علماً (٢) غالب الرأي.
 وعن «أبي يوسف» رحمه الله تعالى (٣) خمسون رجلاً.
 وعن «محمد» رحمه الله تعالى (٤) حتى يتواتر الخبر من كلّ جانب، ذكر
 (٥) هذه الثلاثة في "الهداية" (٦)، و"الكافي" (٧)، قال في "فتح القدير" (٨) ويروى هذا
 الأخير عن «أبي يوسف» رحمه الله تعالى (٩) أيضاً وهو الحقّ، (انتهى).
 وفي "المضمرات" (١٠) الصحيح أن يجيء الجمع الكثير من أطراف شتّى
 فإنهم إذا جاؤوا من ناحية واحدة يتوهم تواطؤهم على الكذب، ولا كذلك (١١)
 إذا جاؤوا من نواحي، كذا في "حاشية الشيخ" (١٢)، وكذا في "مختار الفتاوى" (١٣)
 وهو الموافق (١٤) لما حقّقه المحقّق «ابن الهمام» في "فتحه" (١٥) لما أنه قيّد التواتر
 بكونه من كلّ جانب.

والرابع: ما في "الكافي" (١٦)، و"التاتارخانية" (١٧) أنّ الأصحّ التفويض فيه

-
- (١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٦٨/٢). "المضمرات".
 (٢) في (ج، د) (علم) بدل (علماً).
 (٣) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).
 (٤) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).
 (٥) في (ج، د) (ذكره) بدل (ذكر).
 (٦) "الهداية": كتاب الصوم (١٢١/١).
 (٧) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم، وكذا
 في "البحر": كتاب الصوم (٤٦٩/٢).
 (٨) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٢٩/٢).
 (٩) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).
 (١٠) كذا في "الهندية": (٢١٨/١) نقلاً عن
 (١١) في (ج) (ولا كذب) بدل (ولا كذلك).
 (١٢) "حاشية شيخ الإسلام على شرح الوقاية":
 (الخطية) كتاب الصوم.
 (١٣) "مختار الفتاوى": (الخطية) كتاب الصوم (١٠٨).
 (١٤) في (ج، د) (الموفق) بدل (الموافق).
 (١٥) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٢٩/٢).
 (١٦) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم، وكذا في
 "البحر": كتاب الصوم (٤٦٩/٢).
 (١٧) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٥٠/٢).

إلى رأي القاضي من غير تقدير، (انتهى)، وهو الصحيح، كذا في "الاختيار شرح المختار" (١)، وفي "خزانة المفتين" (٢)، و"المفاتيح" (٣)، و"غيرهما": اختيار هذه الرواية، كذا في "حاشية الشيخ" (٤) وسواء في ذلك رمضان، و شوال، وذو الحجة، كذا في "السراج الوهاج" (٥).

ن: فإن لم يكن هناك قاضٍ (٦) كما نشاهد (٧) في بعض القرى فينبغي العمل على ما اختاره في "فتح القدير" وقد عرفته آنفاً، هذا هذا الذي ذكرنا من اشتراط الجمع الكثير في صورة عدم العلة هو ظاهر الرواية، وروي في غير ظاهر الرواية روايتان.

إحدهما: ما روى (٨) «الحسن بن زياد» (٩) عن «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى (١٠) أنه تقبل شهادة رجلين أو رجل وامرأتين في هلال الصوم، والفطر، وإن كانت السماء مصحبةً كما في سائر الحقوق، كذا في "التاتارخانية" (١١)، و"جامع الرموز" (١٢)، قال صاحب "البحر الرائق" (١٣): لم أر من رجّح رواية «الحسن» من المشائخ، لكن ينبغي العمل (١٤) عليها في زماننا، لأنّ الناس تكاسلوا عن تراثي الأهلة فانتفى قولهم مع مشاركة الناس إياه في طلب القمر فكان المتفرد (١٥) غير ظاهر الغلط (١٦)، (انتهى).

-
- (١) "الاختيار شرح المختار": كتاب الصوم. (٨) في (ج) ما روي عن الحسن.
 (٢) "خزانة المفتين": (الخطية): كتاب الصوم (٩) تقدمت ترجمته: (ص ١٥٧).
 (٣) لعل المقصود به (والله أعلم): "المفاتيح" (١٠) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).
 (١١) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٥٠/٢).
 (١٢) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٥٦/١).
 (١٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٦٨/٢).
 (١٤) في (ج) (العلم) بدل (العمل).
 (١٥) في (ج) (التفرد) بدل (المتفرد).
 (١٦) في "البحر": بعد قوله: (غير ظاهر) زيادة (في).
 (١) "الاختيار شرح المختار": كتاب الصوم.
 (٢) "خزانة المفتين": (الخطية): كتاب الصوم
 (٣) لعل المقصود به (والله أعلم): "المفاتيح"
 للحوارزمي.
 (٤) "حاشية شيخ الإسلام على شرح الوقاية":
 (الخطية): كتاب الصوم.
 (٥) كذا في "الهندية": (٢١٨/١) نقلاً عن
 "السراج الوهاج".
 (٦) في (ج، د) (قاضي) بدل (قاض).
 (٧) في (ج، د) (تشاهد) بدل (نشاهد).

أقول : هذا ليس بشيء لأن ما ذكره من الوجه (١) الموجب لترجيح رواية (٢) «الحسن» منتف في كثير من البلدان لما يشاهد من (٣) شدة حرص (٤) الناس على ترائي هلال رمضان مع أنه صرح في «التاتارخانية» (٥)، و«جامع الرموز» (٦)، و«إمداد الفتاح» (٧) بأنها (٨) غير ظاهر الرواية، وأن ظاهر الرواية اشتراط الجمع الكثير، وإليه يشير كلام كثير من شارحي الكنز «كالزيلي» (٩)، و«العيني» (١٠)، و«المسكين» (١١)، ولم يذكر (١٢) في «الهداية» وكثير من المتون من «القدوري» (١٣)، و«الوقاية» (١٤)، و«النقاية» (١٥)، و«الكنز» (١٦) إلا رواية اشتراط الجمع الكثير فينبغي للمقلد أن لا يعمل ولا يفتي إلا بهذا، والله تعالى (١٧) أعلم.

وثانيتها: ما ذكر «الطحاوي» (١٨) أنه تقبل شهادة الواحد العدل إذا جاء من خارج المصر، وكذا إذا كان على مكان مرتفع في المصر كالمنارة، ونحوها لانتفاء التهمة، إذ تختلف الرؤية بصفاء الهواء كما في الصحراء ونحوه، وبارتفاع المكان وهبوطه، كذا في «الهداية» (١٩)، و«حاشية الشيخ» (٢٠).

وعلى قول «الطحاوي» اعتمد الإمام «المرغيناني» (٢١)، وصاحب «الأقضية» (٢٢)

- | | |
|---|--|
| (١) في (ج) وجه بدل الوجه). | (١٣) «القدوري»: كتاب الصوم. |
| (٢) رواية ساقط من (ج). | (١٤) «الوقاية»: كتاب الصوم (٣٠٩/١). |
| (٣) في (د) (مع) بدل (من). | (١٥) «النقاية»: كتاب الصوم. |
| (٤) في (ج، د) (خبر) بدل (حرص). | (١٦) «كنز الدقائق»: كتاب الصوم (الورقة ٦٧). |
| (٥) «التاتارخانية»: كتاب الصوم (٣١٥/٢). | (١٧) (تعالى) زيادة من (ج). |
| (٦) «جامع الرموز»: كتاب الصوم (١٥٥/١). | (١٨) «إمداد الفتاح»: (الورقة ٦٧٠) كتاب الصوم. |
| (٧) «إمداد الفتاح»: (الورقة ٦٧٠). | (١٩) «الهداية»: كتاب الصوم فصل في رؤية الهلال (١٢١/١). |
| (٨) في (ج، د) (إنه) بدل (بأنها). | (٢٠) «حاشية شيخ الإسلام على شرح الوقاية»: |
| (٩) «تبيين الحقائق»: للزيلي: كتاب الصوم. | (الخطية) كتاب الصوم. |
| (١٠) «العيني شرح الكنز»: كتاب الصوم (٨٣/١). | (٢١) تقدمت ترجمته: (ص ٦٩). |
| (١١) «المسكين شرح الكنز»: (٤٢٨/١). | (٢٢) في «الخلاصة»: (صاحب الأصفية). |
| (١٢) في (ج، د) (لم ينكر) بدل (لم يذكر). | |

و"الفتاوى الصغرى" (١) لكن في ظاهر الرواية لافرق بين المصر وخارج المصر، كذا في "الخلاصة" (٢)، و"معراج الدراية" (٣)، و"غاية البيان" (٤)، و"فتح القدير" (٥)، و"البحر الرائق" (٦)، و"النهر الفائق" (٧).

تنبيه: اعلم: أنه لا ينبغي العمل والإفتاء إلا بظاهر الرواية لما ذكر في "البحر الرائق" من كتاب الرضاع (٨) أنّ الفتوى إذا اختلف كان الترجيح لظاهر الرواية، (انتهى)، وهذا أصل حسن ينبغي حفظه، والمراد بقولهم ظاهر الرواية أي هو موجود في الكتب (٩) التي هي ظاهر الرواية.

وذكر في "المضمرات" أنّ جميع الكتب التي هي ظاهر الرواية خمسة. "الجامع الصغير"، و"الجامع الكبير"، و"المبسوط"، و"الزيادات"، و"السير الكبير"، وغير ظاهر الرواية، هي «الهارونيات» (١٠)، و«الجرجانيات» (١١)، و«الكيسانيات» (١٢)،

- (١) كذا في "الهندية": (٢١٨/١) نقلاً عن "الفتاوى الصغرى".
- (٢) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٤٨/١).
- (٣) كذا في "الهندية": (٢١٨/١) نقلاً عن "معراج الدراية".
- (٤) "غاية البيان": (الخطية) كتاب الصوم.
- (٥) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٢٩/٢).
- (٦) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٧٠/١).
- (٧) "النهر الفائق": كتاب الصوم (١٣/٢).
- (٨) "البحر الرائق": كتاب الرضاع (٣٨٨/٣).
- (٩) في (ج، د) (الكتاب) بدل (الكتب).
- (١٠) الهارونيات: هي مسائل جمعها الإمام محمد رحمه الله تعالى في زمن هارون الرشيد كذا في "حاشية الطحطاوي على المراقي": (١١)، وقال في "مفتاح السعادة": (١٢٨/٢):
- إنّ الهارونيات مسائل جمعها لرجل مسمّى بهارون.
- (١١) الجرجانيات: قال في "حاشية الطحطاوي": هي مسائل جمعها محمد رحمه الله تعالى بجرجان، وفي "الكشف" هي مسائل رواها علي بن صالح الجرجاني عن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى.
- (١٢) الكيسانيات: هي مسائل رواها سليمان بن شعيب الكيساني عن محمد بن الحسن الشيباني، كذا قال صاحب "الكشف" وقال صاحب "مفتاح السعادة": إن الكيسانيات جمعها لرجل يسمّى كيسان، وفي "البنية": الكيسانيات جمع كيسانية، نسبة إلى كيسان وهو أحد أجداد سليمان، ونسبته إليها وهو بفتح الكاف، كما صرح به الطحطاوي في "حاشية المراقي".

و"الرقيات" (١)، و"النوادر" ثمانية، نحو نوادر هشام (٢)، ونوادر ابن سماعة (٣)،
ونوادر ابن رستم (٤)، وغير ذلك (٥)، هكذا في "متانة الرواية" (٦).

أبي حنيفة وأصحابه: (١٥٤، ١٥٥)، "تهذيب
الأسماء": (١٧١)، "الجواهر المضية": (١٦٨/٣)،
"الفوائد البهية": (الورقة ١٧٠، ١٧١)، "تاج
التراجم": (الترجمة ٤٠، ٤١)، "المنتظم":
(٤١٥٦)، "شذرات الذهب": (١٥٤/٣).

(٤) هو أبو بكر إبراهيم بن رستم مروزي أحد الأعلام
تفقه على محمد بن الحسن، وسمع الحديث من
مالك بن أنس، وسفيان الثوري، وشعبة، وحماد بن
سلمة، وغيرهم، فروى عنه إمام أئمة الحديث
أبو عبد الله أحمد بن حنبل وغيره، مات رحمه الله
تعالى بنيسابور سنة إحدى وعشرين ومائتين، ينظر
ترجمته: "تاج التراجم": (ص ٣)، "كشف الظنون":
(١٩٨١/٢)، "الفوائد البهية": (١٠، ٩)، "طبقات
الفقهاء" لطاش كبرى زاده: (ص ٣٤، ٣٥)، "الجرح
والتعديل": (٤٨/٢)، "تهذيب الأسماء": (ص ٥٥)،
"الجواهر المضية": (٨/١)، "لسان الميزان":
(٥٨، ٥٦/١)، "تاريخ بغداد": (٦/١٣)، "ميزان
الاعتدال": (٣٠/١)، "الطبقات السنية": (برقم ٣١٧)،
"أعلام الأخيار": (برقم ١١١).

(٥) قال حاجي خليفة في "كشف الظنون":
(١٩٨١/٢): «وصنف جماعة نوادر في الفروع
منهم محمد بن شجاع البلخي الحنفي المتوفى
سنة (٢٦٦هـ)، وبشر، وابن رستم هو إبراهيم ابن
رستم أبو بكر المروزي الحنفي المتوفى سنة (٢١١هـ)
وابن سماعة، وهشام ابن عبيد الله المازني المتوفى
(٢٠١هـ)، والشيخ الإمام أبو نصر سعد بن أبي القاسم
القطان الحنفي، ونوادر داود بن رشيد رواية محمد
بن الخوارزمي، وعلي بن يزيد الطبري عن محمد
من أصحاب محمد بن الحسن، وأبو سعيد عبد
الملك بن قاربي الأصمعي إلخ».

(٦) "متانة الرواية": (الورقة ٢٨).

(١) الرقيات: هي المسائل التي فرعها محمد بن
الحسن حين كان قاضياً بالرقعة وهي واسطة ديار
ربيع، كذا في "المغرب"، وقال في "الكشف":
رواها محمد بن سماعة عن الإمام محمد في
الرقعة وكان معه طول بقاء محمد بن الحسن
بها، وقال العيني: في "البنية": الرقيات جمع رقة
نسبة إلى رقة بفتح الراء وتشديد القاف وهي
واسطة ديار ربيعة وهي مدينة كبيرة مورده على
جانب الغربي من جانب الشمالي الشرقي.

(٢) هو هشام بن عبيد الله، وفي بعض مصادر
الترجمة (عبد الله) وهو خطأ والصواب ما أثبت،
الرازي السني الفقيه الحنفي، تفقه على أبي يوسف
ومحمد، وقال أبو حاتم: صدوق ما رأيت أعظم
قدراً منه، المتوفى سنة (٢٢١هـ)، انظر: "تهذيب
التهذيب": (٥٥٩/٣) (الترجمة ٧٥٨١)، "تقريب
التهذيب": (الترجمة ٧٥٨١)، "الجرح والتعديل":
(٨٥/٩) (الترجمة ١٥٩١١)، "ميزان الاعتدال":
(٨٣/٧)، "لسان الميزان": (٢٦٧/٧)، "الأنساب":
(٣٢٦/٣)، "المجروحين": (٩٠/٣)، "الفوائد
البهية": (٢٢٣)، "الجواهر المضية": (٥٧٩/٣)،
"تهذيب الأسماء": (١٩٨)، "أخبار القضاة"
لوكيع: (٨/١)، "تاريخ الثقات" للعجلي: (الورقة
٤٥٨)، "شذرات الذهب": (١٠٠/٣) وغيرها.
(٣) هو الإمام محمد بن سماعة بن عبيد الله بن
هلال ابن وكيع بن بشير التميمي، وكان من
الحفاظ الثقات كتب النوادر عن أبي يوسف و
محمد رحمهما الله تعالى، وولي قضاء بغداد
للمأمون، وتوفي ابن سماعة في سنة ثلاث وثلاثين
ومائتين، وله مائة سنة وثلاث سنين، ينظر ترجمته:
"العبر": (٣٢٦/١)، "الوافي بالوفيات": (١١٦/٣)،
"الكامل": (١١٦/٦)، "تاريخ بغداد": (٤٠٢/٢)،
"الفهرست" لابن نديم: (٢٨٩)، "أخبار

والأضحى كالفطر

تنبيه آخر: لا يشترط الإسلام في إخبار الجمع العظيم لأنّ المتواتر لا يبالي فيه بكفر الناقلين فضلاً عن فسقهم أو ضعفهم، كما ذكره (١) في "فتح القدير" (٢) عند قوله: (فصل في كيفية القطع)، كذا في "إمداد الفتاح" (٣).

فإن قيل: قد ذكر في "توضيح الأصول" في بحث السنة (٤) أنّ معنى التواتر في الخبر أن يكون رواه (د) قوماً كثيراً لا يمكن تواطؤهم على الكذب لكثرتهم وعدالتهم وتبائن أما كنهم فكيف يصحّ ما ذكره في "إمداد الفتاح"؟

قلنا: قد ذكر في "التلويح" (٦) أنّ ذكر العدالة وتبائن الأماكن تأكيد لعدم تواطئهم على الكذب وليس بشرط (٧) في التواتر حتى لو أخبر جمع كثير (٨) من كفّار بلدة بموت (٩) ملكهم حصل لنا اليقين، (انتهى) (١٠)، فكان هذا موافقاً لما في "إمداد الفتاح"، والله تعالى أعلم.

[قوله] (والأضحى كالفطر) يعني إذا كان في السماء علّة لا تقبل فيه إلا شهادة رجلين، أو رجل و امرأتين، وهذا في ظاهر الرواية، وعن «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى (١١) أنّه كهلال رمضان فتقبل فيه مع وجود العلّة شهادة شخص واحد لأنّه من أمور الدين فأشبهه هلال رمضان، والأصحّ ما في ظاهر الرواية، ووجهه أنّه تعلّق به نفع العباد وهو التوسع بلحوم الأضاحي فأشبهه سائر حقوقه، فكان كالفطر، كذا في "الهداية" (١٢)، و"التبيين" (١٣).

- (١) في (ج، د) (ذكر) بدل (ذكره).
 (٢) "فتح القدير": كتاب السرقة: فصل في كيفية القطع (٣٨١/٥).
 (٣) "إمداد الفتاح": (الورقة ٦٧٣).
 (٤) "التوضيح في الأصول": (٢/١).
 (٥) في (د) (رواية) بدل (رواته).
 (٦) في (ج، د) (في التاريخ) بدل (في التلويح) والصواب ما أثبتناه.
 (٧) في (ج) (بشرطة) بدل (بشرطه) وفي الأصل (بشرط).
 (٨) في الأصل: (غير محصور) بدل (كثير).
 (٩) في (د) (نموت) بدل (بموت).
 (١٠) "التلويح في الأصول": (٢/١).
 (١١) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج، د).
 (١٢) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٢/١).
 (١٣) "التبيين": كتاب الصوم (١٦٤/٢).

وإنما قيّدنا لوجود العلة (١): لأنّ مع عدمها (٢) لافرق بين هلال رمضان، والفطر، والأضحى، في أنّه (٣) يشترط لهما الجمع العظيم، ويشترط لفظة الشهادة في الأضحى، والفطر، ويشترط العدالة في الكلّ، كذا في "البحر الرائق" (٤). وهل يشترط الدعوى لثبوت هلال الأضحى اختلفوا فيه، كذا في "شرح النقاية" (٥)، وقدّمنا أن اشتراط الدعوى في هلال الفطر مختلف فيه أيضاً، وأنّ الصحيح عدم الاشتراط فيهما، فتدبرّ.

وفي "السراجية" من كتاب الشهادات (٦) صبي احتلم لا تقبل شهادته ما لم يسئل عنه، ولا بدّ أن يأتي (٧) بعد البلوغ قدر ما يقع في قلوب أهل المسجد ومحلّته (٨) أنّه صالح، وكذا الغريب إذا نزل بقوم، وقدّره بعضهم بستة أشهر، وبعضهم بسنة، وعليه الفتوى، (انتهى).

وحقيقة العدالة ملكة (٩) تحمل الشخص (١٠) على ملازمة التقوى.

والمروءة (١١) ليست هي بشرط ههنا، بل الشرط أدنى مراتبها وهو ترك الكبائر (١٢).

من صدق اللسان، واحتمال عثرات الإخوان وبذل الإحسان إلى أهل الزمان، وكفّ الأذى عن الجيران، وقيل: المروءة التخلق بأخلاق أمثاله وأقرانه. وولدانه في لبسه ومشيه وحر كاته وسكناته وسائر صفاته، وفي "المفاتيح خوارم": المروءة كالدباغة والحجامة والحيابة ممّن لا يليق به من غير ضرورة، وكالبول في الطريق، وصحبة الأراذل، واللعب بالحمام، وأمثال ذلك، ومحملها الاحتراز عمّا يذمّ عرفاً إلخ قاله: علي القاري في "شرح نخبة الفكر": (الورقة ٢٤٧).

(١٢) أمّا الكبائر: فقد اختلف فيها، هل يضبطها التعريف أو العدد، قال الجمهور: إنها تضبط بالحدّ والتعريف على خلاف بينهم في تعريفها، فهي من الكبائر، وقال: ابن جزى الكلبي: في "قوانين =

(١) في (ج، د) (المعلّقة) بدل (العلة).

(٢) في (د) (عدمهما) بدل (عدمها).

(٣) في (ج) (فإنّه) بدل (في أنّه).

(٤) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٦٥).

(٥) "شرح النقاية": للبرجندي: كتاب الصوم (١/٢١٤).

(٦) "الفتاوى السراجية": كتاب الشهادات (الورقة ١٢٥).

(٧) في "السراجية": (يتأتى) بدل (يأتي).

(٨) في (ج) (محيته) بدل (محلّته).

(٩) في (ج، د) (ملكه) بدل (ملكة).

(١٠) (الشخص) ساقط من "البحر".

(١١) المروءة بضم الميم والراء، بعدها واو ساكنة ثم همزة، وقد تبدّل وتدغم، وهو كمال الإنسان

وعدم الإصرار على الصغائر والاجتناب عما يخل^(١) بالمروءة، كذا في "البحر الرائق"^(٢)، ويناسب هذا المقام أن نذكر لتحقيق معنى العدالة فروعاً، ذكرها^(٣) «المشائخ» في كتاب الشهادات، قال في "خزانة المفتين"^(٤): اتفقوا على أن إعلان كبيرة يمنع قبول^(٥) الشهادة، وفي الصغائر إن كان معلناً فنوع فسق متشنع^(٦) يسميه الناس بذلك فاسقاً لا تقبل شهادته.

يتفرع على ذلك: ما في "الكافي"^(٧)، و"الظهرية"^(٨) أنه لا تقبل شهادة مدمن الخمر^(٩)، وإنما شرط في الخمر الإدمان ليكون ذلك ظاهراً فإن من شرب الخمر سرّاً ولا يظهر ذلك، لا يخرج من أن يكون عدلاً وإن كان شرب الخمر كبيرةً، (انتهى).

=الأحكام الشرعية": (٤٥٧): والأقرب إلى الصواب أن الكبائر هي ما ورد في النص على أنها كبائر أو ورد عليها وعيد في القرآن، أو في الحديث، ويقول الشيخ البارزي: والتحقيق أن الكبيرة كل ذنب قرن به وعيد، أو حد، أو لعن، بنص من كتاب أو سنة، أو علم أن مفسدته كمفسدة ما قرن به وعيد، أو حد، أو لعن، أو أكثر من مفسدته، أو أشعر بتهاون مرتكبه في دينه إشعار أصغر الكبائر النصوص عليها بذلك، وهنالك أقوال أخرى. وقال آخرون: إنها لا تعرف إلا بالعدد ثم اختلفوا في عددها فقل: إنها سبع استدلالاً بالحديث الشريف، وقيل: تسع، وقيل: عشر، وقيل: اثنا عشرة، وقيل: أربع عشرة، وقيل: ست و ثلاثون، وقيل: سبعون. وقد جمع ابن حجر الهيثمي فيها مصنفًا سمّاه "الزواجر في الكبائر" وذكر فيه نحو أربع مائة معصية، وقال سعيد بن جبير: قال رجل لابن عباس: الكبائر سبع؟ قال: هي إلى السبع مائة أقرب منها إلى السبع غير أنه

لا كبيرة مع استغفار ولا صغيرة مع إصرار^١. وقال الدكتور كايد يوسف في "طرق انتهاء ولاية الأحكام": (٣١٢): وبالحملة فليس هنالك ما يمكن أن يعتبر ضابطاً للكبائر سواء في تعريفها أو عددها فلذا قال ابن عبد السلام: لم أقف لها على ضابط يعني سالمًا من الاعتراض.

(١) في (ج) (بيخل) وفي (د) (ينحل).
(٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٦٥/٢).
(٣) في (ج) (ذكر) بدل (ذكرها).
(٤) "خزانة المفتين": (الخطية) كتاب الشهادات (٩٢/٢).
(٥) (قبول) ساقط من (ج).
(٦) في (ج، د) (تشنع) وفي بعض المصادر (مستشنع) وفي "البحر": (شنيع).
(٧) "الكافي": (الخطية) كتاب الشهادات.
(٨) "الظهرية": (الخطية) كتاب الشهادات.
(٩) في (ج) (الخمرة) بدل (الخمر).

ويتفرّع: عليه أيضاً ما في "شرح الوقاية" (١) عن "المبسوط" (٢) أنه لا تقبل شهادة أكل الربا بشرط أن يكون مشهوراً بأكله، لأنّ الإنسان قلماً ينجو عن البيوع الفاسدة وكلّ ذلك رباً، (انتهى).
ثم اختلفوا (٣) في تفسير الكبائر.

قيل: هي سبع، الإشراف بالله (٤)، والفرار (٥) عن الزحف، وعقوق الوالدين، وقتل النفس بغير حق، وبهت (٦) المؤمن، والزنا، وشرب الخمر، وزاد البعض: أكل مال اليتيم بغير حق، وأكل الربا، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «إنّ منها السحر، واليمين الغموس» فالصحيح أنّ هذه الأحاديث ليست لبيان الحصر، فالكبيرة كلّ ما يسمّى (٧) فاحشة كاللواط، ونكاح منكوحة الأب، أو ثبت (٨) لها بنصّ قاطع عقوبة في الدنيا أو في الآخرة، كذا في "شرح الوقاية" (٩).
وفيه (١٠) أيضاً: عن «الحلواني» (١١) أنّ ما كان شنيعاً بين المسلمين وفيه هتك (١٢) حرمة الله، والدين فهو (١٣) كبيرة، (انتهى)، قال في "الذخيرة" (١٤): هذا أصحّ ما قيل فيه أي في (١٥) تفسير الكبائر.

وفي شهادات "السراجية" (١٦) من جلس مجالس الفجور والمجانة (١٧)

- (١) "شرح الوقاية": كتاب الشهادات (١٦٤/٣).
(٢) "المبسوط": كتاب الشهادات (١٥٤/١٦).
(٣) تقدم تفصيلاً من قبل قليل.
(٤) في (ج) زيادة (والآلهة الباطلة) بعد قوله: (الإشراف بالله).
(٥) في (ج) (والفرار) بدل (والفرار) والصواب ما أثبت.
(٦) في بعض المصادر (تهيب) وفي بعض (نهب).
(٧) مال المؤمن بدل (بهت) أي البهتان عليه من بهته أي قال عليه ما لم يفعل، كذا في "الصحيح" (٣٦٤/١)، و"الذخيرة العقبى": (٤٣٨/٣).
(٨) في "شرح الوقاية": (سمي) بدل (يسمى).
(٩) كذا في "شرح الوقاية" وفي (أ، ب، ج، د) (يثبت).
(١٠) "شرح الوقاية": كتاب الشهادات (١٦٠/٣).
(١١) المصدر السابق.
(١٢) (هتك) بدل (هتك).
(١٣) في "شرح الوقاية": (فهو) بدل (فهو).
(١٤) "الذخيرة": (الخطية) كتاب الشهادات.
(١٥) (في) ساقط من (ج).
(١٦) "السراجية": كتاب الشهادات (الورقة ١٢٥).
(١٧) في "السراجية": (المجان) بدل (المجانة).

على الشراب لا تقبل شهادته وإن لم يشرب، (انتهى)، وكذا الإعانة على المعاصي والفجور، والحث عليها من جملة الكبائر، كذا في "الذخيرة" (١).

وقد عرفت من قبل أنّ تأخير الشهادة فيما تقبل فيه الشهادة حسبة من غير عذر يسقط العدالة، وفي "السراجية" (٢) العدالة تسقط بتأخير الصلاة عن أوقاتها، وفيها (٣) أيضاً: من اعتاد شتم ممالكه وأهله كلّ ساعة ويوم، سقطت عدالته ولا تقبل شهادته، وقال في "فتح القدير" (٤): وإن كان يشتم أحياناً تقبل، وكذا الشتم للحيوان كدابة، وأمّا في ديارنا فكثيراً ما يشتمون بائع الدابة، فيقولون: قطع الله يد من باعك (٥)، (انتهى).

وفي "شرح النقاية" (٦) لا تقبل شهادة من يبول في الطريق بين الناس، أو يأكل كذلك (٧) لأنّه يذهب المروءة فيسقط العدالة، وأطال صاحب "الفتح" في تحقيق المروءة، ثم قال: والحاصل أنّ ترك المروءة مسقط (٨) للعدالة، وقيل: في تعريف المروءة أن لا يأتي الإنسان ما يغتزل (٩) منه ممّا (١٠) ينحطه (١١) عن مرتبته عند أهل الفضل (١٢)، (انتهى)، وتمام تعريفات (١٣) مسألة العدالة، والمروءة يطلب من الكتب المطوّلة من كتاب الشهادة.

واعلم: أنّه لم يذكر «المصنف» حكم سائر الأهلة التسعة غير رمضان، والفطر، والأضحى، وحكم كلّها كحكم هلال الفطر، فلا تقبل فيها إلا شهادة

-
- | | |
|--|--|
| (١) "الذخيرة": (الحطية) كتاب الشهادات. | (٨) في (ج) (سقطت) بدل (مسقطه). |
| (٢) "السراجية": كتاب الشهادات (الورقة ١٢٤). | (٩) في (ج) (يعتزل) وفي (د) (ينتزل) بدل (يغتزل) وفي "شرح الوقاية" (يعتذر)، (١٠) في (ج) (ما) بدل (مما) |
| (٣) المصدر السابق. | (١١) في "الفتح": (يبخسه) بدل (ينحطه). |
| (٤) "فتح القدير": كتاب الشهادات (٣٨٨/٧). | (١٢) "فتح القدير": كتاب الشهادات (٣٨٩/٧). |
| (٥) في (د) (سباكك) بدل (باعك). | (١٣) قد بينا تعريفات العدالة، والمروءة قبل قليل |
| (٦) "شرح النقاية" للبرجندي: كتاب الشهادة (٢٥/٤). | تفصيلاً: (ص ١٧٢) فارجع إليه. |
| (٧) في (ج) (ذلك) بدل (كذلك). | |

رجلين أو رجل وامرأتين، أحرار عدول غير محدودين في قذف، كذا في "البحر الرائق" (١). يعني به: إذا كان بالسما علة، أمّا عند عدم العلة فلا يقبل فيها إلا شهادة الجمع العظيم، على ظاهر الرواية، كما في هذه الثلاثة، كذا في "إمداد الفتاح" (٢). تنبيه حسن: ثم اعلم: أنّ ما كان من باب الديانات فإنّه يكتفي فيه بخبر الواحد بشرط كونه مسلماً، عاقلاً، بالغاً، ولا يشترط الحرّية، ثم إن (٣) كان ذلك ممّا يمكن تلقّيه من العدول كهلال رمضان، ورواية الأخبار فالعدالة أيضاً شرط، حتى لا يقبل فيه خبر الفاسق والمستور أصلاً ولو تعدّد كفاسقين، أو أكثر، وإن كان ممّا لا يتيسر (٤) تلقّيه (٥) منهم كالإخبار بطهارة الماء ونجاسته، وحلّ الطعام، وحرّمته، فإنّه يتحرّى في خبر الفاسق، والمستور ثم يعمل بغالب رأيه، وذلك: لأنّ في كثير من الأحوال لا يكون العدل حاضراً عند الماء والطعام ففي اشتراط العدالة لمعرفتهما حرج فلا يكون خبر الفاسق والمستور ساقط الاعتبار فأوجبنا انضمام التحريّ به، بخلاف أمر الأحاديث فإن الذين يتلقونها هم « العلماء والأتقياء » فلا حرج إذا لم يعتبر (٦) قول الفسقة، والمستورين في الأحاديث فلا اعتبار بحديثهم أصلاً. وأمّا إخبار الصبي، والمعتوه، والكافر لا (٧) يقبل في الديانات أصلاً حتى لا يلتفت (٨) إليه في الإخبار بطهارة الماء ونجاسته (٩) فلا يجب التحري. بخلاف إخبار الفاسق فإنّ الواجب فيه التحري، كذا في "توضيح الأصول وتلويحه" (١٠) هذا كلّه حكم الديانات.

(١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٧٠).

(٢) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (الورقة ٦٧٢).

(٣) في (ج) (إذا كان) بدل (إن كان).

(٤) في (ج) (د) (يتسر) بدل (يتيسر).

(٥) في (ج) (تكفيه) بدل (تلقّيه).

(٦) وفي (ب، ج، د) (لم تعتبر).

(٧) في (ج، د) (فلا) بدل (لا).

(٨) في (ج) (لا يكتفيه) وفي (د) (لا يلتفت).

(٩) في (ج) (بنجاسته) وفي (د) (بنجاسة).

(١٠) "التوضيح والتلويح في الأصول": (٢/٢) وما بعدها.

وأما حقوق العباد فعلى ثلاثة أوجه ، منها: ما فيه إلزام محض ، ومنها: ما لا إلزام فيه ، ومنها: ما فيه إلزام من وجه، دون وجه ، فما كان فيه إلزام محض: كالبيع، والإملاك، فشرطه العدد والعدالة، ولفظة الشهادة مع باقي شروطها من العقل، والبلوغ، والحرية، والشهادة بهلال الفطر من هذا القسم، هذا: إذا كان ممّا يطلع عليه الرجال، فإن كان من غيره، كالبكارة، والولادة، والعيوب في العورة، فلا يشترط العدد، ولا الذكورة.

وما ليس فيه إلزام كالإخبار بالوكالات، والمضاربات (١)، والإذن في التجارة والرسالات، والهدايا، والشركات، وما أشبه ذلك يثبت (٢) بخبر الواحد بشرط (٣) كونه مميزاً دون العدالة فيقبل فيه خبر الفاسق، والصبي، والكافر، ولا يجب (٤) فيه التحري، ولا يشترط الذكورة، ولا الحرية.

وما فيه إلزام من وجه دون وجه كالإخبار بعزل (٥) الوكيل، وحجر المأذون، وفسخ الشركة، والمضاربة، وإنكاح (٦) الولي البكر البالغة (٧) فإن كان المخبر رسولاً، أو وكيلاً يقبل خبره. ولا يشترط العدد، ولا العدالة، وإن (٨) كان فضولياً يشترط أحد (٩) وصفي الشهادة إمّا العدد، وإمّا العدالة، عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى (١٠) حتى لا يقبل خبر فاسق واحد، أو مستور.

وكذا يشترط الحرية، والذكورة، والبلوغ (عنده فلا تقبل خبر العبد،

-
- | | |
|--|---------------------------------------|
| (١) في (ج) (والديانات) بدل (والمضاربات). | (٦) في (ج) (نكاح) بدل (إنكاح). |
| (٢) في (أ، ب، د) (ثبت) بدل (يثبت). | (٧) في (ج) (العاقلة) بدل (البالغة). |
| (٣) في (ج) (يشترط) بدل (بشرط). | (٨) في (ج) (فإن) بدل (وإن). |
| (٤) في (د) (ولا يجب) بدل (ولا يجب). | (٩) في (ج) (أخذ) بدل (أحد). |
| (٥) في (ج، د) (يعزم) بدل (يعزل). | (١٠) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج) |

ومن رأى هلال رمضان، أو الفطر وحده وردّ قوله صام وإن أفطر قضى فقط والمرأة، والصبي. وأمّا عند «أبي يوسف» و«محمد» رحمهما الله تعالى (١) فهذا القسم والقسم (٢) الذي لا إلزام فيه سواء، حتى يعتبر فيهما قول كلّ ممیز لمكان الضرورة، كذا في "توضيح الأصول وتلويحه" (٣).

ولا يخفى: أنّ (٤) إخبار المسلم الذي لم يهاجر إلينا بالشرائع من صوم، أو صلاة، ونحوهما، من هذا القبيل، أعني ما فيه إلزام من وجه دون وجه، حتى يشترط فيه إحدى شطري (٥) الشهادة عند «أبي حنيفة» رضي الله عنه (٦) كما مرّ في أول الكتاب.

[قوله] (ومن رأى هلال رمضان، أو الفطر وحده) فشهد (٧) عند القاضي (وردّ قوله صام) بنفسه في الصورة الأولى ومع سائر الناس في الثانية (وإن أفطر قضى فقط) من غير كفارة في صورتين.

أطلق «المصنف» في الرائي فشمّل من تقبل شهادته، ومن لا تقبل، كما في "البحر الرائق" (٨) من "الظهيرية".

وأشار بقوله (صام): إلى ردّ قول بعض «المشائخ» من أنّه إذا أيقن برؤية هلال الفطر أفطر، ولكنّه يأكل سرّاً، كذا في "البحر الرائق" (٩)، وقولنا: (شهد عند القاضي): ليست بلازم وإنّما ذكرناه ليبتنى عليه قول «المصنف» (وردّ قوله)، وهذا: لأنّ المتفرّد برؤية الهلال يلزمه أن يصوم، وأيضاً يشهد عند القاضي (١٠)، كذا في "إمداد الفتاح" (١١).

(١) (رحمهما الله تعالى) أثبتناه من (ج).

(٢) ما بين معكوفتين ساقط من (ج، د).

(٣) انظر: "التوضيح والتلويح في الأصول": (١٢/٢).

(٤) (أن) ساقط من (ج، د).

(٥) (ج، د) (شطري) بدل (شطري).

(٦) (رضي الله عنه) أثبتناه من (ج).

(٧) في (د) (فتشهد) بدل (فتشهد).

(٨) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٦٤/٢).

(٩) المصدر السابق: (٤٦٥/٢).

(١٠) كذا في جميع النسخ، والصواب (وإن لم يشهد

عند القاضي) هكذا في مصادر التخرّيج.

(١١) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (الورقة ٦٦٧).

وذكر في "البحر الرائق" (١) أنّ التفرد بالرؤية من غير ثبوت عند الحاكم موجب لإسقاط الكفارة، (انتهى).

وإنما قيّدنا : كلام «المصنف» بقولنا: (صام بنفسه) في الصورة الأولى أعني ما إذا رأى هلال رمضان وحده وردّ قوله، لما في "الكافي" (٢) أنّه لا يصوم الناس في ذلك اليوم؛ لأنّه رمضان في حقّه بوجوب الصوم عليه، وشعبان في حقّ غيره لعدم وجوب الصوم عليهم، (انتهى).

وإنما وجب عليه الصوم فيما إذا رأى هلال رمضان وحده وردّ قوله لقوله (تعالى) في هلال رمضان: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (٣).

وبقوله صلى الله عليه وسلم (٤): «صوموا لرؤيته» (٥) وقد رأى ظاهراً .

وأما عدم وجوب الكفارة عليه بالإفطار فلا أنّ القاضي ردّ شهادته بدليل شرعي، وهو تهمة الغلط لتفرّده بالرؤية فأورث شبهةً وهذه الكفارة تندريء بالشبهات، لكن هذا إذا أفطر بعد ما ردّ الإمام شهادته، أمّا إذا أفطر قبل الردّ اختلف «المشائخ» فيه، قال بعضهم: تلزمه الكفارة لانتفاء هذه الشبهة، وقال بعضهم:

لا تلزم، وهو الصحيح لأنّ قوله ﷺ (٦): «صومكم يوم يصومون وفطركم يوم يفطرون» (٧) يدلّ على أن يوم الصوم يوم صامه الناس، وهذا يوم فطرهم فلا يكون يوم

(١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٦٤).
 (٢) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم.
 (٣) البقرة: (الآية، ١٨٥).
 (٤) في (ج) صلى الله تعالى عليه وآله وأصحابه وسلم.
 (٥) تقدم تخريجه: (ص ١٤٧).
 (٦) في (ج) صلى الله تعالى عليه وآله وأصحابه وسلم.
 (٧) أخرج بنحوه "أبوداؤد": في الصيام: باب إذا أخطأ القوم الهلال (الحديث ٢٣٢٤)، والبيهقي: في "السنن الكبرى": (٢٥٢/٤) من حديث أبي هريرة بلفظ (صومكم يوم تصومون وأضحاكم يوم تضحون) وفي رواية: (فطركم يوم تفطرون) وأخرج "الترمذي": في الصيام (الحديث ٦٩٧) باب ما جاء في الصوم يوم تصومون، والفطر يوم تفطرون والأضحى يوم تضحون، وقال: حديث حسن غريب.

الصوم نظراً إلى هذا الحديث فتورث الشبهة، والكفارة تندريء بها، كذا في "الهداية" (١)، وشرحها "الحميدي".

ورجح في "غاية البيان" (٢) عدم لزوم الكفارة أيضاً باعتبار أنه يوم مختلف في وجوب صومه، فإنَّ «الحسن» (٣)، و«ابن سيرين» (٤)، و«عطاء» (٥) قالوا: بأنه لا يصوم إلا مع الإمام، كذا في "البحر الرائق" (٦)، قال في "منح الغفار شرح تنوير الأبصار" (٧): الراجح عدم لزوم الكفارة، وصحَّحه في "المحيط" (٨)، (انتهى).

وأما وجوب الصوم فيما إذا رأى هلال الفطر وحده، وردَّ قوله، فلرعاية الاحتياط فإنه يحتمل أن يكون ما رآه خيلاً، لا هلالاً، ويحتمل أن يكون هلالاً

- (١) "الهداية": كتاب الصوم (١/١٢١).
- (٢) "غاية البيان": (الخطبة) كتاب الصوم.
- (٣) هو الإمام شيخ الإسلام الحسن بن أبي الحسن يسار البصري أبو سعيد مولى الأنصار سيّد التابعين في زمانه بالبصرة، كان فقيهاً عالماً زاهداً فاضلاً فصيحاً داعيةً من دواعي الخير، توفي في رجب سنة عشر ومائة، وقد قارب التسعين، ينظر ترجمته: "تهذيب التهذيب" (٢/٢٤٦) (الترجمة ١٢٨٣)، "الكاشف" (١/١٦٠)، "الجرح والتعديل" (٣/٤٥)، (الترجمة ٢٤٧٠)، "ثقات العجلي" (الورقة ١١٣)، "لسان الميزان" (٨/٢٧١) (الترجمة ١٢٢٧٤)، "تاريخ الخميس" (٢/٣٥٦).
- (٤) هو الإمام محمد بن سيرين، شيخ الإسلام أبو بكر الأنصاري الأنسي البصري تابعي ثقة صاحب التعبير مولى أنس بن مالك، وكان من أورع أهل البصرة فقيهاً فاضلاً حافظاً متقناً، مات في شوال سنة عشر ومائة وهو ابن سبع وسبعين سنة، بعد الحسن البصري بمائة يوم، ينظر: "تهذيب الكمال" (١٦/٣٤٥)، "تقريب التهذيب" (الترجمة ٢١٦٧)، "الكاشف" (٣/٤٦)، "تهذيب التهذيب" (٧/٢٠٠)، "ثقات العجلي" (الورقة ٤٠٥)،
- "شذرات الذهب" (٢/٥٢)، (١٠١/١٢٠) (الترجمة ٢٢٥)، "العبر" (١/١٠٣)، "طبقات ابن سعد" (٧/١٩٣)، "تاريخ البخاري الصغير" (١/١٨٧)، (٢٥٦)، "تاريخ الأوسط" (١/٣٩٠)، "ثقات ابن حبان" (٥/٣٤٨).
- (٥) هو الإمام عطاء بن أبي رباح القرشي الفهري أبو محمد المكي، ولد في آخر خلافة عثمان ونشأ بمكة وتوفي سنة سبع عشرة ومائة، وقيل: خمس عشرة، وقيل: أربع عشرة، وقيل: غير ذلك. ينظر ترجمته: "تاريخ البخاري الكبير" (٦/٤٦٣)، (الترجمة ٢٩٩٩)، "الصغير" (١/٣١٢)، "طبقات ابن سعد" (٢/٣٨٦) (الترجمة ١٣٦٦٧)، "رجال صحيح مسلم" (٢/١٠٠) (الترجمة ١٢٥١)، "تاريخ الأوسط" (١/٤٢١)، "أنساب القريشيين" (الورقة ٥٤)، "المعارف" (الورقة ١٩٦)، "غاية النهاية" (١/٥١٣).
- (٦) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٦٤).
- (٧) انظر: "منح الغفار شرح تنوير الأبصار على هامش در المختار": كتاب الصوم.
- (٨) "المحيط البرهاني" (٢/٥٤٨) كتاب الصوم.

فكان الاحتياط في الصوم، لأنّ صوم يوم العيد أهون من ترك صوم رمضان، لأنّ ترك صوم رمضان حرام لعينه، وصوم يوم العيد حرام لغيره، كذا في "الهداية" (١)، و"شروحها" (٢)، ويؤيد ذلك: ما ذكره في "التبيين" (٣) أنّه روي أنّ رجلاً أخبر «عمر» رضي الله عنه (٤) برؤية الهلال فمسح «عمر» رضي الله عنه (٥) على حاجبه (٦) ثم قال: أين الهلال؟ فقال: فقدته يا أمير المؤمنين فعلم بذلك أنّ شعرةً من حاجبه أوجفنه تقوّست فظنّها هلالاً، (انتهى).

وأما عدم الكفارة بالإفطار في هذه الصورة أعني ما إذا رأى هلال الفطر وحده وردّ قوله، فلما قدّمنا أن تفرّده بالرؤية مع شدّة حرص الناس على طلبه دليل غلطه، كذا في "البحر الرائق" (٧)، ويستوي فيه أن يفطر بعد ما ردّ الإمام شهادته، كما وقع في المتن أو قبله بل تسقط الكفارة في الصورة الثانية بالطريق الأولى. وفي "البزازية" (٨)، و"فتح القدير" (٩) الرائي إذا أخبر صديقه صام إن صدّقه ولا يفطر، وإن أفطر لا كفارة عليه، (انتهى).

ن: فظهر من هذا التحرير أنّ النساء أو العبيد إذا ردّت شهادتهم في هلال الفطر أو (١٠) الفساق إذا ردّت شهادتهم في الهلالين حال تغيم السماء أو (١١) الجمع القليل إذا ردّت شهادته (١٢) حال كون السماء مصحيةً (١٣) يجب

(١) "الهداية": كتاب الصوم: (١٢١/١).
 (٢) ينظر: فتح القدير، النهاية، البناية، الكفاية، العناية شروح الهداية: كتاب الصيام.
 (٣) "التبيين": كتاب الصوم (١٦٩/٢).
 (٤) في (ج) رضي الله سبحانه وتعالى عنه.
 (٥) (رضي الله عنه) زيادة من (ج).
 (٦) في (ج) (حاجبه) بدل (حاجبه).
 (٧) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٦٤/٢).
 (٨) "البزازية على هامش الهندية": فصل في الشهادة على الهلال (٩٦/٤).
 (٩) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٢٩/٢).
 (١٠) في (ج) (و) بدل (أو).
 (١١) في (ج) (و) بدل (أو).
 (١٢) في (ج) (شهادتهم) بدل (شهادته).
 (١٣) في (ج) (مصحية) بدل (مصحية).

وبعد صوم ثلاثين بقول عدلين حلّ الفطر

عليهم الصوم ولا كفارة بالإفطار لما مرّ من الدليل ولم أر هذا صريحاً ، ولم أر أيضاً ما إذا ردّ القاضي شهادة عدلين في هلال رمضان أو الفطر مع تغيم السماء هل يجب عليهما الكفارة بالإفطار (١) أم لا ؟ وهل يجب على سائر الناس أن يصوموا في ذلك اليوم أم لا ؟ هذا

قيّد بقوله: (ردّ قوله) لأنه لو قبل قول الواحد فإن كان في هلال رمضان مع تغيم السماء فإنه يجب عليه الصوم وعلى سائر الناس أيضاً وتجب الكفارة بإفساده، كما قدّمناه عن "فتح القدير"، و"البحر الرائق".

وإن كان في هلال الفطر فإنه يجب عليه الصوم وعليهم أيضاً ، لأنّ هذا اليوم ليس (٢) من شوال قطعاً إذ يشترط فيه نصاب الشهادة، كذا يفهم من "حاشية الشيخ" (٣)، و"جامع الرموز" (٤)، فإن أفطر لا كفارة لأنها لما (٥) لم تحب في صورة الردّ فهنا أولى.

ثم اعلم: أنّ من رأى هلال رمضان وحده ، فردّ قوله لو أكمل ثلاثين يوماً لا يفطر إلا مع الإمام، لأنّ الاحتياط في ذلك في تأخير الإفطار، ولو أفطر لا كفارة عليه اعتباراً (٦) للحقيقة التي عنده ، كذا في "الهداية" (٧).

وأما إذا قبل قول الواحد وصام الناس برؤيته ثلاثين يوماً فلم ير هلال شوال فسيأتي حكمه قريباً.

[قوله]: (وبعد صوم ثلاثين بقول عدلين حلّ الفطر) في اليوم الحادي

والثلاثين وإن لم ير هلال شوال يعني إذا شهد شاهدان عدلان بهلال رمضان

(٤) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١/١٥٥).

(٥) (لما) ساقط من (ج).

(٦) في (ج) (باعتبار) بدل (اعتباراً).

(٧) "الهداية": كتاب الصوم (١/١٢١).

(١) (بالإفطار) ساقط من (ج).

(٢) (ليس) ساقط من (ج).

(٣) "حاشية شيخ الإسلام على شرح الوقاية".

(الخطبة) كتاب الصوم.

والسماء متغيمة فقبل القاضي شهادتهما وصام الناس ثلاثين يوماً فلم يروا هلال
شوال فإن كانت السماء متغيمةً يفطرون من الغد بالاتفاق.

وإن كانت مصحية^(١) يفطرون أيضاً على الصحيح لأنه ثبت الرضائية
بشهادتهما، والتحق احتمال الغلط بالعدم لاتصال القضاء بما هو حجة تامة فصار
كأنهم رأوا هلال رمضان وأتموا ثلاثين ولم يروا هلال الفطر والسماء مصحية،
كذا في "المحيط"^(٢)، و"الفتاوى الغياثية"^(٣)، و"البزازية"^(٤)، و"إمداد الفتاح"^(٥).
وذكر الإمام ركن الإسلام «علي السغدّي»^(٦) أنه إذا صام الناس ثلاثين يوماً
بشهادة عدلين فلم يروا هلال شوال إن كانت السماء متغيمةً يفطرون من الغد.
وإن كانت مصحيةً لا يفطرون، والأصح هو الأول أعني عدم الفرق بين كون
السماء مصحيةً أو متغيمةً، كذا في "الذخيرة"^(٧)، و"الخلاصة"^(٨)، و"البرجندي
شرح النقاية"^(٩) وهو الصحيح، كذا في "معراج الدراية شرح الهداية".

ومما ينبغي أن يعلم أنّ هذه المسألة على أربعة أوجه.

لأنه إما إن تغيّمت السمااء في الهلالين، أو أصحيت في الزمانين

-
- (١) في (ج) (مضحية) بدل (مصحية).
(٢) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم
(٣) "الفتاوى الغياثية": كتاب الصوم (الورقة ٤٩).
(٤) "الفتاوى البزازية على هامش الهندية":
(٥) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (الورقة ٦٧١).
(٦) هو الإمام علي بن الحسين بن محمد السغدّي
(٧) "الذخيرة": (الخطية) كتاب الصوم.
(٨) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٤٩/٢).
(٩) "البرجندي": كتاب الصوم (٢١٤/١).
- الغين المعجمة وفي آخرها دال مهملة ناحية من
نواحي سمرقند، كان إماماً فاضلاً وفقياً مناظراً
توفي ببخارى سنة إحدى وستين وأربع مائة، ينظر
ترجمته: "الأنساب": (٢٥٩/٣)، "الفوائد البهية":
(١١٢)، "الجواهر المضية": (٥٦٧/٢)،
"اللباب": (١١٩/٢)، "تاج التراجم": (الورقة
٤٣)، "كشف الظنون": (٤٦/١) (١٠١٤/٢).
"الخلاصة": كتاب الصوم (٢٤٩/٢).
"البرجندي": كتاب الصوم (٢١٤/١).

وبقول عدل لا

أو تغيّمت في هلال الصوم وأصحيت في الفطر ، أو تغيّمت في هلال الفطر وأصحيت في الصوم وقد ذكرنا صورتين منها (١) وهما الأولى ، والثالثة ، وأمّا في الثانية ، والرابعة ، فلا يحلّ الفطر إلا على رواية «الحسن» (٢) عن «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى (٣) أنّها تقبل شهادة رجلين عدلين في هلال رمضان والفطر مع صفاء السماء ، كذا في "جامع الرموز" (٤).

ن: وحكم رجل وامرأتين كالرجلين ، كما لا يخفى ، وقد صرح به في "خزانة الأكمل" ، هذا

[قوله]: (وبقول عدل لا) أي إذا شهد عدل واحد بهلال رمضان وفي السماء علّة فصاموا ثلاثين ولم ير هلال شوال لا يحلّ الفطر إلا إذا صاموا يوماً آخر ، كذا في "شرح الوقاية" (٥).

ولا فرق في هذا بين ما إذا تغيّمت السماء في الهالين ، أو أصحيت فيهما ، أو أصحيت في هلال الفطر وتغيّمت في رمضان ، أو أصحيت في رمضان وتغيّمت في الفطر ، إلا أنّ فيما إذا تغيّمت فيهما خلاف «محمّد» رحمه الله تعالى (٦) فقال : يحلّ الفطر في تلك الصورة ، كذا في "جامع الرموز" (٧).

وجه «قولهما»: أنّه لا يحلّ الفطر للاحتياط ولأنّ الفطر لا يثبت بشهادة الواحد فلو قلنا: بأنهم يفطرون يلزم ثبوت الفطر بشهادة الواحد.

ووجه قول «محمّد» رحمه الله تعالى (٨) أنّه يثبت الفطر بناءً على ثبوت

(٥) "شرح الوقاية": كتاب الصوم (١/٣١٠).

(٦) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).

(٧) المصدر السابق بنفسه.

(٨) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).

(١) في (ب، ج، د) (منهما) بدل (منها).

(٢) تقدمت ترجمته: (ص ١٥٧).

(٣) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج).

(٤) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١/١٥٦).

الرمضانية بشهادة الواحد وإن كان لا يثبت بها ابتداءً لأنّ الشيء قد يثبت في ضمن شيء وإن كان لا يثبت ابتداءً كاستحقاق الإرث بناءً على النسب الثابت بشهادة القابلة باستهلال الصبي. وإن لم يثبت الإرث بشهادتها ابتداءً، كذا في "الهداية" (١)، و"الكافي" (٢)، وقال في "غاية البيان" (٣): قول «محمد» رحمه الله تعالى (٤): أصحّ، كذا في "النهر الفائق" (٥).

وقال «شمس الأئمة الحلواني» (٦): هذا الاختلاف فيما إذا تغيّمت السماء في هلال رمضان وأصحيت في الفطر أمّا إن تغيّمت (٧) فيهما (٨) فإنّهم يفطرون بلا خلاف، كذا في "جامع الرموز" (٩) من "الذخيرة" (١٠)، وكذا في "معراج الدراية" من "المجتبى".

قال المحقق في "فتح القدير" (١١): منهم من استحسّن المرويّ عن «الشيخين» في الصحو، وفي الغيم أخذ بقول «محمد» رحمه الله تعالى (١٢)، (انتهى). وقال «الزيلعي» في "التبيين" (١٣): الأشبه أن يقال: إن كانت السماء مصحية لا يفطرون لظهور غلظه، وإن كانت متغيمةً يفطرون لعدم ظهور الغلط، (انتهى). فما ذكر في "غاية البيان" من تصحيح قول «محمد» رحمه الله تعالى (١٤) ينبغي أن يحمل على هذا، كذا في "إمداد الفتاح" (١٥).

- | | |
|--|--|
| (١) "الهداية": كتاب الصوم (١٢١/١). | (٩) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٥٦/١). |
| (٢) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم. | (١٠) "الذخيرة": (الخطية) كتاب الصوم. |
| (٣) "غاية البيان": (الخطية) كتاب الصوم. | (١١) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٢٨/٢). |
| (٤) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج). | (١٢) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج، د). |
| (٥) "النهر الفائق": كتاب الصوم (١٢/٢) وما بعدها. | (١٣) "التبيين": كتاب الصوم (١٦٣/٢)، كذا في "إمداد الفتاح": (الورقة ٦٧١). |
| (٦) تقدّمت ترجمته: (ص ١٠٧). | (١٤) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج، د). |
| (٧) ما بين معكوفتين ساقط من (ج). | (١٥) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (الورقة ٦٧٢). |
| (٨) في (ج) (فيها) بدل (فيهما). | |

قال في "البزازية" من كتاب القضاء (١): إنَّ معنى قولهم: (هو الأشبه) أنّه أشبه بالمنصوص روايةً، والراجح درايةً فيكون الفتوى عليه، (انتهى).

ن: ثم أنّ «المصنف» قال: لا يحلّ الفطر ولم يذكر أنّه لو أفطر واحد هل تجب الكفارة ولم أره (٢) صريحاً، واكتفى «المصنف» بقوله: (بقول عدل واحد) ولم يذكر حكم الفسقة، والعبيد، والنساء المحضة، أو رجل وامرأة، والظاهر: من الدليل أنّ حكمهم كحكم العدل الواحد لأنّ الفطر لا يثبت بقولهم كما لا يثبت بقول العدل الواحد، ولم أره (٣) صريحاً، ولم أر أيضاً ما (٤) إذا رأى (٥) واحد هلال شعبان والسماء متغيمة فعّدوا بذلك شعبان ثلاثين يوماً. ولم ير هلال رمضان مع تغيمة هل يجب الصوم أم لا؟ والظاهر: أنّه لا يجب لعدم ثبوت شعبان وعدم رؤية رمضان خصوصاً عند «أبي حنيفة»، و«أبي يوسف» رحمهما الله تعالى (٦)، والله تعالى (٧) أعلم، هذا.

ثم اعلم: أنّ ثبوت الهلال بشهادة الواحد بناءً على ثبوت رمضان لا يختصّ بهلال الفطر حتى أنّه يثبت الأضحى عند «محمّد» رحمه الله تعالى (٨) بقول واحد بتبعية (٩) ثبوت رمضان كما إذا كان في شوال، وذو القعدة، وذو الحجة غيم ولم ير هلال واحد من الشهور فيحكم بالأضحى بحساب الأيام، كذا في "حاشية العصام على شرح الوقاية" (١٠).

(١) "البزازية على هامش الهندية": كتاب القضاء. (٧) (تعالى) زيادة من (ج).
 (٢) في (ج) (لم أر) بدل (لم أره).
 (٣) في (ج) (لم أر) بدل (لم أره).
 (٤) في (ج) (أما) بدل (ما).
 (٥) في (ج) (أرى) بدل (أرى).
 (٦) (رحمهما الله تعالى) زيادة من (ج، د).
 (٨) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).
 (٩) في (ج) (تبعية) بدل (بتبعية).
 (١٠) "حاشية العصام على شرح الوقاية": كتاب الصوم.

ولا عبرة لاختلاف المطالع

[قوله]: (ولا عبرة لاختلاف المطالع) (١) يعني إذا رأى الهلال أهل بلد ولم يره أهل بلد آخر (٢) يجب أن يصوموه برؤية أولئك إذا ثبت عندهم بطريق موجب سواء كان بينهما تفاوت بحيث يختلف المطالع أولاً، كذا في "البحر الرائق" (٣)، وهذا ظاهر الرواية، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٤) وعليه فتوى الفقيه «أبي الليث» (٥) رحمه الله تعالى (٦)، وبه كان يفتي «شمس الأئمة الحلواني» (٧)، قال: لو رأى أهل مغرب هلال رمضان يجب الصوم على أهل مشرق وعليه الفتوى، كذا في "الخلاصة" (٨) وهو قول أكثر «المشائخ» حتى إذا صام أهل بلده (٩) ثلاثين يوماً بالرؤية، وأهل بلدة تسعة وعشرين يجب عليهم قضاء يوم لعموم الخطاب في قوله صلى الله عليه وسلم (١٠): «صوموا لرؤيته» (١١) معلقاً (١٢) بمطلق الرؤية وهي حاصلة برؤية (١٣) فثبت عموم الحكم احتياطاً، كذا في "إمداد الفتاح" (١٤).

قيّدنا بكونه ثبت عندهم بطريق موجب، لأنّ الصوم إنّما يلزم على الذين تأخرت رؤيتهم إذا ثبت عندهم رؤية أولئك بطريق موجب حتى لو شهد جماعة أنّ أهل بلدة كذا قد رأوا هلال رمضان قبلكم بيوم فصاموا وهذا اليوم ثلاثون بحسابهم ولم ير هؤلاء الهلال، لا يباح فطر غد ولا يترك التراويح في هذه الليلة

-
- (١) المطالع: جمع مطلع: وهو مكان الطلوع لأحد النيرين أو غيرهما، الذي يبدأ ظهور بروزه منه، والمطلع مكان الطلوع، والمطلع المصدر يقال: طلع علينا فلان إذا هجم.
- (٢) في (ج، د) إذا رأى أهل بلد آخر يجب على بلد آخر.
- (٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٧١/٢).
- (٤) "قاضي خان": كتاب الصوم (٩٥/١).
- (٥) تقدمت ترجمته: (ص ٤٨).
- (٦) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج).
- (٧) تقدمت ترجمته: (ص ١٠٧).
- (٨) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٤٩/١).
- (٩) في (ج، د) (بلدة) بدل (بلده).
- (١٠) في (ج) صلى الله تعالى عليه وآله وأصحابه وسلم.
- (١١) تقدم تخريجه: (ص ١٤٧).
- (١٢) في "إمداد الفتاح": (متعلقاً) بدل (معلقاً).
- (١٣) في (ج) (برؤيته) بدل (برؤية) وفي المطبوعة بزيادة (قوم) بعد قوله (برؤية).
- (١٤) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (٢٩١).

لأنّهم لم يشهدوا بالرؤية، ولا على شهادة غيرهم، وإنّما حكوا (١) رؤية غيرهم ولو شهدوا أنّ قاضي بلدة (٢) كذا شهد عنده اثنان برؤية الهلال في ليلة كذا وقضى بشهادتهما، جاز لهذا القاضي أن يحكم بشهادتهما؛ لأنّ قضاء القاضي حجة وقد شهدوا به، كذا في "فتح القدير" (٣)، و"البحر الرائق" (٤)، ومثله في "البرازية" (٥)، و"الخلاصة" (٦).

وإنّما قيّدوه (٧) بشهادة الاثنين فصاعداً لما مرّ أن الفطر لا يثبت بقول الواحد عند «الشيخين» رحمهما الله تعالى (٨) ولو ضمناً، والله تعالى (٩) أعلم. ومما يبتنى (١٠) على ذلك ما ذكره في "مجموع النوازل" (١١) نقلاً عن «شيخ الإسلام» أنّه لو شهد شاهدان عند قاضي مصر لم ير أهله الهلال على أنّ قاضي مصر كذا شهد عنده شاهدان برؤية الهلال، وقضى به، ووجد (١٢) استجماع شرائط صحّة الدعوى، قضى القاضي بشهادتهما، كذا في "المحيط البرهاني" (١٣)، و"المضمرات شرح القدوري" (١٤).

ومما يبتنى (١٥) عليه أيضاً: ما ذكر في "الفتاوى النسفية" (١٦) سئل: عن قضاء

-
- | | |
|---|---|
| (١) في (ج) (حكموا) بدل (حكوا). | (١٦٠/٢): «مجموع النوازل والحوادث |
| (٢) في "فتح القدير": (بلد) بدل (بلدة). | والواقعات»: هو كتاب لطيف في فروع الحنفية |
| (٣) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٢٦/٢). | للشيخ الإمام أحمد بن موسى بن عيسى ابن مأمون |
| (٤) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٧٢/٢). | الكشي المتوفى: في حدود (٥٥٥٠) كذا في |
| (٥) "البرازية على هامش الهندية": كتاب الصوم (٩٥/٤). | "معجم المؤلفين": (١٨٩/٢) لم أعثر على طبعه. |
| (٦) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٤٩/١). | (١٢) في (ج) (أحد) بدل (ووجد). |
| (٧) في (ج) (قيّده) بدل (قيّدوه). | (١٣) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم، الفصل |
| (٨) (رحمهما الله تعالى) أثبتناه من (ج). | الثاني (٣٤٢/٣). |
| (٩) (تعالى) زيادة من (ج). | (١٤) كذا في "الخلاصة": (١٤٩/١)، و"الفتح": |
| (١٠) في (ج) (يتبين) بدل (يبتنى). | (٣٢٧/٢)، و"النهر": (١٤/٢)، و"البحر": (٤٧٢/٢). |
| (١١) قال حاجي خليفة في "كشف الظنون": (١٦) "الفتاوى النسفية": (الخطية) كتاب الصوم. | (١٥) في (ج) (يتبين) بدل (يبتنى). |

القاضي برؤية هلال شهر رمضان بشهادة شاهدين عند الاشتباه في مصر هل يجوز لأهل مصر آخر العمل بحكمهم؟ فقال: لا. ولا يكون مصر (١) آخر تبعاً لهذا (٢) المصر إنما سگان (٣) هذا المصر وقریه يكون تبعاً له، قيل (٤) له: إن شهد شاهدان أن قاضي بلدة كذا حكم برؤية الهلال بشهادة الشهود هل يجوز لهذا (٥) القاضي أن يقضي بهذه الشهادة؟ قال: نعم، كذا في "المضمرات شرح القدوري" (٦).

وأما ما ذكره «نجم الدين النسفي» (٧) رحمه الله تعالى (٨) وصححه، قال: إن أهل سمرقند (٩) لو رأوا (١٠) هلال رمضان بسمرقند (١١) ليلة الاثنين وصاموا كذلك (١٢) ثم شهد (١٣) جماعة عند قاضي القضاة يوم الاثنين وهو اليوم التاسع والعشرون من شعبان أن أهل كبش (١٤) رأوا الهلال ليلة الأحد، وهذا اليوم آخر الشهر، وقضى به القاضي ونادى المنادي في سمرقند أن هذا آخر يوم وغداً يوم العيد فلما أمسوا لم ير أحد من أهل سمرقند الهلال، والسماء مصحبة لاعلة

ذلك شمر فقيلاً : شمرقند وعربت فقيلاً : سمرقند، انظر: "البلدان" لليقوي: (٢٩٣)، "أحسن التقاسيم" (٢٧٨)، "معجم ما استعجم": (٧٥٤/٢)، "معجم البلدان": (٧٣٦/٣)، "أوضع المسالك إلى معرفة البلدان والممالك": (٣٩٣). (١٠) في (ج) (رأى) بدل (رأوا). (١١) في (ج) (بسمرقند) بدل (في سمرقند). (١٢) في (ج) (لذلك) بدل (كذلك). (١٣) في (ج) (تشهد) بدل (شهد). (١٤) كذا في جميع النسخ فيما بين يدي، ولكن في مصادر التخريج (كش) بدل (كبش) فأما كش بفتح الكاف والشين المشددة قرية علي ثلاثة فراسخ من جرجان على الجبل قريبة من سمرقند، كذا في "الأنساب": (٧٨/٥).

(١) في (ج) (بمصر) بدل (مصر). (٢) في (ج) (هذا) بدل (لهذا). (٣) في (ج) (إنها مكان) بدل (إنما سگان). (٤) (قيل) ساقط من (ج). (٥) في (ج) (هذا) بدل (لهذا). (٦) كذا في "الهندية" فصل في رؤية الهلال. (٧) تقدمت ترجمته: (ص ٨٠). (٨) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج). (٩) سمرقند: بفتح المهملة والميم [وسكون الراء المهملة وفتح القاف] وسكون النون ثم دال مهملة، قال في القانون: وبالتركية شمر كند أي بلد الشمس، وهي مدينة من خراسان في أوزبكستان ويقال: إن شمر بن أفرقش غزا أرض الصغد حتى وصل إلى سمرقند فهدمها ثم ابتناها، ويقال: إنها بنيت أيام الأسكندر وتولى

بها أصلاً، فإنه لا يترك التراويح في هذه الليلة، ولا يجوز الإفطار (١) يوم الثلاثاء، ولا صلاة العيد، فليس بصحيح، بل الصحيح أن يعيدوا يوم الثلاثاء، كذا ذكر صاحب "المحيط" (٢)، و"المضمرات".

«قالا»: لأَنَّ «نجم الدين النسفي» (٣) مال إلى أن حكم إحدى (٤) البلدتين لا يلزم البلدة الأخرى أصلاً، أو (٥) عند اختلاف المطالع.

وقد علم: أَنَّ المطالع مختلفة إلا أَنَّ تلك المسألة مختلف فيها، وقد قضى القاضى بقول البعض فارتفع الخلاف فلم يتضح لنا وجه صحة جواب «نجم الدين»، (انتهى) كلامهما.

وقد قدّمنا: أَنَّ ما ذكره «المصنف» من عدم اعتبار اختلاف المطالع هو ظاهر الرواية وعليه الفتوى.

وقال في "التبيين" (٦): الأشبه أن يعتبر اتحاد المطالع (٧) واختلافها؛ لأَنَّ كلَّ قوم مخاطبون بما (٨) عندهم وانفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف (٩) الأقطار كما أَنَّ دخول الوقت وخروجه يختلف باختلاف الأقطار حتى إذا زالت الشمس من المشرق لا يلزم (١٠) منه أن تزول في المغرب، وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس، بل كلما تحرّكت الشمس درجة فتلك طلوع الفجر لقوم وطلوع شمس (١١) لآخرين، وغروب لبعضهم، ونصف ليل لغيرهم.

-
- (١) في (ج) (إفطار) بدل (الإفطار).
 (٢) "المحيط البرهاني": الفصل الثاني، كتاب الصوم (٣/٤٢٣).
 (٣) تقدّمت ترجمته: (ص ٨٠).
 (٤) في (ج) (أهل) بدل (إحدى).
 (٥) في (ب) (و) بدل (أو).
 (٦) "التبيين": كتاب الصوم (٢/١٦٥).
 (٧) قال في "الردّ": وعليه اقتصر في "الولوالحجة"، قال في "الفيض": والصحيح اعتبار المطالع ذكره الشيخ خير الدين الرملي في "الحاشية على البحر"، (انتهى).
 (٨) في (ج) (بها) بدل (بما).
 (٩) (باختلاف) ساقط من (ج).
 (١٠) في (ب، ج) (لا يلزمه) بدل (لا يلزم).
 (١١) في (ج) (الشمس) بدل (شمس).

والدليل على اعتبار اختلاف المطالع: ما روي عن «كريب»^(١) أنَّ «أم فضل»
 (٢) بعثته (٣) إلى «معاوية» بالشام، قال: فقدمت الشام وقضيت حاجتها واستهلَّ
 عليَّ هلال رمضان وأنا بالشام، فرأيت الهلال في ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في
 آخر الشهر فسألني^(٤) «ابن عباس» رضي الله عنه ثم ذكر الهلال فقال: متى رأيتم الهلال؟
 فقلت: رأينا ليلة الجمعة، فقال: أنت رأيته فقلت: نعم ورأه الناس وصاموا وصام
 «معاوية» رضي الله عنه فقال: لكنَّا رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل
 ثلاثين أو نراه فقلت: أو لا تكفي برؤية «معاوية»^(٥)، وصومه؟ فقال: لا هكذا أمرنا
 رسول الله ﷺ^(٦) رواه «الجماعة»^(٧) إلا «البخاري»، (انتهى) ما في «التبيين»^(٨).

عن ابن عباس).
 (٥) معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية
 بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي أمير
 المؤمنين، ولد قبل البعثة سنين مات في رجب سنة
 ستين على الصحيح، انظر: "أسد الغابة": (٤٩٨٤)
 "الاستيعاب": (٢٤٦٤)، "الإصابة": (٨٠٨٧).
 (٦) في (ج) صلى الله تعالى عليه وآله وأصحابه
 وسلم.

(٧) حديث صحيح أخرجه الإمام "أحمد": (٣٠٦/١)،
 و"ابن خزيمة": (الحديث ١٩١٦)، و"الدارقطني":
 (١٧١/٢) (الحديث ٦٣٩٦)، و"الترمذي":
 (الحديث ٦٩٣)، و"مسلم": (١٠٨٧)، و"أبو داود":
 (الحديث ٣٣٢٢)، و"النسائي": (الحديث ١٢١٣)،
 و"البيهقي": (٢٥١/٤)، وقال أبو عيسى الترمذي:
 حديث «ابن عباس» حديث حسن صحيح غريب،
 والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم أنَّ لكل
 أهل بلد رؤيتهم اهـ.

ومن المعلوم: أنَّ جمهور الفقهاء متفقون على أنَّ رؤية
 الهلال في بلد لا تلزم بقية البلدان النائية بل لكل بلد
 رؤيته المستقلة، وعلى أسامها يتحدّد صوم البلد
 أو إفطاره، دلَّ عليه حديث «كريب» لأنَّه رفعه
 ابن عباس رضي الله عنه إلى النبي ﷺ ولأنَّنا =

(١) هو كريب بن أبي مسلم السَّكِّي مولى ابن عباس
 كنيته أبو رشدين كان من الثقات المشهورين
 بالخير، قال الواقدي: مات سنة ثمان وتسعين،
 ينظر ترجمته: "الطبقات الكبرى" لابن سعد:
 (٢٩٣/٥)، "التاريخ الكبير": (٢٣١/٧)، "الجرح
 والتعديل": (٢٢٩/٧)، "المعرفة والتاريخ": (١/
 ٢١٨)، "العبر": (٨٧/١)، "تهذيب التهذيب":
 (٥٧٣/٦).

(٢) هي لبابة بنت الحارث بن حزن بن بجير
 الهلالية أم الفضل، قال ابن أثير: هي زوجة العباس
 بن عبد المطلب وهي لبابة الكبرى أم النجباء،
 وأخت ميمونة زوج النبي ﷺ، وخالة خالد بن
 الوليد، يقال: إنها أول امرأة أسلمت بعد خديجة
 وكان النبي ﷺ يزورها ويقيل عندها، لها ثلاثون
 حديثاً، ماتت قبل زوجها العباس وكانت وفاتها
 في خلافة عثمان وقد صلى عليها رضي الله تعالى
 عنها، ينظر ترجمتها: "الإصابة": (٤٤٩/٨)،
 "الاستيعاب": (١٩٠٧/٤)، "تجريد أسماء
 الصحابة": (٣٣١/٢)، "الاستيعاب" للقرطبي:
 (٥٠٤/٤)، (الترجمة ٣٦٢٩).

(٣) في (ج) (بعثت) بدل (بعثته).
 (٤) في (ج) (فيسألني عن) وفي (ب، د) (فسألني

وأما حدّ اختلاف المطالع فيعتبر فيه ما يعتبر في الغيبة المنقطعة في حق الولي، والمختار فيه مقدار ما لا يصل إليه القوافل في السنة غالباً إلا مرةً، وأقلّه مسيرة شهر فصاعداً اعتباراً لقصة (١) «سليمان» عليه السلام (٢) فإنّه قد انتقل كلّ غد وراح من إقليم إلى إقليم وبين كلّ منهما مسيرة شهر، كذا في "جواهر الفتاوى" (٣). قال في "فتح القدير" (٤): والأخذ بظاهر الرواية أعني عدم اعتبار اختلاف المطالع من واقعة رسول «أمّ الفضل» (٥) مع «عبد الله بن عباس» (رضي الله تعالى عنهما) (٦) حين أخبره أنّه رأى الهلال بالشام ليلة الجمعة إلى آخر ما ذكره، فلا دليل فيه لأنّه لم يشهد على شهادة غيره ولا على حكم الحاكم ولئن سلّم فلائنه لم يأت بلفظة الشهادة، ولئن (٨) سلّم فهو واحد لا يثبت بشهادته وجوب القضاء على القاضي، (انتهى).

والألف واللام في المطالع بدل عن الإضافة أي مطالع القمر وهو جمع مطلع بكسر اللام وفتحها موضع طلوع القمر، كذا في "معادن الكنز" (٩).

-
- = ما وصل إلينا مخالف لابن عباس رضي الله عنه في ذلك من الصحابة، وقد حكم به مع أن الحجاز في ذلك الزمان في حكم «معاوية» فكيف بزمنا اليوم، ولكلّ بلد حاكم مستقلّ به، وذلك الذي ذهبت إليه الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، والشيعية الإمامية، وآخرون، انظر: "مغني المحتاج" للشربيني: (٤٢٢/١)، و"المجموع": (٢٧٤/٦)، و"العناية على الهداية" للبايرتي: (٦٢٧/١)، و"نيل الأوطار" للشوكاني: (٦٧٠/٤)، و"إرشاد المسترشد": (٢٦٤/١). (٨) "التبيين": كتاب الصوم (١٦٥/٢).
- (١) في (ج، د) (لفقه) بدل (القصة).
 (٢) في (ج) (على نبينا وعليه الصلاة والسلام).
 (٣) "جواهر الفتاوى": (الخطية) كتاب الصوم.
 (٤) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣١٩/٢).
 (٥) في (أ، ب، د) (من واقعة الفضل) وفي (ج) (من واقعة أم الفضل) والصواب ما أثبتناه.
 (٦) (رضي الله عنهما) أثبتناه من (ج).
 (٧) في (ج) (وإن) بدل (لئن).
 (٨) في (ج) (وإن) بدل (لئن).
 (٩) كذا في "البحر": (٤٧٢/٢)، و"النهر": (١٤/٢).

فروع

قال بعض «أصحابنا»: لا بأس بالاعتماد على قول المنجمين، وعن «محمد بن مقاتل»^(١) رحمه الله تعالى^(٢) أنه كان يسألهم ويعتمد قولهم بعد أن يتفق على ذلك جماعة منهم وردّه الإمام «السرخسي»^(٣) بالحديث «من صدق كاهناً أو منجماً فقد كفر بما أنزل على محمد»^(٤) عليه الصلاة والسلام^(٥)، كذا في «الأشباه والنظائر» في كتاب الصوم من الفن الثاني^(٦) وما قاله «السرخسي» هو الصحيح، كذا في «السراج الوهاج»^(٧)، ولا يجوز تقليد المنجم في حسابه لا في الصوم، ولا في الإفطار، كذا في «خزانة الروايات»^(٨)، وذكر في «الإيضاح» أنه لا عبرة بقول المنجمين وإن كانوا عدولاً هو الصحيح، كذا في «النهر الفائق»^(٩).

قال في «القنية»^(١٠): «شح»^(١١) الشرط عندنا في وجوب الصوم والإنطار رؤية^(١٢) الهلال ولا يؤخذ فيه بقول المنجمين «مت» قد اتفق أصحاب «أبي حنيفة» رحمهم الله تعالى^(١٣) على أنه لا اعتماد على قول المنجمين في هذا، ولم يعتمد

(١) هو الإمام محمد بن مقاتل الرازي الحنفي من أصحاب محمد بن الحسن، مات في (سنة ٥٢٤٢هـ) قيل في (سنة ٥٢٤٨هـ)، ينظر ترجمته: «لسان الميزان»: (٥٤٤/٦)، «ميزان الاعتدال»: (٣٤٤/٦)، «خلاصة تهذيب الكمال»: (الورقة ٣٦٠)، «تهذيب التهذيب»: (٤٤١/٧)، «الكاشف»: (٨٧/٣)، «تقريب التهذيب»: (الترجمة ٦٥٧٤)، «طبقات الفقهاء» للشيرازي: (الورقة ١٣٩).

(٢) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).

(٣) تقدمت ترجمته: (ص ٧٨).

(٤) أخرجه الحاكم: في «المستدرک»: (٨/١)،

والبيهقي: في «السنن»: (١٣٥/٨)، والطبراني: في

«الكبير»، و«الأوسط» (الحديث ١٤٧٦) والهيثمي:

في «مجمع الزوائد»: (٢٠٢/٥)، و«أحمد»: (٢/

٤٢٩) (الحديث ٩٥٣٦)، و«البغوي»: (١٨٢/٢) بلفظ: «من أتى كاهناً، أو عرافاً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ» فأقول: أما ما يتعلق بالحساب، والفلک مثل ظهور الهلال في يوم ما فلا يدخل تحت النهي، والله تعالى أعلم.

(٥) في (ج) صلى الله تعالى عليه وآله وأصحابه وسلم.

(٦) «الأشباه والنظائر»: كتاب الصوم الفن الثاني (١٧٣).

(٧) كذا في «الهندية»: فصل في رؤية الهلال.

(٨) «خزانة الروايات»: (الخطية) كتاب الصوم.

(٩) «النهر الفائق»: كتاب الصوم (١٠/٢).

(١٠) «القنية»: (الخطية) كتاب الصوم (الورقة ١٠٤).

(١١) في (ج) (صح) بدل (شح) والصواب ما أثبت.

(١٢) في (ج) (برؤية) بدل (رؤية).

(١٣) (رحمهم الله تعالى) أثبتناه من (ج).

على قولهم إلا نادر منهم و«الشافعي»، (انتهى).

وذكر في "معراج الدراية" (١) أنه لا يعتبر قول المنجمين بالإجماع (٢)، ومن رجع (٣) إلى قولهم فقد خالف (٤) الشرع، وما حكى عن قوم قالوا: يجوز أن يحتج به في ذلك ويعمل بقول المنجمين غير صحيح، ولا يجوز للمنجم أن يعمل بحساب نفسه، (انتهى)، والحاسب في معنى المنجم حتى لا يعمل بقوله (٥)، والفرق بينهما أن المنجم هو من يرى أن أول الشهر طلوع النجم الفلاني والحاسب هو من يعتمد منازل القمر، وتقدير (٦) سيره، كذا في "النهر الفائق" (٧).

وإذا صام أهل مصر شهر (٨) رمضان ثمانية وعشرين يوماً على غير رؤية بل بإكمال شعبان ثم رأوا هلال شوال إن كانوا أكملوا عدة شعبان عن رؤية هلاله ثلاثين يوماً ولم يروا هلال رمضان قضوا يوماً واحداً حملاً (٩) على نقصان شعبان غير أنه اتفق (١٠) أنهم لم يروا ليلة الثلاثين وإن عدّوا شعبان (ثلاثين يوماً من غير رؤية هلالهم صاموا رمضان قضوا يومين احتياطاً لاحتمال نقصان شعبان) (١١) مع ما قبله، فإنهم لما لم يروا هلال شعبان كانوا بالضرورة مكملين (١٢) رجب، كذا في "فتح القدير" (١٣).

وذكر في "محيط السرخسي" (١٤)، و"التجنيس" (١٥) صاموا رمضان فإذا هو

-
- (١) كذا في "الهندية": (٢١٧/١) نقلاً عن (٨) في (ج) بزيادة (من) بعد قوله: (أهل مصر).
 "معراج الدراية".
 (٩) في (ج) (إكمالاً) بدل (حملاً).
 (١٠) في (ج) (اتفقوا) بدل (اتفق).
 (١١) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).
 (١٢) في (ج، د) (كاملين) بدل (مكملين).
 (١٣) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٢٨/٢).
 (١٤) "محيط السرخسي": (الخطية) كتاب الصوم.
 (١٥) "التجنيس": كتاب الصوم (٤٢٤/٢).
 (٢) في (ج) (بالإجمال) بدل (بالإجماع).
 (٣) في (ج) (يرجع) بدل (رجع).
 (٤) في (ج) (خان) بدل (خالف).
 (٥) في (ج) (بقول له).
 (٦) في (ب، ج) (يقدر مسيره) بدل (تقدير سيره).
 (٧) "النهر الفائق": كتاب الصوم (١٠/٢).

ثمانية وعشرون يوماً، ثم رأوا هلال الفطر ينظر إن كانوا عدّوا شعبان ثلاثين يوماً من رؤية هلاله (١) ثم صاموا رمضان قضاوا يوماً واحداً؛ لأنّه علم أنّ رمضان انتقض بيوم واحد يتيقن وقد يكون كذلك، وإن عدّوا شعبان ثلاثين يوماً من غير رؤية هلاله قضاوا يومين، لأنّه لم يعلم أنّ رمضان انتقض بيوم يتيقن وإن عدّوا شعبان ثلاثين لجواز أنّهم غلطوا في شعبان بيومين لأنّهم عدّوه من غير رؤية هلاله. (انتهى)، ومثل ذلك في "الفتاوى البزازية" (٢)، و"الخلاصة" (٣)، و"الغياثية" (٤)، وهكذا في "معراج الدراية"، وعبارة "المعراج" هذه: ولو عدّوا شعبان ثلاثين على رؤية وصاموا رمضان ثمانية وعشرين يوماً (فرأوا هلال شوال عليهم قضاء يوم، ولو عدّوه ثلاثين) (٥) من غير رؤية فعليهم قضاء يومين (٦)، (انتهى) (٧).

ولا يخفي: أنّ وجوب قضاء يوم واحد في هذا الشق الأخير ظاهر، وأمّا قضاء اليوم الثاني (٨) فهل يجب (٩) أم يستحب؟ فالتعليل الذي ذكر (١٠) في "المحيط" و"التجسس"، و"فتح القدير" يقتضي الاستحباب لا الوجوب، وما في "الفتح" من قوله: (باحتمياطاً) يشير (١١) إلى ذلك لكن عبارة "المعراج" ظاهرة في الوجوب (١٢) وقولهم: (قضوا يومين) بلفظة (١٣) الخبر يرجح ذلك، والله تعالى (١٤) أعلم.

وهذا كلّه فيما إذا صاموا رمضان ثمانية وعشرين يوماً، فإن (١٥) صاموا

(١) في (ج، د) (هلال له) بدل (هلاله).

(٢) "البزازية على هامش الهندية": كتاب الصوم (٩) في (ج) (تجب) بدل (يجب).

(٣) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٤٩/١).

(٤) "الغياثية": كتاب الصوم (الورقة ٥٠).

(٥) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

(٦) في (د) (قضاء اليوم الثاني) بدل (قضاء يومين).

(٧) كذا في "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٢٨/٢).

(٨) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

(٩) في (ج) (تجب) بدل (يجب).

(١٠) في (ج) (تجب) بدل (يجب).

(١١) في (ج) (تجب) بدل (يجب).

(١٢) في (ج) (تجب) بدل (يجب).

(١٣) في (ج) (تجب) بدل (يجب).

(١٤) في (ج) (تجب) بدل (يجب).

(١٥) في (ج) (تجب) بدل (يجب).

تسعة وعشرين يوماً ثم رأوا هلال شوال لا قضاء عليهم أصلاً، كذا في "البحر الرائق" (١) نقلاً من "البزازية" (٢) ومثله في "الخلاصة" (٣).

وظاهر هذه العبارة يشمل ما إذا عدّوا شعبان ثلاثين يوماً من رؤية هلاله وصاموا رمضان من غير رؤية (٤) فرأوا الهلال (٥) بعد (٦) تسع وعشرين.

وأما إذا عدّوا شعبان ثلاثين من غير رؤية هلاله وصاموا رمضان (٧) أيضاً من غير رؤية فرأوا الهلال بعد تسع وعشرين، لكن مقتضى المسألة المتقدمة أن يكون في الشق الأخير، عليهم قضاء يوم احتياطاً ولم أره صريحاً.

وذكر في "الظهيرية" (٨) إذا صام أهل مصر بغير رؤية ورجل برؤية فنقص له يوم جاز، كذا في "البحر الرائق" (٩).

وذكر في "شرح الطحاوي" (١٠) لو أنّ أهل مصر لم يروا الهلال فأكملوا عدّة شعبان ثلاثين يوماً، ثم صاموا وفيهم رجل (١١) صام يوم الشك بنية الفرض، ثم رأوا هلال شوال عشية التاسع والعشرين من رمضان، فصام أهل المصر تسعة وعشرين يوماً وصام ذلك الرجل ثلاثين يوماً، فقد أساء ذلك الرجل وأخطأ؛ لأنه خالف السنة، وأهل المصر قد أصابوا لأنّ السنة أن يصوموا رمضان برؤية الهلال، أو بأن يعدّوا شعبان ثلاثين كما جاء به الأثر وليس عليهم القضاء؛ لأنّ الشهر قد يكون ثلاثين يوماً وقد يكون تسعة وعشرين يوماً.

(١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٦٧/٢).

(٢) "البزازية": كتاب الصوم (٩٥/٤).

(٣) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٤٩/١).

(٤) في (ج، د) بزيادة (الهلال) بعد قوله (غير رؤية).

(٥) (فرأوا الهلال) ساقط من (ج، د).

(٦) في (ج) (بعده) بدل (بعد).

(٧) في (ج) (لرمضان) بدل (رمضان).

(٨) "الفتاوى الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.

(٩) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٦٥/٢).

(١٠) كذا في "الهندية": كتاب الصوم.

(١١) في (ج) (رجل صالح) بدل (رجل).

وروي عن «أنس بن مالك»^(١) رضي الله عنه أنه قال: ما صمنا على عهد رسول الله ﷺ (٢) شهر رمضان ثلاثين يوماً^(٣) أكثر ممّا صمنا تسعة وعشرين يوماً، كذا في كتاب "الاختيارات على النقاية"^(٤) للعلامة الفهامة الشهير «بمنلا واحد»^(٥) رحمه الله تعالى.

وذكر في "معراج الدراية" ولو صام أهل مصر ثلاثين يوماً، وأهل مصر آخر تسعة وعشرين يوماً وأفطروا، فإن كان صوم أولئك برؤية الهلال أو بيّنة ثبتت^(٦) عند الحاكم، أو عدّوا شعبان ثلاثين يوماً ثم صاموا يجب على الآخرين صوم ذلك اليوم، وإن لم يكن ذلك فقد أخطأوا، وأسأوا، فلا قضاء عليهم، وهذا مبني^(٧) على رواية عدم اعتبار اختلاف المطالع، (انتهى).

ومن رأى الهلال في يوم الشك نهراً فهو لليلة المستقبلية سواء كان قبل الزوال أو بعده ولا يكون ذلك اليوم من رمضان ولا من شوال.

وروي عن «أبي يوسف» رحمه الله تعالى^(٨) أنه إن كان قبل الزوال فهو لليلة الماضية، وإن كان بعد الزوال فهو لليلة المستقبلية، كذا في "التبيين"^(٩).

وفي رواية عن «أبي يوسف» رحمه الله تعالى^(١٠) إن رأوه^(١١) قبل العصر

-
- (١) هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم أبو حمزة الأنصاري الخزرجي خادم رسول الله ﷺ توفي سنة (٩٣ هـ)، وقيل: (٩٠ هـ)، وقيل: (٩١ هـ)، وقيل: (٩٢ هـ) وروي عن النبي ﷺ عليه وسلم ألفا حديث ومائتان وستة وثمانون حديثاً، ينظر ترجمته: "الإصابة": (٢٧٥/١)، "الاستيعاب" لابن عبد البر: (١٠٩/١)، "الاستيعاب" للقرطبي: (١٩٨/١)، "تاريخ الصحابة" ابن حبان: (الترجمة ١٧).
- (٢) (يوماً) ساقط من (ج).
- (٣) في (ج، د) (إن رآه).
- (٤) لم أعثر على ذكر للكتاب، انظر: (ص ٧٨).
- (٥) لم أظفر على ترجمته، انظر: (ص ٧٨).
- (٦) في (ج، د) (ثبت) بدل (ثبت).
- (٧) في (ج) (مبين) بدل (مبني).
- (٨) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).
- (٩) "التبيين": كتاب الصوم (١٦٥/٢).
- (١٠) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).
- (١١) في (ج، د) (إن رآه).

فللماضية، وإن رأوه بعده فللمستقبل، كذا في "معراج الدراية" (١).

وذكر «ابن الهمام»: في "فتح القدير" (٢) ولو رأوا الهلال نهاراً لا يصام به ولا يفطر ويكون من الليلة المستقبل، لا من الماضية، سواء كان (٣) رؤي (٤) قبل الزوال أو بعده عند «أبي حنيفة»، و«محمد» رحمهما الله تعالى (٥).

وأما عند «أبي يوسف» رحمه الله تعالى (٦) فإن رأوه قبل الزوال فهو من الماضية فيجب صوم ذلك اليوم إن (٧) كان أول رمضان، ويجب فطره إن كان آخره. وإن رأوه بعد الزوال فهو من المستقبل، والمختار «قولهما» وهو أنه للمستقبل قبل الزوال وبعده إلا أنّ واحداً لو رآه في نهار الثلاثين من رمضان فظنّ انقضاء (٨) ملة الصوم وأفطر عمداً ينبغي أن لا تجب كفارة وإن رآه بعد الزوال، ذكره في "الخلاصة" (٩)، (انتهى) ما في "الفتح"، وذكر «قاضي خان» في "فتاواه" (١٠)، و«الزيلعي» في "تبينه" (١١)، و«ابن نجيم» في "بحره" (١٢): أنه لا يلزمه الكفارة لأنه أفطر بتأويل وهو قوله ﷺ (١٣): «أفطروا لرؤيته» (١٤)، (انتهى).

وصرّح في "الفتاوي السراجية" (١٥) بوجوبها، وذكر في "القنية" (١٦) أنّ في وجوب الكفارة روايتين، وذكر في "الفتاوي البزازية" (١٧) أنه إذا أفطر برؤيته (١٨) وقت العصر وظنه انقضاء (١٩) عدّة رمضان فالأكثر على وجوب الكفارة، (انتهى).

- | | |
|---|---------------------------------------|
| (١) "التبيين": كتاب الصوم: (١٦٦/٢). | (١) كذا في "الفتح": (٣١٨/٢). |
| (٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٦٠/٢). | (٢) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣١٨/٦). |
| (٣) (في ج) صلى الله تعالى عليه وآله وأصحابه وسلم. | (٣) (كان) زيادة من (ج). |
| (٤) (١٤٧ ص). | (٤) (في ج) (مرئي) بدل (رؤي). |
| (٥) "السراجية": كتاب الصوم (الورقة ٣١). | (٥) (رحمهما الله تعالى) زيادة من (ج). |
| (٦) "سنية": (الخطية) كتاب الصوم. | (٦) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج). |
| (٧) "أبزازية على هامش الهندية": (٩٥/٤). | (٧) (في ج، د) (وإن كان). |
| (٨) (في ج) (برؤية) بدل (برؤيته). | (٨) (في ج، د) (القضاء) بدل (انقضاء). |
| (٩) (في ج، د) (القضاء) بدل (انقضاء). | (٩) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥٠/١). |
| (١٠) "قاضي خان": كتاب الصوم (٩٥/١). | |

وذكر في "المجتبى شرح القدوري" (١)، و"معراج الدراية شرح الهداية" أنّ الفتوى على أنّهم إذا رأوه وقت العصر وأفطروا كفّروا، (انتهى).

زاد في "المعراج" نقلاً عن القاضي الإمام «جلال الدين» (٢) أنّ من قال: لا تجب الكفارة لأنّه أفطر بتأويل فذلك التأويل غير صحيح، لأنّ هذا الحديث يتناول (٣) الإفطار في وقته كما أنّ قوله عليه الصلاة والسلام (٤): «صوموا لرؤيته» (٥) يوجب الصوم في وقته لا حين رأى، ووقته بعد الغروب، (انتهى).

ثم اعلم: أنّ ما ذكرناه من صاحب "الفتح" (٦) من أنّ (٧) الهلال إذا رُئي نهاراً فهو من الليلة (٨) المستقبلة مطلقاً سواء كان قبل الزوال أو بعده عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى (٩) فإنّما هو في ظاهر الرواية عنه، هكذا صرح به في "السراج الوهاج" (١٠).

ويتفرع عليه: ما في "الفتاوى الغياثية" (١١) أنّهم إذا رأوا هلال الفطر في النهار أتمّوا صوم ذلك اليوم، سواء رأوا قبل الزوال أو بعده لأنّ الهلال جعل (١٢) من الليلة المستقبلة هو المختار والمعتبر الرؤية بعد أن تغيب الشمس، (انتهى). وعن «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى (١٣) في غير ظاهر الرواية روايتان أخريان، فعنه في رواية أنّه إذا رُئي الهلال في النهار فينظر إن غاب في الليلة الآتية قبل غيوبة الشفق فهو من هذه الليلة وإلا فمن الماضية.

- | | |
|--|---|
| (١) كذا في "الهندية": فصل في رؤية الهلال. | (٦) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣١٨/٢). |
| (٢) لعل المقصود به (والله أعلم بالصواب) هو الإمام جلال الدين شمس الدين الخوارزمي الكرلاني تلميذ الشيخ حسام الدين السغناقي، تقدمت ترجمته: (ص ٧٠). | (٧) (أن) ساقط من (ج). |
| (٣) في (ج، د) (بتأويل) بدل (يتناول). | (٨) في (ب، ج، د) (الليلة) بدل (من الليلة). |
| (٤) في (ج) صلى الله تعالى عليه وآله وأصحابه وسلّم. | (٩) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج). |
| (٥) تقدم تخريجه: (ص ١٤٧). | (١٠) كذا في "الحانية"، و"التاتارخانية": كتاب الصوم. |
| | (١١) "الغياثية": كتاب الصوم (الورقة ٥٠). |
| | (١٢) في (ج، د) (ينهل) بدل (يجعل). |
| | (١٣) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج). |

وعن «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى (١) في رواية أخرى إن كان مجرى الهلال قدام (٢) الشمس، والشمس تتلوه فهو للماضية، وإن كان خلفها فللمستقبلية، كذا في "جواهر الفتاوى" (٣)، و"التاتارخانية" (٤)، و"فتح القدير" (٥)، قال في "شرح النقاية" (٦): هذا الأخير مستبعد عند أهل النجوم، (انتهى)، وذكر «الزاهدي» (٧) في "المجتبى" عن أستاذه معنى القدام والخلف، فقال: تفسير القدام أن يكون إلى المشرق، والخلف أن يكون إلى المغرب لأن سير القمرين وسائر السيارات الخمسة إلى المشرق وإن كان يحركها أفلاكها إلى المغرب كما (٨) يرى ويعاين، وسير الشمس كل يوم وليلة درجة بالتقريب وسير القمر في فلكه ثلاث (٩) عشرة درجة بالتقريب، فمتى جاوز القمر الشمس فالحلال إنما يرى في جهة المشرق من الشمس فما لم يسر الهلال سيره في يوم وليلة بعد ذلك لا يرى، وهذا مما يجب حفظه، كذا في "معراج الدراية".

أقول: وينبغي أن لا يعمل بهاتين الروايتين بل بظاهر الرواية، فقد ذكر صاحب "البحر الرائق" (١٠) من كتاب القضاء: أنه لا يعمل إلا بظاهر الرواية، لأن ما سوى ظاهر الرواية مرجوع عنه (١١) والمجتهد إذا رجع عن قول لم يبق الأول قولاً له، (انتهى).

ولهذا قال في "شرح العيون" للفقهاء «أبي الليث السمرقندي» (١٢) رحمه الله

(١) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).

(٢) في (ج) (قدم) بدل (قدام).

(٣) "جواهر الفتاوى": (الخطية) كتاب الصوم.

(٤) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٥٥/٢).

(٥) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣١٨/٢).

(٦) "شرح النقاية": للشيخ أبي المكارم كتاب

(٧) تقدمت ترجمته: (ص ٤٨).

(٨) تقدمت ترجمته: (ص ٤٨).

(٩) (ج) (مرجوح عنده) بدل (مرجوع عنه).

(١٠) "البحر الرائق": كتاب القضاء (٤٥٤/٦).

(١١) في (ج) (مرجوح عنه) بدل (مرجوع عنه).

(١٢) تقدمت ترجمته: (ص ٤٨).

الصحيح أنهم لا يفطرون بالرؤية من النهار سواء رُئي قبل الزوال أو بعده ما لم يشهد الشهود أنهم رأوا الهلال البارحة وهذا قول «أبي حنيفة»، و«محمد» رحمهما الله تعالى، وقد روي عن «ابن عمر» (١)، و«ابن مسعود» (٢)، و«أنس» (٣) رضي الله تعالى عنهم مثل مذهبنا (٤)، (انتهى)، والله تعالى أعلم.

ذكر في "التجنيس" (٥)، و"خزانة المفتين" (٦) شهر رمضان إذا جاء يوم الخميس ويوم عرفة جاء يوم الخميس أيضاً كان ذلك اليوم يوم عرفة لا يوم الأضحى حتى لا يجوز أن يضحى يوم الخميس ما (٧) لم يتحقق أنه يوم النحر، وما يروى «أن يوم نحركم يوم صومكم» (٨) كان وقع في ذلك العام بعينه دون الأبد، لأن من أول (٩) رمضان إلى غرة ذي الحجة ثلاثة أشهر فلا يوافق يوم النحر يوم الصوم إلا أن يتم شهران من الثلاثة وينقص الواحد فإذا تمت الشهور الثلاثة تأخر عنه، وإذا نقصت الشهور الثلاثة أو شهران تقدم عنه فلا يصح الاعتماد على هذا، (انتهى).

- (١) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي ولد سنة الثالثة من البعثة النبوية، وتوفي سنة (٥٨٤)، انظر: "الإصابة": (١٠٧/٤)، "أسد الغابة": (٣٤٠/٣)، "تجريد أسماء الصحابة": (٣٢٥/١) وغيرها.
- (٢) هو الإمام الحبر فقيه الأمة أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود الهذلي، كان من السابقين الأولين ومن النجباء العاملين صاحب نعل رسول الله ﷺ توفي بالمدينة المنورة في (سنة ٣٢هـ)، وقيل (٥٣٣هـ)، وقيل: مات بالكوفة والأول أرجح، وأُسند عن النبي ﷺ ثمان مائة وثمانية وأربعون حديثاً، ينظر ترجمته: "الاستيعاب": (٩٩٧/٣)، "أسد الغابة": (٣٨١/٣)، "الجرح والتعديل": (١٨٢/٥)، "الكاشف": (١١٦/٢).
- (٣) تقدمت ترجمته: (ص ١٩٧).
- (٤) لزيادة التوسع والفائدة انظر: "سنن البيهقي": (٢١٣/٤)، "المجموع": (٣٠٠/٦)، و"المغني": (١٢٧/١) كتاب الصوم، و"كشف الغمة": (١٩٧/١)، "موسوعة فقه عبد الله بن عمر": (الورقة ٥٣٨)، "البحر الزخار": (٣٩٢/٣)، "البدائع": (٥٧٨/٢)، "الاختيار لتعليق المختار": (٢٤٠/٢).
- (٥) "التجنيس": (٤٣٣/٢) كتاب الصوم.
- (٦) "خزانة المفتين": (الخطية) كتاب الصوم.
- (٧) (ما) ساقط من (ج، د).
- (٨) (يوم صومكم يوم نحركم، وفي لفظ يوم رأس سنتكم) لا أصل له في كتب الحديث المعروفة كما قال الإمام أحمد وغيره كالزركشي، والسيوطي، والعجلوني، وأغفله السخاوي، انظر: "المقاصد": (الحديث ١٣٥٥)، "كشف الخفاء": (الحديث ٣٢٦٣)، "أسنى المطالب في أحاديث مختلف المراتب": (الحديث ١٧٧٩)، "الدرر المنتشرة": (الحديث ٤٦١)، "الأسرار المرفوعة" للقاري: (الحديث ٦٢٥)، "الغماز على اللماز": (الحديث ٣٥١)، "الشدرة": (الحديث ١١٦٩).
- (٩) في (ج) (أول من رمضان) بدل (من أول رمضان).

وذكر «الأبي» (١) في «شرح مسلم» (٢) فائدةً ينبغي ذكرها .

قال: قديتوالى النقص في شهرين، وثلاثة، وأربعة، ولا يكون في أكثر من

أربعة، (انتهى) ومثل ذلك في «شرح الشيخ علي القاري (٣) على المشكاة» (٤) .

وذكر في «الفتاوى البزازية» (٥) أنّ مانقل عن «علي» (٦) رضي الله عنه أنّ أول

يوم الصوم يوم النحر ليس بتشريع كلي، بل إخبار عن اتفاقي في تلك السنة،

وكذا ما هو الرابع من رجب لا يلزم أن يكون غرة رمضان بل قد يتفق، (انتهى) .

وكذا لا يعتمد على ما يقال: أنّ يوم الفطر يكون يوم عاشوراء، كذا في

«معين المفتي» (٧) للشيخ العلامة «محمد» (٨) بن عبد الله، مصنف «تنوير الأبصار» .

وذكر في «الفتاوى الظهيرية» (٩)، و«البزازية» (١٠)، و«الخلاصة» (١١) وإذا شهد

الشهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين أنهم رأوا هلال رمضان قبل

صومهم بيوم إن كانوا في هذا المصر ينبغي أن لا تقبل شهادتهم لأنهم أعرضوا عما

كان حقاً عليهم، وإن جاؤوا من مكان بعيد جازت شهادتهم لانتفاء التهمة، (انتهى) .

فإن قلت: كما يكون تأخير الشهادة من غير عذر موجباً لعدم قبولها في

هلال رمضان هل يكون كذلك في سائر الأهلة أم لا ؟

لم ينقل لأحد من الصحابة ما نقل لعلي رضي الله

تعالى عنه، وكان قتله في ليلة السابع عشر من شهر

رمضان سنة أربعين من الهجرة، انظر: «أسد الغابة»

(الترجمة ٣٧٨٩)، «الاستيعاب»: (الترجمة ٥٧ ١٨)،

«الإصابة»: (الترجمة ٥٨٠٤) وغيرها .

(٧) كذا في «المتانة»: كتاب الصوم .

(٨) تقدّمت ترجمته: (ص ٦٤) .

(٩) «فتاوى الظهيرية»: (الخطية) كتاب الصوم .

(١٠) «البزازية على هامش الهندية»: (٩٦/٢) .

(١١) «الخلاصة»: كتاب الصوم (٢٥٠/١) .

(١) تقدّمت ترجمته: (ص ٥٢) .

(٢) «شرح الأبي على صحيح مسلم»: كتاب الصوم

(١٢/٤) .

(٣) تقدّمت ترجمته: (ص ٥٣) .

(٤) «المرواة شرح المشكاة»: كتاب الصوم

(٦٠٤/٤) .

(٥) «البزازية على هامش الهندية»: (٩٦/٢) .

(٦) هو سيدنا علي بن أبي طالب بن عبد المطلب

بن هاشم بن عبدمناف القرشي الهاشمي أبو الحسن

ابن عم رسول الله ﷺ أمير المؤمنين، ومناقبه كثيرة

قلت: (١) قال في "الأشباه" في موضع من كتاب القضاء والشهادات (٢): إنه تقبل الشهادة حسبةً من غير دعوى في هلال رمضان وغيره إلا هلال الفطر والأضحى.

وقال في موضع آخر منه (٣) بعد تعداد المواضع التي تقبل فيها (٤) الشهادة حسبةً من غير دعوى: اعلم: أن شاهد الحسبة إذا أخر شهادته بلاعذر يفسق ولا تقبل شهادته (٥)، (انتهى)، فهذا كالصريح في أن حكم سائر الأهلة ماسوى هلال الفطر والأضحى كهلال رمضان، ولا يخفى: أن استثناء هلال الفطر والأضحى أيضاً لا يتأتى إلا على إحدى الروايتين في اشتراط الدعوى كما قدمنا، والله تعالى أعلم.

وفي "البرزازية" (٦) وقعت واقعة «بيخارى» سنة إحدى وسبعين وسبعمائة (٧) أن الناس صاموا يوم الأربعاء فجاء اثنان، أو ثلاثة، يوم الأربعاء التاسع والعشرين أنهم (٨) رأوا ليلة الثلاثاء، وهذا الأربعاء يوم (٩) الثلاثين، (فلم يروا الهلال ليلة الخميس) (١٠) اتفقت الأجوبة إن كانت بالسما علة عيّدوا يوم الخميس وإلا فلا، كذا في "البحر الرائق" (١١) ومثله في "الخلاصة" (١٢) وقد مرّ مثله في المتن أيضاً.

فإن (١٣) قلت: قد مرّ في المتن أن (بعد صوم ثلاثين بقول عدلين يحلّ الفطر) مطلقاً سواء كانت السماء متغيمةً أو مصحيةً على الصحيح ولا خفاء أن هذه الرواية مخالفة له لما فيها من اشتراط الغيم لحلّ التعييد (١٤)؟

(٨) في "البحر": (أخبروا أنهم) بدل (أنهم).

(٩) في "البحر": (يوفي) بدل (يوم).

(١٠) ما بين معكوفتين ساقط من المطبوعة.

(١١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٦٧/٢).

(١٢) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٤٩/١).

(١٣) في (ج) (وإن) بدل (فإن).

(١٤) في (ج) (التقييد) بدل (التعييد).

(١) قلت) ساقط من (ج).

(٢) "الأشباه والنظائر": (الورقة ٢١٧).

(٣) المصدر السابق بنفسه.

(٤) (فيها) ساقط من (ج).

(٥) في (ج، د) (شهادة) بدل (شهادته).

(٦) "البرزازية على هامش الهندية": (٩٤/٤).

(٧) (وسبعمائة) ساقط من "البحر".

قلنا: إنّ إطلاق المتن المشعر باستواء الصحو والغيم المراد به في هلال شوال كما صرحنا به في ذلك المقام، وأمّا قولهم: في هذه المسألة إن كانت بالسما علة عيّدوا يوم الخميس وإلا فلا، فقد ذكره صاحب "الذخيرة" (١)، و"المضمرات"، و"الفتاوى الحمّادية" (٢) بهذه العبارة، اتفقت الأجوبة إن كانت بالسما علة حال ما رأوا هلال رمضان عيّدوا يوم الخميس وإلا فلا.

فهذا يفيد (٣) أنّه إن (٤) كانت بالسما علة حال ما رأوا هلال رمضان يجوز العيد يوم الخميس سواء كانت السماء في ليلة الخميس متغيمة أو مصحية، وإن لم تكن في هلال رمضان علة لا يجوز العيد يوم الخميس من غير فرق بين كون السماء ليلة الخميس متغيمة أو مصحية، فحصل التوفيق بين ما مرّ في المتن وبين رواية "البزازية" وزالت المخالفة، فليتدبر، وليتذكر.

وذكر في كتاب الصيام «للحسن بن زياد» (٥) أنّ من رأى هلال شوال ثم دخل في يومه مصراً أهله صياماً فعليه أن يصوم معهم ولو أفطر أساء ولا شيء عليه، كذا في "معراج الدراية شرح الهداية"، و"الزاهدي شرح القدوري".

وزاد في "الزاهدي" أنّه قال: مولانا رحمه الله تعالى: قد وقعت واقعة

بخوارزم (٦) سنة سبع وثلاثين وستمائة أنّ التجار رأوا هلال رمضان بخراسان (٧)

وخوارزم: اسم للكورة، قال أبو الفتح الجرجاني: معنى خوارزم هيّ حربها، لأنها في سهلة لا جبل بها، انظر: "الروض المعطار في خبر الأقطار": (الورقة ٢٢٤)، "معجم ما استعجم": (١٤٠/٢).

(٧) تقدّم ذكره: (ص ١٨٩).

(١) "الذخيرة": (الخطية) كتاب الصوم.

(٢) "الحمّادية": (الخطية) كتاب الصوم.

(٣) في (ج) (فهذه يفيدوا) بدل (فهذا يفيد).

(٤) في (ج) (إذا) بدل (إن).

(٥) تقدّم ترجمته: (ص ١٥٧).

(٦) خوارزم: بضم أوله وبالراء المهملة المكسورة والزاي المعجمة بعدها من بلاد خراسان معروفة،

ليلة الإثنين وبخوارزم ليلة الثلاثاء وحضروا خوارزم ولم ير أهل خوارزم الهلال

ليلة الإثنين فساكنهم التجار فهل يلزمهم صوم ذلك اليوم؟

فسألت: مولانا بقيّة المجتهدين «ركن الدين الوانجاني» (١) بعد ما أجبته

أنه ينبغي أن يلزمهم صوم ذلك اليوم.

فأجاب: بأنهم يلزمهم حكم كل بلد يدخلون فيه ثم ظفرت بالرواية بحمد

الله تعالى أنه يلزمهم صومه، (انتهى) كلام "الزاهدي".

ولا يخفى: أن هذا (٢) إنما يتم إذا كان في خوارزم قاضي ولم يشهد التجار

المذكورون عنده أو شهدوا ولم يقبل شهادتهم، أما إذا شهدوا وقبل شهادتهم

ينبغي أن يثبت حكم العيد في حق الكل بشهادتهم إذا كان عددهم صالحاً بقبول

الشهادة، والله تعالى (٣) أعلم.

واعلم: أن من فاته رمضان وكان ناقصاً يلزمه قضاؤه بعدد الأيام لا شهر

كامل، ولهذا (٤) قال في "البدائع" (٥): قالوا: فيمن أفطر (٦) شهراً بعذر (٧) ثلاثين يوماً

ثم قضى شهراً بالهلال فكان (٨) تسعة وعشرين (يوماً) (٩) أن (١٠) عليه قضاء يوم

آخر؛ لأنّ المعتبر عدد الأيام التي أفطر فيها دون الهلال لأنّ القضاء على قدر

الفائت، كذا في "البحر الرائق" (١١)، ولهذا قال في "خزانة الأكمّل" (١٢): أفطر رمضان

وهو تسعة وعشرون يوماً فقضى شهراً هو (١٣) ثلاثون أفطر (١٤) اليوم المكمل

(١) في (ج) (الزنجاني) وفي (د) (الرانجاني) والصواب

(٧) في "البحر" (لعذر) بدل (بعذر).

(٨) في (ج) (فكانت) بدل (فكان).

(٩) ما بين معكوفتين زيادة من المطبوعة.

(١٠) في (ج) (أنه) بدل (أن).

(١١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٥٩/٢).

(١٢) كذا في "الهندية"، و"المتانة": كتاب الصوم.

(١٣) في (ج) (فهو) بدل (هو).

(١٤) في (ج) (أفطروا) بصيغة الجمع بدل (أفطر).

ما أثبتناه هو الإمام ركن الدين الوانجاني.

(٢) في (ج) بدون (أنه هذا) في (د) (أن هذا) بدل (أنه هذا).

(٣) (تعالى) زيادة من (ب، ج، د).

(٤) في (ج) (هذا) بدل (لهذا).

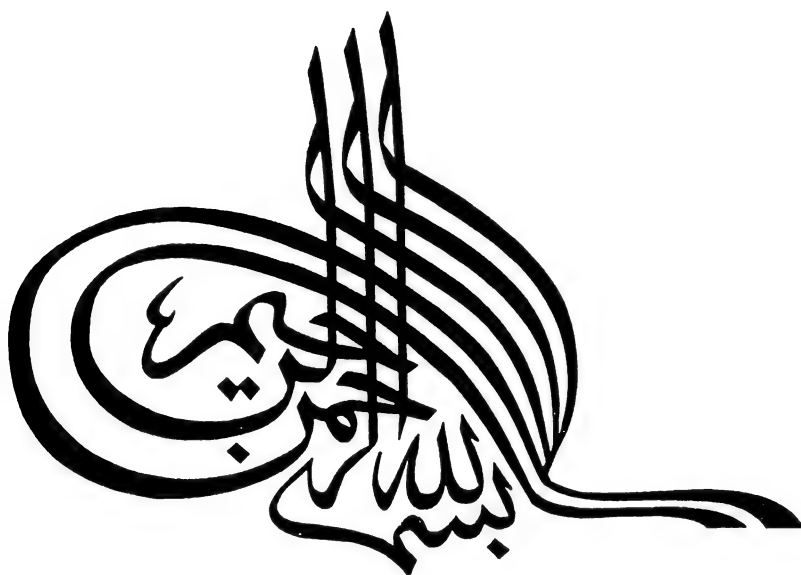
(٥) "البدائع": كتاب الصوم (٥٨٠/٢).

(٦) في (ج) (فطر) بدل (أفطر).

لثلاثين، كذا في "معراج الدراية"، ولو صام أهل مصر تسعةً وعشرين وأفطروا للرؤية، وفيهم مريض لم يصم فإن علم ما صام أهل مصره فعليه قضاء تسعة وعشرين يوماً، وإن لم يعلم صام ثلاثين يوماً لأنه الأصل والنقصان عارض، كذا في "البحر الرائق" (١)، وقد قدّمنا أول الفصل، أنّ ثبوت رمضان إمّا برؤية هلال أو بعدّ شعبان ثلاثين يوماً. فيتفرّع عليه: أنّ أهل مصر لو صاموا رمضان بغير رؤية الهلال وفيهم مريض (٢) لم يصم حتى رأوا الهلال من الغد فصامه (٣) أهل المصر ثلاثين يوماً. وصام هذا الرجل تسعةً وعشرين ثم أفطروا جميعاً فإن كان أهل المصر رأوا هلال شعبان وعدّوا شعبان ثلاثين يوماً (كان على هذا الرجل قضاء اليوم الأول وإن كان أهل المصر صاموا من غير عدّ شعبان ثلاثين يوماً) (٤) ومن (٥) غير رؤية هلال رمضان ليس على هذا الرجل قضاء اليوم الأول، كذا في "المحيط" (٦)، و"التاتارخانية" (٧)، و"الحمّادية" (٨)، وفي "عمدة الفتاوى" (٩) لو قال: لله عليّ صوم شوال، وذو القعدة، وذو الحجة، فصامهنّ بالرؤية وكان هلال ذي القعدة، وذو الحجة ثلاثين، وشوال تسعةً وعشرين، فعليه صوم خمسة أيام، الفطر، والأضحى، وأيام التشريق، ولو قال: لله عليّ صوم ثلاثة أشهر فصامهنّ فعليه قضاء ستة أيام، لأنّه أشار إلى غائب فيلزم لكل شهر ثلاثون، (انتهى)، كذا في "البحر الرائق" (١٠)، وسيأتي مكرراً في فصل النذر بالصوم، إن شاء الله تعالى.

- (١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٥٩/٢).
 (٢) في "البحر": (رجل) بدل (مريض).
 (٣) في (ج) (فصام) بدل (فصامه).
 (٤) ما بين معكوفتين ساقط من (ج، د).
 (٥) في (ج) (عن) بدل (من).
 (٦) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٥٤٩/٢).
 (٧) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٥٤/٢).
 (٨) "الحمّادية": (الخطية) كتاب الصوم.
 (٩) في "البحر": (عدة الفتاوى) بدل (عمدة الفتاوى) والصواب ما أثبت، "عمدة الفتاوى" للصدر الشهيد رحمه الله ذكرها في "كشف الظنون": (١١٦٩/٢)، و"البحر الرائق": (٤٨٧/٢).
 (١٠) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٣٥٩/٢).





فصل في مسائل الشك، ولا يصام يوم الشك إلا تطوعاً

(فصل في مسائل الشك)

[قوله]: (ولا يصام يوم الشك إلا تطوعاً) لقوله ﷺ (١): «لا يصام اليوم الذي يشك

(٢) فيه أنه من رمضان إلا تطوعاً» (٣)، كذا في "الهداية" (٤).

والمراد بالشك ما يستوي فيه طرف النفي والإثبات، وذا بأن غم هلال شعبان فبقي الشك أنه اليوم الثلاثون أو الحادي والثلاثون، أو بأن غم هلال رمضان ولم ير فوقه الشك في اليوم الثلاثين أنه من شعبان أو رمضان، كذا في "النهاية" (٥)، و"فتح القدير" (٦).

فأما إذا كانت السماء مصحية (٧) ولم ير الهلال فليس بيوم الشك، ولا يحوز الصوم فيه ابتداءً لافرضاً ولانفلاً، كذا في "المجتبى"، و"معراج الدراية"، و"شرح العيني على الهداية" (٨)، و"حاشية الجلي على شرح الوقاية" (٩)، و"شرح القهستاني على النقاية" (١٠) أو بأن يتحدث الناس بالرؤية ولا يثبت، كذا في "العيني شرح الكنز" (١١)، و"الاختيار شرح المختار" (١٢).

- (١) في (ج) صلى الله تعالى عليه وآله وأصحابه وسلم.
- (٢) في (ج، د) (شك) بدل (يشك).
- (٣) غريب جداً كذا قال الزيلعي: في "نصب الراية" (٤٦٠/٢)، وقال ابن حجر: في "الدراية": (١/٢٧٦) لم أجده بهذا اللفظ، ولكن معناه يخرج من الحديث «لا تتقدموا رمضان بصوم يوم ولا بصوم يومين إلا رجل كان يصوم صوماً فليصمه» رواه "البخاري": في الصوم (باب ١٤)، و"مسلم": في الصيام: (الحديث ٢١)، و"أبو داود": في الصوم (باب ١٢) (الحديث ٢٣، ٣٥)، و"الترمذي": في الصوم: (باب ٢)، و"النسائي": في الصيام (باب ٣٨، ٣٢، ٣١)، و"ابن ماجه": في الصيام (باب ٥)، وأحمد: في "المسند": (٢٣٤/٢) كلهم عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأيضاً روى عمران بن
- حصين أنه عليه السلام قال لرجل «هل صمت من سرر شعبان؟ قال: لا، قال: فإذا أفطرت فصم يومين مكانه» وفي لفظ «فصم يوماً» رواه "البخاري": (الحديث ١٩٨٣)، و"مسلم": (الحديث ٢٧٥٢).
- (٤) "الهداية": كتاب الصوم: (١١٩/١).
- (٥) "النهاية شرح الهداية": (الخطية) كتاب الصوم.
- (٦) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣١٩/٢).
- (٧) في (ج، د) (مصحية) بدل (مصحية).
- (٨) "شرح العيني على الهداية": كتاب الصوم (١٧/٤).
- (٩) "حاشية الجلي على شرح الوقاية": (الورقة ٧٥).
- (١٠) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٥٤/١).
- (١١) "العيني شرح الكنز": كتاب الصوم (٨٢/١).
- (١٢) "الاختيار شرح المختار": (٢٣٩/٢).

أو بأن شهد واحد برؤية هلال رمضان فردّت شهادته أو شاهدان فاسقان فردّت شهادتهما، كذا في "العيني شرح الكنز" (١)، و"الزاهدي".

قال في "فتح القدير" (٢): ومما ذكر فيه من كلام غير أصحابنا ما إذا شهد من ردّت شهادته وكأنّهم لم يعتبروا ذلك، لأنّه إن كان في الصحيح فهو محكوم بغلظه عندنا لظهوره فمقابله موهوم لا مشكوك، وإن كان في غيم فهو يوم شك وإن لم يشهد به أحد، (انتهى).

فإن قيل: قد ذكرتم أنّ يوم الشك هو الذي يستوي فيه طرف النفي والإثبات وقد قدّمتم عن "البدائع" في آخر الفصل المتقدّم، أنّ كون الشهر ثلاثين هو الأصل والنقصان عارض، ولهذا أوجب على المريض الذي أفطر رمضان قضاء ثلاثين يوماً إذا لم يعلم صوم أهل بلده (٣) فلو كان الأمران (٤) على السواء لم يلزمه الزائد بالشك وقد فرض لزومه فانتفى استواء الطرفين في اليوم الثلاثين فكيف يتحقّق كونه يوم الشك؟

قلنا: قد أجاب عنه في "فتح القدير" (٥) حيث قال: إنّ الشهر ليس الظاهر فيه أن يكون ثلاثين حتى أنّه (٦) إذا كان تسعةً وعشرين يكون مجيئاً على خلاف الظاهر بل يكون تسعةً وعشرين كما يكون ثلاثين، يستوي هاتان الحالتان بالنسبة إليه كما يعطيه (٧) الحديث المعروف في الشهر فاستوى الحال حينئذ في الثلاثين أنّه من المنسلخ أو (٨) المستهّل إذا كان يوم غيم فيكون مشكوكاً

(١) "العيني شرح الكنز": كتاب الصوم (٨٢/١). (٥) "فتح القدير": المصدر السابق.

(٢) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٢٠/٢). (٦) (أنه) ساقط من (ج).

(٣) في (ج) (أهل بلدة) بدل (أهل بلده). (٧) في (ج، د) (يقضيه) بدل (يعطيه).

(٤) في (ج) (الأمر) بدل (الأمران). (٨) في (ج) (و) بدل (أو).

بخلاف ما إذا لم يكن ثمة غيم لأنّه لو كان من المستهلّ لرؤي (١) عند الترائي فلما (٢) لم ير كان الظاهر أنّ المنسلخ ثلاثون فيكون هذا اليوم غير مشكوك في ذلك، (انتهى) كلام "الفتح".

فظهر أنّ استواء طرفي النفي والإثبات إنّما يتحقّق في صورة الغيم، وأنّ ما ذكره صاحب "البدائع" مقيّد بالصحو، لكنّه إنّما لم يقيّد به؛ لأنّ الصحو أصل والغيم عارض فلا عبرة به قبل تحقّقه، أشار إلى هذا صاحب "البحر الرائق" (٣) فليتدبر. ثم هذه المسألة أعني مسألة الصوم يوم الشك على خمسة أوجه.

أحدها: أن ينوي صوم رمضان وهو مكروه، لقوله ﷺ (٤) «من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم» (٥) ولأنّ فيه تشبهاً بالروافض فإنّهم يصومون يوماً قبل رمضان ويفطرون يوماً قبل الفطر، ثم إن ظهر أنّ اليوم من رمضان يجرّئه منه لأنّه شهد الشهر وصامه بنية رمضان فيقع عنه، وإن ظهر أنّه من شعبان كان تطوعاً وإن أفطر لم يقضه؛ لأنّه في معنى المظنون حيث ظنّ أنّ عليه صوماً وبأنّه ليس عليه (٦)، كذا في "الكافي" (٧)، و"فتاوى قاضي خان" (٨).

والثاني: أن ينوي عن واجب آخر وهو مكروه أيضاً لما رويناه إلا أنّ هذا دون الأول في الكراهة لعدم التشبه بالروافض، كذا في "الكافي" (٩).

-
- (١) في (ج) (الرائي) بدل (الرؤي).
 (٢) في (ج) (فلم) بدل (فلما) والصواب ما أثبت.
 (٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٦٢/٢).
 (٤) في (ج) صلى الله تعالى عليه وآله وأصحابه وسلم.
 (٥) أخرجه أبو داود في "السنن": (الحدِيث ٢٣٣٤)،
 و"الترمذي": (الحدِيث ٦٨٦)، وابن ماجه: في
 "السنن" (الحدِيث ١٦٤٥)، و"النسائي": (الحدث
 ٢١٩٠)، والدارقطني: في "السنن": (١٥٧/٢)، و
 "البيهقي": (٢٠٨/٤)، والدارمي: في "السنن":
 (الحدِيث ٦٨٩)، و"ابن خزيمة": (الحدِيث ١٩١٤)،
 و"ابن حبان": (الحدِيث ٣٥٨٩)، و"ابن أبي شيبة":
 (١٧١/٢)، و"الطحاوي": (٣٥٦/١) كلّهم من
 حديث عمار بن ياسر وقال الترمذي: حسن صحيح.
 (٦) في (ج) بزيادة (قضاء) بعد قوله (عليه).
 (٧) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم.
 (٨) "قاضي خان": (٩٩/١) وما بعدها.
 (٩) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم.

قال في "البحر الرائق" (١): إنَّ هذا مكروه كراهة تنزيه ، وفي الصورة الأولى كراهة تحريم، (انتهى).

ثم إن ظهر أنَّه من رمضان يجزئه لوجود أصل النية، كذا في "الهداية" (٢)، هذا إذا كان مقيماً، فإن كان مسافراً يقع عمّا نوى، كذا في "البحر الرائق" (٣).
ن: وكذا إذا كان مريضاً على ما تقدّم ذكره، هذا

وإن ظهر أنَّه من شعبان فقد قيل: يكون تطوعاً، وقيل: أجزأه عن الذي نواه وهو الأصحّ، كذا في "الهداية" (٤)، وإن لم يتبين أنَّه من رمضان أو شعبان لا يسقط الواجب عن ذمته لاحتمال أنَّه كان من رمضان (٥)، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٦).
والثالث: أن ينوي التطوع وهو غير مكروه عندنا لأنَّه مستثنى في الحديث ، وروي أنَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «كان يصوم شعبان كله» (٧)، خلافاً «للشافعي» رحمه الله تعالى فإنَّه قال (٨) يكره التطوع في ذلك اليوم على سبيل الابتداء بأن كان لا يصوم قبل ذلك تمسكاً بما روى «أبو هريرة» (٩) رضي الله عنه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «لا تتقدّموا رمضان بصوم يوم ولا بصوم يومين إلا أن يوافق صوماً كان يصومه أحدكم» (١٠).

-
- (١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٦٢/٢).
(٢) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٠/١).
(٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٥٦/٢).
(٤) "الهداية": كتاب الصوم (١١٩/١).
(٥) في (ج) بزيادة (فرض) قبل قوله (رمضان).
(٦) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٠/١).
(٧) إسناداه صحيح على شرط البخاري، أخرجه ابن ماجه: في "السنن" (الحديث ١٦٤٩) في الصيام، والنسائي: في "السنن": في الصيام (الحديث ٢١٨١)، وابن حبان: في "صحيحه" (الحديث ٣٦٤٣) في الصوم، "تحفة الأشراف": (الحديث ١٦٠٨١)، وعبد الرزاق: في "مصنفه" (الحديث ٧٨٥٩)، و"أحمد": (١٢٨/٦).
(٨) لزيادة الفائدة والتوسع انظر: "معرفة السنن والآثار": (٣/٣٥١)، "المجموع" للنعوي: (٤٦٧/٦) وما بعدها، "التهذيب": (٥٤/٣)، "نصب الراية": (٤٦٠/٢).
(٩) تقدّمت ترجمته: (ص ١٥١).
(١٠) رواه "البخاري" في الصوم: (باب ١٤)، و"مسلم" في الصيام: (حديث ٢١)، و"أبوداؤد" في الصوم: (حديث ٢٢٣٥)، و"الترمذي" في الصوم: (باب ٢)، و"النسائي" في الصيام: (باب ٣١) و (٣٨ و ٣٢)، و"ابن ماجه" في الصيام: (باب ٥) كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وجوابه: أنَّ المراد بهذا الحديث التقدّم (١) بصوم رمضان لأنّه يؤدّيه قبل أوّانه، والدليل على إرادة هذا المعنى قوله ﷺ: «إلا تطوعاً» (٢) وقوله ﷺ: «إلا أن يوافق صوماً» (٣)، أو استثناء منقطع بمعنى لكن يعني لكن إذا وافق يوماً كان يصومه أحدكم فيصوم أحدكم عن التطوع فحصل أنَّ التطوع (٥) ليس بمكروه.

أما بيان الأفضل: فإن وافق يوم الشك يوماً كان يصومه من قبل بأن يعتاد صيام الجمعة، أو الخميس، أو الإثنين، أو لم يوافق ما اعتاده ولكن صام من آخر الشهر ثلاثة أيام فصاعداً فالصوم أفضل بالاتفاق، كذا في "الهداية" (٦)، و"الكافي" (٧)، و"معراج الدراية"، وهذا إذا لم يحك في صدره أنّه من رمضان فإن جاك في صدره ذلك كره، كذا في "الحميدي"، وإن أفردته و (٨) لم يوافق ما اعتاده فقد قيل: الفطر أفضل احترازاً عن ظاهر النهي في قوله عليه الصلاة والسلام (٩): «لا تتقدموا (١٠) رمضان»..... إلى (١١) آخره.

وقد قيل: الصوم أفضل اقتداءً «بعلي» (كرم الله وجهه الكريم) (١٢) و «عائشة» (الصديقة رضي الله عنها) (١٣) فإنّهما كانا يصومانه، (١٤).

- | | |
|--|--|
| (١) في (ج) (التقديم) بدل (التقدم). | (١١) في (ج) (أي) بدل (إلى). |
| (٢) تقدم تخريجه: (ص ٢٠٩). | (١٢) (كرم الله وجهه الكريم) أثبتناه من (ج). |
| (٣) في (ج) (صلّى الله تعالى عليه وآله وأصحابه وسلم). | (١٣) ما بين معكوفتين أثبتناه من (ج) وفي (د) (رضي الله عنهما). |
| (٤) تقدم تخريجه من قبل قليل. | (١٤) أي يقولان: لأن نصوم يوماً من شعبان أحب إلينا أن نفطر يوماً من رمضان، كذا في "الهداية": كتاب الصوم (١٢٠/١)، ولزيادة الفائدة والتوسع انظر: "البحر الزخار": (٣٩٧/٣)، "قاضي خان": (١٠٠/١)، "الاختيار لتعلييل المختار": كتاب الصوم (٢٤٠/١)، "فتح القدير": (٣٢٤/٢). |
| (٥) (فحصل أن التطوع) ساقط من (ج). | |
| (٦) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٠/١). | |
| (٧) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم. | |
| (٨) (و) ساقط من (ج). | |
| (٩) في (ج) (صلّى الله تعالى عليه وآله وأصحابه وسلم). | |
| (١٠) في (ج، د) (لا تتقدموا) بدل (لا تتقدّموا). | |

والمختار (١): أن يصومه الخواص كالقاضي، والمفتي، ونحوهما، ويفتي العامة بالتلوّم والانتظار إلى وقت الزوال ثم بالإفطار، لقوله ﷺ (٢): «أصبحوا يوم الشك مفطرين متلوّمين» (٣) أي (٤) غير آكلين، ولا عازمين على الصوم، ولأنّ فيه نفي التهمة فإنّه لو أفتى العامة بالنفل عسى أن يقع عندهم، أنّه خالف النبي ﷺ (٥)، حيث نهى عن صوم الشك وهو أطلقها، أو يقع عندهم أنّه لما جاز النفل جاز الفرض وإنّما يصوم الخاصة بنفسه (٦) لأنّه يعرف كيفية التطوع بأنّه ينويه ولا يخطر بباله صوم رمضان ولا واجباً آخر ولا يتردّد في النية، والعامي لا يعرفها.

وروى «أسد بن عمر» (٧) رحمه الله تعالى قال: كنت على باب «هارون الرشيد» (٨) إذ خرج (٩) «أبو يوسف» رحمه الله تعالى (١٠) فقلت: هل نصوم يوم

- (١) قال الشيخ علي بن أبي العز الحنفي (ت ٥٧٩٢هـ): * تعالى وتفقّه عليه، وروى عنه الإمام أحمد، واختلف فيه نظر فإنه ليس في الشريعة ما يختص به المفتي دون العامي وأين شرع الله ما يختص به بعض المكلفين دون بعض مع استوائهم في التكاليف وأسبابه، وما ذكر من التعليل لا يصلح لتخصيص المفتي بالصوم لأن العامي يفهم الصوم بنية النفل المحرّد كما يفهمه المفتي ٥١، انظر: «التنبيه على مشكلات الهداية»: (٩٠٢/٢).
- (٢) في (ج) صلى الله تعالى عليه وآله وأصحابه وسلم.
- (٣) ذكره الكاساني: في «البدائع»: (٥٦٤/٢)، والعيني: في «البنية» (٢٢/٤).
- (٤) (أي) زيادة من «البنية».
- (٥) في (ج) صلى الله تعالى عليه وآله وأصحابه وسلم.
- (٦) في (ج) (لنفسه) بدل (بنفسه).
- (٧) هو الإمام أبو عمرو أسد بن عمرو بن عامر بن عبد الله القاضي القشيري، البجلي، الكوفي، صاحب الإمام وأحد الأعلام، سمع أبا حنيفة رحمه الله
- (٨) هو أبو جعفر أبو محمد هارون (الرشيد) بن محمد (المهدي) بن عبد الله المنصور بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس استخلف الرشيد هارون سنة سبعين ومائة، وتوفي سنة ثلاث وتسعين ومائة للهجرة بطوس ودفن بقرية يقال لها: سنا باز، وتوفي الرشيد وهو ابن ستة وأربعين سنة، ينظر ترجمته: «شذرات الذهب»: (٤٢٨/٢)، «مختصر تاريخ دمشق»: (٣٨/٢٧)، «المنتظم»: (٥٧١/٥)، «سمط النجوم العوالي»: (٤٠٣/٣)، «المختصر في أخبار البشر»: (١٨/٣)، «النجوم الزاهرة»: (٩٥/٢)، «الفتوح لابن أعثم»: (٢٤٣/٨)، «تاريخ الطبري»: (٢٧٦/٧).

(٩) في (ج، د) (إذ خرج) بدل (خرج).

(١٠) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).

الشك فقال: لا، إن أمير المؤمنين قد أفطر فمن شاء أن يفطر فليفطر: فقلت له ما حالك؟ فقال: هات أذنك فدنوت منه فقال في أذني: أنا صائم من شعبان، فأبو يوسف « رحمه الله تعالى (١) لم يأمر العامة بالصوم في يوم الشك كيلا يتطرق لإباحة الصوم في ذلك اليوم من رمضان، كل ذلك في "الكافي" (٢).

وفي "شرح النقاية" (٣)، و"إمداد الفتاح" (٤) أن تلوم العامة وانتظارهم إلى ما قبل نصف النهار الشرعي الذي هو وقت الضحوة الكبرى وهو المراد بقول من قال: إلى وقت الزوال، (انتهى):

ثم الفاصل (٥) بين الخاصة والعامة هو أن كل من (٦) يعلم نية يوم الشك فهو من الخواص وإلا فهو من العوام، والنية أن ينوي التطوع من لا يعتاد الصوم ولا يخطر بباله أنه إن كان (٧) من رمضان فعن رمضان، كذا في "النهاية" (٨)، وفي "الفتاوى الغيائية" (٩) المختار أنه يفتى في زماننا للكل بجوازه (١٠) تطوعاً من غير كراهة، (انتهى). قال في "البحر الرائق" (١١) فالحاصل: أنه إذا نوى التطوع فلا كلام في عدم كراهته (١٢) وإنما الخلاف في استحبابه إذا أفردته ولم يوافق صومه، والأفضل (١٣) أن يتلوم ولا يأكل ولا ينوي الصوم ما لم يتقارب انتصاف النهار، فإن تقارب ولم يتبين الحال اختلفوا فيه، فقليل: الأفضل صومه، وقيل: فطره، وعامة «المشايع»

(١) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).

(٢) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم، كذا في

"الاختيار لتعليق المختار": كتاب الصوم (١/٢٤٠)،

و"إمداد الفتاح": (الورقة ٦٦٦)، و"قاضي خان":

(١٠٠/١).

(٣) "شرح النقاية" لأبي المكارم: كتاب الصوم

(١١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٦٢).

(١٢) في (ج، د) (كراهة) بدل (كراهته).

(٤) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (الورقة ٦٦٦).

(١٣) في (ج، د) (والفضل) بدل (والأفضل).

(٥) في (ج، د) (الفاضل) بدل (الفاصل).

(٦) (كل من) ساقط من (ج).

(٧) في (ج) (إنه) بدل (إن).

(٨) "النهاية": (الخطية) كتاب الصوم.

(٩) "الغيائية": كتاب الصوم (الورقة ٥٣).

(١٠) في (ج) (يجوز) وفي (د) (يجوزه) بدل (يجوازه).

على أنه ينبغي للقضاة والمفتين أن يصوموا تطوعاً ويفتوا بذلك خاصتهم، ويفتوا العامة بالإفطار، (انتهى) بما في "البحر الرائق" (١)، فينبغي: للقاضي أن يأمر منادياً ينادي للعامة في الشوارع، وعلى المنارات (٢)، بالتلوم إلى وقت الضحوة الكبرى، وأن ينوي بنفسه التطوع لكنه يصوم سراً لئلا يتهم بالعصيان بارتكاب الصوم فإنه أفتاهم بالإفطار بعد التلوم فإذا خالفهم بالصوم اتهموه بالمعصية تمسكاً منهم بما يروى «من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم» (٣) وهو مشهور بين العوام، وقصة «أبي يوسف» رحمه الله تعالى (٤)، المذكورة من قبل (٥)، صريحة في أن من صامه من الخاصة (٦)، لا يظهره للعامة، كذا في "إمداد الفتاح" (٧).

ثم إذا نوى التطوع في يوم الشك، فإن ظهر أنه كان (من) (٨) رمضان جاز عنه، وإلا يكون تطوعاً، وإن أفطر يجب عليه القضاء؛ لأنه شرع ملتزماً بخلاف مسألة المظنون، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٩)، و"الخلاصة" (١٠)، و"التبيين" (١١). والرابع: أن يضحج في أصل النية بأن ينوي أن يصوم غداً إن كان من رمضان، ولا يصوم إن كان من شعبان، وفي هذا الوجه لا يصير صائماً؛ لأنه لم يقع عزمته (١٢) فصار كما إذا نوى أنه إن وجد غذاءً يفطر، وإن لم يجد يصوم، كذا في "الهداية" (١٣).

والخامس: أن يضحج في وصف النية بأن ينوي إن كان غد من رمضان يصوم عنه وإن كان من شعبان فعن واجب آخر، وهذا مكروه، لتردده بين أمرين

- | | |
|--|--|
| (١) (الرائق) زيادة من (ج). | (٨) (من) زيادة من "الخلاصة". |
| (٢) في (ج، د) (المنارة) بدل (المنارات). | (٩) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٠/١). |
| (٣) تقدم تخريجه: (ص ٢١١). | (١٠) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٦٤/١). |
| (٤) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج). | (١١) "التبيين": كتاب الصوم (١٥٨/٢). |
| (٥) في (ج) (قبيل) بدل (قبل). | (١٢) في (ج) (لم يقطع عن يمينه) بدل (لم يقع عزمته). |
| (٦) في (د) (الخلصة) بدل (الخاصة). | (١٣) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٠/١). |
| (٧) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (الورقة ٦٦٦). | |

مكروهين، لأن نية صوم رمضان وواجب آخر مكروهة.

ثم إن ظهر أنه من رمضان أجزاء؛ لأنه لم يتردد في أصل النية وإنما تردّد في الجهة فبقي الأصل صحيحاً وهو كاف لصوم رمضان، وإن ظهر أنه من شعبان لا يحزئه عن واجب آخر؛ لأن الجهة لم تثبت للتردد وأصل النية لا يكفيه، لكنّه يكون تطوعاً غير مضمون بالقضاء لشروعه فيه مسقطاً للواجب عن ذمته (١) لا ملزماً لأن الكلام فيما إذا نوى عن واجب آخر على تقدير، وعن فرض رمضان على تقدير، فكان مسقطاً للواجب عن ذمته (٢) على كلّ (٣) التقديرين لا ملزماً، كذا في "الهداية" (٤)، و"شروحه"، قال «العصام» في "حاشية شرح الوقاية" (٥): إنهم هكذا قالوا، وفيه نظر لأن النذر المعين يتأدى بمطلق النية فلو قال: نويت صوم غد لرمضان إن كان منه وإلا فعن النذر المعين ينبغي أن يكون نذراً إن لم يكن رمضان؛ لأنه كرمضان في الأداء بمطلق النية، (انتهى).

وإن لم يظهر في هذه الصورة أي في صورة التردد بين صوم رمضان و واجب آخر أنه من شعبان أو من رمضان لا يسقط الواجب عنه، كذا في "المحيط" (٦)، ومن صور (٧) التردد في وصف النية ما إذا نوى عن رمضان إن كان غد منه وعن التطوع إن كان من شعبان فإنه يكره أيضاً؛ لأنه ناوٍ (٨) للفرض من وجه، ونية الفرض مكروهة، كذا في "الهداية" (٩)، و"الكافي" (١٠)، إلا أنّ الكراهة ههنا أي فيما إذا ردّد بين صوم الفرض والنفل ينبغي أن تكون دون الكراهة في الوجه الأول

(١) في (ج، د) (ذمة) بدل (ذمته).

(٢) في (د) (عن ذمة) بدل (عن ذمته).

(٣) في (ج) (كلّ) بدل (كل).

(٤) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٠/١).

(٥) «العصام»: في "حاشية شرح الوقاية" كتاب الصوم. (١٠) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم.

(٦) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٢/٥٧٠).

(٧) في (ج، د) (صورة) بدل (صور).

(٨) في (ج، د) (أفاد) بدل (ناو).

(٩) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٠/١).

أي ما إذا ردّد بين صوم الفرض والواجب، كذا في "شرح النقاية" (١).
ثم إن ظهر أنه من رمضان أجزأه (٢) عنه لما مرّ وإن ظهر أنه من شعبان جاز
عن (٣) نفل له لأنه يتأدى بأصل النية، ولو أفسده يجوز أن لا (٤) يقضيه لدخول
الإسقاط في عزيمته (٥) من وجه حيث نوى عن رمضان إن كان من رمضان، والنفل
يلزم بالشروع إذا كان ملزماً من كلّ وجه، كذا في "الهداية" (٦)، و"الكافي" (٧).
وبقي مسألة سادسة: وهي أن يصوم يوم الشك بنية مطلق الصوم وحكمه
كحكم الصوم بنية التطوع مع تفاصيله، فإن وافق صوماً ما (٨) يعتاده أو صام معه
صيماً آخر فهو أفضل بالاتفاق، كما في "جامع الرموز" (٩)، وفي "معراج الدراية" ما
يخالف ذلك حيث قال: أمّا لو أطلق النية في يوم الشك فيكره؛ لأنّ المطلق (١٠)
شامل للفرض، (انتهى)، وذكر في "المحيط" (١١) نحو ذلك حيث قال: إنّه إن (١٢)
أطلق النية إطلاقاً فهو مكروه أيضاً، ثم (١٣) إن ظهر أنّ اليوم من شعبان كان صومه
تطوعاً، وإن ظهر أنه من رمضان كان صومه عن رمضان، (انتهى)، وفي "المحيط"
(١٤) أيضاً وإن نوى أن يصوم غداً من رمضان إن كان غداً من رمضان (١٥) وإن كان
من شعبان فهو صائم، أطلق وما عيّن شيئاً، فهذا وما (١٦) لو نوى أن يصوم غداً من
رمضان إن كان من رمضان، وإن كان من شعبان يصوم تطوعاً سواءً، (انتهى).

- (١) "شرح النقاية" لأبي المكارم: كتاب الصوم (٩) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٥٤/١).
(١٣٢/١).
(٢) في (د) (أجزأ) بدل (أجزأه).
(٣) في (ج) بزيادة (عنه) بعد (قوله جاز).
(٤) (لا) ساقط من (ج) والصواب ما أثبت.
(٥) في (ج) (عن يمينه) بدل (في عزيمته).
(٦) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٠/١).
(٧) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم.
(٨) (ما) ساقط من (ج).
(٩) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٥٤/١).
(١٠) في (د) (المعلق) بدل (المطلق).
(١١) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٥٧١/٢).
(١٢) (إن) ساقط من (ج، د).
(١٣) في (ج، د) (ثم) بدل (فإن).
(١٤) "المحيط البرهاني": المصدر السابق.
(١٥) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).
(١٦) في (ب، ج، د) (فهذا أو أماً) بدل (فهذا وما).

فروع

لوصام يوم الشك ونواه^(١) صوم شعبان فهو مكروه، كذا في "الخلاصة"^(٢)، فإن صام يوم الشك ونوى صوم آخر شعبان ثم ظهر أنه من رمضان جاز عنه، كذا في "الأشباه والنظائر"^(٣)، ومن أكل يوم الشك شيئاً ثم استبان أنه من رمضان لا يأكل بقية يومه، كذا في "فتح القدير"^(٤).

رجل أصبح مفطراً في أول يوم من رمضان وأصبح الناس صائمين، إن صام الناس برؤية الهلال أو بعدّهم شعبان ثلاثين يوماً، فهم محسنون والرجل مسيء، وعليه القضاء دون الكفارة، وإن صام الناس جزافاً (فهم^(٥) مسيئون وهذا المفطر محسن. ولو أصبح هو صائماً في أول يوم من رمضان والناس مفطرون، إن صام هو برؤية الهلال أو بعدّ شعبان ثلاثين يوماً فهو محسن، والناس مسيئون، وعليهم القضاء دون الكفارة، وإن صام جزافاً^(٦) فهو مسيء وهم محسنون، كذا في "الخلاصة"^(٧).

تنبيه: كلّ ما مرّ في هذا الفصل كان في تحقيق مسائل الصوم في يوم الشك ولا بدّ من أن يذكر حكم الصوم فيما قبله من آخر شعبان قال في "الكافي"^(٨): إن وافق يوم^(٩) الشك صوماً كان يصومه فالصوم أفضل، وكذا إن صام كلّه أي كلّ شعبان أو نصفه، أو ثلثه من آخره، (انتهى).

وذكر في "نور الإيضاح"^(١٠)، وشرحه المسمّى ب: "إمداد الفتاح"^(١١) أنه كره

(١) في (ج، د) (نوى) بدل (نواه).

(٢) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٦٤/١).

(٣) "الأشباه والنظائر": (الورقة ٣٦).

(٤) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٢٠/٢).

(٥) في (ج) (فإنهم) بدل (فهم).

(٦) ما بين معكوفتين ساقط من (د).

(٧) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥١/١).

(٨) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم.

(٩) (يوم) ساقط من (ج).

(١٠) "نور الإيضاح": كتاب الصوم.

(١١) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (البورقة ٦٦٥).

صوم يوم، أو يومين من آخر شعبان ولا يكره الثلاثة وما فوقها لقوله ﷺ (١): «لا تقدّموا الشهر بيوم ولا بيومين إلا رجل كان يصوم صوماً فيصومه» متفق عليه (٢)، (انتهى).

ثم تفسير هذا الحديث على وجهين:

فالوجه الأول: ما ذكر في "الهداية" (٣)، و"الكفاية" (٤)، أنّ المراد بالتقديم المنهي التقديم بالصوم على قصد أن يكون من رمضان؛ لأنّ التقديم بالشيء على الشيء أن يأتي به قبل أوانه و شعبان وقت التطوع فإذا صام عن شعبان لم يأت بصوم رمضان قبل أوانه فلا يكون هذا تقدماً (هـ) عليه، (انتهى).

فعلى هذا تقديم (٦) التطوع على يوم الشك لا يكون مكروهاً وإن كان يوماً أو يومين، أو أكثر، أمّا إذا نواه من رمضان فإنه يكره إذا كان يوماً أو يومين، كذا في "الدراية" (٧).

وفيها أيضاً: فإن قلت: لو كان المراد ما ذكرت (٨) أي من قصد تقديم

صوم رمضان على أوانه فما فائدة تخصيصه بيوم، أو يومين؟

قلنا: وجه التخصيص احتمال مصادفة (٩) الوقت المفروض بخفاء الهلال

فالتقدم (١٠) موهوم (١١) المصادفة (١٢) لذلك (١٣) لا مكانه بتوالي شهرين ناقصين

رجب، و شعبان، و تتميم العدد بعدم الرؤية فيكون الثامن والعشرون وما بعده

من رمضان فيظهر به وجه التخصيص، (انتهى).

(١) في (ج) صلى الله تعالى عليه وآله وأصحابه وسلّم. (٨) في (ج) (فاذكره) وفي (د) (ما ذكره) بدل (٢) تقدّم تخريجه: (ص ٢١٢).

(٣) "الهداية": كتاب الصوم (١/١٢٠).

(٤) "الكفاية": كتاب الصوم (١/٢٨٠).

(٥) في (ج، د) (التقدم) بدل (تقدماً).

(٦) في (ج، د) (التقديم).

(٧) كذا في "الهنديّة": كتاب الصوم.

(٨) في (ج) (فاذكره) وفي (د) (ما ذكره) بدل (ما ذكرت).

(٩) في (ج) (مصارفة) بدل (مصادفة).

(١٠) في (ج، د) (فالتقديم) بدل (فالتقدم).

(١١) (موهوم) ساقط من (ج).

(١٢) في (ج) (المصارفة) بدل (مصادفة).

(١٣) في (ج) (كذلك) بدل (لذلك).

والوجه الثاني: ما ذكره في "التحفة" (١) أنَّ الصوم قبل رمضان بيوم، أو يومين مكروه أي صوم كان في حق من ليس له عادة، لقوله عليه الصلاة والسلام (٢): «لا تقدّموا الشهر بصوم يوم، أو يومين» الحديث (٣)، (انتهى).

فهذا يشمل التطوع في كونه مكروهاً إلا أن يوافق عادته، وإنما كرهه ﷺ (٤) ذلك خوفاً من أن يظن أنه (هـ) زيادة على صوم رمضان إذا اعتادوا ذلك وهذا أي القول بكراهة التطوع أوجه (٦)، كذا في "فتح القدير" (٧).

وقال في "البحر الرائق" (٨): فالحاصل: أنَّ من له عادة فلا كراهة في حقّه مطلقاً، ومن ليس له عادة فلا كراهة بالتقدم (٩) بثلاثة فأكثر، ويكره في اليوم واليومين (١٠)، وأما صوم يوم الشك: فلا يكره بنية التطوع، (انتهى) ما في "البحر"، فليتدبر.

-
- (١) "التحفة": (الخطية) كتاب الصوم.
 (٢) في (ج) صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم.
 (٣) تقدّم تخريجه: (ص ٢١٢).
 (٤) في (ج) صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم.
 (٥) في (ج، د) بزيادة (به) بعد قوله: (أنه).
 (٦) (أوجه) ساقط من (ج).
 (٧) "فتح القدير": كتاب الصوم (٢/ ٣٢٠).
 (٨) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/ ٤٦٣).
 (٩) في "البحر": (في التقدم) بدل (بالتقدم).
 (١٠) في (ج) (بالتقديم مثله فإن كثروا في اليوم أو اليومين) وفي (د) (بالتقديم مثله فأكثر في اليوم واليومين) والصواب ما أثبتناه، كذا في "البحر".



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الباب الثاني: فيما يفسد الصوم وما لا يفسده، فصل: فيما يوجب القضاء والكفارة

[قوله]: (الباب الثاني: فيما يفسد الصوم وما لا يفسده) (١) وذلك على ثلاثة أقسام:

الأول: ما يوجب القضاء (٢)، والكفارة (٣).

والثاني: ما يوجب القضاء دون الكفارة.

والثالث: ما لا يفسد به الصوم، فسنبينها (٤) في فصول.

[قوله]: (فصل فيما يوجب القضاء (٥) والكفارة).

اعلم: أنَّ المصرَّح به في "الهداية" (٦)، و"الكافي" (٧) أنَّ فساد الصوم يتعلَّق بأحد أمرين، إمَّا أن يوجد (٨) صورة الفطر أو معناه، فإذا لم يوجد شيء منهما (٩) لم يفسد الصوم، وإمَّا وجوب الكفارة فيتعلَّق بهما معاً (١٠) حتى لو انتفى (١١) أحدهما لم تجب الكفارة، لما سيأتي أنَّها تفتقر إلى (١٢) كمال الجنابة إذا عرفت ذلك: فاعلم: أنَّ الفطر في الصوم على نوعين: إمَّا بإيصال شيء إلى باطنه أكلاً، أو شرباً، فصورة الفطر فيه المضغ والابتلاع، ومعناه صلاحيته (١٣) عادةً للغذاء والدواء، وإمَّا بالجماع، فالصورة فيه إدخال الفرج في الفرج، والمعنى الإنزال عن شهوة (١٤) بالمماساة فاحفظ هذا الضابط (١٥) ليسهل عليك كثير من المسائل

- | | |
|---|---|
| (١) في (ج) (وما لا يفسد الصوم بها) بدل (وما لا يفسده) وفي (د) (يفسد الصوم بها وما لا يفسده به). | (٥) في (ج) (الفساد) بدل (القضاء). |
| (٢) في (ج) (ما يوجب الفساد) بدل (ما يوجب القضاء). | (٦) "الهداية": كتاب الصوم (١/٢٢٣). |
| (٣) الكفارة: أصلها من الكفر بفتح الكاف وهو الستر، والتغطية، يقال لليل: كافر؛ لأنه يستر الأشياء بظلمته ومنه الكفارة؛ لأنها تستر الذنب وتذهب ثم استعملت شرعاً فيما وجد فيه صورة مخالفة أو انتهاك وإن لم يكن فيه إثم كالقاتل خطأ وغيره، انظر: "مختار الصحاح"، و"المصباح المنير": مادة (كفر)، "تهذيب الأسماء واللغات": (١١٦/٤)، "المجموع": (٣٧٩/٦). | (٧) "الكافي": (الخطبة) كتاب الصوم. |
| (٤) في (ج) (فبينتها) بدل (فسنبينها). | (٨) (يوجد) بدل (يوجد). |
| (٥) في (ج) (النصابة) بدل (الضابط). | (٩) (منها) بدل (منهما). |
| | (١٠) (معاً) ساقط من (ج، د). |
| | (١١) (انتفى) بدل (انتهى). |
| | (١٢) في (ج) (في) بدل (إلى). |
| | (١٣) في (ج، د) (صلاحية) بدل (صلاحيته). |
| | (١٤) في (ج، د) (شهوة) بدل (شهوة) والصواب ما أثبت. |
| | (١٥) في (ج) (النصابة) بدل (الضابط). |

الآتية إن شاء الله تعالى.

تنبيه حسن : اعلم : أنَّ هذا الضابط مذكور في "الهداية" (١)، و"الكافي"، و"العناية" (٢)، و"الكفاية" (٣)، و"التبيين" (٤)، و"فتح القدير" (٥) إلى غير ذلك من المعبرات، لكن يرد عليه إشكالان.

الإشكال الأول : هو أنه لما (٦) أفاد أنَّ الفطر لا يثبت إلا بصورته أو معناه وقال : إنَّ صورة الفطر في النوع الأول المضغ والابتلاع، ومعناه فيه صلاحيته (٧) عادةً للغذاء أو الدواء، اقتضى (٨) ذلك عدم الفطر فيما لو طعن برمح، أو رُمي بسهم فبقى الحديد في بطنه أو أدخل (٩) خشبة في دبره وغيَّها، أو احتشت المرأة في الفرج الداخل لفقدان صورة الفطر، ومعناه في جميع هذه المسائل، والأمر في جميعها بالعكس، ولكن قد عالج المحقق «ابن الهمام» في "فتحه" (١٠) لدفع هذا الإشكال بعلاج حسن، حيث قال : ينبغي أن تفسر صورة الفطر في هذا النوع بالإدخال بصنعه كما فسرها به الإمام «قاضي خان» في "فتاواه" (١١)، (فيندفع) (١٢) بذلك الإشكالات، (انتهى) ما في "الفتح".

الإشكال الثاني : هو أنه لما أفاد أنَّ الكفارة إنما تجب إذا وجد صورة الفطر ومعناه معاً، وقال : إنَّ صوم (١٣) الفطر في النوع الثاني إدخال الفرج في الفرج ومعناه فيه الإنزال عن شهوة (١٤) بالتماسة اقتضى (١٥) ذلك عدم وجوب الكفارة

- | | |
|--|---|
| (١) "الهداية": فصل فيما يوجب القضاء والكفارة. | (٩) في (د) (دخل) بدل (أدخل). |
| (٢) "العناية": فصل فيما يوجب القضاء والكفارة. | (١٠) "فتح القدير": فصل فيما يوجب القضاء والكفارة. |
| (٣) "الكفاية": فصل فيما يوجب القضاء والكفارة. | (١١) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠١/١). |
| (٤) "التبيين": كتاب الصوم (١٦٦/٢). | (١٢) في (د) (فيتدفع) بدل (فيندفع). |
| (٥) "فتح القدير": فصل فيما يوجب القضاء والكفارة. | (١٣) في (ج، د) (صورة الفطر) بدل (إن صوم الفطر). |
| (٨) في (ج) (لم) بدل (لما). | (١٤) في (ج) (شهرة) بدل (شهوة). |
| (٧) في (د) (صلاحية) بدل (صلاحية). | (١٥) في (ج) (انتقض) بدل (اقتضى) وفي (د) اقتضى. |
| (٨) في (ج) (اقتضد) بدل (اقتضى). | |

إن أكل الصائم أو شرب غذاء أو دواء أو جامع أو جومع في أحد السبيلين عمداً، قضى
وكفر كالمظاهر

على من جامع امرأة حيّة في أحد السبيلين ما لم ينزل.

واقتضى (١) أيضاً وجوب الكفارة على من جامع بهيمة (٢) أو امرأة ميتة (٣) إذا أنزل،
والأمر في المسألتين بالعكس فينبغي أن يفسر معنى الفطر في هذا النوع بقضاء
الشهوة عن المماساة في محل مشتهي، كما فسره به «الحدادي»: في "السراج الوهاج".
ثم قضاء الشهوة قد يحصل بدون الإنزال كما في جماع المرأة الحيّة في
أحد السبيلين، وقد يحصل بالإنزال كما في جماع البهيمة، والمرأة الميتة، وجماع
المرأة الحيّة فيما دون السبيلين، والقبلة، واللمس، فإذا أنزل في جماع البهيمة،
والمرأة الميتة، فقد وجد قضاء الشهوة إلا أنه لم يوجد في محل مشتهي فلم يتحقق
وجوب الكفارة، فاندفع هذا الإشكال برأسه أيضاً، فليتدبر.

[قوله]: (إن أكل الصائم أو شرب غذاء أو دواء أو جامع أو جومع في أحد السبيلين
عمداً) بعد ابتداء طلوع الفجر إلى غروب تمام جرم الشمس على ما قدّمناه أول
الكتاب، (قضى وكفر كالمظاهر) وإنما وجبت الكفارة في هذه الصور (٤) لقوله عليه
الصلاة والسلام (٥): «من أفطر في رمضان فعليه ما على المظاهر» (٦)، ولأنّ الجناية
تكاملت، والجناية الكاملة تستدعي عقوبة وقد تعيّن لذلك الكفارة بالنص
فتجب، هذا «عندنا»، وأمّا (٧) عند «الشافعي» رحمه الله تعالى (٨) فلا تجب في فصل
الأكل، والشرب، بل الوقاع فقط.

له: أنها شرعت في الوقاع بخلاف القياس فإنّ القياس يقتضي أن لا تجب

(١) في (ج) (انتقض) بدل (اقتضى).
(٢) في (ج، د) (بحية) بدل (بهيمة).
(٣) في (ج) (حيّة) بدل (ميتة).
(٤) في (ج، د) (الصورة) بدل (الصور).
(٥) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وآله وأصحابه وسلم).
(٦) انظر تخريجه: (ص ٥٢٦).
(٧) في () () بدل (أما).
(٨) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج، د).

الكفارة؛ لأنها شرعت لرفع^(١) الذنب وقد ارتفع بالتوبة، قال عليه الصلاة والسلام
 (٢): «التائب من الذنب كمن لا ذنب له»^(٣)، وقال عليه الصلاة والسلام (٤): «الندم توبة»
 (٥) ورفع المرفوع محال إلا أنها وجبت في الوقاع بالنص بخلاف القياس
 فلا يقاس عليه غيره فيبقى المتنازع^(٦) فيه على قضية الدليل وهي عدم وجوب
 الكفارة.

ولنا: أنّ الكفارة تعلقت بجناية الإفطار في رمضان على وجه الكمال
 وقد تحققت في الأكل والشرب، ولهذا لا تجب على المخطيء والناسي مع
 وجود الجماع، وبإيجاب الإعتاق تكفيراً عُرف أنّ التوبة غير مكفرة لهذه الجناية
 (٧)، كذا في "الهداية"^(٨)، و"شروحها".

والمراد من الصائم في كلام «المصنف» هو الذي صام أداء رمضان؛ لأنّه
 لا^(٨) تجب الكفارة بإفساد صوم غير أداء رمضان سواء كان قضاءً، أو كفارةً،
 أو غيرهما، على ما في "شرح الوقاية"^(٩)، و"التبيين"^(١٠)، لأنّ الكفارة وردت في

- (١) في (ج، د) (الدفع) بدل (لرفع).
 (٢) في (ج) عليه وعلى آله الصلاة والسلام.
 (٣) الحديث حسن، أخرجه ابن ماجة: في "سننه"
 (٤/٥٣٤) (الحديث ٤٢٥٠)، والبيهقي: في "الكبرى"
 (١٠/١٥٤)، وأبو نعيم: في "الحلية" (٢٣٣/٤)، و
 المنذري: في "الترغيب والترهيب"، والهيتمي: في
 "مجمع الزوائد": (٣٣٠/١٠) (الحديث ١٧٥٢٧)،
 والطبراني: في "الكبير" (الحديث ١٠٢٨١).
 (٤) في (ج) عليه وعلى آله الصلاة والسلام.
 (٥) الحديث صحيح، إسناده حسن، رجاله ثقات،
 أخرجه ابن ماجة: في "سننه" (٤/٥٣٥)، والإمام
 "أحمد": (٣٧٦/١)، و"الحميدي": (الحديث ٥٠٨١)،
 (١٠٥)، و"أبو يعلى الموصلي": (الحديث ٥٠٨١)،
 (٥٢٦١، ٥١٢٩)، والبيهقي: في "السنن" (١٠/١٠٢٩).
 (١٥٤)، و"الحاكم": (٣٤٦/٥)، وأبو نعيم: في
 "الحلية" (٢٧٥/٨)، والطحاوي: في "مشكل الآثار"
 (١٩٩/٢)، والخطيب: في "تاريخ البغداد" (٩/٤١١)،
 وابن حبان: في "صحيحه" (الحديث ٦١٢، ٦١٣)،
 والطبراني: في "الصغير" (٣٣/١)،
 والبغوي: في "شرح السنة" (٩١/٥) (الحديث ١٣٠٧).
 (٦) في (ج، د) (المستشار) بدل (الستنازع).
 (٧) في (ج) (الحنائيات) بدل (الحنانية).
 (٨) "الهداية": كتاب الصوم (١/١٢٤).
 (٩) (لا) ساقط من (ج) والصواب ما أثبتناه.
 (١٠) "شرح الوقاية": كتاب الصوم (١/٣١٠).
 (١١) "التبيين": كتاب الصوم (٢/١٨١).

هتك حرمة رمضان إذ لا يجوز إخلائه عن الصوم بخلاف غيره من الزمان فكان الإفطار في رمضان أبلغ في الجنابة فلا يلحق به غيره قياساً، ولا دلالة، إذ القياس ممتنع لكونه على خلاف القياس، وكذا الدلالة لأن إفساد صوم غير رمضان ليس في معنى إفساد صوم رمضان من كل وجه، بل ذلك أبلغ في الجنابة لوقوعه في أشرف الزمان، ولزوم إفساد الحج النفل القضاء بالجماع ليس بإفساد الحج الفرض، بل هو ثابت ابتداءً بعموم نص القضاء والإجماع، كذا في "فتح القدير" (١). وأطلق في الصائم فشمّل ما (٢) إذا كان ذكراً أو أنثى، لعدم الفرق بينهما أو حرّاً أو عبداً، إذ لا فرق بينهما في وجوب أصل الكفارة وإن اختلفا في وصفه ولهذا صرح في "البزازية" (٣) بالوجوب على الجارية فيما لو أخبرت سيدها بعدم طلوع الفجر عالمةً بطلوعه فجامعها مع عدم الوجوب (٤) عليه، وكذا لا فرق بين السلطان، وغيره، كذا في "البحر الرائق" (٥).

والمراد من الأكل معناه اللغوي، وهو إيصال شيء مما يحتمل المضغ بفيه إلى جوفه (سواء مضغه أو لا، ومن الشرب أيضاً معناه اللغوي وهو إيصال شيء من المائعات بفيه إلى جوفه) (٦)، وإنما قيّدنا بوصول الشيء إلى الجوف؛ لأنه لو لم يصل إلى جوفه بل أدخله فيه ثم أخرجه لا ينسد صومه كما لا يفسد بالمضمضة (٧)؛ لأنه بدون ذلك لا يكون أكلاً ولا شرباً، بل يكون ذوقاً، كذا في "فتح القدير" (٨) وغيره.

(٥) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٨٦).

(٦) ما بين معكوفتين ساقط من (ج، د).

(٧) في (ج) (المضمضة) بدل (بالمضمضة).

(٨) "فتح القدير": كتاب الصوم (٢/٣٤٦).

(١) "فتح القدير": كتاب الصوم (٢/٣٤٥).

(٢) (ما) ساقط من (ج).

(٣) "البزازية على هامش الهندية": (٤/١٠١).

(٤) في (ج) (الوجود) بدل (الوجوب).

والدماغ في حكم الجوف لأن قوام البدن بهما، كذا في "التبيين" (١).
وقد مرّ تحقيقه بطريق آخر في أول الكتاب، وأشرنا بقولنا (٢) بفيه إلى أنه لا بدّ في وجوب الكفارة من وصول الغذاء، أو الدواء، من المسلك المعتاد أي الفم إذ لو وصل من غير الفم فلا كفارة، كذا في "البحر الرائق" (٣)، وهذا، لأنه ينتفي صورة الفطر في تلك الصورة وهي المضغ والابتلاع، ووجوب الكفارة يتعلّق بصورته ومعناه معاً، ولهذا قال في "السراج الوهاج" (٤): ثم لا بدّ أن يكون ما يتغذى به أو يتداوى به مدخلاً من الفم حتى لو احتقن به، أو (٥) استعط به لم تجب الكفارة لقصور الجنابة، (انتهى)، وسيأتي ذكر (٦) بعض فروعه.

وفائدة قولنا: (مما يحتمل المضغ) أنه لو كان الشيء ممّا لا يحتمل المضغ كالحصاة، والنواة، لا تجب الكفارة به (٧) سواء مضغه أو ابتلعه كما سيذكره «المصنف» ويفهم ذلك أيضاً من قوله: (غذاء أو دواء) وقد عرفت أنه لا بدّ في وجوب الكفارة من وجود صورة الفطر ومعناه معاً، يتفرع عليه ما في "البحر الرائق" (٨) من "اللولو الجية" (٩) من (١٠) أن الوجور في الفم مفسد للصوم لوجود الأكل معنئاً، ولا كفارة عليه لانعدام صورة الأكل، وعن «أبي يوسف» أن فيه الكفارة، (انتهى).

بن عبد الله اللؤلؤ الجي، واختلف في سنة وفاته قيل: سنة (٥٤٠هـ)، وقيل: مابعد الأربعين وخمس مائة، فأما اللؤلؤ الجي نسبة إلى ولوالج بفتح الواو وسكون اللام والجيم، من أعمال بدخشان خلف بلخ، وطرخستان، وأحسب أنها مدينة مزاحم بن سبطان وإليها ينسب أبو الفتح اللؤلؤ الجي، ينظر ترجمته: "معجم البلدان": (٣٨٤/٥)، "تاج التراجم": (٣٥٠، ٣٤)، "الفوائد البهية": (الورقة ٩٤)، "هدية العارفين": (٥٦٨/١)، "الجواهر المضية": (٤١٧/٢).

(١٠) في (ج، د) بدون (من).

(١) "التبيين": كتاب الصوم (١٨٢/٢).
(٢) في (ج) (بقوله) بدل (بقولنا).
(٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٣/٢).
(٤) كذا في "الهندية": فصل فيما يوجب القضاء والكفارة.
(٥) (أو) ساقط من (ج).
(٦) في (ج، د) (ذلك) بدل (ذكر).
(٧) (به) ساقط من (ج).
(٨) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٤٧/٢).
(٩) "الفتاوى اللؤلؤ الجية": كتاب الصوم (٢٤٣/١).
اللولو الجية: هي الفتاوى لأبي الفتح ظهير الدين عبد الرشيد بن أبي حنيفة النعمان بن عبد الرزاق

وذكر في "المحيط" (١) أنه إذا أوجر فمادام في فمه لا يفسد صومه وإذا وصل إلى الجوف يفسد صومه ، ولا تلزمه الكفارة في ظاهر الرواية من غير تفصيل بين حالة الاختيار وحالة الاضطرار، وعامة «المشائخ»: في هذه المسألة على أنه إن فعل ذلك باختياره ولا عذر به تلزمه الكفارة، وإن فعل ذلك من غير اختياره أو باختياره إلا أنّ به عذراً لا تلزمه الكفارة، وروى «هشام» (٢) عن «أبي يوسف» رحمه الله تعالى أنّ عليه الكفارة، وذكر في «الخلاصة» (٣) أنه لا كفارة في الوجور في ظاهر المذهب، (انتهى).

والوجور: صب اللبن، أو الماء، أو الدواء في الفم، كذا في "السراج الوهاج" (٤).

وأراد «المصنف» بقوله: (غذاءً أو دواءً) أنه أكل ما يتغذى به عادةً مقصوداً بنفسه أو تبعاً لغيره، أو ما يتداوى به، أو شرب ما (٥) يرغب الناس في شربه للعطش، أو الدواء مانعاً (٦) كان أو حاملاً (٧)، فإنّه تلزمه الكفارة سواء قصد الغذاء، أو الدواء (٨)، أو لم يقصد، كذا في "المحيط" (٩)، و"التاتارخانية" (١٠)، و"حاشية العصام على شرح الوقاية" (١١)، فلو أكل، أو شرب ما لا يتداوى به ولا يؤكل عادةً لا مقصوداً بنفسه (١٢) ولا تبعاً لغيره لا تلزمه الكفارة.

-
- (١) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٢/٥٥٥).
 (٢) تقدّمت ترجمته: (ص ١٧٠).
 (٣) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢/٢٥٣).
 (٤) كذا في "الهندية": كتاب الصوم.
 (٥) في (ج) (مما) بدل (ما).
 (٦) في (ج) (مائعاً) بدل (مانعاً).
 (٧) في (ج، د) (حاصلاً) بدل (حاملاً).
 (٨) (أو الدواء) ساقط من (ج)، وفي (د) بزيادة (مانعاً).
 (٩) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٢/٥٦٠).
 (١٠) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٢/٣٧٣).
 (١١) "حاشية العصام على شرح الوقاية": كتاب الصوم.
 (١٢) في (ج) (لنفسه) بدل (بنفسه).

وهذا: لأنَّ الكفارة شرعت بخلاف القياس زاجراً عن جنائية إفساد الصوم، وإنَّما يحتاج إلى الزجر فيما يميل (١) إليه الطبع، والطبع يميل إلى ما يعتاد أكله أو يتداوى به، ولا يميل إلى ما لا يعتاد أكله ولا يتداوى به، كذا في "المحيط" (٢)، و"حاشية العصام على شرح الوقاية" (٣).

وذكر في "الجوهرة النيرة" (٤)، و"السراج الوهاج": اختلفوا في معنى التغذي، قال بعضهم: أن يميل الطبع إلى أكله، و تنقضي (٥) شهوة البطن به (٦) وقال بعضهم: هو ما يعود نفعه إلى صلاح (٧) البدن، وفائدة الاختلاف: تظهر فيما إذا مضغ لقمة ثم أخرجها ثم ابتلعها فعلى القول الثاني تجب الكفارة، وعلى الأول لا تجب، (انتهى) ما فيهما.

وذكر في "المحيط" (٨) الأصحَّ عدم الوجوب لأنَّه بإخراجها تعاف النفس، (انتهى)، وعبارة كثير من «الشروح»، «والفتاوى» حاكمة بأنَّ الأصحَّ في معنى التغذي هو التفسير (٩) الأول، كما ستعرفه في الفروع الكثيرة التي نذكرها (١٠) في هذا الفصل إن شاء الله تعالى.

ثم قال في "الجوهرة النيرة" (١١): وعلى هذا الورق الحبشي (١٢)، والحشيشة والقطاط (١٣) إذا أكله فعلى التفسير الثاني للتغذي لا تجب الكفارة (١٤) لأنَّه لا نفع

(٩) في (ج، د) (يحل) بدل (يميل).

(١٠) في (ج، د) (نذكره) بدل (نذكرها).

(١١) "الجوهرة النيرة": كتاب الصوم (١٤٤/١).

(١٢) في (ج) (الحشيش) بدل (الحبشي).

(١٣) في بعض المطبوعة (والقطاة) بدل (والقطاط).

أما القطاط فصيلة نباتية تضم الفول، والعدس،

والحمص، وغير ذلك من الحبوب.

(١٤) (الكفارة) ساقط من (ج، د).

(٢) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٥٦٠/٢).

(٣) "حاشية العصام على شرح الوقاية": كتاب الصوم.

(٤) "الجوهرة النيرة": كتاب الصوم (١٤٤/١).

(٥) في (ج) (تنقض به شهوة البطن).

(٦) (به) ساقط من (د).

(٧) في (ج) (إصلاح) بدل (صلاح).

(٨) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٥٦١/٢).

فيه للبدن وربما يضرّ وينقص عقله، وعلى التفسير الأول تجب لأنّ الطبع يميل إليه وتنقضي (١) به شهوة البطن، (انتهى).

قال صاحب "إمداد الفتاح" (٢): بعد ذكر هذه العبارة، قلت: وعلى هذا الاختلاف البدعة التي ظهرت الآن وهو (٣) الدخان (٤) إذا شربه في لزوم الكفارة، ونسأل الله العفو والعافية، (انتهى).

ن: هذا إذا كان الرجل لا يعتاد شرب الدخان المذكور، أمّا إذا اعتاده فينبغي أن لا يكون في وجوب الكفارة خلاف لما صرحوا به من اعتاد أكل الحصاة، أو الزجاج، أو الطين، أو التراب، أو المدر، أو الملح، أنه يجب عليه القضاء والكفارة، كما سيأتي، والله أعلم، هذا

وذكر في "السراج الوهاج" نقلاً من "الإيضاح" (٥) أنّ المأكول خمسة أنواع. النوع الأول: ما يؤكل للتغذي (٦) وهو ما لاتعافه النفس فيه الكفارة؛ لأنّه يعود نفعه إلى البدن فيصلح به فتكاملت الجناية به (٧) لحصول قضاء شهوة البطن كما لو وجد قضاء شهوة النكاح بالإيلاج في المحلّ المشتهي عادةً وذلك مثل خبز الشعير، والحنطة، والذرة (٨)، والدخن (٩)، والماش (١٠)، وما أشبهه قلّ أو كثر.

(١) في (ج، د) (تنقض) بدل (تنقضي).

(٢) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (الورقة ٦٨١).

(٣) في (ج) (وصول) بدل (وهو).

(٤) ألف صاحب الكتاب السندي رحمه الله في

عدم جواز شرب الدخان رسالةً (باللغة الفارسية)

سمّاها "تحفة الإخوان في منع شرب الدخان":

غير مطبوعة، نسختها الخطية موجودة في

مكتبتنا دار الكتب المجددية النعیمیة.

(٥) "الإيضاح": كتاب الصوم (٢١٧/١).

(٦) في (ج، د) (التغذي) بدل (للتغذي).

(٧) (به) ساقط من (ج، د).

(٨) (الذرة) ساقط من (ج، د)، الذرة: نبات زراعيّ

حبّيّ عشبيّ سنويّ من الفصيلة النجيلية يطول

على ساق أغلظ من ساق الحنطة والشعير بكثير

وورقه أغلظ وأعرض من ورقها، يصنع منه الخبز،

ويتخذ علفاً للحيوان، كذا في "قاموس الأطباء".

(٩) الدخن: بالضم نبات معروف حبه صغير أملس

شبيه بالجوارس، قيل: هو نفس الجوارس.

(١٠) الماش: نوع من الحبوب.

لأنه قد وجد ما يتغذى به وما زاد عليه شبع فلا يتوقف الحكم عليه كالإيلاج في الفرج لا يشترط فيه الإنزال لأنه شبع حتى لو ابتلع سمسمة (١) عامداً وجبت (٢) عليه الكفارة، وكذا جميع ما يشرب من الماء والأنبذة، والخمور، يوجب الكفارة وإن قلّ.

النوع الثاني: ما يؤكل للتغذي ويعود نفعه إلى البدن لكن النفس تعافه،

كما إذا مضغ لقمة فأخرجها ثم ابتلعها وقد ذكرنا (٣).

النوع الثالث: ما يؤكل عادة وليس هو ممّا يتغذى به، أو يتدواى به ولا يعود نفعه إلى البدن ويأكله بعض الناس دون بعض، وهو الورق الذي يأكله الحبشة، والتنبل الهندي، والفوفل، والقطاط (٤)، والحشيشة، وورق الكرم الذي يأكله بعض الناس ففي هذه الأشياء اختلاف، من اعتبر انقضاء شهوة البطن أوجب (٥) فيها الكفارة، ومن اعتبر (٦) نفع البدن وصلاحه لم يوجب فيها كفارة؛ لأنه (٧) لا نفع فيها وربما يضرّ، وإن أكل قوائم الذرة التي يسمّونه المضار، قال «الزندويسي» (٨): أرى أنّ عليه الكفارة؛ لأنّ فيه حلاوةً ويلتذّ به.

النوع الرابع: ما لا يؤكل عادةً، كالحصى، والنوى، والتراب، فلا كفارة فيه، وكذا إذا أكل طيناً إلا إذا أكل الطين الأرمني (٩) ففيه الكفارة.

النوع الخامس: إذا أكل، أو شرب ما يتدواى به فعليه الكفارة؛ لأنه أفطر بما فيه صلاح البدن كما إذا ابتلع الإبراح (١٠)، والإهليلج (١١)، أو شرب ماء النساء (١٢)

(٩) هو طين أحمر إلى الغبرة معروف يستعمله

الصائغون في صبغ الذهب.

(١٠) في (ج) (الإيارج) بدل (الإبراح).

(١١) الإهليلج شجر معروف ينبت في الهند، وكابل،

والصين، ثمره على هيئة حبّ الصنوبر الكبار، وهو

أصناف كثيرة، انظر "معجم الأوسط": (الإهليلج).

(١٢) (النساء) ساقط من (ج)، أمّا ماء النساء هو

البن الرقيق الكثير الماء، كذا في "قطر المحيط".

(١) (سمسمة) ساقط من (ج).

(٢) في (ج، د) (وجب) بدل (وجبت).

(٣) في (ج) (ذكرناه) بدل (ذكرنا).

(٤) في (ج) (القطاة) بدل (القطاط).

(٥) في (ج، د) (وجب) بدل (أوجب).

(٦) في (ج، د) (ومن اعتبره) بدل (ومن اعتبر).

(٧) (لأنه) ساقط من (ج).

(٨) وفي نسخة (الزندويستي)، لم أقف على مراده.

عامداً ذا كراً للصومه، عليه الكفارة، وكذا المسك، والغالية (١)، والزعفران، والطين الأرمني، وسئل «محمّد» رحمه الله تعالى عن الطين الذي يحرق ويؤكل، قال: إنّه رمى أنّه يتداوى به أم لا، (انتهى) ما في "السراج الوهاج" (٢).

والمراد بقول «المصنف» رحمه الله تعالى: (أو جامع في أحد السبيلين) أنّه غيّب الحشفة، أو قدرها في قبل امرأة أو دبر رجل أو امرأة.

وكذا المراد بقوله: (أو جومع) ولهذا (٣) قال صاحب "النهر الفائق" (٤): إنّ المراد بالجماع ههنا مواراة الحشفة في أحد السبيلين أنزل أو لا، (انتهى).

فلا تجب الكفارة إذا جامع امرأة لعدم غيبوبة الحشفة، ولا إذا جامع أو جومع فيما دون السبيلين، كما سيأتي.

وقوله: في (أحد السبيلين) متعلّق بالفعلين أعني جامع، وجومع، كذا في "شرح" (٥) النقاية (٦)، وعن «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى أنّه لا تجب الكفارة بالجماع في الدبر اعتباراً بالحدّ، والأصحّ أنّها تجب «عنده» وهو «قولهما»، لأنّ الجنابة متكاملة بقضاء الشهوة، كذا في "الهداية" (٧)، و"الكفاية" (٨) وهو الصحيح من مذهبه، كذا في "المحيط" (٩)، والأصحّ (١٠) أنّه لا فرق في هذا بين اللواط مع الغلام، والمرأة، كذا في "شرح البرجندي على النقاية" (١١).

-
- (١) الغالية: أخلاط من الطيب التي تجمع من أربعة أشياء من المسك، والكافور، والعنبر، وبرادة العود، كما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى سيأتي قريباً، وفي حديث عائشة رضي الله عنها كنت أعلف رسول الله ﷺ بالغالية أي ألطخ بلحيته بها.
- (٢) كذا في "الهندية"، و"الخانية": كتاب الصوم.
- (٣) في (ج، د) (هذا) بدل (لهذا).
- (٤) "النهر الفائق": كتاب الصوم (١٦/٢).
- (٥) في (ج) (شروح) بدل (شرح).
- (٦) "شرح النقاية" لأبي المكارم: كتاب الصوم (١٣٣/١).
- (٧) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٤/١).
- (٨) "الكفاية": كتاب الصوم (٢٨٦/١).
- (٩) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٥٦٢/٢).
- (١٠) في (ج، د) (فالأصحّ) بدل (والأصحّ).
- (١١) "البرجندي": كتاب الصوم (٢١٥/١).

ن: فعلم منه أنَّ ما في "فتاوى قاضي خان" (١) أنه إذا أولج رجل رجلاً (٢) فعليهما القضاء والغسل أنزل أولم ينزل، ولا كفارة فيه لأنه بمنزلة الجماع فيما دون الفرج مفرّج على غير الأصح كما لا يخفى، هذا
ثم اعلم: أنه لا يشترط الإنزال في الجماع في أحد السبيلين حتى تحب الكفارة بدونه اعتباراً بالاغتسال، وهذا لأنّ قضاء الشهوة يتحقّق دونه وإنّما ذلك شبع ولا تتوقف الكفارة عليه كما بالأكل تحب بلقمة لا بالشبع، ولأنّ له لما لم يشترط الإنزال في وجوب الحدّ وهو عقوبة محضة تندريء بالشبهات، فلا يُنْزَلُ لا يشترط في وجوب الكفارة، وفيها (٣) معنى العبادة التي يحتاط في إثباتها أولى، كذا (٤) في "فتح القدير" (٥).

وأطلق في الجماع فينصرف إلى الفرد الكامل وهو جماع الإنسان الحيّ، لأنّه إذا جامع امرأة ميتة، أو بهيمة فلا كفارة وإن أنزل، كما في "البحر الرائق" (٦) وسيأتي مكرراً.

وشرط (٧) أيضاً أن لا يكون ذكره ملفوفاً بخرقه مانعة للحرارة، فإذا كان كذلك فلا كفارة أيضاً، كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى.

وشرط في وجوب (٨) الكفارة على المجامع (٩) أن يكون مكلفاً وإلا لا تجب عليه الكفارة، وشرط وجوبها على المجامع أيضاً كونه مكلفاً، كذا في "شرح البرجندي على النقاية" (١٠).

(١) "قاضي خان": كتاب الصوم (١/١٠١). (٦) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٨٢) وما بعدها.
(٢) (رجل رجلاً) ساقط من (ج). (٧) في (ج) (شرطه) بدل (شرط).
(٣) (وفيها) ساقط من (ج، د). (٨) في (أ، ب، د) (الوجوب) بدل (وجوب).
(٤) (كذا) ساقط من (ج). (٩) في (د) (الجامع) بدل (المجامع).
(٥) "فتح القدير": كتاب الصوم (١/٣٤٢). (١٠) "شرح البرجندي على النقاية": (١/٢١٥).

وزاد «المصنف» رحمه الله تعالى (١) قوله: (أو جومع) ليكون تصريحاً
بوجوب الكفارة على المفعول به (وفيه خلاف «الشافعي» رحمه الله تعالى (٢) في
أحد قوليه على ما في "الهداية" (٣)، ووجوبها على المفعول به (٤) «عندنا» أيضاً
مقيّد بأن لا يكون نائماً ولا مكرهاً في ابتداء الوطي، وإلا فلا كفارة عليه، كما سيأتي.
وأخر قوله: (عمداً) ليتعلّق بكل واحد من الأكل، والشرب، والجماع
للاحتراز عن ما إذا أكل، أو شرب، أو جامع، أو جومع، ناسياً أو مخطئاً، أو مكرهاً،
فإنه لا يفسد الصوم أصلاً في صورة النسيان، ولا كفارة في صورة الخطاء، والإكراه،
كما ستعرفه، ويشترط لوجوب (٥) الكفارة أن يوجد منه الإفساد في صوم تام
قطعاً، حتى لو صام يوماً من رمضان ونوى قبل الزوال ثم أفطر لا تلزمه (٦) الكفارة
عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى (٧)، وكذا إذا أكل عمداً بعد ما أكل ناسياً
لا تلزمه الكفارة، لأنّ صومه ليس بتام قطعاً، كما في "البحر الرائق" (٨)، وسيأتي
زيادة ذكر له، وإنما ترك «المصنف» بعض هذه القيود لظهورها، أو اعتماداً على
ما يأتي في المتن.

وقوله: (كالمظاهر) أي كفارة فطر رمضان مثل كفارة الظهر في
الترتيب، وسيأتي تفصيل مسائلها في فصل الكفارة إن شاء الله تعالى.
وذكر في "شرح الكنز" «للسيد الحموي» (٩) أنّ ما ذكره «المصنف» من
وجوب القضاء والكفارة بالإفطار عمداً محمول على ما إذا أفطر خفية (١٠) أمّا لو

(١) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).
(٢) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).
(٣) "الهداية": كتاب الصوم (١ / ١٢٤).
(٤) ما بين معكوفتين ساقط من (ج، د).
(٥) في (ج) (في الوجوب) بدل (لوجوب).
(٦) في (د) (لا تلزم) بدل (لا تلزمه).
(٧) (رحمه الله تعالى) زياده من (ج).
(٨) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢ / ٤٨٣).
(٩) تقدّمت ترجمته: (ص ٧٤).
(١٠) (خفية) ساقط من (ج) وفيه مقدار كلمة مطموسة.

أكل شهرة^(١) عمداً بلا عذر يؤمر بقتله، كما في "القنية"^(٢)، وغيرها.

والظاهر: أنّ المراد به القتل بالسيف، لا الضرب الشديد، لتعليل «البرازي»

له بأنه دليل الاستحلال، (انتهى) ما ذكره «الحموي»، وهكذا في "النهر الفائق"^(٣).

فروع

إذا أكل الصائم متعمداً ما يتغذى به، أو يتداوى به كالخبز، والأطعمة،

والأشربة، والألبان، والأدهان، فعليه القضاء والكفارة، وكذا إذا أكل هليلجة،

أو مسكاً، أو كافوراً، أو غالية، أو زعفران، كذا في "فتاوى قاضي خان"^(٤)، و"الخلاصة"

^(٥)، وفي ابتلاع الهليلجة من غير مضغ، روايتان عن «محمد» رحمه الله تعالى^(٦)

والأقيس أنه تجب الكفارة لأنه يتداوى به على هذه الصورة، ولو أكل غالية، أو نداءً

، فعليه الكفارة، والغالية: هي التي تجمع من أربعة أشياء من المسك، والكافور،

والعنبر، وبرادة العود، والند: يعمل من ثلاثة أشياء المسك، والكافور، والعنبر،

كذا في "السراج الوهاج"، وفيه أيضاً: ولو أدار^(٧) فوفلةً صحيحةً في فيه من غير

مضغ وجعل يمصّها فدخل البزاق حلقة، ولم ينفصل منها شيء لم يفطر، وهو

بمنزلة العلك الملتئم إذا أداره في فيه وعلى هذا مصّ الإهليلجة^(٨) وإدارتها، (انتهى).

فإن^(٩) أخذ الإهليلجة بفيه وجعل يمصّها فدخل البزاق حلقة ولا يدخل

عينها في جوفه لا يفسد صومه، فإن فعل هذا بالفانيد^(١٠) أو بالسكر يلزمه^(١١).

(١) في (ج، د) (شهوة) بدل (شهرة).

(٢) "القنية": (الخطية) كتاب الصوم.

(٣) "النهر الفائق": كتاب الصوم (١٢/٢).

(٤) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٢/١).

(٥) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥٦/١).

(٦) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).

(٧) في (ج) (أراد) بدل (أدار).

(٨) في (ج) (الإهليلج) بدل (الإهليلجة).

(٩) في (ج) (وإن أخذ) بدل (فإن أخذ).

(١٠) "الفانيد": نوع من الحلوى يعمل من القند والنشا،

أو السكر الأبيض، وقال الفيومي: هو كلمة أعجمية

لفقد فاعيل من الكلام العربي، ولهذا لم يذكرها

أهل اللغة، ينظر: "المصباح المنير": (٤٥٧/٢).

(١١) في (ج، د) (يلتزمه) بدل (يلزمه).

القضاء والكفارة، كذا في "فتاوى قاضي خان" (١)، و"البحر الرائق" (٢).

وتجب الكفارة بأكل الخل والمرئي، وماء العصفور، وماء الزعفران، وماء الباقلاء (٣)، وماء البطيخ، وماء القثاء، والقثد (٤)، وماء الزرجون (٥)، والمطر، والثلج، والبرد، إذا تعمّد ذلك، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٦)، و"الخلاصة" (٧)، ولودخل فمه المطر فابتلعه (لزمته الكفارة، كذا في "فتح القدير" (٨)، ومن الناس من قال: لو فتح فاه وسقط ثلجة أو مطر في فيه فابتلعه) (٩) كان عليه القضاء، كذا في "فتاوى قاضي خان" (١٠)، وكل ما يرغب الناس في شربه (١١) للعطش، أو الدواء مائعاً كان أو جامداً تجب فيه الكفارة، وكذا الرمان، والعنب، والبطيخ، وسائر الفواكه، والبقول، والبصل، والثوم، والفجل (١٢)، وكذا الملح، والضرب (١٣)، والمصل (١٤)، والرائب (١٥) لرغبة الناس في أكلها للتغذي والتداوي، كذا في "شرح الجامع الصغير" (١٦) «لقاضي خان». وكل ما لا يتغذى به عادةً، ولا يتداوى به لا تجب فيه الكفارة، كالحجر، والتراب، والدقيق، على الأصحّ، والأرز، والعجين، كذا في "البحر الرائق" (١٧).

- (١) "قاضي خان": كتاب الصوم (١/٢٠٢)، (٩) ما بين معكوفتين ساقط من (ج، د).
 كذا في "الخلاصة": (١/٢٥٤).
 (٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٨٧).
 (٣) في (د) (الباقل) الباقلاء: هو الفول، الواحدة باقلاء.
 (٤) "القثد": محرّكة اسم عربي للخيار وأحدثه: قثدة.
 (٥) في (ج) (ماء الرز) بدل (ماء الزرجون) الزرجون: هو الكرم، وقيل: هو المطر المستنقع في الصخر ويشبه الخمر به لصفائه، وقيل: هو كلام فارسي وتفسيره لون الذهب، ويقال: للخمر، ثم سمّيت به الكرم، كذا في "جامع لمفردات الأدوية والأغذية": (٢/٤٦٦)، وهكذا في "محيط المحيط"، و"قاموس الأطباء".
 (٦) "قاضي خان": كتاب الصوم (١/٢٠٢).
 (٧) "خلاصة الفتاوى": (١/٢٥٤).
 (٨) "فتح القدير": كتاب الصوم (٢/٣٤٠).
 (٩) ما بين معكوفتين ساقط من (ج، د).
 (١٠) "قاضي خان": كتاب الصوم (١/٢٠٢).
 (١١) في (د) (شربة) (في شربه).
 (١٢) "الفجل": بالضم وأحدثه فحلة نبات معروف حولي، أو شبه حولي من الفصيلة الصليبية، له جذر وتدي لحمي ومجموعة من الأوراق الصغيرة يحل محلها فيما بعد القوائم المثمرة من النبات، وله أنواع كثيرة، (١٣) الضرب: جمعه أضراب هو المطر الخفيف، العسل الأبيض.
 (١٤) "المصل": بالفتح ما سال من الأقط إذا طبخ ثم وضع في وعاء خوص أو نحوه، وقال بعضهم: هو اسم أعجمي لماء اللبن المعقود بالطبخ.
 (١٥) "الرائب": لبن تخين شديد، كذا في "الرائد": (٤٢٢).
 (١٦) "شرح الجامع الصغير": (الخطية) كتاب الصوم.
 (١٧) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٨١).

ولا تجب الكفارة في الدقيق، والأرز، والعجين، إلا عند «محمد» رحمه الله تعالى، كذا في "فتح القدير" (١).

فإن أكل عجيناً، أو دقيقاً لا كفارة لأنه لا يؤكل عادةً لا مقصوداً بنفسه ولا تبعاً لغيره، وعن «محمد» رحمه الله تعالى، أنّ في الدقيق عليه الكفارة، كذا في "محيط السرخسي" (٢)، ولا تجب الكفارة بأكل الأرز، والجاورس (٣) والماش، والعدس، كذا في "شرح القدوري" «للزاهدي»، وهكذا في "معراج الدراية شرح الهداية"، وهكذا في "شرح القدوري" «لابن الملك»، وفي «التاتارخانية» (٤)، وأكل الأرز، والجاورس، لا يوجب الكفارة، وفي دقيق الحنطة، والشعير لا تلزمه إلا عند «محمد» رحمه الله تعالى، وفي دقيق الجاورس، والأرز قالوا: بأنها تلزمه و دقيق الحنطة، والشعير إذا بلّ بالماء وخلط بالسكر ويسمى بالفارسية پست (٥) تجب الكفارة بأكله، (انتهى).

وفي دقيق الذرة إذا لته بسمن تجب الكفارة، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٦) وكذا إذا لته بالدبس (٧)، كذا في "الخلاصة" (٨)، وإن أكل الحنطة كما هي (٩) تجب الكفارة ولو بأكل حبة، وكذا إذا قضم الحنطة وابتلعها فإن مضغ حبة حنطة لا يفسد صومه (١٠)، لأنها تتلاشى (١١) بالمضغ، كذا في "فتاوى قاضي خان" (١٢)، و"التاتارخانية" (٢).

الدينوري: عصارة الرطب من غير طبخ، وقيل: تطلقه على عصارة كل شيء ثخين كالرطب والعنب إذا أغلي على النار، كذا في "قاموس الأطباء": (٢١٣/١).

(٨) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥٥/١).

(٩) (هي) ساقط من (ج).

(١٠) في (ج، د) (لا يفسد مضموغه) صومه.

(١١) في (ج) (قتل الشيء) بدل (تتلاشى).

(١٢) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٣/١).

(١٣) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٧٥/٢).

(١) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤١/٢).

(٢) "محيط السرخسي": (الخطية) كتاب الصوم (١٨١/١).

(٣) "الجاورس": هو نوع من الدخن صغير الحب أغبر اللون يشبه الأرز.

(٤) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٧٥/٢).

(٥) في (ج) (بست) بدل (پست).

(٦) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٣/١).

(٧) "الدبس": بالكسر عصير العنب وعسل التمر

وعسل التمر وعسل النحل، وقال أبو حنيفة

فإن كان الحنطة قدر الحمصة يفسد صومه وإن مضغ (١)، لما (٢) في "التبيين" (٣) أنه إذا أدخل شيئاً من خارج فينظر إن ابتلعه من غير مضغ فطره (٤) قلّ أو كثر، وإن مضغه ينظر إن كان قدر الحمصة فكذلك، وإن كان أقلّ لا يفطر، (انتهى) وسيأتي مثله، وفي الحنطة الكفارة سواء كانت مقلوّة أولاً، ولا كفارة في الشعير إلا أن يكون مقلوّاً (٥)، كذا في "السراج الوهاج"، وإن أكل الشعير فلا كفارة عليه (٦) إلا إذا كان مقلياً فتجب حينئذ (٧)، لأنّ المقلّي يؤكل عادةً وغير المقلّي لا، كذا في "محيط السرخسي" (٨).

وفي "الحجة": وفي الشعير لا تجب الكفارة إلا أن تكون (٩) في السنبلة الرطبة (١٠)، فاستخرجها فأكلها يؤجب الكفارة، كذا في "التاتارخانية" (١١) ولو تناول السمسم من خارج فابتلعها كما هي من غير مضغ فسد صومه، كذا في "الخلاصة" (١٢)، و"الغياثية" (١٣)، و"البحر الرائق" (١٤).

واختلف (١٥) في وجوب الكفارة بابتلاع السمسم، والمختار وجوبها، لأنها من جنس ما يتغذى به وهو رواية عن «محمد» رحمه الله تعالى، كذا في "فتح القدير" (١٦) وهو الأصح، كذا في "الشمي" وهو الصحيح، كذا في "البحر الرائق" (١٧).

- | | |
|--|---|
| (٩) في (ج) (بكون) بدل (تكون). | (١) في (ج) (فإن مضغ) بدل (وإن مضغ). |
| (١٠) في (ج) (الوطبة) بدل (الرطبة). | (٢) في (ج) (كذا) بدل (لما). |
| (١١) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٦٨/٢). | (٣) "التبيين": كتاب الصوم (١٧٣/٢). |
| (١٢) "الخلاصة": (٢٥٤/١)، كذا في "التاتارخانية": (٣٦٨/٢). | (٤) في (ج) (مفطرة) بدل (فطره). |
| (١٣) "فتاوى الغياثية": باب ما يفسد الصوم (٥٢). | (٥) في (ج) (مقلوّة) بدل (مقلوّاً) قوله: مقلوّاً أي ألفاها في الإناء وصّب عليها الماء، أو في اللسان وصبّ عليها ما يعمرها من الماء. |
| (١٤) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٧٨/٢). | (٦) (عليه) ساقط من (ج). |
| (١٥) في (ج) (واختلفوا) بدل (واختلف). | (٧) (حينئذ) ساقط من (ج). |
| (١٦) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٣٨/٢). | (٨) "محيط السرخسي": (الحنطية) كتاب الصوم (١٨١/١). |
| (١٧) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٧٨/٢). | |

بخلاف ما إذا (١) مضغ السمسمه حيث لا يفسد صومه، لأنها (٢) تتلاشى (٣) إلا إذا وجد طعمها في حلقه فإن صومه حينئذ يفسد، كذا في "الكافي" (٤).

وذكر في "الإيضاح" (٥) أنه إذا مضغ سمسمه ثم ابتلعها لم يفطر، لأنه لا يغلب على الظن دخولها في حلقه لأنها تتلاشى (٦) بالمضغ فلا يفطر بالشك إلا أن يجد طعمها في حلقه، كذا في "السراج الوهاج" (٧)، قال في "فتح القدير" (٨): وهذا الاستثناء المذكور بقوله: (إلا إذا وجد طعمها في حلقه) حسن جداً فليكن الأصل في كل قليل مضغه، كذا في "البحر الرائق" (٩)، و"النهر الفائق" (١٠)، وهذا الذي ذكرنا (١١) من عدم فساد الصوم بسضغ السمسم عند عدم وجدان الطعم في الحلق مقيّد، بأن يكون السمسم أقل من قدر الخمصة أما إذا كان مثل الخمصة أو أكثر فإن صومه يفسد وإن مضغها، كذا في "البحر الرائق" (١٢).

ن: وينبغي أن تجب الكفارة أيضاً لما ذكرنا من قبل ولم أره في هذا المقام صريحاً، هذا

وقال «الزاهدي» في "شرح القدوري": أنه ذكر في "النظم" (١٣) لا تجب الكفارة في الحبوب (١٤) كلها غير الحنطة، لكن هذا الإطلاق يشكل عليه السمسم وفي الماش أيضاً إشكال، لأنه يؤكل قضمًا (١٥) عادةً، (انتهى) كلام «الزاهدي».

(٩) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٧٨/٢).

(١٠) "النهر الفائق": كتاب الصوم (٥٥٠/١).

(١١) في (ج، د) (الذي ذكر) بدل (الذي ذكرنا).

(١٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٧٨/٢).

(١٣) في (د) (نظم) بدل (النظم).

(١٤) (في الحبوب) ساقط من (ج).

(١٥) (قضمًا) ساقط من (ج، د).

(١) في (ج، د) (إذ) بدل (إذا).

(٢) في (ج) (لأنه) بدل (لأنها).

(٣) في (ج، د) (يتلاشى).

(٤) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم

(٥) "الإيضاح": كتاب الصوم (٢١٩/١).

(٦) في (ج، د) (لأنها قتل الشيء) بدل (تتلاشى).

(٧) كذا في "الفتاوى الخانية": (١٩١/١).

(٨) "فتح القدير": كتاب الصوم (١٣٨/٢).

وفي "حاشية الشيخ على شرح الوقاية" (١) أنه كما (٢) استثنى الحنطة ينبغي أن يستثنى السمسم أيضاً على القول المختار، (انتهى)، وهذا الذي ذكرنا من فساد الصوم بابتلاع السمسم مقيّد بما إذا أخذها (٣) من خارج، أمّا (٤) لو ابتلع سمسم في أسنانه لم يفسد صومه (٥)، كذا في "خزانة الأكمل"، و"السراج الوهاج" (٦)، يعني إذا لم يكن قدر الحمصة وإلا يفسد صومه من غير كفارة، كما سيأتي في الفصل الآتي مفصلاً إن شاء الله تعالى.

ولا كفارة في الملح إلا إذا اعتاد أكله وحده، وقيل: تجب في قليله دون كثيره، كذا في "فتح القدير" (٧)، و (٨) وجه الفرق على هذا القول أنّ قليله نافع وكثيره يضره، كذا في "الأشباه والنظائر" في الفن السادس (٩).

وتجب الكفارة بأكل الطين الأرمني مطلقاً سواء اعتاد أكله أو لم يعتده لأنّه يؤكل للدواء (١٠) فكان إفطاراً كاملاً (١١)، كذا في "التجنيس" (١٢)، و"فتاوى قاضي خان" (١٣) والطين الذي يقلى (١٤) ويؤكل عن "محمد" رحمه الله تعالى وقال: لأدري،

(١) "حاشية الشيخ على شرح الوقاية": (الخطبة) كتاب الصوم.

(٢) في (ج، د) بدل (كما).

(٣) في (ج، د) (أخذ) بدل (أخذها).

(٤) (إما) ساقط من (ج، د).

(٥) بالإجماع كذا في "الذخيرة".

(٦) كذا في "الهندية" و"خانية" و"الناتارخانة".

كتاب الصوم.

(٧) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤٠/٢).

(٨) (و) ساقط من (ج، د).

(٩) "الأشباه والنظائر": كتاب الصوم (٤٢٠).

(١٠) في (ج، د) (بدواء) بدل (للدواء).

(١١) في (ج، د) (الإفطار الكامل)، قال الفقيه في "عيون المسائل" في باب الصوم: (٥١/١):
ول محمد في "كتاب الرقيات": الصائم إذا أكل طيناً، فعليه القضاء ولا كفارة عليه، إلا أن يكون من طين الأرمني، فعليه القضاء والكفارة عليه، وقال علاء العالم الأسمدي في "شرح عيون المسائل": (ص ٣٤): لأنه يؤكل للدواء، قال ابن رستم: فإن أكل طيناً أرمنياً، فعليه الكفارة؛ لأنه بمنزلة الغاريقون يعني أنه يتداوى به.

(١٢) "التجنيس": كتاب الصوم (٣٩٢/٢).

(١٣) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٣/١).

(١٤) في "قاضي خان": (يقلى).

وكذا عن «أبي يوسف» رحمه الله تعالى (١) قيل: معنى قوله: (لا أدري) أي لا أدري أنه يتداوى به أم لا، وفي ظاهر الرواية أنه تجب الكفارة، كذا في "الظهرية"، وذكر في "اختيارات النقاية" (٢) والطين الذي يؤكل مقلباً تجب به الكفارة في ظاهر الرواية لأنه يؤكل عادة، (انتهى) (٣).

وتجب بطين غير الأرمني على من يعتاد أكله كالمسمى بالطفل لا على من لم يعتد (٤) أكله، كذا في "فتح القدير" (٥)، ولا تجب بأكل الطين (٦) الذي يغسل به الرأس فإن اعتاد أكله فعليه القضاء والكفارة، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٧)، و"الخلاصة" (٨)، وفي "القنية" "بخ" (٩) أفطر في رمضان مرة بعد أخرى بتراب أو مدر لأجل المعصية فعليه الكفارة زجراً له (١٠) وكتب غيره نعم والفتوى على ذلك وبه أفتى (١١) أئمة الأمصار وعليه الفتوى (١٢)، (انتهى) كذا في "البحر الرائق" (١٣). وجعل (١٤) صاحب "النهر الفائق" (١٥) في هذه المسألة قاعدةً كليةً، فقال: إن كل شيء انتفى (١٦) فيه وجوب الكفارة محلّه ما إذا لم يقع ذلك منه مرة بعد أخرى (١٧) لأجل قصد المعصية، فإن (١٨) فعله وجب عليه الكفارة، بذلك أفتى أئمة الأمصار (١٩)، (انتهى).

-
- | | |
|---|---|
| (١) (رحمه الله تعالى) مثبت من (ج، د). | (١٠) (له) ساقط من (ج، د). |
| (٢) لم أستطع العثور على ذكر للكتاب ولا ترجمة للمؤلف. | (١١) (أفتى) ساقط من المطبوعة. |
| (٣) كذا في "الخانية" و"الهندية": كتاب الصوم. | (١٢) (وعليه الفتوى) ساقط من (ج، د). |
| (٤) في (ج) (أكله كلها سمي بالطين إلا على من لم يعتد). | (١٣) "البحر الرائق": (٤٨٠/٢) وما بعدها. |
| (٥) "فتح القدير": (٣٤١/٢)، كذا في "البحر": (٤٨٢/٢). | (١٤) في (ج) (قبل) بدل (جعل). |
| (٦) في (ج، د) (بأكل طين) بدل (بأكل الطين). | (١٥) "النهر الفائق": كتاب الصوم (٥٥٢/١). |
| (٧) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٣/١). | (١٦) في (ج، د) (اكفى) بدل (انتفى). |
| (٨) "الخلاصة": كتاب الصوم (٣٥٥/١). | (١٧) في (ج، د) (مرة أو بعد مرة أخرى). |
| (٩) "القنية": (الخطية) باب فيما يوجب الكفارة. | (١٨) في (ج، د) (قال) بدل (فإن). |
| | (١٩) في (ج، د) (زيادة) (وعليه الفتوى) بدل قوله: (أئمة الأمصار). |

ولو أكل عجين الحوكة (١) الذي يقال له بالفارسية: پست (٢) ينبغي أن تجب الكفارة كما لو أكل العصيدة (٣)، كذا في "التاتارخانية" (٤)، ولا تجب بأكل النواة، والقطن، والكاغذ، والحشيش، والتراب، والسفرجل (٥)، إذا لم يدرك ولا هو مطبوخ، وكذا الكمثرى، لأنها كلّها ممّالا يؤكل عادةً، فإن كان من عادته أكل ذلك عليه القضاء والكفارة، كذا في "شرح الجامع الصغير" (٦) «لقاضي خان». ولو ابتلع حصاةً، أو حديداً، أو نحاساً، أو ذهباً، أو فضةً، أو زمرداً لا كفارة عليه، كذا (٧) في "إمداد الفتاح" (٨)، ولو اعتاد أكل الحصاة، أو الزجاج وجبت الكفارة، كذا في "جامع الرموز" (٩)، وإن أكل كافوراً، أو مسكاً، أو غاليةً، أو زعفراناً فعليه الكفارة؛ لأنه يتداوى بهذه الأشياء، كذا في "التاتارخانية" (١٠) وقد مرّ من قبل في هذا الفصل أيضاً.

وأما إذا أكل الجوزة، أو اللوزة، فهذه المسألة على ثمانية أوجه :
 إمّا أن تكون الجوزة رطبةً أو يابسةً، وعلى كلّ من التقديرين، إمّا أن يعضّها أو يبتلعها، والأوجه الأربعة جارية في اللوزة أيضاً فصارت ثمانية.
 فاعلم: أنّ الجوزة (١١) لا يختلف الحكم في الرطب، واليابس منها، فلو (١٢) ابتلعها فعليه القضاء دون الكفارة؛ لأنها لا تؤكل كما هي (١٣)، وإن مضغها فعليه

-
- (١) في (ج) (عجين السويق) بدل (عجين الحوكة) (٦) "شرح الجامع الصغير": (الخطية) كتاب الصوم.
 قوله: عجين الحوكة: الحوك نبات كالحيق وهو نبتة عطرية.
 (٢) قوله: "پست": هو السويق، كما مرّ.
 (٣) العصيدة: دقيق يلت بالسمن ويطبخ بالماء.
 (٤) "التاتارخانية": (٣٧٥/٢).
 (٥) "السفرجل": شجر مثمرة من الفصيلة الوردية رائحته طيبة وطعمه لذيق يؤكل نيئاً وتصنع منه مربيات، الواحدة سفرجلة، الجمع سفارج.
 (٦) "شرح الجامع الصغير": (الخطية) كتاب الصوم.
 (٧) (كذا) ساقط من (ج).
 (٨) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (الورقة ٦٨٨).
 (٩) "جامع الرموز": (١٥٨/١).
 (١٠) "التاتارخانية": (٣٧٥/٢)، كذا في "البحر": (٤٨٢/٢).
 (١١) في (ج) (الجوز) بدل (الجوزة).
 (١٢) (منها، فلو) ساقط من (ج).
 (١٣) في (ج) (كما مرّ) بدل (كما هي).

القضاء والكفارة جميعاً، لكن بشرط^(١) أن يكون فيها لب؛ لأنه أكل مايؤكل وزيادة، وإن لم يكن فيها لب فعليه القضاء دون الكفارة، وأمّا اللوزة فإن كانت يابسة فحكمها حكم الجوزة أي إذا ابتلعها فلا كفارة مطلقاً وإن مضغها فعليه الكفارة إن كان فيها لب وإلا فلا تجب وإن كانت رطبة تجب بها الكفارة مطلقاً سواء^(٢) مضغها أو ابتلعها وإنما وجبت بابتلاع اللوزة الرطبة لأنها تؤكل كما هي بخلاف الجوزة الرطبة فلذا^(٣) افترقا، كذا في "فتاوى قاضي خان"^(٤)، و"فتح القدير"^(٥).

وأما الفندق^(٦) والفسق^(٧) فإن كانت رطبة فهي بمنزلة الجوزة فيها القضاء دون الكفارة، وإن كانت يابسة فإن مضغها تجب الكفارة إذا كان فيها لب لما قلنا في الجوز، وإن ابتلعها فإن لم تكن مشقوقة الرأس فلا كفارة فيه^(٨) عند الكل، وإن كانت مشقوقة فكذلك عند عامة المشائخ، وقال بعضهم: في المشقوقة إن كانت مملوحة ففيها الكفارة، وإن لم تكن مملوحة لا كفارة فيها، كذا في "فتاوى قاضي خان"^(٩)، و"الخلاصة"^(١٠)، و"التاتارخانية"^(١١).

فائدة: قال في "فتح القدير" في باب إدراك الفريضة، ذهب جماعة من أهل العربية إلى أنّ لفظ «عامة» بمعنى الأكثر، وفيه خلاف وذكر المشائخ: أنه المراد في قولهم: «قال به عامة المشائخ» ونحوه، (انتهى) (١٢).

- (١) في (ج) (يشترط) بدل (بشرط).
 (٢) في (ج) بزيادة (كان) بعد قوله (سواء).
 (٣) في (ج) (فإن) بدل (فلذا).
 (٤) "قاضي خان": (١٠٣/١).
 (٥) "فتح القدير": (٣٤٠/٢).
 (٦) (الفندق) ساقط من (ج، د)، "الفندق" واحده فندقة. جمع فنادق شجر حرجي له ثمار لوزية صغيرة لذيدة الطعم.
 (٧) "الفسق": واحده فسقة شجر مثمر من الفصيلة (١٢) "فتح القدير": باب إدراك الفريضة (٤٩٤/١).
 البطمية ومن ذوات الفلفتين لثمره بزر زيتوني الشكل مائل إلى الحضرة لذيد الطعم يتنك به ويستعمل في صناعة الحلويات، يقال له بالفارسية پسته.
 (٨) في (ج، د) (عليه) بدل (فيه).
 (٩) "قاضي خان": (١٠٣/١)، كذا في "إمداد الفتاح": (٦٨٨).
 (١٠) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥٦/١).
 (١١) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٧٤/٢).
 (١٢) "فتح القدير": باب إدراك الفريضة (٤٩٤/١).

وإن ابتلع بلوطة^(١)، أو عفصة^(٢) قد نزع قشرها فعليه الكفارة، والبلوط شجر له حمل يؤكل ويدبغ بقشره كأنه أراد به الثمر، كذا في "الظهيرية"^(٣).

وإن ابتلع تفاحة روى «هشام»^(٤) عن «محمد»^(٥) وجوب الكفارة؛ لأن جميعها مأكول بخلاف قشر الجوز، كذا في "فتاوى قاضي خان"^(٦)، و"البحر الرائق"^(٧).

ن: ولم يفصل بين الرطب، واليابس، والظاهر أنه لا فرق، وقيد^(٨)

بالابتلاع؛ لأن وجوب الكفارة في فصل المضغ لا خفاء فيه، هذا

وإن ابتلع بيضة بقشرها، أومانة بقشرها^(٩) فعليه القضاء دون الكفارة؛

لأنها لا تؤكل كذلك، كذا في "الخلاصة"^(١٠)، و"فتاوى قاضي خان"^(١١)، وفي

ابتلاع البطيخة الصغيرة والخوخة^(١٢) الصغيرة روى «هشام» عن «محمد» رحمه

الله تعالى وجوب الكفارة، كذا في "فتح القدير"^(١٣)، و"البحر الرائق"^(١٤).

وفي "التاتارخانية"^(١٥) من "المحيط"^(١٦) وإذا ابتلع بطيخة صغيرة فعليه

الكفارة وروي^(١٧) عن «أبي يوسف» رحمه الله تعالى مطلقاً من غير فصل، وقال

«مشائخنا» رحمهم الله تعالى^(١٨) إن وصل القشر أولاً إلى حلقة فلا كفارة، وإن

(١) "البلوط": واحده بلوطة جنس شجر حرجي

غليظ الساق جيد الخشب ثمرته بلوطة.

(٢) "العفص": واحده عفصة نوع من شجر

البلوط، وقيل: هو حمل شجر البلوط وربما اتخذوا منه صبغاً أو حبراً.

(٣) "فتاوى الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.

(٤) تقدمت ترجمته: (ص ١٧٠).

(٥) عن محمد ساقط من (ج، د).

(٦) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٣/٢).

(٧) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٧٨/٢).

(٨) (قيد) ساقط من (ج، د).

(٩) (أورمانة بقشرها) ساقط من (ج، د).

(١٠) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥٦/١).

(١١) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٣/٢).

(١٢) "الخوخ": واحده خوخة شجر مثمر ينمو

في المناطق المعتدلة، زهره أبيض وردي، ثمره لذيق الطعم مختلف الألوان.

(١٣) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤٠/٢).

(١٤) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨١/٢).

(١٥) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٧٤/٢).

(١٦) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٣٥٣/٣).

(١٧) (وروي) مضموسة من (ج، د).

(١٨) (رحمهم الله) أثبتناه من (ج، د).

وصل اللبّ أولاً إلى (١) حلقه فعليه الكفارة، (انتهى).

وفي "التجنيس" (٢) عن «محمّد» رحمه الله تعالى (٣) في الجوزة (٤) الرطبة لو مضغها مع قشرها حتى وصل الممضوغ إلى جوفه فعليه الكفارة، وهكذا روي عن «أبي يوسف» رحمه الله تعالى مطلقاً من غير تفصيل.

قال «مشائخنا»: رحمهم الله تعالى (٥) إن وصل القشر (٦) أولاً إلى حلقه، فلا كفارة عليه، وإن وصل اللبّ أولاً فعليه الكفارة؛ لأنّ في الوجه الأول: الفطر حصل بالقشر، وفي الفصل (٧) الثاني حصل باللبّ، (انتهى).

قال صاحب "إمداد الفتاح" (٨) قلت: فإذا وصل معاً لا كفارة أيضاً (٩)؛ لأنّ اعتبار وقوع الفطر بما يتغذى (١٠) به (إن كان يوجب الكفارة فاعتبار وقوع الفطر بما لا يتغذى به) (١١) يمنع وجوب الكفارة فوقع الشك في وجوبها فلا تجب بالشك، (انتهى)، لكن هذه الرواية المذكورة في "التجنيس"، و"إمداد الفتاح" مقيد لإطلاق ما قدّمنا من "فتاوى قاضي خان"، و"فتح القدير" في مسألة مضغ الجوزة التي فيها (١٢) لبّ كما لا يخفى.

ولهذا قال في "السراج الوهاج" نقلاً من "الإيضاح" (١٣): إذا كانت اللوزة يابسةً فلا كفارة إلا أن يمضغها حتى يصل إلى لبّها، ثم إذا وصل إلى جوفه اللبّ أولاً وجبت الكفارة، وإن وصل القشر أولاً فلا كفارة، وعلى هذا مضغ الجوزة

-
- (١) (إلى) ساقط من (ج، د).
 (٢) "التجنيس والمزيد": كتاب الصوم (٣٩٨/٢).
 (٣) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج، د).
 (٤) في (ج) (الجوز) بدل (الجوزة).
 (٥) (رحمهم الله تعالى) أثبتناه من (ج، د).
 (٦) (القشر) ساقط من (ج، د).
 (٧) في (ج، د) (في وجه الثاني) بدل (الفصل الثاني).
 (٨) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (الورقة ٦٨١).
 (٩) (أيضاً) ساقط من (ج، د).
 (١٠) في (ج، د) (يلتذّي) بدل (يتغذى).
 (١١) ما بين معكوفتين مطموسة من (ج).
 (١٢) في (ج، د) (أليق ففيها) بدل (التي فيها).
 (١٣) "الإيضاح": كتاب الصوم (٢١٧/١).

في الوجهين، (انتهى) ما في "السراج"، وذكر في "التاتارخانية" (١) أن في الخوخ الرطبة عليه الكفارة وإن ابتلع لأنها (٢) تؤكل كما هي، (انتهى)، وفيها أيضاً: ولو ابتلع هليلجته فيه روايتان الصحيح أنها تجب لأنها (٣) تؤكل للتداوي، (انتهى)، وإذا أكل حبة العنب إن مضغ قضى وكفر، وإن ابتلعها كما هي (٤) إن لم يكن معها (٥) تغروفها (٦) فعليه القضاء مع الكفارة بالاتفاق، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٧). وإن كان معها تغروفها (٨) اختلفوا فيه، فقل: عليه الكفارة، وقال «أبو سهل» (٩): لا كفارة عليه وهو الصحيح؛ لأنها لا تؤكل مع ذلك عادة، كذا في "الخلاصة" (١٠) وعلى رواية الوجوب ينبغي أن يقال: إن وصل تغروفها إلى الجوف أولاً لا تجب الكفارة، وإن وصل اللب أولاً تجب الكفارة، كذا في "السراج الوهاج". وأراد بالتغروف ههنا ما يلتزق بالعنقود من حب العنب وثقبته (١١) مسدود به، كذا في "البحر الرائق" (١٢)، وفي "الحجة" أن في الثمار النية (١٣) التي لم تنضج ينظر إن أكل (١٤) لوزاً (٥)، أو مشمشاً (١٥)، أو إجاصاً (١٦) وما يؤكل قبل النضج

(١) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٧٣)، كذا في

"قاضي خان" (١٠٣).

(٢) في (ج، د) (لا) بدل (لأنها).

(٣) (لأنها) ساقط من (ج، د).

(٤) في (ج، د) بزيادة (انتهى) بعد قوله (كما هي)

(٥) (معها) ساقط من (ج، د).

(٦) كذا في جميع النسخ الخطية التي عندنا، أما

في المصادر (تغروفها) بدل (تغروفها)،

"الثفروق": بالمثلثة كعصفور قمع التمرة، كما

في "القاموس".

(٧) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٣/١).

(٨) في "الخلاصة": أبو سهيل، لعل المراد به شمس

الأئمة السرخسي، تقدمت ترجمته: (ص ٧٨).

(٩) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥٤/١).

(١٠) في (ج، د) (ثقبه) بدل (ثقبته).

(١١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٧٨/٢).

(١٢) في (ج) (اللبة) بدل (النية).

(١٣) في (ج، د) (إن كان) بدل (إن أكل).

(١٤) في (ج) (موزاً) وفي نسخة (نوراً) بدل (لوزاً).

(١٥) "المشمش": واحدته مشمشة شجر مثمر

يغرس في البساتين وله ثمار برتقالية اللون لذيدة

الطعم ثماره.

(١٦) "الإجاص": واحدته إجاصة شجر يغرس

ويعطي في الصيف ثمرًا لذيذ الطعم واحدته إجاصة

كثري.

تجب الكفارة، وإن كان ممّا لا يؤكل عادةً يجب القضاء دون الكفارة، كذا في "التاتارخانية" (١)، وفيها أيضاً: وأمّا القول فتجب فيها الكفارة، (انتهى) (٢).

وإن أكل ورق الشجر فإن كان ممّا يؤكل كورق الكرم إذا صغر (٣) فعليه القضاء والكفارة، وإن كان ممّا لا يؤكل كورق الكرم إذا عظم (٤) فعليه القضاء دون الكفارة، كذا في "البحر الرائق" (٥)، وذكر في "الظهيرية" (٦): لو أكل ورق الشجر فإن كان ممّا يؤكل كورق الكرم الذي يقال له بالفارسية: تاك، أو ورد شجرة يقال له بالفارسية: زام كنج (٧) فعليه القضاء والكفارة، وإن كان ممّا لا يؤكل كورق الكرم إذا عظم (٨) فعليه القضاء ولا كفارة عليه، وعلى هذا قالوا إذا أكل الذي يقال له بالفارسية: ريزو حلبوي (٩) إن أكله في ابتداء ما ينبت فعليه الكفارة، وإن عظم (١٠) وغلظ لا كفارة عليه، (انتهى)، وعلى هذا التفصيل (١١) النباتات كلّها أي إن كانت تؤكل عادةً تجب الكفارة وإلا لا، كذا في "التبيين" (١٢)، وإن أكل قوائم الذرة، قال «الزندويسي» (١٣): إنّ عليه الكفارة؛ لأنّ فيها حلاوةً يلتذّ بها، كذا في "السراج الوهاج" (١٤)، ولو أكل الأرغنج وهو شيء أسود في وسط أرض الذرة يأكله الناس فعليه القضاء مع الكفارة، كذا في "الظهيرية" (١٥)، و"التاتارخانية" (١٦).

(١) "التاتارخانية": (٣٧٤/٢).

(٢) المصدر السابق: (٣٧٤/٢).

(٣) في (ج، د) (أصغر) بدل (صغر) وفي المطبوعة (صغر) ساقط.

(٤) في (ج، د) (أعظم) بدل (عظم).

(٥) "البحر الرائق": (٤٨٢/٢).

(٦) "فتاوى الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.

(٧) لم أقف على معنى هذه الجملة.

(٨) في (ج، د) (أعظم) بدل (عظم).

(٩) لم أقف على معنى هذه الجملة.

(١٠) في (ج، د) (أعظم) بدل (عظم).

(١١) في (ج) (التفاصيل) بدل (التفصيل).

(١٢) "التبيين": كتاب الصوم (١٧٦/٢).

(١٣) في نسخة (الزندويستي) لم أقف على مراده.

(١٤) كذا في "الهندية"، و"الخانية": كتاب الصوم.

(١٥) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.

(١٦) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٧٦/٢).

ولو أكل قشر البطيخ إن كان يابساً وكان بحال يتقَدَّر (١) منه فلا كفارة، وإن كان طرياً (٢) لا يتقَدَّر (٣) منه فعليه الكفارة، كذا في "البحر الرائق" (٤)، وفي قشر الرمان وشحمها لا كفارة، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٥).

ولو أكل لحماً غير مطبوخ عليه الكفارة؛ لأنَّ اللحم القديد يتغذى به كالمطبوخ، وكذا في شحم غير مطبوخ وهو المختار (٦)، كذا في "الخلاصة" (٧)، وإن أكل لحم البميّة إن كانت لم تدوّد ولم تنتن فعليه الكفارة؛ لأنها إنّما كرهت لأجل الشرع لا لأجل الطبع فصارت كالطعام المغصوب والمشروود (٨) بمرقة نجسة وإن كانت قد تدوّدت وانتنت فلا كفارة عليه، كذا في "السراج الوهاج"، و"الجوهرة النيرة" (٩)، وتجب الكفارة بأكل اللحم النيّ وإن كان لحم ميتة منتناً إلا إذا تدوّدت فحينئذ لا تجب الكفارة، كذا في "الخلاصة" (١٠)، و"فتح القدير" (١١). واختلف في الشحم الغير المطبوخ واختار (١٢) «أبو الليث» (١٢) الوجوب فإن كان قديداً وجبت بلا خلاف، كذا في "فتح القدير" (١٣) ولو أكل كسرة خبز يابس، أو تمرّة يابسةً عليه الكفارة، ولو أكل كسرة قتّ (١٤) لا كفارة عليه، كذا في "الخلاصة" (١٥).

- | | |
|--|---|
| (١) في (ج) (يتقَدَّر) بدل (يتقَدَّر). | (١١) في (ج) (اختلاف) بدل (اختار) والصواب ما أثبت. |
| (٢) في (ج د) (رطباً) بدل (طرياً). | (١٢) تقدّمت ترجمته: (ص ٤٨). |
| (٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٢/٢). | (١٣) المصدر السابق بنفسه. |
| (٤) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٣/١). | (١٤) "القت": بفتح القاف وتشديد التاء الفوقانية، |
| (٥) في المطبوعة: (المختارة) بدل (المختار). | الفصلفة إذا ييس، قال الأزهرى: "القت" حبّ |
| (٦) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥٥/١). | بري لا يئبته الأدمي فإذا كان عام قحط وفقد أهل |
| (٧) في (ج د) (والمشروب) بدل (والمشروود) وفي بعض النسخ (والمشروود). | البادية ما يقتاتون به من لبس، وتمر، ونحوه دقّوه |
| (٨) "الجوهرة النيرة": كتاب الصوم (١٤٤/١). | وطبخوه واجترؤا به على ما فيه من الخشونة، |
| (٩) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥٥/١). | كذا في "مصباح المنير": (٦٧١/٥). |
| (١٠) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤٠/٢). | (١٥) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥٦/١). |

ولو أكل الصائم لقمةً وهو ناس لصومه فلما مضى ذكر أنه صائم فابتلعها أو بقيت لقمة السحور في فيه فطلع الفجر ثم ابتلعها اختلف المشائخ فيه على أربعة أقاويل، قيل: تجب عليه الكفارة مطلقاً، وقيل: لا تجب مطلقاً، وقيل: إن ابتلعها قبل أن يخرجها من فمه لا كفارة عليه، وإن أخرجها من فيه ثم أعادها وابتلعها عليه الكفارة، وقيل: تجب عليه إن ابتلعها قبل أن يخرجها من فمه (١) فإن أخرجها ثم ابتلعها لا كفارة، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٢).

قال الفقيه «أبو الليث» رحمه الله تعالى (٣): هذا الأخير هو الصحيح؛ لأنها بعد إخراجها تعاف وقبلة تلذذ، كذا في "فتح القدير" (٤) وهو الأصح، كذا في "المحيط" (٥). ونقل في "فتح القدير" (٦)، و"التبيين" (٧) قولاً خامساً أيضاً: وهو أنه إن ابتلعها قبل أن يخرجها (من فمه فعليه الكفارة، وكذا إذا أخرجها وكانت) (٨) سخنة (٩) بعد فأدخلها، أما إذا تركها بعد الإخراج حتى بردت لا كفارة؛ لأنها حينئذ تعاف لا قبله، (انتهى).

فالحاصل: أن المنظور إليه عند الكل في سقوط (١٠) الكفارة العيافة، غير أن كلاً (١١) وقع عنده أن الاستكراه إنما يثبت عند كذا لا كذا، ذكره في "فتح القدير" (١٢)، وفي "الظهيرية" (١٣) إن أكل بعد الفجر لقمة كانت في فيه وقت السحر وهو ذاكر لصومه لا رواية لها في "الأصول".

(١) (من فمه) ساقط من (ج، د).

(٢) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٣/١).

(٣) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج، د).

(٤) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤١/٢).

(٥) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٣٥٥/٣).

(٦) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤١/٢).

(٧) "التبيين": كتاب الصوم (١٧٦/٢) وما بعدها.

(٨) (من فمه) ساقط من (ج، د).

(٩) (من فمه) ساقط من (ج، د).

(١٠) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

(١١) (من فمه) ساقط من (ج، د).

(١٢) (من فمه) ساقط من (ج، د).

(١٣) (من فمه) ساقط من (ج، د).

قال «أبو حفص الكبير» (١) رحمه الله تعالى (٢): إن كانت لقمة غيره لا كفارة عليه، وإن كانت لقمته وابتلعها من غير أن يخرجها من فمه فعليه الكفارة هو الصحيح، وإن أخرجها ثم ردها إن بردت فلا كفارة؛ لأنها صارت متقدرة (٣) وإن لم تبرد وجبت؛ لأنها قد تخرج لأجل الحرارة ثم تدخل ثانياً، كذا في "البحر الرائق" (٤).

وفي "الفتاوى الظهيرية" (٥) وإذا نزل الدموع من عينه إلى فمه فابتلعها يجب القضاء بلا كفارة.

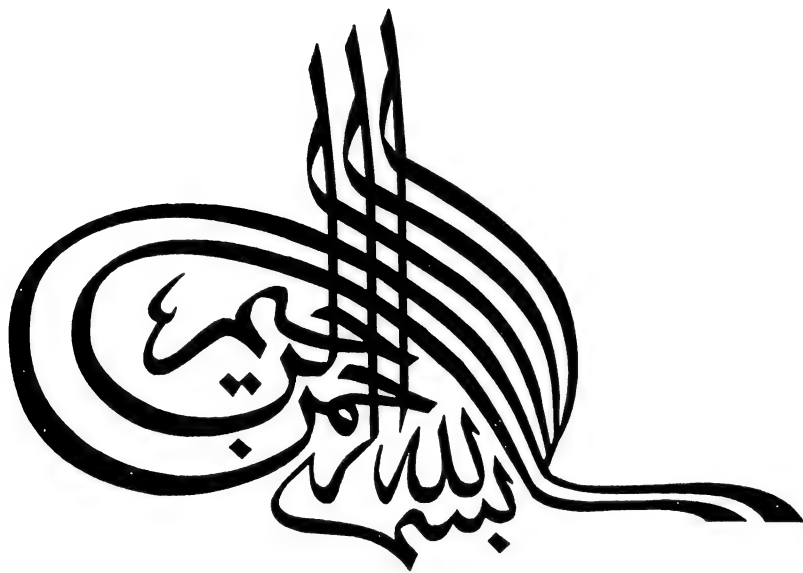
وفي "متفرقات" الفقيه «أبي جعفر» إن تلذذ بابتلاع الدموع يجب القضاء مع الكفارة، كذا في "البحر الرائق" (٦)، ولا كفارة بشرب الدم في «ظاهر الرواية»، كذا في "البحر الرائق" (٧).

وفي "الزاهدي" ولو شرب الخمر في رمضان متعمداً عليه الكفارة ويعزّر ويحدّ لاختلاف الأسباب وكذا إذا زنى فيه، كذا في "جامع الرموز" (٨).

-
- (١) هو الإمام أبو حفص أحمد بن حفص الكبير البخاري، الحنفي، الفقيه، العلامة شيخ ما وراء النهر، المتوفى سنة (٥٢١٧هـ) أخذ العلم عن محمد بن الحسن، وعن شمس الأئمة وله أصحاب لا يحصون، ينظر ترجمته: "سير أعلام النبلاء": (٨/ ٤٥٧)، "المعرفة والتاريخ" للفسوي: (١/ ٦٤٢)، (١٢٧/ ٢)، "تهذيب الأسماء": (الورقة ٢٠١)، "الجواهر المضية": (١/ ١٦٦)، "تاج التراجم": (الورقة ٦)، "الفوائد البهية": (٢٤٣)، "الطبقات السنية": (١٨٦).
- (٢) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج، د).
- (٣) في "البحر": (مستقدرة) بدل (متقدرة).
- (٤) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/ ٤٨٢).
- (٥) "الفتاوى الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.
- (٦) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/ ٤٧٧).
- (٧) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/ ٤٨٢).
- (٨) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١/ ١٥٧).



فصل فيما
يوجب القضاء دون
الكفارة



فصل فيما يوجب القضاء دون الكفارة، وإن أفطر خطأً

(فصل فيما يوجب القضاء دون الكفارة)

[قوله]: (وإن أفطر خطأً) يعني فإنّ عليه القضاء فقط، المراد من الخطأ أن يكون ذا كراً للصوم فأفطر غير قاصد للإفطار كما إذا مضمض فدخل الماء جوفه أو استنشق (١) فوصل الماء دماغه، كذا في "شرح الوقاية" (٢)، و"السراجية" (٣). وإن لم يكن ذا كراً للصومه لا يفسد صومه، كذا في "الخلاصة" (٤) ولو استنشق فجاوز الماء إلى قصبة أنفه حتى خرج إلى فيه ولم يصل إلى جوف الرأس لم يفسد صومه، كذا في "القنية" (٥)، و"البزازية" (٦)، و"جواهر الفتاوى" (٧)، ومن الخطأ ما إذا تسحّر أو أفطر بظنه ليلاً فإذا هو (٨) نهار، كذا في "التبيين" (٩) وتفصيله على ثمانية عشر وجهاً وسيأتي بيانها في (فصل التسحّر) (١٠) إن شاء الله تعالى.

وفي "السراج الوهاج" لو رمى رجل إلى صائم شيئاً من حجر أو مدر أو حبة عنب أو غيرها فدخل حلقة وهو ذاكر لصومه يفسد صومه؛ لأنّه بمنزلة المخطيء وكذلك إذا اغتسل فدخل الماء حلقة، (انتهى)، وعن «نصير» (١١) فيمن اغتسل فدخل الماء حلقة أنّه لا يفسد صومه ما لم يصب فيه متعمداً، كذا في "العتابية" (١٢).

قال في "البحر الرائق" (١٣): وما نقل عن «نصير» (١٤) خلاف المذهب، (انتهى).

- (١) وفي "الخزانة": عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن استنشق فوصل الماء إلى دماغه لزمه القضاء، كذا في "العيني شرح الهداية".
- (٢) "شرح الوقاية": كتاب الصوم، باب موجب الإفساد.
- (٣) "السراجية": كتاب الصوم (الورقة ٣٠).
- (٤) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥٣/١).
- (٥) "القنية المنية": (الخطية) كتاب الصوم.
- (٦) "البزازية على هامش الهندية": كتاب الصوم.
- (٧) "جواهر الفتاوى": (الخطية) كتاب الصوم.
- (٨) (هو) ساقط من (ج، د).
- (٩) "التبيين": كتاب الصوم (٢٠٩/٢).
- (١٠) في (ج) (للسحر) بدل (التسحر).
- (١١) في (ج) (وعن الغير) بدل (وعن نصير).
- (١٢) في (ج) (في الغياثية): لم أجد هذا في (الغياثية)، أورده في "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٥٧/١).
- (١٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٧٥/٢).
- (١٤) في (ج) (عن الغير).
- (١٠١/٤).

أو مكرهاً

ومن الخطاء ما لو تناؤب (١) فرفع رأسه فوق وقع في حلقه قطرة ماء صب من ميزاب (٢) فسد صومه، كذا في "السراج الوهاج" (٣).

ومن صور (٤) الخطاء في الجماع ما إذا جامع بظنه ليلاً فإذا هو (٥) نهار أو بجامع يوم الشك بعد الفجر ثم ظهر أنه من رمضان ويمكن أن يكون صورة الخطاء في الجماع بأن باشرها مباشرة فاحشة فتواتر حشفته، كذا في "النهر الفائق" (٦).

[قوله]: (أو مكرهاً) أي إن أفطر (٧) مكرهاً فعليه القضاء فقط، ولا فرق في ذلك بين أن يكرهه على الأكل أو الشرب أو الجماع، ولا فرق أيضاً بين أن يصب الماء في حلقه أو يشرب بنفسه مكرهاً (وهذا «عندنا» خلافاً «لمالك»، و«أحمد» فإن «عندهما» إن جامع مكرهاً (٨) يفطر، وإن أكل أو شرب مكرهاً لا يفطر، وخلافاً «لشافعي» رحمه الله تعالى (٩) فإن «عنده لا يفطر في الإكراه أصلاً» (١٠)، كذا في "معراج الدراية". ثم لا فرق عندنا بين أن يكون الإكراه من السلطان أو من غيره، كذا في "جامع الرموز" (١١)، فلو أكره الزوج المرأة فجامعها لم تجب على المرأة الكفارة وكذا إذا طأعته في وسط الجماع بعد ما كان ابتداءه بالإكراه؛ لأنها طأعته بعد فساد الصوم ولا يتصور وجوب الكفارة بعده، كذا في "فتاوى قاضي خان" (١٢)، و"الظهيرية" (١٣)، ولهذا قال في "المحيط البرهاني" (١٤): إن الشرط في سقوط الكفارة كونها مكرهاً وقت الإيلاج؛ لأن الصوم إنما يفسد بالإيلاج، (انتهى).

(١) في (د) (تناؤب) بدل (تناؤب).

(٢) في (د) (ميزاب) بدل (ميزاب).

(٣) كذا في "الهندية"، و"الخانية": كتاب الصوم.

(٤) في (ج، د) (صورة) بدل (صور).

(٥) (هو) ساقط من (ج).

(٦) "النهر الفائق": كتاب الصوم (١٦/٢).

(٧) في (ج) (إذا) بدل (إن).

(٨) ما بين المعكوفتين ساقط من (ج).

(٩) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج).

(١٠) ينظر: "المجموع شرح المذهب روضة

الطالبين": (٣٣٦/٦)، "الحاوي الكبير": (٤٢٠/٣).

(١١) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٥٧/١).

(١٢) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٢/١).

(١٣) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.

(١٤) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٣٥٥/٣).

أما المرأة فإنّها تجب عليها الكفارة إذا كان الإكراه من قبلها، كذا في "البحر الرائق" (١١)، وكذا تجب على الرجل إذا كان الإكراه من قبله، كما لا يخفى.

قيّد «المصنف» رحمه الله بقوله: (خطأً أو مكرهاً) لأنه لو أفطر ناسياً لا يفسد صومه لحديث رواه «الجماعة» (١٢) إلا "النسائي": «من نسي وهو صائم فأكل

(١) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥٩/١).
(٢) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج، د).
(٣) (لا يكون) ساقط من (ج).
(٤) في (ج، د) (ولا الدليل) والصواب هو الأول.
(٥) في (ج) (حلة النوع) والصواب هو الأول.
(٦) في (ج) (الرضع) بدل (الرضيع).
(٧) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠١/١).
(٨) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (الورقة ٦٨٩).
(٩) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.
(١٠) في (د) (هذا) بدل (هذه).
(١١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٧٣/٢).
(١٢) أخرجه "البخاري": كتاب الصوم: باب الصائم إذا أكل وشرب ناسياً (الحديث ١٩٣٣، ٦٦٦٩)، و"مسلم": كتاب الصيام: باب أكل الناسي وشربه

أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله تعالى وسقاه»، كذا في "البحر الرائق" (١).

والفرق بين صورة الخطاء والنسيان ههنا أنّ المخطيء ذاكر للصوم غير قاصد للشرب، والناسي عكسه، كذا في "غاية البيان" (٢).

ثم اعلم: أنّ وجوب القضاء في صورتَي الخطاء والإكراه «عندنا»، وأمّا عند «الشافعي» رحمه الله تعالى (٣) فلا يفسد الصوم فيهما لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ (٤)، ولقوله عليه الصلاة والسلام (٥): «رفع عن أمتي الخطاء والنسيان وما استكرهوا عليه» (٦) ولأنّه يعتبره بالناسي ويقول إنّّه وصل إلى جوفه بلا قصد للفطر (٧) فلا يفسد صومه قياساً على الناسي بل أولى؛ لأنّ الناسي قصد الشرب ولم يقصد (٨) الفطر، وهذا لم يقصد الشرب ولا الفطر. ولنا: أنّ المفطر وصل إلى جوفه فيفسد صومه وهو القياس في الناسي إلا إنّنا تركناه بما روينا، وما رواه محمول على رفع الإثم، ورفع مراد بالإجماع، فلا يجوز أن يكون غيره مراداً؛ لأنّ الحكم فيه مقتضى والمقتضى لا عموم له، والقياس على الناسي ممتنع بوجهين.

أحدهما: أنّ النسيان غالب؛ لأنّه مجبول (٩) في الإنسان فلا يمكن التحرّز عنه وهذه الأشياء نادرة فلا يصحّ إلحاقها به.

-
- (١) "البحر الرائق": (٤٨٣/٢).
 (٢) "غاية البيان": (الخطية) كتاب الصوم.
 (٣) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج).
 (٤) الأحزاب: (الآية، ٥).
 (٥) في (ج) صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم.
 (٦) الحديث بهذا اللفظ غريب، وقد اشتهر بين الفقهاء وأهل الأصول وأنكر وجوده كثير من الحفاظ، قال الشيخ ابن الهمام في "فتح القدير": (٤٠٥/١).
 (٧) في (ج) (للفطرة).
 (٨) في (ج) (ويفسد الفطر) وفي (د) (ولم يفسد الفطر).
 (٩) في (ج) (مجبور) والصواب هو الأول.

أو احتقن أو استعط

والثاني: أنَّ النسيان من قبل من له الحقّ، ولهذا قال: «إنما أطعمه الله وسقاه» والإكراه والخطأ من قبل غيره فيفترقان (١)، أمّا كون الإكراه (٢) من قبل (٣) غير الله تعالى فظاهر، وأمّا كون الخطأ كذلك؛ فلاّ الوصول (٤) إلى الجوف مع التذكر في الخطأ ليس إلا لتقصيره في الاحتراس عن الإفساد، فكان فيه نوع إضافة إليه فصار حكم المخطيء والمكره مع الناسي كحكم المقيّد مع المريض في حقّ قضاء الصلاة (٥)، إذا صلّى (٦) في حال العذر قاعدين حيث يجب القضاء على المقيّد دون المريض، كذا في "الكافي" (٧)، و"التبيين" (٨)، و"فتح القدير" (٩).

واعلم: أنَّ «المصنف» غير العبارة في هذا الفصل حيث قال: (إن أفطر خطأً أو مكرهاً) ولم يقل: (إن أكل أو شرب أو جامع) كما في الفصل الأول لأنّه لو باشر ما ينافي الصوم غير الأكل والشرب والجماع خطأً أو مكرهاً، كما إذا دخلت الإصبع المبلولة دبره حال الاستنجاء خطأً أو احتقن أو استعط مكرهاً أو نحو ذلك فإنّه يجب (١٠) عليه القضاء دون الكفارة، بخلاف الفصل الأول فإنّ الكفارة لا تجب (١١) إلا بهذه المفطرات الثلاثة أعني (١٢) الأكل، والشرب، والجماع.

[قوله]: (أو احتقن أو استعط) كلاهما (بافتح) على البناء للفاعل من حقن المريض داواه بالحقنة، واحتقن (بالضم) خطأً والصواب حُقِن أي عولج بالحقنة، والسعوط الدواء الذي يصبّ في الأنف واستعطه (١٣) واستعطه هو بنفسه، ولا يقال

(٧) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم.

(١) (يفترقان) ساقط من (ج، د).

(٨) "التبيين": كتاب الصوم (١٦٧/٢) وما بعدها.

(٢) في (ج) (الإكراه) بدل (الإكراه).

(٩) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٣٣/٢).

(٣) (قبل) ساقط من (ج).

(١٠) (يجب) ساقط من (ج، د).

(٤) في (ج، د) (الوصل) بدل (الوصول).

(١١) في (ج) (لم تجب) بدل (لا تجب).

(٥) في (ج) (الصلوات) بدل (الصلاة).

(٦) في (ج) (صلاها) بدل (صلّى) وفي الأصل (١٢) (أعنى) ساقط من (د).

(١٣) في (ج، د) (سعطه) بدل (استعطه).

(١٣) (صلّاها).

استعط مبني (١) للمفعول، كذا في "حاشية الشيخ" (٢).

ن: إنما يفسد الصوم في صورة الاستعاط إذا وصل الدواء إلى الدماغ كما مرّ في مسألة الاستنشاق، ولهذا قال في "البرهان شرح مواهب الرحمن" (٣): أنه يجب القضاء على من استعط شيئاً فدخل دماغه، (انتهى)، وفي "شرح الوقاية" (٤): أنه لو وصل إلى قصبة الأنف يفسد صومه، (انتهى)، وفيه نظر لا يخفى، هذا وإنّما لم تجب الكفارة في صورتَي الاحتقان والاستعاط لما قدّمنا أنّها (٥) لا (٦) تجب بما وصل من غير الفم لانتفاء صورة الفطر، وإنّما وجب القضاء لوجود معناه أعني كونه صالحاً للدواء كما عرفت، وفي حكم الاحتقان وصول الدهن أو الماء (٧) أو نحوهما إلى موضع الحقنة لما ذكر في "المضمرات شرح القدوري" أنه يفسد صوم من احتقن أي صبّ دواءً أو مائعاً في مؤخرة (٨)، (انتهى)، ولما في "الخلاصة" (٩) أنّ ما وصل إلى جوف الرأس أو البطن من الأنف أو الدبر فهو مفطر بالإجماع فعليه (١٠) القضاء، (انتهى)، وذكر في "الظهيرية" (١١) أنّ المخارق المعتادة وغير المعتادة سواء عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى (١٢) فيما يصل إلى الدماغ والجوف، (انتهى) وهكذا في "الكفاية" (١٣)، والمراد بغير المعتادة منفذ ليس بأصلي كمنفذ الجراحة التي تكون على الرأس (١٤) والبطن، ونحو ذلك، كما لا يخفى.

(١) في (ج) (مبنياً) بدل (مبني).

(٢) "حاشية شيخ الإسلام على شرح الوقاية":

(٣) "البرهان شرح مواهب الرحمن": (الخطية) كتاب الصوم.

(٤) "شرح الوقاية": باب موجب الإفساد.

(٥) في (ج، د) (من أنها) بدل (أنها).

(٦) (لا) ساقط من (ج، د).

(٧) في (ج، د) (في الرأس) بدل (على الرأس).

(٨) في (ج، د) (دبره) بدل (مؤخرة).

(٩) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥٣/١).

(١٠) في (د) (فيه) بدل (فعليه).

(١١) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.

(١٢) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج).

(١٣) "الكفاية": كتاب الصوم (٣٨٩/١).

(١٤) في (ج، د) (في الرأس) بدل (على الرأس).

وفي "النهاية" (١) لو احتقن باللبن يفسد صومه، كذا في "البحر الرائق" (٢).
 وفي "المحيط" (٣) الصائم إذا استنجى وبالع حتى وصل الماء إلى موضع
 الحقنة يفسد صومه من غير كفارة، كذا في "كنز العباد" (٤)، وفي "الولوالحجة" (٥)،
 و"الخلاصة" (٦) أنّ الصائم إذا استقصى (٧) حتى وصل الماء موضع الحقنة فهذا
 يفسد صومه ولكنه قلما يكون، (انتهى) كذا في "البحر الرائق" (٨)، نعم لو خرج
 سره (٩) فغسله ثبت ذلك الوصول بلا استبعاد فإن قام قبل أن ينشفه فسد صومه
 بخلاف ما إذا نشفه (١٠)، كذا في "فتح القدير" (١١).

وفيه في موضع آخر، أنّ الصائم إذا بالغ في الاستنجاء فوصل الماء إلى
 داخل دبره فإنه يفطر ولا أعلم خلافاً في ثبوت الإفطار بهذا، (انتهى) (١٢).
 ولا ينبغي الاستقصاء في الاستنجاء لأنه يورث داءً عظيماً، كذا في
 "البحر الرائق" (١٣)، وسيأتي بعض ما يناسب مسألة الاستنجاء في الصوم في
 فصل ما يكره في الصوم إن شاء الله تعالى.

وفي حكم الاستعاط كل ما وصل إلى الدماغ من جانب الأنف كالماء
 والدهن واللبن ونحو ذلك، كما مرّ من "الخلاصة"، ولو استعط ليلاً فخرج نهاراً
 لم يفطره (١٤)، كذا في "التاتارخانية" (١٥)، و"البدائع" (١٦)، وعَلَّله في "البدائع" بأنه (١٧)

-
- (١) "النهاية": (الخطية) كتاب الصوم (٣٨٥/١).
 (٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٧/٢).
 (٣) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٥٥٥/٢).
 (٤) "كنز العباد": (الخطية) كتاب الصوم.
 (٥) "الولوالحجة": كتاب الصوم (٢١٧/١).
 (٦) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٦٠/١).
 (٧) في (ج، د) (استنجى) بدل (استقصى).
 (٨) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٧/٢).
 (٩) (سره) ساقط من (ج).
 (١٠) في (ج) (أنشفه) بدل (نشفه).
 (١١) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤٧/٢).
 (١٢) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤٨/٢).
 (١٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٨/٢).
 (١٤) في (ج، د) (لم يفطر) بدل (لم يفطره).
 (١٥) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٦٤/٢).
 (١٦) "البدائع": (٦٠٧/٢) كتاب الصوم.
 (١٧) في (د) (أنه) بدل (بأنه).

أو أقطر في أذنه

لما خرج علم أنه لم يصل إلى (١) الجوف أولم يستقر فيه، كذا في "البحر الرائق" (٢).
 ن: وهذا التعليل غير صحيح إذ لا فرق في عدم الإفطار بذلك بين وصوله
 إلى الجوف وعدمه، لأن الاستعاط لم يوجد في النهار، والخروج ليس بمفسد
 للصوم؛ لأن الفطر (٣) مما يدخل لا مما (٤) يخرج كما ستعرفه مراراً، وكذا لو احتقن
 في الليل فأخرجها في النهار أو أقطر في أذنه ليلاً فخرج نهاراً لما ذكرنا، هذا
 ثم هل يجوز الاحتقان لغير الصائم؟ قال في كراهية "الهداية" (٥): لا بأس
 به إذا أراد به التداوي؛ لأن التداوي مباح، وقد ورد (٦) بإباحته الحديث (٧) ولا فرق
 بين الرجال والنساء، إلا أنه لا ينبغي أن يستعمل المحرم (٨) كالخمر ونحوه؛ لأن
 الاستشفاء (٩) بالمحرم حرام، (انتهى)، وقوله: (أراد به التداوي) احتراز عما إذا
 أراد به التسمين (١٠) فإنه لا يباح، كذا في "العناية شرح الهداية" (١١).

[قوله]: (أو أقطر في أذنه) على (١٢) البناء للمفعول، المراد بالإقطار إقطار
 (١٣) الشيء الرطب، أما اليابس فلا يتحقق الإقطار به، كذا في "شرح القدوري"
 «للاقسراني» (١٤)، والمراد أيضاً بالإقطار إقطار (١٥) الدهن أو الدواء أو نحوهما
 مما فيه صلاح البدن، وأما إذا أقطر في أذنه الماء فلا يفطر؛ لأن الماء يفسد (١٦).

(٨) في (ج، د) (المحروم) بدل (المحرم) والصواب هو الأول.

(١) (إلى) ساقط من (ج).

(٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٨/٢).

(٩) في (ج) (الاستسقاء) وفي (د) (الاستقصاء).

(٣) في (ج) (المفطر) بدل (الفطر).

(١٠) في (ج) (السمن) بدل (التسمين).

(٤) في (ج، د) (ما) بدل (مما).

(١١) "العناية شرح الهداية": كتاب الصوم (٦٤٠/١).

(٥) "الهداية": (٩٧/٤) كتاب الكراهية.

(١٢) في (ج، د) (عن) بدل (على).

(٦) في (ج) (مر) بدل (ورد).

(١٣) في (ج) (المراد بالأقطر الشيء الرطب) وفي

(٧) لعله يشير إلى حديث أخرجه أصحاب السنن

(د) (المراد بالإقطار الشيء الرطب).

الأربعة عن أسامة قال: قالوا: يا رسول الله ﷺ

(١٤) في (ج، د) (للاقساري) والصواب ما أثبت.

أنتدأوى فقال: «تداووا فإن الله عز وجل لم يضع

(١٥) (إقطار) ساقط من (ج).

دواءً إلا وضع له دواء غير السام والهرم» انظر:

(١٦) (يفسد) ساقط من (ج).

"نصب الراية": (٢٨٣/٤).

إذا خالط أذنه فإذا أوصل (١) إلى (٢) الدماغ لم يصل شيء مصلح إليه، كذا في "الهداية" (٣)، و"الكافي" (٤)، و"التبيين" (٥).

قال صاحب "البحر الرائق" (٦)، و"النهر الفائق" (٧): أمّا فساد الصوم بإقطار الدهن ونحوه في الأذن فمما لا خلاف فيه، واختلفوا في إقطار الماء فيه (٨) فاختار في "الهداية" (٩) عدم الفساد به مطلقاً سواء دخل بنفسه أو أدخله، وذكر في "الولوالحجة" (١٠)، و"التجنيس" (١١): أنه المختار، وذكر «قاضي خان» (١٢): أنه لو دخل الماء أذنه بخوضه (١٣) في الماء لا يفسد، ولو صبّه فيه (١٤) اختلفوا، والصحيح أنه يفسد، ورجّحه في "فتح القدير" (١٥)، (انتهى) ما في "البحر"، و"النهر".

وذكر في "الزاهدي" أنه إذا صبّ الماء في الأذن متعمداً فإنه يفسد على الأصحّ، كذا في "حاشية الشيخ" (١٦) وذكر في "جامع الأوزجندی" (١٧) أنه الأصحّ أيضاً، كذا في "شرح النقاية" (١٨)، ونقل في "فتح القدير" (١٩) من "فتاوى قاضي خان" (٢٠) لو خاض (٢١) في الماء فدخل الماء أذنه لم يفسد صومه بلا خلاف، فأما إذا صبّ الماء فالصحيح هو الفساد؛ لأنه وصل إلى الجوف بفعله فلا يعتبر فيه صلاح البدن كما إذا أدخل خشبةً في دبره وغيّها، (انتهى).

- | | |
|---|---|
| (١) في (د) (وصل) بدل (أو وصل). | (١٣) في (ج) (بغوصه) وفي (د) (بخضة) بدل (بخوضه). |
| (٢) (إلى) ساقط من (ج، د). | (١٤) في (ج) (دخله) بدل (صبّه). |
| (٣) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٥/١). | (١٥) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤٧/٢). |
| (٤) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم. | (١٦) "حاشية شيخ الإسلام على شرح النقاية": (الخطية) باب موجب الإفساد. |
| (٥) "التبيين": كتاب الصوم (١٨٢/٢). | (١٧) أي في شرح جامع الصغير للأوزجندی، تقدم ذكره: (ص ٦٥). |
| (٦) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٧/٢). | (١٨) "شرح النقاية" لأبي السكارم: كتاب الصوم، كذا في "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٦٤/٢). |
| (٧) "النهر الفائق": كتاب الصوم (١٦٢/٢). | (١٩) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤٧/٢). |
| (٨) (فيه) ساقط من (ج). | (٢٠) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠١/١). |
| (٩) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٥/١). | (٢١) في (ج) (غاص) وفي (د) (خاص) بدل (خاض). |
| (١٠) "الولوالحجة": كتاب الصوم (٢٢٠/١). | |
| (١١) "التجنيس": كتاب الصوم (٣٧٨/٢). | |
| (١٢) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠١/١). | |

وبهذا علم حكم من اغتسل وهو صائم فدخل الماء أذنه حتى (١) وصل إلى الدماغ فإنه لا يفسد صومه بخلاف (فأما إذا صب الماء فالصحيح هو الفساد؛ لأنه وصل) (٢)، كذا في "التاتارخانية" (٣)، و"البحر الرائق" (٤)، أما الدهن إذا دخل أذنه بفعله أو بغير فعله لزم (٥) القضاء، كذا في "خزانة الأكمل"، و"معراج الدراية" (٦).

ثم أعلم: أنه قال في "فتح القدير" قد علمت أن الفطر (٧) لا يثبت إلا بصورته أو معناه وقد تقدم أن صورته (٨) الابتلاع وأن معناه وصول (٩) ما فيه صلاح البدن إلى الجوف فاقتضى (١٠) فيما لو طعن برمح، أو رمي بسهم فبقي الحديد في بطنه أو أدخل (١١) خشبة في دبره وغيبها أو احتشت (١٢) المرأة في الفرج الداخل أو استنجى فوصل الماء إلى داخل دبره لمبالغته، فيه عدم الفطر لفقدان الصورة وهو ظاهر، والمعنى (١٣) وهو وصول ما فيه صلاح البدن من التغذية (١٤) أو التداوي، لكن الثابت في مسألتَي الطعنة والرمية اختلاف، وصحح (١٥) عدم الإفطار جماعة (١٦) ولم أعلم خلافاً (١٧) في ثبوت الإفطار فيما بعدها فالأولى تفسير الصورة بالإدخال بصنعه، كما هو في عبارة الإمام «قاضي خان» (١٨) في تعليل ما اختاره من ثبوت الفساد إذا أدخل الماء أذنه لا إذا دخل بغير صنعه، كما إذا خاض (١٩) نهراً، حيث قال: إذا خاض (٢٠)

- | | |
|--|---|
| (١) في (ج) بزيادة (إذا) بعد قوله (حتى). | (١١) في (ج، د) (دخل) بدل (أدخل). |
| (٢) ما بين معكوفتين ساقط من (ج، د). | (١٢) في (ج) (أفشت) بدل (احتشت). |
| (٣) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٦٤/٢). | (١٣) في (ج) (والمعتبر) بدل (والمعنى). |
| (٤) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٧/٢). | (١٤) في (ج) (من التغذى) بدل (من التغذية). |
| (٥) في (ج) (لزمه) بدل (لزم). | (١٥) في (ج) (صح) بدل (صحح). |
| (٦) كذا في "الهندية"، و"التاتارخانية": كتاب الصوم. | (١٦) في (ج) (عند جماعة) بدل (جماعة). |
| (٧) في (ج، د) (الإفطار) بدل (الفطر). | (١٧) في (ج) (خلاف) بدل (خلافاً). |
| (٨) في (ج) (صورة) بدل (صورته). | (١٨) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠١/١). |
| (٩) في (ج) (دخول) بدل (وصول). | (١٩) في (ج) (غاص) بدل (خاض). |
| (١٠) في (ج) (بما يشفي) بدل (فاقتضى). | (٢٠) في (ج) (غاص) بدل (خاض). |

أو داوى جائفةً، أو آمةً فوصل إلى جوفه، أو دماغه

في الماء فدخل الماء أذنه لا يفسد صومه بلا خلاف فأما إذا صب الماء فالصحيح هو الفساد؛ لأنه وصل إلى الجوف بفعله فلا يعتبر فيه صلاح البدن، كما إذا أدخل خشبةً^(١) وغيّتها، وبه تندفع الإشكالات، (انتهى) كلام "الفتح"^(٢).

ن: يشكل عليه ما في "فتاوى قاضي خان" وغيره أنه لو ألقى حجراً في الجائفة فوصل إلى جوفه لم يفسد صومه، (انتهى)؛ لأن صورة الفطر قد وجدت وهي الإدخال بصنعه فينبغي أن يفسد صومه، ولهذا قال في "الظهرية"^(٣): إن قياس مسألة النصل^(٤) يقتضي الفساد في إلقاء الحجر في الجائفة أيضاً فينبغي ترجيح ما في "الظهرية"^(٥) لتصح القاعدة، والله تعالى^(٦) أعلم، هذا

ثم اعلم: أنه ذكر في "المحيط"^(٧) لم يشترط «محمد» رحمه الله تعالى^(٨) في الإقطار في الأذن وصوله إلى الدماغ، حتى قال بعض «مشائخنا»: إذا غاب في أذنه كفى ذلك لوجوب القضاء، وبعضهم شرطوا الوصول إلى الدماغ، كذا في "التاتارخانية"^(٩).

ن: وينبغي اشتراطه^(١٠) لما تقدّم في مسألة الاستنشاق أنه لو لم يصل الماء إلى الدماغ لم يفسد، ولم يلزم من عدم اشتراط «محمد» رحمه الله تعالى^(١١) نفي اشتراطه^(١٢)، هذا

[قوله]: (أو داوى جائفةً، أو آمةً فوصل إلى جوفه، أو دماغه) فعليه القضاء دون الكفارة، لما قدّمنا في الاجتقان والاستعاط، وهذا إذا داوى وهو ذاكر لصومه

(٧) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٥٥٥/٢).

(٨) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج).

(٩) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٦٤/٢).

(١٠) في (ج) (اشتراط) بدل (اشتراطه).

(١١) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج).

(١٢) في (ج) (اشتراط) بدل (اشتراطه).

(١) في (ج) (خشبة في دبره).

(٢) "فتح القدير": كتاب الصوم (٢٤٧/٢).

(٣) "الظهرية": (الخطية) كتاب الصوم.

(٤) في (ج) (الوصل) بدل (النصل).

(٥) "الظهرية": (الخطية) كتاب الصوم.

(٦) (تعالى) زيادة من (ج).

أما إذا داوى وهوناس^(١) لصومه فلا يفسد صومه، كما أشار إليه في "خزانة الأكمل".
والجائفة: الجراحة التي بلغت الجوف، والآمة: الشجة التي بلغت أم الدماغ،
كذا في "شرح الوقاية"^(٢)، وأم الدماغ هي الجلدة التي تجمع الدماغ، وإنما قيل للشجة
آمة على معنى ذات أم كعيشة^(٣) راضية أي ذات رضا، كما في "حاشية الشيخ"^(٤).
وهذه المسألة على ستة أوجه؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون الدواء رطباً، أو
يابساً، وعلى كل من التقديرين إما أن يتيقن بوصوله إلى الجوف، أو الدماغ، أو
يتيقن (د) بعدم وصوله إليهما، أو لم يتيقن بشيء، فإن تيقن بوصوله يفسد صومه
سواء كان الدواء رطباً أو يابساً، وإن تيقن بعدم وصوله لم يفسد صومه سواء
كان الدواء رطباً أو يابساً، كما في "العناية"^(٥)، و"فتح القدير"^(٦)، و"البحر الرائق"^(٧).
وإن لم يتيقن بواحد منهما فإن كان يابساً فلا فطر^(٨) اتفاقاً، وإن كان رطباً
فعند أبي حنيفة «رحمه الله تعالى»^(٩) يفطر، و«قالا»: لا يفطر، كما في "البحر الرائق"
(١١) نقلاً من "فتح القدير"^(١٢).

وإنما «قالا»: بعدم الفطر في هذه الصورة لعدم^(١٣) التيقن بالوصول لانضمام
المنفذ مرةً واتساعه^(١٤) أخرى، والصوم متيقن فلا يزول بالشك وصار كالدواء
اليابس، و«لأبي حنيفة» رحمه الله تعالى^(١٥) أنه وصل الدواء إلى جوفه مع أنه ذكر
الصوم^(١٦) فيفسد كالوجور والسعوط، وهذا: لأن رطوبة الدواء تلاقي رطوبة

(١) في (ج) (ناسي) بدل (ناس).
(٢) "شرح الوقاية": باب موجب الإفساد.
(٣) في (ج) (كشجة راضية) بدل (كعيشة راضية)،
والصواب ما أثبت.
(٤) "حاشية شيخ الإسلام علي شرح الوقاية":
(الخطية) باب موجب الإفساد.
(٥) في (ج) (إما أن يتيقن) بدل (أو يتيقن).
(٦) "العناية شرح الهداية": كتاب الصوم (١/ ٦٤٠).
(٧) "البحر الرائق": (٤٨٧/٢) وما بعدها.
(٨) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤٧/٢) وما بعدها.
(٩) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).
(١٠) في (ج) (فلا يفطر) بدل (فلا فطر).
(١١) في (ج) (بعدم) بدل (لعدم).
(١٢) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤٧/٢) وما بعدها.
(١٣) في (ج) (بعدم) بدل (لعدم).
(١٤) في (ج، د) (إلى سفلى) بدل (إلى الأسفل).
(١٥) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج، د).
(١٦) في (ج) (ذاكر الصوم) بدل (ذكر الصوم).

الجراحة فيزداد ميلاً إلى الأسفل (١) طبعاً؛ لأنّ طبع المائع أن يميل إلى الأسفل فيصل إلى الجوف، بخلاف اليابس؛ لأنّه ينشف رطوبة الجراحة فينسد (٢) فمها، وانسداد فمها مانع عن الانحدار والوصول، فلم يوجد المفطر، كذا في "الهداية" (٣) و"شروحها".

فإن قيل: قد ذكر في "عامة الفتاوى" أنّ اليقين (٤) لا يزول بالشك والظن، بل يزول بيقين مثله، وههنا لم يصل الدواء إلى الجوف يقيناً بل باعتبار العادة لما ذكرنا (٥) أنّ طبع المائع أن يميل إلى الأسفل فينبغي عدم الإفساد وإن كان الدواء رطباً؟

قلنا: إنّما فسد لأنّ غلبة الظن في مثل هذا (٦) تعمل عمل اليقين، ولهذا قال في "فتح القدير" (٧) في مسألة مضغ العلك: إنّّه إذا فرض في بعض العلك معرفة الوصول منه عادةً وجب الحكم فيه بالفساد، لأنّه كالمتيقّن، (انتهى).

قيّد المصنف «رحمه الله تعالى بالدواء احترازاً عن الحجر إذا ألقى في الجائفة ودخل جوفه لم يفسد صومه، كما في "معدن الكنز"، و"فتاوى قاضي خان" (٨)، و ذكر في "الظهيرية" (٩) (وإذا ألقى في الآمة أو الجائفة حجراً وصل إلى جوفه قيل: لم يفسد صومه) (١٠) وعلى قياس (١١) مسألة النصل (١٢) يفسد صومه، (انتهى).

قلت: بل الفساد في الحجر الملقى في الجائفة ينبغي أن يكون أولى وأحكم من الفساد في مسألة النصل (١٣) وذلك لأنّهم ذكروا في مسألة النصل (١٤) روايتين

(١) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٢/١).

(٩) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.

(١٠) ما بين معكوفتين ساقط من (ج، د).

(١١) في (ج، د) (ويلى القياس) بدل (على قياس).

(١٢) في (ج، د) (الوصل) بدل (النصل).

(١٣) في (ج، د) (الوصل) بدل (النصل).

(١٤) في (ج، د) (الوصل) بدل (النصل).

(١) في (ج، د) (إلى سفلى) بدل (إلى الأسفل).

(٢) في (ج، د) (يفسد) بدل (فينسد).

(٣) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٥/١).

(٤) في (ج) (التيقن) بدل (اليقين).

(٥) في (ج) (ذكر) بدل (ذكرنا).

(٦) في (ج) بعد قوله (هذا) زيادة (العمل).

(٧) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤٩/٢).

في الفساد وعدمه، وعلّلوا (١) عدم الفساد بأنه لم يوجد منه الفعل (٢) ولا صلاح البدن، وفيما نحن فيه قد وجد الفعل (٣) وإن لم يوجد صلاح البدن، فكان كما إذا أدخل خشبة (٤) في دبره وغيّبها، كما لا يخفى.

وما قدّمنا (٥) عن "الظهيرية" (٦) أنّ المخارق (٧) المعتادة وغيرها سواء عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى فيما وصل إلى الدماغ والجوف يؤيد الفساد في الحجر الملقى في الجائفة، فليتدبّر.

تنبيه حسن: ثم اعلم: أنّه قال في "البحر الرائق" في فصل مواقيت الصلاة (٨): أنّه لا يفتى ولا يعمل (٩) إلا بقول «الإمام الأعظم»، ولا يعدل عنه إلى «قولهما» أو إلى قول «أحدهما»، أو «غيرهما» (١٠) وإن صرح «المشائخ» بأنّ الفتوى على «قولهما» إلا لضرورة من ضعف دليل، أو تعامل بخلافه كالمزارعة، (انتهى). وفيه أيضاً من كتاب الرضاع (١١): أنّ «الصاحبين» إن خالفاه فالأصحّ أنّ العبرة لقوة الدليل، كما ذكره في آخر "الحاوي القدسي" وهو مبني على أن «قولهما» في كلّ مسألة مروي عنه أيضاً، كما في "الحاوي" أيضاً: وإلا فكيف يفتى بغير قول صاحب المذهب، (انتهى) فعليك أن تحفظ هذا فإنّه كثير الجدوى. ثم إدخال الدواء في الجائفة والآمة وإن لم يوجب الفطر (١٢) «عندهما»: لكنّه مع ذلك يكره، كذا في "الإرشاد شرح القدوري" (١٣).

- | | |
|---|--|
| (١) في (ج، د) (عملوا) بدل (عللوا). | (٨) "البحر الرائق": فصل في مواقيت الصلاة (٤٢٧/١). |
| (٢) في (ج، د) (الوصل) بدل (الفعل). | (٩) في (ج) (لا يعتمد) بدل (لا يعمل). |
| (٣) في (ج، د) (الوصل) بدل (الفعل). | (١٠) في (ج، د) (أو غير) بدل (أو غيرهما). |
| (٤) في (ج، د) (أدخل الخشبة) بدل (دخل خشبة). | (١١) "البحر الرائق": كتاب الرضاع (٣٨٩/٣). |
| (٥) في (ج، د) (وما قلنا) بدل (وما قدّمنا). | (١٢) في (ج) (المفطر) بدل (الفطر). |
| (٦) "الظهيرية": (الخطبة) كتاب الصوم. | (١٣) كذا في "الهنديّة"، و"تحفة الفقهاء"، و"التاتار خانية": كتاب الصوم. |
| (٧) في (ج) (الحجارة) بدل (المخارق). | |

أو ابتلع حصاةً أو حديدًا

[قوله]: (أو ابتلع حصاةً أو حديدًا) ذكرنا للصوم فعلية القضاء لوجود صورة الفطر وهو الابتلاع ولا كفارة عليه لعدم المعنى وهو كونه ممّا (١) يتغذى به، أو يتداوى به عادةً، كذا في "الهداية" (٢)، و"الكافي" (٣).

و ذكر في "السراج الوهاج" (٤)، أنه قال بعض مَن لا يعتمد على قوله: إنَّ ابتلاع الحصاة ونحوها لا يفطر؛ لأنَّ حصول الفطر إنما يكون بما يكون به اقتضاء (د) الشهوة، قلنا: هذا فاسد، لأنَّ ركن الصوم الكفَّ عن إيصال الشيء إلى باطنه، وقد انعدم ذلك بتناول الحصاة، ثم لا كفارة عليه، وقال «مالك» رحمه الله تعالى (٦): عليه الكفارة؛ لأنَّه مفطر غير معذور، فكانت جنايته ههنا أظهر إذ لا غرض له في الفعل سوى الجناية على الصوم، بخلاف ما تغذى به، قلنا: تمام الجناية بانعدام ركن الصوم صورةً ومعنىً، فانعدم (٧) المعنى ههنا لأنَّه لم يحصل به قضاء شهوة البطن فإذا انعدم لم يتمَّ الجناية، وفي النقصان شبهة (٨) العدم والكفارة تسقط بالشبهة، (انتهى) ما في "السراج" (٩).

وإنما عُبِّرَ «المصنّف» بالابتلاع دون الأكل؛ لأنَّه عبارة عن إيصال ما يتأتى فيه المضغ وهو لا يتأتى في الحصاة، كذا في "البحر الرائق" (١٠).

وكذا كلُّ ما لا يتغذى به، ولا يتداوى به يجب به القضاء دون الكفارة، سواء كان أقلَّ من الحمصة أو أكثر، كذا في "جامع الرموز" (١١)، وقد تقدّم تفصيله

(١) في (ج) (من) بدل (ممّا).

(٢) "الهداية": كتاب الصوم (١/١٢٤).

(٣) "الكافي": (الخطبة) كتاب الصوم.

(٤) كذا في "الذخائر"، و"التاتارخانية": كتاب الصوم.

(٥) في (ج، د) (انقضاء) بدل (اقتضاء).

(٦) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج، د).

(٧) في (ج) (فانعدام) بدل (فانعدم).

(٨) في (ج) (تشبهة) بدل (شبهة).

(٩) لزيادة الفائدة انظر: "المعونة على مذهب عالم

المدنية": (٢٩٧/١)، "الذخيرة في فروع المالكية":

(٣٢٩/٢)، "مواهب الجليل شرح مختصر الخليل":

(٣٤٩/٣).

(١٠) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٨١).

(١١) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١/١٥٨).

أو أكل ما بين أسنانه مثل حمصة

في الفصل الماضي من "جامع الرموز" (١) أنه لو اعتاد أكل الحصة أو الزجاج (٢)، وجبت الكفارة، (انتهى) (٣)، وفي "القنية" (٤) فحينئذ لو دخل حلق النقار حجر مثل الحمصة من نقره فسد صومه، وكذا لو تنفس الساجد على لبد (٥) فدخل حلقه من أجزاء اللبد (٦) وهو ذاكر لصومه "عك" (٧) لا تفسد (٨)، (انتهى).

[قوله]: (أو أكل ما بين أسنانه مثل حمصة) يعني مع كونه ذاكرًا للصوم، كما صرح به الإمام «قاضي خان» (٩) فعليه القضاء دون الكفارة إذا كان كثيرًا، ولا فرق ذلك بين أن يدخل الكثير جوفه بغير صنعه أو يتلعه عمدًا، كذا في "المحيط البرهاني" (١٠)، و"محيط السرخسي" (١١).

وهذا عند «أبي يوسف» رحمه الله تعالى (١٢)، وقال «زفر» رحمه الله تعالى : عليه الكفارة أيضاً ؛ لأنه طعام متغير فصار كاللحم المنتن، وفيه تجب الكفارة و«أبي يوسف» رحمه الله تعالى (١٣) : أنه يعافه الطبع ولا يميل إليه فصار كالطين والتراب، كذا في "الهداية" (١٤)، قال في "فتح القدير" (١٥) : التحقيق أن المفتي في الوقائع لا بد له من ضرب اجتهد ومعرفة بأحوال (١٦) الناس، وقد عرف أن الكفارة تفتقر إلى كمال (١٧) الجناية، فينظر في صاحب (١٨) الواقعة إن كان ممن يعاف طبعه ذلك، يأخذ بقول «أبي يوسف» رحمه الله تعالى (١٩) ويفتي بعدم وجوب الكفارة عليه.

-
- | | |
|--|--|
| (١) "المحيط" للسرخسي: (الخطية) كتاب الصوم | (١) ما بين معكوفتين ساقط من (ج، د). |
| (٢) وهو قول أبي حنيفة، ومحمد رحمهما الله تعالى، كذا في "المبسوط". | (٢) في (ج، د) (والزجاج) بدل (أو الزجاج). |
| (٣) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٥٨/١). | (٣) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٥٨/١). |
| (٤) "القنية": (الخطية) كتاب الصوم (١٠٤). | (٤) "القنية": (الخطية) كتاب الصوم (١٠٤). |
| (٥) في (ج) (على الند) بدل (على لبد). | (٥) في (ج) (على الند) بدل (على لبد). |
| (٦) في (ج) (من أجزاء الند) بدل (من أجزاء اللبد). | (٦) في (ج) (من أجزاء الند) بدل (من أجزاء اللبد). |
| (٧) في نسخة (حك) بدل (عك). | (٧) في نسخة (حك) بدل (عك). |
| (٨) في (ج، د) (لا يفسد) بدل (لا تفسد). | (٨) في (ج، د) (لا يفسد) بدل (لا تفسد). |
| (٩) انظر: "قاضي خان": كتاب الصوم. | (٩) انظر: "قاضي خان": كتاب الصوم. |
| (١٠) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٥٥٤/٢). | (١٠) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٥٥٤/٢). |
| (١١) "المحيط" للسرخسي: (الخطية) كتاب الصوم | |
| (١٢) وهو قول أبي حنيفة، ومحمد رحمهما الله تعالى، كذا في "المبسوط". | |
| (١٣) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج، د). | |
| (١٤) "الهداية": كتاب الصوم (١٣٣/١). | |
| (١٥) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٣٨/٢). | |
| (١٦) في (ج) (أحوال) بدل (بأحوال). | |
| (١٧) (كمال) ساقط من (ج). | |
| (١٨) (صاحب) ساقط من (ج). | |
| (١٩) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج، د). | |

وإن كان ممّن لا أثر لذلك عنده يأخذ بقول «زفر» رحمه الله تعالى (١) ويفتي بوجوبها عليه، (انتهى).

هذا حكم الكثير، وأمّا إذا كان قليلاً فلا يفسد صومه سواء مضغه، أو ابتلعه وسواء قصد ابتلاعه أو لا، كذا في "البحر الرائق" (٢)، وقال «زفر» رحمه الله تعالى (٣): يفسد في القليل أيضاً؛ لأنّ الفم له حكم الظاهر حتى لا يفسد صومه بالمضمضة فكان ابتلاعه من الفم بمنزلة ابتلاعه من خارج الفم.

ولنا: أنّ القليل (٤) تابع لأسنانه بمنزلة ريقه؛ لأنّ الاحتراز عنه غير ممكن لكونه يبقى بين فرج الأسنان عادةً فجعل عفواً كالريق، والكثير لا يبقى فيما بين الأسنان عادةً فيمكن التحرز عنه فلا يجعل عفواً.

ثم الفاصل (٥) بين القليل والكثير مقدار الحمصة، فمثل الحمصة أو أكثر منها كثير، ومادونها قليل، كذا في "الهداية" (٦) وهو المذكور في المتون واختاره الشارحون. وقال المحقق في "فتح القدير" (٧): منهم من جعل الفاصل بين القليل والكثير كون ذلك ممّا يحتاج في ابتلاعه إلى الاستعانة (٨) بالريق وما (٩) لا يحتاج إليه، فالأول (١٠) والثاني (١١) وهو حسن؛ لأنّ المانع من الحكم بالإفطار بعد تحقّق الوصول كونه (١٢) ممّا لا يسهل الاحتراز عنه، وذلك بأن يجري بنفسه مع الريق لا فيما يتعمّد في إدخاله؛ لأنّه غير مضطر فيه، (انتهى).

- | | |
|---|--|
| (١) رحمه الله تعالى زيادة من (ج، د). | (٨) في (ج، د) (الاستعانة) بدل (الاستعانة). |
| (٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٧٨/٢). | (٩) في (ج، د) (ومما) بدل (وما). |
| (٣) رحمه الله تعالى زيادة من (ج، د). | (١٠) في "فتح القدير": (مما يحتاج في ابتلاعه إلى الاستعانة بالريق أو لا، الأول قليل، والثاني كثير). |
| (٤) في (ج) (التهليل) بدل (القليل). | (١١) في (ج) (من الثاني) بدل (والثاني). |
| (٥) في (ج) (الفاضل) بدل (الفاصل). | (١٢) (كونه) ساقط من (ج). |
| (٦) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٣/١). | |
| (٧) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٣٨/٢). | |

وذكر في "الفتاوى الصغرى" «للصدر الشهيد»^(١) أنّ القائل بهذا القول «أبو نصر الدبوسي»^(٢) رحمه الله تعالى^(٣)، وأنّ ذلك قريب من القول الأول^(٤)، (انتهى)، وفي "المحيط"^(٥) إذا كان بين أسنانه شيء فدخل جوفه وهو كاره لذلك^(٦) لا يفسد صومه، وهذا إذا كان شيئاً قليلاً، فإن كان كثيراً يفسد صومه دخل جوفه أو ابتلعه، كذا في "التاتارخانية"^(٧)، وهذا بظاهره يقتضي فساد الصوم بالقليل إذا قصد ابتلاعه، وذلك يخالف ما قدّمنا عن "البحر الرائق"، والاعتماد على ما في "البحر الرائق" أعني عدم الفساد بالقليل وإن قصد ابتلاعه لما في "البحر الرائق" من كتاب القضاء^(٨) أنه إذا تعارض ما في المتون والشروح، أو ما في الشروح والفتاوى فالعمل^(٩) على ما في المتون، ثم على ما في الشروح، ثم على ما في الفتاوى، فتأمل.

وهذا كلّه إذا لم يخرج من الفم، فإن أخرج من فيه^(١٠) ثم أكله فإنه يفسد صومه بالاتفاق سواء كان قليلاً أو كثيراً، كذا في "حاشية الجليبي على شرح الوقاية"^(١١)، أمّا فساد الصوم في الكثير فظاهر، وأمّا في القليل؛ فلاّنه بعد ما أخرجه صار بحيث يستطاع الامتناع عنه، كذا في "غاية البيان"^(١٢).

-
- | | |
|---|--|
| (١) تقدّمت ترجمته: (ص ٦٠). | (٧) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٦٧/٢). |
| (٢) تقدّمت ترجمته: (ص ٩٩). | (٨) "البحر الرائق": كتاب القضاء (٤٧٩/٦). |
| (٣) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج، د). | (٩) في (ج) (والعمل) بدل (فالعمل). |
| (٤) كذا في "شرح النقاية" للبرجندي: كتاب الصوم | (١٠) سواء كان باللسان، أو اليد، أو الخلال. |
| (٢١٨/١). | (١١) "حاشية الجليبي على شرح الوقاية": كتاب |
| (٥) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٥٥٦/٢). | الصوم (الورقة ٧٦). |
| (٦) في (ج) (كذلك) بدل (لذلك). | (١٢) "غاية البيان": (الخطبة) كتاب الصوم. |

وذكر في "التبيين" (١) تصريحاً، وفي "فتح القدير" (٢) تلويحاً: أنَّ الصائم إذا (٣) أخرج ما كان بين أسنانه فأخذه بيده ثم أعاده فأكله فذلك على أربعة أوجه؛ لأنَّه إمَّا أن يمضغه، أو يبتلعه من غير مضغ، وعلى التقديرين (٤)، إمَّا أن يكون قليلاً أو كثيراً (فإن ابتلعه يفسد صومه اتفاقاً مطلقاً سواء كان ذلك قليلاً أو كثيراً) (٥)، وإن مضغه ينظر إن كان كثيراً فذلك، وإن (٦) كان قليلاً لا يفسد صومه، (انتهى ما فيهما)، قال صاحب "النهر الفائق" (٧): فعرف بهذا أنَّ ما ذكره بعض الشارحين من أنَّه إذا أخرجه ثم أكله يفسد صومه قليلاً كان أو كثيراً، يجب أن يحمل الأكل الواقع في كلامهم على الابتلاع، (انتهى) فليتدبّر.

والحاصل: أنَّ ههنا مسألتين: إحداهما ما (٨) إذا أكل ما كان (٩) بين أسنانه من غير (١٠) إخراج، وثانيتها: ما إذا أخرجه من فيه، ثم أعاده، وأنَّه لا فرق بين المسألتين إلا في وجه واحد من الوجوه الأربعة، وهو ما إذا ابتلعه و كان قليلاً فإنَّه لا يفسد صومه بذلك في المسألة الأولى «عندنا» لكونه ممَّا لا يستطاع الامتناع (١١) عنه، خلافاً «لزفر» رحمه الله تعالى (١٢)، ويفسد صومه بذلك في المسألة الثانية اتفاقاً (١٣) بيننا وبين «زفر» رحمه الله تعالى (١٤)؛ لأنَّه لما أخرجه صار بحيث يستطاع الامتناع عنه، كما قدّمنا، وأنَّ فساد الصوم في المسألة الأولى إنّما يتحقّق في وجهين عندنا، وفي المسألة الثانية يتحقّق في وجوه ثلاثة فليتأمّل هذا، ثم إذا تحقّق في المسألة الثانية فساد الصوم في الوجوه الثلاثة هل تجب الكفارة فيها؟

- | | |
|--|---|
| (١) "التبيين": كتاب الصوم (١٧٣/٢). | (٨) في (ج، د) (أما إذا) بدل (ما إذا). |
| (٢) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٣٧/٢) وما بعدها. | (٩) (كان) ساقط من (ج). |
| (٣) (إذا) ساقط من (ج). | (١٠) (غير) ساقط من (ج). |
| (٤) في (ج) بعد قوله: (على التقديرين) زيادة (فذلك). | (١١) (الامتناع) ساقط من (ج). |
| (٥) ما بين معكوفتين ساقط من (ج). | (١٢) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج). |
| (٦) في (ج) (فإن) بدل (وإن). | (١٣) (اتفاقاً) ساقط من (ج، د). |
| (٧) "النهر الفائق": كتاب الصوم (٥٥٠/١). | (١٤) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج، د). |

أو قاء ملء فيه فأعاد شيئاً منه إلى جوفه، أو استقاء ملء فيه

قال في "المحيط" (١): إذا أخرج ما كان بين أسنانه ثم أدخله فإنه لا كفارة عليه (٢) عند «أبي يوسف» رحمه الله تعالى (٣) لما ذكرنا أنه ليس من جنس ما يتغذى به، والطباع (٤) لا تميل إليه كالتراب خلافاً «لزفر» رحمه الله تعالى (٥)، (انتهى). وذكر في "شرح النقاية" (٦) أنه إذا أخرج ما بين أسنانه ثم أكله فإنه لا كفارة عليه قليلاً كان أو كثيراً، (انتهى)، وذكر في "الفتاوى الغياثية" (٧)، و"الخلاصة" (٨): أنه إذا أخرجه بيده ثم أكله ففي وجوب الكفارة أقاويل (٩) أربعة، قال «الفقيه»: والأصح أنه لا تجب (١٠) الكفارة، (انتهى) وهو الصحيح، كذا في "حاشية الشيخ" (١١).

ولم أر حكم ما إذا ابتلع الصائم شيئاً قليلاً من بين أسنانه مرتين أو مراراً بحيث لو جمع لصار مثل الحمصة، أو أكثر في مجلس، أو مجالس أنه هل يجمع حتى يفسد به الصوم أم لا ؟

وفي "البيان" (١٢) لو أكل ما خرج من بين أسنانه بالخلال جاز، وإن أخرجه باللسان فالأحسن أن يأكله، كذا في "جامع الرموز" من كتاب الصوم (١٣). [قوله]: (أو قاء ملء فيه فأعاد شيئاً منه إلى جوفه أو استقاء ملء فيه) فعليه القضاء دون الكفارة في الصورتين لما سيأتي، لكن (١٤) لا بد من قيد التذكر (١٥) فيهما

- (١) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٥٥٦/٢).
 (٢) (عليه) ساقط من (ج).
 (٣) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج).
 (٤) في (ج) (الطائي) بدل (والطباع).
 (٥) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج).
 (٦) "شرح النقاية" للبرجندي: كتاب الصوم (٢١٨/١).
 (٧) "الغياثية": كتاب الصوم (الورقة ٥٢).
 (٨) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥٥/١).
 (٩) في (ج) (تأويل) بدل (أقاول).
 (١٠) في "الغياثية": (تجب الكفارة) بدل (لا تجب الكفارة) والصواب ما أثبت، كذا في مصادر التحقيق.
 (١١) "حاشية شيخ الإسلام على شرح الوقاية": (الخطية) كتاب الصوم.
 (١٢) (البيان) لأبي الليث السمرقندي، تقدّم ذكره: (ص ٧٩).
 (١٣) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٥٩/١).
 (١٤) في (ج) (لأنه) بدل (لكن).
 (١٥) في (ج، د) (التذكّر) بدل (التذكر).

وإلا فلا يفسد صومه، أمّا في الأولى: فصرّح (١) به في "جامع الرموز" (٢)، وأمّا في الثانية: فمذكور في "فتح القدير" (٣).

وقوله: (استقاء) بالمد؛ لأنّه استفعل من قاء، ومعناه طلب القيء وتكّلف فيه، وهذه المسألة على وجوه؛ لأنّه إمّا إن ذرعه القيء من غير تعمد أو استقاء متعمداً، وكلّ منهما لا يخلو إمّا أن يملأ الفم أو لا، وكلّ من الأربعة، إمّا إن عاد بنفسه، أو أعاده، أو خرج (٤)، ولم يعده ولا عاد بنفسه، فصار اثنا عشر وجهاً، كذا في "البحر الرائق" (٥).

وتفصيلها: أنّه إذا ذرعه القيء لم يفسد صومه (٦) لقوله ﷺ (٧): «من قاء فلا قضاء عليه» (٨) ويستوي فيه ملء الفم وما دونه لإطلاق الحديث، فإن عاد إلى جوفه فهو على أربعة أوجه، فإن قاء ملء الفم فأعاد (٩) منه شيئاً عمداً فسد صومه في قولهم (١٠)؛ لأنّ ملء الفم له حكم الخارج حتى تنتقض به الطهارة، بإعادته بمنزلة ابتداء الأكل، ولا كفارة عليه؛ لأنّه ليس ممّا يتغذى به عادةً، كذا في "الهداية" (١١).

قيّد بقوله: (عادةً) لأنّه ممّا يتغذى به، فإنّه بحسب الأصل مطعوم، فإذا استقرّ في المعدة يحصل به التغذي بخلاف الحصى ونحوه، لكنّه لم يعتد فيه ذلك لعدم الحلّ، ونفور الطبع، كذا في "فتح القدير" (١٢).

- | | |
|--|--|
| (١) في (د) (فمصرّح) بدل (فصرّح). | (٨) أورده الزيلعي في "نصب الراية": (٤٧١/٢)، وقال: أخرجه أصحاب السنن الأربعة كلّهم عن أبي هريرة رضي الله عنه. |
| (٢) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٥٩/١). | (٩) في (ج) (فعاد) بدل (فأعاد). |
| (٣) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٣٩/٢). | (١٠) أي إذا ذكر الصوم وإلا فلا يفسد، كما في "التحفة"، كذا في "جامع الرموز". |
| (٤) في (ج) (وأخرجه) بدل (أوخرج). | (١١) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٤/١). |
| (٥) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٧٩/٢). | (١٢) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤٠/٢). |
| (٦) باتفاق الأئمة الأربعة، كذا في "معراج الدراية". | |
| (٧) في (ج) صلى الله تعالى عليه وآله وأصحابه وسلّم. | |

أو عاد منه شيء بنفسه فسد صومه في قول «أبي يوسف» رحمه الله تعالى ؛ لأنه عاد إلى جوفه ما له حكم الخارج، ولا يفسد في قول «محمد» رحمه الله تعالى وهو الصحيح؛ لأنه لم يوجد صورة الإفطار وهو الابتلاع، ولا معناه إذ لا يتغذى به، فأصل «أبي يوسف» رحمه الله تعالى في العود والإعادة اعتبار الخروج وهو بملء الفم، وأصل «محمد» رحمه الله تعالى فيه الإعادة قلّ أو أكثر، كذا في "الهداية" (١)، و"فتح القدير" (٢).

وإن قاء مالم يكن ملء الفم فعاد منه شيء إلى جوفه لم يفسد صومه في «قولهم»، أما عند «محمد» رحمه الله تعالى فلعدم الفعل منه، وأما عند «أبي يوسف» رحمه الله تعالى فلا لأنه ليس له حكم الخارج لقلته (٣)، حتى لا تنتقض به الطهارة فلم يتحقق الدخول، وإن أعاد (٤) منه شيئاً فسد صومه في قول «محمد» رحمه الله تعالى لوجود الصنع منه، وهو الإدخال، ولا يفسد في قول «أبي يوسف» رحمه الله تعالى لأن القليل ليس بخارج فلا يتصور إدخاله، والصحيح في هذا قول «أبي يوسف» رحمه الله تعالى، كذا في "الهداية" (٥)، و"غاية البيان" (٦)، وهو المختار، كذا في "البحر الرائق" (٧).

وإذا استقاء متعمداً فإن كان ملء الفم فسد صومه، لقوله ﷺ (٨): «من استقاء عمداً فعليه القضاء» (٩)، وكان القياس يقتضي أن لا يفسد صومه بالاستقاء لما أن الفطر (١٠) مما يدخل لا مما يخرج إلا أن القياس ترك بالحديث ولا كفارة عليه

(٨) في (ج) صلى الله تعالى عليه وآله وأصحابه وسلم.

(٩) أخرجه "أبو داود": في الصوم (الحديث ٢٣٨٠)،

و"الترمذي": (الحديث ٧٢٠)، و"ابن ماجه":

(الحديث ١٦٨٦)، وأحمد: في "المسند" (٤٩٨/٢)

، والنسائي: في "الكبرى" (الحديث ٣١٣٠).

(١٠) في (ج) (المفطر) بدل (الفطر).

(١) "الهداية": (١٢٣/١) وما بعدها.

(٢) "فتح القدير": كتاب الصوم.

(٣) في (ج) (فقلت له) بدل (لقلته).

(٤) في (ج، د) (عاد) بدل (أعاد).

(٥) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٤/١).

(٦) "غاية البيان": (الخطية) كتاب الصوم.

(٧) "البحر الرائق": (٤٧٩/٢) وما بعدها.

لأنّ فساد الصوم عرف نصّاً (١)، بخلاف القياس، فلا يظهر في حقّ الكفارة وإذا فسد صومه فلا يتأتى فيه العود والإعادة، وإن لم يكن ملء الفم فسد صومه عند «محمّد» رحمه الله تعالى لإطلاق الحديث، ولا يتأتى (٢) فيه التفريع أيضاً عنده، وعند «أبي يوسف» رحمه الله تعالى لا يفسد لعدم الخروج حكماً، كذا في "الهداية" (٣)، و"فتاوى قاضي خان" (٤)، والمختار في هذا قول «أبي يوسف» رحمه الله تعالى، كذا في "البحر الرائق" (٥)، قال في "الكافي" (٦): لكن ظاهر الرواية كقول «محمّد» رحمه الله تعالى، كذا في "فتح القدير" (٧)، وقول «أبي يوسف» رحمه الله تعالى هو الصحيح، كذا في "التبيين" (٨)، قال في "فتح القدير" (٩): صحّحه في "شرح الكنز" (١٠) وقد علمت أنّه خلاف ظاهر الرواية، (انتهى)، ثم على مذهب «أبي يوسف» رحمه الله تعالى إن عاد منه شيء لم يفسد صومه عنده؛ لأنّ ما دون ملء الفم ليس بخارج مطلقاً، وبعد الخروج ينعدم الدخول؛ لأنّه يترتب عليه، وإن أعاده (١١) فعنه (١٢) فيه روايتان، في رواية لا يفسد لما ذكرنا، وفي رواية يفسد؛ لأنّ فعله في الإخراج والإعادة قد كثر فصار ملحقاً (١٣) بملء الفم، كذا في "الهداية" (١٤)، و"فتاوى قاضي خان" (١٥).

وفي "التاتارخانية" (١٦) أنّ من تقيّاً (١٧) أقلّ من ملء الفم فعلى قول «أبي يوسف» رحمه الله تعالى لا يفسد صومه سواء عاد منه شيء إلى جوفه أو أعاده أو لم يعده، وهكذا روى «الحسن» عن «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى، (انتهى).

(٩) "فتح القدير": كتاب الصوم (٢/٣٤٠).
 (١٠) "شرح الكنز" للزيلعي: كتاب الصوم.
 (١١) في (ج) (عاده) بدل (أعاده).
 (١٢) في (ج) (د) (فعنده) بدل (فعنه).
 (١٣) في (ج) (مطلقاً) بدل (ملحقاً).
 (١٤) "الهداية": كتاب الصوم (١/١٣٤).
 (١٥) "قاضي خان": كتاب الصوم (١/١٠٢).
 (١٦) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٢/٣٦٣).
 (١٧) في (ج) (قاء) بدل (تقيّاً).

(١) (نصّاً) ساقط من (ج).
 (٢) في (د) (لا يأتى) بدل (لا يتأتى).
 (٣) "الهداية": كتاب الصوم (١/١٢٤).
 (٤) "قاضي خان": كتاب الصوم (١/١٠٢).
 (٥) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٧٩).
 (٦) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم.
 (٧) "فتح القدير": كتاب الصوم (٢/٣٤٠).
 (٨) "التبيين": كتاب الصوم (٢/١٧٥).

ومما يجب (١) التنبيه (٢) له ما ذكره «الحدادي» (٣) في «السراج الوهاج» (٤): أن جميع الصور (٥) التي (٦) ذكر فيها (٧) فساد الصوم متفقاً عليه أو مختلفاً فيه بسبب عود شيء (٨) من القيء، أو إعادته (٩) مقيدة بأن يكون ذلك الشيء العائد أو المعاد قدر الحمصة فصاعداً، وإلا (١٠) فلا يفسد الصوم أصلاً، (انتهى) وهذه فائدة عجيبة يجب حفظها. ثم اعلم: أنه لا فرق في جميع (١١) ما ذكرنا بين جميع أنواع القيء والاستقاء طعاماً، أو ماءً، أو مرةً، أو بلغمًا، إلا فيما إذا استقاء بلغمًا فإنه لا يفسد صومه عند «أبي حنيفة»، و«محمد» رحمهما الله تعالى ولو ملء الفم، ويفسد عند «أبي يوسف» رحمه الله تعالى إذا ملأ الفم، وهذا الاختلاف مبني على اختلافهم في انتقاض الطهارة، وقول «أبي يوسف» رحمه الله تعالى ههنا أحسن، و«قولهما» في عدم انتقض به أحسن؛ لأن الفطر (١٢) إنما نيظ (١٣) بما يدخل، أو بالقيء عمدًا من غير نظر (١٤) إلى طهارة ونجاسة، فلا فرق بين البلغم وغيره، بخلاف نقض الطهارة، كذا في «فتح القدير» (١٥)، و«البحر الرائق» (١٦).

وذكر في «الفتاوى الحجة» (١٧) سئل «إبراهيم» (١٨) عمن ابتلع بلغمًا، قال إن كان أقل من ملء الفم لا ينتقض إجماعاً، وإن كان ملء فيه ينتقض صومه عند «أبي يوسف» رحمه الله تعالى، ولا ينتقض عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى

- | | |
|--|---|
| (١) في (د) (مما ينبغي) بدل (مما يجب). | (١١) في (ج، د) (جمعه) بدل (جميع). |
| (٢) في (ج، د) (النية) بدل (التنبيه). | (١٢) في (ج) (لأنه المفطر) وفي (د) (لأنه الفطر) بدل (لأن الفطر). |
| (٣) تقدمت ترجمته: (ص ٦٧). | (١٣) (نيظ) ساقط من (ج) وفي بعض المطبوعة (أنيط) بدل (نيظ). |
| (٤) كذا في «الدر»، و«الرد»: (٣٩٢/٣). | (١٤) في (ج، د) (من غير مفطر) بدل (غير نظر). |
| (٥) في (ج، د) (جمع صورتين) بدل (جميع الصور). | (١٥) «فتح القدير»: كتاب الصوم (٣٤٠/٢). |
| (٦) (التي) ساقط من (أ، ب). | (١٦) «البحر الرائق»: كتاب الصوم (٤٨٠/٢). |
| (٧) في (ج، د) (فيهما) بدل (فيها). | (١٧) «الفتاوى الحجة»: (الخطية) كتاب الصوم. |
| (٨) (شيء) ساقط من (ج، د). | (١٨) لم أقف على مراده. |
| (٩) في (ج) (أعاده) وفي (د) (عادته) بدل (إعادته). | |
| (١٠) في (ج، د) (أولا) بدل (وإلا). | |

كذا في "إمداد الفتاح" (١)، وفي "التاتارخانية" (٢) من "العتابية" (٣) سئل «إبراهيم» (٤) عمن ابتنع بلغماً (٥) قال: إن كان ملء فيه وهو يقدر على أن يدفعه (٦) يفسد، وإن غلب عليه لا يفسد عند أبي حنيفة «رحمه الله تعالى خلافاً لأبي يوسف» (٧) انتهى، وفي "خزانة الأكمل" (٨) أو غدوة ثم نصف النهار ثم عشيته لا يلزم (٩)، كذا في "فتح القدير" (١٠). قال في "البحر الرائق" (١١): ينبغي أن يعتبر عند «محمد» رحمه الله تعالى اتحاد السبب لا المجلس كما في نقض الوضوء، وأن يكون هو الصحيح كما في النقض، وينبغي أن يكون ما في "خزانة الأكمل" مفرعاً على قول «أبي يوسف» رحمه الله تعالى، أما على قول «محمد» رحمه الله تعالى، فإنه يبطل صومه بالمرّة الأولى، انتهى).

وفي "التاتارخانية" (١٢) من "المحيط" (١٣) ثم على قول (١٤) من يشترط ملء الفم في التقيء إذا تقيأ أقل من ملء الفم مراراً، فإن كان فعل ذلك باختياره لا يجمع، وإن كان يفعل ذلك لعلّة (به) (١٥) يجمع، هكذا ذكر «شمس الأئمة الحلواني» (١٦)، والمذكور في "شرح الجامع الصغير" (١٧) على قول «أبي يوسف» رحمه الله تعالى، أنه إن كان بغثيان (١٨) واحد يجمع، وإن كان سكن غثيان (١٩) ثم تقيأ لا يجمع، انتهى).

(١) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (الورقة ٦٩٢).

(٢) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٦٣/٢).

(٣) في (ج) (العتابية) بدل (العتابية).

(٤) في "التاتارخانية" (أبو إبراهيم) بدل (إبراهيم).

(٥) في (ج) (٥) (بلغمة) بدل (بلغماً).

(٦) في (ج) (يدفع) بدل (يدفعه).

(٧) كذا في "الهندية"، و"التاتارخانية"، (١٦) كذا في "الفتاوى قاضي خان": كتاب الصوم.

(٨) في (ج) (لا يلزمه) بدل (لا يلزم).

(٩) في (ج) (غثيان) بدل (غثيان).

(١٠) في (ج) (غثيان) بدل (غثيان).

(١١) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤٠/٢).

فالحاصل: أنَّ صور المسائل اثنا عشر، وأنَّ صومه لا يفسد على الأصحَّ في الجميع إلا في مسألتين في الإعادة بشرط (١) ملء الفم، وفي الاستقاء بشرط ملء الفم وأنَّ وضوءه لا ينتقض فيما إذا لم يملأ الفم، كذا في "البحر الرائق" في كتاب الصوم (٢)، وأمَّا حكم الصلاة فذكر في "الظهيرية" (٣) لوقاء أقل من ملء الفم فعاد إلى جوفه وهو لا يملك إمساكه لا تفسد صلاته، وإن أعاده إلى جوفه، وهو قادر على أن يمجه يجب أن يكون على قياس الصوم، عند «أبي يوسف» رحمه الله تعالى لا تفسد، وعند «محمد» رحمه الله تعالى تفسد، وإن تقياً في صلاته إن كان أقل من ملء الفم لا تفسد صلاته، وإن كان ملء الفم تفسد صلاته، كذا في "البحر الرائق" في باب مفسدات الصلاة (٤)، ولوقاء ملء الفم ولم يعد منه شيء لم تفسد صلاته؛ لأنَّه ليس بحدث عمداً، ولكن ينتقض طهارته فيتوضأ ويغسل فمه ويبنى على صلاته، فإن (٥) ابتلع وهو قادر على أن يمجه فسدت صلاته، كذا في "التاتارخانية" (٦)، وإن عاد القيء بنفسه بعد ما قاء ملء الفم ينبغي أن يكون فساد الصلاة على الخلاف بين «أبي يوسف» و«محمد» رحمهما الله تعالى كما مرَّ في الصوم، ولم أر هذا (٧) صريحاً، ثم حدَّ ملء الفم ما لا يمكن ضبطه، وفي بعض المواضع ما لا يمكن ضبطه إلا بخرج (٨). وعن الفقيه «أبي جعفر الهندواني» أنه قال: ملء الفم أن يعجزه عن الكلام، ومن «المشائخ» من اعتبر في هذا أن يبلغ نصف الفم، كذا في "حاشية العصام على شرح الوقاية" (٩) نقلاً من "المحيط" (١٠).

(١) في (ب) (بشرطه) بدل (بشرط).
 (٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٧٩/٢) وما بعدها.
 (٣) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.
 (٤) "البحر الرائق": باب مفسدات الصلاة (١٩/٢).
 (٥) في (ج) (وإن) بدل (فإن).
 (٦) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٥٩٣/١).
 (٧) (هذا) ساقط من (ج).
 (٨) في (ج) (إلا بخروج) بدل (إلا بخرج).
 (٩) "حاشية العصام على شرح الوقاية": (الخطية) كتاب الصوم.
 (١٠) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٣٤٦/٣).

أو جمعت نائمة

تنبيه: ينبغي أن يعلم أنَّ الفطر يكون ممّا يدخل لا ممّا يخرج فلو خرج من بدن الصائم شيء ظاهراً كان أو نجساً لا يفسد صومه إلا في مسألة الاستقاء فقط.

فإن قلت: هذا الحصر ممنوع بأنّ الحيض والنفاس كلّ منهما يفسد الصوم؟ قلنا: لا يرد ذلك، لأنّ إفسادهما الصوم باعتبار منافاتهما أهلية الصوم شرعاً وقد ثبت ذلك على خلاف القياس بإجماع الصحابة، فكان عدم جواز الصوم^(١) معها كعدم جوازه مع الكفر، كذا في "البحر الرائق"^(٢).

[قوله]: (أو جمعت نائمة) فعليها القضاء دون الكفارة، وقال «زفر»، و«الشافعي» رحمهما الله تعالى^(٣): لا قضاء عليها اعتباراً بالناسي، والعذر أبلغ لعدم القصد.

ولنا: أنّ النسيان يغلب وجوده وهذا نادر؛ لأنّ المواقعة في حال النوم من غير أن تتبّه نادر، فلا يعتبر شبهةً، (ولأنّ النسيان)^(٤) من قبل من له الحق، وهذا لا^(٥)، ولا كفارة لانعدام الجنابة؛ لأنها تكون بالقصد ولا قصد، كذا في "الكافي"^(٦)، وعلى الرجل الذي جامع النائمة عمداً تجب الكفارة بالإجماع، وكذا إذا جامع امرأة مريضة تجب الكفارة على الرجل إجماعاً، كذا في "شرح القدوري" «للزاهدي».

وفيه أيضاً: أنّ امرأة لو أدخلت^(٧) فرج نائم^(٨) في فرجها، فإنّه يجب القضاء على الرجل النائم «عندنا»، خلافاً «لزفر»، و«الشافعي»^(٩) رحمهما الله تعالى، (انتهى).

ن: ولو انتبهت النائمة في وسط الجماع فطأ وعته بعد ذلك لا كفارة عليها أيضاً؛ لأنّه قد فسد صومها من قبل ولا تجب الكفارة بالإفطار بعد ذلك

(٧) في (ج) (دخلت) بدل (أدخلت).

(٨) في (ج) (قائم) بدل (نائم).

(٩) ينظر: "المهذب" في الفقه الإمام الشافعي، للشيرازي: (١/١٨٣)، "مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج" للشهرستاني الخطيب: (١/٤٤٣).

(١) (الصوم) ساقط من (ج).

(٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٨٦).

(٣) (رحمهما الله تعالى) أثبتناه من (ج).

(٤) ما بين معكوفتين ساقط من (ج، د).

(٥) في (ج) (وعلى هذا لا قضاء) بدل (وهذا لا).

(٦) "الكافي": (الخطبة) كتاب الصوم.

أومجنونة

كما مرّ في مسألة الإكراه، هذا

وفي "فتاوى قاضي خان" (١) النائم إذا شرب فسد صومه ونيس هو كالناسي، (لأنّ النائم) (٢) أو (٣) ذاهب العقل إذا ذبح لم يؤكل ذبيحته (وتؤكل ذبيحة) (٤) من نسي التسمية، كذا في "البحر الرائق" (٥)، وفي "التجنيس" (٦) لو وقع قطرة من المطر حال نومه في حلقه فطره (٧)، لو وصول المفطر إلى جوفه، (انتهى). قوله: [أومجنونة] أي إذا جومت المجنونة فإن (٨) عليها القضاء دون الكفارة، لما ذكرنا في مسألة النائمة، كذا في "الهداية" (٩)، وعلى الرجل الذي جامعها عمداً تجب الكفارة، كذا في "القنية" (١٠) إلا إذا كان هو مجنوناً أيضاً فلا كفارة عليه أيضاً. فإن قيل: كيف يصحّ ذلك؛ لأنّ من كان جنونه مستوعباً لشهر رمضان ليس عليه قضاء شيء، وإذا لم يكن مستوعباً فعليه قضاء أيام الجنون سواء أفطر فيها أو لم يفطر لعدم وجود النية منه؟

قلنا: تصوير ذلك أنها كانت عاقلة فنوت الصوم ثم جنّت بالنهار، فجامعها إنسان، فإنّ الجنون لا ينافي الصوم وإنما ينافي شرطه، أعني النية، وقد وجد في حال الإفاقة فلا يجب قضاء (١١) ذلك اليوم (١٢) إذا أفاقت فإذا جومت قضته لطرو المفسد (١٣) على صوم صحيح، كذا في "النهاية" (١٤)، و"فتح القدير" (١٥).

- (١) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٢/١).
 (٢) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).
 (٣) (أو) ساقط من بعض المطبوعة.
 (٤) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).
 (٥) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٧٥/٢).
 (٦) "التجنيس والمزيد": كتاب الصوم (٣٨١/٢)، وقال قاضي خان في "الخانبة": وإن كان نائماً، فصبّ الماء في حلقه، فسد صومه «عندنا» خلافاً لرفر والشافعي رحمهما الله تعالى.
 (٧) في (ج) (قطرة) بدل (فطره).
 (٨) (فإن) ساقط من (ج).
 (٩) "الهداية": فصل في العوارض (١٣٠/١).
 (١٠) "القنية": (الخطية) كتاب الصوم.
 (١١) (قضاء) ساقط من (ج، د).
 (١٢) في (ج) (كذلك اليوم)، وفي (د) (كذا ذلك اليوم) بدل (ذلك اليوم).
 (١٣) في (ج) (فإذا جومت قدر حنته مفطر والمفسر على صوم صحيح).
 (١٤) "النهاية": (الخطية) فصل في العوارض.
 (١٥) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٨٥/٢).

أو أفسده من غير نية، أو نوى بعد الصبح ثم أفسد

[قوله]: (أو أفسده من غير نية، أو نوى بعد الصبح ثم أفسد) فعليه القضاء في

المسألتين دون الكفارة عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى، أما وجوب القضاء فظاهر، وأما عدم الكفارة فلعدم (١) هتك حرمة الصوم؛ إذ لا صوم بدون النية، ومع النية بعد الصبح (٢) صار ناوياً لكن ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام (٣): «لا صيام لمن لم ينو الصيام من الليل» (٤) شبهة في سقوط الكفارة، كذا في "حاشية الجليبي على شرح الوقاية" (٥)، وقال «زفر» رحمه الله تعالى: تجب الكفارة في صورتين إذا كان صحيحاً مقيماً؛ لأنه (٦) يتأدى صوم رمضان بدون النية في حق الصحيح المقيم عنده، كذا في "الهداية" (٧)، و"الكافي" (٨)، فإن كان مريضاً أو مسافراً لا تجب عنده أيضاً: لما مرّ في فصل النية، أنه لا يصحّ صوم المريض والمسافر عنده، إلا بنية من الليل، وعند «أبي يوسف»، و«محمد» رحمهما الله تعالى تجب الكفارة في الصورة الأولى إذا أكل قبل الزوال، وفي الأخيرة مطلقاً، كما في "الهداية" (٩)، وغيرها.

وفي "الأشباه والنظائر" في القاعدة السادسة من الفن الأول (١٠) أنه لا تجب

الكفارة بإفساد صوم مختلف في صحته (١١)، (انتهى).

وفي "فتح القدير" (١٢) فيمن أصبح لا ينوي الصوم ثم نواه ثم جامع في بقية

يومه لا كفارة عليه، وروي عن «أبي يوسف» رحمه الله تعالى أنّ عليه الكفارة،

ووجه النفي شبهة الخلاف في صحّة الصوم بنيته (١٣) من النهار، (انتهى).

-
- (١) في (ج) (فعدم) بدل (فلعدم).
 (٢) في "حاشية الجليبي على شرح الوقاية": (قبل
 (٣) في (ج) صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم.
 (٤) أخرجه الزيلعي: في "نصب الراية" (٤٥٣/٢).
 (٥) "حاشية الجليبي على شرح الوقاية": كتاب
 الصوم، باب موجب الإفساد.
 (٦) (لأنه) ساقط من (ج).
 (٧) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٩/١).
 (٨) "الكافي": (الخطبة) كتاب الصوم.
 (٩) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٩/١).
 (١٠) (من الفن الأول) ساقط من (ج).
 (١١) "الأشباه والنظائر": (الورقة ١٣٠).
 (١٢) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٧٥/٢).
 (١٣) في (د) (بنية) بدل (بنيته).

أو أمسك في رمضان كله ولم ينوصوماً ولا فطراً

وقال في "الظهيرية" (١) بعد ذكر هذه المسألة : فعلى قياس هذا الوصام يوماً من رمضان بمطلق (٢) النية ثم أفطر ينبغي أن لا تلزمه الكفارة لمكان الشبهة، كذا في "البحر الرائق" (٣).

[قوله]: (أو أمسك في رمضان كله ولم ينوصوماً (٤) ولا فطراً) فإن عليه قضاء هـ أي قضاء رمضان كله لعدم شرط صحّة الصوم، ولا كفارة عليه لما ذكرنا آنفاً هذا «عندنا»، وقال «زفر» رحمه الله تعالى (٥): لا قضاء عليه إن كان صحيحاً مقيماً لما ذكرنا، كذا في "الهداية" (٦)، و"الكافي" (٧).

ثم اعلم: أنه قال في "النهاية" (٨): إن قول «المصنف»: (إن أمسك في رمضان ولم ينوصوماً (٩) فعليه القضاء ليس يجري (١٠) على إطلاقه بل تأويله أن يكون (١١) ذلك الشخص مريضاً أو مسافراً أو معتاداً للفطر حتى لا يصلح حاله دليلاً على نية الصوم، أمّا إذا كان صحيحاً مقيماً، فإنّ دلالة حاله كافية لوجود النية، كما إذا أغمي عليه بعد ما غربت الشمس من الليلة الأولى من رمضان، فإنه يصير صائماً في يومها، (انتهى).

قال في "فتح القدير" (١٢): هذا التأويل تكلف مستغنى عنه بخلاف من أغمي عليه فإن الإغماء قد يوجب نسيانه حال نفسه بعد الإفاقة، فيبني الأمر فيه على الظاهر من حاله وهو (١٣) وجود النية إلا أن يكون متهتكاً (١٤) يعتاد الأكل

(٨) "النهاية": (الخطية) كتاب الصوم.

(٩) في (ج) (صيامه) بدل (صوماً).

(١٠) في (ج، د) (يجري) بدل (يجري).

(١١) (يكون) ساقط من (ج، د).

(١٢) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٧٣/٢).

(١٣) (وهو) ساقط من (ج، د).

(١٤) في (ج) (متصفاً) بدل (متهتكاً).

(١) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.

(٢) في (د) (لمطلق) بدل (بمطلق).

(٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٣/٢).

(٤) في (ج) (صيامه) بدل (صوماً).

(٥) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).

(٦) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٩/١).

(٧) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم.

أو جامع بهيمة، أو ميتة، أو في غير فرج، أو قبل امرأة، أو لمس، فأنزل قضى فقط

فيفتى بلزوم صوم ذلك اليوم أيضاً؛ لأنّ حاله لا يصلح دليلاً على قيام النية، أمّا ههنا فإنّما علّق وجوب القضاء بنفس (١) عدم النية ابتداءً، لا بأمر يوجب النسيان، ولا شكّ أنّه أدرى بحالته، نعم لو قال: ومن شكّ أنّه كان نوى أو لا، أمكن أن يجاب: بهذه المسألة بالبناء (٢) على ظاهر حاله كما ذكرنا، (انتهى) ما في "الفتح".

وقوله: (في رمضان كلّه) ليس بقيد حتى لو أمسك في بعض رمضان من

غير نية فإنّه يجب القضاء بقدره، كما في "حاشية العصام على شرح الوقاية" (٣).

ولا فرق في وجوب القضاء بين كونه عالماً، بأنّ ذلك اليوم من رمضان

أو لا، وبهذا قال في "المحيط" (٤): أنّ (٥) من أصبح في رمضان لا ينوي صوماً (٦) ولا فطراً وهو يعلم أنّه من رمضان، قال «شمس الأئمة الحلواني» (٧) رحمه الله تعالى عن أصحابنا في صيرورته صائماً روايتين، والأظهر أنّه لا يصير صائماً، (انتهى)، وهكذا في "شرح القدوري" «للزاهدي»، وقوله: (لم ينو صوماً) أراد (٨) به نفي النية حقيقةً وحكماً، حتى لو تسخّر لأجل الصوم ولكنه لم ينوّه فإنّه لا يجب عليه القضاء لوجود النية حكماً، كما مرّ في فصل النية، وقوله: (لم ينو فطراً) قيد اتفاقي حتى لو نوى الفطر (٩) يكون الحكم كذلك، كما لا يخفى، قوله: (أو جامع بهيمة، أو ميتة، أو في غير فرج، أو قبل امرأة، أو لمس، فأنزل قضى فقط) ولا كفارة (١٠) عليه في (١١) واحد من الصور الخمسة «عندنا».

(١٠) قال ابن قدامة في "المغني": في كتاب الصيام (١٢٣/٣): «فأما الوطء في فرج البهيمة: فذكر القاضي أنّه موجب الكفارة، لأنّه وطء في فرج موجب للغسل، مفسد للصوم، فأشبهه وطء الآدمية، وفيه وجه آخر، لا تجب به الكفارة، وذكر أبو الخطاب أنّه لا نص فيه، ولا هـ في معنى المنصوص عليه، فإنّه مخالف لوطء الآدمية في إيجاب الحدّ على إحدى الروايتين، وفي كثير من أحكامه.... إلخ».

(١١) في (ج) (من) بدل (في).

(١) (بنفس) ساقط من (ج).

(٢) في (ج) (بالنسيان) بدل (بالبناء).

(٣) "حاشية العصام على شرح الوقاية": (الخطية) كتاب الصوم.

(٤) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٥٥١/٢).

(٥) (أن) ساقط من (ج).

(٦) في (ج، د) (صائماً) بدل (صوماً).

(٧) تقدّمت ترجمته: (ص ١٠٧).

(٨) في (ج) (يراد به) بدل (أراد به).

(٩) في (ج) (الفطرة) بدل (الفطر).

خلافاً «للسافعي» رحمه الله تعالى (١) في المسألتين الأولىين (٢) فإن السبب عنده الجماع المعدم (٣) للصوم وقد وجد، ولكننا (د) نقول: إن الحنابة تتكامل بقضاء الشهوة في محلّ مشتهي، ولم يوجد؛ لأنّ هذا المحلّ غير مشتهي عند العقلاء، فإنّ حصل قضاء الشهوة فذلك لغلبة (د) الشهوة، وهو كمن يتكلّف لقضاء الشهوة بيده لا يتمّ جنايته في إيجاب الكفارة وإن حصل به قضاء الشهوة فكذلك هنا، كذا في "الهداية" (٦)، و"الحميدي".

وأما عدم وجوب الكفارة اتفاقاً في الصور (٧) الثلاثة الأخيرة، فلعدم الجماع صورةً وهو إدخال الفرج في الفرج، وإنّما وجب القضاء لوجوده معنىً وهو الإنزال بالتماسة، ويكفي (٨) لإيجاب القضاء وجود المنافي صورةً، كما في الإفطار بابتلاع الحصة، أو معنىً كما في مسألتنا هذه.

أما الكفارة فتفتقر (٩) إلى كمال الجناية وهو وجود المنافي صورةً ومعنىً؛ لأنّها عقوبة وجوباً، وإن كانت عبادةً أداءً، والعقوبات تندريء بالشبهات (١٠) كالحدود، والجناية الناقصة، وهو الإفطار صورةً أو معنىً لا ينفك عن ضرب شبهة، كذا في "الهداية" (١١)، و"شروحها".

وقوله: (فأنزل) متعلّق بالصور الخمسة؛ لأنّه لو لم ينزل لأقضاء عليه في

الجميع، كما في "الهداية" (١٢)، و"التبيين" (١٣)، وغيرهما، وجماع البهيمة والميتة

-
- | | |
|---|--|
| (١) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج، د). | (٧) في (ج) (الصورة) بدل (الصور). |
| (٢) انظر: "المهذب": للشيرازي، "المجموع شرح المهذب": للنووي، "مغنى المحتاج شرح المنهاج": للخطيب، كتاب الصوم. | (٨) في (ج، د) (مكفى) بدل (يكفى). |
| (٣) في (ج) (العلوم) بدل (المعدم). | (٩) في (ج) (فتقضت) بدل (فتفتقر). |
| (٤) في (ج) (ولكن) بدل (ولكننا). | (١٠) في (ج) (بالمشاهدة) بدل (بالشبهات) والصواب هو الأول. |
| (٥) في (ج) (بغلبة) بدل (لغلبة). | (١١) "الهداية": كتاب الصوم (١/ ١٢٤). |
| (٦) "الهداية": كتاب الصوم (١/ ١٢٤). | (١٢) "الهداية": كتاب الصوم (١/ ١٢٥). |
| | (١٣) "التبيين": كتاب الصوم (٢/ ١٨١). |

من غير إنزال لا ينقص الوضوء، كما لا يفسد الصوم، كذا في "جامع الرموز" (١) في نواقض الوضوء.

قيّد بجماع البهيمة؛ لأنه لو مسّ فرج بهيمة أو قبله فأنزل لا يفسد صومه بالاتفاق، كذا في "حاشية الشيخ" (٢)، و"جامع الرموز" (٣) وأراد بالفرج كلاً من القبل والدبر فما دونه التفخيز والتبطين (٤)، كذا في "فتح القدير" (٥).

وفي حكم الجماع فيما دون الفرج الاستمنااء باليد فإنه يفسد صومه بشرط الإنزال عند عامة المشائخ لوجود الجماع معنىً، وهو المختار، كذا في "التجنيس" (٦)، و"اللولو الحية" (٧)، واختار «أبو بكر الأسكاف» (٨) أنه لا يفسد، وهو مردود؛ لأنّ المباشرة المأخوذة في معنى الجماع أعمّ من كونها مباشرة الغير أو لا، بأن يراد مباشرة هي سبب الإنزال سواء كان ما بوشر ممّا يشتهي عادةً أو لا، ولهذا أفطر بالإنزال في فرج البهيمة والميتة وليستا (٩) ممّا يشتهي عادةً، كذا (١٠) في "البحر الرائق" (١١)، وفيه أيضاً (١٢): وهل يحلّ الاستمنااء (١٣) بالكفّ خارج رمضان،

(١) "جامع الرموز": فصل في نواقض الوضوء (١٨/١).
(٢) "حاشية شيخ الإسلام على شرح الوقاية": (١٨/١).

(٣) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٥٩/١).
(٤) في (ج) (كالفخذ والبطن).

(٥) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤٦/٢).
(٦) "التجنيس": كتاب الصوم (٣٧٧/٢).

(٧) "اللولو الحية": كتاب الصوم (٢١٨/١).
(٨) هو أبو بكر محمد بن أحمد الأسكاف.

(٩) في (ج) (الاستمنااء بدل الاستمنااء)، قال في المصباح: استمني الرجل: استدعى منيةً بأمر غير جماع، حتى دفع.

(١٠) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٧٥/٢).
(١١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٧٥/٢).
(١٢) في (ج) (الاستمنااء بدل الاستمنااء)، قال في المصباح: استمني الرجل: استدعى منيةً بأمر غير جماع، حتى دفع.

قالوا: لا يحلّ (١) ذلك إذا فعله لقضاء الشهوة لقوله ﷺ (٢): «ناكح اليد ملعون» (٣)، وأما لتسكين الشهوة فيرجى أن لا يأتهم، وظاهر أنه في رمضان لا يحلّ مطلقاً، (انتهى)، وذكر في "الكفاية" (٤) لو فعل ذلك خارج رمضان وقصد (٥) تسكين الشهوة هل يؤجر (٦) على ذلك، سئل الإمام (٧) عن هذا فقال: رأس برأس، وقيل: يؤجر إذا خاف الشهوة، كذا في "إمداد الفتاح" (٨)، وذكر في "معراج الدراية" (٩) يجوز أن يستمني بيد زوجته أو أمته، (انتهى).

وقوله: (أو قبل أو لمس) بصيغة التذكير ليس بقيد؛ لأنّ الرجل والمرأة في التقبيل والمسّ سواء، كذا في "جامع الرموز" (١٠) فلو قبلته أو مسّته ورأت بللاً (١١) فسد صومها، لكن لو وجدت مجرد لذة الإنزال، ولم تنزل لا يفسد صومها، عند «أبي يوسف» رحمه الله تعالى خلافاً «لمحمد» رحمه الله تعالى، كما في وجوب الغسل، كذا في "البحر الرائق" (١٢)، ولو قبلت المرأة زوجها أو مسّته مع إنزال منه لا يفسد صومه، كذا في "جامع الرموز" (١٣)، وفي "معراج الدراية" (١٤) إذا مسّت المرأة زوجها حتى أنزل لا يفسد صومه، وقيل: إن تكلف له فسد، كذا في "البحر الرائق" (١٥)، وهكذا في "شرح القدوري" «للزاهدي».

- (١) في (ج) (لا يجوز) بدل (لا يحل).
- (٢) في (ج) صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم.
- (٣) قال الرهاوي: في "حاشية المنار": لا أصل له، كذا ذكره العجلوني: في "كشف الخفاء": (٣٢٥/٢)، وإلى هذا أشار منلا علي القاري: في "الموضوعة الكبرى": (الورقة ٣٧٦) (الحديث ٥٦٩)، وقال ابن جريج: سألت عنه عطاء؟ فقال: مكروه، سمعت قوما يحشرون، وأيديهم حبالى فأظنهم هولاء، وقال سعيد بن جبیر: عذب الله أمة كانوا يعشون بمذاكيرهم وورد «سبعة لا ينظر الله إليهم، منهم: ناكح اليد».
- (٤) "الكفاية شرح الهداية": كتاب الصوم (٢٨٥/٢).
- (٥) في (ج، د) (قصده) بدل (قصد).
- (٦) في (ج) (هل يوجد) بدل (هل يؤجر).
- (٧) أي إمامنا أبو حنيفة رحمه الله تعالى.
- (٨) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (الورقة ٦٧٥).
- (٩) كذا في "الهندية"، و"خلاصة الفتاوى": كتاب الصوم.
- (١٠) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٥٩/١).
- (١١) في (ج) (وأرادت بلا إنزال أفسد صومها).
- (١٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٧٦/٢).
- (١٣) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٥٩/١).
- (١٤) كذا في "الهندية"، و"خلاصة الفتاوى": كتاب الصوم.
- (١٥) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٧٦/٢).

والمراد بالمسّ مسّ ليس فيه بين الماسّ والممسوسة ثوب، فإن مسّها من وراء الثياب إن كان لا يجد حرارة أعضائها لا يفسد صومه وإن أنزل، كذا في "حاشية الشيخ" (١).

ومعنى قول «المصنف»: (فأنزل) أي خرج منه مني، حتى لو خرج بالمسّ ونحوه مذي (٢) لم يفسد صومه، وقيل: لو خرج ذا دفق فسد، كذا في "جامع الرموز" (٣) وغيره، والمباشرة، والمصافحة، والمعانقة، كالقبلة، كذا في "البحر الرائق" (٤)، وسواء في ذلك المباشرة الفاحشة، والقبلة الفاحشة وغير الفاحشة حتى لا يفطر إلا مع الإنزال، كذا في "النهر الفائق" (٥).

ن: ولم أر حكم مماسة الصبي الأمرد البالغ أو غير البالغ أو تقبيله أنه هل يفسد الصوم بهما إذا (٦) أنزل أم لا؟ لكنني (٧) ظفرت بعد التفتيش مدّة كثيرة لهذا القدر (٨) من الرواية من "شرح القدوري" للعلامة «الزاهدي» أنّ من (٩) قبل امرأة (١٠) فأنزل فسد صومه لوجود معنى الجماع وكذا في تقبيل الأمة، والغلام، (انتهى). ولم أر أيضاً ما إذا (١١) أنزل بمسّ المرأة الميتة فما حكمه (١٢)، هذا

فروع

لوجامع امرأة ملفوفاً ذكره بخرقه يفسد صومه وتجب الكفارة إذا لم يمنع الخرقه وصول الحرارة، وإلا فلا كفارة، كذا في "القنية" (١٣)، وإن عملت المرأتان

-
- (١) "حاشية شيخ الإسلام على شرح الوقاية": (٧) في (ج، د) (لكن) بدل (لكني).
 (الخطية) كتاب الصوم.
 (٢) (مذي) ساقط من (ج).
 (٣) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٥٩/١).
 (٤) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٧٦/٢).
 (٥) "النهر الفائق": كتاب الصوم (١٦/٢).
 (٦) (إذا) ساقط من (ج).
 (٧) في (ج، د) (لكن) بدل (لكني).
 (٨) في (ج، د) (المقدار) بدل (القدر).
 (٩) (من) ساقط من (ج).
 (١٠) في (د) (المرأة) بدل (امرأة).
 (١١) (إذا) ساقط من (ج).
 (١٢) (حكمه) أثبتناه من (ج).
 (١٣) "القنية المنية": (الخطية) كتاب الصوم.

عمل الرجال من الجماع في رمضان إن أنزلتا عليهما الغسل والقضاء، وإن لم تنزلا لا غسل عليهما ولا قضاء، كذا في "فتاوى قاضي خان" (١)، ولا كفارة مع الإنزال، كذا في "فتح القدير" (٢)، وإن أنزلت إحداهما فعليها الغسل والقضاء (٣) دون الأخرى، كذا في "جواهر الفتاوى" (٤)، وإذا وجدت المباشرة الفاحشة بين امرأتين فتلك مفطرة إذا وجد الإنزال، كذا في "النهر الفائق" (٥)، وأما جماع الصغيرة التي لاتشتهي فظاهر ما في "المجمع" (٦) «لابن الملك» (٧) وجوب الكفارة بوطينها، وروي عن «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى عدم الوجوب مع أنهم صرّحوا في الغسل بأنه لا يجب بوطينها إلا بالإنزال كالبهيمة، وقالوا (٨): المحل ليس بمشتهي على الكمال، ومقتضاه عدم وجوب الكفارة بوطينها (٩) مطلقاً، كذا في "البحر الرائق" (١٠)، وقال صاحب "النهر الفائق" (١١): الوجه عدم وجوب الكفارة بالإجماع لقولهم: إن المحل ليس بمشتهي على الكمال فلا غسل إلا بالإنزال، (انتهى).

وفي "القنية" (١٢) إتيان الصغيرة التي لاتشتهي مثلها فلا رواية فيه، وقيل: لاتجب «عندهما» خلافاً «لأبي يوسف» رحمه الله تعالى، كما في حرمة المصاهرة، وقيل: هو كالجماع (١٣)، وقيل: لاتجب بالإجماع.

- (١) "قاضي خان": (١٠١/١) كذا في "البحر": (٤٧٦/٢).
 (٢) "فتح القدير": كتاب الصوم (٤٣٤/٢)، وقال ابن قدامة: فإن تساحت امرأتان فلم ينزلا، فلا شيء عليهما، وإن أنزلتا فسد صومهما، ثم قال وهل يكون حكمهما حكم المجامع دون الفرج، إذا أنزل أو لا يلزمهما كفارة بحال، فيه وجهان مبنيان على أن الجماع من المرأة هل يوجب الكفارة؟ على الروايتين، وأصح الوجهين أنهما لا كفارة عليهما، لأن ذلك ليس بمنصوص عليه، ولا في معنى المنصوص عليه، فيبقى على الأصل، انظر: "المغني": كتاب الصيام (١٢٤/٣).
 (٣) في (ج، د) (ولا القضاء) بدل (والقضاء) والصواب ما أثبت.
 (٤) "جواهر الفتاوى": (الخطية) كتاب الصوم (الورقة ٢٦).
 (٥) "النهر الفائق": كتاب الصوم (١٦/٢).
 (٦) في (ج) (التجميع) بدل (المجمع) والصواب ما أثبت، تقدّم ذكره: (ص ٧٥).
 (٧) تقدّم ترجمته: (ص ٦٨).
 (٨) في (ج) (قال) بدل (قالوا) وفي المطبوعة (جعلوا).
 (٩) (بوطينها) ساقط من المطبوعة.
 (١٠) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٣/٢).
 (١١) "النهر الفائق": كتاب الصوم (٢١/٢).
 (١٢) "القنية": (الخطية) كتاب الصوم.
 (١٣) أي كجماع المرأة المشتبهة.

وفي "طريقة الكرميني" (١) الحرّة العاقلة البالغة إذا مكّنت نفسها من صبي، أو مجنون، فزنى بها فعليها الكفارة بالاتّفاق (٢)، وفي "النوادر" وعلى قياس الحدّ لا تلزمها الكفارة (٣)، (انتهى).

وفي "الظهيرية" (٤) صائم عمل الإبريشم فأدخل الإبريشم فيه فخرجت خضرة (٥) الصبغ، أو صفرتة، أو حمّرتة، واختلط بالريق فاخضرّ الريق، أو اصفرّ، أو احمرّ، فابتلعه وهو ذاكر لصومه فسد صومه، (انتهى) كذا في "فتاوى قاضي خان" (٦)، و"الخلاصة" (٧)، و"البحر الرائق" (٨)، وكذا الغزل المصبوغ، كذا في "البرزازية" (٩). ولو كان الخياط يخيّط بخيط مصبوغ وهو يبلّ بريقه ويبلعه (١٠) فإنّ تغيّره بريقه وصار مثل صبغه فسد صومه، كذا في "التبيين" (١١).

ن: يفهم منه أنّه لو كان البزاق غالباً على لون الصبغ فابتلعه لا يفسد صومه، وفي "الكافي" (١٢) في صفة الصلاة: أنّ التخصيص في الروايات يوجب نفي الحكم عمّا عداه، (انتهى)، هذا

خيّاط بلّ الخيط مرتين فأصاب فمه بما بلّ في المرّة الأولى فابتلعه إن كان بللاً لا يضرّ، وإن كان قطرةً على الخيط فابتلعه فسد صومه، كذا في "جواهر الفتاوى" (١٣)، وذكر في "القنية" (١٤) "سح": قتل (١٥) خيطاً قبله ببزاقه ثم أدخله في فيه ثم

-
- (١) في (ج) (الأگهمني) وفي (د) (الأكرميني) لم أعثر على ذكر للكتاب ولا ترجمته للمؤلف.
(٢) (بالاتفاق) ساقط من (ج) والصواب إثباتها، كذا في مصادر التحقيق.
(٣) (الكفارة) ساقط من (ج).
(٤) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.
(٥) في (ج) (حمرة) بدل (خضرة).
(٦) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٢/١).
(٧) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥٤/١).
(٨) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٩٠/٢).
(٩) "البرزازية على هامش الهندية": كتاب الصوم (٩٨/٤).
(١٠) (بريقه ويبلعه) ساقط من (ج، د).
(١١) "التبيين": كتاب الصوم (١٨٥/٢).
(١٢) "الكافي": (الخطية) فصل في صفة الصلاة.
(١٣) "جواهر الفتاوى": (الخطية) كتاب الصوم.
(١٤) "القنية": (الخطية) كتاب الصوم.
(١٥) في (ج) قبل قوله (قتل) زيادة (خيّاط).

أخرجه وفعل ذلك مراراً لا يفسد صومه وإن فعل عشر مرات وبقي في الخيط عقد البزاق، وفي "النظم" يفسد، (انتهى).

وذكر في "شرح القدوري" «للزاهدي» أنه لو قتل سلكاً قبله ببزاقه (ثم أدخله في فيه ثم أخرجه وفعل ذلك مراراً) (١) فأخرجه من فمه ثم أعاده عشراً فصاعداً وابتلع ذلك البزاق لا يفسد، وكذا السواك إذا أخرجه ثم أعاده، (انتهى).

وإذا خرج الدم من بين أسنانه فدخل حلقه مع ريقه فهو على ثلاثة أوجه إما أن يكون الغلبة للبزاق، أو للدم أو يكونا سواءً، ففي الأول لا يضره، وفي الثاني يفسد صومه ولا تلزمه الكفارة، وفي الثالث تلزم (٢) القضاء استحساناً كما في الطهارة ترجيحاً للفساد احتياطاً، كذا في "المحيط" (٣)، و"الجوهرة" (٤)، و"الشمي" (٥)، و"مختار الفتاوى" (٦)، و"الخلاصة" (٧)، وفي "فتاوى قاضي خان" (٨) إذا خرج الدم من بين أسنانه والبزاق غالب فابتلعه ولم يجد طعمه لا يفسد صومه، (انتهى).

أقول: يفهم منه أنه لو وجد طعمه فسد صومه وإن كان البزاق غالباً، وذكر (٩) في "منح الغفار شرح تنوير الأبصار" (١٠) أن صاحب "البزاية" (١١) قيد عدم الفساد في صورة غلبة البزاق بما إذا لم يجد طعمه وهو حسن، (انتهى).

ونقل في "السراج الوهاج" (١١) عن "الوجيز" (١٢) أنه لا يفطر صومه وإن كان

(١) ما بين معكوفتين ساقط من (ج، د).

(٢) في (ج) (تلزمه) بدل (تلزم).

(٣) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٣/٣٥٠).

(٤) "الجوهرة النيرة": كتاب الصوم (١/١٤٤).

(٥) تقدم ذكره: (ص ٧٢).

(٦) "مختار الفتاوى": (الخطية) كتاب الصوم.

(٧) "الخلاصة": كتاب الصوم (١/٢٥٤).

(٨) "فتاوى قاضي خان": كتاب الصوم (١/١٠١).

(٩) (وذكر) ساقط من (د).

(١٠) "منح الغفار شرح تنوير الأبصار" على هامش

"الدر المختار": كتاب الصوم (٢/١٤٥).

(١١) "البزاية على هامش الهندية": كتاب الصوم

(٤/٩٨).

(١٢) كذا في "الهندية"، و"الخانية"، و"الخلاصة"،

و"الجوهرة": كتاب الصوم.

(١٣) لعل المراد بها والله تعالى أعلم بالصواب

"الوجيز شرح جامع الصغير": للمحصري، أو الوجيز

في الفتاوى: للإمام العلامة صاحب المحيط البرهاني،

وقيل: هو لصاحب المحيط الرضوي، تقدمت

ترجمتهم، ولم أعر على طبعه.

الدم غالباً على الريق، قال: وهو الصحيح، لأنه لا يمكن الاحتراز منه عادةً فصار بمنزلة ما بين الأسنان وما يبقى من أثر المضمضة، (انتهى) ما في "السراج"، لكن ما ذكرناه أولاً عليه أكثر «المشائخ»، كذا في "النهر الفائق" (١)، والدم الذي يخرج من أنف الصائم مثل الدم الذي يخرج من أسنانه حتى لو كان الدم غالباً على المخاط، أو مساوياً يفسد دون المغلوب، كذا في "شرح المنظومة الوهبانية" (٢) «للشيخ حسن الشرنبلاني» (٣).

ولو استشمّ المخاط من أنفه (٤)، حتى أدخله إلى فمه فابتلعه عمداً لا يفطر، كذا في "فتح القدير" (٥)، ولو نزل المخاط أنفه من رأسه (٦) فاستشمّ فأدخل حلقه عمداً لم يفطره؛ لأنه بمنزلة ريقه إلا أن يجعله على كفه فيبتلعه فيكون عليه القضاء، كذا في "البحر الرائق" (٧)، ولو ابتلع بزاقه من فيه لم يفسد صومه، إلا أنه لو جمع بزاقه ثم ابتلعه يكره ولا يفطر، ولو خرج ريقه من فيه فأدخله وابتلعه إن كان لم ينقطع من فيه بل متصل بما فيه كالخيط فاستنشر لم يفطر، وإن كان انقطع فأخذه وأعاده أفطر ولا كفارة عليه، لكونه ممّا لا يؤكل عادةً، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٨)، و"فتح القدير" (٩)، ولو ترطببت (١٠) شفتاه ببزاقه عند الكلام، أو نحوه، فابتلعه لا يفسد صومه، كذا في "فتاوى قاضي خان" (١١)، ولو ابتلع بزاق غيره كفرّ لو كان ذلك الغير صديقه (١٢)، وإن لم يكن ذلك الغير صديقه لا تجب عليه الكفارة، كذا في "كنز الدقائق"

من رأسه).

(١) "النهر الفائق": كتاب الصوم (١٨/٢).

(٢) كذا في "الهندية": ، و"الخلاصة": ، و"الخانية": (٧) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٧٧/٢).

(٨) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٠/١).

(٩) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٣٧/٢).

(١٠) في (ج) (ترتبت) بدل (ترطببت).

(١١) "قاضي خان": كتاب الصوم (٠٠/١).

(١٢) في (د) (صديقة) بدل (صديقه).

(٣) تقدّمت ترجمته: (ص ٧٧).

(٤) في (ج) (أنف) بدل (أنفه).

(٥) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٣٧/٢).

(٦) في (ج ، د) (من أنفه حتى من رأسه) بدل (أنفه).

في مسائل شتّى في آخر الكتاب (١).

قال في "التبيين" (٢): وهذا؛ لأنّ الريق تعافه النفس وتستقذره إذا كان من غير صديقه (٣) فصار كالعجين، ونحوه، ممّا تعافه الأنفس (٤)، وإن كان من صديقه لاتعافه فصار كالخبز، والثريد، ونحو ذلك، ممّا تشتهيه الأنفس، (انتهى).

قال في "البرهان شرح مواهب الرحمن" (٥): إنه تجب الكفارة بابتلاع ريق صديقه أو زوجته لا بغيرهما (٦) (انتهى)، وذكر في "اللولو الجية" (٧)، و"الخلاصة" (٨)، وكلّ شيء إذا غيّه في منفذ من منافذ البدن ولم يبق شيء من طرفه (٩) خارجاً فإنّه يفسد صومه، وإن بقي شيء منه في الخارج لم يفسد صومه، كذا في "البدائع" (١٠).

والكلية الثانية: مقيدة بعدم البلّة، كذا في "البحر الرائق" (١١) فإن كان ذلك الشيء مبلولاً بماء، أو دهن، فحينئذ يفسد صومه لو صول الماء، أو الدهن، كذا في "الظهيرية" (١٢) هذا إذا كان ذاكرًا للصوم، وهذا تنبيه حسن: يجب أن يحفظ؛ لأنّ (١٣) الصوم إنّما يفسد في جميع الفصول إذا كان ذاكرًا للصوم وإلا فلا، كذا في "الزاهدي".

ويتفرّع على الكليتين مسائل كثيرة.

منها: ما في "البدائع" (١٤)، و"الخلاصة" (١٥) لو أدخل الخشبة في دبره أو

قبله فإن لم يبق منها شيء في الخارج فسد صومه وإلا لا.

-
- (١) "كنز الدقائق": فصل في مسائل شتّى في آخر الكتاب. (٧) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥٤/٢).
- (٢) "التبيين": (٤٥٣/٧). (٨) "اللولو الجية": كتاب الصوم (٢١٧/١).
- (٣) في (ج) (صديق) بدل (صديقه). (٩) في (ج) (طرفة) بدل (طرفه).
- (٤) في (ج) (مما لأنفس) بدل (مما تعافه). (١٠) "البدائع": كتاب الصوم (٦٠٧/٢).
- (٥) "البرهان شرح مواهب الرحمن": (الخطية). (١١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٧/٢).
- (٦) في (ج) (بغيره) بدل (بغيرهما). (١٢) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.
- (٧) "اللولو الجية": كتاب الصوم (٢١٧/١). (١٣) في (ج) (كان) بدل (لأن).
- (٨) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٦٠/١). (١٤) "البدائع": كتاب الصوم (٦٠٧/٢).
- (٩) في (ج) (بغيره) بدل (بغيرهما). (١٥) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٦٠/١).

ومنها: ما في "الخلاصة" (١) أيضاً إذا (٢) ابتلع خيطة (٣) من الغزل و طرفها في يده ثم أخرجها لا يفسد صومه، وإن ابتلع كله فسد صومه، وعلى هذا لو ابتلع عنياً (٤) مربوطاً بخيط ثم أخرجها.

ومنها: ما في "التبيين" (٥) لو شد الطعام بخيط وأرسله في حلقة و طرف الخيط في يده لا يفسد صومه، إلا إذا انفصل منه شيء.

ومنها: ما في "السراج الوهاج" (٦) لو ابتلع لحماً مربوطاً على خيط، ثم انتزعه من ساعته لا يفسد صومه، وإن تركه فسد.

ومنها: ما في "الفتاوى السراجية" (٧) إذا احتشت المرأة في الفرج الخارج فدخل الفرج الداخل وهو رحمها انتقض صومها، قال في "الخلاصة" (٨): أراد به إذا (٩) دخلت بالكلية، فإن كان طرفها في الفرج (١٠) الخارج لا يفسد صومها كما في الخيطة، (انتهى)، وإذا وضعت المرأة حشواً في الفرج الداخل فسد صومها، كذا في "التبيين" (١١)، و"البحر الرائق" (١٢)، وفي "القنية" (١٣) وضعت الكرسف في الفرج الداخل وعلقت به خيطاً ضعيفاً ليس له قوة الإخراج فهو في حكم الخارج، (انتهى)، ولو أدخل قطناً (١٤) في دبره فغيبها قضاه، كذا في "التبيين" (١٥)، وفيه أيضاً وكذا إذا أدخل القطن ذكره فغيبها فعليه قضاؤه، (انتهى).

-
- (١) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٦٠/١).
 (٢) في (د) (إذ) بدل (إذا).
 (٣) في (ج) (خيطة) بدل (خيطة).
 (٤) في (ج) (خيطة) بدل (عنياً).
 (٥) "التبيين": كتاب الصوم (١٨٣/٢).
 (٦) كذا في "الهندية": "والمحيط": "و"الخانية":
 (٧) "السراجية": كتاب الصوم (الورقة ٢٩).
 (٨) المصدر السابق بنفسه.
 (٩) (إذا) ساقط من (ج).
 (١٠) (الفرج) ساقط من (ج، د).
 (١١) "التبيين": كتاب الصوم (١٨٣/٢).
 (١٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٧/٢).
 (١٣) "القنية المنية": (الخطية) كتاب الصوم.
 (١٤) في (ج) (قطنه) بدل (قطنه).
 (١٥) "التبيين": كتاب الصوم (١٨٣/٢).

قال في "فتح القدير" (١): مما يقضي (٢) ببطالانه حكاية الاتفاق على عدم الفساد في الإقطار (٣) في الإحليل مادام في قصبة الذكر، ولا شك في ذلك، (انتهى). ولو أدخلت الجائمة إصبعها في فرجها، أو دبرها، أو الرجل في أسته لا يفسد صومهما (٤) على المختار، إلا أن تكون مبلولة بماء، أو دهن، كذا في "التبيين" (٥)، و"فتح القدير" (٦)، و"البحر الرائق" (٧).

فإن أدهن إصبعه أو بلّنها بالماء، أو بالبزاق، ثم أدخلها في دبره فسد صومه، لو وصل البلّة إلى الداخل ولا كفارة عليه، كذا في "الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزنوي" (٨) و"ذكر الزاهدي" في "شرحه على القدوري" (٩) إن المرأة المستنجية لو أدخلت (١٠) إصبعها في فرجها فسد (١١) إن كانت ذاكرة لصومها، وإلا لا يفسد، (انتهى).

ولا يخفى (١٢): أنّ إطلاق الفساد في إصبع المستنجية باعتبار أن الإصبع في حال الإستنجاء لا تكون إلا مبلولة غالباً، أمّا لو كانت إصبعها يابسة لا يفسد صومها أيضاً، فليتدبر.

ولو دخل السهم جوفه وخرج من الجانب الآخر لم يفسد صومه، كذا في "فتاوى قاضي خان" (١٣)، و"الخلاصة" (١٤)، و"التبيين" (١٥)، و"البحر الرائق" (١٦)، ولو طعن رمح، أو أصابه سهم وبقي النصل (١٧) في جوفه يفسد صومه، كذا في "التبيين" (١٨).

- | | |
|--|--|
| (١) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤٨/٢). | (١٠) في (ج، د) (دخلت) بدل (أدخلت). |
| (٢) في (ج) (يقضي) بدل (يقضي). | (١١) (فسد) ساقط من (ج). |
| (٣) في (ج، د) (الإقطار) بدل (الإقطار). | (١٢) (ولا يخفى) ساقط من (ج). |
| (٤) في (ج) (صومها) بدل (صومها). | (١٣) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠١/١). |
| (٥) "التبيين": كتاب الصوم (١٨٣/٢). | (١٤) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٦٠/١). |
| (٦) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤٨/٢). | (١٥) "التبيين": كتاب الصوم (١٨٣/٢). |
| (٧) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٧/٢). | (١٦) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٧/٢). |
| (٨) كذا في "الهندية": "والتاتارخانية": "وشرح النقاية": كتاب الصوم. | (١٧) في (ج) (الأصل) بدل (النصل). |
| (٩) المصدر السابق بنفسه. | (١٨) "التبيين": كتاب الصوم (١٨٣/٢). |

و"البحر الرائق" (١)، وإن بقي طرف منه خارجاً لا يفسد أيضاً، كذا في "التاتارخانية" (٢)، و"التبيين" (٣).

وفي "فتاوى قاضي خان" (٤): لو طعن برمح فوصل إلى جوفه ثم نزعه لا يفسد صومه، ولو بقي الزُّج (٥) في جوفه اختلف «المشائخ» فيه، والصحيح أنه لا يفسد صومه وإن بقي الزُّج في جوفه؛ لأنه لم يوجد منه (٦) الفعل ولا صلاح البدن، (انتهى). وفي "شرح القدوري" (٧)، «للزاهدي» أنه إذا طعن برمح فبقي الزُّج في جوفه، فيه اختلف «المشائخ»، والظاهر أنه فسد، (انتهى).

وذكر «السرخسي» في "محيطه" (٨) أنه إذا بقي الزُّج في جوفه أفطر؛ لأن ما دخل جوفه دخل بصنع العباد فصار كما لو أدخله بصنعه، وقيل: لا يفطر، وهو الصحيح، لأنه وصل إلى جوفه (٩) غير المغذي (١٠)، لا من منفذ أصلي فلم يوجد الأكل صورةً وهو الابتلاع، ولا معنى وهو التغذية، (انتهى). وإذا حكّ أذنه بعود فأخرج العود وعلى رأسه شيء من الدرن، ثم أدخل ثانياً مع ذلك الدرن ثم أخرجه وبقي الدرن في الأذن لا يفسد صومه، كذا في "التاتارخانية" (١١).

وإذا دخل الدموع في فم الصائم فإن كان قليلاً كالقطرة، والقطرتين، ونحو ذلك، فابتلعه لا يفسد صومه؛ لأنه لا يمكن التحرز عنه، وإن كان كثيراً حتى

-
- (١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٧/٢).
 (٢) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٦٦/٢).
 (٣) "التبيين": كتاب الصوم (١٨٣/٢).
 (٤) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠١/١).
 (٥) الزُّج: الحديد التي تتركب في أسفل الرمح، انظر: "اللسان": مادة "زجج".
 (٦) (منه) ساقط من (ج، د).
 (٧) كذا في "الهندية"، و"الخانية": كتاب الصوم.
 (٨) "محيط السرخسي": (الخطية) كتاب الصوم.
 (٩) (جوفه) ساقط من (ج، د).
 (١٠) في (ج) (الغدي) وفي (د) (المفذي) بدل (المغذي).
 (١١) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٦٤/٢).

وجد ملوحته في جميع فمه، واجتمع شيء كثير وابتلعه يفسد صومه لإمكان التحرز عنه، وكذا عرق الوجه إذا دخل فم الصائم، كذا في "الذخيرة" (١)، و"الواقعات" «للمصدر الشهيد» (٢)، و"البزازية" (٣)، و"التبيين" (٤)، وكذلك حكم الصلاة، كذا في "جواهر الفتاوى" (٥)، قال في "فتح القدير" (٦): فيه نظر؛ لأن القطرة يوجد ملوحتها، فالأولى عندي الاعتبار بوجدان الملوحة لصحيح (٧) الحسن لأنه لا ضرورة في أكثر من ذلك القدر، وما في "فتاوى قاضي خان" لو دخل (٨) دمه، أو عرق جبينه، أو دم رعاfe حلقة فسد صومه، يوافق ما ذكرته؛ لأنه علق بوصوله (٩) إلى الحلق، ومجرد وجدان الملوحة دليل ذلك (١٠)، (انتهى).

قال صاحب "النهر الفائق" (١١) بعد نقل ما في "فتح القدير" أقول: قد ذكر في "الخلاصة" (١٢) أنّ في القطرة والقطرتين لا فطر، أما في الأكثر فإن وجد الملوحة في جميع الفم واجتمع شيء كثير، وابتلعه (١٣) أفطر، وإلا فلا، وهذا ظاهر في تعليق الفطر على وجدان الملوحة، ولا شك أنّ القطرة والقطرتين ليسا كذلك، وما ذكره «قاضي خان» أنه لو دخل دمه أو عرق جبينه حلقة فسد صومه، يحمل (١٤) على هذا، (انتهى) كلام صاحب "النهر".

ن: وما ذكره صاحب "الذخيرة"، و"الواقعات"، و"البزازية"، و"التبيين" من تعليلهم بأنه لا يمكن التحرز عنه، يقتضي أنّ في القطرة والقطرتين لا فساد مطلقاً

(١) "الذخيرة": (الخطية) كتاب الصوم.

(٢) تقدّمت ترجمته: (ص ٦٦).

(٣) "البزازية على هامش الهندية": كتاب الصوم

(٩٨/٤).

(٤) "التبيين": كتاب الصوم (١٧٢/٢).

(٥) "جواهر الفتاوى": (الخطية) (الورقة ٢٥).

(٦) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٣٧/٢).

(٧) في (ج، د) (تصحيح) بدل (لصحيح).

(٨) في (ج، د) (أدخل) بدل (دخل).

(٩) في (ج، د) (بوصولهم) بدل (بوصوله).

(١٠) (ذلك) ساقط من (ج).

(١١) "النهر الفائق": كتاب الصوم (١٧/٢).

(١٢) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥٣/١) وما بعدها.

(١٣) في (ج، د) (أبلعه) بدل (ابتلعه).

(١٤) في (ج) (تحمل) وفي (د) (تحمل).

من غير اعتبار بوجدان الملوحة وعدمه (١)، فكان مؤيداً (٢) لما في "النهر" كما لا يخفى، هذا

ثم اعلم: أنَّ «المشائخ» اختلفوا في المطر، والثلج، فقليل: لا يفسد بالقطرة والقطرتين، والأصحَّ أنه يفسد لإمكان الامتناع عنه، إذا آواه خيمة، أو سقف، كذا في "الهداية" (٣).

قال في "البحر الرائق" (٤): هذا يقتضي أنَّ المسافر الذي لا يجد ما يأويه (٥) ليس حكمه كغيره، وليس كذلك، فالأولى أن يقال: إنما فسد صومه لتيسر طبق (٦) الفم وفتحه أحياناً مع الاحتراس (٧) عن الدخول، (انتهى)، وهذا: إذا لم يدخل بصنعه وإنما سبق إلى حلقة بذاته، كما صرح به (٨) في "إمداد الفتاح" (٩)، وقد مرَّ في فصل ما يوجب القضاء والكفارة من "فتاوى قاضي خان" (١٠)، و"فتح القدير" (١١) أنه تجب الكفارة بالمطر، والثلج إذا تعمَّد بهما (١٢) فارجع إليه.

ولو اغتسل الصائم في الماء فدخل الماء أذنه لا يفسد صومه بلا خلاف، كذا في "التاتارخانية" (١٣)، و"البحر الرائق" (١٤)، و"حاشية الشيخ" (١٥)، ولو خاض (١٦) في الماء فدخل الماء أذنه لا يفسد صومه، كذا في "فتاوى قاضي خان" (١٧)، و"البزازية" (١٨)

(١) (وعدمه) ساقط من (ج).

(٢) في (ج) (فكان يؤيد) بدل (فكان مؤيداً).

(٣) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٣/١).

(٤) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٧٧/٢).

(٥) في (ج) (لا يجب ما مأواه).

(٦) في (ج) (بشق طبعي الفم) بدل (لتيسر طبق الفم).

(٧) في (ج، د) (الاحتراز) بدل (الاحتراس).

(٨) (به) أثبتناه من (ج).

(٩) "إمداد الفتاح": (الورقة ٦٨٨).

(١٠) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٢/١) وما (٩٨/٤).

بعدها.

(١١) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٣٧/٢).

(١٢) في (ج، د) (بها) بدل (بهما).

(١٣) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٦٤/٢).

(١٤) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٧/٢).

(١٥) "حاشية شيخ الإسلام على شرح الوقاية":

(الخطية) كتاب الصوم.

(١٦) في (ج) (غاص) بدل (خاض).

(١٧) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠١/١).

(١٨) "البزازية" على هامش "الهندية": كتاب الصوم

و"الظهيرية" (١)، و"التاتارخانية"، و"فتح القدير" (٢)، وهذا كالصریح في أن مجرد الخوض في الماء لا يفسد الصوم كالإغتسال.

وذكر (٣) في "الفتاوى الناصرية" (٤) سئل (٥) در آنچه زيد صائم در حوض آب غوطه خورده ست و آب در کوش (زيد در) (٦) آمده است، شرعاً روزه زيد باطل شده باشد یا نه؟ أجاب: نى، والله أعلم، (انتهى).

وهذا تصريح أيضاً بأن غوطه خوردن ليس بمفسد للصوم.

وذكر في "الحمیدی شرح الهداية" (٧) لو خاض رجل في الماء فإن استقر قدماه على الأرض ونحوهما لا يفسد صومه، وإن لم يستقر (٨) على شيء فسد، (انتهى)، وهذا يقيد (٩) إطلاق الأول فتدبر، ولا خفاء في أنه مكروه وإن استقر قدماه على الأرض لما سيأتي في صب الماء على البدن والإغتسال ونحوهما في فصل ما يكره في الصوم إن شاء الله تعالى.

وفي "الزاهدي شرح القدوري" (١٠) أنّ الصائم إذا فسى في الماء (١١) أو ضرط فيه لا يفسد صومه؛ لأنّ جملة الخروج يمنع من الولوج، (انتهى)، ومثل ذلك في "معراج الدراية"، و"جامع الرموز" (١٢)، وما ذكر (١٣) في "فتح القدير" (١٤)، و"البحر الرائق" (١٥) في بحث الاستنجاء، يدل على أنّ الصوم يفسد بخروج الريح من (١٦) الدبر

-
- (١) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.
 (٢) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤٧/٢).
 (٣) في (ج) (ذلك) بدل (ذكر).
 (٤) تقدّم ذكره: (ص ٨٤).
 (٥) في (ج) (د) (مسأله) بدل (سئل).
 (٦) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).
 (٧) كذا في "الهندية"، و"شرح النقاية"، و"السيحط": كتاب الصوم.
 (٨) في (ج) (د) (لم يستقر) بدل (لم يستقر).
 (٩) في (ج) (يفيد) بدل (يقيد).
 (١٠) المصدر السابق بنفسه.
 (١١) في (ج) (إذا تنفس) وفي (د) (إذا فسى) بدل (إذا فسى).
 (١٢) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٥٨/١).
 (١٣) في (ج) (ذكره) بدل (ذكر).
 (١٤) "فتح القدير": كتاب الطهارة فصل في الاستنجاء.
 (١٥) "البحر الرائق": كتاب الطهارة فصل في الاستنجاء.
 (١٦) (من) ساقط من (ج) (د).

عند الاستنجاء بالماء، وعبارتهما هذه: ولا يتنفس الصائم عند الاستنجاء بالماء ويحترز^(١) من دخول الإصبع المبتلة كل ذلك يفسد الصوم، (انتهى)، وقد ذكر في "متانة الروايات"^(٢) أن قولهم: (لا يتنفس) أي لا يخرج الريح، وذكر في "عمدة الإسلام"^(٣) أن قولهم: (لا يتنفس) يعني بادرها نكند، فعرف: أن في خروج الريح عن الدبر عند ملاقة الماء ذلك الموضع روايتين، في الفساد، وعدمه فليحذر الرجل عن ذلك حذراً كثيراً كيلا يقع أمر صومه في الاختلاف، والله الموفق.

(١) في (ج، د) (يتحترز) بدل (يحترز).

(٢) "متانة الروايات": (الورقة ٣٥٧).

(٣) "عمدة الإسلام في الأركان الخمس": فارسي

مختصر لعبد العزيز، ذكره في "كشف الظنون":
(١١٦٥).



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل فيما لا يفسد به الصوم، ولو أفطر ناسياً

(فصل فيما لا يفسد به الصوم)

قوله: (ولو أفطر ناسياً) يعني إذا باشر أمراً من الأمور المنافية للصوم من أكل، أو شرب، أو جماع، أو غير ذلك، حال كونه غير ذاكر^(١) للصوم فإنه لا يفسد صومه استحساناً، ولكن الأفضل أن يقضي^(٢) صوماً أفطر فيه ناسياً، كما في "شرح النقاية"^(٣)، و"جامع الرموز"^(٤)، خلافاً لـ"لمالك" رحمه الله تعالى فإنه قال: يفسد صومه وهو القياس لوجود ما يضاد^(٥) الصوم فصار كالكلام ناسياً في الصلاة. وجه الاستحسان: ما روى «أبو هريرة» رضي الله عنه أنه قال النبي ﷺ: «من نسي وهو صائم فأكل، أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه» رواه «الجماعة»^(٦)، إلا "النسائي".^(٧)

وإذا ثبت هذا في الأكل، والشرب ثبت في الوقاع للاستواء في الركنية، بخلاف الصلاة؛ لأن هيئة الصلاة مذكرة، فإن فيها القيام مستقبل القبلة واضعاً اليمين على الشمال، والركوع، والقعود، على هيئة^(٨) مع الأركان المشروعة فيها مذكرة للمرء بأنه في الصلاة فلا يغلب النسيان، ولا مذكر في الصوم فيغلب^(٩)، فإذا كان كذلك فلا يلحق الصوم بالصلاة، فبقي على قضية القياس، ولا فرق بين صوم الفرض والنفل؛ لأن النص لم يفصل، كذا في "الهداية"^(١٠)، و"الكافي"^(١١).

- (١) في (أ، د) (غير ذاكر) وفي (ج) (غير ذاكر) والصواب ما أثبت.
 (٢) في (ج) (إذا يفطر) بدل (أن يقضي).
 (٣) "شرح النقاية": للبرجندي: كتاب الصوم (٢١٧/١).
 (٤) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٥٨/١، ١٥٩).
 (٥) في (ج) (لوجوده لفساد الصوم).
 (٦) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).
 (٧) أخرجه "البخاري": (الحديث ١٩٣٣)، "مسلم": (الحديث ٢٧٠٩، ٦٦٦٩)، و"أبو داود": (الحديث ٢٣٩٨)، و"أحمد": (٣٩٥/٢)، و"الدارمي": (١٧٣٢)، و"الترمذي": (الحديث ٧١٧)، و"ابن ماجه": (الحديث ١٦٧٣)، و"البيهقي": (٢٢٩/٤) من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الترمذي: حسن صحيح، وقال الدارقطني: إسناده صحيح وكلهم ثقات.
 (٨) في (ج) (هيئته) بدل (هيئة).
 (٩) في (ج) (فيتغلب) بدل (فيغلب).
 (١٠) "الهداية": كتاب الصوم (١٤٢/١).
 (١١) "الكافي": (الخطبة) كتاب الصوم.

وقال «العيني» في "شرح (١) على الكنز" (٢): فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون المراد بالحديث الإمساك تشبهاً كالحائض؟ قلت: المأمور به (٣) إتمام الصوم وبالإمساك تشبهاً لا يتم صومه، ويؤيده ما روي أنه ﷺ (٤) قال: «إذا أكل الصائم ناسياً، أو شرب ناسياً، فإنما هو رزق ساقه الله (٥) إليه فلا قضاء عليه» رواه "الدارقطني" (٦) وقال: إسناده (٧) صحيح، (انتهى).

وحقيقة النسيان عدم استحضار الشيء (٨) في (٩) وقت حاجته، قالوا: ليس ذلك بعذر في حقوق العباد، وفي حقوقه (١٠) تعالى عذر لسقوط الإثم. وأما الحكم فإن كان مع مذكر ولا داعي إليه كأكل المضلي، لم يسقط (١١) لتقصيره (١٢) بخلاف سلامه في القعدة فإنه ساقط لوجود الداعي، وإن لم يكن مع مذكر ومعه داع (١٣) كأكل الصائم سقط، وإن لم يكن مع مذكر (١٤) ولا داع (١٥) فأولى بالسقوط، كترك الذابح التسمية، كذا في "البحر الرائق" (١٦). هذا: أي عدم فساد الصوم في صورة النسيان إذا لم يخبره (١٧) أحد، أما إذا كان يأكل ناسياً فقليل له: أنت صائم، فلم يتذكر واستمر ثم تذكر فإنه يفطر (١٨).

- (١) في (د) (شرح) بدل (شرحه).
 (٢) "العيني على الكنز": كتاب الصوم (١/ ٨٣)، كذا في "التبيين": (٢/ ١٦٧).
 (٣) (به) زيادة من "شرح الكنز" للعيني.
 (٤) في (ج) صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم.
 (٥) في (ج، د) بعد قوله (الله) زيادة (تعالى).
 (٦) "الدارقطني": (٢/ ١٧٨) كتاب الصيام، وأخرج بنحوه أحمد: في "مسنده": (٢/ ٤٢٥)، ومسلم: في "صحيحه": (الحديث ١١٥٥)، و"أبو داود": (الحديث ٢٣٩٨)، و"الترمذي": (الحديث ٧٢١)، و"ابن خزيمة": (الحديث ١٩٨٩)، و"البيهقي": (٤/ ٢٢٩)، من طرق عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه.
 (٧) في (ج) (إسناده) بدل (إسناده).
 (٨) في (ج، د) (البشر) بدل (الشيء).
 (٩) (في) ساقط من "البحر".
 (١٠) في (ج) (حقوق) بدل (حقوقه).
 (١١) في (د) (لم تسقط) بدل (يسقط).
 (١٢) (لتقصيره) ساقط من (ج).
 (١٣) في المطبوعة (له) بدل (معه).
 (١٤) في "البحر الرائق" (معه مذكور) بدل (مع مذكر).
 (١٥) (ولا داع) ساقط من (ج).
 (١٦) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/ ٤٧٣).
 (١٧) في (ج) (لم يحزه) بدل (لم يخبره).
 (١٨) قلت: يجب عليه القضاء ولا كفارة عليه؛ لأن إذا ذكره غيره صار كما لو تذكر بنفسه بعد ما كان يأكل ناسياً فأكل بعده يفسد صومه وعليه القضاء فكذلك إذا ذكره غيره، كذا في "غاية البيان" وهكذا في "عيون المسائل": للفقهاء أبي الليث.

عند «أبي حنيفة»، و«أبي يوسف» رحمهما الله تعالى^(١)؛ لأنه أخبر بأن^(٢) الأكل حرام عليه، وخبر الواحد حجة^(٣) في الديانات، فكان يجب أن يلتفت إلى تأمل الحال، وقال: «زفر»، و«الحسن» رحمهما الله تعالى^(٤): لا يفطر؛ لأنه ناسٍ، كذا في «فتح القدير»^(٥)، ومن رأى صائماً يأكل ناسياً فإن كان شيخاً ضعيفاً، فالأولى أن لا يخبره؛ لأن ما يفعله الصائم ليس بمعصية فالسكوت عنه ليس بمعصية^(٦)، ولأن الشيخوخة مظنة الرحمة^(٧)، وإن كان شاباً يقوي على الصوم يكره أن لا يخبره، والظاهر أنها تحرمة، كذا في «البحر الرائق»^(٨)، والمدار في ذلك على الضعف، ولا فرق بين أن يكون شيخاً أو شاباً، والتقيد بالشيخوخة^(٩)، والشباب^(١٠) في بعض العبارات ليس احترازياً بل اتفاقياً، ولذا تركه المحقق «ابن الهمام» رحمه الله، كذا في «إمداد الفتاح»^(١١)، وظاهر كلامهم: أنه لا فرق بين الفرض ولو قضاءً أو كفارةً، وبين النفل في أنه يذكره أو لا، كذا في «النهر الفائق»^(١٢)، وإذا تذكر صومه في أثناء أكله ناسياً فعليه أن يترك من ساعته، ولو بقي طعمه في فمه لم يفسد به الصوم قياساً على الصلاة.

قال في «جواهر الفتاوى»^(١٣): صائم أفطر بشيء من الحلاوة فابتلع عينها ثم دخل في الصلاة ووجد حلاوتها في فيه فابتلعها لا تفسد صلاته؛ لأنه أثر لا عين فصار كمن تمضمض ومج ثم ابتلع البزاق وفيه برودة، أو من اكتحل فوجد طعمه في حلقه فابتلعه لا تفسد صلاته؛ لأنه أثر^(١٤) لا عين نفيًا للحرَج، (انتهى).

(٨) «البحر الرائق»: كتاب الصوم (٢/٤٧٤).

(١) (رحمهما الله تعالى) زيادة من (ج، د).

(٩) في (ج) (بالشيخوخة).

(٢) في (ج) (لأن) بدل (بأن).

(١٠) في (ج، د) (والشباب).

(٣) في (ج) (صحيحة) بدل (حجة).

(١١) «إمداد الفتاح»: كتاب الصوم (الورقة ٦٧٥).

(٤) (رحمهما الله تعالى) زيادة من (ج، د).

(١٢) «النهر الفائق»: كتاب الصوم (١٥/٢).

(٥) «فتح القدير»: كتاب الصوم (٣٣٢/٢).

(١٣) «جواهر الفتاوى»: (الخطية) كتاب الصوم (الورقة ٢٥).

(٦) في (ج) (بمضرة) بدل (بمعصية).

(١٤) (أثر) ساقط من (ج).

(٧) في بعض المطبوعة (المرحمة) بدل (الرحمة).

ولو مضغ لقمةً ناسياً فتذكّر فابتلعها، فقد مرّ تفصيل هذه المسألة في فصل ما يوجب القضاء والكفارة، قال في "التبيين" (١): لو أكل ناسياً أو شرب فتذكّر فقطع الشراب (٢)، أو ألقى اللقمة، أو جامع ناسياً فنزعه للحال عند الذكر، أو طلع الفجر وهو مجامعها (٣) فنزعه مع الطلوع فصومه تام، وعند «زفر» رحمه الله تعالى (٤) يفطر؛ لأنه في حال الترك (٥) مباشر للأكل والشرب، وهذا يتمشى (٦) على قاعدته، فإن «عنده» لا يشترط التمكن، كما إذا حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لا يسه فنزعه في الحال يحنث على قوله، وقال «أبو يوسف»، و«محمد» رحمهما الله تعالى (٧): يفسد صومه في الجماع خاصة؛ لأنّ النزاع نفسه جماع لوجود مماسة الفرج بالفرج (٨)، وجه قولنا (٩): أنّ النزاع ترك الفعل فلا ينافي الصوم؛ لأنّ فعله الجماع وتركه (١٠) النزاع، وهكذا الأكل، والشرب، تركه بالقطع فلا يفطره، (انتهى).

وفي "الكافي" (١١) وإذا طلع الفجر وهو مخالط لأهله فنزاع نفسه من ساعته أو جامع ناسياً فتذكّر فنزاع لا يفسد، خلافاً «لزفر» رحمه الله تعالى (١٢) لوجود جزء من الموافقة بعد التذكّر وطلوع الفجر، (ولنا: أنه لم يوجد منه بعد التذكّر وطلوع الفجر) (١٣) إلا الامتناع من قضاء الشهوة وذا (١٤) ركن الصوم فكيف يفسد به الصوم، وعن (١٥) «أبي يوسف» رحمه الله تعالى أنه إذا طلع الفجر يقضي (١٦) بخلاف الناسي؛ لأنّ اقتران الوقاع بالطلوع يمنع انعقاد الصوم، وصوم الناسي

- | | |
|--|---|
| (١) "التبيين": فصل في العوارض (٢/٢١٤). | (٩) في "التبيين": (وجه ما ذكره محمد) بدل (وجه قولنا). |
| (٢) في "التبيين": (الشرب) بدل (شراب). | (١٠) في "التبيين": (وقد تركه) بدل (وتركه). |
| (٣) في "التبيين": (يجامعها) بدل (مجامعها). | (١١) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم. |
| (٤) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج). | (١٢) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج). |
| (٥) في "البحر": (حالة النزاع) بدل (حال الترك). | (١٣) ما بين معكوفتين ساقط من (ج). |
| (٦) في "البحر": (مبني) بدل (يتمشى). | (١٤) في (ج) (إذا) بدل (ذا). |
| (٧) (رحمهما الله تعالى) زيادة من (ج). | (١٥) في (د) (عند) بدل (عن). |
| (٨) (بالفرج) ساقط من (ج). | (١٦) في (ج، د) (يقضي) بدل (يقضي). |

كان منعقدًا ولم يوجد ما يرفعه وهو قضاء الشهوة بعد التذكّر فبقي صائماً، (انتهى)، والصحيح ما ذكرناه أولاً، أعني عدم الفساد في المسألتين، كذا في "فتاوى قاضي خان" (١).

وفي "الواقعات الحسامية" (٢) إذا جامع بالنهار ناسياً ثم تذكّر فدام على ذلك أو جامع بالليل فطلع الفجر فدام على ذلك فعليه القضاء ولا كفارة؛ لأنه تمكّن الشبهة، وإذا خلع ثم عاد فعليه القضاء والكفارة في المسألتين جميعاً، (انتهى)، يعني إذا كان يجامع ناسياً بالنهار ثم تذكّر فنزع نفسه من ساعته مقارناً للتذكّر، أو كان يجامع عامداً قبل طلوع الفجر فلما طلع نزع نفسه مقارناً للطلوع ثم عاد إلى الجماع وجب القضاء مع الكفارة (٣)، كذا في "السراج الوهاج" (٤)، وإنما وجبت الكفارة في المسألتين لأنه عاد إلى ابتداء الجماع، وهو في حالة العود باق على صومه، هكذا ذكر في بعض الكتب مطلقاً.

وفي بعضها ذكر عن «محمد» رحمه الله تعالى (٥) روايتين، في رواية قال: تلزمه الكفارة لما قلنا، وفي رواية قال: إن كان الرجل فقيهاً يعلم أنّ الأول يفطره (٦) ثم عاد تلزمه الكفارة، وإن كان جاهلاً لا تلزمه، وهو نظير ما إذا أكل ناسياً ثم أكل بعد ذلك متعمداً إن كان الرجل فقيهاً تلزمه الكفارة، وإن كان جاهلاً لا، فكذا هنا، كذا في "التاتارخانية" (٧)، و"الخلاصة" (٨)، وفي "فتح القدير" (٩)

(١) "قاضي خان": كتاب الصوم (١/١٠١).
 (٢) "واقعات الحسامي" للإمام صدر الشهيد عمري عبد العزيز البخاري الشهيد، توفي سنة (٥٣٦هـ) جمع فيه بين "النوازل" لأبي الليث، و"الواقعات" للناطقي، وأخذ من فتاوى أبي بكر وفتاوى أهل سمرقند، ورتب الكتب كالمختصر المنسوب إلى الحاكم الشهيد والأبواب كالنوازل وأشار بالعين إلى مسائل "العيون"، والواو إلى "الواقعات" والياء إلى الشيخ أبي بكر، والسين إلى "فتاوى سمرقند"، انظر: "كشف الظنون": (٢/١٩٩٨)، "الفوائد البهية": (الورقة ١٤٩).
 (٣) بالاتفاق، كذا في "المسبوط": للسرخسي.
 (٤) كذا في "الهنديّة" و"البنية": كتاب الصوم.
 (٥) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج).
 (٦) في (ج) (يفطر) بدل (يفطره).
 (٧) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٢/٣٧٧).
 (٨) "الخلاصة": كتاب الصوم (١/٢٥٩).
 (٩) "فتح القدير": كتاب الصوم (٢/٣٣٢).

و"البحر الرائق" (١) لو بدأ بالجماع ناسياً فتذكر إن نزع من ساعته لم يفطر، وإن دام على ذلك حتى أنزل (٢) فعليه القضاء، ثم قيل: لا كفارة عليه مطلقاً (٣)، وقيل: هذا إذا لم يحرك نفسه بعد التذكر (٤)، فإن حرك نفسه بعده فعليه الكفارة، كما لو نزع ثم أدخل، ولو جامع عامداً قبل الفجر وطلع (٥) وجب النزع في الحال فإن حرك نفسه فهو على هذا، (انتهى)، معناه: إذا نزع نفسه مع الطلوع إذا (٦) كان يجمع امرأته فطلع الفجر في أثناءه (٧) فلم يعلم به ومضى (٨) على حاله ثم علم (٩) أن الفجر كان طالعاً فإنه يفسد صومه، وإن نزع من ساعته لو جود الإفطار خطأً، ولو نزع نفسه ثم أدخل في تلك الصورة لا كفارة عليه أيضاً؛ لأن الإفطار حصل قبل الإدخال، وعبرة "الكافي" (١٠) التي ذكرناها من قبل كافية في تعيين (١١) هذا المراد، فإن أردت (١٢) زيادة التبيان فعليك بعبرة "التبيين" (١٣) وقد مرّت هي أيضاً.

تنبيه حسن: اعلم: أن قول صاحب "فتح القدير"، و"البحر الرائق": (حتى أنزل) قيد اتفاقي، ولا يختلف الحكم بين ما إذا مكث ساعة أو أكثر، وما ذكر في "إمداد الفتاح" أن الإنزال ليس شرطاً لفساد الصوم وإنما ذكره (١٤) لبيان وجوب الكفارة فليس بشيء؛ لأنه قد ذكر في "فتح القدير" (١٥)، و"البحر الرائق" (١٦)، وغيرهما (١٧)، أن الإنزال ليس بشرط لوجوب الكفارة (١٨)، فإن قضاء

-
- (١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٧٤/٢). (١١) في (ج) (يقين) بدل (تعيين).
 (٢) في (ج) (نزل) بدل (أنزل). (١٢) في (ج، د) (فإن أدرك بزيادة) بدل (أردت زيادة).
 (٣) (مطلقاً) ساقط من المطبوعة. (١٣) أي صاحب "الفتح" و"البحر".
 (٤) في "البحر": (حتى أنزل) زيادة بعد قوله: (١٤) في (ج، د) (ذكره) بدل (ذكره).
 (٥) (بعد التذكر). (١٥) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤٢/٢).
 (٦) "البحر الرائق": (٤٨٦/٢). (١٦) "البحر الرائق": (٤٨٦/٢).
 (٧) في (ج) (أما إذا)، (٧) في (د) (أثناء). (١٧) هذا لا يصلح سنداً للمنع لأن الكلام في النسيان المورث للشبهة، وهذا المنقول إنما هو من العمدة، فافهم، (نقلًا من هامش بعض النسخ).
 (٨) في (ج، د) (مضى به). (١٨) أي عدم شرط وجوبها، فهو من قبيل الاكتفاء، =
 (٩) في (ج، د) (اعلم) بدل (علم). (١٠) أي صاحب "الفتح" و"البحر".

أو نام فاحتلم

الشهوة يتحقق بدونه، وإنما ذلك شبع (١) ولا تتوقف الكفارة عليه، كما بالأكل تجب بلقمة لا بالشبع، كما مرّ في فصل ما يوجب القضاء والكفارة.

وذكر في "السراج الوهاج" (٢) لو جامع الرجل امرأته على ظن أنه ليل، ثم علم أنّ جماعه وقع بعد طلوع الفجر فنزع من ساعته (٣) فصومه فاسد؛ لأنّه مخطيء وفعل المخطيء مفسد، ولا كفارة عليه، لعدم قصد الإفساد، وعلى هذا إذا أكل ثم بانّت الشمس، (انتهى) وهذا موافق لما قدّمناه من قبل، والله تعالى (٤) أعلم.

[قوله]: (أو نام فاحتلم) فلا يفسد صومه لقوله ﷺ (٥): «ثلاث لا يفطرن الصيام القيء، والحجامة، والاحتلام» (٦)؛ ولأنّه لم يوجد صورة الجماع ولا معناه وهو الإنزال عن شهوة بالمماسّة (٧)، كذا في "الهداية" (٨)، ولا فرق في عدم فساد الصوم بالاحتلام (٩) بين أن ينزل أو لا، كذا في "الضيء المعنوي شرح مقدمة الغزنوي" (١٠). قال في "معراج الدراية": ومن نام فاحتلم فأنزل لم يفسد صومه بإجماع الأئمة الأربعة، (انتهى) (١١).

(٧١٩)، والطبراني في "الأوسط" (الحديث ٣٨٠٦)، وابن حبان في "الضعفاء" (٥٨/٢)، والبيهقي في "السنن" (٢٦٥/٤)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٥٤١/٢)، والزيلعي في "نصب الراية" (٤٦٨/٢)، والدارقطني: (١٨٣/٢) كلّهم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٧) في "الهداية" (بالمباشرة) بدل (بالمماسّة).

(٨) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٢/١).

(٩) في (ج، د) (والاحتلام) بدل (بالاحتلام).

(١٠) كذا في الهندية، والتاتارخانية: كتاب الصوم.

(١١) لزيادة الفائدة والتوسع، انظر: "الفتاوى الهندية":

كتاب الصوم، "الدسوقي على الدردير": كتاب الصوم،

"مغني المحتاج": كتاب الصوم، "المغني مع شرح

الكبير": كتاب الصوم، و"الموسوعة الفقهية": (٩٨/٢).

= ثم أن معنى كلام «الفتح» أن في هذه الصورة عينها أعني إذا بدأ الجماع ناسياً ثم تذكر ودام على ذلك حتى أنزل... إلخ لا كفارة وإن وجد الإنزال الذي هو شبع؛ لأنه يمكنه الشبهة، والكفارة تندريء بالشبهات، فعلى هذا لا يرد ما ذكره «المصنف» من الاعتراض على «صاحب الإمداد»، كما لا يخفى على أهل السداد، اهـ (نقلًا من هامش بعض النسخ).

(١) في (ج) (شبع) بدل (شبع).

(٢) كذا في "الخانبة" و"الخزانة": كتاب الصوم.

(٣) في (ج) (ساعة) بدل (ساعته).

(٤) في (ج) (تعالى) زيادة من (ج، د).

(٥) في (ج) صلى الله تعالى عليه وعلى آله

وأصحابه وسلّم.

(٦) حسن لشواهده، أخرجه "الترمذي": (الحديث

أو نظر فأنزل، أو احتجم

وذكر «الولوالحي» في «فتاواه» (١): أنه إذا جامع قبل طلوع الفجر فلما خشي الصبح أخرج وأمنى بعد طلوع الصبح (٢) لا قضاء عليه، كما في الاحتلام في نهار رمضان، كذا في «البحر الرائق» (٣).

[قوله]: (أو نظر فأنزل) يعني لا يفسد صومه إذا أنزل بالنظر إلى امرأة (٤) سواء نظر إلى وجهها أو فرجها (٥) كرّر النظر أو لا لما بيننا، أنه لم يوجد صورة الجماع ولا معناه كما لو تفكر في جمال امرأة فأمنى لا يفسد صومه، فكذا في النظر، كذا في «الهداية» (٦)، و«البحر الرائق» (٧)، وقال «مالك» (٨) رحمه الله تعالى (٩): لو كرّر النظر فأنزل يفطر (١٠)، لقوله عليه الصلاة والسلام (١١): «النظرة الأولى لك والثانية عليك» (١٢)، قلنا: ذاك في الإثم والمؤاخذه به إذا تعمّد (١٣) النظر إلى ما لا يحلّ، ولو كان هذا مفسداً لم يشترط التكرار كالمسّ، كذا في «السراج الوهاج» (١٤).

[قوله]: (أو احتجم) يعني لا يفسد صومه لعدم المفطر، إذ الفطر ممّا يدخل

- (١) «الفتاوى الولوالحية»: كتاب الصوم (٢١٨/١).
 (٢) في (ج، د) (طلوع الفجر) بدل (طلوع الصبح).
 (٣) «البحر الرائق»: كتاب الصوم (٤٧٦/٢).
 (٤) في (ج) (امرأته) بدل (امرأة).
 (٥) في (ج) (أو فرجها) بدل (وفرجها).
 (٦) «الهداية»: كتاب الصوم (١٢٢/٢).
 (٧) «البحر الرائق»: كتاب الصوم (٤٧٥/٢).
 (٨) هو حجة الأمة الإمام مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني، صاحب المذهب، ولد سنة (٥٩٣هـ) على أشهر أقوال، وتوفي سنة (١٧٩هـ)، انظر ترجمته: «وفيات الأعيان»: (٤٣٩/١)، «النجوم الزاهرة»: (٩٦/٢)، «العبر»: (٢٧٢/١)، «طبقات ابن سعد»: (٤٥/٥)، «طبقات القرآء»: (٣٥/٢).
 (٩) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).
 (١٠) لزيادة الفائدة والتوسع، انظر: «الكافي»: لابن قدامة: (٣٥٤/١)، والإنصاف: (٣١٨، ٣٠٢/٢)، ورؤس المسائل الخلافية بين جمهور الفقهاء: (٥٢٨/٢).
 (١١) في (ج) (صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).
 (١٢) أخرجه أبو داود: في «السنن» (الحديث ٢١٤٩)، و«الترمذي»: (الحديث ٢٧٧٧)، و«الحاكم»: (٢/١٩٤)، و«أحمد»: (٣٥٣/٥)، و«البيهقي»: (٩٠/٧) كلّهم من حديث ابن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا علي لا تتبع النظرة النظرة، فإن لك الأولى وليست لك الآخرة» قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك، وصحّحه الحاكم ووافقه الذهبي.
 (١٣) في (ج) (تعدد) بدل (تعمد).
 (١٤) كذا في «الهنديّة»، و«الخانية»، و«شرح النقاية»: كتاب الصوم.

لا ممّا يخرج، وقال أصحاب الحديث الحجامة (١) تفطر (٢).

لنا: ما روى «أنس» (٣) رضي الله تعالى (٤) عنه قال: مرّ بنا «أبو طيبة» (٥) في رمضان، قلنا له: من أين جئت؟ قال: حجمت النبي ﷺ (٦) وهو صائم (٧).

وقال ﷺ (٨): «ثلاث لا يفطرن الصائم القيء والحجامة والاحتلام» (٩)، كذا

في "السراج الوهاج".

وذكر «الزيلعي» في "التبيين" (١٠) قال جمهور العلماء: بأنّ الاحتجام لا يفطر

(١١)، وقال «أحمد» (١٢) رحمه الله تعالى (١٣): إنّه يفطر (١٤)، لقوله عليه الصلاة

- (١) الحجامة: الحجم هو المصّ، وقال: حجم الصبي ثدي أمّه إذا مصّه، والحجام المصاص، قال الأزهرى، يقال: للحاجم حجام لا متصاصه فم المحجمة، "لسان العرب": (٦/١٥).
- (٢) وبه قال: إسحاق، وابن المنذر، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة، وهو قول عطاء، وعبد الرحمن ابن مهدي، وكان الحسن، ومسروق، وابن سيرين، لا يرون للصائم أن يحتجم، انظر: "مغني المحتاج": (٤٣١/١)، و"المغني": (٣/٣: ١).
- (٣) تقدّمت ترجمته: (ص ١٩٧).
- (٤) (تعالى) زيادة من (ج).
- (٥) هو نافع أبو طيبة الحجام، وقيل: اسمه ميسرة وهو مولى محبّة بن مسعود الأنصاري، ينظر ترجمته: "أسد الغابة": (٢٨٨/٥) (الترجمة ٥١٨٣)، "الإصابة": (الترجمة ٨٦٩١)، "الاستيعاب": (الترجمة ٢٦٢٥)، "معرفه الصحابة": (الترجمة ٣٢٩٥، ٢٧٩٠).
- (٦) في (ج) (صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلّم).
- (٧) أخرجه أحمد: في "المسند" (٤٣٥/٥)، وابن الأثير: في "أسد الغابة": (١٨٠/٦) عن ابن عباس.
- (٨) في (ج) (صلّى الله عليه وآله وأصحابه وسلّم).
- (٩) تقدّم تخريجه: (ص ٣١٣).
- (١٠) "التبيين": كتاب الصوم (١٦٩/٢).
- (١١) انظر للحنفية: "مختصر الطحاوي": (الورقة ٥٧)، "فتح القدير": (٣٨١/٢)، "إمداد الفتاح": (الورقة ٦٨٣)، وانظر للمالكية: "الرسالة مع شرحها تنوير المقالة": (١٥٣، ١٥٢/٣)، وانظر للشافعية: "مختصر المزني": (الورقة ٥٨)، و"المجموع": كتاب الصوم.
- (١٢) هو الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ابن هلال الذهلي، المروزي، ثم البغدادي، صاحب المذهب، ولد سنة (١٦٤ هـ) وتوفي سنة (٢٤١ هـ)، ينظر ترجمته: "التاريخ الصغير": (٣٧٥/٢)، "التاريخ الكبير": (٥/٢)، "تذكرة الحفاظ": (٤٣١/٢)، "تهذيب الأسماء واللغات": (١١٠، ١١٢)، "طبقات ابن سعد": (٣٥٤/٧)، "الوافي بالوفيات": (٣٦٣/٦)، "وفيات الأعيان": (٦٣/١)، "البداية والنهاية": (٧٧٥/١٠).
- (١٣) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج، د).
- (١٤) وفي وجوب الكفارة عن أحمد روايتان، انظر: "المغني": (٣٧/٣)، "الإنصاف": (٢٧٢/٣)، "رؤوس المسائل الخلافية": (٥٣٤/٢)، "منار السبيل": (٢١١/١).

والسلام (١): «أفطر الحاجم والمحجوم» رواه "الترمذي" (٢) وبمثله يترك القياس .
ولنا: ما روي أنه عليه الصلاة والسلام (٣) «احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم» رواه "البخاري" (٤)، وغيره (٥).
وعن «أنس» رضي الله عنه أنه قيل له: أكنتم تكرهون الحجامة للصائم على عهد رسول الله ﷺ (٦)، قال: لا إلا من أجل الضعف، رواه "البخاري" (٧).
قال «أنس» رضي الله عنه: أول ما كُرِهَتِ الحجامة للصائم أن «جعفر (٨) بن أبي طالب» احتجم وهو صائم فمرّ به (٩) رسول الله ﷺ (١٠) فقال: «أفطر هذان» ثم رخص عليه الصلاة والسلام (١١) في الحجامة بعده (١٢) للصائم، وكان «أنس»

- (١) في (ج) (صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).
(٢) رواه "الترمذي": (الحديث ٧٧٤)، و"أبوداؤد": (الحديث ٢٣٦٧)، والنسائي: في "الكبرى" (الحديث ٣١٣٣)، و"أحمد": (٢٧٧/٥)، والبيهقي: في "السنن" (٢٦٥/٤)، و"الحاكم": (الحديث ١٥٩٨)، و"ابن حبان": (الحديث ٣٥٣٢)، و"ابن خزيمة": (الحديث ١٩٦٢)، وقال الحاكم: (٤٢٧/١) صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.
(٣) في (ج) (صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).
(٤) حسن صحيح، أخرجه "البخاري": كتاب الصوم، باب الحجامة والقيء للصائم (الحديث ١٩٣٨).
(٥) أخرجه "أبوداؤد": (الحديث ٢٣٧٣)، و"الترمذي": (الحديث ٧٧٧)، و"ابن ماجه": (الحديث ١٦٨٢)، و"أحمد": (٢٨٦/١)، والشافعي: في "المسند" (٢٥٥/١)، و"البيهقي": (٢٦٣/٤)، والطحاوي: في "شرح معاني الآثار" (١٠١/٢)، و"الطبايسي": (الحديث ٩٢٧٠)، وابن سعد: في "الطبقات" (٤٤٥/١) (الحديث ١٦٠٧)،
- و"الدارقطني": (٢٣٩/٢) كلهم من حديث ابن عباس، بعضهم اقتصروا على لفظ «احتجم وهو صائم» وبعضهم «هو صائم ومحرم».
(٦) في (ج) (صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).
(٧) المصدر السابق.
(٨) هو السيد الشهيد، الكبير الشأن، علم المجاهدين، أبو عبد الله جعفر بن أبي طالب، أخو علي بن أبي طالب، وهو أسن من علي بعشر سنين، استشهد في غزوة موتة في سنة (٥٨)، ينظر ترجمته: "التاريخ الكبير" للبخاري: (١٨٥/٢)، "التاريخ الصغير": (٤٨/١)، "الإصابة": (٥٩٢/١)، "الاستيعاب": (٣١٢/١)، "أسد الغابة": (٥٤١/١)، "تاريخ الصحابة": لابن حبان: (الورقة ٥٧).
(٩) في (ج) (فخبر به) بدل (فمرّ به).
(١٠) في (ج) (صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).
(١١) في (ج) (صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).
(١٢) في (ب) (بعد) بدل (بعده).

أو اذّن، أو اکتحل

رضي الله عنه يحتجم وهو صائم، رواه "الدارقطني" (١) وقال: رواه كلهم ثقات، ولا أعلم له علّة، وما رواه منسوخ بما روينا وبما تلونا من حديث «أنس» رضي الله عنه؛ ولأنّ احتجامة عليه الصلاة والسلام في السنة العاشرة، وقوله: «أفطر الحاجم والمحجوم» كان في السنة الثامنة عام الفتح، ولأنّ الحجامة ليس فيها إلا إخراج الدم، فصارت كالاقتصاد والجرح، (انتهى) ما في "التبيين".

[قوله]: (أو اذّن) أي اذّن رأسه، أو شاربه، لم يفسد صومه لعدم المنافي، كذا في "الهداية" (٢)، وغيرها (٣)، ولا فرق بين أن يذّن بزيت، أو غيره من الأدهان لما ذكرنا، كذا في "العيني شرح الكنز" (٤)، وسواء وجد طعم الدهن في حلقة أو لا، كذا في "السراج الوهاج" (٥).

[قوله]: (أو اکتحل) لا يفسد صومه «عندنا»، وقال «مالك»، و«أحمد» رحمهما الله تعالى: تفسد صومه (٦) إذا وصل طعمه (إلى حلقة) (٧) لما روي عن «أبي» عن «عبد الرحمن» (٧) بن النعمان بن معبد بن هوزة عن أبيه عن جدّه عن النبي ﷺ (٨) «أنّه أمر بالإثم المروّح (٩) عند النوم، وقال: ليتقه الصائم» رواه "أبو داؤد" (١٠).

- (١) أخرجه "الدارقطني": (١٨٢/٢)، و"البيهقي": (٧) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).
 (٢٦٨/٤) من حديث أنس بن مالك، ويشهد له حديث البخاري المتقدم.
 (٢) "الهداية": كتاب الصوم (٢٢/١).
 (٣) انظر: "النهر الفائق": (١٦/١)، "الخلاصة": (٤) "شرح الكنز" للعيني: (٨٣/١).
 (٤) "كذا في" "الهندية" و"التاتارخانية" و"المحيط"، و"الخانية": كتاب الصوم.
 (٦) لزيادة الفائدة والتوسع، انظر: "حاشية الخرشى": كتاب الصوم، و"التحفة بشرح المنهاج": كتاب الصوم، و"الإنصاف": كتاب الصوم، و"المدونة": كتاب الصوم، و"المغني": كتاب الصوم، و"رؤس المسائل الخلافية": (٥٠٦/٢)، و"الموسوعة الفقهية": (٩٤/٦).
 (٧) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).
 (٨) عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هوزة أبو النعمان الأنصاري الكوفي، ينظر ترجمته: "ثقات ابن حبان": (٨١/٧)، "ميزان الاعتدال": (٤٩٩١)، "الشرح والتعديل": (٨٧٢٥)، "تاريخ البخاري الكبير": (٣٥٧/٥)، "موسوعة رجال الكتب التسعة": (٤٥١/٢).
 (٩) قوله بالإثم المروّح، "الإثم" بكسرة الهمزة بالفارسية ترمز، وذكره الجوهري في باب ثم، فدلّ على أن الألف فيه زائدة، وقال: "الإثم" حجر يكتحل بها، المروّح بضم الميم وفتح الراء وتشديد الواو المفتوحة وبالحاء المهملة أي المطيب بالمسك كأنه جعل الرائحة تفوح بعد أن لم يكن له رائحة، كذا في "البنية".
 (١٠) أخرجه "أبو داؤد": (الحديث ٢٣٧٧) =

ولنا: ما روى «أنس» رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ (١) قال: اشتكت عيني أفأكتحل (٢) وأنا (٣) صائم؟ قال: «نعم» رواه «الترمذي» (٤)، وما روى «أبو رافع» (٥) «أن النبي ﷺ (٦) كان يكتحل وهو صائم» رواه «البيهقي» (٧)، وهكذا روى «أبو داود» (٨) برواية «أنس بن مالك»، و«ابن ماجه» (٩) برواية «عائشة» (١٠) رضي الله عنها.

ولنا: أيضاً حديث «رافع» رضي الله عنه «أن النبي ﷺ (١١) دعا بمكحلة إثم في رمضان فاكثحل وهو صائم» (١٢)، وعن «ابن مسعود» (١٣) رضي الله عنه قال: خرج رسول الله ﷺ (١٤) يوم عاشوراء من بيت «أم سلمة» (١٥) رضي الله عنها (١٦) وعيناه مملوتان كحلاً كحلتها «أم سلمة» رضي الله عنها، وصوم عاشوراء في ذلك الوقت كان فرضاً ثم صار منسوخاً؛ ولأنه ليس بين العين والدماغ منفذ، والداخل

- = و«الدارمي»: (الحديث ١٧٣٩)، و«البيهقي»: (٢٦٢/٤)، و«أحمد»: (٤٩٩، ٤٧٦/٣).
 (١) في (ج) (صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم)، (٢) في (ج) (أو أكتحل).
 (٣) في (ج) (وإنما أنا صائم).
 (٤) رواه «الترمذي»: في الصوم (الحديث ٧٢٦).
 (٥) هو: أبو رافع القبطي مولى رسول الله ﷺ، مات في خلافة علي بن أبي طالب، انظر: «الإصابة»: (١١٢/٧) (الترجمة ٩٨٨٣)، «تجريد أسماء الصحابة»: (١٦٤/٢).
 (٦) في (ج) (صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم)، (٧) رواه «البيهقي»: في «السنن» (٢٦٢/٤).
 (٧) رواه «أبو داود»: (الحديث ٢٣٧٨).
 (٩) أخرجه «ابن ماجه»: (الحديث ١٦٧٨).
 (١٠) عائشة أم المؤمنين بنت أبي بكر الصديق زوجة النبي الحبيب ﷺ وأشهر نسائه الطاهرات رضي الله عنهن، توفيت سنة ٥٨ هـ أو ٥٧ هـ، ودفنت بالبقيع، وعدد أحاديثها ألفاً ومائتا وعشرة أحاديث، انظر ترجمتها: «أسد الغابة»: (١٨٦/٧)، «الإصابة»: (٢٣١/٨)، «الاستيعاب»: (الترجمة ٣٤٧٦)، «تجريد أسماء الصحابة»: (٢٨٦/٢)، «طبقات ابن سعد»: (٣٩/٨) وغيرها كثير.
 (١١) في (ج) (صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).
 (١٢) لم أوفق على تخريج هذه الألفاظ بعينه، ولكن له شواهد فيتقوى بمجموعها فيصل إلى درجة الحسن لغيره.
 (١٣) تقدمت ترجمته: (ص ١٩٩).
 (١٤) في (ج) (صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).
 (١٥) هي هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله المخزومية ابنة عم خالد بن الوليد، ومشهورة بكنيتها أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها، توفيت سنة (٥٦٣) على أرجح الأقوال، وعدد أحاديثها ثلاث مائة وثمانية وسبعون حديثاً، انظر ترجمتها: «أسد الغابة»: (الترجمة ٧٤٧٢)، «الإصابة»: (الترجمة ١٢٠٦٥)، «الاستيعاب»: (الترجمة ٣٥٩٤)، «تجريد أسماء الصحابة»: (٣٢٢/٢)، «طبقات ابن سعد»: (٨٦/٨).
 (١٦) (رضي الله تعالى عنها) زيادة من (ج، د).

من المسام لا ينافي الصوم، وأمّا الحديث الذي ذكره «مالك»، و«أحمد» رحمهما الله تعالى فقد قال «أبو داود» بعد رواية ذلك الحديث: أنّ هذا حديث منكر (١)، وقال صاحب "التنقيح" (٢): إنّ «معبداً» وابنه «النعمان» كالمجهولين لا يعرف لهما غير هذا الحديث، (وقال «ابن معين» (٣): إنّ «عبد الرحمن بن النعمان» ضعيف فكيف يصحّ هذا الحديث) (٤) حجة على أنّه لو صحّ لكان محمولاً على أنّه عليه الصلاة والسلام (٥) قال ذلك شفقةً (٦) عليهم لاحتمال أنّه عرف في الإثمدة صفةً لاتوافق الصائم كالحرارة ونحوه، هذا كلّه في "الكفاية" (٧)، و"فتح القدير" (٨)، و"التبيين" (٩).

وقال في "فتح القدير" (١٠): ولو اكتحل لا يفسد صومه (١١) «عندنا» سواء وجد طعمه في حلقة أو لا؛ لأنّ الموجود في حلقة أثر داخل من المسام لا من المنفذ؛ لأنّه ليس بين العين والدماغ منفذ، والمفطر الداخل من المدخل والمخرج لا من المسام الذي هو (١٢) جميع (١٣) البدن، للاتفاق (١٤) فيمن شرع (١٥) في الماء يجلد (١٦)

-
- (١) انظر: "أبو داود": باب في الكحل عند النوم.
 (٢) انظر: "تنقيح التحقيق": (١٦١/٥)، للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي (ت ٥٧٤٨هـ) وكذا قال الحافظ ابن عبد الهادي الحنبلي (ت ٥٧٤٤هـ) في "تنقيح تحقيق أحاديث التعليق": (٣١٦، ٣١٥/٢) وهكذا في "فتح القدير": (٣٥١/٢).
 (٣) هو الإمام، الحافظ، الجهد، وإمام الجرح والتعديل، يحيى بن معين بن عون أبو زكريا البغدادي، توفي سنة (٥٢٣٣هـ) بالمدينة المنورة زاد الله شرفها، ينظر ترجمته: "رجال صحيح مسلم": (٣٥٠/٢)، "الجرح والتعديل": (٢٣٦/٩)، "سير أعلام النبلاء": (٣٥٩/٩)، "تذكرة الحفاظ": (٤٢٩/٢)، "ثققات العجلي": (الورقة ٤٧٥).
 (٤) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).
 (٥) في (ج) (صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).
 (٦) في (ج) (مشفقة) بدل (شفقة).
 (٧) "الكفاية على الهداية": كتاب الصوم (٢٨٩/١).
 (٨) "فتح القدير": كتاب الصوم، كذا في "العيني على الكنز": (٣٥١/١٠).
 (٩) "التبيين": كتاب الصوم (١٧٠/٢).
 (١٠) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٣٥/٢).
 (١١) (صومه) ساقط من (ج، د).
 (١٢) في (ج) (بعده) (هو) زيادة (في).
 (١٣) في (ج) (خلل) بدل (جميع).
 (١٤) في (ج) (بالاتفاق) بدل (للاتفاق).
 (١٥) في (ج) (غاض) بدل (شرع) وفي (د) (غمس).
 (١٦) في (ج) (يحل) بدل (يجلد).

برده في بطنه أنه (١) لا يفسد صومه، وإنما كرهه (٢) «أبو حنيفة» رحمه الله تعالى ذلك أعني الدخول في الماء والتلف (٣) بالثوب المبلول، لما فيه من إظهار الضجر في إقامة العبادة لا لأنه قريب من الإفطار، (انتهى) ما في "فتح القدير" (٤).

فإن قيل: إذا لم يكن بين العين والدماغ منفذ فكيف يخرج الدمع؟

قلنا: الدمع يترشح كالعرق فلا يدل على وجود المنفذ، كذا في "الهداية" (٥).

ولو بزق فوجد لونه في بزاقه لا يفسد صومه في الأصح؛ لأن الموجود

في حلقه أثره لا عينه فلا يضره كمن دق (٦) الدواء ووجد طعمه في حلقه، كذا

في "التبيين" (٧).

وفي "الظهيرية" (٨) ولا بأس بالاحتحال وإن وجد الطعم (٩) (في حلقه أو

بزاقه، (انتهى)، وفيها أيضاً: لو وضع في عينه لبناً أو دواءً مع الدهن فوجد طعمه

أو مرارته في حلقه لا يفسد صومه، كذا في "البحر الرائق" (١٠)، وكذا إذا وضع حنظلة

في فيه فوجد (١١) مرارتها في حلقه أو ماءً فوجد عذوبته أو نداوته في حلقه لا يفسد

صومه؛ لأنه أثر لا عين، كذا في "محيط السرخسي" (١٢).

فالحاصل: من هذا الكل (١٣) ما ذكره «الشمسي» (١٤) شارح "النقاية" وهو أن ما

وصل إلى داخل بدن الصائم، فهو على نوعين، لأنه إما أن يصل من مسالك البدن

(١) (أنه) ساقط من (ج). (٧) "التبيين": كتاب الصوم (١٧٠/٢).

(٢) قال أبو يوسف رحمه الله: لا يكره ذلك، (٨) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.

كذا في "البحر": (٤٧٦/٢). (٩) في (ج) (وإن وجد طعمه).

(٣) في (ج، د) (والتلفوف) بدل (والتلفف). (١٠) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٧٧/٢).

(٤) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٣٥/٢)، كذا (١١) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

في "البحر": (٤٧٦/٢). (١٢) "محيط السرخسي": (الخطية) كتاب الصوم.

(٥) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٣/١). (١٣) في (ج) (الكلام) بدل (الكل).

(٦) في (ج) (مرق) وفي بعض المصادر (ذاق) بدل (١٤) تقدّمت ترجمته: (ص ٧٢).

(دق).

أو من المسام، فإن وصل شيء من المسام لا يفسد صومه أصلاً، كما إذا أدهن فوجد أثر الدهن في بدنه، أو اكتحل فوجد طعمه في حلقه أو لونه في بزاقه.

وإن وصل شيء من المسالك فهو على نوعين أيضاً: لأنه إما أن يصل من الفم أو غيره فإن وصل من الفم فحكمه ظاهر، كما قدّمنا.

وإن وصل من المسالك التي هي (١) غير الفم فإنه يفسد صومه ويجب عليه القضاء من غير كفارة كأُ يتداوى بحقنة (٢) أو سعوط وهو الصب في الأنف، أو يتداوى جائفةً، أو تقطر امرأة دواءً في قبلها، أو يدخل الماء باطنه (٣) بالاستنجاء، أو يستنشق (٤) الماء فيصل إلى دماغه، (انتهى) كلام «الشمسي» رحمه الله تعالى.

تنبيه حسن: ممّا ينبغي أن يعلم أنّ المسالك في بدن الإنسان على ثلاثة

أقسام.

الأول: الفم.

والثاني: سائر (٥) المسالك المعتادة غير الفم كالأنف والأذن والدبر وقبل

المرأة.

والثالث: المسالك الغير المعتادة كمنفذ الجائفة، والامة، ونحوهما.

أمّا حكم الفم: فما وصل منه إلى جوف الصائم إن وصل بفعله (٦) وكان ممّا يتغذى به، أو يتداوى به كان موجباً للقضاء والكفارة معاً، وإن وصل من غير فعله (٧) أو كان ممّا لا يتغذى به ولا يتداوى به فإنه يوجب القضاء دون الكفارة.

(١) في (ج) (هر) بدل (هي).

(٢) في (ج) (بحقنة) بدل (بحقنة).

(٣) في (د) (باطنة) بدل (باطنه).

(٤) (تستنشق) بدل (يستنشق).

(٥) (سائر) ساقط من (ج).

(٦) في (ج) (بصنعه) بدل (بفعله).

(٧) في (ج) (من فعله) بدل (من غير فعله).

وأما ما روي عن «نصير» فيمن (١) اغتسل فدخل الماء حلقه أنه لا يفسد صومه ما لم يصب فيه متعمداً فهو خلاف المذهب، كما في "البحر الرائق" (٢).
وأما حكم سائر المسالك المعتادة فما وصل منها إلى الجوف أو الدماغ إن وصل بفعله وكان فيه صلاح البدن فإنه يوجب (٣) القضاء من غير كفارة إجماعاً، ولهذا قال في "السراج الوهاج": إن فساد الصوم من غير كفارة في السعوط والحقنة، والإقطار في الأذن إجماعي (٤)، (انتهى).

وإن وصل من غير فعله وكان ممّا فيه صلاح البدن فكذلك يوجب القضاء من غير كفارة إجماعاً كما يدلّ عليه ظاهر كلامهم، وإن وصل بفعله وليس ممّا فيه صلاح البدن كالماء ففي الأذن صرّحوا بأنّ في فساد الصوم اختلافاً، وقال «قاضي خان» (٥): الصحيح هو الفساد، وذكر «الزاهدي» أنه الأصحّ، ورجّحه في "النهاية" (٦)، و"فتح القدير" (٧)، و"البحر الرائق" (٨)، و"النهر الفائق" (٩)، و"شرح النقاية" (١٠) إلى غير ذلك من الكتب.

وأما غير الأذن فقد صرّح في "فتح القدير" (١١) بأنّ من أدخل خشبة في دبره وغيبها، أو احتشّت المرأة في الفرج الداخل، أو استنجد فوصل الماء إلى داخل دبره، فإنه يفطر، ولا أعلم خلافاً في ثبوت الإفطار بهذه الأشياء، (انتهى).
وذكر في "الخلاصة" (١٢) أنّ ما وصل إلى جوف الرأس أو (١٣) البطن من

(٨) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٧/٢).

(٩) "النهر الفائق": كتاب الصوم (٣٢/٢).

(١٠) "شرح النقاية" للبرجندي: كتاب الصوم (٢١٧/١).

(١١) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤٧/٢).

(١٢) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥٣/١).

(١٣) في (ج) (و) بدل (أو).

(١) في (ج، د) (فمن) بدل (فيمن).

(٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٧٥/٢).

(٣) في (ج، د) (يجب) بدل (يوجب).

(٤) في (ج) (إجماعاً) بدل (إجماعي).

(٥) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠١/١).

(٦) "النهاية": (الخطية) كتاب الصوم.

(٧) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤٧/٢).

الأنف، أو الدبر، فهو مفطر بالإجماع وفيه القضاء، (انتهى).

وإن وصل من غير فعله وليس ممّا فيه صلاح البدن ففي الأذن صرّحوا

بأنّه لا خلاف في عدم فساد الصوم، كما في "فتح القدير" (١)، وغيره.

وأما غير (٢) الأذن ففيه اختلاف روايات، وما ذكروا أنّه إذا استنشق

فوصل الماء إلى دماغه خطأً يفسد صومه، يؤيد الفساد (وقولهم: إذا احتشت

المرأة في الفرج الخارج فدخل الفرج الداخل انتقض صومها، يؤيده أيضاً) (٣)

وما مرّ عن "الخلاصة" أنّها فهو بظاهره يقتضي ترجيحه أيضاً.

وكذا ما قدّمناه عن «الشمسي» شارح "النقاية" يشعر بترجيحه (٤). بحسب

ظاهره، لكن ما ذكر في "فتاوى قاضي خان" (٥) من أنّه لو رمي بسهم، أو

طعن برمح وبقي الزّجّ في جوفه، اختلف «المشائخ» فيه، والصحيح أنّه لا يفسد

صومه؛ لأنّه لم يوجد منه الفعل ولا صلاح البدن، (انتهى) فهو يقتضي ترجيح

عدم الفساد.

ولا يخفى: أنّ الإحليل مستثنى (٦) عن سائر المسالك المعتادة في هذا

الحكم؛ لأنّه لو دخل شيء في الإحليل لا يفسد صومه عند «أبي حنيفة» رحمه

الله تعالى (٧) سواء دخل بفعله أو بغيره، وسواء كان ممّا فيه صلاح البدن أو لا،

لما ذكروا (٨) أنّه ليس بين الإحليل والجوف منفذ، فليتدبّر.

وأما حكم المسالك الغير المعتادة، فقد قال في "الظهيرية" (٩)، و"الإيضاح" (١٠)

(١) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤٧/٢). (٦) في (ج، د) (مستحرج) بدل (مستثنى).

(٢) (وأما غير) ساقط من (ج، د). (٧) في (ج) (رضي الله تعالى عنه).

(٣) ما بين معكوفتين ساقط من (د). (٨) في (ج، د) (ذكر) بدل (ذكروا).

(٩) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم. (٤) (بترجيحه) ساقط من (ج).

(٥) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠١/١). (١٠) "الإيضاح": كتاب الصوم (٢١٧/١).

أو اغتاب، أو غلبه القيء أو تقيأ قليلاً، أو أصبح جنباً

و"الكفاية" (١): أنَّ المخارق المعتادة، وغير المعتادة سواء عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى (٢) فيما يصل إلى الدماغ، والجوف، (انتهى) فليتأمل، وليتذكر، والله تعالى (٣) أعلم.

[قوله]: (أو اغتاب) لا يفسد صومه لأنه لم يوجد المفطر، وقوله ﷺ (٤): «الغيبة تفطر الصائم» (٥) مؤول بالإجماع أي تذهب بثواب (٦) صومه، كذا في "شرح الهداية" (٧).

[قوله]: (أو غلبه القيء أو تقيأ قليلاً) فإنه لا يفسد صومه لما مرّ في الفصل المتقدم [قوله]: (أو أصبح جنباً) لا يفسد صومه لعدم المفطر، كذا في "الهداية" (٨)، وقد روي أن رجلاً قال يارسول الله ﷺ (٩) إنني أصبحت جنباً وأريد الصوم فقال ﷺ (١٠): «وأنا أصبحت جنباً وأريد الصوم» فقال: إنك لست كأحدنا «فغضب»، وقال: «إني أرجو أن أكون أعلمكم بما أتاني» (١١).

وقالت «عائشة»، و«أم سلمة» رضي الله تعالى عنهما: «كان النبي ﷺ (١٢)

-
- (١) "الكفاية على الهداية": كتاب الصوم (٢٨٩/١).
 (٢) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج).
 (٣) (تعالى) زيادة من (ج).
 (٤) في (ج) صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم.
 (٥) باطل لحديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «خمس يفطرن الصائم، وينقضن الوضوء، الكذب، والنميمة، والغيبة، والنظر بشهوة، واليمين الكاذبة»، أخرجه ابن الجوزي: في "الموضوعات": (٢/٥٦٠)، وابن أبي حاتم: في "العلل": (١/٢٥٨) كلاهما من حديث أنس، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: هذا حديث كذب، وميسرة بن عبد ربه كان يفعل الحديث اه، ووافقه ابن الجوزي، والجوزقاني: في "الأباطيل": (١/٣٥١)، والسيوطي: في "اللائي": (٢/١٠٦)، والزيلعي: في "التبيين": (٢/٥٠٩).
- (٦) في (ج) (ثواب) بدل (ثواب).
 (٧) انظر: "فتح القدير": (٢/٣٨٤)، "البنية شرح الهداية": (٤/١١١).
 (٨) "الهداية": كتاب الصوم (١/١٢٢).
 (٩) في (ج) صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم.
 (١٠) في (ج) صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم.
 (١١) أخرج بنحوه أحمد: في "مسنده": (٦/١٥٦)، و"أبوداؤد": (الحديث ٢٣٨٩)، والبيهقي: في "السنن الكبرى": (٤/٢١٣).
 (١٢) في (ج) صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم.

أو صب في إحليله دهن

يصبح جنباً من غير احتلام ثم يتم صومه ذلك من رمضان «(١)»، كذا في "السراج الوهاج".

[قوله]: (أو صب في إحليله دهن) لا يفسد صومه عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى، وقال «أبو يوسف» رحمه الله تعالى: يفطر، وقول «محمد» رحمه الله تعالى مضطرب فيه فكأنه (٢) وقع عند «أبي يوسف» رحمه الله تعالى أن بينه وبين الجوف منفذاً، ولهذا يخرج البول فكذا يدخل الدواء فأشبه الحقنة والإقطار في الأذن، ووقع عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى أن المثانة بينهما حائل، والبول يترشح منه كالدمع، وما خرج مترشحاً لا يدخل فيه كذلك كالكوز إذا سدّ رأسه وألقي في الماء لا يدخل فيه الماء بسبيل (٣) الترشح ولو مليء (٤) ماءً يخرج ترشحاً، كذا في "الكافي" (٥).

وهذا ليس باختلاف في المسألة بل مبني على أن بين المثانة والجوف منفذاً أو لا، وذلك ليس من باب الفقه بل يرجع إلى معرفة الطب (٦)، كذا في "الهداية" (٧)، و"الحميدي" (٨).

والأظهر أن لا منفذ له وإنما يجتمع البول في المثانة بالترشح، كذا يقول الأطباء، كذا في "التبيين" (٩)، ويدل على ذلك أن الإنسان يقدر على أخذ بوله، كذا في "السراج الوهاج" (١٠).

- (١) أخرجه "بخاري": (الحديث ١٩٢٥، ١٩٢٦)، و"مسلم": (الحديث ٢٥٨٤)، و"الترمذي": (الحديث ٧٧٩) و"أبو داود": (الحديث ٢٣٨٨) و"أحمد": (الحديث ٢٦٦٣٠)، و"تحفة الأشراف": (١٧٦٩٦)، (١٨٢٢٨)، (٢) في (ج) (فلأنه) بدل (فكأنه). (٣) في (ج) (لسبيل) بدل (بسبيل). (٤) في (ج) (يلي) بدل (مليء). (٥) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم. (٦) في (ج) (على معرفة الكلية) بدل (إلى معرفة الطب) وفي (د) (إلى معرفة الطلب). (٧) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٥/١). (٨) كذا في "البنية"، و"العناية": كتاب الصوم. (٩) "التبيين": كتاب الصوم (١٨٤/٢)، كذا في "المغني" لابن قدامة: (١١٦/٣). (١٠) كذا في "الهنديّة": "و"الخانية": كتاب الصوم، نقلاً عن "السراج الوهاج".

أو في أذنه ماء، أو دخل غبار، أو دخان، أو ذباب حلقه لم يفطر

وذكر في "شرح" (١) الزركشي (٢) على الروضة (٣) من كتب الشافعية، أنّ المثانة وعاء البول وهي بين الدبر والعانة وهي مؤلفة من طبقتين، وعلى فمها عضلٌ تضمته (٤) تمنع البول من الخروج إلى وقت الإرادة، ويجيء إليها البول من الكلي من عرقين يسميان الجالبيين، فإذا بلغ البول إلى المثانة خرق إحدى طبقتيها ثم يجري حتى تخرق الطبقة الأخرى، ويفضي إلى تجويف المثانة، ثم يخرج بعد ذلك إذا أراد الله سبحانه وتعالى خروجه، (انتهى).

قيّد (بالدهن) ليعلم حكم الماء بالطريق الأولى، كما في "البحر الرائق" (٥). وهذا الاختلاف فيما إذا وصل الدهن إلى المثانة، لكن لو لم يصل إليها وكان في قسبة الذكر لم يفسد بلا خلاف، كذا في "الخلاصة" (٦).

وقيّد (بالإحليل) لأنّ الإقطار في قبل المرأة يفسد الصوم بلا خلاف؛ لأنّه شبيه بالحقنة، كذا في "فتح القدير" (٧) وهو الصحيح، كما في "غاية البيان" (٨).

[قوله]: (أو في أذنه ماء) فإنّه لا يفسد صومه وقد مرّ تفصيله في الفصل المتقدم.

[قوله]: (أو دخل غبار، أو دخان، أو ذباب حلقه لم يفطر) وهو ذاكر لصومه لا يفسد

صومه استحساناً، وفي القياس يفسد لوجود المفطر إلى الجوف إن كان لا يتغذى به كالتراب والحصى، وجه الاستحسان: أنّه لا يمكن التحرز عن هذه الأشياء فصار

(١) "خادم الرافعي والروضة" في الفروع، ذكر في

"بغية المستفيد" أنّه أربعة عشر محلاً كل منه خمسة

وعشرون كراسة، وذكر أنّه شرح في مشكلات

الروضة وفتح مقفلات فتح العزيز... إلخ، انظر:

"كشف الظنون" (٦٩٨/١) لم أعثر على طبعها،

نسختها الخطيّة موجودة بدار الكتب المصرية

تحت رقم (٢١٦٠٢ ب).

(٢) هو الإمام العلامة الفقيه الأصولي المحدث

المفسر بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر

الزركشي الشافعي، توفي بالقاهرة سنة (٥٧٩٤هـ)

ينظر ترجمته: "حسن المحاضرة" للسيوطي (٢٤٨/١)

"الدرر الكامنة" (١٧/٤)، "كشف الظنون" (١٢٥)،

(٢٢٦، ٢٤٠، ٣٨٦، ٤٤٨، ٥٩٥، ١٩٢٧، ١٩٥٣).

(٣) "روضة الطالبين وعمدة المتقين" في الفروع

للإمام محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي

المتوفى سنة (٦٧٦هـ) تقدّمت ترجمته: (ص ٥٢).

(٤) (تضمته) ساقط من (ج)، وفي (د) (تضمن) بدل

(تضمته) (٥) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٨/٢).

(٦) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥٣/١).

(٧) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤٨/٢).

(٨) "غاية البيان": (الخطية) كتاب الصوم،

كبلل يبقى في فيه بعد المضمضة فجعلت عفواً، كذا في "الهداية" (١)، و"الكافي" (٢).
قال في "البحر الرائق" (٣): إنما لم يفسد الصوم بهذه الأشياء لكونها ممّا لا يستطيع الامتناع عنه لدخولها من الأنف إذا طبق الفم، بخلاف ما إذا وصل إلى حلقة دموعه، أو عرقه، أو دم رعاfe، أو مطر، أو ثلج حيث فسد صومه لتيسر (٤)، طبق الفم وفتحها أحياناً مع الاحتراس (٥) عن الدخول، (انتهى)، وفي "الفوائد الظهيرية" (٦) قال «أبو يوسف» رحمه الله تعالى: والزبور كالذباب لو دخل حلقة لا يفطر، (انتهى)، وغبار الطاحونة كال دخان، كذا في "البحر الرائق" (٧)، ولو دخل حلقة غبار الطاحونة أو طعم الأدوية، أو غبار الهرس (٨)، وأشباهه، أو الدخان، أو ما سطع عن غبار التراب بالريح، أو عوافر (٩) الدواب، وأشباه ذلك لم يفطره؛ لأنّ هذه الأشياء لا يمكن الاحتراز عنها، كذا في "السراج الوهاج" (١٠)، ولودق الدواء فوجد طعمه في حلقة لا يضره، إذ لا يمكن الامتناع عنه فصار كال دخان، والغبار، كذا في "التبيين" (١١)، وذكر في "الزاهدي شرح القدوري" أنّه لو دخل دخان النار حلقة، أو دماغه فلا بأس به؛ لأنّ دخوله كدخول رائحة المسك، والعود، والثوم (١٢)، وتتن العذرات (١٣)، وأنها غير معتبرة بالإجماع، (انتهى).

هذا: إذا دخل الغبار أو الدخان حلقة من غير صنعه، أمّا إذا أدخله عمداً إلى جوفه أو دماغه فبأيّ (١٤) صورة كان الإدخال فسد صومه، سواء كان دخان

(١) "الهداية": كتاب الصوم (١/١٢٣).
(٢) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم.
(٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٧٧).
(٤) في (ج) (تيسر) بدل (لتيسر).
(٥) في (ج) (والمطبوعة) (الاحتراز) بدل (الاحتراس).
(٦) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.
(٧) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٧٧).
(٨) الهرس: دق الشيء بالشيء العريض، ومنه
الهرسة، كذا في "الصحيح" (٣/١٧٥)، و"تهذيب اللغة": (٦/٧٧)، و"المحكم": (٤/٢١٤).
(٩) في (ج، د) (بحرافي) بدل (عوافر).
(١٠) كذا في "الهندية"، و"الخانية"، و"النقاية"، و"البنية": كتاب الصوم، (١١) "التبيين": كتاب الصوم (٢/١٧٠)، (١٢) في (ج، د) (البقم) بدل (الثوم) وفي (د) (النقم) (١٣) في (ج) (القذرات) بدل (العذرات).
(١٤) في (ج، د) (فأي) بدل (فبأي).

عنبر، أو عود، أو غيرهما، حتى أنّ من تبخر ببخور فأواه إلى نفسه، واستشم دخانه (١) ذاكراً للصومه أفطر، لإمكان التحرز عن إدخال المفطر جوفه أو دماغه، وهذا ممّا يغفل عنه كثير من الناس فليتنبه له، ولا يتوهم أنّه كشّم الورد، ومائه (٢)، والمسك لو ضوح الفرق بين ماهو (٣) تطيب (٤) بريح المسك وشبهه، وبين جوهر دخان وصل إلى جوفه بفعله، كذا في "إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح" (٥)، وفيه أيضاً: أنّ هذا في غبار غير العنبر، والعود، وفيهما لا يبعد لزوم الكفارة أيضاً للنفع (٦) والتداوي، وعلى هذا البدعة التي ظهرت الآن وهو الدخان إذا شربه تلزم به (٧) الكفارة، ونسأل الله العفو والعافية (٨)، (انتهى).

وفي "شرح المنظومة الوهبانية" للشيخ حسن الشرنبلالي (٩) أنّه تلزم الكفارة بشرب الدخان الذي حدث؛ لأنّه يلتذ (١٠) به في زعمهم، (انتهى).
وذكر في "منظومة ابن وهبان" (١١) في فصل الكراهية (١٢) والاستحسان :
ويمنع عن بيع الدخان وشربه، وشاربه في الصوم لاشكّ يفطر، ويلزمه التكفير لو ظنّ نافعاً (كذا دافعاً) (١٣) شهوات (١٤) بطن فقرّر.

قال العلامة «حسن الشرنبلالي» في "شرحه على المنظومة" هذه مسألة مهمة، أحببت ذكرها: فإنه سألني بعض العظماء عن شرب الدخان الذي (١٥) حدث في هذا الزمان، فقلت: إنّ الذي يستعمل شرعاً ويصل إلى الجوف إمّا غذاءً

(٩) تقدّمت ترجمته: (ص ٧٧).

(١٠) في (ج) (يلتذ) بدل (يلتذ).

(١١) في (ج) (المنظومة).

(١٢) في (ج، د) (الكراهية) بدل (الكراهية).

(١٣) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

(١٤) في (ج، د) (لشهوات) بدل (شهوات).

(١٥) في (ج، د) (التي) بدل (الذي).

(١) في (د) (دخان) بدل (دخانه).

(٢) في المطبوعة: (وما به) بدل (مائه).

(٣) في "إمداد الفتاح": (هواء) بدل (ما هو).

(٤) في (ج) (تطيب) بدل (تطيب).

(٥) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (الورقة ٦٧٧).

(٦) مقدار كلمة بياض في (ج).

(٧) في (ج، د) (تلزمه) بدل (تلزم به).

(٨) انظر: "إمداد الفتاح": (الورقة ٦٨١).

أو دواءً، والغذائية فيه منتفية، والدواء إن ظن به فلا يداوم عليه لانعكاسه للضد وهو (١) لا يجوز، وإن لم يكن غذاءً ولا دواءً فهو نوع من العبث وأنه لا يجوز، وهذا مع قطع النظر عن الأمور الخارجية كإتلاف المال بشرائه بما لا يرضاه أهل الصلاح والرشد، وغيره كأذيته بنتن فمه كل من قابله، وقد منع أكل الثوم والبصل من حضور المصلّي بنصّ الحديث (٢)، وإحراق زيّ على غفلة (٣) كشيطان بيده شعلة (٤) وخصوصاً عند الغروب، والفجر، وجمعهم متقابلون (٥) بهذه القبيحة (٦) وقد يشمله قول الله تعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ (٧)، (انتهى) ما في "شرح المنظومة" والله تعالى (٨) أعلم.

وذكر في "الفتاوى السليمانية" (٩) أنّ من تبخّر (١٠) بالدواء، أو بالدخان، فوجد طعمه في حلقه يقضي الصوم، كذا في "شرح الهداية" «للعيني» (١١).
وذكر في "المحيط" (١٢) ولو وضع الكفّ على الغبار وأدخله في فمه قضى، كذا في "حاشية العصام على شرح الوقاية" (١٣).

- (١) (هو) ساقط من (ج، د).
(٢) يشير إلى ما رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من أكل من هذه البقلة: الثوم، والبصل، والكراث، فلا يغشنا في مساجدنا فإن السلائكة تتأذى مما يتأذى منه الإنس» إسناده صحيح على شرط مسلم، وأخرجه "مسلم": في المساجد (الحديث ١٢٥٤)، و"البخاري": في الأذان باب ما جاء في الثوم (الحديث ٨٥٤، ٥٤٥٢)، و"الترمذي": في الأطعمة (الحديث ١٨٠٦)، و"النسائي": في المساجد، و"أبو عوانة": (٤١٢/١)، و"البيهقي": (٧٦/٣)، و"عبد الرزاق": (الحديث ١٧٣٦)، و"أحمد": (٣٨٠/٣)، وابن حبان: في "صحيحه": (الحديث ١٦٤٤).
- (٣) في (ج) (شاركه به) بدل (شاربه).
(٤) في (ج) (مشعلة) بدل (شعلة).
(٥) في (ج) (مقابلون) بدل (متقابلون).
(٦) في (ج، د) (بعدقوله) بهذه) زيادة (الصفة).
(٧) الأعراف: (الآية، ١٥٧).
(٨) (تعالى) زيادة من (ج).
(٩) في (أ، ب، د) (السلمانية) بدل (السليمانية) ذكره العيني في "البنية": ولم أعر على طبعه.
(١٠) في (ج) (يبخر) بدل (تبخر).
(١١) "البنية في شرح الهداية": للعيني: (٦٥/٤).
(١٢) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٣/٣٤٨).
(١٣) "حاشية العصام على شرح الوقاية": (الخطية) كتاب الصوم.

وفي "الفتاوى اليتيمية" (١) سئل «الحسن بن علي المرغيناني» (٢) عن البصائم إذا افتتح فاه فدخل فيه الغبار هل يفسد صومه فقال: لا، (انتهى).

وقيد «المصنف» عدم الفساد في مسألة الذباب بالدخول، أي بغير صنعه فلو ابتلع الذباب قصداً فسد صومه، كذا في "جامع الرموز" (٣)، ولو أخذ الذباب فابتلعه فسد صومه، وعليه القضاء دون الكفارة، كذا في "السراج الوهاج" (٤).

(١) "الفتاوى اليتيمية": (الخطية) كتاب الصوم.
 (٢) هو الإمام أبو المحاسن ظهير الدين الحسن بن علي بن عبد العزيز بن عبد الرزاق، أنه تفقه على مسعود بن الحسين الكشاني، وكان وفاة الكشاني سنة (٥٢٠هـ)، وروى عنه «صاحب الهداية» كتاب الترمذي بالإجازة، ينظر ترجمته:
 "الجواهر المضية": (٧٤/٢)، "الطبقات السنية": (برقم ٦٩٦)، "أعلام الأخيار": (برقم ٣٤٤)، "الفوائد البهية": (٦٢، ٦٣).
 (٣) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١/١٥٩).
 (٤) كذا في "الهندية"، و"التاتارخانية": كتاب الصوم.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل فيما يكره في الصوم وما لا يكره ، وكره الذوق ، بلا عذر

(فصل فيما يكره في الصوم وما لا يكره)

[قوله]: (وكره الذوق) الذوق: معرفة الشيء بفيه من غير إدخال عينه في

حلقة، كذا في "البحر الرائق" (١).

وإنما كره الذوق لما فيه من تعريض (٢) الصوم على الفساد؛ إذ قد يسبق

شيء منه إلى الحلق؛ لأن من حام حول الحمى (٣) يوشك أن يقع فيه، كذا في

"فتح القدير" (٤)، ولا يفسد صومه لعدم الفطر صورةً ومعنىً، كذا في "البحر الرائق" (٥).

أطلق «المصنف» في كراهة الذوق، فشمّل صوم الفرض، والنفل إذ لا فرق

بينهما في ظاهر المذهب ولذا أطلقه في "الهداية" (٦)، و"شرح الوقاية" (٧)، و"الكنز" (٨).

وأما ما ذكره «شمس الأئمة الحلواني» (٩) من أن كراهة الذوق في صوم

الفرض دون النفل فمبني على رواية شاذة هي رواية جواز الإفطار في التطوع

بغير عذر (لأنّ كلامنا فيما إذا ذاق بغير عذر) (١٠) والمبني على الشاذ يكون شاذاً

هكذا أفاده (١١) صاحب "البحر الرائق" (١٢)، و"إمداد الفتاح" (١٣).

وقوله: (بلا عذر) يتعلّق بالذوق والمضغ جميعاً حتى لو ذاق بعذر لا يكره

كما إذا كان زوج امرأة أو سيدها سيئ الخلق لا بأس لها أن تذوق بلسانها، كذا

في "البحر الرائق" (١٤)، وذكر (١٥) صاحب "إمداد الفتاح" (١٦) قلت: ويمكن أن

يكون الأجير (١٧) كذلك، (انتهى).

- | | |
|---|---|
| (١٠) ما بين معكوفتين ساقط من (ج). | (١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٩/٢). |
| (١١) في (ج، د) (أفاد). | (٢) في (ج، د) (تعريض) بدل (تعريض). |
| (١٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٩/٢). | (٣) في (ج، د) (الحم) بدل (الحمى). |
| (١٣) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (الورقة ٦٩٤). | (٤) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤٩/٢). |
| (١٤) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٩/٢). | (٥) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٩/٢). |
| (١٥) في (ج) (قال) بدل (ذكر). | (٦) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٥/١). |
| (١٦) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (الورقة ٦٩٥). | (٧) "شرح الوقاية": كتاب الصوم (٣١٣/١). |
| (١٧) في (ج، د) (الأجيرة) بدل (الأجير). | (٨) "الكنز": كتاب الصوم (الورقة ٦٧). |
| | (٩) تقدّمت ترجمته: (ص ١٠٧). |

ومضغ شيء بلا عذر، ومضغ العلك

قال صاحب "البحر الرائق" (١): وليس من الأعذار الذوق عند الشراء ليعرف الجيد من الردي بل يكره، كما ذكر «الولوالجى» (٢)، وتبعه (٣) في "النهاية" (٤)، و"فتح القدير" (٥)، (انتهى)، وكذا في "السراجية" (٦)، و"فتاوى قاضي خان" (٧)، وقيل: لا يكره، كذا في "المحيط" (٨).

[قوله]: (ومضغ شيء بلا عذر) قال في "الهداية" (٩): ويكره للمرأة أن تمضغ لصبيها (١٠) الطعام إذا كان لها بد (١١) منه، بأن يكون طعاماً لا يحتاج إلى المضغ لما بيننا من تعريض الصوم على الفساد، وقيد (١٢) بذلك لأنها لو لم تجد منه بدءاً بأن لم تجد من يمضغ لصبيها الطعام من حائض، أو نفساء، أو غيرهما ممن لا يصوم ولا يجد طبخاً (١٣) ولا لبناً حليماً فلا بأس بذلك صيانة للولد، ألا ترى أن لها أن تفطر إذا خافت على الولد، كذا في "التبيين" (١٤)، وفي "السراجية" (١٥) لا بأس بمضغ الطعام لأجل الصبي والمريض إذا لم يجد منه بدءاً، (انتهى).

[قوله]: (ومضغ العلك) (١٦) فإنه يكره للصائم لما ذكرنا؛ ولأن من رآه من بعيد يظنه أكلاً وقد قال ﷺ: «اتَّقُوا مَوَاضِعَ التَّهْمِ» (١٧)، وقال علي كرم الله تعالى (١٨) وجهه: إِيَّاكَ وما يسبق إلى القلوب إنكاره وإن كان عندك اعتذاره (١٩) فليس كل سامع

- | | |
|--|---|
| (١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٩/٢). | (١٤) "التبيين": كتاب الصوم (١٨٥/٢). |
| (٢) "الولوالجى": كتاب الصوم (٢٢٨/٢). | (١٥) "السراجية": كتاب الصوم (الورقة ٢٩). |
| (٣) في (ج) (ومعه) بدل (وتبعه) وفي (د) (ومنه). | (١٦) العلك: ضرب من صمغ الشجر كالمسكة، واللبن، ويمضغ فلا يذوب في الفم، كما سيحيى. |
| (٤) "النهاية": (الخطبة) كتاب الصوم. | (١٧) ذكره الغزالي في "الإحياء": (١٥٤/٣) بنحوه، والعجلوني: في "كشف الخفاء": (٣٣٣)، والشرنبلالي: في "إمداد الفتاح": (الورقة ٦٩٥) بنحوه فقال العراقي: لم أجده أصلاً لكن ورد عن عمر نحوه. |
| (٥) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤٩/٢). | (١٨) (تعالى) زيادة من (ج). |
| (٦) "السراجية": كتاب الصوم (الورقة ٢٩). | (١٩) ذكره ابن الهمام في "فتح القدير": (٧٤٩/٢)، والزيلعي: و"التبيين": (١٨٥/٢)، و"إمداد الفتاح": (الورقة ٦٩٥). |
| (٧) "قاضي خان": كتاب الصوم (٩٨/١). | |
| (٨) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٣٥٦/٣). | |
| (٩) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٥/١). | |
| (١٠) في (ج) (بصبيها)، (١١) في (ج) (لا بد) بدل (بد)، (١٢) في (د) (قيل) بدل (قيد). | |
| (١٣) في المطبوعة: (طبخاً) بدل (طبخاً). | |

نكراً تطبيق أن تسمعه عذراً، ولكنه لا يفطر الصائم؛ لأنه لا يصل إلى جوفه (١) عينه، وإنما يصل إليه طعمه، كذا في "الهداية" (٢)، و"السراج الوهاج"، و"التبيين" (٣) قال في "غاية البيان" (٤): هذا أي يكون مضغه مكروهاً وعدم الفطر به لا فرق فيه بين (٥) علك وعلك في ظاهر الرواية، (انتهى)، كذا في "البحر الرائق" (٦)، وقيل: هذا إذا كان ملتئماً أي معمولاً، وإن لم يكن ملتئماً بأن اتخذ ولم يمضغه غيره فإنه يفسد الصوم؛ لأنه في ابتداء المضغ يتفتت (٧) فيصل إلى جوفه بعض أجزائه، وقيل: إذا كان أسود يفسد، وإن كان ملتئماً؛ لأنه يتفتت (٨) ويدوب بالمضغ فيصل من عينه شيء إلى الجوف بخلاف الأبيض؛ لأنه مما لا يدوب بالمضغ فلا يصل من عينه شيء إلى الجوف، وإنما يتصل (٩) رائحته، كذا في "الكافي" (١٠)، قال في "فتح القدير" (١١): وإطلاق «محمد» رحمه الله تعالى عدم الفساد محمول على ما إذا لم يكن كذلك للقطع بأنه معلل بعدم (١٢) الوصول فإذا فرض (١٣) في بعض العلك معرفة الوصول منه عادةً وجب الحكم فيه بالفساد؛ لأنه كالمتيقن (١٤)، (انتهى)، وهذا في الصوم، وأما بعده فلا يكره للمرأة مضغ العلك لقيامه مقام السواك في حقهن؛ لأن سنّها أضعف من سنّ الرجال (١٥) كسائر أعضائها فيخاف من السواك سنّها وهو ينقي الأسنان، ويشدّ اللثة كالسواك، كذا في "الكافي" (١٦)، بل يستحب لهن لقيامه مقام السواك، كذا في "فتح القدير" (١٧)، ويكره للرجل الغير الصائم على ما قيل:

- | | |
|---|--|
| (١) في (د) (إلى الجوف) بدل (إلى جوفه). | (١٠) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم. |
| (٢) "الهداية": كتاب الصوم (١/١٢٥). | (١١) "فتح القدير": كتاب الصوم (٢/٣٤٩). |
| (٣) "التبيين": كتاب الصوم (٢/١٨٥). | (١٢) في (ج) (بعده). |
| (٤) "غاية البيان": (الخطية) كتاب الصوم. | (١٣) في (ج) (فوض) بدل (فرض). |
| (٥) (بين) ساقط من (ج). | (١٤) في "فتح القدير": (كالمتيقن). |
| (٦) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٨٩). | (١٥) (سنّ) ساقط من (ج). |
| (٧) في (ج) (يتعشت) بدل (يتفتت). | (١٦) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم. |
| (٨) في (ج) (يتعتت) بدل (يتفتت). | (١٧) "فتح القدير": كتاب الصوم (٢/٣٤٩). |
| (٩) في (ج) (يصل) بدل (يتصل). | |

والقبلة إن لم يأمن

إذا لم يكن من علة لتشبهه (١) بهن وقد نهينا عن التشبه بهن (٢) وإذا كان (٣) نعمة مثل أن يكون في فمه بخر فلا بأس؛ لأنَّ الضرورة مبيحة، كذا في "الهداية" (٤)، و"الكافي" (٥)، و"البحر الرائق" (٦).

و(العلك) بالكسر شيء يمضغ ليشدَّ الأسنان، ويقال له كندر (٧)، كذا (٨) في "معدن الكنز" (٩)، وفي "لوامع اللغة" (١٠) العلك كل صمغة (١١) تعلق كالكندر والمصطكى (١٢) واشتقاقه من العلك وهو المضغ، (انتهى)، وذكر (١٣) أن مضغ العلك يورث هزال الجنين (١٤)، كذا في "إمداد الفتاح" (١٥).

[قوله]: (والقبلة إن لم يأمن) (١٦) أي من الإنزال أو (١٧) الجماع فإنها مكروهة ولا بأس بها إذا أمن منهما (١٨)؛ لأنَّ عينه ليس بمفطر لبقاء ركن الصوم، وربما يصير فطراً (١٩) بعاقبته؛ لأنَّ القبلة من دواعي الجماع فعسى أن يفضي إليه، فإن أمن يعتبر عينه وأبيح له، وإن لم يأمن (٢٠) يعتبر عاقبته وكره له، إلا أنه لا يفسد الصوم حتى ينزل.

(١٠) كذا في "المرام في المعاني والكلام": (٥٩٠).

(١١) في (ج) (كل صفة) بدل (كل صمغة).

(١٢) هو شجر له ثمر يستخرج منه صمغ يعلق.

(١٣) في (ج) (ذكروا) بدل (ذكر).

(١٤) في (أ، ب) (الجبين) وفي (ج، د) (الحسين) والصواب ما أثبتناه.

(١٥) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (الورقة ٤٩٥).

(١٦) في (ج، د) (لا بأس) بدل (لم يأمن).

(١٧) أقول: صحت الرواية عن مشائخ ما وراء النهر بكلمة (أو) والوجه عندي أن تذكر بالواو؛ لأنَّ الأمان على أحدهما ليس بكاف لعدم الكراهة بل الأمان عليهما جميعاً شرط لعدم الكراهية حتى إذا أمن الجماع ولم يأمن الإنزال يكره القبلة لتعريض الصوم على الفساد... إلخ، كذا في "غاية البيان".

(١٨) في (ج، د) (منها) بدل (منهما).

(١٩) في (ج) (مفطراً) بدل (فطراً).

(٢٠) في (ج، د) (لم يئس) بدل (لم يأمن).

(١) في (ج، د) (تشبهه) بدل (لتشبهه).

(٢) يشير إلى ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما،

قال: «لعن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال

بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال» أخرجه

"البخاري": في اللباس (الحديث ٥٨٨٥)،

والبغوي: في شرح السنة: باب لعن المتشبهين

بالنساء من الرجال (الحديث ٣٢٠٦).

(٣) في (ج، د) (وإن كان) بدل (وإذا كان).

(٤) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٦/١).

(٥) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم.

(٦) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٩/٢).

(٧) في جميع النسخ (كندرو) بدل (كندر) والصواب

ما أثبتناه، فأما الكندرنات من الفصيلة البخورية

يغرز صمغاً كاللبان.

(٨) في (ج) (قال) بدل (كذا).

(٩) كذا في "المحكم والمحيط الأعظم" (٢٧٦/١).

خلافاً «لسعيد» (١) بن جبير» (٢) رضي الله عنه حيث قال: إنَّ القبلة تفسد الصوم وإن لم ينزل قاسه على المصاهرة.

ولنا: قول «عائشة» (٣) رضي الله عنها كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم (٥)، وعن «أنس» (٦) رضي الله عنه قال: سئل رسول الله ﷺ عن القبلة للصائم فقال: «كريحانة» (٨) أحدكم يشمها» (٩).

وجاء «عمر» (١٠) رضي الله عنه إلى النبي ﷺ (١١) فقال: إني أذنبت ذنباً فاستغفر لي (١٢) قال: «وما ذاك» قال: هشتشت (١٣) إلى امرأتي وأنا صائم فقبلتها فقال: «أرأيت لو تمضمضت بماء ثم مججته أكان يضرك»؟ قلت: لا، قال: «فصم إذا» (١٤). وعن «ابن عباس» (١٥) رضي الله عنه (١٦) أنَّ شاباً سأل رسول الله ﷺ (١٧)

- (١) في (ج) (لسعد) والصواب ما أثبت.
- (٢) هو سعيد بن جبير بن هشام أبو عبد الله، كان إماماً حجة، وقتله الحجاج بن يوسف في شعبان سنة خمس وتسعين وهو ابن تسع وأربعين سنة، ينظر ترجمته: "تهذيب الكمال": (١٤٢/٧)، "تاريخ البخاري الصغير": (٢٤٣/١)، "ثقات العجلي": (الورقة ١٨)، "سير أعلام النبلاء": (٣٢١/٤)، "شذرات الذهب": (٣٨٢/١)، "تاريخ البخاري الكبير": (٣٦١/٣)، وغيرها.
- (٣) تقدمت ترجمتها: (ص ٣١٨).
- (٤) في (ج) صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم.
- (٥) أخرجه "البخاري": (الحديث ١٩٢٨)، "مسلم": (الحديث ٢٥٧٦)، و"أبو داود": (الحديث ٢٣٨٢)، وأحمد: في "مسنده": (٤٢/٦)، و"الترمذي": (الحديث ٧٢٩)، و"الحميدي": (الحديث ١٩٦)، و"ابن ماجه": (الحديث ١٦٨٤)، و"ابن خزيمة": (الحديث ٢٠٠١)، والنسائي: في "الكبرى": (الحديث ٣٠٨٥)، (الحديث ٣٠٨٥)، و"ابن حبان": (الحديث ٣٥٣٧)، و"أبو يعلى": (الحديث ٤٤٢٨) كلهم من حديث عائشة بألفاظ متقاربة.
- (٦) تقدمت ترجمته: (ص ١٩٧).
- (٧) في (ج) صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم.
- وأصحابه وسلم.
- (٨) في (ج) (ريح) بدل (ريحانة) والصواب ما أثبت.
- (٩) أخرجه الطبراني: في "الصغير": (الورقة ٢٣٥)، وفي "الأوسط": (٧٢٢/٥)، والعسقلاني: في "المطالب العالية": (١٣٢/٦).
- (١٠) هو خليفة المسلمين سيدنا عمر بن خطاب ابن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن قرط أمير المؤمنين أبو حفص القرشي العدوي الفاروق، استشهد في أواخر ذي الحجة سنة (٢٣ هـ) ودفن يوم الأحد صباح هلال المحرم سنة (٢٤ هـ) على أرجح الأقوال (وعدد أحاديثه ٥٣٧)، ينظر ترجمته: "الإصابة": (٤٨٤/٤)، "الاستيعاب": (١١٤٤/٣)، "أسد الغابة": (١٣٧/٤)، "تجريد أسماء الصحابة": (٣٩٧/١)، "أسماء الصحابة الرواة": (الورقة ٤٥).
- (١١) في (ج) صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم.
- (١٢) في (ج، د) (فاغفرلي) بدل (فاستغفرلي).
- (١٣) هشتشت: من هش إذا فرح واستبشر.
- (١٤) أخرجه بنحوه الإمام "أحمد": (٢١/١)، و"ابن أبي شيبة": (٣١٥/٢)، و"البيهقي": في "السنن": (٢١٨/٤).
- (١٥) تقدمت ترجمته: (ص ٤٨).
- (١٦) في (ج، د) رضي الله تعالى عنهما.
- (١٧) في (ج) صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

عن قبلة الصائم فمنعه، وسأله الشيخ عن ذلك فأذن له، فقال الشاب: يا رسول الله (١) إن ذمتي وذمته واحد، قال: «نعم، ولكن الشيخ يملك نفسه» (٢).

وهو إشارة إلى ما ذكرناه (٣) من الفرق بين حال الأمن وعدمه، فيكره في حالة عدم الأمن، ولا بأس (به عند الأمن) (٤)، كذا في "الهداية" (٥)، و"السراج الوهاج" (٦)، وهذا «عندنا».

خلافاً «للسافعي» رحمه الله تعالى (٧) فإنه أباح التقبيل حال الأمن وعدمه؛ لأن عينه ليس بمفطر (٨) والحجة (عليه) (٩) ما ذكرنا.

والمباشرة مثل التقبيل في ظاهر الرواية، لما في الصحيحين «أنه ﷺ كان يقبل ويباشر وهو ضائم» (١٠)، وعن «محمد» رحمه الله تعالى (١١) أنه كره المباشرة الفاحشة وإن أمن؛ لأنها قلما تخلو عن الفتنة في مثل هذه الحالة، وذلك أن (١٢) يعانقها وهما متجردان ويمس ظاهر فرجه (١٣) فرجها، كل ذلك في "الهداية" (١٤)، و"شروحا" (١٥)، واختار في "فتح القدير" (١٦) رواية «محمد» رحمه الله تعالى؛ لأنها سبب غالب للإنزال، وفي "معراج الدراية" (١٧) أن تقبيله الفاحش كالمباشرة الفاحشة، وهو أن يمضغ شفيتها، كذا في "البحر الرائق" (١٨).

- (١) (صلى الله عليه وسلم) زيادة من (ج، د).
 (٢) أخرج بنحوه الإمام أحمد: في "المسند": (٤٣٤/٥)، وذكره الهيثمي: في "مجمع الزوائد": (١٦٩/٣) وقال: رجاله رجال الصحيح، وذكره المتقي الهندي: في "الكنز": (الحديث ٣١٩٦٤).
 (٣) في (ج) (ما ذكرناه) بدل (ما ذكرنا).
 (٤) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).
 (٥) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٣/١).
 (٦) كذا في "الهندية": و"التاتارخانية": و"الخانية": كتاب الصوم.
 (٧) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).
 (٨) لزيادة الفائدة والتوسع، انظر: "التهذيب": (١٦٦/٣)، "الحاوي الكبير": (٤٥٨/٣)، "المجموع شرح المذهب": (٣٧٠/٦).
 (٩) ما بين معكوفتين زيادة من مصادر التخريج.
 (١٠) تقدم تخريجه من قبل قليل.
 (١١) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).
 (١٢) (أن) ساقط من (ج).
 (١٣) في (ج) (بزيادة) (في) بعد قوله (فرجه).
 (١٤) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٣/١).
 (١٥) لزيادة الفائدة والتوسع، انظر: "النهاية":، "البنية":، "الكفاية":، "العناية":، "غاية البيان":، "فتح القدير": شروح "الهداية": كتاب الصوم.
 (١٦) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٣٧/٢).
 (١٧) "معراج الدراية": (الخطية) كتاب الصوم.
 (١٨) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٧٦/٢).

لا كحل ودهن شارب والسواك ولو عشياً

قال في "السراج الوهاج": وأما القبلة الفاحشة فتكره على الإطلاق بأن يمسح شفتيها، والجماع فيما دون الفرج، والمباشرة كالقبلة في ظاهر الرواية. وقيل: إنَّ المباشرة الفاحشة تكره وإن أمن وهو الصحيح، ولو أنَّ رجلاً أراد أن يضاجع امرأته في نهار رمضان وليس بينهما ثوب إن كان لا يمس فرجه فرجها فلا بأس، وإن كان يمس فرجه فرجها يكره؛ لأنَّ هذه مباشرة فاحشة (١). ولا بأس بالمعانقة إذا كان يأمن على نفسه، أو كان شيخاً كبيراً، وروي عن «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى كراهة المعانقة للصائم، وهو خلاف المشهور، (انتهى) ما في "السراج".

وقوله: إنَّ القبلة الفاحشة يكره على الإطلاق، إطلاقه مبني على ما روي عن «محمد» رحمه الله تعالى (٢) في المباشرة الفاحشة، وإلا فالتقبيل ليس بأشدَّ منها، كذا في "شرح الكنز" «للسيد الحموي».

[قوله]: (لا كحل ودهن (٣) شارب والسواك ولو عشياً) (٤) يعني لا يكره هذه الأشياء للصائم، أما الكحل: فلما روي عن «عائشة» رضي الله عنها (٥) قالت: «إنَّه ﷺ (٦) اكتحل وهو صائم» رواه "الدارقطني" (٧)، كذا في "التبيين" (٨)؛ ولأنَّه لا ينافي الصوم صورةً ومعنىً، وأما دهن الشارب: فلا (٩) الصوم كفَّ عن الشهوات وليس في

"السنن": (٢٦٢/٤)، وابن عدي: في "الضعفاء": (١٢٤١/٣)، وابن كثير: في "جامع المسانيد والسنن": (٤٤٨/٣٥)، وأخرج أبو داود (الحديث ٢٣٧٨) موقوفاً على أنس بن مالك «أنه ﷺ كان يكتحل وهو صائم» قال في "التنقيح": إسناده مقارب، وقال في "الفتح": (٣٥١/٢): فهذه عدة إن لم يحتج بواحد منها فالمجموع يحتج به لتعدد الطرق.... إلخ.
(٨) "التبيين": كتاب الصوم (١٨٥/٢).
(٩) في (ج، د) (قال أن) بدل (فلأن).

(١) في (ج) (الفاحشة) بدل (فاحشة).
(٢) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).
(٣) في (ج) (ولا دهن).
(٤) في (ج) (ولو خشياً) بدل (لو عشياً) والصواب ما أثبتناه.
(٥) (رضي الله عنها) أثبتناه من (ج).
(٦) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم).
(٧) لم أقف على الحديث بهذا اللفظ في "النداء قطني": في الصيام والله أعلم، وأخرجه "ابن ماجة": في الصيام (الحديث ١٦٧٨)، واليه ينتهي في

دهن الشارب قضاء الشهوة صورةً أو معنى فلم يحرم، كذا في "الكافي" (١).
والكحل، والدهن، بفتح الكاف والdal مصدران، وبضمهما اسمان،
ويجوز هنا كلاهما، لكن الثاني على حذف مضاف بأن يقال لا يكره استعمال
الكحل والدهن، كذا في "البحر الرائق" (٢).

ولا بأس بالاحتحال إذا قصد به التداوي دون الزينة، ولا فرق فيه (٣) بين
أن يكون مفطراً أو صائماً، كذا في "الهداية" (٤)، و"التبيين" (٥).
وذكر في "جامع الرموز" (٦) أنه لا بأس للنساء (٧) غير الصائمات بالاحتحال
وكذا للرجال بالكحل الأسود للتداوي دون الزينة، (انتهى).

ومما ينبغي أن يعلم أنه (٨) لا تلازم بين قصد الجمال وقصد الزينة، فالقصد
الأول: لدفع الشين وإقامة ما به الوقار وإظهار النعمة شكراً لا فخراً، وهو أثر أدب
النفس وشهامتها (٩)، والقصد الثاني: أثر ضعفها، وقالوا: بالخضاب وردت السنة
إذا لم يكن لقصد الزينة (١٠)، ثم بعد ذلك إن حصلت زينة (١١) فقد حصلت في (١٢)
ضمن قصد (١٣) مطلوب فلا يضره إذا لم يكن ملتفتاً إليه، كذا في "فتح القدير" (١٤).
ولهذا قال «الولوالحي» في "فتاواه" (١٥): لبس الثياب الجميلة مباح إذا كان
لا يتكبر؛ لأن التكبر حرام، وتفسيره أن يكون معها كما كان قبلها، (انتهى) كذا

-
- | | |
|---|---|
| (١) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم. | (٩) في (ج) (وشاذ منها) بدل (وشهامتها) والصواب هو الأول، كذا في الفتح. |
| (٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٩٠). | (١٠) في (ج) (القصد للزينة) بدل (لقصد الزينة). |
| (٣) (فيه) ساقط من (ج). | (١١) في (ج) (زنته) بدل (زينة). |
| (٤) "الهداية": كتاب الصوم (١/١٢٦). | (١٢) في (ج) (فيمن) بدل (في). |
| (٥) "التبيين": كتاب الصوم (٢/١٨٦). | (١٣) في "فتح": (قصده) بدل (قصد). |
| (٦) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١/١٦٠). | (١٤) "فتح القدير": كتاب الصوم (٢/٣٥١). |
| (٧) في (ج، د) بعد قوله: (للنساء) زيادة (و) والصواب حذفها، كذا في "جامع الرموز". | (١٥) "الولوالحية": كتاب الكراهية والاستحسان (٢/٣٤٦، ٣٤٧). |
| (٨) في (ج، د) (أن) بدل (أنه). | |

في "البحر الرائق" (١)، ويستحسن دهن الوجه (٢) إذا لم يكن قصده الزينة، به وردت السنة، ولا يفعل لتطويل اللحية إذا كانت بالقدر المسنون وهو القبضة، كذا في "الهداية" (٣)، و"الكافي" (٤).

وما زاد على ذلك يقصّ (٥)، لما روي «أنه صلى الله عليه وسلم (٦) كان يقبض من اللحية طولها وعرضها» (٧)، كذا في "التبيين" (٨).

ولأن «ابن عمر» رضي الله عنه (٩) كان يقبض على لحيته فيقطع ما زاد على الكفّ، رواه «أبو داود» في "سننه" (١٠)، كذا في "البحر الرائق" (١١)، والقبضة، بضم الكاف. قال في "النهاية" (١٢): ما وراء ذلك يجب قطعه، كذا في "فتح القدير" (١٣). ومقتضاه: الإثم بتركه، كذا في "البحر الرائق" (١٤).

وقال الشيخ «علي القاري» في "شرحه على المشكاة" في باب الترّجل (١٥): إنّه يستحب أخذ اللحية طولاً، وعرضاً إذا زادت على قدر القبضة، وهذا في الابتداء وأما بعد ما طالت فقالوا: لا يجوز قصّها كراهة أن تصير مثلاً، (انتهى).

-
- (١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٩٠، ٤٩١).
 (٢) في "البحر": (الشارب) بدل (الوجه).
 (٣) "الهداية": كتاب الصوم (١/١٢٦).
 (٤) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم.
 (٥) (يقص) ساقط من (ج).
 (٦) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).
 (٧) أخرجه "الترمذي" في الأدب (الحديث ٢٧٦٢)، والعقيلي في "الضعفاء"، وابن عدي في "الكامل"، وابن جوزي في "العلل المتناهية": (١٩٧/٢)، وانظر: "تحفة الأشراف": (الحديث ٨٦٦٢)، و"المسند الجامع": (١٧٦/١١) (الحديث ٨٥٥٤).
 (٨) "التبيين": كتاب الصوم (٢/٣٥١).
 (٩) (رضي الله عنه) أثبتناه من (ج).
 (١٠) رواه "أبو داود": (الحديث ٢٣٥٧)، والنسائي: في "السنن الكبرى": (الحديث ٣٣٢٩، ١٠١٣١).
 من طريق مروان بن سالم: قال: رأيت ابن عمر يقبض على لحيته ليقطع ما زاد على الكفّ، وفي "البخاري": (الحديث ٥٨٩٢)، كان ابن عمر إذا حجّ أو اعتمر قبض على لحيته فما فضل أخذه، وأخرجه "ابن أبي شيبة": (١٠٧/١٢)، و"ابن سعد": (١٧٨/٤)، ومحمد بن الحسن الشيباني: في "الآثار"، وأيضاً روى "ابن أبي شيبة": من حديث أبي زرعة قال: كان أبو هريرة يقبض على لحيته فيأخذ ما فضل عن القبضة.
 (١١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٩٠).
 (١٢) "النهاية": (الخطية) كتاب الصوم.
 (١٣) "فتح القدير": كتاب الصوم (٢/٣٥١).
 (١٤) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٩٠).
 (١٥) "المرفقة شرح المشكاة": كتاب اللباس (الحديث ٤٤٢٢).

وأما الأخذ من اللحية وهي دون القبضة كما يفعله بعض المغاربة ومخنة الرجال فلم يبيحه أحد، كذا في "فتح القدير" (١)، وقال في "الطريقة المحمدية" (٢): إن من آفات الديدن (٣) حلق اللحية، وقصّها أقل من قبضة، (انتهى)، وذكر الشيخ «عبد الحق» (٤) في "شرحه على المشكاة" في باب السواك (٥): أنّ ظاهر كلامهم حرمة حلق اللحية ونقصانها من القدر المسنون، وما يقال: إنّها سنة فمعناه طريقة مسلوكة في الدين، أو (٦) أنّ وجوبها ثبت بالسنة، (انتهى) كلامه.

وأما السواك فإنه لا يكره استعماله لقوله ﷺ (٧): «خير خلال الصائم السواك» رواه "ابن ماجه" (٨) من حديث «عائشة» رضي الله عنها (٩)، و"الدارقطني" (١٠).

ولأنّه تطهير للفم (١١)، ومرضاة الرب، وحال الصوم بذلك أحقّ، ولا فرق عندنا بين أن يكون بالغداة أو بالعشي.

وقال «الشافعي» رحمه الله تعالى: يكره بالعشي (١٢) واستدلّ بالحديث، والمعنى، أمّا الحديث فقولهُ ﷺ (١٣): «إذا صمتم فاستاكوا بالغداة، ولا تستاكوا بالعشي» (١٤) رواه "الطبراني" (١٥)، و"الدارقطني" (١٦).

- (١) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٥١/٢).
- (٢) "الطريقة المحمدية": (الورقة ١٧٤).
- (٣) في (ج، د) (آفات اليد).
- (٤) في (ج) بعد قوله (عبد الحق) زيادة (الدهلوي) تقدّمت ترجمته: (ص ٥٣).
- (٥) "لمعات التنقيح شرح مشكاة المصابيح": (٦٧/٢).
- (٦) في (د) (و) بدل (أو).
- (٧) في (ج) (صلّى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم).
- (٨) أخرجه ابن ماجه: في "سننه": (الحديث ١٦٧٧) بلفظ (خصال) بدل (خلال).
- (٩) (رضي الله عنها) زيادة من (ج).
- (١٠) أخرجه الدارقطني: في "سننه": (٤٣٢/٢)، والبيهقي: في "السنن الكبرى": (٢٧٢/٤).
- (١١) في (ج، د) (تطهير للفم).
- (١٢) لزيادة الفائدة و التوسع، ينظر: "الحاوي الكبير": (٤٦٦/٣)، "مختصر خلافيات البيهقي": (٧٨/٣)، "روضة الطالبين": (٢٣٤/٢)، "المجموع شرح المذهب": كتاب الصوم، "رؤس المسائل الخلافية": (٥١٨/٢).
- (١٣) (واستدل) ساقط من (ج).
- (١٤) في (ج) (صلّى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم).
- (١٥) (تمام الحديث) «فإنه ليس من صائم تيبس شفتاه بالعشيّ إلا كانت نوراً بين عينيه يوم القيامة».
- (١٦) أخرجه الطبراني: في "الكبير": (الحديث ٣٦٩٦).

وأما المعنى: فهو أنّ إزالة الأثر المحمود في الشريعة مكروه، والخلوف أثر محمود، لقوله ﷺ (١): «خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك» (٢) فيكره إزالته كدم الشهيد، وهذا إنما يكون بالعشي؛ لأنّ الصائم والمفطر سيّان (٣) في الغداة (٤).

ولنا: إطلاق قوله ﷺ (٥): «خير خلال الصائم السواك» (٦).

ولنا أيضاً: إطلاق ما روي عن (عبد الله بن) (٧) «عامر بن ربيعة» (٨) رضي الله عنه (٩) عن أبيه قال: رأيت رسول الله ﷺ (١٠) «يتسوك وهو صائم ما لا أعده ولا أخصي» رواه "الترمذي" (١١)، و"أبو داود" (١٢).

ولنا: أيضاً: عموم قوله عليه الصلاة والسلام (١٣): «لولا أنّ أشق على أمتي

(١) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم).

(٢) أخرجه أحمد: في "مسنده" (الحديث ٧٩١٧) و"اليزار" (الحديث ٩٦٣)، والهيتمي: في "مجمع الزوائد": (الحديث ٤٧٧٨)، والبيهقي: في "الشعب": (٣٠٢/٣) (الحديث ٣٦٠٢)، وابن كثير: في "جامع المسانيد": (الحديث ٤٥٧٢).

(٣) في (ج) (مستويان) بدل (سيّان).
(٤) أقول: على التسليم بهذا التعليل فإنه لا يلتفت إليه كما أن عموم الأحاديث الدالة على مشروعية السواك مطلقاً تتناول الصائم وغيره في كل وقت وعلى كل حال، وليس هناك دليل صحيح يخرج الصائم من هذا العموم، كذا في "فتح الباري شرح صحيح البخاري": (٢٠٢/٤).

(٥) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم).

(٦) تقدّم تخريجه قبل قليل: (ص ٣٤٢).
(٧) ما بين معكوفتين زيادة من الأصل.
(٨) هو عبد الله بن عامر بن ربيعة يكنى أبو محمد

(٩) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم).

(١٠) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم).

(١١) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم).

(١٢) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم).

(١٣) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم).

لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» رواه «الشيخان» (١) إذ (٢) يدخل في عموم كل صلاة صلاة الظهر، والعصر، والمغرب، للصائم، والمفطر، وفي رواية «للنسائي» وعلقها «البخاري» عند كل وضوء (٣) فيعم وضوء هذه الصلاة (٤).

ولنا: أيضاً ما (٥) في "مسند أحمد" (٦) عنه عليه الصلاة والسلام «صلاة بسواك أفضل عند الله من سبعين صلاةً بغير سواك» (٧).

فهذه النكرة وإن كانت في الإثبات تعم لو صفها بصفة عامة فيصدق على عصر الصائم إذا استاك فيه أنها صلاة أفضل من سبعين، كما يصدق على عصر المفطر، فهذه النصوص الواردة كلها مطلقة، فلا يجوز تقييدها بالزمان بالرأي، كيف (٨) وقد تأيد تعميمها بما روي عن «ابن عمر» رضي الله عنهما

مع الوضوء» وقال: صحيح على شرطهما وليس له علة، وأيضاً وقع في "التلخيص" بلفظ: «لقرضت عليهم السواك عند كل صلاة كما فرضت عليهم الوضوء».

(٤) في (ج) (الصلوات) بدل (الصلاة).

(٥) (ما) ساقط من (ج).

(٦) أخرجه أحمد: في "مسنده": (٢٧٢/٦).

(٧) أخرجه بنحوه "أحمد": (٢٧٢/٦)، و"الحاكم":

(١٤٦/١)، و"ابن خزيمة"، و"البيهقي"، و"أبو يعلى"،

كما في "المجمع": (٩٨/٢) كلهم من حديث

عائشة بلفظ: «فضل الصلاة بسواك على الصلاة

بغير سواك سبعين صلاة» وصححه الحاكم،

وسكت الذهبي، وقال الهيثمي: وقد صححه

الحاكم، ورواه البيهقي من حديث عائشة بلفظ:

«ركعتان بسواك أفضل من سبعين ركعة بغير

سواك» ورجاله موثقون.

(٨) في (ج) (فكيف) بدل (كيف).

(١) إسناده صحيح على شرط الشيخين، أخرجه

"البخاري": باب السواك يوم الجمعة (الحديث

٨٨٧) وباب السواك الرطب للصائم (الحديث

١٩٣٣)، و"مسلم": كتاب الطهارة باب السواك

(الحديث ٢٥٢)، و"أبو داود": كتاب الطهارة

باب السواك (الحديث ٤٧)، و"الترمذي": كتاب

الطهارة باب ماجاء في السواك (الحديث ٢٢)،

و"النسائي": كتاب الطهارة باب الرخصة في

السواك بالعشي للصائم (الحديث ٧)، و"الموطأ":

في الطهارة باب ماجاء في السواك (الحديث ٥٩)،

و"أحمد": (٨٠/١، ٢٤٥/٦، ٣٢٥)، و"ابن

ماجة": باب في السواك (الحديث ٢٨٧).

(٢) في (د) (إن) بدل (إذ).

(٣) علقه "البخاري": في كتاب الصوم باب السواك

للصائم (الحديث ١٩٣٣)، وأخرجه أيضاً:

"الحاكم": (١٤٦/١) من حديث أبي هريرة بلفظ:

«لولا أن أشق على أمتي لفرضت عليهم السواك

و«عاصم الأحول» (١)، و«معاذ بن جبل» (٢) رضي الله عنهم، فقد قال «ابن عمر» رضي الله عنهما: إنّ الصائم يستاك أول النهار وآخره رواه "البخاري" (٣)، وقال إبراهيم بن عبد الرحمن بن إسحاق الخوارزمي (٤): سألت عاصماً الأحول أيستاك الصائم بالسواك الرطب؟ قال: نعم أترأه أشدّ رطوبةً من الماء، قلت: أول النهار وآخره؟ قال: نعم، قلت: عمّن؟ رحمك الله، قال: عن «أنس» رضي الله عنه عن النبي ﷺ (٥) رواه "البیهقي" (٦)، وقال «عبد الرحمن بن غنم» (٧) سألت «معاذ بن جبل» رضي الله عنه أتسوّك وأنا صائم؟ قال: نعم، قلت: أيّ النهار أتسوّك؟ قال: أيّ النهار شئت غدوةً وعشيّةً، قلت: إن الناس يكرهونه (٨) عشيّةً، (قال: ولم؟ قلت: (٩)

للعقيلي: (١/ ٥٦)، "ميزان الاعتدال" للذهبي: (١٢٣/١)، "موسوعة الأعلام في التاريخ العرب والإسلام": (١٠٠/٣) وغيرها. (٥) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم).

(٦) رواه البيهقي: في "السنن الكبرى": (٢٧٢/٤)، الدارقطني: في "سننه" (٤٣٠/٢).

(٧) هو عبد الرحمن بن غنم الأشعري كان مسلماً على عهد رسول الله ﷺ ولم يره، وروى عن عمر بن الخطاب، ومعاذ بن جبل، وأبي مالك الأشعري رضي الله عنهم، ولزم معاذ بن جبل منذ بعثه رسول الله ﷺ إلى اليمن إلى أن مات في خلافة عمر رضي الله عنه، يعرف بصاحب معاذ لملازمته، وكان أفقه أهل الشام وهو الذي فقه عامة التابعين بالشام، وتوفي (سنة ٥٧٨هـ)، انظر: "أسد الغابة": (٤٨٢/٣)، "الجرح والتعديل": (٣٣٤/٥)، "طبقات ابن سعد": (٤٤١/٧)، "تاريخ الخليفة": (الورقة ٢٧٧)، "نقات ابن حبان": (٧٨/٥)، "الاستيعاب": لابن عبد البر (٨٥٠/٢) وغيرها.

(٨) في (ج) (يكرهون) بدل (يكرهونه).

(٩) ما بين معكوفتين زيادة من المطبوعة.

(١) هو الإمام، الحافظ، محدث البصرة، عاصم بن سليمان الأحول أبو عبد الرحمن البصري، محتسب المدائن، قال ابن المديني: له نحو مائة وخمسين حديثاً، مات سنة اثنتين أو ثلاث وأربعين ومائة، روى له الستة، ينظر ترجمته: "شذرات الذهب": (١٩٥/٢)، "سير أعلام النبلاء": (٢٦٢/٦)، "تقريب التهذيب": (٢٦٦/١) ومصادر أخرى.

(٢) هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي أبو عبد الرحمن، صحابي جليل، إمام الفقهاء، وأعلم الأمة بالحلال والحرام، وأسلم وعمره ثماني عشرة سنة، وتوفي سنة (١٨هـ)، ينظر ترجمته: "الإصابة": (١٠٧/٦)، و"أسد الغابة": (١٨٧)، و"الأعلام": (٢٥٨/٧)، و"حلية الأولياء": (٢٩٠/١)، و"المعارف": (الورقة ٢٥٤)، وغير ذلك من المصادر.

(٣) رواه "البخاري": كتاب الصوم باب اغتسال الصائم.

(٤) هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن إسحاق الخوارزمي من رواة الحديث، روى عن عاصم الأحول، توفي (سنة ١٤٢هـ)، ينظر ترجمته: "لسان الميزان": (٦٠/١).

"المغني في الضعفاء": (٢١/١)، "الضعفاء الكبير"

يقولون: إنّ رسول الله ﷺ (١) قال: «لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك» (٢)، فقال: سبحانه الله لقد أمرهم بالسواك (حين أمرهم) (٣) وهو يعلم أنّه لا بدّ أن يكون (٤) في (٥) الصائم خلوف، وإن استاك وما كان بالذي (٦) يأمرهم أن ينتنوا أفواههم عمداً ما كان (٧) في ذلك من الخير شيء بل فيه (٨) شرّاً إلا من ابتلي ببلاء لا يجد منه بدءاً، رواه «الطبراني» (٩)، وأمّا ما ذكره «الشافعي» رحمه الله تعالى من الحديث، والمعنى، فلا يقوم حجة، أمّا الحديث: فإنّه مع شدّوده ضعيف إذ في سنده «كيسان أبو عمر» (١٠) القصاب (١١) وقد ضعّفه «ابن معين» (١٢) وضعّفه (١٣) أيضاً «أحمد بن حنبل» (١٤)، وأمّا المعنى: فلا يستلزم كراهة الاستياك؛ لأنّه بناءً على أنّ السواك يزيل الخلوف، وهذا غير واقع كما دلّ (١٥) عليه أثر «معاذ» المتقدّم، بل إنّما يزيل أثره الظاهر على السنّ من الاصفرار، وهذا: لأنّ الخلوف ليس من الفم بل من المعدة؛ إذ سببه خلوّ (١٦) المعدة من الطعام، والسواك لا يفيد شغلها (١٧) بطعام ليرفع السبب على أنّه لو كان من الفم لوجب أن يمتنع السواك قبل العشيّ؛ لأنّ تعاهده بالسواك قبله يمنع وجوده بعده؛ ولأنّ الخلوف أثر العبادة، واللائق به (١٨)

الكمال: (٤٢٩/١٥)، «ضعفاء العقيلي»: (١٣/٤) "تهذيب التهذيب": (٤٥٤/٨)، "تاريخ البخاري الصغير": (٣٢٣/١)، "تقات ابن حبان": (٣٥٨/٧)، "الكمال" لابن عدي: (٢٢٣/٧) "الجرح والتعديل" (٢٢٦/٧) "خلاصة الخزرجي" (الترجمة ٥٩٩١). (١١) في أكثر مصادر التخریج (القصار) بدل (القصاب). (١٢) تقدّمت ترجمته: (ص ٣١٩). (١٣) انظر: المصادر السابقة، وأيضاً ينظر: "موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلمه": (٢٠٣/٣)، (١٤) تقدّمت ترجمته: (ص ٣١٥). (١٥) في (ج، د) (يدلّ) بدل (دلّ). (١٦) في (ج) (خلف) بدل (خلوّ) وفي (د) (خلق). (١٧) في (ج) (سعلها) بدل (شغلها) والصواب ما أثبت. (١٨) في (ج، د) (واللاحق) بدل (واللائق).

(١) في (ج) (صلّى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم). (٢) تقدّم تخریجه: (ص ٣٤٣). (٣) (حين أمرهم) زيادة من المطبوعة. (٤) (أن يكون) زيادة من المطبوعة. (٥) في "الفتح": (بفم) بدل (بفي). (٦) (بالذي) ساقط من (ج). (٧) (كان) زيادة من المطبوعة. (٨) في "الفتح": (هو) بدل (فيه). (٩) أخرجه الطبراني: في "الكبير": (٧٠/٢٠)، (الحديث ٢٢٥٠)، وانظر: "مسند الشاميين": (الحديث ٢٢٥٠)، و"مجمع الزوائد": (٣٨٦/٣). (١٠) هو كيسان أبو عمر القصار، مولى يزيد بن بلال بن الحارث الفزاري، ينظر ترجمته: "تهذيب

الإخفاء تحامياً عن الرياء، بخلاف دم الشهيد؛ لأنه أثر الظلم فلا بأس بإبدائه؛ إذ من شأن حجة المظلوم أن تكون ظاهرة غير خفية (١)، قال الله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ﴾ (٢)؛ ولأنه لا رياء بعد الموت، هذا كله حاصل ما في "فتح القدير" (٣)، و"التبيين" (٤)، و"الكافي" (٥).

والخلوف : بالضم مصدر من خلف فمه (٦) تغيرت رائحته (٧) خلوفاً والمراد بالعشي الذي يكره فيه السواك عند «الشافعي» رحمه الله تعالى هو ما بعد الزوال، كذا في "حاشية الجليبي على شرح الوقاية" (٨).

ثم لا فرق في جواز السواك للصائم عندنا بين أن يكون السواك يابساً أو رطباً، أخضر أو مبلولاً بالماء، لإطلاق ما روينا، كذا في "الهداية" (٩).

وفي المبلول بالماء خلاف «أبي يوسف» رحمه الله تعالى حيث قال: بأنه يكره؛ لأنه فيه إدخال الماء في الفم من غير حاجة (١٠)، وهو قول «مالك» رحمه الله تعالى، ولنا: ما روي «أن النبي ﷺ» (١١) كان يأمر عائشة رضي الله عنها (١٢) ببل السواك بريقها ثم يستعمله وهو صائم (١٣)؛ ولأن (١٤) غرضه تطهير الفم فسقط اعتباره ببلل المضمضة، كذا في "الكافي" (١٥)، و"معراج الدراية" (١٦).

-
- | | |
|--|--|
| (١) في (ج) (حفية) بدل (خفية). | (١٠) انظر: "خلاصة الفتاوى": (٢٦٦/١). |
| (٢) النساء: (الآية، ١٣٨). | (١١) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم). |
| (٣) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٥٣/٢). | (١٢) (رضي الله عنها) أثبتناه من (ج، د). |
| (٤) "التبيين": كتاب الصوم (١٨٨، ١٨٧/٢). | (١٣) أخرجه العيني: في "البنية شرح الهداية": (٧٣/٤). |
| (٥) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم. | (١٤) في (ج) (ولأنه) بدل (ولأن). |
| (٦) في "الجليبي": (فوه إذا تغيرت) بدل (فمه تغيرت). | (١٥) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم. |
| (٧) في (د) (رائحة) بدل (رائحته). | (١٦) "معراج الدراية": (الخطية) كتاب الصوم. |
| (٨) "حاشية الجليبي على شرح الوقاية": كتاب الصوم (الورقة ٧٤). | |
| (٩) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٦/١). | |

وأما السواك الرطب الأخضر فلا بأس به عند الكل، كذا في "الخلاصة" (١)، و"كنز العباد" (٢)، أي عند «أبي حنيفة»، وأصحابه، و«الشافعي»، و«أحمد». رحمهم الله تعالى (٣)، وأما «مالك» رحمه الله تعالى (٤) فقد قال: يكره استعمال السواك الرطب، كذا في "المعدن شرح الكنز" (٥).

ولنا: ما رواه "البيهقي" (٦) برواية «عاصم الأحول» (٧) عن «أنس» رضي الله عنه (٨) عن النبي ﷺ (٩) كما قدمناه، وما رواه "البخاري" (١٠) أنه قال «ابن سيرين» (١١): لا بأس بالسواك الرطب، قيل: له طعم، قال: والماء له طعم وأنت تمضمض به، كذا في "فتح القدير" (١٢) وغيره.

ولافرق في جواز السواك للصائم «عندنا» بين أن يكون الصوم فرضاً، أو نفلاً، كذا في "جامع الرموز" (١٣)، ولا فرق بين أن يستاك في وضوء فرض، أو نفل، وبين أن يكون في وضوئه للمكتوبة، أو لغيره، كذا في "شرح القدوري" «للزاهدي». ثم إذا (١٤) أردت أن تجمع الاختلافات الواردة (١٥) في السواك، فاعلم: أنه قال في "المعدن" (١٦) شرح الكنز: "أنه لا يكره استعمال السواك للصائم «عندنا»، سواء كان الصوم فرضاً، أو نفلاً، وسواء كان السواك بالغداة، أو (١٧) العشي، وسواء

- | | |
|---|---|
| (١) "الخلاصة": كتاب الصوم (١/٢٦٦). | (٨) (رضي الله عنه) أثبتناه من (ج، د). |
| (٢) "كنز العباد": (الخطية) كتاب الصوم. | (٩) (في ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم). |
| (٣) (رحمهم الله تعالى) أثبتناه من (ج). | (١٠) رواه "البخاري": باب في اغتسال الصائم. |
| (٤) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج، د). | (١١) تقدّمت ترجمته: (ص ١٨٠). |
| (٥) لزيادة الفائدة والتوسع، ينظر: "النوادر والزيادات": (٤٦/٢)، "المدونة الكبرى": (١/٣٢٦)، "مختصر اختلاف العلماء": (١/١١٢)، "حاشية الدسوقي": (١٥٤/٢)، "رؤس المسائل الخلافية بين جمهور العلماء": (٢/٥٣٠). | (١٢) "فتح القدير": كتاب الصوم (٢/٣٥٣). |
| (٦) تقدّم تحريجه: (ص ٣٤٥). | (١٣) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١/١٦٠). |
| (٧) تقدّمت ترجمته: (ص ٣٤٥). | (١٤) (إذا) ساقط من (ج). |
| | (١٥) (في ج) (الواردات). |
| | (١٦) (المعدن) ساقط من (د). |
| | (١٧) (في ج) (و) بدل (أو). |

كان رطباً أخضر، أو مبلولاً بالماء، أو يابساً، وقال «الشافعي» رحمه الله تعالى: يكره استعمال السواك الرطب، وقال «أحمد» رحمه الله تعالى: إن كان نفلاً لا يكره مطلقاً، وإن كان فرضاً فيستحب قبل الزوال ولا يستحب بعده، وقال «مالك» رحمه الله تعالى: يكره استعمال السواك الرطب، وقال «أبو يوسف» رحمه الله تعالى (١): يكره المبلول بالماء، وطريق ضبط جميع هذه الأقوال أن يقال: إن السواك لا يخلو إما أن يكون رطباً أخضر، أو مبلولاً بالماء، أو يابساً، وكل من التقادير الثلاثة على وجهين: إما أن يكون قبل الزوال، أو بعده فكانت ستة أقسام، وكل من الستة على وجهين، إما أن يكون في صوم فرض، أو نفل، فهذه اثنا عشر وجهاً، فإن استاك بالسواك اليابس قبل الزوال والصوم فرض، أو نفل ففي الوجهين لا يكره باتفاق جميع العلماء، وإن استاك بالسواك الرطب الأخضر قبل الزوال والصوم فرض، أو نفل، ففي الوجهين لا يكره إلا عند «مالك» رحمه الله تعالى، وإن استاك بالسواك المبلول قبل الزوال والصوم فرض، أو نفل، ففي الوجهين (٢) لا يكره إلا عند «مالك» رحمه الله تعالى هو رواية عن «أبي يوسف» رحمه الله تعالى، وإن استاك بالسواك اليابس بعد الزوال، فإن كان الصوم فرضاً، لا يكره إلا عند «الشافعي»، و«أحمد بن حنبل» (٣) رحمهما الله تعالى (٤)، وإن كان نفلاً لا يكره إلا عند «الشافعي» رحمه الله تعالى خاصة.

وإن استاك بالسواك الرطب الأخضر بعد الزوال، فإن كان الصوم فرضاً، لا يكره إلا عند «مالك»، و«الشافعي»، و«أحمد بن حنبل» رضي الله تعالى عنهم (٥).

الزوال وبعده، وعند الشافعي يكره بعد الزوال، كما سيأتي.

(١) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).

(٢) (الوجهين) ساقط من (ج).

(٤) (رحمهما الله تعالى) أثبتناه من (ج، د).

(٥) (رضي الله عنهم) أثبتناه من (ج، د).

(٣) قلت: هذه إحدى الروايتين عند الشافعي

وأحمد، وفي رواية عند أحمد يكره مطلقاً قبل

وإن كان نفلاً لا يكره إلا عند «مالك»، و«الشافعي» رحمهما الله تعالى خاصة.
 وإن استاك بالسواك المبلول بعد الزوال، فإن كان الصوم فرضاً لا يكره إلا
 عند «مالك»، و«الشافعي»، و«أحمد بن حنبل» رحمهم الله تعالى وهو رواية عن «أبي
 يوسف» رحمه الله تعالى، وإن كان نفلاً لا يكره إلا عند «مالك»، و«الشافعي» رحمهما الله
 تعالى وهو رواية عن «أبي يوسف» رحمه الله تعالى، (انتهى) ما في "المعدن شرح الكنز".
 فالحاصل: أنَّ مذهب «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى لا يكره السواك للصائم
 في صورة من الصور الاثنتا عشرة أصلاً^(١)، ولهذا أطلق «المصنف» رحمه الله
 تعالى عدم الكراهة، ولكنه لم يتعرض لسنة السواك للصائم، وذكر في "النهاية"^(٢)
 أنه سنة له كما لغير الصائم، كذا في "البحر الرائق"^(٣)، وذكر «الزيلعي» في "التبيين"^(٤)
 أنه لا يكره السواك للصائم بل يستحب له، فينبغي أن يستاك عرضاً بعود في غلظ
 الخنصر ثم يغسل فمه بعده، (انتهى). وذكر فيه أيضاً في سنن الوضوء^(٥): الصحيح
 أنَّ السواك مستحب لا سنة، (انتهى). ففي كلامه فائدتان: إحداهما: أنَّ السواك
 مستحب للصائم وغيره لسنة على الصحيح، ولهذا قال في "فتح القدير"^(٦)، و"البحر
 الرائق"^(٧): إنَّ استحبابه هو الحق، ثانيتهما: أنه ينبغي للصائم أن يستاك قبل المضمضة
 بخلاف غير الصائم فإنَّ الأولى له أن يستاك عند المضمضة على القول الصحيح
 الذي عليه الأكثر، كما في "البحر الرائق"^(٨)، فليتدبر.

(١) لزيادة الفائدة والتوسع، ينظر: "رؤس المسائل
 الخلافية بين جمهور العلماء": كتاب الصوم، "المغني":
 كتاب الصوم، "الإنصاف": كتاب الصوم، "المجموع":
 كتاب الصوم، "مختصر المزني": كتاب الصوم،
 "المدونة الكبرى": كتاب الصوم، "حاشية الدسوقي":
 كتاب الصوم، "البحر الرائق": كتاب الصوم، "النهر
 الفائق": كتاب الصوم، "فتح القدير": كتاب الصوم.
 (٢) "النهاية": (الخطية) كتاب الصوم.
 (٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٩١/٢).
 (٤) "التبيين": كتاب الصوم (١٨٩/٢).
 (٥) "التبيين": كتاب الطهارة (٣٥/١).
 (٦) "فتح القدير": كتاب الطهارة (٢٣/١).
 (٧) "البحر الرائق": كتاب الطهارة (٤٢/١).
 (٨) المصدر السابق.

فروع

في "شرح مجمع" (١) الإمام الرازي (٢): وأما شَمَّ الورد، وريح العطر، والغالية للصائم في شهر رمضان لا يكره عند أهل السنة والجماعة (٣)، لما روي عن رسول الله ﷺ (٤): «أنه شَمَّ الورد في شهر رمضان وهو صائم» (٥)، وقال بعض الروافض: شَمَّ الورد، وريح العطر يكره للصائم؛ لأنه يقوّي الدماغ، وشَمَّ الكافور كرهه بعض الناس للصائم في الصيف دون الشتاء، وهذا كلّه يخالف (٦) أهل السنة والجماعة، كذا في "الخزانة" (٧)، و"المتانة" (٨).

ن: بخلاف دخان العنبر، والعود فإنه يفسد الصوم إذا أدخل (٩) حلقه عمداً، وقد مرّ ذكره (١٠)، هذا

وأما الاحتجام فلا بأس به إذا أمن على نفسه الضعف، أما إذا خاف أنه يضعفه عن الصوم فهو مكروه، كذا في "البحر الرائق" (١١).

والفصد (١٢) يكون نظير الحجامة، وذكر «شيخ الإسلام» (١٣): أنّ شرط الكراهة ضعف (١٤) يحتاج فيه إلى الفطر (١٥)، كذا في "التاتارخانية" (١٦).

وذكر في "إمداد الفتاح" (١٧): كره للصائم أن يفعل فعلاً يظن أنه يضعفه عن

-
- (١) في بعض النسخ (مجموع) بدل (مجمع)،
 ذكره في "المتانة في مزمة الخزانة" (٣٧١) لم أعثر
 على طبعه.
 (٢) لم أعثر على مراده.
 (٣) والجماعة زيادة من "المتانة".
 (٤) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه
 وسلم).
 (٥) لم أقف على الحديث بهذا اللفظ في كتب الحديث
 المعروفة، ولكن له شواهد فيتقوى بمجموعها.
 (٦) في "المتانة": (مخالف) بدل (يخالف).
 (٧) "الخزانة": (الخطية) كتاب الصوم.
 (٨) "المتانة": كتاب الصوم (الورقة ٣٧١).
 (٩) في (ج) (دخل) بدل (أدخل).
 (١٠) (ذكره) ساقط من (ج).
 (١١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٧٧/٢).
 (١٢) في (ج) (الفصد) بدل (الفصد).
 (١٣) انظر: "حاشية شيخ الإسلام على شرح الوقاية"
 (الخطية) كتاب الصوم.
 (١٤) في (ج) (ضعيف) بدل (ضعف).
 (١٥) في (ج) (إلى الفصد) بدل (إلى الفطر).
 (١٦) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٧٩/٢).
 (١٧) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (الورقة ٦٩٥).

الصوم كالفصد، والحجامة، والعمل الشاق لما فيه من تعريضه بالإفساد، (انتهى).
 وفيه أيضاً: إذا كانت الحجامة لا تضعفه عن الصوم لم يكره، لكن ينبغي
 أن يؤخرها إلى وقت الغروب، (انتهى)، وأما الاستنجاء بالماء، فقد قال في
 "الخلاصة" (١): لا بأس للصائم أن يستنجي بالماء، (انتهى)، ويكره للصائم أن يبالغ
 في الاستنجاء؛ لأنه يخاف منه وصول الماء إلى الجوف، كذا في "سراج
 الوهاج" (٢)، وينبغي أن لا يجلس متفرجاً ولا يرخي مقعده كيلاً (٣)، تنفذ البلّة إلى
 باطنه، كذا في "شرح المنية" (٤)، وفي "الخانبة" (٥): وينبغي للمستنجي في الصوم
 أن (لا) (٦) يبالغ ولا يقوم عن موضع الاستنجاء حتى ينشف بخرقة كيلاً (٧) يصل
 الماء إلى باطنه فيفسد صومه، ولهذا قالوا: لا يتنفس في هذه الحالة، (انتهى)،
 أي (٨) لا يخرج الريح، كذا في "متانة الروايات" (٩)، ومعنى قوله: (لا يتنفس) يعني
 بادرها نكند (١٠)، كذا في "عمدة الإسلام" (١١).

ولو خرجت مقعدته فغسلها ثم أدخلها فسد صومه إلا أن يجفّفه قبله، كذا
 في "التبيين" (١٢)، وذكر في "الظهيرية" (١٣): لو استنجى رجل وبالغ (١٤) حتى دخل الماء
 باطنه يفسد صومه، والرجل إذا تناقل (١٥) حتى خرج سرمه (١٦) في حالة الاستنجاء ثم
 عاد إلى مكانه فسد صومه، إلا أن يجفّفه قبل أن يقوم، كذا في "السراج الوهاج" (١٧).

-
- (١) "الخلاصة": كتاب الطهارة (٢٥/١).
 (٢) كذا في "الهندية"، و"التاتارخانية"، و"المحيط":
 كتاب الصوم.
 (٣) في (ج) (لثلا) بدل (كيلاً).
 (٤) "شرح المنية": كتاب الطهارة.
 (٥) "الخانبة": كتاب الطهارة (١٦/١).
 (٦) (لا) زيادة من "الخانبة".
 (٧) في (ج) (لثلا) بدل (كيلاً).
 (٨) (أي) ساقط من (د).
 (٩) "متانة الروايات": كتاب الصوم (الورقة ٣٥٧).
 (١٠) أي: لا يخرج الريح.
 (١١) "عمدة الإسلام": في الأركان الخمس،
 فارسي مختصر لعبد العزيز، ذكره في "كشف
 الظنون": (١١٦٥/٢).
 (١٢) "التبيين": كتاب الصوم (١٨٣/٢).
 (١٣) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.
 (١٤) (بالغ) ساقط من (ج، د).
 (١٥) في (ج) (تناقل) بدل (تناقل).
 (١٦) السرم: مخرج الروث.
 (١٧) كذا في "الهندية"، و"البنية": كتاب الصوم.

وفي "الفتاوى الغياثية" (١): إذا بالغ في الاسترخاء حتى خرج دبره وهو صائم ينبغي أن لا يقوم من موضعه حتى ينشفه بخرقه طاهرة، وكذا صاحب الباسور (٢)، كذا في "خزانة الروايات" (٣).

وهنا فائدتان جليلتان يجب التنبيه عليهما:

أحدهما: أن وصول الماء من الدبر إنما يكون مفسداً إذا وصل موضع الحقنة، صرح (٤) بذلك في "فتح القدير" (٥)، و"النهر الفائق" (٦).

ثانيتهما: أنه إذا استنحى بالماء وبالغ في الإرخاء حتى وصل الماء إلى موضع الحقنة يقيناً فلا خلاف في فساد الصوم.

ولهذا قال صاحب "فتح القدير" (٧): إن من بالغ في الاستنجاء حتى وصل الماء إلى داخل دبره لمبالغته فيه فإنه يفطر، ولا أعلم خلافاً في ثبوت الإفطار بهذا، والحد (٨) الذي يتعلّق بالوصول إليه الفساد قدر المحقنة (٩)، (انتهى).

وقال صاحب "الخلاصة" (١٠): إن ما وصل إلى الجوف من الدبر فهو مفطر بالإجماع، وفيه القضاء، (انتهى)، وهكذا في "الكفاية" (١١) نقلاً عن "الإيضاح" فهذا مع ما قبله يفيد أن من يتيقن بعدم وصول الماء إلى موضع الحقنة فإنه لا يفسد صومه كما لا يفسد إذا لم يبالغ في الإرخاء، وأما إذا بالغ في الإرخاء لكنه لم يتيقن بوصول الماء إلى ذلك الموضع ولا بعده فالفساد مختلف فيه، وعليه يحمل

(١) "الغياثية": كتاب الطهارة (الورقة ١٤).

(٢) الباسور: بالسين، وبالصاد، واحد البواسير، هي

كالدمامل في المقعدة اهـ، "مغرب".

(٣) "خزانة الروايات": (الخطية) كتاب الطهارة.

(٤) في (ج) (خرج) بدل (صرح).

(٥) "فتح القدير": كتاب الطهارة (٢١٣/١).

(٦) "النهر الفائق": كتاب الصوم (٢٤/٢).

(٧) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤٧/٢).

(٨) في (ج) (والحل) بدل (والحد).

(٩) في (ج) (الحقنة) بدل (المحقنة).

(١٠) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥٣/١).

(١١) "الكفاية": كتاب الصوم (٢٨٩/١).

ما ذكر في "الوقائع" (١) أنّ الصائم إذا استنجدى وبالع واسترخى نفسه اختلف فيه مشائخ بلخ، (انتهى).

وما ذكر في الرسالتين الفارسيّتين، إحداهما: المسمّاة بـ: "ترغيب الصلاة"، وثانيتهما: المسمّاة بـ: "مجموع خاني" (٢) نقلاً عن "أجناس" (٣)، «أبي العباس الناطقي» (٤): أنّه سئل الشيخ «أبو القاسم الصفار» (٥) عن صائم استنجدى بالماء على طريق الإرخاء هل يفسد بذلك صومه؟ أجاب: يفسد.

وسئل الإمام «أبو الحسن الرستغفني» (٦) عن ذلك، فقال: لا يفسد صومه وإن استنجدى على وجه السنة، (انتهى)، وذكر في "ترغيب الصلاة" (٧) أيضاً: أنّ الصائم إذا استنجدى على وجه السنة، قال «شمس الأئمة الحلواني» (٨): أنّه يفسد صومه، (انتهى).

وفاته. قيل: مات في سنة (٥٣٢٦هـ)، أو (٥٣٣٦هـ) انظر: الضبقات السنّية: برقم (٢٤٤)، "الفوائد البهية": (الورقة ٢٦)، "أعلام الأخيار": برقم (١٥٨)، "الجواهر المضية": (١/٢٠٠، ٧٨/٤).

(٦) هو الإمام أبو الحسن علي بن سعيد الرستغفني الحنفي. من كبار مشائخ سمرقند، وهو من أصحاب الماتريدي الكبار، وكان من رجال القرن الرابع. والرستغفني: بضم الراء وسكون الممهلة وضم التاء ثالث الحروف وسكون الغين السعجمة، وفي آخرها النون بعد الفاء نسبة إلى قرية من قرى سمرقند، انظر: "كشف الظنون": (١/٦٧، ٢٠٧٠/٢، ١٢٢٣)، "الفوائد البهية": (الورقة ٦٥)، "الأنساب": (الورقة ٢٥٢)، "اللباب": (١/٤٦٦)، "تاج التراجم": (الورقة ٤١)، "الجواهر المضية": (٢/٤٠٥٧، ٣٥)، "معجم المؤلفين": (٩٩/٧).

(٧) تقدّم ذكره: (ص ٧٩).

(٨) تقدّمت ترجمته: (ص ١٠٧).

(١) كذا في "الهنديّة" و"البنية": كتاب الصوم. (٢) "مجموعة خواني": (١٦٧/٢).

(٣) أجناس الناطقي في الفروع: جمعها المصنف لا على الترتيب، مخطوطة لم تطبع حتى الآن مع كونه من مهمات الفروع، ثم ربّتها الشيخ أبو الحسن علي بن محمّد الجرجاني الحنفي، على ترتيب الكافي، كذا في "كشف الظنون": (١١/١).

(٤) هو الإمام أبو العباس أحمد بن محمّد بن عمر الناطقي، أحد الفقهاء الكبار، مات بالرّي سنة ست وأربعين وأربع مائة، والناطقي: نسبة إلى عمل الناطف، وبيعه، والناطف نوع من الحلواء، انظر: "كشف الظنون": (١/١١، ٢٢، ٣٠٧، ٩٩٩١/٢)، "تاج التراجم": (الورقة ٩)، "مفتاح السعادة": (٢/٢٧٩، ٢٨٠)، "ضبقات الفقهاء": لطاش كبرى زاده: (الورقة ٧٢)، "الجواهر المضية": (١/٢٩٧)، "تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة": (الورقة ٦١).

(٥) هو الإمام أحمد بن عصمة أبو القاسم الصفار البلخي، الفقيه، المحدث، وقع الخلاف في سنة

وذكر في "شرح النقاية" (١) «للسيخ أبي المكارم» في بحث الاستنجاء: أنَّ الصائم إذا أرخى مخرجه بمبالغة (٢) ففيه خوف الفساد بوصول الماء إلى الباطن (انتهى)، وذكر في "شرح النقاية" «للقهستاني» المسمّى "بجامع الرموز" (٣): أنَّ الصائم إذا استنجى بالماء حال كونه مرخياً للمقعد كلّ الإرخاء فإنه يفسد صومه في رواية، (انتهى) فليحفظ هذا.

وقد قدّمنا بعض مسائل الاستنجاء في أوائل فصل ما يوجب القضاء دون الكفارة، وبعضها في أواخره، فإن شئت (٤) فارجع إليه.

وفي "جواهر الفتاوى" (٥): امرأة بها باسور فإذا جلست للطهارة واستنحت خرج شيء منها، وإذا قامت دخل لا يطل وضوءها ولا صومها؛ لأنه أثر لا عين (٦)، كذا في "خزانة الروايات" (٧)، تكره المبالغة في المضمضة والاستنشاق للصائم وتسوّغ غيره، كذا في "الأشباه" في القاعدة الخامسة من الفن الأول (٨). وفي "المحيط" (٩) عن «أبي حنيفة» رضي الله عنه: تكره للصائم المضمضة، والاستنشاق لغير الوضوء، ولا بأس به (١٠) للوضوء، كذا في "البحر الرائق" (١١). وفي "البزازية" (١٢): يكره إدخال الماء في الفم بلا ضرورة، وفي ظاهر الرواية لا بأس (١٣)؛ لأنّ المقصود التطهير (١٤) فكان كالمضمضة، (انتهى).

-
- | | |
|--|---|
| (١) "شرح النقاية": لأبي المكارم: كتاب الطهارة (٣٨/١). | (٨) "الأشباه والنظائر": القاعدة الخامسة من الفن الأول. |
| (٢) في (ج، د) (مبالغة) بدل (بمبالغة). | (٩) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٣٥٧/٣). |
| (٣) "جامع الرموز": كتاب الطهارة (٣٩/١). | (١٠) (به) ساقط من (باء، ج، د). |
| (٤) (شئت) ساقط من (ج). | (١١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٩٠/٢). |
| (٥) "جواهر الفتاوى": (الخطية) كتاب الطهارة (الورقة ١٠). | (١٢) "البزازية" على هامش "الهندية": كتاب الصوم (١٠٥/١). |
| (٦) في (ج) (عينه) بدل (عين). | (١٣) في (ج) (لا بأس به) بدل (لا بأس). |
| (٧) "خزانة الروايات": (الخطية) كتاب الطهارة (الورقة ٧٧). | (١٤) في (ج) (التطهير) بدل (التطهير). |

وفي "خزانة الأكمل": لو دخل الصائم ماءً لتبرّده أو جعل الماء في فمه ومجّحه يكرهه، (انتهى)، وذكر في "الواقعات" (١): لا بأس للصائم أن يستنقع في الماء أي يمكث فيه للتبرّد، كذا في "الاختيارات على النقاية" (٢).

وعن «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى أنه يكره للصائم الاغتسال والاستنقاء في الماء، وأن يصبّ الماء على رأسه، أو يبلّ ثوباً ويتلفّف به؛ لأنّ فيه إظهار الضجر في العبادة، كذا في "البحر الرائق" (٤)، وكذلك الدخول في الماء، كذا في "فتح القدير" (٥)، وعن «أبي يوسف» رحمه الله تعالى أنه لا يكره كلّ واحد منها (٦) وهو والاستظلال سواء، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٧)، قال في "البحر الرائق" (٨): وهو الأظهر (٩) لما روي «أن النبي ﷺ» (١٠) صبّ على رأسه الماء من شدة الحرّ وهو صائم (١١)؛ ولأنّ فيه إظهار ضعف بنيته وعجز (١٢) بشريته، فإنّ الإنسان خلق ضعيفاً لا إظهار الضجر، (انتهى).

ونقل [عن] «ابن عمر» رضي الله عنه (١٣) أنّه تلفّف بالثوب المبلول حين اشتداد الحرّ عليه (١٤)، كذا في "شرح النقاية" (١٥)، وفي "الحجة" (١٦): ويكره اللعب في الماء الكثير، كذا في "التاتارخانية" (١٧).

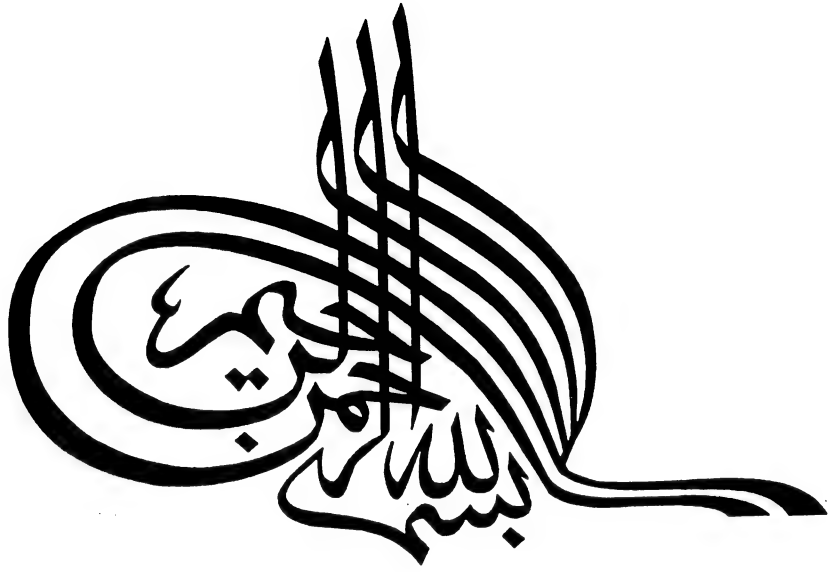
- (١) كذا في "الهندية" و"البنية" و"الخزانة": كتاب الصوم.
 (٢) تقدّم ذكره: (ص ٧٨).
 (٣) (أنه) ساقط من (ج، د).
 (٤) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٩٠/٢).
 (٥) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٣٥/٢).
 (٦) في (ج، د) (منهما) بدل (منها).
 (٧) "قاضي خان": كتاب الصوم (٩٩/١).
 (٨) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٩٠/٢).
 (٩) وبه يفتى، كذا في "شرح مواهب الرحمن".
 (١٠) في (ج) (صلّى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم).
 (١١) انظر: "شرح السنة": للبغوي: (٢٩٦/٦).
 (١٢) في (ألف) (هجز) بدل (عجز).
 (١٣) في (ج) (رضي الله تعالى عنهما).
 (١٤) انظر: "شرح السنة": للبغوي: (٢٩٦/٦)، وعلّق به البخاري، وقال الحافظ: وصله المصنف، وابن أبي شيبة، من طريق عبد الله بن أبي عثمان أنه رأى ابن عمر يفعل ذلك، لزيادة الفائدة والتوسع، ينظر: "موسوعة فقه عبد الله بن عمر": (الورقة ٥٤٢).
 (١٥) "شرح النقاية": لأبي المكارم: كتاب الصوم (١٣٥/١).
 (١٦) "الحجة": (الخطية) كتاب الصوم.
 (١٧) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٨١/٢).



فصل فيما يكون

شبهة في سقوط الكفارة

وما لا يكون



فصل فيما يكون شبهة في سقوط الكفارة، وما لا يكون، إذا أكل، أو شرب، أو جامع ناسياً

فَظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ فطره فأكل متعمداً، عليه القضاء دون الكفارة

(فصل فيما يكون شبهة في سقوط الكفارة، وما لا يكون)

[قوله]: (إذا أكل، أو شرب، أو جامع) في صوم رمضان (ناسياً فظنَّ أنَّ ذلك فطره

فأكل) أو شرب، أو جامع (متعمداً عليه القضاء دون الكفارة)؛ لأنَّ الاشتباه استند إلى

القياس، فإنَّ القياس (١) الصحيح يقتضي فساد الصوم بالأكل ناسياً لانعدام ركنه

فيتحقق الشبهة (٢) في إسقاط الكفارة، كذا في "الهداية" (٣).

قيد بقوله: (ظنَّ أنه فطره) (٤)؛ لأنه لو (٥) علم أنَّ صومه لا يفسد بالنسيان

فأكل متعمداً فعند «أبي يوسف»، و«محمد» رحمهما الله تعالى (٦) عليه (٧) الكفارة،

وعن «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى (٨) فيه روايتان، في رواية تجب الكفارة؛ لأنه لا اشتباه

فلا شبهة، وفي رواية لا تجب؛ لأنَّ الشبهة الحكمية بالنظر إلى القياس قائمة، إذ القياس

يقتضي فساد الصوم بالأكل ناسياً لانعدام ركن الصوم حقيقةً، والشيء لا يبقى مع

فوات ركنه فهذه الشبهة واقعة موقعها فلا تنتفي تلك الشبهة بالعلم، كما إذا

وطيء الأب جارية ابنه فإنه لا يلزمه الحد سواء علم حرمتها عليه، أو ظنَّ أنها تحلل

له؛ لأنَّ الشبهة استندت (٩) إلى الدليل، وهو قوله ﷺ (١٠): «أنت ومالك لأبيك» (١١)

(١) في (ج) (للقياس) بدل (القياس).

(٢) في (ج) (فتحقق بالشبهة) وفي (د) (فتحقق

الشبهة) بدل (فيتحقق الشبهة).

(٣) "الهداية": كتاب الصوم (١/١٢٢).

(٤) في (ج) (أفطره) بدل (فطره).

(٥) (لو) ساقط من (ج، د).

(٦) (رحمهما الله تعالى) زيادة من (ج).

(٧) (عليه) ساقط من (ج).

(٨) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).

(٩) في (ج) (اشتدت) بدل (استندت).

(١٠) في (ج) (صلَّى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلَّم).

(١١) الحديث صحيح، أخرجه "ابن ماجه": باب

ما للرجل من مال ولده (الحديث ٢٢٩١) إسناده

صحيح، رجاله ثقات على شرط البخاري، وأخرج

بنحوه "أبو داود": باب في الرجل يأكل من مال ولده،

و"البيهقي": (٧/٤٨٠)، والطبراني: في "الكبير":

(٧/٢٧٩)، وأحمد: في "مسنده": (٢/١٧٩، ٢٠٤،

٢١٤)، و"عبد الرزاق": باب ما ينال الرجل من أبيه

(الحديث ١٦٦٢٨).

فلذلك استوى العالم والجاهل ههنا في عدم وجوب الكفارة، خصوصاً إذا تأيّدت (١) تلك الشبهة، باختلاف العلماء؛ لأنّ عند «مالك» (٢)، و«ربيعه» (٣)، و«ابن أبي ليلى» (٤) يفسد صومه بالأكل ناسياً، وهو اختيار «محمد بن مقاتل الرازي» (٥) من أصحابنا.

واختلاف العلماء (٦) يورث الشبهة لاحتمال أن يكون الحقّ مع ذلك البعض لمكان الاجتهاد، وفي الكفارة نوع عقوبة فتندريء بالشبهة، كذا في "الهداية" (٧)، و"السراج الوهاج" (٨).

وفي "الخلاصة" (٩)، و"السراجية" (١٠)، و"البحر الرائق" (١١) أنّه لا تجب الكفارة (١٢) على من أكل عمداً بعد الأكل ناسياً مطلقاً سواء علم أنّه لا يفطره بأن بلغه الحديث، أو الفتوى أو لا، وهو قول «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى وهو الصحيح، (انتهى).

وذكر الاختلاف في اسمه، ومات رحمه الله تعالى في سنة (١٤٨ هـ) روى له أصحاب السنن، انظر: "تهذيب الكمال": (٤٩٦/١٦) (الترجمة ٥٩٩٥)، "شذرات الذهب": (٢٢٢/٢)، "المسجروحين" لابن حبان: (٢٤٣/٢)، "الكامل": لابن عدي: (٣٨٨/٧)، "سنن الدارقطني": (١٢/١)، "تاريخ البخاري الكبير" (١٦٢/١)، و"الصغير": (٨٥/٢)، "الجرح والتعديل": (٤٣٠/٧)، "ميزان الاعتدال": (٢٢١/٦)، وغيرها.

(٥) تقدّمت ترجمته: (ص ١٩٣).

(٦) (العلماء) ساقط من (ج).

(٧) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٣/١).

(٨) كذا في "الهندية"، و"التبيين"، و"البنية": كتاب الصوم.

(٩) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥٨/١).

(١٠) "السراجية": كتاب الصوم (الورقة ٣٠).

(١١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٣/٢).

(١٢) وفي رواية (تجب الكفارة) كما في الفتح.

(١) في (ج، د) (تأيدت) بدل (تأيدت).

(٢) تقدّمت ترجمته: (ص ٣١٤).

(٣) هو ربيعة بن فروخ التيمي، تيم قريش بالولاء أبو عثمان، إمام، حافظ، فقيه، مجتهد، من أهل المدينة من أهل الرأي، قيل له ربيعة الرأي لقوله بالرأي فيما لا يجد فيه حديثاً أو أثراً، كان صاحب الفتيا بالمدينة، وعليه تفقه الإمام مالك، توفي سنة (١٣٦ هـ) بالهاشمية من أرض الأنبار بالعراق، قال مالك: ذهب حلاوة الفقه منذ مات ربيعة، انظر: "تهذيب التهذيب": (٨٣/٣)، "تذكرة الحفاظ": (١٥٧/١)، "تاريخ بغداد": (٤٢٠/٨)، "الأعلام": (١٧/٣)، "ميزان الاعتدال": (٦٨/٣)، "تاريخ البخاري الكبير": (٢٧٩/٣)، "إكمال ابن ماكولا": (١٣١/٤).

(٤) هو الإمام محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الفقيه، الكوفي، وكان أبوه من كبار التابعين، وجده أبو ليلى قيل: اسمه يسار، وقيل: داؤد، وقيل: غير ذلك، له صحبة ذكره أبو عمر في الصحابة

ولو احتجم فظن أنه فطره فأكل متعمداً فعليه القضاء والكفارة

وصححه «قاضي خان» (١) أيضاً وهو ظاهر الرواية، كذا في «إمداد الفتاح» (٢).

قيّد الأكل الثاني بقوله: (متعمداً) لأنه لو أكل ناسياً مرةً ثانية لا تجب

عليه الكفارة، كذا في «معدن الكنز» (٣) بل لا يفسد صومه أيضاً كما لا يخفى.

وإنما قلنا: (أو شرب، أو جامع) لأنّ هذا الحكم لا يختص بالأكل بل يستوي

فيه الأكل، والشرب، والجماع، كذا في «حاشية العصام على شرح الوقاية» (٤).

[قوله]: (ولو احتجم فظن أنه فطره فأكل متعمداً فعليه القضاء والكفارة)؛ لأنّ

الظنّ ما استند إلى دليل شرعي، فإنّ الدليل الشرعي هنا أمّا القياس، أو الحديث،

وكل واحد منهما لا يدلّ (٦) على انتفاء الصوم.

أمّا القياس: فلأنّّه يقتضي بقاء الصوم؛ لأنّ المفطر وصول شيء إلى

الباطن لا خروج شيء منه، والموجود الخروج لا الدخول، فلا يكون الظنّ

مستنداً إلى القياس.

وأمّا الحديث: وهو قوله ﷺ (٧): «أفطر الحاجم والمحجوم» (٨) بالواو،

وبدون الواو، فتأويل الواو: أنّهما كانا يغتابان (٩) والمعنى: ذهب الغيبة بثواب

صومهما (١٠)، يدلّ عليه أنّه (١١) ﷺ (١٢) سوى بين الحاجم والمحجوم،

ولا خلاف أنّه لا يفسد صوم الحاجم.

(١) «قاضي خان»: كتاب الصوم (١٠٤/١).

(٢) «إمداد الفتاح»: كتاب الصوم (الورقة ٦٨٩).

(٣) كذا في «التيبين» و«البحر» و«النهر»: كتاب

الصوم.

(٤) «حاشية العصام على شرح الوقاية»: (الخطية)

كتاب الصوم.

(٥) (الكفارة) ساقط من (ج، د).

(٦) في (د) (فلا يدلّ) بدل (لا يدلّ).

(٧) في (ج) (صلّى الله تعالى عليه وعلى آله

وأصحابه وسلّم).

(٨) تقدّم تحريجه: (ص ٣١٦).

(٩) في (ج) (لغتان) بدل (يغتابان) والصواب ما أثبتناه

(١٠) في (ج) (صومها) بدل (صومهما).

(١١) في (ج) (قوله) بدل (أنه).

(١٢) في (ج) (صلّى الله تعالى عليه وعلى آله

وأصحابه وسلّم).

إلا إذا أفتاه فقيه بالفساد

وتأويل غير الواو: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مرَّ بحاجم يحجم رجلاً فغشى على المحجوم فصَبَّ الحاجم الماء في حلقه» (١) وأَيُّهُمَا كَانَ فَلَا يَدُلُّ (٢) على انتفاء الصوم فلا يكون ظنه مستنداً إلى الحديث، كذا في "الهداية" (٣)، و"شرحها" (٤)، و"الكافي" (٥)، قَيَّدَ بقوله: (ظَنَّ أَنَّهُ فطره) ليعلم منه وجوب الكفارة في عكسه بالطريق الأولى.

[قوله]: (إلا إذا أفتاه فقيه بالفساد) أي بفساد الصوم بالاحتجام، فأكل معتمداً على فتواه فحينئذ لا كفارة؛ لأنَّ الفتوى دليل شرعي في حقه، إذ يجب على العامي (٦) اتباع العلماء في فتاواهم بإجماع الأمة، فيصير الفتوى شبهةً في حقه، وإن كانت خطأً في نفسها، كذا في "الهداية" (٧)، و"الكافي" (٨).

ويشترط أن يكون المفتي من يؤخذ منه الفقه، ويعتمد على فتواه في البلدة، وحينئذ (٩) يعتبر فتواه شبهةً، ولا معتبر بغيره (١٠)، كذا في "النهاية" (١١). ولا فرق: بين أن يكون مذهب السائل، والمفتي متحداً، أو مختلفاً، كما صرَّح به في "إمداد الفتاح" (١٢)، وقد علم من هذا: أنَّ مذهب العامي فتوى مفتية (١٣) من غير تقييد بمذهب، كذا في "البحر الرائق" (١٤).

وإنما اقتصر «المصنف» رحمه الله تعالى في عدم وجوب الكفارة على

- | | |
|---|---|
| (١) تقدّم تخريجه: (ص ٣١٦). | (٧) "الهداية": كتاب الصوم (١/١٣٠). |
| (٢) في (د) (لا يدلُّ) بدل (فلا يدلُّ). | (٨) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم. |
| (٣) "الهداية": كتاب الصوم (١/١٣٠). | (٩) (حينئذ) ساقط من (ج). |
| (٤) لزيادة الفائدة والتوسع، انظر: "فتح القدير"، و"البنية"، و"النهاية"، و"الكفاية"، و"العناية" شروح "الهداية". | (١٠) (بغيره) ساقط من (ج). |
| (٥) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم. | (١١) "النهاية": (الخطية) كتاب الصوم. |
| (٦) في (ج، د) (العاصي) بدل (العامي). | (١٢) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (الورقة ٦٨٤). |
| (٧) "الكافي" (ج، د) (العاصي) بدل (العامي). | (١٣) في (ج، د) (بنفسه) بدل (مفتية). |
| (٨) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٥١٣). | (١٤) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٥١٣). |

مسألة الإفتاء؛ لأنه لو بلغه الحديث: أعني قوله ﷺ (١): «أفطر الحاجم والمحجوم» (٢) ولم يعرف تأويله فاعتمده فلا كفارة عند «محمد» رحمه الله تعالى؛ لأن قول الرسول لا يكون أدنى (٣) درجة عن قول المفتي، وقول المفتي يصح دليلاً شرعياً في حقه، فقول الرسول ﷺ (٤) أولى.

وقال «أبويوسف» رحمه الله تعالى: تجب الكفارة (٥)؛ لأن على العامي الاقتداء بالفقهاء لا الاعتماد بنفسه لعدم الاهتداء في حقه إلى معرفة الأحاديث، فإذا سمع حديثاً (٦) ليس له أن يأخذ بظاهره، لجواز أن يكون مصروفاً عن (٧) ظاهره، أو (٨) منسوخاً، أو غريباً، فإذا اعتمده كان تاركاً للواجب، وترك الواجب لا يقوم شبهةً مسقطاً لها، كذا في «الهداية» (٩)، و«الكافي» (١٠)، و«فتح القدير» (١١)، وذكر في «البحر الرائق» (١٢): أن «أبا حنيفة» مع «محمد» رحمهما الله تعالى، (انتهى).

وإن عرف تأويله تجب الكفارة بالاتفاق، لانتفاء شبهة، وقول «الأوزاعي» (١٣) لا يورث الشبهة في هذه المسألة، كما أورد قول «مالك» رحمه الله تعالى

- (١) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).
 (٢) تقدم تخريجه: (ص ٣١٦).
 (٣) في (ب، ج، د) بعد قوله (أدنى) زيادة (حجة).
 (٤) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).
 (٥) (الكفارة) زيادة من (ج).
 (٦) (حديثاً) ساقط من (ج، د).
 (٧) في (ج) (عمل) بدل (عن).
 (٨) في (ج) (و) بدل (أو).
 (٩) «الهداية»: كتاب الصوم (١/١٣٠).
 (١٠) «الكافي»: (الخطبة) كتاب الصوم.
 (١١) «فتح القدير»: كتاب الصوم (٢/٣٨٥).
 (١٢) «البحر الرائق»: كتاب الصوم (٢/٥١٢).
 (١٣) هو الإمام عبد الرحمن بن عمرو بن محمد أبو عمرو الشامي الأوزاعي أحد أئمة المجتهدين، وأفاضل المحدثين، وأكابر أصحاب المذاهب المدونة المتبوعة، ولد رحمه الله تعالى ببلدك في سنة (٥٨٨هـ) على رواية الأكثرين، وكانت وفاته ببيروت في سنة (١٧٥هـ) في آخر خلافة أبي جعفر المنصور، انظر: «تهذيب الكمال»: (١١/٣١١)، «الكاشف»: (٢/١٥٨)، «طبقات ابن سعد»: (٤٨٨/٧)، «مشاهير علماء الأمصار»: (الورقة ١٨٠)، «النجوم الزاهرة»: (٢/٣٩)، «وفيات الأعيان»: (٢/٣١٠)، «معجم البلدان»: (١/٤٤٤)، «المعرفة والتاريخ»: (٢/٣٩٠)، «تقاة ابن شاهين»: (٨٢١) وغيرها كثير.

ولو اغتاب فأكل متعمداً عليه القضاء والكفارة كيف ما كان

الشبهة في مسألة الإفطار عمداً بعد الإفطار ناسياً؛ لأنّ قول «الأوزاعي» (١) مخالف للقياس فلا يورث شبهة، وقول «مالك» رحمه الله تعالى موافق للقياس، كذا في "الهداية" (٢)، و"شروحها" (٣).

[قوله]: (ولو اغتاب فأكل متعمداً عليه القضاء والكفارة كيف ما كان) لأنّ الفطر يخالف القياس لبقاء ركن الصوم مع الغيبة (٤)، والحديث وهو قوله ﷺ (٥): «الغيبة تفطر الصائم» (٦) مؤول بالإجماع، أي تذهب بثواب صومه.

ومعنى قوله: (كيف ما كان) أي سواء ظنّ (٧) أنّ الغيبة تفطره أو لم يظنّ، بلغه (٨) الحديث، أو لم يبلغه، عرف تأويله، أو لم يعرفه، أفتاه مفتي بالفساد، أو لم يفته وجبت الكفارة في جميع الفصول (٩)؛ لأنّ هذا الظنّ والفتوى في غير موضعه؛ إذ لا خلاف بين العلماء في أنّ الصوم لا يفسد بهذا (١٠)، والفتوى بخلاف الإجماع غير معتبر، كذا في "الهداية" (١١)، و"الحميدي"، و"النهاية" (١٢).

وجعل في "المحيط" (١٣) الغيبة كالحجامة، أعني أن الكفارة تجب بالأكل بعدها إلا إذا أفتاه فقيه، أو تأول حديثاً، وقال «الزيلعي» (١٤): إنّ فصل (١٥) الغيبة تجب الكفارة كيف ما كان، قال: وعليه عامة المشائخ، (انتهى)، قال في "البحر الرائق" (١٦): والظاهر ترجيح ما في "المحيط" للشبهة، (انتهى).

-
- (١) انظر: "فتح الباري": (٢٢٢/٤)، "عمدة القاري": (٧) (ظنّ) ساقط من (ج).
 (٢) (٣٩/١١)، "الحجصاص": (٢٢٣/١)، "بداية المحتشد": (١٦٤/٣)، "الحاوي": كتاب الصوم (٤٦١/٣)، "نيل الأوطار": (٦٧٨/٤).
 (٣) "الهداية": كتاب الصوم (١٣٠/١).
 (٤) في (ب) (شرحها) بدل (شرحها).
 (٥) في (ج) (النية) بدل (الغيبة).
 (٦) في (ج) (صلّى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم).
 (٧) تقدّم تخريجه: (ص ٣٢٤).
 (٨) (٧) (ظنّ) ساقط من (ج).
 (٩) في (ج) (بلغة) بدل (بلغه).
 (١٠) في (ج) (جميع الصور) بدل (جميع الفصول).
 (١١) في (ج) (بهذه) بدل (بهذا).
 (١٢) "الهداية": كتاب الصوم (١٣٠/١).
 (١٣) "النهاية": (الخطية) كتاب الصوم.
 (١٤) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٥١٣/٢).
 (١٥) "التبيين": كتاب الصوم (٢١٣/٢).
 (١٦) في (ج) (فعل) بدل (فصل).
 (١٧) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥١٣/٢).

فروع

ولو ذرعه القيء وهو ذاكر لصومه، أو ناسٍ (١)، أو اغتسل فظنَّ أنَّ ذلك فطره لو وصول الماء إلى الجوف، أو الدماغ من أصول الشعر، فأكل (٢) بعد ذلك متعمداً، عليه القضاء والكفارة على كلِّ حال، وفي بعض الروايات: هذا إذا كان عالماً فإن كان جاهلاً فكذلك عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى خلافاً «لأبي يوسف» رحمه الله تعالى، وقول «محمد» رحمه الله تعالى مضطرب، كذا في «فتاوى قاضي خان» (٣)، و«الخلاصة» (٤).

وهذا الفرق المذكور بين العالم، والجاهل ليس بصحيح بل الصحيح وجوب الكفارة مطلقاً، كذا في «شرح الجامع الصغير» (٥)، «لقاضي خان».

وذكر في «فتاوى قاضي خان» (٦)، و«الخلاصة» (٧): ولو نظر إلى محاسن المرأة فأنزل، أو تفكر فأنزل، فظنَّ أنَّ ذلك فطره فأكل متعمداً فهو بمنزلة القيء يكفر مطلقاً، وقال البعض: إن كان عالماً عليه القضاء والكفارة عند الكلِّ، وإن كان جاهلاً فعليه القضاء دون الكفارة، وفيهما أيضاً: ولو احتلم في نهار رمضان ثم أكل متعمداً عليه الكفارة، وإن كان جاهلاً فكذلك عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية.

وعن «محمد» رحمه الله تعالى أنه لو استفتى فقيهاً فأفتاه بالفطر ثم أكل بعد ذلك متعمداً لا كفارة عليه، وهو الصحيح (٨)، (انتهى).

(٦) «قاضي خان»: كتاب الصوم (١٠٥/١).

(٧) «الخلاصة»: كتاب الصوم (٢٥٩/١).

(٨) انظر: «فتاوى قاضي خان»: (١٠٤/١).

و«خلاصة الفتاوى»: (٢٥٨/١).

(١) في (ج) (أو استنشق) بدل (أو ناس).

(٢) في (ج) (وأكل) بدل (فأكل).

(٣) «قاضي خان»: كتاب الصوم (١٠٤/١).

(٤) «الخلاصة»: كتاب الصوم (٢٥٨/١).

(٥) «شرح الجامع الصغير»: (الخطبة) كتاب الصوم.

ولو أصبح جنباً فظنَّ أنَّ ذلك فطره فأفطر عمداً عليه الكفارة، وإن اعتمد فتوى، أو حديثاً، جهل تأويله فأفطر لا كفارة عليه، كذا في "شرح القدوري" «للزاهدي» وفي "فتح القدير" (١)، و"التبيين" (٢): أنه لو ذرعه القيء فظنَّ أنه فطره فأكل بعد ذلك متعمداً فلا كفارة؛ لأنَّ القيء يوجب غالباً عود شيء إلى الحلق لتردده فيه فيستند ظنُّ الفطر إلى دليل (٣)، (انتهى)، وكذلك في الاحتلام، فإن علم أنَّ القيء والاحتلام لا يفطره (٤)، فعليه الكفارة، كذا في "الظهيرية" (٥)، و"البحر الرائق" (٦). ولكن هاتان المسألتان مخالفتان (٧) لما تقدّم آنفاً، وينبغي العمل على (٨) ما في "التبيين"، و"فتح القدير" لما في "البحر الرائق" من كتاب القضاء (٩) أنه إذا تعارض ما في المتون، والشروح، فالعمل على ما في المتون، وكذا يقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى، (انتهى).

وفي "البدائع" (١٠): لو اذعن شاربه، فظنَّ أنه فطره فأكل عمداً فعليه الكفارة وإن استفتى فقيهاً، أو تأول حديثاً؛ لأنه لا يعتد (١١) بفتوى الفقيه، وتأويل الحديث هنا لما ذكرنا في الغيبة، كذا في "فتح القدير" (١٢).

شبهة؛ ولأنَّ الاستقاء يفطر، والقيء نظيره وشبهه، ولا يعرف الفرق بينهما إلا فقيه، وكذا إذا احتلم نهراً فظنَّ أنه فطره؛ لأنَّ ذلك مما يشبهه، كذا في "معراج الدراية": (نقلاً من هامش بعض النسخ). (٤) في (ب، ج، د) (لا يفطر) بدل (لا يفطره). (٥) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم. (٦) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥١٢/٢). (٧) في (د) (مختلفان) بدل (مخالفتان). (٨) (على) ساقط من (ج). (٩) "البحر الرائق": كتاب القضاء (٤٧٩/٦). (١٠) "البدائع": كتاب الصوم (٦٢٣/٢١). (١١) في (ج) (لا يقيّد) وفي (د) (لا يعتمد) بدل (لا يعتد). (١٢) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٨٥/٢).

(١) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٨٠/٢). (٢) "التبيين": كتاب الصوم (٢١٢/٢). (٣) قال: ولو ذرعه القيء وظنَّ أنه يفطره فأفطر لا كفارة عليه بوجود شبهة الاشتباه بالفطر، فإنَّ القيء والاستقاء متشابهان؛ لأنَّ مخرجهما من الفم، وكذا لو احتلم المتشابه في قضاء الشهوة، وإن علم أنَّ ذلك لا يفطره فعليه الكفارة؛ لأنه لم يوجد شبهة الاشتباه ولا شبهة الاختلاف، كذا في "منح الغفار"، وهكذا في "محيط السرخسي" وفي "شرح الإرشاد": "ولو قاء فظنَّ أنَّ ذلك يفطره فأفطر بعد ذلك متعمداً لا تجب الكفارة، كما في جماع الناسي، وهذا موضع الاشتباه، وقد ورد في القيء حديث، وهو: أنه يُفْطَرُ قاء فأفطر، وإن كان معناه عندنا أنه أضعفه القيء فأفطر من الضعف، إلا أنَّ ظاهره مع هذا يورث

وفي "فتاوى قاضي خان" (١) خلافه، حيث قال: لو أدهن نفسه أو شاربه (٢) ثم أكل متعمداً عليه (٣) الكفارة، إلا إذا كان جاهلاً فأفتي له بالفطر، فلا تلزمه الكفارة، (انتهى)، ولو اكتحل فظن أنه فطره ثم أكل متعمداً تلزمه الكفارة، إلا إذا كان جاهلاً فأفتي له بالفطر فيجب حينئذ القضاء دون الكفارة، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٤)، و"خزانة الأكمل"، وكذا إذا (٥) بلغه الحديث أعني قوله ﷺ (٦): «عليكم بالإثم وليتقوا الصائم» (٧) فاعتمده ولم يعرف تأويله فأفطر بعد الاكتحال لا كفارة عليه، (كذا في "شرح القدوري" «للزاهدي»، ولو قذف محصنةً فظن أنه فطره ثم أفطر متعمداً فحكمه حكم الاغتيا ب، كذا في "خزانة الأكمل" يعني يجب عليه الكفارة) (٨) مطلقاً وإن أفتاه فقيه، أو تأول حديثاً، كما مرّ في الغيبة.

ولو مشى بالنميمة فظن أن ذلك فطره فأكل متعمداً عليه القضاء والكفارة عالماً (٩) كان أو جاهلاً، كذا في "شرح الجامع الصغير" (١٠)، «لقاضي خان». ولو استاك فظن أن ذلك فطره فأكل بعد ذلك متعمداً عليه القضاء والكفارة عالماً كان أو جاهلاً؛ لأنّ هذا شيء يعرفه الخاص، والعام، كذا في "فتاوى قاضي خان" (١١)، و"البزازية" (١٢)، و"الغياثية" (١٣)، و"الخلاصة" (١٤).

ومن جامع بهيمة، أو ميتة ولم ينزل، أو أدخل إصبعه في دبره، أو ابتلع سلكة ولم يغيبها (١٥) من يده، فأكل بعد ذلك متعمداً، إن كان عالماً عليه القضاء

(٩) "شرح الجامع الصغير" لقاضي خان: (الخطية) كتاب الصوم.

(١٠) في (ج) بعد قوله (عالماً) زيادة (هو).

(١١) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٥/١).

(١٢) "البزازية" على هامش "الهندية": (١٠٢/٤).

(١٣) "الغياثية": كتاب الصوم (الورقة ٥١).

(١٤) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥٨/١، ٢٥٩).

(١٥) في "الخانية": (لم يغتها) بدل (لم يغيبها).

(١) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٥/١).

(٢) في (د) (مشاربة) بدل (شاربه).

(٣) في (ب، ج، د) (تلزمه) بدل (عليه).

(٤) "قاضي خان": المرجع السابق.

(٥) (إذا) ساقط من (ج، د).

(٦) (صلّى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم).

(٧) تقدّم تخريجه: (ص ٣١٧).

(٨) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

والكفارة، وإن كان جاهلاً عليه القضاء دون الكفارة، كذا في "فتاوى قاضي خان" (١)، و"البزازیة" (٢)، ولو لمس، أو قبل امرأة (٣) بشهوة، أو ضاجعها ولم ينزل، فظن أنه أفطر فأكل عمداً كان (٤) عليه الكفارة، إلا إذا تأول حديثاً، أو استفتى فقيهاً، فأفطر فلا كفارة عليه وإن أخطأ الفقيه، ولم يثبت الحديث؛ لأن ظاهر الفتوى (د) الحديث يصير شبهةً، كذا في "فتح القدير" (٦)، واللمس، والقبلة، والمباشرة، كالحجامة حتى لا تسقط الكفارة به إلا إذا أفتاه فقيه، كذا في "التبيين" (٧). ولو جامع فيما دون الفرج ولم ينزل، وأفتى له فقيه فأفطر متعمداً سقطت الكفارة، وإلا فلا، كذا في "خزانة الأكمل" (٨).

ولو تسحر بعد الفجر الكاذب فظن أنه فطره فأكل بعد الصادق متعمداً لزمته الكفارة، كذا في "القنية" (٩).

وفيها أيضاً: «طم»، «شم» حامل رأت الدم فظنت أنه دم حيض فأفطرت ينبغي أن لا تلزمها الكفارة «بم» «تلممها» «نم» (١٠)، وكذا لو رأت قبل أن يبلغ طهرها خمسة عشر فأفطرت على ظن الحيض ينبغي أن لا تلزمها الكفارة «طم»، «قع» «عليها الكفارة» «فك» ظنت (١١) دم حيض ولم يكن، لا تلزمها الكفارة، سواء رأت في أيام الحيض، أو لا «قع»، «شم»، «فك» ظنت (١٢) دم نفاس، أو حيض، فأفطرت لزمته الكفارة «بم» «استمر»

(٨) كذا في "الهندية"، و"التاتارخانية"، و"البنية":

كتاب الصوم.

(٩) "القنية": (الخطية) باب فيما يوجب الكفارة.

(١٠) في نسخة أخرى (شم) بدل (نم).

(١١) في المطبوعة: (ظنته) بدل (ظنت).

(١٢) في (ج) (فظنت) بدل (فظنته)

(١) "قاضي خان": كتاب الصوم (١/١٠٥).

(٢) "البزازیة" على هامش "الهندية": (١٠٢/٤).

(٣) في (ج) (امرأته) بدل (امرأة).

(٤) (كان) ساقط من (ب، د).

(٥) في (ج) (أو) بدل (و).

(٦) "فتح القدير": كتاب الصوم (٢/٣٨٥، ٣٧٤).

(٧) "التبيين": كتاب الصوم (٢/٢١٣).

بها الدم إلى الحادي عشر فأفطرت لا كفارة عليها إن ثبت (١) الخلاف في الصدر الأول، وإلا فعليها الكفارة، ولا يكون خلاف (٢) «الشافعي» رحمه الله تعالى شبهة. قلت: والظاهر أنه (٣) لا كفارة عليها؛ لأن أكثر الحيض خمسة عشر يوماً في قول «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى الأول (٤)، و (هو) (٥) قول «مالك»، و «الشافعي» رحمهما الله تعالى «عك»، ولا يجوز إسقاط الولد قبل أن يصور الولد في الحرّة قولاً واحداً، والأصح في الأمة هو المنع، والدم بعد الإسقاط استحاضة، ولو أفطرت على ظن أنه حيض، لا كفارة عليها، (انتهى) ما في «القنية» (٦).

وفي «التاتارخانية» (٧): سئل «القاضي» (٨) الكرمانى: عن امرأة رأت الدم في أيام رمضان فظنت أنها حيض فأفطرت فلم يكن حيضاً هل تلزمها الكفارة؟ قال: لا، قيل: فهل يتغير الحال بين ما إذا كان من أيام حيضها وبين ما إذا لم يكن؟ فقال: لا، (انتهى).

رجل له حمى غباً فأفطر على ظن أن يومه (٩) يوم المرض، وما حمّ فيه كان عليه (١٠) الكفارة، وكذا إذا أفطرت المرأة على ظن أن يومها يوم حيض، فلم تحض في ذلك اليوم كان عليها الكفارة؛ لوجود الإفطار في يوم ليس فيه شبهة الإباحة، قال (١١) رضي الله عنه (١٢): هذا إذا نوى (١٣) الصوم ثم أفطر (١٤) بعد طلوع الفجر

(١) في (ج) (يثبت) بدل (ثبت).

(٢) في (ج) (خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى) بدل (خلاف الشافعي).

(٣) (أنه) ساقط من (ج، د).

(٤) (الأول) ساقط من (ج).

(٥) ما بين معكوفتين زيادة من «القنية».

(٦) «القنية»: (الخطية) باب فيما يوجب الكفارة.

(٧) «التاتارخانية»: كتاب الصوم (٣٧٧/٢).

(٨) في «التاتارخانية» (الفضل) بدل (القاضي).

(٩) في (ب، ج، د) (أن يومه) ساقط.

(١٠) في (ج) (عليها) بدل (عليه).

(١١) في «الخانية» بعد قوله (قال) زيادة (مولانا).

(١٢) (رضي الله عنه) ساقط من (ج).

(١٣) في (ج) (إذا نوت) بدل (إذا نوى).

(١٤) في (ج) (أفطرت) بدل (أفطر).

فإن لم ينو (١) الصوم في ذلك اليوم كان عليه (٢) القضاء دون الكفارة، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٣).

ولو أفطر بعد إكراهه (٤) على السفر قبل أن يخرج ثم عفي عنه، أو شرب بعد ما قدّم ليقتل ثم عفي عنه ولم يقتل، فإنه تجب عليه الكفارة، كذا في "البحر الرائق" (٥).

ولو أفطر على ظن أنه يقاتل أهل الحرب فلم يتفق القتال لا كفارة عليه، أشار «ظهير الدين» (٦) إلى الفرق بين مسألة القتال، ومسألة الحمى. ووجهه: أنّ في القتال يحتاج إلى تقديم الإفطار ليتقوى، ولا كذلك المرض، كذا في "الفصول العمادية" في الفصل الثالث والثلاثين (٧)، وسيأتي بعض ما يناسب هذا الفصل في فصل التشبه، وبعضها في فصل الكفارة، إن شاء الله تعالى.

(٥) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٨٤).

(٦) هو صاحب الفتاوى الظهيرية: تقدمت ترجمته:

(ص ٨٠).

(٧) "الفصول العمادية": (الخطية) كتاب الصوم.

(١) في (ج) (لم تنو) بدل (لم ينو).

(٢) في (ج) (عليها) بدل (عليه).

(٣) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠/٩٧، ٩٨).

(٤) في (ج) (الكرهه) بدل (إكراهه).



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل: فيما يتعلق بالنسحر في رمضان والإفطار فيه، ومن تسحر بظنه ليلاً والفجر طالع،

أو أفطر كذلك والشمس حيّة، أمسك يومه وقضى، ولم يكفر

(فصل فيما يتعلق بالنسحر في رمضان والإفطار فيه)

[قوله]: (ومن تسحر بظنه (١) ليلاً والفجر طالع، أو أفطر كذلك والشمس حيّة،

أمسك يومه وقضى، ولم يكفر) أمّا وجوب الإمساك عليه بقية النهار فلقضاء حقّ الوقت بالقدر الممكن، فإنّ هذا الوقت واجب التعظيم بالصوم ولا يمكنه ذلك فيعظّمه بالتشبيه رعايةً لحقه بقدر الإمكان؛ ولأنّه لو أكل وهو غير معذور (٢) لصار متّهماً (٣) عند الناس، والتحرّز عن مواضع التهمة واجب، لقوله ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقفّن مواقف التهم» (٤).

وقد قال «علي» رضي الله عنه: «إياك وما يسبق إلى القلوب إنكاره وإن كان عندك اعتذاره» (٥) فليس كلّ سامع نكراً تطيق أن تسمعه عذراً، كذا في "الكافي" (٦) أمّا وجوب القضاء عليه؛ فلأنّه حقّ مضمون بالمثل، كما في المريض، والمسافر، وأمّا عدم وجوب الكفارة؛ فلأنّ الجناية قاصرة لعدم القصد إليها (٧) وعدمه يوجب قصوراً، والكفارة لا تجب بالجناية القاصرة؛ لأنّ وجوبها يتعلّق بالهتك على (٨) أبلغ أسبابه، كذا في "الهداية" (٩)، و"الكافي" (١٠)، وممّا ينبغي أن يعلم أنّه كما (١١) لا تجب الكفارة في المسألتين المذكورتين في المتن لا يلزم (١٢) الإثم فيهما أيضاً (١٣) لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ (١٤).

(٦) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم.

(٧) (إيها) ساقط من (ج).

(٨) في (ج، د) (عن) بدل (علي).

(٩) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٩/١).

(١٠) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم.

(١١) (كما) ساقط من (ج).

(١٢) في (ج) (لا يلزمها) بدل (لا يلزم).

(١٣) (أيضاً) ساقط من (ج).

(١٤) (الأحزاب: (الآية ٥)).

(١) في (د) (يظنّه) بدل (يظنّه).

(٢) في (ج، د) (غير مقدور) بدل (غير معذور).

(٣) في (ج) (منها) بدل (متّهماً).

(٤) أخرجه الشرنبلالي: في "مراقي الفلاح": كتاب

الصوم، وذكر بنحوه في "الإحياء": (٣٥/٢) فقال

العراقي: لم أجد له أصلاً، لكن ورد عن عمر رضي

الله عنه نحوه.

(٥) تقدّم تخريجه: (ص ٣٣٤).

وفيه حديث «عمر» رضي الله عنه: أنه كان جالساً مع أصحابه (١) في رحبة المسجد بالكوفة عند الغروب في (٢) رمضان فأتي بعُسرٍ من لبن فشرب منه هو وأصحابه ثم أمر المؤذن أن يؤذن فلما رقى الميذنة رأى الشمس لم تغرب (٣) فقال: الشمس يا أمير المؤمنين، فقال «عمر» رضي الله عنه (٤): بعثناك داعياً ولم نبعثك راعياً وما تجانفنا لإثم (نقضي (٥) يوماً مكانه) (٦) وقضاء يوم علينا يسير (٧).

والجنف الميل، أي لم ننحرف (٨) لإثم، ولم نمل (٩) إليه وما تعمّدنا في هذا ارتكاب معصية.

وإنما قال: هكذا للمؤذن؛ لأنّ من حقّه أن يجيء إليه ويخبره فالنداء من الميذنة كان إساءةً منه في الأدب، فقال له: لم نبعثك راعياً، كذا في "السراج". ثم اعلم: أنّ تفصيل هذا المقام على ثلاثين وجهاً، خمسة عشر منها في السحر (١٠)، وخمسة عشر في الإفطار، فالبعض منها لا يوجب فساد الصوم أصلاً، والبعض يوجب الفساد ويلزم القضاء دون الكفارة، وبعضها يوجب القضاء والكفارة، ولم يبيّن «المصنف» رحمه الله تعالى في المتن إلا وجهين منها، ولا بدّ من تبين جميعها وتفصيلها، فنفضّل تلك الوجوه.

ونقول: الوجه الأول: أن يتيقّن بعدم طلوع الفجر فتسحر، ثم يتيقّن أنّ الفجر كان طالعاً، وفيه يجب القضاء دون الكفارة، كما صرّح به في "البزازية" (١١)،

بن الحسن: في "الآثار": موقوفاً على عمر رضي

الله عنه، وانظر: "الزيلعي": (٤٩٥/٢).

(٨) في (ج) (لم تحرف) بدل (لم ننحرف).

(٩) في (ج) (لم تمل) بدل (لم ننحرف).

(١٠) في (ج) (التسحر) بدل (السحر).

(١١) "البزازية" على هامش "الهندية": (١٠٠/٤).

(١) مع أصحابه زيادة من المطبوعة.

(٢) في "التبيين": (في شهر رمضان).

(٣) في "التبيين": (لم تغب) بدل (لم تغرب).

(٤) (رضي الله عنه) أثبتناه من (ج).

(٥) في (ج) (قضاء) بدل (نقضي).

(٦) ما بين معكوفتين ساقط من "التبيين".

(٧) أخرج بنحوه "البيهقي": (٢١٧/٤)، ومحمد

و "الخلاصة" (١).

الثاني: أن يتيقن بطلوع الفجر فتسحر، ثم تيقن أن الفجر كان طالعاً، وفيه يجب القضاء مع الكفارة، كما وقع التصريح به (٢) في عبارات غير واحد من الفقهاء. منها: ما ذكر في "جامع الرموز" (٣) وغيره: أن الصائم إذا أكل، أو شرب، أو جامع عمداً من ابتداء طلوع الفجر إلى غروب الشمس قضى و كفر، كالمظاهر. ومنها: ما ذكر في "الزاهدي شرح القدوري"، و "العيني شرح الهداية" (٤): أن الصائم إذا كان يريد الأكل، أو الجماع، ولم يفعل شيئاً منهما بعد، فأخبره عدل واحد بالطلوع، ثم أكل بعد ذلك أو ابتداء الجماع، تجب عليه الكفارة بالإجماع. ومنها: ما ذكر في "البزازية" (٥)، و "الناصرية" (٦): أن الجارية إذا أخبرت سيدها بعدم طلوع الفجر عالمةً بطلوعه، فجامعها معتمداً على قولها لا كفارة عليه، وعلى الجارية الكفارة؛ لأن إفطارها عري عن شبهة الإباحة، إلى (٧) غير ذلك من العبارات.

الثالث: أن يظنّ بغالب الظنّ (٨) عدم طلوع الفجر فتسحر، ثم تيقن أن الفجر كان طالعاً يجب عليه القضاء فقط، ولا كفارة، كذا في "البحر الرائق" (٩)، و "النهر الفائق" (١٠)، وهي إحدى المسألتين اللتين ذكرهما «المصنف» رحمه الله تعالى في المتن.

الرابع: أن يظنّ بغالب الظنّ طلوع الفجر فتسحر، ثم تيقن أن الفجر كان

- | | |
|---|---|
| (١) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥٦/١). | (٦) تقدّم ذكره: (ص ٨٤). |
| (٢) (به) ساقط من (ج). | (٧) في (ج) (أي) بدل (إلى). |
| (٣) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٥٧/١). | (٨) (بغالب الظنّ) ساقط من (ج). |
| (٤) "العيني شرح الهداية": (١٠٨، ١٠٧/٤). | (٩) "البحر الرائق": (٥٠٩، ٥٠٨/٢). |
| (٥) "البزازية على هامش الهندية": (١٠١/٤). | (١٠) "النهر الفائق": كتاب الصوم (٣٦/٢). |

طالِعاً يجب عليه القضاء فقط أيضاً، ولا كفارة؛ لأنَّ الليل أصل ثابت بيقين وهو بنى الأمر على الأصل فلم تكمل الجناية، كذا في "غاية البيان" (١)، و"البحر الرائق" (٢). وذكر في "الأشباه والنظائر" من كتاب الصوم من الفن الثاني (٣) ما يخالف ذلك، حيث قال: إنَّه لو ظنَّ طلوع الفجر فأكل فإذا هو طالع فالأصحَّ وجوب الكفارة، (انتهى)، وفي "اليتيمة" (٤) ما يوافق "الأشباه" وعبارتها هكذا: سئل والذي (٥) عمن ظنَّ أنَّ الفجر طالع فأكل، وكان كما ظنَّ هل تلزمه الكفارة؟ قال: اختلفوا في وجوبها، والصحيح أنَّها تجب، (انتهى).

الخامس: أن يشك بين طلوع الفجر وعدمه فتسحر، ثم يتيقن أنَّ الفجر كان طالعاً فإنَّه يجب عليه القضاء دون الكفارة، كذا في "معراج الدراية"، و"البحر الرائق" (٦)، قال «صاحب البحر» أيضاً (٧): هذا إذا تيقن بطلوع الفجر، أمّا إذا لم يتيقن بل غالب ظنُّه (٨) أنَّ الفجر كان طالعاً فلا قضاء عليه ما لم يخبره عدل في أشهر الروايات، (انتهى)، وسيأتي تفصيل مسألة غلبة الظنِّ مكرراً إن شاء الله تعالى.

السادس: أن يتيقن (٩) بغروب الشمس فأفطر، ثم يتيقن أنَّها لم تكن غربت فعليه القضاء دون الكفارة، كذا في "البزازية" (١٠)، و"الخلاصة" (١١). السابع: أن يتيقن (١٢) بعدم غروب الشمس فأفطر، ثم يتيقن أنَّها لم تكن غربت فلا خفاء في وجوب الكفارة مع القضاء، وقد قدّمنا في الوجه الثاني، في ما يصرّح بذلك.

(٧) "البحر الرائق": المرجع السابق.

(٨) (ظنّه) ساقط من (ج).

(٩) في (ج) (يتيقن) بدل (يتيقن).

(١٠) "البزازية على هامش الهندية": (١٠١/٤).

(١١) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥٦/١).

(١٢) في (ج) (يتيقن) بدل (يتيقن).

(١) "غاية البيان": (الخطية) كتاب الصوم.

(٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٠٩/٢).

(٣) "الأشباه والنظائر": (الورقة ١٧٤).

(٤) "الفتاوى اليتيمية": (الخطية) كتاب الصوم.

(٥) (والذي) ساقط من (ج).

(٦) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٠٩/٢).

الثامن: أن يظنّ بغالب الظنّ غروب الشمس فأفطر، ثم تيقّن أنها لم تكن غربت (١)؛ لأنّ غلبة الظنّ كاليقين، فصار كما إذا رأى أنّها غربت، كذا في "التبيين" (٢)، وهذه المسألة هي ثانية المسألتين المذكورتين في المتن.

التاسع: أن يظنّ بغالب الظنّ عدم غروب الشمس فأفطر، ثم تيقّن أنّها لم تكن غربت فعليه القضاء مع الكفارة، كذا في "التبيين" (٣)، و"إمداد الفتاح" (٤).
 العاشر: أن يشكّ بين غروب الشمس وعدمه فأفطر، ثم تيقّن أنّها لم تكن غربت فعليه القضاء مع الكفارة، كذا في "التبيين" (٥)، و"إمداد الفتاح" (٦)، ونحو ذلك في "معراج الدراية" نقلاً من "مبسوط فخر الإسلام" (٧).

إن قيل: ما الفرق بين هذا الوجه، والوجه الخامس، الذي وقع الشكّ فيه في طلوع الفجر وعدمه حيث وجبت الكفارة ههنا، ولم تجب هناك؟
 قلنا: الفرق بينهما أنّه متى شكّ في الغروب كان متيقّناً بالنهار، شاكاً في الليل؛ لأنّ الأصل هو النهار، واليقين لا يزول بالشكّ فإذا أفطر بالشكّ فقد عمد الفطر فتجب الكفارة، بخلاف ما إذا شكّ في الطلوع فتسحّر؛ لأنّ الأصل هو الليل، فكان ثابتاً بيقين، والشكّ لا يزيل اليقين، فلا يتحقّق تعمّد (٨) الإفطار في رمضان بظهور طلوع الفجر، فلا تجب الكفارة، كذا في "معراج الدراية"، و"العيني" (٩).
 شرحي "الهداية"، وذكر في "الهداية" (١٠): لو كان شاكاً في غروب الشمس فأفطر، ثم تبين أنّها لم تغرب فينبغي أن تجب الكفارة، (انتهى).

(١) في (ج) بعد قوله (غربت) زيادة (فعليه القضاء).
 (٢) "التبيين": فصل في العوارض (٢/٢١٠).
 (٣) "التبيين": فصل في العوارض (٢/٢١٠).
 (٤) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (الورقة ٦٩١).
 (٥) "التبيين": فصل في العوارض (٢/٢١٠).
 (٦) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (الورقة ٦٩١).
 (٧) "المبسوط": كتاب الصوم.
 (٨) في (ج، د) (تعمل) بدل (تعمّد).
 (٩) "العيني شرح الهداية": (٤/١٠٦) وما بعدها.
 (١٠) "الهداية": كتاب الصوم (١/١٣٠).

قال «العيني» في "شرح الهداية" (١): إنما قال: (ينبغي)؛ لأنّ في وجوب الكفارة اختلافاً بين «المشائخ»، في "جامع شمس الأئمة": تلزمه الكفارة، وعن «محمد» رحمه الله تعالى (٢) لم يكفر، (انتهى)، وقال «ابن الهمام» في "فتح" (٣): وأنا لا أعلم خلافاً في وجوب الكفارة في هذه الصورة، (انتهى).

إن قيل: فعلى القول بإيجاب الكفارة ههنا يشكل، ما لو شهد اثنان بالغروب، وآخرا ن بعدم الغروب فأفطر، ثم ظهر أنها لم تغرب، عليه القضاء دون الكفارة بالاتفاق، مع أنّ تعارض الشهادتين يوجب الشك لا محالة، ولم تجب الكفارة هناك؟

قلنا: تعارض الشهادتين لم يوجب الشك؛ لأنّ الشهادة بعدم الغروب ليست بشهادة لكونها على النفي، فبقيت الشهادة بالغروب خالية (٤) عن المعارض فتقبل فلم تجب الكفارة، حتى أنّ الشهادتين لو كانتا (٥) في طلوع الفجر فأفطر، ثم ظهر أنه كان قد طلع الفجر، عليه القضاء والكفارة بالاتفاق (٦) لهذا المعنى، كذا في "معراج الدراية".

الحادي عشر: أن يتيقّن (٧) بعدم طلوع الفجر فتسحّر، ثم لم يستبين (٨) له شيء، سيأتي حكمه في الوجه الثالث عشر.

الثاني عشر: أن يتيقّن (٩) بطلوع الفجر فتسحّر، ثم لم يستبين (١٠) له شيء، سيأتي حكمه في الوجه الرابع عشر.

-
- (١) «العيني شرح الهداية»: (١٠٧/٤).
 (٢) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج، د).
 (٣) «فتح القدير»: كتاب الصوم (٣٧٩/٢).
 (٤) في (ج) (غالية) بدل (خالية).
 (٥) في (ج، د) (كانت) بدل (كانتا).
 (٦) (بالاتفاق) ساقط من (ج، د).
 (٧) في (ج، د) (تيقّن) بدل (يتيقّن).
 (٨) في (ج، د) (لم يتبيّن) بدل (لم يستبين).
 (٩) في (ج، د) (تيقّن) بدل (يتيقّن).
 (١٠) في (ج، د) (لم يتبيّن) بدل (لم يستبين).

الثالث عشر: أن يظنّ بغالب الظنّ عدم طلوع الفجر فتسحر، ثم لم يستبين
(١) له شيء، لم يفسد صومه أصلاً؛ لأنّ الأصل بقاء الليل فلا يخرج بالشك، كذا
في "البحر الرائق" (٢)، وظهر منه: أنّ في الوجه الحادي عشر لا يفسد صومه بالأولى،
كما لا يخفى.

الرابع عشر: أن يظنّ بغالب الظنّ طلوع الفجر فتسحر، ثم لم يتبين له
شيء، فلا خلاف في عدم وجوب الكفارة، أمّا وجوب القضاء فمختلف فيه،
قيل: يقضيه احتياطاً، وعلى ظاهر الرواية: لا قضاء عليه، وصحّحه في "الإيضاح" (٣)
لأنّ الليل أصل ثابت بيقين، واليقين لا يزول (٤) إلا بمثله، كذا في "البحر الرائق" (٥).
وهذا يفيد أنّ في الوجه الثاني عشر يفسد صومه، فيجب القضاء، لأنّ
الليل وإن كان يقيناً إلا أنّه زال بيقين مثله، لكن هل تجب الكفارة؟ لم أره صريحاً
نفيّاً، ولا إثباتاً.

الخامس عشر: أن يشكّ بين طلوع الفجر وعدمه فتسحر، ثم لم يتبين له
شيء، لم يفسد (٦) صومه، لما ذكرنا أنّ الأصل بقاء الليل فلا يخرج بالشك، كذا
في "البحر الرائق" (٧).

السادس عشر: أن يتيقّن بغروب الشمس فأفطر، ثم لم يتبين له شيء، سيأتي
حكمه في الوجه الثامن عشر.

السابع عشر: أن يتيقّن بعدم غروب الشمس فأفطر، ثم لم يتبين له شيء،
سيأتي حكمه في الوجه التاسع عشر.

(٥) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٠٩/٢).

(٦) في (ج) (لا) بدل (لم).

(٧) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٠٩/٢).

(١) في (ج، د) (لم يتبين) بدل (لم يستبين).

(٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٠٩/٢).

(٣) "الإيضاح": كتاب الصوم (٢١٧/١).

(٤) في (ج) بعد قوله (لا يزول) زيادة (بالشك).

الثامن عشر: أن يظنّ بغالب الظنّ غروب الشمس^(١) فأفطر، ثم لم يتبين له شيء، صحّ صومه ولا قضاء عليه، كذا في "التبيين"^(٢)، وظهر بهذا صحّة الصوم في الوجه السادس عشر بالأولى، كما لا يخفى.

التاسع عشر: أن يظنّ بغالب الظنّ عدم غروب الشمس فأفطر، ثم لم يتبين له شيء فعليه القضاء والكفارة، كذا في "التبيين"^(٣)، و"البحر الرائق"^(٤)، و"إمداد الفتاح"^(٥)، وعلل صاحب "الخلاصة"^(٦) وجوب الكفارة في هذه المسألة: بأنّ النهار كان ثابتاً وقد انضم إليه أكبر رأيه فصار بمنزلة اليقين^(٧)، (انتهى).

وذكر في "البدائع"^(٨): أنّ في هذا الوجه لاشكّ في وجوب القضاء عليه، وأمّا الكفارة ففيها اختلاف، قيل: يجب؛ لأنّه كان متيقّناً بالنهار، وقيل: لا تجب وهو الصحيح؛ لأنّ احتمال الغروب قائم فكانت الشبهة ثابتةً، وهذه الكفارة لا تجب مع الشبهة، كذا في "البحر الرائق"^(٩)، فظهر من هذا: أن في الوجه السابع عشر لاشكّ في وجوب الكفارة لزوال هذا الاحتمال بحصول اليقين هناك، والله تعالى أعلم.

العشرون: أن يشكّ في غروب الشمس وعدمه فأفطر، ثم لم يتبين له شيء، فعليه القضاء، وفي وجوب الكفارة روايتان، كذا في "التبيين"^(١٠)، ومختار «الفقيه أبي جعفر»^(١١) لزومها، كذا في "فتح القدير"^(١٢)، و"إمداد الفتاح"^(١٣).

- | | |
|---|---|
| (١) في (ج، د) قبل قوله (غروب الشمس) زيادة (عدم) والصواب ما أثبتناه. | (٨) "البدائع": كتاب الصوم (٢/٦٣٥). |
| (٢) "التبيين": فصل في العوارض (٢/٢١٠). | (٩) (في) ساقط من (ج). |
| (٣) "التبيين": المصدر السابق. | (١٠) "البحر الرائق": المصدر السابق. |
| (٤) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٥١٠). | (١١) "التبيين": المصدر السابق. |
| (٥) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (الورقة ٦٩١). | (١٢) تقدّمت ترجمته: (ص ١٣٤). |
| (٦) "الخلاصة": كتاب الصوم (١/٢٥٦). | (١٣) "فتح القدير": كتاب الصوم (٢/٣٧٩). |
| (٧) (اليقين) ساقط من (ج). | (١٤) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (الورقة ٦٩١). |

وذكر صاحب "السراج الوهاج" (١) ما يخالف ذلك حيث نقل الإجماع على عدم وجوب الكفارة في هذه الصورة، وقد صرح في "الظهيرية"، و"خزانة الأكمل" في هذه الصورة، بعدم وجوب القضاء أيضاً، وعبارتهما هذه: لو أفطر في شك من غروب الشمس إذا لم يتبين فلا شيء عليه، وإن تبين أنها لم تغرب يقضي، (انتهى).

الحادى والعشرون: أن يتيقن (٢) بعدم طلوع الفجر فتسحر، ثم تيقن أنه لم يكن طلع.

الثاني والعشرون: أن يتيقن (٣) بطلوع الفجر فتسحر ثم تيقن أنه لم يكن طلع. الثالث والعشرون: أن يظنّ بغالب الظنّ عدم طلوع الفجر فتسحر، ثم تيقن أنه لم يكن طلع (٤).

الرابع والعشرون: أن يظنّ بغالب الظنّ طلوع الفجر فتسحر، ثم تيقن أنه لم يكن طلع.

الخامس والعشرون: أن يشكّ في طلوع الفجر، وعدمه، فتسحر، ثم تيقن أنه لم يكن طلع.

السادس والعشرون: أن يتيقن (٥) بغروب الشمس فأفطر، ثم تيقن أنها كانت غربت.

السابع والعشرون: أن يتيقن (٦) بعدم غروب الشمس فأفطر، ثم تيقن أنها كانت غربت.

(١) "السراج الوهاج": (الخطية) كتاب الصوم. (٢) في (ج) (تيقن) بدل (يتيقن). (٣) في (ج) (تيقن) بدل (يتيقن). (٤) في (ج، د) (طالع) بدل (طلع). (٥) في (ج) (تيقن) بدل (يتيقن). (٦) في (ج) (أن يظنّ بغالب الظنّ) بدل (أن يتيقن).

الثامن والعشرون: أن يظنّ بغالب الظنّ (١) غروب الشمس فأفطر، ثم تيقّن أنّها كانت غربت.

التاسع والعشرون: أن يظنّ بغالب الظنّ عدم غروب الشمس فأفطر، ثم تيقّن أنّها كانت غربت.

الثلاثون: أن يشكّ في غروب الشمس وعدمه فأفطر، ثم تيقّن أنّها كانت غربت، ففي هذه الوجوه العشرة التي ابتداءها (٢) من الحادي والعشرين، لم يفسد صومه أصلاً، صرح بذلك في "التبيين" (٣)، و"البحر الرائق" (٤)، وعبارتهما هكذا (٥): وإن (٦) تبين أنه أكل بالليل فلا شيء عليه في جميع ما ذكرنا (٧)، (انتهى).

فالحاصل: أنّ جميع الوجوه ثلاثون، وقد علمتها مفصّلة على طريق لا يوجد في غالب الكتب، وأنّ طريق الضبط فيها أنّ الكلام ههنا يقع في قسمين في التسحر، والإفطار.

ففي القسم الأول: إمّا أن يتيقّن (٨) بقيام المبيح، أعني الليل، أو بوجود (٩) المحرم أعني النهار، أو يظنّ بغالب الظنّ قيام المبيح، أو وجود المحرم، أو يشكّ بينهما، والمراد بالشكّ ههنا استواء الظنّين، فهذه وجوه خمسة.

وكذا في القسم الثاني: إمّا أن يتيقّن بوجود (١٠) المبيح، أو بقيام المحرم، أو يظنّ بغالب الظنّ (١١) وجود المبيح، أو قيام المحرم، أو يشكّ بينهما، فهذه وكلّ من تلك العشرة على ثلاثة أوجه؛ لأنّه إمّا أن يتيقّن (١٢) صحّة ما ظنّه، أو بطلانه،

(٧) في (ب، ج، د) (ما ذكر) بدل (ما ذكرنا).

(٨) في (ج) (تيقّن) بدل (يتيقّن).

(٩) في (ج) (لوجوب) بدل (وجود).

(١٠) في (ج) (لوجود) بدل (وجود).

(١١) (الظنّ) ساقط من (ج).

(١٢) في (ج) (تبين) بدل (يتبين).

(١) في (ج، د) بعد قوله (الظنّ) زيادة (عدم) والصواب ما أثبت.

(٢) في (ج) (ابتداء) بدل (ابتداءها).

(٣) "التبيين": فصل في العوارض (٢/٢١٠) وما بعدها.

(٤) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٥٠٩، ٥١٠).

(٥) في (ج، د) بعد قوله (هكذا) زيادة (وإن صام).

(٦) في (ج، د) (ثم) بدل (وإن).

أولم يتبين شيء فصارت ثلاثين، وأيّ صاحب "البحر الرائق" ضبطها على أربعة وعشرين وجهاً، لكن في ذلك الضبط قصور، وأيّ صاحب "النهر الفائق" ضبطها على ست وثلاثين وجهاً، لكن تلك الست (١) كانت متداخلة (٢) في هذه الثلاثين، فكانت ذكرها تطويلاً بلا طائل، كما لا يخفى.

ومما ينبغي أن يعلم: أنّ (٣) هذا التقسيم الذي ضبطناه موافق لما في "النهر الفائق"، لكنه ليس بحاصر (٤) بعد؛ لأنه ذكر فيه أن كلاً من الوجوه العشرة على ثلاثة أوجه.

وأنا أقول: كلّ من العشرة بحسب التقسيم العقلي على خمسة أوجه؛ لأنه إما أن يتبين (٥) صحة ما ظنه باليقين، أو بغلبة الظن، أو يتبين (٦) بطلانه باليقين، أو بغلبة الظن، أو لم يتبين شيء، فالثلاثة منها مذكورة في التقسيم المسطور، لكن بقي قسمان أعني ما إذا تبين صحة ما ظنه بغلبة الظن، أو تبين بطلانه بغلبة الظن، وهذان القسمان إذا ضربا في العشرة المذكورة كانت عشرين، فإذا انضمت إلى الثلاثين المذكورة كانت الكلّ خمسين، فالثلاثون منها قد مرت مفصلةً، وأمّا العشرون الباقية فلم أفصلها على النهج المتقدم؛ لأنّي لم أجد فيها تصريحاً إلا هذا القدر.

قال في "الهداية" (٧)، و"الكافي" (٨)، و"النهاية" (٩)، و"العناية" (١٠)، و"غاية

البيان" (١١)، و"معراج الدراية" (١٢)، ما (١٣) حاصله: أنه إن كان أكبر رأيه أنه أكل

(٨) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم.

(٩) "النهاية": (الخطية) كتاب الصوم.

(١٠) "العناية": كتاب الصوم (١/٦٦٠).

(١١) "غاية البيان": (الخطية) كتاب الصوم.

(١٢) "معراج الدراية": (الخطية) كتاب الصوم.

(١٣) (ما) ساقط من (ج).

(١) (الست) ساقط من (ج).

(٢) في (ج) (مداخلة) بدل (متداخلة).

(٣) (أن) ساقط من (ج).

(٤) في (ج، د) (يحاصر) بدل (بحاصر).

(٥) في (ج، د) (تبين) بدل (يتبين).

(٦) في (ج، د) (تبين) بدل (يتبين).

(٧) "الهداية": كتاب الصوم (١/١٣٠).

والفجر طالع لا خلاف في عدم وجوب الكفارة، أمّا القضاء فقليل: يجب عملاً (١) بغالب الرأي، وفيه الاحتياط، وعلى ظاهر الرواية يستحبّ القضاء ولا يجب عليه؛ لأنّ الليل ثابت بيقين، واليقين لا يزول (٢) إلا بمثله، وأكبر الرأي ليس مثل اليقين، وما في ظاهر الرواية هو الصحيح، بخلاف ما إذا كان أكبر رأيه أنّه أكل قبل الغروب حيث يجب عليه القضاء رواية (٣) واحدة، أي لا خلاف فيها، إنّما الخلاف في وجوب الكفارة.

قال صاحب "التحفة": ليس عليه الكفارة؛ لأنّ احتمال الغروب قائم فكانت الشبهة ثابتة وهذه الكفارة لا تجب مع الشبهة، وقال «قاضي خان» (٤): تجب عليه الكفارة أيضاً؛ لأنّ النهار كان ثابتاً وقد انضم إليه أكبر الرأي فصار (٥) بمنزلة اليقين، (انتهى) محصل تلك الكتب، قال صاحب "البدائع" (٦): ما ذكره صاحب "التحفة" هو الصحيح، كذا في "البحر الرائق" (٧)، وذكر في "السراج الوهاج" (٨): أنّ من شكّ في الغروب وعدمه فأفطر، ثم صار أكبر رأيه أنّ الشمس لم تغرب، فإنّ في وجوب الكفارة عليه اختلافاً، ومال «أبو الحسن» (٩) الكرخي (١٠) إلى عدم الوجوب، قال: لأنّه قصد إقامة السنة؛ لأنّ تعجيل الإفطار سنة (١١)، (انتهى) هذا بما وجدته في هذا المقام، واللّه تعالى أعلم بحقيقة المرام.

- (١) في (ج، د) (عمداً) بدل (عملاً) والضواب ما أثبتناه.
 (٢) في (ج، د) (لا يزول) بدل (لا يزال).
 (٣) في (ج) (برواية) بدل (رواية).
 (٤) «قاضي خان»: كتاب الصوم (١٠٤/١).
 (٥) في (ج، د) (فصارت) بدل (فصار).
 (٦) «البدائع»: كتاب الصوم (٦٢٣/١).
 (٧) «البحر الرائق»: كتاب الصوم (٥١٠/٢).
 (٨) كذا في «الهندية»، و«البنية»: كتاب الصوم.
 (٩) كرخ جدان: بليدة في آخر ولاية العراق، يناوح خانقين عن بعد، وهو الحدّ بين ولاية شهرزور،
 والعراق، انظر: معجم البلدان: (٤٤٩/٤).
 (١٠) هو الإمام عبيدالله بن الحسين ابن دلال أبو الحسن الكرخي، الحنفي، ولد سنة ستين ومائتين، وتوفي رحمه الله تعالى ليلة النصف من شعبان سنة أربعين وثلاث مائة، انظر ترجمته: «تذكرة الحفاظ»: (٨٥٥/٣)، «مرآة الجنان»: (٣٣٣/٢)، «تاج التراجم»: (الورقة ٣٩)، «شذرات الذهب»: (٢٢٠/٤)، «الفوائد البهية»: (١٠٩، ١٠٨)، «معجم البلدان»: (٤٤٩/٤)، «طبقات شيرازي»: (الورقة ١٤٢)، (١١) في (ج، د) (منه) بدل (سنة).

فروع

فيما يتعلق بأول وقت الصوم وآخره.

اعلم: أنَّ التسحّر مستحبّ بالإجماع لقوله ﷺ (١): «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السُّحُورِ (٢) بَرَكَهً» رواه الجماعة (٣) إلا «البخاري» (٤)، والمستحبّ تأخيرهُ لقوله ﷺ (٥): «لَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ مَا أَخْرَوْا السُّحُورَ وَعَجَّلُوا الْفِطْرَ» رواه «أحمد» (٦)، كذا في "معراج الدراية"، و"التبيين" (٦)، قال في "فتح القدير" (٧): قيل: المراد بالبركة حصول التقوي على صوم الغد، بدليل ما روي عنه عليه الصلاة والسلام (٨): «استعينوا بقائلة النهار على قيام الليل وبأكل السحر على صيام النهار» (٩)، أو المراد زيادة الثواب لاستنانه بسنن المرسلين قال عليه الصلاة والسلام (١٠): «فرق ما بين صومنا وصوم أهل الكتاب

- (١) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).
- (٢) قال السندي رحمه الله تعالى: «فإن في السحور» بفتح السين اسم لما يتسحّره من الطعام والشراب، وبالضم أكله، والوجهان جائزان ههنا. والبركة في الطعام باعتبار ما أكله من الأجر والثواب والتقوية على الصوم، والفتح هو المشهور رواية. وقيل: الصواب الضم لأن الأكل هو محل البركة لا نفس الطعام والحق جواز الوجهين.
- (٣) هذا حديث متفق على صحته، أخرجه "البخاري": باب: بركة السحور (الحديث ١٩٢٣) و"مسلم": في الصيام (الحديث ١٠٩٥)، و"أحمد": (٢٢٩/٣)، (٢٤٣)، و"النسائي": في الصيام (الحديث ٢١٤٦) و"الترمذي": في الصوم (الحديث ٧٠٨)، و"أبو يعلى": (الحديث ٢٨٤٠)، و"البيهقي": (٢٣٦/٤) و"بغوي": (الحديث ١٧٢٨)، و"ابن الجارود": (الورقة ٣٨٣)، و"ابن خزيمة": (١٩٣٧)، و"ابن ماجه": (الحديث ١٦٩٢)، و"ابن حبان": (الحديث ٣٤٦٦)، وأبو نعيم في "حلية الأولياء": (٢٣٥/٣) والطبراني في "الكبير": (الحديث ١٠٢٣٥) كلهم من حديث
- أنس، قال العلماء: والبركة في السحور يحصل على جهات متعددة، وهي اتباع السنة ومخالفة أهل الكتاب، والتقوي به على العبادة، والزيادة في النشاط، ومداقة سوء الخلق الذي يثيره الجوع، والتسبب للذكر والدعاء وقت مظنة الإجابة اهـ.
- (٤) كذا في جميع النسخ فيما بين يدي، لعله من سهو الناسخ، والصواب أن يقال: رواه الجماعة إلا أبو داؤد، وأخرجه "البخاري": أيضاً في الصوم، باب بركة السحور من غير إيجاب (الحديث ١٩٢٣).
- (٥) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).
- (٦) أخرجه أحمد: في "مسنده": (الحديث ٢١٣١٢، ٢١٥٠٧) واللفظ له.
- (٧) "التبيين": فصل في العوارض (٢/٢١١).
- (٨) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٧٧/٢).
- (٩) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).
- (١٠) أخرجه ابن ماجه: في "السنن": (الحديث ١٦٩٣)، و"الحاكم": (٤٢٥/١) و"عبد الرزاق": (الحديث ٧٦٠٣) بلفظ (برقاد) بدل (بقائلة).

أكلة الغد» (١)، (انتهى)، والسحور: بفتح السين (ما يؤكل في السحر) (٢) وهو السدس الأخير من الليل، كذا في "البحر الرائق" (٣).

ومستحب است كه روزه دار سحر بخورد اگرچه يك لقمه باشد، يا يكدم آب، كذا في "كنز العباد" (٤)، لكنه ينبغي أن لا يكثر في الأكل حتى لا يبقى معه إحساس بأثر الصوم لإخلائه عن المراد به كما يفعله المترفون، كذا في "إمداد الفتاح" (٥).

ثم محل الاستحباب ما إذا تيقن ببقاء الليل، أو غلب على ظنه ذلك، أما إذا شك في طلوع الفجر، معناه تساوي الظنين، فالأفضل أن لا يتسحر، وينبغي أن يدع الأكل، والشرب تحرزاً عن المحرم، ولا يجب عليه ذلك، ولو أكل فصومه تام مالم يتيقن أنه أكل بعد الفجر فيقضي حينئذ، كذا في "الهداية" (٦)، و"فتح القدير" (٧). وفي رواية (٨) عن «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى: أنه إذا كان في موضع لا يستبين (٩) الفجر، أو كانت الليلة مقمرة أو متغيمة، أو كان ببصره علة وهو يشك في طلوع الفجر لا يأكل، ولو أكل فقد أساء لقوله ﷺ (١٠): «دع ما يريك إلى ما لا يريك» (١١)،

بين هذه وبين تلك الرواية فإن استحباب الترك لا يستلزم ثبوت الإساءة إن لم يترك، بل يستلزم كون ذلك مفصولاً وفعل المفصول لا يستلزم الإساءة، كذا في "فتح القدير".

(٩) في (ج، د) (لا يتبين) بدل (لا يستبين).

(١٠) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).

(١١) إسناده صحيح، أخرجه "النسائي" في الأشربة

(الحديث ٥٧١٤)، والترمذي: في "الجامع": (الحديث

٢٥١٨)، والدارمي (٢/٢٤٥)، والبغوي: في

"شرح السنة": (١٧/٨) (٢٠٣٢)، و"البيهقي": في

البیوع (٣٣٥/٥)، وأحمد: في "مسنده": (٢٠٠/١) =

(١) أخرجه "عبد الرزاق": باب ما يقال في السحور (الحديث ٧٦٠٢) بلفظ (أكلة السحر) بدل (أكلة الغد)، و"مسلم": باب فضل السحور (الحديث ١٠٩٦) بلفظ (فصل) بدل (فرق).

(٢) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

(٣) "البحر الرائق": فصل في العوارض (٥١١/٢).

(٤) "كنز العباد": (الخطية) كتاب الصوم (الورقة ٣٣٤).

(٥) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (الورقة ٦٩٧).

(٦) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٩/١) وما بعدها.

(٧) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٧٨/٢).

(٨) قوله: (وفي رواية عن أبي حنيفة إلخ) يفيد المغايرة

وإن كان في موضع يستبين الفجر لا يلتفت إلى الشك، ولكن يأكل إلى أن يتبين طلوع الفجر، كذا في "الهداية" (١)، و"الحميدي"، وذكر «الزاهدي» في "شرح القدوري": "أنّ ابن عباس رضي الله عنهما (٢) تسحر في صورة الشك، وقال: الليل (٣) ثابت بيقين (٤)، (انتهى) هذا كله حكم الشك.

فأما إذا غلب على ظنه طلوع الفجر فليس له أن يأكل؛ لأنّ غلبة الظنّ تعمل عمل اليقين، كذا في "البحر الرائق" (٥)، فإن أكل لا قضاء ما لم يتيقن بطلوعه، كما مرّ. ثم اعلم: أنّ المتسحر إذا أراد أن يتسحر بالتحريّ فله ذلك إذا كان بحال لا يمكنه مطالعة الفجر بنفسه أو غيره، وذكر «شمس الأئمة الحلواني» (٦) أنّ من تسحر بأكبر الرأي لا بأس به إذا كان هذا الرجل ممّن لا يخفى على (٧) مثله (٨) مثل ذلك، (وإن كان ممّن يخفى عليه بمثل ذلك) (٩) فسبيله أن يدع الأكل، كذا في "المحيط" (١٠).

وإن أراد أن يتسحر بضرب الطبل، فإن كثر ذلك الصوت من كلّ جانب، وفي جميع أطراف البلدة، فلا بأس به، وإن كان يسمع صوتاً واحداً، فإن علم عدالته يعتمد عليه، وإن عرف فسقه لا يعتمد عليه، فإن لم يعرف حاله يحتاط ولا يأكل، وإن أراد أن يعتمد بصياح الديك فقد أنكر ذلك بعض مشائخنا، وقال

= وابن حبان: في "صحيحه": (الحديث ٧٢٢)، و"المحلى": (٢٣٣/٦)، و"أحكام القرآن": للخصاص: (٢٣٠/١).
 (١) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٩/١).
 (٢) (رضي الله عنهما) أثبتناه من (ج).
 (٣) في (ج) (ليل) بدل (الليل).
 (٤) لزيادة الفائدة والتوسع، انظر: "سنن البيهقي": (٣٤٣/٦)، و"عبد الرزاق": (٢٢١/٤).
 (٥) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٠٩/٢).
 (٦) تقدّمت ترجمته: (ص ١٠٧).
 (٧) في (ج) (عليه) بدل (على).
 (٨) مثله ساقط من (ج).
 (٩) ما بين معكوفتين ساقط من (ج، د).
 (١٠) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٣٣٥/٣).

بعضهم: لا بأس به إذا كان قد جرّبه (١) مراراً، وظهر له أنه (٢) يصيب الوقت، كذا في "المحيط" (٣)، و"التاتارخانية" (٤).

وأما الإفطار: فالمستحب فيه التعجيل إلا في يوم الغيم، ولا يفطر مالم يغلب على ظنه غروب الشمس وإن أذن المؤذن، كذا في "البحر الرائق" (٥)، وسئل «الحلواني» (٦) عن الإفطار في يوم غيم؟ قال: يؤخر الإفطار كالصلاة أخذاً بالثقة (٧)، كذا في "شرح القدوري" «للزاهدي»، وفي "المحيط" (٨)، و"التاتارخانية" (٩): قال بعض مشائخنا: لا يجوز الإفطار بالتحري، وعن «محمد» رحمه الله تعالى أنه إن كان في موضع يمكنه إدراك مطالع غروب الشمس، لا يمنعه عن ذلك مانع، لا يفطر بالتحري، بل يفطر بالمعينة (١٠)، وإن منعه عن ذلك مانع، يفطر بالتحري بعد أن يحتاط فيه، نحو أن يتبع العلامة من الظلام، ونحوه، ونحوه روى «الحسن» عن «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى (١١).

وذكر «شمس الأئمة الحلواني»: أن ظاهر مذهب أصحابنا في ظاهر الرواية أنه (١٢) يجوز الإفطار بالتحري، (انتهى).

وإذا شك في غروب الشمس لا يحلّ له الإفطار؛ لأنّ الأصل هو النهار فلا ينقض (١٣) بالشك، كذا في "الهداية" (١٤)، فإذا غلب على ظنه بقاء النهار فلا خفاء في عدم حلّ الإفطار، وهذا كلّه إذا لم يخبره أحد.

(٨) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٣/٣٣٦).

(٩) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٢/٣٤٩).

(١٠) في (ج، د) (بالمعائنة).

(١١) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج، د).

(١٢) (أنه) ساقط من (ج).

(١٣) في (ج) (يقتضي) بدل (ينقض).

(١٤) "الهداية": كتاب الصوم (١/١٣٠).

(١) في (ج) (جرّب به) بدل (جرّبه) وفي (د) (جرم به).

(٢) (أنه) ساقط من (ج) وفي (د) (أن) بدل (أنه).

(٣) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٣/٣٣٦).

(٤) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٢/٣٤٨).

(٥) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٥١٢).

(٦) تقدّمت ترجمته: (ص ١٠٧).

(٧) في (ج، د) (أخذ بالشقة) بدل (أخذاً بالثقة).

أما مسائل الإخبار:

فاعلم: أنه يجوز التسحر بقول الواحد (أ) الفجر لم يطلع) إذا كان عدلاً، كذا في "التاتار خانية" (١)، وكذا يجوز بضرب الطبول، واختلف في الديك، كذا في "جامع الرموز" (٢)، وقد قدمنا (٣) قريباً مفصلاً.

وأما في الإفطار: فإن أخبر (٤) مخبر بغروب الشمس، من «المشائخ» من قال: لا (٥) يجوز الإفطار بقول الواحد بل يشترط المثنى، وقال «الشيخ شمس الأئمة الحلواني»: ظاهر الجواب أنه لا بأس بأن يعتمد على قوله إذا كان عدلاً، ويميل قلبه إلى صدقه كما في التسحر، كذا في "التاتار خانية" (٦)، و"جامع الرموز" (٧). وذكر «الزاهدي» في "شرح القدوري" نقلاً عن شيخه: أن التشبيه بالتسحر من حيث قبول قول الواحد، لكنهم لم يذكروا في التسحر ميلان قلبه إليه، (انتهى).

ولو أخبر بأن الفجر لم يطلع فأكل ثم ظهر خلافه لا كفارة عليه، كذا في "البحر الرائق" (٨)، سواء (٩) كان المخبر ذكراً أو أنثى، عدلاً أو غيره، لما في "فتاوى قاضي خان" (١٠)، و"الظهيرية" (١١): قال: لامرأته انظري أن الفجر طالع، أو غير طالع فنظرت ورجعت، وقالت: لم يطلع، فجامعها زوجها، ثم ظهر أن الفجر كان طالعاً، اختلف «المشائخ» فيه، قال بعضهم: إن صدقها وهي ثقة لا كفارة عليه، وقال بعضهم: لا كفارة عليه مطلقاً، وهو الصحيح؛ لأنه على يقين من الليل شاك في النهار، وعلى المرأة الكفارة إن أفطرت مع العلم بالطلوع، (انتهى).

(٦) "التاتار خانية": كتاب الصوم (٣٤٩/٢).

(٧) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٥٨/١).

(٨) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٠٩/٢).

(٩) (سواء) ساقط من (ج).

(١٠) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٤/١).

(١١) الظهيرية: (الخطية) كتاب الصوم.

(١) "التاتار خانية": كتاب الصوم (٣٤٩/٢).

(٢) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٥٨/١).

(٣) في (ج) (وقد مرّ) بدل (وقد قدمنا) وفي (د)

(وقد مرّ قريباً).

(٤) في (ج) (أخبره) بدل (أخبر).

(٥) في (ج، د) (لا) ساقط والصواب إثباتها.

وسواء كان حرّاً، أو عبداً، لما في "البزازية" (١) لو أخبرت الجارية سيدها (٢) بعدم طلوع الفجر عالمةً بطلوعه (٣) فجامعها لا كفارة عليه، وعلى الجارية الكفارة، (انتهى).

وإن أمر إنساناً ليطالع الفجر، فأخبره بطلوع الفجر، فإن كان المخبر عدلاً لا يجوز له أن يأكل حرّاً كان (٤) أو مملوكاً، ذكراً أو أنثى، وإن أخبره صبي عاقل لا يأكل إذا غلب على ظنه أنه صادق، وإن أخبره عدل بالطلوع، وعدل آخر بعدم الطلوع يتحرّى، سواء كانا حرّين، أو مملوكين، أو كان أحدهما حرّاً، والآخر مملوكاً، وإن كان من أحد الجانبين عدلان، ومن الجانب الآخر عدل واحد، يأخذ بقول العدلين، وإن كان من أحد الجانبين عدلان حرّان، ومن الجانب الآخر مملوكان يأخذ بقول الحرّين، كذا في "المحيط" (٥)، و"التاتارخانية" (٦).

ولو أراد أن يأكل السحور ولم يكن أكل (٧) شيئاً بعد، فأخبره عدل واحد بأنّ الفجر طالع، لا يجوز له أن يأكل، وإن أكل بعده تجب عليه الكفارة، كذا في "شرح القدوري" «للزاهدي»، وهذا إذا لم يكن أكل شيئاً بعد، أمّا إن كان يأكل فأخبره عدل، فذلك على وجهين، إن قال له: إنّ الفجر طالع، فأتّم الأكل لا تلزمه الكفارة، وإن كان يأكل فقال له عدل: مخور كه سيّده دم دميد (٨)، أو قال: مى دمدم (٩)، فأكل مع ذلك فظهر أنّ الفجر كان طالعاً لزمته الكفارة، كذا في "المحيط" (١٠)، و"التاتارخانية" (١١)، وهكذا في "السراج الوهاج" (١٢).

(١) "البزازية" على هامش "الهندية": (١٠١/٤).
 (٢) في (ج) (بسيدها) بدل (سيدها).
 (٣) في (ج) (بطلوعها) بدل (بطلوعه).
 (٤) (كان) ساقط من (ج، د).
 (٥) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٣/٣٣٧).
 (٦) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٢/٣٤٧).
 (٧) في (ج، د) (يأكل) بدل (أكل).
 (٨) أي: لا تأكل أن يياض الفجر قد طلع.
 (٩) أي: يطلع.
 (١٠) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٣/٣٣٧).
 (١١) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٢/٣٤٧).
 (١٢) كذا في "الهندية"، و"البنية": كتاب الصوم.

قال: لأنه في المسألة الأولى: إنما أكل معتمداً على فساد صومه بسبب أن أكله الأول وقع بعد الفجر وهو لا يعلم به، وفي المسألة الثانية: أخبره بأن أكله الأول كان قبل طلوع الفجر ونهاه عن الأكل لأجل الطلوع، فإذا أكل فقد تعمّد إبطال (١) صومه، (انتهى) ما في "السراج".

وهاتان المسألتان مقيّدتان بما إذا ظهر صدق المخبر فيما أخبر، أمّا إذا ظهر كذبه فالأمر على العكس حتى لو ظهر في الصورة الأولى أن الفجر طالع بعد (٢) إخباره فإنه تجب الكفارة لما في "البزاية" (٣)، و"الظهيرية" (٤)، و"فتاوى قاضي خان" (٥): لو كان (٦) يتسحر فأخبر (٧) أن الفجر طالع، فقال: إذن صرت مفطراً (٨) أكل حتى أشبع، ثم دام على الأكل، ثم بان أنه ما كان طالعاً في وقت الأكل الأول (٩)، وكان طالعاً في وقت الأكل (١٠) الثاني، فإن كان المخبر جماعةً فصَدَّقهم لا كفارة عليه، وإن كان المخبر واحداً، عليه الكفارة، عدلاً كان المخبر أو لا؛ لأنّ خبر الواحد في مثل هذا لا يقبل، (انتهى).

وقال الشيخ الإمام «الحاكم بن (١١) محمد الكوفي (١٢)» رحمه الله تعالى: إن كان عدلاً لا كفارة، وإن كان فاسقاً تجب، كذا في "التاتارخانية" (١٣)، وكذا لو ظهر في الصورة الثانية أن الفجر كان طالعاً قبل إخباره فلا كفارة؛ لأنه قد فسد صومه من قبل، وكانت الجنابة حينئذ (١٤) قاصرة لعدم القصد ولا كفارة بالأكل

(١) في (ج) (بطل) بدل (إبطال).

(٢) في (ج، د) (هذا) بدل (بعد).

(٣) "البزاية على هامش الهندية": (١٠١/٤).

(٤) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.

(٥) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٤/١).

(٦) في (ج، د) بعد قوله (لو كان) زيادة (به).

(٧) في (ج، د) (فأخبره) بدل (فأخبر).

(٨) في (ج) (صورة مفطر) بدل (صرت مفطراً).

(٩) في (ج) (الأولى) بدل (الأول).

(١٠) في (ج) (أكل الثاني) بدل (الأكل الثاني).

(١١) كذا في جميع النسخ فيما بين يدي، وفي

بعض مصادر التخرّيج (أبو محمد) بدل (ابن محمد)،

(لم أعثر على ترجمته).

(١٢) في بعض مصادر التخرّيج (الكرخي) بدل (الكوفي).

(١٣) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٤٨/٢).

(١٤) (حينئذ) ساقط من (ج، د).

بعد الإفساد، كما قدّمناه^(١) عن "السراج الوهاج" في فصل ما لا يفسد به الصوم قبيل شرح قول «المصنف» رحمه الله تعالى^(٢) (أو نام فاحتلم)، فليتدبر.

وذكر «العيني» في "شرح الهداية"^(٣): أنّ الرجل إن^(٤) كان يأكل فأخبره عدل واحد بالطلوع فأتّم الأكل لا كفارة عليه «عندنا»، خلافاً «للشافعي» رحمه الله تعالى^(٥)، وكذا في الجماع، إذا كان يجامع فأتّم الجماع، أمّا لو كان ممسكاً قبل الإخبار فأكل بعده، أو ابتداء^(٦) الجماع، كفر بالإجماع، (انتهى).

وفي "جواهر الفتاوى"^(٧): رجل كان يجامع مع امرأته في ليلة من شهر رمضان على ظنّ أنّ الفجر لم يطلع، فسمع إنساناً يقول: قد طلع الفجر فلم يعتمد على قوله، أو سمع صوت الأذان ولم يعتمد على ذلك، ومضى^(٨) على حاله فإذا^(٩) الفجر قد طلع، يجب عليه القضاء دون الكفارة، (انتهى).

وفي "البزازية"^(١٠)، و"الخلاصة"^(١١): شهدا أنّها غربت، وآخران بأنّها لم تغرب وأفطر، ثم بان عدم الغروب، قضى ولا كفارة عليه بالاتّفاق، ولو شهدا على طلوع الفجر، وآخران على عدم الطلوع، فأكل ثم بان الطلوع، قضى وكفر وفاقاً^(١٢)؛ لأنّ البيّنات للإثبات لا للنفي حتى قبل شهادة المثبت لا النافي، (انتهى).

وذكر في "السراج الوهاج"^(١٣): ولو أخبره رجلان بطلوع الفجر، ورجلان بعدمه فأكل، ثم بان أنّه أكل بعد الطلوع، قال بعضهم: عليه الكفارة؛ لأنّ العبرة

(١) في (ج، د) (قدّمنا) بدل (قدّمناه).

(٢) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج، د).

(٣) "العيني شرح الهداية": كتاب الصوم (١٠٨/٤).

(٤) (إن) ساقط من (ج).

(٥) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).

(٦) في الأصل (استدام) بدل (ابتداء).

(٧) "جواهر الفتاوى": (الخطية) كتاب الصوم.

(٨) في الأصل (قضى) بدل (مضى).

(٩) في (ج) (فإن) بدل (فإذا).

(١٠) "البزازية على هامش الهندية": (١٠٠/٤).

(١١) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥٦/١، ٢٥٧).

(١٢) (وفاقاً) ساقط من (ج) والصواب ما أثبتناه.

(١٣) كذا في "الهندية"، و"التاتارخانية": كتاب الصوم.

لإثبات وهذا موضع الاحتياط، وقال بعضهم: لا كفارة عليه؛ لأنّ التعارض أوجب شكّاً، والأصل هو الليل، وهو الصحيح، (انتهى).

ولو شهد واحد على طلوعه، وآخران على عدمه، فأكل ثم بان أنّه أكل بعد الطلوع، فإنّه لا كفارة عليه، كذا في "البزازية" (١)، و"الخلاصة" (٢)؛ لأنّ شهادة الواحد على الطلوع ليست بحجّة تامة بل هي شطر (٣) الحجّة، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٤)، ولو استطلع غلاميه فقال أحدهما: طلع، وقال الآخر: لم يطلع، فأكل ثم بان الطلوع لم يكفر، والأفضل أن لا يأكل في مثله، وتسحّر في مثله «ابن عباس» رضي الله تعالى عنهما (٥) وقال: الليل ثابت بيقين (٦)، كذا في "شرح القدوري" «للزاهدي»، و"معراج الدراية".

ولو سمع أهل الرستاق أصوات الطبل في اليوم الثلاثين، فظنّوا أنّه يوم العيد فأفطروا، ثم ظهر أنّ الطبل كان لغيره لا كفارة عليهم، كذا في "القنية" (٧). وفي "الشرعة" (٨): ويعجّل الإفطار ولا يصلّي المغرب قبل الإفطار، (انتهى). ويستحبّ الإفطار قبل الصلاة، كذا في "جامع الرموز" (٩)، وفي "الخلاصة" (١٠): ومن كان على المنارة ويرى الشمس لا يفطر، ومن كان بأسكندرية (١١) وغابت عنه الشمس يفطر، (انتهى).

وهكذا في "خزانة الأكمل"، وعبارتها هذه: أهل الأسكندرية يفطرون إذا غربت الشمس، ولا يفطرون على منارتها فإنه يراها من بعد حتى تغرب له، (انتهى).

(٧) "القنية": (الخطبة) كتاب الصوم.

(٨) "شرعة الإسلام": (الورقة ١٧٧).

(٩) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٦٤/١).

(١٠) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٦٦/١).

(١١) قصبة نفيسة على بحر الروم.

(١) "البزازية" على هامش "الهندية": (١٠٠/٤).

(٢) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥٧/١).

(٣) في (ج، د) (شرط) بدل (شطر).

(٤) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٤/١).

(٥) (رضي الله تعالى عنهما) زيادة من (ج).

(٦) تقدم تخريجه: (ص، ٣٨٧).

وفي "الشرعة" (١): ويفطر على الحلوة، والأفضل أن يكون الفطر (٢) تسراً، فإن لم يجد فعلى ماء طاهر (٣).

وكان النبي ﷺ «يفطر بثلاث تمرات أو على شيء لم تمسه النار» (٤)، وقيل: كان رسول الله ﷺ «يفطر في الصيف على الماء، وفي الشتاء على تمرات» (٥)، كذا في "الخزانة" (٨) و"المتانة" (٩) وعن «أنس» رضي الله عنه (١٠) أن النبي ﷺ «كان يفطر على رطبات، فإن لم تكن رطبات فتمرات، فإن لم تكن تمرات حسا حسوات من ماء» رواه "أحمد" (١٢)، و"أبو داود" (١٣)، و"الترمذي" (١٤)، كذا في "التبيين" (١٥).

وفي "الحجة" (١٦): وأفضل الأوقات أن ينوي عند الإفطار صوم الغد، وجاء في الخبر أن رسول الله ﷺ قال: «يا علي إذا أمسيت صائماً فقل بعد إفطارك: اللهم لك صمت، وعلى رزقك أفطرت، وعليك توكلت، يكتب لك أجر من صام في ذلك اليوم من غير أن ينقض من أجورهم شيء» (١٨)، كذا في "التاتارخانية" (١٩).

-
- | | |
|---|---|
| (١) "شرعة الإسلام": (الورقة ١٧٧). | (١٣) أخرجه "أبو داود": في الصوم (الحديث ٢٣٥٦). |
| (٢) في "الشرعة": (الفطور) بدل (الفطر). | (١٤) أخرجه "الترمذي": في الصوم (الحديث ٦٩٦) وقال: هذا حديث حسن غريب، وأخرجه "الدارقطني": (١٨٥/٢)، و"الحاكم": (٤٣٢/١)، و"البيهقي": (٢٣٩/٤)، و"البغوي": (الحديث ١٧٤٢)، و"ابن خزيمة": في "صحيحه": (الحديث ٢٠٦٣)، و"البزار": في "مسنده": (الحديث ٩٨٤)، و"ابن حبان": في "صحيحه": (الحديث ٣٥٠٤) و"أبو يعلى" (الحديث ٣٣٠٥) والنسائي في "الكبرى" (الحديث ٣٣١٧). |
| (٣) في "الشرعة": (طهور) بدل (طاهر). | (١٥) "التبيين": فصل في العوارض (٢١٢/٢). |
| (٤) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم). | (١٦) "الحجة": (الخطية) كتاب الصوم. |
| (٥) أورده المنذري: في "الترغيب والترهيب": (الحديث ١٥٦٤) وعزاه إلى أبي يعلى. | (١٧) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم). |
| (٦) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم). | (١٨) أورده في "موسوعة أطراف الحديث النبوي": (١٩٢/١١) وعزاه إلى "أمالي الشجري". |
| (٧) أورده الترمذي: في "السنن" (الحديث ٦٩٦). | (١٩) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٥٨/٢). |
| (٨) "الخزانة": (الخطية) كتاب الصوم. | |
| (٩) "المتانة": كتاب الصوم (الورقة ٣٦٣). | |
| (١٠) (رضي الله عنه) زيادة من (ج). | |
| (١١) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم). | |
| (١٢) أخرجه أحمد: في "مسنده": (الحديث ١٢٦٦٥) واللفظ له. | |

وذكر في "مقدمة الغزنوي" (١): أنه يستحب أن يقول عند إفطاره: الحمد لله الذي أعانني فصمت، ورزقني فأفطرت، اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت، وبك آمنت، ولك أسلمت، وعليك توكلت، وبصوم الغد نويت، أصوم لوجهك خالصاً فاغفر لي ما قدّمت، وما أخرت، وما أسررت، وما أعلنت، وما أنت أعلم به مني يا ذا الجلال والإكرام يا أرحم الراحمين، (انتهى).

وذكر في "الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزنوي": نقلاً عن "شرعة الإسلام" (٢): أنّ الصائم يدعو عند الإفطار بأهمّ حوائجه، ويقول عند أول لقمة: يا واسع المغفرة اغفر لي، (انتهى).

وذكر في "الخادم الزركشي" (٣) من كتب الشافعية (٤): أنّ النبي ﷺ (٥) كان إذا أفطريقول: «اللهم لك صمنا، وعلى رزقك أفطرنّا، فتقبل منّا إنّك أنت السميع العليم» رواه "الدارقطني" (٦)، (انتهى).

وذكر في "كفاية الشعبي" (٧): اختلف الناس في معنى قوله ﷺ (٨): «للصائم فرحتان فرحة عند الإفطار» (٩) قيل: أي فرحة هو، قال بعضهم: فرحة المغفرة، كما روي في الخبر «إن الله تعالى يغفر عند كلّ وقت الإفطار كذا وكذا ألفاً» (١٠)، وقال بعضهم:

-
- (١) كذا في "موارد الشريعة شرح شرعة الإسلام": (الخطبة) كتاب الصوم.
 (٢) "شرعة الإسلام": (الورقة ١٧٧).
 (٣) تقدّمت ترجمته: (ص ٣٢٦).
 (٤) لزيادة الفائدة والتوسع، انظر: "شرح الأذكار": لابن علان الشافعي: (٣٣٩/٤).
 (٥) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم).
 (٦) "الدارقطني": باب القبله للصائم (الحديث ٢٢٤٨).
 (٧) ذكره في "البنية" و"التاتارخانية" و"المتانة"، ولم أعثر على طبعه.
 (٨) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم).
 (٩) أخرجه البخاري: في "صحيحه": في الصوم (الحديث ١٩٠٤)، ومسلم: في "صحيحه": (الحديث ٢٧٠٠)، و"النسائي": في ذكر قول النبي ﷺ (للصائم فرحتان) من طريق عطاء بن أبي رباح عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة، وانظر: "الإتحاف": (١٩١/٤).
 (١٠) أخرجه بنحوه المنذري: في "الترغيب": (الحديث ١٤٣٤)، والسيوطي: في "المنثور": (١٨٧/١) وعزاه إلى الأصفهاني عن أبي هريرة.

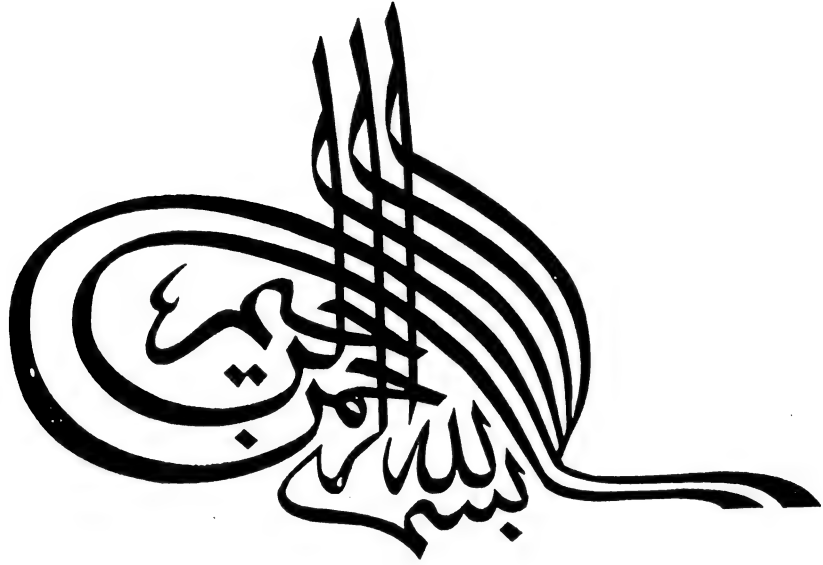
إنَّه فرحة إجابة الدعاء؛ لأنَّه روي في الأخبار: «إنَّ لكل صائم دعوة مستجابة عند إفطاره» (١)، كذا في "كنز العباد" (٢)، وذكر في "الشرعة" (٣): «من فطر صائماً من أهل الإيمان ينال مثل أجره» (٤)، كذا في "كنز العباد" (٥).

أيضاً: وروى «سلمان الفارسي» (٦) رضي الله عنه (٧) أنَّ النبي ﷺ (٨) قال: «من فطر صائماً في رمضان كان له مغفرة لذنوبه وعتق رقبة من النار، وكان له مثل أجره من غير أن ينتقص من أجره شيء، قلنا: يارسول الله ليس كلنا نجد ما نفطر به الصائم، فقال ﷺ: يعطي الله تعالى هذا الثواب من فطر صائماً على مذقة (٩) لبن، أو تمر، أو شربة من ماء». الحديث مذكور في "مشكاة المصابيح" (١٠)، والله الموفق.

وينبغي للصائم عند الإفطار أن لا يجمع بين الأكلتين الغداء والعشاء، فإن جمع (١١) بين الأكلتين عند إفطاره يحرم ثواب الصيام، وتبطل فائدة الصوم، وقهر النفس، كذا في "كنز العباد" (١٢).

- (١) أخرج بنحوه المتقي في "الكنز": (الحديث ٢٣٥٨٥، ٢٣٥٩٢)، والنووي في "الأذكار": (الورقة ٢٧٦) وعزاه للحاكم عن ابن عمر، والطياييسي عن ابن عمرو.
- (٢) "كنز العباد": (الخطية) فصل في الإفطار (الورقة ٣٣٢).
- (٣) "شرعة الإسلام": (الورقة ١٧٧).
- (٤) يشير إلى قوله ﷺ (من فطر صائماً كان له مثل أجره) أخرجه "الترمذي": (الحديث ٨٠٧)، و"عبد الرزاق": (الحديث ٧٩٠٥)، و"أحمد": (٤/ ١١٤، ١١٦)، و"ابن ماجه": (الحديث ١٧٤٦)، و"ابن حبان": (الحديث ٣٤٢٩)، والطبراني في "الكبير": (الحديث ٥٢٦٧).
- (٥) "كنز العباد": (الخطية) فصل في الإفطار
- (الورقة ٣٣٢).
- (٦) تقدّمت ترجمته: (ص ١٥٢).
- (٧) (رضي الله عنه) أثبتناه من (ج).
- (٨) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى وآله أصحابه وسلّم).
- (٩) أي: شربة من اللبن الممزوج بالماء.
- (١٠) "مشكاة المصابيح": كتاب الصوم (الحديث ١٩٦٥) ونص الحديث كاملاً (قال): «ومن أشبع صائماً سقاه الله من حوضي شربة لا يظمأ حتى يدخل الجنة، وهو شهر أوله رحمة، وأوسطه مغفرة، وآخره عتق من النار، ومن خفف عن مملوكه فيه غفر الله له، وأعتقه من النار، رواه البيهقي.
- (١١) (جمع) ساقط من (ج).
- (١٢) "كنز العباد": (الخطية) كتاب الصوم.





الباب الثالث، وفيه فصول، فصل في العوارض المبيحة للإفطار في صوم رمضان، وغيره

(الباب الثالث، وفيه فصول)

(فصل في العوارض (١) المبيحة للإفطار في صوم رمضان، وغيره) وهي اثنا

عشر، المرض الذي لا يقدر به على الصوم، أو يزداد به، أو يبطيء برؤءه، والجوع والعطش اللذان (٢) يخاف منهما الهلاك، أو نقصان العقل، والجنون، والإغماء، والإكراه، والسفر قاصداً ثلاثة أيام ولياليها، وكونه شيخاً فانياً، وكون المرأة حاملاً، أو مرضعاً (٣)، أو حائضاً، أو نفساء، وسيأتي (تفصيل الجميع) (٤)، إن شاء الله تعالى.

ولا يخفى: أنّ عدّ الجنون والإغماء من مبيحات الفطر إنّما هو باعتبار سقوط التكليف (٥) فبقيت الأعذار المبيحة للفطر مع بقاء التكليف عشرة، فليتدبر. وقال صاحب "النهر الفائق" (٦): إنّ قولهم: المراد بالعوارض الأعذار المبيحة للإفطار، يرد عليه أنّ منها السفر مع أنّه لا يبيح الفطر، وإنّما يبيح عدم الشروع، ومنها كبر السنّ، وفي عروضه في الصوم ليكون مبيحاً للفطر مالا (٧) يخفى، فالأولى: أن يراد بالعوارض الأعذار المبيحة لعدم الصوم ليطرّد في الكل، (انتهى كلامه). وأمّا حكم من أفطر في نهار رمضان من غير عذر، فقد قال في "الحمدانية" (٨): المقيم إذا أفطر في نهار رمضان متعمداً يعزّر (٩) ويحبس بعد ذلك إلى أن يتوب إن كان يخاف منه عودة (١٠) إلى الإفطار ثانياً، (انتهى)، وكذا في "البحر الرائق" من باب التعزير (١١).

(٦) "النهر الفائق": كتاب الصوم (٢/٢٧).

(٧) في (ج) (كما لا) بدل (مالا).

(٨) "الحمدانية": (الخطية) كتاب الصوم.

(٩) في (ج، د) (بغير عذر) بدل (يعزّر).

(١٠) في (ج، د) (عوده) بدل (عودة).

(١١) "البحر الرائق": باب التعزير.

(١) العوارض: جمع عارض، والمراد به هنا ما يحدث للإنسان مما يبيح له عدم الصوم، كما ذكره «المؤلف» رحمه الله.

(٢) في (ج) (الذي) بدل (اللذان).

(٣) في (ج) (مرضعات) بدل (مرضعاً).

(٤) ما بين معكوفتين ساقط من (ج، د).

(٥) في (ج) (التكلف) بدل (التكليف).

من صام رمضان، وخاف زيادة المرض، أو تأخير برئه، له أن يفطر ويقضي

وفي "البزازية" (١): من أكل نهاراً في رمضان عمداً عياناً شهرةً يقتل (٢)؛

لأنه دليل الاستحلال، (انتهى)، وفي "القنية" (٣): يؤمر بقتله، (انتهى).

وذكر في "النهر الفائق" (٤) نقلاً عن «ابن وهبان» (٥): أنه يحتمل أن يكون

عبر بالقتل عن الضرب البليغ، لكن الظاهر أن المراد به (٦) القتل بالسيف، وعن

"عقد الفرائد" (٧): أنه المعتمد لتعليل «البزازي» بأنه (٨) دليل الاستحلال، (انتهى)

ما في "النهر".

وفي "الزاهدي": لو شرب الخمر في رمضان متعمداً عليه الكفارة، ويعزّر

ويحدّد لاختلاف الأسباب، وكذا إذا زنى فيه، كذا في "جامع الرموز" (٩)، وسيأتي

في فصل الكفارة: أن ذنب الإفطار عمداً هل يرتفع بالتوبة من غير تكفير أم لا،

إن شاء الله تعالى.

[قوله]: (من صام رمضان وخاف زيادة المرض، أو تأخير برئه، له أن يفطر ويقضي)

لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (١٠) فإنه أباح الفطر

لكل مريض، لكننا نقطع (١١) بأن شرعية الفطر فيه إنما هو لدفع الحرج (١٢) وتحقيق

(١٣) الحرج منوط بخوف الهلاك، أو فوات العضو، أو زيادة المرض، أو إبطاء البرء،

كذا في "البحر الرائق" (١٤) خلافاً «للشافعي» رحمه الله تعالى في الأخيرين هو يعتبر

(١) "البزازية" على هامش "الهندية": كتاب الصوم (١٠/١/٤).

(٢) في (ج) (تقل) بدل (يقتل) وفي (د) (تقبل) والصواب ما أثبت.

(٣) "القنية": (الخطية) كتاب الصوم.

(٤) "النهر الفائق": كتاب الصوم (٢١/٢).

(٥) تقدّمت ترجمته: (ص ٦٤).

(٦) (به) زيادة من المطبوعة.

(٧) في (ج) (عقد الفوائد) بدل (عقد الفرائد)،

ذكره في "البنية شرح الهداية".

(٨) في "النهر": (بأن صنعه) بدل (بأنه).

(٩) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٥٧/١).

(١٠) البقرة: (الآية، ١٨٤).

(١١) في (ج، د) (يقطع) بدل (نقطع).

(١٢) في (ج، د) (لدفع حرجه).

(١٣) في (ج، د) (تحقيق) بدل (تحقق).

(١٤) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٩٢/٢).

خوف الهلاك، أو فوات العضو، كما اعتبره في التيمم (١).

ونحن نقول: إنَّ زيادة المرض و (٢) امتداده قد يفضي (٣) إلى الهلاك؛ لأنَّه يؤثر في ضعف القوى التي يتعلَّق بها الحياة، وضعفها يفضي إلى الهلاك، والمفضي إلى الشيء يعطى له حكم ذلك الشيء فيجب الاحتراز عنه، كما يجب الاحتراز عن الهلاك، كذا في "الهداية" (٤)، و"الحميدي" (٥).

ثم معرفة ذلك باجتهاد المريض (٦) والاجتهاد غير مجرد الوهم، بل هو غلبة الظن عن إمارة، أو تجربة (٧) أو بإخبار طبيب مسلم غير ظاهر الفسق، وقيل: عدالته شرط، كذا في "فتح القدير" (٨)، وشرط في "التبيين" (٩)، و"العيني" (١٠)، و"السراجية" (١١): أن يكون حاذقاً أيضاً.

قال في "الجامع الفتاوى" (١٢): إنَّ المريض الذي يستباح له (١٣) الإفطار هو الذي يخاف ازدياد مرضه، وقيل: معرفة (١٤) ازدياد المرض، إمَّا بغلبة ظنه، أو بقول الطبيب الحاذق المسلم، وإن لم يجد طبيباً حاذقاً ولم يقع تحرّيه (١٥) على شيء يأكل (١٦) قطعة (١٧) خشت (١٨)، أو كاغذ، ثم الطعام، (انتهى).

-
- | | |
|--|---|
| (١) لزيادة الفائدة والتوسع، ينظر: "الحاوي الكبير": | (٨) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٥٦/٢). |
| كتاب الصوم، "المجموع شرح المذهب": | (٩) "التبيين": فصل في العوارض (١٨٩/٢). |
| كتاب الصوم، "أسنى المطالب شرح روضة | (١٠) "العيني شرح الهداية": كتاب الصوم (٧٦/٢). |
| المطالب": كتاب الصوم، "الوسيط في المذهب": | (١١) "السراجية": كتاب الصوم (الورقة ٢٩). |
| كتاب الصوم، "الغرر البهية": كتاب الصوم، | (١٢) تقدّم ذكره: (ص ٨٦). |
| "نهاية المحتاج": كتاب الصوم. | (١٣) (له) ساقط من (ج، د). |
| (٢) في (ج، د) (أو) بدل (و). | (١٤) (معرفة) ساقط من (ج). |
| (٣) في (د) (يقضي) بدل (يفضي). | (١٥) في (ج، د) (بتجربة) بدل (تحرّيه). |
| (٤) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٦/١). | (١٦) في (ج، د) (يأكله) بدل (يأكل). |
| (٥) كذا في "البنية" و"الهداية": كتاب الصوم | (١٧) في (ج، د) (قطعه) بدل (قطعة). |
| (٦) في (ج، د) (المرض) بدل (المريض). | (١٨) في (ج) (خشب) بدل (خشت). |
| (٧) في (ج) (بتجربة) بدل (تجربة). | |

أقول: هذه الحيلة إنما تنفعه في إسقاط الكفارة وذلك ظاهر، وأما كونها (١) تنفعه في إباحة الإفطار، وإسقاط الإثم به، كما هو المتبادر من سوق (٢) كلامه فمشكل ما لم يغلب على ظنه أن الصوم يزداد مرضه، أو يبطيء برؤه، والله تعالى (٣) أعلم.

وقيد «المصنف» بقوله: (صام رمضان) ليعلم حكم النذر المعين بالطريق الأولى، ثم لافرق في ذلك بين أن يظهر المرض قبل طلوع الفجر، أو بعده، وقبل أن ينوي الصوم أو بعده (٤) فإنه يحل له الإفطار في الصورتين بخلاف المسافر إذا سافر بعد ما أصبح صائماً، فإنه لا يحل له الإفطار، كذا في "القنية" (٥).

والفرق بينهما أن العذر جاء من قبل من له الحق في الفصل الأول دون الثاني، كذا في "الفتاوى الغياثية" (٦).

وأشار بقوله: (له) (٧) أن يفطر إلى أنه مخير بين الصوم والفطر لكن الصوم عزيزة، والفطر رخصة، فكان الصوم أفضل، إلا إذا خاف الهلاك بالإفطار واجب، كذا في "البحر الرائق" (٨)، ومن ازداد (٩) بالصوم عينه وجعاً، أو حمّاه شدةً، أو بطنه استطلاقاً، فله الإفطار، كذا في "السراج الوهاج"، وكذا لو ازداد (١٠) بالصوم وجع جراحة، أو صداع (١١)، أو غيره، فله أن يفطر، وكذلك لو خاف عود المرض، أو حدوثه، أو نقصان العقل، كذا في "جامع الرموز" (١٢).

- | | |
|---|--|
| (١) في (د) (كونهما) بدل (كونها). | (٨) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٩٢/٢). |
| (٢) (سوق) ساقط من (ج، د). | (٩) في (ج) (ازدياده) بدل (ازداد). |
| (٣) (تعالى) زيادة من (ج، د). | (١٠) في (ج) (كذا الازداد) بدل (لو ازداد) وفي (د) (و كذا لو ازداد). |
| (٤) في (ج) (بعد) بدل (بعده). | (١١) صداع: ألم في الرأس. |
| (٥) "القنية": (الخطية) باب في مبيح الإفطار. | (١٢) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٦٠/١). |
| (٦) "الغياثية": كتاب الصوم (الورقة ٥٤). | |
| (٧) (له) ساقط من (ج). | |

ولو شرب شيئاً قبل الفجر ليمرض فأصبح مريضاً جاز له الفطر، كذا في "الأشباه والنظائر" في القاعدة الخامسة عشر من الفن الأول (١).

ولو برأ المريض من المرض لكن الضعف باق، وخاف أن يمرض، سئل عنه القاضي الإمام، فقال: الخوف ليس بشيء، كذا في "فتح القدير" (٢)، و"شرح المجمع" «لابن الملك» (٣)، وفي "التبيين" (٤)، و"العيني" شرحي "الكنز" (٥): أن الصحيح الذي يخشى أن يمرض بالصوم فهو كالمريض، (انتهى)، قال في "البحر الرائق" (٦): أراد صاحب "التبيين" (٧) بالخشية غلبة الظن، وأطلق الخوف «ابن الملك» وأراد الوهم، (انتهى).

وذكر «العيني» في شرحه على "الهداية" (٨): ثم المرض على أقسام سبعة، خفيف لا يشقّ معه الصوم بل ينفعه (٩) (وخفيف لا يشقّ معه ولا ينفعه (١٠) (١١)، وشاق لا يزيد به الصوم (١٢)، وشاق يزيد به، وشاق لا يزيد به، ولكن يحدث مع الصوم علة أخرى (وشاق) (١٣) يخشى طوله، وصحيح يخشى المرض به، فالأول، والثاني: كالصحيح الذي لا يضره الصوم فلا يفطر، والثالث: يتخير، والرابع، والخامس، والسادس: يفطر، فإن صاموا أجزأهم، والصحيح الذي يخشى المرض به كالمريض (١٤) الذي يخشى زيادته، (انتهى).

والغازي إذا كان يعلم يقيناً أنه يقاتل العدو في شهر رمضان، ويخاف

- | | |
|--|--|
| (١) "الأشباه والنظائر": (الورقة ١٥٩). | (٨) "العيني على الهداية": كتاب الصوم (٧٦/٢). |
| (٢) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٥٦/٢). | (٩) في "العيني": (وينعقد) بدل (ينفعه). |
| (٣) تقدّمت ترجمته: (ص ٦٨). | (١٠) في "العيني": (لا ينعقد) بدل (لا ينفعه). |
| (٤) "التبيين": فصل في العوارض (١٨٩/٢). | (١١) ما بين معكوفتين ساقط من (ج). |
| (٥) "العيني شرح الكنز": كتاب الصوم (٧٦/٢). | (١٢) في "العيني": (بالصوم) بدل (به الصوم). |
| (٦) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٩٢/٢). | (١٣) ما بين معكوفتين زيادة من "العيني". |
| (٧) "التبيين": كتاب الصوم (١٨٩/٢). | (١٤) في "العيني": (كالمريض) بدل (كالمريض). |

الضعف إن لم يفطر، فإنه يفطر قبل الحرب مسافراً كان أو مقيماً، ولو كان له نوبة حمّى فأكل في يوم النوبة قبل أن تظهر لأبأس به (١)، كذا في "فتح القدير" (٢)، و"البحر الرائق" (٣) من "الخلاصة" (٤)، ولكن لو لم يحم في ذلك اليوم فعليه الكفارة كما لو أفطرت على ظن أنه يوم حيضها فلم تحض، كذا في "البحر الرائق" (٥).

ن: قد علّل الإمام «قاضي خان» وجوب الكفارة فيهما (٦) بوجود الإفطار في يوم ليس فيه شبهة الإباحة، كما مرّ في فصل ما (٧) يكون شبهة في سقوط الكفارة، وذلك مخالف لما في "الخلاصة" (٨) في مسألة الحمّى (أنه لا بأس بالإفطار، ولهذا قال في "البزاية" (٩): أنّ الأصحّ عدم لزومها في مسألتي الحمّى (١٠) والحيض، (انتهى)، وذكر في "الذخيرة" (١١): أجمعوا أنّ في فصل الحمّى تجب الكفارة، وأمّا في فصل الحيض اختلاف «المشائخ» والصحيح أنّها تجب، (انتهى).

فظهر من هذا أنّ المرجّح الإفتاء بالوجوب مطلقاً، لما ذكر في "الشرح الكبير للمنية" (١٢) وغيره، أنّ لفظة الصحيح، والأصحّ إذا اجتمعتا فالعبرة (١٣) للصحيح، (انتهى)؛ ولأنّه الأحوط ههنا، والله تعالى (١٤) أعلم، هذا.

وفي "الخلاصة" (١٥)، و"الغياثية" (١٦)، و"الخزانة" (١٧): أنّ الحرّ الخادم أو العبد

(١) (به) ساقط من (ج، د).

(٢) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٥٦/٢).

(٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٩٣/٢).

(٤) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٦٥/١).

(٥) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٩٣/٢).

(٦) في (ج) (فيما) بدل (فيهما) أي في مسألة الحمّى والحيض.

(٧) في (ج، د) (فيما) بدل (ما).

(٨) "الخلاصة": المرجع السابق.

(٩) "البزاية" على هامش "الهندية": (١٠١/٤).

(١٠) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

(١١) "الذخيرة": (الخطية) كتاب الصوم.

(١٢) "كبير شرح المنية": (الورقة ٥٨).

(١٣) في (ج) (فالعدة) بدل (فالعبرة).

(١٤) (تعالى) زيادة من (ج، د).

(١٥) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥٨/١).

(١٦) "الغياثية": كتاب الصوم (الورقة ٥١).

(١٧) "الخزانة": (الخطية) باب ما يكون عذراً في الإفطار.

إذا ذهب بسدّ النهر أو كرية (١) واشتد الحرّ (٢) وخاف الهلاك، فله الإفطار، ولا تجب الكفارة إن أفطر، (انتهى).

والأمة إذا ضعفت في شهر رمضان من عمل سيدها من طبخ، أو خبز، أو غسل الثياب، أو نحو ذلك فأفطرت، فإن خافت على نفسها لو لم تفطر، عليها القضاء لا غير، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٣)، و"الغياثية" (٤)، و"المحيط البرهاني" (٥)، و"الظهيرية" (٦)، وكذلك المنكوحة إذا أفطرت لهذا (٧) لا كفارة عليها، كذا في "الخلاصة" (٨)، و"الغياثية" (٩).

وذكر في "النقاية" (١٠): الأمة إذا خافت على نفسها في الصوم، والطبخ، والخبز، وغسل الثياب، أفطرت وقضت، وكذا الرجل في كسب (١١) نفقة نفسه وأهله، كذا في "جامع الفتاوى" (١٢)، وذلك في "شرح الكنز" «لابن كمال باشا» (١٣) نقلاً عن "النقاية" أيضاً، والأمة التي تخدم إذا خافت الضعف جاز لها أن تفطر وتقضي، كذا في "التبيين" (١٤).

وفي "الظهيرية" (١٥)، و"اللولوالية" (١٦): للأمة أن تمتنع من امتثال أمر المولى إذا كان يعجزها (١٧) عن إقامة الفرائض؛ لأنها مبقاة على أصل الحرية في الفرائض،

-
- | | |
|--|--|
| (١) في (ج) (كرية) بدل (كرية). | (١١) في (ج) (طلب) بدل (كسب) وفي (د) (كتب). |
| (٢) في (ج) (الخوف) بدل (الحرّ). | (١٢) تقدّم ذكره: (ص ٨٦). |
| (٣) "قاضي خان": كتاب الصوم (٩٧/١). | (١٣) كذا في "المحيط البرهاني": (٣٥٩/٣) نقلاً عن "جامع الفتاوى". |
| (٤) "الغياثية": كتاب الصوم (الورقة ٥١). | (١٤) "التبيين": كتاب الصوم فصل في العوارض (١٨٩/٢). |
| (٥) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٣٥٩/٣). | (١٥) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم. |
| (٦) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم. | (١٦) "اللولوالية": كتاب الصوم (٢٢٩/١). |
| (٧) في (ج، د) (بهذا) بدل (لهذا). | (١٧) في (ج) (إذا كانت تعجز) بدل (إذا كان يعجزها) وفي (د) (يعجز). |
| (٨) "الخلاصة": (٢٥٨/١). | (١٠) "النقاية": فصل في الأسباب المبيحة للفطر. |
| (٩) "الغياثية": كتاب الصوم (الورقة ٥١). | |

كذا في "البحر الرائق" (١)، وفيه أيضاً (٢) من "الظهيرية" (٣): رضيع مبطون يخاف موته من هذا الداء وزعم الأطباء أنَّ الظئر (٤) إذا شربت دواء كذا بريء الصغير وتحتاج الظئر (٥) إلى أن تشرب ذلك نهائياً في رمضان، قيل: لها ذلك إذا قال ذلك الأطباء الحذاق، وكذا الرجل إذا لدغته حية فأفطر بشرب الدواء، قالوا: إن كان ذلك ينفعه فلا بأس به، أطلق في الكتاب (الأطباء الحذاق) قال رضي الله عنه (٦): وعندي هذا محمول على الطبيب المسلم دون الكافر، كمسلم شرع في الصلاة بالتيمم، فوعده كافر إعطاء الماء لا يقطع الصلاة، لعل غرضه إفساد الصلاة عليه، فكذلك في الصوم، (انتهى) ما في "الظهيرية".

قال في "البحر الرائق" (٧): فيه إشارة إلى أنَّ المريض يجوز له أن يستطبَّ بالكافر فيما عدا إبطال العبادة، لما أنَّه علَّل عدم قبوله باحتمال أن يكون غرضه إفساد العبادة، لا بأنَّ (٨) استعماله في الطب لا يجوز، (انتهى).

رجل في شهر رمضان بحال إن صام صلي قاعداً، وإن أفطر صلي قائماً فإنه يصوم ويصلي قاعداً جمعاً بين العبادتين، كذا في "الظهيرية" (٩)، و"السراجية" (١٠). واعلم: أنَّه إذا جاز الإفطار للمريض فإنه يفطر خفيةً لا جهرًا لئلا يتهم بين الناس بالإفطار متعمداً إلا إذا كان العذر ظاهراً، وكذا الحكم في المسافر والحامل، والمرضع، ونحوهم، كما في "جامع الرموز" (١١) وسيأتي مكرراً في فصل التشبه، إن شاء الله تعالى.

(٧) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٩٣/٢).

(٨) في (ج، د) (لا بل) بدل (لا بأن).

(٩) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.

(١٠) "السراجية": كتاب الصوم (الورقة ٢٩).

(١١) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٦١/١).

(١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٩٢/٢).

(٢) المرجع السابق.

(٣) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.

(٤) (أن الظئر) ساقط من (ج، د).

(٥) في (ج) (الصغير) بدل (الظئر).

(٦) في (ج، د) بعد قوله (قال) زيادة (علي).

ومن الأعذار المبيحة للإفطار الجوع، والعطش إذا خيف منهما الهلاك، أو نقصان العقل كالأمة إذا ضعفت عن العمل وخشيت (١) الهلاك بالصوم، وكذا الذي ذهب به مؤكل السلطان إلى العمارة في الأيام الحارة، والعمل الخشن إذا خشي الهلاك، أو نقصان العقل، كذا في "فتح القدير" (٢).

وذكر في "النصاب" (٣): من ذهب به مؤكل السلطان للعمارة فاشتد الحر يأكل الحصة أو مثلها ثم يفطر، كذا في "معراج الدراية".

وفي "القنية" (٤)، و"التاتارخانية" (٥): "حم" لا يجوز للخباز أن يخبز خبزاً يوصله إلى ضعف مبيع للفطر بل يخبز نصف النهار، ويستريح في النصف، فإن قال: لا يكفيني أجرته أو ربحه (٦) فهو كاذب، وقوله باطل، بأقصر أيام الشتاء، "بوعك" المحترف المحتاج إلى نفقته لو (٧) علم أنه لو اشتغل بحرفته يلحقه ضرر مبيح للفطر يحرم عليه الفطر قبل أن يمرض، (انتهى).

وذكر في "جواهر الفتاوى" (٨): فقير له أولاد ويحصل من كسبه قوت (٩) اثنين من أولاده وهم (١٠) في سنة قحط، وهو يخاف إن صام عن رمضان لا يقدر على الكسب، فإن كان يخاف على نفسه في الحال يجوز الإفطار، والظاهر أنه (١١) لا يخاف عليه الهلاك، وإن كان خوفاً لهلاك الغير لا يجوز، وهذا هو الصحيح، (انتهى)، وفي "القنية" (١٢): "جع" أتعب (١٣) نفسه في شيء أو عمل حتى أجهد

(١) في (ج) (خشية) بدل (وخشيت).

(٢) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٥٦/٢).

(٣) المراد به "نصاب الفقه": للعلامة طاهر بن أحمد البخاري صاحب "خلاصة الفتاوى": تقدّم ذكره، لم أعثر على طبعه.

(٤) "القنية": (الخطية) باب في مبيع الإفطار.

(٥) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٨٥/٢).

(٦) في (ج، د) (ربحه) بدل (ربحه).

(٧) (لو) ساقط من "التاتارخانية".

(٨) "جواهر الفتاوى": (الخطية) كتاب الصوم (٢٥).

(٩) في (ج، د) (فوق) بدل (قوت).

(١٠) في (ج، د) (من أولادهم سنة قحط) بدل (من أولاده وهم في سنة قحط).

(١١) (أنه) ساقط من (ج، د).

(١٢) "القنية": (الخطية) باب في مبيع الإفطار.

(١٣) في (ج) (التعب) بدل (أتعب).

وكذا المسافر وصومه أحب إن لم يضره

العطش فأفطر كفر؛ لأنه ليس بمسافر ولا مريض، وقيل: لا تجب، (انتهى).

قال في "تحفة الفقهاء" (١): وبعدد وجوبها أخذ «المشائخ» (انتهى)، وبه أخذ

«البقالي» (٢)، كذا في "التاتارخانية" (٣).

[قوله]: (وكذا المسافر وصومه) (٤) أحب إن لم يضره (٥) يعني: له (٥) أن يفطر

ويقضي سواء قدر على الصوم أو لا؛ لأن السفر لا يعري عن المشقة، ولذا قيل:

المسافة مس آفة فجعل نفسه عذراً إقامة له مقام المشقة التي لا تنفك عنها،

بخلاف المرض، فإنه قد يخف بالصوم ويزيد بالأكل فشرط كونه مفضياً إلى

الخرج، وأدير الحكم عليه، لا على نفس المرض، إلا أنه إذا كان المسافر لا يتضرر

بالصوم فصومه (٦) أفضل.

وقال الشافعي رحمه الله تعالى (٧): الفطر أفضل لقوله ﷺ (٨): «ليس من

البر الصيام في السفر» (٩).

لنا: قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (١٠)، وأيضاً: أن رمضان وقت الأداء

(١) "تحفة الفقهاء": (الخطية) كتاب الصوم (الورقة ٤٣).

(٢) لعل المراد به أبو الفضل زين المشائخ محمد بن أبي القاسم الخوارزمي، المعروف بالبقالي، كان إماماً فقيهاً فاضلاً مات بجرانية خوارزم (سنة ٥٧٦هـ)، ينظر ترجمته: "هدية العارفين": (٩٨/٢)، "الوافي بالوفيات": (٣٤٠/٤)، "طبقات المفسرين": للسيوطي: (١٧)، "معجم الأدباء": (٩١/٥)، "الجواهر المضية": (٣٩٢/٤)، "الفوائد البهية": (الورقة ٢١٠).

(٣) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٨٥/٢).

(٤) (و) ساقط من (ج، د).

(٥) (له) ساقط من (ج، د).

(٦) في (ج، د) (فصوم) بدل (صومه).

(٧) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج، د).

(٨) في (ج) (صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).

(٩) حديث صحيح، أخرجه "البخاري": (الحديث ١٩٤٦)، و"مسلم": (الحديث ٢٦١٣)، و"أبوداؤد": (الحديث ٢٤٠٧)، و"الدارمي": (٩/٢)، و"الطيالسي": (الحديث ١٧٢١)، و"ابن أبي شيبه": (١٤/٣)، و"الطحاوي": (٦٢/٢)، و"ابن حبان": (الحديث ٣٥٥٢)، و"أحمد": (٢٩٩/٣)، و"ابن الجارود": (الورقة ٣٩٩)، و"البيهقي": (٢٤٣، ٢٤٢/٤)، و"الترمذي": (الحديث ٧١٠)، و"النسائي": (الحديث ٢٦٦٤)، كلهم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(١٠) البقرة: (الآية، ١٨٤).

وعدة أيام آخر وقت القضاء، ولا شك أنّ وقت الأداء أفضل الوقتين، فكان الأداء فيه أولى، وما رواه محمول على حالة الجهد بذليل ما (١) روي في الصحيحين (٢) أنّه عليه الصلاة والسلام «كان في سفر فرأى زحاماً ورجلاً قد ظلل عليه، فقال: ما هذا؟ فقالوا: صائم، فقال: ليس من البرّ الصيام في السفر» (٣)، كذا في "الهداية" (٤)، و"التبيين" (٥)، و"فتح القدير" (٦).

ن: بخلاف المريض إذا كان لا يتضرر بالصوم فإنّ الصوم واجب عليه، لما قلنا: إنّ الحكم فيه أدير على الضرر لا على نفس المرض، صرح به في "النهر الفائق" (٧)، هذا.

وإذا كان المسافر يتضرر بالصوم فالفطر أفضل، ولذا قال في "فتاوى قاضي خان" (٨): يكره الصوم للمسافر إذا أجهدته الصوم، (انتهى). أطلق بالضرر ولم يقيده بضرر (٩) بدنه؛ لأنّه لو لم يضر الصوم بدنه لكن كان رفقته، أو أكثرهم مفطرين، والنفقة مشتركة (٩) بينهم فالإفطار (١٠) أفضل؛ لأنّ ضرر المال كضرر البدن، كذا في "البحر الرائق" (١١)، قال في "النهر الفائق" (١٢): قد علّل في "الفتاوى" أفضلية الإفطار في هذه المسألة بموافقة الجماعة، كما في "السراج الوهاج"، وهو الأولى من تعليل صاحب "البحر"، وأمّا لزوم ضرر المال لضياعه بصومه فممنوع، (انتهى) ما في "النهر".

- | | |
|---|--|
| (١) (ما) ساقط من (ج). | (٧) "قاضي خان": كتاب الصوم (٩٩/١). |
| (٢) تقدّمت تخريجه من قبل قليل: (ص ٤٠٨). | (٨) في (ج، د) (يضرر) بدل (بضرر). |
| (٣) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٦/١). | (٩) في (ج، د) (مشارك) بدل (مشاركه). |
| (٤) "التبيين": كتاب الصوم (١٩١/٢). | (١٠) في (ج) (فإفطار) بدل (فالإفطار). |
| (٥) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٥٦/٢) وما بعدها. | (١١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٩٥/٢). |
| (٦) "النهر الفائق": كتاب الصوم (٢٨/٢). | (١٢) "النهر الفائق": كتاب الصوم (٢٩/٢). |

وأراد بالضرر، الضرر الذي ليس فيه خوف الهلاك؛ لأن ما فيه خوف الهلاك بسبب الصوم فالإفطار في مثله واجب، لا أنه أفضل، كذا في "البدائع" (١). وأطلق في السفر فشمّل سفر الطاعة والمعصية لما عرف، والسفر الذي يبيح الفطر هو الذي يبيح القصر؛ لأن كلاً منهما ثبت رخصة، كذا في "البحر الرائق" (٢)، وأشار إلى أنّ إنشاء السفر في شهر رمضان جائز عند عامة الصحابة، خلافاً «لعلي»، و«ابن عباس» (٤) رضي الله عنهما. وجه الجواز: أنّ النصّ مطلق (٥) وهو قوله تعالى: ﴿أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ (٦)؛ ولأنّ الداعي إلى الرخصة وهو المشقة (٧) شامل للأحوال أجمع (٨)، كذا في "المحيط" «للسرخسي» (٩).

ثم اعلم: أنّ إباحة الفطر للمسافر (١٠) إذا لم ينو الصوم، أمّا إذا نواه ليلاً وأصبح من غير أن ينقض (١١) عزيمته قبل الفجر، فأصبح صائماً فلا يحلّ فطره في ذلك اليوم وإن سافر فيه، كذا في "فتح القدير" (١٢)، فلو أفطر في ذلك اليوم ينظر إن أفطر قبل السفر ثم سافر تجب الكفارة مع القضاء، كذا في "الكافي" (١٣)، و"محيط السرخسي" (١٤)، و"البحر الرائق" (١٥).

- | | |
|---|--|
| (١) "البدائع": كتاب الصوم (٦٠٩/٢). | (٥) في (ج) (مطلقاً) بدل (مطلق). |
| (٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٩٥/٢). | (٦) البقرة: (الآية، ١٨٤). |
| (٣) (أن) ساقط من (ج). | (٧) في (ج) (وهي الثقة) بدل (وهو المشقة). |
| (٤) قلت: اختلفت الرواية عن علي، وابن عباس رضي الله عنهما في جواز الصيام في السفر، ففي رواية أنه لا يجوز للمسافر أن يصوم، وفي رواية ثانية عنهما أن الصيام في السفر جائز إن شاء صام وإن شاء أفطر، لزيادة الفائدة والتوسع، انظر: "ابن أبي شيبه" (١٢٢/١)، "المحلى" (٢٥٧/٦)، "مصنف عبد الرزاق" (٥٧٠/٢)، "موسوعة فقه علي بن أبي طالب" (الورقة ٣٣٧)، "موسوعة فقه عبد الله بن عباس" (٦٩/٢). | (٨) في بعض النسخ (الجميع) بدل (أجمع). |
| | (٩) "المحيط" للسرخسي: (الخطية) كتاب الصوم. |
| | (١٠) في (ج، د) (للمسافرين) بدل (للمسافر). |
| | (١١) في (ج، د) (ينقص) بدل (ينقض). |
| | (١٢) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٧٠/٢). |
| | (١٣) "الكافي" (الخطية) كتاب الصوم. |
| | (١٤) "محيط السرخسي" (الخطية) كتاب الصوم. |
| | (١٥) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٠٦/٢). |

وإن أفطر بعد ما سافر فعليه القضاء ولا كفارة عليه لوجود المبيح، كذا في "التاتارخانية" (١)، إلا إذا رجع إلى (٢) أهله لحاجة نسيها فأكل عندهم ثم رجع من (٣) المنزل فعليه الكفارة أيضاً قياساً؛ لأنه مقيم عند الأكل حيث رفض سفره بالعود إلى منزله، وبالقياس نأخذ، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٤)، و"الغياثية" (٥)، و"إمداد الفتاح" (٦).

وكذا إذا نوى السفر فخرج عن بيته فأكل قبل أن يخرج من العمران فعليه الكفارة أيضاً، كذا في "السراجية" (٧)، و"إمداد الفتاح" (٨)، وذكر في "الخلاصة" (٩): أنَّ المقيم إذا نوى السفر فأفطر ثم سافر يجب الكفارة، (انتهى).
وذكر «هشام» في "نوادره": أنَّ من أصبح يريد السفر في رمضان وبعث بثقله ثم أفطر في مصره، ذكر في "الأصل"، و"نوادر الصوم": أنَّ عليه الكفارة، وفي "نوادر داود بن رشيد" (١٠) (١١) عن «محمد» رحمه الله تعالى أنه لا كفارة عليه، كذا في "الذخيرة" (١٢)، وذكر «الزيلعي» في "التبيين" (١٣): لو (١٤) نوى الصوم وهو مسافر في رمضان لا يجوز له أن يفطر في ذلك اليوم، (انتهى).

فإن أصبح مسافراً ثم نوى الإقامة لا يحل له الفطر، وكذا إذا أصبح

-
- (١) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٧٩/٢).
(٢) (إلى) ساقط من (ج).
(٣) في (ج) (إلى) بدل (من).
(٤) "قاضي خان": كتاب الصوم (٩٨/١).
(٥) "الغياثية": كتاب الصوم (الورقة ٥٣).
(٦) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (الورقة ٦٩٠).
(٧) "السراجية": كتاب الصوم (الورقة ٣٠).
(٨) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (الورقة ٦٩٠).
(٩) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥٧/١).
(١٠) هو الإمام أبو الفضل داود بن رشيد الخوارزمي.
من أصحاب محمد بن الحسن الحنفي، وروى عنه مسلم، وأبو داود، وابن ماجه، والنسائي، مات (سنة ٢٣٩ هـ)، انظر: "الجواهر المضية": (١٨٦/٢)، "شذرات الذهب": (١٧٧/٣)، "الفوائد البهية": (الورقة ٧٢)، "العبر": (٤٢٩/١)، "تهذيب التهذيب": (٣/٦)، "تقريب التهذيب": (١٨٤/٧).
(١١) تقدّم ذكره: (ص ١٧٠).
(١٢) "الذخيرة": (الخطبة) كتاب الصوم.
(١٣) "التبيين": فصل في العوارض (٢٠٥/٢).
(١٤) (لو) ساقط من (ج).

وكذا المكروه بقتل نفسه

مقيماً ثم سافر لا يحلّ له الفطر في ذلك اليوم، كذا في "إمداد الفتاح" (١)، نكته لا تجب الكفارة في الصورتين كما ذكرنا، وذكر في "الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزنوي": أن من سافر في شهر رمضان قبل الفجر فله أن يفطر، وهو من أصحاب الأعدار الذين يباح (٢) لهم الفطر، وإن سافر بعد طلوع الفجر لا يباح له أن يفطر في يومه ترجيحاً لجانب الإقامة إلا من عذر، كمرض، أو نحوه، فإن أفطر من غير عذر يكره كراهة تحريم ويكون آثماً، وعليه انتضاء دون الكفارة، وإنما سقطت الكفارة لشبهة (٣) السفر، (انتهى) (٤).

وفي "الضياء المعنوي" أيضاً: لو أراد المسافر دخول مصر ينوي فيه الإقامة كره له أن يفطر، وإن كان يعلم أنه لا يتفق له دخول المصر حتى تغيب الشمس فلا بأس أن يفطر، (انتهى).

[قوله]: (وكذا المكروه بقتل نفسه) يعني إذا أكره الصحيح المقيم بقتل نفسه على الإفطار فإنه يرخص له الفطر، ولكن الصوم أفضل حتى لو (٥) امتنع من الإفطار فقتل يثاب عليه؛ لأن الوجوب ثابت حالة الإكراه، وأثر الرخصة بالإكراه في سقوط الإثم بالترك، لا في سقوط الواجب كالإكراه على الكفر، كذا في "البدائع" (٦)، بخلاف ما إذا كان مريضاً، أو مسافراً فأكره بقتل نفسه على الإفطار فإن له الإفطار، ولا يسعه الصوم حتى لو امتنع من الإفطار، فقليل (٧) يأثم كالإكراه على أكل الميتة، كذا في "البحر الرائق" (٨).

(١) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (الورقة ٦٩٠). (٦) "البدائع": كتاب الصوم (٢/٦١٤).

(٧) كذا في جميع النسخ، وفي البحر (فقتل) بدل (فقل).

(٨) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٩٥).

(٢) في (ج، د) (مباح) بدل (يباح).

(٣) في (ج) (بشبهة) بدل (لشبهة).

(٤) (انتهى) ساقط من (ج).

(٥) (لو) ساقط من (ج).

وكذا الحامل، والمرضع إذا خافتا على النفس أو الولد

قيّد بكونه أكره بقتل نفسه؛ لأنّه لو قيل له: لتفطرن، أو لأقتلن ابنك، فإنّه لا يباح له الفطر، كقوله: لتشربن الخمر، أو لأقتلن ونذك فصار كتهديده بالحبس، كذا في "النهاية" (١)، ولا بدّ في الإكراه بقتل النفس من كون المكره (قادرًا على إيقاع ما هدّد به سلطاناً كان أو غيره وخوف المكره إيقاعه) (٢) وإلا فلا يتحقّق الإكراه كما حقّق في موضعه فلا يجوز الفطر.

[قوله]: (وكذا الحامل والمرضع إذا خافتا على النفس أو (٣) الولد) فإنّهما تفطران وتقضيان دفعاً للحرّج، ولا كفارة عليهما؛ لأنّه إفطار بعذر، كذا في "الهداية" (٤)، قيّد (بالخوف) بمعنى غلبة الظن بتجربة، أو إخبار طبيب حاذق مسلم، كما في "الفتاوى الظهيرية" (٥)؛ لأنّها لو لم تخف لم يرخص له الفطر، كذا في "البحر الرائق" (٦).
فإن قيل: سلّمنا أنّه إفطار بعذر ولكن العذر ليس في نفس النّصائم بل لأجل غيره (٧) ومثله لا يعتدّ به، ألا يرى أنّه لو أكره على شرب الخمر بقتل ابنه أو أبيه، لم يحلّ له الشرب.

قلنا: وجه الفرق بين هذه المسألة، ومسألة الإكراه شيّتان:

الأول: أنّ العذر في الإكراه جاء من قبل من ليس له الحقّ فلا يعذر لصيانة نفس غيره بخلاف الحامل والمرضع.

الثاني: أنّهما مأمورتان بصيانة الولد قصداً، وهو لا يتأتّى بدون الإفطار عند الخوف، فكانتا مأمورتين بالإفطار، بخلاف فصل الإكراه، فإنّ المكره غير

(٥) "الظهيرية": (الخصيّة) كتاب الصوم.

(٦) "البحر الرائق": (٢/٥٠٠).

(٧) في (ج) (لغيره) بدل (غيره).

(١) "النهاية": (الخصيّة) كتاب الصوم.

(٢) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

(٣) في (ح) (د) (و) بدل (أو).

(٤) "الهداية": كتاب الصوم (١/١٢٧).

الشيخ الفاني إلا أنه يفدي فيطعم لكل يوم مسكيناً كالفطرة، ولا يجوز الفدية لغيره

مأمور قصداً بصيانة غيره بل نشأ الأمر هناك من ضرورة القتل، والحكم متفاوت بالأمر القصدي أو (١) الضمني، كذا في "النهاية" (٢)، و"معراج الدراية" (٣).

ولا فرق بين أن تخاف الحامل، أو المرضع على نفسها، أو ولدها الهلاك، أو نقصان العقل، أو زيادة الوجع بسبب الجوع (٤)، أو العطش، كذا قال «البرجندي» في "شرح النقاية" (٥)، وأطلق (المرضع) (٦) ولم يقيدها ليفيد (٧) أنه لا فرق بين الأم والظئر، كذا في "التبيين" (٨)، و"فتح القدير" (٩)، و"البحر الرائق" (١٠)، و"النهر الفائق" (١١)، أما الظئر فلائ الإرضاع (١٢) واجب عليها بالعقد، وأما الأم فلو جوبه عليها ديانةً مطلقاً، وقضاءً إذا كان الأب معسراً، أو كان الولد لا يرضع من غيرها، وبهذا اندفع ما في "الذخيرة" (١٣) من أن المراد بالمرضع الظئر، لا الأم، فإن الأب يستأجر غيرها، كذا في "البحر الرائق" (١٤)، والحامل إذا خافت على ولدها الهلاك يباح (١٥) له الإفطار في أول الجزء، ويفترض في آخره، كذا في "القنية" (١٦).

[قوله]: (و) كذا (الشيخ الفاني إلا أنه يفدي فيطعم (١٧) لكل يوم مسكيناً كالفطرة، ولا يجوز الفدية لغيره) من المعذورين ما داموا أحياءً، وأما بعد الموت فسيأتي حكم الجميع.

والشيخ الفاني: هو الذي عجز عن الأداء في الحال، ويزداد في كل يوم

-
- | | |
|---|--|
| (١) في (د) (و) بدل (أو). | (١٠) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٠٠/٢). |
| (٢) "النهاية": (الخطية) كتاب الصوم. | (١١) "النهر الفائق": كتاب الصوم (٣١/٢). |
| (٣) "معراج الدراية": (الخطية) كتاب الصوم. | (١٢) (الإرضاع) ساقط من (ج). |
| (٤) في (د) (الوجوع) بدل (الجوع). | (١٣) "الذخيرة": (الخطية) كتاب الصوم. |
| (٥) "شرح النقاية": للبرجندي (٢١٩/٢). | (١٤) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٠٠/٢). |
| (٦) في (د) (المرض) بدل (المرضع). | (١٥) في (ج) (مباح) بدل (يباح). |
| (٧) (ليفيد) ساقط من (ج). | (١٦) "القنية": (الخطية) كتاب الصوم. |
| (٨) "التبيين": كتاب الصوم (١٩٧/٢). | (١٧) في (ج) (فطعم) بدل (فيطعم). |
| (٩) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٦٠/٢). | |

عجزه إلى أن يكون مآله الموت، كذا في "الخزانة" (١)، فإن لم يكن كذلك لا يكون شيخاً فانياً، وإنما سمي بذلك لقربه من الفناء، أو لفناء قوته، كذا في "حاشية الشيخ" (٢)، وإنما أبيح له الفطر لأجل الحرج حتى لو تحمّل المشقة وصام كان مؤدياً، كذا في "البحر الرائق" (٣).

والعجوز مثل الشيخ الفاني، كذا في "السراج الوهاج"، وفي حكم الشيخ كل من يعجز عن الصوم في الحال، ويئس عنه في الاستقبال، كذا في "جامع الرموز" (٤)، وذكر في "خزانة المفتين" (٥): أنّ من أفطر في (٦) رمضان بعذر، كالمرض، والسفر، والحيض، إن كان قادراً على القضاء يلزمه القضاء لا غير، ولا يجزيه (٧) الإطعام إذا كان يرجى له القدرة على الصيام في المستقبل، وإن عجز عن الصيام ويئس عن القدرة في المستقبل يجزئه أن يطعم عن (٨) كل يوم نصف صاع من حنطة، وذلك مثل الشيخ الفاني، والعجوز، الذين (٩) لا يرجى قدرتهما (١٠) على الصوم، (انتهى) ما في "الخزانة".

ولا يخفى: أنّ إيجاب (١١) الفدية على الشيخ الفاني، ومن هو في حكمه، إنما يكون إذا كان مؤسراً (١٢) يقدر عليها، وإلا يستغفر الله تعالى، كذا في "النهر الفائق" (١٣)، و«النذر المعين» في جميع ما ذكرنا من الأعذار كرمضان، كذا في "التبيين" (١٤).

-
- | | |
|--|--|
| (١) "الخزانة": (الخطية) كتاب الصوم. | (٨) (عن) ساقط من (ج). |
| (٢) "حاشية شيخ الإسلام على شرح الزاوية": (٩) في (ج، د) (الذي) بدل (الذين). | (٩) في (ج، د) (الذي) بدل (الذين). |
| (الخطية) كتاب الصوم. | (١٠) في (ج) (قدرتها) بدل (قدرتهما). |
| (٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٠١/٢). | (١١) في (ج) (يجاب) بدل (إيجاب). |
| (٤) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٦٠/١). | (١٢) في (ج) (يسراً) بدل (مؤسراً) وفي (د) (سراً). |
| (٥) "خزانة المفتين": (الخطية) كتاب الصوم. | (١٣) "النهر الفائق": كتاب الصوم (٣٢/٢). |
| (٦) (في) ساقط من (ج). | (١٤) "التبيين": كتاب الصوم (١٩٩/٢). |
| (٧) في (ج، د) (لا يجوز به) بدل (لا يجزيه). | |

وفي "القنية" (١): ولو تصدَّق الشيخ الغاني في الليل من صوم الغد بجزئه،
وفي "فتاوى أبي حفص الكبير" (٢): إن شاء أعطى الغدية في أول رمضان بمرّة، وإن
شاء أعطاهما في آخره بمرّة، (انتهى).

وأراد بتشبيهه بالفطرة (٣) التشبيه من جهة المقدار بأن يطعم عن صوم
كلّ يوم نصف صاع من برّ، أو زبيب، أو صاعاً (٤) من تمر، أو شعير، لا (٥) التشبيه
مطلقاً؛ لأنّ الإباحة كافية هنا كالكفارات، بخلاف صدقة الفطر، كذا في "البحر
الرائق" (٦)، فإذا (٧) أراد الإباحة يطعم بكلّ يوم مسكيناً أكلتين شبعيتين سواء بلغ
قيمة ذلك نصف صاع من البرّ أو لا، وقيدنا بالأكلتين؛ لأنّ الأكلة الواحدة
لا تكفي، كما في الكفارات، وكذا لو غدّى واحداً وعشّى آخر لم يجز إلا أن
يعيد على أحدهما أكلة أخرى، وكذا لو أطعم مسكينين (٨) أكلة واحدة لم يجز
إلا عن (٩) نصف الإطعام.

وإنما قلنا: (مشبعين) لأنّه لو كان المسكين شبعان قبل ذلك، أو صيّاً (١٠)،
غير مراهق لم يجزيه، ولا بدّ من الإدام في خبز (١١) الشعير ليتمكّنهم الاستيفاء إلى
الشبع بخلاف خبز البرّ، وإن أراد التملك فإنّه يعطي الفقير الواحد لكلّ صوم
قدر الفطرة، ولا يجوز إن أعطاه أقلّ من ذلك، ولو أعطى مسكيناً واحداً صاعاً
من البرّ في يوم واحد من صوم يومين لم يجزه عن اليومين، إلا في رواية عن «أبي
يوسف» رحمه الله تعالى، كذا في "البحر الرائق" (١٢).

(١) "القنية": (الخطية) كتاب الصوم.

(٢) تقدّمت ترجمته: (ص ٢٥٣).

(٣) في (ج، د) (يتشبه بالفطر) بدل (بتشبيهه بالفطرة).

(٤) في (ج) (صاع) بدل (صاعاً).

(٥) في (ج، د) (لأن) بدل (لا).

(٦) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٩٨/٢).

(٧) في (د) (فإن) بدل (فإذا).

(٨) في (ج، د) (مسكيناً) بدل (مسكينين).

(٩) (عن) ساقط من (د).

(١٠) في (ج) (أوصي) بدل (أوصياً).

(١١) في (ج، د) (خبزة) بدل (خبز).

(١٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٠٢/٢).

ن: ولو أعطى في يومين فلا خفاء في جوازه عنهما (١)، هذا ويجوز دفع القيمة في الفدية، كذا في "جامع الرموز" (٢)، والمراد من المسكين ههنا من هو أعم من الفقير لا المقابل (٣) له، كذا في "حاشية الشيخ" (٤)، وقيد به؛ لأنّ الغني لا يجوز إطعامه تملكاً ولا إباحةً، كما في "البحر الرائق" (٥). وأشار بقوله: (كالفطرة) أي كصدقة الفطر إلى أنّه لا يجوز إطعام أصله وفرعه (٦) وأحد (٧) الزوجين، ومملوكه، والها شمي، وأنّه يجوز إطعام الذمي؛ لأنّ (٨) مصرفهما (٩) مصرف الزكاة، إلا الذمي (١٠) فإنّه مصرف فيما عدا الزكاة، بخلاف الحربي فإنّه ليس بمصرف في الكلّ، كذا في "البحر الرائق" (١١)، و"النهر الفائق" (١٢)، و"السراج الوهاج" (١٣).

ثم اعلم: أنّه لا يجوز الفدية إلا عن صوم هو أصل (١٤) بنفسه لا بدل عن غيره، فلو وجب عليه قضاء شيء من رمضان فلم يقضه حتى صار شيخاً فانياً لا يرجى برؤه، جازت له الفدية، وكذا لو نذر صوم الأبد فضعف عن الصوم لاشتغاله (١٥) بالمعيشة، له أن يفطر، ويطعم؛ لأنّه استيقن أنّه لا يقدر (١٦) على قضاؤه، فإن لم يقدر على الإطعام لعسرتة (١٧) يستغفر الله ويستقبله (١٨)، وإن لم يقدر لشدة

- | | |
|--|--|
| (١) في (ج) (جواز) بدل (جواز ه). | (١٠) (الذمي) ساقط من (ج، د). |
| (٢) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٦١/١). | (١١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٠١/٢). |
| (٣) في (ج) (لا مقابل له) بدل (لا المقابل له). | (١٢) "النهر الفائق": كتاب الصوم (٣٢/٢). |
| (٤) "حاشية شيخ الإسلام على شرح الوقاية": (١٣) كذا في "الهندية"، و"الخانية": كتاب الصوم. (الخطية) كتاب الصوم. | (١٣) كذا في "الهندية"، و"الخانية": كتاب الصوم. |
| (٥) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٠١/٢). | (١٤) في (ج) (أهل) بدل (أصل). |
| (٦) في (ج) (فروعه) بدل (فرعه). | (١٥) في (ج) (لا شفاء له) بدل (لا شغاله) والصواب ما أثبت. |
| (٧) في (ج) (وإحدى) بدل (وأحد). | (١٦) في (ج) (لا يستقدر) بدل (لا يقدر). |
| (٨) في (ج) (لا) بدل (لأن) والصواب ما أثبت. | (١٧) في (ج، د) (على عسرتة لسفر) بدل (لعسرتة). |
| (٩) أي: مصرف الفدية، وصدقة الفطر. | (١٨) في (أ، ب، ج، د) (يستقبله) بدل (يستقبله). |

الحرّ كان له أن يفطر، ويقضيه في الشتاء إذا لم يكن نذراً لأبد، ولو نذر يوماً معيّناً فلم يصم حتى صار فانياً، جازت الفدية عنه، ولو وجبت عليه كفارة يمين، أو قتل، فلم يجد ما يكفر به وهو شيخ كبير عاجز عن الصوم، أو لم يصم حتى صار شيخاً كبيراً لا يجوز له الفدية؛ لأنّ الصوم هنا بدل (١) عن غيره، ولهذا لا يجوز المصير إلى الصوم إلا عند العجز عن التكفير بالمال، كذا في "فتح القدير" (٢) و"البحر الرائق" (٣). قال في "السراج الوهاج": ثم هذا الإطعام إنّما يجوز عن كلّ صوم هو أصل بنفسه، وأنّ كلّ صوم لم يكن أصلاً بنفسه بل كان بدلاً عن غيره لم يجز فيه الإطعام، وإن وقع اليأس عن الصوم، حتى لو كان على الشيخ (٤) كفارة يمين، أو قتل، فعجز عن الصوم، فأراد أن يطعم عنه لم يجز، بخلاف كفارة الظهار، والإفطار؛ لأنّ الصوم في كفارة اليمين بدل (٥) عن غيره فلا يجوز الإطعام عنه، وأمّا في كفارة الظهار، والإفطار إذا عجز عن الإعتاق لإعساره وعجز عن الصوم لكبره، جاز له أن يطعم ستين مسكيناً؛ لأنّ هذا صار بدلاً عن الصيام بالنص، والإطعام في كفارة اليمين ليس بدل عن الصيام، وإنّما الصيام بدل عنه، (انتهى). وذكر في "المحيط" (٦): إذا قال: لله عليّ صوم الأبد يفطر أيام العيد، ويطعم عن كل يوم مسكيناً نصف صاع من حنطة؛ لأنّه وقع اليأس عن قضاء هذه الأيام فيفدي له كالشيخ الفاني، (انتهى).

وذكر في "خزانة الأكمل" (٧): أنّه لا يجوز له أن يفدي عن هذه الأيام قبل موته، ولكن يوصي ليطعم ورثته بعد موته، وكذا يوصي بصوم كفارة اليمين، والقتل

(١) في (ج، د) (يدل) بدل (يدل). (٥) في (ج، د) (يدل) بدل (يدل).

(٢) "فتح القدير": كتاب الصوم (٢/ ٣٦٢).

(٦) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٣/ ٣٧٥).

(٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (١/ ٥٠١) وما بعدها.

(٧) كذا في "الهندية": كتاب الصوم.

(٤) في (ج، د) (الفاني) زيادة بعد قوله (الشيخ).

ولو قدر على الصيام يبطل حكم الفداء، وإن مات المريض في مرضه، أو المسافر في سفره لا قضاء عليهما

ولا يجوز الفدية في حياته، (انتهى).

ولو نذر بصوم الأبد فأكل لمرض، أو حيض يفدي له، كذا في "القنية"^(١)، لما سيأتي أنّ شرط جواز الفدية استمرار العجز مدة العمر، وهذا الرجل استيقن أنه لا يقدر على قضاؤه مدة عمره.

[قوله]: (ولو قدر) الشيخ الفاني، أو من هو^(٢) في حكمه بعد أداء الفدية (على الصيام يبطل حكم الفداء) ويجب عليه القضاء؛ لأنّ الفدية خلف عن الصوم، وشرط الخليفة استمرار العجز مدة العمر^(٣)، ولم يوجد فبطل الخلف، كذا في "الهداية"^(٤).

ولم أر حكم من فدى ثلاثين صوماً، ثم قدر على قضاء خمسة عشر، ثم مات أنّه هل يبطل الفدية في جميع ما فدى أو بقدر^(٥) ما قدر عليه، قال «العصام» في "حاشيته"^(٦) على شرح الوقاية: "القياس أن يبطل الفدية بقدر ما قدر عليه أعني الخمسة عشر لا غير، (انتهى).

[قوله]: (وإن مات المريض في مرضه، أو المسافر في سفره لا قضاء عليهما)؛ لأنّهما لم يدركا عدّة من أيام آخر؛ ولأنّهما عذرا في الأداء فلا يُعذرا في القضاء أولى^(٨)، وهذا؛ لأنّ وجوب القضاء فرع وجوب الأداء، فما يمنع وجوب الأصل يمنع وجوب الفرع، كذا في "التبيين"^(٩)، وفائدة لزوم القضاء وجوب الوصية

(١) "القنية": (الخطية) كتاب الصوم.

(٢) (وهو) ساقط من (ج).

(٣) في (ج) (في مدة عمره) بدل (مدة العمر) وفي

(د) مقدار كلمتين مطموسة.

(٤) "الهداية": كتاب الصوم (١/١٢٧).

(٥) (أنه) ساقط من (ج).

(٦) في (ج، د) (يقدر) بدل (يقدر).

(٧) "حاشية العصام على شرح الوقاية": (الخطية) كتاب الصوم.

(٨) في (ج) (أولاً) بدل (أولى).

(٩) "التبيين": كتاب الصوم (٢/١٩١).

بالإطعام، كذا في "الهداية" (١).

فمعنى قوله: (لا قضاء عليهما) أي (٢) لا تجب عليهما الوصية بالإطعام، لكن لو أوصيا (٣) به صحّت وصيتهما؛ لأنّ صحّتها (٤) لا تتوقف على الوجوب، كذا في "البحر الرائق" (٥)، وكذا لا يجب القضاء على الحامل، والمرضع إذا ماتتا قبل أن يزول خوفهما على النفس، أو الولد، كذا في "البحر الرائق" (٦)، وكذا في الحائض، والنفساء، ونحوهما، كذا في "جامع الرموز" (٧).

ن: وكذا المجنون، والمغمى عليه، والمكره (٨) يقتل نفسه إذا ماتوا قبل زوال العذر لا قضاء عليهم، لما في "البدائع" (٩): أنّ لو جوب القضاء شرائط، منها القدرة (١٠) على القضاء، (انتهى)، هذا.

وقول «المصنف»: (مات المريض في مرضه أو المسافر في سفره) ليس بقيد، بل المراد أنّه مات المريض، أو المسافر قبل زوال عذره، حتى أنّه لو أفطر المريض لمرض (١١)، ثم سافر يوم الفطر فلم يزل مسافراً حتى مات لا شيء عليه، كذا في "خزانة الأكمل" (١٢)، وهذا إذا كان المريض يرجو زوال ذلك المرض، أمّا إن عجز عن الصوم ويئس من القدرة عليه فعليه الفدية لكلّ يوم من المرض، لكونه في حكم الشيخ الفاني، كما في "الكرماني" (١٣)، قال «صاحب المحيط» (١٤):

-
- (١) "الهداية": كتاب الصوم (١/١٢٦).
 (٢) في (ج) (أنّ) بدل (أي).
 (٣) في (ج) (لو أوصى) بدل (أوصيا) وفي (د) (أو صا).
 (٤) (لأنّ صحّتها) ساقط من (ج) وفي (د) (صحتهما).
 (٥) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٩٩).
 (٦) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٥٠٠).
 (٧) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١/١٦١).
 (٨) في (ج) (المكروه) بدل (المكره) والصواب ما أثبت.
 (٩) "البدائع": كتاب الصوم (٢/٦٢٨).
 (١٠) في (ج، د) (العذرة) بدل (القدرة) والصواب ما أثبت.
 (١١) (المرض) ساقط من (ج).
 (١٢) "خزانة الأكمل": (الخطية) كتاب الصوم.
 (١٣) المراد به الإمام ركن الدين عبد الرحمن بن محمّد الشهير بأبي الفضل الكرماني، تقدّمت ترجمته: (ص ٦٢).
 (١٤) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٣/٣٦١).

وإن صحَّ أو أقام المسافر قضاء ما قدرا بلا شرط ولاء

هذا شيء يجب حفظه جدًّا، كذا في "جامع الرموز" (١).

وذكر في "معراج الدراية" (٢): أنه لو مات الشيخ الفاني بعد ما أكل رمضان قبل أن يدرك عدّة من أيام آخر، قال «أبوبكر»: يلزمه أن يوصي بالإطعام عنه، بخلاف المريض، والمسافر لرجائهما إدراك تلك العدة، واليأس متحقّق في الفاني، وهذا يدلّ على أن الشيخ الفاني يطعم في كلّ يوم يفطر، ولا ينتظر مضيّ الشهر، (انتهى).

قال بعض شارحي "الكنز": لو كان الشيخ الفاني مسافراً فمات قبل الإقامة، قيل: ينبغي أن لا يجب عليه الإيصاء بالفدية، (انتهى).

ن: وعلى ما ذكرنا من "الكرمانى"، و"المحيط" (٣): ينبغي أن يجب عليه الإيصاء فتأمّل، هذا.

[قوله]: (وإن صحَّ) (٤) المريض أو زال (٥) عذر غيره من (٦) المعذورين، والمراد من الصّحة كونه بحيث لا يباح له (الفطر بأن يزول عنه خوف زيادة المرض أو تأخير برئه لا الصّحة الحقيقية) (٨)، كما صرّح صاحب "الإيضاح" (٩).
[قوله]: (أو أقام المسافر قضاء ما (١٠) قدرا بلا شرط ولاء) لوجود إدراك عدّة من أيام آخر، كذا في "الهداية" (١١)، فإن لم يقضيا يلزمهما الإيصاء بالإطعام بقدر ما وجب عليهما من الصيام إن كان لهما مال، كذا في "جامع الرموز" (١٢).

(١) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٦١/١).

(٢) "معراج الدراية": (الخطية) كتاب الصوم.

(٣) في (د) (وفي المحيط).

(٤) (صح) ساقط من (ج، د).

(٥) في (أ) (زوال) بدل (زال).

(٦) في (ج، د) (عن) بدل (من).

(٦) في (د) (و) بدل (أو).

(٧) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

(٨) انظر: "الإيضاح في شرح الإصلاّح":

(٢٢٢/١).

(٩) في (ج، د) (ما قضا قدرا) والصواب ما أثبت.

(١٠) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٦/١).

(١١) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٦١/١).

وإنما قال: (قضايا ما قدرا)؛ لأنّ القضاء لا يجب إلا بقدر القدرة، حتى لو كان عليه قضاء عشرة أيام فصَحَّ بعد رمضان خمسةً أو (١) أقام بعده خمسةً، ثم مات فإنّه يجب عليه فدية خمسة أيام، كذا في "شرح الوقاية" (٢)، وهذا بخلاف مسألة النذر، بأن قال المريض: لله عليّ أن أصوم شهراً، فإنّه إن مات قبل أن يصحّ لا يلزمه شيء، وإن صحّ يوماً يلزمه أن يوصي بجميع الشهر بالإطعام عند «أبي حنيفة»، و«أبي يوسف» رحمهما الله تعالى (٣)، وعند «محمد» رحمه الله تعالى يلزمه الإيصاء بقدر ما أدرك.

والفرق لهما (٤): أنّ النذر سبب للوجوب بنفسه، وقد وجد (٥)، وفات الأصل بالموت، فيظهر الوجوب في حقّ الخلف (٦) وهو الإيصاء بالإطعام، وفي مسألة قضاء رمضان، السبب إدراك العدة فيتقدّر (٧) بقدر ما أدرك، كذا في "الهداية" (٨)، و"الكافي" (٩).

وبخلاف مسألة الاعتكاف فإنّه إذا نذر المريض اعتكاف شهر فلم (١٠) يبرأ حتى مات لا شيء عليه، وإن صحّ يوماً ثم مات أطعم عن الشهر كلّهُ؛ لأنّ الاعتكاف مما لا يتجزّى، كذا في "السراجية" (١١)، و"البحر الرائق" (١٢)، وهذا أي وجوب القضاء على المريض بقدر الإدراك إذا لم يتحقّق اليأس عنه، وإلا فعليه الفدية لكلّ يوم، كما في "جامع الرموز" (١٣)، وينبغي أن يستثنى الأيام المنهية من

- | | |
|--|--|
| (١) في (ج، د) (أو) بدل (و). | (٨) "الهداية": كتاب الصوم (١/١٢٦). |
| (٢) "شرح الوقاية": كتاب الصوم (١/٣١٥). | (٩) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم. |
| (٣) (رحمهما الله تعالى) أثبتناه من (ج، د). | (١٠) في (ج) (فلا) بدل (فلم). |
| (٤) في (ج) (بهما) بدل (لهما). | (١١) "السراجية": كتاب الصوم (الورقة ٣١). |
| (٥) (وجد) ساقط من (ج). | (١٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٩٧). |
| (٦) في (د) (الخلق) بدل (الخلف). | (١٣) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١/١٦١). |
| (٧) في (ج) (فتقدّر) بدل (فيتقدّر). | |

وإن ماتا ولم يقضيا ذلك فدى عنهما وليهما كالفطرة بقدر ما قدرا عليه

ما قدرا عليه، لما سيأتي أنّ الصوم الواجب لم يجز فيها، كذا في "جامع الرموز".
أيضاً^(١) وقوله: (بلا شرط ولأء) يعني قضاء رمضان إن شاء تابعه وإن شاء فرّقه، ولكن المستحب المتابعة مسارعةً إلى إسقاط الواجب، فإن أخره حتى دخل رمضان آخر صام الثاني؛ لأنه في وقته وقضى الأول بعده؛ لأنه وقت القضاء، كذا في "الهداية"^(٢)، وأشار بإطلاقه إلى أنّ القضاء على التراخي؛ لأنّ الأمر فيه مطلق وهو على التراخي، كما عرف في «الأصول» ومعنى^(٣) التراخي عدم تعيين الزمن الأول للفعل، ففي أيّ وقت شرع فيه كان ممثلاً ولا إثم عليه بالتأخير ويتضيّق عليه الوجوب في آخر عمره في زمان يتمكن فيه من الأداء قبل موته، ولهذا قال أصحابنا: إنّه لا يكره لمن عليه قضاء رمضان أن يصوم متطوعاً، ولو كان الوجوب على الفور يكره التطوّع قبل القضاء؛ لأنّه يكره تأخير الواجب عن وقته المضيق، وهذا بخلاف قضاء الصلاة، فإنّها تجب على الفور، ولا^(٤) يباح التأخير إلا بعذر، كذا في "البحر الرائق"^(٥).

[قوله]: (وإن ماتا) بعد القدرة (ولم يقضيا ذلك فدى عنهما وليهما كالفطرة بقدر ما قدرا عليه)؛ لأنّهما لما عجزا عن الصوم الذي في ذمتهما التحق بالشيخ الفاني، كذا في "التبيين"^(٦).

ولو قال «المصنف»: (ويطعم وليّ من مات وعليه قضاء رمضان) كما^(٧) في "الهداية"^(٨) لكان أشمل؛ لأن هذا الحكم لا يخصّ المريض، والمسافر، ولا من أفطر

(٥) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٩٩/٢).

(١) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٦١/١).

(٦) "التبيين": كتاب الصوم (١٩٣/٢).

(٢) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٦/١، ١٢٧).

(٧) في (ج) (كذا) بدل (كما).

(٣) في (ج) (يعني) بدل (معنى).

(٨) "الهداية": المصدر السابق.

(٤) (لا) ساقط من (ج).

وشرط لها الإيصاء، وتصح من الثلث، وفدية كل صلاة كصوم يوم، هو الصحيح

بعذر، بل يدخل فيه من أفطر متعمداً أو (١) وجب (٢) القضاء عليه، كذا في "البحر الرائق" (٣)، وأراد بالولي من له ولاية التصرف في ماله بعد موته، فيدخل وصيهما، وأراد بتشبيهه بالفطرة ما مر في مسألة الشيخ الفاني، كما في "البحر الرائق" (٤).

[قوله]: (وشرط لها الإيصاء، وتصح من الثلث، وفدية كل صلاة كصوم يوم، هو

الصحيح) قوله: كصوم يوم أي كفديته (٥) وعند البعض: فدية صلاة يوم كفدية صوم، كذا في "شرح الوقاية" (٦)، والقياس: أن لا تجوز الفدية عن الصلاة، وإليه ذهب «البلخي» (٧)، كما في "فتاوى قاضي خان" (٨)، لكن الاستحسان أن يجوز الفداء عنهما، أما في الصوم فلورود النص، وأما في الصلاة فلعدم الفصل، وفي الكلام رمز إلى أنه لو فرط في أدائهما بإطاعة النفس، وخداع الشيطان ثم ندم في آخر عمره، وأوصى بالفداء لم يحز، وفي ديباجة "المستصفى" (٩) دلالة على أنه يحزى (١٠) أيضاً، كذا في "جامع الرموز" (١١).

وقوله: (شرط لها الإيصاء) أي لا بد في لزوم الفدية على الوارث من الإيصاء

فلا تجب عليه شيء لولم يوص به الميت كالزكاة؛ لأنه من حقوق الله تعالى فلا بدّ فيها من الإيصاء لتحقيق الاختيار (١٢) إلا إذا مات قبل أن يؤدي العشر فإنّه يؤخذ من تركته من غير إيصاء لشدة تعلق العشر بالعين، كذا في "البدائع" (١٣).

(١) (أو) ساقط من (ج) وفي "البحر" (و) بدل (أو).

(٢) (أو) ساقط من (ج) وفي "البحر" (و) بدل (أو).

(٣) في (د) (أو) وجب بدل (و) وجب.

(٤) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٩٧/٢) وما بعدها.

(٥) "البحر الرائق": المرجع السابق.

(٦) في (ج) (د) (كفدية) بدل (كفديته).

(٧) في (ج) (د) (كفدية) بدل (كفديته).

(٨) "شرح الوقاية": كتاب الصوم (٣١٥/١).

(٩) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٦١/١).

(١٠) في (ج) (د) (الإختيارات) بدل (الإختيار).

(١١) "البدائع": كتاب الزكاة في قوله: إذا باع

(١٢) صاحب المال ماله قبل أداء الزكاة.

(١٣) "البدائع": كتاب الزكاة في قوله: إذا باع

المتوفى سنة (٥٢٦٦هـ)، انظر: "كشف الظنون".

وكذا كفارة اليمين، والقتل إذا تبرّع الوارث بالإطعام والكسوة يجوز، ولا يجوز التبرّع بالإعتاق، لما فيه من إلزام الولاء للميت بغير رضاه (١)، كذا في "البحر الرائق" (٢)، وأشار (٣) «المصنف» رحمه الله تعالى: إلى أنه لو أوجب على نفسه الاعتكاف ثم مات أطعم عنه لكل يوم نصف صاع من حنطة؛ لأنه وقع اليأس من أدائه فوق القضاء بالإطعام (٤)، كالصلاة، والصوم، كذا في "الولوالحجة" (٥).

فالحاصل: أنّ ما كان عبادة بدنية فإنّ الوصي يطعم عنه بعد موته عن كلّ واجب قدر صدقة الفطر، وما كان عبادة مالية كالزكاة فإنه يخرج عنه القدر الواجب عليه، وما كان مركباً منهما كالحنج فإنه (٦) يحجّ عنه رجلاً من مال الميت، كذا في "البحر الرائق" (٧).

وقوله: (شرط الإيصاء للفدية) أي لوجوبها (٨)، أمّا لو تبرّع الولي من غير وصية أجزأه إن شاء الله تعالى، كما في "التبيين" (٩)، ولهذا قال في "خزانة المفتين" (١٠): إنه إن مات من غير وصية فلا يجبر ورثته على الإطعام، إلا إذا تبرّع ورثته عنه، وهم من أهل التبرّع جاز، (انتهى)، وإن لم يتبرّع الورثة لايلزمهم الأداء بل يسقط في حكم الدنيا، كذا في "شرح القدوري" «لابن الملك» (١١).

وقوله: (تصحّ من الثلث) أي من ثلث المال وهو مقيد بأن يكون له وارث وأن لا يكون في التركة دين من ديون العباد، يعني لو أوصى بما زاد على ثلث ماله لا يجب إعطاء (١٢) تلك الزيادة على الوارث، فإن أعطى برضاه جاز، وإن

(٧) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٩٩).

(٨) في (ج، د) (لوجوبهما).

(٩) "التبيين": كتاب الصوم (٢/١٩٤).

(١٠) "خزانة المفتين": (الحطية) كتاب الصوم.

(١١) تقدّمت ترجمته: (ص ٦٨).

(١٢) في (ج) (إعطائه) بدل (إعطاء).

(١) في (ج) (بغير رمضان) بدل (بغير رضاه).

(٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٤٩٨).

(٣) في (ج) بزيادة (إليه) بعد قوله (وأشار).

(٤) في "الولوالحجة": (كالطعام) بدل (كالإطعام).

(٥) "الولوالحجة": كتاب الصوم (١/٢٤٣).

(٦) (فإنه) ساقط من (ج).

ولا يصوم عنه الولي، ولا يصلي

لم يكن له وارث تصح الوصية من كل المال، كذا في "جامع الرموز" (١)، وإن كان في التركة دين من ديون العباد (٢) ينفذ ذلك الإيصاء من ثلث (٣) الباقي لا من ثلث الكل، كذا في "شرح النقاية" للبرجندي (٤).

[قوله]: (ولا يصوم عنه الولي، ولا يصلي) لقوله ﷺ (د): «لا يصوم أحد عن أحد

ولا يصلي أحد عن أحد» (٦)، كذا في "الهداية" (٧).

فروع

وكيفية إسقاط الصلاة والصيام، أن يسقط من عمر الرجل اثنا عشر سنة، ومن عمر المرأة تسعة، ثم يدفع للباقي من العمر إلى مسكين من ملكه دفعة واحدة إن كان الثلث وافيًا بالفدية، وإلا فيدفع إليه ما يملكه فيقبضه ثم يهبه من الدافع فيقبضه، ثم يدفعه إلى المسكين، ثم وثم إلى أن ينتهي عمره، وإن لم يملك شيئاً استقرض وارثه قفيز حنطة فيدفعها إلى المسكين، ثم المسكين يدفعه إلى الوارث، ثم وثم كما عرفت، وينبغي أن يقول الدافع للمسكين في كل مرة: إني أدفع إليك مال (٨) كذا الفدية صوم كذا لفلان بن فلان المتوفى، ويقول المسكين: قبلته، والأفضل أن يكون هذا قبل الدفن وإن جاز بعده

النقي: "بعد أن ذكر حديث النسائي عن ابن عباس: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين، خلا ابن عبد الأعلى فإنه على شرط مسلم، وورد عن ابن عمر موقوفاً أخرجه "مالك": كتاب الصوم باب النذر في الصيام، والصيام عن الميت (الحديث ٤٣)، وعبد الرزاق: في "مصنفه": في كتاب الوصايا، كذا في "نصب الراية": (٤٨٧/٢) وما بعدها.

(٧) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٧/١).

(٨) في (ج) (ما) بدل (مال).

(١) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٦١/١).

(٢) في (ج) (العبادة) بدل (العباد).

(٣) (ثلث) ساقط من (ج، د).

(٤) "شرح النقاية": للبرجندي: كتاب الصوم

(٢٢٠/١).

(٥) في (ج) صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه

وسلم.

(٦) موقوف جيد، أخرجه النسائي: في "الكبرى":

(الحديث ٢٩٣٠)، وذكره "البيهقي": (٢٥٧/٤)

عن ابن عباس، وقال ابن الترمكاني: في "الجوهر

ولو دفع إلى فقير واحد جملة^(١) جاز، لكن لو دفع إليه أقل من نصف صاع لم يعتد به، كل ذلك في "جامع الرموز"^(٢).

ومن مات وعليه صلوات فأوصى بمال معين لكفارة صلواته لزم، ويعطي لكل صلاة كالفطرة، والوتر كذلك، وإنما يلزم تنفيذها من الثلث، وإن لم يوص، وتبرّع به بعض الورثة جاز، ويجوز إعطاؤها لفقير واحد دفعةً بخلاف كفارة اليمين، والظهار، والإفطار، كذا في "شرح المنية"^(٣) «لإبراهيم الحلبي»^(٤). وذكر في الفتاوى المسماة "بالحاوي"^(٥) للعلامة «نجم الدين الزاهدي»^(٦) في كتاب الوصايا: بأن امرأة أوصت بشيء من الحنطة ليتصدق (٧) بها على الفقراء عن كفارة أيمانها، وفوائت صلواتها، وصياماتها، ونذور، وواجب لله تعالى عليها، قال «أبو القاسم»: ما ذكرت من مقدار الحنطة خمسة أقسام، سهمان من ذلك حصة النذور، والواجب يعطي كيف شاء (٨) كم شاء لفقير واحد، أو أكثر، وسهم للكفارة^(٩) يعطي كل إنسان منوين، وسهمان للصلوات والصيامات، يعطي كيف شاء بعد أن يشفع الأمناء بوبق، يجوز تفريق فدية صلاة واحدة، أو صوم واحد على مسكينين، ويجوز جمع الكل على مسكين واحد (١٠)، غير أن في الكفارات لا يجوز أن يكون فدية كل مسكين معدود أقل من نصف صاع، اصنع (١١) هذا إذا وفي الثلث كل الصلوات، والصيامات بلا دور، وتمليكات (١٢) مكررة.

(١) في (ج) (حملة) بدل (جملة).

(٢) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١/١٦١، ١٦٢).

(٣) "شرح المنية": كتاب الصوم (الورقة ٥٣٥).

(٤) تقدّمت ترجمته: (ص ٦٥).

(٥) كذا في "الحانية": و"البناية": كتاب الوصايا.

(٦) تقدّمت ترجمته: (ص ٦٧).

(٧) في (ج) (يتصدق) بدل (ليتصدق).

(٨) في (ج) (يشاء) بدل (شاء).

(٩) في (ج) (الكفارة) بدل (للكفارة).

(١٠) (واحد) ساقط من (ج).

(١١) في (د) (امنع) بدل (اصنع).

(١٢) في (ج) (بتمليكات) بدل (تمليكات).

وأما إذا لم يف الثلث يجوز أن يعطي لكل مسكين أقل من نصف صاع بعد ما يتم لكل صلاة، وصوم يوم نصف صاع بالدور على يد الفقراء، وكذا يجوز بعد ذلك أن يعطي من تلك الفدية شيئاً للغني، (انتهى) ما في "الحاوي".

وذكر «الزاهدي» (١) في "الفتاوى الحاوي" أيضاً تحقيقاً حسناً لهذا الباب، لا بدّ من ذكره ههنا، فنقول: قال رحمه الله تعالى: اعلم: أنّ ثبوت إسقاط الصلوات (٢) بالفدية باستحسان «المشائخ» قياساً على الصوم، وكذا الحكم فيما هو (٣) بمعناه في الوجوب، وأنّ الوصية بجميع حقوق الله تعالى كالصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والنذر، والكفارات، وصدقة الفطر، والعشر (٤)، وسجدة التلاوة، ونحوها تنفذ من ثلث المال عند أصحابنا.

وذكر في "الأسرار" «لنجم الدين» العلامة: من أوصى بثلث ماله لما (٥) عليه من (٦) حقوق الله تعالى تدخل فيه الصلوات، والصيامات، وغيرهما (٧) من الفروض، والواجبات، والسنن، والتطوّع، والعمرة، والحج، وكذا ما التزم بها على نفسه لأجل الله تعالى، ثم قطع للكراهة، أو لغيرها، كالصوم في الأيام المنهية، وشروع التطوّع في الأوقات المكروهة في غير الشروق، والاستواء (٨)، والغروب. ثم اعلم: أنّه لا يجوز (٩) الفدية «عندنا» إلا بالوصية، ولا يجوز من غير إجازة الورثة إلا بالثلث، ولو أوصى بشيء معيّن لصلواته أو نحوها (١٠)، وأفرزه (١١) من التركة

(١) تقدّمت ترجمته: (ص ٦٧).

(٢) في (ج) (صلاة) بدل (صلوات).

(٣)

(٤) في (ج) (والأربعة عشر سجدة التلاوة) بدل

(والعشر، وسجدة التلاوة).

(٥) في (ج) (لا) بدل (لما).

(٦) (من) ساقط (ج).

(٧) في (ج) (غيرها) بدل (غيرهما).

(٨) في (ج) (والإسفار) بدل (والإستواء).

(٩) أي: لا يجب كما يشعر به آخر كلامه.

(١٠) في (ج) (نحوهما) بدل (نحوها).

(١١) في (ج) (أفرده) بدل (أفرزه).

وسلّمه إلى وصيّيه بطريق التملك أو الأمانة على أن يطعم الفقراء والمساكين بعد موته، ففيها اختلاف المشائخ، قال بعضهم: من كلّ المال أجاز (١) بها الورثة أو لا، وقال بعضهم: من الثلث إن لم يجزوها، وإلا فمن كلّ المال، وإن لم يفرزه (٢)، فمن الثلث عند عدم الإجازة إجماعاً.

إذا عرف هذا، فإن كان الثلث وافيّاً بالفدية يعطي فدية كلّ صلاة، وكلّ صوم يوم، وحجّ في عمر، وكلّ سجدة تلاوة، وكلّ صلاة مندورة، وكلّ صوم يوم مندور، وكلّ صدقة فطرة، وكلّ صلاة، وصوم، وحج واجبة عليه بالشروع فائتات (٣) عن محلّهن، أو فاسدات غير مقضيات نصف صاع من برّ، أو صاع من شعير، أو تمر بصاع النبي ﷺ (٤) وفدية غيرها من الزكاة، والعشر، والنذر بالمال، والأضحية مقدار ما بقي عليه قدرّاً وقيمةً، غير أنّ في الكفارات لا يجوز أن يكون فدية كلّ مسكين معدود أقلّ من نصف صاع من برّ أو صاع من شعير بصاع النبي ﷺ (٥) وهو ثمانية أرطال بالعراق (٦) عند «أبي حنيفة»، و«محمّد» رحمهما الله تعالى.

والرطل مائة وثلاثون درهماً، والدرهم أربعة عشر (٧) قيراطاً، والقيراط خمس شعيرات (٨) (فيكون الصاع ألفاً وأربعين درهماً، والدرهم سبعين شعيرات) (٩)، وفدية صلاة يوم واحد ثلاثة أصوع (١٠) من برّ، أو ستة أصوع (١١) من شعير، أو تمر

(١) في (ج) (أو أجاز) بدل (أجاز).

(٢) في (ج) (لم يفرده) بدل (لم يفرزه).

(٣) في (ج) (فائتان) بدل (فائتات).

(٤) في (ج) صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه

وسلم.

(٥) في (ج) صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه

وسلم.

(٦) لزيادة الفائدة والتوسع، انظر: "فتح القدير":

(١١) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(١٢) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(١٣) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(١٤) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(١٥) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(١٦) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(١٧) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(١٨) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(١٩) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٢٠) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٢١) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٢٢) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٢٣) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٢٤) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٢٥) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٢٦) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٢٧) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٢٨) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٢٩) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٣٠) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٣١) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٣٢) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٣٣) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٣٤) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٣٥) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٣٦) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٣٧) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٣٨) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٣٩) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٤٠) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٤١) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٤٢) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٤٣) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٤٤) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٤٥) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٤٦) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٤٧) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٤٨) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٤٩) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٥٠) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٥١) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٥٢) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٥٣) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٥٤) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٥٥) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٥٦) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٥٧) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٥٨) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٥٩) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٦٠) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٦١) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٦٢) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٦٣) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٦٤) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٦٥) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٦٦) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٦٧) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٦٨) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٦٩) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٧٠) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٧١) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٧٢) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٧٣) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٧٤) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٧٥) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٧٦) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٧٧) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٧٨) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٧٩) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٨٠) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٨١) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٨٢) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٨٣) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٨٤) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٨٥) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٨٦) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٨٧) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٨٨) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٨٩) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٩٠) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٩١) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٩٢) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٩٣) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٩٤) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٩٥) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٩٦) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٩٧) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٩٨) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(٩٩) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

(١٠٠) في (ج) (أصواع) بدل (أصوع).

عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى؛ لأنّ الوتر واجب عنده وفدية صلاة شهر تسعون صاعاً من البرّ بصاع النبيّ عليه الصلاة والسلام (١)، وفدية صلوات سنة ألف صاع وثمانون صاعاً من البرّ بالصاع المذكور.

وهذا على تقدير كون السنة ثلاث مائة وستين يوماً، وكلّ شهر ثلاثين يوماً، كما قدرها البعض هكذا (٢)، لكن هذا ليس سير القمر ولا سير الشمس؛ لأنّ السنة بسير القمر ثلاث مائة وأربعة وخمسون يوماً؛ لأنّ ستة من شهور السنة القمرية تهلّ على ثلاثين يوماً، وستة أخرى تهلّ على تسعة وعشرين يوماً، هذا هو الصحيح في تقدير السنة القمرية، فعلى تقدير السنة بسير القمر تنقص عن ذلك فدية ستة أيام، وذلك ثمانية عشر صاعاً بالصاع المذكور، فيكون فدية السنة القمرية ألف صاع وإثنان وستون صاعاً، وعلى هذا الترتيب فدية سنتين، أو ثلاث، أو أربع وغير ذلك إلى أن يتمّ سنون (٣) الفائتة الموصى (٤) بها، وهذا إذا كان ثلاث التركة وافياً لفدية كلّ صلاة فائتة يوصى بها، وأمّا إذا لم يف (٥) يعطي ثلث كلّ (٦) التركة إلى رجل فقير بطريق الفدية فيقبل (٧) هو أيضاً بطريق الفدية ثمّ أنّه ملكه ممّن وهبه من الوارث، أو الوصي، أو وكيله، ثمّ هو ملكه أو غيره (٨) ذلك الثلث عن طريق المذكور، ثمّ أنّه ملكه منه ثمّ وثمّ إلى أن يف (٩) لكلّ صلاة نصف صاع من برّ أو صاع من شعير بصاع النبيّ عليه الصلاة والسلام (١٠)، أو قيمة ذلك.

(١) في (ج) صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه (كل) ساقط من (ج).
و. ولم.

(٢) في (ج) (فقبل) بدل (فيقبل).

(٣) في (ج) (غير) بدل (غيره).

(٤) في (ج) (بقي) بدل (يفي).

(٥) في (ج) صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم.

(٦) في (ج) (توفد) بدل (يف).

(٧) هكذا ساقط من (ج).

(٨) في (ب، ج، د) (ستون) بدل (سنون).

(٩) في (ج) (والفائتة موصى).

(١٠) في (ج) (توفد) بدل (يف).

وكذا الحكم إن كان (١) الدّوّار فقيراً إلا أنه يتكرّر أداء الفدية بالإعطاء والاستعطاء إذا كان منه للافتداء (٢)، ولو كان الشيء الموصى (٣) به مكسوراً على بعض الشهور، أو الأيام، أو السنين الموصى بها لا يلزم للدّوّار والفقير ذكر أجزاء المكسور، بل يذكر كلّ السنين الفائتة الموصى بها في الإعطاء والاستعطاء ولو لم يكن الشيء الموصى به (٤) مكسوراً على ذلك يلزمهما (٥) ذكر ما يقابله من السنين الفائتة الموصى بها ويطرّحه في كلّ مرة من الإعطاء والاستعطاء، وهذا إذا ترك مალًا، وأمّا إذا لم يترك مالا أصلاً يستقرض ورثته حنطةً تفي (٦) صلاة يوم، أو يومين، أو أكثر، أو شهراً، أو شهرين، أو أكثر، أو سنة، أو سنتين، أو أكثر، أو قيمة ذلك، فيدفعونها (٧) مسكيناً، أو فقيراً على الطريق المذكور، ثم هو ملّكها منهم، ثم يدفعونها إليه ثم إلى آخر، ثم وثم إلى أن يتم لكلّ صلاة نصف صاع بصاع النبي ﷺ (٨)، ثم أنّ المسكين لو ملّكها منهم بعد الفراغ من الدور ليعطوها إلى المقرض جاز، ولكن الأولى أن يؤديها الورثة إليه من مالهم ولا يستردها (٩) منه، هذا كله حاصل ما ذكره «الزاهدي» في «الحاوي القدسي».

وذكر فيه أيضاً: أنّ لو أوصى لصلاته ولم يذكر غيرها من الواجبات يستحبّ على الورثة أن يقدّوا عنها من الثلث بعد الصلاة إن بلغ الثلث كلّها، وإلا يستحبّ عليهم أن يدوروا (١٠) الثلث بين الفقراء بالتملّك لما عليه، والاستملاك منهم بعد

(١) (كان) ساقط من (ج).

(٢) في (د) (للافتداء) بدل (للافتداء).

(٣) في (ج) (موصى) بدل (الموصى).

(٤) (به) ساقط من (ج).

(٥) في (ج) (يلزمها) بدل (يلزمهما).

(٦) في (ج) (بقي) بدل (تفي).

(٧) في (ج) (فيدفعها) بدل (فيدفعونها).

(٨) في (ج) (صلّى الله تعالى عليه وعلى آله

وأصحابه وسلّم).

(٩) في (ج) (لا يترددوها) بدل (لا يستردها).

(١٠) في (ج) (يدور) بدل (يدوروا).

كُلّ تبملك منهم إلى أن يتمّ فدية كلّ الواجبات، ثم يعطي هذا الثلث لفدية صلاته، وإن لم يف لصلواته أيضاً، يدور أولاً لأجلها وجوباً، ثم يدور لما عليه من الواجبات استحباباً إلى أن يتمّ فدية الكلّ، (انتهى) ما في "الحاوي".

وذكر في "الفتاوى الصيرفية" (١): أنه لو وجب عليه سجدة التلاوة فلم يسجدها حتى مات يعطي لكلّ سجدة منوين من الحنطة، كما في الصلاة، والصحيح أنه لا يجب، (انتهى).

وذكر في "الأشباه والنظائر" في كتاب الصوم من الفن الثاني (٢): لأنه لا فدية لسجود التلاوة، (انتهى).

وفي "القنية" (٣): تصدّق الوصي مال نفسه فدية صلوات الموصي لم يجزئه ذلك عن الميت وكان متطوعاً، وما أراه مأجوراً، (انتهى).

وذكر في "التيمة" (٤): خلاف هذا فقال: سئل «خمير الوبري» (٥) عمّن أوصى بأن يصرف ثلث ماله إلى صلواته التي عليه، ثم أدّى الوصي قال: أحسب ماله فما يبلغ ثلث ماله أصرف إلى الفقراء من مال نفسي تبرّعاً ففعل ذلك هل يسقط الصلوات عن الميت؟ قال: يسقط، قيل له: فلو أدّى الوصي ذلك من مال نفسه تبرّعاً ماذا يفعل بثلث مال الميت؟ قال: لو فعل ذلك فإنه يصرف الثلث إلى الورثة، وسئل «الحسن بن علي» (٦) عمّن (٧) أوصى إلى وارثه (٨) بأن يصرف ثلث

(٥) لعل المقصود به أبو نصر أحمد بن محمد بن مسعود الوبري، كان من رجال القرن السادس، ينظر ترجمته: "طبقات الفقهاء": لطاش كبرى زاده: (الورقة ٥٠)، "الطبقات السنية": (برقم ٣٦٢)، "الجواهر المضية": (٣١٦/١، ٣٤٠/٤).

(٦) لم أوفق على مراده.

(٧) في (ج، د) (عمر) بدل (عمن).

(٨) في (ج) (ورثة) بدل (وارثه).

(١) "الفتاوى الصيرفية": للإمام مجد الدين أسعد بن يوسف ابن علي البخاري الصيرفي المعروف بأهو، انتخب فيها من كتب المتقدمين والمتأخرين مسائل عجيبة، انظر: "كشف الظنون": (١٢٢٥/٢) لم أعثر على طبعها.

(٢) "الأشباه والنظائر": كتاب الصوم الفن الثاني.

(٣) "القنية": (الخطبة) كتاب الوصايا.

(٤) تقدّم ذكره: (ص ٧٩).

ماله إلى المسكين، وأمواله عقار، فلو دفع القيمة من مال نفسه لتبقى (١) الأموال
(٢) لنفسه هل له ذلك؟ قال: نعم، (انتهى)، وفي "السراجية" (٣): الوصي لو أنفذ (٤)
الوصايا من مال نفسه رجع في التركة هو المختار، (انتهى).

وفي "القنية" (٥): "مت" أوصى لصلوات عمره، وعمره لا يدري فالوصية
باطلة، "كص" إن كان الثلث لا يفي (٦) بالصلاة جاز، وإن كان أكثر منها لم يجز،
"بم" أوصى من ماله شيئاً معيناً إلى صلواته، وصياماته ومات، والورثة محتاجون
إليه يجوز صرفه إليهم، "عجح" عن «أبي بكر محمد بن الفضل» (٧): أوصى بثلث
ماله للصلوات يجوز للوصي أن يصرفه إلى الورثة إذا كانوا محتاجين، "ط" «هشام»
(٨) عن «محمد» رحمه الله تعالى: أوصى بثلث ماله للمساكين فاحتاج ورثته وهم
كبار حضور (٩) فإن أجمعوا (١٠) أن يجعلوه لأنفسهم، أو احتاج بعضهم فأجمعوا
على أن يعطوه له فهو جائز، وإن كان في الورثة صغير، أو غائب، أو حاضر غير راض
(١١) لا يجوز، "ن" «أبو القاسم»: أوصى أن يعطى عن كفارة صلاته لولد ولده وهو
غير وارث، فإنه يعطى كما أمر ولا يجزئه عن الكفارة، وقال رضي الله عنه: فعلى
هذا ينبغي أن يكون ما أجاب به "بم" أنه يجوز الصرف إليهم إذا كانت (١٢) الورثة
غير (١٣) الوالدين، والمولودين ممن يجوز صرف الكفارة إليهم، بخلاف ما ذكره

(١) في (ج) (تبقى) بدل (لتبقى).

(٢) في (ج) (مال) بدل (الأموال).

"طبقات الفقهاء" لطاش كبرى زاده: (الورقة ٦٢).

(٣) "السراجية": كتاب الوصايا (الورقة ١٤٩).

(٨) تقدمت ترجمته: (ص ١٧٠).

(٤) في (ج) (أفدى) بدل (أنفذ).

(٩) في المطبوعة: (حضور) بدل (حضور).

(٥) "القنية": (الخطية) كتاب الوصايا (الورقة ٤٨٩).

(١٠) في المطبوعة: (اجتمعوا) بدل (أجمعوا).

(٦) في (ج) (كفى) بدل (لا يفي).

(١١) في (د) (غير ارض) بدل (غير راض) والصواب ما أثبت.

(٧) لعل المقصود به أبو بكر محمد بن الفضل الكماري، مات ببخارى سنة (٣٨١هـ)، ينظر ترجمته: "الجواهر

(١٢) في (ج) (كان) بدل (كانت).

المضية": (٣٠٢/٣)، "كشف الظنون": (١٢٩٤/٢)،

(١٣) في المطبوعة: (عند) بدل (غير).

"الفوائد البهية": (الورقة ١٨٤)، "هدية العارفين":

ويقضي ما فاتته بإغماء سوى يوم حدث فيه أو في ليلته، وبجنون غير ممتد

«هشام» عن «محمد» رحمه الله فذلك في مطلق الوصية للمساكين فلا يشترط فيه ما ذكرنا، "بم" إذا أوصى بكفارة صلواته لرجل معين يجوز للوصي أن يصرفها إلى غيره، "عت" مثله "قع"، "شم"، "صح" أنه يتعين وليس للوصي والقاضي صرفه إلى غيره، قال رضي الله عنه: وهو الصحيح ولا يفتى إلا بهذا لفساد الزمان، وطمع القضاة، وغيرهم، (انتهى) ما في "القنية" (١).

ولو مات إنسان في آخر وقت الصلاة لاتجب عليه فدية تلك الصلاة (٢)، كذا في "السراجية" من باب قضاء الفوائت (٣)، وفدية الصلوات إنما تجوز (٤)، بعد الموت فلو فدى عن صلواته في مرضه لا يصح، كذا في "التاتارخانية" (٥)، وفي "القنية" (٦) "خو"، "بت" ولا فدية في الصلوات حالة الحياة بخلاف الصوم، (انتهى).

[قوله]: (ويقضي ما فاتته بإغماء سوى يوم حدث فيه، أو في ليلته، وبجنون غير ممتد).

قال في "الكافي" (٧): وأصله أن الأعذار أربعة أنواع: ما لا يمتد يوماً وليلة غالباً كالنوم، فلا يسقط شيئاً (٨) من العبادات؛ لأنه لا يوجب حرجاً، ولهذا لم يجب عليه ولاية لأحد بسببه، وما يمتد خلقة (٩) كالصبي فيسقط الكل به دفعاً للخرج، وما يمتد وقت الصلوات (١٠) لا وقت الصوم غالباً كالإغماء فإذا امتد على الصلوات (١١) بأن زاد على يوم وليلة، جعل عذراً دفعاً للخرج، لكونه غالباً، ولم يجعل عذراً في الصوم؛ لأن امتداده شهراً نادر، فلم يكن في إيجاب القضاء حرج.

(١) "القنية": (الخطية) كتاب الوصايا (الورقة ٤٨٨).

(٢) في (ج) (الصلوات) بدل (الصلاة). أقول:

بخلاف الصوم فإن من صام إلى نصف النهار في

رمضان ثم حضره الموت يجب أن يوصي بفدية

ذلك اليوم، هكذا صرح به في "فتح القدير" في

باب الحج عن الغير.

(٣) "السراجية": (الورقة ١٧).

(٤) في (ج) (يجوز) بدل (تجوز).

(٥) "التاتارخانية": كتاب الصلاة (٧٧١/١).

(٦) "القنية": (الخطية) كتاب الصوم.

(٧) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم.

(٨) في (ج) (الشيء) بدل (شيئاً).

(٩) في (ج) (خلقه) بدل (خلقة).

(١٠) في (ج) (الصلاة) بدل (الصلوات).

(١١) في (ج) (الصلاة) بدل (الصلوات).

ألا يرى: أنّ المغمى عليه لا يأكل، ولا يشرب فلا يمتدّ حياته على خلاف العادة إلا نادراً ولا حرج في النواذر فلم يسقطه، وما يمتدّ وقت الصلوات (١) والصوم، وقد لا يمتدّ وهو الجنون فإذا امتدّ فيهما أسقطهما (٢)، (انتهى).

إذا عرفت هذا فلنشرع في تفصيل مسائل الإغماء، والجنون.

أما الأولى: فاعلم: أنّ من أغمى عليه في رمضان أياماً فإنه ليس عليه قضاء اليوم الأول، سواء حدث في اليوم أو في ليلته، لوجود الصوم فيه، وهو الإمساك المقرون بالنية؛ إذ الظاهر (٣) وجودها منه حملاً لأمر (٤) المسلم على الصلاح؛ لأنها فريضة قبل انتصاف النهار (ومستحبة في الليلة، والظاهر من حال المسلم مراعاة الفرائض، والمستحبات) (٥) والبناء على الظاهر واجب ما لم يعلم خلافه، حتى إذا كان الرجل مسافراً ولم يعلم وجود النية منه في الليلة الأولى كان عليه قضاء ذلك اليوم، وكذا إذا كان متهتكا، أو معتاداً للفطر في رمضان كله، إذ الظاهر من حالهما عدم النية، كذا في "الهداية" (٦)، و"الحميدي"، قال في "شرح الوقاية" (٧): هذا إذا لم يتذكر أنّه نوى أم لا؟ أمّا إذا علم أنّه نوى فلا شك في الصحة، وأمّا إن علم أنّه لم ينو فلا شك في عدم الصحة، (انتهى).

هذا كله حكم اليوم الأول، وأمّا ما بعده فيجب عليه قضاء ذلك على جميع التقادير لعدم وجود النية؛ إذ هي عبارة عن العزم على الصوم، وهو لا يتحقق من المغمى عليه، وعند «مالك» رحمه الله تعالى ليس عليه قضاء ما سوى اليوم الأول

(١) في (ج) (الصلاة) بدل (الصلوات).

(٢) في (ج) (أسقطها).

(٣) في (ج) (بظاهر) بدل (الظاهر).

(٤) في (ج) (حملاً لأمر) بدل (حملاً لأمر).

(٥) في (ج) (وحدة) بدل (واحدة).

(٥) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

(٦) "الهداية": كتاب الصوم (١/٢٨١).

(٧) "شرح الوقاية": كتاب الصوم (١/٣١٧).

لأنّ صوم رمضان يتأدّى عنده بنية واحدة (١) بمنزلة الاعتكاف (٢).

وعندنا : لا بدّ من النية لكل يوم؛ (لأنّ صوم كلّ يوم) (٣) عبادة عليحدة حتى أنّ فساد البعض لا يمنع صحّة ما بقي؛ لأنّه يتخلّل بين الأيام زمان لا يقبل الصوم وهو الليل، فكان بمنزلة صلوات مختلفة تستدعي كلّ (٤) واحدة منها (٥) نية عليحدة بخلاف الاعتكاف فإنّه عبادة واحدة، وإن طالت مدّته؛ لأنّه لا يتخلّل فيه زمان لا يصلح للاعتكاف، كذا في "الكافي" (٦) وغيره.

ومن أغمي عليه في رمضان كلّه بأن أغمي عليه في شعبان فاستمرّ (٧) إلى تمام رمضان قضاؤه كلّه؛ لأنّه نوع مرض يضعف القوى ولا يزيل الحجى (٨) فيصير عذراً في التأخير، لا في الإسقاط؛ إذ الإسقاط إنّما يثبت بسقوط الأهلية، وهي (٩) قائمة بقيام العقل، كذا في "الهداية" (١٠)، و"التبيين" (١١). وأما المسألة الثانية : أعني مسألة الجنون، فاعلم : أنّ الجنون إذا كان ممتدّاً مستوعباً لشهر رمضان كلّه فإنّه ليس فيه (١٢) قضاء ما فات في حالة الجنون، خلافاً «لمالك» رحمه الله تعالى هو يعتبره (١٣) بالإغماء.

ولنا: أنّ المسقط هو الحرج، والإغماء لا يستوعب الشهر عادةً، فلا حرج، والجنون يستوعبه عادةً، فيتحقّق الحرج؛ إذ لا حرج في النواذر، بل فيما يكثر

(١) في (ج) (وحدة) بدل (واحدة).

(٢) لزيادة الفائدة والتوسع، انظر: للمالكية: "الذخيرة".

(٣) كتاب الصوم، "حاشية الدسوقي": كتاب الصوم،

"بداية المجتهد": كتاب الصوم، "مواهب الجليل":

(٩) في (ج) (فهو) بدل (وهي).

(١٠) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٨/١).

(١١) "التبيين": كتاب الصوم (٢٠٥/٢، ٢٠٦).

(١٢) (فيه) ساقط من (ج).

(١٣) في (ج) (يعتبر) بدل (يعتبره).

كذا في "الهداية" (١)، و"الكافي" (٢).

وإن لم يستوعب الجنون رمضان كله قضى ما مضى في حالة جنونه، وقال «زفر»، و«الشافعي» رحمهما الله تعالى: سقط (٣) القضاء وهو القياس؛ لأن وجوب القضاء يبتني على وجوب الأداء، وذلك يترتب على الخطاب، ولا خطاب لعدم الأهلية؛ لأنها تكون بالعقل ولا عقل؛ ولأن الجنون لو استغرق الشهر أسقط (٤) كله، وإذا وجد في بعضه أسقط بقدره كالكفر، والصبي، وعكسه النوم، والإغماء.

ولنا: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (٥) ولفظ (مَنْ) يتناول المجنون (٦) والعاقِل، فإنَّ من قال: من دخل الدار من عبيدي فهو حرّ، فدخل عبد (٧) مجنون يعتق، والمجنون شهد الشهر فيلزمه الصوم، إلا أنه لم يخاطب بالأداء للخرج، كما سقط القضاء إذا استغرق لهذا، ولا خرج ههنا فيجب؛ ولأن السبب شهود الشهر بدليل الإضافة، والتكرّر بتكرّره وقد وجد (٨)، والأهلية بالذمة ولم يختل (٩) به، وهذا: لأنها معنى يصير الشخص به أهلاً للوجوب له، وعليه، وبه فارق البهائم وهو قائم بعد الجنون، ألا ترى أنه يلزمه ضمان الإلتاف، وصدقة الفطر، ونفقة المحارم، ومحلّ هذه الحقوق الذمة، فدلّ وجوبها على قيامها، وفي الوجوب فائدة وهو صيرورته مطلوباً على وجه لا يخرج في أدائه، بخلاف المستوعب، وما (١٠) يمتدّ خلقه (١١) كالصبي، فيسقط الكلّ دفعاً للخرج

(١) "الهداية": كتاب الصوم (١/٢٨١).

(٢) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم.

(٣) في (يسقط) بدل (سقط).

(٤) في (ج) (سقط) بدل (أسقط).

(٥) البقرة: (الآية، ١٨٥).

(٦) في (ج) (الجنون) بدل (المجنون).

(٧) (عبد) ساقط من (ج).

(٨) في (ج) (وجدوا) بدل (وجد).

(٩) في (ج، د) (لم يخل) بدل (لم يختل).

(١٠) في (ج) (أما) بدل (ما).

(١١) في (ج) (خلق) بدل (خلق).

وإن كانت ذمة الصبي قائمة، كذا في "الكافي" (١).

أطلق «المصنف» في وجوب القضاء بالجنون الغير الممتد، ليفيد (٢) أنه لا فرق في ذلك بين الجنون الأصلي، والعارض، يعني بين ما إذا بلغ مجنوناً، أو بلغ عاقلاً ثم جنّ، قيل: وهذا ظاهر الرواية، وعن «محمد» رحمه الله تعالى أنه فرق بينهما، فقال: المجنون الأصلي (٣) إذا أفاق في بعض الشهر بأن بلغ مجنوناً ثم أفاق في بعض الشهر فإنه لا يلزمه قضاء ما مضى؛ لأنّ ابتداء الخطاب يتوجّه عليه الآن، فيكون بمنزلة الصبي إذا بلغ في بعض الشهر، بخلاف ما إذا بلغ عاقلاً ثم جنّ؛ لأنه تبدل حكم الصبي بأهلية توجّه الخطاب بعد البلوغ، وهذا المروي عن «محمد» رحمه الله تعالى مختار بعض المتأخرين، كذا في "الهداية" (٤)، وفي "الكفاية" (٥) من "المبسوط" (٦): هو الأصحّ، كذا في "شرح النقاية" (٧).

ثم اعلم: أنّ قوله: (إن لم يمتدّ الجنون يجب القضاء) يدلّ على أنه لو أفاق في جزء قليل من الشهر ليلاً أو نهاراً يجب عليه القضاء، قال في "التحقيق" (٨): هو ظاهر الرواية، وذكر في "الكامل" (٩) نقلاً عن «الإمام الحلواني» (١٠): أنه لو كان مفيقاً في أول ليلة من رمضان فأصبح مجنوناً، وأستوعب الجنون لا قضاء عليه وهو الصحيح؛ لأنّ الليل لا يصام فيه فالجنون، والإفاقة سواء، وكذا لو أفاق في ليلة منه ثم أصبح مجنوناً، وإن أفاق في يوم منه فإن أفاق في وقت النية أي قبل

(١) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم.

(٢) في (ج) (للقيد) بدل (ليفيد) وفي (د) (ليقيد).

(٣) في (ج) (الأصل) بدل (الأصلي).

(٤) "الهداية": كتاب الصوم (١/١٢٨، ١٢٩).

(٥) "الكفاية": كتاب الصوم (١/٢٩٤).

(٦) "المبسوط": كتاب الصوم (٣/٨٩).

(٧) "شرح النقاية": لأبي المكارم: كتاب الصوم

(١٣٨/١).

(٨) ذكره في "شرح النقاية" و"المتانة": للبوبكاني، ولم أعثر على طبعه.

(٩) "الفتاوى الكامل": ذكره في "شرح النقاية"

و"المتانة": للبوبكاني: (٢٤٣) ولم أعثر على طبعه.

(١٠) تقدّمت ترجمته: (ص ١٠٧).

انتصاف النهار نزمه القضاء وإن أفاق بعده اختلفوا فيه، والصحيح أنه لا يلزمه القضاء؛ لأن الصوم لا يفتح فيه، كل ذلك في "شرح النقاية" (١).

ولهذا قال في "النهاية" (٢)، و"فتح القدير" (٣): أن من جنّ في تمام رمضان لو أفاق بعد الزوال من اليوم الأخير من رمضان فإنه ليس عليه قضاء شيء؛ لأنه لا يمكنه الصوم فيه كالليل وهو الصحيح، (انتهى).

وفي "فتاوى قاضي" (٤): رجل جنّ في شهر رمضان، ثم أفاق بعد سنين في رمضان في اليوم الأخير كان عليه قضاء الشهر الذي جنّ فيه، والشهر الذي أفاق فيه، وليس عليه قضاء ما بين ذلك من السنين الماضية، قالوا: هذا إذا أفاق قبل الزوال من اليوم الأخير، فإن أفاق بعده ليس عليه قضاء الشهر الذي أفاق فيه، (انتهى). وقوله: (بجنون غير ممتدّ) عطف على قوله: (بإغماء) والعطف يقتضي مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في حكمه، فيكون معناه أنه يقضي ما فاتته بجنون غير ممتدّ سوى اليوم الأول سواء حدث فيه أو في ليلته، وقد صرح بذلك العيني في "شرح الهداية" (٥)، وهو المفهوم من عبارة "فتح القدير" (٦) في قول "الهداية": ومن لم ينو في رمضان كلّ صوماً ولا فطراً (إلى آخره).

وهذا: إذا لم يتذكر أنه نوى أم لا، أما إذا تذكر أنه نوى فلا شك في صحّة الصوم اليوم الأول، ولهذا قال في "البحر الرائق" (٧): لو نوى صوم الغد بعد غروب الشمس، فجنّ فيه ممسكاً كلّ صحّ فلا يقضي لو أفاق بعده، (انتهى).

(١) "شرح النقاية": لأبي المكارم: كتاب الصوم (١٣٨/١).
(٥) "البنية شرح الهداية": للعيني: كتاب الصوم (٩٥/٤).

(٢) "النهاية": (الخطية) كتاب الصوم.
(٦) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٧٢/٢).

(٣) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٧١/٢).
(٧) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٠٧/٢).

(٤) "قاضي خان": كتاب الصوم (٩٦/١).

وكذا بحيض ونفاس

. وهذا : لأنّ الجنون والإغماء بعد النية لا يفسدان الصوم؛ لأنّهما لا ينافيان أهليته وإنّما ينافيان النية، كما مرّ في أول الكتاب.

قال «العصام» في "حاشيته على شرح الوقاية" (١): إنّ قولهم الجنون إذا استغرق شهر رمضان ليس عليه قضاؤه لا يختصّ به بل يكون الحال بالنسبة إلى صوم النذر كذلك أيضاً، فلو نذر صوم شعبان فإنّ جنّ كلّ لم يقض، وإن أفاق بعضه قضى، (انتهى).

وذكر في "السراج الوهاج" (٢): أنّه يجب عليه قضاء شعبان وإنّ جنّ في كلّ، وهكذا في "الظهيرية" (٣) كما سيأتي في الفروع التي تأتي (٤) في فصل النذر إن شاء الله تعالى، وأمّا حكم السكران في صوم رمضان فقال في "الأشباه" (٥): لا إشكال أنّه إن صحى قبل خروج وقت النية فإنّه يصحّ منه إذا نوى؛ لأنّا لا نشترط التبييت فيها، وإذا خرج (٦) وقتها قبل صحوه (٧) أثم (٨) وقضى، (انتهى).

[قوله]: (وكذا بحيض ونفاس) يعني إذا حاضت المرأة أو نفست في خلال رمضان فإنّها تقضي ما فاتها في تلك الأيام بعد رمضان، بخلاف الصلوات لقول «عائشة» رضي الله عنها: كانت إحدانا على عهد رسول الله ﷺ إذا طهرت من الحيض تقضي الصيام ولا تقضي الصلاة (١٠)؛ ولأنّ في قضاء الصلوات حرجاً

(١) "حاشية العصام على شرح الوقاية": (الخطية) (٧) في (ج) (ضحوة) بدل (صحوه).

كتاب الصوم. (٨) (أثم) ساقط من (ج).

(٢) كذا في "الهندية": كتاب الصوم نقلاً عن "السراج الوهاج".

(٣) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.

(٤) في (ج، د) (يأتي) بدل (تأتي).

(٥) "الأشباه والنظائر": (الورقة ٣١١).

(٦) في (ج) (أخرجه) بدل (خرج).

(١٠) أخرج بنحوه "البخاري": (الحديث ٣٢١)،

و"مسلم": (الحديث ٣٣٥)، و"أبو داود": (الحديث

٣٦٣)، و"الترمذي": (الحديث ١٣٠)، وابن

ماجة": (الحديث ٦٣١).

لتضاعفها^(١) ولا حرج في قضاء الصوم، كذا في "الهداية"^(٢)، ولم يذكر «المصنف» رحمه الله تعالى أنّ صوم الحائض والنفساء قبل زوال العذر هل يجوز أم لا؟ وذكر في "إمداد الفتاح"^(٣): أنّ صوم الحائض والنفساء قبل الطهارة حرام، (انتهى).

فروع

ثم الصائمة إذا حاضت، أو نفست في نهار رمضان بطل صومها سواء كان في آخر النهار، أو أوله، فيجب عليها قضاؤه إن كان صوماً واجباً، لا إن كان نفلاً، بخلاف صلاة النفل إذا حاضت في خلالها فإنه يجب قضاؤها، كذا في "شرح الوقاية" من (٤) باب الحيض^(٥)، وفي "حاشية الشيخ"^(٦) من كتاب الصوم: إذا حاضت الصائمة تطوعاً يجب عليها القضاء في الأصح، (انتهى).

ومن كانت طاهرة أول النهار فحاضت لم يجب (٧) عليها الإمساك تشبهاً، وينبغي أن يكون أكلها مخفياً، كذا في "السراجية"^(٨).

وإذا طهرت الحائض، أو النفساء في نهار رمضان لا يجزئها صوم هذا اليوم لكن يجب عليها الإمساك، كذا في "شرح الوقاية"^(٩)، سواء طهرت قبل الزوال أو بعده، أكلت شيئاً أو لم تأكل، كذا في "الحميدي شرح الهداية". ولو طهرت مع طلوع الفجر لا يجوز صومها أيضاً، ويجب عليها التشبه (١٠)، كذا في "فتح القدير"^(١١)، وإذا طهرت في الليل فإن طهرت لعشرة (١٢) أيام

(١) في (ج) (قضاء عنها) بدل (لتضاعفها).

(٢) "الهداية": باب الحيض (٣٠/١).

(٣) "إمداد الفتاح": باب الحيض (الورقة ٢٦).

(٤) في (ج) (في) بدل (من).

(٥) "شرح الوقاية": باب الحيض (١٢٨/١، ١٢٩).

(٦) "حاشية شيخ الإسلام على شرح الوقاية": (١١) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٦٨/٢).

(الخطية). كتاب الصوم.

(٧) في (ج) (لم تحب) بدل (لم يجب).

(٨) "السراجية": كتاب الصوم (الورقة ٣٠).

(٩) "شرح الوقاية": كتاب الصوم (٣١٦/١).

(١٠) في (ج) (التشبيه) بدل (التشبه).

(١١) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٦٨/٢).

يصحّ صوم هذا اليوم، (وإن كان الباقي من الليل لمحةً وإن طهرت لأقلّ من عشرة يصحّ الصوم) (١)، إذا كان الباقي من الليل (٢) مقدار ما يسع الغسل، فإن لم تغتسل في ذلك الليل لا يبطل (٣) صومها، كذا في "شرح الوقاية" (٤).

قال في "البحر الرائق" (٥): إن كانت أيامها دون العشرة لا يجزئها صوم هذا اليوم إذا لم يبق من الوقت قدر الاغتسال والتحريمة لأنّه لا يحكم بطهارتها إلا بهذا (٦)، وإن بقي مقدار الغسل والتحريمة يجزئها صومها، لأنّ العشاء صارت ديناً عليها، وأنّه من حكم الطاهرات فحكم بطهارتها ضرورة، (انتهى).

وذكر في "خزانة المفتين" (٧): الحائض، والنفساء إذا طهرتا بعد طلوع الفجر لا يجزئهما الصوم، لا عن الفرض، ولا عن النفل، ويجب عليهما قضاء ذلك اليوم والأيام التي كانت فيها حائضاً ونفساء، ولو طهرتا قبل طلوع الفجر ولو ساعة إن كان الحيض عشرة أيام والنفساء أربعين يجزئهما صومهما عن الغد من رمضان، وإن كان الحيض دون العشرة (٨) والنفساء دون الأربعين، ينظر إن وجدت (٩) من الليل مقدار ما يسع فيه الاغتسال و (١٠) ساعة قبل طلوع الفجر فكذلك (١١) الجواب، وإن وجدت دون ذلك لا يجزئهما صومهما عن الغد وعليهما قضاء ذلك اليوم، كما لو طهرتا بعد الطلوع، (انتهى) هكذا ذكر في "محيط السرخسي" (١٢).

(١) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

(٢) من الليل ساقط من (ج).

(٣) في (ج) (لا تبطل) بدل (لا يبطل).

(٤) "شرح الوقاية": باب الحيض (١١٩/١).

(٥) "البحر الرائق": باب الحيض (٣٥٥/١).

(٦) في (ج) (هذا) بدل (بهذا).

(٧) "خزانة المفتين": (الخطية) كتاب الصوم.

(٨) في (د) (عشرة أيام) بدل (دون العشرة).

(٩) في (ج) (وجدن) بدل (وجدتا).

(١٠) في (ج) (أو) بدل (و).

(١١) في (ج) (ذلك) بدل (كذلك).

(١٢) "محيط السرخسي": (الخطية) كتاب

الصوم (الورقة ١٨٧)

وزاد(١) في "المحيط"(٢): أنه إن طلع الفجر مع فراغها من الغسل لا تصوم من الغد؛ لأنّ مدّة الاغتسال من جملة حيضها فيمن (٣) كانت أيامها دون العشرة فلا بدّ(٤) من زمان طهر بعدها لتصير أهلاً للوجوب، (انتهى).

فلو طهرت لأقلّ من عشرة ولم يبق من الليل مقدار الغسل، والتحريمه يجب عليها الإمساك تمام اليوم، كذا في "جامع الرموز"(٥) هذا كلّ حكم الصوم. وأمّا الصلاة فالمعتبر فيها عندنا آخر الوقت فإن حاضت، أو نفست في آخر الوقت سقطت، وإن طهرت في آخر الوقت وجبت، فإن كانت طهارتها لعشرة (٦) وجبت الصلاة، وإن كان الباقي من الوقت (لمحةً، وإن طهرت لأقلّ منها فإن كان الباقي من الوقت) (٧) مقدار ما يسع الغسل، والتحريمه وجبت وإلا فلا، كذا في "شرح الوقاية" من باب الحيض(٨).

وفيه(٩) أيضاً: أنّ الطاهرة(١٠) إذا وضعت الكرشف أول الليل فحين أصبحت رأت عليه أثر الدم، فالآن يثبت حكم الحيض، والحائض إذا وضعت(١١) ورأت عليه (١٢) البياض حين أصبحت، حكم بطهارتها من حين وضعت، (انتهى).

فعلى هذا إذا وضعت الحائض الكرشف قبل طلوع الفجر ورفعته(١٣) قبل نصف النهار فرأت عليه أثر البياض فإنّها يصحّ صومها إذا نوته في وقت النية ولم تأكل شيئاً، وصرّح بذلك في "فتح القدير"(١٤) في أوائل كتاب الصوم عند ذكر مسائل النية.

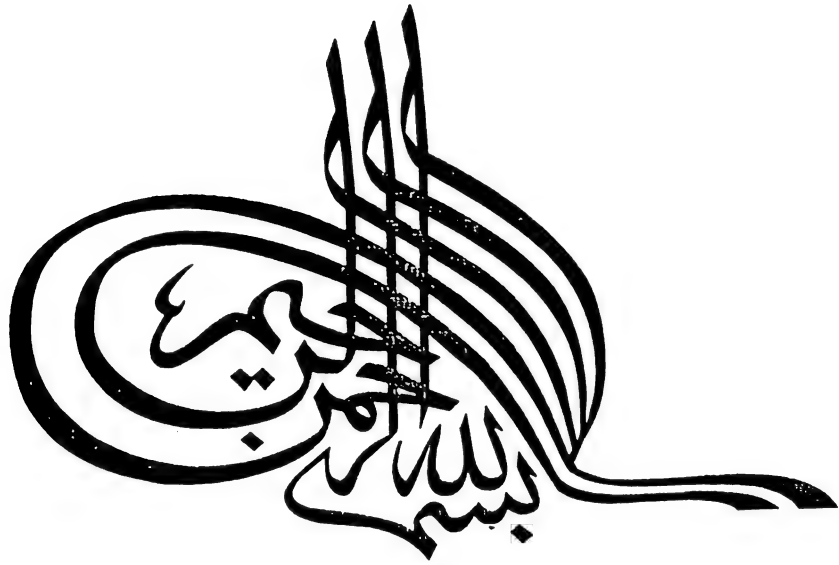
-
- (١) في (ج) (أراد) بدل (زاد).
 (٢) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم.
 (٣) في (ج، د) (فمن) وفي المطبوعة (فيما) بدل (فيمن). (١٠) في (ج) (الطاهرات) بدل (الطاهرة).
 (٤) (فلا بدّ) ساقط من (ج).
 (٥) "جامع الرموز": كتاب الطهارة (٣٩/١).
 (٦) في (ج) (العشر) بدل (لعشر).
 (٧) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).
 (٨) "شرح الوقاية": باب الحيض (١٢٨/١).
 (٩) "شرح الوقاية": باب الحيض (١٢٢/١).
 (١٠) في (ج) (وضعت) بدل (وضعت).
 (١١) في (ج) (عليها) بدل (عليه).
 (١٢) (١٣) (ورفعته) ساقط من (ج).
 (١٤) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣١٢/٢).

واعلم: أنَّ الحيض وإن كان منافياً للصوم لكنّه لا ينافي النية، حتى لو نوت المرأة في الحيض، ثم طهرت قبل الفجر صحَّ صومها، كذا في "السراج الوهاج" (١).

وممّا ينافي الصوم الارتداد، حتى لو ارتدّ بعد النية بطل صومه، لكن ليس عليه قضاء ذلك الصوم إذا أسلم، كذا في "السراجية" (٢).
وإذا ارتدّ الرجل عن الإسلام في أول اليوم من رمضان، ثم رجع إلى الإسلام فنوى الصوم قبل الزوال فهو صائم، فإن أفطر فعليه القضاء دون الكفارة. والصائم المتطوّع إذا ارتدّ ثم رجع إلى الإسلام قبل الزوال ونوى الصوم يكون صائماً، ولو أفطر فعليه القضاء عند «أبي يوسف» رحمه الله تعالى (٣)، وقال «زفر» رحمه الله تعالى (٤): لا يكون صائماً، ولو أفطر لا قضاء عليه، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٥)، و"الخلاصة" (٦).

(١) كذا في "الهندية"، و"البنية"، و"التاتارخانية": (٤) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).
كتاب الصوم.
(٢) "السراجية": كتاب الصوم (الورقة ٣٠).
(٣) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج، د).
(٤) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).
(٥) "قاضي خان": كتاب الصوم (٩٧/٢).
(٦) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥٢/١).





فصل في مسائل التشبه بالصائمين، ويمسك بقية يوم صبيّ بلغ، وكافر أسلم، ولا يقضيان يومهما وإن أكلا فيه بعد النية

(فصل في مسائل التشبه بالصائمين)

[قوله]: (ويمسك بقية يوم صبيّ بلغ) في نهار رمضان، سواء بلغ بالسنّ، أو

غيره، وكذا الصبيّة التي بلغت، كذا في "البرجندي شرح النقاية" (١).

[قوله]: (وكافر أسلم) فيه سواء كان مرتدّاً، أو كافراً أصلياً، كذا في "البرجندي"

(٢)، (ولا يقضيان يومهما وإن أكلا فيه بعد النية) يعني لو بلغ الصبيّ، أو أسلم الكافر قبل

الزوال فنويا الصوم في تلك الحال ثم أفسداه عمداً (٣) فلا قضاء عليهما أيضاً (لعدم

كونهما) (٤)؛ مخاطبين في أول النهار فلا يكون الصوم واجباً عليهما في أول ذلك

اليوم، وصوم اليوم الواحد لا يتجزّى (٥) وجوباً وسقوطاً، فإذا لم يجب في أول اليوم

لم يجب في الكل ضرورة عدم التجزّي (٦)، وإذا لم يجب (٧) الأداء لم يجب القضاء،

وهذا بخلاف الصلاة؛ لأنّ السبب فيها الجزء المتّصل بالأداء، على ما عرف في

«أصول الفقه» فوجدت الأهلية عنده، وفي الصوم الجزء الأول والأهلية معدومة

عنده فلا يجب (٨) إلا أنّ للصبيّ أن ينوي التطوّع في هذه الصورة دون الكافر، على

ما قالوا؛ لأنّ الكافر ليس من أهل التطوّع أيضاً، والصبي أهل له قبل البلوغ، وبعده،

فلا يلزم التجزّي (٩).

وعن «أبي يوسف» رحمه الله تعالى أنّه إذا أسلم، أو بلغ قبل الزوال ونوى

الصوم فإنّه يحزّئه، وإن لم ينو فعله القضاء؛ لأنّه أدرك وقت النية فصار

كبلوغه، وإسلامه ليلاً.

(١) "البرجندي شرح النقاية": كتاب الصوم (٢٢٢/١).

(٢) المصدر السابق بنفسه.

(٣) عمداً (ساقط من ج).

(٤) ما بين معكوفتين ساقط من (ج، د).

(٥) في (ج) (لا يجزّي) بدل (لا يتجزّي).

(٦) في (ج) (التجزي) بدل (التجزّي).

(٧) في (ج) (لم تجب) بدل (يجب) والصواب ما أثبت.

(٨) في (ج) (تجب) والصواب ما أثبت.

(٩) في (د) (التجزي) بدل (التجزّي).

وجه الظاهر ما قلنا: إنّ الصوم لا يتجزئ وجوباً، وأهلية الوجوب منعدمة في أوله، كذا في "الهداية" (١)، و"شروحها" (٢)، وذكر في "خزانة المفتين" (٣): إذا أسلم الكافر، أو (٤) بلغ الصبيّ قبل طلوع الفجر (٥) ولو بساعة يلزمهما صوم الغد، ولو أسلم، أو بلغ بعد طلوعه يلزمهما صومه، (انتهى).

ولو أسلم الكافر، أو بلغ الصبيّ عند طلوع الفجر يلزمه صومه وإن لم يدرك الليل، وهو اختيار «علي البزدوي» (٦)، كذا في "التبيين" (٧).

وأما وجوب الإمساك فالتشبه بالصائمين قضاءً لحقّ الوقت بالقدر الممكن، أعني بالتشبه عند فوات قضائه (٨) بالصوم، فإنّ هذا الوقت واجب التعظيم بالصوم ولا يمكنه ذلك فيعظمه بالتشبيه رعايةً لحقه بقدر الإمكان، كذا في "الهداية" (٩)، و"شروحها".

ومعنى قوله: (يمسك) أي لا يأكل (١٠) بقيه يومه، كذا في "الخلاصة" (١١)، ومراده أنّه لا يباشر بقية يومه أمراً من الأمور المنافية للصوم من أكل، أو شرب، أو جماع، أو غير ذلك من غير كونه ناوياً للصوم، كما لا يخفى، وأطلق في الإمساك ولم يبين أنّه واجب، أو مستحبّ، للاختلاف فيه، والأصحّ هو الوجوب، كذا (١٢).

في "البحر الرائق" (١٣).

- | | |
|---|---|
| (١) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٨/١). | (٧) "التبيين": كتاب الصوم (٢٠٤/٢). |
| (٢) انظر: "الكفاية"، "البنية"، "النهاية"، "فتح القدير": كتاب الصوم. | (٨) في (ج) (قضاء) بدل (قضاء ه). |
| (٣) "خزانة المفتين": (الخطية) كتاب الصوم. | (٩) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٩/١). |
| (٤) في (ج) (و) بدل (أو). | (١٠) في (ج، د) (أي بالأكل) بدل (لا يأكل). |
| (٥) (الفجر) ساقط من (ج). | (١١) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٦٣/١). |
| (٦) تقدّمت ترجمته: (ص ٥٩). | (١٢) في (ج، د) (كما) بدل (كذا). |
| | (١٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٠٤/٢). |

وليس عليهما قضاء ما مضى، وصاماً ما بعده، وإذا قدم المسافر، أو طهرت الحائض،

أو النفساء في بعض النهار أمسكا بقية يومهما

ن: ولا فرق بين أن يوجد الإسلام، والبلوغ قبل الزوال، أو بعده قبل الأكل،

أو بعده فإنّ عليه الإمساك في جميع الصور، وهذا «عندنا»، وعند «الشافعي» رحمه الله تعالى لا يجب عليهما الإمساك في ذلك اليوم لما سيأتي قريباً، هذا

وقيّد (١) بالصوم؛ لأنّه لو بلغ، أو أسلم في أثناء وقت الصلاة، أو في آخره

وجبت عليه اتفاقاً، كذا في "البحر الرائق" (٢) وقد مرّ الفرق بينهما.

[قوله]: (وليس عليهما قضاء ما مضى) لعدم وجوب الصوم لعدم الأهلية، كذا في

"الكافي" (٣)، (وصاماً ما بعده) لوجود الأهلية، وقيام دليل الوجوب، كذا في "الكافي" (٤).

[قوله]: (وإذا قدم المسافر) في بعض نهار رمضان بعد الزوال، أو قبله بعد الأكل،

وإنما قيّدنا بذلك؛ لأنّه لو قدم قبل الزوال، والأكل، فعليه الصوم لكنّه لو أفطر بعد

ما نوى لم تلزمه الكفارة للشبهة.

بخلاف الحائض، فإنّها إذا طهرت قبل الزوال والأكل ونوت لم يكن صوماً

لا تطوعاً ولا فرضاً، لوجود المنافي في أول النهار، والصوم لا يتجزّى، كذا في "السراج الوهاج".

ولهذا قلنا: (أو طهرت الحائض، أو النفساء في بعض النهار) أي نهار رمضان

سواء طهرت قبل الزوال، أو بعده، قبل الأكل، أو بعده، (أمسكا بقية يومهما) هذا

«عندنا» خلافاً «للشافعي» رحمه الله تعالى فإنه يقول: لا يجب عليهما الإمساك،

وعلى هذا الخلاف كلّ من صار أهلاً للزوم، ولم يكن كذلك في أول النهار،

كالمجنون، والمريض، إذا أفاق، أو برأ بعد الزوال، أو قبله بعد الأكل، وكالصبيّ

إذا بلغ، والكافر إذا أسلم، فإنه يجب عليه الإمساك «عندنا» خلافاً له؛ لأنّ الأصل

(٣) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم.

(٤) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم.

(١) في (د) (قيل) بدل (قيّد).

(٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٠٤/٢).

«عندنا» أنَّ كلَّ من صار في بعض النهار على صفة نُو كان عليها في أوَّلِهِ للزمه الصوم، فعليه الإمساك في بقية النهار.

والأصل عند «الشافعي» رحمه الله تعالى أنَّ كلَّ من كان الأكل مباحاً له في أوَّل اليوم ظاهراً أو باطناً، لا يلزمه الإمساك في بقية اليوم، وهو يقول: التشبيه (١) خلف عن حقيقة الصوم الشرعي؛ لأنَّه شرع عند العجز عن أدائه فلا يجب إلا على من يتحقَّق الأصل في حقِّه كالمفطر متعمداً أو مخطئاً، فإنَّه يجب عليهما (٢) التشبه إجماعاً لتحقُّق الأصل عليهما.

بخلاف المسافر إذا قدم، والحائض، والنفساء إذا طهرت، والصبي إذا بلغ، وإنكافر إذا أسلم، والمجنون إذا أفاق، والمريض إذا برأ فبأنهم لم يلزمهم الصوم لظاهره ولا باطنه، فلا يلزمهم الإمساك، وهذا لأنَّ التشبه خلف عن الصوم عند العجز عن أداء الصوم فإذا لم يكن الأصل واجبا عليه كيف يجب الخلف.

ولنا: أنَّه وجب قضاء لحقِّ الوقت أصلاً لا خلفاً؛ لأنَّه وقت معصَم (٣) ينبغي أن يعصَّم وجوباً بالصوم، وقد عجز عنه فيجب التشبيه (٤) مراعاةً لحقِّ الوقت بقدر الممكن، وكيف يكون الإمساك خلفاً عن الصوم، والقضاء شرع (٥) بدلاً له ولا يجوز أن يكون لشيء واحد بدلان، كذا في «الكافي» (٦).

قيَّد «المصنف» رحمه الله تعالى وجوب التشبيه بقدم المسافر، وطهارة الحائض، والنفساء، والمريض، والمسافر ماداموا معذورين لا يجب عليهم التشبه اتفاقاً، أمَّا الحائض، والنفساء؛ فلا تُؤمَّر بالصوم عليهما حرام، والتشبه بالحرام حرام

(١) في (ج) (المتشبه) بدل (التشبيه).

(٢) في (د) (عليها) بدل (عليهما).

(٣) (لم) ساقط من (ج).

(٤) في (ج، د) (يعظم) بدل (معظم).

(٥) في (د) (التشبه) بدل (التشبيه).

(٦) في (ج) (شرعاً) بدل (شرع).

(٧) «الكافي»: (الخطية) كتاب الصوم.

وأما المريض، والمسافر؛ فلأنَّ الرخصة في حقِّهما باعتبار الحرج، ولو ألزمتاهما التشبه لعاد الشيء على موضوعه بالنقض، ولكن لا يأكلون جهراً بل سرّاً، كذا في "إمداد الفتاح" (١).

ثم اعلم: أنَّ الأصل الذي ذكرناه من قبل، وهو قولنا: (كلٌّ من صار (٢) في بعض النهار على صفة اه)، ليس بجامع لمسائل التشبه، لعدم شموله من أفطر عمداً، أو خطأً، أو مكرهاً، ومن أكل يوم الشك ثم استبان أنه من رمضان ونحو ذلك، كما لا يخفى، فلذا عدل عنه صاحب "البحر الرائق" (٣) وقال: إنَّ مسائل التشبه مبنية (٤) على أصليْن نقلهما من "البدائع" (٥).

الأول: كلٌّ (٦) من كان له عذر في صوم (رمضان في أول النهار مانع من الوجوب، أو مبيح للفطر ثم زال عنه (٧) وصار بحال لو كان عليه في (٨) أوّل النهار لو جب عليه الصوم، و (٩) لا يباح له الفطر.

الثاني: كلٌّ من وجب عليه الصوم لوجود سبب الوجوب وهو الأهلية ثم تعذر عليه المضى فيه، فإنه يجب عليهما الإمساك تشبهاً بالصائمين، (انتهى).

فمثال الأول: كالصبي إذا بلغ، والكافر إذا أسلم، كذا في "البحر الرائق" (١٠) وكالحائض، والنفساء تطهران (١١) بعد الفجر، أو معه، وقيل: إذا لم يبق مقدار الغسل والتحريمة، وطهرت لأقلّ من عشر فالحكم كذلك، كذا في "جامع الرموز" (١٢).

-
- | | |
|--|---|
| (١) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (الورقة ٦٩٤). | (٧) في "البحر": (عذره) بدل (عنه). |
| (٢) في (ج) (صاب) بدل (صار). | (٨) ما بين معكوفتين ساقط من (ج). |
| (٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٠٦/٢). | (٩) في (أ، ب، ج، د) زيادة (أو) بعد (الصوم). |
| (٤) في (ج) (ينبت) بدل (مبنية). | (١٠) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٠٦/٢). |
| (٥) "البدائع": كتاب الصوم (٦٢٧/٢). | (١١) في (د) (طهران) بدل (تطهران). |
| (٦) (كل) ساقط من (ج) وفي (د) (لكل). | (١٢) "جامع الرموز": كتاب الطهارة (٣٩/١). |

و كالمجنون يفيق، والمريض يبرأ، والمسافر يقدم بعد الزوال، أو قبله بعد
(١) الأكل أمّا إذا قدم قبل الزوال، والأكل فيجب عليه الصوم، وكذا لو كان نوى الفطر
و (٢) لم يفطر حتى قدم في وقت النية وجب عليه نية الصوم، كذا في "فتح القدير" (٣).
والمجنون إذا أفاق في نهار رمضان قبل الزوال ولم يكن أكل شيئاً
ونوى الصوم في وقته جاز عن الفرض؛ لأنّ الجنون إذا لم يستوعب كان بمنزلة
المرض، والمرض لا ينافي وجوب الصوم، بخلاف الصبي، والكفر، والحيض؛
لأنّها منافية (٤) للصوم، كذا في "البحر الرائق" (٥).

وفي "التبيين" (٦): المجنون إذا أفاق في بعض النهار يجب عليه أن يصوم
في ذلك اليوم، ويجب عليه قضاؤه إن لم يصم ويجزئه عن الواجب إن نواه في
وقته؛ لأنّ غير المستوعب فيه كالمرض، ولهذا يجب عليه قضاء ما مضى، (انتهى).
ومثال الثاني: كمن أفطر عمداً، أو خطأً، أو مكرهاً، أو أكل يوم الشك
ثم استبان أنّه من رمضان، أو أفطر على ظنّ غروب الشمس، أو تسخّر بعد الفجر
بظنّ الليل، كذا في "فتح القدير" (٧).

ن: ثم اعلم: أنّ الأصل الثاني يقتضي وجوب التشبه على طاهرة حاضت
في آخر (٨) النهار، لكونها ممّن وجب عليه الصوم، ثم تعذر عليه المضي، وليس
كذلك، كما مرّ في الفصل المتقدّم من "السراجية" فينبغي أن يقال: ثم تعذر عليه
المضي لوجود مناف غير مبيح للفطر، هذا

واعلم: أنّ هذا الإمساك واجب على جميع من ذكرنا، وقيل: مستحبّ

(١) في (د) (أو) بدل (و). (٥) "التبيين": كتاب الصوم (٢/٤٠٤).

(٢) "فتح القدير": كتاب الصوم (٢/٣٦٨). (٦) "فتح القدير": كتاب الصوم (٢/٣٦٨) وما بعدها.

(٣) في (ج) (متنافية) بدل (منافية). (٧) (آخر) ساقط من (ج).

(٤) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٥٠٦). (٨) في (ج) (بعدم) بدل (بعد).

نوى المسافر الفطر ففدى الصوم في وقتها صح

والصحيح الوجوب، كذا في "فتح القدير" (١).

وإن كل (٢) من لم (٣) يجب عليه التشبه بل أبيح له الإفطار من المعذورين فإنه يفطر سرّاً إلا إذا كان العذر ظاهراً، فالحائض تفطر سرّاً، كذا في "القنية" (٤).
وذكر في "معراج الدراية": أن الحائض، والنفساء تفطران سرّاً، وقيل: علانية، كالمرضى، والمسافر، (انتهى)، وفي "نواذر الفتاوى" (٥): حائض را نشايد در ماه رمضان پیش مردمان طعام خوردن، وهم چنین مسافر را در شهرها و دیهها، کذا في "الخزانة" (٦)، و "المتانة" (٧).

وقول «المصنف» رحمه الله تعالى: (قدم المسافر) ليس معناه أنه قدم بمصره بل معناه أنه (٨) قدم موضعاً صار فيه مقيماً، وإنما قلنا ذلك؛ لأنه لو نوى الإقامة نصف شهر في غير مصره بعد مضي بعض (٩) النهار، فإنه يجب عليه الإمساك، كما (١٠) في "جامع الرموز" (١١) وغيره.

[قوله]: (نوى المسافر الفطر) ولكنه لم يفطر (فقدم) (١٢) مصره أو مصرّاً آخر ينوي (١٣) الإقامة (فنوى الصوم في وقتها) أي في وقت النية، يعني قبل انتصاف النهار (صح) صومه؛ لأن السفر لا ينافي صحّة الشروع في الصوم، كذا في "البحر الرائق" (١٤)، و (١٥) أشار إلى أنه لو لم ينو الإفطار وإنما قدم قبل الزوال والأكل فالحكم كذلك بالأولى؛ لأن الحكم إذا كان الصحّة مع نية المنافي فمع عدمها أولى

- | | |
|---|--|
| (١) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٦٩/٢). | (٩) (بعض) ساقط من (ج). |
| (٢) في (ج) (أكل) بدل (كل). | (١٠) في (ج) (كذا) بدل (كما). |
| (٣) (لم) ساقط من (ج). | (١١) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٦٣/١). |
| (٤) "القنية": (الخطية) كتاب الصوم (الورقة ١٠٧). | (١٢) في (ج، د) (تقدم) بدل (فقدم). |
| (٥) تقدّم ذكره: (ص ٨٤). | (١٣) في (ج، د) (نوى) بدل (ينوي). |
| (٦) "الخزانة": (الخطية) كتاب الصوم. | (١٤) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٠٦/٢). |
| (٧) "المتانة": كتاب الصوم (الورقة ٣٦٨). | (١٥) (و) ساقط من (ج). |
| (٨) (أنه) ساقط من (ج). | |

كما يجب الإتمام على مقيم سافر في يوم منه، لكنه لو أفطر لا كفارة فيهما

ولأن نية الإفطار لا عبرة بها حتى لو نوى الصائم الفطر ولم يفطر لا يكون مفطراً، وكذا لو نوى التكلم في الصلاة ولم يتكلم^(١) لا تفسد صلاته، كذا في "البحر الرائق"^(٢).
أطلق الصوم فشمّل الفرض الذي لا يشترط فيه التبييت^(٣) والنفل، ولهذا قال: (صح)؛ لأنّهما (لا يختلفان في الصحة وإتمام)؛^(٤) يختلفان في اللزوم حتى يلزمه أن ينوي إذا كان في رمضان، كذا في "البحر الرائق"^(٥).

ولهذا قال «المصنف» رحمه الله تعالى: (وفي رمضان يجب عليه)؛ لأنّ السفر لا ينافي وجوب الصوم، ألا ترى أنّه لو نوى وهو مسافر في رمضان لا يجوز له أن يفطر في ذلك اليوم فههنا^(٦) أولى، كذا في "التبيين"^(٧).

ثم اعلم: أنّ صحّة صوم رمضان بنية من النهار مقيدة بأن^(٨) لا يوجد منه ما ينافي الصوم بعد الفجر عامداً، أو ناسياً حتى لو أكل ناسياً نهائراً ثم نوى لم يصحّ صومه، كذا في "التاتارخانية"^(٩) وقد مرّ مثله في فصل النية مع ما فيه من الخلاف.

[قوله]: (كما يجب الإتمام على مقيم سافر) في يوم منه، لكنه لو أفطر لا كفارة فيهما أي^(١٢) فيما إذا قدم المسافر فنوى الصوم قبل نصف النهار ثم أفطر، وفيما إذا نوى المقيم الصوم ثم سافر في يومه فأفطر، أمّا في الأول: فلقيام^(١٣) شبهة المبيح مع أنّ المبيح أعني السفر ليس بقائم، كذا في "الهداية"^(١٤)، و"الحميدي"

(١) في (ج) (ولم يتكلم الصلاة).

(٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٠٦/٢).

(٣) في (ج) (التبيين) بدل (التبييت).

(٤) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

(٥) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٠٦/٢).

(٦) في "التبيين": (هذا) بدل (ههنا).

(٧) "التبيين": كتاب الصوم (٢٠٥/٢).

(٨) (بأن) ساقط من (ج).

(٩) "التاتارخانية": كتاب الصوم.

(١٠) في (د) (مسافر) بدل (سافر).

(١١) في (ج) (لكن) بدل (لكنه).

(١٢) (أي) ساقط من (ج).

(١٣) في (ج) (فليقيام) بدل (فلقيام).

(١٤) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٨/١).

وأما في الثاني: فلو جود ذات المبيح، كذا في "الخزانة"^(١)، وفي "فتاوى قاضي خان"^(٢): إذا أصبح المسافر صائماً فدخل مصره أو مصرأ آخر ينوي الإقامة كره له أن يفطر؛ لأنه اجتمع حكم الإقامة، والسفر في هذا اليوم فيترجح جنة الإقامة، (انتهى).

وفي "السراجية"^(٣): من سافر بعد ما أصبح في أهله يكره له الإفطار، (انتهى)، ولم أفاق السجّون قبل انزوال و نوى الصوم ثم جامع في يومه^(٤) ذلك لا كفارة عليه بالاتفاق، كذا في "الفصول العمادية"^(٥) في الفصل الثالث^(٦) والثلاثين.

ومن أصبح مريضاً، أو مسافراً في أول^(٧) نهار رمضان و نوى الصوم ثم برأ من مرضه، أو صار مقيماً ثم أفطر لا كفارة عليهما، كذا في "الخلاصة"^(٨).

(١) "الخزانة": (الخطبة) كتاب الصوم.

(٢) "قاضي خان": كتاب الصوم (٩٩/١).

(٣) "السراجية": كتاب الصوم (الورقة ٣٩).

(٤) في (٥) (يوم) بدل (يومه).

(٧) (أول) ساقط من (ج).

(٥) "الفصول العمادية": (الخطبة) كتاب الصوم (٨) "الخلاصة": كتاب الصوم.

(الورقة ٣١٦).

(٦) في (ج، د) (الثاني) بدل (الثالث) والصواب ما أثبت.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل في صوم التطوع، ويلزم صوم نفل شرع فيه أداءً وقضاءً

(فصل في صوم التطوع)

[قوله]: (ويلزم صوم نفل شرع فيه أداءً وقضاءً) أي يجب إتمامه، فإن أفسد فعليه القضاء، كذا في "شرح الوقاية" (١)، وكذا إذا شرع في صلاة التطوع ثم أفسدها فعليه القضاء وهذا «عندنا»، خلافاً «للشافعي» رحمه الله تعالى فيهما. له: أنه تبرّع بقدر المؤدى؛ لأنه أتى ما لم يكن واجباً عليه فلا يلزمه ما لم يتبرّع به.

ولنا: أن المؤدى قرينة وعمل فيجب صيانتها بالمضي عن الإبطال؛ لأن إبطال القرينة حرام، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ (٢) وبدون المضي يبطل كونه قرينةً فيجب، (وإذا وجب المضي فيجب) (٣) القضاء بتركه، كذا في "الهداية" (٤)، و"الحميدي".

أطلق في قضاء التطوع فشمل ما إذا كان فطره عن قصد أو لا لما في "النهاية" (٥): القضاء بعد الإفساد واجب سواء حصل بصنعه أو بغيره حتى لو حاضت الصائمة تطوعاً يجب القضاء على الأصح، (انتهى).

وهذا إذا شرع في صوم التطوع، أو صلاة التطوع قصداً، أما إذا شرع على ظن أنه عليه، ثم تبين أنه لم يكن عليه، فإنه يكون تطوعاً، والأحسن أن يتمه ولا يلزمه إتمامه، حتى لو أفسد (٦) لا قضاء عليه، كذا في "المحيط" (٧) وغيره. وقيده صاحب "الهداية" في "التجنيس" (٨) بأن لا يمضي عليه ساعة من حين ظهر أن (٩) لا شيء عليه، فإن مضى ساعة، ثم أفطر فعليه القضاء؛ لأنه لما مضى

(١) في (ج) (فسدت) بدل (أفسد) وفي المطبوعة (أفطر).

(٢) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم.

(٣) "التجنيس": كتاب الصوم (٢/٣٦٩).

(٤) في "التجنيس": (بأن) بدل (أن).

(١) "شرح الوقاية": كتاب الصوم (١/٣١٥).

(٢) محمد ﷺ. (الآية، ٣٣).

(٣) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

(٤) "الهداية": كتاب الصوم (١/١٢٧).

(٥) "النهاية": (الخطية) كتاب الصوم.

إلا في الأيام المنهية، ولا يفطر بغير عذر في رواية، ويباح لعذر وعليه القضاء، والضيافة عذر عليه ساعة فقد اختار المضي فيه فوجب عليه، لكن هذا إذا تبين له ذلك قبل الزوال، كذا في "التاتارخانية" (١)، و"البحر الرائق" (٢).

[قوله]: (إلا في الأيام المنهية) وهي خمسة أيام، عيد الفطر، وعيد الأضحى، مع ثلاثة أيام بعده، كذا في "شرح الوقاية" (٣)، فلو شرع الصوم في هذه الأيام الخمسة من غير نذر ثم أفطر، فإنه لا يجب عليه القضاء عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى خلافاً «لصاحبيه» رحمهما الله تعالى، كذا في "التبيين" (٤)، وأما إذا نذر بصوم هذه الأيام فشرع فيه ثم أفطر، فإنه يلزمه القضاء كما ستقف (٥) عليه، وسيأتي تحرير دليل المسألتين في الفصل الآتي إن شاء الله تعالى.

[قوله]: (ولا يفطر بغير عذر في رواية، ويباح لعذر وعليه القضاء، والضيافة عذر) أي إذا شرع في صوم التطوع لا يجوز له الإفطار بلا عذر؛ لأنه إبطال العمل، وقد نهى عن ذلك لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ (٦) وإنما أباح بالعذر؛ لأن في الفرض يباح الإفطار بعذر، فالتطوع أولى، وهذا في رواية عن «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى، وفي رواية أخرى عنه، أنه يجوز الإفطار للمتطوع (٧) من غير عذر، لقوله عليه الصلاة والسلام (٨): «الصائم المتطوع أمير نفسه» (٩)؛ ولأن القضاء خلفه، كذا في "شرح الوقاية" (١٠)، وغيره.

نفسه إن شاء صام، وإن شاء أفطر «أخرجه "أحمد": (٣٤١/٦)، والبيهقي: في "السنن الكبرى": (٣٧٨/٤)، و"الدارقطني": (١٧٥/٢)، و"الحاكم": (الحديث ١٦٤١)، وأبوداؤد: في "السنن": (الحديث ٢٤٥٦)، والترمذي: في "الجامع": (الحديث ٧٣٢)، و"تحفة الأشراف": (الحديث ١٨٠٠١)، وقد حسنه الحافظ العراقي في تخريج الأحياء. (١٠) "شرح الوقاية": كتاب الصوم (٣١٦/١).

(١) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٢٨٣/٢).

(٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٠٣/٢).

(٣) "شرح الوقاية": كتاب الصوم (٣١٥/١).

(٤) "التبيين": كتاب الصوم (٢١٩/٢).

(٥) في (ج) (سيقف) بدل (ستقف).

(٦) سورة محمد ﷺ: (الآية، ٣٣).

(٧) في (ج) (للتطوع) بدل (للمتطوع).

(٨) في (ج) (عليه وعلى آله وصحبه الصلاة والسلام).

(٩) «الصائم المتطوع أمير»، وفي رواية أمين (بالنون).

قال في "فتح القدير" (١): واعتقادي أنّ هذه الرواية أي جواز الإفطار للمتطوّع بعذر وبغير عذر مع إيجاب القضاء مذكورة في "المنتقى" (٢) وهي أوجه وعليها تضافرت الأدلة، (انتهى)، وهي رواية عن «أبي حنيفة»، و«أبي يوسف» رحمهما الله تعالى، كذا في "الكافي" (٣)، و"الكفاية" (٤)، لكن الرواية المذكورة في المتن أعني (عدم جواز الإفطار بغير عذر) هي ظاهر الرواية، كذا في "فتح القدير" (٥)، و"البحر الرائق" (٦). أطلق في قوله: (وعليه القضاء) ليشمل ما إذا أفطر بعذر أو بغير عذر إذ لا فرق بينهما في ذلك عند «أصحابنا»، كما في "إمداد الفتاح" (٧)، ثم اختلف على ظاهر الرواية في أنه هل يكون الضيافة عذراً؟ قال في "الكافي" (٨): الأظهر أنّ الضيافة عذر مبيح للإفطار في التطوّع، لما روي أنّ رسول الله ﷺ كان في ضيافة رجل من الأنصار، فامتنع رجل من الأكل وقال: إني صائم، فقال عليه الصلاة والسلام: «إنما دعاك أخوك لتكرمه فأفطر واقض يوماً مكانه» (٩). (انتهى).

وروي عن النبي ﷺ (١١): «من أفطر لحق أخيه المسلم يكتب في ديوانه صوم ألف يوم، ومتى قضى صومه يكتب له ثواب ألفي صوم» (١٢)، كذا في "شرح النقاية" (١٣).

-
- (١) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٦٥/٢).
 (٢) تقدّم ذكره: (ص ١٤٠).
 (٣) "الكافي": (الخطبة) كتاب الصوم.
 (٤) "الكفاية": كتاب الصوم (٢٩٢/١).
 (٥) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٦٥/٢).
 (٦) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٠٢/٢).
 (٧) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (الورقة ٧٠٢).
 (٨) "الكافي": (الخطبة) كتاب الصوم.
 (٩) في (ج) صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم.
 (١٠) أخرجه البابر تي: في "العناية": (٦٥١/١)، وأخرج بنحوه "الدارقطني": (١٧٧/٢) من حديث جابر بلفظ «كل وصم يوماً مكانه»، وأخرج الطبراني: في "الأوسط"، وأبو داود الطيالسي: في "مسنده" من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: صنع رجل طعاماً ودعا رسول الله ﷺ وأصحاباً له، فلما أتى بطعام تنحى أحدهم، فقال له النبي ﷺ: مالك؟ قال: إني صائم، فقال له النبي ﷺ: «أخوك تكلف وصنع لك طعاماً، أفطر واقض يوماً مكانه».
 (١١) في (ج) صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم.
 (١٢) لم أوفق العثور على هذا الحديث في كتب الحديث المعروفة ولكن أوردته في "التجنيس": (٢٢٦/١) و"الوَلَوُ الحجة": (٤٠١، ٤٠٠/٢)، و"شرح النقاية": لأبي المكارم: (١٣٧/١).
 (١٣) "شرح النقاية": لأبي المكارم: (١٣٧/١).

وقال في "التاتارخانية" (١): الصحيح من المذهب أنه ينظر في ذلك إن كان صاحب الدعوة يرضى بمجرد حضوره ولا يتأذى بتركه الإفطار لا يفطر، وإن كان لا يرضى حتى يأكل، يفطر.

قال الشيخ «شمس الأئمة الحلواني»: أحسن ما قيل في هذا الباب أنه إن كان يثق من نفسه بالقضاء يفطر دفعاً للأذى عن أخيه (المسلم) (٢) وإن كان لا يثق لا يفطر وإن كان في تركه أذى المسلم، (انتهى).

وهذا الذي ذكرنا من كون الضيافة عذراً في التطوع إذا كان قبل الزوال، فأما بعد الزوال فلا يفطر إلا إذا كان في تركه عقوق الوالدين أو أحدهما، كذا في "الذخيرة" (٣)، و"التاتارخانية" (٤)، و"العناية" (٥)، و"فتح القدير" (٦) شرحي "الهداية"، و"التبيين" (٧)، و"البحر الرائق" (٨) شرحي "الكنز".

ووجه الفرق: أن الصوم في أول النهار لم يتأكد عادةً لما عرف أنه لا يثق على البدن، ولهذا لا يشترط النية في أول اليوم، ولا كذلك بعد الزوال، كذا في "التجنيس" (٩).

أطلق «المصنف» قوله: (والضيافة عذر) فشمّل الضيف والمضيف فإنه عذر في حقهما، كذا في شرحي "الوقاية" (١٠)، و"النقاية" (١١)، و"البحر الرائق" (١٢) وهذا كله في التطوع.

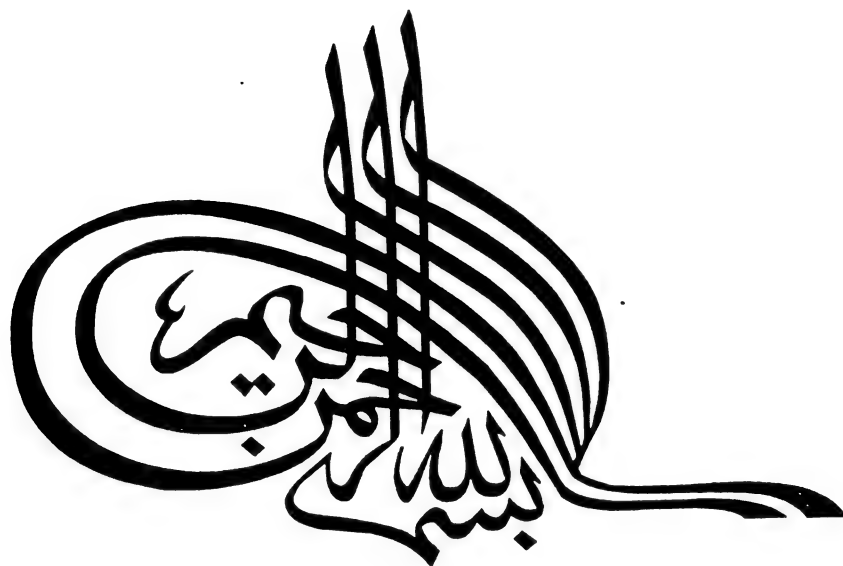
-
- | | |
|--|---|
| (١) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٨٣/٢). | (٨) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٠٢/٢). |
| (٢) (المسلم) زيادة من التاتارخانية. | (٩) "التجنيس": كتاب الصوم (٤٠١/٢). |
| (٣) "الذخيرة": (الخطية) كتاب الصوم. | (١٠) "شرح الوقاية": كتاب الصوم (٣١٦/١). |
| (٤) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٣٨٣/٢). | (١١) "شرح النقاية": لأبي المكارم: كتاب الصوم (١٣٧/١). |
| (٥) "العناية شرح الهداية": كتاب الصوم (٦٥٢/١). | (١٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٠٢/٢). |
| (٦) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٦٥/٢). | |
| (٧) "التبيين" للزيلعي: كتاب الصوم (٢٠٠/٢). | |

وأما في الفرض، والواجب فلا يحلّ (١) الإفطار لأجل الضيافة (٢)، كذا في "المحيط" (٣)، ولو حلف واحد بطلاق زوجته إن لم يفطر فلاناً، فإن كان فلان متطوعاً يفطر لحق أخيه الحالف، وإن كان صائماً عن القضاء لا يفطر، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٤).

قال في "البرزازية" (٥): الاعتماد على أنه يفطر سرّاً فيهما ولا يحنثه، كذا في "البحر الرائق" (٦).

(١) في (ج) بزيادة (له) بعد قوله (فلا يحل).
 (٢) في "محيط": (إلا بعدد) بدل (لأجل الضيافة).
 (٣) "محيط البرهاني": كتاب الصوم (٣/٣٥٨).
 (٤) "قاضي خان": كتاب الصوم (١/٩٨).
 (٥) "البرزازية" على هامش "الهندية": كتاب الصوم (٤/١٠٥).
 (٦) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٣٦٥).





فصل في صوم النذر

فصل في صوم النذر (١)

النذر إيجاب الإنسان على نفسه شيئاً، كذا في "معادن الكنز".

اعلم: أنَّ النذر لا يصحَّ إلا بشروط أربعة.

الأول: أن لا يكون معصيةً لذاته، حتى لو كان كذلك كأُ قال: لله (٢) عليّ أن أقتل فلاناً، لا يكون نذراً لكن يكون يميناً، ولزمته الكفارة بالحنث، فلو فعل نفس المندور عصي، وانحلَّ النذر كالحلف بالمعصية ينعقد وتجب به الكفارة، فلو فعل المعصية المحلوف عليها، سقطت وأثم، بخلاف ما إذا نذر بطاعة كالحج، والصلاة، والصدقة، فإنَّ اليمين لا يلزم بنفس النذر إلا بالنية فلا تجزيء الكفارة عن الفعل، وهو الظاهر عن «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى، (وبه يفتي، كذا في "البحر الرائق" (٣)، وفي "فتح القدير" (٤): وروي عن «أبي حنيفة» (رحمه الله تعالى) (٥) أنه رجع قبل موته بسبعة أيام، وقال: تجزئه الكفارة في النذر بالطاعة أيضاً (٦)، قال «السرخسي» رحمه الله تعالى: وهذا اختياري لكثرة البلوى به في هذا الزمان، قال: وهو اختيار «الصدر الشهيد» (٧) في فتاواه "الصغرى" (٨)، وبه يفتي، (انتهى).

ن: هذا إذا كان النذر معلقاً بشرط لا (٩) يريد كونه، (أمّا إذا كان منجزاً، أو معلقاً بشرط يريد كونه) (١٠) فإنه لا تجزئه الكفارة أصلاً، بل يجب عليه الوفاء

(١) النذر لغةً: هو النحب، هو ما ينذر الإنسان فيجعله

نحباً واجباً، يقال: نذر على نفسه لله كذا، ينذر وينذر،

نذراً ونذوراً، كما يقال: أنذر وأنذر نذراً، إذا أوجبت

على نفسك شيئاً تبرعاً، من عبادة أو صدقة، أو غير ذلك،

والنذر اصطلاحاً: إلزام مكلف مختار نفسه لله تعالى

بالقول شيئاً غير لازم عليه بأصل الشرع، انظر: "لسان

العرب"، و"المصباح المنير"، (مادة نذر) "البدائع"

(٨٢/٥) "الاختيار": (٧٧، ٧٦/٤) "مغني المحتاج"

(٣٥٤/٤) "كشف القناع" (٢٧٣/٦) وغيرها.

(٢) في (ج) (بالله تعالى) بدل (لله).

(٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥١٤/٢).

(٤) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٨٩/٢).

(٥) ما بين معكوفتين ساقط من (ج، د).

(٦) في "فتح القدير": (تجب به الكفارة) بدل

(تجزئه الكفارة في النذر بالطاعة أيضاً).

(٧) تقدّمت ترجمته: (ص ٦٠).

(٨) "الفتاوى الصغرى": (لم أعثر على طبعه) للصدر

الشهيد عمر بن عبد العزيز الحنفي، تقدّمت

ترجمته: (ص ٦٠)، (٩) (لا) ساقط من (ج).

(١٠) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

بما سَمَّى على ما صحَّحه صاحب "الهداية" (١)، وغيره، كما سيأتي تحت قول «المصنف» رحمه الله تعالى: (ومن نذر نذراً مطلقاً أو معلقاً (د)، قيّد بعدم كونه معصيةً لذاتها؛ لأنها لو كانت معصيةً لغيره صحَّ النذر، كالنذر بصوم يوم النحر. الثاني: أن يكون عبادةً مقصودةً، فلا يلزمه شيء بنذر مباح كأكل، وشرب، ولبس، وجماع، وطلاق، ولا بنذر ما ليس بعبادة مقصودة، حتى لو نذر الوضوء لوقت كل صلاة لم يلزمه، وكذا لو نذر سجدة التلاوة أو تكفين ميت، لم (٢) يلزمه.

الثالث: أن يكون من جنسه واجب، فلا يلزمه شيء بنذر ما ليس من جنسه واجب كعبادة المريض، وتشيع الجنازة، قال في "البدائع" (٣): ومن شروطه: أن يكون قربةً مقصودةً، فلا يصحَّ النذر بعبادة المريض، وتشيع الجنازة، والوضوء، والاغتسال، ودخول المسجد، ومسّ المصحف، والآذان، وبناء الرباطات، والمساجد، وغير ذلك، وإن كانت قربةً؛ لأنها غير مقصودة.

الرابع: أن لا (٤) يكون واجباً عليه قبل النذر، فلذا لا يصحَّ النذر بصلاة الظهر، وغيرها من المفروضات لانعدام الشرط الرابع.

وأيضاً: لا بدّ من شرط خامس: وهو أن لا يكون مستحيل الكون، فلو (٥) نذر صوم أمس، أو اعتكاف شهر مضى لم يصحَّ نذره، كل ذلك (٦) في "البحر الرائق" (٧) من كتاب الصلاة، والصوم.

(٥) في (ج) (فلا) بدل (فلو).
(٦) (ذلك) ساقط من (ج د).
(٧) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/ ٥١٤) وما بعدها.

(١) "الهداية": كتاب الصوم (١/ ١٣١).
(٢) (لم) ساقط من (ج).
(٣) "بدائع الصنائع": كتاب الصوم (٦/ ٣٣٦).
(٤) (لا) ساقط من (ج) والصواب إثباتها.

إذا عرفت هذا، فاعلم: أنَّ من أوجب (١) على نفسه صياماً فمسألته على ستة أوجه: لأنَّه إمَّا إن لم ينو شيئاً، أو نوى النذر لا غير، أو نوى النذر ونوى أن لا يكون يميناً، ففي هذه الصور الثلاثة يكون نذراً فقط؛ لأنَّه نذر بصيغته، كيف وقد قرَّره بعزيمته، وإن نوى اليمين و نوى أن لا يكون نذراً يكون يميناً فقط؛ لأنَّ اليمين محتمل كلامه وقد عيَّنه ونفى غيره، كذا في "الهداية" (٢).

وإنما قلنا: إنَّ اليمين محتمل (٣) كلامه؛ لأنَّ النذر إيجاب المباح فيدل على تحريم ضده، و تحريم الحلال يمين لقوله تعالى: ﴿لَمْ تُحْرَمْ مَا حَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ (٤)، ثم قال تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ (٥)، كذا في "الكافي" (٦).
والفرق بين كونه نذراً ويميناً أنَّ في النذر يجب الوفاء بالملتزم، والقضاء عند الفوات لا الكفارة، وفي اليمين يجب المحافظة على البر والكفارة عند الفوت، لا القضاء، كذا في "حاشية الشيخ" (٧).

وإن نوى اليمين من غير أن ينفي النذر أو نواهما معاً يكون نذراً (٩) ويميناً في الصورتين عند «أبي حنيفة»، و«محمد» رحمهما الله تعالى (١٠)، حتى لو أفطر يجب عليه القضاء للنذر والكفارة لليمين، وعند «أبي يوسف» رحمه الله تعالى (١١) يكون يميناً فقط في الأولى، ونذراً فقط في الثاني (١٢).

له: أنَّ النذر في هذا اللفظ حقيقة لكونه موضوعاً له حتى لا يتوقف على

(١) في (ج، د) (واجب) بدل (أوجب).
(٢) "الهداية": كتاب الصوم (١/١٣١).
(٣) في (ج) (محتملاً) بدل (محتمل).
(٤) التحريم: (الآية ١).
(٥) التحريم: (الآية ٢).
(٦) "الكافي" (الخطية) كتاب الصوم.
(٧) "حاشية شيخ الإسلام على شرح الوقاية":
(الخطية) كتاب الصوم.
(٨) (إن) ساقط من (ج).
(٩) في (ج) (أو) بدل (و).
(١٠) (رحمهما الله تعالى) أثبتناه من (ج، د).
(١١) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج، د).
(١٢) في (ج) (الثانية) بدل (الثاني).

إذا قال: لله عليّ صوم يوم النحر أفطر وقضى

النية، وذلك اللفظ الواحد لا ينتظم (١) تينك (٢) المعنيين، لامتناع أن يراد من اللفظ الواحد معناه الحقيقي، والمجازي معاً، فإذا نوى المجاز فقط فإنه يتعين بنيته (٣) وبطلت (٤) الحقيقة، وإذا نواهما معاً فإنه يترجح الحقيقة؛ لأن الأصل في الكلام الحقيقة، فصارت نية الحقيقة مؤيدة بالأصل فيترجح نية الحقيقة.

ولهما: أن هذا الكلام نذر بصيغته، يمين بموجبه، وموجبهما الوجوب، فلا تنافي بينهما، فجاز أن يجتمعا، وهذا؛ لأن النذر للإيجاب، واليمين كذلك يوجب تحقيق البر إلا أن النذر موجب لعينه، واليمين موجب لغيره، وهو أن لا يصير هاتكاً حرمة اسم الله تعالى، وإذا اتفقا في الإيجاب جاز أن يجتمعا كالبيع مع الهبة اجتماعاً تحت لفظ الهبة بشرط العوض (٥)؛ لأن كل واحد موضوع لملك الرقبة، إلا أن أحدهما بعوض، والآخر بغير عوض، وكذا الفسخ مع البيع اجتماعاً تحت لفظ الإقالة لاتفاقهما في أن كلاً منهما يوجب الملك بعوض، إلا (٦) أن البيع يوجب ملكاً مبتدئاً، والفسخ يعيد الشيء إلى قديم ملكه (٧) أو نقول: إنهما لما اشتركا في نفس الوجوب فإذا نوى اليمين، والنذر يراد بهما الإيجاب، فيكون عملاً بعموم المجاز لا جمعاً بين الحقيقة، والمجاز، كل ذلك من "الكافي" (٨).

يتفرّع على هذا ما ذكره «المصنف» بقوله: (إذا قال: لله (٩) عليّ صوم يوم النحر أفطر وقضى) في أيام أخر إلا إذا كان النذر بصوم الأبد فإنه أطعم لكل يوم مسكيناً

(١) في (د) (لا يلتزم) بدل (لا ينتظم).

(٢) في (ج) (بتلك) بدل (تينك).

(٣) (بنية) ساقط من (ج).

(٤) في (ج) (بطله) بدل (بطلت).

(٥) (العوض) ساقط من (ج).

(٦) (إلا) ساقط من (ج).

(٧) في (ج) (مالكه) بدل (ملكه).

(٨) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم.

(٩) في (ج) (لله تعالى).

كما في الفطرة (١)، كذا (٢) في "جامع الرموز" (٣)، وإنما وجب القضاء في هذه الصورة؛ لأنّ هذا النذر صحيح «عندنا»، خلافاً «للشافعي»، و«زفر» رحمهما الله تعالى (٤) هما يقولان: إنّه نذر بالمعصية لورود النهي عن صوم هذه الأيام، وهو قوله عليه الصلاة والسلام (٥): «ألا لا تصوموا في هذه الأيام فإنّها أيام أكل وشرب» (٦)، ويقال: والنذر بالمعاصي لا يصحّ لقوله عليه الصلاة والسلام (٧): «لا نذر في معصية الله» (٨).

ولنا: أنّ النذر بالصوم طاعة، والمعصية غير متصلة به ذكراً بل فعلاً، وهي الإعراض عن ضيافة الله تعالى، فأما في (٩) ذكره والتلفظ به فلا معصية فيه، فيصحّ النذر به؛ لأنّ النذر ذكره لأفعله لكنّه يفطر احترازاً عن المعصية المجاورة للصوم، ثم يقضي إسقاطاً للواجب، كذا في "التوضيح" (١٠)، و"الهداية" (١١) و«غيرهما».

ولا فرق بين أن يقول: لله عليّ صوم غد، فوافق يوم النحر، أو يصرح (١٢) بقوله: لله عليّ صوم يوم النحر، في ظاهر الرواية، كذا في "البحر الرائق" (١٣)

-
- (١) في (ج، د) (الفطر) بدل (الفطرة).
 (٢) في (ج) (كما) بدل (كذا).
 (٣) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١/١٦٢).
 (٤) (رحمهما الله تعالى) زيادة من (ج، د).
 (٥) في (ج) (صلّى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم).
 (٦) هذا الحديث روي عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، وعن ابن عباس رضي الله عنهما رواه الطبراني: في "معجمه": عن عكرمة عنه أن رسول الله ﷺ أرسل أيام منى صائحاً يصيح «ألا لا تصوموا هذه الأيام فإنّها أيام أكل وشرب وبعل»، وعن أبي هريرة رواه الدارقطني: في "سننه" في الضحايا، وعن عبد الله بن حذيفة أخرجه الدارقطني أيضاً، وعن أم خلدة الأنصارية رواه إسحاق بن راهوية في "مسنده"، وعن زيد بن خالد الجهني رواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده".
 (٧) في (ج) (صلّى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم).
 (٨) أخرجه "مسلم": في كتاب النذر، و"الترمذي": (الحديث ١٥٢٤، ١٥٢٥)، و"أبو داود": (٣٢٩٠)، و"النسائي": (الحديث ٣٨٣٧) كلّهم من الزهري عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله تعالى عنها.
 (٩) (في) زيادة من (الهداية).
 (١٠) "التوضيح في أصول الفقه": (١/٢١٩).
 (١١) "الهداية": كتاب الصوم (١/١٣١).
 (١٢) في (ج) (أو غيره) وفي (د) (يصيره) بدل (يصرح).
 (١٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٥١٤).

وإن صام فيه يخرج عن العهدة ، وإن نوى يميناً فعليه كفارة يمين مع القضاء إذا أفطر وأراد بقوله: (أفطر) الإفطار على وجه الوجوب خروجاً عن المعصية، وقول صاحب "النهاية" (١): الأفضل أن يفطر، فيه تساهل، كذا في "فتح القدير" (٢)، و"البحر الرائق" (٣). وقوله: (يوم النحر) ليس بقيد؛ لأنَّ الحكم في سائر الأيام المنهية كذلك، ولا يخفى أنَّ وجوب الإفطار إنما يكون في النذر بصوم هذه الأيام أو بصوم (٤) هذه السنة، أمَّا (٥) لو نذر بصوم الأبد فلا يفطر هذه الأيام ، وإن أفطر روي عن «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى أنه يلزمه الإطعام، كذا في "البرجندي شرح النقاية" (٦). [قوله]: (وإن صام فيه يخرج عن العهدة) لأنه أداه كما التزمه أي أداه كما التزمه ناقصاً فيخرج عن العهدة، كما إذا نذر بإعتاق رقبة وهي عمياء ، فإنه يخرج عن عهدة النذر بإعتاقها ، وإن كان لا يتأدى شيء من الواجبات بها، كذا في "الكافي" (٧).

وفي الكلام إشارة إلى أنه لو صام في هذه الأيام عن واجب آخر مثل النذر المطلق، والكفارة، وغيرهما لا يجوز، كذا في "شرح النقاية" «للبرجندي» (٨)، إلا أنه لو نذر بصوم يوم النحر ثم أفسده فقضاه في يوم الفطر أجزأه لوجود المماثلة، كذا في "شرح القدوري" «للزاهدي» (٩).

[قوله]: (وإن نوى يميناً فعليه كفارة يمين مع القضاء إذا أفطر) هذا إذا نوى اليمين مع عدم نفي النذر، وأمَّا إن نوى اليمين ونفى النذر فإنه يجب عليه الكفارة بالإفطار دون القضاء، كذا في "البحر الرائق" (١٠) وقد عرفته مفصلاً.

(١) "النهاية": (الخطية) كتاب الصوم.

(٢) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٩٠/٢).

(٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥١٤/٢).

(٤) في (ج) (يصوم) بدل (يصوم).

(٥) في (ج) (لما) بدل (أما).

(٦) "البرجندي شرح النقاية": كتاب الصوم

(٧) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم.

(٨) "البرجندي شرح النقاية": كتاب الصوم.

(٩) تقدّمت ترجمته: (ص ٦٧).

(١٠) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥١٥/٢).

ولو قال: لله عليّ أن أصوم هذه السنة لزمه صوم تلك السنة فيصومها، لكنّه أفطر يوم

الفطر، والنحر، وأيام التشريق، وقضاها

وقيّد (بالإفطار) لأنّه إذا صامه فقد خرج عن عهدة النذر، واليمين معاً، فلا يجب القضاء، لإتيانه بالمنذور به، ولا الكفارة لعدم الحنث، وإنّما قيّد بقوله: (لله عليّ) لما (١) في "البحر الرائق" (٢): أنّه قال: إن عوفيت صمت كذا، لم يجب عليه حتى يقول: لله عليّ، وهذا قياس، وفي الاستحسان: يجب، فإن لم يكن (٣) تعليقاً لا يجب عليه قياساً، واستحساناً، نظيره: ما إذا قال: أنا أحجّ، فلا شيء عليه، ولو قال: إن فعلت كذا فأنا أحجّ، ففعل، يلزمه ذلك، (انتهى).

وذكر في "خزانة الأكمّل": لو قال: إن شفى الله مريضاً (٤) صمت كذا، لا يلزمه شيء حتى يقول: فعليّ أن أفعل كذا، (انتهى)، وهكذا في "المحيط" (٥)، وقيّد بقوله: (قال) لأنّ النذر لا يكفي في إيجابه (٦) النية، بل لا بدّ من التلفظ به، كذا في "الأشباه والنظائر" (٧).

[قوله]: (ولو قال: لله عليّ أن أصوم هذه السنة لزمه صوم تلك السنة فيصومها، لكنّه أفطر يوم الفطر، والنحر، وأيام التشريق، وقضاها) لأنّ النذر بالسنة المعيّنة نذر بهذه الأيام لعدم انفكاكها عنها، فيجب عليه صوم هذه الأيام بحكم النذر فلا بدّ من إسقاطها، إما أداءً، أو قضاءً، كذا في "الهداية" (٨)، و"شروحا".

و معنى قوله: (أفطر) أي يجب عليه الإفطار كما قدّمناه، وما قاله صاحب "الكافي"، و"النهاية" (٩): أن الأولى أن يفطر، ففيه تساهل، كذا في "البحر الرائق" (١٠).

(١) في (د) (ما) بدل (لما).
 (٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥١٩/٢).
 (٣) في (ج) (لم يكن عليه) بدل (لم يكن).
 (٤) في (ج، د) (مريضاً) بدل (مريض).
 (٥) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٣٧٦/٣).
 (٦) في (د) (إيجاب) بدل (إيجابه).
 (٧) "الأشباه والنظائر": (الورقة ٤٨).
 (٨) "الهداية": كتاب الصوم (١٣١/١).
 (٩) "النهاية": (الخطية) كتاب الصوم.
 (١٠) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥١٤/٢).

وأشار «المصنّف» رحمه الله تعالى إلى أنّ المرأة لو نذرت صوم هذه السنة فإنّها تقضي مع هذه الأيام أيام حيضها ؛ لأنّ تلك السنة قد تخلو عن الحيض بأنّ تصوير ممتدة الطهر فصح^(١) الإيجاب، كما في "فتح القدير"^(٢)، و"البحر الرائق"^(٣)، و"الفتاوى الظهيرية"^(٤)، وأطلق لزوم قضاء الأيام المنهية^(٥) (فشمل ما إذا نذر بعد هذه الأيام المنهية)^(٦) بأن نذر بعد أيام التشريق صوم هذه السنة، وحمله في "الغاية"^(٧) على ما إذا نذر قبل عيد الفطر، أمّا إذا قال في شوال: لله عليّ صوم هذه السنة، لا يلزمه قضاء (يوم الفطر، وكذا لو قال بعد أيام التشريق لا يلزمه قضاء)^(٨) يومي العيدين، وأيام التشريق، بل يلزمه صيام ما بقي من السنة، (انتهى)، لكن قال «الزيلعي» في "التبيين"^(٩): هذا سهو وقع من صاحب "الغاية"؛ لأنّ قوله هذه السنة عبارة عن اثنا عشر شهراً من وقت النذر إلى وقت النذر، وهذه المدة لا تخلو عن هذه الأيام فلا يحتاج إلى الحمل فيكون نذراً بها، (انتهى).

قال في "فتح القدير"^(١٠): هذا سهو بل المسألة كما في "الغاية" منقولة في "الخلاصة"^(١١)، و"فتاوى قاضي خان"^(١٢) في هذه السنة، وهذا الشهر؛ ولأنّ كلّ سنة عربية معيّنة عبارة عن مدة معيّنة لها مبدأ^(١٣) ومختتم خاصان عند العرب، مبدأها^(١٤) المحرم، وآخرها ذوالحجة، فإذا قال: (هذه) فإنّما يفيد^(١٥) الإشارة إلى

(٨) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

(٩) "التبيين": كتاب الصوم (٢/٢١٨).

(١٠) "فتح القدير": كتاب الصوم (٢/٣٩٠).

(١١) "الخلاصة": كتاب الصوم (١/٢٦١).

(١٢) "قاضي خان": كتاب الصوم (١/١٠٥).

(١٣) في (ج) (مبتأ) بدل (مبدأ).

(١٤) في (ج) (مبتأها) بدل (مبدأها).

(١٥) في (ج) (قيد) وفي المطبوعة (يفيد) بدل (يقيد).

(١) في (ج، د) (فيصح) بدل (فصح).

(٢) "فتح القدير": كتاب الصوم (٢/٣٩٠).

(٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٥١٦).

(٤) "الفتاوى الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.

(٥) في (ج) (للهية) بدل (المنهية).

(٦) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

(٧) "الغاية شرح الهداية": لأبي العباس أحمد

السروحي، تقدّم ذكره: (ص ٧٩).

التي هو فيها، فحقيقة كلامه أنه نذر (١) بالمدة المستقبلة إلى آخر ذي الحجة، والمدة الماضية التي أولها المحرّم إلى وقت التكلم، فيلغو في حق الماضي، كما يلغو في قوله: لله عليّ صوم أمس.

وهذا فرع يناسب هذا، لو قال: لله عليّ صوم شهر، لزمه صوم شهر كامل، ولو قال: صوم الشهر، وجبت بقية الشهر الذي هو فيه؛ لأنه ذكر الشهر معيّناً فينصرف إلى المعهود بالحضور، فإن نوى شهراً فهو على مانواه؛ لأنه محتمل كلامه، ذكره في "التجنيس"، وفيه تأييد لما في "الغاية" أيضاً، (انتهى) كلام "الفتح".

قال في "البحر" (٢): ويمكن أن يوفق بين ما في "التبيين"، وما في "الغاية"، بدليل ما ذكر في "الفتاوى الوالوالجية" (٣): لو قال: لله عليّ أن أصوم الشهر، وجب عليه بقية الشهر الذي هو فيه؛ لأنه ذكر الشهر معيّناً فينصرف إليه، وإن نوى شهراً كاملاً فهو كما نوى؛ (لأنه نوى) (٤) ما يحتمله، (انتهى)، فعلى هذا يمكن أن يحمل ما في "الغاية" على ما إذا لم ينو، ويحمل ما في "التبيين" على ما إذا نوى، (انتهى).

أقول: وهذا توفيق حسن عجيب فليحفظ ذلك، ثم اعلم: أنّ من نذر بصوم هذه السنة فإن كان ذلك قبل رمضان فإنه يجب عليه صوم ما بقي من هذه السنة إلى آخر ذي الحجة، كما مرّ من "فتح القدير" (٥)، ولكنّه لا يجب قضاء رمضان الذي صامه فإنه لا يصحّ التزامه بالنذر؛ لأنّ صومه مستحقّ عليه بجهة أخرى (٦) كما صرح به في "البحر الرائق" (٧).

(٥) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٩٠/٢).

(٦) في (ج) (آخر) بدل (أخرى).

(٧) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥١٦/٢).

(١) (نذر) ساقط من (ج، د).

(٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥١٧/٢).

(٣) "الفتاوى الوالوالجية": كتاب الصوم.

(٤) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

فإن صام فيها يخرج عن العهدة، وكذا إذا لم يعين. لكن شرط التتابع

[قوله]: (فإن صام فيها) أي في الأيام المنهية (يخرج عن العهدة) كما مر من قبل (١) (وكذا إذا لم يعين، لكن شرط التتابع) بأن قال: الله علي أن أصوم سنة متتابعة فإنه يفطر الأيام المنهية، ويقضيها، فإن صامها يخرج عن العهدة كما في الفصل الأول (٢)؛ لأن هذا الشخص لزمه أن يصوم أحد عشر شهراً فيلزمه صومه، لكن يفطر الأيام المنهية، ويقضيها، كذا في "الحميدي شرح الهداية".

وإنما لزمه صوم أحد عشر شهراً؛ لأنه لا يجب عليه قضاء رمضان في هذا الفصل كما لم يجب عليه في الفصل الأول؛ لأن هذه السنة أو السنة المتتابعة لا تخلو عن رمضان فإذا أوجبها فقد أوجب رمضان، وغيره، فيصح الإيجاب في غيره، ويطل فيه لوجوبه بإيجاب الله تعالى ابتداءً، كذا في "فتح القدير" (٣).

ثم إذا أفطر الأيام المنهية فإنه يقضيها في الفصل الأول كيف شاء متفرقة أو متتابعة، (ويقضيها في هذا الفصل متتابعة) (٤) تحقيقاً للتتابع بقدر الإمكان، كذا في "الهداية" (٥)، حتى لو أفطر يوماً (٦) سوى هذه الأيام في هذا الفصل يعيد كله، وفي الفصل الأول لا يعيد، كما في "التبيين" (٧).

قال في "فتح القدير" (٨): وهذا: لأن التتابع في الفصل الأول ليس منصوصاً عليه، ولا ملتزماً قصداً بل إنما يلزم صورة (٩) فإذا أفطر فيه (١٠) يوماً لا يلزمه سوى ما أفسده، غير (١١) أنه يأنم بذلك الإفساد، كما إذا أفسد يوماً من رمضان، وهو واجب التتابع صورة (١٢) لا (١٣) يلزمه قضاء غيره مع الإثم، بخلاف التتابع في هذا الفصل،

(٨) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٩١/٢).

(٩) في "فتح القدير": (ضرورة) بدل (صورة).

(١٠) (فيه) ساقط من (ج، د).

(١١) (غير) ساقط من (ج).

(١٢) في "فتح القدير": (ضرورة) بدل (صورة).

(١٣) (لا) ساقط من (ج).

(١) (من قبل) ساقط من (د).

(٢) (أعني ما إذا نذر بسنة المعينة).

(٣) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٩١/٢).

(٤) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

(٥) "الهداية": كتاب الصوم (١٣١/١).

(٦) (يوماً) ساقط من (د).

(٧) "التبيين": كتاب الصوم (٢١٨/٢).

ولو لم يعين، ولم يشترط التتابع، لم يجز صوم هذه الأيام

فإنه التزمه قصداً فإذا أفطر فيه يوماً لزمه الاستقبال، (انتهى).

ولم يذكر «المصنف» رحمه الله تعالى (١) حكم ما إذا قال: لله علي صوم سنة، ولم يشترط التتابع لكنه نواه، قال في "البحر الرائق" (٢): إن نية التتابع مثل اشتراطه حتى لو أفطر يوماً يعيد كله، (انتهى)، وسيأتي مكرراً في هذا الفصل إن شاء الله تعالى.

[قوله]: (ولو لم يعين ولم يشترط التتابع لم يجز صوم هذه الأيام) يعني أنه لو قال: لله علي أن أصوم سنة، فإنه لا يجوز له أن يصوم الأيام المنهية، وإن صامها لا يخرج عن العهدة بل يجب عليه قضاء تلك الأيام؛ لأنه التزم (الصوم كاملاً فلا يؤدّي ناقصاً، بخلاف ما إذا عيّن السنة مع عدم اشتراط التتابع؛ لأنه التزم) (٣) بوصف النقصان فيكون الأداء بالوصف الملتزم وقد أداها (٤)، كما التزمها، فيخرج عن العهدة، كذا في "الهداية" (٥)، و"شروحها".

وينبغي أن يصل في هذا الفصل ما يقضيه بما مضى، فإن لم يصل ذكر في بعض المواضع أنه لم يخرج عن العهدة، وهذا غلط، والصحيح أنه يخرج، كذا في "البحر الرائق" (٦)، ويلزمه في هذا الفصل أن يصوم اثنا عشر شهراً ليس فيها رمضان، ولا فيها هذه (٧) الأيام، بخلاف ما إذا شرط التتابع، كذا في "فتح القدير" (٨) وقد مرّ بيانه، ولذا قال في "فتاوى قاضي خان" (٩): أنه يجب عليه قضاء خمسة وثلاثين يوماً، ثلاثين يوماً لرمضان، وخمسة أيام فضاء عن يوم الفطر، والأضحى، وأيام التشريق، (انتهى).

(٦) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥١٨/٢).
(٧) (هذه) ساقط من (ج) وفي (د) (بعده) بدل (هذه).
(٨) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٩١/٢).
(٩) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٥/١).

(١) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج).
(٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥١٦/٢).
(٣) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).
(٤) في (ج، د) (أداهما) بدل (أداها).
(٥) "الهداية": كتاب الصوم (١٣١/١).

فالحاصل: أنّ المذكور في المتن صور ثلاث.

إحداها : ما إذا نذر صوم سنة معيّنة.

ثانيها: ما إذا نذر صوم سنة غير معيّنة، وشرط فيها التتابع.

ثالثها : ما إذا نذر صوم سنة غير معيّنة ولم يشترط فيه التتابع، ففي

الأولين يجب عليه قضاء الأيام الخمسة المنهية فقط إن كان أفطر فيها، لا إن صامها، ولا يجب عليه قضاء رمضان، وفي الثالثة: يجب عليه قضاء الأيام المنهية سواء صامها أو لا، ومع هذا يجب عليه قضاء رمضان أيضاً، وقد أشرنا إلى ذلك كله، وهذا في حق الرجل.

أمّا المرأة فإنّها تقضي في الصور الثلاثة أيام حيضها أيضاً، أمّا في

الصورة الأولى فقد صرح به في "البحر الرائق" كما قدمناه، وأمّا في الصورة الثانية فقد أفاده (١) صاحب "البحر" أيضاً في فحواء كلامه، وأمّا في الصورة الثالثة فقد صرح به في "السراج الوهاج" قال: لو أوجبت على نفسها صوم سنة مطلقة ولم تنو التتابع، فعينت سنة للصوم فصامتها فإنّها تقضي أيام حيضها، (انتهى)، نعم قضاء أيام الحيض في الصورة الثانية يجب أن يكون موصولاً كما يفهم من عباراتهم، والله تعالى أعلم.

ثم اعلم: أنّ ما ذكرنا (٢) من وجوب صوم الأيام المنهية في الفصول الثلاثة

«مذهبنا»، وأمّا عند «زفر»، و«الشافعي» رحمهما الله تعالى (٣) فلا يلزمه صومها في الكلّ، لما مرّ أنّ النذر بصوم هذه الأيام ليس بصحيح عندهما، كذا في "الهداية" (٤).

(٣) (رحمهما الله تعالى) زيادة من (ج).

(٤) "الهداية": كتاب الصوم (١/١٣١).

(١) في (ج، د)، (أفاد)، (أفاده).

(٢) في (ج) (ما ذكر) بدل (ما ذكرنا).

وعليه كفارة يمين إن أراد يميناً، ومن أصبح يوم النحر صائماً ينبغي أن يفطر ولا شيء عليه [قوله]: (وعليه كفارة يمين إن أراد يميناً) أي إذا قال: لله علي أن أصوم هذه السنة ونوى به اليمين ثم أفطر فيها فإنه (١) يجب عليه القضاء وكفارة اليمين، كذا في "شرح الجامع الكبير" لفخر الدين «عثمان بن إبراهيم» المارديني الحنفي (٢).

وهذا: إذا نوى اليمين من غير نفي النذر، أما إذا نوى اليمين مع نفي النذر تجب الكفارة فقط دون القضاء، وقد سبقت الوجوه الستة في تفصيل هذه المسألة فارجع إليه.

وإنما صوّرنا المسألة في السنة المعيّنة، لأنه لو أفطر في النذر بالسنة المنكّرة لا يجب عليه القضاء ولا (٣) كفارة اليمين، أما إذا كانت السنة المنكّرة غير متتابعة فظاهر، وأما إذا كانت متتابعة فلا (٤) يجب عليه الاستقبال، ومع الاستقبال لا يكون قاضياً ولا حائثاً، كذا في "شرح الجامع الكبير" «لفخر الدين» المذكور آنفاً.

[قوله]: (ومن أصبح يوم النحر صائماً ينبغي أن يفطر ولا شيء عليه) أي إذا شرع في صوم يوم النحر، أو غيره من الأيام المنهية، من غير أن يوجهه على نفسه ثم أفطر فليس عليه قضاؤه عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى (٥)، خلافاً «لأبي يوسف»، و«محمد» رحمهما الله تعالى (٦).

وجه قولهما: أنّ الشروع ملزم كالنذر، والنذر بصوم هذه الأيام صحيح، وصار كالشروع (٧) في الصلاة في الوقت المكروه، وفرّق «أبو حنيفة» رحمه الله تعالى (٨) بين الصوم الذي شرع (٩) في يوم النحر، وبين النذر بصوم (١٠) يوم النحر

(٦) (رحمهما الله تعالى) أثبتناه من (ج).

(٧) في (ج) (كالمشروع) بدل (كالشروع).

(٨) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج).

(٩) في (د) (مشرع) بدل (شرع).

(١٠) في (د) (يصوم) بدل (يصوم).

(١) (فإنه) ساقط من (د).

(٢) تقدّم ترجمته: (ص ٦٦).

(٣) في (ج) (إلا) بدل (ولا) والصواب ما أثبت.

(٤) في (ج) (فإنه) بدل (فلأنه).

(٥) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج).

والصلاة التي شرع في الوقت المكروه بأن عليه القضاء في الأخيرين، دون الأول. وجه قوله: أن بنفس الشروع في الصوم يسمّى صائماً، حتى يحنث به الحالف على الصوم، فيصير بنفس الشروع مرتكباً للنهي بنفس النذر وهو الموجب فافترقا، وإنما لم يصّر مرتكباً للنهي بنفس النذر لأنّ في النذر ذكر الصوم وهو قرينة وطاعة، ووصف المعصية (١) يتصل (٢) به فعلاً إذ به (٣) يحصل ترك الإجابة لا ذكراً، وفي مسألة الصلاة أيضاً لا يصير مرتكباً له بنفس الشروع في الصلاة حتى يتم ركعة، فإنّ الشروع في الصلاة ليس بصلاة لأنّ إتمامها بالركوع والسجود، ولهذا لا يحنث الحالف على الصلاة بالشروع فيها، فيجب صيانة المؤدى عن البطالان فيكون مضموناً بالقضاء، ولما صار مضموناً لم يسقط عنه بالسجود، فإذا قطعها بعد ما سجدها ضمنها أيضاً، كذا في "الهداية" (٤)، و"الكافي" (٥). ومعنى قوله: (ينبغي أن يفطر) أن يجب عليه الإفطار في ذلك اليوم، كما صرح به في "الهداية" (٦)، و"غيرها".

فروع

قال في "السراج الوهاج": اعلم: أنّ جنس الصيامات كلّها (٧) أحد عشر نوعاً، ثمانية منها في القرآن، أربعة متتابعة، وأربعة صاحبها بالخيار إن شاء تابع، وإن شاء فرّق، وثلاثة منها لا ذكر لها في القرآن، ولكنها ثبتت (٨) بالسنة. أمّا الأربعة المتتابعة المذكورة في القرآن.

(٥) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم.

(٦) "الهداية": كتاب الصوم (١/١٣١).

(٧) في (ج) (كلّما) بدل (كلّها).

(٨) في (ج) (ثبت) بدل (ثبتت).

(١) في (ج) (للمعصية) بدل (المعصية).

(٢) في (ج) (يقبل) بدل (يتصل).

(٣) في (ج) (إذا به) بدل (إذ به).

(٤) "الهداية": كتاب الصوم (١/١٣٢).

فالأول منها : صوم رمضان وجب متتابعاً لقوله تعالى : ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (١) والشهر متتابع لتجاوز (٢) أيامه .

والثاني : صوم كفارة الظهار ، لقوله تعالى : ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ (٣) .

والثالث : صوم كفارة اليمين وجب متتابعاً لقوله تعالى : ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ (٤) ، وفي قراءة «ابن مسعود» رضي الله تعالى عنه ﴿مُتَتَابِعَاتٍ﴾ (٥) ، وعند «الشافعي» رحمه الله تعالى هو فيها بالخيار ، إن شاء تابع (٦) ، وإن شاء فرق .

والرابع : كفارة القتل لقوله تعالى : ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ (٧) ، وأما الأربعة التي (٨) هو فيها بالخيار .

فالأول منها : صوم قضاء رمضان لقوله تعالى : ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (٩) ، أطلقه ، ولم يذكر فيها التتابع (فجرى على إطلاقه ، لا يقال ينبغي أن يجب التتابع) (١٠) بقراءة «أبي» (١١) رضي الله عنه ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ مُتَتَابِعَاتٍ﴾ كما يجب في كفارة اليمين بقراءة «ابن مسعود» رضي الله تعالى عنه لأننا نقول : قراءة «أبي» رضي الله عنه لم تشتهر كقراءة «ابن مسعود» رضي الله عنه فصار كخبر الواحد فلا تجوز

(١١) هو أبي بن كعب بن قيس بن عبيد الأنصاري النجاري أبو المنذر سيد القراء شهد بدرًا ، والمشاهد كلها ، من كعبة الوحي ، توفي بالمدينة المنورة زاد الله شرفها وتعظيمها (سنة ٣٢ هـ) وقيل : في خلافة عمر رضي الله عنه ، وقيل : في خلافة عثمان رضي الله عنه سنة ثلاثين ، انظر : "الاستيعاب في معرفة الأصحاب" : (١٦١/١) ، "الإصابة في تمييز الصحابة" : (١٨٠/١) (الترجمة ٣٢) ، "تجريد أسماء الصحابة" : (٤/١) ، "أسد الغابة" : (١٦٨/١) .

(١) البقرة : (الآية ، ١٨٥) .
(٢) في (د) (لتجاوز) بدل (لتجاوز) .
(٣) المجادلة : (الآية ، ٤) .
(٤) المائدة : (الآية ، ٨٩) .
(٥) انظر : "تفسير الطبري" : (٥٥٩/١٠) ، و "ابن عطية" : (٢٤/٥) ، و "تفسير ابن أبي جاتم" : (١٩٥/٤) .
(٦) في (ج) (تتابع) بدل (تابع) .
(٧) النساء : (الآية ، ٩٢) .
(٨) (التي) ساقط من (ج) .
(٩) البقرة : (الآية ، ١٨٥) .
(١٠) ما بين معكوفتين ساقط من (ج) .

الزيادة به، ذكره في "المستصفى" (١).

والثاني: صوم فدية الحلق، لقوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّنْ صِيَامٍ﴾ (٢) ذكره (٣) مطلقاً، ولم يشترط فيه التتابع فجرى على إطلاقه.

والثالث: صوم المتعة، لقوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ (٤) فأطلقه ولم يذكر التتابع.

والرابع: صوم جزاء الصيد، قال الله تعالى: ﴿أَوْ عَذْلٌ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾ (٥) ذكره مطلقاً.

وأما الثلاثة التي هي غير مذكورة في القرآن.

أحدها: صوم كفارة الإفطار في رمضان ثبت متتابعاً لقوله ﷺ (٦) في حديث الأعرابي: «صم شهرين متتابعين» (٧).

والثاني: صوم التطوع ثبت بالخبر، روي أنه ﷺ (٨) كان إذا دخل على بعض نسائه يقول: «هل معكم من طعام، فإن قالوا: لا، قال: نحن صائمون» (٩).

والثالث: النذر وجب بالكتاب والخبر، أما الكتاب فقولته تعالى: ﴿وَلْيُؤْذِرُوا نَذْرَهُمْ﴾ (١٠)، وأما الخبر فقولته ﷺ (١١): «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن

- | | |
|---|---|
| (١) تقدّم ذكره: (ص ٧٥). | كتاب الصيام (الحديث ٧٢٤). |
| (٢) البقرة: (الآية، ١٩٦). | (٨) في (ج) صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم. |
| (٣) في (ج) (ذكر) بدل (ذكره). | (٩) أخرج بنحوه "مسلم": كتاب الصيام (الحديث ١٧٠، ١١٥٤)، و"الترمذي": كتاب الصوم (الحديث ٧٢٩، ٧٣٠)، و"النسائي": باب النية في الصيام، و"الدارقطني": (١٧١/٢، ١٧٦)، و"ابن حبان": (الحديث ١)، و"أحمد": (٢٠٧/٦)، و"ابن خزيمة": (الحديث ٢١٤٣). |
| (٤) البقرة: (الآية، ١٩٦). | (١٠) الحج: (الآية، ٢٩). |
| (٥) المائدة: (الآية، ٩٥). | (١١) في (ج) صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم. |
| (٦) في (ج) صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم. | (٧) أخرجه "البخاري": كتاب الصيام (الحديث ١٩٣٦)، و"مسلم": كتاب الصيام (الحديث ١١١١)، و"الدارقطني": كتاب الصيام (١٩٠/٢)، و"الدارمي": (الحديث ١٩١٦)، و"أبو داود": كتاب الصيام (الحديث ٢٣٩٠)، و"الترمذي": |

أن يعصي الله فلا يعصه» (١).

والنذر على وجهين معيّنين، ومطلق، فالمعيّنين أن يقول: لله عليّ صوم شهر بعينه، أو أيام بعينها فيلزمه التابع فيه سواء ذكر التابع، أو لم يذكره، وإن أفطر يوماً منه قضاؤه ولا يستقبل، وأمّا المطلق: إن ذكر التابع فيه لزمه، وكذا إذا نوى التابع لزمه متتابعاً حتى (٢) لو أفطر يوماً استقبل، وإن لم يذكر التابع فيه ولم ينوّه فهو بالخيار (إن شاء تابع) (٣) وإن شاء فرّق، ثم ما أوجبه الله تعالى متتابعاً كصوم كفارة الظهار، والقتل، وكفارة اليمين، متى (٤) أفطر فيه من غير عذر لزمه الاستقبال، وكذلك كفارة الإفطار أيضاً، لأنها مثل كفارة الظهار، وكذلك (٥) ما أوجبه على نفسه متتابعاً، ولا يكون المرض فيه عذراً ولا طريان العيدين، وأمّا الحيض: فعذر وعليها أن تصل ذلك بحيضها، وكذا إذا أوجب على نفسه صوم (٦) سنة متتابعاً وأفطر في العيدين فهو عذر كالحيض، (انتهى) كلام "السراج الوهاج" بكّله، وإنما نقلناه بتمامه لاشتماله على (٧) فوائد كثيرة.

ومما ينبغي أن يعلم: أنّ المرأة إذا نذرت صيام أيام، وشرطت فيها التابع، أو نوته (٨) فإن كانت نذرت صوم شهر (وكان طهرها شهراً) (٩) أو أكثر في العادة فإنّها تصوم في أول طهرها، حتى يمضي عليها شهر لا حيض فيه، فإن حاضت في وسطه أو آخره بحيث لا يبقى بين حيضها ثلاثون يوماً يلزمها الاستقبال

(١) أخرجه "مالك": (الحديث ٢٢١٦)، و"البخاري": (٢) في (ج، د) (يعني) بدل (حتى).
 (٣) ما بين معكوفتين ساقط من (ج، د). *
 (٤) في (د) (معنى) بدل (متى).
 (٥) في (ج) بزيادة (مثل) بعد قوله (وكذلك).
 (٦) (صوم) ساقط من (ج).
 (٧) في (ج، د) (في) بدل (على).
 (٨) في (ج) (توت) بدل (نوته).
 (٩) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).
 (١٠) أخرجه "مالك": (الحديث ٢٢١٦)، و"البخاري": (١٠) في (ج، د) (يعني) بدل (حتى).
 (١١) في (ج، د) (معنى) بدل (متى).
 (١٢) في (ج) بزيادة (مثل) بعد قوله (وكذلك).
 (١٣) (صوم) ساقط من (ج).
 (١٤) في (ج، د) (في) بدل (على).
 (١٥) في (ج) (توت) بدل (نوته).
 (١٦) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

وإن كان طهرها أقل من شهر^(١) فإنها تقضي أيام الحيض فقط، وإن كانت نذرت صوم عشرة أيام، أو أقل ثم حاضت في وسط مدة الصوم استأنفت، لأنها^(٢) تقدر على صوم عشرة أيام لا حيض فيها، كذا في "السراج الوهاج" أيضاً: ومثل ذلك في "الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزنوي".

وذكر في "الضياء" أيضاً: أنّ هذا إذا كانت المرأة نذرت بصوم شهر بغير عينه حتى لو نذرت شهراً بعينه ثم حاضت فيه فإنها لا تستقبل بل تقضي أيام الحيض فقط، (انتهى) يعني سواء كان طهرها أقل من شهر أو أكثر منه، كما لا يخفى.

قال في متن "مقدمة الغزنوي": وإن نذرت المرأة بصوم شهرين فحاضت في خلاله، لم يمنع التتابع، فتصومهما وتقضي أيام حيضها، (انتهى).

قال صاحب "الضياء" شارح "المقدمة": هذا إذا كان طهرها أقل^(٣) من شهرين في العادة، أمّا إذا كان طهرها شهرين أو أكثر في العادة فإنها تصوم في أول طهرها حتى يمضي عليها^(٤) شهران لا حيض فيهما، كما تقدّم، (انتهى).

وظاهرة: أنّ التي كانت نذرت بصوم شهرين، وكانت عادة طهرها شهرين، أو أكثر فحاضت في أثناء الصيام يجب عليها الاستقبال، ولعلّ هذا مخصوص بصوم النذر، أمّا في صوم الكفارة فقد ذكر في "القنية"^(٥): أنّ المرأة التي وجب عليها صوم شهرين من الكفارة، وعادتها في الطهر شهران، أو أكثر، فحيضها لا يقطع التتابع (في كفارتها)^(٦) لأنها نادر، (انتهى) والله تعالى^(٧) أعلم.

(٥) "القنية المنية": (الخطية) كتاب الصوم.

(٦) ما بين معكوفتين زيادة من المطبوعة.

(٧) (تعالى) زيادة من (ج).

(١) في (د) (شهرها) بدل (شهر).

(٢) في (ج) (لا) بدل (لأنها).

(٣) (أقل) ساقط من (ج).

(٤) في (ج) (زيادة) (شهر) بعد قوله (عليها).

و يناسب هذا المقام عبارة "البحر الرائق" فليذكرها أيضاً، قال في "البحر الرائق" (١): اعلم: أنَّ الصيامات اللازمة فرضاً ثلاثة عشر، سبعة منها يجب فيها التتابع، وهي رمضان، وكفارة القتل، وكفارة الظهار، وكفارة اليمين، وكفارة الإفطار في رمضان، والنذر المعين، (وصوم اليمين المعين) (٢)، وستة لا يجب فيها التتابع، وهي قضاء رمضان، وصوم المتعة، وصوم كفارة الحلق، (وصوم جزاء الصيد) (٣)، وصوم النذر المطلق، وصوم اليمين الغير المعين، بأن قال: والله لأصومن (٤) شهراً، ثم اذا أفطر يوماً فيما يجب فيه التتابع هل يلزمه (٥) الاستقبال أو لا ؟ فنقول: كل صوم يؤمر فيه بالتتابع (٦) لأجل الفعل وهو الصوم يكون التتابع شرطاً فيه، وكل صوم يؤمر فيها بالتتابع لأجل الوقت ففوت ذلك يُسقط التتابع وإن بقي الفعل واجب القضاء، فالأول: كصوم كفارة القتل، والظهار، واليمين، والإفطار، ويلحق به النذر المطلق إذا ذكر التتابع فيه أو نواه، والثاني (٧) كرمضان، والنذر المعين، واليمين بصوم يوم (٨) معين، (انتهى).

ومن قال: لله عليّ أن أصوم شهراً متتابعاً، ولا ينوي شهراً بعينه، فشرع في الصوم شهراً وأفطر يوماً لزمه الاستقبال، ولو قال: لله عليّ أن أصوم هذا الشهر متتابعاً فأفطر يوماً منه لا يلزمه الاستقبال؛ لأنه لو لزمه الاستقبال في الفصل الثاني وقع جميع الصوم، أو أكثره في غير الوقت المضاف إليه النذر، ولا (٩) كذلك إذا كان للشهر بغير عينه، كذا في "المحيط" (١٠).

(١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٥١/٢).
 (٢) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).
 (٣) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).
 (٤) في (ج، د) (لا أصوم من) بدل (لأصومن).
 (٥) في (ج) (لزمه) بدل (يلزمه).
 (٦) في (ج) (التتابع) بدل (بالتتابع).
 (٧) (والثاني) ساقط من (ج، د).
 (٨) (يوم) زيادة من المطبوعة.
 (٩) في (ج) (ولو) بدل (ولا).
 (١٠) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٣٧٢/٣).

وفيه أيضاً: إذا قال : لله عليّ أن أصوم شهراً ونوى شهراً بعينه نحو أن نوى رجباً، أو شعباناً، أو ما أشبهه فأفطر يوماً منه (١) لزمه قضاءه، وليس عليه الاستقبال، ولو نوى شهراً بغير عينه، فإما إن نوى شهراً بالأهلة، أو بالأيام، وأيّ ذلك ما (٢) نوى صحّت نيته، فبعد ذلك إن لم ينو التتابع، فله الخيار إن شاء صام عنها (٣) متتابعاً، وإن شاء متفرّقاً، وإن نوى متتابعاً وشرع في الصوم شهراً وأفطر يوماً لزمه الاستقبال، كما لو صرّح بالتتابع، (انتهى) ما في "المحيط" (٤).

وذكر في "شرح الكنز" «للزيلعي» (٥): أنّه إذا عيّن الوقت، بأن أوجب صوم شهر بعينه، أو أيام بعينها يلزمه متتابعاً لمجاورة الأيام فإن صام متتابعاً فيها نعم ما فعل، وإن فرّق لا يجب عليه الاستقبال ويلزمه قضاء ما أفطر سواء كان ذكر التتابع أو لم يذكر؛ لأنّ ذكر التتابع (٦) في شهر بعينه لغو، (انتهى).

وذكر في "شرح الجامع الكبير" (٧) للعلامة عثمان بن إبراهيم (٨): أنّ من نذر أن يصوم شهراً متتابعاً لزمه صوم شهر بصفة التتابع، فلو نوى (٩) بنذره شهراً معيّناً ينظر إن كان نوى ذلك متصلاً بكلامه صحّت نيته؛ لأنّه نوى محتمل كلامه إذ المنكر يحتمل المعين، أمّا لو وقع الفصل بين كلامه وبين هذه النية لا تعتبر؛ لأنّه لما نذر ولم ينو متصلاً وجب مطلقاً فتعيين الشهر بعد ذلك يكون تغييراً (١٠) فلا يقبل لما فيه من التخفيف، بيانه أنّه إذا أوجب شهراً منكرًا فشأنه (١١) الاستقبال بالفطر فيه فإذا نوى معيّناً لا يلزمه الاستقبال بالفطر فيه، ولو لم ينو شيئاً أو نوى ولم يعتبر

(٧) تقدّم ذكره: (ص ٦٥).

(١) (منه) ساقط من (ج).

(٨) تقدّمت ترجمته: (ص ٦٦).

(٢) (ما) ساقط من (ج، د).

(٩) في (ج) (نذر) بدل (نوى).

(٣) (عنها) ساقط من (ج).

(١٠) في (ج) (أن يكون تعتبر).

(٤) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٣/ ٣٨٣).

(١١) في (ج) (فشابه) بدل (فشأنه).

(٥) "التبيين": فصل في النذر.

(٦) في (ج) بعد (ذكر التتابع) زيادة (أو لم يذكر).

نيتة للانفصال حتى وجب شهراً منكراً فصامه فيه يوماً، فإنه يستقبل، (انتهى).

ومن علّق الصوم بشرط فصام قبله لم يجز، وإن أضاف إلى وقت فصام قبله جاز في قول «أبي حنيفة»، و«أبي يوسف» رحمهما الله تعالى (١) خلافاً «لمحمد» رحمه الله تعالى (٢)، كذا في «فتاوى قاضي خان» (٣).

ولو نذر صوماً في رجب، أو صلاةً فيه جاز عنه قبله في قول «أبي يوسف» رحمه الله تعالى (٤)؛ لأنه أضافه، خلافاً «لمحمد» رحمه الله تعالى (٥)، وإن كان معلقاً بشرط بأن قال: إذا جاء شهر رجب أنا أصوم لا يجوز قبله؛ لأنّ المعلق بالشرط لا يكون سبباً (٦) قبل الشرط ويجوز تعجيل (٧) الصدقة المضافة إلى وقت كالزكاة، كذا في «البحر الرائق» (٨).

وفي «السراجية» (٩): إذا قال لله عليّ أن أصوم يوم الجمعة، أو الخميس فعجّله جاز بخلاف قوله: إذا جاء يوم كذا فعليّ أن أصومه، (انتهى)، وفيها أيضاً (١٠): إذا نذر أن يصوم شهراً بمكة فصام في مكان آخر جاز خلافاً «لزفر» رحمه الله تعالى (١١)، (انتهى).

وفي «الظهيرية» (١٢): نذر صوم يوم الخميس، أو الإثنين فصام ذلك مرة كفاه إلا إذا نوى الأبد، كذا في «البحر الرائق» (١٣)، ولو قال: لله عليّ أن أصوم كلّ خميس، أو الإثنين فلم يصمه وجب عليه قضاؤه، فإن نوى اليمين فقط وجب عليه الكفارة، أو اليمين والنذر وجب القضاء والكفارة في إفطار الخميس الأول، أو الإثنين

(٨) «البحر الرائق»: كتاب الصوم (٢/٥٢٠).

(٩) «السراجية»: كتاب الصوم (الورقة ٣١).

(١٠) «السراجية»: المصدر السابق.

(١١) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج).

(١٢) «فتاوى الظهيرية»: (الخطية) كتاب الصوم.

(١٣) «البحر الرائق»: كتاب الصوم (٢/٥١٨).

(١) (رحمهما الله تعالى) زيادة من (ج، د).

(٢) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج).

(٣) «قاضي خان»: كتاب الصوم (١/١٠٦).

(٤) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج).

(٥) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج).

(٦) في (ج) (بما) بدل (مسيباً).

(٧) (تعجيل) ساقط من (ج).

وما أفطر منهما بعد فعليه القضاء ليس غير لانحلال (١) اليمين بالحنث الأول وبقاء النذر علي الخلاف، كذا في "فتح القدير" (٢).

وذكر «الولوالحي» في "فتاواه" (٣): لو قال: لله علي أن أصوم كل خميس، فأفطر خميساً إن أراد يميناً كفر يمينه (٤)، ثم إن أفطر خميساً آخر لم يكفر لأن كفارة اليمين واحدة فإذا حنث فيها مرة لم يحنث فيها مرة أخرى، كذا في "البحر الرائق" (٥).

رجل نذر صوم رجب فكان تسعة وعشرين يوماً، لم يجب عليه قضاء يوم بخلاف ما إذا كان النذر بشهر مطلق وعين شهراً (٦) للصوم، فكان تسعة وعشرين يوماً حيث يجب عليه قضاء يوم، ثم إن عجل الصوم قبل رجب ينبغي أن يصوم ثلاثين يوماً لاحتمال أن يكون رجب ثلاثين يوماً، فإن صام تسعة وعشرين يوماً لا غير، ثم جاء رجب فكان تسعة وعشرين يوماً، قيل: يجب عليه قضاء يوم، وقيل: لا، قال «الصريفي» (٧): الأصح عندي عدم الوجوب، كذا في "السراج الوهاج".

وفي "الولوالحية" (٨): لو قال: لله علي صوم شهر لزمه صوم شهر كامل إن شاء تابع، وإن شاء فرق، ولو قال: صوم الشهر، يلزمه بقية الشهر الذي هو فيه؛ لأنه ذكر الشهر معرّفاً فينصرف إليه، وإن نوى شهراً كاملاً فهو كما نوى؛ لأنه نوى ما يحتمله، كذا في "البحر الرائق" (٩)، ولو قال بالفارسية: امسال روزہ دارم، فعليه يوم واحد، ولو قال: ايس سال، فهو على باقي (١٠) السنة، كذا في "الظهيرية" (١١).

(١) في (د) (لأنحلال) بدل (لأنحلال).

(٢) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٩١/٢).

(٣) "الولوالحية": كتاب الصوم (٢٣١/١).

(٤) في (ج) (بيمينه) بدل (يمينه).

(٥) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥١٨/٢).

(٦) في (ج) (الشهر) بدل (شهر).

(٧) تقدّمت ترجمته: (ص ٤٣٢).

(٨) "الولوالحية": كتاب الصوم (٢٣١/١).

(٩) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥١٧/٢).

(١٠) في (ج، د) (ما في السنة) بدل (باقي السنة).

(١١) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.

ولو قال: لله عليّ صوم هذه السنة يلزمه الصوم من حين حلف إلى أن يمضي السنة، وليس عليه قضاء ما مضى قبل وقت اليمين، كذا في "فتاوى قاضي خان" (١)، و"الخلاصة" (٢).

ولو قال: خدای راست بر من روزه يكسال، لزمه صوم سنة، ولو قال: روزه يكساله، لا يلزمه شيء؛ لأنه إذا قرن بها الهاء يراد السنة الماضية، فكان المنذور مستحيل الكون، كذا في "خزانة المفتين" (٣).

وفي "الظهيرية" (٤): لو نذر بصوم شهر قد مضى لا يجب عليه وإن لم يعلم بمضيّه؛ لأنّ المنذور به مستحيل الكون (٥)، كذا في "البحر الرائق" (٦).

ولو قال بعد الزوال: لله عليّ صوم هذا اليوم لا يلزمه شيء، كذا في "شرح القدوري" «للزاهدي»، ولو قال: لله عليّ صوم هذا اليوم وهو قد أكل فيه، لا يلزمه شيء على المشهور، كذا في "السراج الوهاج".

وفيه أيضاً: من نذر بصوم شهر رجب فجنّ قبل مجيئه، وبقي على ذلك حتى مضى رجب ثم أفاق فعليه قضاؤه، كذا في "الظهيرية" (٧)، و"السراج الوهاج"، (قال في "السراج") (٨): لأنّ هذا إيجاب مؤجل، والأجل لا يمنع ثبوته في الحال كالدين المؤجل، وإذا كان الوجوب ثابتاً في الحال لم يسقط بحدوث الجنون بعد ذلك، وقال «زفر» رحمه الله تعالى (٩): لا يجب عليه قضاء ذلك الشهر؛ لأنّ من أصله أنّ الوجوب يتعلّق بمجيء الوقت فإذا جنّ قبل ذلك ولم يفق حتى مضى رجب

(٦) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥١٨/٢).

(٧) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.

(٨) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

(٩) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج).

(١) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٥/١).

(٢) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٦١/١).

(٣) "خزانة المفتين": (الخطية) كتاب الصوم.

(٤) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.

(٥) في (ج، د) (مستحيلاً لكون) بدل (مستحيل الكون).

لم يلزمه قضاؤه^(١)، كمن جنّ قبل رمضان حتى مضى الشهر أنه^(٢) لا يلزمه قضاؤه^(٣) كذلك، (انتهى) ما في "السراج"، ولو نذر بصوم رجب فمات قبله لا شيء عليه، كذا في "الفصول العمادية" في الفصل الثالث والثلاثين^(٤).

وإذا أوجبت المرأة على نفسها صوم سنة بعينها^(٥) قضت^(٦) أيام حيضها لأنّ تلك السنة قد تخلو عنه أيام الحيض فصحّ^(٧) الإيجاب، ولو قالت: لله عليّ أن أصوم يوم حيضي، أو يوماً أكل^(٨) فيه لا يصحّ النذر؛ لأنها أضافت النذر إلى^(٩) وقت لا يتصور فيه الصوم فلا يصحّ، كما لو أضافت إلى الليل، كذا في "فتاوى قاضي خان"^(١٠)، وفيه أيضاً: لو نذرت المرأة أن تصوم كذا، أو غداً فوافق يوم حيضها عليها القضاء عند «أبي يوسف» رحمه الله تعالى^(١١) خلافاً «لزفر» رحمه الله تعالى^(١٢)، وكذا لو نذرت صوم الغد وهي حائض، (انتهى).

ولو نذر أن يصوم يوم كذا ما عاش، ثم كبر وضعف عن الصوم في ذلك اليوم، يفطر ويطعم مكان كلّ يوم مسكيناً، مسلماً كان أو ذمياً، فإن لم يقدر لعسره استغفر الله تعالى^(١٣)، كذا في "السراجية"^(١٤).

ن: والمراد من الإطعام إمّا التملك بقدر^(١٥) الفطرة، أو الإباحة، أكلتين

مشبعتين، كما مرّ من قبل في مسألة الشيخ الفاني، هذا

- | | |
|---|--|
| (١) في (ج، د) (قضاء) بدل (قضاؤه). | (٩) (إلى) ساقط من (ج). |
| (٢) في (ج) (لأنه) بدل (أنه). | (١٠) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٦/١). |
| (٣) في (ج، د) (قضاء) بدل (قضاؤه). | (١١) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج، د). |
| (٤) "الفصول العمادية": (الخطية) كتاب الصوم. | (١٢) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج، د). |
| (٥) في (ج) (بقيها) بدل (بعينها). | (١٣) (تعالى) زيادة من (ج، د). |
| (٦) في (د) (قفت) بدل (قضت). | (١٤) "السراجية": كتاب الصوم (الورقة ٣١). |
| (٧) في (ج، د) (فيصح) بدل (فصح). | (١٥) في (ج) (بقدر) بدل (بقدر). |
| (٨) في (ج، د) (أكلت) بدل (أكل). | |

ولو نذر صوم (١) الأبد فضعف عن الصوم لاشتغاله بالمعيشة، له أن يفطر ويطعم لكل يوم نصف صاع من الحنطة (٢)؛ لأنه استيقن أنه لا يقدر على قضائه، فإن لم يقدر على (٣) الإطعام لعسرته استغفر الله تعالى (٤)، وإن لم يقدر لشدة الصيف وحره كان له أن يفطر ويقضيه في الشتاء إذا لم يكن نذر الأبد، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٥)، و"فتح القدير" (٦).

ولو نذر يوماً معيناً فلم يصم حتى صار شيخاً فانياً جازت الفدية عنه، كذا في "فتح القدير" (٧)، نذر بصوم الأبد فأكل لمرض، أو حيض يفدي له، كذا في "القنية" (٨)، وإنما جازت الفدية لتيقنه أنه لا يقدر على قضائه، وقد مرّ نظائره (٩)، ولو نذر بصوم رجب فدخل الوقت وهو مريض لا يستطيع الصوم إلا بضرر أفطر وقضى كصوم رمضان، كذا في "الكافي" (١٠).

ومن نذر صيام الجمعة مدة عمره، أو سنة (١١)، أو نحو ذلك، وهو يعلم أنه يشقّ عليه في أيام الربيع والصيف فسيبيله (١٢) أن يصوم بحساب ذلك (من) (١٣) زمان الخريف أو الشتاء من قبل، كذا في "السراجية" (١٤).

ومن قال: لله عليّ أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان، فقدم فلان ليلاً لا يلزمه شيء، كذا في "محيط السرخسي" (١٥).

- | | |
|---------------------------------------|---|
| (١) (صوم) ساقط من (ج، د). | (٩) في (د) (نظائر) بدل (نظائره). |
| (٢) في (ج) (حنطة) بدل (الحنطة). | (١٠) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم. |
| (٣) (على) ساقط من (ج). | (١١) في "السراجية": (سنته) بدل (سنة). |
| (٤) (تعالى) زيادة من (ج، د). | (١٢) في (ج) (قبله) بدل (فسيبيله). |
| (٥) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٦/١). | (١٣) ما بين معكوفتين زيادة من "السراجية". |
| (٦) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٩٢/٢). | (١٤) "السراجية": كتاب الصوم (الورقة ٣١). |
| (٧) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٩٢/٢). | (١٥) "محيط السرخسي": (الخطية) كتاب الصوم. |
| (٨) "القنية": (الخطية) كتاب الصوم. | |

ولو قدم نهاراً ، فإن كان قدومه قبل الزوال في يوم أكل فيه الناذر ، أو حاضت المرأة الناذرة لا يجب شيء عند «محمد» رحمه الله تعالى وهو المختار ، وعن «أبي يوسف» رحمه الله تعالى أنه يجب القضاء ، ولو قدم بعد الزوال لشيء عليه عند «محمد» رحمه الله تعالى ، ولا رواية فيه عن غيره ، كذا في "السراجية" (١) ، و "فتاوى قاضي خان" (٢) .

ولو قدم فلان يوم الأضحى ، عليه يوم مكانه ، كذا في "الخلاصة" (٣) ، ولو (٤) قال: لله علي أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبداً فقدم (د) فلان ليلاً لم يجب عليه شيء ؛ لأن اليوم إذا قرن (٦) به ما يختص بالنهار كالصوم يراد به بياض النهار ، وإذا كان كذلك لم يوجد الوقت الذي أوجب فيه الصوم وهو النهار ، ولو قدم يوماً قبل الزوال ولم يأكل صامه ، وإن قدم قبل الزوال وأكل فيه ، أو بعد الزوال ولم يأكل فيه صام ذلك اليوم في المستقبل ، ولا يصوم يومه ذلك ؛ لأن المضاف إلى الوقت عند وجود الوقت كالمرسل ، ولو أرسل لكان الجواب هكذا ، كذا في "البحر الرائق" (٧) .

ومعنى قوله: (صام ذلك اليوم في المستقبل) أنّ عليه صوم كلّ يوم مثله في المستقبل مدة عمره ، كما في "السراج الوهاج" ، و "المحيط" (٨) .

وفي "القنية" (٩) "بق" : ولو قال: لله علي أن أصوم الذي يقدم فيه فلان فقدم في يوم نواه تطوعاً ينوب عن النذر ولا يلزمه لنية (١٠) التطوع شيء كرمضان ، والنذر المعين ، "ط" وعن «أبي يوسف» رحمه الله تعالى قال: لله علي أن أصوم اليوم

(٦) في (د) (فرق) بدل (قرن) والصواب ما أثبتناه .

(٧) "البحر الرائق" : كتاب الصوم (٥٠٢/٢) .

(٨) "المحيط البرهاني" : كتاب الصوم (٣٧٦/٣) .

(٩) "القنية" : (الخطية) كتاب الصوم .

(١٠) (لنية) ساقط من (ج) .

(١) "السراجية" : كتاب الصوم (الورقة ٣١) .

(٢) "قاضي خان" : كتاب الصوم (١٠٦/١) .

(٣) "الخلاصة" : كتاب الصوم (٢٦٢/١) .

(٤) (لو) ساقط من (ج) .

(د) في (ج) (فقط) بدل (فقدم) .

الذي يقدم فيه فلان فقدم في يوم هو صائم (١) فيه من رمضان أو كفارة، أو تطوَّع
يجزئه ممّا هو صائم به وعليه صوم يوم لقدم فلان، (انتهى).

وذكر في "المحيط" (٢) من "القدوري" (٣): إذا قال: لله عليّ أن أصوم اليوم
الذي يقدم فيه فلان، فقدم في رمضان فصام أجزأه عن رمضان، وعن الصوم الذي
جعل عليه ولا يلزمه بالنذر شيء، (انتهى)، وهكذا في "السراج الوهاج".

ولو جعل على نفسه أن يصوم اليوم الذي عافاه الله فيه فعافاه في يوم،
فإنه يصوم ذلك اليوم أبداً ولو سمى سنة أو شهراً صام ذلك اليوم إلى أن ينقضي
ذلك الوقت، كذا في "الظهيرية" (٤).

وإن جعل على نفسه أن يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان وجعل على
نفسه (أن يصوم اليوم) (٥) الذي يعافى فيه فلان أبداً فعوفي فلان في اليوم الذي
قدم فيه فلان، فعليه صوم ذلك اليوم وحده أبداً ولا شيء عليه غير ذلك، كذا
في "المحيط" (٦).

ولو قال: لله عليّ أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان شكراً لله تعالى،
وأراد به اليمنين (فقدم فلان في يوم من رمضان، كان عليه كفارة اليمنين) (٧)
ولا قضاء عليه؛ لأنه لم يوجد شرط البرّ وهو الصوم بنية الشكر، ولو قدم فلان
قبل أن ينوي صوم رمضان فنوى به الشكر، ولا ينوي عن رمضان برّ في يمينه؛
لوجود شرط البرّ، وهو الصوم بنية الشكر، ولو قدم فلان قبل أن ينوي صوم رمضان

(١) في (ج، د) (صام) بدل (صائم).

(٢) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٣/٣٧٦). (٦) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٣/٣٧٧).

(٣) "القدوري": كتاب الصوم.

(٧) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

(٤) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.

فنوى به الشكر، ولا ينوي عن رمضان برّ في يمينه؛ لوجود شرط البرّ وهو الصوم بنية الشكر، ولو قدم فلان قبل أن ينوي صوم رمضان فنوى به الشكر أجزأه عن رمضان، وليس عليه قضاؤه، كذا في "فتاوى قاضي خان" (١)، و"الخلاصة" (٢).
ولو نذر صوم شهرين متتابعين من يوم قدوم فلان فقدم في شعبان فإنه يصوم بعد رمضان، كما في الحيض، كذا في "البحر الرائق" (٣).

وفي "اللولو الجية" (٤): رجل أراد شيئاً فجرى على لسانه صوم شهر، كان عليه صوم شهر، وكذا إذا أراد شيئاً فجرى على لسانه الطلاق، أو العتاق، أو النذر لزمه ذلك لقوله ﷺ (٥): «ثلاث جدهن جدّ، وهزلهن جدّ، الطلاق، والعتاق، والنكاح» (٦)، والنذر في معنى الطلاق، والعتاق؛ لأنّه لا يحتمل الفسخ بعد وقوعه، (انتهى)، كذا في "البحر الرائق" (٧)، وكذا لو أراد أن يقول: لله عليّ صوم يوم فجرى على لسانه صوم شهر لزمه صوم شهر (كامل، كذا في "السراجية" (٨).

ولو قال: لله عليّ أن أصوم هذا اليوم شهراً (٩) فهذه المسألة على وجوه: إن نوى أن يصوم هذا اليوم ثلاثين مرّة لزمه كذلك؛ لأنّه نوى ما يحتمله لفظه (١٠)، ولو نوى أن يصوم هذا اليوم كلّما دار في الشهر فهو كما نوى، ويلزمه هذا اليوم أربع مرات، أو خمس مرات، كلّما دار في الشهر؛ لأنّه نوى ما يحتمله لفظه

- (١) قاضي خان: كتاب الصوم (١٠٥/١).
(٢) الخلاصة: كتاب الصوم (٢٦٢/١).
(٣) البحر الرائق: كتاب الصوم (٥١٩/٢).
(٤) اللولو الجية: كتاب الصوم (٢٣١/١).
(٥) في (ج) (صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).
(٦) أخرجه "أبو داود": (الحديث ٢١٩٤)، و
"ابن ماجه": (الحديث ٢٠٣٩)، و"الدارقطني":
(٢٥٧/٣)، و"الحاكم": (١٩٨/٢)، و"البغوي":
(الحديث ٢٣٥٦)، و"الترمذي": (الحديث ١١٨٤)،
قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب والعمل على
هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم.
(٧) البحر الرائق: كتاب الصوم (٥١٨/٢).
(٨) السراجية: كتاب الصوم (الورقة ٣١).
(٩) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).
(١٠) في (ج) (اللفظ) بدل (لفظه).

بإضمامار(في)، وإن لم تكن له نية اختلفت الروايات، في رواية قيل(١): يلزمه صوم هذا اليوم كلما(٢) دار في الشهر أربع مرّات، أو خمس مرّات، كيلاً(٣) يلزمه الزيادة بالشك، وقيل: يلزمه صوم هذا اليوم ثلاثين مرّة احتياطاً لأمر العبادة، كذا في "المحيط البرهاني"(٤).

ولو قال: لله عليّ صوم هذا الشهر يوماً لزمه صوم ذلك الشهر بعينه متى شاء متوسّعاً عليه إلى أن يموت؛ لأنّ الشهر لا يتصور أن يكون يوماً حقيقةً وهو بياض النهار فحمل على الوقت، فصار كما لو قال: لله عليّ أن أصوم هذا الشهر وقتاً من الأوقات، كذا في "البحر الرائق"(٥): ولو قال: لله عليّ أن أصوم يوم الإثنين سنةً، كان عليه أن يصوم كلّ إثنين يمرّ به إلى سنة، كذا في "فتاوى قاضي خان"(٦). ولو قال: لله عليّ أن أصوم، أو أن أصوم يوماً(٧) فعليه صوم يوم واحد، كذا في "السراج الوهاج"، ولو قال: لله عليّ أن أصوم يوماً ويوماً فعليه صوم يوم واحد إلا أن ينوي بذلك الأبد، ولو قال: لله عليّ أن أصوم يوماً ويوماً لا(٨)، فإنّه يلزمه صوم يوم إلا أن ينوي الأبد، كما إذا قال لامرأته: أنت طالق يوماً ويوماً لا، كذا في "البحر الرائق"(٩).

وفيه أيضاً(١٠): لو قال: لله عليّ أن أصوم كذا كذا(١١) يوماً يلزمه صوم أحد عشر يوماً، وهذا مشكل، وكان ينبغي أن يلزمه اثنا عشر يوماً؛ لأنّ كذا اسم عدد

-
- (١) في بعض النسخ (قال في بعض الروايات) بدل (٧) يوماً ساقط من (ج).
 (٢) (ج) (كما) بدل (كلّما).
 (٣) في (ج) (لثلاً) بدل (كيلاً).
 (٤) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٣/٣٧١).
 (٥) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٥٢٠).
 (٦) "قاضي خان": كتاب الصوم (١/١٠٦).
 (٧) (يوماً) ساقط من (ج).
 (٨) (لا) ساقط من "البحر الرائق".
 (٩) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٥١٨).
 (١٠) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٥١٨).
 (١١) في (ج) (كذا وكذا) بإثبات (و) والصواب ما أثبتناه.

بدليل أنه لو قال: لفلان (١) عليّ كذا درهماً يلزمه درهمان، وقد جمع بين عددين ليس بينهما (٢) حرف العطف وأقله اثنا عشر، ولو قال: كذا و كذا يلزمه أحد وعشرون، ولو قال بضعة عشر يلزمه ثلاثة عشر، (انتهى).

وذكر في "شرح عيون المسائل" (٣) للفقهاء «أبي الليث السمرقندي» (٤): أنه لو قال: لله عليّ صوم بضعة عشر يلزمه ثلاثة عشر؛ لأنّ البضعة في اللغة اسم لثلاثة فصاعداً إلى العشرة، وقيل: إلى سبعة، والزيادة مشكوك فيها فلا يلزمه الزيادة بالشك، (انتهى).

ولو قال: لله عليّ أن أصوم جمعةً، إن أراد بها أيام الجمعة، أو لم تكن له نية يلزمه صوم سبعة أيام؛ لأنّ الجمعة يذكر ويراد بها يوم الجمعة، ويذكر ويراد بها أيام الجمعة، وفي الثاني غلب استعمالها فيصرف المطلق إليه، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٥)، وإن أراد بها يوم الجمعة يلزمه يوم الجمعة؛ لأنه نوى حقيقة كلامه، كما لو حلف أن لا يكلم (٦) فلاناً يوماً وأراد به بياض النهار صدق قضاءً، ولو قال: جُمع هذا الشهر فعليه أن يصوم كلّ يوم جمعة تمرّ في هذا الشهر، قال «شمس الأئمة السرخسي» (٧): هذا هو الأصحّ، ولو قال: صوم أيام الجمعة فعليه صوم سبعة أيام. ولو قال: لله عليّ أن أصوم السبت ثمانية أيام لزمه صوم سبتين، ولو قال: لله عليّ صوم السبت سبعة أيام لزمه صوم سبعة أسبات؛ لأنّ السبت في سبعة أيام لا يتكرّر فحمل كلامه على عدد الأسبات بخلاف الثمانية؛ لأنّ السبت فيها يتكرّر، كذا في "البحر الرائق" (٨).

(٥) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٦/١).

(٦) في (ج) (لا يتكلم) بدل (لا يكلم).

(٧) تقدّمت ترجمته: (ص ٧٨).

(٨) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥١٩/٢).

(١) في (ج) (بفلان) بدل (لفلان).

(٢) في (ج) (منهما) بدل (بينهما).

(٣) "شرح عيون المسائل": (الورقة ٤٢).

(٤) تقدّمت ترجمته: (ص ٤٨).

ولا يخفى: أنَّ ما ذكر (١) من لزوم صوم سبعة أسباب، أو سبتين، إنما هو إذا لم تكن له نية، أمّا إذا وجدت لزمه ما نوى، كذا في "معين المفتي" (٢)، وذكر في "البحر الرائق" (٣): ولو نوى صوم غد ونوى كلّما (٤) دار غد لا تصحّ نيته؛ لأنّ النية إنّما تعمل في الملفوظ، ولو قال: صوم (يوم، ونوى كلّما) (٥) دار يوم صحّت نيته، وكذا يوم الخميس، ذكره في "الظهيرية" (٦)، وغيرها، (انتهى).

وفي "المنتقى" (٧): إذا قال: لله عليّ صوم الإثنين، ونوى كلّ الإثنين يأتي عليه فعله ما نوى، وكذلك صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان، ولو قال: لله عليّ صوم غد، أو رأس الشهر، ونوى كلّما يأتي عليه فليس بشيء، وعليه أن يصوم ذلك اليوم الذي تكلم به، كذا في "المحيط البرهاني" (٨).

ولو قال: والله لأصوم الأبد يعني يوماً واحداً من الأبد، أو قال: لله عليّ أن أصوم الأبد يعني يوماً واحداً من الأبد، وذلك (٩) أن ينوي أصوم الخميس، أو الجمعة فهو على ما نواه، كذا في "المحيط" (١٠) أيضاً.

ولو أوجب على نفسه صوماً متتابعاً فصام متفرقاً لم يجز، وعلى عكسه جاز، ولو قال: لله عليّ صوم مثل شهر رمضان، فإن أراد مثله في الوجوب، أو العدد فله أن يفرّق، وإن أراد به في التتابع فعليه أن يتابع، وإن لم يكن له نية فله أن يصوم متفرقاً لأنّه محتمل لهما (١١) فكان له الخيار، كذا في "المحيط" (١٢)، و"البحر الرائق" (١٣).

-
- (١) في (ج، د) (ذكره) بدل (ذكر).
 (٢) كذا في "الهندية": كتاب الصوم (٢٠٩/١).
 (٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥١٧/٢).
 (٤) (ما) ساقط من (ج، د).
 (٥) ما بين معكوفتين ساقط من (ب، ج، د).
 (٦) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.
 (٧) كذا في "الخانية"، و"الهندية": كتاب الصوم.
 (٨) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٣٧١/٣).
 (٩) في (ب، ج، د) (كذا) بدل (ذلك).
 (١٠) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٣٧٦/٣).
 (١١) في (ب، ج، د) (لها) بدل (لها).
 (١٢) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٣٧٦/٣).
 (١٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥١٩/٢).

ولو قال: لله عليّ أن أصوم عشرة أيام متتابعات فصام خمسة عشر يوماً وأفطر يوماً لا يدري أنّ يوم الإفطار من الخمسة، أو من العشرة، (فإنه يصوم خمسة أيام آخر متتابعات، فيوجد عشرة) (١) متتابعة، ولو قال: لله عليّ صوم نصف يوم لا يصحّ نذره، كذا في "البحر الرائق" (٢).

وفيه أيضاً (٣): ولو قال: لله عليّ صيام الأيام ولا نية له، كان عليه صيام عشرة أيام عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى، و«عندهما» رحمهما الله تعالى سبعة أيام، ولو قال: لله عليّ صيام أيام لزمه صيام ثلاثة أيام؛ لأنه جمع قليل، ولو قال: صيام (٤) الشهور فعشرة، وقال: صيام (٥) اثنا عشر شهراً، (انتهى).

ولو قال: لله عليّ صيام السنين فهو على عشر سنين عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى و«عندهما» رحمهما الله تعالى إن نوى شيئاً فهو على ما نوى، وإن لم تكن له نية يقع على جميع العمر، كذا في "مختار الفتاوى" (٦).

ولو قال: صوم الجُمع (٧) فعند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى هذا على عشر جمع، و«عندهما» رحمهما الله تعالى على جُمع جميع العمر، كذا في "الظهيرية" (٨). فحاصل هذا الكل (٩): أنه إما إن ذكر لفظة الأيام، أو الجُمع، أو الشهور، أو السنين، وعلى جميع التقادير إما إن ذكره معرّفاً بالألف واللام، أو منكرّاً، فإن ذكره منكرّاً يقع على ثلاثة، سواء ذكر لفظة الأيام، أو الشهور، أو الجمع، أو السنين؛ لأنّ الثلاثة أدنى ما يتناولها اسم الجمع، وليس في كلامه حرف العهد ولا ما يدلّ

(٦) "مختار الفتاوى": (الخطية) (الورقة ١١٧).

(٧) في (ج، د) (جميع) بدل (جمع).

(٨) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.

(٩) في (ج) (الكلام) بدل (الكل).

(١) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

(٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥١٩/٢).

(٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٢٠/٢).

(٤) (صيام) ساقط من (ج).

(٥) (صيام) ساقط من (ج، د).

على الكثرة، وإن ذكر معرّفاً بالألف واللام ففي مسألة الأيام يقع عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى على عشرة أيام، و«عندهما» رحمهما الله تعالى على سبعة أيام؛ لأنّ حرف اللام حرف العهد، والمعهود هي الأيام السبعة التي تدور عليها (١) الشهور والسنون كلّما مضت عادت، فإليه ينصرف مطلق لفظه (٢) و«أبو حنيفة» رحمه الله تعالى يقول: ذكر الألف واللام دليل الكثرة؛ لأنّهما لاستغراق الجنس، وإنّما ينصرف كلامه إلى أكثر ما يتناول اسم الأيام في اللغة مقروناً بالعدد، وذلك عشرة أيام؛ لأنّه يقال: لما بعد العشر: أحد عشر يوماً، ففي مسألة الشهور يقع عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى على عشرة أشهر بناءً على أصله؛ لأنّ العشرة أكثر ما يتناوله لفظ الجمع مقروناً بالعدد، فإنّه يقال: عشرة أشهر، أو شهور، ثم يقال لما بعده (٣): أحد (٤) عشر شهراً، و«عندهما» يلزمه اثنا عشر شهراً باعتبار المعهود، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ (٥)، وهي التي تدور عليها (٦) السنون، وفي مسألة الجُمع والسنين يقع عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى على عشرة جُمع و سنين بناءً على أصله المتقدّم، و«عندهما» رحمهما الله تعالى يقع على جُمع جميع العمر في الأول، وسني جميع عمره (٧) في الثاني؛ لأنّه ليس فيه (٨) معهود فيكون لاستغراق (٩) الجنس، وذلك في (١٠) أن يتناول جميع العمر، كلّ ذلك في "مبسوط السرخسي" (١١).

- | | |
|---|--|
| (١) في (ج) (عليه) بدل (عليها). | بدل (تدور عليها). |
| (٢) في (ب، ج، د) (مطلقة لفظة). | (٧) في (ب، د) (عمره) بدل (عمره). |
| (٣) في (ج، د) (بعد) بدل (بعده). | (٨) (فيه) ساقط من (ج). |
| (٤) في (ج، د) (واحد) بدل (أحد). | (٩) في (ج) (الاستغراق) بدل (لاستغراق). |
| (٥) التوبة: (الآية، ٣٦). | (١٠) (في) ساقط من (ب، ج، د). |
| (٦) في (ج) (تدورهم عليهم) وفي (د) (عليهما) (١١) "مبسوط" للسرخسي: كتاب الصوم (١٤٤/٣) | |

وهذا إذا لم تكن له نية، فإن نوى شيئاً فهو على ما نوى حتى لو نذر صوم أيام ونوى الأكثر من ثلاثة (١) يقع على ما نوى، وكذا لو نذر (٢) صوم الجُمع ونوى جُمع (٣) شهر، أو جُمع هذا الشهر صام جُمعه خاصةً، وكذا لو نذر صوم السنين ولا نية له فهو على عشر سنين عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى، و«عندهما» رحمهما الله تعالى على جميع العمر، وإن نوى شيئاً فهو على ما نوى، كذا في "السراج الوهاج" (٤).

ولو قال: لله عليّ صيام الزمن، والحين، ولا نية له كان عليه صيام ستة أشهر، كذا في "البحر الرائق" (٥)، ولو قال: دهرًا، منكرًا فهو على ستة أشهر «عندهما»، وقال «أبو حنيفة» رحمه الله تعالى: لا علم لي بذلك، ولو ذكر الدهر، معرّفًا على العمر كلّهُ، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٦)، و"البحر الرائق" (٧).

ولو قال: لله عليّ أن أصوم عمراً فعن «أبي يوسف» رحمه الله تعالى: صوم ستة أشهر، وعن «محمد» رحمه الله تعالى صوم يوم، وقيل: العمر الأبد في ظاهر الرواية، كذا في "مختار الفتاوى" (٨)، وفي "خزانة الأكمل" (٩): لو قال: عليّ صوم عمر فعليّ صوم يوم واحد، أمّا في قوله: عليّ صوم العمر فعلى الأبد، (انتهى)، ولو قال: لله عليّ أن أصوم رجب، ثم صام عن كفارة ظهاره (١٠) شهرين متتابعين أحدهما رجب أجزأه ويجب عليه قضاء رجب وهو الأصحّ، كذا في "الظهيرية" (١١).

(١) في (ج، د) (ثلاثة) بدل (ثلاثة).

(٢) في (ج) (نوى) بدل (نذر).

(٣) في (ج، د) (جميع) بدل (جمع).

(٤) هكذا في "المبسوط": للسرخسي: كتاب الصوم

(٥) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٢٠/٢).

(٦) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٦/١).

(٧) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٢٠/٢).

(٨) "مختار الفتاوى": (الخطية) (الورقة ١١٧).

(٩) هكذا في "الهندية": فصل في النذر.

(١٠) في (ج) (ظهار) بدل (ظهاره).

(١١) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.

ومن التزم صوم شهرين متتابعين فصام رجباً وشعبان (١) فإذا شعبان نقص يوماً، فالحيلة أن يسافر مدة السفر فينوي اليوم الأول من شهر رمضان عمّا التزمه، كذا في "السراجية" (٢) من كتاب الحيل، ولو قال: لله عليّ صوم آخر يوم من أول الشهر، وأول يوم (٣) من آخر الشهر، لزمه الخامس عشر، والسادس عشر، كذا في "البحر الرائق" (٤).

ولو قال: لله عليّ أن أصوم يومين متتابعين من أول الشهر، وآخره، كان عليه أن يصوم الخامس عشر، والسادس عشر؛ لأنّ اليوم الخامس عشر من أول الشهر، والسادس عشر من آخره، وما عداهما لا يتصور أن يكونا متتابعين، أحدهما من أول الشهور، والثاني من آخره، كذا في "الغياثية" (٥).

وفي "فتاوى قاضي خان" (٦): لو قال: لله عليّ صوم شوال، وذو القعدة، وذو الحجة، فصامهن بالأهلة، وكان ذو القعدة، وذو الحجة ثلاثين ثلاثين يوماً، وشوال تسعة وعشرين يوماً، عليه صوم خمسة أيام، يوم الفطر، والأضحى، وأيام التشريق؛ لأنه التزم صوم ثلاثة أشهر معينة، وقد صام ما سوى هذه الأيام الخمسة، ولو قال: لله عليّ صوم ثلاثة أشهر فعين للصوم شوالاً، وذو القعدة، وذو الحجة، وكان ذو القعدة، وذو الحجة ثلاثين ثلاثين يوماً، وشوال تسعة وعشرين يوماً فعليه قضاء ستة أيام، كذا في "فتاوى قاضي خان".

وفيه (٧) أيضاً: رجل قال: لله عليّ أن أصوم هذا اليوم أمس، أو أمس هذا اليوم، لزمه صوم اليوم، ولو قال: غداً هذا اليوم، أو هذا اليوم غداً لزمه صوم أول الوقتين

(٥) "الغياثية": كتاب الصوم (الورقة ٥٤).

(٦) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٥/١).

(٧) المصدر السابق بنفسه.

(١) في (ب، ج، د) (شعباناً) بدل (شعبان).

(٢) "السراجية": كتاب الحيل (الورقة ٩٤).

(٣) في (ج) (أوله يومه) بدل (أول يوم).

(٤) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٢٠/٢).

الذي تَفَوَّه به، فإن كان أول الوقتين الذي تفَوَّه به اليوم وقال ذلك بعد الزوال لا شيء عليه، (انتهى).

قال في "السراج الوهاج": لو قال: لله عليّ صوم (١) هذا اليوم غداً، إن قال قبل الزوال والأكل فعليه صوم اليوم، وليس عليه صوم الغد، وإن كان قد أكل، أو (٢) كان بعد الزوال فلا شيء عليه، (انتهى)، ولو قال: والله (٣) لأصوم غداً ولم يصم لا قضاء عليه، وكفر عن يمينه، كذا في "السراجية" (٤).

ولو قال المريض: لله عليّ أن أصوم شهراً، إن مات قبل أن يصحّ (٥) لا يلزمه شيء، وإن صحّ يوماً يلزمه أن يوصي بجميع الشهر بالإطعام «عندهما»، وعند «محمّد» رحمه الله تعالى (٦) يلزمه الإيضاء بقدر ما أدرك، كذا في "الكافي" (٧).
ولو قال: لله عليّ صوم يومين في هذا اليوم ليس عليه إلا صوم يومه (٨)، بخلاف عشر حجّات في هذه السنة، كذا في "فتح القدير" (٩).

وإذا نذر بصوم يوم معيّن فصام في ذلك اليوم عن واجب آخر فإنه يقع عمّا نوى وعليه قضاء ما نذر ولا تجب عليه كفارة اليمين إذا نوى به يميناً إلا إذا نوى أن يصوم لا عمّا نذر فعليه القضاء وكفارة اليمين، كذا في "التاتارخانية" (١٠).
وفي "القنية" (١١): للناذر (١٢) تأخير (١٣) الصوم عن الوقت المضاف إليه الصوم، (انتهى).

- | | |
|--|--|
| (١) في (ج) (أصوم) بدل (صوم). | (٨) في (أ، ب) (يوم) بدل (يومه). |
| (٢) في (ج) (و) (أو). | (٩) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٩٠/٢). |
| (٣) في (ج) (لله) بدل (والله). | (١٠) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٤٠٢/٢). |
| (٤) "السراجية": كتاب الصوم (الورقة ٣١). | (١١) "القنية المنية": (الخطية) (الورقة ١٠٧). |
| (٥) في (ج) (يصبح) بدل (يصح). | (١٢) في (ج، د) (الناذر) بدل (لِلناذر). |
| (٦) (رحمه الله تعالى) أثبتناه من (ج، د). | (١٣) في (ج، د) (تأخر) بدل (تأخير). |
| (٧) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم. | |

ومن نذر نذراً مطلقاً، أو معلقاً بشرط، ووجد، وفي به

فلو قال: لله علي أن أصوم غداً فأخّره إلى ما بعد الغد جاز، وينبغي أن لا يكون مسيئاً كمن نذر أن يتصدق بدرهم الساعة فتصدق بعد ساعة، كذا في "شرح القدوري" «للزاهدي».

[قوله]: (ومن نذر نذراً مطلقاً، أو معلقاً بشرط، ووجد، وفي به) أي وفي بالنذر لقوله ﷺ (١): «من نذر وسمى فعلية الوفاء بما سمي» (٢) وهو بإطلاقه يشمل المنجز (٣)، والمعلق؛ لأنّ المعلق بالشرط كالمنجز عنده.

أطلق قوله: (معلقاً) فشمّل ما إذا علّقه بشرط يريد كونه أو لا، وعن «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى أنّه رجع عنه (٤) فقال: إذا قال: إن فعلت كذا فعليّ حجة، أو صوم سنة، أو صدقة ما أملكه، أجزأه من ذلك كلّ كفارة اليمين، وهو قول «محمّد» رحمه الله تعالى، وهو مذهب «الشافعي» رحمه الله تعالى، ويخرج عن العهدة بالوفاء بما سمي أيضاً، وهذا إذا كان شرطاً لا يريد كونه؛ لأنّ فيه معنى اليمين وهو المنع (٥) وهو بظاهره نذر فيتخير فيسبل إلى أيّ الجهتين شاء، بخلاف ما إذا كان شرطاً يريد كونه، كقوله: إن شفى الله مريضاً فإنه لا تجزئه الكفارة لانعدام معنى (٦) اليمين فيه، وهذا التفصيل هو الصحيح، كذا في "الهداية" (٧).

وذكر في (٨) "فتح القدير" (٩): أنّ «أبا حنيفة» رحمه الله تعالى كان يقول أوّلاً:

بأنّ من نذر نذراً معلقاً يجب عليه الوفاء بنفس المنذور، كما في المنجز ثم رجع

(١) في (ج) (صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).
 (٢) لا أصل له بهذا اللفظ، ولذا قال الزيلعي في "نصب الراية": (٣/٣٠٠): غريب، ووافقه ابن الهيثم، وقال ابن حجر في "الدراية": (٢/٩٢): لم أجده.

(٥) (وهو المنع) ساقط من (د).

(٦) (معنى) ساقط من (د).

(٧) "الهداية": كتاب الأيمان فصل في الكفارة.

(٨) (في) ساقط من (ج).

(٩) "فتح القدير": كتاب الأيمان (٥/٨٨).

(٣) في (ج) (المجرد) بدل (المنجز).

(٤) أي عن التسوية بين النذر المطلق والمعلق،

عن ذلك، فقد روي عن «عبد العزيز بن خالد الترمذي» (١) قال: خرجت حاجاً فلماً وصلت (٢) الكوفة قرأت كتاب النذور (٣) والكفارات على «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى، فلماً انتهيت إلى هذه المسألة، قال: قِفْ فَإِنَّ مِنْ رَأْيِي أَنْ أَرْجِعَ، فلماً رجعت من الحج إذاً «أبو حنيفة» قد توفي (٤)، فأخبرني «الوليد بن أبان» (٥) أنه رجع قبل موته بسبعة، وقال: يتخير أي المعلق، وبهذا كان يفتي «إسماعيل الزاهدي» (٦)، وقال «الولوالحي» (٧): مشائخ بلخ، وبخارى كانوا يفتون بهذا، وهو اختيار «شمس الأئمة» (٨) لكثرة البلوى في هذا الزمان، واختار «صاحب الهداية» والمحققون أنَّ مراد الإمام بالشرط الذي يتخير معه بين الوفاء بنفس النذر، والكفارة، الشرط الذي لا يريد كونه، مثل دخول الدار، وكلام فلان، أمّا الشرط الذي يريد كونه، كقوله: إن شفى الله مريضى، أو قدم غائبى، أو مات عدوى فله على صوم شهر، فوجد الشرط لا يجزئه إلا عين المنذور، هذا ما أفاده كلام «ابن الهمام»، وذكر في "الدرر والغرر" (٩): نذر معلقاً بشرط لا يريده، وفى، أو كفر، وإليه رجع «أبو حنيفة» رحمه الله تعالى، وبه كان يفتي «شمس الأئمة» وغيره من كبار الفقهاء، (انتهى).

- (١) هو عبد العزيز بن خالد الترمذي، روى عن هشام بن حسان، وحجاج بن أرطاة، وابن جريج، والثوري، وأبي حنيفة، ينظر ترجمته: "الجرح والتعديل" للرازي: (٤٤٧/٥)، "تهذيب التهذيب": (٢٢٦/٥) (الترجمة ٤٢١٣).
- (٢) في "فتح القدير": (دخلت) بدل (وصلت).
- (٣) في (ج) (النذر) بدل (النذور).
- (٤) توفي إمامنا سراج الأئمة أبو حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه سنة خمسين ومائة، تقدّمت تفصيله فيما قبل، (ص ٥٨).
- (٥) هو الوليد بن أبان الكرابيسي، المتكلم، أحد الأئمة، ينظر ترجمته: "تاريخ بغداد": (٤٤٦/١٣)، "النجوم الزاهرة": (٢١٠/٢)، "سير أعلام النبلاء": (٣١٨/٩).
- (٦) في "فتح القدير": (الزاهد) بدل (الزاهدي) هو أبو محمّد إسماعيل بن الحسن بن علي، الفقيه، الزاهد، كان إمام وقته في الفروع والأصول، توفي سنة (٤٤٠٢هـ)، انظر: "الفوائد البهية": (الورقة ٤٦٤).
- (٧) "الولوالحية": كتاب الأيمان (١٥٨/٢).
- (٨) أبي بكر بن أبي سهل السرخسي، تقدّمت ترجمته: (ص ٧٨).
- (٩) "الدرر والغرر": كتاب الأيمان (٤٣/٢).

فحاصل الكلام ما ذكره «الزيلعي» في «التبيين»^(١) قال : وإن سمى الناذر شيئاً ففي المطلق يجب الوفاء به، وكذا في المعلق إن كان التعليق بشرط يراد كونه، وإن كان لا يراد كونه، قيل: يجب عليه الوفاء، وقيل: يجزئه كفارة اليمين إن شاء، وإن شاء وفى بالمنذور، وهو الصحيح رجع إليه «أبو حنيفة» رحمه الله تعالى قبل موته بثلاثة أيام، وقيل: بسبعة، (انتهى) ما ذكره «الزيلعي».

و أراد «المصنف» رحمه الله تعالى بقوله: (وفى) أنه يلزمه الوفاء بأصل القرية التي التزمها لا بكل وصف التزمه ؛ لأنه^(٢) لو عيّن درهماً، أو فقيراً^(٣)، أو مكاناً للصدقة، أو للصلاة فإنّ التعيين ليس بلازم، كذا في «البحر الرائق» من كتاب الأيمان^(٤). ولو نذر لفقراء^(٥) مكّة جاز الصرف إلى فقراء غيرها^(٦) ؛ لأنّ المقصود التقرب إلى الله تعالى بدفع حاجة الفقير^(٧) ولا مدخل فيه لخصوص المكان^(٨)، كذا في «الدرر شرح الغرر»^(٩).

ولو نذر أن يتصدّق بهذه المائة الدراهم يوم كذا على فلان، فتصدّق بمائة أخرى^(١٠) قبل مجيء ذلك اليوم على مسكين آخر جاز، كذا في «السراجية»^(١١). ولو قال: إن نجوت من هذا الغم فلله عليّ أن أتصدّق بهذه الدراهم خبزاً، ثم أراد أن يتصدّق لحماً دون الخبز جاز، كذا في «خزانة الفتاوى»^(١٢)، وكذا لو أراد أن يتصدّق بالقيمة دون الخبز جاز، كذا في «فتاوى قاضي خان»^(١٣).

(١) «التبيين» للزيلعي: كتاب الأيمان (٤٢٧/٣).
 (٢) في (ج) (لأن) بدل (لأنه).
 (٣) في (ج) (فقيراً) بدل (فقيراً).
 (٤) «البحر الرائق»: كتاب الأيمان (٤٩٧/٤).
 (٥) في (ج) (الفقراء) بدل (لفقراء).
 (٦) في (ب، ج، د) (غيره) بدل (غيرها).
 (٧) في (ج) (الفقراء) بدل (الفقير).
 (٨) في (ج) (لما كان) بدل (لمكان).
 (٩) «الدرر شرح الغرر»: كتاب الأيمان (٤٣/٢).
 (١٠) في (ج، د) (أجزى) بدل (أخرى).
 (١١) «السراجية»: كتاب الأيمان (الورقة ٥٨).
 (١٢) «خزانة الفتاوى»: (الخطية) كتاب الأيمان.
 (١٣) «قاضي خان»: كتاب الأيمان (٢٩٢/٢).

ولو قال: كلَّما أكلت اللحم فلله عليّ أن أتصدّق بدرهم فعليه بكلّ لقمة درهم؛ لأنّ كلّ لقمة أكلة، ولو قال: كلَّما شربت فعليّ درهم فعليه (١)، بكلّ نفس درهم، ولا يلزمه بكلّ مصّة درهم، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٢).

ونقل في "البحر الرائق" من كتاب الأيمان مسائل كثيرة من هذا الجنس فلنذكرها بتمامها، وهي هذه: في "الخلاصة" (٣)، و"السراجية" (٤): لو التزم بالنذر أكثر ممّا يملكه (لزمه ما يملك) (٥) هو المختار، كما إذا قال: إن فعلت كذا فألف درهم من مالي (٦) صدقة، ففعل، وهو لا يملك إلا مائة لا يلزمه إلا المائة، ولو لم يكن له شيء لم يلزمه شيء، وفي "الخلاصة" (٧) أيضاً: لو (٨) قال: لله عليّ أن أهدي هذه الشاة وهي ملك الغير لا يصحّ النذر بخلاف قوله: (لأهدين)، ولو نوى اليمين كان يميناً، (انتهى).

فعلى هذا لا بدّ أن يزداد شرط خامس، وهو أن لا يكون ما التزمه ملكاً (٩) للغير إلا أن يقال: إنّ (١٠) النذر به معصية، لكن ليس بمعصية لذاته وإنّما هو لحقّ الغير. وفي "الخلاصة" (١١): لو قال: لله عليّ إطعام المساكين فهو على عشرة عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى، ولو قال: لله عليّ إطعام مسكين يلزمه نصف صاع من (١٢) حنطة استحساناً، ولو قال: إن فعلت كذا فألف درهم من مالي صدقة لكلّ مسكين درهم واحد فحنت وتصدّق بالكلّ على مسكين واحد جاز

(٧) "الخلاصة": كتاب الأيمان (١٢٩/٢).

(٨) (لو) ساقط من (ج، د).

(٩) (ملكاً) ساقط من (ألف).

(١٠) (إن) ساقط من (ألف).

(١١) "الخلاصة": كتاب الأيمان (١٢٩/٢).

(١٢) (من) ساقط من (ج).

(١) في (ج) (فعليّ) بدل (فعليه).

(٢) "قاضي خان": كتاب الأيمان (٣١٠/٢).

(٣) "الخلاصة": كتاب الأيمان (١٢٩/٢).

(٤) "السراجية": كتاب الأيمان (الورقة ٥٨).

(٥) ما بين معكوفتين ساقط من (ج، د).

(٦) في (ج) (بعد) (مالي) زيادة (درهم).

ولو قال: لله عليّ أن أعتق هذه الرقبة وهو يملكها فعليه أن يفّي بذلك، ولو لم يفّ يَأْتُم، ولكن لا يجبره القاضي، وفي "مجموع النوازل" (١): لو قال وهو مريض: إن برئت من مرضي هذا ذبحت شاة، أو عليّ شاة، أو عليّ شاة أذبحها فبراً لا يلزمه شيء، ولو قال: عليّ شاة أذبحها، وأتصدّق بلحمها لزمه، ولو قال: لله عليّ أن أذبح جزوراً وأتصدّق بلحمه فذبح مكانه سبع شياه جاز، (انتهى).

وهو يدلّ على أنّ مرادهم بالواجب الفرض في قولهم: وأن يكون من جنسه واجب؛ لأنّ الأضحية واجبة، وهي الذبح لا التصدق مع أنّه صرّح بأنّه لا يصحّ النذر بالذبح من غير تصريح بالتصدّق بلحمه، (انتهى) ما في "البحر الرائق" (٢).

وفي "اللولو الجية" (٣): لو قال: لله عليّ أن أتصدّق (٤) بمائة درهم فأخذ إنسان فمه، فلم يتمّ الكلام، وهو يريد أن يقول: إن فعلت كذا، فالاحتياط أن يتصدّق، فَرَّق بين هذا، وبين اليمين بالطلاق، فإنّ ثمة إذا وصل الشرط بعد ما رفع يده عن فمه لا يقع الطلاق، والفرق: أنّ الطلاق محظور فيكلف لعدمه ما أمكن، وقد أمكن بجعل هذه الانقطاع غير فاصل، كما لو حصل الانقطاع بالعطاس، أمّا الصدقة: عبادة فلا يكلف لعدمها.

ولو قال: إن فعلت كذا فلله عليّ أن أكفّن الميت، أو (٥) أن أضحيّ لا يكون نذراً؛ لأنّ تكفين الميت ليس بقربة مقصودة، وأمّا التضحية فلا أنّ التضحية واجبة عليه، ولو قال: لله عليّ ثلاثون حجّة، كان عليه بقدره عمره (٦)، (انتهى).

(١) كذا في "الخلاصة": (١٢٩/٢) نقلاً عن (٤) في (ج) (تصدق) بدل (أتصدق).

"مجموع النوازل".

(٢) "البحر الرائق": كتاب الأيمان (٤/٤٩٨).

(٣) "اللولو الجية": كتاب الأيمان (٢/١٥٧، ١٥٨).

(٦) في (ب، ج، د) وفي "اللولو الجية" (بقدر عمره) بدل (بقدره عمره).

وأشار «المصنف» رحمه الله تعالى بقوله (١): (وفى به) إلى أنه معين مسمّى، فلو لم يكن مسمّى كقوله: إن فعلت كذا فعليّ نذر، فإن نوى قربةً من القرب التي يصحّ النذر بها نحو الحجّ، والعمرة فعليه ما نوى؛ لأنّه محتمل لفظه، فجعل ما نوى كالمنطوق به، وإن لم تكن له نية فعليه كفارة اليمين، وكذا لو قال: إن كلّمت أبي فعليّ نذر، أو إن صلّيت الظهر، فإن نوى معيّنًا لزمه وإلا كفر، كذا في "البحر الرائق" (٢).

وفي "اللولو الجية" (٣): وإذا حلف بالنذر، وهو ينوي صياماً، ولم ينو عدداً معلوماً، فعليه صيام ثلاثة أيام إذا حنث؛ لأنّ إيجاب العبد معتبر بإيجاب الله تعالى من الصيام، وأدنى ذلك ثلاثة أيام في كفارة اليمين، وإن نوى صدقةً، ولم ينو عدداً، فعليه إطعام عشرة مساكين لكلّ مسكين نصف صاع لما ذكرنا، (انتهى).

وفي "القنية" (٤): نذر أن يتصدّق بدينار على الأغنياء ينبغي أن لا يصحّ، قلت: وينبغي أن يصحّ إذا نوى أبناء السبيل؛ لأنّهم محلّ الزكاة، ولو قال: إن قدم غائبني فلله عليّ أن أضيف هؤلاء الأقوام وهم أغنياء لا يصحّ، ولو نذر أن يقول: دعاء كذا في دبر كلّ صلاة عشر مرّات لم يصحّ، ولو قال: لله عليّ أن أصليّ على النبي ﷺ (٥) في كلّ يوم كذا، يلزمه، وقيل: لا يلزمه، ولو قال: إن ذهبت هذه العلة عنيّ (٦) فلله عليّ كذا، فذهبت ثم عادت إلى ذلك الموضع لا يلزمه شيء، (انتهى).

وعن «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى: أنّه لو نذر بذبح ابنه، أو ابن ابنه، أو بنته يلزمه بذبح الشاة، أمّا في ذبح نفسه، وأبيه، وأمّه، وغلامه لم يصحّ نذره

(١) (بقوله) ساقط من (ج).

(٢) "البحر الرائق": كتاب الإيمان (٤/٤٩٩).

(٣) "اللولو الجية": كتاب الإيمان.

(٤) "القنية المنية": (الخطية) باب في النذور.

(٥) في (ج) (صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم).

(٦) (عني) ساقط من (ج، د).

إلا إذا وصل به إن شاء الله تعالى

وعن «محمّد» رحمه الله تعالى (١) يصحّ إلا في الأمّ خاصة، كذا في "الظهيرية" (٢)، وفي "السراجية" (٣): لو نذر بذبح ولده يلزمه ذبح الشاة، ولو نذر بقتل ولده لم يلزمه شيء، وفيها أيضاً (٤): لو نذر بقرأة القرآن لا يصحّ نذره، (انتهى).

[قوله]: (إلا إذا وصل به إن شاء الله تعالى) فإنّه لا يلزمه حينئذ شيء، كذا في "البحر الرائق" (٥) من كتاب الأيمان، قيد (بالاتصال)؛ لأنّه لو كان بينهما سكوت كثير بلا ضرورة لزمه ما قال، وأطلق فيه فشمّل ما إذا أتى بالمشية عن قصد أو لا، فإنّه لا يلزمه شيء فيهما، وكذا إذا كان لا يعلم المعنى، وأشار بصحّة المشية في النذر إلى صحّتها في كلّ ما كان من صيغ الأخبار وإن كانت إنشائات شرعاً، عبادةً كانت أو معاملةً، فدخل البيع، والاعتكاف، والطلاق، والعق، واليمين، وغير ذلك ممّا يتصل بالقول، وخرج الأمر، والنهي فلو قال: أعتقوا عبدي من بعد موتي إن شاء الله تعالى، أو لا يبيعوا عبدي هذا إن شاء الله تعالى، ليس له بيعه، وخرج ما لم يختصّ باللسان كالنية، فلو قال: نويت أن أصوم إن شاء الله تعالى صحّ صومه، وأشار بكلمة (إن) إلى ما كان بمعناها، فدخل إلا أن يشاء الله، أو ما شاء الله، أو إذا شاء الله، أو بمشيته، و بلفظ (٦) المشية إلى ما كان بمعناها كالإرادة، والمحبة، والرضا (٧)، وأشار ب(إن) بدون الواو، إلى أنّه لو استثنى بالواو، فقال: وإن شاء الله فإنّه لا يصحّ الاستثناء، وأشار بقوله: (إن شاء) إلى أنّه لو قال: إن لم يشاء الله لم يلزمه شيء أيضاً، كلّ ذلك في "البحر الرائق" في مسائل الطلاق (٨)، ولم أرها في باب النذر صريحاً إلا أنّي ذكرتها فيه لما لم يظهر لي وجه الفرق بينهما، والله تعالى أعلم.

(١) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج).
 (٢) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الأيمان.
 (٣) "السراجية": كتاب الأيمان (الورقة ٥٨).
 (٤) المرجع السابق.
 (٥) "البحر الرائق": كتاب الأيمان (٤/٥٠٠).
 (٦) في (د) (يلفظ) بدل (يلفظ).
 (٧) في (ج) (و المرض) بدل (والرضا).
 (٨) "البحر الرائق": كتاب الأيمان (٤/٦٦٠، ٦٦٦).

فروع

ناذر را حلال نیست که از نذر خود چیزی بخورد، پس اگر خورده باشد قیمت آن خورده بروی لازم آید، و آنچه برائی مرد کان میدهند همین حکم دارد، کذا في "الخزانة" (١)، پس حيله آنست که چون ناذر بدیکری داد و آن دیگر از حصه خود بأو دهد دران صورت قیمت آن خورده بروی لازم نیاید، کذا في "نافع" (٢) المسلمین (٣)، ومصرف النذر مصرف الزكاة إلا الذمی فإنه مصرف للنذر (٤) دون الزكاة، کذا في "جامع الرموز" (٥)، وأشار إليه في "الشمی شرح النقایة"، و "حاشیة الجلیبی علی شرح الوقایة" (٦).

ولا يجوز أن يصرف لغني غير محتاج ولا لشريف منصب؛ لأنه لا يحل له الأخذ ما لم يكن محتاجاً فقيراً (ولا لذي نسب لأجل نسبه ما لم يكن فقيراً) (٧)، ولا لذي علم لأجل علمه ما لم يكن فقيراً إذ لم يثبت في الشرع جواز التصرف للأغنياء، کذا في "البحر الرائق" (٨).

تنبيه حسن: قدّمنا أنّ النذر لا يصحّ بالمعصية لقوله ﷺ (٩): «لا نذر في معصية الله تعالى» (١٠)، يتفرع عليه: ما ذكره في "البحر الرائق" وعبارته هذه: وأمّا النذر الذي ينذره أكثر العوام كما نشاهده كأَنْ يكون لإنسان (١١) غائب، أو مريض، أو حاجة ضرورية، فيأتي قبر بعض «الصلحاء» فيجعل ستره على رأسه، ويقول: يا سيّد فلان

(٨) "البحر الرائق": كتاب الأيمان (٥٢١/٢).

(٩) في (ج) (صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم).

(١٠) أخرجه "الدارقطني": (الحديث ٣٨٧١)،

والطحاوي: في "مشكل الآثار": (٢٨١/١)،

والبيهقي: في "السنن الكبرى": باب الطلاق قبل

النكاح (٣٢١/٧) وله شواهد تقدّم تفصيله.

(١١) في (ج) (الإنسان) بدل (لإنسان).

(١) "الخزانة": (الخطية) كتاب الأيمان.

(٢) في (د) (منافع) بدل (نافع) والصواب ما أثبتناه.

(٣) "نافع المسلمین": (الخطية) كتاب الأيمان.

(٤) في (د) (النذر) بدل (للنذر).

(٥) "جامع الرموز": كتاب الأيمان.

(٦) "حاشیة الجلیبی علی شرح الوقایة": كتاب الأيمان.

(٧) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

إن ردّ غائب، أو عوفي (١) مريض، أو قضيت حاجتي فلك من الذهب كذا، أو من الفضة كذا، أو من الطعام كذا، أو من الماء كذا، أو من الشمع كذا، أو من الزيت كذا فهذا النذر باطل بالإجماع (٢) لوجوه.

بصرف في إسراج على قبره في قبته لنفع الزائر بذلك، وغير ذلك مما اعتيد من إطعام الزائر ونحوه... إلخ، وقال العلامة الكردي الشافعي في "فتاواه": ومن المعلوم أن الناذرين للمشائخ والأولياء لا يقصدون تمليكهم لعلمهم بوفاتهم، وإنما يتصدقون عنهم أو يعطون خدامهم فهو حينئذ قربة، لأن النذر عندنا لا ينعقد إلا في القرب، والمنذوبات التي ليست بواجبة، وفي "تلخيص فتاوى ابن زياد اليميني" لصاحب "بغية المسترشدين" ما نصّه: والنذر للميت بقصد تملكه باطل، وعليه يحمل كلام من أفتى بطلانه غالباً على أنه يبعد من الناذر قصد تملكه حتى من الجهال إذ قرأت أحوالهم تدلّ على أنهم يقصدون التصديق بذلك على خدامه وأقاربه، ولا يقدح في ذلك ما قد يقصدونه من التقرب إلى الميت بمعنى حصول الخير لهم أو دفع الضرر عنهم ببركته... إلخ، وقال الشيخ المحدث عبد الواحد السندي الحنفي (ت ١٢٢٤هـ) في "فتاواه" (٢/٢٧٩): وإن أراد المجاز بذكر الولي والصرف إلى خادمه ونوى النذر لله تعالى فالظاهر الجواز... إلخ، وقال الشيخ محمد سعيد البرهاني في "التعليقات المرضية على الهدية العلائية" (الورقة ١٤٧): إن التبرك بضرائح الأولياء والصالحين والنذر لهم بحصول شفاء أو قدوم غائب إنما هو محاز عن الصدقة على الخادمين لقبورهم، ولا ينبغي أن ينهي الخدمتهم فيحمل كلامهم عليه، ولا ينبغي أن ينهي الواعظ على شيء قال به إمام من أئمة المسلمين خصوصاً، والعوام لا مذهب لهم، والتقليد للمذاهب الأربعة جائز لكل أحد بل الذي ينبغي أن يقع النهي عنه ما أجمع الأئمة كلهم على تحريمه والنهي عنه وهو معلوم بالضرورة من الدين كترك الصلاة... إلخ، وهو كلام في غاية الحسن والتحقيق، وبه يكون الفصل في مسألة النذر للمخلوق عند الحنفية، وقد شرح ابن حجر الهيتمي (ت ١٠٠٤هـ) من أئمة الشافعية في "فتاواه": (٢٨٧/٤): أن هذا النذر للولي الميت إذا قصد به الناذر قربة أخرى كأولاده أو خلفائه أو إطعام الفقراء الذين عند قبره صح النذر، ووجب صرفه فيما يقصده الناذر (إلى آخر ما بسطه من الكلام) وغالب الناس في هذا الزمان يقصدون ذلك فيحمل الكلام عليه، وقال العلامة الشيخ السيد مجتهد الكسنتزان في "موسوعة الكسنتزان": (٣٥١/١٠): نصّ العلماء كشيخ الإسلام زكريا الأنصاري وتلاميذته، وابن حجر في "التحفة"، والرملي في "النهاية"، وجملة من العلماء بصحة النذر للمشائخ إذا لم يرد التملك لهم، وقالوا:

(١) في (ج) (شفي) بدل (عوفي).
(٢) قلت: إنما يتحقق هذا إذا حمل كلام الناذر على الحقيقة أي بمعنى العبادة، والعبادة للمخلوق لا يجوز، وأما إذا حمل على معنى المجاز كما يقتضيه حسن الظن بالمسلم بذكر الولي والصرف على الفقراء والخادمين فلا يتحقق ذلك، وإليه الإشارة في قوله: (ما لم يقصد تصرفها للفقراء كما فصله «المؤلف» فيما بعد، ويؤيده ما في "شرح الطريقة المحمدية" للشيخ عبد الغني النابلسي الحنفي (ت ١١٤٣هـ) وهو من محققي متأخري الحنفية قال: ومن هذا القبيل زيارة القبور والتبرك بضرائح الأولياء والصالحين والنذر لهم بتعليق ذلك على حصول شفاء أو قدوم غائب فإنه محاز عن الصدقة على الخادمين لقبورهم، كما قال الفقهاء: فيمن دفع الزكاة لفقير وسمّاه قرصاً صح؛ لأن العبرة للمعاني لا باللفظ، وكذلك الصدقة على الغني هبة، وعكسه صدقة، وغالب الناس يقصدون بالنذر لهم الخدمة فيحمل كلامهم عليه، ولا ينبغي أن ينهي الواعظ على شيء قال به إمام من أئمة المسلمين خصوصاً، والعوام لا مذهب لهم، والتقليد للمذاهب الأربعة جائز لكل أحد بل الذي ينبغي أن يقع النهي عنه ما أجمع الأئمة كلهم على تحريمه والنهي عنه وهو معلوم بالضرورة من الدين كترك الصلاة... إلخ، وهو كلام في غاية الحسن والتحقيق، وبه يكون الفصل في مسألة النذر للمخلوق عند الحنفية، وقد شرح ابن حجر الهيتمي (ت ١٠٠٤هـ) من أئمة الشافعية في "فتاواه": (٢٨٧/٤): أن هذا النذر للولي الميت إذا قصد به الناذر قربة أخرى كأولاده أو خلفائه أو إطعام الفقراء الذين عند قبره صح النذر، ووجب صرفه فيما يقصده الناذر (إلى آخر ما بسطه من الكلام) وغالب الناس في هذا الزمان يقصدون ذلك فيحمل الكلام عليه، وقال العلامة الشيخ السيد مجتهد الكسنتزان في "موسوعة الكسنتزان": (٣٥١/١٠): نصّ العلماء كشيخ الإسلام زكريا الأنصاري وتلاميذته، وابن حجر في "التحفة"، والرملي في "النهاية"، وجملة من العلماء بصحة النذر للمشائخ إذا لم يرد التملك لهم، وقالوا:

منها: أنه نذر لمخلوق (١) والنذر للمخلوق لا يجوز؛ لأنه عبادة والعبادة

للمخلوق لا يجوز.

ومنها: أن المنذور له ميت وميت لا يملك.

ومنها: أنه ظن أن الميت يتصرف في الأمور دون الله تعالى، واعتقاده ذلك

كفر، اللهم إلا أن يقال: يا الله إني نذرت لك إن شفيت مريضتي، أو رددت غائبي،

أو قضيت حاجتي أن أطعم الفقير الذي بباب السادة (٢) النقشبندية، أو الفقراء الذين

بباب الإمام «الشافعي»، والإمام «الليث» (٣) رحمهما الله تعالى، أو اشتري حصيراً

لمساجدهم، أو تبنياً (٤) لوقودهم، أو دراهم لمن يقوم بشعائرها إلى غير ذلك مما

يكون فيه نفع للفقراء (٥) والنذر لله عز وجل، وذكر «الشيخ» إنما هو لتعيين محل

تصرف النذر لمستحقه القاطعين (٦) برباطه، أو مسجده فيجوز بهذا الاعتبار؛ إذ

مصرف النذر الفقراء وقد وجد، وأما إذا نذر للمخلوق فإنه لا ينعقد (٧) ولا يشتغل

الذمة به وإنه حرام بل سحت، ولا يجوز لخادم الشيخ أخذه، ولا أكله، ولا التصرف

فيه، إلا أن يكون فقيراً وله عيال فقراء عاجزون عن الكسب وهم مضطرون

فيأخذونه على سبيل الصدقة مبتدأة، وأخذه أيضاً مكروه ما لم يقصد به النادر

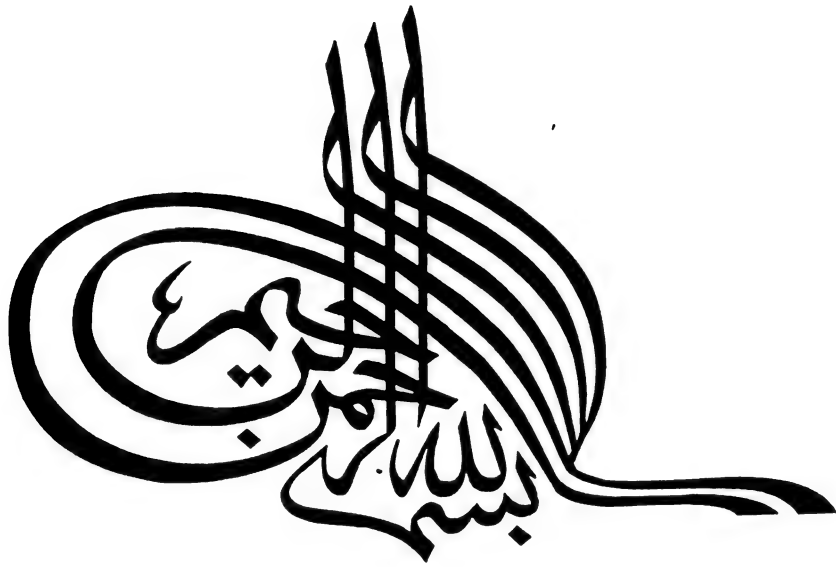
التقرب إلى الله تعالى، وصرفه إلى الفقراء ويقطع النظر (٨) عن نذر الشيخ.

-
- = المالكي في "منهج الرشاد لمن أراد السداد": (٢) في "البحر الرائق": (السيدة نفيسة) بدل (السادة النقشبندية).
- (الورقة ٩٣): «أما التقرب إلى الضرائح بالنذور ودعاء أهلها مع الله، فلا نعهد واحداً من أو باش المسلمين وغيرهم يفعل ذلك، وإنما يندرون الله بالنذر المشروع، فيجعلون المنذور في سبيل إعانة الزائرين على البر، أو لإتفاق على الفقراء والمحاييج، لإهداء ثوابه لصاحب القبر، لكونه من أهل الكرامة في الدين والقربى.... إلخ».
- (١) في (أ) (مخلوق) بدل (لمخلوق).
- (٢) في "البحر الرائق": (السيدة نفيسة) بدل (السادة النقشبندية).
- (٣) في (ج، د) (أبو الليث السمرقندي).
- (٤) في "البحر الرائق": (زيتاً) بدل (تبنياً).
- (٥) في (ج، د) (الفقراء) بدل (للفقراء).
- (٦) في "البحر الرائق": (القاطنين) بدل (القاطعين).
- (٧) تقدم تفصيله فيما قبل قليل.
- (٨) في (ج، د) (النذر) بدل (النظر) والصواب ما أثبتناه.

فإذا علمت هذا ، فما يؤخذ من الدراهم ، والشمع ، والزيت ، وغيرها
وينقل إلى ضرائح الأولياء تقرباً إليهم فحرام بإجماع المسلمين ما لم يقصد
تصرفها للفقراء ، والأحياء لا الميت واحداً كما قرّرناه ، (انتهى) ما في "البحر
الرائق" (١).

(١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/٥٢١).





فصل في مسائل قضاء رمضان، ويقضي رمضان وصلاً وفصلاً، فإن آخر القضاء حتى

دخل رمضان آخر قَدَم الأداء على القضاء

(فصل في مسائل قضاء رمضان)

[قوله]: (ويقضي رمضان وصلاً وفصلاً) يعني من عليه قضاء صيام رمضان فهو بالخيار إن شاء تابعه وإن شاء فرقّه، ولكنّ المستحبّ المتابعة، ولا خلاف من هنا بين الأئمة الأربعة، أمّا جواز التفريق فلاّن النصّ مطلق وهو قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (١). ولما روى جا بر رضي الله عنه أنّ رجلاً سأل النبي ﷺ (٢) عن تفريق قضاء رمضان فقال: «ذاك إليك» وقال: «أرأيت لو كان على أحدكم دين فقضى الدرهم والدرهمين ألم يكن قضاءً؟ والله أحقّ أن يعفو ويغفر» (٣).

و أمّا استحباب التابع فلاّن في المتابعة مسارعة إلى إسقاط الواجب، كذا في "الهداية" (٤)، و"معراج الدراية" (٥).

وقضاء النذر المعيّن في هذا كقضاء رمضان ولهذا قال في "خزانة الأكمّل" (٦): لو نذر صوم شهر بعينه ولم يصمه فيه فعليه قضاؤه وله أن يفرّق قضاءه، (انتهى). [قوله]: (فإن آخر القضاء حتى دخل رمضان آخر قَدَم الأداء على القضاء) لأنّه في وقته، وقضى الأول بعده لأنّه وقت القضاء، كذا في "الهداية" (٧).

وقوله: (قَدَم الأداء) معناه ينبغي له ذلك، وإلا فلو قَدَم القضاء وقع عن الأداء، كذا في "النهر الفائق" (٧)، ومن وجب عليه القضاء والكفارة هل يجوز له أن يقدّم

(١) البقرة: (الآية، ١٨٤). (٤) "الهداية": كتاب الصوم (١/١٢٧).

(٢) في (ج) صلى الله تعالى عليه وعلى آله (٥) كذا في "البنية" و"العناية": كتاب الصوم.

وأصحابه وسلم. (٦) كذا في "الهندية" و"الخانية": كتاب الصوم.

(٣) أخرجه "الدارقطني": (٤١٨/٢) (الحديث (٧) "الهداية": المرجع السابق.

(٢٢٩٩) وذكره البيهقي: في "سننه": (٢٥٩/٤) (٨) "النهر الفائق": كتاب الصوم (٢/٣١).

كتاب الصيام، والسيوطي: في "الدر": (٣٤٨/١).

الكفارة على القضاء؟ سئل الإمام الأجل (١) عن هذا، قال: يجوز، كذا في "الخلاصة" (٢)، وهو الظاهر (٣)، كما في "فتح القدير" (٤).

ولو صام في الأيام المنهية عن واجب آخر كالقضاء والكفارة لم يصح؛ لأن ما في الذمة كاملاً أذاه (٥) ناقصاً، كذا في "جامع الرموز" (٦)، وقد مرّ بعض ما يتعلّق بهذا الفصل من اشتراط التعيين والتبويب (٧) في فصل النية.

وقد مرّ أيضاً: من قبل في فصل العوارض: أنّ القضاء لا يجب على الفور بل يجب على التراخي حتى لا يَأْثُم بالتأخير، ويتضيق عليه الوجوب في آخر عمره.

ولهذا قال أصحابنا: أنّه لا يكره التطوّع لمن عليه قضاء رمضان، كما في "البحر الرائق" (٨)، ولكن المستحبّ أن لا يؤخّر القضاء بعد القدرة عليه، كذا في "التبيين" (٩).

(١) هو شمس الأئمة السرخسي: تقدّمت ترجمته: (ص ٧٨).
 (٢) "الخلاصة": كتاب الصوم (٣) (الظاهر) ساقط من (ج).
 (٣) "فتح القدير": كتاب الصوم (٢/ ٣٥٩).
 (٤) "التبيين" للزيلعي: كتاب الصوم (٢/ ١٩٦).
 (٥) في (ج، د) (أو) بدل (أذاه).
 (٦) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١/ ١٦٢).
 (٧) في (ج) (والتبيين) بدل (التبويب).
 (٨) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٢/ ٤٩٩).
 (٩) "التبيين" للزيلعي: كتاب الصوم (٢/ ١٩٦).



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل في الكفارة

(فصل في الكفارة (١))

قد عرفت مراراً أنها لا تجب إلا بالإفطار عمدًا، قال في "البحر الرائق" (٢):
اعلم: أنَّ هذا الذنب أعني ذنب الإفطار عمدًا لا يرتفع (٣) بالتوبة بل لا بدَّ
من التكفير، ولهذا قال في "الهداية" (٤): (٥) بإيجاب الإعتاق تكفيراً عُرف (٦)
أنَّ التوبة غير مكفِّرة لهذه الجناية، وتبعه «الشارحون»، وشبهه في "غاية البيان" (٧)
بجناية السرقة والزنا حيث لا يرتفعان بمجرد التوبة بل يرتفعان بالحدِّ، وهذا
يقتضي أنَّ المراد بعدم الارتفاع عدمه ظاهراً، أمَّا فيما بينه وبين الله تعالى فيرتفع
بالتوبة بدون تكفير؛ لأنَّ حدَّ الزنا يرتفع فيما بينه وبين الله تعالى بالتوبة كما صرَّحوا
به (٨)، وأمَّا القاضي فإنَّه بعد رفع الزاني إليه لا يقبل منه التوبة بل يقيم الحدَّ عليه،
(انتهى) كلام "البحر"، وفي "السراجية" من كتاب الأيمان (٩): الكفارة ترفع (١٠).
الإثم وإن لم يوجد منه التوبة، (انتهى).

ثم اعلم: أنَّ الكلام في الكفارة يقع في مواضع، في ركنها، وشرطها،
وحكمها، ومصرفها.

-
- (١) الكفارة في اللغة: مأخوذة من الكفر وهو الستر،
لأنها تغطي الذنب وتستره، فهي اسم من كفر الله
عنه الذنب، أي محاه لأنها تكفر الذنب، وكأنه غطي
عليه الكفارة، وفي الإصطلاح: قال النووي :
الكفارة من الكفر- بفتح الكاف- وهو الستر لأنها
تستر الذنب وتذهب، هذا أصلها، ثم استعملت
فيما وجد فيه صورة مخالفة أو انتهاك وإن لم يكن
فيه إثم كالقتل خطأً وغيره، انظر: "المجموع":
(٣٣٣/٦)، و"البحر الرائق": (١٠٨/٤)، و"كشف
القناع": (٦٥/٦)، "لسان العرب"، و"مختار
الصالح"، و"المصباح المنير"، مادة (كفر).
- (٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٥/٢).
(٣) في (ج) (لا يرفع) بدل (لا يرتفع).
(٤) "الهداية": كتاب الصوم (١٢٤/١).
(٥) (و) ساقط من (ج، د).
(٦) (عرف) ساقط من (ج).
(٧) "غاية البيان": (الخطية) كتاب الصوم.
(٨) (به) ساقط من (ج).
(٩) "السراجية": كتاب الصوم (الورقة ٥٨).
(١٠) في (ج) (تزوج) بدل (ترفع) والصواب ما
أثبتناه.

أما ركنها: فالفعل المخصوص من إعتاق، وصيام، وإطعام على ما عرف

في المتن.

وأما شروطها: فعلى نوعين، شروط الوجوب، وشروط الصحة.

أما شرط الوجوب: فهو الإفطار في نهار رمضان عامداً، ومن شرائط الوجوب

القدرة عليها.

وأما شروط الصحة: فالنية المقارنة لفعل التكفير عتاقاً كان أو صوماً أو

إطعاماً^(١)، فإن تأخرت عنه لم يجز وسيأتي بيان شرط^(٢) صحة كل نوع من

أنواعها.

وأما حكمها: فسقوط الواجب عن ذمته وحصول الثواب المقتضي لتكفير

الخطايا، وهي واجبة على التراخي على الصحيح لكون الأمر مطلقاً حتى لا يَأْثَمَ

بالتأخير عن أول أوقات الإمكان، ويكون مؤدياً لا قاضياً، ويتضيّق في آخر عمره

ويأْثَمَ بموته قبل الأداء، ولا تؤخذ من تركته إن لم يوص، ولو تبرّع الورثة جاز

إلا في الإعتاق والصوم، كذا في "البدائع"^(٣).

فإن أوصى كان من الثلث، ومصرفها مصرف الزكاة، فلا يجوز إطعام

الغني ولا الهاشمي إلا الذمي فإنه مصرف في الكفارة دون الحربي، وهما ليسا

بمصرف في الزكاة، كلّ ذلك في "البحر الرائق" في فصل كفارة الظهار^(٤).

ثم اعلم: أنّ كفارة الصوم تتداخل حتى لو أفطر مراراً في أيام رمضان واحد

ولم يكفر كان عليه كفارة واحدة؛ لأنها شرعت للزجر وهو يحصل بواحدة

(٣) "البدائع": كتاب الصوم (٢/٦٢٩).

(١) في (ج) (طعاماً) بدل (إطعاماً).

(٤) "البحر الرائق": فصل في كفارة الظهار (٤/١٦٩).

(٢) في (ج، د) (شروط) بدل (شرط).

فلو جامع فكفر ثم جامع مرة أخرى فعليه كفارة في ظاهر الرواية، كذا في "فتح القدير" (١)، و"البحر الرائق" (٢) وهو الصحيح، كذا في "الجوهرة" (٣)، وقال «محمد» رحمه الله تعالى: عليه واحدة إذا لم يكفر للأول، قال في "الأسرار" (٤): وعليه الاعتماد.

وفي "البزازية" (٥)، و"السراجية" (٦): هو الأصح، ولو أفطر في يوم فأعتق ثم أفطر في آخر فأعتق ثم في آخر فأعتق ثم استحققت الرقبة الأولى والثانية لا شيء عليه؛ لأن المتأخر يجزئه، ولو استحققت الثالثة فعليه إعتاق رقبة واحدة؛ لأن ما تقدم لا يجزيه عما تأخر، ولو استحققت الثانية أيضاً فعليه واحدة للثاني والثالث، وكذا لو استحققت الأولى تنزيلاً للمستحق منزلة المعدوم، ولو استحققت الأولى والثالثة دون الثانية، أعتق واحدة للثالث؛ لأن الثانية كفت عن الأول، والأصل أن الثاني يجزيه عما قبله لا عما بعده، كذا في "فتح القدير" (٧)، و"البحر الرائق" (٨). ومن أفطر في رمضان متعمداً ثم مرض في ذلك اليوم مرضاً يبيح الفطر، أو حاضت المرأة بعد ما جومعت طائفة، أو مرضت في ذلك اليوم تسقط الكفارة، كذا في "السراجية" (٩).

ولو سافر في يومه بعد ما أفطر لا تسقط، وهذا: لأن اعتراض الحيض والمرض يورث الشبهة في الماضي؛ لأنه تبين أن هذا اليوم لم يكن يوم صوم في

(١) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤١/٢).
 (٢) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٤/٢).
 (٣) "الجوهرة النيرة": كتاب الصوم (١٧٣/١).
 (٤) تقدم ذكره: (ص ٨٠).
 (٥) "البزازية" على هامش "الهندية": كتاب الصوم
 (٦) "السراجية": كتاب الصوم (الورقة ٣٠).
 (٧) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤٢/٢).
 (٨) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٤/٢).
 (٩) "السراجية": المصدر السابق.

حقّها وهو لا يتجزّى وجوباً وسقوطاً بخلاف السفر؛ لأنّه باختياره (١) فجعل كالعدم، كذا في "الكافي" (٢).

وذكر في "فتح القدير" (٣): لو أفطر وهو مقيم بعد النية فوجب عليه الكفارة ثم في يومه سافر لا تسقط عنه، ولو مرض فيه سقطت؛ لأن المرض معنيّ يوجب تغيير الطبيعة إلى فساد (٤)؛ لأنّه يحدث أولاً في الباطن ثم يظهر أثره فلما مرض في ذلك اليوم ظهر أنّه كان المرخص موجوداً في وقت الفطر فمنع انعقاده موجباً للكفارة، أو نقول: وجود أصل المرض شبهة وهذه الكفارة لا تجب مع الشبهة، أمّا السفر فنفس الخروج المخصوص فيقتصر على الحال فلم يظهر المانع حال الفطر، ولو أفطر ثم حاضت أو نفست لا كفارة؛ لأنّ الحيض دم يجتمع في الرحم شيئاً فشيئاً حتى يتهيأ للبروز فلما برز من يومه ظهر تهيؤه ويجب الفطر، وتهيؤه أصله فيورث الشبهة، (انتهى) ما في "فتح القدير".

ولو كان السفر كرهاً لا تسقط أيضاً؛ لأنّه حصل من غير صاحب الحقّ وقيل عند (٥) «زفر» رحمه الله تعالى يسقط؛ لأنّه لا صنع له فيه، كذا في "الكافي" (٦).

وفي "النهر الفائق" (٧): لو سافر مكرهاً بعد ما أفطر عامداً لا تسقط عنه الكفارة في ظاهر الرواية وهو الصحيح، واتّفت الروايات على عدم سقوطها فيما لو سافر طائعا (٨) يعني بعد (٩) ما أفطر، أمّا لو أفطر بعد ما سافر لم تجب، (انتهى) ما في "النهر".

ولو جرح (١٠) نفسه بعد إفطاره عمداً (فصار بحال) لا يقدر على الصوم

(١) في (ج) (باختيار) بدل (باختياره).
 (٢) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم.
 (٣) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤٢/٢).
 (٤) في (ج) (الإفساد) بدل (فساد).
 (٥) في (ج) (عندنا إلا زفر) بدل (عند زفر).
 (٦) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم.
 (٧) "النهر الفائق": كتاب الصوم (٢١/٢).
 (٨) في (ج) (طالعا) بدل (طائعا).
 (٩) (بعد) ساقط من (ج).
 (١٠) في (ج) (خرج) بدل (جرح).

قيل: يسقط عنه الكفارة، وقيل: لا يسقط وهو الصحيح؛ لأنّ هذا العذر جاء من قبل العبد فلا يجعل عذراً لأنّه حصل (١) من غير صاحب الحقّ فلا يؤثر في سقوط الكفارة، كذا في "الغياثية" (٢)، قال في "البحر الرائق" (٣): الصحيح أنّها لا تسقط، (انتهى)، قال في "فتح القدير" (٤): وهو المختار؛ لأنّ المرض بالجرح، وإنّه وجد مقصوراً على الحال فلا يؤثر، كذا في "الكافي"، (انتهى)، وكذا إذا ألقي نفسه من سطح أو جبل، كذا في "إمداد الفتاح" (٥).

والمقيم إذا نوى السفر ثم أفطر فإنّه لا تسقط عنه الكفارة، كما في "الخلاصة" (٦) بخلاف ما لو أصبح مقيماً ثم سافر فأفطر فإنّها تسقط؛ لأنّ الأصل أنّه إذا صار في آخر النهار على صفة لو كان عليها في اليوم الأول يباح له الفطر تسقط عنه (٧) الكفارة، كذا في "البحر الرائق" (٨).

وفي "الخانية" (٩): أصبح المريض صائماً ثم أفطر لا كفارة عليه، كذا في "التاتارخانية" (١٠)، وفي "المنتقى": أنّه إذا أفطر في رمضان متعمداً ثم أغمي عليه ساعة (١١) لا كفارة عليه، كذا في "فتاوى قاضي خان" (١٢).

وذكره في "نواذر الصلاة" (١٣) «لمحمّد بن الحسن» (١٤): إذا أفطر متعمداً بما يحجب الكفارة ثم جنّ في يومه ثم أفاق في يومه، فعليه القضاء والكفارة، كذا في "الذخيرة" (١٥).

(٩) "الخانية": كتاب الصوم (١٠٤/١).

(١٠) "التاتارخانية": كتاب الصوم (٢٨٧/٢).

(١١) (ساعة) ساقط من (ج).

(١٢) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٤/١).

(١٣) تقدّم ذكره، (ص ١٧٠).

(١٤) تقدّمت ترجمته: (ص ٦٠).

(١٥) "الذخيرة": (الخطية) كتاب الصوم.

(١) (حصل) ساقط من (ج).

(٢) "الغياثية": كتاب الصوم (الورقة، ٥١).

(٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٤/٢).

(٤) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٤٢/٢).

(٥) "إمداد الفتاح": كتاب الصوم (الورقة ٦٨٥).

(٦) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٥٧/١).

(٧) (عنه) ساقط من (ج).

(٨) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٤/٢).

هي كفارة الظهار فيعتق رقبة إن وجد

[قوله]: (هي كفارة الظهار فيعتق رقبة إن وجد) وإنما وجب على من أفطر في رمضان ما وجب على المظاهر لقوله ﷺ (١): «من أفطر في رمضان فعليه ما على المظاهر» (٢)، ولما روي أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ (٣) فقال: يا رسول الله ﷺ هلكت أو أهلك، قال: «ماذا صنعت؟» قال: واقعت امرأتي في نهار رمضان متعمداً، فقال ﷺ: «أعتق رقبة»، فقال: لا أملك إلا رقبتى هذه، فقال: «صم شهرين متتابعين»، فقال: هل جاءني ما جاءني إلا من الصوم، فقال: «أطعم ستين مسكيناً»، فقال: لا أجد، فأمر رسول الله ﷺ (٤): «أن يؤتى بفرق فيه خمسة عشر صاعاً» فقال: «فرقها على المساكين»، فقال: والله ليس بين لابتي المدينة أحد أحوج مني ومن عيالي، فقال: «كل أنت وعيالك ويجزيك ولا يجزي أحد بعدك» (٥)، فقد خصّ هذا الأعرابي في هذا الحديث بثلاثة أحكام، أحدها: جواز الإطعام حالة القدرة على الصوم، والثاني: صرفه على نفسه وعياله، والثالث: الاكتفاء بخمسة عشر صاعاً من التمرة.

والفرق زنبيل منسوج من حرص، واللابة، والحرّة هي الأرض ذات الحجارة السوداء، والمعنى: ليس بالمدينة أحوج مني، وإنما قال ذلك؛ لأنّ المدينة بين حرّتين، كلّها في "السراج الوهاج".

ولا فرق بين الكفارتين أعني كفارة الظهار، وكفارة الإفطار إلا في مسألة

- (١) في (ج) صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم.
 (٢) أخرجه الزيلعي: في "نصب الراية": (٤٧٣/٢)، وقال: حديث غريب بهذا اللفظ، وقال العيني في "البنية": (٥٦/٤): قال الأترازي: هذا ما رواه أصحابنا في كتبهم، وذكره السغناقي، ثم تبعه الأكمل مجرداً من غير بيان حاله ولا نسبه إلى أحد، وقال ابن حجر في "الدرية":
 (١) (٢٧٩/١): لم أحده هكذا، والمعروف في ذلك قصة الذي جامع في رمضان.
 (٣) في (ج) صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم.
 (٤) في (ج) صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم.
 (٥) أخرجه الزيلعي: في "نصب الراية": (٤٧٥/٢)، وابن حجر: في "الدرية": (٢٨٠/١) (الحديث ٣٧١).

هي أنّ المظاهر إن جامع المرأة المظاهر عنها في الشهرين ليلاً عامداً أو ناسياً، أو نهراً ناسياً يستأنف الصيام عند «أبي حنيفة»، و«محمد» رحمهما الله تعالى، خلافاً «لأبي يوسف» رحمه الله تعالى، وفي كفارة الصوم إن وقع كذلك لا يضره، وكذا في كفارة الظهار، ولو جامع غير المظاهر عنها لا يضره، كذا في "البرجندي شرح النقاية" (١).

وبينهما فرق آخر أيضاً: وهو أنه إذا امتنع المظاهر من الكفارة فللمرأة أن تدافعه، وعلى القاضي أن يجبره على أن يكفر وأن يحبس، بخلاف سائر الكفارات فلا يجبر عليه ولا يحبس إلا لكفارة (٢) الظهار؛ لأنه يضربها في ترك التكفير، والامتناع من الاستمتاع، كذا في "مدارك التنزيل" في تفسير سورة المجادلة (٣)، ولعدم الفرق بين كفارتي الإفطار، والظهار كتبت كثيراً من المسائل التي ذكرت في بعض الكتب في فصل كفارة الظهار في هذا المقام، فتنبه له (٤). أطلق «المصنف» الرقبة فشمل الذكر، والأنثى، والصغير، والكبير، ولو كان رضيعاً؛ لأن اسم الرقبة يطلق على هؤلاء؛ إذ هي عبارة عن الذات المرقوق (٥) المملوك من كل وجه، كذا في "الهداية" (٦)، و"البحر الرائق" (٧).

وقول «المصنف»: (فيعتق رقبة) أولى من قول الهداية: (هي عتق رقبة) فإنه لو ورث من يعتق عليه فنوى به الكفارة مقارناً لموت المورث لا تجزي عنه لعدم الصنع منه، بخلاف ما إذا نوى عند العلة الموضوع للملك كالشراء، والهبة

(١) "شرح النقاية" للبرجندي: كتاب الصوم (٢١٦/١). (٥) في (ج) (الموقوف) بدل (المرقوق).
(٢) في جميع نسخ الخطية (كفارة) بدل (لكفارة). (٦) "الهداية": باب الظهار فصل في الكفارة
(٣) "مدارك التنزيل المعروف بتفسير النسفي": (٤١٢/٢).
سورة المجادلة: (الآية، ٣). (٧) "البحر الرائق": كتاب الطلاق فصل في الكفارة
(٤) (فتنبه له) ساقط من (ج، د). (١٧٠/٤).

كما في "البحر الرائق" (١)، وشمل المسلم، والكافر ولو مرتدّاً، أو مرتدةً، أو مستأمناً (٢)، وشمل الصحيح والمريض، واستثنى في "الخانية" مريضاً لا يرجى برؤه فإنه لا يجوز؛ لأنه ميتٌ حكماً، كذا في "البحر الرائق" (٣).

ولم يجز فيه الأعمى، ومقطوع اليدين، ومقطوع إبهاميها، ومقطوع الرجلين، (وأشّل اليدين والرجلين) (٤)، والمقعد، والأصم الذي لا يسمع أصلاً، ومقطوع اليد، والرجل من جانب واحد، ويجوز فيه العين، والخصي، والمجبوب، خلافاً «لزفر» رحمه الله تعالى، ومقطوع الأذنين، والمذاكير، والرتقاء، والقرناء، والعوراء، والعمشاء، والبرصاء، والرمداء، والخنثى، وذاهب الحاجبين، وشعر اللحية، والرأس، ومقطوع الأنف، والشفنتين إذا كان يقدر على الأكل، والأصم الذي يسمع إذا صيح عليه، فهذه الكل جائزة في الكفارة، وكذا مقطوع إحدى اليدين، أو الرجلين، والذي قطع يده اليسرى ورجله اليمنى، أو على العكس، لا إذا كان قطعهما من جانب واحد، والأصل: أنّ فوات جنس المنفعة يمنع الجواز، والعيب لا يمنع؛ لأنّ بفوات جنس المنفعة تصير الرقبة فانية (٥) من وجه بخلاف نقصانها فيدخل تحت عدم الجواز ساقط الأسنان؛ لأنه لا يقدر على المضغ، كلّ ذلك في "البحر الرائق" من باب الظهار (٦).

ولا يجوز المجنون المطبق، ولا المعتوه المغلوب، كذا في "الكافي" (٧)، أمّا الذي يجزّ ويفيق فإنه يجزي عتقه، كذا في "الهداية" (٨)، هذا إذا أعتقه حال

(١) "البحر الرائق": كتاب الطلاق فصل في الكفارة (١٧٠/٤).
 (٢) في (ج، د) (مستأمناً) بدل (مستأمن).
 (٣) "البحر الرائق": كتاب الطلاق فصل في الكفارة (١٧٠/٤).
 (٤) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).
 (٥) في "البحر الرائق": (القربة فائنة) بدل (القربة فانية).
 (٦) "البحر الرائق": باب الظهار (١٧٠/٤).
 (٧) "الكافي": (الخطية) باب الظهار.
 (٨) "الهداية": باب الظهار فصل في الكفارة (٢٠/٢).

وإلا يصوم شهرين متتابعين

إفاقته وإلا فلا يجوز، كذا في "البحر الرائق" (١).

[قوله]: (وإلا يصوم شهرين متتابعين) أي إن لم يجد ما يعتق بأن كان لا يملك

رقبة (٢)، ولا ثمنها فاضلاً عن قدر كفايته فإنه يصوم شهرين، وفي "التاتارخانية" (٣):

ومن كان في ملكه رقبة لزمه الإعتاق وإن كان محتاجاً إليها، (انتهى).

وإنما قلنا: فاضلاً عن قدر كفايته؛ لأن قدرها مستحق الصرف فصار

كالعدم، ومن الكفاية منزل يسكنه، وثوب يلبسه، ويستر به عورته، ومن الكفاية

قدر كفايته للقت (٤)، فإن كان محترفاً فقوت يومه، والذي لا يعمل قوت شهر،

كذا في "البحر الرائق" (٥).

قال في "المحيط" (٦): ومن ملك مالا وعليه دين مثل ذلك، وجبت عليه

الكفارة فقضى دينه بذلك المال، جاز له التكفير بالصوم؛ لأنه غير واجد للمال،

فأما قبل قضاء الدين، فقليل: يجزئه، وقيل: لا يجزئه، وأما الدائن إذا لم يقدر على

أخذ دينه من مديونه، وقعد عن التكفير بالمال فيجزئه الصوم، وأما إذا قدر على

أخذه منه لم يجزه (٧) الصوم، وكذلك امرأة تزوجت على عبد وزوجها قادر على

أدائه إذا طالبت به بذلك ووجب عليها كفارة (٨) لم يجزها الصوم، ولو كان له مال

غائب، أو دين مؤجل على رجل، وليس في يده ما يكفر به جاز له الصوم، قالوا:

هذا إذا لم يكن المال الغائب عبداً فإن كان عبداً يجوز في الكفارة، لا يجوز له

التكفير بالصوم؛ لأنه قادر على الإعتاق، (انتهى).

(٥) "البحر الرائق": باب الظهار (١٧٦/٤).

(١) "البحر الرائق": باب الظهار (١٧١/٤).

(٦) "المحيط البرهاني": (٣٦٨/٦).

(٢) في (ج) (الرقبة) بدل (رقبة).

(٧) في (ج) (لم يجز) بدل (لم يجزه).

(٣) "التاتارخانية": باب الظهار (١٣/٤).

(٨) (كفارة) ساقط من (ج).

(٤) في (ج، د) (للفرق) بدل (للقوت).

وفي "البدائع" (١): لو كان في ملكه رقبة صالحة للتكفير (٢) عليه تحريرها سواء كان عليه دين، أو لم يكن؛ لأنه واجد حقيقة، (انتهى).

وحاصله: أنَّ الدين لا يمنع تحرير الرقبة الموجودة ويمنع وجوب شرائها (٣) بمال على أحد القولين (٤) ثم اليسار، والإعسار معتبران وقت التكفير لا وقت الوجوب، فلو وجبت عليه وهو معسر ثم أيسر لا يجوز له الصوم، وفي عكسه يجوز. وقيد الصوم (بعدم الوجود) لأنه غير جائز من القادر على التحرير، وأراد بعدم الوجود عدماً مستمراً إلى فراغ صوم الشهرين، حتى لو قدر على الإعتاق في اليوم الأخير قبل غروب الشمس وجب عليه الإعتاق، وكان صومه تطوعاً، والأفضل تمامه، فإن أفطر لأقضاء عليه؛ لأنه شرع فيه مسقطاً لا ملتزماً، خلافاً «لزفر» رحمه الله تعالى، وفي "المجتبى": كُفِّر بالصوم، وفي ملكه رقبة قد نسيه، قيل: يجزئه عند «أبي حنيفة»، و«محمد» رحمهما الله تعالى، والصحيح أنه لا يجزئه.

وفي "الجامع الأصغر" (٥): وهب ماله وسلّمه ثم صام ثم رجع بالهبة أجزأه الصوم، والمعتبر في التكفير حال الأداء لا غير، (انتهى)، وهذا يستثنى من قولهم: إنَّ الرجوع في الهبة فسخ من الأصل، كلّ هذه المسائل من (٦) "البحر الرائق" بعضها من باب الظهار، وبعضها من كتاب الأيمان.

وفي "شرح الكنز" «للمسكين» (٧): لو صام شهرين بالأهلة جاز، وإن كان كلّ شهر تسعة وعشرين يوماً، وإن صام بغير الأهلة ثم أفطر لتمام تسعة وخمسين

(١) "البدائع الصنائع": باب الظهار (٣٧١/٤). ترجمته: "الفوائد البهية": (الورقة ١٦٨، ٢٠٢)،

(٢) في (ج) (التكفير) بدل (للتكفير). "كشف الظنون": (١/٥٣٥، ٢/١٢٢٤)، "الجواهر

(٣) في (ج، د) (شرائطها) بدل (شرائها). المضية": (٣/١٧٢، ٣٩٠).

(٤) في (ج) (القول) بدل (القولين). (٦) في (ج) (في) بدل (من).

(٥) "الجامع الأصغر" للإمام محمد بن الوليد (٧) "شرح الكنز" للمصنفين: باب الظهار

الزاهد السمرقندي، (لم أعثر على طبعه) ينظر فصل في الكفارة (٢/٢١٧).

فعليه (١) الاستقبال، (انتهى)، قال في "المحيط" (٢): وهذا: لأن الأصل اعتبار الشهر بالأهلة فإن غم الهلال اعتبر كل شهر ثلاثين، (انتهى).

قيّد بقوله: (متابعين)؛ لأنه إذا أفطر يوماً في خلال المدة بطل ما قبله ولزمه الاستقبال، سواء أفطر بعذر كسفر، أو مرض، أو لا، وكذا في كفارة القتل، والظهار للنص على التابع، إلا لعذر الحيض، فإنها لو حاضت في خلال الشهرين لا تستأنف ما مضى؛ لأنها لا تجد شهرين عادةً لا تحيض فيها، لكنها إذا طهرت فعليها أن تصل أيام القضاء بعد الحيض بما قبله، حتى لو لم تصل وأفطرت يوماً بعد الحيض استقبلت لتركها التابع بلا ضرورة، كذا في "البحر الرائق" (٣).

وكذا صوم كفارة اليمين أيضاً متتابع، فهي أربعة، بخلاف قضاء رمضان، وصوم المتعة، وكفارة الحلق، وكفارة جزاء الصيد، فإنها غير متتابعة، والأصل أن كل كفارة شرع فيها عتق، فإن صومها متتابع، وما لم يشرع فيها عتق، فهو مخير (٤)، كذا في "النهاية" (٥)، وإنما قال صاحب "البحر الرائق": إنها لو حاضت في خلال الشهرين لا تستأنف؛ لأنها لو حاضت في خلال صوم كفارة اليمين فعليها الاستيناف، فإنها تجد ثلاثة أيام خالية عنه.

وقيّد بقوله: (حاضت)؛ لأنها لو نفست في خلال الشهرين فعليها الاستيناف، وهذا ممّا خالف فيه النفاس الحيض، فإن النفاس يقطع التابع في صوم كل كفارة لها، بخلاف الحيض حيث لا يقطع التابع في كفارة الفطر، والقتل، والظهار، وعن «محمّد» رحمه الله تعالى: لو صامت شهراً ثم حاضت ثم أيست استقبلت؛ لأنها

(١) في "شرح الكنز": (لزمه) بدل (فعليه).

(٢) "المحيط البرهاني": باب رؤية الهلال.

(٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٤٨٥/٢).

(٤) في (ج) (بخير) بدل (مخير).

(٥) "النهاية": (الحطية) كتاب الصوم.

قدرت على مراعاة التتابع فلزمها التتابع، وعن «أبي يوسف» رحمه الله تعالى (١):
أنها إذا حبلت (٢) في الشهر الثاني بنت أي لا تستأنف صوم الشهرين، كذا في
"البحر الرائق" من باب الظهار (٣).

وفي "القنية" (٤): عاداتها في الطهر شهران، أو أكثر فحيضها لا يقطع
التتابع في كفارتها؛ لأنها نادر، (انتهى)، وفيها أيضاً: لو أفطرت في كفارة الفطر
متعمداً ثم حاضت في ذلك اليوم لا ينقطع التتابع، (انتهى).

وقد أفاد كلام «المصنف»: أن كل صوم شرط فيه التتابع نصاً فحكمه
كالكفارة، فإذا أفطر فيه يوماً بطل ما قبله، ولزمه الاستقبال كالمنذور، المشروط
فيه التتابع معيناً، أو مطلقاً، بخلاف المعين الخالي عن اشتراطه، كما إذا قال: لله
علي صوم رجب مثلاً فإن التتابع فيه وإن لزم لكن لا يستقبل إذا أفطر فيه يوماً؛
لأنه لا يزيد على رمضان، وحكمه ما ذكرنا، كذا في "فتح القدير" من كتاب
الأيمان (٥) ومثله في "البحر الرائق" (٦)، و"النهر الفائق" من باب الظهار (٧).

أقول: لكنّه مخالف لما ذكر في "المحيط البرهاني" (٨) في كتاب الصوم،
و"محيط السرخسي" في كتاب النذور (٩): أنه إذا نذر صوم شهر معين وشرط فيه
التتابع ثم أفطر فيه لا يستأنف؛ لأن شرط التتابع في شهر بعينه لغو؛ لأنه متتابع لتتابع
الأيام؛ ولأنه لو استأنفه يقع جميع الصوم، أو أكثره في غير الوقت المضاف إليه
النذر، بخلاف ما إذا شرط التتابع في شهر بغير عينه، (انتهى) فليتدبر.

(١) (رحمه الله تعالى) زيادة من (ج).

(٢) في (د) (جلت) بدل (حبلت).

(٣) "البحر الرائق": باب الظهار (١٧٧/٢).

(٤) "القنية المنية": (الخطية) باب في الظهار.

(٥) "فتح القدير": كتاب الأيمان (٨٨/٥).

(٦) "البحر الرائق": باب في الكفارة (١٧٨/٤).

(٧) "النهر الفائق": باب الظهار (٤٥٨/٢).

(٨) "المحيط البرهاني": كتاب الصوم (٣٧٣/٣).

(٩) "محيط السرخسي": (الخطية) كتاب النذور.

ليس فيهما رمضان، وأيام منهيّة، فإن لم يستطع فيطعم ستين مسكيناً كالفطرة أو قيمة ذلك.

[قوله]: (ليس فيهما رمضان، وأيام منهيّة) أراد بالأيام المنهيّة الخمسة

المعروفة، وهي يوما العيد، وأيام التشريق؛ لأنّ الصوم بسبب النهي فيها ناقص فلا يتأدّى به الكامل، وشهر رمضان في حقّ الصحيح المقيم لا يسع غير فرض الوقت، قيّدنا بالمقيم؛ لأنّ المسافر له أن يصوم (١) عن واجب آخر، وفي المريض روايتان كما علم في الأصول من بحث الأمر.

وفي كلام «المصنف» إشارة إلى أنّ هذه الأيام لو دخلت (٢) في أثناء صوم الكفارة انقطع التابع سواء صامها، أو لا، لإمكان وجود شهرين يصومهما (٣) خالين عنها، وفي اقتصاره (٤) على نفي الأيام المنهيّة، وشهر رمضان دلالة على أنّه لا يشترط أن لا يكون فيهما وقت نذر صومه، لأنّ المنذور المعيّن إذا نوى فيه واجباً آخر يقع عمّا نوى، بخلاف رمضان كما علم في أول كتاب الصوم، كلّ ذلك في "البحر الرائق" من باب الظهار (٥)، وسئل «علي بن أحمد» (٦) عن امرأة عليها كفارة بسبب فطر رمضان عمداً ثم أخبرت ذلك إلى رجب، ومن عاداتها أنّها تحيض عشرة أيام في كلّ شهر فلا يمكنها أدائها متتابعاً قبل دخول رمضان، هل يقطع رمضان التابع في حقّها؟ فقال: رمضان يقطع التابع في حقّ المقيم، كذا في "الفتاوى اليتيمة"، أراد أنّها إذا كانت مقيمةً يقطع التابع في حقّها، كما لا يخفى، ثم أنّه لا بدّ في هذه الصيام، وصوم القضاء من تبين النية، وتعيينها، كما مرّ مفصّلاً في فصل النية، فارجع إليه.

[قوله]: (فإن لم يستطع فيطعم ستين مسكيناً كالفطرة أو قيمة ذلك) يعني إذا

(١) في (ج، د) (يقوم) بدل (يصوم).
(٢) في (ج) بعد (دخلت) زيادة (كما).
(٣) (يصومهما) ساقط من (ج).
(٤) في (ج) (اختصاره) بدل (اقتصاره).
(٥) "البحر الرائق": باب الظهار (١٧٧/٤).
(٦) لم أوفق العثور على مراده.

لم يقدر على الصوم لمرض لا يرجى برؤه، أو كبر، قيّدنا بذلك؛ لأنّ المرض لو كان يرجى برؤه فإنّه لا يجوز له الإطعام بل ينتظر الصّحة، كذا في "البحر الرائق" (١)، والاستطاعة وعدمها معتبر وقت أداء التكفير لا وقت الوجوب، على نحو ما (٢) ذكرنا، فلو كان مستطيعاً وقت الوجوب ثم عجز عن الصوم عند الأداء يجوز له الإطعام، وعلى عكسه لا يجوز، كذا في "الرسالة الفارسية" للمخدوم «نور الدين» (٣). وأراد بالإطعام الإعطاء تمليكاً؛ لأنّه سيصرّح بالإباحة، ولذا قال في "البدائع" (٤): إذا أراد التملك أطعم كالفطرة، وإذا أراد الإباحة أطعمهم غداً وعشاءً، والمراد من المسكين ما هو أعمّ من الفقير، لا المقابل له، وإنما قيّد بالفقير؛ لأنّ الغني لا يجوز إطعامه في الكفارات تمليكاً، وإباحةً، ومن له مال وعليه دين لعبد فقير في هذا.

وأفاد بقوله: (كالفطرة) أي كصدقة الفطر أنّه لا يجوز إطعام أصله، وفرعه، وأحد الزوجين، ومملوكه، والهاشمي، وأنّه يجوز إطعام الذمي؛ لأنّ مصرفها مصرف الزكاة إلا الذمي فإنّه مصرف فيما عدا الزكاة، بخلاف الحربي فإنّه ليس بمصرف في الكلّ، ولو دفع بتحري إلى من ظنّه مصرفاً، ثم ظهر أنّه ليس بمصرف أجزأه «عندهما»، خلافاً «لأبي يوسف» رحمه الله تعالى، كما في الزكاة (كلّ ذلك في "البحر الرائق" من باب الظهار (٥)).

وفيه من كتاب الزكاة (٦) (٧): أنّ ليس المراد (٨) بالتحري الاجتهاد بل غلبة الظنّ بأنّه مصرف بعد الشكّ في كونه مصرفاً.

(١) "البحر الرائق": باب الظهار (٤/١٨٠).
 (٢) (نحو ما) ساقط من (ج).
 (٣) لم أعثر على ذكر للكتاب ولا ترجمة للمؤلف.
 (٤) "البدائع": باب الظهار (٦/٣٨١، ٣٨٢).
 (٥) "البحر الرائق": باب الظهار (٤/١٨٠).
 (٦) "البحر الرائق": كتاب الزكاة (٢/٤٣١، ٤٣٢).
 (٧) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).
 (٨) في (ج) (أنه) بدل (أن).

وإنما قلنا هذا: لأنه لو دفع باجتهاد بدون غلبة الظن، أو بغير اجتهاد أصلاً بعد الشك، أو بظن أنه ليس بمصرف، ثم تبين المانع فإنه لا يجزئه، وكذا لو لم يتبين شيء فهو على الفساد حتى يتبين أنه مصرف، ولو دفع إلى من يظن أنه ليس بمصرف ثم تبين أنه مصرف يجزئه.

وقدنا بكونه بعد الشك؛ لأنه لو دفعها ولم يخطر بباله أنه مصرف أم لا، فهو على الجواز إلا إذا تبين أنه غير مصرف، (انتهى).

وأشار بقوله: (كالفطرة) إلى أنه يعطي نصف صاع من بر، أو زبيب، أو صاعاً من تمر، أو شعير، ودقيق كل^(١) كأصله، وكذا السويق، واختلفوا هل يعتبر الكيل أو القيمة في الدقيق، والسويق كما في صدقة الفطر، وإلى أنه لو دفع البعض من الحنطة، والبعض من الشعير فإنه جائز إذا كان قدر الواجب كأني يدفع ربع صاع من بر، ونصف صاع من شعير، وإنما جاز التكميل بالأجزاء لاتحاد المقصود وهو الإطعام، ولا يجوز التكميل بالقيمة، كما^(٢) لو أدى نصف صاع من تمر جيد يساوي صاعاً من الوسط، وأشار «المصنف»^(٣) بعطف القيمة إلى أنه لا بد أن يكون من غير المنصوص عليه، فلو دفع منصوص آخر بطريق القيمة لم يجز إلا أن يبلغ المدفوع الكمية المقدرة شرعاً، فلو دفع نصف صاع تمر يبلغ قيمة نصف صاع بر لا يجوز، فالواجب عليه أن يتم للذين أعطاهم القدر المقدّر من ذلك الجنس الذي دفعه لهم، فإن لم يجدهم بأعيانهم استأنف في غيرهم، وإلى أنه لو أعطى مسكيناً أقل من نصف صاع لا يجزئه، كله في "البحر الرائق" من باب الظهار.

(١) في (ج، د) (كله) بدل (كل).

(٣) (المصنف) أثبتناه من (ج).

(٢) (كما) ساقط من (ج).

وتصحّ الإباحة في الكفارات، والفدية، دون الصدقات، والعشر

وفيه أيضاً (١) من ذلك الموضع، ثم اعلم: أنّ الكفارات كلّها لا يجوز (٢) إعطاء فقير فيها أقلّ من نصف صاع (حتى فدية الصلوات، فلو أعطى من فدية صلاة لمسكين أقلّ من نصف صاع) (٣) لم يجز، (٤)، (انتهى).

وفي "التاتارخانية" (٥): لو أعطى ستين مسكيناً مدّاً من الحنطة لم يجز، وعليه أن يعيد مدّاً آخر على كلّ مسكين، فإن لم يجد الأولين فأعطى ستين آخرين، كلّ مسكين مدّاً لا يجوز، وكذا لو أدّى إلى المكاتبين مدّاً مدّاً ثم ردّوا إلى الرقّ ومواليهم أغنياء، ثم كوتبوا ثانياً، ثم أعاد عليهم لم يجز؛ لأنّهم صاروا بحال (٦) لا يجوز الأداء إليهم فصاروا كجنس آخر، (انتهى).

[قوله]: (وتصحّ الإباحة في الكفارات، والفدية، دون الصدقات (٧)، والعشر) أي صحّ الإباحة في إطعام الكفارات، والفدية لورود الإطعام في الكفارات، والفدية وهو حقيقة في التمكين (٨) من الطعام، وإنّما جاز التملك باعتبار أنّه تمكين (٩) أمّا الواجب في الزكاة الإيتاء، وفي صدقة الفطر الأداء، وهما للتمليك حقيقة. قيّدنا بالإطعام؛ لأنّ إباحة الكسوة في كفارة اليمين لا يجوز، كما لو أعار عشرة مساكين، كلّ مسكين ثوباً، كذا في "البحر الرائق" من باب الظهار (١٠). وفيه (١١) أيضاً: من ذلك الموضع.

فإن قلت: هل يجوز الجمع بين الإباحة، والتمليك لرجل واحد، أو لبعض المساكين دون البعض، أو أن يعطي نوعاً للبعض، ونوعاً للبعض؟

(١) أيضاً ساقط من (ج).

(٢) في (ج) (يجوز) بدل (لا يجوز) والصواب ما أثبت.

(٣) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

(٤) "البحر الرائق": باب الظهار (١٨٠/٤، ١٨١).

(٥) "التاتارخانية": فصل في مسائل الظهار وكفارته

(١٠) "البحر الرائق": باب الظهار (١٨٣/٤).

(١١) المرجع السابق بنفسه.

والشرط غداءان أو عشاءان مشبعتان، أو غداء وعشاء

قلت: أما الأولى: ففي "التاتارخانية" (١): إذا غدّاه وأعطاه مدّاً ففيه روايتان، واقتصر في "البدائع" (٢) على الجواز؛ لأنه جمع بين (٣) ثنتين (٤) جائزتين على الإفراد، وإذا غدّاهم وأعطاهم قيمة العشاء، أو عشاءهم وأعطاهم قيمة الغداء يجوز. وأما الثانية: كما (٥) إذا ملّك ثلاثين وأطعم ثلاثين غداءً وعشاءً فهو جائز. وأما الثالثة: فقال في "الكافي" (٦): ويجوز تكميل أحدهما بالآخر، (انتهى) ما في "البحر الرائق".

[قوله]: (والشرط غداءان أو عشاءان مشبعتان، أو غداء وعشاء) أي الشرط في إطعام (٧) الإباحة أكلتان مشبعتان لكل مسكين، والسحور كالغداء، فلو غدّاهم يومين، أو عشاءهم كذلك، أو غدّاهم وسحورهم، أو سحورهم يومين أجزأه، ولو غدّاه ستين مسكيناً، وعشّى ستين غيرهم (٨) لم يجز، إلا أن يعيد على أحد النوعين منهم غداءً أو عشاءً، ولو غدّى واحداً وعشّى آخر لم يجز، وقيد بالشبع؛ لأنه لو كان فيهم من هو شبعان (٩) قبل الأكل، أو صبي ليس بمراهق لا يجزئه.

واختلف «المشائخ» فيه، ومال «الحلواني» (١٠) إلى عدم الجواز، وأشار به إلى أنه لا معتبر بعد الشبع إلى مقدار الطعام، حتى روي عن «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى في كفارة اليمين لو قدّم أربعة أرغفة إلى عشرة مساكين وشبعوا أجزأه، وإن لم يبلغ ذلك صاعاً، أو نصف صاع، وإلى أنه لا بدّ من الإدام في خبز الشعير، والذرة ليمكّنهم الاستيفاء (١١) إلى الشبع، بخلاف خبز البرّ.

-
- (١) "التاتارخانية": (١٦/٤).
 (٢) "البدائع والصنائع": (٣٨٣/٦).
 (٣) (بين) ساقط من (ج).
 (٤) في "البحر الرائق": (شيئين) بدل (ثنتين).
 (٥) في (ج، د) (أما) بدل (كما).
 (٦) "الكافي": (الخطية) باب في الظهار.
 (٧) في "التاتارخانية": (طعام) بدل (إطعام).
 (٨) في (د) (غيرهم) بدل (غيرهم).
 (٩) في (ج، د) (مشبعان) بدل (شبعان).
 (١٠) تقدّمت ترجمته: (ص ١٠٧).
 (١١) في (ج) (الاستيفاء) بدل (الاستيفاء).

فإن أعطى فقيراً شهرين صحَّ

وقد اختلف (المشائخ) (١) في جواز إطعام خبز الشعير بالإدام بناءً على أنّ «محمّداً» رحمه الله تعالى نصّ (٢) على عدم جواز خبز الشعير في "الزيادات" فقال بعضهم: لا يجوز مطلقاً (٣)، وجوّز بعضهم مع الإدام، وإليه مال «الكرخي» (٤)، كما في "التاتارخانية" (٥).

وفي "الينابيع" (٦): لو أطعم مائة وعشرين مسكيناً في يوم واحد أكلة واحدة مشبعة لم يجز إلا عن نصف الإطعام، فإن أعاده على ستين مسكيناً أجزأه، (انتهى). وفي "البدائع" (٧): أوصى بأن يكفّر عنه، وأطعم الوصي الغداء للعدد المنصوص عليه، ثم ماتوا قبل العشاء يستأنف فيغدي ويعشي غيرهم؛ لأنّه لا سبيل إلى التفريق، ولا يضمن (الوصي) (٨) شيئاً؛ لأنّه غير متعدي؛ إذ لا صنع له في الموت، (انتهى). وينبغي في المكفّر إذا غدى العدد (٩) ثم غابوا أن ينتظر حضورهم، أو يعيد الغداء مع العشاء على عدد غيرهم، وينبغي في الوصي الانتظار لرجاء حضورهم، كلّ ذلك في "البحر الرائق" من باب الظهار (١٠).

[قوله]: (فإن أعطى فقيراً شهرين صحَّ)؛ لأنّ المقصود سدّ خلة المحتاج، والحاجة تتجدّد في كلّ يوم فالدفع إليه في اليوم الثاني يكون كالدفء إلى غيره، كذا في "الهداية" (١١).

والخلة: بالفتح، الفقر، والحاجة، كذا في "المصباح" (١٢).

-
- (١) ما بين معكوفتين زيادة من "التاتارخانية". (٧) "البدائع الصنائع": (٣٦٩/٦).
 (٢) في (ج) (أخص) بدل (نص). (٨) ما بين معكوفتين زيادة من "البحر الرائق".
 (٣) (مطلقاً) ساقط من (ج). (٩) في (ج، د) (الغد) بدل (العدد).
 (٤) تقدّمت ترجمته: (ص ٣٨٤). (١٠) "البحر الرائق": باب الظهار (١٨٣/٤).
 (٥) "التاتارخانية": فصل في مسائل الظهار (١١) "الهداية": باب الظهار (٢٢/٢).
 (٦) (١٦، ١٥/٤). (١٢) "المصباح المنير في اللغة": (٢٤٠/٢).
 (٦) كذا في "الهندية" و"الخزانة": باب الظهار.

ولو في يوم لا، إلا عن يومه، ولم يجز للعبد إلا الصوم

ولا فرق في هذا بين التملك، والإباحة، كذا في "البحر الرائق" (١)، وفيه (٢) أيضاً: لو أعطى طعام عشرة مساكين في كفارة اليمين في عشرة أيام لمسكين واحد، أو غداً وعشاء عشرة أيام أجزأه عندنا، (انتهى).

[قوله]: (ولو في يوم لا، إلا عن يومه) أي لو أعطى فقيراً ثلاثين صاعاً في يوم لا يجزئه إلا عن يوم واحد لفقد التعدد حقيقةً، وحكماً لعدم تعدد الحاجة، أطلقه فشمّل ما إذا أعطاه بدفعة واحدة، أو متفرقاً على الصحيح، كما في "المحيط" (٣). وفي طعام الإباحة لا يجوز في يوم واحد وإن فرق بلا خلاف، كما في "التاتارخانية" (٤)، والكسوة في كفارة اليمين كالإطعام حتى لو أعطى مسكيناً واحداً عشرة أثواب في عشرة أيام يجوز من كفارة اليمين لتجدد الحاجة حكماً باعتبار تجدد الزمان.

وفي "البدائع" في كفارة اليمين (٥): لو غدّى رجلاً واحداً عشرين يوماً، أو عشيّ واحداً عشرين يوماً أجزأه «عندنا»، وفي "المحيط" (٦): لو أعطى مسكيناً عن فدية صوم يومين عليه، فعن «أبي يوسف» رحمه الله تعالى روايتان، في رواية يجزئه غنهما وفي رواية لا يجزئه (٧)، قيل: وهذا قول «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى، كما في كفارة اليمين، كذا في "البحر الرائق" من باب الظهار (٨).

[قوله]: (ولو يجز للعبد إلا الصوم) أي صوم الشهرين المتتابعين؛ لأنّ العبد لا يملك وإن ملك، والإعتاق، والإطعام شرطهما الملك، فإن أعتق المولى عنه أو أطعم لم يجز، ولو كان بأمره؛ لأنّه ليس بأهل للملك فلا يصير مالاً بتمليكه للحديث:

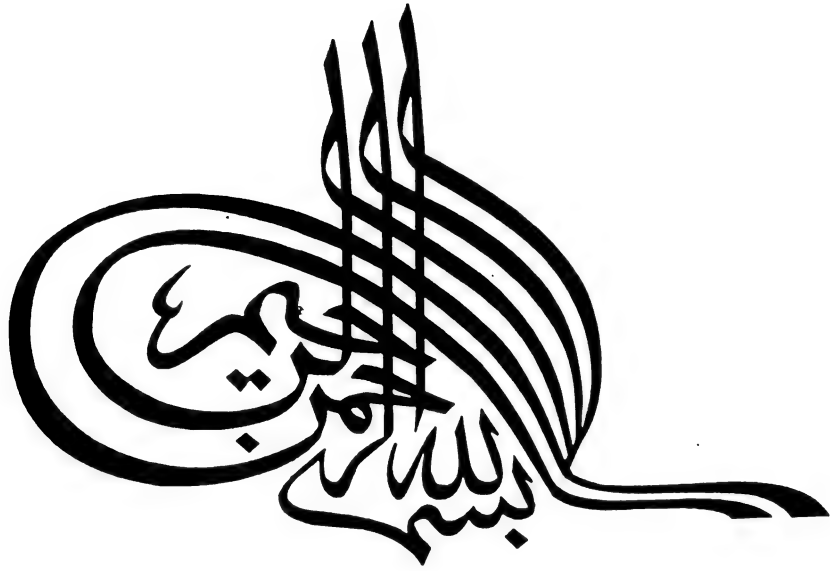
(١) "البحر الرائق": باب الظهار (١٨٤/٤). (٥) "بدائع الصنائع": فصل في كفارة اليمين (٣٨٨/٦).
 (٢) المرجع السابق بنفسه. (٦) المرجع السابق بنفسه.
 (٣) "المحيط البرهاني": (١٩٩/٥). (٧) أي: عن يومين، بل عن يوم واحد.
 (٤) "التاتارخانية": باب الظهار (١٥/٤). (٨) "البحر الرائق": باب الظهار (١٨٥/٤).

«لا يملك العبد شيئاً» (١)، ولا يملكه مولاه، ولا يثبت عتقه في ضمنه (٢)؛ لأنه إنما يصح أن لو كان تبعاً، والإعتاق أصل الأهلية فلا يثبت اقتضاءً، كذا في "الكافي" (٣). والحرّ المحجور عليه بالسفه كالعبد لا يكفر إلا بالصوم على «قولهما» المفتى به، حتى لو أعتق عنه المعتق لا يجزئه عنها ويلزمه الصوم، كذا في "البحر الرائق" من باب الظهر (٤)، وأمّا إذا لزم الكفارة على السلطان وهو مؤسر بماله الحلال وليس عليه تبعة لأحد يفتى بإعتاق الرقبة، وقال «أبو نصر محمد بن سلام» (٥): يفتى بصيام شهرين؛ لأنّ المقصود من الكفارة الانزجار، ويسهل عليه إفطار شهر (٦)، وإعتاق رقبة فلا يحصل الزجر، كذا في "البزازية" (٧).

وذكر في "الحقائق شرح المنظومة" (٨): أنّ السلطان إذا لزمته الكفارة يؤمر بالصيام تشديداً عليه، فقد ذكر الفقيه «أبو جعفر الهندواني» (٩) في "متفرقاته": أنّ رجلاً دخل على «أبي نصر محمد بن سلام» فقال: أفطرت في رمضان متعمداً فقال له: صم شهرين، فلما ذهب قال أصحابه: لو أمرته بالإعتاق يفطر ثلاثين يوماً، ويعتق رقبةً، وهكذا روى عنه «أبو بكر الأسكاف» (١٠)، (انتهى) ما في "الحقائق". وأمّا تكفير الوارث عن الميّت فإذا مات وعليه كفارة وأوصى بإخراجها من ثلث ماله فإن كانت كفارة يمين، خير الوصى بين الإطعام، والكسوة، والتحرير وفي كفارة القتل، والظهار، والإفطار يتعيّن التحرير إن بلغت قيمة الثلث، وإلا تعيّن الإطعام، ولا دخل للصوم في الكلّ، كذا في "البحر الرائق" من باب الظهر (١١).

(١) أخرجه الزيلعي في "نصب الراية": توفي سنة (٥٣٠ هـ)، انظر: "الجواهر المضية": (١١٧/٢)، (٣٩٠/٤) قال: حديث غريب.
 (٢) في (ج، د) (خمس) بدل (ضمنه).
 (٣) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم.
 (٤) "البحر الرائق": باب الظهر (١٨٠/٤).
 (٥) هو الإمام محمد بن محمد بن سلام.
 (٦) في (ج) (الإفطار شهراً) بدل (إفطار شهر).
 (٧) "البزازية على هامش الهندية": كتاب الصوم.
 (٨) تقدم ذكره: (ص ٦٨)، (٩) تقدّم ترجمته: (ص ١٣٤).
 (١٠) تقدّم ترجمته: (ص ٢٨٩).
 (١١) "البحر الرائق": باب الظهر (١٧٩/٤).





فصل في مسائل متفرقة

(فصل في مسائل متفرقة)

اعلم: أنه يستحب للإنسان أن لا يخلي نفسه عن فعل الطاعات ما أمكنه من جميع القرب، وأحب العمل إلى الله تعالى أدومه وإن قلَّ (١)، ومن أفضل الأعمال الصَّوم لقوله عليه الصلاة والسلام: «يقول الله تعالى: الصوم لي وأنا أجزي به» (٢)، فيفعل الإنسان منه ما أطاق، فإن قدر في كلِّ أسبوع أن يصوم يوماً، ويفطر يوماً فليفعل، وهو صوم داؤد عليه السلام (٣)، وهو من أفضل الصيام (٤)، وما زاد عليه فهو منهى عنه؛ لأنه يشبه صيام الدهر، وصيام الدهر مكروه، فإن لم يقدر هذا، صام الإثنين والخميس، فإن عجز، صام يوماً في الأسبوع حتى لا يخلو الأسبوع عن صوم. وغاية الأمر: أنَّ الصوم خير كله، فليأت كل منكم ما استطاع، ولا يضر نفسه فإن الله تعالى غني لا يكلف نفساً إلا وسعها، وقد روي أنَّ النبي ﷺ «كان كثير الصيام وما صام شهراً كاملاً إلا رمضان» (٥)، كذا في "السراج الوهاج".

- (١) لما روت عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «أحب الأعمال إلى الله عز وجل أدومها وإن قلَّ» حديث صحيح، أخرجه أحمد (الحديث ٢٥٣١٧)، و"مسلم" (الحديث ٧٨٣، ٢١٨)، وابن مبارك في "مسنده" (الحديث ٨١)، وفي "الزهد" (الحديث ١٣٢٩).
- (٢) تقدّم تخريجه في أول الكتاب مستوفياً (ص ١٠٢).
- (٣) لقول النبي ﷺ: «أحب الصيام إلى الله صيام داؤد: يصوم يوماً ويفطر يوماً» أخرجه "البخاري": في كتاب التهجد باب من نام عند السحر: (الحديث ١١٣١)، و"مسلم": في كتاب الصيام باب النهي عن صوم الدهر (الحديث ١٧١٢)، و"ابن ماجه": باب ما جاء في صيام داؤد عليه
- السلام، و"النسائي": (الحديث ٢٧٠٩).
- (٤) لزيادة الفائدة والتوسع، انظر: "حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح": (ص ٣٥٠)، "مغني المحتاج" (٤٤٨/١)، "كشاف القناع": (٣٣٧/٢)، وقال السندي: قال بعض أهل العلم: هو أشد الصيام على النفس، فإنه لا يعتاد الصوم ولا الإفطار فيصعب عليه كل منهما، وظاهر الحديث أنه أفضل من صوم يومين وإفطار يوم، ومن صيام الدهر بلا صيام أيام كراهة... إلخ.
- (٥) أخرجه "الترمذي" (الحديث ٧٦٨) و"أحمد" (٦٢/٦، ١٣٩، ١٥٧، ١٧١، ٢١٨)، و"ابن خزيمة": (الحديث ٢١٣٢)، و"ابن حبان": (الحديث ٣٥٨٠) انظر: "تحفة الأشراف": (٤٤١/١١) (الحديث ١٦٢٠٢).

المرغوبات من الصيام أنواع : أولها: صوم المحرم (١)، والثاني: صوم رجب (٢)، والثالث: صوم شعبان (٣)، والرابع: صوم عاشوراء (٤) وهو اليوم العاشر من المحرم عند عامة العلماء والصحابة، كذا في "الظهرية" (٥)، وفي "الشرعة" (٦): صوم عاشوراء كفارة سنة (٧)، وفي "جمع الجوامع" (٨): أخرج «ابن جرير» (٩) عن «إبراهيم» (١٠)

(١) لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «أفضل الصيام بعد شهر رمضان صيام شهر الله المحرم» أخرجه "مسلم" : (الحديث ٢٧٥٥) والملفظ له، و"أبو داود" : (الحديث ٢٤٢٩)، و"أحمد" (٣٠٣/٢، ٣٢٩، ٣٤٤، ٣٥٣، ٥٣٥) و"ابن ماجه" (الحديث ١٧٤٢) و"ابن حبان" (الحديث ٣٦٣٦، ٢٥٦٣)، وانظر: "تحفة الأشراف" : (٣٣٥/٩) (الحديث ١٢٢٩٢)، وفي رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ : «من صام يوماً من المحرم فله بكل يوم ثلاثون يوماً» رواه الطبراني في "الصغير"، والمنذري في "الترغيب والترهيب" (الحديث ١٤٧٣).

(٢) لما روى أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «إن في الجنة نهراً يقال له رجب أشدّ بياضاً من اللبن ، وأحلى من العسل ، من صام من رجب يوماً سقاه الله من ذلك النهر» رواه البيهقي في "شعب الإيمان" : (الحديث ٣٨٠٠) ونص بعض المشائخ على كراهة إفراذ رجب بالصوم، لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ «نهى عن صيام رجب» أخرجه ابن ماجه، ولأن فيه إحياء لشعار الجاهلية بتعظيمه.

أقول : نزول الكراهة بفطره فيه ولو يوماً ، أو بصومه شهراً آخر من السنة وإن لم يل رجباً أهلاً. لزيادة الفائدة والتوسع ، انظر: "الفتاوى الهندية" : كتاب الصوم، "مغني المحتاج" : (٤٤٩/١) "كشاف القناع" : (٣٤٠، ٣٣٨/٢).

(٣) ذهب جمهور الفقهاء الحنفية، والمالكية، والشافعية إلى استحباب صوم شعبان، لما روت عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: ما رأيت رسول الله ﷺ «أكثر صياماً منه في شعبان» رواه "البخاري" : (الحديث ١٠)

(١٩٦٩) و"الترمذي" : (الحديث ٧٣٦)، وفي رواية عن أنس رضي الله تعالى عنه قال: سئل رسول الله ﷺ أي صوم أفضل بعد رمضان؟ قال: «شعبان لتعظيم رمضان» أوردته المنذري في "الترغيب والترهيب" (الحديث ١٤٨٣)، وعزاه إلى الترمذي، وقال حديث غريب.

(٤) قد كان صوم يوم عاشوراء فرضاً في الإسلام، ثم نسخت فرضيته بصوم رمضان فخبر النبي ﷺ مسلمين في صوم، فقال «فسن شاء فليصم، ومن شاء فليفطر» أخرجه البخاري.

(٥) "الفتاوى الظهيرية" : (الخطبة) كتاب الصوم.

(٦) "شرح شرعة الإسلام" : (الورقة ١٨٠).

(٧) ليقول النبي ﷺ في صوم عاشوراء أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله ، أخرجه "مسلم" و"الترمذي" (الحديث ٧٥٢) من حديث قتادة، قوله: «صوم يوم عاشوراء يكفر ذنوب سنة ماضية» والمراد بالذنوب الصغائر، قال الدسوقي: فإن لم يكن صغائر، حلت من كبائر سنة وذلك التحتيت موكول لفضل الله، فإن لم يكن كبائر رفع له درجات، وقال البيهوتي: قال النووي : في "شرح مسلم" عن العلماء : المراد كفارة الصغائر، فإن لم تكن له صغائر رجلي التخفيف من الكبائر فإن لم تكن له كبائر، رفع له درجات، انظر: "الموسوعة الفقهية" : (٩٠/٢٨).

(٨) "جمع الجوامع" : كتاب الصوم (٩٣/٥).

(٩) هو الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري من أكابر الأئمة المجتهدين، توفي سنة (٥٣١هـ)، انظر: "تاريخ بغداد" : (١٦٣/٢)، "طبقات القراء" : (١٠٨/٢)، "العبر" : (١٥٢/٢)، "شذرات الذهب" : (٥٣/٤).

قال: صيام عرفة تعدل سنة قبله وسنة بعده (١)، وصوم عاشوراء كفارة سنة (٢)، كذا في "مئانة الروايات" (٣)، وفي "الشرعة" في فصل سنن عاشوراء (٤): وصوم هذا اليوم سنة مستحبة، وكان السلف رحمهم الله تعالى لا يطعمون الصبيان فيه شيئاً، وكان النبي ﷺ (٥) يحنك الصبيان بريقه في يوم عاشوراء فلا يطعمون إلى آخر النهار (٦)، وقيل: الوحش لا ترتع يوم عاشوراء، كذا في "خزانة الروايات" (٧)، وذكر في "كفاية الشعبي" (٨): ينبغي للأبوين أن يأمر الصبي بصوم يوم عاشوراء إذا كان لا يلحقه الضرر؛ لأنه روي «أن النبي ﷺ (٩) كان يدعو «الحسن»، و«الحسين» رضي الله عنهما وقت السحر ويلقي البزاق في فيهما، وكان يقول «لفاطمة» رضي الله تعالى عنها: لا تطعميهما اليوم شيئاً فإن هذا صوم يصومه الوحش ولا يأكل» (١٠)، كذا في "كنز العباد" (١١).

ويستحب صوم عاشوراء ويستحب أن يصوم قبله يوماً أو بعده يوماً، فإن أفرده فهو مكروه للتشبه باليهود (١٢)، كذا في "فتح القدير" (١٣).

- (١) لما روي عن أبي قتادة أن النبي ﷺ قال: «صيام يوم عرفة إنني أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده» أخرجه "الترمذي" (الحديث ٧٤٩)، و"أحمد" (٣٠٣، ٢٩٩، ٢٩٧، ٢٩٦/٥)، و"أبو داود" (الحديث ٢٤٢٥)، و"ابن ماجه" (الحديث ١٧١٣)، و"ابن خزيمة" (الحديث ١٠٨٧، ٢١١١)، و"البغوي" (الحديث ١٧٨٩، ١٧٩٠) انظر: "تحفة الأشراف" (٢٥٩/٩) (الحديث ١٢١١٧).
- (٢) تقدّم تخريجه من قبل قليل.
- (٣) "مئانة الروايات": كتاب الصوم (الورقة ٣٧٤).
- (٤) "شرعة الإسلام": كتاب الصوم (الورقة ١٩٤).
- (٥) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).
- (٦) أورده في "شرعة الإسلام" ولم أوفق العثور على تخريجه.
- (٧) "خزانة الروايات": (الخطية) (الورقة ٤٢٨).
- (٨) "كفاية الشعبي": في الفقه والعبادات والمواعظ، للقاضي أبي جعفر محمود بن عمر الشعبي الحنفي، انظر: "إيضاح المكنون": (٣٧٢/٢) لم أعثر على طبعه.
- (٩) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).
- (١٠) أورده في "كنز العباد" ولم أوفق العثور على تخريجه في كتب الحديث المعروفة.
- (١١) "كنز العباد": (الخطية) (الورقة ٣١٤).
- (١٢) لقول النبي ﷺ: «صوموا يوم عاشوراء وخالفوا فيه اليهود وصوموا قبله يوماً أو بعده يوماً» رواه أحمد: (٢٤١/١) من حديث ابن عباس، وأورده الهيثمي في "مجمع الزوائد": (١٨٨/٣).
- (١٣) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٥٥/٢).

صوم عشرة أيام من أول المحرم، كذا في "السراج الوهاج".

ومن صام شعبان وأوصله بصوم رمضان فقد أحسن (١)، كذا في "الظهيرية" (٢)، وذكر في "الأمالى" (٣) في المجلس الثامن والعشرين: عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ (٤): «من صام ثلاثة أيام من أول شعبان، وثلاثة من أوسطه، وثلاثة من آخره كتب الله له أجر سبعين نبياً، وكأنما عبد الله تعالى عاماً، فإن مات مات شهيداً» كذا في "كنز العباد" (٥)، وصوم أيام الصيف لطولها أو حرها أدب، كذا في "خزانة المفتين" (٦)، ويستحب صوم أيام البيض، وهي ثلاثة أيام من تمام الشهر ولو متفرقة، كذا في "المفروق" (٧)، وفي "الرياحين" (٨): عن أبي ذر رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ (٩): «من صام في كل شهر ثلاثة أيام فذلك صيام الدهر» فأنزل الله تعالى (١٠) تصديق ذلك في كتابه: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ (١١)، اليوم بعشرة أيام (١٢)، كذا في "كنز العباد" (١٣).

وفي "فتاوى قاضي خان" (١٤): ويستحب صوم الأيام البيض الثالث عشر،

- (١) لما روت عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: «كان أحب الشهور إلى رسول الله ﷺ أن يصومه شعبان بل يصله برمضان» أخرجه "النسائي" (١٠) (تعالى) زيادة من (ج).
(١١) الأنعام: (الآية ١٦٠٠).
(١٢) حديث حسن، أخرجه "الترمذي": (الحديث ٧٦٢) واللفظ له، و"أحمد": (١٤٥/٥)، و"ابن ماجه": (الحديث ١٧٠٨)، و"النسائي": (٢٤١١)، وابن عدي: في "الكامل": (٢٤٣١/٦)، و"البيهقي": (الحديث ١٨٠١)، وفي رواية «من صام ثلاثة أيام من كل شهر، فقد تمّ صوم الشهر، أو فله صوم الشهر» أخرجه "النسائي" (الحديث ٢٤١٢).
(١٣) "كنز العباد": (الخطبة) (الورقة ٣٤٤).
(١٤) "قاضي خان": كتاب الصوم (٩٩/١).
(١) لما روت عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: «كان أحب الشهور إلى رسول الله ﷺ أن يصومه شعبان بل يصله برمضان» أخرجه "النسائي" (١٠) (تعالى) زيادة من (ج).
(١١) الأنعام: (الآية ١٦٠٠).
(١٢) حديث حسن، أخرجه "الترمذي": (الحديث ٧٦٢) واللفظ له، و"أحمد": (١٤٥/٥)، و"ابن ماجه": (الحديث ١٧٠٨)، و"النسائي": (٢٤١١)، وابن عدي: في "الكامل": (٢٤٣١/٦)، و"البيهقي": (الحديث ١٨٠١)، وفي رواية «من صام ثلاثة أيام من كل شهر، فقد تمّ صوم الشهر، أو فله صوم الشهر» أخرجه "النسائي" (الحديث ٢٤١٢).
(١٣) "كنز العباد": (الخطبة) (الورقة ٣٤٤).
(١٤) "قاضي خان": كتاب الصوم (٩٩/١).
(٢) "الفتاوى الظهيرية": (الخطبة) كتاب الصوم.
(٣) تقدم ذكره.
(٤) في (ج) (صلّى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).
(٥) "كنز العباد": (الخطبة) (الورقة ٣٢٩) ولم أوفق العثور على تخريجه في كتب الحديث المعروفة.
(٦) "خزانة المفتين": (الخطبة) (الورقة ١١٢).
(٧) كذا في "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٥٥/٢).
(٨) تقدم ذكره: (ص ٩١).

والرابع عشر، والخامس عشر، لما روي عن «ابن عباس» رضي الله عنه أنه قال: صوم هذه الأيام صوم النبي القرشي (١)، كان رسول الله ﷺ يصوم هذه الأيام من كل شهر، ويقول: «هي صيام الدهر» (٢)، ومن الناس من كره ذلك مخافة التوقيت، والإلحاق بالواجب، (انتهى)، ووفق المحقق في "فتح القدير" (٣) بين القولين فقال: إنه يستحب صوم أيام البيض ما لم يظن إلحاقه بالواجب، (انتهى).

والمراد بأيام البيض اليوم الثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر، سميت بذلك باعتبار حذف المضاف أي أيام الليالي البيض؛ لأن القمر يبقى في هذه الليالي من أولها إلى آخرها، وإلا فالأيام كلها بيض.

ثم اعلم: أن ليليالي الشهر عشرة أسماء لكل ثلاث منها اسم، فللثلاث الأول غرر؛ لأن غرة كل شيء أوله، وللثانية نُفل على وزن زحل؛ لزيادتها على الغرر، وثلاث، تُسع إذ آخرها تاسع، وثلاث، عشر إذ أولها عاشر، وثلاث، بيض وهي التي ذكرناها، وثلاث، دُرُع وهي التي تلي البيض لاسوداد أوائلها وايضا سائرهما، يقال: ليلة درعاء، يطلع قمرها عند الصبح، وثلاث، ظُلم وهي الثلاث التي تلي الدرع، وثلاث، حَنَادُس لظلامها، جمع الحِنْدَس بالكسر وهو الليل المظلم، وثلاث، دوادي على وزن سلالم؛ لأنها بقايا، وثلاث، محاق لامتحاق (٤) القمر أول النهار، كل ذلك من "معراج الدراية"، وبعضها من "القاموس" (٥).

(١) في (ج) (القرشي) بدل (القرشي).
 (٢) أورده في "المتانة" (ص ٣٧٣)، و"الخانية" (٩٩/١) أقول: صوم ثلاثة أيام من كل شهر كصوم الدهر، بمعنى: أنه يحصل بصيامها أجر صيام الدهر بتضعيف الأجر: الحسنة بعشرة أمثالها، لحديث قتادة بن ملحان رضي الله عنه: قال: «كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نصوم البيض: ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة. قال: قال: وهن كهية الدهر» أي

كصيام الدهر، رواه "أبوداؤد" (الحديث ٩٤٤٢)، لزيادة الفائدة والتوسع، انظر: "حاشية الدسوقي": (١٧/٥١)، "مواهب الجليل": (٢/٤١٤)، "حاشية الطحطاوي": (ص ٣٥٠).
 (٣) "فتح القدير": كتاب الصوم (٢/٣٥٥).
 (٤) في (د) (لاستحاف) بدل (لامتحاق).
 (٥) "القاموس في اللغة": (٢/١٤٤، ٣٠٣) (٣/١٥، ٤٠٧) (٤/٧٩).

وذكر في "الظهيرية" (١): أنَّ أيام البيض إنما سميت بذلك: لأنَّ آدم صلوات الله عليه (٢) صامها فقبلت توبته، وابتضت نفسه بصوم هذه الأيام بعد ما كانت اسودت فسميت أياماً بيضاً (٣)، (انتهى).

وروى النسائي (٤) عن «ابن عباس» رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ لا يفطر أيام البيض لا في حضر ولا سفر، كذا في "البرهان شرح مواهب الرحمن" (٥) ويستحب صوم يوم الاثنين والخميس لقول النبي ﷺ: «تعرض الأعمال يوم الاثنين والخميس، فأحب أن يعرض عملي وأنا صائم» رواه "الترمذي" (٦)، ولقول «حفصة» كان رسول الله ﷺ يصوم من الشهر الإثنين والخميس» رواه "أبو داود" (٧)، كذا في "البرهان" (٨)، ويكره صوم السبت بانفراده للتشبه باليهود (٩) وأما يوم الاثنين وحده، وصوم الخميس وحده، وصوم الجمعة وحده (١٠)، قال بعضهم: يكره، وعامة العلماء

الصوم يوم الإثنين والخميس (الحديث ٧٤٥).
(٨) "البرهان شرح مواهب الرحمن": (الخطبة) كتاب الصوم.
(٩) تقدم تفصيله من قبل قليل.
(١٠) ذكر في "الحانية": أنه لا بأس بصوم يوم الجمعة عند أبي حنيفة ومحمد لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يصومه ولا يفطر، وظاهر هذا أن المراد (بلا بأس) الاستحباب، وقد صرح الحصكفي بنذب صومه، ولو منفرداً، وكذا الدردير صرح بنذب صومه وحده فقط، لا قبله ولا بعده وهو السذهب عند المالكية، وقال: فإن ضم إليه آخر فلا خلاف في ندبه، فقال أبو يوسف: جاء حديث في كراهة صومه إلا أن يصوم قبله أو بعده، وكان الاحتياط في أن يضم إليه يوماً آخر، انظر: "الحانية": (٩٩/١)، "الدر المختار": (٨٣/٢)، "الشرح الكبير" للدردير مع "حاشية الدسوقي": (٥٣٤/١)، "الموسوعة الفقهية": (١٤/٢٨).

(١) "الظهيرية": (الخطبة) كتاب الصوم.
(٢) في (ج) صلوات الله على نبينا وعليه الصلاة والسلام.
(٣) وقالوا: أيضاً سميت بذلك لتكامل ضوء الهلال وسدة لباس فيها.
(٤) أخرجه "النسائي" (الحديث ٢٦٦٦)، والطبراني في "الكبير": (الحديث ١٢٣٢٠).
(٥) "البرهان شرح مواهب الرحمن": (الخطبة) كتاب الصوم.
(٦) حديث حسن رواه "الترمذي" (الحديث ٧٤٧)، و"عبد الرزاق" (الحديث ١٩١٤) و"مالك" (الحديث ١٨٩١٧)، و"بخاري" في "الأدب المفرد" (الحديث ٤١١) و"أبو داود" (الحديث ٢٤٣٦) و"ابن ماجه" (الحديث ١٧٤٠) وانظر: "تحفة الأشراف" (٤١٨/٩) (الحديث ١٢٧٤٦) و"المسند الجامع" (١٩/١٧) (الحديث ١٣٤٩٧).
(٧) رواه "أبو داود" باب من قال الإثنين والخميس (الحديث ٢٤٥١)، و"الترمذي" باب ماجاء في

قَالَ: لَا يَكْرَهُ بَلْ هُوَ مُسْتَحَبٌّ، لِأَنَّ لِهَذِهِ الْأَيَّامَ فَضِيلَةً فَكَانَ تَعْظِيمُهَا بِالصَّوْمِ مُسْتَحَبًّا، وَإِنَّمَا كَرِهَ صَوْمَ السَّبْتِ وَحَدَهُ تَشْبِيهًا بِغَيْرِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ وَلَمْ يَجِدْ فِي هَذِهِ النِّصَائِمَاتِ، كَذَا فِي "الْبَحْرِ الرَّائِقِ" (١).

قَالَ فِي "السَّرَاجِ الْوَهَاجِ": وَهَلْ يَكْرَهُ صَوْمَ السَّبْتِ وَالْأَحَدَ يَعْنِي وَحَدَهُمَا؟
قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا يَكْرَهُ إِذَا قَصِدَ بِهِ تَعْظِيمُ الْيَوْمَيْنِ لِأَنَّ الْيَهُودَ يَعْظُمُونَ السَّبْتَ وَالنَّصَارَى يَعْظُمُونَ الْأَحَدَ (٢)، (انتهى).

وَيُسْتَحَبُّ صَوْمُ يَوْمِ الْخَمِيسِ، وَالْجُمُعَةِ، وَالسَّبْتِ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ حَرَامٍ، وَالْأَشْهُرُ الْحَرَمُ أَرْبَعَةُ ذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ، وَالْمَحَرَّمِ، وَرَجَبٍ، ثَلَاثَةٌ سَرَدٌ، وَوَاحِدٌ فَرْدٌ، كَذَا فِي "السَّرَاجِ الْوَهَاجِ" (٣).

وَذَكَرَ فِي "الْإِحْيَاءِ" فِي بَيَانِ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الْفَاضِلَةِ (٤): أَنَّهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
(٤): «مَنْ صَامَ السَّابِعَةَ وَالْعِشْرِينَ مِنْ رَجَبٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ صِيَامَ سِتِينَ شَهْرًا» (٥)، كَذَا فِي
"كَنْزِ الْعِبَادِ" (٦)، وَيُسْتَحَبُّ صَوْمُ تِسْعَةِ أَيَّامٍ مِنْ أَوَّلِ ذِي الْحِجَّةِ، كَذَا فِي "السَّرَاجِ
الْوَهَاجِ"، فَإِنْ وَقَعَ الشُّكُّ فِي يَوْمٍ أَنَّهُ يَوْمُ عَرَفَةَ، أَوْ يَوْمُ النُّحْرِ فَلَا فَضْلَ فِيهِ الصَّوْمِ، كَذَا
فِي "الْخُلَاصَةِ" (٧)، وَصَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ (٨) لَغَيْرِ الْحَاجِّ مُسْتَحَبٌّ، وَكَذَا لِلْحَاجِّ إِنْ كَانَ
لَا يَضَعُفُهُ عَنِ الْوُقُوفِ وَالِدَعَوَاتِ، وَإِنْ كَانَ يَضَعُفُهُ عَنْ ذَلِكَ فَالْمُسْتَحَبُّ تَرْكُهُ (٩).

-
- (١) "الْبَحْرِ الرَّائِقِ": كِتَابُ الصَّوْمِ (٥٥١/٢).
(٢) وَاسْتَظْهَرَ ابْنُ عَابِدِينَ: أَنَّ صَوْمَ السَّبْتِ وَالْأَحَدِ
مَعًا لَيْسَ فِيهِ تَشْبِيهُ بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّفَقْ
طَائِفَةٌ مِنْهُمْ عَلَى تَعْظِيمِهَا كَمَا لَوْ صَامَ الْأَحَدُ
مَعَ الْإِسْنِينَ، فَإِنَّهُ تَزُولُ الْكِرَاهَةُ، انْظُرْ: "رَدُّ
الْمُحْتَارِ": (٣٤١/٢).
(٣) كَذَا فِي "الْهِنْدِيَّةِ": (٢٠١/١).
(٤) فِي (ج) (صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ
وَسَلَّمَ).
(٥) انْظُرْ: "الْإِحْيَاءِ": (٣٧٣/١)، وَ"إِتْحَافُ السَّادَةِ
الْمُتَّقِينَ": (٢٠٧/٥)، وَقَالَ الْعِرَاقِيُّ: رَوَاهُ أَبُو
مُوسَى الْمَدِينِيُّ فِي كِتَابِ فَضَائِلِ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ
مِنْ رِوَايَةِ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ.
(٦) "كَنْزُ الْعِبَادِ": (الْخَطِيئَةُ) كِتَابُ الصَّوْمِ.
(٧) "الْخُلَاصَةُ": كِتَابُ الصَّوْمِ (١/٦٤٤).
(٨) اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى اسْتِحْبَابِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ لَغَيْرِ
الْحَاجِّ وَهُوَ: الْيَوْمُ التَّاسِعُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، صَوْمُهُ
يَكْفِّرُ سِتِينَ سَنَةً مَاضِيَةً، وَسَنَةً مُسْتَقْبَلَةً، كَمَا مَرَّ.
(٩) لَزِيَادَةِ الْفَائِدَةِ وَالتَّوَسُّعِ، انْظُرْ: ابْنُ عَابِدِينَ (٨٣/٢).

وقيل: يكره كراهة تنزيه، وكذا صوم التروية؛ لأنه يعجزه عن أداء أفعال الحج، كذا في "فتح القدير" (١)، وفيه أيضاً: ويكره صوم الصمت؛ لأنه صوم المجوس وهو أن يصوم ولا يتكلم يعنى يلزم عدم الكلام بل يتكلم بخير وبحاجته إن عنت، (انتهى).

وإنما يكره صوم الصمت إذا اعتقده قرابة، فأما الصمت للاستراحة فليس بمكروه، كذا في "شرح النقاية" (٢)، ويكره أن يصوم في طريق مكة؛ لأنه يضعفه، كذا في "شرح الكنز" لابن كمال باشا (٣).

ويكره صوم الدهر؛ لأنه يضعفه، أو يصير طبعاً له و مبنى العبادة على مخالفة العادة، وأفضل الصيام صيام داود عليه السلام صم يوماً وأفطر يوماً (٤)، كذا في "فتح القدير" (٥).

وفيه (٦) أيضاً: أنه يكره صوم الوصال ولو يومين، (انتهى)، وفسره «أبو يوسف»، و«محمد» رحمهما الله تعالى: بأن يصوم يومين لا يفطر بينهما، كذا في "البحر الرائق" (٧).

فإن قيل: كان رسول الله ﷺ يصل بين يومين.

قلنا: إنما كان ذلك؛ لأنه قال: «إني أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني» (٨)،

كذا في "الظهيرية" (٩)، وفي "الخلاصة" (١٠): أنه يكره صوم الوصال وهو أن يصوم

وله شواهد، وأخرج "البخاري" بلفظ آخر، قال: «إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني» (الحديث ١٩٦٥، ١٩٦٦) وفي رواية «إني أبيت لي مطعم يطعمني، وساق يسقين» (الحديث ١٩٦٣، ١٩٦٧) و"مسلم" (الحديث ٢٥٦٦، ٢٥٦٧، ٢٥٧١).
(٩) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.
(١٠) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٦٥/١).

(١) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٥٥/٢).
(٢) "شرح النقاية": كتاب الصوم (٢٢٤/١).
(٣) تقدمت ترجمته: (ص ٦٢).
(٤) تقدم تفصيله من قبل قليل.
(٥) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٥٥/٢).
(٦) المرجع السابق بنفسه.
(٧) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٣٥١/٢).
(٨) رواه ابن كثير في "البداية": (٦٨/٦) واللفظ له،

السنة كلها، ولا يفطر في الأيام المنهية، وأما صوم الوصال إذا أفطر في الأيام المنهية، فالمختار أنه لا بأس به، والأفضل أن يصوم يوماً ويفطر يوماً، (انتهى).

فحصل لصوم الوصال معنيان، ولهذا قال في "السراج الوهاج": إن صوم الوصال مكروه، وهو على وجهين أحدهما: صيام الدهر، والثاني: أن يصوم أياماً لا يفطر فيها ليلاً ونهاراً وكلاهما منهي عنه، (انتهى).

وأما صوم جهله^(١) فمكروه، كذا في "الخلاصة"^(٢)، و"خزانة المفتين"^(٣)، قال في "البرازية"^(٤): ذكر الإمام «الأوزجندی»^(٥) أنه يكره صوم جهله الذي يصومه الجهلة وأنه صوم النصارى، (انتهى)، ومثل ذلك في "الحقائق شرح المنظومة"^(٦) وعبارته هكذا: ومما يجب حفظه ما سئل «شمس الأئمة الأوزجندی» عن صوم الأربعين الذي يقال له بالفارسية جهله الذي يفعله الجهال من العباد هل يكره؟ قال: نعم وإنه صوم النصارى، كذا في "النصاب"^(٧)، (انتهى).

وقد مرّ في (فصل النية) أنه يكره تحريماً صوم الأيام الخمسة المعروفة، وفي (فصل يوم الشك) أنّ صوم يوم الشك بنية رمضان مكروه تحريماً، وبنية واجب آخر تنزيهاً، ولا يكره صوم التطوع لمن عليه قضاء رمضان، كذا في "معراج الدراية"^(٨). وأما صوم الستة متتابعة بعد الفطر^(٩)، منهم من كره ذلك، ومنهم من

(١) أي: صوم الأربعين.

(٢) "الخلاصة": كتاب الصوم (٢٦٥/١).

(٣) "خزانة المفتين": كتاب الصوم (١١٢).

(٤) "البرازية على هامش الهندية": (١٠٤/١).

(٥) تقدّمت ترجمته: (ص ٦٥).

(٦) انظر: "شرح النقاية" للأوزجندی: كتاب الصوم.

(٧) كذا في "الخانية" و"التاتارخانية"، و"البحر":

كتاب الصوم.

(٨) أما المشايخ والأولياء يتحلون صوم الأربعين

استدلالاً، بقوله تعالى: (وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ

لَيْلَةً) ينفردون فيها إلى مولاهم مؤانسة ومناجاة،

فيفارقون عشائهم وأصحابهم في مناجاة الحبيب،

والمؤانسة بالقرب، انظر: لزيادة الفائدة، والتوسع،

"البحر المديد في تفسير القرآن المجيد" لابن عجيبة

الحسن (٨٥/١) و"الجامع لأحكام القرآن" للقرطبي،

و"القول الحميل" للإمام شاه ولي الله الدهلوي (٨٣).

(٩) ذهب جمهور الفقهاء المالكية، والشافعية،

والحنابلة، وتأخروا الحنفية إلى أنه يسنّ صوم ستة =

لم يكرهه، وجه الكراهة: التشبه بأهل الكتاب، ووجه الجواز: أنَّ انفصل حصل بيوم الفطر، وإن (١) فرّقها في الشوال فهو أبعد عن الكراهة والتشبه بالنصارى، وأقرب إلى الجواز، كذا في "الكافي" (٢)، و"فتاوى قاضي خان" (٣).

ويكره صوم يوم النيروز، والمهرجان (٤)؛ لأنَّ فيه تعظيم أيام نهينا عن تعظيمها (٥)، فإن وافق يوماً كان يصومه قبل ذلك لأبأس به، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٦)، وفي "السراجية" (٧): صوم يوم النيروز لا يكره غير أنه إذا كان يصوم قبله تطوعاً فالصوم أفضل وإلا فالفطر أفضل، (انتهى).

والنيروز أول يوم من فرور دين ماه، والمهرجان هو اليوم السادس عشر (٨) من مهر ماه (٩)، كذا في "الاختيارات على النقاية".

- =أيام من شوال بعد صوم رمضان، لما روى أبو أيوب رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «من صام رمضان، ثم أتبعه ستاً من شوال، كان كصيام الدهر» رواه "مسلم": (الحديث ٢٧٥٨)، و"أبو داود": (الحديث ٢٤٣٣)، و"الترمذي": (الحديث ٧٥٩) و"ابن ماجه": (الحديث ١٧١٦)، وفي رواية عن ثوبان رضي الله تعالى عنه قال: قال النبي ﷺ: «صيام شهر رمضان بعشرة أشهر، وستة أيام بعدهن بشهرين فذلك ثلثمائة سنة» أخرجه "ابن ماجه" (الحديث ١٧١٥)، و"الدارمي" (الحديث ١٧٦٠) بإسناد صحيح، وفي رواية عن ابن عمر رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه» رواه الطبراني في الأوسط، وقال ابن عابدين نقلاً عن صاحب الهداية في كتابه "التحنيص": والمختار أنه لا بأس به، لأن الكراهة إنما كانت لأنه لا يؤمن من أن يعد ذلك من رمضان، فيكون تشبهاً بالنصارى، والآن زال ذلك المعنى، واعتبر الكاساني محل الكراهة: أن يصوم يوم الفطر، ويصوم بعد الفطر خمسة أيام، فأما إذا أفطر يوم العيد ثم صام بعده ستة أيام فليس بمكروه، بل مستحب وسنة، انظر: "حاشية ابن عابدين":
- (٢/١٢٥)، "بدائع الصنائع": (٢/٧٨)، "الموسوعة الفقهية": (٢٨/٩٣).
- (١) في (د) (فإن) بدل (وإن).
- (٢) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم.
- (٣) "قاضي خان": كتاب الصوم (١/٩٩).
- (٤) وذلك لأنهما يومان يعظمهما الكفار، وهما عيدان "للفرس" فيكون تخصيصهما بصوم دون غيرهما موافقة لهم في تعظيمهما، وعلى قياس هذا كل عيد للكفار، أو يوم يفرّدونه بالتعظيم، ونصّ «ابن عابدين» على أن الصائم إذا قصد بصومه التشبه، كانت الكراهة تحريمية، انظر: "رد المحتار": (٢/٨٤)، و"المغني": (٢/٩٩) و"الموسوعة الفقهية": (٢٨/٩٣).
- (٥) في (ج، د) (تعظيمهما) بدل (تعظيمها).
- (٦) "قاضي خان": المصدر السابق.
- (٧) "السراجية": (الخطية) كتاب الصوم (الورقة ٣٠).
- (٨) في (ج) (السادس والعشرين).
- (٩) في (ج) (مهرجان) بدل (مهرماه) وقال الطحطاوي: في "حاشية مراقي الفلاح" (الورقة ٣٥١) النيروز: يوم في طرف الربيع، والمهرجان: يوم في طرف الخريف.

ويكره أن تصوم المرأة تطوعاً بغير إذن زوجها^(١) إذا كان صومها يضرّ الزوج، فإن صامت بغير إذنه فللزوج أن يفطرها، وتقضي ذلك الصوم إذا أذن لها زوجها، أو بانت، أمّا إذا كان لا يضرّه بأن يكون الزوج مريضاً أو صائماً أو محرماً بحجّ، أو عمرة لم يكن له منع الزوجة من ذلك، ولها أن تصوم وإن نهاها؛ لأنّه ليس فيه إبطال حقّه، وليس للعبد والأمة أن يصوما تطوعاً إلا بإذن المولى وإن لم يضرّ به؛ لأنّ منافعهم مملوكة للمولى، بخلاف المرأة فإنّ منافعها غير مملوكة للزوج، وإنّما له حقّ الاستمتاع بها، فإن صام أحد منهما بغير إذنه فللمولى أن يفطره ويقضي ذلك الصوم إذا أذن له المولى، أو أعتق، وكذا المدبّر والمدبرة وأمّ الولد، كذا في "الجوهرة النيرة"^(٢) و"البحر الرائق"^(٣).

وفي "القنية"^(٤): "بق" "بو" وللزوج أن يمنع زوجته^(٥) من كلّ ما كان الإيجاب من جهتها كالتطوّع والنذر واليمين دون ما كان من جهته تعالى كقضاء رمضان ونحوه، "سح"^(٦): في كفارة اليمين يمنعها من الصوم؛ لأن الإيجاب بفعالها، وكذا كلّ صوم وجب من جهتها، وكذا العبد، إلا إذا ظاهر من امرأته لا يمنعه المولى من كفارة الظهار لتعلّق حقّ المرأة بها، (انتهى).

قال في "فتح القدير"^(٧): وكلّ صوم وجب على المملوك بسبب باشره كالمندور، وصيامات الكفارات كالنفل إلا كفارة الظهار، (انتهى).

وأما بنت الرجل، وأمّه، وأخته فيتطوّعن بغير إذنه، كذا في "السراج الوهاج"^(٨)

(١) لما روى أبو هريرة قال: قال النبي ﷺ «لا تصوم المرأة، وزوجها شاهد، يوم، من غير شهر رمضان، إلا بإذنه» رواه "ابن ماجه": (الحديث ١٧٦١).
 (٢) "الجوهرة النيرة": كتاب الصوم (١٧٦/١، ١٧٧).
 (٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٠٣/٢).
 (٤) "القنية": (الخطية) كتاب الصوم.
 (٥) في (د) (زوجة) بدل (زوجته).
 (٦) في (ج) (بيح) بدل (سح) والصواب ما أثبتناه.
 (٧) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٣٥/٢).
 (٨) كذا في "الخلاصة"، و"الهندية"، و"المتانة": كتاب الصوم.

ولا يصوم الأجير تطوعاً إلا بإذن المستأجر إن كان الصوم يضره بالخدمة، وإن كان لا يضره فله أن يصوم بغير إذنه، كذا في "البحر الرائق" (١)، وإن أحرمت المرأة تطوعاً بغير إذن الزوج، قالوا: له أن يحللها، وكذا الأجير إذا كان يضره الخدمة، وكذا في الصلوات (٢)، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٣).

فالحاصل: أنَّ الصوم، والحج، والصلاة إذا كانت (٤) نفلاً في هذا سواء، كذا في "البحر الرائق" (٥)، وهل يؤمر الصبي بالصوم؟ قال «أبو بكر الرازي» (٦): يؤمر به إذا أطاقه.

وذكر «أبو جعفر» (٧): أنَّ فيه اختلاف مشائخ بلخ، وأنَّ الأصحَّ أنه (٨) يؤمر به، ثم إذا أمر فلم يصم لا قضاء عليه، فسئل «أبو جعفر» (٩): أ يضرب ابن عشر سنين على الصوم كما على الصلاة؟ قال: اختلفوا فيه، قيل: لا يضرب، والصحيح أنه يضرب بمنزلة الصلاة وهذا «عندنا».

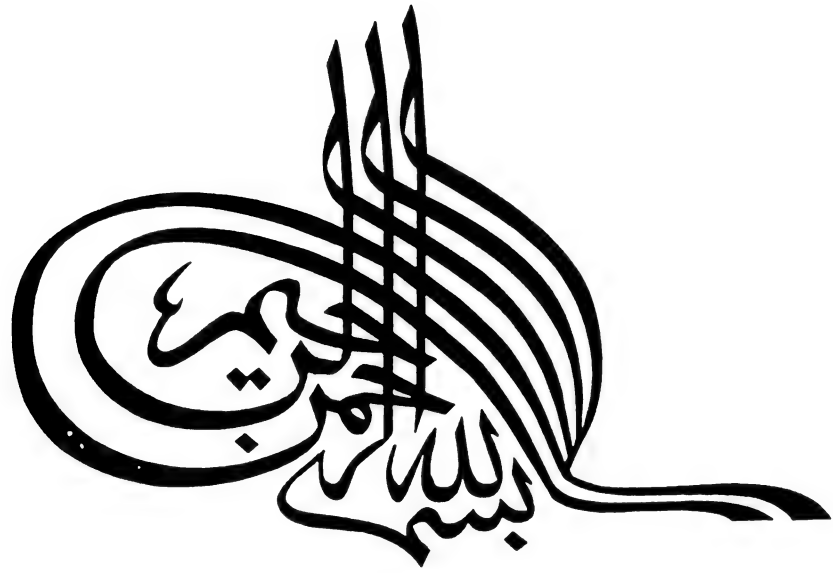
وقال «الشافعي»، و«أحمد»: بمثل «مذهبنا»، «قالا»: يؤمر به إذا أطاقه ويضرب عليه عند عشر سنين، وقال «مالك»: لا يؤمر الصبي بالصوم ما لم يبلغ، كذا في "المجتبى" «للزاهدي»، و«معراج الدراية»، و«النهر الفائق» (١٠).

وذكر في "السراجية" من متفرقات الهبة (١١): أنَّ حسنات الصبي له،

ولو ألبس عليه أجر التعليم، والإرشاد، (انتهى).

-
- | | |
|--|---|
| (١) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٠٣/٢). | البهية: (٢٨، ٢٧)، "تاج التراجم": (٤)، "تذكرة الحفاظ": (١٦٠، ١٥٩/٣)، "معجم المؤلفين": (٧/٢). |
| (٢) في (ج، د) (الصلاة) بدل (الصلوات). | (٣) "قاضي خان": كتاب الصوم (٩٨/١). |
| (٤) في (د) (كان) بدل (كانت). | (٧) تقدّمت ترجمته: (ص ١٣٤). |
| (٥) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٠٣/٢). | (٨) (أنه) ساقط من (ج، د). |
| (٦) هو الإمام الشيخ أبو بكر أحمد بن علي الرازي الحنصا الحنفي، توفي سنة (٥٣٧٠هـ)، انظر: "سير أعلام النبلاء": (٢٣٢/١٠)، "الفوائد | (٩) تقدّمت ترجمته: (ص ١٣٤). |
| | (١٠) "النهر الفائق": كتاب الصوم (٣٤/٢). |
| | (١١) "السراجية": كتاب الهبة (الورقة ٩٦). |





الباب الرابع في الاعتكاف وما يتعلق به، وفيه فصول، فصل في ماهيته، وركنه، وشرائطه

الباب الرابع في الاعتكاف وما يتعلق به، وفيه فصول

فصل في ماهيته، وركنه، وشرائطه

وهو افتعال من عكف إذا داوم وأقام من باب طلب، وفي "النهاية" (١):
إنَّه متعدي فمصدره العكف، ولازم فمصدره العكوف، فالمتعدي بمعنى الحبس
والمنع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا﴾ (٢) أي محبوساً، ومنه الاعتكاف في
المسجد، وأما اللازم فهو الإقبال على الشيء بطريق المواظبة، ومنه قوله تعالى:
﴿يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾ (٣)، كذا في "البحر الرائق" (٤)، هذا معناه في اللغة.

وأما في الشريعة: فما سيأتي في المتن من أنه لبث صائم... هـ، والمعنى
اللفظي موجودة في المعنى الشرعي مع زيادة وصف، وإنما أورد باب الاعتكاف
في كتاب الصوم؛ لأنه من جنسه إذ هو كفّ عن الخروج، والبروز (٥)، والصوم
كفّ عن المفطرات، وقدم الصوم عليه؛ لأنه شرطه والشرط مقدم على المشروط.
واعلم: أنّ شرعية الاعتكاف ثبتت بالكتاب، والسنة، والإجماع.

أما الكتاب: فقولته تعالى: ﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ (٦).

وأما السنة: فما روت «عائشة» رضي الله تعالى عنها: أنّ النبي ﷺ كان
يعتكف في كلّ رمضان (٨)، وعن «أنس» رضي الله تعالى عنه: كان النبي عليه
الصلاة والسلام يعتكف العشر الأواخر من شهر رمضان (٩).

(١) "النهاية": (الخطية) كتاب الصوم.
(٢) الفتح: (الآية، ٢٥).
(٣) الأعراف: (الآية، ٧).
(٤) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٢٢/٢).
(٥) في (د) (بالبروز) بدل (والبروز).
(٦) البقرة: (الآية، ١٨٧).
(٧) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه
وسلم).
(٨) متفق على صحته، أخرجه "البخاري" في
الاعتكاف: باب من أراد أن يعتكف ثم بدا له أن
يخرج، باب الاعتكاف في شوال، و "مسلم"
(الحديث ١١٧٣) باب الاعتكاف، والبغوي في
"السنة": (الحديث ١٨٣٣).
(٩) أخرجه "أحمد": (١٠٤/٣)، و "الترمذي":
(الحديث ٧٩٠)، و "ابن حبان" (الحديث ٣٦٦٥)
و "البغوي": (الحديث ١٨٣١)، وانظر: "تحفة
الأشراف": (٥٣/١٠) (الحديث ١٣٢٨٥).

وأما الإجماع : فالأمة اجتمعت على أنه قرابة من لدن رسول الله ﷺ (١)
إلى يومنا هذا، كذا في "شرح القدوري" "للزاهدي".

وأنّ الكلام ههنا يقع في مواضع، في ركن الاعتكاف، وشرطه (٢)،
وصفته، وسببه، وحكمه، ومحاسنه، وما يفسده، ويكره فيه، ويحرم، ويندب.
فركنه: هو البث على ما سيأتي، والكون في المسجد، والنية، والصوم
شروط الصحة، ومنها الإسلام، والعقل، والطهارة عن الجنابة، والحيض،
والنفاس، كذا في "البحر الرائق" (٣) من "البدائع" (٤).

ثم قال (٥): وفيه بحث؛ لأنه لا حاجة إلى التصريح بالإسلام، والعقل لما
أنهما علما من اشتراط النية؛ لأنّ الكافر، والمجنون ليسا بأهل لها، وأما الطهارة
من الجنابة فينبغي أن تكون (٦) شرطاً للجواز بمعنى الحلّ لا للصحة، (انتهى)،
وفيه أيضاً؛ ولا يشترط البلوغ حتى يصحّ اعتكاف الصبي العاقل، (انتهى).

ولا يشترط الذكورة، والحرية فيصحّ من المرأة، والعبد بإذن المولى، والزواج إن
كان لها زوج، كذا في "البدائع" (٧)، وإذا نذر المملوك، أو المرأة اعتكافاً لزمهما؛ لأنّهما
من أهله لكونهما مخاطبين، لكن للمولى، والزواج المنع؛ لأنّ فيه تعطيل حقّهما
في المنافع؛ لأنّ منافعهما في حقّ ماعدا الفرائض مستحقة للزوج، والمولى، كذا في
"محيط السرخسي" (٨)، فإذا عتق فعله، وإذا بانت قضت، كذا في "فتح القدير" (٩).

(١) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم).
(٢) في (د) (شرطه) بدل (شرطه).
(٣) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٢٢/٢).
(٤) "بدائع الصنائع": كتاب الصوم (٥/٣).
(٥) أي صاحب البحر، انظر: "البحر الرائق": كتاب
الصوم (٥٢٢/٢).
(٦) في (ج، د) (يكون) بدل (تكون).
(٧) "بدائع الصنائع": كتاب الصوم (٥/٣).
(٨) "محيط السرخسي": (الخطية) كتاب الصوم.
(٩) "فتح القدير": كتاب الصوم (٤٠٨/٢).

وإن أذن لها الزوج بالاعتكاف ليس له أن يمنعها بعد ذلك، وإن منعها لا يصحّ منعه لكونه ملكها منافع الاستمتاع بها، وهي من أهل الملك بخلاف المملوك إذا منعه المولى بعد الإذن يصحّ منعه؛ لأنّ المملوك ليس من أهل الملك وقد أعاره (١) المولى منافع وللمعير الرجوع، لكنّه يكره لكونه خلف الوعد، كذا في "البدائع" (٢)، وفي "فتاوى قاضي خان" (٣): وللمبكاتب أن يعتكف بغير إذن المولى وليس للمولى أن يمنعه، (انتهى).

وأما صفته: فالسنية (٤) كما سيأتي في المتن مع اختلاف فيه.
وأما سببه: فالنذر إن كان واجباً، والنشاط (٥) الداعي إلى طلب الثواب إن كان تطوّعاً.

وأما حكمه: فسقوط الواجب ونيل الثواب إن كان واجباً، والثاني فقط إن كان نفلاً، وسيأتي ما يفسده، ويكره فيه، ويحرم، ويندب.

ومحاسنه كثيرة: لأنّ فيه تفريغ القلب عن أمور الدنيا، وتسليم النفس إلى المولى، والتحصّن بحصن حصين، وملازمة بيت ربّ كريم، وقال «عطاء» (٦): مثل المعتكف كمثل رجل له حاجة إلى ملك عظيم فيجلس على بابه ويقول: لا أبرح حتى تقضى حاجتي، فالمعتكف جلس (٧) في بيت الله ويقول: لا أبرح حتى تغفر لي فهو أشرف الأعمال إذا كان من الإخلاص، كلّ ذلك في "البحر الرائق" (٨)، وغيره (٩).

(١) في (ج) (أعاده) بدل (أعاره).

(٢) "بدائع الصنائع": كتاب الصوم (٦/٣).

(٣) "قاضي خان": كتاب الصوم (١٠٨/١).

(٤) في (ج) (وسببه) بدل (فالسنية).

(٥) في (ج) (والشرط) بدل (والنشاط).

(٦) تقدّمت ترجمته: (ص ١٨٠).

(٧) في (د) (يجلس) بدل (جلس).

(٨) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٢٣/٢).

(٩) كذا في "فتح القدير"، و"البنية"، و"النهاية"، و"منحة الخالق"، وغيره.

الاعتكاف سنة مؤكدة

[قوله]: (الاعتكاف سنة مؤكدة) قال في "الهداية" (١): هو الصحيح، وقال «القدوري» (٢): الاعتكاف سنة (٣) مستحب، والتحقيق أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام، واجب وهو المنذور تنجزاً أو تعليقاً، وسنة مؤكدة وهو في العشر الأخير من رمضان، ومستحب وهو في غيره من الأزمنة، كذا في "التبيين" (٤)، و"فتح القدير" (٥)، و"البحر الرائق" (٦).

والدليل على تأكده في العشر الأخير: مواظبته ﷺ (٧) عليه فيه لما في "الصحيحين" (٨): أنه ﷺ «كان يعتكف في العشر الأواخر من رمضان مذ قدم المدينة إلى أن توفاه الله تعالى» فهذه المواظبة المقرونة بعدم الترك مرة لما اقترنت (٩) بعدم الإنكار على من لم يفعله من الصحابة كانت دليل السنية، وإلا تكون دليل الوجوب، كذا في "فتح القدير" (١٠).

فإن قلت: قد استدلل «ابن الهمام» على تأكده بالمواظبة المقرونة بعدم الترك مرة كما استدلل صاحب "الهداية" على سنية (١١) المضمضة والاستنشاق، قال: لأنه (١٢) ﷺ (١٣) فعلهما على المواظبة، ولهذا قال صاحب "البحر الرائق" في سنن الوضوء (١٤): إن مواظبة النبي ﷺ (١٥) على فعل شيء إن كانت مع عدم الترك فهي

(١) "الهداية": باب الاعتكاف (١٣٢/١).

(٢) انظر: "مختصر القدوري": باب الاعتكاف.

(٣) حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) "التبيين": باب الاعتكاف (٢٢٧، ٢٢٣/٢).

(٥) "فتح القدير": كتاب الصوم (٣٩٤/٢).

(٦) "البحر الرائق": كتاب الصوم (٥٢٣/٢).

(٧) في (ج) (نية) بدل (سنية).

(٨) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).

(٩) في (ج) (لأن) بدل (لأنه).

(١٠) "فتح القدير": المصدر السابق.

(١١) في (ج) (لأن) بدل (لأنه).

(١٢) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).

(١٣) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).

(١٤) "البحر الرائق": كتاب الطهارة (٣٦/١).

(١٥) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).

(١٦) "الحديث ٢٠٢٦"، و"مسلم": (الحديث ١١٧٢)، و"ابن أبي شيبة": (الحديث ٢٢٦٢)، و"البيهقي": (الحديث ٢٢٦٢).

دليل السنة المؤكدة، وإن كانت مع الترك أحياناً فهي دليل غير المؤكدة، وإن اقترنت بالإنكار على من لم يفعله فهي دليل الوجوب.

ولا يخفى: أنّ المواظبة على الاعتكاف في العشر الأخير من رمضان قد اقترنت بالترك كما يفيد الحديث (١) من أنه ﷺ «اعتكف العشر الأخير من رمضان فرآى خياماً وقباباً مضروبة» (٢) فقال: «لمن هذا؟» قيل: لعائشة، وهذا لحفصة وهذا لسودة، فغضب وقال: «أيرون البر بهذا» فأمر بانتزاع قبة فنزعت ولم يعتكف فيه، ثم قضى في شوال «فاستدلال» (٣) «ابن الهمام» على كونه سنة مؤكدة كيف يكون صحيحاً؟

قلنا: قد ذكر في "تحرير الأصول": أنّ المراد بقولهم: (مع عدم الترك بلا عذر) وقد صرح في "الفتاوى الظهيرية" (٤) بأنّ هذا الترك كان لعذر فلا يقدر في صحّة الاستدلال، فحصل أنّه (٥) سنة مؤكدة في العشر الأخير من رمضان، كذا في "البحر الرائق" (٦)، إلا أنّه سنة كفاية، كذا في "شرح الكنز" «للمسكين» (٧). وكونه سنة مؤكدة على الكفاية هو الصحيح، كذا في "شرح النقاية" (٨) حتى لو تركه أهل بلدة يلحقهم الإساءة وإلا فلا، كذا في "شرح القدوري" «للزاهدي»، وهكذا في "معراج الدراية" (٩)، و"حسب المفتين" (١٠)، وبعض نسخ "جامع الرموز" (١١)، والأولى للرجل أن يعتكف في كلّ رمضان عشراً، لما روي أنّ

(١) أخرجه بنحوه البخاري: (الحديث ١٠٢٩)، و"مسلم": (الحديث ١١٧٣)، و"أبو داود": (الحديث ٧٩١) و"ابن ماجه": (الحديث ١٧٧١)، و"النسائي": (الحديث ٧٩٠).
(٢) في (ج) (مقرونة) بدل (مضروبة).
(٣) في (ج) (فاستدل) بدل (فاستدلال).
(٤) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.
(٥) في (ج، د) (في صحّة الاستكمال في صلاح).
(٦) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٢٤/٢).
(٧) "شرح الكنز" للمسكين: كتاب الصوم (٤٥١/١).
(٨) "شرح النقاية" للبرجندي: كتاب الصوم (٢٢٣/١).
(٩) كذا في "التاتارخانية"، و"الهندية": باب الاعتكاف.
(١٠) "حسب المفتين": (الخطية) كتاب الصوم.
(١١) "جامع الرموز": كتاب الصوم (١٦٤/١).

وهو لبث صائم في مسجد بنيته

رسول الله ﷺ (١) كان يعتكف في كل رمضان عشراً (٢)، كذا في "الظهيرية" (٣).
 [قوله]: (وهو لبث صائم في مسجد بنيته) أي بنية اللبث أما اللبث، فركنه؛
 لأنه ينبيء (٤) عنه لما مرّ أنّ معنى الاعتكاف الاحتباس فكان وجوده به، وأما في
 المسجد فلأنه أشرف الأعمال والمسجد موضع شريف قال الله تعالى: ﴿أَنَّ
 الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ (٥) أي لعبادة الله فيثبت الاعتكاف فيه ولأنه عبادة انتظار الصلوات
 (٦) ففي بيت بني للصلاة أولى.

والنية فيه شرط كما في سائر العبادات، وكذا الصوم من شرطه (٧)
 «عندنا» خلافاً «للساغفي» رحمه الله تعالى هو يقول: إنّ الصوم عبادة وهو أصل
 بنفسه فلا يكون شرطاً لغيره (٨).

ولنا: قوله ﷺ (٩): «لا اعتكاف إلا بالصوم» (١٠) والقياس في مقابلة النص المنقول
 غير مقبول، ثم الصوم شرط لصحة (١١) الاعتكاف الواجب «عندنا» في جميع الروايات
 وكذا لصحة الاعتكاف النفل فيما روى «الحسن» عن «أبي حنيفة» رحمهما الله
 تعالى لظاهر الحديث، وعلى هذه الرواية لا يكون الاعتكاف النفل أقل من يوم؛
 لأن الصوم لا يتصور (١٢) فيما دونه ويطل بالخروج لعيادة المريض، وفي رواية
 عن (١٣) «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى وهو قول «أبي يوسف» و«محمد» رحمهما

(١) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم).

وأصحابه وسلم). (١٠) أخرجه: "الدارقطني": (الحديث ٢٣٢٢).

(٢) تقدّم تخريجه: (ص ٥٥٧).

(٣) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.

(٤) في (ج) (ينبيء) بدل (ينبيء).

(٥) الجن: (الآية ١٨).

(٦) في (ج) (د) (الصلاة) بدل (الصلوات).

(٧) في (ج) (شروطه) بدل (شرطه).

(٨) في (د) (بغيره) بدل (لغيره).

(٩) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه

(١٣) في (ج) (عند) بدل (عن).

(١١) في (ج) (صحة) بدل (لصحة).

(١٢) في (د) (لا يتصور) بدل (لا يتصور).

اللَّهِ تعالى أقلّ الاعتكاف النفل ساعة فيجوز من غير صوم، ولا يبطل بالخروج لعيادة المريض؛ لأنّ مبنى النفل على المساهلة^(١) ألا ترى أنّه يقعد في صلاة النفل مع القدرة على القيام، وثمره اختلاف الروايتين تظهر فيمن شرع في الاعتكاف النفل ثم قطعه لا يلزمه القضاء في رواية الأصل؛ لأنّه غير مقدّر فلم يكن القطع إبطاً بل إتماماً، فلا يجب القضاء لعدم وجوب المضى، وفي رواية «الحسن» يلزمه؛ لأنّه مقدّر باليوم كالصوم، فكان قطعه إبطاً والإبطال حرام، كلّ ذلك في "الهداية"^(٢)، و"شروحها"^(٣).

ونظر فيه المحقّق في "فتح القدير"^(٤): بأنّه لا يمتنع^(٥) عند العقل القول بصحّته^(٦) ساعة مع اشتراط الصوم له وإن كان الصوم لا يكون أقلّ من يوم قال صاحب "البحر الرائق": لا يخفى، أنّ ما ادّعاه المحقّق أمر عقلي مسلّم، وبهذا لا يندفع ما صرّح به «المشائخ الثقات» من أنّ ظاهر الرواية أنّ الصوم ليس من شرطه وممنّ^(٧) صرّح به صاحب "المبسوط"، و"شرح الطحاوي"^(٨)، و"فتاوى قاضي خان"^(٩)، و"الذخيرة"^(١٠)، و"الفتاوى الظهيرية"^(١١)، و"الكافي"^(١٢)، و"البدائع"^(١٣)، و"النهاية"^(١٤)، و"غاية البيان"^(١٥)، و"التبيين"^(١٦)، وغيرهم، والكلّ مصرّحون بأنّ ظاهر الرواية أنّ الصوم ليس من شرطه، (انتهى)^(١٧).

- | | |
|--|--|
| (١) في (ج، د) (الساهلة) بدل (المساهلة). | (٩) "قاضي خان": باب الاعتكاف (١٠٧/١). |
| (٢) "الهداية": باب الاعتكاف (١٣٢/١). | (١٠) "الذخيرة": (الخطية) باب الاعتكاف. |
| (٣) انظر: "البنية": "النهاية": (الخطية)، "فتح القدير": "الكفاية": "العناية": باب الاعتكاف. | (١١) "الظهيرية": (الخطية) باب الاعتكاف. |
| (٤) "فتح القدير": باب الاعتكاف (٣٩٨/٢). | (١٢) "الكافي": (الخطية) باب الاعتكاف. |
| (٥) في (ج) (لا يمنع) بدل (لا يمتنع). | (١٣) "البدائع": باب الاعتكاف (٩/٣). |
| (٦) في (ج) (بصحة) بدل (بصحته). | (١٤) "النهاية": (الخطية) باب الاعتكاف. |
| (٧) في (د) (فمن) بدل (ممن). | (١٥) "غاية البيان": (الخطية) باب الاعتكاف. |
| (٨) كذا في "الهندية"، و"التاتارخانية": باب الاعتكاف. | (١٦) "التبيين": باب الاعتكاف (٢٢١/٢). |
| | (١٧) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٢٥-٦/٢). |

وذكر في "شرح الطحاوي": أنه لو قطع اعتكاف التطوّع بعد شروعه فيه لا يلزمه شيء، فرّق بين هذا وبين ما إذا صام من غير أن يوجهه على نفسه ثم قطعه فإنّ عليه القضاء.

وجه الفرق: أنّ كلّ جزء من اللبث وإن قلّ (١) يقع على خلاف العادة ويصلح عبادةً في نفسه، أمّا كل جزء من الإمساك مفتقر إلى آخر في كونه عبادةً؛ لأنّ أحوال الإنسان على ما عليه العادة لا يخلو عن قليل الإمساك فجزء (٢) منه لا يقع عبادةً تامةً، كذا في "معراج الدراية".

ثم اعلم: أنّ قول «المصنف» رحمه الله تعالى: (الاعتكاف سنة مؤكّدة وهو لبث صائم) موافق لعبارة "الكنز" واعترض عليها في "البحر الرائق" (٣): بأنّ ذكر الصائم هنا (٤) ممّا لا ينبغي؛ لأنّه لا يمكن حمله على المنذور لتصريحه بالسنية من قبل (٥) ولا على غيره لتصريحه بعد بأنّ أقلّه نفلاً. ساعة فلزم أنّ الصوم ليس من شرطه. فإن قلت: يمكن حمله على الاعتكاف المسنون سنة مؤكّدة وهو العشر الأخير من رمضان فإنّ الصوم من شروطه، حتى لو اعتكفه من غير صوم لمرض أو سفر ينبغي أن لا يصحّ.

قلت: لا يمكن لتصريحهم بأنّ الصوم إنّما هو شرط في المنذور فقط دون غيره، (انتهى) ما في "البحر".

ومن فروع اشتراط الصوم في المنذور: أنّه لو نذر اعتكاف ليلة لم يصحّ؛ لأنّ الصوم من شرطه والليل ليس بمحلّ له.

(١) في (ج، د) (أقل) بدل (قل).

(٢) في (ج) (في جزء) بدل (فجزء).

(٣) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٢٤/٢).

(٤) في (د) (ههنا) بدل (هنا).

(٥) (من قبل) ساقط من (ج).

ومنها: أنه لو نذر اعتكاف يوم قد أكل فيه لم يصحّ ولم يلزمه شيء؛

لأنه لا يصحّ بدون الصوم، كذا في "البحر الرائق" (١).

ومنها: لو قال لله عليّ أن أعتكف شهراً بغير صوم فعليه أن يعتكف

شهراً ويصوم فيه، كذا في "التاتارخانية" (٢) وسيأتي بقية تفاريع النذر في فصل

النذر بالاعتكاف إن شاء الله تعالى (٣).

واشترط «المصنف» (٤) رحمه الله تعالى كون الاعتكاف في مسجد

ليس إلا في حق الرجال، وأمّا المرأة فسيجيء (٥) حكمها في المتن، وأطلق

«المصنف» رحمه الله تعالى في المسجد فأفاد أنّ الاعتكاف يصحّ في كل

مسجد، وصحّحه في "غاية البيان" (٦) لإطلاق قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي

الْمَسَاجِدِ﴾ (٧)، وصحّح «قاضي خان» في "فتاواه" (٨): أنه يصحّ في كلّ مسجد له

أذان وإقامة، واختار في "الهداية" (٩): أنه لا يصحّ إلا في مسجد الجماعة (١٠) لقول

«حذيفة» (١١): «لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة» (١٢).

ونقل (١٣) في "النهاية" (١٤) عن «أبي يوسف» رحمه الله تعالى تخصيصه (١٥)

سنة ستة وثلاثين، ينظر ترجمته: "الإصابة": (٣٩/٢).

(الترجمة ١٦٥٢)، "الاستيعاب": (الترجمة ٥١٠).
"أسد الغابة": (الترجمة ١١١٣) وغيرها.

(١٢) رواه الطبراني في "معجمه": عن إبراهيم
النخعي أن حذيفة قال لابن مسعود: ألا تعجب
من قوم بين دارك ودار أبي موسى يزعمون أنهم
معتكفون قال: فلعلهم أصابوا، وأخطأت أو حفظوا
ونسيت، قال: أما أنا فقد علمت أنه لا اعتكاف
إلا في مسجد جماعة، وذكره الهيثمي في "المجمع":
(١٧٣/٣) وقال: رواه الطبراني بإسناد صحيح.

(١٣) في (ج) (ذكر) بدل (نقل).

(١٤) "النهاية": (الخطية) باب الاعتكاف.

(١٥) في (ج) (تصحيحه) بدل (تخصيصه).

(١) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٢٤/٢).

(٢) "التاتارخانية": باب الاعتكاف (٣١٥/٢).

(٣) (تعالى) زيادة من (ج، د).

(٤) في (ج) (واشترطه بقول المصنف).

(٥) في (ج، د) (فينبغي) بدل (فسيجي).

(٦) "غاية البيان": (الخطية) باب الاعتكاف.

(٧) البقرة: (الآية، ١٨٧).

(٨) "قاضي خان": باب الاعتكاف (١٠٧/١).

(٩) "الهداية": باب الاعتكاف (١٣٢/١).

(١٠) أي مسجد يصلى فيه صلاة واحدة بجماعة،

كذا في "معراج الدراية".

(١١) هو حذيفة بن اليمان العبسي كان من كبار

الصحابة الكرام وروى عن النبي ﷺ الكثير، توفي

بالواجب، أمّا النفل فيجوز في غير مسجد الجماعة، وصَحَّح في "فتح القدير" (١) عن بعض «المشائخ» ما روي عن «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى: أنَّ كلَّ مسجد له إمام ومؤدّن معلوم ويصلى فيه الصلوات الخمس بالجماعة يصحَّ الاعتكاف فيه (٢) وما لا فلا.

وفي "الكافي" (٣): أراد به «أبو حنيفة» رحمه الله تعالى غير الجامع فإنَّ الجامع (٤) يجوز الاعتكاف فيه، وإن لم يصلَّ فيه الصلوات كلّها، ويوافق ما في "غاية البيان" (٥) عن "الفتاوى" (٦): أنَّه يجوز الاعتكاف في الجامع وإن لم يصلّوا فيه بالجماعة، كلَّ ذلك في "البحر الرائق" (٧).

وذكر في "البدائع" (٨): أنَّ الاعتكاف الواجب والنفل لا يصحّان إلا في مسجد الجماعة، كذا في "العيني شرح الهداية" (٩)، والمراد من مسجد الجماعة ما يقوم فيه الجماعة ولو مرّةً في يوم، كذا في "جامع الرموز" (١٠). وفي "السراجية" (١١): لا يصحَّ الاعتكاف في مسجد لا يقام فيه الصلوات الخمس بالجماعة مدّة (١٢) السنة، (انتهى) يعني يخرج المسجد عن كونه مسجد جماعة إذا أهمل سنّة، كذا في "حاشية العصام على شرح الوقاية" (١٣) هذا كلّه لبيان الصحّة.

-
- (١) "فتح القدير": باب الاعتكاف (٣٩٩/٢).
 (٢) (فيه) ساقط من (ج).
 (٣) "الكافي": (الخطية) باب الاعتكاف.
 (٤) (فإن الجامع) ساقط من (ج).
 (٥) "غاية البيان": (الخطية) باب الاعتكاف.
 (٦) كذا في "البنية": باب الاعتكاف (١٢٥/٤).
 (٧) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٢٦/٢).
 (٨) "البدائع": باب الاعتكاف (١٧٠/٣).
 (٩) "العيني شرح الهداية": باب الاعتكاف (١٢٥/٤).
 (١٠) "جامع الرموز": باب الاعتكاف (١٦٤/١).
 (١١) "السراجية": باب الاعتكاف (الورقة ٣١).
 (١٢) (ج) (مرّة في السنة).
 (١٣) "حاشية العصام على شرح الوقاية": (الخطية) باب الاعتكاف.

أما الأفضل: فأن يكون الاعتكاف في المسجد الحرام؛ لأنه في الحرم وهو مأمن الخلق، ومهبط الوحي، ومنزل الرحمة، ثم في مسجد النبي ﷺ لأنه أفضل المساجد بعد المسجد الحرام؛ لأنه مكان عبادته في حياته وجوار روضته بعد وفاته، ثم في بيت المقدس؛ لأنها مسكن الأنبياء ومزارهم، ثم في المسجد الجامع ما خلا المسجد الحرام، ومسجد الرسول، وبيت المقدس، ثم فيما كان أهله أكثر وأوفر، كذا في "فتاوى قاضي خان" (١)، و"التبيين" (٢).

وظاهره: أنّ الجوار بمكة ليس بمكروه، والمروي عن «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى الكراهة، وعلى «قولهما» لأباس به بل هو الأفضل، قال في "النهاية" (٣): وعليه عمل الناس اليوم، كذا في "البحر الرائق" (٤).

وفي "الخلاصة" (٥)، و"السراجية" (٦): الاعتكاف في المسجد الجامع أفضل (٧) إذا كان يقام فيه الصلوات (٨) بالجماعة كيلا يحتاج إلى الخروج عن معتكفه، وإن لم يكن فالاعتكاف في مسجده أفضل، (انتهى).

وفي "الظهيرية" (٩): إذا أراد أن يعتكف أقل من سبعة أيام يعتكف في مسجده وإن أراد أن يعتكف أكثر من سبعة أيام يعتكف في المسجد الجامع، كذا في "التاتارخانية" (١٠).

- | | |
|---|--|
| (١) "قاضي خان": باب الاعتكاف (١٠٧/١). | (٦) "السراجية": باب الاعتكاف (الورقة ٣١). |
| (٢) "التبيين": باب الاعتكاف (٢٢٥/٢). | (٧) (أفضل) ساقط من (ج). |
| (٣) "النهاية": (الخطية) باب الاعتكاف. | (٨) في (ج، د) (الصلاة) بدل (الصلوات). |
| (٤) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٧/٢ - ٥٢٦). | (٩) "الظهيرية": (الخطية) باب الاعتكاف. |
| (٥) "الخلاصة": باب الاعتكاف (٢٦٧/١). | (١٠) "التاتارخانية": باب الاعتكاف (٣١١/٢). |

فروع

والنية شرط صحة الاعتكاف سواء كان واجباً، أو سنةً، أو نفلاً، كذا في "الأشباه والنظائر" (١)، فلو اعتكف بلا نية لا يجوز بالإجماع، كذا في "معراج الدراية". والشرط وجود النية عند ابتدائه ولا يشترط بقاؤها بعد ذلك ولا حاجة إلى تجديد النية إذا خرج من المسجد خروجاً مباحاً، كذا في "البرجندي شرح النقاية" (٢).

ومن أراد إيجاب الاعتكاف على نفسه ينبغي أن يذكر بلسانه ولا يكفي في إيجابه النية بالقلب، كذا في "السراجية" (٣)، و"الخلاصة" (٤)، ولهذا قال «الطحاوي»: إنّ كلّ من دخل المسجد ليملك فيه قليلاً، أو كثيراً لوجه الله تعالى فهو معتكف متطوّع، فإن قصد زماناً طويلاً ثم خرج قبل ذلك لا شيء عليه ويثاب بذلك القدر، كذا في "كنز العباد" (٥).

والصوم شرط لصحة الاعتكاف الواجب دون النفل، ويشترط وجود ذات الصوم لا الصوم لجهة الاعتكاف، حتى لو نذر باعتكاف رمضان صحّ نذره ولزمه وأجزأه صوم رمضان عن (٦) صوم اعتكاف رمضان، كذا في "البحر الرائق" (٧). فإن كان أطلق شهر رمضان يعتكف في أيّ رمضان شاء، وإن عيّنه لزمه فيه بعينه فإن صام ولم يعتكف كان عليه أن يقضي الاعتكاف في شهر آخر متتابعاً ويصوم فيه، كذا في "فتح القدير" (٨).

(١) "الأشباه والنظائر": (الورقة ٢٢).
 (٢) "شرح النقاية" للبرجندي: (٢٢٣/١).
 (٣) "السراجية": باب الاعتكاف (الورقة ٣١).
 (٤) "الخلاصة": باب الاعتكاف (٢٧٢/١).
 (٥) في (ج، د) (أكثر كتب الفقه) بدل (كنز العباد).
 (٦) (عن) ساقط من (ج).
 (٧) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٢٥/٢).
 (٨) "فتح القدير": باب الاعتكاف (٤٠٨/٢).

وإن لم يعتكف حتى دخل رمضان آخر فاعتكف فيه لم يجزه؛ لأن الصوم صار ديناً في ذمته لمّا فات عن وقته وصار مقصوداً بنفسه، والمقصود لا يتأذى بغيره حتى لو نذر اعتكاف شهر ثم اعتكف رمضان لا يجزئه، ولو أفطر وقضى صوم الشهر مع الاعتكاف متتابعاً أجزأه؛ لأن القضاء مثل الأداء، وإن صام متفرقاً لا يجزئه عن الاعتكاف ويجزئه عن رمضان؛ لأنه لمّا لم يعتكف في رمضان صار اعتكاف شهر بغير عينه ديناً في ذمته فيلزمه متتابعاً حتى لو أفسد يوماً استقبل؛ لأن موضوع الاعتكاف على التابع؛ لأنه ممّا يدوم ليلاً ونهاراً فيجري (١) على موضوعه حتى يغيّره بالشرط، كذا في "محيط السرخسي" (٢).

وإذا أصبح الرجل صائماً متطوعاً ثم قال في بعض النهار: لله عليّ أن أعتكف هذا اليوم لم (٣) يصحّ نذره مطلقاً في قياس قول «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى؛ لأن الاعتكاف الواجب لا يصحّ إلا بالصوم، والصوم في أول اليوم انعقد تطوعاً فلا يمكن جعله واجباً بعد ذلك، كذا في "المحيط" (٤).

وقال «أبو يوسف» رحمه الله تعالى: إن كان ذلك قبل الزوال فعليه أن يعتكف ذلك اليوم، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٥)، وكذا إذا أصبح مفطراً أي غير ناوٍ للصوم ثم قال: قبل الزوال: لله عليّ أن أعتكف هذا اليوم لم يصحّ نذره عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى مطلقاً، وقال «أبو يوسف» رحمه الله تعالى: يلزمه أن يعتكف بصوم وإن لم يفعل فعليه القضاء، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٦)، و"فتح القدير" (٧).

(١) في (ج) (فيجزء) بدل (فيجري).

(٢) "محيط السرخسي": (الخطية) باب الاعتكاف. (٦) "قاضي خان": المصدر السابق.

(٣) في (ج) (لا) بدل (لم).

(٤) "المحيط": باب الاعتكاف (٣٨٢/٢).

(٥) "قاضي خان": باب الاعتكاف (١٠٨/١).

(٦) "قاضي خان": المصدر السابق.

(٧) "فتح القدير": باب الاعتكاف (٣٩٩/٢).

وأقله نفلًا ساعة

وهذا: إذا كان أصبح غير ناوٍ للصوم لكن لم يأكل شيئاً، أمّا إذا أكل شيئاً ثم قال قبل الزوال: لله عليّ أن أعتكف هذا اليوم، أو قال ذلك بعد الزوال لا شيء عليه بالاتفاق، كذا في "معراج الدراية" (١)، وفي "فتاوى قاضي خان" (٢)، الاعتكاف سنة مشروعة (٣) تجب بالنذر، والتعليق بالشرط، والشروع فيه اعتباراً بسائر العبادات، (انتهى)، أمّا وجوبه في الأول فظاهر، وكذا في الثاني لما في "القنية" (٤)، وغيرها: لو قال: لله عليّ أن أعتكف شهراً إن دخلت الدار ثم دخل فعليه اعتكاف شهر عند «علمائنا»، (انتهى).

وأما وجوبه بالشروع فقد قال في "البحر الرائق" (٥): لا يخفى: أنّه مفرّع على قول ضعيف وهو اشتراط (٦) زمن التطوّع، وأمّا على المذهب من أنّ أقلّ النفل ساعة فلا يجب، (انتهى).

[قوله]: (وأقله نفلًا ساعة) الساعة اسم لقطعة من الزمن عند «الفقهاء» ولا يختصّ بخمسة عشر درجة كما يقوله أهل الميقات، كذا في "البحر الرائق" (٧). وصورة الاعتكاف النفل أن يدخل المسجد بنية الاعتكاف بدون النذر فيكون معتكفاً بقدر ما أقام، وله ثواب المعتكف مادام في المسجد فإذا خرج انتهى اعتكافه، كذا قال «محمد» رحمه الله تعالى في "الأصل" فكان ظاهر الرواية، كذا في "البحر الرائق" (٨)، و"السراج الوهاج"، وغيرهما، وقد مرّ تحقيقه، وسيأتي أنّه لا يبطل بالخروج لعيادة المريض، وصلاة الجنازة، وغيرهما لما ذكرنا.

(١) كذا في "الهندية"، و"التاتارخانية"، و"الحانية": (٥) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٢٥/٢).
باب الاعتكاف.
(٦) في (ج) (اشتراطه) بدل (اشتراط).
(٢) "قاضي خان": باب الاعتكاف (١٠٧/١).
(٧) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٢٦/٢).
(٣) في (ج) (مشروعية) بدل (مشروعة).
(٤) "القنية": (الخطية) باب الاعتكاف.
(٨) "البحر الرائق": المصدر السابق.

ولا يخرج من المسجد إلا لحاجة طبيعية كالبول، والغائط، أو شرعية كالجمعة

ن: وقد عرفت مما مرّ من "البحر الرائق" (١) تحت قول «المصنف» رحمه الله تعالى: (وهو لبث صائم هـ): أنّ اعتكاف المسنون أيضاً مثل النفل وأنّ وجوبه بالشروع ضعيف، هذا

وذكر في "إمداد الفتاح" (٢): أنّ الاعتكاف النفل يحصل بمجرد المكث مع النية ولو كان الناوي ماشياً غير جالس في المسجد وهو حيلة لمن أراد الدخول من باب والخروج من باب آخر في المسجد؛ إذ جعله طريقاً بغير ذلك لا يجوز، (انتهى)، وفيه أيضاً: لو اعتكف ليلاً في الاعتكاف النفل (٣) صحّ اعتكافه لعدم اشتراط الصوم فيه، (انتهى).

قيّد «المصنف» رحمه الله تعالى بالاعتكاف النفل؛ لأنّ أقلّ الاعتكاف الواجب يوم، كذا في "البرجندي شرح النقاية" (٤).

[قوله]: (ولا يخرج من المسجد إلا لحاجة طبيعية كالبول، والغائط، أو شرعية كالجمعة) أي لا يخرج المعتكف اعتكافاً واجباً من مسجده إلا لهاتين الحاجتين أمّا الخروج للحاجة الطبيعية فلما روي عن «عائشة» رضي الله عنها أنّها قالت: كان النبي ﷺ (٥) «لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان إذا كان معتكفاً» متفق عليه (٦) تريد البول والغائط، كذا في "التبيين" (٧) ولأنّه معلوم وقوعها إذ لا بدّ للإنسان منها فلا بدّ من الخروج بقضائها (٨)؛ إذ لا يمكن قضاؤها في المسجد فيصير

(١) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٢٣/٢).
 (٢) "إمداد الفتاح": باب الاعتكاف (٧١٠، ٧٠٩).
 (٣) (النفل) ساقط من (ج).
 (٤) "البرجندي شرح النقاية": (٢٢٣/١).
 (٥) في (ج) (صلّى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).
 (٦) حديث صحيح، أخرجه "البخاري": (الحديث ٢٠٢٩، ٢٠٤٦، ٢٩٦٦، ٣٠١)، و"مسلم": (٢٢٦/٢).
 (٧) "التبيين": باب الاعتكاف (٢٢٦/٢).
 (٨) في (ج) (لقضائها) بدل (بقضائها).
 (الحديث ٢٩٧)، و"أبوداؤد": (الحديث ٢٤٦٨، ٢٤٦٩) و"النسائي": (١٩٣/١) و"ابن ماجه" (٦٣٣، ١٧٧٨)، و"ابن حبان": (٣٦٦٩، ٣٦٧٠)، و"ابن خزيمة": (الحديث ٢٢٣٢)، و"أحمد": (٥٠/٦)، ١٠٠، ٢٠٤ كلهم من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها.
 (٧) "التبيين": باب الاعتكاف (٢٢٦/٢).
 (٨) في (ج) (لقضائها) بدل (بقضائها).

الخروج لها مستثنى بطريق الدلالة كما في قوله: لا ألبس هذا الثوب وهو لا يلبسه بخلاف الخروج لعذر^(١) المرض فإنه يفسده؛ لأنه غير معلوم الوقوع إلا أنه لا يَأْتَم بالخروج لعذر المريض^(٢)، وأما للجمعة فلأنها أهم حوائجه وهي معلوم وقوعها فكان الخروج لها مستثنى دلالة كالخروج للحاجة الإنسانية بل هو أولى؛ لأنها حاجة دينية.

وقال «الشافعي» رحمه الله تعالى: الخروج إلى الجمعة مفسد؛ لأنه يمكنه الاعتكاف في المسجد الجامع فإنه إذا كان اعتكافه دون سبعة أيام اعتكف في أي مسجد شاء، وإن كان سبعة أو أكثر اعتكف في المسجد الجامع.

ونحن نقول: الاعتكاف في كل مسجد مشروع لقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾^(٣) عم المساجد فدل على شرعيته في كل مسجد، فإذا صحّ الشروع فالضرورة مطلقة في الخروج، كذا في "الهداية"^(٤)، و"شروحها".
فإن قيل: الجمعة تسقط بأعذار كثيرة من السفر، والرق، وغير ذلك فجاز أن يسقط بهذا العذر.

قلنا: لا يجوز أن تسقط^(٥) الجمعة لأجل صيانة الاعتكاف؛ لأن الاعتكاف دونها وجوباً؛ لأنه وجب بالنذر، والجمعة وجبت بإيجاب الله تعالى، ليس للعبد أن يسقطه^(٦) بإيجابه بنذره، كذا في "السراج الوهاج".

وذكر في "حاشية الجلي على شرح الوقاية"^(٨): الأحسن أن تفسر الحاجة الطبيعية بالطهارة ومقدماتها ليدخل فيه الاستنجاء، والوضوء، والغسل، (انتهى).

(١) في (ج) (لقد) بدل (لعذر).

(٢) في (ج) (المرض) بدل (المريض).

(٣) البقرة: (الآية ١٨٧).

(٤) "الهداية": باب الاعتكاف (١٣٣/١).

(٥) في (ج) (يسقط) بدل (تسقط).

(٦) في (ج) (يسقط) بدل (يسقطه).

(٧) "الجلي على شرح الوقاية": (٧٨/١).

(الحاشية ٧).

ولا يمكث بعد فراغه من الطهور

قلت (١): وذلك داخل في الشرعية أيضاً.

واعلم: أنّ حكم العيدين كالجمعة حتى يجوز الخروج لصلاتها (٢)، كذا في "التاتارخانية" (٣)، و"جامع الرموز" (٤).

قيّدنا: بكون (٥) الاعتكاف واجباً، لأنّه لو كان نفلاً فله الخروج لأنّه منه له لا مبطل، كذا في "البحر الرائق" (٦)، وقد مرّ مثله.

وأراد «المصنّف» بمنع الخروج الحرمة يعني يحرم على المعتكف الخروج ليلاً أو نهاراً صرّح بالحرمة صاحب "المحيط"، كذا في "البحر الرائق" (٧). وأشار «المصنّف» إلى أنّ المعتكف لو خرج لحاجة الإنسان ثم ذهب لعيادة المريض أو لصلاة الجنازة من غير أن يكون كذلك قضاءً فإنّه جائز، بخلاف ما إذا خرج لحاجة الإنسان ومكث بعد فراغه فإنّه ينتقض اعتكافه عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى قلّ أو كثر، و«عندهما» لا ينتقض ما لم يكن أكثر من نصف يوم، كذا في "البحر الرائق" (٨) من "البدائع" (٩).

و در "شرح صراط مستقيم" (١٠) كه تاليف «شيخ عبد الحق دهلوي» است آورده كه بإجماع ائمه أربعه اگر بيرون آيد معتكف برائى قضاء حاجت و اتفاق افتد او را بعيادت مريض و نماز جنازه و منحرف از طريق نگردد، و اكثر از قدر نماز نه ايستد باطل نميشود اعتكاف، و اگر اين چنين نبود باطل گردد، (انتهى). [قوله]: (ولا يمكث بعد فراغه من الطهور) فلو مكث ساعة يفسد اعتكافه عند

«أبي حنيفة» رحمه الله تعالى؛ لأنّ ما يثبت بالضرورة يتقدّر بقدرها فيكون المكث

(١) قلت (ساقط من (ج)).
 (٢) في (ج، د) (لصلاتها) بدل (لصلاتها).
 (٣) "التاتارخانية": باب الاعتكاف (٣١٢/٢).
 (٤) "جامع الرموز": باب الاعتكاف (١٦٥/١).
 (٥) في (د) (بكونه) بدل (بكون).
 (٦) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٢٨/٢).
 (٧) "البحر الرائق": المرجع السابق.
 (٨) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٢٩/٢).
 (٩) "البدائع": باب الاعتكاف (٢٩/٣).
 (١٠) "شرح صراط مستقيم": باب الاعتكاف.

ويخرج إلى الجمعة ، بعد زوال الشمس ويصلي السنن

بعد الفراغ كالمكث بلا ضرورة فيكون مفسداً، كذا في "الهداية" (١)، و"الكافي" (٢).
إلا إذا كان المكث في مسجد آخر غير مسجد اعتكافه فإنه لا يفسد به
الاعتكاف، كما سيأتي.

[قوله]: (ويخرج إلى الجمعة) إذا كان الاعتكاف في غير المسجد الجامع
(بعد زوال الشمس)؛ لأنّ الخطاب يتوجّه بعده فيتحقّق الضرورة حينئذ، وهذا إذا
أمكنه الإدراك بأن يكون منزله قريباً من الجامع بحيث لو انتظر زوال الشمس
لا تفوته الخطبة والجمعة (٣)، وإن كانت بحيث تفوته لم ينتظر زوال الشمس،
كذا في "الكافي" (٤)، يفهم منه لو كان منزله قريباً فخرج من المسجد قبل الزوال
يفسد اعتكافه ولم أره صريحاً، وفي "الظهيرية" (٥)، و"التاتارخانية" (٦): أنه إن كان
منزله بعيداً من الجامع يخرج حين يرى أنه يبلغ الجامع عند النداء وإن كان
الخروج قبل الزوال هو الصحيح، (انتهى).

وفي "فتح القدير" (٧): أنه يخرج في وقت يمكنه إدراكها، و صلاة أربع
ركعات أو ستّ قبلها يحكم في ذلك رأيه أي يجتهد في خروجه على إدراك
سماع الخطبة؛ لأنّ السنّة إنّما تصلّى قبل خروج الخطيب، (انتهى).

[قوله]: (ويصلي السنن) أي سنن الجمعة قبلية كانت أو بعدية؛ لأنّ سننها (٦)
توابع لها فالتحقت بها ولا حاجة بعد الفراغ من السنّة، فيصلّي قبل أدائها أربع
ركعات، وفي رواية «الحسن» ستّاء الأربع سنّة الجمعة، والركعتان تحيّة المسجد

(١) "الهداية": باب الاعتكاف (١/١٣٣).

(٢) "الكافي": (الخطبة) باب الاعتكاف.

(٣) (و الجمعة) ساقط من (ج).

(٤) "الكافي": (الخطبة) باب الاعتكاف.

(٥) "الظهيرية": (الخطبة) باب الاعتكاف.

(٦) "التاتارخانية": باب الاعتكاف (٢/٣١٢).

(٧) "فتح القدير": باب الاعتكاف (٢/٤٠٠).

(٨) في (د) (سننها) بدل (سننها).

كذا في "الهداية" (١)، و"الكافي" (٢)، وهكذا في "شرح الجامع الكبير" «للحصري» (٣). قال في "البحر الرائق" (٤): قد صرّحوا بأنه إذا شرع في الفريضة أو السنة حين دخل المسجد أجزأه عن تحية المسجد؛ لأنّ التحية تحصل بذلك فلا حاجة إلى تحية غيرها في التحقيق فما قالوه ههنا من صلاة التحية ضعيف، (انتهى)، ويصلّي السنة بعد أداء الجمعة أربع ركعات عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى، وستاً «عندهما» بناءً على اختلافهم في السنة بعد صلاة الجمعة فإنّها عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى أربع، وعندهما ستّ، كذا في "الهداية" (٥)، و"الكافي" (٦)، وغيرهما.

تنبيه حسن: قال في "البحر الرائق" (٧): قد ظهر بما ذكره ههنا أنّ (٨) الأربع التي تصلّي بعد الجمعة وينوي بها آخر ظهر عليه لأصل لها في المذهب؛ لأنّهم نصّوا هنا على أنّ المعتكف لا يصلّي إلا السنة البعدية فقط، ولأنّ (٩) من اختارها من المتأخّرين فإنّما اختارها للشك في أنّ جمعته سابقة أو لا بناءً على عدم جواز تعدّدها في مصر واحد، وقد نصّ «الإمام شمس الأئمة السرخسي» على أنّ الصحيح من مذهب «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى جواز إقامتها في مصر واحد في مسجدين فأكثر، قال: وبه نأخذ، وفي "فتح القدير" (١٠): هو الأصحّ فلا ينبغي الإفتاء بها في زماننا لما أنّهم تطرّقوا منها إلى التكاسل عن الجمعة بل ربما وقع عندهم أنّ الجمعة ليست فرضاً، وأنّ الظهر كافٍ ولا خفاء في كفر من اعتقد ذلك، (انتهى).

(١) "الهداية": باب الاعتكاف (١/١٣٣).

(٢) "الكافي": (الخطية) باب الاعتكاف.

(٣) تقدّمت ترجمته: (ص ٦٥).

(٤) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٢/٥٢٨).

(٥) "الهداية": باب الاعتكاف (١/١٣٣).

(٦) "الكافي": (الخطية) باب الاعتكاف.

(٧) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٢/٥٢٨).

(٨) (أن) ساقط من (ج).

(٩) في (ج) (ولا) بدل (ولأن).

(١٠) "فتح القدير": باب الاعتكاف (٢/٥٢).

ولو أقام في المسجد أكثر من ذلك لا يفسد اعتكافه

[قوله]: (ولو أقام في المسجد أكثر من ذلك) أي أكثر مما يؤدي فيه السنن بأن أقام بقية اليوم واللييلة، أو إلى أن تمّ اعتكافه، كذا في "التاتارخانية" (١)، (لا يفسد اعتكافه)؛ لأنّه موضع الاعتكاف إلا أنّه لا يستحبّ؛ لأنّه التزم أداءه في مسجد فلا يتمّ في مسجدين من غير ضرورة، كذا في "الهداية" (٢)، و"الكافي" (٣).

لكن هذا إذا كان الانتقال إلى المسجد الجامع لعذر الجمعة، أمّا إذا خرج المعتكف من مسجد اعتكافه فانتقل إلى مسجد آخر من غير عذر لا يجوز، كذا في "البرجندي شرح النقاية" (٤)، ولا يخفى: أنّه يفسد اعتكافه بذلك، ولهذا قال في "معراج الدراية" (٥): إنّ المعتكف لو خرج إلى مسجد آخر بلا ضرورة يبطل اعتكافه عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى، وبه قال «الشافعي»، و«مالك»، و«أحمد» رحمهم الله تعالى؛ لأنّ نفس الخروج بلا ضرورة يفسد الاعتكاف عندهم.

وفي "شرح الطحاوي" (٦): الانتقال إلى مسجد آخر بغير عذر ناقض عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى خلافاً «لأبي يوسف»، و«محمد» رحمهما الله تعالى؛ لأنّهما «قالا»: يفسد الاعتكاف بالخروج ما لم يكن أكثر من نصف يوم أو ليلة، (انتهى) ما في "المعراج".

أمّا إذا انتقل إلى مسجد آخر لعذر غير الجمعة ممّا لا يغلب وقوعه كأنهدام المسجد، ونحوه، فسيأتي اختلاف الرواية في فساد الاعتكاف به قريباً.

(١) "التاتارخانية": باب الاعتكاف (٣١٢/٢).
 (٢) "الهداية": باب الاعتكاف (١٣٣/١).
 (٣) "الكافي": (الخطية) باب الاعتكاف.
 (٤) "شرح النقاية": للبرجندي (٢٢٣/١).
 (٥) كذا في "الهندية" نقلاً من "معراج الدراية": باب الاعتكاف.
 (٦) كذا في "البنية" و"الخانية": باب الاعتكاف.

فروع

ولا يخرج المعتكف لعيادة المريض، أو صلاة الجنازة؛ لأنّ هذه (١) غير معلوم وقوعها فلم يصّر الخروج لأجلها مستثنى، كذا في "الكافي" (٢)، فلو خرج لأجل العيادة فسد اعتكافه، كذا في "السراجية" (٣).

وكذا لو خرج للجنازة فسد اعتكافه، وكذا لصلاتها (٤) ولو تعينت عليه، أو لانجاء الغريق، أو الحريق، أو الجهاد إذا كان النفير (٥) عاماً، أو لأداء الشهادة فإنّ كلّ ذلك يفسد الاعتكاف بخلاف الخروج لحاجة الإنسان لأنّها معلومة الوقوع، كذا في "التبيين" (٦).

وكذا لو خرج ساعة لأجل الأكل، والشرب فسد اعتكافه، كذا في "السراجية" (٧)، وفي "الظهرية" (٨): وقيل: يخرج بعد الغروب للأكل والشرب، (انتهى). وينبغي حمله على ما إذا لم يجد من يأتي له به فحينئذ يكون من الحوائج الضرورية كالبول والغائط، كذا في "البحر الرائق" (٩)، ومثله في "جامع الرموز" (١٠). ولو انهدم المسجد الذي هو فيه فانتقل إلى مسجد آخر لم يفسد اعتكافه للضرورة؛ لأنّه لم يبق مسجداً بعد ذلك ففات شرطه، وكذا لو تفرّق أهله لعدم الصلوات الخمس فيه، ولو أخرجه ظالم كرهاً، أو خاف على نفسه أو ماله من المكابرين (١١) فخرج (١٢) لا يفسد اعتكافه، كذا في "التبيين" (١٣).

(٨) "الظهرية": (الخطية) باب الاعتكاف.

(٩) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٣٠/٢).

(١٠) "جامع الرموز": باب الاعتكاف (١٦٤/١).

(١١) في (ج) (الكافرين) بدل (المكابرين).

(١٢) في (ج) (فيخرج) بدل (فخرج).

(١٣) "التبيين": باب الاعتكاف (٢٢٨/٢).

(١) في (ج) (هذا) بدل (هذه).

(٢) "الكافي": (الخطية) باب الاعتكاف.

(٣) "السراجية": باب الاعتكاف (الورقة ٣١).

(٤) في (ج) (الصلاة) بدل (لصلاتها).

(٥) في (ج) (النصير) بدل (النفير).

(٦) "التبيين": باب الاعتكاف (٢٢٨/٢).

(٧) "السراجية": باب الاعتكاف (الورقة ٣١).

وفي "خزانة الفقه" (١): يتحوّل من معتكفه إلى مسجد آخر لسبب عذر، انهدام المسجد، وامتناع الناس من الإقامة فيه، واستعلاء مناب القاضي، والمرض، والحيض، والخوف على نفسه وماله، (انتهى).

وفي "فتاوى قاضي خان" (٢): إذا انهدم المسجد فانتقل إلى مسجد آخر، أو أخرجه السلطان مكرهاً، أو أخرجه الغريم، أو خرج هو لبول، أو غائط فحبسه الغريم ساعة فسد اعتكافه في قول «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى، (انتهى).

وذكر في "الظهيرية" (٣)، و"الخانية" (٤): لو خرج المعتكف ساعة بغير عذر فسد اعتكافه، وكذا إذا خرج ساعة بعذر المرض؛ (لأنّ الخروج بعذر المرض لم يصير مستثنى؛ لأنّه لا يغلب وجوده إلا أنّه لا يأنّ في الخروج بعذر المرض) (٥). وكذا إذا خرج ناسياً فسد اعتكافه وإن كان ساعة في قول «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى، وإذا انهدم المسجد فتحوّل إلى مسجد، أو أخرجه السلطان مكرهاً، أو أخرجه الغريم، أو خرج لبول، أو غائط فحبسه الغريم ساعة فسد اعتكافه في قول «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى، (انتهى).

وذكر في "الخلاصة" (٦): لو خرج المعتكف من المسجد بغير عذر ساعة بطل اعتكافه و«عندهما» لا يبطّل حتى يكون أكثر من نصف يوم، ولو خرج بعذر فهو على هذا الخلاف ومن الأعذار المرض إلا أنّه لا يأنّ إذا كان الخروج بغير عذر، ومن الأعذار هدم المسجد، وكذا إذا أخرجه السلطان كرهاً، أو أخرجه الغريم، أو خرج هو لبول، أو غائط فحبسه الغريم، (انتهى) ما في "الخلاصة".

(٤) "الخانية": باب الاعتكاف (٣١٢/٢).

(٥) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

(٦) "الخلاصة": باب الاعتكاف (٢٦٧/١، ٢٦٨).

(١) "خزانة الفقه": (الخطية) باب الاعتكاف.

(٢) "قاضي خان": باب الاعتكاف (١٠٧/١).

(٣) "الظهيرية": (الخطية) باب الاعتكاف.

قال في "البحر الرائق" (١): فظهر من هذا أنّ ما في "التبيين" من عدم الفساد في بعض هذه الصور ضعيف، والظاهر فساد الاعتكاف بالكلّ، (انتهى) وسيأتي مكرراً مع تفصيل (٢) إن شاء الله.

وفي "الفتاوى الحجة" (٣): يجوز للمعتكف الخروج للبول، والغائط، والوضوء، والاعتسال فرضاً كان أو نفلاً، والجمعة، كذا في "كنز العباد" (٤)، وهكذا في "التاتارخانية" (٥)، وكذا يجوز له أن يخرج من المسجد لإزالة نجاسة كدمٍ ونحوه، كذا في "إمداد الفتاح" (٦).

وقال الشيخ «عبد الحق» رحمه الله تعالى في "شرحه على المشكاة" (٧): أمّا غسل الجمعة فلا ندري أنّه من الحاجة أم لا، ولا نجد فيه رواية صريحة سوى ما ذكر في "شرح الأوراد": أنّه يخرج للغسل فرضاً كان أو نفلاً، (انتهى) كلامه. وذكر في "شرح القدوري" «للزاهدي»: عن «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى أنّ المعتكف لو خرج من المسجد للفصد، أو الحجامه فسد اعتكافه والنبي ﷺ (٨) «احتجم في المسجد معتكفاً» (٩)، وله الخروج من المسجد للغسل بالإجماع، (انتهى).

ولو احتلم المعتكف لا يفسد اعتكافه، فإن أمكنه أن يغتسل في المسجد من غير تلويث فعل وإلا يغتسل ويعود، كذا في "فتح القدير" (١٠).

-
- (١) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٢٩/٢).
 (٢) (مع تفصيل) ساقط من (ج).
 (٣) "الفتاوى الحجة": (الخطية) باب الاعتكاف.
 (٤) "كنز العباد": (الخطية) باب الاعتكاف.
 (٥) "التاتارخانية": باب الاعتكاف (٣١٢/٢، ٣١٣).
 (٦) "إمداد الفتاح": باب الاعتكاف (الورقة ٧١٠).
 (٧) انظر: "لمعات التنقيح شرح مشكاة المصابيح".
 باب الاعتكاف.
 (٨) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم).
 (٩) أخرجه "أحمد" (١٨٥/٥)، انظر: "المسند الجامع" (٥٣٧/٥) (الحديث ٣٨٧٣).
 (١٠) "فتح القدير": باب الاعتكاف (٤٠٢/٢).

وفي "البدائع" (١): وإن غسل المعتكف رأسه في المسجد لا بأس به إذا (٢) لم يلوّث بالماء المستعمل، فإن كان بحيث يتلوّث المسجد يمنع منه؛ لأنّ تنظيف المسجد واجب، ولو توضّأ في المسجد في إناء فهو على هذا التفصيل، (انتهى)، بخلاف غير المعتكف فإنّه يكره له (٣) التوضؤ في المسجد ولو في إناء إلا أن يكون موضعاً اتخذ لذلك لا يصلّي فيه، كذا في "البحر الرائق" (٤)، وهذا كلّه في الاعتكاف الواجب (بأن أوجب الاعتكاف) (٥) على نفسه.

أمّا في الاعتكاف النفل، وهو أن يشرع فيه من غير أن يوجبه على نفسه فلا بأس بأن يخرج بعذر، أو بغير عذر في ظاهر الرواية، كذا في "النهاية" (٦)، و"الكفاية" (٧) شرحي "الهداية"، وهكذا في "حاشية الجلي على شرح الوقاية" (٨). وهو المصرّح به في "السراج الوهاج" (٩)، و"المحيط البرهاني" (١٠)، و"معراج الدراية" (١١)، و"البحر الرائق" (١٢).

وزاد في "تحفة" (١٣): فلا بأس أن يعود المريض، ويشهد الجنازة، كذا في "شرح النقاية" (١٤)، و"حاشية الشيخ" (١٥)، وذكر في "مختار الفتاوى" (١٦): أنّ الاعتكاف لو كان نفلاً، له أن يخرج لعيادة المريض، وصلاة الجنازة، وقضاء الحوائج، وغير ذلك ذكره «الإسبيجاني» في "شرحه"، (انتهى).

(١٠) "المحيط البرهاني": باب الاعتكاف (٣/٣٨٠).

(١١) كذا في "الهندية": باب الاعتكاف.

(١٢) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٢/٥٢٨).

(١٣) "تحفة الفقه": (الخطية) باب الاعتكاف.

(١٤) "شرح النقاية" للبرجندي: باب الاعتكاف

(١/٢٢٤).

(١٥) "حاشية شيخ الإسلام على شرح الوقاية":

(الخطية) باب الاعتكاف.

(١٦) "مختار الفتاوى": باب الاعتكاف.

(١) "البدائع": باب الاعتكاف (٣/٢٩).

(٢) في (ج) (إلا) بدل (إذا).

(٣) (له) ساقط من (ج).

(٤) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٢/٥٣١، ٥٣٠).

(٥) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

(٦) "النهاية": (الخطية) باب الاعتكاف.

(٧) "الكفاية": باب الاعتكاف (١/٣٠٤).

(٨) "حاشية الجلي على شرح الوقاية" * باب

الاعتكاف (١/١٧٨) (الحاشية ٩).

(٩) كذا في "الهندية": باب الاعتكاف.

فالحاصل: أنه إذا شرع في الاعتكاف النفل ثم قطعه لا يلزمه القضاء في

ظاهر الرواية؛ لأنه غير مقدّر فلم يكن قطعه إبطالاً^(١)، كذا في "البحر الرائق"^(٢).

وفي "الخلاصة"^(٣)، و"الظهيرية"^(٤)، و"فتاوى قاضي خان"^(٥): إذا اعتكف

الرجل من غير أن يوجهه على نفسه ثم خرج من المسجد لا شيء عليه، وعن «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى عليه أن يعتكف يوماً، (انتهى).

وفي "الفتاوى الحجة"^(٦): لو شرط وقت النذر والالتزام أن يخرج إلى

عيادة المريض، وصلاة الجنازة، وحضور مجلس العلم يجوز له ذلك، كذا في

"التاتارخانية"^(٧)، و"جامع الرموز"^(٨)، وكذا لو شرط وقت النذر أن يخرج لزيارة

القبور، أو لإجابة الضيافة، كذا في "خزانة الفقه"^(٩).

تنبيه حسن: هو أنّ الاعتكاف المسنون أعني ما يكون في العشر الأخير

من رمضان هل يشترط فيه الصوم أم لا؟ وهل يحرم فيه الخروج لغير عذر أو إلى

عيادة مريض، أو صلاة جنازة^(١٠) أم لا؟ وهل يكون ذلك الخروج مفسداً له موجباً

للقضاء أم لا؟ الجواب في المسائل^(١١) الثلاث لا.

أمّا في الأولى^(١٢) فقد ذكر في "كنز العباد"^(١٣) نقلاً من "الينابيع"^(١٤): الاعتكاف

على ضربين، واجب، ونفل، فالواجب أن يوجهه على نفسه نحو أن يقول: لله

عليّ أن أعتكف يوماً أو شهراً أو سنة وهذا لا يجوز إلا بالصوم، والنفل أن يدخل

(١) في (د) (بطلا) بدل (إبطالاً).

(٢) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٢٦/٢).

(٣) "الخلاصة": باب الاعتكاف (٢٧٢/١).

(٤) "الظهيرية": (الخطية) باب الاعتكاف.

(٥) "قاضي خان": باب الاعتكاف (١٠٨/١).

(٦) "الفتاوى الحجة": (الخطية) باب الاعتكاف.

(٧) "التاتارخانية": باب الاعتكاف (٣١٢/٢).

(٨) "جامع الرموز": باب الاعتكاف (١٦٥/١).

(٩) "خزانة الفقه": (الخطية) باب الاعتكاف.

(١٠) في (ج) (الجنازة) بدل (جنازة).

(١١) في (ج) (مسائل) بدل (المسائل).

(١٢) في (ج) (الأول) بدل (الأولى).

(١٣) "كنز العباد": (الخطية) باب الاعتكاف.

(١٤) كذا في "الهندية"، و"التاتارخانية": باب

الاعتكاف.

في المسجد بنية الاعتكاف، من غير أن يوجهه على نفسه، وهذا يجوز بالصوم وبغير الصوم إلا في رواية رواها «الحسن» عن «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى أنه لا يجوز إلا بالصوم، (انتهى)، وهذا كالصریح في أن الصوم لا يشترط إلا في الاعتكاف الواجب، وذكر صاحب "البحر الرائق" (١) تحت قول صاحب "الكنز": (وسن لبث في مسجد بصوم ونية): أن ذكر الصوم ههنا لا ينبغي؛ لأنه لا يمكن حمله على الاعتكاف المنذور لتصريحه بالسنية ولا على الاعتكاف المسنون سنة مؤكدة وهو العشر الأخير من رمضان لتصريحهم بأن الصوم إنما هو شرط في المنذور فقط دون غيره، (انتهى).

فحصل: أن الاعتكاف المسنون لا يشترط الصوم فيه حتى لو اعتكف من غير صوم لمرض، أو سفر يصح، كما أشار إليه في "البحر الرائق" أيضاً، وأما في الأخيرتين فقد قال في "الذخيرة" (٢): أن قولهم: (لا يخرج المعتكف إلا لحاجة الإنسان، أو للجمعة حتى لو خرج لغير ذلك ولو لعيادة المريض، أو صلاة الجنازة فسد اعتكافه) مقيد بما إذا كان الاعتكاف واجباً بأن أو جب الاعتكاف على نفسه. أما في الاعتكاف النفل وهو أن يشرع فيه من غير أن يوجهه على نفسه فلا بأس بأن يخرج بعذر أو بغير عذر في ظاهر الرواية، كذا في "النهاية" (٣)، و"الكفاية" (٤) شرحي "الهداية"، وهكذا في "المحيط" (٥)، و"التاتارخانية" (٦)، و"السراج الوهاج" (٧)، و"البحر الرائق" (٨)، و"حاشية الجلي على شرح الوقاية" (٩).

-
- (١) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٢٤/٢).
 (٢) "الذخيرة": (الخطية) باب الاعتكاف.
 (٣) "النهاية": (الخطية) باب الاعتكاف.
 (٤) "الكفاية": باب الاعتكاف (٣٠٤/١).
 (٥) "المحيط البرهاني": باب الاعتكاف (٣٨٠/٣).
 (٦) "التاتارخانية": باب الاعتكاف (٣١٣/٢).
 (٧) كذا في "الهندية"، و"التاتارخانية": باب الاعتكاف.
 (٨) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٢٦/٢).
 (٩) "حاشية الجلي على شرح الوقاية": باب الاعتكاف (١٧٨/١).

وقال في "التحفة" (١): هذا الذي ذكرنا كلّهُ في الاعتكاف الواجب ، فأما في الاعتكاف النفل فلا بأس بأن يعود المريض ، ويشهد الجنازة في جواب ظاهر الرواية ، كذا في "كنز العباد" (٢).

وقال صاحب "البحر الرائق" (٣): لو شرع في الاعتكاف النفل ثم قطعه لا يلزمه القضاء في ظاهر الرواية؛ لأنه غير مقدّر فلم يكن قطعه إبطاً بل كان معتكفاً بقدر ما أقام وتاركاً له إذا خرج ، (انتهى).

وقال هو أيضاً في موضع آخر (٤): أنّ فساد الاعتكاف لا يتصور إلا في الواجب ، (انتهى) ، فهذا كلّهُ يفيد أنّ الاعتكاف النفل في كلامهم شامل للمسنون أيضاً: حتى لا يحرم الخروج (٥) فيه من غير عذر وإلى عيادة المريض ، وصلاة الجنازة ، ولا يفسد بتلك الأشياء فلا يكون موجباً للقضاء فتدبر.

فإن قلت : قد ذكر في "شرح شرعة الإسلام" الفارسي (٦) «للمخدوم حسن التتوي» (٧) نقلاً عن "مختار النوازل" (٨): أنّ اعتكاف العشر الأخير من رمضان وإن كان سنةً بنفسه إلا أنه يصير واجباً بالشروع فكيف لا يحرم الخروج فيه إلى (٩) ما ذكرتم من الأشياء ولا يكون موجباً للقضاء.

قلنا: قد قدّمنا عن "البحر الرائق" (١٠): أنّ الصوم ليس بشرط في الاعتكاف المسنون ، وقال فيه (١١) في موضع آخر (١٢): أمّا اعتكاف التطوّع فالصوم ليس بشرط

(١) "تحفة الفقه": (الخطية) باب الاعتكاف. الصوم وسننه.

(٢) "كنز العباد": (الخطية) باب الاعتكاف (الورقة (٧) تقدّمت ترجمته: (ص ٧٦).

(٣) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٢٦/٢). (٨) "مختار النوازل": (الخطية) باب الاعتكاف. (٣٥٤).

(٤) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٢٦/٢). (٩) في (د) (إلا) بدل (إلى).

(٥) "البحر الرائق": المرجع السابق. (١٠) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٢٤/٢).

(١١) في (د) (يخرج) بدل (الخروج). (١٢) (فيه) ساقط من (ج).

(٦) "شرح شرعة الإسلام": (الخطية) فصل في فضل (١٢) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٢٦/٢).

لجوازه في ظاهر الرواية، وروى «الحسن» رحمه الله تعالى: أنه شرط، واختلاف الرواية فيه مبني على اختلاف الرواية في اعتكاف التطوع أنه مقدر بيوم، أو غير مقدر، ذكر «محمد» رحمه الله تعالى في "الأصل": أنه غير مقدر فكان ذلك ظاهر الرواية فلم يكن الصوم شرطاً^(١) فيه على ظاهر الرواية؛ لأن الصوم مقدر باليوم.

وقال فيه في موضع ثالث^(٢): إن صاحب "البدائع"^(٣) قال: الاعتكاف يجب بالشروع أيضاً، ولا يخفى: أنه مفرع على قول ضعيف، وهو اشتراط الزمن في التطوع، وأما على المذهب من أن أقل النفل ساعة فلا يجب بالشروع، (انتهى). فلما صرح بعدم اشتراط الصوم في الاعتكاف المسنون علم^(٤): أنه غير مقدر بزمان كالاعتكاف المستحب، فظهر أن الاعتكاف المسنون لا يصير واجباً على المذهب بالشروع أيضاً.

فإن قلت: كيف قلتم: بأن الاعتكاف المسنون غير مقدر بزمان كالمستحب بل هو مقدر بالليالي العشر.

قلنا: التقدير فيه بالليالي العشر ليس بطريق الإيجاب حتى يكون الإحلال فيه موجباً للقضاء بل ذلك بطريق السنية^(٥) إذ المضي على السنة سنة أيضاً إذا لم تكن ممّا يجب بالشروع حتى لو خرج في الاعتكاف المسنون قبل تمام العشر كان مخلاً للسنة لا أنه يجب^(٦) عليه قضاء ما بقي، يدل على ذلك ما رواه "أبو داود"^(٧) عن عائشة رضي الله عنها قالت: «السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً، ولا يشهد

(١) في (ج) (مشروعاً) بدل (شرطاً).

(٢) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٢٦/٢).

(٣) "البدائع": باب الاعتكاف (٤/٣).

(٤) في (ج) (على) بدل (علم).

(٥) في (ج) (النية) بدل (السنية).

(٦) في (ج) (لا يجب أنه) بدل (لأنه يجب).

(٧) أخرجه "أبو داود": باب المعتكف يدخل البيت

لحاجة (الحديث ٢٤٦٤).

فلو خرج من المسجد ساعةً بغير عذر فسد اعتكافه

جنازةً، ولا يمس المرأة، ولا يباشرها، ولا يخرج لحاجة إلا لما لا بد منه» الحديث في "المشكاة" (١)، وكذلك ما روته «عائشة» رضي الله عنها: أن النبي ﷺ (٢) «كان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان» (٣)، تعني في الاعتكاف المسنون، فذلك إنما هو لإقامة السنّة لا لأداء الواجب، هذا ما ظهر للعبد الضعيف، والله تعالى (٤) أعلم بحقيقة الحال، وسيأتي قريباً أن الجماعة هل يكون مفسداً للاعتكاف المسنون، والمستحب أم لا؟ فليُنظر هناك.

[قوله]: (فلو خرج من المسجد ساعةً بغير عذر فسد اعتكافه) سواء خرج عامداً، أو ناسياً، أو مكرهاً، ليلاً أو نهاراً، كما ستقف عليه، وهذه المسألة مفرّعة على قوله: (ولا يخرج من المسجد إلا لحاجة) وقد علمت أن الفساد لا يتصور إلا في الواجب، كما في "البحر الرائق" (٥).

وأراد بقوله: (ساعةً) زماناً قليلاً لا ما تعارفه المنجمون على ما في "شرح النقاية" (٦)، وهذا عند «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى وهو القياس؛ لأنّ الخروج ينافي اللبث، وما ينافي الشيء يستوي فيه القليل، والكثير كالأكل في الصوم، كذا في "التبيين" (٧)، و«قالا»: لا يفسد حتى يكون أكثر من نصف يوم وهو الاستحسان؛ لأنّ في القليل حرجاً والحرج معفو شرعاً فيكون اليسير من الخروج عفواً دفعاً للحرج، ألا ترى أنه لا يؤمر بالإسراع في المشي، وأن يمشي بالتؤدة، فظهر أن القليل عفو دون الكثير، والحدّ الفاصل أكثر من نصف يوم، أو ليلة كما في نيّة

(١) انظر: "مشكاة المصابيح": باب الاعتكاف

(الحديث ٢١٠٦).

(٢) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه

وسلم).

(٣) تقدّم تخريجه من قبل قليل: (ص ٥٧١).

(٤) تعالى) زيادة من (ج).

(٥) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٢٧/٢).

(٦) "شرح النقاية" للبرجندي: باب الاعتكاف

(٢٢٢/١).

(٧) "التبيين": باب الاعتكاف (٢٢٧/٢).

الصوم في رمضان إذا وجدت في أكثر اليوم جعلت موجوداً في جميع اليوم، لما أن الأقل تابع للأكثر، كذا في "الهداية" (١)، و"النهاية" (٢)، قال في "فتح القدير" (٣): أن قول «صاحب "الهداية": (هو الاستحسان) يقتضي ترجيح قولهما؛ لأنه ليس من المواضع المعدودة التي رجح فيها القياس على الاستحسان. (انتهى)، وقال في "الكافي" (٤): إن «قولهما» أوسع، (انتهى).

وذكر في "معراج الدراية" (٥): أن قول «الشافعي»، و«مالك»، و«أحمد» رحمهم الله تعالى مثل قول «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى في أن الاعتكاف يفسد بمجرد الخروج من غير عذر قل، أو أكثر، (انتهى).

وأراد «المصنف» رحمه الله تعالى بالخروج انفصال قدميه احترازاً عما إذ أخرج (٦) رأسه إلى داره (٧) فإنه (٨) لا يفسد اعتكافه؛ لأنه ليس بخروج، كذا في "البدائع" (٩)، وقيد الفساد بالخروج من المسجد؛ لأنه لو صعد على سطحه فإنه لا يفسد اعتكافه، كذا في "جامع الرموز" (١٠).

قال في "فتح القدير" (١١)، و"البحر الرائق" (١٢): المراد بالعذر ما يغلب وقوعه كالمواضع التي (١٣) قدمها (١٤) في المتن، وإلا لو أريد به مطلق العذر لكان الخروج ناسياً، أو مكرهاً غير مفسد؛ لكونه عذراً شرعياً وليس كذلك بل هو مفسد، كما صرحوا به، وبما قرّرناه ظهر (١٥) القول بفساده فيما لو خرج لانهدام المسجد

(١) "الهداية": باب الاعتكاف (١٣٣/١).

(٢) "النهاية": (الخطية) باب الاعتكاف.

(٣) "فتح القدير": باب الاعتكاف (٤٠٢/٢).

(٤) "الكافي": (الخطية) باب الاعتكاف.

(٥) كذا في "الهنديّة" و"المتانة": باب الاعتكاف.

(٦) في (د) (إذ خرج) بدل (إذ أخرج).

(٧) في (ح) (دار مكانه) بدل (داره).

(٨) (فإنه) (ساقط من (ج)).

(٩) "البدائع": باب الاعتكاف (٢٩/٣).

(١٠) "جامع الرموز": باب الاعتكاف (١٦٤/١).

(١١) "فتح القدير": باب الاعتكاف (٤٠١/٢).

(١٢) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٢٩/٢).

(١٣) (التي) (ساقط من (ج)).

(١٤) في (ج، د) (قدمتها) بدل (قدمها).

(١٥) في (ج) (ظاهر) بدل (ظهر).

أو لتفرّق أهله، أو أخرجه ظالم، أو خاف على متاعه، كما في "فتاوى قاضي خان" (١)، و"الظهيرية" (٢)، أو خرج لجنّازة وإن تعينت عليه، أو لنفير (٣) عام، أو لأداء الشهادة، أو لعذر المرض، أو لانقاز (٤) غريق، أو حريق، ففرّق «الزيلعي» صاحب "التبيين" (٥) ههنا بين هذه المسائل حيث جعل بعضها مفسداً والبعض لا، تبعاً «لصاحب البدائع» ممّا لا ينبغي، نعم الكل عذر مسقط للإثم بل يجب عليه الإفساد إذا تعينت عليه صلاة الجنّازة، وأداء الشهادة بأن كان يتوي (٦) حقّه إن لم يشهد، أو لانجاء غريق، ونحوه، (انتهى) كلامهما.

وفي "التبيين" (٧): ولو كانت المرأة معتكفةً في المسجد فطلّقت، لها (٨) أن ترجع إلى بيتها وتبني على اعتكافها، (انتهى)، وينبغي أن يكون مفسداً على ما اختاره «الإمام قاضي خان» (٩)؛ لأنّه لا يغلب وجوده، كذا في "البحر الرائق" (١٠). ولو كان بقرب المسجد بيت صديق (١١) له، لم يلزمه قضاء الحاجة فيه، وإن كان له بيتان قريب وبعيد، قال بعضهم: لا يجوز له أن يمضي إلى البعيد، فإن مضى بطل اعتكافه، وقال بعضهم: يجوز، كذا في "السراج الوهاج" (١٢)، قال في "النهر الفائق" (١٣): وينبغي أن يخرج على هذين القولين ما لو ترك بيت الخلاء للمسجد القريب وأتى بيته، (انتهى)، وإن خرج لحاجة الإنسان، له أن يمشي على التؤدة، كذا في "النهاية" (١٤)، و"العناية" (١٥).

- | | |
|---|--|
| (١) "قاضي خان": باب الاعتكاف (١٠٧/١). | (١٦) "قاضي خان": باب الاعتكاف (١٠٧/١). |
| (٢) "الظهيرية": (الخطية) باب الاعتكاف. | (١٧) "التبيين": باب الاعتكاف (٢٢٩/٢). |
| (٣) في (ج) (لنصير) بدل (لنفير). | (١٨) (لها) ساقط من (ج). |
| (٤) في (ج) (لانجاء) بدل (لانقاز). | |
| (٥) "التبيين": باب الاعتكاف (٢٢٨/٢). | |
| (٦) في (ج) (يتوي) بدل (يتوي). | |
| (٧) "التبيين": باب الاعتكاف (٢٢٩/٢). | |
| (٨) (لها) ساقط من (ج). | |
| (٩) "قاضي خان": باب الاعتكاف (١٠٧/١). | |
| (١٠) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٣٠/٢). | |
| (١١) في (ج) (طريق) بدل (صديق). | |
| (١٢) كذا في "الخلاصة"، و"التاتارخانية": باب الاعتكاف. | |
| (١٣) "النهر الفائق": باب الاعتكاف (٤٦/٢). | |
| (١٤) "النهاية": (الخطية) باب الاعتكاف. | |
| (١٥) "العناية": باب الاعتكاف (٦٧٤/١). | |

وفي "فتاوى قاضي خان" (١)، و"الولوالحجة" (٢): أنَّ صعود الميذنة للتأذين إن كان بابها في المسجد لا يفسد (٣) الاعتكاف، وإن كان الباب خارج المسجد فكذا في ظاهر الرواية، وقال بعضهم: هذا في المؤذن؛ لأنَّ خروجه للأذان يكون مستثنى عن الإيجاب، أما في غير المؤذن فيفسد الاعتكاف؛ لأنَّ الخروج من المسجد وإن كان ساعة يفسد الاعتكاف في قول «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى، والصحيح أنَّ هذا (٤) قول الكل في حق الكل؛ لأنَّه خرج لإقامة سنة الصلاة، وسننها تقام في موضعها فلا يعتبر خارجاً، (انتهى).

وإذا سكر المعتكف ليلاً لم يفسد اعتكافه؛ لأنَّه تناول محظور الدين لا محظور الاعتكاف كما لو أكل مال الغير، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٥)، ولا يفسد الاعتكاف سباب، ولا جدال ولا سكر بالليل، كذا في "البحر الرائق" (٦). ولوارتكب كبيرةً ممّا لا يفسد الصوم لا يفسد اعتكافه عند الجمهور، وقال «مالك» رحمه الله تعالى في رواية عنه: إنَّه يفسد (٧)، كذا في "معراج الدراية" (٨). وإن أكل، أو شرب ليلاً لم يفسد اعتكافه، وإن نهراً فإن كان عامداً (٩) فسد اعتكافه لفساد (١٠) الصوم، وإن كان ناسياً لا يفسد لبقاء الصوم، كذا في "البدائع" (١١)، وفي "الحجة" (١٢): إذا فسد الصوم فسد الاعتكاف، كذا في "التاتارخانية" (١٣).

(٨) كذا في "الخلاصة" و"السخانية" و"المتانة":

باب الاعتكاف.

(٩) في (ج) (عمداً) بدل (عامداً).

(١٠) في (ج، د) (بفساد) بدل (لفساد).

(١١) "البدائع": باب الاعتكاف (٣١/٣).

(١٢) "الفتاوى الحجة": (الخطية) باب الاعتكاف.

(١٣) "التاتارخانية": باب الاعتكاف (٣١١/٢).

(١) "قاضي خان": باب الاعتكاف (١٠٧/١).

(٢) "الولوالحجة": باب الاعتكاف (٢٤٤/١).

(٣) في (ج) (لا يفعل) بدل (لا يفسد).

(٤) (هذا) ساقط من (ج).

(٥) "قاضي خان": باب الاعتكاف (١٠٨/١).

(٦) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٣٠/٢).

(٧) في (ج) بعد قوله (يفسد) زيادة (اعتكافه).

وإذا أحرمت الممعتكف بحجة، أو عمرة أقام في اعتكافه إلى أن يفرغ منه ثم يمضي في إحرامه؛ لأنه أمكنه إقامة الأمرين فإن خاف فوت الحج يدع الاعتكاف ويحج ثم يستقبل الاعتكاف؛ لأن الحج أهم من الاعتكاف؛ لأنه يفوت بمضي عرفة، وإدراكه في سنة أخرى توهم، بخلاف الاعتكاف، والعمرة، وإنما يستقبله (١)؛ لأن هذا الخروج وإن وجب شرعاً فإنما وجب بعقده، وإيجابه، وعقده لم يكن معلوم الوقوع فلا يصير مستثنى من الاعتكاف، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٢)، و"البحر الرائق" (٣).

وإذا أغمي على الممعتكف أياماً، أو أصابه لمم (٤)، فعليه أن يستقبل الاعتكاف إذا برأ لفوات التتابع، وإن صار معتوهاً ثم أفاق بعد سنين يجب عليه القضاء، كما إذا جنّ وعليه فوائت ثم أفاق بعد سنين، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٥)، ويفسد الاعتكاف الإغماء إذا دام أياماً، وكذا الجنون، كذا في "فتح القدير" (٦)، ونفس الإغماء، والجنون لا يفسد بلا خلاف حتى لا ينقطع التتابع، كذا في "البدائع" (٧). ومن أوجب على نفسه الاعتكاف ثم ارتدّ والعياذ بالله، ثم أسلم سقط عنه الاعتكاف؛ لأن النذر بالقربة قربة فيبطل بالردة كسائر القرب، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٨).

ثم اعلم: أنه إذا فسد الاعتكاف الواجب وجب قضاؤه إلا إذا فسد بالردة خاصة، فإن كان اعتكاف شهر بعينه يقضي قدر ما فسد ليس غير، ولا يلزمه الاستقبال

(١) "قاضي خان": المرجع السابق.

(٢) في (د) (يستعمله) بدل (يستقبله).

(٣) "فتح القدير": باب الاعتكاف (٤٠٦/٢).

(٤) "قاضي خان": باب الاعتكاف (١٠٨/١).

(٥) "البدائع": باب الاعتكاف (٣٢/٣).

(٦) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٢٨/٢، ٥٢٩).

(٧) "قاضي خان": المصدر السابق.

(٨) في (ج) (غم) بدل (لمم).

كالصوم المنذور به في شهر بعينه إذا أفطر يوماً يقضي ذلك اليوم، ولا يلزمه (١) الاستيناف كما في صوم رمضان، وإن كان اعتكاف شهر بغير عينه يلزمه الاستقبال؛ لأنه لزمه (٢) متتابعاً فإراعي فيه صفة التتابع سواء أفسده بصنعه من غير عذر كالخروج، والجماع، والأكل في النهار إلا الردة، أو بعذر كما إذا مرض فاحتاج إلى الخروج، أو بغير صنعه كالحيض، والجنون، والإغماء الطويل، كذا في "فتح القدير" (٣). والقياس في الجنون الطويل أن يسقط القضاء كما في صوم رمضان إلا أن في الاستحسان يقضي؛ لأنه لا حرج في قضاء الاعتكاف، كذا في "البدائع" (٤). وذكر في "الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزنوي": أن من أوجب اعتكاف شهر بعينه لزمه اعتكافه بعينه بصوم متتابع، ولو أفطر منه يوماً، أو يومين فعليه قضاؤه، ولا يلزمه قضاء ما مضى من اعتكافه، ولو لم يعتكف ذلك الشهر بعينه حتى مضى لزمه اعتكاف شهر بصوم متتابع؛ لأنه لما مضى من غير اعتكاف صار في ذمته اعتكاف شهر بغير عينه، (انتهى) ما في "الضياء". وذكر «السرخسي» في "محيطه" (٥) ما هو موافق له بل أوضح منه فلنسوق عبارته، قال: إن الصوم شرط لصحة الاعتكاف الواجب فلو أوجب اعتكاف شهر بغير عينه فأفطر يوماً منه يستقبل؛ لأنه انعدم شرطه وهو التتابع، وإن كان أوجبه (٦) في وقت معين قضى ذلك اليوم وحده ولا يستقبل؛ لأنه لو استقبل يقع الكل في غير الوقت الذي أوجب فيه فلا يكون أداءً للمنذور به أصلاً، ومن أوجب على نفسه اعتكاف رمضان صح؛ لأن الشرط وجود ذات الصوم (لا الصوم) (٧).

(٥) "محيط السرخسي": (الخطية) باب الاعتكاف.

(٦) في (ج، د) (وجبة) بدل (أوجبه).

(٧) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).

(١) في (د) (لا يلزم) بدل (لا يلزمه).

(٢) في (ج، د) (لزم) بدل (لزمه).

(٣) "فتح القدير": باب الاعتكاف (٤٠٦/٢).

(٤) "بدائع الصنائع": باب الاعتكاف (٣٢/٣).

والمرأة تعتكف في مسجد بيتها

لأجل الاعتكاف كالطهارة للصلاة، فالشرط كونه طاهراً وقت الصلاة لا أن يجرد الطهارة للصلاة فكذا ههنا، ثم إن أفطر في رمضان ولم يعتكف فيه فقصي صوم الشهر مع الاعتكاف فإن كان متتابعاً أجزاءه؛ لأنّ القضاء مثل الأداء، وإن صام متفرقاً لم يجزئه عن الاعتكاف، ويجزئه عن رمضان؛ لأنّه لما لم يعتكف في رمضان صار اعتكاف شهر بغير عينه ديناً في ذمته فيلزمه متتابعاً حتى لو أفسد يوماً استقبل؛ لأنّ موضوع الاعتكاف على التابع؛ لأنّه ممّا يدوم ليلاً ونهاراً فيجري (١) على موضوعه حتى يغيّره بالشرط، (انتهى) كلام «السرخسي».

وهذا بخلاف الصوم فقد ذكر في "خزانة الأكمل" (٢): أنّ من نذر صوم شهر بعينه ولم يصم فيه فعليه قضاؤه وله أن يفرّق قضاءه (٣)، (انتهى)، ووجه الفرق: ما أشار إليه «السرخسي» بقوله: (لأنّ موضوع الاعتكاف على التابع اه) كما لا يخفى، فليتدبر.

[قوله]: (والمرأة تعتكف (٤) في مسجد بيتها) أي في الموضع المعدّ لصلواتها الخمس في بيتها؛ لأنّه هو الموضع لصلاتها فيتحقّق انتظارها فيه؛ لأنّه أعطي له حكم المسجد في حقّ الصلاة فكذا في حقّ الاعتكاف؛ ولأنّه أستر لها، كذا في "الهداية" (٥)، و"شرحها" (٦).

وقال «الشافعي» رحمه الله تعالى: لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة، والرجل والمرأة في ذلك سواء، قال: لأنّ مسجد البيت ليس له حكم المسجد بدليل جواز بيعه، والنوم فوقه للجنب، والحائض، ويحلّ للجنب، والحائض المكث فيه كسائر

(١) في (د) (فيجزي) بدل (فيجري).

(٢) كذا في "الهندية"، و"الخلاصة" و"البنية": (٥) "الهداية": باب الاعتكاف.

(٦) انظر: "البنية": (١٢٦/٤)، "الكفاية": (٢٠٣/١)، كتاب الصوم.

(٣) في (د) (قضاء) بدل (قضاءه).

(٤) في (د) (يعتكف) بدل (تعتكف).

(٥) "الهداية": باب الاعتكاف.

(٦) انظر: "البنية": (١٢٦/٤)، "الكفاية": (٢٠٣/١)، فتح القدير: (٤٠٠/٢)، وغيرها.

البقاع بخلاف المساجد؛ ولأنَّ المقصود من الاعتكاف تعظيم البقعة فيختصَّ ببقعة معظمة شرعاً، وذلك لا يوجد في مساجد البيوت.

ولنا: أنَّ موضع أداء الاعتكاف في حقِّها الموضع الذي يكون الصلاة فيها أفضل كما في حقِّ الرجل، وصلاتها في مسجد بيتها أفضل، فإنَّ النبي ﷺ (١) سئل عن أفضل صلاة المرأة، فقال: «في أشدَّ مكان من بيتها ظلمة» (٢)، وفي الحديث: أنَّ النبي ﷺ لما أراد الاعتكاف أمر بقبة (٣) فضربت في المسجد فلما دخل المسجد رأى قباباً مضروبة، فقال: «لمن هذه؟»، ف قيل: «لعائشة»، و«حفصة» (٤)، فغضب وأمر بنقضها (٥)، فإذا كره لهن الاعتكاف في المسجد مع أنَّهن كنَّ يخرجن إلى الجماعة في ذلك الوقت فلا يُمنعن في زماننا أولى؛ ولأنَّ مساجد الجماعة يدخلها كلُّ أحد وهي طول النهار لا تقدر أن تكون مستترةً فيخاف عليها الفتنة من الفسقة، فتعيَّن أن تعتكف في مسجد بيتها، كذا في "السراج الوهاج" (٦).

وفي "الزاهدي" (٧): هذا إذا كان في بيتها مسجد قبل ذلك، وإلا فتجعل موضعها مسجداً، كذا في "جامع الرموز" (٨)، وإن اعتكفت في مسجد الجماعة جاز والأول أفضل، كذا في "التبيين" (٩)، وهو الصحيح، كذا في "السراج الوهاج" (١٠). وفي "الخلاصة": أنَّ مسجد بيتها أفضل من مسجد حيَّها، ومسجد حيَّها أفضل من المسجد الأعظم، (انتهى).

- (١) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم).
 (٢) رواه "ابن خزيمة": باب اختيار صلاة المرأة في أشدَّ مكان من بيتها ظلمة (الحديث ٤٦٩١) والمنذري: في "الترغيب" (الحديث ٤٩٧) وعزاه إلى الطبراني في "الكبير".
 (٣) في (ج) (بقعة) بدل (بقبة).
 (٤) في (ج) بعد قوله (وحفصة) زيادة (وزينب الصوم).
 (٥) تقدّم تخريجه: (ص ٥٦١).
 (٦) كذا في "الخلاصة" و"التاتارخانية": كتاب الصوم.
 (٧) كذا في الجوهرية النيرة: باب الاعتكاف.
 (٨) "جامع الرموز": باب الاعتكاف (١٦٥/١).
 (٩) "التبيين": باب الاعتكاف (٢٢٥/٢).
 (١٠) كذا في "الخلاصة"، و"التاتارخانية": كتاب

قيد: بمسجد البيت؛ لأنها لو اعتكفت في بيتها في غير مسجده سواء كان لها موضع معداً أو لا لا يصح اعتكافها، كذا في "البحر الرائق" (١)، و"جامع الرموز" (٢). قال صاحب "النهر الفائق" (٣): ولم أر حكم اعتكاف (٤) الخنثى المشكل في بيته، وينبغي أن لا يصح لاحتمال كونه ذكراً، (انتهى).

وأشار بجعله كالمسجد إلى أنها لو خرجت منه ولو إلى بيتها بطل اعتكافها إن كان واجباً، وانتهى إن كان نفلاً، والفرق بينهما أنها تثاب (٥) في الثاني دون الأول، وهكذا في الرجل، كذا في "البحر الرائق" (٦)، وذلك الموضع في حق اعتكافها كالمسجد في حق الرجال فلا تخرج إلا لحاجة، كذا في "حاشية الشيخ" (٧).

فإن حاضت خرجت منه ولا يلزمها الاستقبال إذا كان اعتكافها شهراً أو أكثر، ولكن تصل قضاء أيام الحيض بطهرها، كذا في "شرح النقاية" (٨)، فإن لم تصل استأنفت، كذا في "البحر الرائق" (٩).

وإنما قال: (شهراً أو أكثر) لما في "الزاهدي" (١٠): أنها لو نذرت اعتكاف عشرة أيام فحاضت فيها استقبلت لإمكان التتابع، (انتهى).

ن: وهذا، أعني وجوب الاستيناف مطلقاً فيما إذا نذرت باعتكاف (١١) عشرة أيام، أو أقل، وبشرط عدم وصل قضاء أيام الحيض بطهرها فيما إذا نذرت باعتكاف شهر (١٢) أو أكثر إنما يتصور إذا كان الشهر المذكور أو الأيام المذكورة غير معينين (١٣).

(١) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٢٧/٢). باب الاعتكاف.

(٢) "جامع الرموز": باب الاعتكاف (١٦٥/١). (٨) "شرح النقاية" للبرجندي: باب الاعتكاف (٢٢٥/١).

(٣) "النهر الفائق": باب الاعتكاف (٤٥/٢). (٩) "البحر الرائق": المرجع السابق.

(٤) (اعتكاف) ساقط من (ج). (١٠) "شرح القدوري" للزاهدي: باب الاعتكاف.

(٥) في (ج) (ثبات) بدل (تثاب). (١١) في (د) (بعد قوله) (باعتكاف) زيادة (في).

(٦) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٢٧/٢). (١٢) (شهر) ساقط من (ج، د).

(٧) "حاشية شيخ الإسلام على شرح الوقاية": (١٣) في (ج) (معين) بدل (معينين).

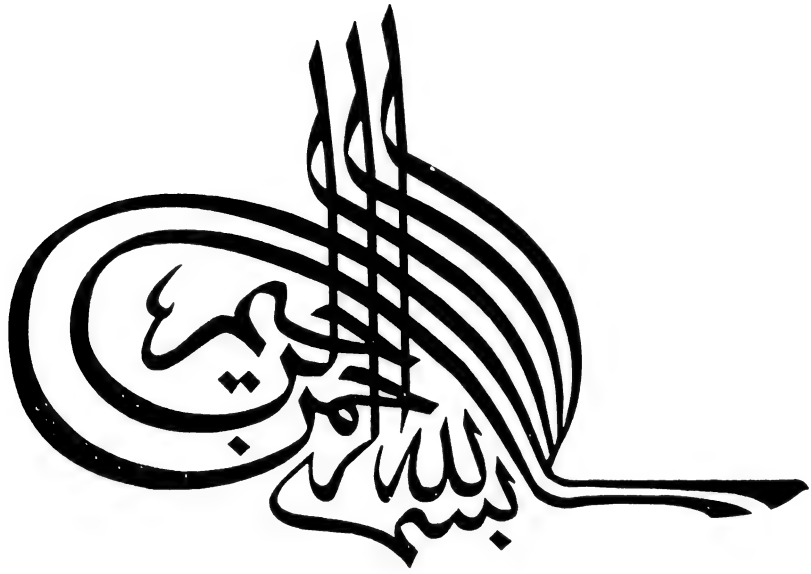
فحاضت في أثنائهما (١)، أمّا إذا كانت نذرت باعتكاف شهر معيّن كرجب مثلاً، أو أيام معيّنة كالعشر الأخير من رمضان مثلاً فلا يجب عليها الاستيناف في الصور كلّها بل تقضي ما فات عنها فقط، كما مرّ من "فتح القدير" (٢)، و "البدائع" (٣)، هذا ولا يمنع الاعتكاف الاستحاضة لما روي عن «عائشة» رضي الله تعالى عنها: أنه اعتكفت مع النبي ﷺ بعض نسائه وهي مستحاضة ترى الدم فربما وضعت الطست تحتها، أورده (٤)، "البخاري" (٥)، كذا في "شرح النقاية" (٦).

وقد تقدّم أنّها لا تعتكف إلا بإذن زوجها إن كان لها زوج ولو كان واجباً، كذا في "البحر الرائق" (٧)، فإن اعتكفت بغير إذن زوجها فله أن يأتيها وله أن يمنعها من الاعتكاف، كذا في "الينابيع شرح القدوري"، ولو اعتكفت بإذن الزوج في مسجد بيتها فليس لزوجها أن يأتيها ولا أن يمنعها من الاعتكاف، كذا في "العيني شرح الهداية" (٨)، وذكر في "معراج الدراية": أنه يكره للزوج بعد الإذن أن يأتيها، أو يخرجها، ولو أذن لها ثم (٩) منعها صحّ ويأثم، (انتهى).

وفي "المحيط" (١٠): ولو أذن لها في الاعتكاف شهراً فأرادت أن تعتكف متتابعاً فللزوج أن يأمرها بالتفريق؛ لأنّه لم يأذن لها في اعتكاف متتابعاً لا نصّاً (١١) ولا دلالة، ولو أذن لها في اعتكاف شهر، أو صوم شهر بعينه فاعتكفت، أو صامت فيه متتابعاً ليس له منعها؛ لأنّه أذن لها في التتابع ضرورة أنّه متتابع وقوعاً (١٢)، كذا في "البحر الرائق" (١٣).

- | | |
|---|---|
| (١) في (د) (أثنائها) بدل (أثنائهما). | (٧) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٢٧/٢). |
| (٢) "فتح القدير": باب الاعتكاف (٤٠٦/٢). | (٨) "العيني شرح الهداية": باب الاعتكاف (١٢٦/٤). |
| (٣) "البدائع": باب الاعتكاف (٣٤٤/٣). | (٩) في (د) (مع) بدل (ثم). |
| (٤) في (ج، د) (رواه) بدل (أورده). | (١٠) "المحيط البرهاني": باب الاعتكاف (٣٨٨/٣). |
| (٥) رواه "البخاري": باب اعتكاف المستحاضة (الحديث ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣٢٧). | (١١) في (د) (لازماً) بدل (لانصاً). |
| (٦) "شرح النقاية" للبرجندي: باب الاعتكاف. | (١٢) في (د) (وقوعها) بدل (وقوعاً). |
| | (١٣) "البحر الرائق": المرجع السابق. |





فصل فيما يكره للمعتكف، وما لا يكره، ويأكل المعتكف، ويشرب، وينام، ويبيع، ويشترى، في المسجد، وكره إحضار المبيع فيه، والصمت، والتكلم إلا بخير

(فصل فيما يكره للمعتكف، وما لا يكره)

[قوله]: (ويأكل المعتكف (١)، ويشرب، وينام، ويبيع، ويشترى، في المسجد، وكره إحضار المبيع فيه، والصمت، والتكلم إلا بخير) أمّا جواز الأكل، والشرب، والنوم فلا ريب أنّ النبي ﷺ (٢) لم يكن له مأوى إلا المسجد، وكان يأكل، ويشرب، وينام فيه في اعتكافه؛ ولأنّه يمكن قضاء هذه الحاجة في المسجد لكونها مباحةً لغير المعتكف فللمعتكف أولى فلا ضرورة إلى الخروج حتى لو خرج لذلك بطل اعتكافه، كذا في "الهداية" (٣)، و"شروحها" (٤).

وقوله: (لأنّه يمكن قضاء هذه الحاجة) يفيد أنّه لو لم يمكنه قضاء حاجة الأكل، والشرب في المسجد، له أن يخرج، كذا في "العيني شرح الهداية" (٥). وفي "فتح القدير" (٦): أنّه يكره لغير المعتكف النوم فيه، وقيل: إذا كان غريباً فلا بأس أن ينام فيه، (انتهى)، والأكل، والشرب لغير المعتكف كالنوم، كذا في "البحر الرائق" (٧)، وأمّا جواز البيع، والشراء فلا ريب أنّه قد يحتاج إلى ذلك بأن لا يجد من يقوم بحاجته فلو منعناه يؤدّي ذلك إلى الحرج، قالوا: هذا في بيع ما لا بدّ منه وشرائه، كما في طعام الأكل، وثياب اللبس، فأما إذا باع، أو اشترى للتجارة يكره، وهذا في حقّ المعتكف، وأمّا غير المعتكف فيكره له البيع والشراء في المسجد مطلقاً

(١) في (أ، ب، د) (معتكف) بدل (المعتكف).
 (٢) في (ج) (صلّى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).
 (٣) "الهداية": باب الاعتكاف (١٣٣/١).
 (٤) انظر: "النهاية": (الخطية)، "البنية": (١٢٩/٤)، "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٣٠/٢).
 (٥) "العيني شرح الهداية": باب الاعتكاف (١٣٠/٤).
 (٦) "فتح القدير": باب الاعتكاف (٤٠٣/٢).
 (٧) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٣٠/٢).

لقوله ﷺ (١): «جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ صَبَائِكُمْ (إِلَى أَنْ قَالَ) وَبَيْعَكُمْ وَشُرَاءَكُمْ» (٢)، كَلَّ ذلك في "الهداية" (٣)، و"شروحها".

وأما إحضار المبيع في المسجد فيكره للمعتكف أيضاً؛ لأنَّ المسجد محرز عن حقوق العباد، وفي إحضاره فيه شغله بها، ولهذا قالوا: يكره غرس الأشجار فيه، والظاهر أن الكراهة تحريرية؛ لأنها محمل إطلاقهم، كذا في "البحر الرائق" (٤)، ودلَّ تعليلهم أنَّ البيع (د) لو كان لا يشغل البقعة لا يكره إحضاره كدراهم، أو دنائير يسيرة، أو كتاب، أو نحوه، كذا في "البحر الرائق" (٥)، وفيه أيضاً: وينبغي أن لا يكره إحضار الطعام المبيع الذي يشتريه لياكله، (انتهى) (٦). وأشار «المصنّف» إلى أنه لا بأس بإحضار الثمن، كذا في "جامع الرموز" (٨)، وكره له الصمت؛ لأنَّ صوم الصمت ليس بقربة في شريعتنا، قال عليه الصلاة والسلام: «لا رضاء بعد الفصل» (٩)، ولا يتم بعد الحلم، ولا صمات يوم إلى الليل» (١٠)، كذا في "التبيين" (١١)، وخصَّه «الإمام حميد الدين الضرير» (١٢) بما إذا اعتقده قربةً، فأما الصمت

- (١) في (ج) (صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم).
 (٢) رواه "ابن ماجة": (الحديث ٧٥٠) باب ما يكره في المساجد، والطبراني في "الكبير": (٥٧/٢٢)، و"عبد الرزاق": (الحديث ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨)، وقال المزي: انفرد به ابن ماجة، انظر: "تحفة الأشراف": (الحديث ١١٧٥١).
 (٣) "الهداية": باب الاعتكاف (١٣٣/١).
 (٤) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٣١/٢).
 (٥) في (ج) (المبيع) بدل (البيع).
 (٦) "البحر الرائق": المرجع السابق.
 (٧) "البحر الرائق": المرجع السابق.
 (٨) "جامع الرموز": باب الاعتكاف (١٦٥/١).
 (٩) في (ج) (انفصال) بدل (الفصل).
 (١٠) رواه "أبو داود" (الحديث ٢٨٧٣)، والبيهقي في "السنن" (٧٥٩/٧)، والزيلي في "نصب الراية" (٢٧٧/٣)، والمتقي في "كنز العمال" (الحديث ٩٠٤٩٩).
 (١١) "التبيين": باب الاعتكاف (٢٣٠/٢).
 (١٢) هو الإمام علي بن محمد بن علي حميد الدين الضرير، توفي سنة (٦٦٧ هـ) كان من أهل رامش بضم الميم، قرية من أعمال بخارى، من علماء الحنفية كان إماماً فقيهاً أصولياً محدثاً متقناً انتهت إليه رئاسة العلم بما وراء النهر، ينظر ترجمته: "الفوائد البهية": (ص ١٢٥) "الجواهر المضية": (٣٧٣/١)، "معجم تراجم أعلام الفقهاء": (ص ٩٨)، "مراصد الاضلاع": (٢٤٩٦) وغيرها.

للاستراحة فليس بمكروه للحديث: «من صمت نجا» (١)، كذا في "البحر الرائق" (٢).
 وفي "النهاية" (٣): قيل: معنى الصمت أن ينذر بأن لا يتكلم أصلاً، كما في
 شريعة من قبلنا، وقيل: أن يصمت ولا يتكلم أصلاً من غير نذر، وجعل في "الكافي"
 (٤) الرواية الثانية مروية عن «أبي حنيفة» رحمه الله تعالى، كذا في "حاشية الشيخ"
 (٥)، ولا يتكلم المعتكف إلا بخير لقوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾
 (٦)، وهو بعمومه يقتضي أن لا يتكلم خارج المسجد إلا بخير فالمسجد أولى،
 كذا في "البحر الرائق" (٧)، فلما كان التكلم بغير الخير يكره لغير المعتكف فما
 ظنك للمعتكف، كذا في "التبيين" (٨)، وذكر في "الزاد" (٩): قوله: (ولا يتكلم إلا
 بخير) أراد به لا يتكلم بما يكون فيه إثم، فإن النبي ﷺ (١٠) كان يتحدث مع
 الناس في اعتكافه، كذا في "كنز العباد" (١١).

ويؤيده ما قال «الإسبيجاني» (١٢): إنه لا بأس للمعتكف أن يتحدث بما لا إثم
 فيه، ويوافقه ما في "الهداية" (١٣): لكن يتجنب ما يكون مأثماً (١٤)، وبهذا علم (١٥)

-
- (١) أخرجه "أحمد": (١٧٧، ١٥٩/٢)، و"الدارمي":
 (٢٧١٦)، والمزي: في "تهذيب الكمال" (٣٢/
 ٢١٦)، و"الترمذي": (الحديث ٢٥٠١)، وانظر:
 "تحفة الأشراف": (٣٥٣/٦) (الحديث ٨٨٦١)
 و"المسند الجامع": (٢٠٦/١١) (الحديث ٢٥٩٩).
 (٢) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٣١/٢).
 (٣) "النهاية": (الخطية) باب الاعتكاف.
 (٤) "الكافي": (الخطية) باب الاعتكاف.
 (٥) "حاشية شيخ الإسلام علي شرح الوقاية": باب
 الاعتكاف.
 (٦) الإسراء: (الآية، ٥٣).
 (٧) "البحر الرائق": المرجع السابق.
 (٨) "التبيين": المرجع السابق، كذا في "الدرر"
 (١٤/٢١).
 (٩) لعل المراد به "زاد الفقهاء" (شرح القدوري)
 للعلامة محمد بن أحمد بهاء الدين المرغيناني،
 (لم أعثر على طبعه) ينظر ترجمته: "تاج التراجم":
 (٦١)، "كشف الظنون": (١٦٣٢/٢)، "الجواهر
 المضية": (٧٤/٣) وغيرها.
 (١٠) في (ج) (صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم).
 (١١) "كنز العباد": (الخطية) باب الاعتكاف.
 (١٢) هو الإمام أحمد بن منصور، القاضي أبو نصر
 الإسبيجاني الحنفي نسبته إلى إسبيج ببلدة
 كبيرة من ثغور الترك، توفي سنة (٤٨٠ هـ)، انظر:
 "الجواهر المضية": (١٢٧/١)، "الفوائد البهية":
 (٤٢)، "معجم المؤلفين": (١٨٣/٢)، "معجم
 تراجم أعلام الفقهاء": (١٦).
 (١٣) "الهداية": باب الاعتكاف (١٣٣/١).
 (١٤) في (ج) (إثماً) بدل (مأثماً).
 (١٥) في (ج) (اعلم) بدل (علم).

أَنَّ ما ذكره صاحب "البحر الرائق" (١): أَنَّ الظاهر أَنَّ التكلم بانمباح للمعتكف مكروه، مستنداً بما ذكره في "فتح القدير" قبيل باب الوتر: (أَنَّ الكلام (٢) المباح (٣) في المسجد مكروه يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب) غير ظاهر، والجواب عنه أَنَّ «صاحب البحر» قد ذكر بنفسه قبيل باب الوتر: أَنَّ ما في "فتح القدير" مقيد (٤) بأن يجلس في المسجد لأجل التكلم، أما إن جلس للعبادة ثم بعدها تكلم فلا يكره، (انتهى)، والمعتكف إنما جلس للعبادة فكان انتكلم (٥) بانمباح في حقه غير مكروه، ولئن سلمنا أَنَّ غير مقيد به فالمعتكف يحتاج إلى الكلام في المسجد ما لا يحتاج إليه غير؛ لأنَّ منوع عن الخروج فيكون الكلام المباح (٦) جائزاً في حقه دون غيره، كما قدّمنا في البيع والشراء ونحوه، نعم الأولى أن لا يزيد على ما يحتاج إليه من الكلام، والله أعلم بحقيقة المرام.

وفي "درر البحور" (٧): وحسن للمعتكف أن يشتغل (٨) بالصلاة، وقرأة القرآن، فإن اشتغل بأمر الدنيا لم ينطل اعتكافه وإن كان حرفة، كذا في "كنز العباد" (٩). وذكر في "شرح الإرشاد" (١٠): ولا بأس بالحديث في المسجد إذا كان قليلاً فأما إن قعد المسجد للحديث (١١) فيه فيكره، وكذا لا بأس بخياطة يسيرة، وكتابة قليلة فيه، ولا ينبغي أن يتخذ للخياطة (١٢) كالحانوت، وكذا الوراق لا يقعد للوراقة، كذا في "معراج الدراية" (١٣).

(١) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٣١/٢)
 (٢) في (ج) (التكلم) بدل (الكلام).
 (٣) (المباح) ساقط من (ج، د).
 (٤) في (ج) (مفيد) بدل (مقيد).
 (٥) في (ج) (المتكلم) بدل (التكلم).
 (٦) (المباح) ساقط من (ج).
 (٧) في (ج) (درر الغرر) فأما (درر البحور) لم أطلع عليه.
 (٨) في (ج) (يشغل) بدل (يشتغل).
 (٩) "كنز العباد": (الخضية) باب الاعتكاف (٣٥٣).
 (١٠) تقدّم ذكره: (ص ٦٧).
 (١١) (للحديث) ساقط من (ج).
 (١٢) في (ج، د) (للخياط) بدل (للخياطة).
 (١٣) كذا في "الخلاصة"، و"الخانية"، و"البنية": باب الاعتكاف.

وفي "جوامع الفقه": يكره التعليم في المسجد بأجر، وكذا كتابة المصحف فيه بأجر، ولهذا يكره الخياطة والخرز^(١) فيه، كذا في "التبيين" ^(٢)، وفيه أيضاً: وكل شيء كره في المسجد كره في سطحه ^(٣)، وفيه أيضاً: وينبغي أن لا يشتغل ^(٤) المعتكف بأمور الدنيا، ويلزم قراءة القرآن، والحديث، والعلم، والتدريس، وسير النبي ﷺ ^(٥)، وقصص الأنبياء صلوات الله تعالى عليهم أجمعين، وحكايات الصالحين، وكتابة أمور الدين ^(٦)، (انتهى)، ويجوز للمعتكف أن يتردد في نواحي المسجد، ويصعد المنارة، كذا في "العيني شرح الكنز" ^(٧).

وحجره باید که در راست مسجد باشد، بعضی گفته اند که در راست امام باید، اما آنچه نیکو می پندارند آن باشد که اگر معتكف امام است جانب راست مسجد باید، و اگر مقتدی باشد پس راست امام باید زیرا که راست امام استاد ثواب بسیار است، كذا في "موارد الشريعة شرح شرعة الإسلام" ^(٨).

ويجوز للمعتكف التطيب، والادّهان، والتزوّج، والخلع، كذا في "جامع الرموز" ^(٩)، وكما يجوز له أن يبيع، ويشترى كذلك يجوز له كلّ عقد احتاج إليه فله أن يتزوّج ويراجع ^(١٠)، كذا في "البحر الرائق" ^(١١)، جاز للمعتكف أن يلبس أحسن ثيابه، وقال «احمد بن حنبل» رحمه الله تعالى: يكره له أن يلبس الرفيع من الثياب، كذا في "معراج الدراية".

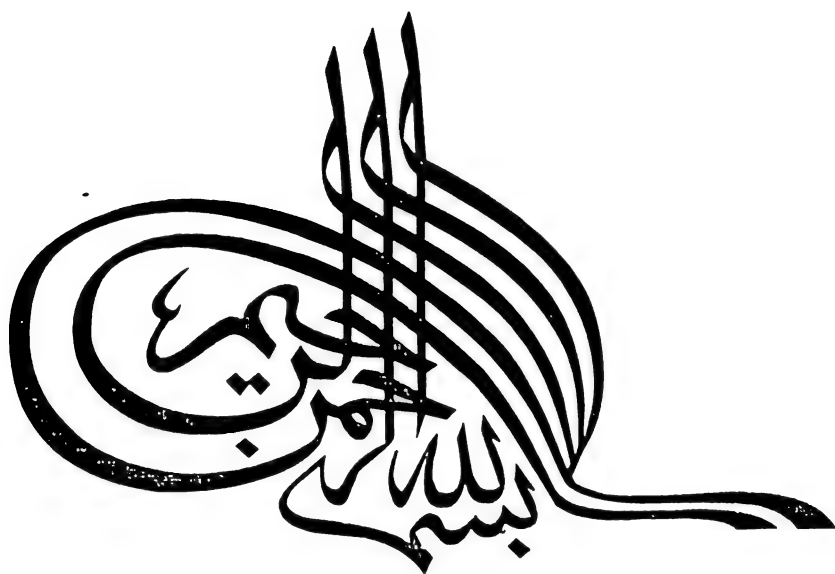
(١) في (ج) (والتحرير) بدل (والخرز).
 (٢) "التبيين": باب الاعتكاف (٢٣٠، ٢٢٩/٢).
 (٣) (سطحه) ساقط من (أ، ج) أثبتاه من (ب، د).
 (٤) في (ج) (يشغل) بدل (يشتغل).
 (٥) في (ج) (صلّى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه و سلم).
 (٦) "التبيين": باب الاعتكاف (٢٣٠/٢).
 (٧) "العيني شرح الكنز": باب الاعتكاف.
 (٨) "موارد الشريعة شرح شرعة الإسلام": (الخطبة) باب الاعتكاف.
 (٩) "جامع الرموز": باب الاعتكاف (١٦٥/١).
 (١٠) (ويراجع) ساقط من (ج).
 (١١) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٣٠/٢).

.

.



فصل فيما يحرم على
المعتكف، وما يفسد
الاعتكاف



فصل فيما يحرم على المعتكف، وما يفسد الاعتكاف، ويحرم على المعتكف الوطء، ودواعيه

(فصل فيما يحرم على المعتكف، وما يفسد الاعتكاف)

[قوله]: (ويحرم على المعتكف الوطء، ودواعيه) لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ

وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ (١)؛ لأنّ المباشرة يصدق على الوطء، ودواعيه فيفيد (٢) تحريم كلّ فرد من أفراد المباشرة جماع، أو غيره؛ لأنّه في سياق النفي (٣) فيفيد العموم، والمراد بدواعيه المسّ، والقبلة وهو كالحج، والاستبراء والظهار في أنّه لما حرم الوطء بها حرم دواعيه؛ لأنّ حرمة الوطء ثبتت (٤) بصريح النصّ (٥) فقويت فتعدّت إلى الدواعي.

أمّا في الحجّ: فلقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ﴾ (٦).

وأمّا في الاستبراء: فللحديث «لا تنكح الجبالي حتى يضعن، ولا الحياتي حتى

يستبرئن بحيضة» (٧).

وأمّا في الظهار: فلقوله تعالى: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ (٨) بخلاف الحيض

والصوم حيث لا تحرم الدواعي فيهما؛ لأنّ حرمة الوطء لم تثبت بصريح النهي (٩) ولكثرة الوقوع، فلو حرم الدواعي لزم الحرج وهو مدفوع؛ ولأنّ النصّ في

الحيض معلول بعلة الأذى وهو لا يوجد في الدواعي، كذا في "البحر الرائق" (١٠).

أطلق حرمة الوطء، ودواعيه ليشمل ما إذا كان في المسجد، أو (١١)

غيره، كذا في "معادن الكنز" (١٢).

(١) البقرة: (الآية، ١٨٧).

(٢) في (ج) (قفيه) بدل (فيفيد).

(٣) في "البحر": (النهي) بدل (النفي).

(٤) في (ج، د) (ثبت) بدل (ثبتت).

(٥) في "البحر": (النهي) بدل (النص).

(٦) البقرة: (الآية، ١٩٧).

(٧) أورده ابن الهمام الحنفى في "فتح القدير": الاعتكاف.

(٨) (٤٠٥/٢) وله شواهد فيتقوى بمجموعه.

(٨) المجادلة: (الآية، ٣).

(٩) في (ج) (النص) بدل (النهي).

(١٠) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٣٢/٢).

(١١) في (د) (و) بدل (أو).

(١٢) كذا في "الخلاصة"، و"الجوهرة النيرة": باب

فإن جامع ليلاً أو نهاراً عامداً أو ناسياً بطل اعتكافه

[قوله]: (فإن جامع ليلاً أو نهاراً عامداً أو ناسياً بطل اعتكافه) لأنَّ الليل محرَّ لا اعتكاف فكان الجماع محظوراً فيه كما في النهار، فيفسد بكلِّ حال بخلاف الصوم، وحالة المعتكفين مذكرة فلا يعذر بالنسيان، كذا في "الهداية" (١)، و"شرحها". ولا فرق بين أن يكون الجماع في القبل، أو الدبر، كذا في "جامع الرموز" (٢)، وسواء أنزل أو لم ينزل، كذا في "شرح النقاية" (٣)، وسواء كان مكرهاً، أو طائعاً، كذا في "إمداد الفتاح" (٤).

ولو أكل، أو شرب ليلاً لم يفسد اعتكافه مطلقاً سواء كان عامداً أو ناسياً (وإن نهاراً فإن عامداً فسد لفساد الصوم وإن ناسياً) (٥)، لا لبقاء الصوم، والأصل أنَّ ما كان محظوراً من جهة الاعتكاف وهو ما منع عنه لأجل الاعتكاف لا لأجل الصوم لا يختلف فيه العمد والسهو، والنهار والليل، كالجماع، والخروج، وما كان من محظورات الصوم وهو ما منع عنه لأجل الصوم يختلف فيه العمد والسهو، والنهار، والليل، كالأكل، والشرب، كذا في "البدائع" (٦).

لا يقال: يتهماً له الجماع وهو في المسجد؟ لأنَّا نقول: ذلك عند الخروج للحاجة الإنسانية، كذا في "النهاية" (٧)، ويحتمل أن تكون الزوجة معتكفةً في بيتها لا الزوج فيمكن الوطء في غير المسجد وحينئذ يبطل اعتكاف الزوجة، كذا في "البرجندي شرح النقاية" (٨).

(١) "الهداية": باب الاعتكاف (١/١٣٣). (٥) ما بين معكوفتين ساقط من (ج).
 (٢) "جامع الرموز": باب الاعتكاف (١/١٦٥). (٦) "البدائع": باب الاعتكاف (٣/٣١).
 (٣) "شرح النقاية" لأبي المكارم: باب الاعتكاف (٧) "النهاية": (الخطية) باب الاعتكاف. (٨) "البرجندي شرح النقاية": باب الاعتكاف (١/١٤٠).
 (٤) "إمداد الفتاح": باب الاعتكاف (الورقة ٧١٢). (٥/٢٢٥).

ولو جامع فيما دون الفرج أو قبل، أو لمس فأنزل يبطل اعتكافه

[قوله]: (ولو جامع فيما دون الفرج) يعني فيما دون السبيلين (أو قبل، أو لمس

فأنزل يبطل اعتكافه) لأنه في معنى الجماع حتى يفسد به الصوم، ووجود الجماع من المعتكف يفسد اعتكافه، ولا فرق بين أن يكون هذه الأشياء عامداً، أو ناسياً، أو مكرهاً، ليلاً، أو نهاراً، كذا في "إمداد الفتاح" (١).

وقوله: (فأنزل) قيد للثلاثة (٢)، فلو لم ينزل لا يفسد صومه وإن كان حراماً

لأنه ليس في معنى الجماع وهو المفسد، ولهذا لا يفسد به الصوم، كذا في "الهداية" (٣)، ووطء البهيمة كالجماع فيما دون الفرج، إن أنزل يفسد اعتكافه، وإن لم ينزل لا يفسد، ولكنه يحرم، كذا في "البرجندي" (٤)، وفي "المحيط" (٥)، و"البدائع" (٦)، و"غيرهما"، قالوا: يحرم على المعتكف اللمس، والقبلة ولم يشترطوا فيهما الشهوة، كذا في "العيني شرح الهداية" (٧).

وفي "الخلاصة" (٨)، و"فتاوى قاضي خان" (٩): لو نظر بشهوة فأنزل لا يفسد اعتكافه كالصوم، كذا في "شرح النقاية" (١٠)، وكذا لو أمني بالتفكر، أو النظر لا يفسد اعتكافه، كذا في "البحر الرائق" (١١)، ولو احتلم لا يفسد اعتكافه، كذا في "فتح القدير" (١٢)، وقد مرّ تحت قول «المصنّف»: (فلو خرج من المسجد ساعة بغير عذر فسد اعتكافه) كثير من مفسدات الاعتكاف، وأن الاعتكاف إذا فسد كيف يقضى فإن شئت فارجع إليه.

-
- (١) "إمداد الفتاح": باب الاعتكاف (الورقة ٧١٢). (٧) "العيني شرح الهداية": باب الاعتكاف (١٣٣/٤).
 (٢) في (ج، د) (الثلاثة) بدل (لثلاثة). (٨) "خلاصة الفتاوى": باب الاعتكاف (٢٦٨/١).
 (٣) "الهداية": باب الاعتكاف (١٣٣/١). (٩) "قاضي خان": باب الاعتكاف (١٠٧/١).
 (٤) "البرجندي شرح النقاية": باب الاعتكاف (١٠) "البرجندي شرح النقاية": المرجع السابق.
 (١١) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٣٢/٢). (١٢) "فتح القدير": باب الاعتكاف (٤٠٢/٢).
 (٥) "المحيط": باب الاعتكاف (٣٨٠/٣). (٦) "البدائع": باب الاعتكاف (٣١/٣).

تنبيه حسن: لم يذكر «المصنف»، ولا غيره تصريحاً أن كون الجسم الحقيقي، أو المعنوي مبطلاً للاعتكاف هل هو مختص بالاعتكاف الواجب، أم يبطل المسنون، والمستحب أيضاً؟ وذكر في "البحر الرائق" (١): إذ (٢) الفساد في الاعتكاف لا يتصور إلا في الواجب.

وفيه أيضاً (٣): إذا شرع في الاعتكاف النفل ثم قطعه لا يلزمه القضاء في ظاهر الرواية؛ لأنه غير مقدّر فلم يكن قطعه إبطاً، بل كان معتكفاً بقدر ما أقام وتاركاً له إذا خرج، (انتهى)، وهذا كالصريح في أن هذا الحكم مختص بالواجب؛ لأن القطع، والفساد لفظ عام يشمل صورة الخروج، والوطء، وغير ذلك من محظورات الاعتكاف، وقد قدّمنا أن النفل في كلامهم شامل للمسنون أيضاً، وقد أوضح ذلك صاحب "النهر الفائق" (٤): حيث قال تحت قول «صاحب الكنز»: (وسنّ (٥) لبث في مسجد بصوم ونية) إن اشتراط الصوم في الاعتكاف الواجب ظاهر، وأمّا في الاعتكاف المستحب، والمسنون أعني ما يكون في العشر الأخير من رمضان فمبني على رواية «الحسن» رحمه الله تعالى لا على ظاهر الرواية، وإن كلام «المصنف» أيضاً مبني على رواية «الحسن» رحمه الله تعالى لعدم تقييده بالواجب، ويدل على ذلك قوله فيما بعد: فإن خرج ساعة بلا عذر فسد، وبطل بوطيه ونحو ذلك، (انتهى) ما في "النهر" وهذا صريح في أن القول ببطلان (٦) الاعتكاف النفل بالوطء مبني على رواية «الحسن» رحمه الله تعالى، وأمّا على ظاهر الرواية فهو مختص بالاعتكاف الواجب، والله تعالى (٧) أعلم.

(١) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٢٨/٢). (٥) في (ج د) (ومن) بدل (وسنّ).

(٢) في (د) (إن) بدل (إذ).

(٣) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٢٦/٢).

(٤) "النهر الفائق": باب الاعتكاف (٤٥، ٤٤/٢).

(٥) (٧) (تعالى) زيادة من (ج).



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل في النذر بالاعتكاف، نذر اعتكاف أيام لزمه لياليها ولأء بلا شرطه، وصحت

نية الأيام خاصة

(فصل في النذر بالاعتكاف)

قد مرّ في فصل النذر بالصوم أنّ من شرائطه (١) وجوب الوفاء بالنذر أن لا يكون مستحيل الكون (٢)، ويتفرّع عليه ما في "البحر الرائق" (٣): إذا نذر اعتكاف شهر مضى لم يصحّ نذره، وما في "فتاوى قاضي خان" (٤): إذا قال: لله عليّ أن أعتكف رجب، وقد مضى رجب وهو لا يعلم أنّه قد مضى فلا شيء عليه، يريد به إذا أوجب على نفسه اعتكاف رجب السنة التي هو فيها، (انتهى). ومن تفرّعاته: أنّه لو نذر اعتكاف يوم قد أكل فيه لم يصحّ ولم يلزمه شيء؛ لأنّه لا يصحّ بدون الصوم وهو غير ممكن في هذا اليوم، كما في "البحر الرائق" (٥). وقد مرّ في ذلك الفصل أيضاً: أنّ مسألة النذر على ستة أوجه: إمّا أن ينوي النذر واليمين معاً، أو أحدهما فقط، أو مع نفي الآخر، أو لا ينوي شيئاً وقد مرّ أحكام الجميع فاحفظه ههنا، وهو المراد بقول «المصنّف»: (نذر اعتكاف أيام لزمه لياليها (٦) أي إذا لم يكن نوى به اليمين فقط، وإلا لا يلزمه الاعتكاف (ولأء بلا شرطه، وصحت نية الأيام خاصة) ههنا مسألتان.

[المسألة الأولى: أنّ من أوجب على نفسه بلسانه اعتكاف ثلاثة أيام، أو ما فوقها كأن يقول: لله عليّ أن أعتكف ثلاثة أيام، أو عشرة، أو ثلاثين لزمه اعتكافها بلياليها؛ لأنّ ذكر الأيام على سبيل الجمع يتناول ما بإزائها من الليالي، يقال: ما رأيته منذ (٧) أيام، والمراد بلياليها، كذا في "الهداية" (٨).

(١) في (ج) (شرائط) بدل (شرائطه).
 (٢) في (ج، د) (مستحيلاً لكون) بدل (مستحيل الكون).
 (٣) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٣٤/٢).
 (٤) "قاضي خان": باب الاعتكاف (١٠٩/١).
 (٥) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٢٤/٢).
 (٦) في (د) (بلياليها) بدل (لياليها).
 (٧) في (ج) (مثل) بدل (منذ).
 (٨) "الهداية": باب الاعتكاف (١٣٤/١).

فيدخل المسجد قبل غروب الشمس ليصير معتكفاً في الأيام والليالي وهذا إذا نوى بالأيام الليالي والنهر معاً، أو لم ينو شيئاً، أما لو نوى النهر خاصة صحّت نيّته؛ لأنّه نوى حقيقة كلامه، بخلاف ما إذا نوى بالأيام الليالي خاصة حيث لم تعمل نيّته، ولزمه الليالي والنهار؛ لأنّه نوى ما لا يحتمله كلامه، كذا في "البدائع" (١).

فحصل أنّ مسألة الأيام على أربعة أوجه، هذا إذا ذكر لفظة (٢) الأيام، أما إذا قال: لله عليّ أن أعتكف شهراً فإنّه يلزمه اعتكاف شهر بالأيام والليالي، فلو نوى النهار خاصة، أو الليالي خاصة لم تصحّ نيّته؛ لأنّ الشهر اسم لعدد مقدّر مشتمل على الأيام والليالي فلا يحتمل ما دونه إلا أن يصرح فيقول: شهراً بالنهار لزمه كما قال، أو يستثنى فيقول: إلا الليالي؛ لأنّ الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثبوت، فكأنّه قال ثلاثين نهاراً، كذا في "البحر الرائق" (٣)، ولو نذر أن يعتكف شهراً واستثنى الأيام لا يجب عليه شيء؛ لأنّ الباقي الليالي المجردة ولا يصحّ فيها لمنافاتها شرطه وهو الصوم، كذا في "فتح القدير" (٤).

أراد «المصنّف» (بالأيام) أياماً متعيّنة العدد كثلاثة، أو سبعة، أو عشرة، أو غيرها حتى لو قال: لله عليّ أن أعتكف أياماً لا يدخل الليل فيه، كما يفهم من "فتاوى قاضي خان" (٥)، كذا في "البحر الرائق" (٦)، وهذا كلّ حكم الأيام، أمّا إذا نذر باعتكاف الليالي فقال: لله عليّ أن أعتكف ثلاثة ليال (٧)، أو عشرة، أو ثلاثين فإنّ تلك المسألة على أربعة أوجه أيضاً، فإن نوى الليل والنهار، أو لم تكن له نية لزمه الليالي بأيامها، كذا في "البدائع" (٨).

(٥) "قاضي خان": باب الاعتكاف (١٠٨/١).

(٦) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٣٣/٢).

(٧) في (ج) (ليالي) بدل (ليال).

(٨) "البدائع": باب الاعتكاف (١٣، ١٢/٣).

(١) "البدائع": باب الاعتكاف (١٢/٣).

(٢) في (ج) (لفظ) بدل (لفظة).

(٣) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٣٣/٢).

(٤) "فتح القدير": باب الاعتكاف (٤٠٧/٢).

وهذا لأن ذكر أحد العددين على طريق الجمع يتناول ما بإزائه من العدد الآخر لقصة زكريا عليه السلام فإنه قال الله: ﴿أَنْ لَا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْرًا﴾ (١). وقال في آية أخرى: ﴿آيَتُكَ أَنْ لَا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ (٢) والقصة واحدة، كذا في "البحر الرئق" (٣) فإن نوى الليالي خاصة صح لأنه نوى الحقيقة ولا يلزمه شيء؛ لأن الليالي ليست محلاً للصوم، كذا في "الكافي" (٤).

ن: بخلاف ما إذا نوى بالليالي النهار خاصة حيث لم تعمل نيته ولزمه الليالي والنهر؛ لأنه ما لا يحتمله كلامه فصار كأنه لم ينو شيئاً كما ذكرنا في الأيام ولم أره صريحاً، هذا

والمسألة الثانية: أن من أوجب على نفسه اعتكاف أيام أو ليالي فإنه يلزمه الاعتكاف متتابعاً، وإن لم يشترط المتتابع لأن مبنى الاعتكاف على المتتابع فإنه يدوم الليل والنهار إلا أن ينص على التفرق (٥) أو ينويه، فحينئذ يجوز له التفرق بخلاف الصوم لأن مبناه على التفرق إذ الليالي غير قابلة للصوم فيجب على التفرق حتى ينص على المتتابع أو ينويه، ولهذا لو نذر اعتكاف شهر لزمه أن يعتكف متتابعاً، ولو نذر صوم شهر لا يلزمه المتتابع إلا أن ينص عليه أو ينويه، كذا في "الهداية" (٦)، و"الكافي" (٧)، و"التبيين" (٨).

وإذا نذر اعتكاف أيام، ونوى الأيام خاصة صحّت نيته، وله أن يفرق لأن الأيام يقع متفرقة، كذا في "الكافي" (٩)، وكذا لو قال: لله علي أن أعتكف ثلاثين يوماً

(١) آل عمران: (الآية ٤١).

(٢) مريم: (الآية ١٠).

(٣) "البحر الرئق": باب الاعتكاف (٥٣٢/٢، ٥٣٣).

(٤) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم.

(٥) في (ج) (التفريق) بدل (التفرق).

(٦) "الهداية": باب الاعتكاف (١٣٤/١).

(٧) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم.

(٨) "التبيين": باب الاعتكاف (٢٣٢/٢).

(٩) "الكافي": (الخطية) كتاب الصوم.

والمثني كالجمع

وقال : نويت النهار دون الليل فهو كما نوى وله أن يفرقه (١) إن شاء ، ولم يلزمه التابع إلا بالشرط، كذا في "السراج الوهاج".

والأصل : أنه متى لم يدخل في وجوب اعتكافه الليل جاز له التفرق ، ومتى دخل الليالي والنهار فإنه يلزمه متتابعاً، كذا في "البدائع" (٢).

قيّدنا بكونه أوجب بلسانه لأن مجرد نية القلب لا يلزم بها (٣) شيء ، كذا في "البحر الرائق" (٤)، وهذا لأن بمجرد النية لا يجب على الإنسان شيء من الصلاة والصوم ، فكذا الاعتكاف ، كذا في "السراج الوهاج".

[قوله]: (والمثني كالجمع) في تناول اليومين ما بإزائهما من الليالي وتناول الليلتين ما بإزائهما من الأيام وفي وجوب التابع فيه كما في مسألة الجمع فيدخل المسجد قبل الغروب ويمكث فيه ليلتين ويومين ويخرج منه بعد الغروب من اليوم الثاني وهذا ظاهر الرواية، وعن «أبي يوسف» أنه لا يدخل الليلة الأولى لأن المثني غير الجمع فكان لفظ المثني ولفظ المفرد سواء ، وفي لفظ المفرد لا يدخل ليلته (٥) بالاتفاق، فكذا التثنية إلا أن الليلة المتوسطة تدخل لضرورة اتصال بعض الأجزاء ببعض والبعض وهذه الضرورة لا توجد في الليلة الأولى، وجه ظاهر الرواية أن في المثني معنى الجمع فيلحق به احتياطاً لأمر العبادة، كذا في "الهداية" (٦)، و"شرحها" للعيني (٧).

فإن قيل : بأي سبب ترك «علماؤنا» رحمهم الله أصلهم في هذه المسألة حيث ألحق «أبو يوسف» رحمه الله تعالى ههنا التثنية بالمفرد، و«هما» بالجمع ،

(١) في (د) (يفرق) بدل (يفرقه).

(٥) في (ج) (ليلة) بدل (ليلته).

(٢) "البدائع" : باب الاعتكاف (١١٠/٣).

(٦) "الهداية" : باب الاعتكاف (١٣٤/١).

(٣) في (د) (لا يلزم لها) بدل (لا يلزم بها).

(٧) "العيني شرح الهداية" : (٤/١٣٦، ١٣٧).

(٤) "البحر الرائق" : باب الاعتكاف (٥٣٣/٢).

وعكسوا بعينه في مسألة الجمعة.

قلنا: «هما» عملاً بالاحتياط في الموضوعين جميعاً، أمّا في الجمعة فإن الجماعة شرط بالاتفاق، وفي إقامة التثنية مقام الجمع نوع تردّد لتجاذب (١) طرفي الفرد والجمع إذ هي بينهما، فكان في اشتراط الثلاث في الجماعة عملاً بالاحتياط. وأمّا في مسألة الاعتكاف، فالاحتياط في إلحاق المثني بالجمع إذ (٢) إيجاب اليومين مع الليلتين أحوط من إيجاب يومين وليلة واحدة، إليه أشار صاحب "الهداية" بقوله: (احتياطاً لأمر العبادة).

وأما «أبو يوسف» رحمه الله تعالى فيقول: كان من حقّ حكم التثنية أن يغائر حكم الجمع في كلّ صورة؛ لأنّ فيه عملاً بالأوضاع وهي وحدان وتثنية وجمع إلا أنّي قد وجدت في الجمعة حكم التثنية مخصوصاً بذلك، لما أنّ الجمعة سمّيت جمعةً لوجود الاجتماع فيها، والتثنية في تحقيق معنى الاجتماع كالجمع فألحقها بالجمع لذلك، ولم يوجد في غيرها ما يدلّ على الاجتماع فكان العمل بحقيقة الأوضاع أولى، كذا في "معراج الدراية".

إذا عرفت: أنّ حكم المثني كالجمع، فاعلم: أنّه لو نذر اعتكاف يومين لزمه بليتهما (٣) إذا نوى الليل والنهار، أو لم ينو شيئاً، وكذا إذا نوى (الليل فقط لما قدّمنا، وأمّا لو نوى النهار فقط صحّت نيته كما في الجمع، وإن نذر اعتكاف ليلتين لزمته بيوميهما إن نوى الليل والنهار أو لم ينو شيئاً أو نوى النهار فقط، فإن نوى الليل فقط لم يلزمه شيء) (٤)، كذا فهم من "البحر الرائق" (٥)، وغيره.

(١) في (ج) (لتجاوز) بدل (لتجاذب).
 (٢) في (ج) (إذا) بدل (إذ).
 (٣) في (ج) (بلياليها) بدل (بليتهما).
 (٤) ما بين معكوفتين في (ج، د) بتقديم وتأخير.
 (٥) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٣٣/٢، ٥٣٤).

فالحاصل : أنه إما أن يأتي بلفظ المفرد أو المثنى أو المجموع وكلّ منها إما أن يكون اليوم أو الليل فهي ستة (١)، وكلّ منها (٢) إما أن ينوي فيه الحقيقة أو المجاز أو ينويهما أو لم تكن له نية فهي أربعة وعشرون، وقد تقدّم حكم المثنى والمجموع بأقسامهما (٣) بقي حكم المفرد ، فإن قال : لله عليّ اعتكاف يوم لزمه فقط، سواء نواه فقط، أو لم تكن له نية، ولا يدخل الليلة فيدخل المسجد قبل الفجر ويخرج بعد الغروب فإن نوى الليلة معه لزمه، كذا في "البحر الرائق" (٤).

ن: أمّا إذا (٥) نوى الليلة فقط، ينبغي أن لا تصحّ النية فيجعل كأنه لم ينو فيلزمه اليوم فقط ولم أره صريحاً، هذا

وإن نذر اعتكاف ليلة فإن نوى الليل والنهار، أو لم ينو شيئاً، أو نوى الليل فقط، لم (٦) يصحّ النذر ولم يلزمه شيء، وإن نوى النهار فقط لزمه ذلك، كذا في "البحر الرائق" (٧).

وعن «أبي يوسف» رحمه الله تعالى أنه إذا نذر اعتكاف ليلة ونوى الليل والنهار لزمه معاً ويصير تقدير المسألة كأنه قال : لله عليّ أن أعتكف ليلة بيومها، كذا في "التاتارخانية" (٨).

ثم اعلم : أنه متى دخل في اعتكافه الليل والنهار فابتدأه من الليل؛ لأنّ الأصل أنّ كلّ ليلة تتبع اليوم الذي بعدها، ألا ترى أنه يصلي التراويح في أول ليلة من رمضان ولا يفعل ذلك في أول ليلة من شوال، كذا في "الكافي" (٩).

(١) في (ج) (ومنه) بدل (وهي ستة).
 (٢) في (د) (منهما) بدل (منها).
 (٣) في (ج) (بأقسامهما) بدل (بأقسامهما).
 (٤) "البحر الرائق" : باب الاعتكاف (٥٣٣/٢).
 (٥) في (د) (إن) بدل (إذا).
 (٦) (لم) ساقط من (ج) والصواب ما أثبتناه.
 (٧) "البحر الرائق" : باب الاعتكاف (٥٣٣/٢، ٥٣٤).
 (٨) "التاتارخانية" : باب الاعتكاف (٣١٤/٢).
 (٩) "الكافي" : (الخطية) كتاب الصوم.

وفي "فتاوى الولوالجي" من كتاب الأضحية (١): الليلة في كل وقت تبع
 لنهار يأتي وفي أيام الأضحى تبع لنهار ماضي رفقا بالناس، (انتهى).
 وفي "المحيط" من كتاب الحج (٢): والليالي كلها تابعة للأيام المستقبلية
 لا للأيام (٣) الماضية إلا في الحج فإنها في حكم الأيام الماضية قليلة عرفة تابعة
 ليوم التروية و ليلة النحر تابعة ليوم عرفة، (انتهى).
 فتحصل أنها تبع لما يأتي إلا في ثلاثة مواضع، فعلى هذا إذا ذكر المثنى
 أو المجموع يدخل المسجد قبل الغروب ويخرج بعد الغروب من آخر يوم
 نذره، كما صرح به «قاضي خان» في "فتاواه" (٤)، كذا في "البحر الرائق" (٥).
 ومن أراد اعتكاف العشر (٦) الأخير من رمضان فإنه يدخل المسجد قبل
 الغروب في الليلة الحادية والعشرين، كذا في "شرح الشيخ علي القاري على
 المشكاة" (٧).
 وهرکه اراده اعتكاف عشر آخر ماه رمضان کند او داخل شود در
 مسجد پیش از دخول بیست و یکم چنانچه آفتاب تاریخ بیستم هنوز غروب نه
 کرده باشد، کذا في "شرح الصراط المستقيم" (٨).

(١) "الولوالجية": كتاب الأضحية (٧٩/٣).
 (٢) "المحيط": كتاب الحج، كذا في "البحر":
 (٣) في (د) (لأيام) بدل (للأيام).
 (٤) "قاضي خان": باب الاعتكاف (١٠٨/١).
 (٥) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٣٤/٢).
 (٦) في (ج) (العشرة) بدل (العشر).
 (٧) "المرفقة على مشكاة": باب الاعتكاف (٥٢٩/٤).
 (٨) "شرح الصراط المستقيم": باب الاعتكاف.

فروع

إذا نذر (١) اعتكاف شهر بعينه أو بغير عينه لزمه متتابعاً، كذا في "الظهيرية" (٢)، وتعيين الشهر إليه إذا لم يعينه فيفتحه متى شاء، ويلزمه بالعدد لا هلالياً، والشهر المعين هلالياً، كذا في "فتح القدير" (٣).

لكن من نذر اعتكاف شهر بغير عينه فاعتكف (٤) شهر رمضان لم يجزه لأنه لزمه بصومه (٥) للنذر، وصوم الفرض مقصوداً حقاً للشهر فلا ينوب الصوم الواجب عن الحقيقين (٦)، كذا في "الزاهدي شرح القدوري" قال «الزاهدي»: وهذه المسألة لا توجد في الكتب، (انتهى).

قلت: وقد وجدنا «الإمام السرخسي» صرح في "محيطه" بمثل ما صرح به «الزاهدي» وقد قدّمنا ذلك، فليتدبر.

ولو أوجب الإعتكاف في وقت معين ولم يعتكف قضى، كذا في "التاتارخانية" (٧)، ولو نذر اعتكاف شهر معين فعجله (٨) جاز في قول «أبي حنيفة»، و«أبي يوسف» رحمهما الله تعالى، خلافاً «لمحمد» رحمه الله تعالى، وعلى هذا الخلاف: إذا نذر أن يحج سنة كذا فحج سنة قبلها، أو نذر أن يصلي ركعتين يوم الجمعة فصلاهما يوم الخميس أجزأه، وكذا لو قال: لله علي أن أصلي ركعتين في مسجد المدينة فصلاهما في مسجد آخر جاز، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٩)، وكذا لو قال: لله علي أن أعتكف في المسجد الحرام فاعتكف في غيره فإنه يجوز، كذا في "البحر الرائق" (١٠).

(١) في (ج) (قدر) بدل (نذر).

(٢) "الظهيرية": (الخطبة) كتاب الصوم.

(٣) "فتح القدير": باب الاعتكاف (٤٠٦/٢).

(٤) في (ج) (فاعتكاف) بدل (فاعتكف).

(٥) في (ج) (ليصومه) بدل (بصومه).

(٦) في (ج) (الحقيقة) بدل (الحقين).

(٧) "التاتارخانية": باب الاعتكاف (٣١٥/٢).

(٨) في (ج) (فعجله) بدل (فعجله).

(٩) "قاضي خان": باب الاعتكاف (١٠٨/١).

(١٠) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٣٥/٢).

وكذا إذا نذر بالتصدق في يوم الجمعة فتصدق قبلها أجزأه، كذا في "الخلاصة" (١)، و اجمعوا على أن لو كان النذر معلّقاً بأن قال : إذا قدم غائبي أو شفى الله مريضني فله على أن أعتكف شهراً فعجل (٢) شهراً قبل ذلك لم يجز، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٣)، و "الخلاصة" (٤) وقد مرّ في فصل النذر بالصوم مثله.

وإذا أوجب اعتكاف يومي العيد (٥) وأيام التشريق أفطر وقضاه في أيام آخر لأن الاعتكاف لا يكون إلا بالصوم، والصوم في هذه الأيام حرام، وإن نوى اليمين كفّر يمينه لفوات البرّ، وإن اعتكف فيها أجزأه وقد أساء، كذا في "فتاوى قاضي خان" (٦)، و "البحر الرائق" (٧).

ولو أوجب الاعتكاف على نفسه ثم ارتدّ ثم أسلم سقط عنه ما أوجب، كذا في "خزانة الأكمل"، وفي "السراجية" (٨) : أوجب على نفسه اعتكاف شهر ولم يعتكف حتى مات يطعم عنه لكلّ يوم نصف صاع من الحنطة، أو صاع من تمر، أو شعير إن أوصى، وإن لم يوص فأجازت الورثة جاز، (انتهى)، فلولم يوص لم يجبر الورثة على الإطعام، كذا في "الظهيرية" (٩).

وفي "شرح القدوري" «للزاهدي» : أنه لو نذر الصحيح اعتكاف شهر ثم مات بعده بيوم أطعم عنه بجميع الشهر، وإن كان مريضاً فلم يبرأ حتى مات لا شيء عليه، وإن صحّ يوماً ثم مات أطعم عنه من جميع الشهر «عندهما»، وعند «محمّد» رحمه الله تعالى بقدر ما صحّ، (انتهى).

(١) "الخلاصة": باب الاعتكاف (٢٧١/١). (٢) "قاضي خان": باب الاعتكاف (١٠٨/١).

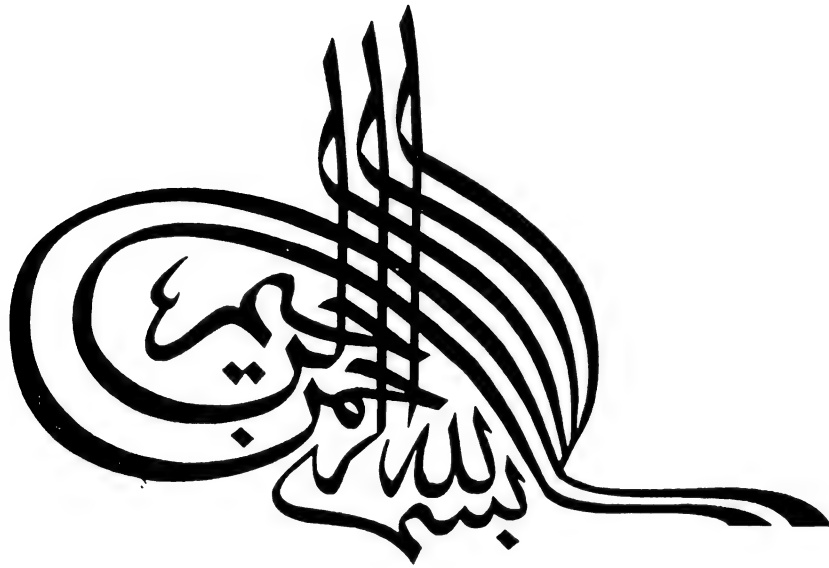
(٣) "قاضي خان": باب الاعتكاف (١٠٨/١). (٤) "الخلاصة": باب الاعتكاف (٢٧١/١).

(٥) في (ج) (العيدين) بدل (العيد). (٦) "قاضي خان": باب الاعتكاف (١٠٨/١).

(٧) "البحر الرائق": باب الاعتكاف (٥٣٥/٢). (٨) "السراجية": باب الاعتكاف (الورقة ٣١).

(٩) "الظهيرية": (الخطية) كتاب الصوم.





فصل في ليلة القدر

(فصل في ليلة القدر)

اعلم : أنَّ ليلة القدر ليلة فاضلة يستحب طلبها سميت بذلك ، إمّا لأنّ معنى القدر الشرف ولها ذلك ، وإمّا لأنّه (١) يقدر فيها ما يكون في تلك السنة من أرزاق العباد والآجال ، وتكتبها الملائكة ، كذا في "حاشية الجليلي على شرح الوقاية" (٢) .

واختلف في تعيينها ف قيل : هي أول ليلة (٣) من رمضان ، وقيل : ليلة سبعة عشر (٤) ، وقيل : ليلة تسعة عشر (٥) ، وقيل : ليلة إحدى وعشرين (٦) ، وقال «زيد بن ثابت» (٧) رضي الله تعالى عنه : ليلة أربع وعشرين ، وقال «عكرمة» (٨) : ليلة خمس وعشرين ، وأكثر الأقاويل على أنّها ليلة سبع وعشرين .

حكى عن «أبي بكر بن الوراق» : أنّه قال : إنّ الله تعالى قسم كلمات هذه السورة على ليالي شهر رمضان فلما انتهى إلى السابع والعشرين أشار إليها فقال :

- (١) في (ج) (لأن) بدل (لأنه) .
- (٢) "حاشية الجليلي على شرح الوقاية" : (الورقة ٧٩) .
- (٣) وهو قول أبي رزين العقيلي الصحابي لقول أنس رضي الله تعالى عنه : ليلة القدر أول ليلة من رمضان ، انظر : "فتح الباري شرح البخاري" : (٢٦٣/٤) و "تفسير القرطبي" : (١٣٤/٢٠) ، و "المجموع" : (٤٥٨/٦) ، و "المغني" : (١٨٠/٦) .
- (٤) لما روى ابن أبي شيبة ، والطبراني من حديث زيد بن أرقم رضي الله تعالى عنه قال : ما أشق ولا أمتري أنّها ليلة سبع عشرة من رمضان ليلة أنزل القرآن ، وروي ذلك عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه بحجة أنّها هي ليلة التي كانت في صبيحتها وقعة بدر ، ما أشقّ و نزل فيها القرآن لقول تعالى : (وَمَا أَنْزَلْنَاهُ عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّفَاقُ الْجَمْعَانِ) وهو ما يتوافق تماماً مع قوله تعالى في ليلة القدر : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ) انظر : "الموسوعة الفقهية" : (٣٦٥/٣٥) .
- (٥) لما روى "عبد الرزاق" عن علي رضي الله تعالى عنه ، وعزاه الطبري لزيد بن ثابت ، وابن مسعود رضي الله عنهما ووصله "الطحاوي" عن ابن مسعود رضي الله عنه قال إنها ليلة تسع عشرة ، انظر : "فتح الباري" لابن حجر : (٢٦٣/٤) .
- (٦) قال النووي رحمه الله : ليالي الوتر أرجاها ، أرجى الوتر عند الشافعي رحمه الله : ليلة الحادي والعشرين ، فعلى هذا كانت في السنة التي رأى أبو سعيد رضي الله تعالى عنه النبي ﷺ «يسجد في الماء والطين ليلة إحدى وعشرين» أخرجه "البخاري" ، و "مسلم" ، انظر : "المجموع" : (٤٥٠ ، ٤٤٩/٦) .
- (٧) هو الصحابي الجليل سيدنا زيد بن ثابت الضحاك الأنصاري رضي الله تعالى عنه توفي سنة (٥٤٥) أو (٥٤٢) أو (٥٤٣) أو (٥٥١) ينظر ترجمته : "طبقات ابن سعد" : (٣٥٨/٢) ، "أسد الغابة" : (٣٤٦/٢) "الإصابة" : (٤٩٠/٢) ، "الوافي بالوفيات" : (٢٤/١٥) "الاستيعاب" : (الترجمة ٨٤٠) ، "جمهرة الأنساب العرب" : (٣٤٨) ، (٨) هو عكرمة بن أبي جهل (عمرو) بن هشام بن المغيرة القرشي ، أسلم بعد الفتح بقليل ، استشهد بأجنادين ، وقيل : يوم اليرموق ، وله أخبار كثيرة وشهيرة ، انظر : "أسد الغابة" : (٧٠/٤) ، "الإصابة" : (٢٥٨/٤) ، "تجريد أسماء الصحابة" : (٣٧٨/١) ، "الاستيعاب" : (٤/٣) ، "أسماء الصحابة الرواة" : (٤٥٠) .

(هي مطلع الفجر)، كل ذلك في "فتاوى قاضي خان" (١).

وفي "الروضة" (٢) قال «أبو إسحاق الدارمي» رحمه الله تعالى: قد ذكر الله في هذه السورة لفظة «ليلة القدر» ثلاث مرّات وفي كل منها تسعة أحرف فاضرب تسعة في ثلاثة فيكون سبعاً وعشرين فبان أنّها الليلة السابع والعشرون، كذا في "كنز العباد" (٣)، وذكر في "مدارك التنزيل" (٤): الجمهور على أنّها الليلة السابع والعشرون، (انتهى).

وكثير من الأحاديث تدلّ على أنّها في العشر الأخير من رمضان.

منها: ما روي عن «عائشة» رضي الله عنها أنّها قالت: قال النبي ﷺ (٥):

«تحرّوا ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر من رمضان» رواه "البخاري" (٦).

ومنها: ما روي عن «ابن عباس» رضي الله تعالى عنه أنّ النبي ﷺ (٧) قال:

«التمسوها في العشر الأواخر من رمضان ليلة القدر في تاسعة تبقى، في سابعة تبقى، في

خامسة تبقى» رواه "البخاري" (٨) أيضاً، ذكرهما في "مشكاة المصابيح" (٩).

وفي "الكافي" (١٠): أنّ ليلة القدر في رمضان دائرة لكنّها تتقدّم وتتأخّر

و«عندهما» تكون في رمضان ولا تتقدّم ولا تتأخّر حتى لو قال لعبده: أنت حرّ في

ليلة القدر فإن قال: قبل دخول رمضان عتق إذا انسلخ الشهر، وإن قال: بعد

مضيّ ليلة منه لم يعتق حتى ينسلخ رمضان من العام القابل، «عنده» لجواز أنّها

(١) "قاضي خان": باب الاعتكاف (١٠٩/١).

(٢) "الروضة" من كتب الشافعية: تقدّم ذكره.

(٣) "كنز العباد": باب الاعتكاف (الورقة ٣٥٦).

(٤) "مدارك التنزيل": سورة القدر (٦٦٥/٣).

(٥) في (ج) صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم.

(٦) رواه "البخاري": باب تحري ليلة القدر في الوتر

(الحديث ٢٠١٧، ٢٠٢٠).

(٧) في (ج) صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم.

(٨) رواه "البخاري": باب تحري ليلة القدر في

الوتر (الحديث ٢٠٢١، ٢٠٢٢).

(٩) "مشكاة المصابيح": باب ليلة القدر (الحديث

٢٠٨٣، ٢٠٨٥).

(١٠) "الكافي": (الخطبة) كتاب الصوم.

كانت في شهر رمضان الماضي في الليلة الأولى قضى الشهر الآتي في الليلة الأخيرة، و «عندهما» إذا مضى ليلة منه في العام القابل عتق لأنها لا تتقدم ولا تتأخر «عندهما»، (انتهى)، وفي "فتح القدير" (١): وأجاب «أبو حنيفة» رحمه الله تعالى عن الأدلة المفيدة لكونها في العشر الأواخر: بأن المراد ذلك في رمضان الذي كان عليه الصلاة والسلام التمسها فيه، (انتهى)، وفي "المحيط" (٢): الفتوى على قول «أبي حنيفة»، لكن قيده بما إذا كان الحالف فقيهاً يعرف الاختلاف، وإن كان عامياً فليلة القدر ليلة السابع والعشرين حتى يفتى بوقوع الطلاق في الليلة السابعة والعشرين في حقه، (انتهى).

ومن علاماتها: أنها بلجة ساكنة، لا حارة، ولا قارة، تطلع الشمس صبيحتها بلا شعاع (٣) كأنها طست، كذا قالوا، وإنما أخفيت ليجتهد في طلبها فينال بذلك أجر المجتهدين في العبادة كما أخفى الله سبحانه وتعالى الساعة ليكونوا على وجل من قيامها بغتة، كذا في "فتح القدير" (٤)، قال في "الغرر البهية" (٥) من كتب الشافعية: إن قيل: ما الحكمة في أن الشمس تطلع صبيحة ليلة القدر بيضاء بلا كثير شعاع؟ قلنا: فيه وجهان ذكرهما «القاضي عياض» (٦) أحدهما: أن ذلك علامة جعلها الله تعالى لليلة القدر، ثانيهما: أن ذلك لكثرة اختلاف الملائكة في ليلتها ونزولها

وعن أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ «إن الشمس تطلع يومئذ لا شعاع لها» ومنها ماورد من قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه «أن الشمس تطلع كل يوم بين قرني شيطان إلا صبيحة ليلة القدر» انظر: "عمدة القاري": (١٣٤/١١)، "كشف القناع": (٢/٣٤٦)، "المغني": (١٨٢/٣)، "القرطبي": (١٣٧/٢٠). (٤) "فتح القدير": باب الاعتكاف (٣٩٥/٢). (٥) "الغرر البهية": باب الصيام (٥٩٤/٣). (٦) هو الإمام العلامة الحافظ شيخ الإسلام القاضي =

(١) "فتح القدير": باب الاعتكاف (٣٩٥/٢).

(٢) "المحيط": كتاب الصوم.

(٣) ومنها ما ورد من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه مرفوعاً: «إنها صافية بلجة كأن فيها قمراً ساطعاً ساكنة ساجية لا برد فيها ولا حرّ، ولا يحل لكوكب أن يرمي به فيها حتى تصبح، وأن من أمارتها أن الشمس صبيحتها تخرج مستوية ليس لها شعاع مثل القمر ليلة البدر ولا يحل للشيطان أن يخرج معها يومئذ»

إلى الأرض وصعودها بما تنزل به فسترت بأجنتها وأجسامها اللطيفة ضوع الشمس وشعاعها، وينبغي أن يجتهد في يومها كليتها، ويسنّ لمن رآها كتبها (١) وأن يكثر فيها من قوله: «اللهم إنك عفوّ تحب العفو فاعف عني» (٢)، (انتهى).

وذكر في "معراج الدراية" (٣): أنّ ليلة القدر يراها من المؤمنين من شاء الله تعالى، وما روي عن «المهلب» (٤) من فقهاء المالكية أنه لا يمكن رؤيتها على الحقيقة فهو غلط وينبغي لمن رآها أن يكتبها ويدعو الله تعالى بالإخلاص، (انتهى).

وذكر الشيخ الأجلّ قدوة العارفين حياة أرواح الكاملين محي الدين الشيخ «عبد القادر الجيلاني» (٥) قدّس الله تعالى سرّه و أفاض علينا جوده وبرّه في كتابه المسمّى "بغية الطالبين" (٦): أنّ الله تعالى أعطى المصطفى ﷺ ليلة القدر ويسمّى ليلة السلام والتحية، وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ إلى قوله: ﴿تَنْزِيلُ

(٢) لما روت أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: يارسول الله أُرِيتَ إن وافقت ليلة القدر بما أدعو؟ قال: تقولين «اللهم إنك عفوّ تحب العفو فاعف عني» رواه "أحمد": (الحديث ٢٥٦١٧) و"الترمذي": (الحديث ٣٥١٣)، و"ابن ماجه": (الحديث ٣٨٥٠).

(٣) لزيادة الفائدة والتوسع، انظر: "رد المحتار": باب الاعتكاف، "الفتوحات المكية": وصل في فصل قيام رمضان، "فتاوى خير الدين الرملي"، وغيرها.

(٤) هو الفقيه المحدث القاضي المهلب بن أحمد بن أسير بن عبد الله أبو القاسم بن أبي صفرة الأسدي، توفي بالأندلس سنة (٤٣٥ هـ) أو (٤٣٦ هـ)، ينظر ترجمته: "العبر": (٢٧٢/٢)، "كشف الظنون": (٥٤٥/١)، "هدية العارفين": (٤٨٥/٢)، "جمهرة تراجم الفقهاء المالكية": (١٢٧٦/٣) وغيرها.

(٥) تقدّمت ترجمته: (ص ٩٠).

(٦) "غنية الطالبين": فصل في أنّ الله عز وجل أعطى المصطفى ﷺ خمس ليالي (٢٦٦/٢).

= أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض الأنديلسي المالكي توفي سنة (٥٤٤ هـ)، ينظر ترجمته: "تذكرة الحفاظ": (١٣٠٤/٤)، "العبر": (١٢٢/٤)، "دول الإسلام": (٦١/٢)، "سير أعلام النبلاء": (٣٧/١٥).

(١) والحكمة في كتمانها كما ذكرها ابن حجر نقلاً عن "الحاوي" أنها كرامة، والكرامة ينبغي كتمانها بلا خلاف بين أهل الطريق من جهة رؤية النفس، فلا يأمن السلب، ومن جهة أن لا يأمن الريا، ومن جهة الأدب فلا يتشاغل عن الشكر لله بالنظر إليها وذكرها للناس، ومن جهة أنه لا يأمن الحسد فيوقع غيره في المحذور، وقال ابن حجر العسقلاني: ويستأنس له بقول يعقوب عليه وعلى نبيّنا الصلاة والسلام لابنه يوسف عليه السلام ﴿يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ (يوسف: ٥) انظر: "فتح الباري": (٢٦٨/٤) و"المجموع": (٤٦١/٦)، و"ابن عابدين": (١٣٧/٢)، و"الموسوعة الفقهية": (٣٦٨/٣٥).

الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ» يعني ليلة القدر.

وروي عن «ابن عباس» رضي الله تعالى عنه أنه قال: إذا كان ليلة القدر يأمر الله سبحانه تعالى جبرئيل عليه السلام أن ينزل إلى الأرض ومعه سگان سدرة المنتهى وهم سبعون ألف ملك، ومعهم ألوية من نور، فإذا هبطوا إلى الأرض ركز جبرئيل عليه السلام لواءه والملائكة ألويتهم في أربع مواطن: عند الكعبة، وعند قبر النبي ﷺ، وعند مسجد بيت المقدس، وعند مسجد طور سيناء، ثم يقول جبرئيل عليه السلام للملائكة: تفرقوا، فيتفرقون فلا يبقى دار ولا حجرة ولا بيت ولا سفينة فيها مومن أو مومنة إلا دخلت الملائكة فيها، إلا بيت فيه كلب أو خنزير أو خمر أو جنب من حرام أو صورة، فيسبّحون ويقدّسون ويهلّلون ويستغفرون لأمة محمد ﷺ، حتى إذا كان وقت الفجر ثم يصعدون إلى السماء، فيستقبلهم سگان سماء الدنيا فيقولون لهم: من أين أقبلتم؟ فيقولون: كنّا في الدنيا، لأنّ الليلة ليلة القدر لأمة محمد ﷺ، فتقول سگان سماء الدنيا: ما فعل الله بحوائج أمة محمد ﷺ؟ فيقول جبرئيل عليه السلام: إنّ الله تعالى غفر لصالحيهم وشفّعهم في طالحيهم، فترفع ملائكة سماء الدنيا أصواتهم بالتسبيح والتقديس والثناء على ربّ العالمين شكراً ثمّ أعطى الله تعالى هذه الأمة من المغفرة والرضوان، ثم تشيعهم ملائكة سماء الدنيا إلى السماء الثانية، ثم كذلك من سماء بعد سماء إلى السابعة، ثم يقول جبرئيل عليه السلام: يا سگان السماوات ارجعوا، فترجع ملائكة كلّ سماء إلى مواضعهم، ويرجع سگان سدرة المنتهى إلى السدرة، فتقول سگان السدرة: أين كنتم؟ فيجيبون مثل ما أجابوا أهل السماء الدنيا، فترفع سگان السدرة صوتهم بالتسبيح والتقديس، فتسمع جنّة المأوى، ثم جنّة النعيم، ثم جنّة عدن، ثم الفردوس، ويسمع

عرش الرحمان، فيرفع العرش صوته بالتسبيح والتهليل والثناء على رب العالمين شكراً لما أعطى هذه الأمة، فيقول الله عز وجل وهو أعلم: يا عرشي لم رفعت صوتك؟ فيقول: إلهي بلغني أنك قد غفرت البارحة لصالحي أمة محمد ﷺ وشفعت صالحها في طالحيها، فيقول الله عز وجل: صدقت يا عرشي، ولأمة محمد ﷺ عندي من الكرامة ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، وقيل: إن جبرئيل عليه السلام إذا نزل من السماء ليلة القدر لا يدع أحداً من الناس إلا سلم عليه وصافحه، علامة ذلك اقشعرار جلده وترقيق قلبه وتدميع عينه، ولهذا روي أن النبي ﷺ كان مهموماً لأجل أمته، فقال الله تعالى له: يا محمد لا تغتم فيني لا أخرج أمتك من الدنيا حتى أعطيهم درجات الأنبياء، وذلك أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام تنزل عليهم الملائكة بالروح والرسالة والوحي والكرامة، فكذلك أنزل بالملائكة على أمتك في ليلة القدر بالسلام والرحمة مني، ومن إمارات ليلة القدر أنها تكون ليلة طلعة سمحة لا حارة ولا باردة، وقيل: لا يسمع فيها نباح الكلاب، وتطلع الشمس صبيحتها ليس لها شعاع كالطست، وتكشف عجائبها لأرباب القلوب والولاية وأهل الطاعة لمن يشاء الله تعالى من المؤمنين من عباده، على قدر أحوالهم وأقسامهم ومنازلهم في القرب من الله تعالى، (انتهى) ما ذكره الشيخ «محي الدين» قدس سره في "غنيته".

وختمت به الكلام لأتبرك به في الاختتام، ولله الحمد على التمام، والصلاة على سيد الأنام وآله وصحبه الكرام إلى قيام الساعة وساعة القيام.

هذا آخر ما يسره الله تعالى بجمعه على "مظهر الأنوار"، وصحبه أجمعين، بعونه تعالى تم التعليق وأسأل الله تعالى من فضله أن ينفع به كل من وقف عليه وأن يستر فضائحننا في الدارين، وأن لا يعالجنا بالعقوبة، وأن يصلي ويسلم على حبيبه سيدنا محمد وعلى آله . ١٤٢٨ هـ

فهارس الكتاب

- أولاً : فهرس الآيات القرآنية.
- ثانياً : فهرس الأحاديث النبوية والآثار.
- ثالثاً : فهرس الأعلام.
- رابعاً : فهرس الكتب الواردة في النصّ المحقّق.
- خامساً : فهرس مصادر التحقيق والدراسة.
- سادساً : فهرس الموضوعات.



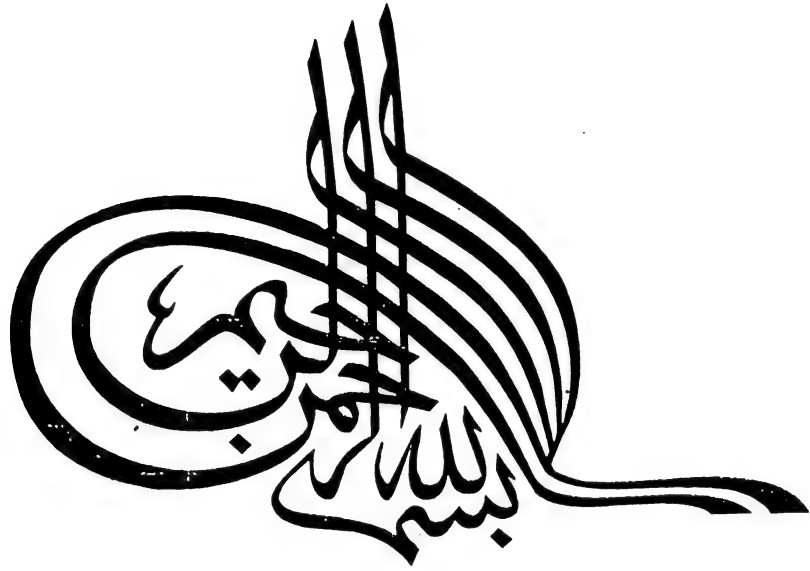
فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
فقلولي إني نذرت للرحمن صوماً	المريم	٢٦	٩٦
يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام	البقرة	١٨٣	١٠٩، ١٠٢
وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط	البقرة	١٨٧	١٠٦
وليوفوا نذورهم	الحج	٢٩	٤٨٢، ١١١
فمن شهد منكم الشهر فليصمه	البقرة	١٥٨	٤٨١، ٤٣٧، ١٧٩
وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن	الأحزاب	٥	٣٧٣، ٢٦٠
ويحرّم عليهم الخبائث	الأعراف	١٥٧	٣٢٩
لا يحب الله الجهر بالسوء من القول	النساء	١٣٨	٣٤٧
فمن كان منكم مريضاً أو على سفر	البقرة	١٨٤	٤١٠، ٤٠٠
وأن تصوموا خير لكم	البقرة	١٨٤	٤٠٨
أو على سفر	البقرة	١٨٤	٤١٠
ولا تبطلوا أعمالكم	محمد	٣١٥	٤٦٠، ٤٥٩
لم تحرّم ما أحلّ الله لك	التحریم	٩	٤٦٩
قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم	التحریم	٢	٤٦٩
فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين	المجادلة	٤	٤٨١
فصيام ثلاثة أيام	المائدة	٨٩	٤٨١
فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين	النساء	٩٢	٤٨١
فعدة من أيام آخر	البقرة	١٥٨	٥١٧، ٤٨١
ففدية من صيام	البقرة	١٩٦	٤٨٢
فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتن	البقرة	١٩٦	٤٨٢
أو عدل ذلك صياماً	المائدة	٩٥	٤٨٢
إنّ عدّة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً	التوبة	٣٦	٤٩٩
من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها	الأنعام	١٦٠	٥٤٦
واللهدي معكوفاً	الفتح	٢٥	٥٥٧
يعكفون على أصنام لهم	الأعراف	٧	٥٥٧

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
ولا تبashروهن وأنتم عاكفون في المساجد.....	البقرة	١٨٧	٦٠٥، ٥٥٧
أن المساجد لله.....	الحج	١٨	٥٦٢
وأنتم عاكفون في المساجد.....	البقرة	١٨٧	٥٦٥
وقل لعبادي يقول التي هي أحسن.....	الإسراء	٥٣	٥٩٩
فلا رفث.....	البقرة	١٩٧	٦٠٥
من قبل أن يتماسا.....	المجادلة	٣	٦٠٥
أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا.....	آل عمران	٤١	٦١٣
آيتك أن لا تكلم الناس ثلاث ليال سوياً.....	المريم	١٠	٦١٣
إنا أنزلناه في ليلة القدر.....	القدر	٤-١	٦٢٣
وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم.....	الأنفال	٤١	٦٢٣
يا بني لا تقصص رؤياك على إخوتك.....	يوسف	٥	٦٢٦





رقم الصفحة	طرف الحديث
٥٤٣	أحب الأعمال إلى الله عز وجل أدومها إلخ
٥٤٣	أحب الصيام إلى الله صيام داود إلخ
٤٦١	أخوك تكلف وصنع لك طعاماً أفطر واقض يوماً إلخ
١٠٨	إذا أقبل الليل من ههنا فقد أفطر إلخ
٣٠٨	إذا أكل الصائم ناسياً أو شرب ناسياً فإنما هو إلخ
١٥١	إذا دخل شهر رمضان فتحت أبواب السماء إلخ
٣٤٢	إذا صمتم فاستاكوا بالغداة ولا تستاكوا إلخ
٦٢٧	إذا كان ليلة القدر يأمر الله سبحانه تعالى جبرئيل عليه السلام إلخ
٢٥٩	إذا نسي فأكل وشرب فليتم صومه إلخ
٢١٤	أصبحوا يوم الشك مفطرين متلومين إلخ
٥٤٤	أفضل الصيام بعد شهر رمضان صيام شهر الله المحرم إلخ
٣٦٣، ٣٦١، ٣١٧، ٣١٦	أفطر الحاجم والمحجوم إلخ
٣١٦	أفطر هذان ثم رخص عليه الصلاة والسلام إلخ
٤٧١	ألا لا تصوموا في هذه الأيام فإنها أيام أكل إلخ
٤٧١	ألا لا تصوموا هذه الأيام فإنها أيام أكل وشرب إلخ
١١٩	ألا من أكل فلا يأكلن بقية إلخ
٥٢٦	أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله هلكت إلخ
١٩١	أن أم فضل بعثته إلى معاوية بالشام قال إلخ
٣٤١	أن ابن عمر كان يقبض على لحيته فيقطع ما زاد على إلخ
٣٥٩	أنت و مالك لأبيك إلخ
١٥٢	إن الجنة ترحف لرمضان من رأس الحول إلى حول إلخ
١٨١	أن رجلاً أخبر عمر رضي الله عنه برؤية الهلال إلخ
٥١٧	أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن تفريق قضاء رمضان إلخ
٣٢٤	أن رجلاً قال: يا رسول الله إني أصبحت جنباً وأريد إلخ
١٥٣	أنزلت صحف إبراهيم عليه السلام في أول ليلة إلخ

٣٣٧	أن شاباً سأل رسول الله ﷺ من القبلة للصائم فمنعه..... إلخ
٦٢٥	إن الشمس تطلع يومئذ لا شعاع له..... إلخ
٥٤٤	إن في الجنة نهراً يقال له رجب أشدّ بياضاً من اللبن..... إلخ
٣٩٦	إن لكل صائم دعوة مستجابة عند..... إلخ
٣٤٥	إن الصائم يستاك أول النهار وآخره..... إلخ
٣٦٨	أن عمر كان جالساً مع أصحابه في رحبة المسجد بالكوفة..... إلخ
٣٩٥	إن الله تعالى يغفر عند كل وقت الإفطار كذا وكذا..... إلخ
٤٦١	إنما دعاك أخوك لتكرمه فأفطر واقض يوماً..... إلخ
١٧٤	إن منها السحر واليمين..... إلخ
٣١٨	أن النبي ﷺ دعا بمكحلة إثم في رمضان فاكتحل..... إلخ
٥٩٢	أن النبي ﷺ سئل عن أفضل صلاة المرأة فقال: في أشدّ مكان من بيتها..... إلخ
٣٥٦	أن النبي ﷺ صبّ على رأسه الماء من شدة الحرّ وهو..... إلخ
٥٤٥	أن النبي ﷺ قال: صيام يوم عرفة إنني أحاسب على الله أن يكفر السنة..... إلخ
٣٩٥	أن النبي ﷺ كان إذا أفطر يقول: اللهم لك صمنا وعلى رزقك أفطرنا..... إلخ
٥٤٣	أن النبي ﷺ كان كثير الصيام وما صام شهراً كاملاً إلا رمضان..... إلخ
٦٢٨	أن النبي ﷺ كان مهموماً لأجل أمته فقال الله تعالى له: يا محمد لا تغتم..... إلخ
٣٤٧	أن النبي ﷺ كان يأمر عائشة ببلّ السواك بريقها..... إلخ
٥٥٧	أن النبي ﷺ كان يعتكف في كل..... إلخ
٣٩٤	أن النبي ﷺ كان يفطر على رطبات فإن لم تكن رطبات فتمرات..... إلخ
٥٤٤	أن النبي ﷺ نهى عن صيام..... إلخ
٦٢٥	إنها صافية بلجة كأن فيها قمراً ساطعاً ساكنة ساجية لا برد فيها..... إلخ
٣١٧	أنه ﷺ أمر بالإثم المروح عند النوم وقال: ليتقه..... إلخ
٣٥١	أنه ﷺ شمّ الورد في شهر رمضان وهو..... إلخ
٥٩٢، ٥٦١	أنه ﷺ اعتكف العشر الأخير من رمضان فرأى خباباً وقياباً..... إلخ
٢١٢	أنه ﷺ كان يصوم شعبان..... إلخ

فهرس الأحاديث النبوية

رقم الصفحة	طرف الحديث
٥٦٠	أنه ﷺ كان يعتكف في العشر الأواخر من رمضان مذ قدم..... إلخ
٣٤١	أنه ﷺ كان يقبض من اللحية طولها..... إلخ
٣٣٨	أنه ﷺ كان يقبل ويأشرو وهو صائم..... إلخ
٣٣٩	أنه ﷺ كان يكتحل وهو صائم..... إلخ
٣٣٩	أنه ﷺ اكتحل وهو صائم..... إلخ
٥٩٤	أنه اعتكفت مع النبي ﷺ بعض نسائه وهو مستحاضة..... إلخ
٣١٦	أنه عليه الصلاة والسلام احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم..... إلخ
٥٥٠	إني أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني..... إلخ
٥٥٠	إني أبيت لي مطعم يطعمني وساق يسقيني..... إلخ
٥٥٠	إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني..... إلخ
٢٠١	أن يوم نحركم يوم صومكم..... إلخ
٣٧٣، ٣٣٤	إياك وما يسبق إلى القلوب إنكاره وإن كان عندك..... إلخ
٣٤٥	أستاك الصائم بالسواك الرطب قال: نعم، أترأه..... إلخ
١٥٢	أيها الناس قد أظلكم شهر عظيم شهر مبارك..... إلخ
١٠٩	بني الإسلام على خمس..... إلخ
١١٠	بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله..... إلخ
٢٢٨	التائب من الذنب كمن لا ذنب له..... إلخ
٦٢٤	تحروا ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر من رمضان..... إلخ
٢٦٤	تداوا فإن الله عز وجل لم يضع داء إلا وضع له..... إلخ
٣٨٥	تسحروا فإن في السحور بركة..... إلخ
٥٤٨	تعرض الأعمال يوم الاثنين والخميس فأحب أن يعرض عملي..... إلخ
٣٣٤	اتقوا مواضع التهم..... إلخ
٤٩٤	ثلاث جدّهن جدّ، وهزلهن جدّ، الطلاق، والعناق..... إلخ
٣١٥، ٣١٣	ثلاث لا يفطرن الصيام، القيء، والحجامة والاحتلام..... إلخ
٣١٥	ثلاث لا يفطرن الصائم، القيء، والحجامة والاحتلام..... إلخ

فهرس الأحاديث النبوية

رقم الصفحة

طرف الحديث

٣١٨	جاء رجل إلى النبي ﷺ قال: اشتكت عيني أفأكتحل..... إلخ
٣٣٧	جاء عمر إلى النبي ﷺ فقال: إني أذنبت ذنباً فاستغفر لي..... إلخ
٥٩٨	جنبوا مساجدكم صبيانكم..... إلخ
٣١٨	خرج رسول الله ﷺ يوم عاشوراء من بيت أم سلمة..... إلخ
١٤٨	خرجنا للعمرة فلما نزلنا بطن نخلة تراء بنا الهلال..... إلخ
٣٤٣	خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح..... إلخ
٣٢٤	خمس يفطرن الصائم وينقضن الوضوء، الكذب..... إلخ
٣٤٣، ٣٤٢	خير خلال الصائم السواك..... إلخ
٣٨٦	دع ما يريك إلى ما لا يريك..... إلخ
٣٤٤	ركعتان بسواك أفضل من سبعين ركعة..... إلخ
٦٢٣	رأى أبو سعيد النبي ﷺ يسجد في الماء والطين..... إلخ
٣٤١	رأيت ابن عمر يقبض على لحيته ليقطع ما زاد على..... إلخ
٣٤٣	رأيت رسول الله ﷺ يتسوك وهو صائم ما لا أعده..... إلخ
٢٦٠	رفع عن أمتي الخطاء والنسيان وما استكرهوا عليه..... إلخ
٢٩٠	سبعة لا ينظر الله إليهم منهم ناكح اليد..... إلخ
٣٣٧	سئل رسول الله ﷺ عن القبلة للصائم فقال كريحانة أحدكم..... إلخ
٥٤٤	سئل رسول الله ﷺ أي صوم أفضل بعد رمضان قال شعبان لتعظيم.... إلخ
٣٨٥	استعينوا بقائلة النهار على قيام الليل وبأكل السحر على صيام..... إلخ
٥٨٤	السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة..... إلخ
٤٦٠	الصائم المتطوع أمير نفسه..... إلخ
٣٤٤	صلاة بسواك أفضل عند الله من سبعين صلاةً بغير..... إلخ
٤٨٢	صم شهرين متتابعين..... إلخ
١٧٩	صومكم يوم تصومون وأضحاكم يوم تضحون..... إلخ
١٧٩	صومكم يوم يصومون وفطركم يوم يفطرون..... إلخ
١٠٢	الصوم لي وأنا أجزي به..... إلخ

فهرس الأحاديث النبوية

رقم الصفحة

طرف الحديث

١٩٩، ١٨٧، ١٧٩، ١٤٧	صوموا لرؤيته وأفطرو لرؤيته فإن غم..... إلخ
٥٤٥	صوموا يوم عاشوراء وخالفوا فيه اليهود وصوموا قبله يوماً أو بعده..... إلخ
٥٥١	صيام شهر رمضان بعشرة أشهر وستة أيام بعدهن بشهرين..... إلخ
٣٦٧	عليكم بالإنمذ وليتقه الصائم..... إلخ
٣١٦	عن أنس أنه قيل له: أكنتم تكرهون الحمامة للصائم..... إلخ
٣٦٤، ٣٢٤	الغيبة تفطر الصائم..... إلخ
١٤٩	فإن أغمي عليكم فأكملوا العدة..... إلخ
٣٨٥	فرق ما بين صومنا وصوم أهل الكتاب أكلة..... إلخ
٣٤٤	فضل الصلاة بسواك على الصلاة بغير سواك..... إلخ
٥٤٤	فقال فمن شاء فليصم ومن شاء..... إلخ
١٥١	في الجنة ثمانية أبواب، منها باب يسمى..... إلخ
٦٢٦	قالت عائشة يارسول الله أرأيت إن وافقت ليلة القدر بما..... إلخ
٣٤٣	قال رأيت رسول الله ﷺ يتسوك وهو صائم ما لا أعده..... إلخ
٣٤٥	قال عبد الرحمن بن غنم سألت معاذ بن جبل أتسوك وأنا صائم..... إلخ
٣٣٨	قال نعم ولكن الشيخ يملك نفسه..... إلخ
٥٤٤	قول النبي ﷺ في صوم عاشوراء أحسب على الله أن يكفر..... إلخ
٣٤١	كان أبو هريرة يقبض على لحيته فيأخذ ما فضل عن..... إلخ
٥٤٦	كان أحب الشهور إلى رسول الله ﷺ أن يصوم شعبان بل يصله..... إلخ
٣٤١	كان ابن عمر إذا حج أو اعتمر قبض على لحيته فما فضل..... إلخ
٤٤٠	كانت إحدانا على عهد رسول الله ﷺ إذا طهرت من الحيض..... إلخ
٥٤٨	كان رسول الله ﷺ لا يفطر أيام البيض لا في حضر ولا في..... إلخ
٥٤٧	كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نصوم أيام البيض، ثلاث عشرة..... إلخ
٥٤٨	كان رسول الله ﷺ يصوم من الشهر الاثنين..... إلخ
٥٤٧	كان رسول الله ﷺ يصوم هذه الأيام من كل شهر ويقول هي صيام..... إلخ
٣٩٤	كان رسول الله ﷺ يفطر في الصيف على الماء وفي الشتاء على..... إلخ

فهرس الأحاديث النبوية

رقم الصفحة	طرف الحديث
٣٣٧	كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم..... إلخ
٥٨٥، ٥٧١	كان النبي ﷺ لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان إذا كان..... إلخ
٣٢٥	كان النبي ﷺ يصبح جنباً من غير احتلام ثم يتم..... إلخ
٣٩٤	كان النبي ﷺ يفطر بثلاث تمرات أو على شيء لم تسببه..... إلخ
٥٥٧	كان النبي ﷺ يعتكف العشر الأوخر من شهر..... إلخ
٢٢١، ٢٢٠، ٢١٣، ٢١٢	لا تتقدموا رمضان بصوم يوم ولا بصوم يومين..... إلخ
٢٠٩	لا تتقدموا رمضان بصوم يوم ولا بصوم يومين إلا رجل..... إلخ
٣٨٥	لا تزال أمتي بخير ما آخرو السحور وعجلوا..... إلخ
٥٥٣	لا تصوم المرأة وزوجها شاهد يوم من غير شهر رمضان إلا..... إلخ
٢٢٠	لا تقدموا الشهر بيوم ولا بيومين إلا رجل..... إلخ
٦٠٥	لا تنكح الحبالى حتى يضعن ولا الحبالى حتى يستبرئن..... إلخ
٥٩٨	لا رضاع بعد الفصال ولا يتم بعد الحلم ولا صمات يوم إلى..... إلخ
١١٩	لا صلاة لحار المسجد إلا في المسجد..... إلخ
١١٨	لا صيام لمن لم ينو الصيام من..... إلخ
٥٦٣	لا اعتكاف إلا بالصوم..... إلخ
٥٦٥	لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة..... إلخ
٤٧١	لا نذر في معصية الله..... إلخ
٥١٠	لا نذر في معصية الله تعالى..... إلخ
٤٢٦	لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد..... إلخ
٢١٣، ٢٠٩	لا يصام اليوم الذي يشك فيه أنه صام من رمضان إلا..... إلخ
٥٤٠	لا يملك العبد شيئاً..... إلخ
١٠٧	لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال..... إلخ
٦٢٤	التمسوها في العشر الأوخر من رمضان ليلة القدر في تاسعة تبقي..... إلخ
٣٤٦	لخلاف فم الصائم أطيب عند الله من ريح..... إلخ
٣٣٦	لعن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء..... إلخ

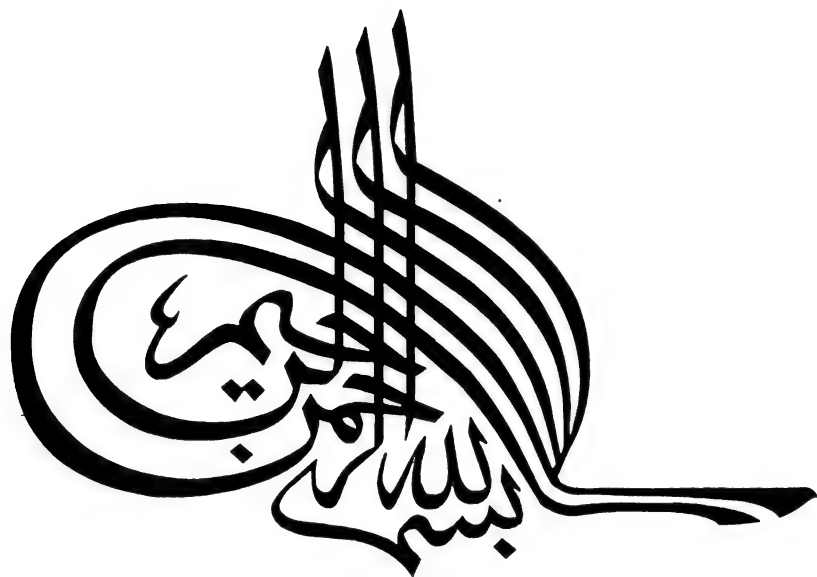
فهرس الأحاديث النبوية

رقم الصفحة	طرف الحديث
٣٩٥	للصائم فرحتان فرحة عند الإفطار..... إلخ
٣٤٤، ٣٤٣	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم..... إلخ
٣٤٤	لولا أن أشق على أمتي لفرضت عليهم..... إلخ
٤٠٩، ٤٠٨	ليس من البر الصيام في السفر..... إلخ
٦٢٣	ما أشك ولا أمترى أنها ليلة سبع عشرة..... إلخ
٥٤٤	ما رأيت رسول الله ﷺ أكثر صياماً منه في شعبان..... إلخ
١٩٧	ما صمنا على عهد رسول الله ﷺ شهر رمضان ثلاثين يوماً..... إلخ
٣١٥	مر بنا أبو طيبة في رمضان، قلنا..... إلخ
١٩٣	من أتى كاهناً أو عرافاً فصدقه بما يقول فقد كفر..... إلخ
٥٢٦، ٢٢٧	من أفطر في رمضان فعليه ما على..... إلخ
٤٦١	من أفطر لحق أخيه المسلم يكتب في ديوانه صوم ألف يوم..... إلخ
٩٧، ٩٦	من أكل فليصم بقية يومه..... إلخ
٣٢٩	من أكل من هذه البقلة، الثوم والبصل والكراث فلا يغشنا..... إلخ
٢٧٨	من استقاء عمداً فعليه..... إلخ
٥٤٦	من صام ثلاثة أيام من أول شعبان وثلاثة من وسطه وثلاثة من آخره..... إلخ
٥٤٦	من صام ثلاثة أيام من كل شهر فقد تم صوم الشهر..... إلخ
٥٥١	من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كان كصيام..... إلخ
٥٥٢	من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال خرج من ذنوبه كيوم ولدته..... إلخ
٥٤٩	من صام السابعة والعشرين من رجب كتب الله له صيام ستين..... إلخ
٥٤٦	من صام في كل شهر ثلاثة أيام فذلك صيام..... إلخ
٢١٦، ٢١١	من صام يوم الشك فقد عصي..... إلخ
٥٤٤	من صام يوماً من المحرم فله بكل يوم ثلاثون..... إلخ
١٩٣	من صدق كاهناً أو منجماً فقد كفر بما أنزل على محمد..... إلخ
٥٩٩	من صمت نجاً..... إلخ
٣٩٦	من فطر صائماً في رمضان كان له مغفرة لذنوبه وعتق رقبة من..... إلخ

فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث	رقم الصفحة
من فطر صائماً كان له مثل أجره..... إلخ	٣٩٦
من فطر صائماً من أهل الإيمان ينال مثل..... إلخ	٣٩٦
من قاء فلا قضاء عليه..... إلخ	٢٧٧
من كان يوم من بالله واليوم الآخر فلا يقفن مواقف..... إلخ	٣٧٣
من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصي الله..... إلخ	٤٨٢
من نذر وسمى فعليه الوفاء بما..... إلخ	٥٠٣
من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم..... إلخ	٣٠٧، ٢٥٩
ناكح اليد ملعون..... إلخ	٢٩٠
الندم توبة..... إلخ	٢٢٨
النظرة الأولى لك والثانية..... إلخ	٣١٤
وكان النبي ﷺ يحنك الصبيان بريقه..... إلخ	٥٤٥
وكان يقول لفاطمة لا تطعميهما اليوم شيئاً فإن هذا صوم..... إلخ	٥٤٥
والنبي ﷺ احتجم في المسجد..... إلخ	٥٧٩
هل صمت من سرر شعبان؟ قال: لا، قال: فإذا أفطرت فصم..... إلخ	٢٠٩
هل عندكم شيء؟ فقلنا لا فقال إني إذا..... إلخ	١١٨
هل معكم من طعام؟ فإن قالوا لا قال نحن..... إلخ	٤٨٢
يا علي إذا أمسيت صائماً فقل بعد إفطارك اللهم لك صمت..... إلخ	٣٩٤
يا علي لا تتبع النظرة النظرة فإن لك الأولى وليست..... إلخ	٣١٤
يقول الله تعالى الصوم لي وأنا أجزي..... إلخ	٥٤٣
يوم صومكم يوم نحركم..... إلخ	٢٠١





العلم	الصفحة	العلم	الصفحة
الله (جل جلاله): ٩٦، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٩	٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٩	١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٦، ١١٣	٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٧
١١٨، ١١٩، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧	٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٨	١٢٨، ١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧	٣٨٠، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩١
١٣٨، ١٣٩، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٨	٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠٠	١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥	٤٠٢، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤١٠، ٤١١، ٤١٥
١٥٧، ١٥٩، ١٦٣، ١٦٧، ١٦٨، ١٧١، ١٧٤	٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦	١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨١، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧	٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥
١٨٨، ١٨٩، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٧	٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٤، ٤٤٧	١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦	٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١
٢٠٩، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦	٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣	٢١٩، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٥	٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨١
٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٧	٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨	٢٤٨، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١	٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥
٢٦٣، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢	٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢	٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢	٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩
٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠	٥١٠، ٥١٢، ٥١٧، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٦	٢٩٢، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩	٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣
٣١٠، ٣١١، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧	٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٣، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨	٣١٨، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٧	٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١
٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩	٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨	٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧	٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٥، ٥٧٦

العلم	الصفحة	العلم	الصفحة
٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦	أبو إسحاق الدارمي:	٦٢٤	
٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٧، ٥٩٨	أبو البختري:	١٤٨	
٥٩٩، ٦٠١، ٦٠٥، ٦٠٨، ٦١١، ٦١٢	أبو بكر:	٤٢١	
٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٣	أبو بكر الأسكاف:	٥٤٠، ٢٨٩	
٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨	أبو بكر بن الوراق:	٦٢٣	
٦٢٧، ٦٢٨	أبو بكر الرازي:	٥٥٤	
١٠١، ١٠٨، ١١٠، ١١٨	أبو بكر محمد بن فضل:	٤٣٣	
١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٩١، ١٩٧، ٣١٦	أبو جعفر الهندواني:	٥٥٤، ١٣٤	
٣٢٤، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٥١، ٣٦٢	أبو الحسن الرستغني:	٣٥٤	
٣٩٤، ٤٤٠، ٤٦١، ٥٢٦، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨	أبو الحسن الكرخي:	٥٣٨، ٣٨٤	
٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥٨، ٥٦٢	أبو حفص الكبير:	٢٥٣	
٢١٤، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٤، ٣٣٧	أبو حنيفة:	١٠٠، ١٠٤، ١٢٣، ١٢٤	
٣٤٥، ٣٤٧، ٣٨٤، ٣٥٦، ٣٦٣، ٣٩٤، ٣٩٦		١٣٢، ١٣٦، ١٣٧، ١٤١، ١٤٢، ١٥٠، ١٥٧	
٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٦١، ٥٠٨، ٥٤٣، ٥٤٥، ٥٤٨		١٥٩، ١٦٧، ١٧١، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٤، ١٧٦	
٥٥٧، ٥٦٠، ٥٦٦، ٥٧١، ٥٧٩، ٥٧٥، ٥٩٢		١٩٣، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٣٣٥	
٥٩٣، ٥٩٧، ٥٩٩، ٦٠١، ٦٢٤، ٦٢٧، ٦٢٨		٢٣٧، ٢٠٩، ٢٦٢، ٣٢٠، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٣٩	
١٥٣	إبراهيم عليه السلام:	٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٣	
٢٨٠، ٢٨١	إبراهيم:	٣٦٥، ٣٦٩، ٣٨٦، ٣٨٨، ٤٢٢، ٤٢٩، ٤٣٠	
٥٤٤	إبراهيم بن إسحاق المخزومي:	٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧٢، ٤٧٩، ٤٨٧	
	إبراهيم بن عبد الرحمن بن إسحاق الخوارزمي:	٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦	
٣٤٥		٥٠٨، ٥٢٧، ٥٣٠، ٥٣٧، ٥٣٩، ٥٦٢، ٥٦٦	
١٠٧، ٤٢٧	إبراهيم الحلبي:	٥٦٧، ٥٦٩، ٥٧٣، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٨	

العلم	الصفحة	العلم	الصفحة
٥٧٩، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٨، ٥٩٩	٥٧٦، ٥٦٩، ٥٦٥، ٥٦٢، ٥٥٠		
٦٢٥، ٦١٨	أحمد بن حنبل : ٣٤٨، ٣٤٦، ٣١٧، ٣١٥		
أبو داؤد :	٣٤٩، ٣٥٠، ٥٥٤، ٥٧٦، ٥٨٦، ٦٠١		
أبو ذر (رضي الله تعالى عنه) :	٥٤٦	الإسيجاوي :	٥٩٩، ٥٨٠
أبو رافع :	٣١٨	أسد بن عمر :	٢١٤
أبو سهل :	٢٤٩	إسماعيل الزاهدي :	٥٠٤
أبو طيبة (رضي الله تعالى عنه) :	٣١٥	الأقسرائي :	٢٦٤
أبو العباس الناطقي :	٣٥٤	أم سلمة (رضي الله تعالى عنها) :	٢٢٤
أبو القاسم :	٤٣٣، ٤٢٧	أم الفضل (رضي الله تعالى عنها) :	١٩٢، ١٩١
أبو القاسم الصفار :	٣٥٤	أنس بن مالك (رضي الله تعالى عنه) :	٣١٥، ٢٩٧
أبو الليث السمرقندي :	٤٩٦، ٢٥١، ١٥٤	٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٩٤، ٥٥٧	
أبو نصر الدبوسي :	٢٧٤	الأوزاعي :	٣٦٤، ٣٦٣
أبو نصر محمد بن سلام :	٥٤٠	الأبي :	٤٨١، ٣١٧
أبو هريرة (رضي الله تعالى عنه) :	٣٠٧، ١٥١	البخاري :	٦٢٤، ٣٤٤
أبو اليسر :	٩٩	البرجندي :	٤٧٢، ٤٢٦، ٤١٤، ١٦٤، ١٠٩
أبو يوسف :	١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩، ١٤١	البيزاني :	٢٣٨
١٤٢، ١٥٠، ١٧٨، ١٨٦، ١٩٨، ٢١٥، ٢١٦		البلخي :	٢٢٤
٢٣٠، ٢٣١، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٠٩، ٢٧٢، ٢٧٨		ابن أبي ليلى :	٣٦٠
٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٧٥، ٢٩٠، ٢٩٢، ٣٠٩، ٣١٠		ابن الأنباري :	١١١
٣٢٧، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٦، ٣٥٩، ٣٦٣		ابن جرير :	٥٤٤
٣٦٥، ٤١٦، ٤٢٢، ٤٤٤، ٤٤٧، ٤٦١، ٤٦٩		ابن رستم :	١٧٠
٤٨٧، ٤٩٠، ٤٩٢، ٥٢٧، ٥٣٢، ٥٣٤، ٥٣٩		ابن سماعة :	١٧٠

العلم	الصفحة	العلم	الصفحة
ابن سيرين:	٣٤٨، ١٨٠	٦٠٨، ٥٧٤، ٥٦٣، ٣٠٩	
ابن عباس (رضي الله تعالى عنهما):	٣٨٧، ١٩١، ١٤٨	الحسن بن علي (رضي الله تعالى عنهما):	٥٤٥
٤١٠، ٦٢٤، ٦٢٧، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٧		حسن الشرنبلالي:	٣٢٨
ابن عمر (رضي الله تعالى عنهما):	٣٤١، ٢٠١، ١٥٢	الحسن بن علي المرغيناني:	٣٣٠
٣٥٦، ٣٤٥، ٣٤٤		الحسين بن علي (رضي الله تعالى عنهما):	٥٤٥
ابن كمال باشا:	٥٥٠، ٤٠٥، ١٤٧	حفصة (رضي الله تعالى عنها):	٥٤٨
ابن ماجة:	٣١٨	الحلواني شمس الأئمة:	٣٨٧، ٣٥٤، ٣٣٣
ابن مسعود (رضي الله تعالى عنه):	٤٨١، ٣١٨، ٢٠١	٥٣٧، ٥٠٤، ٤٣٨، ٣٨٩، ٣٨٨	
ابن معين:	٣٤٦	الحموي:	٣٣٩
ابن الملك:	٤٢٥، ٤٠٣، ٢٩٢	حميد الدين الضير:	٥٩٨
ابن نجيم:	١٩٨	خمير الوري:	٤٣٢
ابن وهبان:	٣٢٨	الدارقطني:	٣٩٥، ٣٤٢، ٣٣٩، ٣١٧
ابن الهمام:	٥٦١، ٥٦٠، ٥٠٤، ٣٧٨	داؤد عليه السلام:	٥٤٣
الترمذي:	٥٤٨، ٣٩٤، ٣٤٣، ٣١٨	الدبوسي:	٩٩
جابر (رضي الله تعالى عنه):	٥١٧	رافع:	٣١٨
جعفر بن أبي طالب (رضي الله تعالى عنه):	٣١٦	ركن الدين الوانجاني:	٢٠٥
جلال الدين الخوارزمي:	١٩٩	الزاهدي:	٢٨٣، ٢٤٢، ٢٤٠، ٢٠٠، ١٢٠
الجوهري:	١١٠	٢٨٧، ٢٩١، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩	
الحاكم بن محمد الكوفي:	٣٩١	٣٢٢، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠	
الحدادي:	٢٢٧	٤٢٧، ٤٢٨، ٤٧٢	
حذيفة بن اليمان (رضي الله تعالى عنه):	٥٦٥	الزفر:	٢٨٣، ٢٧٦، ٢٧٥، ٢٧٣، ٢٧٢، ١١٩
الحسن البصري:	١٨٠	٢٨٥، ٢٨٦، ٣٠٩، ٣١٠، ٤٣٧، ٤٤٤، ٤٧١	
الحسن بن زياد:	٢٧٩، ٢٠٤، ١٨٤، ١٨٠	٤٧٨، ٤٨٧، ٤٨٩، ٤٩٠	

العلم	الصفحة	العلم	الصفحة
زكريا:	٦١٣	٣٣٩، ٣٤٢، ٤٤٠، ٥٥٧، ٥٦١، ٥٧١، ٥٨٤	
الزندويسي:	٢٥٠	٥٨٥، ٥٩٦، ٥٩٣، ٦٢٤	
زيد بن ثابت:	٦٢٣	عاصم الأحول: ٣٤٥، ٣٤٨	
الزيلي: ٣٥٠، ٣٦٤، ٤١١، ٤٨٦، ٥٠٥، ٥٨٧		عبد الحق الدهلوي: ٥٧٣، ٥٧٩	
السرخسي: ٩٩، ١٠١، ١٥٤، ١٩٣، ٢٩٩		عبد الرحمن بن غنم: ٣٤٥	
٤١٠، ٤٦٧، ٥٩٠، ٥٩١		عبد الرحمن بن النعمان: ٣١٧، ٣١٩	
سعيد بن جبير: ٣٣٧		عبد العزيز بن خالد الترمذي: ٥٠٤	
سلمان الفارسي: ٣٩٦		عبد القادر جيلاني: ٦٢٦، ٦٢٨	
سهل بن سعد: ١٥١		عبد الله بن عمر بن ربيعة: ٣٤٣	
سودة (رضي الله تعالى عنها): ٥٦١		العصام: ٤١٩، ٤٤٠، ٤٤٦	
السيوطي: ١٥٣		عطاء بن أبي رباح: ٥٥٩	
الشافعي: ٣٤٢، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠		عكرمة (رضي الله تعالى عنه): ٦٢٣	
٣٦٩، ٣٩٢، ٤٠٠، ٤٠٨، ٤٣٧، ٤٤٩، ٤٥٠		علي البزدوي: ٤٤٨	
٤٥٩، ٤٧١، ٤٧٨، ٥٠٣، ٥١٢، ٥٥٤، ٥٧٢		علي بن أبي طالب (رضي الله تعالى عنه): ٣٣٤	
٥٧٦، ٥٨٦، ٥٩١		٣٧٣، ٣٩٤، ٤١٠	
الشمسي: ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٣		علي بن أحمد: ٥٣٣	
الشيخ أبو المكارم: ٣٥٥		علي السغدري: ١٨٣	
شيخ الإسلام: ١٨٨		علي القاري: ٣٤١، ٦١٧	
شيخ الإسلام الكشي:		عمر بن الخطاب: ١٨١، ٣٣٧، ٣٦٨	
الصدر الشهيد: ٢٧٤، ٤٦٧		٣٧٤	
الطبراني: ٣٤٢، ٣٤٦		العيني: ٣٧٨، ٣٩٢، ٤٠٢، ٤٣٩	
الطحاوي: ١٦٨، ٥٦٨		فاطمة (رضي الله تعالى عنها): ٥٤٥	
عائشة (رضي الله تعالى عنها): ٣١٨، ٣٢٤، ٣٣٨		فخر الإسلام: ٩٩	

العلم	الصفحة	العلم	الصفحة
فخر الدين عثمان بن إبراهيم المارديني:	٤٢٢، ٤١١، ٣٧٨، ٣٦٥، ٣٥٩، ٣٣٥، ٣٢٥		
٤٨٦، ٤٧٩	٤٩٢، ٤٨٧، ٤٧٩، ٤٦٩، ٤٣٨، ٤٣٤، ٤٢٣		
الفضلي:	١٥٨	٥٣١، ٥٣٠، ٥٢٧، ٥٢٥، ٥٢٣، ٥٠٩، ٥٠٠	
الفقيه أبو جعفر:	٥٤٠، ٣٨٠	٦١٨، ٥٧٤، ٥٧٦، ٥٧٠، ٥٦٢، ٥٥٠، ٥٣٨	
قاضي خان:	٤٠٤، ٣٨٤، ٣٦٧، ٣٦١، ٣٢٢	٦١٩	
٦١٧، ٥٨٧، ٥٥١	٢٠٢	محمد بن عبد الله:	
القاضي عياض:	٦٢٥	محمد بن مقاتل:	٣٦٠، ١٩٣
القاضي الكرماني:	٣٦٩	محي الدين:	
القدوري:	٥٦٠	المخدوم حسن التتوي:	٥٨٣
القهستاني:	٣٥٥	المخدوم نور الدين:	٥٣٤
كريب:	١٩١	المرغيناني صاحب الهداية:	١٦٨
كيسان أبو عمر القصاب:	٣٤٦	مريم (سلام الله عليها):	٩٦
الليث:	٥١٢	المسكين:	٥٦١، ٥٣٠
مالك:	٣١٧، ٣١٤، ٣٠٧، ٢٧١، ٢٥٨، ١٢٧	مسلم:	١٤٩
٣٦٣، ٣٦٠، ٣٥٠، ٣٤٩، ٣٤٨، ٣٤٧، ٣١٩	٦٢٦	المصطفى <small>عليه السلام</small> :	
٥٨٨، ٥٨٦، ٤٣٦، ٤٣٨، ٣٦٩، ٣٦٤	٣٤٦، ٣٤٥	معاذ بن جبل:	
مجاهد:	١٥٤	معاوية:	١٩١
محمد بن الحسن الشيباني:	١٣٧، ١٣٥، ١٣٢	معبد بن هوزة:	٣١٩، ٣١٧
١٨٥، ١٨٤، ١٧٨، ١٦٦، ١٥٠، ١٣٩، ١٣٨	١٩٧	منلا واحد:	
٢٤١، ٢٤٠، ٢٣٨، ٢٣٥، ٢٠١، ١٩٨، ١٨٦	٦٢٦	المهلب:	
٢٧٩، ٢٧٨، ٢٦٧، ٢٥٩، ٢٤٨، ٢٤٧، ٢٤٣	١٩٠، ١٨٩، ١٢٩	نجم الدين النسفي:	
٣١١، ٣١٠، ٢٩٠، ٢٨٥، ٢٨٢، ٢٨١، ٢٨٠	٥٤٨، ٣٤٤	النسائي:	

العلم	الصفحة	العلم	الصفحة
النسفي:	١٢١	الوليد بن أبان:	٥٠٤
النعمان:	٣١٩	هارون الرشيد:	٢١٤
الولوالجي:	٤٨٨، ٣٤٠، ٣٣٤، ١٣٣	هشام:	٤٣٤، ٤٣٣، ٤١١
٥٠٤			



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرس الكتب

الكتاب	الصفحة	الكتاب	الصفحة
«القرآن الكريم»:	٢١٥، ٢١٦، ٢١٩، ٢٣٣، ٢٤٥، ٢٤٨، ٣٠١.	«الإبراهيمي»:	٩٣.
«إجابة السائل»:	٨٨.	«الإحياء»:	٥٤٥، ١٠٨، ٩٠.
«أنفع الوسائل»:	٨٨.	«اختيارات النقاية»:	٥٢٢، ٣٥٦، ١٩٧، ٧٨.
«الإيضاح»:	٢٣٣، ١٩٣، ١٢٤، ١٠٤، ٧٢.	«الاختيار لتعليل المختار»:	٢٠٩، ١٤٩، ٧٤.
«الإيضاح شرح التجريد»:	٧٤.	«الأذكار»:	٥٥.
«البحر الرائق»:	١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ٨٦، ٧٣.	«الإرشاد شرح القدوري»:	٦٧، ٢٧٠، ٦٠٠.
«الأسرار للدبوسي»:	٨٠.	«الأسرار لنجم الدين»:	٥٢٣، ٤٢٨.
«الأسرار لنجم الدين»:	٥٢٣، ٤٢٨.	«الأشباه والنظائر»:	١٤٠، ١٣١، ١٢٨، ١٢٦، ٨٦.
«الأشباه والنظائر»:	١٤٠، ١٣١، ١٢٨، ١٢٦، ٨٦.	«الإصلاح على الوقاية»:	٦١.
«إعلام النبوة للماوردي»:	٥٧.	«الآمالى شرح القصيدة»:	٥٨.
«الآمالى قاضي خان»:	٥٤٦، ١٢٠، ٨١.	«إمداد الفتاح»:	١٤٧، ١٤٢، ١٣٨، ١٠١، ٧٨.
«إمداد الفتاح»:	١٤٧، ١٤٢، ١٣٨، ١٠١، ٧٨.		

الكتاب	الصفحة	الكتاب	الصفحة
٣٥٠، ٣٤١، ٣٤٠، ٣٣٧، ٣٣٦، ٣٣٥، ٣٣٤	«بدائع الصنائع»:	١٥٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨	
٣٦٦، ٣٦٤، ٣٦٣، ٣٦٢، ٣٦٠، ٣٥٦، ٣٥١	٦٠٥، ٢١١، ٢١٠، ٣٨٠، ٤١٠، ٤١٢، ٤٢٠		
٣٨٤، ٣٩٣، ٣٨٢، ٣٨٠، ٣٧٩، ٣٧٦، ٣٧٥	٤٥١، ٤٢٤، ٤٦٨، ٥٣٤، ٥٣٩، ٥٥٨، ٥٥٩		
٤٠٣، ٤٠٢، ٤٠٠، ٣٩٩، ٣٨٨، ٣٨٧، ٣٨٦	٥٦٣، ٥٦٦، ٥٧٣، ٥٨٠، ٥٨٤، ٥٨٦، ٥٨٨		
٤١٤، ٤١٣، ٤١٢، ٤١٠، ٤٠٩، ٤٠٦، ٤٠٤	٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩٤، ٥٩٦، ٦٠٧، ٦١٢، ٦١٤		
٤١٢، ٤١٠، ٤٠٩، ٤٠٦، ٤٠٤، ٤٠٣، ٤٠٢	«البداية»:	٦١	
٤٢٠، ٤١٨، ٤١٧، ٤١٦، ٤١٥، ٤١٤، ٤١٣	«البرهان شرح مواهب الرحمن»:	٢٦٢	
٤٤٨، ٤٣٢، ٤٣٩، ٤٢٥، ٤٢٤، ٤٢٣، ٤٢٢	٢٩٦، ٤٤٨		
٤٦١، ٤٦٠، ٤٥٤، ٤٥٣، ٤٥٢، ٤٥١، ٤٤٩	«البرهان القاطع»:	٩٣	
٤٧٤، ٤٧٣، ٤٧٢، ٤٧١، ٤٦٨، ٤٦٣، ٤٦٢	«البستان»:	٢٧٠، ٧٩	
٤٩٢، ٤٨٩، ٤٨٨، ٤٨٧، ٤٨٥، ٤٧٨، ٤٧٧	«تبيين الحقائق»:	١٢٥، ١١٩، ١١٧، ٩٨، ٧٢	
٥٠١، ٥٠٠، ٤٩٨، ٤٩٧، ٤٩٦، ٤٩٥، ٤٩٤	١٢٧، ١٤٠، ١٤١، ١٤٩، ١٦٤، ١٨١، ١٨٥، ١٩٠		
٥١٣، ٥١٠، ٥٠٩، ٥٠٨، ٥٠٧، ٥٠٦، ٥٠٥	١٩١، ١٩٧، ١٩٨، ٢١٦، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٠		
٥٢٨، ٥٢٧، ٥٢٥، ٥٢٣، ٥٢٢، ٥٢١، ٥١٨	٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٥، ٢٧٥، ٢٧٩		
٥٣٦، ٥٣٤، ٥٣٣، ٥٣٢، ٥٣١، ٥٣٠، ٥٢٩	٢٨٨، ٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣١٠، ٣١٢		
٥٥٣، ٥٥٠، ٥٤٩، ٥٤٠، ٥٣٩، ٥٣٨، ٥٣٧	٣١٥، ٣١٧، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٣٥		
٥٦٥، ٥٦٤، ٥٦١، ٥٦٠، ٥٥٩، ٥٥٨، ٥٥٧	٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٦٦		
٥٧٥، ٥٧٣، ٥٧١، ٥٧٠، ٥٦٨، ٥٦٧، ٥٦٦	٣٦٨، ٣٧٧، ٣٨٠، ٣٨٢، ٣٨٥، ٣٩٤، ٤٠١		
٥٨٥، ٥٨٣، ٥٨٢، ٥٨١، ٥٨٠، ٥٧٩، ٥٧٧	٤٠٣، ٤٠٥، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٩		
٥٩٥، ٥٩٤، ٥٩٣، ٥٨٩، ٥٨٨، ٥٨٧، ٥٨٦	٤٢٣، ٤٢٥، ٤٣٦، ٤٤٨، ٤٥٢، ٤٥٤، ٤٦٠		
٦٠٨، ٦٠٧، ٦٠٥، ٦٠١، ٦٠٠، ٥٩٩، ٥٩٨	٤٦٢، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٨٦، ٥٠٥، ٥١٨		
٦١٨، ٦١٧، ٦١٦، ٦١٥، ٦١٤، ٦١٣، ٦١٢، ٦١١	٥٦٠، ٥٦٧، ٥٧١، ٥٧٧، ٥٨٥، ٥٩٢، ٥٩٨		
٦١٩	٥٩٩، ٦٠١، ٦١٣		

الكتاب	الصفحة	الكتاب	الصفحة
«التجنيس»:	٨١، ١٣٨، ١٦٠، ١٩٤، ١٩٥	«تلقيح العقول»:	٨٢
٢٠١، ٢٤٣، ٢٤٨، ٢٦٥، ٢٨٤، ٢٨٩، ٤٥٩	«التلويع»:	١٧١، ٥٩	
٤٨٥، ٤٦٢	«التبيه على مشكلات الهداية»:	٧٠	
٦٢	«التجريد»:	٣١٩	
٥٦١، ٥٩	«تحرير الأصول»:	٢٠٢، ٨٩، ٧٧، ٦٤	
٦٤	«تحفة الأقران»:	١٧١، ١٢٣، ٥٩	
٨٩	«التحفة الخانية»:	١٧٨، ١٧٦	
٥٨٠، ٤٠٨، ٣٨٤، ٢٢٠، ٨٤	«تحفة الفقه»:	٧٨	
٥٨٣	«الجامع الأصغر»:	٥٣٠	
٧٥، ٦٣	«تحفة الفقهاء»:	٢٦٥	
٧٦، ٦٣	«تحفة الملوك»:	١١٧، ١٠٨، ١٠٧، ٧٢	
٤٣٨	«التحقيق»:	١٨٢، ١٦٨، ١٦٧، ١٢٨، ١٢٤، ١٢١، ١٢٠	
٣٥٤، ٨٩	«ترغيب الصلاة»:	٢٧٦، ٢٥٨، ٢٥٣، ٢٤٥، ٢٠٩، ١٨٥، ١٨٤	
٤٩	«تفسير ابن أبي حاتم»:	٣٤٨، ٣٤٠، ٣٣٠، ٣٠٧، ٣٠٢، ٢٩١، ٢٨٩	
٤٨	«تفسير ابن حبان»:	٤١٧، ٤٠٦، ٤٠٢، ٣٩٣، ٣٨٩، ٣٧٥، ٣٥٥	
٥٠	«تفسير البيضاوي»:	٤٢٧، ٤٢٦، ٤٢٤، ٤٢٣، ٤٢٢، ٤٢١، ٤٢٠	
٤٨	«تفسير الجلالين»:	٥٦٦، ٥٦١، ٥١٨، ٥١٠، ٤١٨، ٤٥١، ٤٤٣	
٥٠	«تفسير الحسيني»:	٦٠١، ٥٩٨، ٥٩٣، ٥٩٢، ٥٨٦، ٥٨١، ٥٧٧، ٥٧٣	
٤٩	«تفسير شيخ الإسلام»:	٣٧٨	
٤٨	«تفسير الفقيه أبي الليث»:	٦٠	
٤٩	«تفسير القرطبي»:	١٦٩، ٦٥	
٥٩	«تكميل الإيمان»:	٨٤	

الكتاب	الصفحة	الكتاب	الصفحة
«جامع الفتاوى»:	٤٠٥،٤٠١،٨٦	٥٩٩،٥٩٣،٥٨٠،٤٦٩،٤٤١،٤١٥،٣٠١	
«جامع الفصولين»:	٨٢	«حاشية العصام»:	٢١٧،١٨٦،١٥٩،١٠٧،٧١
«الجامع الكبير»:	١٦٩	٣٦١،٣٢٩،٢٨٧،٢٨٥،٢٨٢،٢٣٢،٢٣١	
«جمع الجوامع»:	٥٤٤	٥٦٦،٤٤٠،٤١٩	
«جوامع الفقه»:	٦٠١	«حاشية المسكين»:	٧٤
«الجواهر للخوارزمي»:	٨٣	«حاشية الهداية»:	٧٠
«الجواهر الأخلاطي»:	٨٥	«الحاوي القدسي»:	٤٢٧،٢٧٠،٨١
«جواهر الفتاوى»:	٢٠٠،١٩٢،١١٨،٨٣	٤٣٢،٤٣١،٤٢٨	
٤٠٧،٣٩٢،٣٥٥،٣٠٩،٢٩٣،٢٥٧		«حسب المفتين»:	٥٦١،٨٩
«جواهر اللغة»:	٩٢	«الحصر شرح المنظومة»:	٦٨
«الجوهرة النيرة»:	١٢٩،١٢٧،١٢٢،١١٦،٦٧	«الحصن الحصين»:	٥٤
٥٥٣،٥٢٣،٢٣٢		«الحقائق شرح المنظومة»:	٥٥١،٥٤٠
«حاشية البيضاوي للآفندي»:	٥٠	«الحماية شرح الوقاية»:	٧١
«حاشية البيضاوي للسيالكوتي»:	٥١	«حياة الحيوان»:	٩٢
«حاشية البيضاوي لعصام الدين»:	٥٠	«حيرة الفقهاء»:	٨٩
«حاشية البيضاوي للكواكبي»:	٥٠	«خالصة الحقائق»:	٩١
«حاشية التبيين»:	٧٤	«خزانة الأكمل»:	١٨٤،١٥٥،٨٣
«حاشية الجلبلي»:	٥٧٢،٣٤٨،٢٧٤،٢٠٩	٣٦٧،٣٥٦،٢٨١،٢٦٨،٢٦٦،٢٤٣،٢٠٥	
٦٢٣،٥٨٢،٥٨٠		٦١٩،٥٩١،٥٠٠،٤٧٣،٤٢٠،٤٨١،٣٦٨	
«حاشية الخيالي»:	٥٨	«الخزانة الجلالية»:	٨٧
«حاشية الشيخ»:	١٦٧،١٦٦،١٦٥،٧١	«خزانة الروايات»:	٥٤٥،٣٥٥،٣٥٣،١٩٣
٢٩٠،٢٨٩،٢٦٨،٢٦٢،٢٤٣،١٨٣،١٦٨		«خزانة الفتاوى»:	٥٠٥

الكتاب	الصفحة	الكتاب	الصفحة
«خزانة الفقه»:	٥٨١، ٥٧٨	«دستور الأوامر والنواهي»:	٨٩
«خزانة المفتين»:	٢٠١، ١٧٣، ١٦٨، ١٥٠	«دستور القضاة»:	٨٥
٤١٥، ٤٢٥، ٤٤٢، ٤٤٨، ٤٨٩، ٥٤٦، ٥٥١		«دلائل النبوة للبيهقي»:	٥٦
«الخزانة»:	٤١٥، ٤٠٤، ٣٩٤، ١٤٨	«الذخيرة»:	١٨٣، ١٧٥، ١٧٤، ١٣٥، ٧٩
٥١٠، ٤٥٥، ٤٥٣		٥٨٢، ٥٦٣، ٤١٥، ٤١١، ٤٠٤، ٣٠٠، ٢٩٩، ٢٠٤	
«الخلاصة»:	١٣٢، ١٢٧، ١٢٥، ١٢١، ٨١	«ذخيرة الناظر»:	٨٦
١٣٨، ١٤٨، ١٥٦، ١٦٤، ١٦٩، ١٨٣، ١٨٨		«الرسالة الفارسية لمخدوم نور الدين»:	٥٣٤
١٩٥، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١٦، ٢١٩، ٥٤٨			
٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٧		«الرشيدي»:	٩٣
٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٧٦، ٢٩٣		«روضة الأحباب»:	٥٧
٢٩٤، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣١١، ٣٢٢، ٣٢٣		«روضة الرياحين»:	٦٢٤، ٥٤٦
٣٢٦، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٦٠، ٣٦٥، ٣٧٥، ٣٧٦		«زاد الفقهاء»:	٥٩٩
٣٨٠، ٣٩٢، ٣٩٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤١١، ٤٤٤		«زبدة الفتاوى»:	٨٦
٤٤٨، ٤٥٥، ٤٧٤، ٤٨٩، ٤٩٢، ٤٩٤، ٥٠٦		«الزيادات»:	١٦٩
٥١٨، ٥٢٥، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٦٧، ٥٦٨		«السراج الوهاج»:	١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١٠٧، ٦٧
٥٧٨، ٥٨١، ٥٩٢، ٤١٩		١٢٩، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٨، ١٣٩، ١٥٩	
«الدار قطني»:	٣٩٥، ٣٤٢، ٣٣٩، ٣١٧	١٦١، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٧، ١٩٩، ٢٣٠، ٢٣١	
«الدراية»:	٢٢٠	٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣	
«درر البحور»:	٦٠٠	٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٧١	
«الدرر شرح الغرر»:	٥٠٤، ٧٧	٢٨٠، ٢٩٤، ٣١١، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٧	
«الدرر والغرر»:	٥٠٤	٣٢٣، ٣٢٥، ٣٣٠، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٦٠	
«الدر المنثور»:	٤٨	٣٧٤، ٣٨١، ٣٨٤، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٤٠٢	

الكتاب	الصفحة	الكتاب	الصفحة
«شرح الجامع الكبير لابن التركماني» : ٦٦	٤١٧، ٤١٨، ٤٤٠، ٤٤٤، ٤٤٩، ٤٧٨، ٤٨٠	«شرح الجامع الكبير للحصري» : ٦٥	٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩٢، ٤٩٣
	٤٩٥، ٥٠٠، ٥٠٢، ٥٢٦، ٥٤٣، ٥٤٦، ٥٤٩		٤٧٩، ٤٨٦، ٥٧٥
«شرح الحصن الحصين للقاري» : ٥٤	٥٥١، ٥٥٤، ٥٧٠، ٥٧٢، ٥٨٠، ٥٨٢، ٥٨٧		
«شرح الحميدي» : ٣٠٢، ٣١٣، ١٨٠، ١٥٩	٥٩٢، ٦١٤		
«سنن أبي داود» : ٣٩٤، ٣٤٣، ٣١٨، ٣١٧	٤٤١، ٤٥٤، ٤٥٩، ٤٧٦، ٤٨٨، ٣٨٧، ٤٠١		
«سنن ابن ماجه» : ٣١٨	٤٣٥		
«سنن البيهقي» : ٣٤٨، ٣٤٥، ٣١٨	٣٢٦	«شرح الزركشي على الروضة» : ٣٢٦	
«سنن الترمذي» : ٥٤٨، ٣٩٤، ٣٤٣، ٣١٨	٥٨٣	«شرح شرعة الإسلام الفارسي» : ٥٨٣	
«سنن النسائي» : ٥٤٨، ٢٥٩	٥٤	«شرح الشمانل لابن حجر المكي» : ٥٤	
«السيرة لابن هشام» : ٥٦	٥٤	«شرح الشمانل للحنفي» : ٥٤	
«السيرة للحلي» : ٥٦	٥٤	«شرح الشمانل لعصام الدين» : ٥٤	
«السيرة الشامية» : ٥٦	٥٤	«شرح الشمانل لعلي القاري» : ٥٤	
«السيرة الكازرونية» : ٥٦	٥٧٣، ١٥٠، ٥٥	«شرح صراط مستقيم» : ٥٧٣، ١٥٠، ٥٥	
«السير الكبير» : ١٦٩	٦١٧		
«شرح أذكار النووي لابن علان» : ٥٥	٥٧٦، ٥٦٤، ٢٩٦، ١٢١	«شرح الطحاوي» : ٥٧٦، ٥٦٤، ٢٩٦، ١٢١	
«شرح الإسيجابي» : ٥٨٠	٥٦٣		
«شرح الأوراد» : ٥٧٩	٥٥	«شرح الطريقة المحمدية» : ٥٥	
«شرح التكملة للرازي» : ٧٧	٥٨	«شرح العقائد للتفتازاني» : ٥٨	
«شرح الجامع الصغير» : ٢٨١، ٢٤٥، ٢٣٩، ٦٥	٥٣	«شرح علي القاري على المشكاة» : ٥٣	
٣٦٧، ٣٦٥	٦١٧، ٣٤٢، ٢٠٢		
«شرح الجامع الصغير لحسام الدين» :	٤٩٦، ٢٠٠، ٦٨	«شرح عيون المسائل» : ٤٩٦، ٢٠٠، ٦٨	
٦٥. «شرح الجامع الكبير لأبي الفتح» : ٦٦	٥٨	«شرح فقه الأكبر للقاري» : ٥٨	

الكتاب	الصفحة	الكتاب	الصفحة
«شرح القدوري للأفسراني»:	٢٦٤	«شرح مسلم للأبي»:	٢٠٢، ٥٢
«شرح القدوري للأقطع»:	٦٦	«شرح المشكاة لعبد الحق الدهلوي»:	٥٣
«شرح القدوري لابن الملك»:	٤٢٥، ٢٤٠، ٦٨، ٣٤٢		
«شرح القدوري للزاهدي»:	١٢٥، ١٢٠، ٦٧	«شرح المصابيح للبيضاوي»:	٥٣
١٢٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٠		«شرح المغني»:	٩٩
٢٤٠، ٢٤٢، ٢٨٣، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٣		«شرح المنظومة الوهبانية»:	٣٢٨، ٢٩٥، ٧٧
٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٥، ٣٨٧			٣٢٩
٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩٣، ٤٧٢، ٤٨٩، ٥٠٣		«شرح المنظومة الوهبانية لابن الشحنة»:	٧٤
٥٣٠، ٥٥٤، ٥٥٨، ٥٦١، ٥٧٩، ٦١٨، ٦١٩		«شرح المنية لإبراهيم الحلبي»:	١٠٧، ٧٧
٥٩٣، ٥٩١			٤٢٧
«شرح القدوري لسليمان بن ثابت»:	٦٧	«شرح المنية لابن أمير الحاج»:	٧٧
«شرح الكنز»:	١٢٢	«شرح نظم الطرسوسي»:	٧٦
«شرح الكنز لابن الضياء»:	٧٤	«شرح النقاية لأبي المكارم»:	٢٠٠، ١٥٧، ٧١
«شرح الكنز للحموي»:	٢٣٧، ١٠٩، ٧٤	٢١٥، ٢١٨، ٢٣٥، ٢٦٠، ٣٠٠، ٣٥٦، ٤٣٨، ٤٣٩	
«شرح الكنز للمسكين»:	٥٦١، ٥٣٠، ٧٣		٦٠٦، ٤٦١
«شرح الكنز لابن كمال باشا»:	١٤٧، ٧٣	«شرح النقاية للبرجندي»:	١٢٥، ١٠٩، ٧٢
٥٥٠، ٤٠٥			٢٧٦، ٢٣٦، ٢٣٥، ١٨٣، ١٧٥، ١٧٢، ١٦٤
«الشرح الكبير للمنية»:	٤٠٤	٣٠٧، ٣٢٢، ٤١٤، ٤٢٦، ٤٤٧، ٤٧٢، ٥٢٧	
«شرح مجمع الإمام الرازي»:	٤٠٣، ٣٥١	٥٦١، ٥٦٨، ٥٧١، ٥٧٦، ٥٨٠، ٥٨٥، ٥٩٣	
«شرح المجمع لابن الساعاتي»:	٧٥	٥٩٤، ٦٠٦، ٦٠٧	
«شرح المجمع لابن الضياء»:	٧٥	«شرح النقاية للشمني»:	١٦٤، ١٠٨، ٧٢
«شرح المجمع لابن الملك»:	٧٥		٢٤١، ٥٩٤، ٥١٠
«شرح المجمع للحسيني»:	٧٥	«شرح النقاية لقاسم بن قطلوبغا»:	٧٢

الكتاب	الصفحة	الكتاب	الصفحة
«شرح الوقاية»:	١١٧، ١٢٤، ١٦٢، ١٦٣	«طريقة الكرمني»:	٢٩.
١٦٤، ١٦٥، ١٧٤، ١٨٤، ٢٢٨، ٢٥٧، ٢٦٢:	«العتابية»:	٢٨١، ٢٥٧.	
٢٦٨، ٣٣٣، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٣٥، ٤٤١، ٤٤٢:	«عجائب المخلوقات»:	٩٢.	
٤٤٣، ٤٥٩، ٤٦٠.	«العقائد للنسفي»:	٥٨.	
«شرح الوقاية لابن الملك»:	٧١.	«عقد الفرائد»:	٤٠٠.
٣٩٥، ٣٩٤، ٣٩٣، ٦٣:	«عقد اللآلي»:	٨٥.	
٥٤٥، ٥٤٤، ٣٩٦.	«عمدة الإسلام»:	٣٥٢، ٣٠٢.	
١٥٣.	«عمدة الحكام»:	٨٥.	
٩١.	«عمدة الفتاوى»:	٢٢٦.	
٥٣.	«العناية»:	٧٠، ١٢٤، ٢٦٠، ٢٢٦، ٢٩٨، ٣٨٣، ٤٢٢.	
٥٧.	«العوارف»:	٩٠.	
٩١.	«عين الحياة»:	٩٣.	
٩١.	«العيني شرح البخاري»:	٥٢.	
٣٤٨، ١٩١، ١٠٨، ٥١:	«العيني شرح الكنز»:	٢١٠، ٢٠٩، ١٥٥.	
١٤٩، ٥٢.	«صحیح مسلم»:	٣٠٨، ٣١٧، ٤٠٣، ٦٠١.	
٥٤.	«الصراط المستقيم»:	٣٧٨، ٣٧٥، ٢٠٩.	
٨٩.	«الصلاة المسعودية»:	٣٩٢، ٥٦٦، ٥٩٤، ٥٩٧، ٦٠٧.	
٥٧.	«الصوائق المحرقة»:	٨٠.	
٨٩.	«الصيدية»:	٦١.	
٢٩٨، ١٣٠، ١٢٩، ٧٦:	«الضياء المعنوي»:	٤٧٥، ٤٧٤، ٦٩.	
٤٩٠، ٤٨٤، ٤١٢، ٣٩٥، ٣١٣.	«غاية البيان»:	٦٩، ١٠٠، ١٥٤، ١٦٩، ١٨٠.	
٣٤٦، ٣٤٢.	«الطبراني»:	٢٦٠، ٢٧٤، ٢٧٨، ٣٢٦، ٣٣٥، ٣٧٦، ٣٨٣.	
٤٣٢، ٥٥.	«الطريقة المحمدية»:	٥٢١، ٥٦٣، ٥٦٥، ٥٦٦.	

الكتاب	الصفحة	الكتاب	الصفحة
«غرر الأحكام»:	٧٧، ٦٤	«الفتاوى الخيرية»:	٨٨
«الغرر البهية»:	٦٢٥	«الفتاوى الزينية»:	٨٨
«غنية الطالبين»:	٦٢٨، ٦٢٦، ٩٠	«الفتاوى السراجية»:	٨١، ١٥٧، ١٥٤
«فتاوى أبي حفص الكبير»:	٤١٦	١٧٢، ١٧٤، ١٩٨، ٢٥٧، ٣٦٠، ٤٠١، ٤٠٦	
«الفتاوى الإبراهيم شاهية»:	٨٦	٤١١، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٤١، ٤٤٤، ٤٥٢، ٤٥٥	
«الفتاوى الأمينية»:	٨٧	٤٨٧، ٤٩٠، ٤٩٢، ٤٩٤، ٥٠١، ٥٠٥، ٥٠٦	
«الفتاوى البزازية»:	١٥٧، ١٥٦، ١٣١، ٨٠	٥٢١، ٥٢٣، ٥٥٤، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٧٧، ٦١٩	
١٨١، ١٨٣، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٣		«الفتاوى السليمانية»:	٣٢٩
٢٠٤، ٢٢٩، ٢٥٧، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠٠		«الفتاوى الصغرى»:	٧٩، ١٦٩، ٢٧٤، ٤٦٧
٣٠١، ٣٥٥، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٩١		«الفتاوى الصوفية»:	٨٤
٣٩٢، ٣٩٣، ٤٠٠، ٤٠٤، ٤٦٣، ٥٢٣، ٥٤٠		«الفتاوى الصيرفية»:	٤٣٢
«فتاوى ابن الشبلي»:	٨٦	«الفتاوى الظهيرية»:	٨٠، ١٢١، ٢١٥، ١٣١
«فتاوى التاتارخانية»:	٨٠، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١	١٣٢، ١٥٩، ١٧٣، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٨	
١٣٢، ١٣٥، ١٥٥، ١٠٩، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨		٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٨٢، ٢٨٢	
٢٠٠، ٢٠٦، ٢٣١، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠		٢٩٣، ٢٩٦، ٣٠١، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٦٦، ٣٩١	
٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٩٨		٤٠٥، ٤٠٦، ٤١٣، ٤٤٠، ٤٧٤، ٤٨٧، ٤٨٨	
٢٩٩، ٣٠١، ٣١١		٤٨٩، ٤٩٣، ٤٩٧، ٤٩٨، ٥٠٠، ٥٠٩، ٥٤٤	
«الفتاوى التهذيب»:	٨١	٥٤٦، ٥٤٨، ٥٥٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٧	
«الفتاوى البورانية»:	٨٧	٥٧٤، ٥٧٨، ٥٨٧، ٦١٨، ٦١٩	
«فتاوى الحجة»:	٢٤٩، ٢٨٠، ٣٥٦، ٣٩٤	«الفتاوى العرفية»:	٨٨
٥٧٩، ٥٨١، ٥٨٨		«الفتاوى الغياثية»:	٨١، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٨، ١٩٥
«الفتاوى الحمادية»:	٨٤، ٢٠٤، ٢٠٦، ١٩٩، ٢١٥، ٢٤١، ٢٥٧، ٢٧٦، ٣٥٣، ٣٦٧		
٣٩٩		٣٨٩، ٤٠٢، ٤٠٤، ٤٠٨، ٤١١، ٥٠١، ٥٢٥	

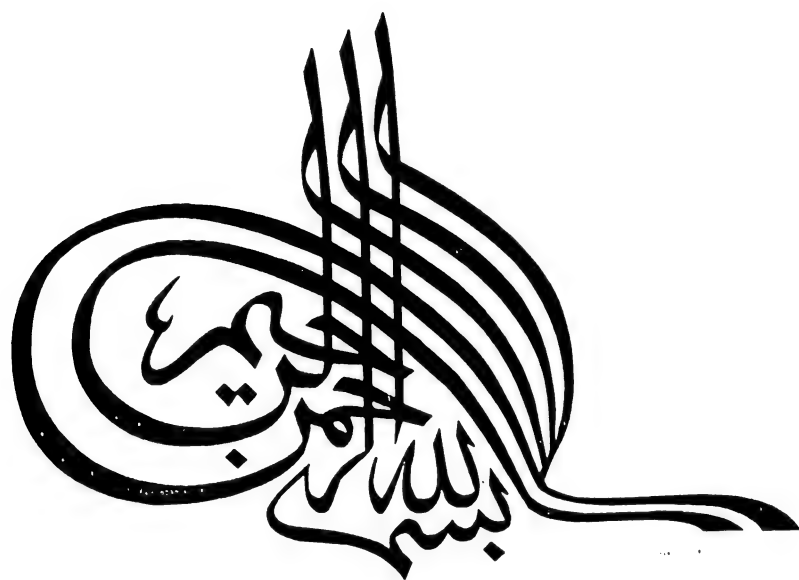
الكتاب	الصفحة	الكتاب	الصفحة
«الفتاوى الفيروز شاهية»: ٨٩.		«الفتاوى الهندية»: ٨٧، ١٢١، ١٥٨، ١٦٣.	
«فتاوى القاضي خان»: ٧٨، ١١٧، ١٢٧، ١٣٢.		«الفتاوى اليتيمية»: ٧٩، ٣٧٦، ٥٣٣.	
١٣٣، ١٣٦، ١٤١، ١٤٨، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧.		فتح الباري: ٥١.	
١٦٢، ١٨٧، ٢١١، ٢١٦، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩.		فتح القدير: ٧٠، ٩٨، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤.	
٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٩.		١٠٦، ١١٦، ١٢١، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٢، ١٣٧.	
٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٥، ٢٦٩، ٢٦٥.		١٤١، ١٣٩، ١٥٠، ١٦٠، ١٤٦، ١٦٥، ١٦٦.	
٢٦٩، ٢٧٩، ٢٨٤، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥.		١٦٧، ١٦٩، ١٧١، ١٧٥، ١٨١، ١٨٢، ١٨٥.	
٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠١، ٣١١، ٣٢٣، ٣٣٤، ٣٥٢.		١٨٨، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٩.	
٣٥٦، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٨٩، ٣٩١.		١٢١، ٢٩١، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٦، ٢٤٠.	
٣٩٣، ٤٠٥، ٤١٠، ٤١١، ٤٢٤، ٤٣٩، ٤٤٤.		٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨.	
٤٥٥، ٤٦٣، ٤٧٤، ٤٧٧، ٤٨٧، ٤٨٩، ٤٩٠.		٢٥١، ٢٥٢، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٨.	
٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٤، ٤٩٥، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٥.		٢٦٩، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩.	
٥٠٦، ٥٢٥، ٥٢٨، ٥٤٦، ٥٥٢، ٥٥٤، ٥٦٣.		٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٩.	
٥٦٥، ٥٦٧، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧٨، ٥٨١، ٥٨٧.		٢٩١، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣١١.	
٥٨٨، ٥٨٩، ٦٠٧، ٦١١، ٦١٢، ٦١٧، ٦١٨.		٣١٢، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٣٥، ٣٣٤.	
«الفتاوى القاعدية»: ٨٤.		٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٠.	
«الفتاوى القراخانية»: ٨٥.		٣٥٣، ٣٥٦، ٣٦٣، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٧٨، ٣٨٠.	
«الفتاوى الناصرية»: ٨٤، ٣٠١، ٣٧٥.		٤٠١، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٤.	
«الفتاوى النسفية»: ٨٠، ١٨٨.		٤١٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٣، ٤٥٢، ٤٦١، ٤٦٢.	
«الفتاوى الولوالجية»: ٢٣٠، ٢٦٣، ٢٦٥.		٤٦٧، ٤٧٢، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٨٨.	
٢٨٩، ٢٩٦، ٣١٤، ٣٤٠، ٤٠٥، ٤٧٥، ٤٨٨.		٤٩١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥١٨، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥.	
٥٠٧، ٥٠٨، ٥٨٨، ٦١٧.		٥٣٢، ٥٤٥، ٥٤٧، ٥٥٠، ٥٥٣، ٥٥٨، ٥٦٠.	
«الفتاوى الهادي»: ٨٧.		٥٦٣، ٥٦٦، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٩.	

الكتاب	الصفحة	الكتاب	الصفحة
«معالم التنزيل» :	٤٩	«المختار» :	٦٢
«المبسوط» :	٥٦٣، ٤٣٨، ١٦٩	«مختار الفتاوى» :	٤٩٨، ٢٩٤، ١٦٦، ٨٤
«مبسوط السرخسي» :	٤٩٩، ٧٨	٥٨٠، ٥٠٠	
«مبسوط فخر الإسلام» :	٣٧٧	«مختار النوازل» :	٥٨٣
«متانة الروايات» :	١٦٠، ١٥٤، ١٥٠، ٨٧	«مختصر أساس الدين» :	٨٩
٣٠٢، ١٧٠، ٣٠١، ٣٥٢، ٣٩٣، ٥٤٥		«مختصر الصلاة المأجنية» :	٨٩
«متفرقات الفقيه أبي جعفر» :	٥٤٠، ٢٥٣	«مدارك الأفاضل» :	٩٣
«مجمع البحرين» :	٦٢	«مدارك التنزيل» :	٦٢٤، ٥٢٧، ١٣٢
«المجمع لابن الملك» :	٢٩٢	«المستخلص» :	٧٣
«مجموع خاني» :	٣٥٤	«المستدرك للحاكم» :	٥٥
«مجموع النوازل» :	٥٠٧، ١٨٨	«المستصفى» :	٤٨٢، ٤٢٤، ٧٥
«مجموعة الروايات» :	٨٩	«مسند أحمد» :	٣٤٤
«المحيط البرهاني» :	١٣٧، ١٣٦، ١٠٧، ٨٩	«مشكاة المصابيح» :	١٥١، ١٤٩، ٥٣
١٥٧، ١٣٨، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٥، ٢٠٦، ١٥٣، ٣٩٦، ٦٢٤			
٢١٧، ٢١٨، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٤٧، ٢٥٢		«مشكل الأحكام» :	٨٩
٢٥٨، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٨١، ٢٨٢		«المصابيح» :	٥٣
٢٨٧، ٢٩٤، ٣٣٤، ٣٦٤، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٠		«المصطفى شرح المنظومة» :	٦٨
٤٠٥، ٤١٨، ٤٢١، ٤٣٣، ٤٦٣، ٤٧٣، ٤٨٦		«المصباح المنير» :	٥٣٨
٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٧، ٥٢٩، ٥٣١، ٥٣٢		«المضمرات» :	١٨٨، ١٦٩، ١٦٦، ٦٧
٥٣٩، ٥٧٣، ٥٨٠، ٥٨٢، ٥٩٤، ٦١٧، ٦٢٥		١٨٩، ١٩٠، ٢٠٤، ٢٦٢	
«محيط السرخسي» :	١٣٩، ١٣٥، ١٣٤، ٨٩	«مطلوب المؤمنين» :	٨٩
١٤٠، ١٩٤، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٧٢، ٢٩٩، ٣٢٠، ٤١٠		«معارض النبوة» :	٥٧
٤٤٢، ٤٩١، ٥٣٠، ٥٥٨، ٥٦٩، ٥٩٠، ٦١٨		«معدن الكنز» :	٢٦٩، ١٩٢، ١٥٥، ٧٣

الكتاب	الصفحة	الكتاب	الصفحة
المنظومة النسفية:	٦١	٦٠٥، ٣٦١، ٣٥٠، ٣٤٨، ٣٣٦	
منية المفتي:	٨٤	٨٧	معدودات الفقه:
موارد الشريعة:	٦٠١، ٧٦	١٦٩، ١٢٨، ١٠١، ٦٩	معراج الدراية:
مواهب الرحمن:	٦٤	١٩٩، ١٩٨، ١٩٧، ١٩٥، ١٩٤، ١٨٥، ١٨٣	
المواهب اللدنية:	١٥٣، ١١٠	٢٩٠، ٢٦٦، ٢٥٨، ٢١٨، ٢١٣، ٢٠٩، ٢٠٠	
الموضع:	٧٤	٣٨٣، ٣٧٨، ٣٧٧، ٣٧٦، ٣٣٨، ٣١٣، ٣٠٣	
مؤيد الفضلاء:	٩٣	٥١٧، ٤٥٣، ٤٢١، ٤١٤، ٤٠٧، ٣٩٣، ٣٨٥	
المهذب:	٩٢	٥٧٠، ٥٦٨، ٥٦٤، ٥٦١، ٥٥٤، ٥٥١، ٥٤٧	
ناظم القصيدة:	٨١	٦٠١، ٦٠٠، ٥٩٤، ٥٨٨، ٥٨٦، ٥٨٠، ٥٧٦	
نافع الفقه:	٦٣	٦٢٦، ٦١٥	
نافع المسلمين:	٥١٠	٤٩٧، ٢٠٢	معين المفتي:
نتائج النظر:	٧٧	٩٢	المغرب:
نزهة الأحكام:	٧٦	١٦٧، ٧٦	المفاتيح:
النصاب:	٥٥١، ٤٠٧	٥٤٦، ٨٤	المفروق:
نصاب الاحتساب:	٨٥	٤٨٤، ٣٩٥، ٧٦، ٦٣	مقدمة الغزنوي:
نظم الطرسوسي:	٦٤	٦٥	ملتقى الأبحر:
النظم:	٢٩٣، ٢٤٢	٨٥	الملتقات:
نعيم الألوان:	٨٩	٨٥	ملتقط المكية:
النقاية:	٤٦٢، ١٦٨، ٦١	٧٢	منافع المسلمين:
نوادير داؤد بن رشيد:	٤١١	٥٢٥، ٤٩٧، ٤٦١	المنتقى:
نوادير الصلاة:	٥٢٥	٩٢	منتخب القاموس:
نوادير الصوم:	٤١١	٢٩٧، ١٨٠، ١٢٤، ٧٧	منح الغفار:
نوادير الفتاوى:	٤٥٣، ٨٤	٣٢٨، ٦٤	منظومة ابن وهبان:

الكتاب	الصفحة	الكتاب	الصفحة
«نوادير هشام»:	٤١١	«الوقاية»:	٤٦٢، ١٦٨، ٦١
«النوازل»:	٧٩	«الهداية»:	١٤٣، ١٢٤، ١٢٣، ١١٩، ٦٨
نور الايضاح:	٢١٩	١٨٠، ١٦٨، ١٦٦، ١٦٥، ١٥٩، ١٥٦، ١٤٧	
«نور العين»:	٨٢	٢١٨، ٢١٧، ٢١٢، ٢٠٩، ١٨٥، ١٨٢، ١٨١	
«النووي شرح مسلم»:	٥٢	٢٦٥، ٢٦٤، ٢٣٧، ٢٢٨، ٢٢٦، ٢٢٥، ٢٢٠	
«النهاية»:	٢٦٣، ٢١٥، ٢٠٩، ١٠٥، ٩٩، ٦٩	٢٧٩، ٢٧٨، ٢٧٧، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٦٩	
٢٦٤، ٢٦٢، ٢٥٠، ٢٤١، ٢٣٤، ٢٢٣، ٢١٦، ٢٨٤		٢١٣، ٢٠٧، ٢٠٠، ٢٨٨، ٢٨٦، ٢٨٥، ٢٨٤	
٣٨٣، ٣٨٢، ٣٥٩، ٣٤٩، ٣٤٨، ٣٤٧، ٣٢٥، ٣٢٤، ٣٢٠، ٣١٧، ٣١٤		٣٢٣، ٣٢٢، ٣٢١، ٣٢٠، ٣١٩، ٣١٨، ٣١٧، ٣١٦، ٣١٥، ٣١٤	
٥٨٢، ٥٨٠، ٥٦٧، ٥٦٥، ٥٦٣، ٥٥٧، ٥٣١		٣٤٧، ٣٤٦، ٣٤٥، ٣٣٨، ٣٣٦، ٣٣٥، ٣٣٤	
٦٠٦، ٥٩٩، ٥٨٧، ٥٨٦		٣٧٧، ٣٧٣، ٣٦٤، ٣٦٣، ٣٦٢، ٣٦٠، ٣٥٩	
«النهر الفائق»:	١٦٩، ١٥٨، ١٢٧، ٨٨، ٧٣	٤٠٩، ٤٠٣، ٤٠١، ٣٨٨، ٣٨٧، ٣٨٦، ٣٨٣	
١٨٥، ١٩٣، ١٩٤، ٢٣٨، ٢٣٥، ٢٤٢، ٢٤٤		٤٢٦، ٤٢٣، ٤٢٢، ٤٢١، ٤٢٠، ٤١٩، ٤١٣	
٢٥٨، ٢٦٥، ٢٧٥، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٤، ٣٠٠		٤٥٤، ٤٨٨، ٤٤١، ٤٣٨، ٤٣٧، ٤٣٦، ٤٣٥	
٣٠٩، ٣٢٢، ٣٥٣، ٣٧٥، ٣٨٣، ٣٩٩، ٤٠٠		٤٧٨، ٤٧٧، ٤٧٦، ٤٧٣، ٤٧١، ٤٦٩، ٤٦٨	
٤٠٩، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٧، ٥٢٤، ٥٤٣، ٥٥٤		٥٣٨، ٥٢٨، ٥٢٧، ٥٢١، ٥١٧، ٥٠٣، ٤٨٠	
٦٠٨، ٥٩٣، ٥٨٧		٥٨٠، ٥٧٦، ٥٧٥، ٥٧٤، ٥٦٥، ٥٦٣، ٥٦٠	
«الوافي»:	٦٢	٦٠٦، ٥٩٩، ٥٩٨، ٥٩٧، ٥٩١، ٥٨٦، ٥٨٢	
«الواقعات»:	٦٩٩، ٣٠٠، ٣٥٤	٦١٤، ٦١٣، ٦١١	
«الواقعات الحسامية»:	٣١١	«الهدادي شرح الهداية»:	٧٠
«الوجيز»:	٢٩٤	«الينابيع شرح القدوري»:	٥٨١، ٥٣٨
«وجيز السيوطي»:	١٥٤	٥٩٤	





- ١- «القرآن الكريم»
- ٢- «الأباطيل والمناكير» للعلامة الجوزقاني الهمداني (ت ٥٤٣هـ) تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الجبار، مطبعة الجامعة السلفية الهند، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ٣- «الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» للشيخ عبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ) تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٧م.
- ٤- «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم» للعلامة البشاري، تحقيق الدكتور محمد مخزوم، مطبعة دار احياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- ٥- «أحكام القرآن للجصاص» للعلامة أبي بكر (ت ٣٧٠هـ) مطبعة المطبعة البهية المصرية سنة ١٣٤٧هـ.
- ٦- «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للإمام حسين الصيمري (ت ٤٣٦هـ) مطبعة المعارف، حيدرآباد (الهند) الطبعة سنة ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
- ٧- «أخبار القضاة» لوكيع محمد بن خلف (ت ٣٠٦هـ) تحقيق: سعيد محمد اللحام، مطبعة عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- ٨- «أدباء العرب» الشيخ بطرس البستاني، مطبعة دارالجليل بيروت، الطبعة سنة ١٩٨٩م.
- ٩- «الأذكار» للإمام أبي زكريا النووي (ت ٦٧٦هـ) تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مطبعة دار الهدى الرياض، الطبعة السابعة سنة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ١٠- «الأربعين النواوية» للعلامة أبي زكريا النووي (ت ٦٧٦هـ) مطبوعة أصح المطابع كراتشي باكستان.
- ١١- «إرشاد المسترشد».
- ١٢- «الاستيعاب» للعلامة ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة دار الحيل بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- ١٣- «أسد الغابة» للعلامة ابن أثير الجزري (ت ٦٣٠هـ) تحقيق: علي محمد معوض، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى.

- ١٤- «أسماء الصحابة الرواة» للعلامة ابن حزم (ت ٤٥٦ هـ) تحقيق: سيد حسني حسن، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.
- ١٥- «أسنى المطالب شرح روضة الطالب» للقاضي أبي يحيى زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ) تحقيق: الدكتور محمّد محمّد التامر، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.
- ١٦- «أشعار الشعراء الستة الجاهلين» لأبي الحجاج يوسف الشتبري، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.
- ١٧- «الإصابة في تمييز الصحابة» للعلامة ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥ هـ.
- ١٨- «الأعلام» للعلامة خير الدين الزركلي، مطبعة دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة، سنة ١٩٨٠ م.
- ١٩- «أعلام الأخيار».
- ٢٠- «الأغاني» لأبي الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦ هـ) تحقيق: سمير جابر، مطبعة دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى.
- ٢١- «الإكمال» لابن ماكولا (ت ٤٨٦ هـ) مطبعة دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٢ م.
- ٢٢- «الإمتاع بسيرة الإمامين».
- ٢٣- «الأنساب» للعلامة أبي سعد عبد الكريم السمعاني (ت ٥٢٢ هـ) تعليق: عبد الله عمر البارودي، مطبعة دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.
- ٢٤- «التبيين في أنساب القريشيين» للإمام ابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠ هـ) تحقيق محمّد نايف الدليمي، مطبعة دار الكتب، بغداد، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٢ م.
- ٢٥- «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف»، للعلامة علاؤ الدين المرادوي الجنگي (ت ٨٨٥ هـ) تحقيق: أبي عبد الله محمّد حسن، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.
- ٢٦- «الأنوار في فقه الشافعي».

- ٢٧- «أوضع المسالك إلى معرفة البلدان والممالك» للعلامة محمد بن علي الشهير بابن سباهي زاده (ت ٩٩٧هـ) تحقيق: المهدي عيد الرواضية، مطبعة دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٦م/١٤٢٧هـ.
- ٢٨- «إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون» للعلامة إسماعيل باشا البغدادي، مطبعة مكتبة مثنى البغداد.
- ٢٩- «البحر الزخار» للعلامة أحمد بن يحيى المرتضى (ت ٨٤٠هـ) تحقيق: الدكتور محمد محمد تامر، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢م/٢٠٠١م.
- ٣٠- «البحر المديد في تفسير القرآن المجيد» للعلامة أبي العباس ابن عجيبة الحسني (ت ١٢٢٤هـ) تحقيق: عمر أحمد الراوي، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٢م/١٤٢٣هـ.
- ٣١- «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» للعلامة أبي الوليد محمد القرطبي (ت ٥٩٥هـ) تحقيق: محمد سالم محيسن، مطبعة مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة، الطبعة سنة ١٣٩٤م/١٩٧٤م.
- ٣٢- «البداية والنهاية» للحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) مطبعة دار الفكر بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٩٧٤م.
- ٣٣- «البلدان» للعلامة أبي عبد الله أحمد الهمداني، تحقيق يوسف الهادي، مطبعة عالم الكتب، الطبعة الأولى سنة ١٤١٦م/١٩٩٦م.
- ٣٤- «البيان في مذهب الإمام الشافعي» للعلامة أبي الحسين يحيى الشافعي (ت ٥٥٨هـ) مطبعة دار المنهاج جده، الطبعة الأولى ١٤٢١م/٢٠٠٠م.
- ٣٥- «تاج التراجم» للعلامة قاسم بن قطلوبغا الحنفي (ت ٨٧٩هـ) مطبعة مكتبة المثنى بغداد، الطبعة الأولى سنة ١٩٦٢م.
- ٣٦- «تاج العروس» للسيد محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت الطبعة الأولى سنة ١٣٨٥م/١٩٦٥م.
- ٣٧- «تاريخ الإسلام» للحافظ شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: الدكتور عمر عبد السلام، مطبعة دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤١٧م/١٩٩٧م.
- ٣٨- «تاريخ بغداد» للإمام أحمد الخطيب البغدادي (ت ٨٦٣هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر

- عطاء، مطبعة دارالكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٧/١٤١٧ م.
- ٣٩- «تاريخ الخليفة» للإمام أبي عمرو خليفة بن خياط (ت ٢٤٠ هـ) تحقيق الدكتور مصطفى نجيب فواز، مطبعة دارالكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٥/١٤١٥ م.
- ٤٠- «تاريخ الخميس» للعلامة حسين الديار بكري، مطبعة مؤسسة شعبان بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٢٨٣ هـ.
- ٤١- «تاريخ دمشق» للإمام ابن عساكر (ت ٥٧١ هـ) تحقيق: محب الدين أبي سعيد، مطبعة دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٥/١٤١٥ م.
- ٤٢- «تاريخ الصحابة» للعلامة ابن حبان (ت ٣٥٤ هـ) تحقيق: بوران الصناوي، مطبعة دارالكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٨/١٤٠٨ م.
- ٤٣- «تاريخ الصغير» للإمام أبي عبد الله البخاري (ت ٢٥٦ هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد، مطبعة دار المعرفة بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٦/١٤٠٦ م.
- ٤٤- «تاريخ الطبري» للإمام ابن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) تحقيق: علي منها، مطبعة مؤسسة الأعلمي بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٨/١٤١٨ م.
- ٤٥- «تاريخ الكبير» للإمام أبي عبد الله البخاري (ت ٢٥٦ هـ) مطبعة دارالكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى.
- ٤٦- «التاريخ الكبير» للعلامة ابن أبي خيثمة (ت ٢٧٩ هـ) تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعيد، مطبعة مكتبة عزاس الكويت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٥/١٤٠٤ م.
- ٤٧- «تجريد أسماء الصحابة» للحافظ شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) مطبعة دار المعرفة بيروت، الطبعة الأولى.
- ٤٨- «تحفة الأشراف» للإمام يوسف المزي (ت ٧٤٢ هـ) تحقيق: عبد الحميد شرف الدين، مطبعة المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٩٨٣/١٤٠٣ م.
- ٤٩- «التحفة بشرح المنهاج» للإمام ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤ هـ) تحقيق عبد الله محمود محمد عمر، مطبعة دارالكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٦/١٤٠٥ م.
- ٥٠- «التحقيق» للعلامة ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، مطبعة دارالكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٤/١٤١٥ م.

٥١- «تذكرة الحفاظ» للعلامة الذهبي (ت ٥٧٤٨هـ) مطبعة دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى .

٥٢- «الترغيب والترهيب» للحافظ المنذري (ت ٦٥٦هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة مكتبة التجارية مصر، الطبعة الأولى سنة ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م.

٥٣- «التعليقات المرضية على الهدية العلانية» الشيخ محمد سعيد البرهاني (ت ١٣٨٦هـ) مكتبة الإمام الأوزاعي دمشق، الطبعة السادسة سنة ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٥٤- «تفسير ابن عطية» (ت ٥٤٦هـ) تحقيق عبد السلام عبد الشافعي مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٥٥- «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تحقيق: صدقي جميل عطار، مطبعة دار الفكر الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٥٦- «تلخيص الحبير» للعلامة ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٥٧- «تنزيه الشريعة المرفوعة» لأبي الحسن علي بن محمد الكناني (ت ٩٦٣هـ) تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٥٨- «تنوير المقالة»، للعلامة أبي عبد الله محمد بن إبراهيم المالكي (ت ٩٤٢هـ) تحقيق: الدكتور محمد عايش، مكتبة جامع الأزهر مصر، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

٥٩- «تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة»، للعلامة محي الدين عبد القادر الحنفي (ت ٧٧٥هـ) مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٦٠- «تهذيب الأسماء واللغات»، للإمام النووي (ت ٦٧٦هـ) مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى .

٦١- «تهذيب التهذيب»، للإمام ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تحقيق: صدقي جميل عطار، مطبعة دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٦٢- «تهذيب الكمال»، للحافظ جمال الدين يوسف المزي (ت ٧٤٢هـ) تحقيق: الشيخ أحمد علي عبيد، مطبعة دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٦٣- «تهذيب اللغة»، لأبي منصور بن أحمد الأزهرري (ت ٣٧٠هـ) تعليق: عمر سلامي، مطبعة دار

إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٦٤- «جامع الأصول»، للإمام مجد الدين ابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ) تحقيق: أيمن صالح

شعبان، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٦٥- «الجامع في تاريخ الأدب العربي» الشيخ حنا الفاخوري، مطبعة دار ذوالقربي، الطبعة الأولى

سنة ١٤٢٢هـ.

٦٦- «جامع المسانيد»، للعلامة ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) تعليق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي،

مطبعة دار الفكر بيروت، الطبعة سنة ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٦٧- «جامع لمفردات الأدوية والأغذية» للعلامة ابن البيطار، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت،

الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٦٨- «الجرح والتعديل» للإمام ابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر

عطاء، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠هـ/٢٠٠٢م.

٦٩- «جمهرة أنساب العرب» للعلامة أبي محمد علي بن جزم الأنديسي (ت ٤٥٦هـ) مطبعة

دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٧٠- «جمهرة اللغة» لابن دريد أبي بكر محمد الأزدي (ت ٣٢١هـ) مطبعة دار صادر بيروت،

الطبعة الأولى.

٧١- «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» للعلامة عبد القادر القرشي (ت ٧٧٥هـ) تحقيق: الدكتور

عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

إلياس قبلان، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٧٢- «حاشية خير الدين الرملي» على هامش جامع الفصولين، مطبعة الكبرى المصرية، الطبعة سنة

١٣٠١هـ.

٧٣- «حاشية الدسوقي» للعلامة شمس الدين محمد الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ) تحقيق محمد عبد

الله شاهين، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٧٤- «حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح» للعلامة أحمد بن محمد الطحطاوي (ت ١٢٣١هـ)

تحقيق: الشيخ محمد عبد العزيز الخالدي، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة

١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٧٥- «حاشية المنار» للرهاوي.

٧٦- «الحلية» للإمام أبي نعيم الأصفهاني (ت ٨٤٣٠هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٧٧- «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» للإمام الخزر جي الأنصاري (ت ٩٢٣هـ)، مطبعة المطبوعات الإسلامية حلب، الطبعة الخامسة سنة ١٤١٦هـ.

٧٨- «الدراية» للعلامة ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة ٧٩- «ديوان النابغة» لزياد بن عمرو النابغة، شرح وتحقيق: غريد الشيخ، مطبعة مؤسسة الأعلمي بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٨٠- «الرائد في اللغة» للعلامة جبران مسعود، مطبعة دار العلم للملايين بيروت، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٣م.

٨١- «رجال صحيح البخاري» للإمام أبي نصر أحمد الكلابازي (ت ٣٩٨هـ) تحقيق: عبد الله الليثي، مطبعة مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ/١٩٩٧م.

٨٢- «رجال صحيح مسلم» للإمام أبي بكر أحمد الأصفهاني (ت ٤٢٨هـ) تحقيق: عبد الله الليثي، مطبعة دار المعرفة بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٨٣- «رؤوس المسائل الخلفية» للعلامة جابر الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) تحقيق: عبد الله نذير أحمد، مطبعة دار البشائر الإسلامية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٨٤- «روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات» ميرزا محمد الباقر الموسوي، مطبعة دار الإسلامية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٨٥- «روضة الطالبين» للإمام أبي زكريا النووي (ت ٦٧٦هـ) تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى.

٨٦- «الروض المعطار في خبر الأقطار» للعلامة محمد بن عبد المنعم الحميري، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، مطبعة مكتبة لبنان بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٩٨٤هـ.

٨٧- «رياض الفكر في النثر والشعر» خالد سيد علي، مطبعة اليمامة دمشق، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٨٨- «الزواج في الكبائر» لابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ) مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر،

- ٨٩- «سمط النجوم العوالي» للعلامة عبد الملك بن حسين العاصمي (ت ١١١١هـ) تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- ٩٠- «سنن الكبرى» للإمام البيهقي (ت ٤٥٨هـ) مطبعة دائرة المعارف حيدر آباد دكن الهند، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٤هـ.
- ٩١- «سير اعلام النبلاء» للعلامة الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: محب الدين أبي سعيد العمروي، مطبعة دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- ٩٢- «شذرات الذهب» للعلامة شهاب الدين عبد الحي الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ) تحقيق: محمود الأرناؤوط، مطبعة دار ابن كثير بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- ٩٣- «الشذرة في الأحاديث المشتهرة» للعلامة محمد بن طولون الصالحي (ت ٩٥٣هـ) تحقيق: كمال بن يسيرني زغلول، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
- ٩٤- «شرح الأذكار النواوية» للعلامة ابن علان الصديقي الشافعي (ت ١٠٥٧هـ) المكتبة الإسلامي القاهرة، الطبعة الأولى.
- ٩٥- «شرح التبريزي للقوائد العشر».
- ٩٦- «شرح السنة» للإمام البغوي (ت ٥١٦هـ) تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مطبعة المكتبة الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى الثانية سنة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- ٩٧- «شرح نخبة الفكر» للإمام علي القاري الحنفي (ت ١٠١٤هـ) تحقيق: محمد نزار تميم، مطبعة دار الأرقم بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ.
- ٩٨- «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) تحقيق: الدكتور مفيد قميحه، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- ٩٩- «صحيح ابن حبان» للإمام علي محمد ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مطبعة مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- ١٠٠- «صحيح ابن خزيمة» للإمام أبي بكر بن خزيمة (ت ٣١١هـ) تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، مطبعة المكتبة الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.
- ١٠١- «الضعفاء» للإمام ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الكتب العلمية

بيروت ، الطبعة الأولى .

١٠٢- الضعفاء الكبير » للعقيلي (ت ٣٢٢هـ) تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

١٠٣- «طبقات ابن سعد» للإمام محمد بن سعد (ت ٢٧٦هـ) مطبعة دار صادر بيروت ، الطبعة الأولى .
١٠٤- «طبقات الفقهاء» لطاش كبرى زاده .

١٠٥- «طبقات القراء» للإمام شمس الدين محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ) مطبعة دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

١٠٦- «طبقات المفسرين» للحافظ شمس الدين محمد الداؤدي (ت ٩٤٥هـ) تحقيق: عبد السلام عبد المعين ، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م .

١٠٧- «العبر» للحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: أبو هاجر محمد سعيد زغلول ، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى

١٠٨- «العصر الجاهلي» الدكتور شوقي الضيف ، دار المعارف القاهرة ، الطبعة الثامنة .

١٠٩- «علل الحديث» لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ) تحقيق محمد بن صالح الدباسي ، مطبعة مكتبة الرشد الرياض ، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .

١١٠- «العلل المتناهية» للعلامة ابن جوزي (ت ٥٩٧هـ) تحقيق: الشيخ خليل المسيس ، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الثانية سنة ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .

١١١- «غاية النهاية في طبقات القراء» للإمام ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) مطبعة دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

١١٢- «الغماز على اللماز» للعلامة أبي الحسن السمهودي (ت ٩١١هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

١١٣- «الفتوح» لابن أعثم الكوفي (ت ٣١٤هـ) تحقيق: الدكتور عبد المعيد خان ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية الهند ، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .

١١٤- «الفوائد البهية» لأبي الحسنات عبد الحي الهندي (ت ١٣٠٤هـ) مطبع أصح المطابع كراتشي باكستان ، الطبعة سنة ١٣٩٣هـ .

١١٥- «الفهرست» لابن نديم أبي الفرج الوراق ، تحقيق: رضا تجدد ، مطبعة أصح المطابع

كراتشي باكستان ، الطبعة الأولى .

١١٦- «القاموس المحيط» للإمام الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ) مطبعة دار أحياء التراث العربي بيروت ،
الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.

١١٧- «قواعد الفقهية» للعلامة البركتي.

١١٨- «قوانين الأحكام الشرعية» لابن جزري الكلبي.

١١٩- «القول الجميل» للإمام شاه ولي الله الدهلوي (ت ١١٧٦هـ) مطبوعة كراتشي باكستان.

١٢٠- «الكاشف» للعلامة الذهبي (ت ٥٧٤٨هـ) مطبعة دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى
سنة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

١٢١- «الكامل» لابن عدي الجرجاني (ت ٢٦٥هـ) تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ،
مطبعة دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

١٢٢- «الكامل في التاريخ» للإمام ابن أثير (ت ٦٣٠هـ) تحقيق: عمر عبد السلام تدمري ، مطبعة دار
الكتاب العربي الطبعة الثانية سنة ١٤٢٠ / ١٩٩٩م.

١٢٣- «الكافي في فقه الحنبلية» للإمام أبي محمد ابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ) مطبعة المكتب
الإسلامي دمشق ، الطبعة سنة ١٣٨٢هـ / ١٩٦٣م.

١٢٤- «كتاب الآثار» للإمام محمد الشيباني (ت ١٨٩هـ) تعليق: أبو الوفاء الأفغاني ، مطبعة دار الكتب
العلمية بيروت ، الطبعة الثالثة سنة ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

١٢٥- «كتاب النقات» للإمام ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) مطبعة دائرة المعارف العثمانية حيدرآباد الهند
الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.

١٢٦- «كشاف القناع».

١٢٧- «كشف الخفاء» للعلامة إسماعيل العجلوني (ت ١١٦٢هـ) مطبعة دار الكتب العلمية
بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

١٢٨- «كشف الظنون» لحاجي خليفة ، مطبعة مكتبة المثنى ، بغداد ، الطبعة الأولى

١٢٩- «كشف الغمة» للإمام الشعراني (ت ٩٧٣هـ) تحقيق محمد عبد القادر شاهين ، مطبعة
دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

١٣٠- «كنز العمال» للعلامة علي المتقي الهندي (ت ٩٧٥هـ) مطبعة مؤسسة الرسالة بيروت ،

الطبعة الأولى .

- ١٣١- «كنز الوصول إلى معرفة الأصول» للعلامة فخر الإسلام البزدوي (ت ٥٤٨٢هـ).
- ١٣٢- «المبدع شرح المقنع» للعلامة برهان الدين إبراهيم الحنبلي (ت ٨٨٤هـ) مطبعة المكتبة الإسلامي دمشق، الطبعة سنة ١٩٨٠م.
- ١٣٣- «المجروحين» للإمام ابن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى.
- ١٣٤- «مجمع الزوائد» للعلامة الهيثمي (ت ٩٠٧هـ) تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، مطبعة دار الفكر بيروت، الطبعة سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- ١٣٥- «المجموع شرح المذهب» للإمام أبي زكريا النووي (ت ٦٧٦هـ) تحقيق: الدكتور محمود المطرحي، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- ١٣٦- «المحكم» للإمام ابن سيدة (ت ٤٥٨هـ) تحقيق الدكتور عبد الحميد الهنداوي، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- ١٣٧- «المحلى» للعلامة ابن حزم (ت ٤٥٦هـ) مطبعة دار الآفاق الجديدة بيروت، الطبعة الأولى.
- ١٣٨- «محيط المحيط في اللغة» المعلم بطرس البستاني، مطبعة مكتبة لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٩٧٧هـ.
- ١٣٩- «مختار الصحاح» للإمام محمد بن أبي بكر الرازي (ت ٦٦٦هـ) مطبعة دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٧٩م.
- ١٤٠- «مختصر تاريخ دمشق» للعلامة ابن منظور (ت ٧١١هـ) تحقيق: رياض عبد الحميد مراد، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ١٤١- «مختصر خلافيات للبيهقي» للعلامة أحمد بن فرح اللخمي (ت ٦٩٩هـ) تحقيق: الدكتور ذياب عبد الكريم، مطبعة مكتبة الرشيد الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ١٤٢- «مختصر الطحاوي».
- ١٤٣- «المختصر في أخبار البشر» لأبي الفواد إسماعيل (ت ٧٣٢هـ) مطبعة دار الكتاب اللبناني بيروت، الطبعة الأولى.
- ١٤٤- «مختصر المزني».

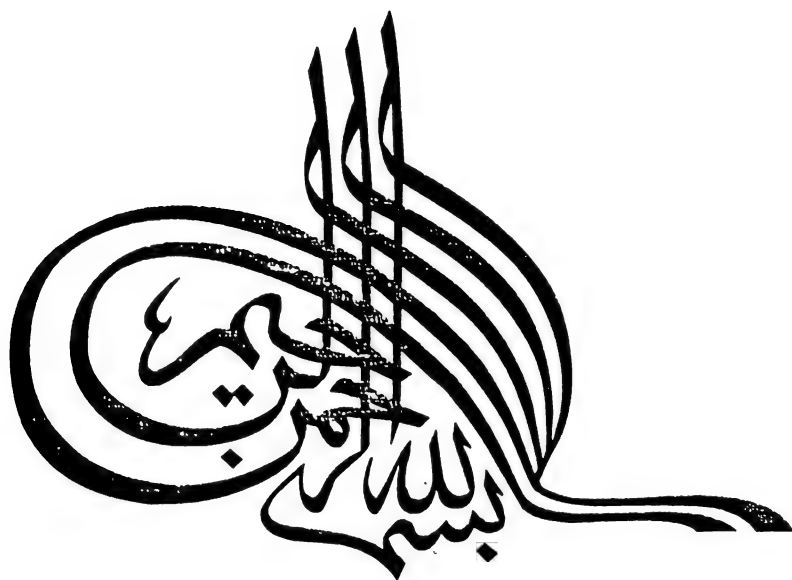
- ١٤٥- «المدونة» للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) تحقيق: حمدي الدمرداش . مطبعة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- ١٤٦- «مرآة الجنان» للعلامة عبد الله اليافعي (ت ٧٦٨هـ) مطبعة مؤسسة الأعلمي بيروت . الطبعة الثانية سنة ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
- ١٥١- «مروّج الذهب» للعلامة المسعودي (ت ٣٤٦هـ) مطبعة دار الأندلس بيروت . الطبعة الأولى سنة ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.
- ١٤٧- «المستدرك على الصحيحين» للإمام حاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) تحقيق: عبد السلام علوش ، مطبعة دار المعرفة بيروت ، الطبعة الثانية سنة ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- ١٤٨- «المعارف» لابن قتيبة (ت ٢١١هـ) تعليق: محمد إسماعيل عبد الله الصاوي . مطبعة أصح المطابع كراتشي باكستان ، الطبعة سنة ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.
- ١٤٩- «معجم الأدباء» للعلامة شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي (ت ٢٢٦هـ) مطبعة دار إحياء التراث العربي بيروت ، الطبعة الثانية سنة ١٩٢٢م.
- ١٥٠- «معجم الأوسط» للإمام الطبراني (ت ٣٦٠هـ) تحقيق: الدكتور محمود الطحان ، مطبعة مكتبة المعارف الرياض ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ١٥١- «معجم البلدان» للإمام ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) مطبعة دارالصادر بيروت ، الطبعة الثانية سنة ١٩٩٥م.
- ١٥٢- «معجم الصغير» للإمام الطبراني (ت ٣٦٠هـ) تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان ، مطبعة دار الفكر بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- ١٥٣- «معجم الكبير» للإمام الطبراني (ت ٣٦٠هـ) تحقيق: حمدي عبد الحميد السلفي ، مطبعة القاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٨هـ.
- ١٥٤- «معجم المؤلفين» للعلامة عمر رضا كحالة ، مطبعة دار إحياء التراث العربي بيروت ، الطبعة الأولى.
- ١٥٥- «معجم ما استعجم» للعلامة عبد الله بن عبد العزيز البكري (ت ٤٨٧هـ) تحقيق الدكتور جمال طلبة ، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- ١٥٦- «معجم المقاييس في اللغة» لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ) تحقيق:

- شهاب الدين أبو عمر، مطبعة دار الفكر بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.
- ١٥٧- «المعجم الوسيط» الشيخ فواز أفران البستاني، مطبعة ناصر خسرو طهران إيران، الطبعة الأولى سنة .
- ١٥٨- «معرفة السنن والآثار» للإمام أبي بكر أحمد البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) تحقيق: سيد كسروي حسن، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م.
- ١٥٩- «معرفة الصحابة» للإمام أبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ) تحقيق عادل بن يوسف العزازي، مطبعة دار الوطن الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م.
- ١٦٠- «المعرفة والتاريخ» للعلامة أبي يوسف يعقوب الفسوي (ت ٢٧٧ هـ) تحقيق: خليل المنصور، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م.
- ١٦١- «المعونة على مذهب عالم المدينة» للعلامة أبي محمد عبد الوهاب المالكي (ت ٤٢٢ هـ) تحقيق: محمد حسن محمد حسن، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.
- ١٦٢- «المغرب في ترتيب المغرب» للإمام أبي الفتح ناصر الدين المطرزي (ت ٥٦١ هـ) تحقيق: محمود فاخوري، مطبعة مكتبة لبنان بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٩ م.
- ١٦٣- «المغني» للإمام موفق الدين ابن قدامة (ت ٦٢٠ هـ) مطبعة دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.
- ١٦٤- «مغني المحتاج»
- ١٦٥- «منار السبيل في شرح الدليل» للعلامة إبراهيم بن محمد بن ضويان (ت ١٣٥٣ هـ) تخريج: خليل المنصور، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.
- ١٦٦- «مناقب الإمام الشافعي» للعلامة البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م.
- ١٦٧- «المنتظم»، للإمام ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) تحقيق: الدكتور سهيل زكار، مطبعة دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.
- ١٦٨- «مواهب الجليل شرح مختصر خليل» لأبي عبد الله محمد المغربي (ت ٩٥٤ هـ) تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م.

- ١٦٩- «موسوعة أعلام العلماء والأدباء العرب والمسلمين» لجنة من العلماء المحققين، مطبعة دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- ١٧٠- «موسوعة رجال الكتب التسعة» الشيخ كسرى حسن، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- ١٧١- «موسوعة فقه ابن عباس» الدكتور محمد رؤاس قلعة جي، مطبعة إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى.
- ١٧٢- «موسوعة فقه عبد الله بن عمر» الدكتور محمد رؤاس قلعة جي، مطبعة دار النفائس بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ١٧٣- «موسوعة فقه علي بن أبي طالب» الدكتور محمد رؤاس قلعة جي، مطبعة دار النفائس بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- ١٧٤- «الموسوعة الفقهية» لجنة من العلماء المحققين، مطبعة وزارة الأوقاف الكويت.
- ١٧٥- «الموضوعات» لابن الجوزي أبي الفرج (ت ٥٩٧هـ) تحقيق: الدكتور نور الدين بن شكري، مطبعة أضواء السلف الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ١٧٦- «مؤطا الإمام مالك» للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) مطبعة دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٨٨هـ/١٩٩٧م.
- ١٧٧- «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للعلامة شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ١٧٨- «النجوم الزاهرة» للعلامة جمال الدين يوسف بن تغري (ت ٨٧٤هـ) تعليق: محمد حسن شمس الدين، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- ١٨٦- «نصب الراية» للعلامة الزيلعي الحنفي (ت ٧٦٢هـ) تحقيق: أحمد شمس الدين مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

- ١٨٧- النوادر والزيادات، لأبي محمد عبد الله القيراي (ت ٣٨٦ هـ) تحقيق: الدكتور عبدالفتاح محمد الحلو، مطبعة دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٩ م.
- ١٨٨- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، للعلامة شمس الدين محمد الأنصاري (ت ١٠٠٤ هـ) مطبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة سنة ١٤١٤/١٩٩٣ م.
- ١٨٩- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، للعلامة محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٥ هـ) تحقيق: خليل مأمون شبحا، مطبعة دار السعفة بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩/١٩٩٨ م.
- ١٩٠- الوافي بالوفيات، للعلامة صلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤ هـ) تحقيق: أحمد الأرناؤوط، مطبعة دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠/٢٠٠٠ م.
- ١٩١- الوسيط في المذهب، للإمام حجة الإسلام الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، مطبعة دار السلام بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧/١٩٩٧ م.
- ١٩٢- وفيات الأعيان، للإمام أبي عباس ابن خلكان (ت ٦٨١ هـ) تحقيق: الدكتور إحسان عباس، مطبعة دار صادر بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٨/١٩٧٨ م.
- ١٩٣- هدية العارفين، للعلامة إسماعيل باشا البغدادي، مطبعة مكتبة المشى بغداد.





فهرس الموضوعات

الموضوع

رقم الصفحة

٥	الإهداء :
٧	منهج العمل في الكتاب :
٩	مقدمة التحقيق :
١١	تقاريط العلماء :
٣٣	وصف النسخ الخطية :
٣٥	صور المخطوطات :
٢٣	ترجمة المؤلف :
٢٣	اسمه ونسبه :
٢٣	مولده ونشأته :
٢٤	شيوخه :
٢٥	تلاميذه :
٢٦	ثناء العلماء عليه :
٢٨	كتبه ومؤلفاته :
٣٢	وفاته :
٤٥	مقدمة المؤلف :
٩٤	كتاب الصوم وفيه أربعة أبواب :
٩٤	الباب الأول، فيه فصول :
٩٤	فصل في ماهية الصوم :
١١٣	فصل في النية :
١٢٧	فروع :
١٤٥	فصل في رؤية الهلال :
١٩٣	فروع :
٢٠٧	فصل في مسائل صوم الشك :
٢١٩	فروع :
٢٢٣	الباب الثاني فيما يفسد الصوم وما لا يفسده، فيه فصول :
٢٢٣	فصل فيما يوجب القضاء والكفارة :
٢٣٨	فروع :
٢٥٥	فصل فيما يوجب القضاء دون الكفارة :
٢٩١	فروع :
٣٠٥	فصل فيما لا يفسد به الصوم :
٣٣١	فصل فيما يكره في الصوم وما لا يكره :
٣٥١	فروع :

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
فصل فيما يكون شبهة في سقوط الكفارة وما لا يكون :	٣٥٧
فروع :	٣٦٥
فصل فيما يتعلق بالتسحر في رمضان والإفطار فيه :	٣٧١
فروع :	٣٨٥
الباب الثالث، فيه فصول :	٣٩٧
فصل في العوارض المبيحة للإفطار في صوم رمضان وغيره :	٣٩٧
فروع :	٤٢٦
فروع :	٤٤١
فصل في مسائل التشبه بالصائمين :	٤٤٥
فصل في صوم التطوع :	٤٥٧
فصل في صوم النذر :	٤٦٥
فروع :	٤٨٠
فروع :	٥١٠
فصل في مسائل قضاء رمضان :	٥١٥
فصل في الكفارة :	٥١٩
فصل في مسائل متفرقة :	٥٤١
الباب الرابع في الإعتكاف وما يتعلق به، فيه فصول :	٥٥٥
فصل في ماهيته، وركنه، وشرائطه :	٥٥٥
فروع :	٥٦٨
فروع :	٥٧٧
فصل فيما يكره للمعتكف وما لا يكره :	٥٩٥
فصل فيما يحرم على المعتكف وما يفسد الإعتكاف :	٦٠٣
فصل في النذر للإعتكاف :	٦٠٩
فروع :	٦١٨
فصل في ليلة القدر :	٦٢١
خاتمة الكتاب :	٦٢٨
فهارس الكتاب :	٦٢٩
فهرس الآيات القرآنية :	٦٣٠
فهرس الأحاديث النبوية والآثار :	٦٣٣
فهرس الأعلام :	٦٤٣
فهرس الكتب الواردة في النص المحقق :	٦٥٣
فهرس المصادر التحقيق والدراسة :	٦٦٩
فهرس الموضوعات :	٦٨٣

طبع حديثاً

كتاب

التوسل

وأحكامه وأركانه

تأليف

الإمام الفقيه الشيخ

محمد عابد السندي المدني الحنفي

١١٩٠هـ - ١٢٥٧هـ

تحقيق ودراسة

عبد محمد جان بن عبد الله النعيمي عفا الله عنه

طبع حديثاً

كتاب

تحفة القاري بجمع المقاري

تأليف

الإمام الجليل حجة الإسلام المنحدر

محمد هاشم بن عبد الغفور الحارثي السندي الحنفي

١١٠٤هـ - ١١٧٤هـ

تحقيق ودراسة

عبد محمد جان بن عبد الله النعيمي عفا الله عنه

سيصدر قريباً إن شاء الله

كتاب

فاكهة البستان

تأليف

الإمام الجليل حجة الإسلام المخدم

محمد هاشم بن عبد الغفور الحارثي السندي الحنفي

٥١١٠٤ - ٥١١٧٤ هـ

تحقيق ودراسة

عبد محمد جان بن عبد الله النعيمي عفا الله عنه

سيصدر قريباً إن شاء الله

كتاب

موسوعة رسائل الهاشمية

تأليف

الإمام الجليل حجة الإسلام المخدم

محمد هاشم بن عبد الغفور الحارثي السندي الحنفي

١١٠٤هـ - ١١٧٤هـ

تحقيق ودراسة

عبد محمد جان بن عبد الله النعيمي عفا الله عنه

سيصدر قريباً إن شاء الله

كتاب

موسوعة رسائل السيويستاني

تأليف

الشيخ العلامة الحجة الفقيه الأعظم

عبد الواحد بن دين محمد السيويستاني السندي الحنفي

٥١١٥٠ - ٥١٢٢٤

تحقيق ودراسة

عبد محمد جان بن عبد الله النعيمي عفا الله عنه



سيصدر قريباً إن شاء الله

كتاب

الصافية شرح الكافية

تأليف

العلامة الشيخ المرّبي الفقيه

آغا عبد الله جان الفاروقي السرهندي السندي الحنفي

ت: ١٣٩٣ هـ

تحقيق ودراسة

عبد محمد جان بن عبد الله النعيمي عفا الله عنه

